جامعة أحمد دراية– أدرار – الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية
قسم العلوم الإنسانية

الجزائر ودورها في القضايا العربية المعاصرة (1979-1992)م

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:
– عبد السلام كمون

إشـــراف الدكتـــور:
– مبارك جعفري

أعضاء لجنة المناقشة:

– د. عبد المالك بوعريوة	جامعة أدرار	رئيساً
– د. مبارك جعفري	جامعة أدرار	مشرفاً ومقرراً
– د. جمال بلفردي	جامعة الوادي	مناقشاً
– د. مختار هواري	جامعة باتنة1	مناقشاً
– د. ناصر بالحاج	جامعة باتنة1	مناقشاً
– د. عبد الكريم بلبالي	جامعة أدرار	مناقشاً

السنة الجامعية: 1439–1440هـ/2018–2019م


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

- إلى والدتي العزيزة براً وإحساناً بارك الله في عمرها... أولاً، وثانياً، وثالثاً.

- إلى روح الوالد العزيز رحمه الله، وجزاه الله عني خير الجزاء.. رابعاً.

- إلى الزوجة الغالية أم عبد القادر.

- إلى أبنائي الأعزاء: عبد القادر، إلياس، سارة، عبد الكريم، وفاء.

- إلى شركاء الرحم، وجميع الأهل والأقارب.

- إلى كل غيور ومخلص لهذا الوطن المفدّى، جنّبه الله من جميع المآسي والمحن والفتن، ما ظهر منها وما بطن.

إليكم جميعاً أهدي باكورة هذا العمل.

عبد السلام بن عبد الكريم بن قدور كمون.

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان إلى أستاذي المشرف الدكتور مبارك جعفري الذي رافقني نصحاً وتوجيهاً، إرشاداً وتشجيعاً، طيلة إنجاز هذه الأطروحة، وساعدني ونبّهني إلى عدة أمور غفلت عن ذكرها، أو أفرطت في تحليلها، فله مني كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة الأفاضل الذين شجعوني على العمل باستمرار، وأخص بالذكر الأستاذين: الدكتور بوعريوة عبد المالك، والأستاذ الدكتور عبد الكريم بوصفصاف – رحمة الله عليه – المشرف على رسالتي في الماجستير، فجزاهما الله عني خير الجزاء.

والشكر موصول كذلك إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل، وخاصة عمال وعاملات المكتبات التي ترددت عليها خلال فترة البحث، داخل الوطن وخارجه، وأخص بالذكر عمال المكتبتين الوطنيتين القديمة (فرانز فانون تيليملي) والحديثة (الحامة)، مكتبة جامعة أدرار، مكتبة جامعة الجزائر، مكتبة جامعة القاهرة، مكتبة كلية عين شمس بالقاهرة، المكتبة الوطنية بتونس.

المقدمــــــــــة

المقدمة:

شهد الوضع الإقليمي الدولي خلال القرن العشرين ميلادي (ق20م) هجمة استعمارية أوروبية، كان وقعها أكثر حدة على الأمتين العربية والإسلامية، والتي تعرضت لاستعمار أوروبي، ادَّعت من خلاله القوى الاستعمارية أنها جاءت لتنقذ هذه الدول من التخلف الذي كانت تعاني منه، غير أن هذه القوى، في الواقع، عملت على فرض سيطرتها وتكريس هيمنتها الاستعمارية على هذه الدول بشتى الطرق والوسائل.

كما شهدت المنطقة العربية والإسلامية تغيرات جذرية هامة بفعل التحولات الكبرى التي حدثت في العلاقات الدولية، ولكون هذه الدول غير قادرة على مواجهة تلك المتغيرات أو على الأقل التكيف معها، مما فرض على الامة العربية والإسلامية الكثير من التحديات في ظل التأثير السلبي وغياب رؤية استراتيجية واضحة المعالم للرد عليها، سواء على مستوى كل قطر عربي، أو على المستوى القومي بصفة عامة.

وهكذا تعرض الوطن العربي والإسلامي لسلسلة من الهزات المتتالية بعضها تعلق بالصراعات الداخلية على مستوى كل قطر، والبعض الآخر ناتج عن العلاقات العربية – العربية المتوترة والمتأزمة بفعل القوى الخارجية وخاصة الامبريالية الغربية والصهيونية، والتي لجأت إلى إقامة علاقات وتحالفات مع بعض القوى الفاعلة في الوطن العربي والإسلامي، هادفة بذلك إلى زرع البلبلة والفتنة بما يخدم مصالحها وأهدافها في هذه المنطقة.

وكانت البداية بتقسيم الوطن العربي إلى مستعمرات ومحميات منفصلة عن بعضها البعض، رامية من وراء ذلك تفكيك وتمزيق الوحدة العربية، وإحلال محلها كيانات تخدم المصالح الاستعمارية، وبالتالي القضاء على جميع القيم الحضارية للأمة وطمس مقومات الشخصية العربية.

إن هذا الاختراق الغربي والأجنبي بصفة عامة للواقع العربي والإسلامي كرس تراجع الوضع العربي، وولد حالة إحباط شديدة على مستوى النخب السياسية والاقتصادية للنظم الحاكمة، ولم تجد هذه النخب المساحة المطلوبة لتدارك الوضع وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وأصبح الوطن العربي عرضة للتدخلات الأجنبية ومسرح ملائم للانقسام والصراع والتنافس من أجل خدمة مصالح تلك القوى الأجنبية.

والجزائر، بفعل انتمائها العربي والإسلامي، سعت دوماً إلى الاهتمام بالقضايا العربية حتى أثناء الفترة الاستعمارية، وكانت هذه القضايا جزءاً مهماً من النشاط السياسي للحركة الوطنية والصحافة المكتوبة، وعند اندلاع الثورة التحريرية كان البعد العربي والإسلامي واضحاً في مواثيقها الثلاثة (بيان أول نوفمبر 1954، وثيقة برنامج مؤتمر الصومام 1956، وثيقة برنامج طرابلس 1962)، وبعد الاستقلال سنة 1962 واصلت الدولة الجزائرية اهتمامها بالقضايا العربية، وهذا ما نلمسه من خلال "وثيقة ميثاق الجزائر 1964" والذي كان مكملاً لميثاق طرابلس، بالإضافة إلى وثيقة "بيان 19 جوان 1965".

ولقد أدت الجزائر غداة استقلالها دوراً ريادياً في العديد من القضايا العربية المعاصرة، خاصة قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، والتي شاركت فيها الجزائر مشاركة فعّالة، وهو ما أكدّه اللواء المصري "جمال مظلوم" في قوله: "مشاركة الجزائر في حرب أكتوبر كانت حاسمة في هزيمة إسرائيل"، وحسب نفس المصدر فإن الإمكانات العسكرية الجزائرية في هذه الحرب قدرت بـ2000 جندي، و800 عربة، و50 طائرة حربية...الخ، ولقد أبلى الجنود الجزائريون في هذه الحرب بلاء حسناً على مستوى الخطوط الأمامية، واستمر هذا الدور حتى إلى غاية الثمانينات من القرن الماضي.

انطلاقاً من تلك الأهمية التي توليها الجزائر للقضايا التحررية بصفة عامة والقضايا العربية بشكل أساسي، وقع اختيارنا على البحث في هذا الموضوع الموسوم: "**الجزائر ودورها في القضايا العربية المعاصرة 1979-1992م**".

ولا شك أن هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة، لأنه لم ينل حقه الكافي من الدراسة والبحث من قبل الباحثين في تاريخ الجزائر المعاصر، وذلك بالرغم من التألق الدبلوماسي والزخم السياسي الذي تميزت به السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الفترة، إلى درجة أنه ما من قضية من قضايا التحرر عموماً والقضايا العربية خصوصاً إلا وكان للجزائر دوراً فعالاً وموقفاً مشرفاً حيالها، إلا أن الكثير من الدارسين والباحثين أهملوها في دراستهم وأبحاثهم وركزوا على الفترة التي سبقتها.

وتكمن أهمية الدراسة من جهة أخرى في كونها تسلط الضوء على علاقة الجزائر وإبراز دورها ومساعيها في معالجة القضايا العربية، وهو موضوع حساس ومهم، فهو يمس انتماء حضاري

وجغرافي بمنطقة نشترك معها في كثير من المقومات، كما أنه يأتي في سياق تأكيد هذه الروابط والعلاقات مع الدول العربية الشقيقة، والتي حاول البعض تقويضها والتقليل من أهميتها.

أولاً– دواعي اختيار الموضوع:

إن اختياري لهذا الموضوع، لم يكن اختياراً عفوياً أو اعتباطياً فحسب، وإنما يرجع لعدة دوافع وأسباب نذكر منها:

– وجود كميات هائلة من المادة الخبرية في هذا الموضوع، والتي لم تستغل بشكل جيد، وهي حسب رأيي مادة خام هامة وكفيلة بتغطية جميع جوانب الدراسة، وتمكننا من الإجابة على الإشكالية الرئيسة وجميع التساؤلات الفرعية التي يثيرها الموضوع.

– تركيز معظم الدراسات التاريخية على فترة السبعينيات، وإهمال الباحثين لهذه الفترة رغم الزخم الكبير الذي شهدته الجزائر خلال الثمانينات فيما تعلق بسياستها ومواقفها من مختلف القضايا العربية.

– شغفي الكبير ورغبتي الشخصية في دراسة هذا الموضوع، والبحث في تاريخ الجزائر المعاصر.

– أهمية الدراسة في كونها تعرفنا بمكانة الجزائر على مستوى الوطن العربي، وذلك من خلال إبراز دورها ومواقفها السياسية والدبلوماسية ومجهوداتها العسكرية في مختلف القضايا العربية.

– كشف النقاب عن الأرشيف والوثائق الخاصة بالعلاقات الجزائرية–العربية، واستغلال البحث في هذا الموضوع من أجل إخراج بعض النصوص والشهادات التي ترتبط بموضوع البحث، والاستعانة بها في كتابة تاريخ الجزائر المعاصر.

– إثراء المكتبة الجزائرية بهذا الموضوع، وفتح مجال البحث مستقبلاً للدارسين والباحثين المهتمين بمثل هذه المواضيع.

– الكشف عن عمق التواصل بين الجزائر والأقطار العربية اللذين جمعت بينهما أرومة الدماء، ووحدتها المحن والأحداث في أهدافهما، فكان لقاؤهما على المستوى الحضاري والفكري مبعثاً للإعجاب والإكبار.

ثانياً– إشكالية البحث:

تكمن إشكالية هذه الدراسة في البحث عن الأسس المحورية التي ربطت علاقات الجزائر بالأقطار العربية، وإبراز دور الجزائر في مختلف القضايا العربية المعاصرة خلال فترة الدراسة الممتدة من 1979 إلى غاية 1992، ولفهم طبيعة العلاقات ومواقف الجزائر من القضايا العربية، ولتوضيح الإشكالية أكثر يمكن طرح التساؤلات الآتية:

– فيما تتجلى روابط الاتصال بين الجزائر والوطن العربي ؟

– ما موقف الجزائر من الصراع العربي–الإسرائيلي ؟

– ما هو دور الجزائر في دعم القضية الفلسطينية ؟ وكيف ساعدت الجزائر على قيام دولة فلسطين ؟

– ما هي جذور الأزمة اللبنانية ؟ وفيما تتمثل اهتمامات الجزائر بهذه القضية ؟ وما هي الأدوار الدبلوماسية والسياسية والعسكرية التي قامت بها الجزائر لمعالجتها ؟

– ما هي مختلف المواقف والأدوار التي أدتها الجزائر تجاه أزمة الخليج الأول والثانية؟ وما هي مجهوداتها السياسية لوقف الحرب بين العراق وإيران وإحلال السلم بينهما؟

– ما هو موقف الجزائر من الاجتياح العراقي للكويت؟ وما موقفها من حرب تحرير الكويت؟ وما هو الدعم الذي قدمته للعراق في مواجهة الحصار والحرب؟

– ما هي انعكاسات تلك القضايا العربية على السياسة الخارجية للدولة الجزائرية؟

ثالثاً– حدود البحث:

تتمثل أبعاد الدراسة الزمنية في الفترة الممتدة من 1979 إلى غاية 1992، وهي فترة حكم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد، وهي في الواقع جاءت استمراراً للدور الذي لعبته الجزائر خلال الستينات والسبعينات بفضل الزخم الدبلوماسي والاقتصادي والتاريخي، ومجال تأثيرها الواسع في الفضاء الجهوي والقاري والدولي، بينما يمتد مجالها المكاني ليشمل الأقطار العربية خاصة تلك التي شهدت أزمات داخلية وخارجية خلال الفترة المدروسة. كما فرضت علينا الضرورة العلمية والمنهجية العودة زمنياً إلى ما قبل سنة 1979 لتبيان أن موقف الجزائر من القضايا العربية لم يكن وليد فترة الثمانينات أو السبعينات أو الستينات فحسب، وإنما يعود حتى إلى الفترة التي كانت فيها الجزائر تئن تحت وطأة الاستعمار الفرنسي.

رابعاً– منهج البحث:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التاريخي، من خلال استردادنا للأحداث والقضايا العربية وتبيان موقف الجزائر منها. وتحليل بعض المواقف وردود الأفعال من تلك الصراعات والأزمات والخروج منها ببعض النتائج، كما استعنا في بعض الأحيان بالمنهج المقارن لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف بين موقف ودور الجزائر من مختلف القضايا العربية من جهة، وبين موقف ودور بعض الأقطار العربية من جهة ثانية، كمقارنة مثلاً موقف الجزائر والمغرب من القضية الصحراوية باعتبارهما طرفان معنيان بها، وهما موقفان متعارضان تماماً. كما استعنا في أحيان أخرى على المنهج الإحصائي الكمي من خلال ذكر بعض الأرقام والإحصاءات مثل: عدد الأسلحة والعتاد التي ساهمت بها في الحروب العربية، عدد الجنود، عدد الضحايا في الحروب والصراعات.

خامساً– مصادر الدراسة:

اعتمدت في هذه الأطروحة على عدد معتبر من المصادر المتنوعة، شملت الوثائق الأرشيفية، ومجموعة من المقابلات والشهادات الشفهية التي تمكنت من تسجيلها من أفواه العديد من الشخصيات والقادة الذين كانوا طرفاً فاعلاً في بعض الأحداث أو عاشوها، وكذا العديد من الشهادات المكتوبة في مختلف المذكرات الشخصية والمجلات والصحف والدوريات، سواء تلك التي عاصرت الأحداث، أو تلك التي سجلها أصحابها لاحقاً في مختلف الصحف الوطنية والدولية، ومنها:

أ– الوثائق الأرشيفية:

ومن بينها سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية، وتضم هذه السلسلة خمسة مجلدات تحوي العديد من الوثائق السرية الخاصة بالأزمة اللبنانية والأسباب الخاصة باندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، ولقد أفادتني كثيراً في الفصل الخاص بهذه الأزمة.

أرشيف متحف المقاومة للجمهورية العربية الصحراوية، ولقد أفادني كثيراً في الفصل الأخير من هذه الأطروحة، وهو يزخر بالعديد من الوثائق السرية الخاصة بالقضية الصحراوية، ومن بينها مثلاً الوثيقة الرسمية الخاصة بالاتفاق التي تم التوقيع عليه في الجزائر بين موريتانيا وجبهة

البوليساريو، كما تعرفت من خلاله على أهم الغنائم العسكرية التي تحصلت عليها جبهة البوليساريو اثناء معاركها ضد الغزاة المغاربة.

ب- الشهادات الشفهية:

اعتمدت في أطروحتي على العديد من الشهادات الشفهية الحية، التي سجلتها بالصوت والصورة للعديد من القادة والشخصيات الفاعلة، كما استفدت من بعض الشهادات الأخرى المسجلة بمناسبات مختلفة، وأهم هذه الشهادات التي اعتمدت عليها أذكر ما يأتي:

- شهادة المجاهد صالح قوجيل: ولقد أفادتني هذه الشهادة في الفصل الخاص بأزمة الخليج الأولى، بحكم أن هذا الرجل المجاهد كان يشغل منصب وزير للنقل آنذاك، وهو الذي عينه الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد رئيس لجنة التحقيق في حادث الطائرة المأساوي التي فقدت فيه الجزائر رئيس دبلوماسيتها مُحَّد الصديق بن يحي ومعه أربعة عشر إطاراً من خيرة أبنائها البررة وهم في مهمة جوية دبلوماسية كانت تقودهم إلى إيران من أجل إصلاح ذات البين، وهي شهادة تعرفت من خلالها على أدق التفاصيل الخاصة بظروف وملابسات الحادثة.

- شهادة جلول بغلي: استفدت من هذه الشهادة بشكل خاص في الفصل الخامس، وتحديداً في المبحث الخاص بالموقف الشعبي الجزائري من حرب تحرير الكويت، وذلك بحكم أن الشاهد كان يشغل منصب الأمين العام للهلال الأحمر الجزائري آنذاك، ولقد أعطاني معلومات وإحصائيات عن الدعم المادي والمساعدات الإنسانية التي قدمها الهلال الأحمر للأشقاء العراقيين أثناء فترة الحصار.

- شهادات كل من: مُحَّد يسلم بيسط (والي ولاية العيون في الجمهورية العربية الصحراوية)، عبد الله لحبيب البلال (وزير الدفاع في الجمهورية العربية الصحراوية)، مُحَّد وليده (المدير المركزي للمتحف الوطني للمقاومة بالجمهورية العربية الصحراوية)، عبد السلام عمر لحسن (رئيس جمعية أولياء المعتقلين السياسيين بالجمهورية العربية الصحراوية)، وهؤلاء كلهم قادة سياسيون وعسكريون صحراويون بارزون، ولقد تمكنت من خلال زيارتي العديدة للجمهورية العربية الصحراوية من تسجيل مقابلات شفوية بالصورة والصوت معهم، أفادتني حصرياً في الفصل الأخير من هذه الأطروحة.

ج- الشهادات المكتوبة:

مثلت هذه الشهادات المكتوبة مادة مصدرية هامة، بحكم المعلومات التي حوتها عن موضوع الأطروحة، وقد أدلى بها أصحابها في منشورات مختلفة كالصحف والمجلات والدوريات والمذكرات الشخصية كمذكرات أحمد طالب الابراهيمي، ومذكرات فاروق الشرع، ومذكرات خالد نزار، ومذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي، ومذكرات الطاهر الزبيري وغيرها، ونظراً لكون هذه الشهادات صادرة عن شخصيات ومسؤولين وقادة سياسيين كان لهم دور وتأثير مباشر أو غير مباشر في تلك القضايا أو عايشوها أو كانوا طرفاً فيها، فإنني صنفتها بناء على قيمتها التاريخية دون مراعاة المرجع الذي أخذت منه. إلا أن هذا لا يعني أنها لم تخل من الذاتية والتحيز لطرف أو لقضية على حساب الأخرى، مما جعل هذه الشهادات في بعض الأحيان متضاربة ومتناقضة ومتعارضة مع بعضها البعض، وهو ما شكل لي صعوبة في بعض الأحيان وفرض علي مزيداً من البحث والتحليل والتدقيق ومقارنه تلك الشهادات من أجل الوصول إلى الحقيقة أو على الأقل الاقتراب منها.

د- المصادر المطبوعة:

شكّلت هي الأخرى بدورها مصدراً هاماً لموضوع الدراسة، لأنها كتبت بأقلام عربية وأجنبية لقادة وسياسيين ساهموا في تلك القضايا العربية أو عايشوا تلك الأزمات عن كثب، ومن أهم هذه الكتب نذكر ما يأتي:

- **كتابات محيي الدين عميمور**: ولقد أفادتني بشكل كبير واعتمدت عليها في كامل فصول الأطروحة، بل أكثر من ذلك لا يمكن لأي باحث في موضوع الأطروحة الاستغناء عنها، لكون صاحبها أحد المسؤولين الجزائريين البارزين الذين تقلدوا مناصب سامية في الدولة أثناء فترة الدراسة، فاشتغل منصب مستشار في رئاسة الجمهورية في عهد الرئيسين الراحلين هواري بومدين والشاذلي بن جد، كما اشتغل في عهد هذا الأخير سفيراً في باكستان، وهذه المناصب والمهام جعلت من كتبه مصادر لا يمكن الاستغناء عنها في تاريخ الجزائر المعاصرة، ناهيك عن الثقافة الواسع الي يتمتع بها، ومن أهم كتبه التي اعتمدتها في هذه الأطروحة: **"مع الموسطاش في ذكراه"**، والذي استفدت منه كثيراً في الفصل الأول الخاص بالفترة ما فبل 1979م، أما كتبه الأخرى وهي

"أنا وهو وهم"، "أربعة إيام صححت تاريخ العرب"، "لله.. وللوطن" (يضم عدة مجموعات وأجزاء، لكن ما أفادني المجموعتين الرابعة والسادسة)، ".. سفيراً.. زاده الخيال!"، فقد أفادتني في جميع فصول الأطروحة تقريباً.

– كتابات المؤرخ اللبناني كريم بقرادوني: نظراً لكون هذا الأخير قائد سياسي لبناني بارز، عايش وعاش وساهم في حلحلة الأزمة اللبنانية، فقد أفادني بشكل حصري في الفصل الثالث الخاص بالقضية اللبنانية، ومن أهم كتبه التي اعتمدتها في أطروحتي كتاب: "**لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**" وكتاب: " **السلام المفقود عهد إلياس سركيس 1976–1982**".

– الكتاب المشترك بين بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: " **حوارات مع أندريه فيرساي، ستون عاماً من الصراع في الشرق الأوسط شهادات للتاريخ"**، وقد أفادني هذا الكتاب كثيراً في معظم فصول الأطروحة وخاصة الفصلين الأول والثاني، وهو مهم جداً لأنه صادر عن شخصيتين بارزتين وساهمتا بشكل كبير في صنع الأحداث، فالأول مصري شغل منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزير خارجية في عهد أنور السادات، وهو أحد مرافقيه إلى القدس، والثاني قيادي سياسي بارز في إسرائيل وشغل منصب رئيس الوزراء الإسرائيلي.

– المجلات والجرائد:

شكلت هذه الصحف والمجلات مصدراً ثانوياً لهذه الدراسة، كونها كانت تصدر في الفترة المدروسة، وكانت تتابع باستمرار مختلف القضايا العربية وتطوراتها، ومن بين الصحف والمجلات التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة نذكر: **مجلة الجيش:** (لسان حال الجيش الوطني الشعبي، وهي مجلة شهرية تصدر عن المحافظة السياسية للجيش)، **مجلة القدس** (يومية اخبارية سياسية)، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (دورية فصلية سياسية)، **جريدة الشرق الأوسط** (جريدة العرب الدولية الأسبوعية)، **جريدة المجاهد** (صحيفة أسبوعية اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني)، والجرائد الوطنية اليومية **كالنصر، الشعب، الجمهورية**، ولقد أفادتني هذه الجرائد والمجلات في مختلف فصول الأطروحة، كونها تابعت باهتمام كبير مختلق القضايا والأزمات العربية.

2- المراجع:

تعددت وتنوعت مراجع هذه الأطروحة، بين المؤرخين العرب عامة والجزائريين خاصة، غير أن معظمها تناولت القضايا العربية بشكل عام مع التركيز على أسباب الأزمات والقضايا في حد ذاتها والاكتفاء بالإشارة فقط إلى دور الجزائر وموقفها من تلك القضايا العربية، ونظراً لكثرتها فإن المجال لا يسعنا إلى سردها جميعاً، لذلك فإننا سنقتصر على ذكر أهمها:

-كتاب جورج قرم: "**انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956-2006**"، وهو كتاب قيم جداً استعرض فيه المؤلف تقريباً جميع الأوضاع والصراعات والأزمات التي شهده المشرق العربي الإسلامي منذ العدوان الثلاثي على مصر سنة 1965 إلى غاية غزو العراق واحتلاله سنة 2006 ، وهو يتقاطع بشكل كبير مع فصول الأطروحة.

-كتاب مُحَّد تامالت: "**العلاقات الجزائرية الإسرائيلية**"، وهو كتاب أفادني كثيراً في معظم فصول الأطروحة وخاصة الفصلين الأول والثاني، وعنوانه دال على ذلك والذي يتقاطع ضمنياً بشكل كبير مع عنوان الأطروحة، لأن البحث يخص موقف الجزائر من القضايا العربية، ومعظم القضايا العربية إن لم نقل جميعها كان ولا يزال من ورائها العدو الإسرائيلي الصهيوني، فالكاتب ألم بمعظم جوانب احتكاك الجزائر وموقفها من الامبريالية الصهيونية خلال فترة الدراسة.

- كتاب الباحثة البريطانية كيريستين شولتزه: "**دبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان 1948-1984**" ترجمة انطوان باسيل، وهو كتاب مهم استعنت به في الفصل الثالث من الأطروحة الخاص بالأزمة اللبنانية، حيث استعرضت فيه الباحثة إلى الأسباب الحقيقية للاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1978 و1982، وكذا الطرق والوسائل التي تدخلت بها إسرائيل في لبنان وتكريسها للحرب الأهلية اللبنانية وإذكاء نار الفتنة بها، كما تناولت الباحثة العلاقات السرية التي كانت تربط إسرائيل بالمسيحيين الدروز اللبنانيين، ودور إسرائيل في دفع المسيحيين إلى الصراع مع إخوانهم السنيين اللبنانيين والمقاومين الفلسطينيين.

- كتاب الباحث الأمريكي ديفيد دابليو ليش: "**الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية إعادة تقييم تاريخي وسياسي**" ترجمة أحمد محمود، وهو من الكتب المهمة التي اعتمدتها في أطروحتي، استعرض فيه الكاتب جوانب مهمة من العلاقات السياسية الأمريكية الشرق

أوسطية، وعلاقة واشنطن وتأثيرها على تلك الأزمات والصراعات والتوترات التي اندلعت في الشرق الأوسط، الأمر الذي فرض علي الاستعانة بهذا الكتاب في جميع فصول الأطروحة تقريباً.

3- **الدراسات الأكاديمية السابقة:**

حسب اطلاعي ودراستي للموضوع لم أعثر على أي دراسة أكاديمية تناولت الموضوع في جميع جوانبه، غير أنني اعتمدت على عدد من الدراسات العلمية الأكاديمية السابقة التي تناولت الموضوع في بعض جوانبه، لا سيما ما تعلق بجذور وأسباب الصراع والنزاعات العربية، أما فيما يخص الدراسات التي تناولت موقف الجزائر ودورها في القضايا العربية فهي قليلة جداً، وحتى وإن وجدت فهي إما خارجة عن إطار فترة الدراسة، أو تناولت الموضوع من الناحية السياسية أو القانونية، ومن أهم تلك الدراسات نذكر ما يأتي:

- أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية الموسومة: "**البعد الفلسطيني في سياسة الجزائر الخارجية من خلال علاقاتها مع الدول العربية المجاورة لفلسطين 1964-1988**" للباحث مصطفى بوطورة، وبالرغم من أن الباحث لم يعالج الموضوع من الناحية التاريخية هذا من جهة، ومن جهة أخرى اقتصر بحثه على دراسة موقف الجزائر الرسمي فقط من القضية الفلسطينية، إلا أنني استفدت من دراسته كثيراً لا سيما ما تعلق بموقف الجزائر وعلاقاتها بالقضية الفلسطينية، والذي تناولته في الفصلين الأول والثاني من أطروحتي.

- أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر الموسومة: "**التطور التاريخي لقضية الصحراء الغربية والموقف الجزائري 1976-1991**" للباحث عبد القادر عبد الله موسى، وهي أطروحة قيمة جداً استفدت منها حصرياً في الفصل الأخير من أطروحتي الخاص بموقف الجزائر من القضية الصحراوية، إلا أن ما يعاب على هذه الدراسة هي أنها ركزت بشكل كبير على الشق الأول من الموضوع وهو "**التطور التاريخي لقضية الصحراء الغربية**"، وتناولت بنسبة قليلة جداً الموقف الجزائري من القضية وهو ما يهمني في أطروحتي.

- مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر الموسومة: "**موقف الجزائر من قضايا المشرق العربي 1962-1978**" للباحث خالد الراوي، وفي هذه الدراسة سلط الباحث الضوء على موقف الجزائر من الأزمات العربية التي تفجرت في المشرق العربي ومن بينها القضية

الفلسطينية، أحداث أيلول الأسود 1970 بالأردن، اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، وكذا الحروب العربية الإسرائيلية، وهي دراسة قيمة أفادتني كثيراً في الفصل الأول من أطروحتي، واستفدت منها في دراسة الخلفية التاريخية لموقف الجزائر وعلاقاتها بالقضايا العربية قبل 1979.

سادساً- خطة البحث:

عالجت موضوع هذه الأطروحة وفق خطة تضمنت مقدمة وستة فصول، يتضمن كل فصل -باستثناء الفصل الأول- قضية من القضايا العربية، بدءً بقضايا المشرق العربي حسب تسلسلها الزمني وأخّرت قضية المغرب العربي الوحيدة في هذه الأطروحة، بالإضافة إلى خاتمة ومجموعة من الملاحق ذات الصلة الوثيقة بالموضوع، ومجموعة فهارس خاصة بـ: الهيئات والجمعيات والأحزاب السياسية والوطنية، الأعلام، الأماكن والبلدان، وأخيراً الموضوعات.

يعالج الفصل الأول (التمهيدي) موقف الجزائر من القضايا العربية التي اندلعت قبل 1979، وقد ارتأيت أن هذا الفصل يكون ضروري لتبيان أن دور الجزائر وموقفها من القضايا العربية لم يكن وليد فترة الثمانينات فحسب، بل أن الجزائر لم تكن بمعزل عما يجري من أحداث في منطقة الوطن العربي حتى في أحلك فتراتها (فترة الاستعمار الفرنسي).

فقد بدأت هذا الفصل بالتعريف بالوطن العربي وعلاقته وأهميته بالنسبة للجزائر، ثم أبرزت البعد العربي من خلال مواثيق الثورة الجزائرية ودساتير الجمهورية، ثم تطرقت إلى دور الجزائر في القضية الفلسطينية من خلال إبراز موقف الجمعيات والأحزاب والتيارات السياسية والوطنية من القضية الفلسطينية ودور الجزائريين في حرب 1948.

ثم درست بعد ذلك موقف الجزائر ودورها الفعال في حرب جوان 1967 موضحاً إمكاناتها المادية والبشرية التي سخرتها في هذه الحرب، وقد ظل هذا الدعم متواصلاً حتى بعد حرب 1967 وذلك في إطار ما يعرف بحرب الاستنزاف التي استمرت من 1968 إلى 1970، والتي أبلت فيها القوات الجزائرية بلاء حسناً وكبدت فيها قوات الاحتلال الصهيوني خسائر فادحة في الأرواح والعتاد وهذا بشهادة القادة الإسرائيليون أنفسهم، ثم بعد ذلك سلطت الضوء على موقف الجزائر من أحداث أيلول الأسود التي اندلعت في الأردن ضد المقاومين الفلسطينيين سنة 1970 والتي وقفت الجزائر فيها إلى جانب الفلسطينيين.

وختمت هذا الفصل بالتعرض إلى الظروف والأسباب التي أدت إلى اندلاع حرب أكتوبر 1973 على الجبهتين المصرية والسورية، ثم سلطت الضوء على دور الجزائر في هذه الحرب وأشرت إلى المساعدات المادية والبشرية التي قدمتها الجزائر للإخوة المصريين والسوريين على حد سواء، ووقفت في الأخير على تحليل النتائج التي تمخضت عن حرب أكتوبر وانعكاساتها على المشرق العربي خصوصاً والوطن العربي عموماً.

أما الفصل الثاني من الأطروحة فقد خصصته لدراسة تطورات القضية الفلسطينية وموقف الجزائر منها، فتناولت في البداية اتفاقية كامب ديفيد المشؤومة وموقف الجزائر منها، والتي كان لها تأثيراً سلبياً ليس فقط على حساب القضية الفلسطينية التي أهملتها هذه الاتفاقية كلياً، بل أعطت هذه الاتفاقية صفعة قوية للأمة العربية كاملة حتى أضحت عاجزة عن تحرير الأراضي العربية المحتلة، ومن هذا المنطلق عارضت الجزائر هذه الاتفاقية بشدة.

ثم سلطت الضوء على جهود الجزائر ودعمها للقضية الفلسطينية على مستوى مؤتمرات القمم العربية، ودورات المجلس الوطني الفلسطيني، وأكدت على أن الجزائر كانت تعلن مشاركتها وامتناعها عن هذه المؤتمرات بناء على مشاركة وامتناع منظمة التحرير الفلسطينية، كما أكدت على أن الجزائر لم تكتف فقط بإبداء رأيها وموقفها أثناء انعقاد تلك المؤتمرات والندوات، بل دعت الجزائر إلى هذه المؤتمرات واحتضنتها مرات عديدة.

ثم تناولت الانتفاضة الفلسطينية لسنة 1987 وظروف اندلاعها وأسبابها باعتبارها مثلت منعرجاً حاسماً في تاريخ القضية الفلسطينية، واستعرضت موقف الجزائر ودعمها الفعال لإنجاح الانتفاضة وتحقيق أهدافها، ثم سلطت الضوء على الدور الفعال الذي قامت به الجزائر لصالح القضية الفلسطينية والذي توج في الأخير بالإعلان عن قيام دولة فلسطين في الجزائر نوفمبر 1988 وكانت أول الدول المعترفة بها، وختمت هذا الفصل بالتطرق إلى مؤتمر مادريد للسلام الذي دعت إليه واشنطن لحل مشاكل الشرق الأوسط عموماً، ووقفت عند الجهود التي بذلتها الجزائر تحضيراً لهذا المؤتمر إذ أنه في الجزائر وتحديداً خلال الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني تقرر مشاركة الفلسطينيين في هذا المؤتمر.

وعالجت في الفصل الثالث من هذه الأطروحة موقف الجزائر من الأزمة اللبنانية ودورها في إحلال السلم بين اللبنانيين، ونظوراً لخطورة الأزمة وتعقيدها فإنني تناولت في البداية خلفيات

الأزمة وأسبابها موضحاً أن الصراع اللبناني في البداية انطلق بين فريقين متناقضين في المصالح والأهداف ليتحول بعد ذلك إلى صراع أيديولوجي بين مختلف الطوائف اللبنانية، أما الطرف الخطير في القضية والذي عمل على تكريس الأزمة وإذكاء نار الفتنة فهو العدو الصهيوني، وليس المقاومين الفلسطينيين كما تعتقد بعض الأطراف.

ثم سلطت الضوء على الحرب الأهلية اللبنانية التي أثرت بشكل مباشر على سيادة لبنان، وأبرزت موقف الجزائر من هذه الحرب وشجبها لهذا الصراع القائم بين الإخوة الأشقاء اللبنانيين والفلسطينيين، وأبرزت جميع الجهود والمساعي والوساطات التي قامت بها الجزائر من أجل وضع حد نهائي لهذه الأزمة، والمقصود هنا دور الجزائر وجهودها في إطار ما سمي باللجنة العربية الثلاثية العليا، والتي ضمت في عضويتها إلى جانب الجزائر كل من المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية.

إذ وقفت في هذا الفصل على جميع الجهود والمساعي التي بذلتها هذه اللجنة، سواء على مستوى اللبنانيين أنفسهم أو على مستوى الأطراف المعنية بالقضية وخاصة سوريا والعراق، من أجل حلحلة الوضع اللبناني انطلاقاً من مؤتمر الدار البيضاء بالمملكة المغربية وصولاً إلى اتفاق الطائف بالمملكة العربية السعودية، وختمت هذا الفصل بإبراز مختلف المواقف وردود الأفعال عن اتفاق الطائف، وخلصت في النهاية إلى التأكيد على أنه إذا كان اتفاق الطائف قد فشل في تحقيق هدفه الأساسي وهو وضع حد نهائي للأزمة، فإنه على الأقل استطاع أن يحقق نجاحاً نسبياً في تقارب الرؤى بين الفرقاء اللبنانيين، وأنه بفضله عادت الحياة في لبنان إلى مجراها الطبيعي وتمكن من انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية بعد مدة طويلة.

بينما خصصت الفصل الرابع لموقف الجزائر من الحرب العراقية – الإيرانية أو ما تعرف بأزمة الخليج الأولى، فتطرقت في بدايته إلى دراسة الخلفيات التاريخية للنزاع وأسبابه ومقدماته، موضحاً خطورة هذه الحرب الطويلة التي استمرت زهاء ثماني سنوات، ولم تقتصر خطورة هذه الحرب على طرفي الصراع فحسب، بل طالت جميع منطقة الشرق الأوسط والدول العربية والإسلامية بصفة عامة، ثم سلطت الضوء على جميع الجهود والمساعي الجزائرية قبل تفجير الأزمة منوهاً باتفاق الجزائر لسنة 1975 الذي تم بين الطرفين المتصارعين باعتباره الأرضية والقاعدة الأساسية لتسوية الخلاف بينهما.

وختمت هذا الفصل بجهود الجزائر خلال الحرب من أجل إحلال السلم بين الطرفين المتحاربين، علماً أن موقف الجزائر من هذه القضية كان يتسم بالحياد الإيجابي لعدة اعتبارات أهمها هو أنه إذا كانت العراق بلد عربي، فإن إيران بدورها بلد إسلامي قام بغلق السفارة الإسرائيلية وحل محلها السفارة الفلسطينية وهو موقف ثمنته الجزائر وباركته، وانطلاقاً من ذلك عملت الجزائر كل ما في وسعها لإصلاح ذات البين، وقد كلفها ذلك ضريبة الدم، حيث فقدت - وهي في هذا الاتجاه — رئيس دبلوماسيتها مُحَمَّد الصديق بن يحي ومعه أربعة عشر إطاراً من أبناء الجزائر البررة في حادث طائرة مأساوي على الحدود الإيرانية العراقية، وأشرت في آخر هذا الفصل إلى أنه إذا كان إلغاء اتفاقية الجزائر من قبل العراق إيذاناً ببدء الحرب، فإنه من جهة أخرى تم اعتماد هذه الاتفاقية كحل نهائي لهذه الأزمة.

وكرّست الفصل الخامس من هذه الأطروحة لدراسة موقف الجزائر من الحرب العراقية — الكويتية أو ما تعرف بأزمة الخليج الثانية، فعالجت في البداية أسباب ودوافع العدوان العراقي على الكويت وأبرزت موقف الجزائر المعارض واستنكارها الشديد للعدوان مهما كانت دوافعه وأسبابه، ثم بينت مختلف الجهود والمساعي التي بذلتها الجزائر قبل وأثناء الأزمة، ولقد راهنت الجزائر على الإطار العربي لحل الأزمة بعيداً عن أي ضغط أو تدخل أجنبيين، ولا أدل على ذلك من تلك الجولات المكوكية التي قادت الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد إلى تسعة عواصم عربية وأوروبية بحثاً عن السلام.

ثم سلطت الضوء على موقف الجزائر الذي لم يلبث أن تغير وانحاز لصالح العراق، خاصة بعد الموافقة العربية المشبوهة في مؤتمر القمة العربي المشبوه على دخول واستدعاء القوات الأجنبية الأوروبية والأمريكية إلى منطقة الخليج العربي وتحديداً إلى المملكة العربية السعودية، بعد ذلك أعلنت الجزائر أنه إذا كان اجتياح العراق للكويت يعد اعتداء خطير فإن استدعاء القوات الأجنبية لمنطقة الخليج هو في حد ذاته احتلالاً لعدة دول عربية في آن واحد.

وفي الأخير خصصت الفصل السادس إلى القضية الصحراوية والموقف الجزائري منها، ونظراً لكون هذه القضية تحظى باهتمام جزائري كبير فإنني حاولت جاهداً أن ألم بجميع جوانبها، فاستعرضت في بداية هذا الفصل التعريف بالقضية الصحراوية وبجذورها وخلفياتها التاريخية، ثم سلطت الضوء على موقف الدول المغاربية الثلاثة (الجزائر، المغرب، موريتانيا) المعنية بالقضية

الصحراوية قبل الانسحاب الاسباني من إقليم الصحراء الغربية، لتبيان أهم التطورات الحاصلة في مواقف تلك الدول من القضية بعد الانسحاب الاسباني من الإقليم.

ثم تناولت بعد ذلك الاستراتيجية التي اعتمدها الجزائر في دعم القضية الصحراوية بعد الانسحاب الاسباني، والوسائل والآليات التي استخدمتها في مواجهة الأطماع التوسعية للمغرب وموريتانيا، مستعرضاً بعد ذلك الجهود والمساعي التي قامت بها الجزائر للتأثير على موقف موريتانيا وإبعادها عن الطروحات المغربية وإقناعها بالعدول عن رأييها والعودة إلى تمسكها بموقفه الأول، إذ توجت تلك المساعي الجزائرية بتوقيع اتفاق في الجزائر بين حكومة موريتانيا والحكومة الصحراوية ممثلة في جبهة البوليساريو، اعترفت موريتانيا بمقتضاه بالجمهورية العربية الصحراوية.

وختمت هذا الفصل باستعراض الجهود والمساعي التي بذلتها الجزائر على المستويين الإفريقي والدولي، والتي كان من بين نتائجها إعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية سنة 1976 والتي حظيت باعتراف العديد من الدول، انضمام الجمهورية العربية الصحراوية رسمياً إلى منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984، وأخيراً وبفضل مجهودات الجزائر وافق الطرفان المغربي والصحراوي على مخطط السلام الأممي الخاص بوقف إطلاق النار الذي تقدم به الأمين العام للأمم المتحدة دي كويلار سنة 1988، وقد تمخض عن مخطط السلام إرسال قوات دولية تدعى المينورسو إلى المنطقة لضمان وقف إطلاق النار وتنظيم الاستفتاء، علماً أن هذا المخطط نجح في شقه الأول (وقف إطلاق النار) وتعثر في الشق الثاني (تنظيم الاستفتاء) لعدة أسباب أهمها صعوبة تحديد هوية المشاركين في التصويت الاستفتائي.

وأنهيت بحثي بخاتمة ضمت جملة النتائج التي توصلت إليها من خلال معالجتي لهذه الموضوع الحساس الذي لا زال في حاجة ماسة إلى بحوث ودراسات أخرى مستفيضة للإلمام بجميع القضايا العربية -التي عصفت بوطننا العربي وحالت دون تقدمه- والبحث في أسبابها وتحليل نتائجها.

سابعاً- صعوبات البحث: كأي باحث مبتدأ واجهتني الكثير من الصعوبات حالت دون إخراج هذه الأطروحة أفضل من الشكل الذي هي عليه، خاصة الصعوبات المتعلقة بالجانب المنهجي للدراسة والتحكم في طبيعة الموضوع ، وهو أمر طبيعي بالنسبة للدراسات والأبحاث التاريخية، وعموماً يمكنني حصر هذه الصعوبات في ما يأتي:

– عناء السفر ومشقته سواء داخل الوطن أو خارجه، فبالنسبة لداخل الوطن بعد المسافة بيني وبين الجزائر العاصمة التي يوجد بها أرشيف وزارة الخارجية الجزائرية، وهو مفيد جداً وعلى علاقة وطيدة بموضوع الدراسة، ففي العديد من المرات استحال علي الدخول إلى أرشيفها فذات مرة تزامنت زيارتي لها مع حالة الصيانة والترميم، ومرة أخرى تزامنت مع عملية نقل مقر وزارة الخارجية، ومرة أخرى قيل لي أن الوثائق لا زالت في العلب ولم تعرض بعد للاطلاع .. هذا من جهة، ومن جهة أخرى اجبارية التنقل إلى الجزائر العاصمة تفرضها تلك المكتبات العامة والخاصة الموجودة بها والتي تزخر بالعديد من الكتب القيمة، هذا على غرار تنظيمها للمعرض الدولي السنوي للكتاب.

ومن بين الصعوبات كذلك التي واجهتني في الجزائر العاصمة هي الأضرار الصحية التي أصابتني أثناء اطلاعي وتفحصي للأرشيف المتواجد بالمكتبة الوطنية القديمة، إذ هي الوحيدة التي تحوي العديد من الصحف والمجلات التي كانت تصدر في فترة الدراسة.

أما بالنسبة لخارج الوطن، فإن طبيعة الموضوع تتطلب التنقل إلى تلك الدول العربية المعنية بتلك القضايا والأزمات وإلى البلدان المجاورة لتك الدول المعنية بالنزاع، وذلك من أجل البحث عن المادة المصدرية والحصول على الوثائق الأرشيفية ذات الصلة الوثيقة بالموضوع، أو من أجل إجراء مقابلات شفوية مع أصحاب القضية وأطرافها، ففي كثير من الأحيان تعذر عليّ الحصول على بعض الوثائق الأرشيفية لأنها لم ترفع عنها السرية بعد كون الأحداث لا زالت قريبة، وأن الأشخاص الذين ساهموا فيها على قيد الحياة، وصعوبة قراءة بعضها لأنها كتبت بلغة هي أشبه بالرموز منها إلى الكتابة.

توزع هذه الوثائق بين مختلف الدول العربية مما حال دون الوصول إليها من جهة، ونظراً لخصوصيتها (منها ما هو متعلق بالحكومات، ومنها ما هو متعلق بالأشخاص) من جهة أخرى، هذا على غرار تحفظ بعض الشهود وأحياناً امتناعهم عن الإدلاء بشهاداتهم لأسباب يحتفظون بها لأنفسهم. ورغم ذلك بذلت كل ما في وسعي من أجل التنقل إلى بعض الدول العربية (مصر، تونس، الجمهورية العربية الصحراوية)، وتمكنت من الحصول على بعض الكتب المفيدة لدراستي، وكما أجريت عدة مقابلات شفوية مع بعض الزعماء والقادة الصحراويين.

- إن الكثير من الكتب والمصادر هي عبارة عن مذكرات شخصية يغلب عليها التحيز والذاتية مما يجعل الباحث في حيرة من أمره حول ما تناولته.

- طبيعة الموضوع وحساسيته وتشابكه جعلني في بعض الأحيان أحصل على احصائيات متناقضة ومختلفة خاصة عندما يتعلق الأمر بتحديد الدعم المادي والعسكري الذي قدمته الجزائر لمختلف القضايا والدول العربية، وهو ما يجعل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتتبع جزئياته وحيثياته أمر في غاية الصعوبة.

ورغم ذلك حاولت اجتياز بعض الصعوبات بفضل مساعدة بعض الأشخاص الذين كان لهم الفضل الكبير في هذه الدراسة، وإن كنت قد وفقت في هذا العمل فبتوفيق من الله –عز وجل– وبتوجيه من أستاذي الفاضل الدكتور مبارك جعفري المشرف على هذه الأطروحة، والذي لم يبخل عليّ بنصائحه وتشجيعاته وتوجيهاته، فما كان لهذا العمل من فضل فإليه ينسب، وما وجد فيه من تقصير فعليّ يحسب، وحسبي ما تجشّمته من عناء السفر ومشاق البحث، دون أنسى في الأخير تشكراتي الخالصة لكل من ساعدني في إنجاز هذه الدراسة.

الفصل الأول: الجزائر وموقفها من القضايا العربية قبل سنة 1979

المبحث الأول: الجزائر والوطن العربي.

المبحث الثاني: دور الجزائر في دعم القضية الفلسطينية.

المبحث الثالث: الجزائر وحرب 1967.

المبحث الرابع: دور الجزائر في حرب الاستنزاف (1968–1970).

المبحث الخامس: الموقف الجزائري من أحداث أيلول (سبتمبر) الأسود.

المبحث السادس: الجزائر وحرب أكتوبر 1973.

المبحث الأول: الجزائر والوطن العربي.

يتمتع الوطن العربي بموقع استراتيجي ممتاز بفعل البحار والمحيطات المحيطة به وما لها من أهمية استراتيجية في مجالات الاتصالات والمبادلات التجارية، فالمحيط الأطلسي يحده من الغرب، والمحيط الهندي من الجنوب، والبحر الأبيض المتوسط من الشمال، أما البحر الأحمر فيقسمه إلى قسمين إفريقي ويضم 12 دولة عربية، وآخر أسيوي ويحتوي أيضاً على 12 دولة عربية، فهو بذلك يحتل الصدارة عالمياً من حيث المساحة.

أولاً: التعريف بالوطن العربي.

أ/ طبيعية وجغرافية الوطن العربي:

يتربع الوطن العربي على مساحة جغرافية شاسعة تقدر بـ 14.052.204 كلم^2، تمتد من المحيط الأطلنطي إلى الخليج العربي، يقع فلكياً بين درجتي عرض 38° (شمال العراق) و4° شمالاً (جنوب السودان)، كما يمتد إلى جنوب خط الاستواء بـ 2°، وبين خطي طول 60° شرق غرينتش و17° غرب غرينتش، ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب حوالي 7000 كلم، ومن الشمال إلى الجنوب 3000 كلم[1].

مساحته تعادل سدس (6/1) الكرة الأرضية[2]، وهي أكبر مساحة من الولايات المتحدة الأمريكية وأكبر من القارة الأوربية، إلا أن عدد سكانه أقل من ثلث سكان أوروبا، ويعود ذلك إلى الطبيعة الصحراوية التي تتميز بها مناطق واسعة من البلاد العربية، يقع أغلبه في القارة الإفريقية بمساحة تعادل ثلاثة أرباع(4/3) من مساحته الإجمالية والباقي في آسيا، وهذه المساحة الشاسعة عامل من عوامل أهميته الاستراتيجية[3].

وفي أول الأمر كان الجغرافيون ينظرون إلى مساحة الوطن العربي بشيء من اللامبالاة وقلة الاهتمام كون معظم هذه المساحة عبارة عن صحاري جدبة، لكن نظرتهم تغيرت خاصة بعدما فرضت تلك الصحاري نفسها اقتصادياً وأصبحت قطباً يضاهي القطب الزراعي القديم وذلك بفضل تدفق الذهب الأسود، كما تكمن أهمية هذا الوطن في كونه عبارة عن كتلة واحدة متجانسة

---

[1] محمد الهادي لعروق: **أطلس الجزائر والعالم**، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، دار الهدى، الجزائر، 2002، ص40.

[2] كمال موريس شربل: **الموسوعة الجغرافية للوطن العربي**، ط1، دار الجيل، بيروت، 1998، ص62.

[3] محمد سعودي: **الوطن العربي ـ دراسة لملامحه الجغرافية**، بيروت، 1967، ص19.

لا يفصلها سوى شريط مائي (البحر الأحمر الضيق)، وهو بمثابة همزة وصل بين غربي الوطن العربي الأسيوي وشرقيه الإفريقي[1]، وهو ما أدى إلى احتدام الصراع[2] بين الشركات الأمريكية والشركات البريطانية حتى على المساحات الصغيرة من هذا الوطن الذي يمثل أكبر احتياطي عالمي للبترول إذ يسيطر على نصف هذا الاحتياطي.

اتخذت تضاريس الوطن العربي اشكالاً مختلفة، فمنها الهضاب المتوسطة الارتفاع (هضبة شبه الجزيرة العربية، هضبة الصحراء الكبرى) وهي تسيطر على معظم مساحته، ويتراوح متوسط ارتفاعها ما بين 500 إلى 1500م، ويتمثل الشكل الثاني من التضاريس في المرتفعات وتظهر في الأطراف الجنوبية للقسم الإفريقي وهي عبارة عن مجموعة من الجبال يتراوح طولها ما بين 1000 إلى 2918م، وبالنسبة لمرتفعات الوطن العربي للقسم الأسيوي تضم جبال يصل ارتفاعها إلى 3000م (مرتفعات الجبل الأخضر في عمان)[3].

أما سهوله فتنقسم إلى قسمين: سهول فيضية، وتشمل سهول وادي النيل في مصر والسودان وسهول دجلة والفرات بالعراق، أما السهول الساحلية فهي تتميز بالضيق نظراً لانتهاء الجبال إلى البحر في كثير من الأحيان كما هو الحال في سهل متيجة بالنسبة للجزائر والسهول الساحلية في شرق تونس من بنزرت، أما السهول الساحلية بالنسبة للجناح الأسيوي فمعظمها عبارة عن أشرطة رملية بين البحر والجبال[4].

ويسود الوطن العربي عدة مناخات هي: مناخ البحر الأبيض المتوسط، المناخ الصحراوي، المناخ المداري، المناخ القاري، والمناخ الجبلي، فهو يتسم بالاعتدال على سواحل البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، لكن الأمر يختلف بالنسبة لسواحل البحر الأحمر والخليج العربي لأنها

[1] محمد سعودي: المرجع السابق، ص21.

[2] هو مصطلح يستعمل في صميم الحياة، وتتميز الصراعات بشدتها وبدرجة وعي الفاعلين الذين يشاركون فيها، وقد تصل هذه الصراعات إلى مستوى كبير من العنف، وقد تقوم على توزيع الثروات، أو الوصول إلى السلطة وترويج الأفكار، وقد تنتهي أحيانا إلى شكل لعبة حصيلتها صفر، أي ما يربحه طرف يخسره الآخر، وأحياناً قد تكون هذه الصراعات سلبية تماماً حيث لا يوجد إلا الخاسرون. ينظر: جيل فيريول: **معجم مصطلحات علم الاجتماع**، ط1، ترجمة أنسام محمد الأسعد، مراجعة وإشراف بسام بركة، دار مكتبة الهلال، بيروت، 2011، ص56.

[3] محمد الهادي لعروق: **أطلس سبق ذكره**، ص50.

[4] عزة أحمد عبد الله: **جغرافية الوطن العربي**، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص10.

بحار ضيقة ومن ثم يكون تأثيرها محدود جداً، لذلك فإن الصحاري العربية تعد من أحر الصحاري العالمية لقربها من الكتلة اليابسة الضخمة من جهة، ولتعامد أشعة الشمس على المنطقة العربية بين مدار السرطان وخط الاستواء في الصيف، كما أن وقوع الوطن العربي بين المنطقة الباردة شمالاً والحارة جنوباً جعله منطقة التقاء التيارات الباردة القادمة من سيبيريا وشمال أوروبا مع التيارات الساخنة القادمة من الصحراء الافريقية الكبرى[1].

ب/لمحة تعريفية عن الجزائر:

الجزائر إحدى دول الوطن العربي البالغ عددها 24 دولة، تقع فلكياً بين خطي طول 9° غرب غرينتش و12° شرقه، وبين دائرتي عرض 19° و37° شمالاً، وهي أكبر الأقطار المغاربية مساحة، إذ تقدر مساحتها بـ 2381741 كلم[2]، جغرافياً تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي حوالي 1900 كلم، أما امتدادها الشرقي الغربي فيمتد حوالي 1200 كلم على خط الساحل و1800 على خط تندوف غدامس[2].

وبحكم مساحتها الشاسعة تحيط بالجزائر عدة دول، يحدها من الشرق كل من تونس على طول 965 كلم وليبيا على طول 982كلم، ومن الغرب كل من المملكة المغربية بطول 1559 كلم والصحراء الغربية بـ 42 كلم، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200 كلم، ومن الجنوب النيجر على طول 956 كلم ومالي بـ 1376 كلم، وموريتانيا بـ 463 كلم، وتضرب في أعماق الصحراء بمسافة قدرها 2000 كلم[3]. وبلغ عدد سكانها حسب إحصائيات 2002 حوالي 31.400.000 نسمة[4].

إدارياً عرفت الدولة الجزائرية عدة تحولات هامة تأثرت بالظروف الاقتصادية والسياسية والبشرية، وتعود أولى بوادر هذا التقسيم إلى فترة الحكم العثماني (1518-1830م)، حيث قسمت الجزائر إلى ثلاثة مقاطعات بايليك الشرق وهو أكبر البايليكات مساحة وعاصمته

---

[1] عزة أحمد عبد الله: المرجع السابق، **ص18.**

[2] كمال موريس شربل: موسوعة سبق ذكرها، ص166.

[3] محمّد الهادي لعروق: أطلس سبق ذكره، ص13.

[4] شوقي أبو خليل: **أطلس دول العالم الإسلامي جغرافي تاريخي اقتصادي**، ط2، دار الفكر، دمشق، 3003، ص51.

قسنطينة، بايليك الغرب وعاصمته وهران، بايليك التيطري وعاصمته المدية، بالإضافة إلى دار السلطان بالعاصمة.

وعند الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م حافظت السلطات الفرنسية على هذا التقسيم مع تغيير في الاسم فقط (المقاطعات بدلاً من البايليكات)، وفي عام 1956 وفي إطار إحكام قبضتها على الثورة الجزائرية (1954-1962) أعادت سلطات الاحتلال تقسيمها إلى 12 عمالة، إلا أنه بعد استقلال الجزائر عام 1962 سعت الدولة الجزائرية إلى التخلص من هذا الإرث الاستعماري، وأول إجراء اتخذ سنة 1963 في هذا الميدان هو تقسيم الجزائر إلى 15 ولاية، ليرتفع بعد ذلك عدد الولايات سنة 1984 إلى 48 ولاية تماشياً مع التطورات الاقتصادية والسياسية والبشرية[1].

أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري فيعتمد أساساً على الطاقة وعلى رأسها الغاز الطبيعي والبترول الذي اكتشفت سنة 1956، وتتمركز هذه المادة الحيوية في منطقتين رئيسيتين بالصحراء الجزائرية، الأولى حاسي مسعود التي تبعد حوالي 800كلم من الساحل وتحتوي على احتياطي قدره 700 مليون طن، والمنطقة الثانية هي عين أمناس تقع على بعد 1600 كلم من الساحل باحتياطي قدره 300 مليون طن، وقدر احتياطي النفط في الجزائر عام 1992 حوالي 2 مليار طن، وبفضل الاكتشافات الحديثة في إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية خاصة الأمريكية بلغ انتاج النفط الجزائري عام 2000 حوالي 900 ألف برميل يومياً، وهو ما أهل الجزائر لتقوم بدور ريادي في سوق المحروقات الدولية وفي مجال الدفاع عن القضايا التحررية في العالم[2].

إما سياسياً فقد كانت علاقات الجزائر المستقلة عبارة عن امتداد طبيعي لتلك العلاقات التي أقامتها الثورة الجزائرية خلال حرب التحرير مع مختلف الدول العربية وهذا بفضل زعمائها وقادتها الذين حرصوا على استقلالية القرار الجزائري في جميع المجالات، والتزام الدبلوماسية الجزائرية الحياد الكلي إزاء الخلافات العربية-العربية، ولقد كان لاستئناف الجزائر لمهامها الدولية بفضل دعم الدول العربية دوراً كبيراً في تمكين الشعوب العربية من إيقاف العديد من الهزائم، ومن تحرير معظم أراضيها المحتلة.

---

[1] كمال موريس شربل: **موسوعة سبق ذكرها**، ص170.

[2] محمّد الهادي لعروق: **أطلس سبق ذكره**، ص28.

كما سعت الجزائر من خلال دبلوماسيتها إلى نبذ الخلافات العربية الداخلية ودعت إلى ضرورة الالتزام بالمسعى العربي المنسجم وإلى خروج الأنظمة العربية من عزلتها وذلك عن طريق تكثيف اللقاءات التي تتناول المطالب الخاصة بكل قطر، ولقد ساهمت الجزائر في هذا المجال مساهمة فعالة، فمثلاً في سنة 1969 تمكنت من وضع حد للنزاع القائم بين المغرب وموريتانيا كما كان لها الفضل في انضمام هذه الأخيرة إلى جامعة الدول العربية، ضف إلى ذلك النجاح الذي حققته سنة 1975 في إيقاف التدخل العسكري المصري ضد ليبيا، وفي نفس السنة تمكنت من تسوية الخلاف الحدودي القائم آنذاك بين العراق وإيران[1].

ثانياً: الجزائر وعلاقاتها بالوطن العربي.

تنتمي الجزائر إلى الوطن العربي والإسلامي، وعلاقاتها معه في مختلف فضاءاتها الجغرافية والبشرية نابعة من الجوار وتقاسم المحيط الثقافي، فهي قديمة ومستمرة عبر العصور في ظل غياب أي حاجز طبيعي يعيق الحركة البشرية أو يعرقل المبادلات الثقافية والاقتصادية والسياسية.

وبعد مجيء الإسلام في القرن السابع ميلادي أضفى على تلك التحركات البشرية روح التضامن والانسجام وأعطاها دفعاً قوياً جعلها تتجه في جميع الاتجاهات شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، والجزائر بحكم موقعها الجغرافي عملت على ضمان الانتشار السريع للإسلام باتجاه أوروبا شمالاً وبلاد السودان جنوباً، ووصلت الفتوحات الإسلامية إلى شبه الجزيرة الإيبيرية وإلى مناطق أخرى من الضفة الشمالية للمتوسط على أيدي أبطال وزعماء اتخذوا من التراب الوطني قاعدة لانطلاقهم[2].

كما كانت الجزائر همزة وصل للقوافل التجارية بين المشرق والمغرب من جهة، وبين أوروبا وخاصة الأندلس ومماليك إفريقيا كالسينغال وغانا ومالي من جهة ثانية، هذا على غرار كونها مركز إشعاع روحي لكل مريدي الطرق الصوفية ودعاة الإصلاح بفضل مكانة شيوخها وعلمائها أمثال سيدي أحمد التيجاني والشيخ عبد الكريم المغيلي والمفكر مالك بن نبي من علماء جيلنا.

ومع اندلاع الثورة الجزائرية توطد التعاون بين الجزائر والوطن العربي وذلك بفضل إنشاء مؤسسات الثورة المؤهلة لتمثيلها والتفاوض باسمها على الساحتين العربية والدولية على حد سواء،

[1] صالح بن القبي: **الجزائر في كل أبعادها**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص21.

[2] نفسه، ص16.

ومنها لجنة التنسيق والتنفيذ، المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفور الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية سارعت معظم الأقطار العربية إلى تأييدها والاعتراف بها على الفور، ولقد ساهمت هذه العلاقات العربية الجزائرية بشكل كبير في إنجاح العملين السياسي والعسكري بالنسبة لجبهة وجيش التحرير الوطنيين[1]. مما يبين أن التعاون العربي الجزائري أثناء فترة الاستعمار كان يصب في اتجاه واحد وهو لصالح القضية الجزائرية.

لكن بعد استقلال الجزائر واستعادتها لكامل سيادتها أصبح التعاون العربي الجزائري تقريباً متكافئاً وتضبطه اتفاقيات وتنظمه معاهدات وذلك في إطار تعاون ثنائي أو جماعي ضمن هيئات جهوية وقارية كالمجلس الاستشاري المؤقت للتعاون المغربي، جامعة الدول العربية، ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط.

1- العلاقات السياسية:

إن العلاقات السياسية للجزائر المستقلة ما هي في الواقع إلا امتداداً طبيعياً لتلك العلاقات التي أقامتها الثورة الجزائرية خلال حرب التحرير مع مختلف الدول العربية وهذا بفضل زعمائها وقادتها الذين حرصوا على استقلالية القرار الجزائري في جميع المجالات، والتزام الدبلوماسية الجزائرية الحياد الكلي إزاء الخلافات العربية – العربية، ولقد كان لاستئناف الجزائر لمهامها الدولية بفضل دعم الدول العربية دوراً كبيراً في تمكين الشعوب العربية من إيقاف العديد من الهزائم، ومن تحرير معظم أراضيها المحتلة.

وفي نفس الإطار دائماً، تمكنت الدبلوماسية الجزائرية التي أولت اهتماماً خاصاً بالقضية الفلسطينية من إقناع العالم العربي والدولي بأن هذه القضية ليست صراعاً عرقياً بين اليهود والعرب بل هي أساساً احتلال لا يمكن وقفه إلا في إطار القوانين الأممية والدولية، وهذا ما أكده الرئيس بومدين أثناء جولته إلى المشرق العربي التي قادته إلى 11 دولة عربية، وهي مهمة قومية تؤكد وفاء الجزائر لانتماءاتها التاريخية والمصيرية[2]، كما اغتنمت الجزائر فرصة إقامة مختلف الندوات الجهوية والمؤتمرات الدولية على أرضها في تدفئة جو العلاقات التي تربط الوطن العربي بإفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض

---

[1] صالح بن القبي: المرجع السابق، ص18.

[2] السعيد حموش: "**الرحلة الرئاسية إلى المشرق العربي**"، مجلة الجيش، العدد 167، السنة 15، فيفري 1978، المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، الجزائر، 1978، ص7.

مناطق آسيا، وما مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز الذي احتضنته الجزائر سنة 1973م وأعطى دفعاً قوياً لانفتاح العرب على دول العالم الثالث إلا دليلاً قاطعاً على حرص الجزائر على اهتمامها بالقضايا العربية، ولقد لقيت القضية الفلسطينية خصوصاً والأراضي العربية المحتلة عموماً في هذه القمة الصدى اللائق بها والدعم الأنسب لها.

ولا ننسى مشاركة القوات العسكرية الجزائرية في الكفاح العربي ضد إسرائيل بوحداتها العسكرية ومساعدات مالية ومعدات حربية قدمتها لدول المواجهة، هذا فضلاً عن قطع علاقتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الامريكية[1]، فكانت الجزائر بحق قبلة الجميع عرباً وأفارقة، وظلت على هذه الصفة تقريباً إلى أن جاءت أحداث أكتوبر 1988، وكان لهذه الأزمة الداخلية المتعددة الجوانب -بغض النظر عن أسبابها- الأثر المباشر على سياسة الجزائر وعلاقاتها الخارجية مع الوطن العربي خصوصاً والعالم الخارجي بشكل عام، وهو ما يفسر إخفاق الدبلوماسية الجزائرية في وضع حد لأزمة الخليج الثانية أو على الأقل التخفيف من حدتها وأكثر من ذلك أن البلد الشقيق المملكة العربية السعودية أغلقت أجوائها في وجه الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد للحيلولة دون نزوله بمطارها للتباحث والتشاور معها[2].

2- العلاقات الاقتصادية:

بعدما أدركت شعوب الوطن العربي أن وحدتهم ليست مجدية ما دامت خاضعة للعواطف الجياشة التي تحركها المناسبات وتحييها النكبات، قرّرت هذه الشعوب تعزيز علاقاتها اقتصادياً، وفي هذا المجال خاضت الجزائر، منفردة، معركة البترول قبل انضمامها «**لمنظمة الأوبيب**»[3]وهي البلدان[4] المصدرة للنفط، وأطلعت الشركات النفطية العاملة بأراضيها أن سعر البرميل هو 2.65 دولاراً بدل من 2.08 دولار، كما تقرر إنشاء «**المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا**»

---

[1] أحمد الشريف الأطرش السنوسي: **تاريخ الجزائر في خمسة قرون**، ج3، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص1342.

[2] صالح بن القبي: المرجع السابق، ص25.

[3] تأسست منظمة الأوبيب بالعراق سنة 1960، وفي عهد الرئيس الراحل هواري بومدين انضمت الجزائر إلى هذه المنظمة في شهر جويلية 1969. ينظر: أحمد الشريف الأطرش السنوسي: المرجع السابق، ص1344.

[4] وتعدادها ثلاثة عشر وهي: الجزائر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الاكوادور، اندونيسيا، الغابون، الكويت، العراق، ليبيا، نيجيريا، قطر، فنزويلا، إيران. للمزيد من التفاصيل جول الأوبيب ينظر: جورج قرم: **انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956-2006**، تعريب مُحَّد علي مقلد، تحقيق نسيب عون، المؤسسة الوطنية للاتصال والاشهار، الجزائر، 2008، ص226.

يوم 18 فبراير 1974 بالقاهرة و«**البنك الإسلامي للتنمية**» بجدة يوم 12 جويلية من نفس السنة، ولقد صادقت عليهما الجزائر في سنة 1975، وتم تأسيس «**الشركة العربية للاستثمارات البترولية**» في 14 سبتمبر 1947 وانضمت إليها الجزائر في مطلع عام 1976، وهي السنة التي صادقت فيها الجزائر على كل من «**منظمة الوحدة الاقتصادية العربية**» المتكونة من أربعة عشر(14) عضواً والتي تأسست سنة 1964 بالقاهرة[1]، و«**صندوق النقد العربي**» الذي أنشئ عقب اجتماع الرباط بالمملكة المغربية في 27 أبريل 1967 لتغطية العجز في الميزان التجاري بين الدول العربية[2].

وفي الإطار المغاربي ساهمت الجزائر بشكل فعال في إنشاء «**اللجنة الاستشارية المؤقتة المغربية**» بغية إقامة تعاون مشترك ومنظم بينها وبين المملكة المغربية والجمهورية التونسية، غير ان الاهتمامات الضيقة لكل طرف وطموحاته في الزعامة على المنطقة واختلاف الانظمة السياسية ومناهج التنمية المتبعة وقضايا الحدود الموروثة عن الاستعمار من جهة، والضغوطات الخارجية للدول العظمى ذات المصالح بالمنطقة من جهة ثانية حال دون بلوغ اي اتفاق في مجال التعاون الاقتصادي[3].

أما على مستوى المشرق العربي، فقد بذلت الجزائر قصارى جهدها لإيجاد شركاء جدد وفتح منافذ لها على الأسواق العربية، فأبرمت عدة عقود تعاون وشراكة مع بعض الدول المشرقية كقطر، والأردن، والإمارات، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان في عدة مجالات لا سيما ما تعلق منها بصناعة الأدوية، والملاحتين الجوية والبحرية، والزراعة والسياحة، وأصبحت لغرف التجارة العربية علاقة وطيدة مع نظيرتها الجزائرية[4].

وهكذا بات التعاون العربي الجزائري من الضروريات الأساسية لتفادي أي إفلاس على مستوى كل قطر من أقطاره، وعلى البلدان العربية الإسراع من أجل كسب المزيد من رهان المعرفة والإنتاج الصناعي والتكنولوجية المتطورة، وهذا كله لا يتأتى إلا بإصلاح شامل للمنظومة التربوية وتطوير قطاع البحث العلمي في جميع المجالات والاستغلال الأمثل للكفاءات العربية، وتبقى كل هذه العوامل الشرط الوحيد الذي يمكّن العرب من بلوغ المكانة اللائقة بهم بين الأمم الأخرى.

[1] أحمد الشريف الأطرش السنوسي: المرجع السابق، ص1345.
[2] نفسه، ص1346.
[3] صالح بن القبي: المرجع السابق، ص25.
[4] نفسه، ص43.

3- العلاقات الثقافية:

وإذا تجاوزنا إطار العلاقات السياسية والاقتصادية، فإننا نجد أن الجزائر تربطها علاقات عربية أخرى ثقافية، فنية، واجتماعية، فمثلاً خلال سنتي 1966 و1967 نظمت الجزائر ملتقى للاشتراكيين العرب، ونظمت أول ملتقى للتعارف الفكري الإسلامي في سنة 1967 بوزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، وفي شهر أبريل سنة 1969 احتضنت الجزائر الندوة الدورية لمكتب المحامين العرب، وكانت أهم قضية تناولتها الندوة هي قضية الشعب الفلسطيني وفيها قرر المؤتمرون دعم الكفاح الفلسطيني[1].

وللشعب الجزائري مع باقي أشقائه العرب قواسم ثقافية مشتركة، تتمثل في القيم الأخلاقية والمعتقد الديني واللغة والعادات والتقاليد، فإذا كانت العلاقات الثقافية الجزائرية العربية عرفت نوعاً من الفتور خلال فترة الاستعمار الفرنسي، فإنها لم تلبث أن تطورت سريعاً غداة الاستقلال، وذلك نظراً لانتمائهما إلى نفس الأصول الحضارية، وإلى رغبة الشعب الجزائري الملحة في إعادة صلته بمصادر أصالته.

وتجسدت تلك العلاقات الثقافية الجزائرية العربية ميدانياً من خلال قدوم أعداداً معتبرة من المعلمين والأساتذة ومستشاري التربية العرب إلى الجزائر، هذا على غرار الكثير من الخبراء العرب من مهندسين ومعماريين الذين تم جلبهم للاستفادة من كفاءتهم في العديد من الورشات والمصانع ومكاتب الدراسات الجزائرية.

ونظراً لاهتمام الجزائر بالمجال الثقافي اهتماماً بالغاً وأضحى من أولى أولوياتها فإن هذا التعاون الثقافي العربي الجزائري لم يدم طويلاً في اتجاه الجزائر فقط، إذ أنه بعد مضي سنوات معدودة من الاستقلال، أصبحت الكفاءات الجزائرية بفضل مستواها العلمي تحظى بالتقدير والاهتمام لدى العديد من دول العالم[2].

وكانت مشاركة الجزائر فعالة في الدورة التاسعة والثلاثين لـ «**مجمع اللغة العربي**»" التي انعقدت بالقاهرة في شهر فبراير 1973، وفي نفس السنة احتضنت الجزائر مؤتمر «**توحيد المصطلحات العلمية وترجمتها إلى العربية**» شارك فيه أساتذة جامعيون وأطباء وفقهاء اللغة من

---

[1] أحمد الشريف الأطرش السنوسي: المرجع السابق، ص1347.
[2] صالح بن القبي: المرجع السابق، ص45.

مختلف الأقطار العربية، هذا على غرار مؤتمر "**التعريب**" الذي احتضنته الجزائر يوم 19 ديسمبر سنة 1973م برئاسة هواري بومدين الذي استقبل الوفود العربية المشاركة وحثهم على أهمية اللغة قائلاً: "إن اللغة كائن حي يتغذى من المحيط الذي يعيش فيه، وهي تزدهر بازدهار الحضارة التي يمثلها المجتمع.."[1]، وعن التعريب في الجزائر ألقى السيد الرئيس المسؤولية على عاتق جامعات المشرق العربي لأن طاقات نظيرتها في المغرب العربي محدودة جدّا لا سيما في مجال العلوم[2].

وفي المنحى نفسه نظمت الجزائر بقصر الأمم في الفترة من 5 إلى 9 ماي 1975م الندوة العربية للتربية والثقافة بحضور ممثلين عن عدد من الدول العربية وعلى رأسهم وزراء التربية، وقد خصصت الندوة جلساتها لوضع وإعداد استراتيجية لتطوير التربية في الوطن العربي[3]، وفي مجال الاتصال عقد «**اتحاد البريد العربي**» مؤتمره العاشر بالجزائر، واستمر لمدة تسعة إيام من 20 إلى 29 نوفمبر 1975، وتناول فيه المؤتمرون طرق وسائل الاتصال بين البلدان العربية وتوسيع إطار التعاون فيما بينها[4].

وإدراكاً من الأدباء العرب بدور الأدب العربي في قضايا التحرر والتطور الاجتماعي في الوطن العربي احتضنت الجزائر المؤتمر العاشر لـ «**اتحاد الأدباء العرب**»[5]، والذي جرت أشغاله بنادي الصنوبر ودام لمدة أربعة إيام من 25 إلى 28 أبريل 1975م، وشارك في هذا المؤتمر وفود 17 دولة عربية، ووفد عن جامعة الدول العربية، ووفد عن اتحاد الكتاب الإفريقيين الآسيويين، ومن أهم النقاط التي تباحث فيها المؤتمرون هي: الأدب العربي وموقفه من قضايا التحرر في الوطن العربي وتأييد كل الشعوب المناضلة من أجل التحرر، قضية فلسطين وأثرها في الأدب العربي، وتبادل الزيارات بين الوفود عبر الأقطار العربية[6].

---

[1] هواري بومدين نقلا عن مُحَّد خمار: "**الحياة الثقافية في الجزائر والعواصم العالمية**"، مجلة الثقافة، العدد 19، السنة الرابعة، فيفري—مارس 1974، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، ص105.

[2] نفسه، ص105.

[3] مُحَّد خمار: "**الندوة الوطنية للتعريب**"، مجلة الثقافة، العدد 27، جويلية 1975، مجلة سبق ذكرها، ص163.

[4] أحمد الشريف الأطرش السنوسي: المرجع السابق، ص1347.

[5] عقد اتحاد الأدباء العرب مؤتمره الأول في لبنان سنة 1954 ولم تحضره الجزائر المستعمرة، ولم توجه دعوة المشاركة للجزائر المستقلة حتى غاية مؤتمره التاسع الذي احتضنته تونس خلال شهر مارس 1973.

[6] مجلة الثقافة، "**البيان العام للمؤتمر العاشر للأدباء العرب**" العدد27، جويلية 1975، مجلة سبق ذكرها، ص117.

وفي إطار التبادل الثقافي بين الجزائر والمشرق العربي انعقد بالجزائر في شهر أبريل 1978م مؤتمر وزراء الإعلام في الجبهة القومية للصمود والتصدي، وهي الجبهة التي تشكلت عقب زيارة السادات للقدس، وقد افتتح المؤتمر وزير الإعلام والثقافة الجزائري رضا مالك وأكد في كلمته على أهمية التعاون والتنسيق بين أجهزة الإعلام في دول الصمود، وفي الأخير أصدر المؤتمر بيانه الختامي وقرّر فيه تنفيذ خطة موحدة لتحرك إعلامي منسق بين بلدان الجبهة للتصدي لسياسة السادات الاستسلامية باعتبارها تمثل انحرافاً خطيراً في مسار الكفاح التحرري للأمة العربية[1].

ثالثاً: البعد العربي في مواثيق الثورة الجزائرية ودساتير الجمهورية.

ان استراتيجية الاستعمار الفرنسي في اخضاع الشعب الجزائري وجعله أداة مطيعة في خدمة المصالح الفرنسية اعتمدت على خطة محكمة تقضي بحرمان هذا الشعب من شعوره بكرامته الوطنية واعتزازه بشخصيته الوطنية، وبمعنى آخر أن الاستعمار الفرنسي كانت سياسته تسعى إلى عزل الجزائر عن بعدها العربي وانتمائها الإسلامي ومحيطها القاري، ثم العمل فيما بعد على استئصال روح الحرية والطموح إلى التحرر لدى الشعب الجزائري وذلك عن طريق عملية الإبادة الجماعية والتجهيل والتفقير الاقتصادي وكلها وسائل مدروسة وذات تأثير فعال.

وبالرغم من أن هذه السياسة الاستعمارية شاملة وقاتلة، ولا تترك للشعب الجزائري فرصة التطلع والاتصال بالإخوة والأشقاء وليس فقط مع الشعوب المجاورة والصديقة؛ بل حتى بين أفراد الشعب الجزائري نفسه، إلا أن عزيمة هذا الأخير كانت أقوى مما كانت تظنه سلطات الاحتلال حيث تمكن من إدراك المخطط الاستعماري، وهو ما جسدته مقاومة الامير عبد القادر الجزائري (1830-1847م) وباقي المقاومات الشعبية الجزائرية اللاحقة والتي ارتكزت في قيامها على الشخصية الوطنية وانتمائها العربي الإسلامي[2].

وأكثر من هذا، وعلى الرغم من وقوع الجزائر طيلة قرن وربع قرن من الزمن تحت وطأة الاستعمار الفرنسي الغاشم، وما مارسه عليها من المخططات والأساليب الرامية إلى عزلها عن محيطها الطبيعي المغربي والإفريقي والعربي الإسلامي، إلا أن شعبها أبى الاستسلام والخضوع

[1] محمّد خمار: "**مؤتمر وزراء الإعلام في الجبهة القومية للصمود والتصدي**"، مجلة الثقافة، العدد44، ماي 1978، مجلة سبق ذكرها، ص151.

[2] السعيد بومرداسي: "**الجزائر والوضع العربي الراهن**"، مجلة الجيش، ع 260، نوفمبر1985، ص27.

والانبطاح للسياسة الاستعمارية، وظل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بكل ما يدور بمحيطه وظل متفاعلاً معه، ولم تقعده الظروف يوماً ـ رغم امكانياته المحدودة ـ عن التعبير عن انتمائه القومي ووجوده الدائم في كل الحروب العربية الإسرائيلية[1]، فمثلاً في حرب 1948 توجه عدد كبير من الجزائريين إلى فلسطين لمساعدة إخوانهم ضد المشروع الصهيوني[2].

وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الوعي المبكر للجزائريين بمخاطر الصهيونية في فلسطين، ولقد ساعدهم على ذلك ظهور الصحافة في الجزائر التي عملت على نشر الوعي وتنويع أساليب النضال، خاصة وأن نخبة من كبار العلماء الجزائريين سيشكلون أعمدة النضال السياسي مساهمين بذلك في توعية الشعب الجزائري بقضيته الأولى وهي الاستقلال الوطني، وبقضايا العالم الإسلامي وخصوصاً قضية محاربة الاستعمار وتصفيته ومجابهة أخطار اليهودية الصهيونية[3].

وبعدها وفي سنة 1956 لا ننسى الدور الذي لعبته الجزائر والدعم الذي قدمته لشقيقتها مصر أثناء حرب 1956 أو ما يسمى بالعدوان الثلاثي (فرنسا، بريطانيا، إسرائيل) على مصر، والمقصود هنا الدور الذي لعبه «**رجال الضفادع**»[4] الجزائريين في هذه الحرب، حيث تدخل هؤلاء الرجال بناء على طلب السلطات المصرية وقاموا بمهام خطيرة تتمثل في زرع ونزع الألغام من ميناء الإسكندرية، وبعد وقف القتال تمكن هؤلاء الرجال من نزع الألغام من مدخل قناة السويس بالبحر الأحمر، وكلا المهمتين نفذتا بنجاح رغم خطورة الأولى التي تمت تحت نيران الطيران الإسرائيلي[5].

---

[1] للتعرف أكثر على الدور الجزائري في الكفاح العربي ضد إسرائيل ينظر الفصل الثاني من هذه الاطروحة.

[2] السعيد بومرداسي: مجلة الجيش، مجلة سبق ذكرها، ص27.

[3] صالح خرفي: **عمر بن قدور الجزائري**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص26.

[4] في شهر جويلية 1956 اختارت جبهة التحرير الوطني من بين الطلبة المضربين الذين تركوا مقاعد الدراسة في 19 ماي 1956 والتحقوا بصفوف جيش التحرير الوطني05 طلبة وأرسلتهم إلى الإسكندرية بمصر، قصد تكوينهم كضفادع بشرية بحرية وتهيئتهم لإنجاز عمليات ضد الأهداف العسكرية الفرنسية كزرع الألغام ونزعها من الموانئ وتخريب المراكب الحرية الفرنسية سواء في الجزائر أو حتى في فرنسا نفسها، وبعد انتهاء المرحلة التدريبية بأيام قليلة وقع العدوان الثلاثي على مصر، فرأى هؤلاء الرجال الجزائريين أن من واجبهم الاستجابة لطلب السلطات المصرية وكيف لا وهم من أشرفوا على تكوينهم. ينظر: مجلة الجيش: "**جزائريون في قناة السويس 1956**"، ع278، السنة23، جويلية 1987، ص28.

[5] نفسه، ص28.

ومن ثم فإنه ليس من الغرابة بمكان أن يكون أول بيان لثورة نوفمبر الجزائرية والمعروف بـ «**بيان أول نوفمبر**» قد حدد سياستها الخارجية وإطار عملها وتوجهها وأهدافها، وقد لخص بيان أول نوفمبر الأهداف الخارجية للثورة الجزائرية في ثلاث عناصر جاءت في المقطع الثالث منه وهي: تدويل القضية الجزائرية، تحقيق وحدة الشمال الإفريقي في إطارها العربي الإسلامي، تأكيد عطف الشعب الجزائري اتجاه جميع الأمم التي تساند القضية الجزائرية في إطار الميثاق الأممي[1].

وبعد مرور عامين من اندلاع الثورة المظفرة وضعت القيادة الثورية الوثيقة الثانية للثورة الجزائرية والمعروفة بـ «**وثيقة مؤتمر الصومام أو منهاج الصومام**»، وفي هذه الوثيقة وضع المنهج الذي يعتبر بحق الخط المنهجي الأول للثورة الجزائرية ويغذي وثيقة بين أول نوفمبر، وفي هذه الوثيقة أشاروا معدوها أنهم على النهج الثوري حتى يتحقق الهدف المنشود وهو الاستقلال الوطني، ثم العمل على تحطيم حواجز التفرقة التي أقامتها قوات الاحتلال الفرنسي، والعمل على تعزيز الوحدة والإخاء والتضامن بين شعوبها، ومن ثم تأسيس اتحاد الدول لشمال إفريقيا.

هذا وقد أكد المؤتمرون في الوثيقة على البعد العربي للثورة الجزائرية، وأظهروا إعجابهم بالدور الهام الذي تقوم به «منظمة الدول الأفرو آسيوية» بما فيها الدول العربية والإسلامية لصالح القضية الجزائرية، واعتبروا أن هذه الأخيرة تحولت إلى قضية دولية وعملت على تنامي الشعور العالمي بالإسراع في تسوية هذا النزاع الحربي الذي قد يمتد تأثيره إلى عامة البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا والشرق الأوسط بل العالم أجمع[2].

وبعد استقلال الجزائر سنة 1962 أعلنت في دستورها أن دين الدولة هو الدين الإسلامي، وأن لغتها هي اللغة العربية، وهو ما يبين توجه الجزائر نحو آفاق المستقبل في إطار العروبة والإسلام، وبعدما كانت –طيلة حرب التحرير– عضواً ملاحظاً في جامعة الدول العربية أصبحت غداة استقلالها عضواً رسمياً فيها، وفي مطلع عام 1964 شاركت الجزائر في المؤتمر الأول للقمة العربية المنعقد في القاهرة، وفي شهر أكتوبر من نفس السنة شاركت أيضاً في المؤتمر الثاني لدول عدم الانحياز[3].

[1] بيان أول نوفمبر 1954: الأمانة الوطنية، إصدار وزارة المجاهدين، 2006.
[2] وثيقة الصومام: الأمانة الوطنية لحزب جبهة التحرير الوطني.
[3] أحمد الشريف الأطرش السنوسي: المرجع السابق، ص1342.

المبحث الثاني: دور الجزائر في دعم القضية الفلسطينية.

قبل الحديث عن القضية الفلسطينية حري بنا أن نتطرق إلى جذور الصراع العربي الإسرائيلي بصفة عامة على اعتبار القضية الفلسطينية جزء من هذا الصراع، بل هي جوهره وأساسه، ولهذا جزم المحللون السياسيون والمؤرخون التاريخيون الذين أرخوا لتاريخ الشرق الأوسط[1] على أنه لا حل ولا تسوية للصراع العربي الإسرائيلي ما لم تحل وتسوى القضية الفلسطينية.

أولاً: الجذور والخلفيات التاريخية.

تعود الجذور الأولى للقضية الفلسطينية إلى نهاية القرن التاسع عشر ميلادي (19م)، حيث عرفت سنة 1897م انعقاد المؤتمر التأسيسي الأول للحركة الصهيونية في بال السويسرية برئاسة اليهودي النمساوي "**تيودور هرتزل**"، وفي هذا المؤتمر أظهر يهود شرق أوروبا على وجه الخصوص نواياهم في تأسيس وطن قومي لهم[2].

وقبل قيام الحرب العالمية الأولى كان المشرق العربي تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية التي ساءت وتوترت علاقاتها مع هؤلاء العرب، وهو ما استغلته بريطانيا عند اندلاع الحرب وأخذت تتقرب من هؤلاء العرب، وبالخصوص من الشريف حسين أمير مكة وعقدت معه اتفاقاً ينص على إعلان الشريف حسين الثورة إلى جانب الحلفاء ضد العثمانيين مقابل حصوله على **وعد صريح** من بريطانيا ينص على استقلال المشرق العربي وسلامة وحدته الترابية[3].

وبناء على هذا الاتفاق أعلن الشريف حسين الثورة العربية إلى جانب الحلفاء، وارتمى الفلسطينيون بكامل ثقلهم في أحضانها، لكن ما إن وضعت الحرب أوزارها حتى اكتشف الشريف حسين

---

[1] مصطلح الشرق الأوسط أطلقه الغرب، شاع استخدامه خلال الحرب العالمية الثانية، وهو يشمل منطقة جغرافية تضم كل من سوريا، لبنان، فلسطين، العراق، الأردن، والخليج العربي بصفة عامة، ومصر وتركيا وإيران، وتتوسع أحيانا لتشمل أفغانستان وقبرص وليبيا، والهدف من استخدام هذا المصطلح وإدخال عناصر غير عربية هو تجنب استخدام مصطلح المنطقة العربية والوطن العربي ونزع صفة الوحدة العربية عنه. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: **الموسوعة السياسية**، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر دارى الهدى، بيروت، ص456.

[2] Anica pommeray ; La représentation du conflit Israélo- palestinien à travers le traitement médiatique de l' « ère- Arafat », séminaire « politique, culture et espace public » ; sous la direction de bernard lamizet, institut d'études politiques, université Lyon 2 2004- 2005, p03.

[3] Khader bichara ; Histoire de la palistine, tomes 3, éditions maison tunisienne, Tunisie 1977, p24.

والعرب بصفة عامة أنه بالموازاة مع الوعد السابق قطعت بريطانيا وعدين آخرين أحدهما سرياً ينص على اقتسام البلاد العربية التي كانت تحت مظلة الحكم العثماني بينها وبين فرنسا (**اتفاقية سايكس-بيكو 1917م**)، والآخر علني وهو **وعد بلفور** ينص على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين[1].

ويعد وعد بلفور الصادر في 02 نوفمبر 1917م المنعرج الخطير في القضية الفلسطينية، وذلك لأنه عبّر بصراحة على عزم الحكومة البريطانية على إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين مع العلم ان اليهود قد بدأوا يستقرون بها قبل هذا الوعد المشؤوم، حيث تعيد بعض الدراسات ذلك إلى نهاية القرن التاسع عشر ميلادي[2].

وعقب نهاية الحرب العالمية الأولى كلفت عصبة الامم بريطانيا بتسيير شؤون فلسطين والأردن والعراق في إطار الانتداب، وهو ما أتاح لها الفرصة للسعي لتطبيق وعد بلفور من خلال تعيين الصهيوني البريطاني "**هربرت صمويل**" مندوباً سامياً على فلسطين، الأمر الذي شجع على ازدياد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، لكنه -بالمقابل- أشعل انتفاضة الفلسطينيين عام 1922م بعد إدراكهم المؤامرة المدبرة من قبل بريطانيا[3].

وهذه الانتفاضة لم تكن سوى البداية لمعاناة الفلسطينيين حيث تجددت الاضطرابات والمواجهات بين العرب واليهود، وهو ما دفع الشعب الفلسطيني إلى إعلان ثورته الكبرى عام 1936م عندما أكد اليهود وعلى رأسهم بن غوريون على أحقيتهم في قيام دولتهم في فلسطين بناء على فكرة «أرض الميعاد» التي تشكل إحدى الدوافع الأساسية للسلوك الصهيوني، وهو ما أقرّته وطالما ردّدته رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير (GOLDA Meir) عام 1966م قائلة: "إن وجودنا في هذا البلد بمثابة تحقيق وعد الله نفسه، وبالتالي من العيب التساؤل عن شرعيته"[4]، وفي سبيل

---

[1] محمود رياض: **مذكرات محمود رياض (1948 ـ 1978) البحث عن السلام.. والصراع في الشرق الأوسط**، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985، ص20.

[2] Anica pommeray: op. cit, p03.

[3] Anica pommeray: op. cit, pp03-04.

[4] غولدا مائير نقلا عن عبد القادر محمودي: **النزاعات العربية-العربية وتطور النظام الإقليمي العربي (مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية) 1945 ـ 1985**، تقديم عبد العزيز بوتفليقة، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2002، ص344.

إيجاد حل لهذا النزاع عمدت الحكومة البريطانية إلى تقسيم فلسطين، لكن هذا الحل قوبل بالرفض المسلح من طرف الفلسطينيين وواجهته حكومة الانتداب برد عنيف.

وهنا أدرك الإنجليز سريعاً أن مهمتهم في فلسطين أصبحت شبه مستحيلة، ومن ثم اتجهوا إلى البحث عن سبل أخرى لتثبيت اليهود هناك ومنحهم الفرصة لتحقيق الحلم الذي طالما انتظروه وهو إقامة دولتهم، وذلك بتشجيع الهجرة اليهودية وبناء المستوطنات[1].

ومع ظهور بوادر الحرب العالمية الثانية سارعت بريطانيا إلى انتهاج سياسة التهدئة في فلسطين من خلال إعلان دولة بفلسطين في ماي 1939م يشارك فيها العرب واليهود، لكن ما إن وضعت الحرب أوزارها حتى انفجر الوضع من جديد وظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كمتزعم للدول الرأسمالية ولم تتأخر في تقديم للصهيونية خاصة في فترة حكم "**هاري ترومان**" الذي أمر سنة 1946م بتهجير مائة ألف صهيوني إلى فلسطين في كل سنة لرفع عددهم هناك.

كما عرف شهر جويلية من نفس السنة عملية فدائية في نزل النبي داوود بالقدس وهو مقر قيادة الأركان البريطانية لفلسطين مما أودى بحياة 91 شخصاً، فكانت هذه الحادثة سبباً في إجبار بريطانيا على طرحها للقضية الفلسطينية أمام هيئة الأمم المتحدة، وهذه الأخيرة بدورها أرسلت لجنة تحقيق إلى المنطقة في جوان 1947م لمعاينة الوضع عن كثب[2]، وانتهت في الأخير إلى اقتراح مشروع التقسيم الذي وافقت عليه الجمعية العامة للهيئة بتاريخ 29 نوفمبر 1947م، والذي ينص على إقامة دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية يعيشان جنباً إلى جنب داخل الحدود المعروفة، إلا أن الأولى لم تقم رغم قرار مجلس الأمن رقم 181 الذي نص على ذلك، بينما أعلن دافيد بن غوريون في 14 ماي 1948م عن ميلاد دولة إسرائيل فكان ذلك استقلالاً نهائياً عن بريطانيا[3].

ومنذ ذلك الحين شرع اليهود في ارتكاب أفظع الجرائم والمذابح في حق الشعب الفلسطيني، وأجبرتهم على الهروب إلى دول عربية أخرى دون أن تحرك بريطانيا ساكناً، فأخذت

---

[1] Anica pommeray: op. cit., p04.
[2] Ibid, p04.
[3] Elodie machon: La création d'un état palistinien, une solution possible au conflit israélo-arabe ?maîtrise en droit, directeur de recherche France houl, faculté des études supérieures et postdoctorales, université montrél 2011, pp01-08.

صرخات الفلسطينيين تتوالى مستغيثين ومستنجدين بأشقائهم العرب لمدهم بالسلاح والتدخل لوقف الدماء، وهنا اتخذت الدول العربية قراراً بدخول قواتها الأراضي الفلسطينية لمساعدة سكانها وفرض السلام[1]، وهكذا بدأ الكفاح المسلح بين إسرائيل والدول العربية.

تعد القضية الفلسطينية من أهم القضايا العالمية المعاصرة في وقتنا الحالي، وهذه القضية لا تقتصر على العالم العربي والإسلامي فحسب؛ بل هي قضية تخص جميع شعوب العالم المحبة للسلام، كما حظيت هذه القضية باهتمام العديد من المنظمات والجمعيات والأحزاب مما جعلها تحقق بعض النجاحات.

وكانت القضية الفلسطينية دوماً في انشغالات كل بلد عربي سواء في المشرق أو في المغرب وحتى عندما كانت المنطقتين خاضعتين لهيمنة الاحتلال الأجنبي، والجزائر إحدى بلدان المغرب العربي كان لها موقفاً متميزاً إزاء هذه القضية وبذلت جهوداً كبيرةً لدعم الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل ضد العدو الصهيوني[2].

أما اهتمام الجزائر بهذه القضية لم يكن وليد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل فحسب؛ بل يعود إلى ما قبل هذا التاريخ، وتحديداً إلى فترة صدور "**وعد بلفور**" سنة 1917 وكذا فرض الانتداب البريطاني على أرض فلسطين بعد مؤتمر "**سان ريمو**" سنة 1920، ومنذ ذلك الوقت ازداد استنكار الشعب الجزائري لهذا العمل الإجرامي التآمري، وتجلت ردود أفعاله في تصعيد الخطاب الدعوي وإلقاء المحاضرات والدروس في المساجد لتعبئة الضمير الجزائري[3]، أو عن طريق الصحافة الوطنية الجزائرية التي ما انفكت ـ رغم ما كانت تعانيه من العزلة والاغتراب ـ تهتم بهذه القضية الانسانية قبل عشرين سنة من صدور قرار التقسيم المشؤوم[4].

وبالتالي فإن اهتمام الجزائر بهذه القضية بدأ في وقت مبكر وهي لا تزال تئن تحت وطأة الاستعمار الفرنسي، وشمل جميع شرائح الشعب الجزائري من منظمات وأحزاب وجمعيات وشخصيات.

---

[1] محمود رياض: المصدر السابق، ص23.

[2] أحمد مريوش: **انطباعات ومواقف حول قضايا الجزائر والوطن العربي**، ط1، مؤسسة كنوز الرحمة، الجزائر، 2013، ص282.

[3] نفسه، ص270.

[4] محمد ناصر: "**فلسطين وأقلام جزائرية**"، مجلة الثقافة، ع37، س7، فبراير ـ مارس1977، مجلة سبق ذكرها، ص15.

ثانياً: جهود ومواقف الجمعيات والاحزاب السياسية الجزائرية من القضية الفلسطينية.

لقد حظيت القضية الفلسطينية باهتمام وتأييد كبيرين من طرف رجالات الحركة الوطنية الجزائرية سواء كان ذلك لدى الاستقلاليين وخصوصاً **"حزب الشعب" و"حركة الانتصار الحريات الديمقراطية"**[1]، أو لدى الاصلاحيين من خلال إسهامات **"جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"**، وبعد صدور قرار التقسيم سنة 1948 تشكلت في الجزائر (لجنة للدفاع عن فلسطين) برئاسة الشيخ البشير الإبراهيمي[2] هدفها جمع التبرعات وتعبئة المتطوعين الجزائريين وتوجيههم للمشاركة في الحروب العربية ضد إسرائيل، ومن هؤلاء المتطوعين من مشى سيراً على الأقدام واستشهد في ساحة المعركة ومنهم من آثر على نفسه البقاء هناك وصاروا جزءاً من اللاجئين الفلسطينيين[3]. ومن ثم زاد اهتمام الأحزاب والمنظمات الشعبية الجزائرية بالقضية الفلسطينية وحسبنا أن نذكر بعضها:

1- جهود ومواقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[4]:

كان الهدف الأساسي لهذه الجمعية هو تجديد الإسلام وإحياء الثقافة العربية في الجزائر وإعادة ربطها بالأمة العربية لغوياً وحضارياً، وكان اهتمام الجزائر بالمشرق العربي كبيراً ولقد رأى هؤلاء العلماء ان التضامن مع القضية الفلسطينية عملاً مهماً في تثبيت وترسيخ الشخصية الوطنية الجزائرية، ومن هذا المنطلق سخرت جمعية العلماء المسلمين جل صحفها في التعريف بهذه القضية، فلقد كتبت جريدة "الدفاع" مثلاً في 03 أوت 1938 ما يأتي: "أحداث مأساوية تحدث الآن في فلسطين، شعب ضعيف لكنه بطل يدافع عن حريته وكرامته ضد الإمبريالية البريطانية وغريمها

---

[1] أحمد مريوش: المرجع السابق، ص282.

[2] البشير الابراهيمي فقيه، كاتب، مصلح، وخطيب، ولد يوم 14 جويلية سنة 1889 ينحدر من أسرة متعلمة بأولاد براهم في ولاية سطيف وهو أصل تسميته بالابراهيمي اسمه الحقيقي مُحَمّد بن البشير بن عمر بن طالب، كان من بين الطلبة الذين درسوا في المشرق العربي، وفي سنة 1920 عاد رفقة أبن باديس إلى أرض الوطن، وفي سنة 1931 أسس مع آخرين جمعية العلماء المسلمين الجزائريين واشتغل فيها منصب نائب الرئيس، وبعد وفاة ابن باديس سنة 1940 تولى الابراهيمي رئاسة الجمعية، سجن وفرضت عليه الإقامة الجبرية العديد من المرات، توفي يوم 19 ماي 1965 ودفن بمقبرة سيدي المُحَمّد بالعاصمة. ينظر: عاشور شرفي: **معلمة الجزائر القاموس الموسوعي(تاريخ، ثقافة، أحداث، أعلام ومعالم)**، تعريب عبدالكريم أوزغلة وآخرون، مراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص20.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري- هاجس البناء (1965-4978)**، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص331.

[4] تأسست هذه الجمعية في الخامس ماي 1931، في البداية كانت انشغالاتها ذات طابع ديني أكثر منه سياسي، وكان علماء هذه الجمعية وعلى رأسهم الشيخ عبد الحميد بن باديس متشبعين بالثقافة العربية الاسلامية، من بين أهداف هذه الجمعية هو التأكيد على ضرورة الاعتراف بالهوية والشخصية الجزائرية وهو السبيل الوحيد لفرض الوجود ضد الهيمنة الاستعمارية. ينظر: عاشور شرفي: قاموس سبق ذكره، ص538.

الاستعمار الصهيوني.. وللوصول إلى حل عادل وسلمي لا مناص من التخلي عن مشروع التقسيم الخبيث، وإيقاف الهجرة اليهودية، وترك فلسطين للفلسطينيين"[1].

وتحدثت "الشهاب" سنة 1937 عن معاناة الفلسطينيين وما يتعرضون له من بؤس وحرمان، داعية في نفس الوقت المسلمون في جميع مشارق الأرض ومغاربها أن يبرهنوا عن تضامنهم ويهبوا لنصرة إخوانهم الفلسطينيين، ومن بين ما ورد في هذه الجريدة: "إن القلوب لا تنفطر والأنفس لتتقطع مما هو جار بفلسطين البائسة التعسة، وما يريد لها القوم من تقسيم البلاد وتشريد العباد وتثبيت قدم الكيان الصهيوني بصفة مستمرة.. فليكشر المسلمون عن أنيابهم لبريطانيا ويبرهنوا لها أنهم قوة فعالة علها يمكن أن تتراجع وتترك اليهود وشأنهم"[2].

وكان لهذه الجمعية دور طلائعي في هذه الأزمة، فقامت بتنظيم تجمعات كبيرة لتعبئة ومساندة الإخوة الفلسطينيين وقامت بجمع التبرعات والأموال لدعم الثورة الفلسطينية الكبرى (1936م–1939م) التي انطلقت عقب استشهاد الشيخ عزالدين القسام، وبعد تهجير الفلسطينيين إلى المخيمات وبداية بروز معاناتهم عقب هزيمة 1948م تشكل وفد برئاسة الطيب العقبي وبن حوزة وكلفا بزيارة اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات بالضفة الغربية سنة 1950م وإيصال تبرعات الجزائريين[3].

2– موقف حزب الشعب الجزائري[4]:

كان موقف «حزب الشعب الجزائري» لا يقل أهمية عن موقف الجمعية إزاء القضية الفلسطينية، فلقد اهتم حزب الشعب بالقضايا القومية العربية عموماً وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وقام زعماء هذا الحزب بتأسيس "لجنة الدفاع عن فلسطين" سنة 1937م لإشراك الجزائر في

---

[1] أحمد شقيق أحمد أبوجزر: **العلاقات الجزائرية الفلسطينية في ظل الاحتلال الفرنسي مواقف وأسرار**، دار هومه، الجزائر، 2004، ص174.

[2] أحمد شقيق أحمد أبوجزر: المرجع السابق، ص175.

[3] عبد الرزاق مقري: **الجزائر والقضية الفلسطينية حركة مجتمع السلم نموذجاً**، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص35.

[4] حزب الشعب الجزائري هو سليل حزب نجم شمال افريقيا تأسس حزب الشعب في 11 مارس 1937، ويهدف هذا الحزب حسب نصه التأسيسي إلى تحسين الظروف المعنوية والاجتماعية للجزائريين، وفي سنة 1946تم حظر هذا الحزب من طرف الإدارة الاستعمارية وأخذ يعمل في السرية تحت خطاء حوكة الانتصار الحريات الديمقراطية وهو أول حزب جزائري نادى بالاستقلال. ينظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص538.

الحركة الاحتجاجية بالبلدان الإسلامية ضد تقسيم فلسطين[1]، وبمجرد إعلان العدو الصهيوني عن قيام دولة إسرائيل سنة 1948م شرع هذا الحزب على الفور في جمع التبرعات لصالح الفلسطينيين بالرغم من أن المنظمة الخاصة التي أسست حديثاً سنة 1947م كانت لا تزال في أمس الحاجة إلى الأموال لشراء الأسلحة للإعداد والتحضير للثورة المسلحة[2]، كما نظم هذا الحزب تجمعات كبيرة لصالح القضية الفلسطينية أدان فيها المجازر الصهيونية والاعتداءات على الأراضي الفلسطينية[3] وقام بتأسيس "الهيئة الجزائرية لمساعدة فلسطين العربية" للدفاع عن القضية على المستويين البرلماني والدولي.

ولقد جاء في جريدة "الأمة" التابعة لحزب الشعب سنة 1938 ما يأتي: "يتابع العالم العربي من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي بكل أسف، وفي نفس الوقت بكل إعجاب وتقدير المعركة الطاحنة غير المتكافئة التي يخوضها الإخوة الفلسطينيون ضد الإمبريالية البريطانية وأذنابها، إن فلسطين بلد عربي غير قابل للتجزئة ولا للتبعية وهي تنتسب إلى العالم العربي"[4]، ثم يواصل حزب الشعب الجزائري دفاعه عن القضية الفلسطينية ويشيد بالكفاح الفلسطيني من خلال ما جاء في صحيفته "البرلمان الجزائري": "ما أروع الكفاح الفلسطيني بالرغم من قلة المال وندرة السلاح والذي تم تعويضهما بالإرادة القوية والروح النضالية.. إن هذه الحرب التي يخوضها الإخوة الفلسطينيون هي حرب من أجل الكرامة ضد الطغاة"[5].

ومثلما عملت تلك الأحزاب بصفة منفردة تحركت كذلك جماعياً وبصورة موحدة وربما كان الأمر الرئيسي الذي جمع تلك الأحزاب هي القضية الفلسطينية قضية العرب جميعاً مشرقاً ومغرباً، فنظمت هذه الأحزاب السياسية في الجزائر بالتنسيق مع بعضها مهرجانات شعبية صاخبة تضامناً مع الشعب الفلسطيني واحتجاجاً على الظلم الذي يتعرض له أبناؤه، هذا على غرار النداء المشترك الذي وجّهته للشعب الجزائري لمساندة فلسطين[6]، وتجسد ذلك التضامن ميدانياً في

---

[1] أحمد شقيق أحمد أبوجزر: المرجع السابق، ص193.

[2] الطاهر الزبيري: **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري**، ط1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011، ص141.

[3] عبد الرزاق مقري: المرجع السابق، ص34.

[4] أحمد شقيق أحمد أبوجزر: المرجع السابق، ص194.

[5] نفسه، ص195.

[6] مُحَّد تامالت: **العلاقات الجزائرية الإسرائيلية**، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص31.

تأسيس «**الهيئة العليا لمساندة فلسطين**"[1] أو ما تعرف بـ «**لجنة إغاثة فلسطين**"، وكان ذلك في أكتوبر 1948، وهكـذا يعود الفضل للقضية الفلسطينية في جمع شتات الأحزاب السياسية الجزائرية.

3- تفاعل بعض الشخصيات والأفراد الجزائريين مع تطورات القضية الفلسطينية:

على غرار الأحزاب والمنظمات التي عملت على نمو الحركة الوطنية وتطورها، برزت عدة شخصيات جزائرية اشتهرت بنضالها الوطني والعربي لصالح القضية الفلسطينية، ومن بين هؤلاء الشخصيات والكتاب الذين ما انفكوا يهتمون بالقضية ويعطونها التصورات الصحيحة نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر الكاتب الصحفي والمصلح الجزائري عمر راسم[2] صاحب جريدة «ذو الفقار» التي أسسها سنة 1913م وهي الجريدة التي اكتشفت الخطر الصهيوني وحذّرت منه، وكانت معظم كتاباته تتناول الخطر الصهيوني لدرجة أنه أطلق على نفسه "عدو اليهود على الإطلاق"[3]، ولقد كتب عن طبائعهم وصفاتهم ما يلي: "..واليهود وحدهم هم الذين أخذوا يسعون في تشتيت شملنا ونهب أرزاقنا بواسطة وباء الخمر، وقد نالوا الآن مبتغاهم وأصبحنا لهم أسرى وعبيـد.."[4]، وقبلها هناك جريدة "الحق" التي صدرت بمدينة عنابة سنة 1894م، ولقد صبت هذه الأخيرة جل اهتمامها على ملاحقة اليهود ومطاردتهم والتشهير بأساليبهم الوحشية[5].

---

[1] كان مقر هذه اللجنة بالجزائر العاصمة وأعضائها الأربعة المؤسسين لها هم: مُحَّد البشير الابراهيمي (رئيساً)، فرحات عباس (كاتب عام)، الطيب العقبي (أمين المال)، إبراهيم بيوض (نائب أمين المال)، وجميع هؤلاء الزعماء كان لهم دوراً بارزاً في دعم القضية الفلسطينية. ينظر: مُحَّد البشير الابراهيمي: **مواقف الإمام الابراهيمي**، ج3، عالم الأفكار، الجزائر، 2015، ص434.

[2] اسمه الكامل عمر راسم بن علي بن سعيد بن مُحَّد البجائي، وهو صحفي جزائري وخطاط كبير المعروف بخطه العربي، وهو من أشهر الكتاب الجزائريين ملاحقة لليهود وأول من تفطن للأخطار الناجمة عنهم، وهو من الرعيل الأول في الكفاح والإصلاح، ولد بمدينة الجزائر سنة 1883، أنشأ عدة جرائد أشهرها "الجزائر" و"ذو الفقار"، اسمه المستعار "أبو المنصور الصنهاجي"، حارب بقلمه ضد الاستعمار الفرنسي وتعرض للسجن إبان الحرب العالمية الأولى، فكان بحق من الشخصيات الفذة التي أثرت بإسهاماتها الفكرية والأدبية في معاصريها وفي الأجيال اللاحقة، توفي سنة 1959. ينظر: عادل نويهض: **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، 1980، ص243.

[3] عبد الرزاق مقري: المرجع السابق، ص29.

[4] عمر راسم نقلاً عن: مُحَّد ناصر: **"فلسطين وأقلام جزائرية"**، مجلة الثقافة، مجلة سبق ذكرها، ص18.

[5] نفسه، ص16.

ومن بين العلماء الجزائريين الذين اهتموا بهذه القضية وتأثروا بها أيما تأثر الشيخ مُحَّد السعيد الزاهري[1] صاحب المقال المعنون بـ "فظائع الصهيونية في فلسطين"، والذي أدان فيه أحداث حائط البراق سنة 1929م وندّد بما ارتكبه العدو الصهيوني من فظائع رهيبة في حق الفلسطينيين، فناشد المسلمين الجزائريين بجمع التبرعات لمساعدة إخوانهم في فلسطين[2]، كما ندد الشيخ الطيب العقبي بجرائم العدو الصهيوني وأشار إلى ذلك في مقال كتبه سنة 1937م في جريدة البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعنوان: "لبيك لبيك فلسطين فما أنت لأهلك ولكنك للعرب كلهم وللمسلمين أجمعين"[3]، وأمثال هؤلاء كثيرون من مؤلفين وكتاب سخّروا مؤلفاتهم وكتاباتهم لخدمة القضية الفلسطينية.

كما وجه رجال الإصلاح التهم للمجتمع الدولي في تآمره على القضية الفلسطينية إلى جانب الإنجليز، وقد بين ذلك الشيخ العقبي بنوع من التشكيك في مصداقية عصبة الأمم التي برزت إلى الوجود بعد الحرب العالمية الأولى في قوله: "كل هذا من الإنجليز الظالمة وبمباركة جمعية قالوا عنها أنها جمعية الأمم وعصبة الشعوب المتمدنة!!"[4].

4- مشاركة الجزائريين في الثورات الفلسطينية وحرب 1948م:

لم تقتصر جهود الجزائر في دعم القضية الفلسطينية على الجهود السياسية والإعانات المادية والمعنوية فحسب؛ بل كان لبعض الجزائريين الذين هاجروا إلى المشرق العربي واستقروا بفلسطين وأسسوا فيها حوالي 10 قرى دوراً بارزاً في الحرب العربية الإسرائيلية، ورغم المضايقات المستمرة التي تعرض لها هؤلاء الجزائريين من طرف الحركة الصهيونية إلا أنهم ظلوا متشبثين بالأرض الفلسطينية التي هي في نظرهم امتداداً للأراضي الجزائرية بالرغم من البعد الجغرافي بينهما، وكانت

---

[1] مُحَّد سعيد السنوسي الزاهري شاعر وكاتب صحفي من اعمدة الحركة الإصلاحية، اشتهر بمهاجمته للطرقيين ومحاربته للبدع والخرفات، ولد سنة 1899 بضواحي بسكرة، تتلمذ على يد الشيخ عبد الحميد بن باديس ثم التحق بجامع الزيتونة بتونس، أصدر عدة جرائد منها: "الجزائر" "البرق"، "الوفاق"، "المغرب العربي"، توفي سنة 1956. ينظر: عادل نويهض: المرجع السابق، ص157.

[2] عبد الرزاق مقري: المرجع السابق، ص32.

[3] أحمد مريوش: المرجع السابق، ص271.

[4] الشيخ العقبي نقلاً عن: أحمد مريوش: المرجع السابق، ص271.

مشاركتهم نشطة في الثورة الفلسطينية الكبرى 1936م-1939م وتمكنوا في خضم هذه الثورة من تأسيس ثلاث فصائل وهي[1]:

- الفصيل الجوال: بمنطقة "صفد" بزعامة مُحَّد سليم الصالح المعروف بأبي عاطف من منطقة دلس بالجزائر، وكانت أهم معركة خاضها أبو عاطف هي معركة طبريا، وواصل جهاده حتى سقط شهيداً في معركة الشجرة سنة 1948م.

- فصيل النسف: تأسس في منطقة "طبريا" بقيادة مُحَّد ابن عيسى وابنه أحمد من منطقة سيدي عيسى بالجزائر العاصمة.

- الفصيل الجوال: تشكل في منطقة "حيفا" تزعمه السيد الحاج وحش أغريس من أم البواقي بالشرق الجزائري، ولقد أبلى هذا الأخير بلاء حسناً في حرب 1948م وخاصة في قرية "هوشه" التي خاض فيها الجزائريون هجوماً كاسحاً وحرروها من قبضة الصهاينة بعد انسحابهم منها، ولقد استشهد في هذه المعركة حوالي35 مجاهد

كما لا ننسى الدعم الذي قدموه بعض الجزائريين الذين سافروا إلى فلسطين لمساعدة إخوانهم في حرب 1948م سواء كأفراد متطوعين أو عن طريق البعثات التي كانت تنظمها الحركة الوطنية، ولقد دفع هؤلاء الجزائريين للجهاد في فلسطين النشاط الحثيث حول التعريف بالمؤامرة الصهيونية الذي كانت تقوم به "اللجنة العليا لإنقاذ فلسطين" التي كان يترأسها الشيخ البشير الابراهيمي، هذا على غرار تلك المجازر والجرائم التي كان يرتكبها الصهاينة والتي كانت تنقلها إليهم الجرائد أو عن طريق العائدين من الحج[2].

ثالثاً: الجهود الرسمية والمواقف الشعبية الجزائرية لدعم القضية الفلسطينية.

بعد استقلال الجزائر عمل الشعب الجزائري على دعم قضايا التحرر في العالم وعلى رأسها قضية فلسطين الذي زاد ارتباطه معها رسوخاً وتجذراً بفضل الثورة الجزائرية المسلحة وذلك لتشابه الاحتلال الفرنسي في الجزائر[3] بالاحتلال الصهيوني في فلسطين، كما طبعت هذه القضية السياسة

[1] أحمد شقيق أحمد أبوجزر: المرجع السابق، ص228.

[2] عبد الرزاق مقري: المرجع السابق، ص33.

[3] نفسه، ص49.

الخارجية الجزائرية عقوداً طويلة من الزمن[1]، وهو ما دفع بالحكومة الجزائرية المستقلة إلى إنشاء "قسم لرعاية حركات التحرر في العالم"[2].

وظل التأكيد على هذا التضامن الجزائري مع القضية الفلسطينية في أول خطاب لأول وزير خارجية الجزائر المستقلة، ألقاه بنيويورك أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 24 نوفمبر 1962م ومما جاء فيه: "لا الشعب الجزائري ولا حكومته يقبلان أن يتكرر في أي مكان في العالم ما عاشته الجزائر من ويلات الاستعمار"، ونفس الموقف أكده ثاني وزير لشؤون خارجية الجزائر السيد عبد العزيز بوتفليقة[3] في خطاب ألقاه أمام المجلس التأسيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في شهر ماي 1964م حيث صرح قائلاً: "لن تكون هناك حرية للجزائر بدون حرية فلسطين"[4]، وهكذا، وابتداء من عام 1963م شرعت الجزائر في تكوين الفدائيين الفلسطينيين تكويناً عسكرياً ومن بينهم أبو جهاد الرجل الثاني في حركة فتح الفلسطينية[5]، وهذا الموقف الجزائري هو الذي شجّع أحمد الشقيري[6] على القيام بأول زيارة له إلى الجزائر في 30 ديسمبر 1963م، ولقد سبق هذه الزيارة بياناً صادراً عن وزارة الخارجية الجزائرية أعلن فيه وزيرها عبد العزيز بوتفليقة أنه سيناقش طرق الدعم السياسي والعسكري للفلسطينيين فور وصول أحمد الشقيري للجزائر[7].

---

[1] عبد الرزاق مقري: المرجع السابق، ص52.

[2] مُحَّد تامالت: المرجع السابق، ص35.

[3] بوتفليقة عبد العزيز الرئيس الحالي للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ينحدر من عائلة تلمسانية، ولد في 02 مارس 1937 بمدينة وجدة المغربية، في سنة 1956 وخلال إضراب الطلبة الجزائريين التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في الولاية الخامسة على الحدود الجزائرية المغربية وكلف من طرف الجبهة بمهمة المراقب العام خلال الفترة الممتدة من 1957 إلى 1958، ومنذ تلك الفترة وهو يترقى في المناصب والمسؤوليات حتى سنة 1960، وهي السنة التي كلف فيها عبدالقادر– الاسم الثوري له– بتوسيع رقعة الكفاح المسلح عن طريق فتح الجبهة المالية للحيلولة دون تقسيم البلاد من طرف الاستعمار الفرنسي الغاشم، بعد استقلال الجزائر اشتغل عدة مناصب كبرى في الدولة آخرها سنة 1999 حيث انتخب رئيساً للجمهورية وظل على هذه الصفة إلى يومنا هذا. ينظر: عاشور شرفي: قاموس سبق ذكره، ص336.

[4] عبد العزيز بوتفليقة نقلاً عن: أحمد طالب الإبراهيمي: المصدر السابق، ص331.

[5] نفسه، ص332.

[6] أحمد الشقيري سياسي عربي فلسطيني، أول رئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولد سنة 1908 بجنوب لبنان، شارك مشاركة فعالة في الثورة الفلسطينية الكبرى 1936–1939، عين كممثلاً للفلسطينيين في الجامعة العربية 1962–1963، في سنة 1964 كلف من طرف المؤتمر العربي الأول برئاسة منظمة التحرير الفلسطينية وظل على هذه الصفة حتى إلى غاية 1969 حيث استقال من منصبه كرئيس للمنظمة وكممثل للفلسطينيين في الجامعة العربية. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج1، ص98.

[7] مُحَّد تامالت: المرجع السابق، ص35.

ومن ثم، فإن زيارة الزعيم الفلسطيني أحمد الشقيري جاءت بناءً على دعوة من مكتب فلسطين بالجزائر الذي تم تأسيسه بتاريخ 23 سبتمبر 1963م بموافقة من الحكومة الجزائرية ومن المحتمل أن يكون أول المكاتب الفلسطينية تأسيساً[1]، وأسندت رئاسته إلى المناضل الفلسطيني خليل الوزير (أبو جهاد)[2] الذي سبق له وأن زار الجزائر رفقة عرفات وحصلا على مساعدة بن بله بخصوص قبول طلبهما المتعلق بتدريب بعض مناضلي فتح على حرب العصابات[3].

وللإشارة، فإن الجزائر اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية – قبل ولادتها – كممثلاً وحيداً وشرعياً للشعب الفلسطيني الشقيق وهذا بشهادة (أبو مروان) المسؤول الثقافي في مكتب المنظمة بالجزائر، حيث أشاد هذا الأخير بموقف الجزائر وشجاعتها ومبادرتها لفتح المكتب التمثيلي للمنظمة وباحتضانها للعديد من النشاطات المسرحية للتعريف بهذا المولود الفلسطيني الجديد[4].

ومن جهة أخرى ومن أجل التعريف أكثر بهذه القضية دعا حزب جبهة التحرير الوطني لاجتماع شعبي كبير بمدينة عنابة أبرز فيه قادة الحزب وبعض القادة الفلسطينيين المقيمين في الجزائر آنذاك أهم المحطات والأحداث التاريخية التي مرت بها القضية الفلسطينية منذ اندلاع الأزمة، ولقد حقق هذا النشاط السياسي نجاحاً باهراً، فما كاد هذا الاجتماع أن ينتهي حتى اصطف الآلاف من الجزائريين أمام مكاتب جبهة التحرير الوطني عبر كامل التراب الوطني وسجلوا أسمائهم كمتطوعين للقتال في فلسطين ضد العدو الصهيوني[5].

بعدما حققت الجهود الفلسطينية أولى خطواتها عن طريق إبراز الكيان الفلسطيني الذي وافقت عليه الدول العربية عندئذ أصبح بالإمكان معالجة القضية الفلسطينية والتي هي قضية عربية بالدرجة الأولى في أعلى المستويات وإعطائها بعداً قومياً على مستوى القمة[6]، ومن هنا وبعد

---

[1] سامية محمد جابر: **قضايا العالم العربي**، ط1، دار النهضة العربية، بيرت، 2003، ص280.

[2] محمد تامالت: المرجع السابق، ص36.

[3] سامية محمد جابر: المرجع السابق، ص280.

[4] محمد ناصر صوان: **أوراق قديمة من كراس الجزائر**، ط1، دار النمير، دمشق، 1998، ص47.

[5] نفسه، ص49.

[6] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946–1990**، ط1، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، 2009، ص62.

موافقة الدول العربية جاءت فكرة عقد أول مؤتمر عربي بالإسكندرية خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 17 يناير 1964[1].

ورغم أن الجزائر كانت حديثة العهد بالاستقلال إلا أن هذا لم يثن من عزيمتها في المشاركة في أول مؤتمر قمة عربي خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية، وكانت الجزائر والمغرب من مؤيدي الاقتراح الثاني الذي طرحه الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة[2]، حيث طالب قادة المغرب العربي الثلاث بضرورة إعداد الشعب الفلسطيني عسكرياً ومادياً حتى يرقى إلى مستوى الكفاح المسلح ضد إسرائيل لاستعادة أرضه مستفيداً من تجارب دول المغرب في مقاومته للاستعمار الفرنسي[3]. وخلال مجريات هذا الاجتماع أكّد الرئيس بن بلة على ضرورة تحرير الفلسطينيين من جميع ضغوطات الأنظمة العربية حتى يتسنى لهم القيام بواجبهم الوطني دون وصاية عليهم[4].

ولقد عالج المؤتمر بجدية موضوع الكيان الفلسطيني الذي عرضه أحمد الشقيري كممثلاً عن فلسطين ولقد اختلفت الآراء حول صيغة الكيان، فمنهم من عارض إظهار كلمة الكيان في البيان الختامي ومنهم من طالب بإنشاء حكومة فلسطينية، أما الجزائر وتونس طالبتا بإقامة «جبهة تحرير وطني فلسطيني» تماماً مثلما حدث في الجزائر وتونس سابقاً[5]، وأقل ما يمكن أن يقال عن هذا المؤتمر العربي الأول –الذي كلل بالنجاح– أنه كرّس أهمية العمل العربي المشترك وأقرّ بأن القضية الفلسطينية هي قضية عربية بالدرجة الأولى وهي مصدر الخطر الذي بات يهدد الوطن العربي بأكمله، وأن التصدي لهذا الخطر لا يتأتى إلا بتظافر الجهود العربية السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية[6].

---

[1] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص63.

[2] لحبيب بورقيبة سياسي ورجل دولة تونسي، ولد في 03 أوت 1903 بتونس من عائلة ميسورة الحال تلقى تعليمه الأولي بمسقط رأسه ثم واصل تعليمه بفرنسا أين تحصل فيها على إجازة في الحقوق، في سنة 1928 عاد إلى تونس وباشر مهنة المحاماة وفي نفس السنة انخرط في صفوف العمل السياسي داخل حزب الدستور ثم الحزب الدستوري الجديد، ذاق مرارة والتعذيب والسجن لمدة 20 سنة بسبب كفاحه السياسي من أجل استقلال تونس، بعد استقلال تونس عام 1956 أصبح بورقيبة رئيساً للمجلس الوطني التونسي، لينتخب بعد ذلك في العام الموالي رئيساً لجمهورية تونس. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج2، ص157.

[3] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص63.

[4] مُحَّد تامالت: المرجع السابق، ص37.

[5] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص67.

[6] نفسه، ص67.

وفي إطار الدفاع عن القضايا العربية كانت الجزائر في طلائع الدول العربية في تأسيس "لجنة المقاطعة العربية لإسرائيل"، وأكثر من هذا أنها قامت باحتضان اجتماع رسمي لهذه اللجنة في 15 جوان 1964م بعنابة، ودامت أشغال هذا المؤتمر الذي اختتم في العاصمة 15 يوماً وانتخب فيه الشيخ عباس رئيساً لمكتب ‹ مقاطعة إسرائيل› في الجزائر.

ولم تكتف الجزائر بتقديم الدعم العسكري فحسب، بل أدت دوراً بارزاً في التقارب بين فلسطين وكوبا والصين بهدف تزويد حركة فتح بالأسلحة، فبالنسبة للتقارب الأول استغل أبو جهاد فرصة انعقاد مؤتمر في الجزائر سنة 1964 للتعرف على ‹أرنيستو شيغيفارا› أحد قادة الثورة الكوبية وبموجب هذا اللقاء سافر عرفات إلى كوبا للحصول على مساعدات عسكرية، ونفس الأمر حدث مع الصين التي سافرا إليها أبو جهاد وعرفات في 15 مارس 1964 انطلاقاً من الجزائر بعد التسهيلات التي تلقاها من رئيس لجنة حركات التحرر بالجزائر[1].

وفي نفس الاتجاه دائماُ نجحت الجزائر كذلك في تحقيق التقارب بين فلسطين والسويد، حيث تعرف ياسر عرفات عن طريق وزير الإعلام آنذاك أحمد طالب الإبراهيمي على أولوف بالم رئيس وزراء السويد خلال حضورهما لاحتفالات الذكرى الثانية عشر(12) لاستقلال الجزائر المصادفة لـ 05جويلية 1974م، كما سعت الجزائر إلى تحقيق التقارب الفلسطيني الفرنسي أثناء لقاء عرفات بوزير الخارجية الفرنسي جون سوفانيارج في 20 أكتوبر من نفس السنة، ونفس الشيء حدث مع الثوار الفيتناميين الذي عمل بومدين على تقريب الفلسطينيين إليهم[2].

وبما أن الجزائر اعتبرت التعامل مع القضية الفلسطينية والوقوف إلى جانب الفلسطينيين واجباً مقدساً فإنها لم تدخر أي جهد لحل هذه الأزمة، حيث خصصت لها اذاعة خاصة تبث من الجزائر واعترفت بمنظمتها الطلائعية (منظمة التحرير الفلسطينية) كممثل وحيد للشعب الفلسطيني منذ إنشائها سنة 1964 ومهمتها الأساسية تفجير الثورة الفلسطينية وتحقيق الاستقلال الوطني، وهي تقنياً تشبه جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي برزت إلى الوجود سنة 1954.

---

[1] محمَّد تامالت: المرجع السابق، ص54.

[2] نفسه، ص147.

وفي هذا الإطار جاء وفد فلسطيني إلى الجزائر في أواخر جانفي1964 حاملاً معه مشروع تفجير ثورة فلسطينية مستقلة عن القيادتين المصرية والأردنية اللتين كانتا تسييران على التوالي قطاع غزة والضفة الغربية من أجل عرضه على المسؤولين الجزائريين والحصول على الدعم السياسي والعسكري الجزائري[1]، ضم هذا الوفد الفلسطيني كل من: ياسر عرفات (أبو عمار) وخليل الوزير (أبو جهاد) وأحمد وافي (أبو خليل)، وهؤلاء الثلاثة هم الذين شكلوا النواة الأولى لما عرف فيما بعد بـ "منظمة التحرير الفلسطينية" التي أعلنت عن ميلادها رسمياً في مطلع شهر جانفي 1965م.

وبفضل وساطة عبد الحميد مهري تمكن الوفد الفلسطيني من تحقيق أول لقاء مع قائد الأركان الجزائري الطاهر الزبيري، وخلال هذا اللقاء وبعد اطلاع الزبيري على مشروع الوفد الفلسطيني سأل الفلسطينيين عن مطالبهم فرد عليه ياسر عرفات قائلاً: "نطلب منكم السلاح وتدريب رجالنا على استعماله ودعمنا بالأموال لتفجير ثورتنا"[2]، وبعد مشاورات بين الطاهر الزبيري ووزير الدفاع آنذاك هواري بومدين تنازلت الجزائر عن مخازن أسلحة في ليبيا وتونس ومصر والأردن –كانت تملكها أيام الثورة التحريرية– لصالح القيادة الفلسطينية، وفي نهاية 1964 قامت الجزائر بإرسال أكبر شحنات السلاح لدعم القضية الفلسطينية عسكرياً، واستلمت حركة فتح 12 طناً من مسدسات رشاشة بريطانية وفرنسية وبلجيكية وقنابل وألغام متعددة الأغراض تم نقلها خلال شهر مارس 1965عبر طائرتين جزائريتين من نوع (أنطو نوف)[3].

وبعد ثلاثة أشهر من حصول الوفد الفلسطيني على موافقة تسليح وتدريب العناصر الفلسطينية بدأت أولى أشكال التدريب العسكري تقدم لحركة فتح الفلسطينية، واستقبلت الجزائر 57 متطوعاً فلسطينياً تم إدخالهم إلى الأكاديمية العسكرية بشرشال ليتلقوا التدريبات العسكرية[4]، وخلال نفس الفترة التحق حوالي 100 مقاتل بثكنات بوغار التابعة لولاية المدية وكان من بينهم

[1] الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص142.

[2] ياسر عرفات نقلا عن: الطاهر الزبيري، المصدر نفسه، ص143.

[3] عبد الرزاق مقري: المرجع السابق، ص52.

[4] الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص144.

أبو علي إياد أحد قادة معركة الكرامة التي وقعت بين حركة فتح والإسرائيليين عقب نكسة جوان 1967.

وفي سياق آخر ندّد الجزائريون بالرئيس التونسي لحبيب بورقيبة حينما دعا العرب في منتصف سنة 1965 إلى ضرورة قبولهم بإسرائيل مقابل تقسيم المنطقة إلى دولتين، وهو ما سبب في إحداث القطيعة بين الجزائر وتونس لمدة طويلة[1]، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على موقف الجزائر الثابت والداعم للقضية الفلسطينية.

وفي عهد الرئيس الراحل هواري بومدين ازداد موقف الجزائر حيال القضية الفلسطينية رسوخاً وتأكيداً، وفور توليه السلطة شرعت الحكومة الجزائرية في الاتصال واستقبال مختلف ممثلي الحركات الفلسطينية (ياسر عرفات عن حركة فتح، جورج حبش عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ونايف حواتمة عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين...الخ)[2]. وفي نهاية 1966 تنازلت الجزائر بناءً على طلب حركة فتح على مخزن للأسلحة موجود في منطقة اللاذقية بسوريا كان موجّهاً للثورة الجزائرية[3]، ولقد استخدمت هذه الأسلحة في الهجوم الذي نفذته حركة فتح في مطلع عام 1967 على الحدود السورية الفلسطينية مستهدفة مواقع إسرائيلية[4]، هذا في الوقت الذي كانت فيه الكثير من دول العالم وعلى رأسها كوبا تعتقد أن سياسة الجزائر اتجاه الشرق الأوسط بصفة عامة والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص بعد أحداث 19 جوان 1965 سوف تشهد تراجعاً وركوداً، لكن هذا الاعتقاد كان خاطئاً إلى درجة أن السياسة الخارجية الجزائرية لم تحافظ على ثباتها فحسب، بل انتقلت إلى مرحلة جديدة أكثر جدية وفاعلية من سابقتها لأن الرئيس بومدين أولى لهذه القضية اهتماماً خاصاً[5].

وكانت أول خطوة قام بها بومدين في بداية حكمه هو محاولته احتضان القمة العربية القادمة وهو ما صرح به للزعيم أحمد الشقيري الذي التقى به على هامش قمة الدار البيضاء،

---

[1] محمد تامالت: المرجع السابق، ص55.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: المصدر السابق، ص332.

[3] محمد تامالت: المرجع السابق، ص52

[4] نفسه، ص53.

[5] نفسه، ص55.

وفعلاً قرّرت هذه القمة على أن تكون الدورة القادمة في الجزائر لكن نشوب الخلافات العربية حول شكل تحرير فلسطين حال دون ذلك، والغيت هذه القمة ولم تجتمع إلا في الخرطوم في القمة المعروفة بقمة "اللاءات الثلاث"[1] (لا صلح، ولا اعتراف، ولا مفاوضات مع إسرائيل)، وكأن بومدين أراد من وراء هذه الخطوة تصحيح نظرة أولئك الذين خيّيل إليهم أنه رجعي وسيغير مواقف الجزائر التقدمية المعادية للإمبريالية العالمية.

إن الحكومة الجزائرية كان لها دوراً طلائعياً بارزاً تجاه معظم القضايا العربية، فإذا كانت الجزائر قد تعاملت مع حربي جوان 1967 وأكتوبر 1973 على أنهما قضيتا وجود قومي، فإن تعاملها مع القضية الفلسطينية كان على أساس أنها مسألة جزائرية صرفة، وما عملية القرصنة الجوية للطائرة الإسرائيلية التي نفذت من طرف فدائيين[2] فلسطينيين يوم 23 جويلية 1968 والتي انتهت في الجزائر، وكذا احتضان الجزائر للقائي القمة العربية في نوفمبر 1973 وفبراير 1974 الذين ضما قادة الدول العربية الأربعة (الجزائر، السعودية، مصر، سوريا)، إلا دليلاً شاهداً على دور الجزائر في تأكيد وحدة الصف الفلسطيني بصفة خاصة والصف العربي على وجه العموم[3].

ولقد حققت الدبلوماسية الجزائرية بفضل استراتيجية بومدين هدفها الأساسي وهو الاعتراف الدولي بالمقاومة الفلسطينية، واتضح آنذاك أن أهمية منظمة الأوبيب –التي عظمت من خلال مضاعفة أسعار النفط– تعادل أهمية منظمة التحرير الفلسطينية التي تم الاعتراف بها ممثلاً وحيداً وشرعياً للشعب الفلسطيني على المستويين العربي والدولي.

فعلى الصعيد العربي تم الاعتراف بها رسمياً في مؤتمرين عربيين، الأول مؤتمر القمة العربية الذي ترأسه هواري بومدين بالجزائر العاصمة في شهر نوفمبر 1973 والذي تقرر فيه التعامل مع «منظمة التحرير الفلسطينية» باعتبارها ممثلاً وحيداً وشرعياً للشعب الفلسطيني وتقرر ذلك رسمياً في قمة الرباط، ولقد سبقت هذه القمة العربية الموسعة قمة عربية مصغرة ضمت كل من الرئيس

[1] محمد تامالت: المرجع السابق، ص64.

[2] هذا المصطلح ظهر في منتصف الخمسينيات عندما انطلق فدائيون فلسطينيون في عملياتهم ضد الكيان الصهيوني، وهو مصطلح يطلق على أفراد المقاومة الفلسطينية الذين وهبوا حياتهم فداءً لقضايا أمتهم وشعبهم. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج4، ص477.

[3] جمال فرحات: **السياسة الأمريكية في الجزائر التحولات الكبرى 1962/1989**، ج2، دار الريحانية للكتاب، الجزائر، 2008، ص121.

الجزائري هواري بومدين والرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس المصري أنور السادات[1] وذلك إثر حرب اكتوبر 1973[2]، أما المؤتمر الثاني فهو مؤتمر قمة الملوك والرؤساء العرب الذي عقد في الرباط في سبتمبر 1974[3]، وخلال هذه القمة -التي جاءت بناءً على قرارات قمة الجزائر- اعتمدت منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً ممثلاً وحيداً وشرعياً للشعب الفلسطيني، وفيها تدخل الرئيس الجزائري بومدين قائلاً: "أن الجزائر لا تعترف بأي شخص يتحدث باسم الفلسطينيين إلاّ منظمة التحرير الفلسطينية"[4].

ونفس الموقف حيال الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة تبنته الجزائر خلال احتضانها للمؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز خلال الفترة الممتدة من 05 إلى 09 سبتمبر 1973، وتكمن أهمية هذا المؤتمر في كونه فتح الباب على مصرعيه أمام الدول العربية لشرح أبعاد المؤامرة الصهيونية على الشعب الفلسطيني، ولقد جاء في البيان الختامي الصادر عن المؤتمر أن سبب تدهور الوضع في المنطقة العربية هو تمادي إسرائيل في سياستها العدوانية وعدم مراعاتها للحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني، كما أكد البيان أن استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه ووحدته الترابية شرطاً أساسياً لاستعادة السلام الدائم في هذه المنطقة، وأن نضال الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق الاستقلال الوطني هو جزء لا يتجزأ من نضال الشعوب من اجل تحقيق مصيرها ضد الاستعمار وسياسة التمييز العنصري، وفي الأخير خلص المؤتمر إلى اتخاذ مجموعة من القرارات[5] لصالح القضية الفلسطينية وحسبي أن أذكر بعضها:

---

[1] محمّد أنور السادات عسكري مصري سابق ورجل دولة ورئيس جمهورية، تولى رئاسة الجمهورية خلفا لعبد الناصر منذ سنة 1970 إلى 1981، ولد يوم 25 ديسمبر 1918 ينحدر من أسرة فلاحية مستقرة في دلتا نهر النيل، ذاع صيته خاصة بعد أخذه مبادرة إعلان الحرب ضد إسرائيل في أكتوبر 1973 وتمكن بفضل حنكته وتجربته الحربية من تحقيق انتصارات باهرة خلال الأيام الأولى من الحرب لكنه لم يلبث أن باشر إلى وقف إطلاق النار ولهذا اطلق عليه بطل الحرب وبطل السلام بعد زيارته القدس عام 1977 وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل سنة 1978، وبسبب هذه الاتفاقية تم عزل مصر عربياً ونقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس، اغتيل يوم 06 أكتوبر 1981 أثناء استعراض عسكري بمناسبة حرب أكتوبر 1973. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سبق ذكرها، ص76.

[2] محيي الدين عميمور: **مع الموسطاش في ذكراه**، موفم للنشر، الجزائر، 2015، ص89.

[3] بهاء فاروق: **حكاية فلسطين بالخرائط والوثائق**، ط2، هلا للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص123.

[4] هواري بومدين نقلاً عن : محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، ط1، دار هومه، الجزائر، 2010، ص212.

[5] شريف جويد العلوان: **الموسوعة الصغيرة (94) سياسة عدم الانحياز وآفاق تطورها**، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، 1981، ص38.

– على غرار تأكيده على شرعية كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار والصهيونية طالب المؤتمر بضرورة قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية مع جميع الأنظمة العنصرية والاستعمارية لا سيما إسرائيل.

– طالب المؤتمر الدول الأعضاء في الحركة بضرورة الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله ضد العدو الصهيوني حتى حصوله على استقلاله التام، وهذا تطور ملحوظ من صيغة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة إلى صيغة المطالبة بتقديم الدعم المناسب للثورة الفلسطينية.

– الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومطالبة كافة الدول الأعضاء بعدم السماح بالهجرة اليهودية لفلسطين وللأراضي العربية المحتلة عموماً.

أما على الصعيد الدولي، فقد أكد أحمد طالب الإبراهيمي[1] أنه بفضل مساعي وجهود الدبلوماسية الجزائرية عولجت القضية الفلسطينية في منظمة الأمم المتحدة[2] وفقاً لمحتواها الحقيقي، أي استرجاع كامل الحقوق للشعب الفلسطيني، وفي هذا الخصوص سافر ياسر عرفات من الجزائر على متن طائرة جزائرية إلى نيويورك لأول مرة في حياته للمشاركة في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت خلال شهر سبتمبر 1974 برئاسة وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وخلال هذه الدورة ألحت الجزائر على ضرورة الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[3]، وبعد أن أعطى رئيس الجمعية العامة السيد عبد العزيز بوتفليقة

[1] أحمد طالب الإبراهيمي سياسي جزائري، ولد سنة 1932 بمدينة سطيف الجزائر، وهو ابن الشيخ البشير الإبراهيمي ثاني رئيس لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد وفاة عبد الحميد بن باديس، اشتغل أحمد طالب مدة طويلة في وزارة الإعلام والثقافة، في سنة 1955 انتخب أول رئيساً للاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين، شارك في الثورة التحريرية مشاركة فعالة، بعد الاستقلال كان من بين المعارضين لنظام بن بلة. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج1، ص99.

[2] تأسست هذه المنظمة سنة 1945 بعد التوقيع على ميثاقها من طرف 51 دولة، وبعد استقلال الجزائر مباشرة انضمت إليها في08 أكتوبر 1962، تتكون هذه المنظمة من ستة أجهزة رئيسية، خمسة منها توجد بمقر المنظمة بنيويورك وهي: الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي الاجتماعي، مجلس الوصاية، الأمانة العامة، أما الجهاز السادس هو محكمة العدل الدولية ومقرها لاهاي بهولندا. للمزيد: ينظر: عاشور شرفي: قاموس سبق ذكره، ص1356.

[3] جمال فرحات: المرجع السابق، ص124.

الكلمة لياسر عرفات ألقى خطابه الشهير الذي تحدث فيه باسم منظمة التحرير الفلسطينية[1]. وفي الأخير أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة برئاسة الجزائر قرارين أساسيين هما[2]:

القرار الأول: أكّد وكرّس الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني والمتمثلة في حق تقرير المصير والاستقلال الكامل للسيادة والتراب الوطنيين، هذا فضلاً عن حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم.

القرار الثاني: نص على السماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن تكون عضواً ملاحظاً في منظمة الأمم المتحدة، وفي جميع المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت إشرافها.

ولم يمض شهر واحد حتى وجهت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في المناقشة حول القضية الفلسطينية باعتبارها ممثل الشعب الفلسطيني، وقد اتخذ القرار بالأغلبية الساحقة (105 دولة مقابل 04 دول)، وبفضل هذا القرار تكون الدبلوماسية العربية قد حققت إنجازاً هاماً بفضل نشاط الدبلوماسية الجزائرية والليبية في هذا المجال[3].

وفي شهر سبتمبر 1973 احتضنت الجزائر المؤتمر الرابع لدول حركة عدم الانحياز وحضره ما يربو عن مائة رئيس دولة وحكومة، ولقد انعقد هذا المؤتمر خصيصاً لخدمة القضية الفلسطينية[4]، وهكذا تبلورت في هذه القمة إرادة الاعتراف العربي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد وشرعي للفلسطينيين، وأكد المؤتمرون على شرعية كفاح الشعب الفلسطيني ضد الامبريالية الصهيونية من أجل استرجاع حقوقه الوطنية المسلوبة[5]، كما أكد على أن كفاح الشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من حركات التحرر في العالم، وهو ما كان يطالب به ياسر عرفات في خطابه[6].

وبالرغم مما حققته منظمة التحرير الفلسطينية من انتصارات سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، إلا أنها ظلت عاجزة على السيطرة على كيلومتر مربع واحد من التراب الفلسطيني،

---

[1] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص212.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: "**السياسة الخارجية مواقف ثابتة**"، مجلة الجيش، ع221، س18، أوت 1982، ص32.

[3] جورج قرم: المرجع السابق، ص282.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي: المصدر السابق، ص341.

[5] مختار مزراق: **حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية (1961 – 1983)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص230.

[6] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص205.

ضف إلى ذلك أنها لم تنضم إلى جامعة الدول العربية إلا في سبتمبر 1976، أي بعد مرور سنتين على قمة الرباط، ولهذا أكدت الجزائر –من منطلق تجربتها في حرب التحرير– لياسر عرفات أن هذه المنظمة لن تحدث أي تغيير في الموقف ما لم يتم تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى على غرار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية آنذاك[1].

غير أنه هناك من يرى أنه من الصعوبة بمكان أن تنتهج منظمة التحرير الفلسطينية الأسلوب الجزائري في الكفاح، لأن الاختلاف بينهما يكمن في الوحدة التي حققتها جبهة التحرير الوطني الجزائرية قبل تشكيلها للحكومة المؤقتة في تونس، وهو ما افتقدته ولم تعرفه قط منظمة التحرير الفلسطينية، ولهذا لم يشأ عرفات القيام بهذه المجازفة غير المضمونة العواقب لا سيما على الصعيد الدولي[2].

وعلى خلاف حرب جوان 1967 فإن العرب كانوا هم السباقين في حرب أكتوبر 1973 لاسترجاع أراضيهم المحتلة، وهذا الرد العربي كان منتظراً لمحو أثار هزيمة 1967، ففي حرب أكتوبر كان دعم الجزائر اللامحدود واللامشروط حوار الساعة حيث أعلنت الحكومة الجزائرية على لسان رئيسها: "نحن إلى جانب المقاومة الفلسطينية حتى وإن ظلت وحدها في ساحة الكفاح"[3]. وهو ما تجسد فعلاً من خلال المساعدات التي قدمتها الجزائر للفلسطينيين حسب ما ورد في إحدى الصحف الأمريكية (نيوزيك) الصادرة بتاريخ 18 جويلية 1971، والتي جاء فيها ما يأتي: "... أما نصيب الفلسطينيين من المساعدات الجزائرية فتمثل في تزويد رجال الكوماندوس الفلسطينيين بالأسلحة ودبابات خفيفة من صنع سوفياتي وسيارات مصفحة ومدافع ذات عيار 75 ملم هذا بالإضافة إلى مجموعة رشاشات كافية لتجهيز خمسة عشر فيلقاً يضم كل واحد منهم 500 مقاتل"[4].

ولقد حرصت الجزائر كل الحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لفلسطين لأن الأمر يخص فقط منظمة التحرير الفلسطينية وحدها، كما أنها كانت تعارض أية دولة تحاول القيام

---

[1] جورج قرم: المرجع السابق، ص297.

[2] نفسه، ص301.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي: المصدر السابق، ص343.

[4] نفسه، ص346.

بذلك ويتجلى هذا الحرص في سعي الجزائر إلى إصلاح ذات البين بين مختلف الفصائل الفلسطينية وتأكيدها على ضرورة توحيد الصف الفلسطيني ومن ثم أبت الجزائر أن تترك الفلسطينيين يتقاتلون فيما بينهم ويصفي بعضهم بعضاً[1].

وفي هذا الاتجاه حملت الجزائر على عاتقها مهمة الوساطة بين عرفات وصبري خليل البنا المعروف بأبي نضال وكان هذا الأخير عضواً قيادياً في حركة فتح منذ أن أنشأها عرفات لكنه لم يلبث أن شقا عصا الطاعة عنه سنة 1974 وأنشأ تنظيماً جديداً أطلق عليه "فتح- الخط الصحيح" فقام عرفات بطرده من المنظمة عام 1977 وسرعان ما وجد أبي نضال الدعم من طرف العراقيين فاستغله في استقطاب المعارضين لعرفات ومن ثم دخل الطرفين في مرحلة اشتباكات مسلحة تتخللها بعض الاتهامات والمناوشات الكلامية بداية من صيف 1978 واستمرت هذه الخلافات بينهما طوال 10 سنوات تقريباً.

وكان هدف الوساطة الجزائرية هو إقناع الحركتين (حركة فتح الأصلية بقيادة عرفات وحركة أبي نضال الذي سماها أخيراً فتح- المجلس الثوري) بضرورة التعاون والتنسيق فيما بينهما لتوحيد الضربات ضد العدو الصهيوني مما يضمن في الأخير ترجيح كفة المفاوضات للطرف الفلسطيني على الطرف الإسرائيلي واستمرت هذه الوساطة من بداية 1987 إلى غاية 1988 عقدت خلالها الجزائر عدة لقاءات بين الطرفين[2].

وبمناسبة الذكرى الحادية عشر لاندلا ع الثورة الجزائرية التحريرية زار أحمد الشقيري الجزائر بناءً على طلب الرئيس الجزائري الذي وعده خلال الزيارة بالدعم العسكري للقضية الفلسطينية، كما وعده بدعم الجزائر دبلوماسياً في الأمم المتحدة من طرف المندوب الجزائري الذي تطرق إلى القضية الفلسطينية خلال اجتماع الجمعية السياسية، هذا على غرار الزيارة الطويلة التي قام بها الرئيس الجزائري لمصر والتي استغلها في الدفاع عن القضية ودعا إلى ضرورة تقديم الدعم اللامشروط للفلسطينيين.

إن قوة الموقف الجزائري من القضية الفلسطينية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين يعكسه بوضوح ما صرّح به هذا الأخير قائلاً: "إن الجزائر تعتبر ناقصة السيادة ما دامت فلسطين

---

[1] محمد تامالت: المرجع السابق، ص175.

[2] نفسه، ص182.

محتلة وما دام جزء من الأمة العربية يرضخ تحت الصهاينة"[1]، وهو موقف نابع من إيمانه القوي بأن حماية الأمن القومي الجزائري مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي للوطن العربي ومن ثم وجب حماية هذا الأخير من الخطر الإسرائيلي الذي ما فتئ يهدد الجميع ليس فقط عسكرياً بل اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً[2]، وهذا ما نستشفه من خلال تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلدان التي أقامت علاقات مع إسرائيل.

وهكذا تبين أن الجزائر استمرت، بعد انقلاب 19 جوان 1965، في عدائها الواضح والصريح لإسرائيل[3]، وبدأت المواجهة الحقيقية العسكرية ضد إسرائيل عندما سافر الطاهر الزبيري رئيس الأركان إلى الجبهتين المصرية والسورية في 23 ماي 1967 للتباحث مع قادتهما حول احتياجاتهما العسكرية، وما إن انطلق العدوان الإسرائيلي السافر على مصر حتى أعلن الرئيس الجزائري بومدين رسمياً الحرب على إسرائيل[4].

المبحث الثالث: الجزائر وحرب 1967.

شهدت الفترة التي أعقبت العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 هدوء نسبي على طول الحدود الإسرائيلية-المصرية، وذلك بسبب تواجد القوات الأممية هناك، لكن هذا لا يعني إطلاقاً أن منطقة الشرق الأوسط بكاملها تنعم بهذا الهدوء.

أولاً: مقدمات حرب 1967.

شهدت منطقة الشرق الأوسط سنة 1958 عدة أحداث هامة كان لها التأثير المباشر أو غير المباشر في اضطراب الوضع في المنطقة وجعلها مسرحاً لحرب 1967 وما بعدها، فخلال هذه السنة أطيح بالملك العراقي فيصل وتم اغتياله بطريقة بشعة، وفي العام 1960 نجح عملاء عبد الناصر في اغتيال رئيس الوزراء الأردني هزاع المجالي، وفي السنة الموالية تمرد السوريون على المصريين

---

[1] هواري بومدين نقلاً عن: مجلة الجيش: "**الجزائر والصراع العربي الإسرائيلي مساندة مطلقة للقضية الفلسطينية**"، عدد خاص، سنة16، جانفي1979، مجلة سبق ذكرها، ص56.

[2] محيي الدين عميمور: **مع الموسطاش في ذكراه**، المصدر السابق، ص196.

[3] مُحَمَّد تامالت: المرجع السابق، ص65.

[4] نفسه، ص66.

في أكتوبر 1961 وتفككت الوحدة السورية المصرية[1]، وأثناء هذه الفترة تركز النشاط المعادي لإسرائيل على طول الحدود السورية ثم الأردنية فيما بعد[2]، ومع مطلع العام 1967 عادت الحدود الإسرائيلية المصرية إلى التوتر والصراع من جديد حتى تفجر الوضع عن الآخر إثر حرب جوان 1967، ولقد شكلت هذه الحرب منعرجاً حاسماً في تاريخ المنطقة العربية، لا لكونها حرب توسعية صهيونية على حساب الأراضي العربية فحسب؛ بل لأن الرقعة التي تم التوسع فيها أصبحت محوراً أساسياً في أزمة الشرق الأوسط.

وإذا كان هناك إجماع وموقف موحد بين إسرائيل وحلفائها الغربيين من هذه الحرب، فإن الأمر بالنسبة للوطن العربي يختلف، فقبل هذه الحرب كان هناك تفكك رهيب في الموقف العربي، الأمر الذي حال دون وضع استراتيجية سياسية عسكرية عربية، صحيح أنه تم توقيع اتفاقية دفاع مشترك بين مصر وسوريا سنة 1966، وأخرى بين مصر والأردن عام 1967، لكن هذه الاتفاقيتين لم ترق إلى المستوى المطلوب، نظراً لغياب البعد الاستراتيجي السياسي العسكري للدول العربية من جهة، وعدم توفر جدية القتال لدى دول المواجهة من جهة أخرى.

وفي الاتجاه نفسه أدى انقسام الدول العربية إلى دول تقدمية (مصر، سوريا، العراق، الجزائر، اليمن) وأخرى رجعية (السعودية، الكويت، الأردن، المغرب، تونس) إلى انعدام التعاون والتنسيق فيما بينهم، خاصة أن مصر والسعودية كانتا في حرب غير معلنة بشأن اليمن، ولهذا لم يحظ الدعم العربي بالثقل المطلوب للمعركة قبل انطلاقها، حتى أن الوحدات العربية التي تم دفعها إلى مسرح العمليات كانت تعبّر عن روح التضامن العربي فقط وليس المشاركة الفعالة في الحرب[3].

ومن بين العوامل التي دفعت عبد الناصر لتهديد إسرائيل من الجنوب سعيه إلى تحقيق انتصار خارجي، فبعد العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، وعلى مدار خمس سنوات لم

---

[1] أعلن القيام عن هذه الوحدة في الفاتح من فبراير 1958، بعد التقارب بين الحركة الثورية العربية في المشرق بقيادة حزب البعث والرئيس المصري جمال عبد الناصر، وفي 31 من الشهر المذكور أنتخب عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة التي تضم قطرين، شمالي تمثله سوريا، وجنوبي تمثله مصر، لن هذه الوحدة لم تلبث، تحت ضغط الدول المعادية لها وعلى رأسها الصهيونية والامبريالية الأمريكية، حتى تم الإعلان عن انفصالها بتاريخ 29 سبتمبر 1961. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج2، ص92.

[2] حاييم هزروج: **الحروب العربية–الإسرائيلية 1948–1986**، ط1، ترجمة: بدر الرفاعي، سينا للنشر، القاهرة، 1993، ص181.

[3] مُحَّد فريد حجاج: **الفرص الضائعة في الصراع العربي الإسرائيلي إعادة ترتيب أوراق الصراع**، ط1، تقديم أنيس منصور، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011، ص201.

يتمكن جيش الكنانة المتورط في الحرب الأهلية اليمنية من إحراز نصر على القوى الملكية في اليمن المدعمة من طرف السعودية[1]، إضافة إلى الانتقادات اللاذعة التي وجهت لعبد الناصر من طرف بعض الدول العربية بسبب سماحه لإسرائيل بمرورها في خليج العقبة، وهو ما جعله يبحث عن طريقة لإنهاء هذا الموقف[2]. هذا على غرار الطلب السوري الملح على عبد الناصر من أجل التدخل ومساعدة دمشق، ولقد عزز هذا الطلب بظهور وفد سوفياتي في مصر يوم 13 ماي 1967 أبلغ القادة المصريين بأن إسرائيل فعلاً قامت بحشد قواتها على الحدود السورية والمقدرة ب 11 لواء، وكانت هذه الخطوة السوفياتية بمثابة أول موطئ قدم للاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط.

وتعود بداية الاستعدادات المصرية لهذه الحرب إلى بداية النصف الثاني من شهر ماي 1967 حين طالب عبد الناصر في 15 ماي من نفس السنة السكرتير العام للأمم المتحدة آنذاك (أوثانت البورمي) بسحب جنود القوات الأممية البالغ عددها 3400 جندي، والتي كانت رابضة في سيناء على الحدود مع إسرائيل منذ إنهاء العدوان الثلاثي على مصر (فرنسا، إنجلترا، إسرائيل) 1956، آملاً من وراء هذا الإجراء خلق تسوية شاملة للصراع العربي-الإسرائيلي[3]، وبناءً على ذلك أمر عبد الحكيم القائد العام للقوات المسلحة المصرية يوم 16 ماي 1967 رئيس أركانه بإرسال خطاب إلى قائد قوات الطوارئ في شرم الشيخ وقطاع غزة الجنرال ريكي جاء فيه ما يأتي[4]: "أحيطكم علماً أنني أصدرت أوامري للقوات المسلحة المصرية بأن تكون على أهبة الاستعداد ضد أي عدون إسرائيلي على مصر أو أي دولة عربية، وطبقاً لهذه الأوامر فأن قواتنا الآن تحتشد في سيناء وعلى حدودنا الشرقية، وعليه وحرصاً منا على سلامة القوات الدولية الرابضة في هذه المناطق فأنني نطلب منك حالاً سحب هذه القوات من مراكزها على الفور".

وقبل المطالبة بسحب القوات الدولية قام عبد الناصر بإجراء آخر وهو إيفاده لرئيس أركان حرب القوات المصرية لسوريا لدراسة الموقف والتشاور مع القادة السوريين بخصوص

---

[1] حاييم هزروج: المصدر السابق، ص175.

[2] مُحَمَّد فريد حجاج: المرجع السابق، 202.

[3] أحمد شلبي: **مصر في حربين (1967و1973) دراسة مقارنة لبيان أسباب الهزيمة ودعائم النصر**، ط2، دار الاتحاد العربي للطباعة، مصر، 1975، ص37.

[4] محمود رياض: المصدر السابق، ص46.

التهديدات الإسرائيلية المتكررة لسوريا تمهيداً للاعتداءات على الجبهة السورية، وفي نفس الوقت أعلن عبد الناصر حالة الطوارئ في القوات المسلحة الإسرائيلية التي شرعت في نقل قواتها إلى صحراء سيناء[1]، وكل هذه الخطوات والإجراءات التي اتخذها عبد الناصر كان من ورائها دافع أساسي وغاية واحدة وهي العمل على خلق ضغوط على إسرائيل من أجل تهدئة الموقف على الجبهة السورية، وفي نفس الوقت إجبارها على العدول عن سياسة التوسع على حساب الأراضي العربية.

وحسب شهادة بطرس غالي فإن الدافع الحقيقي الذي كان وراء عبد الناصر هو زعمه بأن إنهاء العدوان الثلاثي على مصر لم يكن انتصاراً سياسياً بقدر ما كان هزيمة عسكرية لمصر فأرادت القيادة المصرية أن تثأر لنفسها، خاصة وإنها كانت تعتقد أن إسرائيل لن تستطيع الاستيلاء على سيناء دون مساعدة إنجلترا وفرنسا، هذا على غرار إشادة العالم العربي[2] بعبد الناصر لدرجة أنه لم يستطيع التراجع حتى يحفظ ماء وجهه ويزيد من مصداقيته كزعيم للعالم العربي[3].

وفي خضم هذه الظروف تطور الموقف المصري من التهديد إلى الاستعداد الفعلي لهذه الحرب، وبتاريخ 17 ماي أعطى عبد الناصر أوامره بتحريك قوة كبيرة من القاهرة باتجاه سيناء، وفي يوم 20 ماي بلغت عدد القوات المصرية المحتشدة على حدود إسرائيل الجنوبية الغربية حوالي 100 ألف جندي موزعين على سبع فرق مدججة بـ 1000 دبابة[4].

وبالرغم من تعهد القوى البحرية العظمى بالتدخل من أجل كسر أي إغلاق جديد محتمل تفرضه مصر على مضايق تيران من جهة، وبالرغم من أن الحكومة الإسرائيلية أوضحت أكثر من مرة بأن إغلاق هذه المضايق لا يمكن أن تفسره الا باعتباره إعلاناً للحرب عليها من جانب البلدان العربية من جهة ثانية، إلا أن عبد الناصر قرّر يوم 23 ماي 1965 إغلاق خليج العقبة (مضايق تيران)

---

[1] محمود رياض: المصدر السابق، ص45.

[2] يذكر بطرس غالي أن معنويات المصريين كانت عالية جدّاً وأن هذه الأزمة وحدت العالم العربي الذي ضم جيشه إلى جانب القوات المصرية، وأكثر من ذلك سارعت كل من الأردن والعراق ومصر بتوقيع معاهدة تعاون مشترك في 30 ماي 1976 بالقاهرة وهو ما حرك شهية أطماع عبد الناصر وقيادته. ينظر: بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: **حوارات مع أندريه فيرساي، ستون عاماً من الصراع في الشرق الأوسط شهادات للتاريخ**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2007، ص98.

[3] نفسه، ص95.

[4] حاييم هزروج: المصدر السابق، ص176.

في وجه الملاحة الإسرائيلية[1] وفي وجه البضائع الاستراتيجية المتجهة لإسرائيل ولو على متن بواخر غير إسرائيلية[2]، وذلك رداً على الاستنفار الإسرائيلي ومواصلة لسياسة امتصاص التهديدات الإسرائيلية ضد سوريا.

ويحمّل بطرس غالي المارشال عامر وزير الدفاع المصري جزءاً من مسؤولية هذا التصعيد لأنه أوهم عبد الناصر بأن الجيش المصري سينتصر على إسرائيل[3]. هادفاً ـ عبد الناصر ـ من وراء ذلك القرار إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، ونفس الأمر أكده محمود كامل وقال أن عبد الحكيم عامر شخصياً قال له: "أنه لو حدث وإن أقدمت إسرائيل على أي عدوان ضدنا فتأكد بأننا نستطيع بثلث قواتنا فقط أن نصل إلى بير السبع، ولكي تتأكد من مدى استعداداتنا ما عليك إلا أن تزورني في مقر القيادة العسكرية لتقف على حقيقة الموقف"[4].

وفي الواقع إن ما أقدم عليه عبد الناصر لم يكن سوى مجرد تسجيل لموقف إعلامي فقط، والدليل على ذلك هو عقده مؤتمراً صحفياً في 28 ماي 1967 أمام اتحاد نقابات العمال أي قبل بضعة إيام من الهجوم الإسرائيلي المشؤوم وأكد فيه أن المشكلة ليست في غلق مضيق تيران أو سحب القوات الأممية وإنما المشكل أكبر من ذلك بكثير، والمتمثل في العدوان الإسرائيلي الذي وقع ولا يزال واقعاً على فلسطين وامتد تأثيره إلى جميع الأقطار العربية[5]، وفي هذا المؤتمر تحدى عبد الناصر إسرائيل بتدميرها في حالة إقدامها على أي عدوان[6]، مؤكداً في نفس الوقت أن بلده لن تبدأ بشن الحرب[7]، وبعد هذا الخطاب الناصري الذي أشحذ الهمم العربية تجنّدت القوات العربية

---

[1] مُحَمَّد ناصر صوان: المصدر السابق، ص265.

[2] أحمد شلبي: المرجع السابق، ص38.

[3] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز، حوارات مع أندريه فيرساي: المصدر السابق، ص97.

[4] محمود كامل نقلاً عن: محمود رياض: المصدر السابق، ص53.

[5] أحمد شلبي: المرجع السابق، ص40.

[6] جورج قرم: المرجع السابق، ص258.

[7] هذا القرار المصري بعدم البدء بإطلاق النار اتخذ تحت ضغط كبير من طرف القوتين العظميين، كما خدعتا هذين الأخيرتين عبدالناصر وأوهماه بأن إسرائيل هي الأخرى التزمت هي الأخرى بعدم البدء بإطلاق النار، وبالتالي لا غرابة أن يشعر المصريون خصوصاً والعرب بصفة عامة بمرارة شديدة من الضربة الاستباقية الإسرائيلية في الحرب. ينظر: ديفيد دابليو ليش: **الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية إعادة تقييم تاريخي وسياسي**، ط1، ترجمة أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص301.

خاصة من الجزائر والكويت وتوجهت إلى مصر، ليرتفع بعد ذلك عدد القوات العربية المحاصرة لإسرائيل إلى حوالي 250 ألف مقاتل و 2000 دبابة و 700 طائرة مقاتلة وقاذفة[1].

أما المفكر مالك بن نبي فقد أكد من جهته أن أسباب حرب جوان 1967 أكبر من أن تنحصر وتختزل في تلك الخطوات التي أقدم عليه عبد الناصر، فهي لم تكن سوى مجرد أسباب سطحية مباشرة لحرب الستة إيام التي نتج عنها تحولاً خطيراً في موازين القوى في المنطقة العربية الإسلامية، فالأسباب العميقة الحقيقية لهذه النكبة في نظر مالك بن نبي لم تكن وليدة تصرفات عبد الناصر ولا يمكن اختزالها في قراراته الارتجالية فحسب؛ لأن هذه النكبة ـ حسب نفس المصدر دائماً–أمر منتظر ومتوقع حدوثه، وهي نتيجة حتمية عندما تتعطل آليات الحياة في المجتمع العربي وقصور الأفراد عن أداء المهام الموكلة إليهم.

وحسب نفس المصدر دائماً، أن برامج عبد الناصر ومخططاته لمواجهة العدو الصهيوني لا معنى لها في ظل انعدام آليات الديمقراطية السياسية والأسس الاقتصادية والدوافع الاجتماعية، هذا فضلاً عن هشاشة الشريحة الواعية في الوسط الثقافي[2]، وهذه هي الأسباب الحقيقية التي مهدت وأدت إلى كارثة 1967.

ونفس الطرح أكده محمود رياض في مذكراته وقال بأن إسرائيل لم تقدم على هذا العدوان إلا بعدما تهيأت لها الظروف السياسية والعسكرية، ففي مطلع سنة 1966 كانت العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في تناسق مستمر، وعلى النقيض من ذلك شهدت العلاقات المصرية الأمريكية تدهوراً خطيراً، أما على الصعيد العربي فإن القيادة العسكرية العربية الموحدة كانت لا تزال في فترتها الجنينية وتواجهها متاعب سياسية ومالية، على غرار انشغال جزء من القوات المصرية في اليمن[3].

أما وزير الخارجية الأمريكي دين راسك فيرى بأن الدول العربية هي التي كانت وراء اندلاع حرب جوان 1967 بسبب رفضها خطط السلام من جهة، ومن جهة أخرى قيامها

---

[1] حاييم هزروج: المصدر السابق، ص176.

[2] مالك بن نبي نقلاً عن ناصر الدين سعيدوني: **الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص440.

[3] محمود رياض: المصدر السابق، ص43.

بعدة تحركات هددت بها أمن إسرائيل منها: تكوين قيادة عربية مشتركة، تكاثف الجهود العربية والدعوة لإعلان الحرب ضد إسرائيل، تحقيق اتفاق دفاع مشترك بين العرب والسوفييت[1].

ثانياً: استعدادات الجزائر ودورها في الحرب.

بالرغم من أن الجزائر كانت لا زالت منشغلة بإعادة توجيه سياستها الداخلية إثر اعتلاء هواري بومدين سدة الحكم في البلاد بموجب احداث 19 جوان 1965، وبالرغم من أن العلاقات الجزائرية المصرية لم تكن في أحسن أحوالها خاصة بعد تنحية الرئيس بن بلة من الرئاسة في نفس التاريخ الذي كان محل ثقة واهتمام الشعب المصري برمته، إلا أن هذا لم يؤثر سلباً على المواقف الجزائرية الداعمة للعرب وللقضية الفلسطينية على وجه الخصوص.

في خضم تلك الظروف السالفة الذكر تابعت الجزائر باهتمام تطورات الوضع في المشرق العربي وأعلنت باسم الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية يوم 16 ماي 1967 عن تضامنها مع البلدان العربي، وخاصة سوريا التي هدّدها قادة الاحتلال الصهيوني باحتلال أراضيها وإسقاط النظام القائم بها، ولم تكتف الجزائر بإبداء رأييها فحسب؛ بل وقفت إلى جانب شقيقتيها سوريا ومصر في حرب جوان 1967 بشكل لا يقبل الوهن ضد العدو الصهيوني، ولقد أكدت الجزائر للقادة السوريين بأن تضع كل إمكانياتها في خدمة الشعب السوري ووحدته الترابية، وهو ما عبّر عنه الرئيس هواري بومدين لنظيره السوري نور الدين الأتاسي أثناء زيارته للجزائر سنة 1967 قائلاً له: "إننا نؤيد كل القرارات التي اتخذتها الحكومة السورية ضد أي مشروع صهيوني يستهدف النيل من الأراضي العربية"[2].

ونفس الموقف بالنسبة لمصر، حيث أعلنت الحكومة الجزائرية عن استعدادها للوقوف إلى جانب الشعب المصري في محنته، ولهذا الغرض قام السيد زكريا محي الدين نائب رئيس الجمهورية المصرية بزيارة خاطفة إلى الجزائر-دامت 03 ساعات فقط- لمقابلة الرئيس هواري بومدين وإحاطته بآخر المستجدات، وخلال هذ اللقاء طلب الضيف من مضيفه أن يقوم بالاتصال بالعاهل السعودي الملك فيصل لمعرفة موقفه من هذه التطورات، وتنفيذاً لهذه المهمة سافر وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى لندن لمقابلة الملك فيصل ومن هناك أبرق عبد العزيز بوتفليقة

---

[1] جمال فرحات: المرجع السابق، ص66.

[2] هواري بومدين نقلاً عن: خالد الراوي: **موقف الجزائر من قضايا المشرق العربي (1962-1978)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الأنبار، العراق، 2016، ص70.

برقية إلى الرئيس بومدين أطلعه فيها أن الملك فيصل أفصح له قائلاً: "إننا حاضرون وجاهزون لكل ما يتفق عليه الإخوان"[1].

وخلال شهر ماي عام 1967 توترت الأجواء في الشرق الأوسط بين القاهرة وتل أبيب بسبب التهديدات الإسرائيلية بشن الحرب ضد بلدان الطوق عامة وعلى رأسها مصر وسوريا، والرد بتهديدات مصرية مماثلة لها مؤكدة (مصر) أنها لن تتوان في إعلان الحرب ضد إسرائيل إذا ما هاجمت هذه الأخيرة سوريا، وفي خضم هذه الأوضاع المتوترة كلّف هواري بومدين بصفته قائداً لمجلس الثورة قائد أركانه الطاهر الزبيري بزيارة[2] طارئة لكل من سوريا ومصر للوقوف على حقيقة الوضع السائد هناك قائلاً له: "اذهب إلى سوريا ومصر وتأكد منهما إذا كانتا عازمتان على إعلان الحرب أم مجرد كلام فقط، وبلغ تحياتي للرئيسين عبد الناصر والأتاسي"[3].

في ماي 1967 وصل الوفد الجزائري بقيادة الطاهر الزبيري إلى القاهرة، وفي مساء نفس اليوم استقبل عبد الناصر وفد الجزائر وخلال اللقاء سأل الزبيري الرئيس المصري عن مدى استعدادات مصر للحرب فرد عليه قائلاً: "ستتعرف عليها بنفسك من خلال جولتك رفقة المشير عبد الحكيم عامر إلى وحداتنا العسكرية" ثم أضاف عبد الناصر قائلاً: "إن نقطة ضعفنا هي السلاح الجوي، فنحن في حاجة إلى دعمكم بالطائرات المقاتلة من نوع سوخوي"[4].

بعد الجولة التي قام بها الوفد الجزائري إلى بعض الوحدات العسكرية المصرية أدرك الزبيري حقيقة المصريين في عزمهم على شن الحرب ضد إسرائيل وهو ما أكده له وزير الدفاع المصري في قوله: "نحن مستعدون للحرب، فاليهود مستمرون في تحرشاتهم بنا لذلك نحن في طريقنا للحرب"[5]، ونفس العزيمة

---

[1] عبد العزيز بوتفليقة نقلاً عن: محمّد حسنين هيكل: **حرب الثلاثين سنة 1967 الانفجار،** مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 1990، ص693.

[2] يؤكد خالد نزار أحد اعضاء الوفد العسكري الجزائري الذي ارسله بومدين في زيارة تفقدية لمصر خلال شهر ماي 1967، أن الغرض من هذه الزيارة ليس القيام بجولة استطلاعية لمدارس التدريب المصرية وحضور المناورة العسكرية الكبيرة في سيناء بقدر ما كان الهدف منها هو تكوين العسكريين المصريين. ينظر: خالد نزار: **على الجبهة المصرية اللواء الثاني الجزائري المحمول 1968–1969**، تقديم أحمد بن بيتور، تعريب مصطفى فرحات وموسى أشرشور، ط1، منشورات ألفا، الجزائر، 2010، ص31.

[3] هواري بومدين نقلاً عن: الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص146.

[4] جمال عبد الناصر نقلاً عن: الطاهر الزبيري، المصدر نفسه، ص148.

[5] وزير الدفاع المصري نقلاً عن: الطاهر الزبيري، المصدر نفسه، ص150.

التمسها الوفد الجزائري لدى القيادة السورية أثناء زيارته لسوريا، ومما قاله الرئيس السوري للوفد الجزائري بشأن الحرب ما يلي: "المصريون مستعدون للحرب، ونحن كذلك يجب علينا أن ننسق جهودنا ضد عدونا المشترك"، واتضح من خلال المباحثات أن السوريون كانت لهم نقضة ضعف مشتركة مع اخوانهم المصريين وهي نقص السلاح الجوي وهو ما أسرّ به وزير الدفاع السوري حافظ الأسد للطاهر الزبيري[1].

بناءً على اللقاء الثنائي الذي جمع بومدين مع الطاهر الزبيري فور عودته من مهمته والذي قدم فيه عرض حال زيارته للشرق الأسط استدعى هواري بومدين مجلس الثورة لعقد اجتماع طارئ لتحليل الوضع في الشرق الأوسط ودراسة طلبات المصريين والسوريين، وفي الأخير تم الاتفاق على مساعدة اخواننا العرب في حربهم المرتقبة ضد الصهاينة[2].

وقبل عشرة إيام من العدوان الإسرائيلي على البلدان العربية في 05 جوان 1967، والذي لم يحدث أي مفاجأة بالنسبة الجزائر، دعا مجلس الثورة الشعب الجزائري لكي يكون على أهبة الاستعداد للمشاركة في الحرب العربية ضد اسرائيل المرتقب حدوثها وذلك بعد تعبئته معنوياً وعسكرياً ابتداء من 25 ماي 1967، وبالموازاة مع ذلك تم تشكيل لجان يقظة بإيعاز من جبهة التحرير الوطني[3].

وهكذا لم يلبث أن أعلن العراق انضمامه إلى اتفاقية "الدفاع المشترك" يوم 04 جوان 1967، والتي وقعها العاهل الأردني الملك حسين مع جمال عبد الناصر يوم 23 ماي 1967، حتى سارعت إسرائيل إلى قيامها بهجوم خاطف ومباغت على الساعة السابعة وخمس وأربعين دقيقة من صبيحة يوم الاثنين 05 جوان بقيادة الجنرال "موردخاي هود"، دمرت على إثره جميع المطارات والطائرات المصرية وهي رابضة في مطاراتها[4]، كما دمرت في مساء هذا اليوم سلاح الجو الأردني والسوري، وبعد هذه السيطرة الجوية للطيران الإسرائيلي تفرغت القوات الجوية الإسرائيلية في الإيام المتبقية لمساعدة القوات البرية.

وفور اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية ترأس هواري بومدين اجتماعاً طارئاً لمجلس الثورة والحكومة، وفي الظهيرة أعطى إشارة الانطلاقة للوحدات العسكرية إلى مصر وصاحب ذلك تغطية إعلامية صاخبة للحدث وظلت الأناشيد الوطنية تتردد طوال اليوم، وحتى الجماهير الشعبية الجزائرية لم تكن بمعزل

---

[1] الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص153.

[2] نفسه، ص156.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي: المصدر السابق، ص333.

[4] أحمد شلبي: المرجع السابق، ص46.

عن الحدث حيث خرج الآلاف من المتظاهرين في شوارع العاصمة منددين بالإمبريالية الأنجلو أمريكية التي رمت بكامل ثقلها لمساعدة العدو فخرب المركز الثقافي الأمريكي وحوصرت القنصلية البريطانية[1].

وإزاء هذا الدعم الإمبريالي لإسرائيل قامت الحكومة الجزائرية بقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية (منع تصدير البترول) مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد عبّر الرئيس هواري بومدين عن الدور الأمريكي في هذه الحرب قائلاً: "إن إسرائيل قامت بدور ثانوي في حرب 1967، إذ كانت المعركة أمريكية، وكان الأداء وحده إسرائيلياً"[2]، ونفس الطرح أكده جمال عبد الناصر في قوله: "أن الولايات المتحدة الأمريكية –وليس إسرائيل– الطرف الأساسي الذي يجب أن يناقش معه احتلال الأراضي العربية"[3].

وهكذا في خضم هذه الأحداث وخلال مجريات الحرب ترأس هواري بومدين أربع اجتماعات طارئة حث فيها الشعب العربي على مواصلة الحرب واستخدام سلاح النفط والعمل على توسيع نطاق المعركة وعدم الاستسلام لأن الهزيمة تعني وأد القضية الفلسطينية، ومن جانب الجزائر فقد استدعى بومدين الجزائريين بصفة عامة وطلبة الأقسام النهائية بصفة خاصة لكي يتلقوا تدريب شبه عسكري لمدة 45 يوماً[4].

إن حرب جوان 1967 المعروفة بحرب الستة إيام جاءت مباغتة ليس فقط بالنسبة للعالم العربي فحسب؛ بل حتى بالنسبة لدول المواجهة، حيث أنه في الوقت الذي كانت فيه مصر تعتقد أن العدو الصهيوني سيحشد قواته على الجبهة السورية وجه الجيش الإسرائيلي ضربة شاملة في فجر 05 جوان 1967[5] لمعظم المطارات العسكرية المصرية ودمرت معظم طائراتها الحربية قبل إقلاعها في عملية خاطفة وخادعة، ضف إلى ذلك بدلاً من أن تهاجم القوات الجوية الإسرائيلية المطارات المصرية من الجهة الشرقية أين كانت الدفاعات المصرية تستعد لمواجهتها باغتتها من الجهة الغربية[6] وهو ما تسبب في هذه الهزيمة النكراء في ظرف قياسي جدّاً.

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: المصدر السابق، ص333.

[2] هواري بومدين نقلاً عن: ديفيد دابليو ليش: المرجع السابق، ص303.

[3] جمال عبد الناصر نقلاً عن: ديفيد دابليو ليش: المرجع السابق، ص335.

[4] نفسه، ص335.

[5] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص103.

[6] الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص157.

وهو ما أكده مُحَمَّد برغام أحد الموظفين السامين في القنصلية الجزائرية بدمشق، وهو شاهد عيان في حرب 1967، وقال بأن إسرائيل أنهت حرب 67 عملياً خلال 06 ساعات فقط، وليس 06 إيام، حيث تمكنت في الساعات الأولى من يوم 05 جوان 1967 من تدمير أكثر من 90% من القوات الجوية المصرية، ونفس الأمر أكده السفير الجزائري بالقاهرة الأخضر الابراهيمي عندما أبلغ الرئيس بومدين هاتفياً في حدود الساعة الحادية عشر من نفس اليوم بناءً على طلب عبد الناصر قائلاً: "الإخوان المصريون خسروا القوات الجوية بنسبة كبيرة، ويرجون منكم إن أمكن إرسال طائرات على الفور"[1].

وحسب شهادة مُحَمَّد برغام دائماً، فإن الجزائر استجابت على الفور للطلب المصري وقامت يومياً بإرسال طائرات يقودها طيارون جزائريون ومصريون، ويذكر برغام أن القوات الجزائرية التي وصلت متأخرة إلى جبهة القتال كانت مرابضة على خط التماس في منطقة مثلث فايد على قناة السويس، وهي المنطقة التي فقدت فيها الجزائر في يوم واحد من حرب الستة إيام 07 جنود جزائريين[2]، وفي منطقة البحيرات المرة (وهي المنطقة التي اخترقت منها إسرائيل القوات المصرية إلى الضفة الغربية في حرب 1973)، وكانت هذه القوات الجزائرية تمول من الجزائر بواسطة طائرات الشحن الحربية[3].

وموقف الجزائر المشرف ووقوفها الفعال إلى جانب مصر في حرب 1967 اعترف به القادة المصريون أنفسهم، ومن بينهم وزير الخارجية المصري أنذاك محمود رياض الذي أكد في مذكراته أنه في يوم 07 جوان أي بعد يومين من اندلاع الحرب وبالضبط بعد الظهر حل بالقاهرة السيد عبد العزيز بوتفليقة واستقبله في مكتبه وأخبره بأن الجزائر مستعدة كل الاستعداد لوضع كافة امكاناتها لمساعدة مصر وأخبره أيضاً أن الرئيس هواري بومدين قرّر أن يرسل إلى مصر كل ما توفر لديه من طائرات[4]، ولهذا طلب بوتفليقة من مضيفه أن يوفر له عدداً من الطيارين المصريين للسفر معه في طائرته الخاصة إلى الجزائر لإحضار الطائرات.

---

[1] الأخضر الإبراهيمي نقلاً عن: مُحَمَّد برغام: **مذكرات السفير مُحَمَّد برغام(وما شهدنا إلا بما علمنا) حقائق تكشف أضاليل، وأكاذيب تكشفها حقائق أحداث عشتها... شاهدت بعضها... وشاركت في بعضها**، الجزائر، 2013، ص87.

[2] الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص361.

[3] مُحَمَّد برغام: المصدر السابق، ص87.

[4] محمود رياض: المصدر السابق، ص69.

وقبل مغادرته القاهرة تقابل وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر في منزل هذا الأخير وأبلغه وجهة نظر الجزائر في عدم قبول وقف إطلاق النار، فقدم عبد الناصر لضيفه بعض الشرحات حول خط المضايق الذي يبعد عن قناة السويس بمسافة تتراوح ما بين 20 إلى 40 ميلاً وأوضح له أن القوات المصرية ستنسحب إلى هذا الخط وتتموقع عنده لمنع التقدم الإسرائيلي، وفعلاً انتصحت مصر لنصيحة الجزائر بعدم وقف إطلاق النار وهو ما كلف به عبد الناصر وزير خارجيته محمود رياض بإبلا غ رئيسا سوريا(الاتاسي) والجزائر(هواري بومدين) بعزم مصر على مواصلة القتال.

وفي الساعة الرابعة مساءاً من يوم 08 جوان 1967 قابل سفير الجزائر بالقاهرة وزير الخارجية المصري وأخبره بأنه وصلت من الجزائر 19 طائرة كدفعة أولية في انتظار وصول سرب آخر من الطائرات عدده 17 طائرة أخرى، واستعداداً لإرسال دفعة ثالثة من الطائرات الجزائرية طالب الرئيس بومدين على لسان سفير الجزائر بالقاهرة من عبد الناصر إرسال دفعة أخرى من الطيارين المصريين ليقودوا الدفعة الثالثة من الطائرات إلى مصر[1].

ونفس الشيء بالنسبة للجبهة السورية التي تم تحطيم معظم مقاتلاتها خلال مواجهة جوية عنيفة بسبب اختلال موازين القوى لصالح العدو الصهيوني، وبعد هذه العمليات الجوية الأولى أصبحت كل من الأردن ومصر وسوريا بدون غطاء جوي[2] مما سهل على القوات الصهيونية احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وصحراء سيناء المصرية والسيطرة على هضبة الجولان السورية[3]، وبعد أقل من ثلاث ساعات دمرت إسرائيل ما يزيد عن 500 طائرة مصرية[4]وراحت إسرائيل تتغنى وتتباهى بأنها انتصرت على مصر ليس خلال ستة إيام فحسب، بل في ثلاثة أو أربعة ساعات فقط.

---

[1] محمود رياض: المصدر السابق، ص73.

[2] الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص158.

[3] تمثل هضبة الجولان السورية من الناحية الجغرافية نقطة هامة من نقاط المواصلات بين دمشق ولبنان وفلسطين وشرقي الأدن، ويبلغ ارتفاعها عن مستوى سطح البحر حوالي1150 متر، وهي تبعد عن العاصمة السورية دمشق حوالي 40 ميلاً في الطريق المؤدي للقدس، وسبب اهتمام إسرائيل بالهضبة مرده إلى كون هذه الأخيرة تمثل لها أهمية اقتصادية كبيرة، فمن هضبة الجولان ينبع نهر الأردن وبحيرة طبرية اللذان يمثلان أهم مصادر المياه لإسرائيل. ينظر: مُحَّد نور الدين إبراهيم السبعاوي: **الصراع الدائر في الشرق الأوسط تحليل جغرافي**، ط1، القاهرة، 1999، ص33.

[4] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص103.

وحسب شهادة شيمون بيريز فإن الهجوم الإسرائيلي في بداية الحرب كان موجه ضد مصر فقط لكن هذا الهجوم لم يلبث حتى شمل الأردن وسوريا، ولهذا لم تكن حرب 1967 حرباً واحدة ضد ثلاث دول بل هي عبارة عن سلسلة من ثلاثة حروب شنتها إسرائيل ضد مصر وسوريا والأردن وتمكنت من الانتصار عليهم خلال ستة إيام[1] (يومان ضد مصر ويومان ضد سوريا ويومان ضد الأردن)، ولهذا أطلق على هذه الحرب "حرب الستة إيام" والتي فقدت فيها القوى العربية عدداً ضخماً من الطائرات بمعدل 54 طائرة مقابل طائرة واحـدة إسرائيلية[2].

وفي يوم 07 جوان 1967 علمت القيادة الجزائرية أن القاهرة قصفت والجنود الإسرائيليين زحفوا على قناة السويس وذلك عن طريق عبد الناصر الذي هاتف بومدين وأخبره بأن الطيران الإسرائيلي دمر جميع الطائرات المصرية، فرد عليه بومدين سأرسل لك جميع الطائرات الجزائرية العسكرية، وكان عدد الطائرات الجزائرية التي شاركت في هذه الحرب حوالي 46 طائرة بين ميغ 15 وميغ 16[3].

وقد سخرت الجزائر كل إمكانياتها[4] المادية والبشرية للوقوف إلى جانب الإخوان المصريين، فكانت الفرق العسكرية الجزائرية تتأهب للالتحاق بالشرق الأوسط، فهناك مجموعات[5] حاشدة بقيادة الرائد **عبد الرزاق بوحارة** كانت تستعد للطيران ولقد سبقتها مجموعة أخرى في مهمة استطلاعية بقيادة الرائد **زرقيني** وكانت الجزائر في تلك الفترة كلها في حالة غليان[6].

كما تم تعزيز مجموعات الرائد بوحارة بفرقة عتاد كبيرة بقيادة الرائد **سليم سعدي** سلكت طريقها البري باتجاه مصر التي لم تصل إليها وتوقفت الفرقة في ليبيا بعد تلقيها الأوامر بالعودة إلى الجزائر بسبب انتهاء الحرب، وإلى جانب هذه القوات البرية أرسلت الجزائر قواتها الجوية المتمثلة في

---

[1] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص106.

[2] نفسه، ص108.

[3] شهادة عثمان سعدي لآسيا شلابي: **"بومدين أول رئيس عربي يواجه أمريكا برفض إسرائيل ثانية"**، الشروق اليومي، يومية اخبارية وطنية، ع5320، 26 ديسمبر 2016، ص13.

[4] للاطلاع على الامكانيات المادية والبشرية التي وضعتها الجزائر تحت تصرف الجبهة المصرية خلال حرب الاستنزاف ينظر الملحق رقم: 07 ص536.

[5] تضم هذه المجموعات ثلاث فرق مشاة متحركة، الأولى بقيادة الرائد عبد القادر عبد اللاوي، والثانية كانت تحت إمرة الرائد خالد نزار، والثالثة تحت مسؤولية الرائد محمد علاق ثم فيما بعد عينت فرقة رابعة بقيادة الرائد محمد علاهم لاستخلاف الفرقة الثانية في شهر أكتوبر 1969. ينظر: خالد نزار: المصدر السابق، ص35.

[6] نفسه، ص35.

سربين من **طائرات ميغ 17** بالإضافة إلى **15 طائرة من نوع ميغ 21**، كما أرسلت إلى الجبهة **دبابات من نوع تي 54 ومحركات آلية من نوع SU 100** وآليات مدرعة[1].

ولقد اعتبر الرئيس الجزائري هواري بومدين حرب 1967 امتداداً للمقاومات الشعبية الجزائرية بدءاً من مقاومة الأمير عبد القادر[2]، ولذلك فور وصول خبر الهجوم الجوي الإسرائيلي على الجيوش العربية إلى الجزائر قرر مجلس الثورة إرسال إحدى عشر (11) طائرة من نوع ميغ على الفور إلى ميدان المعركة[3] والتي وصلت في اليوم الثاني من اندلاع الحرب إلى إحدى المطارات المصرية التي لم تكن تعرضت للهجوم بعد وهي كل ما تملكه الجزائر من أسطول جوي وهذا دليل على موقف الجزائر المشرف في دعم ومؤازرة إخوانها العرب والدفاع عن الكرامة العربية، ونظراً لتأثر الجزائريين بالخسائر التي مني بها إخوانهم المصريين أيما تأثر قرر أحد الطيارين الجزائريين الانطلاق بطائرته **الميغ** لدك المواقع الإسرائيلية للأخذ بثأر إخوانه المصريين غير أنهم منعوا هذه المغامرة كون الطيران الإسرائيلي قد أحكم سيطرته على سماء الحرب[4].

وقبيل انطلاق الجنود الجزائريين إلى جبهة القتال حشدهم بومدين في ثكنة عسكرية بزرالدة ووجه إليهم خطاباً مؤثراً جاء فيه: "...إن العدو الصهيوني يتحرش بالجيوش العربية وقد جعل إسرائيل خنجراً في قلب الأمة العربية...وأنتم مجاهدون في سبيل القضية العربية، ومصر هي التي تحملت عبء الحرب ودعمتنا خلال حرب التحرير..."[5]، وكانت آخر التعليمات التي قدمها لهم لحظة انطلاقهم للحرب ما يأتي: "أنتم تتوجهون الى قطعة من ارضكم سلبها الصهاينة....اننا نطلب منكم ان تستشهدوا في المعركة أو تعودوا ظافرين..."[6].

انطلقت القوات الجزائرية في الشاحنات العسكرية متوجهة إلى ليبيا ومنها إلى مصر وتعالت معها هتافات الشعب الجزائري وزغاريد النساء لرفع معنويات المقاتلين الجزائريين، هذا على غرار 3000

[1] خالد نزار: المصدر السابق، ص36.
[2] جمال فرحات: المرجع السابق، ص73.
[3] الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص158.
[4] نفسه، ص159.
[5] هواري بومدين نقلاً عن: الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص159.
[6] هواري بومدين نقلاً عن: جمال فرحات: المرجع السابق، ص73.

متطوع جزائري سجلوا أنفسهم في ثكنة "علي خوجة" يوم 07 جوان للمشاركة في هذه الحرب لكن نظراً لتسارع الأحداث والنهاية السريعة لهذه الحرب حال دون أن يتمكنوا من الالتحاق بساحة المعركة[1].

ونظراً للسرعة الخاطفة لهذه الحرب كما ذكرنا تعذر على الجزائر المشاركة في الانطلاقة، ورغم ذلك قامت بإرسال فرقاً من المشاة وأسراب من الطائرات قدرت بـ (سرب من 14 طائرة من نوع ميغ 17 وسرب من 15 طائرة من نوع ميغ 21 والإليوشين28 عددها 12 قاذفة)[2] وباخرة محملة بالأسلحة والذخيرة الحربية وعلى متنها 30 دبابة وثلاثة فيالق ومواد التموين الضرورية للحرب وكان من المفترض أن يصل هذا الدعم إلى مصر يوم 06 جوان 1967 لكن سوء الأحوال الجوية أجبرها على التأخر لمدة أسبوعين مما حال دون وصولها في الوقت المحدد وبالتالي تعذر عليها المشاركة في هذه الحرب بشكل جدي[3].

وإلى جانب الدعم العسكري تحركت الجزائر دبلوماسياً، حيث قررت في اليوم الثاني من اندلاع الحرب إحداث القطيعة النهائية مع الولايات المتحدة الامريكية بسبب دعمها اللامشروط لإسرائيل ضد مصر والعرب بصفة عامة، وبالموازاة مع ذلك قدمت دعماً لوجستيكياً لمصر يتمثل في خمسون (50) طائرة حربية وعدة شحنات من عتاد المدفعية والمشاة[4]، ونظراً للموقف البطولي والدور الفعال الذي قامت به الكتائب الجزائرية في جبهة القتال أثناء حرب جوان 1967 صرّح أحد الفلسطينيين المشاركين في هذه الحرب قائلاً: "إن الكتائب الجزائرية التي قاتلت في جبهة القتال تستحق أعظم الأوسمة نبلاً في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي"[5].

بعد هزيمة جوان 1967، تسارعت الأحداث على مستوى النضال الفلسطيني مما أدى إلى ظهور عدة تنظيمات عسكرية فلسطينية منافسة لمنظمة التحرير وحركة فتح، ومن بين تلك التنظيمات الجديدة وأولها ظهوراً "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، فشرعت هذه الأخيرة في عمليات القرصنة

---

[1] محمد تامالت: المرجع السابق، ص67.

[2] نفسه، ص67.

[3] الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص160.

[4] جمال فرحات: المرجع السابق، 2008، ص73.

[5] محمد ناصر صوان: المصدر السابق، ص267.

للطائرات الإسرائيلية كتلك الطائرة الإسرائيلية التي تم تحويلها من مسارها العادي روما–تل أبيب إلى الجزائر العاصمة بتاريخ 23 جويلية 1968[1] وهو ما يعكس اهتمام الجزائر بالقضية الفلسطينية.

وعقب انتهاء حرب جوان 1967 أعادت القيادة الجزائرية النظر في التعبئة العامة لوحدات الجيش الوطني الشعبي المتواجدة في الجبهة المصرية، وتقرر الإبقاء على فرقة واحدة فقط في مسرح العمليات المصرية وأسندت هذه المهمة لفرقة اللواء خالد نزار التي تلقت أوامر الانطلاق إلى مصر في أكتوبر 1968 وتتكون من ثلاث فيالق يضم كل واحد منها 600 رجل وفيلق يضم 31 دبابة من طراز "تي55" وفوج مدفعية يتشكل من بطاريتين ذات عيار 122ملم وبطارية قذائف بعيار 152 ملم، وفوج دفاع مضاد للطيران، هذا على غرار خمسة كتائب نقل وإرسال واستطلاع للقيادة والخدمات، وفيما بعد انضمت لهذه الفرقة كتيبة سادسة للهندسة، ويؤكد نزار أنه طوال تواجد القوات العسكرية الجزائرية على الجبهة المصرية خلال الفترتين ما بين 1967-1971 و1973-1975 كانت المصاريف على عاتق الحكومة الجزائرية عن طريق حساب جاري مفتوح في بنك مصري من الجزائر[2].

ورغم توقف الحرب[3] إلا أن القوات الجزائرية ظلت فترة طويلة في حالة استنفار قصوى[4] وكانت نتيجة الحرب أشد وطئاً على العرب بعد أن ضاعف اليهود من مساحة الأراضي التي احتلوها عام 1948، وهو ما دفع بالرئيس الجزائري هواري بومدين إلى إلقاء خطابه الشهير الذي أراد من خلاله شحذ همم العرب لاستئناف القتال ضد اليهود[5] وقال عبارته المشهورة والمؤثرة: "إن كنا قد خسرنا المعركة فإننا لم نخسر الحرب بعد"، ومن ثم تحركت الجزائر وطنياً وعربياً لإعادة تنظيم الصفوف استعداداً للحرب القادمة[6]، فقامت بفتح مركز لتدريب الطلبة المجندين بزرالدة في الجزائر العاصمة لإسناد الجيش السوري،

---

[1] محمد تامالت: المرجع السابق، ص74.

[2] خالد نزار: المصدر السابق، ص39.

[3] توقفت هذه الحرب إثر المبادرة التي قام بها الاتحاد السوفياتي والدول العربية –ومن بينها الجزائر –لدى مجلس الأمن ومطالبته بإعطاء الأوامر لوقف القتال، وكذا مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها. ينظر: حسن الجلبي: **القرار والتسوية– دراسة قانونية وسياسية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي في إطار قرار242**، داكروب، بيروت، 1979، ص22.

[4] محمد تامالت: المرجع السابق، ص67.

[5] الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص162.

[6] نفسه، ص163.

وفي زيارة ميدانية قادته للمركز يوم 20 أوت 1967 صرّح بومدين قائلاً: "إن الثورة السورية لا يمكننا نسيانها ونترك العدو يتربص بها وهي في أصعب الظروف التي هي أحوج لنا ضد العدو الصهيوني"[1].

وبعد الإعلان عن هزيمة الجيش المصري في حرب جوان 1967 عبر أمواج الإذاعة الجزائرية خرج مئات المواطنين الجزائريين وتجمعوا أمام المطعم الجامعي الكائن بشارع عميروش وكلمهم أحد المواطنين من أعلى شرفته قائلاً لهم: "عليكم أن تتجمعوا أمام وزارة الدفاع وليس هنا" وبعد ذلك اندفع المتظاهرون نحو وزارة الدفاع، وبعد طول انتظار خرج إليهم الرئيس بومدين وأقنعهم بأن المشاركة في الحرب تتطلب الاستعداد والتخطيط ووفرة الوسائل المادية والبشرية، فنصحهم بالعودة إلى منازلهم بعدما طمأنهم بأن الدولة ستبذل قصارى جهدها لإيجاد حل لهذه القضية[2]، وبعد أسبوع من هذه النكبة خرجت الجماهير الشعبية الجزائرية في مظاهرات صاخبة تملأ شوارع العاصمة وهي مشحونة بمرارة الهزيمة ويغلب عليها طابع الحزن والأسى بما حل بإخوانهم المصريين والعرب بصفة عامة وهي تندد بالعدو الصهيوني[3].

كما شارك بعض الجزائريين مع إخوانهم الفلسطينيين في عدة معارك ضد العدو الصهيوني، فحسب شهادة بن حمادي وهو أول صحفي جزائري يزور فلسطين في إطار مهمة صحفية في نوفمبر 1968 أي بعد هزيمة العرب في حرب جوان 1967، ولقد أكد هذا الصحفي أنه بالإضافة إلى كفاحه الإعلامي شارك في القتال مع إخوانه الفلسطينيين ضد العدو الصهيوني فحمل الرشاش مع فدائيو فتح وخاض عدة اشتباكات معهم[4]، هذا على غرار 500 مقاتل فلسطيني أنهوا تدريباتهم العسكرية في الجزائر تم إرسالهم إلى الأراضي المحتلة وقادوا عدة معارك ضد إسرائيل[5].

ولكي يعيد الثقة في الشعب الجزائري ويلهم فيه الحماس صرّح بومدين أنه لا معنى للوطن العربي في ظل وجود دولة الصهاينة المدعمة من طرف أمريكا وحلفائها، وبالتالي فإن هذه الحرب تتطلب تجنيد كامل الشعب الجزائري لأنها تدخل في إطار ما يسمى بالصراع الإيديولوجي العالمي

---

[1] هواري بومدين نقلاً عن: خالد الراوي: المرجع السابق، ص71.

[2] خالد نزار: المصدر السابق، ص9.

[3] ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص439.

[4] محمد تامالت: المرجع السابق، ص29.

[5] نفسه، ص73.

بين الاشتراكية والإمبريالية[1]، وهذا التصريح فيه دلالة واضحة على رغبة الرئيس هواري بومدين في استئناف هذه الحرب والثأر من العدو الصهيوني.

وهكذا انتهت حرب 1967 بنجاح كبير لصالح إسرائيل باحتلالها كامل الاراضي الفلسطينية بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع عزة على غرار احتلالها لشبه جزيرة سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية، وبالتالي تكون إسرائيل قد ضمت من الأراضي العربية في هذه الحرب ما لم تضمه من قبل، ومن ثم أصبح طريق السلام بين العرب وإسرائيل طويلاً أكثر من أي وقت مضى وهو ما دفع بالدول العربية إلى إعادة النظر في السياسة العربية بصفة عامة والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص.

ولقد كان لهذه الهزيمة النكراء تأثيرها المباشر على الوضع السياسي في الجزائر حيث تسببت في إعادة تشكيل الخارطة السياسية، وطفا على السطح السياسي التيار الوطني الذي حاول قطع كامل علاقاته مع المشرق العربي، وظهر إلى جانبه تياراً آخر وهو تيار الوحدة المغاربية التي حاربت استعماراً واحداً وتأثرت بثقافة واحدة، وبالمقابل بدا التراجع واضحاً للعيان على أصحاب التيار القومي العربي وعجزوا عن تبرير هزيمة جوان 1967[2].

ثالثاً: الجزائر وقمة الخرطوم أوت 1967.

بعد حرب جوان 1967 انقسمت المواقف العربية إلى قسمين، القسم الأول يمثله أنصار الاتجاه المتشدد ممثلاً في الجزائر وسوريا والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولقد رفض أنصار هذا الاتجاه كل المحاولات الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية عن طريق الأمم المتحدة وأصروا على ضرورة اللجوء إلى الحل العسكري ومواصلة الحرب، بل أكثر من ذلك أنهم دعوا إلى شن هجوم مضاد للقضاء على سياسة التقدم الأمريكي في المنطقة، ورأوا أن قطع العلاقات الدبلوماسية معها ليس كافياً للعدول عن موقفها الداعم لإسرائيل، وأن الحل يكمن في المقاطعة الشاملة لواشنطن وإلى تحالف استراتيجي مع السوفيات[3].

[1] جمال فرحات: المرجع السابق، ص71.

[2] مُحَمَّد ناصر صوان: المصدر السابق، ص276.

[3] ديفيد دابليو ليش: المرجع السابق، ص314.

أما القسم الثاني فيمثله أنصار الاتجاه المعتدل مثل مصر، الأردن وهم يؤمنون بنجاعة الوسائل الدبلوماسية والسياسية بدلاً من الحل العسكري للصراع العربي – الإسرائيلي، وأصحاب هذا الاتجاه وافقوا على إبقاء الاتصال والتحاور مع الغرب، ورفضوا بشدة مقترحات المتشددين بخصوص وقف إنتاج النفط العربي بحجة أن هذا الإجراء يضر بالدرجة الأولى اقتصاديات الدول العربية أكثر مما يضر الاقتصاد الغربي[1].

وقد تم تبني رأي الاتجاه الثاني (المعتدل) في مؤتمر القمة العربي المنعقد في الخرطوم خلال الفترة الممتدة من29 أوت إلى 01 سبتمبر1967[2]- في غياب كل من الجزائر[3] وسوريا - وذلك لدراسة الوضع الراهن والبحث عن الوسائل الممكنة لتجاوز هذه الأزمة[4]، غير أن محمود رياض أكد في مذكراته أن الجزائر شاركت في الاجتماع، صحيح أن رئيسها هواري بومدين لم يشارك في المؤتمر إلا أنه أرسل نيابة عنه وزير خارجيته عبد العزيز بوتفليقة إلى هذه القمة العربية[5] احتجاجاً على قبول وقف إطلاق النار مع العدو الصهيوني، وعدم مواصلة حرب العصابات ضده[6].

وفي الأخير أصدر المؤتمر بيانه الختامي ووافق بالإجماع على أنه لا تفاوض، ولا اعتراف، ولا صلح مع إسرائيل ولهذا أطلق على هذا المؤتمر "**مؤتمر اللاءات الثلاث**"[7]، كما أقر هذا المؤتمر ما يلي[8]:

1- أقر المؤتمر وحدة الصف العربي ووحدة العمل العربي الجماعي المشترك.

2- قرر المؤتمر ضرورة تحرير جميع الأراضي العربية التي تم احتلالها من طرف العدو الصهيوني وهي مسؤولية جميع الدول العربية.

---

[1] هالة ابوبكر سمودي: **السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967–1973**، ط2، مركز دراسات الوحدة المربية، لبنان، 1986، ص50.

[2] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص99.

[3] قاطعت الجزائر هذا المؤتمر مقاطعة تامة وامتنع الرئيس الجزائري هواري بومدين عن حضوره، لأن الجزائر استغربت أصلاً، بحكم تجربتها في التحرر، من قبول وقف إطلاق النار وعدم شن حرب شعبية ضد العدو الصهيوني. ينظر: جورج قرم: المرجع السابق، ص207.

[4] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص100.

[5] محمود رياض: المصدر السابق، ص130.

[6] جمال عبد الهادي مُحَّد مسعود: **أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ الطريق إلى بيت المقدس القضية الفلسطينية**، ج3، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ص67.

[7] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص110.

[8] جمال عبد الهادي مُحَّد مسعود: المرجع السابق، ص67.

3- اتفق جميع الرؤساء والملوك العرب على ضرورة توحيد الجهود العربية لإزالة أثار العدوان والتمسك بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني وذلك على أساس لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع إسرائيل.

4- أقر المؤتمر الإسراع بتصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية.

5- وقرّرت كل من المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا تقديم دعم سنوي لمصر والأردن والمحدد بـــ 135 مليون جنيه استرليني[1].

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن مؤتمر الخرطوم لوزراء الخارجية العرب عقد في أول الأمر بتاريخ 01 أوت 1967 غير أن الجو العربي لحظتها كان مشحوناً بالانفعالات والحزن الشديد والرغبة في الثأر من إسرائيل لمحو أثار الهزيمة النكراء، وكان لانحياز واشنطن لصالح إسرائيل أثناء العدوان وخلال الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة دوراً كبيراً في زيادة وتأجج الروح العدائية بين الشعوب العربية ضد الولايات المتحدة الامريكية من جهة، ومن جهة أخرى بروز خلافات في مواقف الدول العربية حول كيفية معالجة المشكلة والخروج منها، ضف إلى ذلك رفض سوريا مشاركتها في هذا المؤتمر بسبب خلافات بينها وبين المملكة الأردنية والمملكة العربية السعودية كل هذه الأسباب السالفة الذكر استحال معها عقد مؤتمر عربي والخروج منه بنتيجة إيجابية، ولهذا تقرر في هذا الاجتماع الدعوة لمؤتمر عربي في الخرطوم في نهاية شهر أوت من نفس السنة[2].

وعلى الرغم من ظهور ملامح وحدود الموقف العربي الموحد في مؤتمر الخرطوم، إلا أن الخلافات بل الانقسامات بين الدول العربية بدأت تظهر بوادرها حول أسلوب حل أزمة الشرق الأوسط منذ قبول كل من مصر والأردن ثم سوريا فيما بعد بالقرار رقم 242 الصادر عن مجلس الأمن في 22 نوفمبر 1976 أي بعد حرب 1967 والذي أقر بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير مقابل الإعتراف الضمني بدولة إسرائيل دون ربطها بحل القضية الفلسطينية التي اعتبرها القرار مشكلة لاجئين[3].

---

[1] محمود رياض: المصدر السابق، ص138.

[2] نفسه، ص128.

[3] عبد الحميد موافي: "**الموقف العربي وتسوية القضية الفلسطينية**"، مجلة الموقف العربي، عدد33، سنة1989، ص99.

لقد اتضح أن قرارات مؤتمر الخرطوم التي أقرت أولوية العمل السياسي على العمل العسكري العربي الشامل جاءت مطابقة تماماً لوجهة نظر الاتحاد السوفياتي الذي أقر بأن هذه المشكلة لا حل لها إلا في إطار العمل السياسي، وأنه من العبث -خاصة في الوقت الراهن- التفكير في أي حل آخر خارج هذا الإطار، وهو نفسه رأي المواقف الدولية التي لا تسمح بأي عمل عربي عسكري يستهدف القضاء على إسرائيل[1].

وعقب انتهاء مؤتمر الخرطوم، وأمام مظاهرات شعبية صاخبة كانت محتشدة أمام مجلس الشعب المصري، أعلن جمال عبد الناصر أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وأضاف "**لاءً**" أخرى إلى لاءات مؤتمر الخرطوم الثلاث مفادها "لا تفريط في الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني"، كما أكد في هذا الخطاب على أن الاستقرار النسبي الذي تشهده قناة السويس هو ظرفي فقط، وأن المصريين سيستأنفون القتال بعد إكمال استعداداتهم، ثم بعد ذلك طرح الاستراتيجية العسكرية المصرية التي ترتكز على ثلاثة مراحل: مرحلة إعادة البناء الدفاعي، ومرحلة الدفاع الهجومي، وأخيراً مرحلة التحرير[2].

وبالفعل لم يلبث عبد الناصر أن شرع في تنفيذ الخطة، وشهدت قناة السويس عدة انفجارات وهجمات على الضفتين، وإذا كان عبد الناصر قد نجح في المرحلتين الأوليتين، فإنه لم يوفق في المرحلة الأخيرة بسبب الوضع الذي تفجر في الأردن بين السلطة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية والذي عرف بأحداث أيلول الأسود، ولقد أثرت هذه الأحداث في عبد الناصر أيما تأثير، وأودت بحياته إثر نوبة قلبية.

وخلاصة القول أن قرارات قمة اللاءات الثلاث جاءت دون الهدف العربي المنشود، وجاءت سطحية بعيدة كل البعد عن علاج آثار النكبة، بل كانت في صالح الدول التي سعت جاهدة إلى تمرير هذا المخطط الصهيوني إلى أمتنا، وإلا كيف نفسر استمرار ضخ البترول العربي لأوروبا وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

وإزاء هذه القرارات التي لم تعكس مستوى طموحات بعض المشاركين في القمة انقسمت الدول العربية إلى مؤيد ومعارض، والجزائر من أنصار القسم الثاني لأنها رأت أن الحل السلمي لا

---

[1] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص109.

2 حاييم هزروج: المصدر السابق، ص230.

يلبي المطالب العربية ولا حتى المطلب الفلسطيني، وهو ما جعلها تعارض بشدة جهود المبعوث الدولي غونار يارنج من أجل التفاوض بين العرب وإسرائيل[1].

وإذا أمعنا النظر في قمة الخرطوم التي مثّلت منعطفاً حاسماً في تاريخ المشرق العربي بل العالم العربي بشكل عام، نجد أنها خرجت بمعادلة متناقضة مفادها "**نعم للغرب، لا لإسرائيل**"، فصحيح أن هذه القمة كرّست الرفض العربي لإسرائيل حينما التزم المؤتمرون بعدم توقيع الصلح، وبعدم التفاوض، وبعدم الاعتراف بإسرائيل، غير أن رفض اقتراح الجزائر القاضي بضرورة رفض قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار ومواصلة الحرب والجهاد ضد العدو الصهيوني وضد مصالح الدول التي واقفت إلى جانبه[2] من جهة، والامتناع عن استعمال سلاح العرب الوحيد-وهو النفط- للضغط على الغرب الذي يملك وحده القدرة على إرغام إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة من جهة أخرى، هو في حد ذاته تكريساً لهذا الاحتلال، هذا على غرار اعترافهم بهيمنة مصالح القوى الغربية في الوطن العربي، وهو أشد وأنكل من عدم الاعتراف بإسرائيل[3].

وهكذا جسّدت قمة الخرطوم النتائج الفعلية للصراع العربي- الإسرائيلي بشكل عام وهزيمة جوان 1967 على وجه الخصوص، ففي هذه القمة تخلى الرئيس المصري عبد الناصر نهائياً عن الطاقة الثورية للقومية العربية التي طالما تغنى بها وكان الإسرائيليون ينتظرون في القدس قدوم القادة العرب لتوقيع الصلح معهم، وهذا الصلح في الواقع أبرم في الخرطوم لكن بدون حضور إسرائيل[4]، وبانتهاء هذه القمة تكون قد بدأت مرحلة جديدة للبحث عن السلام في الشرق الأوسط.

---

[1] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص113.

[2] جمال عبد الهادي محمّد مسعود: المرجع السابق، ص72.

[3] جورج قرم: المرجع السابق، ص208.

[4] نفسه، ص210.

المبحث الرابع: دور الجزائر في حرب الاستنزاف[1] (1968-1970).

كان الاعتقاد السائد إثر انتهاء حرب جوان 1967 وما أعقبها من صدمة أصابت الوطن العربي أن حروب إسرائيل مع الدول العربية انتهت وإلى الأبد، كما اعتقد الكثيرون وعلى رأسهم إسرائيل أن محادثات السلام على وشك الانطلاقة خاصة وأنها في موقع قوة أكثر من أي وقت مضى، لكن هذا الاعتقاد لم يلبث أن تبدّد، فبعد ثلاثة أسابيع من توقف الاشتباكات شهدت قناة السويس حوادث كبيرة سميت بحرب الاستنزاف، ولقد حددت فترة هذه الحرب التي أطلق عليها البعض "الحرب العربية – الإسرائيلية" الرابعة بالفترة التي تقع ما بين حرب 1967 و1973، وسميت هذه الفترة تحديداً بفترة اللاحرب واللاسلم.

أولاً: دواعي وأهداف حرب الاستنزاف.

حرب الاستنزاف هي حرب من أجل الكرامة استمرت عدة سنوات وجاءت كرد فعل على القصف الإسرائيلي الذي أجهز على قسم كبير من قيادة الجيش المصري الثاني وأودى بحياة قائد أركان القوات المصرية عبد المنعم رياض، وكان الهدف من هذه الحرب حسب شهادة القائد المصري الفريق سعد الدين الشاذلي الذي صرّح قائلاً: "من الناحية العسكرية، كان هدفنا هو رفع معنويات جيشنا الذي كان محبطاً جراء هزيمته النكراء عن طريق تكبيد العدو خسائر فادحة في الأرواح"[2]، لكنها من جهة أخرى كلفت النظام الاقتصادي المصري الثمن غالياً بسبب العمليات الانتقامية الواسعة النطاق[3].

ورغم النجاح الذي أحرزه العدو الصهيوني إلا أن ذلك لم يثبط من عزيمة الجزائر على بذلها جهود كبيرة في الذود عن القضية الفلسطينية، ويتجلى ذلك في الموقف الذي اتخذته الدولة الجزائرية إلى جانب سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية في رفضهم القاطع لما عرف بمخطط "روجرز" عام 1969 والذي نص على وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر مع فتح قناة السويس في المرحلة الأولى وهنا استدعت الجزائر جميع وحداتها القتالية من قناة السويس، وبالموازاة مع ذلك رفضت

---

[1] تعرّف حرب الاستنزاف على أنها حرب يتخذ فيها الصراع شكل اشتباكات جزئية تتم وفقاً لاقتصاد كبير في القوى، تستهدف إلحاق خسائر محدودة للخصم وتستنزف موارده المالية والمعنوية تمهيداً لضربة قوية حاسمة يتحول على إثرها ميزان القوى لصالح الطرف الذي ينتهج هذا الأسلوب. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج1، ص180.

[2] الفريق سعد الدين الشاذلي نقلاً عن: خالد نزار: المصدر السابق، ص27.

[3] جورج قرم: المرجع السابق، ص210.

المشاركة في أي لقاء عربي يكرس مخطط روجرز، كما قامت بقطع علاقاتها مع المملكة الأردنية المؤيدة للمخطط السابق[1].

إن موقف الجزائر اتجاه الشرق الأوسط بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة كان مبنياً على ثلاثة اعتبارات وهي كالآتي[2]:

- ليس عدلاً أن يدفع الشعب الفلسطيني ثمن ما ارتكبه الأوربيون من مجازر رهيبة في حق اليهود في أروبا.
- طالما الشعب الفلسطيني محروم من وطنه وأرضه فلن يحل السلم أبداً.
- الجزائر لن تقبل بأي حل أو إجراء لا يرضي الفلسطينيون أنفسهم.

ولقد اندلعت هذه الحرب تحديداً يوم 11 مارس 1969 وامتدت إلى نهاية 1971، ولقد تسببت في إرهاق الكيان الصهيوني وزيادة نفقاته المالية المخصصة للحرب، وخلفت 3239 قتيلاً إسرائيلياً وإصابة 9700 أخرين بجروح متفاوتة الخطورة[3]، وهي مرحلة هامة من مراحل الصراع العربي-الإسرائيلي لأنها لم تكن تهدف إلى إضعاف القوات الإسرائيلية بقدر ما كانت تهدف إلى منح المصريين فرصة اكتساب التجربة المفتقدة[4]، والرئيس المصري جمال عبد الناصر هو الذي أطلق على هذه الحرب اسم "**حرب الاستنزاف**" في قوله: "لا أستطيع اجتياح سيناء، لكنني استطيع تحطيم معنويات إسرائيل بالاستنزاف"[5].

أما الهدف الأساس من هذه الحرب، التي عرفت أيضاً بـ "حرب السنوات الثلاث"، فيكمن في مقاومة خطة إسرائيل بغرض تغيير سياسة الأمر الواقع التي تسعى إسرائيل إلى فرضها على مصر بصفة خاصة والعرب بصفة عامة، وفي نفس الوقت هي جزء من الاستعدادات المصرية العسكرية القتالية لعبور قناة السويس وتحرير الأراضي المحتلة، ومن ثم إجبار إسرائيل على قبولها تسوية عربية شاملة بدلاً من الحلول الجزئية المنفردة التي تسعى إليها[6].

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: المصدر السابق، ص339.

[2] نفسه، ص339.

[3] مجلة الجيش: "**حرب جوان 1967 ديناميكية الهزيمة**"، ع281، السنة23، أكتوبر1987، مجلة سبق ذكرها، ص16.

[4] خالد نزار: المصدر السابق، ص28.

[5] جمال عبد الناصر نقلاً عن: خالد نزار: المصدر السابق، ص28.

[6] محمود رياض: المصدر السابق، ص215.

ثانياً: دور الجزائر في حرب الاستنزاف.

قدمت الجزائر في هذه الحرب دوراً إيجابياً في مختلف الأصعدة سياسياً وعسكرياً، فعلى الصعيد السياسي، وبعد هزيمة الجيوش العربية سافر الرئيس هواري بومدين إلى الاتحاد السوفياتي لمقابلة المسؤولين السوفيات ومحاولة إقناعهم بإعادة تسليح الجيوش العربية بعدما رفضت موسكو بيع أسلحة جديدة للمصريين بسبب وقوع الأسلحة السابقة في أيدي القوات الإسرائيلية والأمريكية بعد تخلي المصريين عنها وانسحابهم من سيناء، وقد أخبر الرئيس السوفياتي شخصياً هواري بومدين أنهم سلموا للمصريين أحدث الأسلحة لكنهم لم يحسنوا استغلالها، وفي الأخير وبعد مفاوضات طويلة استطاع هواري بومدين إقناع السوفيات بتلبية طلبات المصريين من الأسلحة على نفقة الجزائر[1].

وبالموازاة مع ذلك تحركت الجزائر دبلوماسياً عن طريق مندوبها في هيئة الأمم المتحدة الذي تدخل من أجل المشاركة في صياغة القرارات الناتجة عن هزيمة جوان 1967، وكان لهذا الموقف الجزائري الدور الفعال في عدم الاعتراف بالقرارات الأمريكية القائمة على ضرورة اعتراف العرب بإسرائيل[2].

أما على الصعيد العسكري فقد كانت مشاركة الجزائر في حرب الاستنزاف مشاركة فعالة، حيث استشهد خلال الشهر الأول من اندلاعها نحو 17 جندياً جزائرياً[3]، فحسب شهادة اللواء خالد نزار[4] أنه كلف رفقة كتيبته بالانتقال إلى الجبهة المصرية في شهر أكتوبر 1968 لتعويض لواء جزائري آخر، وكانت العادة أن يتم استبدال اللواء دون تغيير الموقع لكن في هذه المرة قرّر نزار تغيير المواقع تفادياً لضربات العدو[5].

---

[1] محمد تامالت: المرجع السابق، ص69.

[2] نفسه، ص72.

[3] الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص165.

[4] خالد نزار إطار عسكري سامي في الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، ولد في 25 ديسمبر 1937 في أحضان عائلة متواضعة بولاية باتنة، بعد اندلا ع الثورة التحريرية التحق بالمدرسة العسكرية الفرنسية وتخرج منها سنة 1957 برتبة عريف، وفي سنة 1958 تمكن من الفرار من الجيش الفرنسي ليلتحق بعدها مباشرة بصفوف جيش التحرير الوطني وتقلد عدة مسؤوليات كبرى إبان الثورة التحريرية، وفي سنة 1967 وإثر اندلا ع الحرب العربية الإسرائيلية أرسل إلى الجبهة المصرية على رأس فيلق جزائري، وفي سنة 1990 عين وزيراً للدفاع الوطني ثم عضو المجلس الأعلى للدولة في الفترة ما بين 1992-1994. ينظر: عاشور شرفي: قاموس سبق ذكره، ص1406.

[5] خالد نزار: **مذكرات اللواء خالد نزار**، تق، علي هارون، وزارة الثقافة، الجزائر، 1999، ص90.

وحسب نفس المصدر، فإنه بفضل ذلك التغيير في الموقع نجح اللواء الجزائري الذي كان يقوم بمهمة الدفاع ومراقبة أشغال الهندسة، في التصدي لهجوم جوي إسرائيلي نفّذته أكثر من 20طائرة من نوع "سكاي هوك" و"فانتوم" وهذا بفضل خبرة الدفاع المضاد للطيران الذي كان يقوده النقيب الجزائري حسين أوسعيد.

كما تمكنت فرقة المدفعية الجزائرية -بناءً على طلب المصريين- من حماية الثغرة بين الجيشين وهي الثغرة التي اختارها الإسرائيليون لتسديد ضرباتهم ضد المواقع المصرية، وما أن انتهت الفرقة من نصب بطارية 122 ملم في الموقع المناسب وتمركز الرجال في الأماكن المناسبة حتى تفاجأ المقاتلون الإسرائيليون بطلقات البطارية فتراجعوا هاربين بعرباتهم وآلياتهم التي تحطم بعضها.

ولقد كانت كل من الجزائر والعراق بمثابة عمق استراتيجي لكل من مصر وسوريا وهو ما شجعهما على الصمود في وجه الغطرسة الصهيونية حيث تركت الجزائر بعض قواتها تحت تصرف مصر دعماً لها في حرب الاستنزاف، ولهذا الغرض انتقل العقيد مُحَّد بوزغوب مع سرية طائرات من نوع ميغ 17 باتجاه القاهرة، هذا على غرار 15 طائرة من نوع ميغ 21 تم إرسالها سابقاً إلى الجبهة المصرية[1].

وفي بداية السبعينات أكد خالد نزار الذي كان ضمن الوفد الذي أرسل إلى مصر بقيادة العقيد مُحَّد الصالح يحياوي ليسلم بعض التجهيزات للقوات العسكرية المصرية[2] أن الرئيس الجزائري هواري بومدين كلّفه بحمل رسالة إلى وزير الدفاع المصري يطلعه فيها أن الجزائر على استعداد تام لتزويد مصر خلال حرب الاستنزاف بـ 60 طائرة مقاتلة و150 عربة منجرة وما بين 75 إلى 100 دبابة، وتستلم مصر هذا العتاد من موسكو وتلتزم الجزائر بتسديد الفاتورة، هذا على غرار ثلاثة (03) ألوية جزائرية مجندة في طريق إرسالها إلى مصر إلا أن التوقف الخاطف للحرب حال دون ذلك[3].

ولقد أكد خالد نزار أن اللواء الجزائري الذي كان على رأسه شخصياً قد كبّد الإسرائيليين خسائر فادحة أثناء مشاركته في حرب الاستنزاف إلى جانب القوات المصرية، وأكّد

---

[1] خالد نزار: **مذكرات اللواء خالد نزار**، المصدر السابق، ص ص91-94.

[2] خالد نزار: **على الجبهة المصرية اللواء الثاني الجزائري المحمول 1968-1969**، المصدر السابق، ص37.

[3] خالد نزار: **مذكرات اللواء خالد نزار**، المصدر السابق، ص93.

أن الخسائر التي لحقت بالقوات الجزائرية ضئيلة جدّا إذا ما قورنت بخسائر قوات الاحتلال الصهيوني[1]، ويضيف نزار أن سبب نجاح المصريون في عبورهم لقناة السويس سنة 1973 يعود إلى استفادتهم من التجربة والدروس التي تلقوها خلال حرب الاستنزاف[2].

المبحث الخامس: الموقف الجزائري من أحداث أيلول (سبتمبر) الأسود.

بعد حرب 1967 ترتبت الكثير من المستجدات التي طرأت على الساحة العربية بخصوص التسوية مع إسرائيل والتي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مبادرة روجرز في 05 جوان 1970 لوقف القتال بين مصر وإسرائيل لمدة 90 يوماً، وهذه المبادرة الأمريكية تعتبر أول تدخل أمريكي لحل مشكلة الشرق الأوسط.

بخصوص هذه المبادرة الأمريكية انقسمت الدول العربية بين مؤيد ومتحفظ ومعارض لها، وكانت غالبيتها مؤيدة للمبادرة ولا سيما الأردن، وهذا الموقف الأردني اتجاه مبادرة روجرز أحدث تغييراً كبيراً في الواقع السياسي الأردني، وهو ما انعكس سلباً على المقاومة الفلسطينية بعمان، وأحدث رد فعل من طرف الدول العربية الرافضة للمبادرة[3].

أولاً: جذور وأسباب أحداث أيلول الأسود.

تعود جذور هذه الأحداث إلى الاختلاف القائم بين الإيديولوجية[4] الأردنية القائمة على الفكر المحافظ، والإيديولوجية الفلسطينية التي طغى عليه الفكر الناصري البعثي، ولقد أدى هذا الاختلاف بين الإيديولوجيتين إلى اعتقال بعض عناصر منظمة التحرير الفلسطينية من طرف النظام الأردني بسبب محاولة إحيائهم الحركات الناصرية البعثية المحظورة عن النشاط منذ أزمة 1957 التي أدت إلى قطع العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية[5].

---

[1] خالد نزار، **مذكرات اللواء خالد نزار**، المصدر السابق، ص93.

[2] نفسه، ص95.

[3] خالد الراوي: المرجع السابق، ص79.

[4] أيدولوجية (Ideology) مصطلح سياسي يقصد به مجموعة من المبادئ والأفكار المتماسكة والت تقدم لنا دليلاً للعمل وفق هذه الأفكار التي يعتنقها مجموعة من الأفراد، بمعنى آخر هي نتاج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة والفرد والمجتمع ويطبق عليها بصفة دائمة، وهي نسق الأفكار والمعتقدات في مجتمع ما. ينظر: اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **معجم مصطلحات عصر العولمة (مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية)**، كتب عربية، قويسنا (مصر)، 2003، ص80.

[5] عبد القادر محمودي: المرجع السابق، ص459.

وفي الخامس من شهر يناير 1967 ازدادت حدة التوتر بين الطرفين عندما أصدر العاهل الأردني الملك حسين بن طلال أوامره لوزير الداخلية الأردني وصفي ميرزا بمداهمة مقر المنظمة الفلسطينية في العاصمة الفلسطينية التي كانت تابعة للأردن آنذاك وسحب الأسلحة والذخيرة واعتقال عبد الكريم العلمي ممثل منظمة التحرير بالقدس، وعن هذه الأحداث كتبت جريدة الشعب الجزائرية بتاريخ 09 أبريل 1967 ما يأتي: "إن ما يجري ضد الفلسطينيين في عمان هو طريق يمر إلى تل أبيب، ولا بد أن يمر تحرير فلسطين من عمان، وقبل كل شيء القضاء على الملك حسين بن طلال"[1].

وهكذا تضاعفت التناقضات بين الإيديولوجيتين إلى أن تطورت وتحولت إلى نزاع مسلح بين الطرفين، وهو أخطر نزاع فلسطيني-أردني منذ تأسيس الكيان الصهيوني، وبدأت معالمه تتضح بشكل جلي -حسب شهادة محمود رياض- منذ أوائل صيف 1970، حيث أكد أنه وصلتهم (المصريين) من سفارتهم بعمان تقارير تشير إلى احتدام صراع يوشك أن يقع بين المقاومة الفلسطينية في الأردن وبين السلطة الشرعية فيها[2]، ومن الممكن أن يؤدي في الأخير إلى التصفية الكاملة للمقاومة الفلسطينية في المملكة الأردنية، خاصة وأن تلك الخلافات كانت تزكيها وتغذيها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن ما أقدم عليه الملك الأردني في سنة 1967 لفت انتباه الدولة الجزائرية لكنها لم تشأ التدخل في أول الأمر تاركة المجال لصحافييها وصحفها للدفاع عن الفلسطينيين، فقاموا بشن حملة شرسة ضد الملك الأردني إزاء فعله واصفة إياه بالعميل الأمريكي، وبعد ثلاث سنوات تطورت الأحداث إلى إن تفجر الوضع ونتج عنه ما سمي بـ "أحداث أيلول الأسود"[3]. وموقف الجزائر من هذه الأحداث عبّر عنه بومدين في مقولته الشهيرة "نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة"[4]، وهو الموقف نفسه الذي تبناه الرئيس المصري جمال عبد الناصر حينما خاطب العاهل الأردني أثناء زيارته للقاهرة في الأسبوع الثالث من شهر أوت 1970 قائلاً: "أرجوا أن تأخذهم (الفلسطينيون)

---

[1] خالد الراوي: المرجع السابق، ص80.

[2] محمود رياض: المصدر السابق، ص295.

[3] مُجَّد تامالت: المرجع السابق، ص135.

[4] هواري بومدين نقلاً عن: مُجَّد تامالت: المرجع السابق، ص135.

بالصبر حتى ولو أخطأوا، وذلك من أجل شعبك ومن أجل الشعب الفلسطيني.. وعليكم أن تتعاملوا مع هذه القضية بالعمل السياسي وليس بالعمل البوليسي"[1].

أما البدايات الأولى الفعلية للاصطدام بين الأردنيين والفلسطينيين فتعود إلى مطلع شهر جوان 1970، وذلك عندما بادرت "**الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**" إلى إعلانها بعض المناطق الأردنية التي سيطر عليها مقاتلوها أنها "**مناطق محرّرة**"[2]، هذا على غرار عملية الاختطاف التي نفذتها الجبهة برئاسة جورج حبش ضد 33 شخصاً رهينة في 11 جوان من نفس السنة[3].

صحيح، في بداية الأمر حاول العاهل الأردني تفادي تلك الاصطدامات عن طريق قيامه بعدة تنازلات لصالح القضية الفلسطينية، منها استسلامه لمطالب الجبهة الشعبية وإقالته لكل من القائد الأعلى لقواته المسلحة، ووزير الداخلية وقائد الفرقة التي قامت بمهاجمة معسكرات الفلسطينيين، هذا على غرار الاتفاق المبرم بين الطرفين بتاريخ 10 جويلية 1970 والذي حظيت بمقتضاه منظمة التحرير الفلسطينية على السيطرة الكاملة لمعسكرات اللاجئين الفلسطينيين[4].

غير أن ما يثير الدهشة والاستغراب هو أن قرار إخراج المقاومة الفلسطينية من الأردن لم يكن قراراً ملكياً داخلياً فحسب؛ بل ساهمت في صياغته وإعداده قوى أخرى دولية وعلى رأسها الامبريالية الصهيونية وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أشار إليه وزير خارجية أمريكيا في مذكراته مؤكداً بأن قرار تصفية المقاومة الفلسطينية في الأردن كان قراراً إسرائيلياً – أمريكياً[5]، ومكافأة للملك حسين على تنفيذ هذا القرار تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة الأردنية بانسحاب إسرائيل من أراضيها إلى النقطة التي كانت عليها قبل حرب جوان 1967، هذا فضلاً عن دعمها مادياً وعسكرياً للملك حسين من أجل الإسراع في تصفية المقاومة الفلسطينية والقضاء على الفدائيين الفلسطينيين.

---

[1] جمال عبد الناصر نقلاً عن: محمود رياض: المصدر السابق، ص305.

[2] جورج قرم: المرجع السابق، ص213.

[3] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص132.

[4] محمّد تامالت: المرجع السابق، ص135.

[5] هنري كيسنجر: **مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض 1967–1973**، ط2، ج2، ترجمة خليل فرحات، دار طلاس، دمشق، 1985، ص421.

وتنفيذاً للاتفاق الأردني-الأمريكي طالبت حكومة عمان جميع الدول العربية بما فيها الجزائر بالكف عن تقديم المساعدات العسكرية للمقاومة الفلسطينية بحجة أن هذه الأخيرة تسببت في الهجمات الإسرائيلية المتكررة على القرى الأردنية المجاورة لإسرائيل. وطبعاً، جاء الرد الجزائري رافضاً تماماً لطلب الحكومة الأردنية وللإجراءات التي اتخذتها ضد المقاومة الفلسطينية، بل ذهبت الجزائر إلى أبعد من ذلك حين حذّر الرئيس الجزائري هواري بومدين الملك حسين قائلاً له: "إن الجزائر تلتزم بموقفها الثابت والداعم للمقاومة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها ما دام هناك فلسطيني واحد يكافح من أجل تحرير القدس"[1].

ونظراً للعلاقة الوطيدة التي تربط الجزائر بالقضية الفلسطينية، ونظراً لموقفها الثابت والداعم من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومرد ذلك كله راجع – طبعاً – إلى خلفية تجربتها الثورية الحريصة كل الحرص على دعم ومساندة جميع حركات التحرر في العالم وحركة المقاومة الفلسطينية بشكل خاص، فإنه لا غرو أن تكون الجزائر في طلائع الدول العربية التي تحركت منذ أن بدأت بوادر هذه الأحداث تلوح في الأفق من أجل إيجاد مخرج سلمي لهذا النزاع بين الإخوة الأشقاء (الأردنيين والفلسطينيين).

وعلى النقيض من ذلك لم تكن علاقة الجزائر مع المملكة الأردنية حسنة خلال القرن الماضي، وكان ذلك نتيجة طبيعية للمواقف السلبية المتضاربة بين نظام البلدين، فالجزائر كانت تعتبر النظام الملكي الأردني نظاماً رجعياً معيقاً للأنظمة التقدمية الحية، وطبيعة هذه العلاقة تعكسها الخلافات والصدامات التي كانت تحدث بينهما في المؤتمرات العربية، ورغم ذلك ما كان هذا الصدام ليقع لولا وجود عامل آخر عمل على زيادة حدة التوتر بين الطرفين وهو القضية الفلسطينية.

ثانياً: رد فعل الجزائر عن أحداث أيلول الأسود.

لقد أخذ الجزائريون على أنفسهم وعداً قاطعاً بحماية هذه القضية المقدسة حتى من العرب أنفسهم، وذلك بعدم السماح لهم بالتدخل في شؤون فلسطين الداخلية وحمايتهم من العدو الصهيوني الذي احتل أرضهم وأخذ يتوسع فيها يوماً بعد يوم، ومنه فإن علاقات الجزائر مع أي دولة عربية قد تسوء وتتحسن حسب علاقات هذه الدولة مع القضية الفلسطينية[2].

[1] هواري بومدين نقالاً عن: خالد الراوي: المرجع السابق، ص80.

[2] مُحَمَّد تامالت: المرجع السابق، ص134.

وفي خضم هذه الظروف، ومخافة من أن يزداد الوضع تأزماً قرّر الرئيس الجزائري هواري بومدين إرسال وفد برئاسة وزير خارجيته السيد عبد العزيز بوتفليقة في مهمة طارئة إلى عمان إثر تفجير المعسكرات الفلسطينية من طرف الجيش الأردني بتاريخ 12 جوان 1970، وذلك لمقابلة كل من الملك حسين وياسر عرفات والتباحث معهما حول ضرورة إنهاء المعارك بينهما وحل قضية الرهائن الأردنيين الذين تم احتجازهم من طرف الجبهة الشعبية[1]، وتعزيزاً لجهود الوفد الجزائري هناك التحق به أحمد قايد مسؤول جهاز حزب جبهة التحرير الوطني، وعلى الرغم من مبالغة الفلسطينيين في إهانتهم لنظام الملك وحكومته إلا أنه في الأخير وبرعاية جزائرية تم التوصل إلى اتفاق مؤقت بين الملك حسين وياسر عرفات، وهو الموقف الذي تم اتخاذه في مجلس الثورة الجزائري في اجتماعه المنعقد بتاريخ 13 جوان 1970 والذي جاء فيه: "إن الثورة الفلسطينية لا تكون ظالمة إلا إذا حاصرها العرب"[2].

غير أنه للأسف الشديد، لم تلبث هذه التسوية المؤقتة أن نسفت وتفجر الوضع من جديد بل أكثر مما كان عليه، وذلك خلال شهر سبتمبر من نفس السنة عندما أعلن أبو إياد- الرجل الثاني في فتح- أن عمّان عاصمة الأردن ستصبح "**هانوي الثورة الفلسطينية**"[3]، وفي خضم هذه الوضع المتأزم صرّح الناطق الرسمي باسم الحكومة الجزائرية بما يأتي: "إن الحكومة الجزائرية تعبر في هذه الظروف الأليمة التي يعيشها الشعب الفلسطيني عن مساندتها التامة وتأييدها المطلق للمقاومة الفلسطينية، وتعلن في الوقت نفسه عن استعدادها التام لتنسيق نشاطها مع بقية حكومات الدول العربية من أجل وضع حد للمؤامرات التي تحاك ضد المصالح العليا للشعب الفلسطيني"، وعقب هذا التصريح مباشرة أعلنت مصادر فلسطينية أن موقف الجزائر لا يمكن أن يضاهيه أي موقف عربي آخر إلى درجة أن الجزائر كانت تحدد علاقاتها مع الدول الأخرى بناء على درجة تعامل تلك الدول مع القضية الفلسطينية[4].

---

[1] مصطفى بوطورة: **البعد الفلسطيني في سياسة الجزائر الخارجية من خلال علاقاتها مع الدول العربية المجاورة لفلسطين 1964-1988**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف الدكتور صويلح بوجمعة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص111.

[2] محمد تامالت: المرجع السابق، ص136.

[3] جورج قرم: المرجع السابق، ص214.

[4] مصطفى بوطورة: المرجع السابق، ص113.

وبعد التصريح السابق لأبي أياد أعلن الملك حسين أنه لا يمكنه تقديم المزيد من التنازلات، وقامت القوات الملكية باعتقال المسؤول الأمني لحركة فتح صلاح خلف (أبو إياد) إلى جانب عدد من الفلسطينيين كانوا يحملون جوازات سفر جزائرية عند دخولهم مباشرة للسفارة الجزائرية للاحتماء بها، وكرد فعل الجبهة الشعبية التي لم تحمل تلك التصريحات الملكية على محمل الجد ولم تعرها أي اهتمام أنها حاولت اغتيال ملك الأردن مرتين خلال ثلاثة أشهر[1]، إحدى تلك المحاولات كانت بتاريخ 09 جوان 1970 غير أن المنظمات الفلسطينية نفت ذلك جملة وتفصيلاً وأكدت أن العملية ورائها طرف ثالث يستهدف قطع التعزيزات العربية للمقاومة الفلسطينية في عمان، وفي الوقت الذي أرسل فيه الرئيس الجزائري بومدين جلول ملايكة رئيس لجنة حركات التحرر إلى الأردن للتباحث مع عرفات وأبو جهاد قامت الجبهة الشعبية الفلسطينية بتفجير المقر الرئيسي للبريد المركزي الأردني.

وازداد الوضع تأزماً عندما أقدمت الجبهة يوم 07 سبتمبر على اختطاف ثلاث طائرات[2] تابعة لخطوط جوية غربية وحوّل المختطفون منها اثنتان، الأولى من نوع "بوينغ 707" تابعة للخطوط الجوية العالمية، والثانية من نوع "دي سي 07" تابعة للخطوط الجوية السويسرية إلى مطار المفرق بالأردن، أما الثالثة من نوع "بوينغ 747" حولوها إلى مطار القاهرة[3] واحتجزوا مئات الرهائن من الألمانيين والأمريكيين والبريطانيين.

وفي يوم 09 سبتمبر 1970 نفذت الجبهة الشعبية مرة أخرى عملية قرصنة جوية ضد طائرة رابعة تابعة للخطوط البريطانية وحولوا مسارها إلى الأردن لتنضم للطائرتين المحتجزتين هناك في مطار المفرق[4]، وحسب شهادة سعد الدين نويوات القائم بأعمال السفارة الجزائرية في عمان انه التقى زعيم الجناح العسكري للجبهة الشعبية وديع حدّاد فطلب منه باسم الجزائريين عدم تفجير

---

[1] نيكسون: **مذكرات الرئيس نيكسون الحرب الحقيقية**، ط1، تعريب سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، 1983، ص79.

[2] هناك من يذكر أن الجبهة الشعبية قامت باختطاف أربع طائرات تعمل على الخطوط الدولية. ينظر: جورج قرم: المرجع السابق، ص214.

[3] محمود رياض: المصدر السابق، ص297.

[4] نفسه، ص305.

الطائرات المحتجزة مقابل مفاوضات تجريها لجنة رباعية تضم كل من الجزائر والسودان ومصر وليبيا[1] فأبدى موافقته المبدئية، وفي نفس الوقت استقبل ملك الأردن ممثلين عن الدول الأربعة -ومن بينهم نويوات- ليشكي لهم تصرفات وتجاوزات الفلسطينيين[2].

لكن للأسف، لم تنجح لا الوساطة الرباعية ولا الوساطة الجزائرية في الحيلولة دون تفجير الطائرات الثلاث بمطار المفرق -الذي أصبح يسمى "مطار الثورة"- بعد إفراغها من جميع الركاب الذين بلغ عددهم حوالي 500 شخص، وأطلقت الجبهة جميع الرهائن يوم 13 سبتمبر باستثناء 40 منهم احتفظت بهم واستعملتهم كورقة ضغط مقابل الإفراج عن جميع الفلسطينيين القابعين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وفي سجون سويسرا وألمانيا الغربية[3]، وهذه الاعتداءات العدوانية استنكرتها وشجبتها الحكومة الجزائرية لأنها أفقدت المقاومة الفلسطينية الكثير من الدعم، ولهذا طلبت الحكومة الجزائرية من قادة المقاومة الفلسطينية العدول عن تلك الاعتداءات العسكرية.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت تلك الأحداث السابقة التي قامت بها الجبهة الشعبية كحادثة اختطاف الطائرات الثلاث سبباً مباشراً في أحداث أيلول الأسود التي كان وقعها أكثر حدة على الفلسطينيين، فإنها من جهة أخرى لفتت أنظار العالم إلى أوضاعهم الصعبة وقضيتهم الوطنية، وبفضل هذه الأحداث أصبح الغرب يتحدث عن الفلسطينيين ويهتم بمصيرهم.

عندئذ تيقن الرئيس الجزائري أن الأوضاع تأزمت بشكل كبير فقام باستدعاء مبعوثه ملايكة ولم يبق في عمان سوى بعض الجزائريين والقائم بأعمال السفارة الجزائرية سعد الدين نويوات[4]، وكان رد فعل الملك -الذي لم يستطع تحمل تلك الإهانات- أن أطلق العنان لقواته النظامية التي نفذت هجوم واسع النطاق استخدمت فيه المدافع والدبابات وأسفر عن اعتقال وقتل خمسة وعشرون ألف فلسطيني، ونسفت جميع القواعد العسكرية للمقاومة الفلسطينية وأزالت

---

[1] محمد تامالت: المرجع السابق، ص137.

[2] نفسه، ص138.

[3] محمود رياض: المصدر السابق، ص297.

[4] محمد تامالت: المرجع السابق، ص137.

وجودها نهائياً من شرقي الأردن[1]، وعقب هذه المجازر أرسلت الجزائر على الفور مساعدات استعجالية تتمثل في سبعة أطنان من الأدوية وأربعة عشر طبيباً عسكرياً لمعالجة جرحى الطرفين[2].

وكان وقع هذا الهجوم الذي عرف بـ "**أحداث أيلول الأسود**" أكثر حدة على المحاربين الفلسطينيين الذين اضطروا تحت ضربات القوات الملكية للجوء إلى إسرائيل، وهو ما أيدته النظم الاستبدادية التي اعتبرت هذا الرد الأردني القوي بمثابة إنذار إلى كافة الشعوب التي قد تبدي رغبة في التمرد ضد نظمها[3]، واعتبرت هذه الأحداث أسوأ نكسة تعرضت لها الأمة العربية منذ هزيمة جوان 1967[4].

واستجابة للنداء الذي وجهه ياسر عرفات إلى الحكومات العربية طالباً منها التدخل لإنقاذ الوضع الفلسطيني في الأردن قرّرت اللجنة الرباعية عقد قمة عربية طارئة في القاهرة برئاسة جمال عبد الناصر لدراسة وضع الفلسطينيين في الأردن[5]، وكان من أهم قراراتها إرسال وفد على جناح السرعة برئاسة الرئيس السوداني النميري إلى عمان من أجل إقناع الملك الأردني بالعدول عن موقفه لكن المحاولة العربية باءت بالفشل[6].

وأمام هذه الأحداث المأساوية انقسم العالم العربي إلى مؤيد ومعارض لأحداث أيلول الأسود، والجزائر من أنصار القسم الثاني أدانت بقوة هذه الأحداث واعتبرتها حرباً بين الإخوة الأشقاء ومن شأنها أن تضعف العالم العربي، وهو ما أكده هواري بومدين عندما قال أن الفلسطينيين لا يقومون بأي تجاوزات في تصرفاتهم وخاصة اتجاه العرب إلا إذا حدث تدخل في شؤونهم الداخلية، وبالتالي رأت الجزائر أنه لا معنى للتضامن العربي إذا لم يقف العرب إلى جانب الفلسطينيين ويزودوهم بالدعم العسكري والمادي والدبلوماسي في حروبهم ضد العدو المشترك الصهيوني بدلاً من إدانتهم والتعرض لهم باسم هذه التجاوزات التي اتخذت كذريعة من طرف الأردن ليأمن شر العدو

---

[1] جورج قرم: المرجع السابق، ص214.

[2] خالد الراوي: المرجع السابق، ص801.

[3] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص133.

[4] محمود رياض: المصدر السابق، ص305.

[5] محمد تامالت: المرجع السابق، ص136.

[6] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص133.

الامبريالي[1]، وهو ما صرّح به بومدين في أواخر سنة 1975 لصحيفة النهار اللبنانية قائلاً: "إن أي اتفاق تبرمه سوريا أو مصر أو الأردن بدون حضور منظمة التحرير الفلسطينية يعتبر اتفاقاً باطلاً وملغياً وأنه لا يمكن للعرب أن يستعيدوا أراضيهم على حساب الفلسطينيين"[2].

ومنذ تلك الأثناء استمرت الحكومة الجزائرية بمراقبة أوضاع المقاومة الفلسطينية في الدول العربية المحيطة بإسرائيل لا سيما الأردن التي كانت دائماً تحمّل المقاومة الفلسطينية مسؤولية ما يحدث في الداخل والخارج، هذا فضلاً عن الإجراءات الأمنية المشددة التي كانت تفرضها على فصائل المقاومة الفلسطينية داخل أراضيها كمصادرة الأسلحة وكثرة الاعتقالات التي طالت الكثير من مقاتلي المقاومة الفلسطينية[3].

وفي الأخير ورغم ما خلفته أحداث أيلول الأسود من نتائج سلبية ثقيلة على الجانب الفلسطيني والتي راح ضحيتها ما ينيف عن 3500 مدني و 900 مقاتل فلسطيني، استطاعت اللجنة الرباعية إبرام صلح مؤقت بين الطرفين في القاهرة بتاريخ 27 سبتمبر 1970 وهو آخر إنجاز عربي قام به جمال عبد الناصر عشية وفاته يوم 28 سبتمبر من نفس السنة[4]، لكن هذا الصلح لم يلبث حتى قررت السلطات الأردنية في 17 جويلية 1971 إلغاء الاتفاق بين عرفات والملك حسين وقضت جذرياً على القواعد الفلسطينية وطرد منظمة التحرير الفلسطينية نهائياً من الأردن[5].

إن ممثلي حركة فتح كانوا دائماً يستشيرون الجزائر في جميع المسائل التي تخص قضيتهم الوطنية، فحسب شهادة القائم بالأعمال نويوات أن أبا جهاد استشار الجزائر بواسطته حول قبول أو رفض اقتراح العاهل الأردني الملك حسين الذي ينص على إخراج المعسكرات الفلسطينية إلى جبال جرش فردت الجزائر بالموافقة على هذا الاقتراح، أما عن عدد الجزائريين الذين شاركوا في أحداث أيلول الأسود إلى جانب إخوانهم الفلسطينيين فبلغ عددهم 13 جزائرياً[6].

---

[1] محمد تامالت: المرجع السابق، ص136

[2] هواري بومدين نقلاً عن: محمد تامالت: المرجع السابق، ص137.

[3] خالد الراوي: المرجع السابق، ص81.

[4] عبد القادر محمودي: المرجع السابق، ص469.

[5] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص134.

[6] محمد تامالت: المرجع السابق، ص138.

كما هددت الجزائر النظام الملكي الأردني مرات عديدة كان أخطرها خطاب شديد اللهجة وجّهه الرئيس بومدين إلى العاهل الأردني والذي حذره فيه من التدخل ضد المقاومة الفلسطينية، وبالمقابل أيد بومدين الموقف السوري في تدخله لإنقاذ المقاومة الفلسطينية وهو ما صرّح به لوزير الخارجية السوري ابراهيم ماخوس خلال لقائه معه بالجزائر في 23 سبتمبر 1970، وفي هذا اللقاء اقترح بومدين على ماخوس أنه من الأفضل أن تكتب سوريا على دباباتها عبارة "**جيش التحرير الفلسطيني**" حتى لا تكون محل اتهام بالاعتداء على سيادة دولة عربية[1].

ثم صعّدت الجزائر موقفها مع المملكة الهاشمية وتسببت في فتور العلاقات معها، وظل هذا التشنج في العلاقات واختلاف في المواقف والاجتهادات السياسية قائماً بين البلدين طيلة فترة الرئيس الراحل هواري بومدين الذي ردد مراراً وتكراراً: "لا أمد يدي لمصافحة العاهل الأردني الملك حسين لأنها ملوثة بدماء الفلسطينيين"[2].

ونظراً لانسحاب القوات السورية بعد تدخلها بشكل رمزي ومحدود من جهة، ونظراً للموقف السوفياتي التحفظي من هذه الأحداث والذي اتضح بشكل جلي عندما طلب سفير موسكو بسوريا من القيادة السورية بعدم التعرض للأردن من جهة ثانية، اضطرت الفصائل الفلسطينية إلى الانسحاب إلى جبال جرش وعجلون ليتم ضربها من طرف قوات الاحتلال الصهيوني، وهو ما أجبرها على الانسحاب من الأردن بشكل نهائي إلى الجنوب اللبناني في جويلية 1971[3].

بعد هذه الأحداث قطعت الجزائر علاقاتها مع المملكة الأردنية ومع ذلك كان الرئيس بومدين يخفي هذا الشعور في مختلف المناسبات العربية حرصاً منه على إنجاح كل مناسبة تكون القضية الفلسطينية على رأس جدول أعمالها[4]، وبالمقابل عززت الجزائر علاقاتها مع فلسطين وعملت على إرسال كميات كبيرة من الأسلحة لدعم المقاومة الفلسطينية غير أن هذه الشحنات أوقفت في ميناء اللاذقية بسبب الموقف السوري المتخاذل مما حال دون وصولها إلى جهتها المقصودة. وموقف

---

[1] محمّد تامالت: المرجع السابق، ص138.

[2] هواري بومدين نقلاً عن: محمّد برغام: المصدر السابق، ص106.

[3] محمّد تامالت: المرجع السابق، ص139.

[4] نفسه، ص140.

الجزائر الانحيازي لصالح الفلسطينيين خلال أحداث أيلول الأسود جاء من منطلق قناعتها على أن "**مسار تحرير القدس الشريف ينطلق ابتداء من الدول العربية المحيطة بإسرائيل**".

وهذا الموقف الجزائري اتجاه القضية الفلسطينية استمر على نفس الوتيرة حتى بعد وفاة الرئيس بومدين، بل أكثر من ذلك حققت المقاومة الفلسطينية بفضل مجهودات الجزائر وموقفها الداعم والثابت في فترة الرئيس الشاذلي بن جديد عدة انتصارات دبلوماسية وسياسية وعسكرية، وهو ما سنقف عنده ونتعرض إليه بشيء من التفصيل في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

أما بخصوص العلاقات الجزائرية الأردنية التي تشنجت وانقطعت إثر أحداث أيلول الأسود واستمرت على هذه الصفة طيلة فترة الرئيس الراحل هواري بومدين فإنها لم تلبث أن استأنفت بعد وفاته بالرغم من أن السبب الذي أدى إلى قطعها –وهو إنهاء المقاومة الفلسطينية بالأردن بشكل نهائي– كان ولا يزال قائماً إلى يومنا هذا.

المبحث السادس: الجزائر وحرب أكتوبر 1973.

بعد أحداث سبتمبر الأسود سنة 1970، وغداة المصالحة بين حسين ملك الأردن وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية توفي الرئيس المصري عبد الناصر بسبب أزمة قلبية وخلفه على رأس السلطة نائبه أنور السادات، ولقد مثّل اعتلاء هذا الأخير للسلطة منعرجاً حاسماً في تاريخ مصر المعاصرة.

أولاً: ظروف الحرب وأسبابها.

أول خطوة خطاها النظام الساداتي في تاريخ السياسة الخارجية المصرية هي التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية، مقتنعاً بأنها الوحيدة القادرة على حل الصراع العربي–الإسرائيلي، وأنها الركيزة الأساسية التي تبنى عليها عملية الانفتاح والسلام مع إسرائيل[1]، ومثّل التصريح الذي أجراه السادات في صحيفة تايمز الامريكية بتاريخ 28 ديسمبر 1970 بخصوص إمكانية التوصل إلى سلام مع إسرائيل بشرط انسحابها من جميع الأراضي التي احتلتها سنة 1967 بداية المحاولات الأولى لهذا الانفتاح[2]، وكان ذلك خرقاً صارخاَ لقرارات قمة اللاءات الثلاث التي عقدت في الخرطوم.

---

[1] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص142.

[2] نفسه، ص140.

وفي سنة 1972، وعلى النقيض من موقف السادات تجاه الولايات المتحدة الأمريكية اتخذ النظام المصري بقيادة السادات نفسه قراراً يقضي بقطع علاقاته مع روسيا وطرد جميع المستشارين العسكريين الروسيين[1] من مصر، بذريعة عدم استجابة موسكو لاحتياجات مصر العسكرية من جهة، وبسبب محاولة الانقلاب التي قادها علي صبري بتشجيع من موسكو ضد السادات بعد عام من اعتلائه السلطة من جهة أخرى، وهو ما اعتبرته الحكومة المصرية تدخلاً في شؤونها الداخلية، غير أن الرئيس المصري بدلاً من أن يتجه إلى الخيار الذي يراهن عليه وهو السلم مع اسرائيل، فاجأ العالم وأوهمه بتنظيم هجوم عسكري ضدها[2] هادفاً من خلاله ظاهرياً محو آثار هزيمة حرب 1967[3].

وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي تشنجت فيه العلاقات المصرية ـ السوفياتية كانت العلاقات بين روسيا وأمريكا تميل إلى الانفراج الدولي[4] مما يدل على تنافس الدولتان لبسط نفوذهما على المنطقة، فبينما كانت روسيا تتماطل في امداد مصر بالسلاح، بل منعها من إعلان حرب جديدة، كانت أمريكا تدعم اسرائيل بالسلاح وتغض الطرف عن اعتداءاتها على مصر، كل هذه الظروف الراهنة جعلت قرار الحرب أمراً حتمياً[5].

وللأخذ بزمام الأمور وكسب الحرب لجأ السادات –في صبر وصمت– قبل إعلانه الحرب ضد إسرائيل خلال شهر أكتوبر 1973 إلى تقوية علاقاته مع دول العالم بصفة عامة والدول العربية على وجه الخصوص دون ان يعلمهم بتاريخ اندلاع الحرب، في حين أبرم اتفاق سري بينه وبين حافظ الأسد دون إخطار أي رئيس أو ملك عربي بهذا الاتفاق[6]، فعلاوة على التنسيق التام

---

[1] كان عددهم حسب ما ورد في الصحافة الدولية والمصادر الإسرائيلية 18000 خبير عسكري، غير أن رئيس أركان الجيش المصري الفريق سعد الدين الشاذلي أقر بأن عددهم 7752 خبير سوفياتي، وهذا القرار الساداتي ساعد على الاعتقاد بأن الجيش المصري لن يقوم بأي هجوم عسكري، على الأقل في المستقبل القريب، ضد إسرائيل. ينظر: جورج قرم: المرجع السابق، ص250.

[2] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص143.

[3] جمال فرحات: المرجع السابق، ص92.

[4] الانفراج الدولي (International Détente) مصطلح سياسي والمقصود به المناخ السياسي الذي ساد العالم خلال فترة السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين، وهو اتفاق القطبين (أمريكيا وروسيا) في إيجاد الحلول للعديد من المشاكل الدولية وابتعادهما عن التصادم، وتوقيعهما على العديد من الاتفاقيات. ينظر: اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: معجم سبق ذكره، ص74.

[5] جمال فرحات: المرجع السابق، ص94.

[6] محمّد برغام: المصدر السابق، ص88.

بين مصر وسوريا كان السادات يتمتع أيضاً بتأييد كامل من قبل المملكة العربية السعودية والجمهورية الجزائرية التي ظلت بموقفها هذا وفية لمثل حرب التحرير الجزائرية[1]، ويمكننا القول بأن الأمة العربية والإسلامية عرفت عبر مر التاريخ أكبر تضامناً عربياً وإسلامياً في تلك الإيام المجيدة من سنة 1973، إذ لم تلبث هذه الدول أن أعلنت حظر البترول فور اندلاع هذه الحرب في توقيت دقيق[2].

ويجب التأكيد على أن المبادرة العربية في إعلان الحرب ضد إسرائيل يوم 06 أكتوبر 1973 لم تكن من باب الصدفة أو مجرد مبادرة عفوية فحسب؛ بل أن المدفعية العربية لم تشرع في إطلاق نيرانها إلا بعد أن تهيأت لها الظروف العربية، وبعد أن حققت الدبلوماسية العربية عدة نجاحات معتبرة على الصعيد الدولي، وحسبي أن أذكر بعضها[3]:

- عدم قبول احتفاظ العدو الصهيوني بالأراضي المحتلة، وهو مبدأ وافق عليه الرأي العام الدولي، ودعمته قرارات مجلس الأمن الدولي.

- لم تنطلق الحرب العربية ضد العدو الصهيوني سنة 1973 إلا بعدما تأكدت الدول العربية أن إسرائيل تعاني عزلة خانقة أفقدتها مصداقيتها في العالم، وذلك بفضل نشاط الدبلوماسية العربية في ندوة عدم الانحياز التي احتضنتها الجزائر في سبتمبر 1973.

- الضغط السعودي على الرئيس الأمريكي نيكسون ودفعه إلى تغيير سياسة بلاده اتجاه الشرق الأوسط.

- رفض محكمة النرويج إطلاق سراح الإسرائيليين المتهمين باغتيال المناضل أحمد بوشيخي، هذا فضلاً عن إعلان وزير خارجية النرويج عن تورط تل أبيب في هذا العمل الإجرامي.

- بفضل نشاط الدبلوماسية العربية أصدرت النمسا قراراً يقضي بالكف عن تقديم التسهيلات لتل أبيب في تهجيرها ليهود الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل.

كل هذه العوامل السالفة الذكر تبين لنا مدى تألق الدبلوماسية العربية في تحقيق الانتصارات طيلة شهر سبتمبر 1973، وهو ما اتضح جلياً في الانتصارات العربية الأولى، حيث

---

[1] جورج قرم: المرجع السابق، ص257.

[2] محمد ابراهيم كامل: **كتاب الأهالي رقم 12 السلام الضائع في كامب ديفيد، جريدة الاهالي، القاهرة، 1987، ص24.**

[3] مجلة الجيش: **"الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة"**، ع287، سنة 25، أفريل 1988، مجلة سبق ذكرها، ص18.

لم تحظ إسرائيل بنفس الدعم الهائل الذي حظيت به في حرب 1967، وهو ما دفعها إلى إرسال الرسائل لكل من لندن وباريس تحتج فيها على حياد هذه الدول.

وفي نفس الإطار دائماً، تمكنت الجزائر خلال قمة أديس أبابا من إقناع جميع دول القارة الإفريقية على قطع علاقاتها مع إسرائيل تضامناً مع مصر وسوريا وفلسطين على وجه الخصوص دون أن ننسى تحركاتها السياسية الواسعة عبر مختلف دول العالم الثالث، هذا فضلاً عن جهودها السياسية والدبلوماسية التي بذلتها في البداية في حلبة الصراع ضد إسرائيل ثم بعد ذلك دعمها العسكري وتضامنها النفطي[1].

ثانياً: استعدادات الجزائر ودورها في الحرب.

برغم الكثير من المبادرات (مهمة السفير يانغ، مباردة الدول الكبرى، مبادرة روجرز، مبادرة السادات، مبادرة حكماء إفريقيا) التي اتخذت من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242، إلا أن الموقف بين إسرائيل والدول العربية المعنية ظل يراوح مكانه بسبب التعنت الإسرائيلي، وأمام هذه الوضعية لم يكن بد من اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية بغية إجبار إسرائيل على تغيير موقفها، فكانت حرب أكتوبر 1973[2].

لقد كان للجزائر دوراً بارزاً إلى جانب مصر في كفاحها العربي ضد إسرائيل، ولقد شهد الأسبوع الأسود من جويلية 1967 عدة مواقف مشرفة للجزائر، ومنها الموقف الرائع والمثالي للرئيس بومدين عندما اتصل السفير الجزائري في مصر برئاسة الجمهورية الجزائرية لاطلاعها بأن مصر قرّرت قطع علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية احتجاجاً على دعمها اللامشروط للعدوان الاسرائيلي، وعلى الفور أخطر الرئيس هواري بومدين السفير الأمريكي بالجزائر بقطع العلاقات الجزائرية مع واشنطن تضامناً مع الشعب المصري[3].

وعلى غرار الموقف الرسمي الجزائري الرائع فإن الموقف الشعبي كان أروع في التضامن مع مصر الذي كان يسودها الحزن قيادة وجيشاً وشعباً[4]، والمقصود هنا ذلك الموقف الذي اتخذه

---

[1] محيي الدين عميمور: **لله... وللوطن المجموعة الرابعة**، ج2، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص49.

[2] حسن الجلبي: المرجع السابق، ص197.

[3] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صحححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص93.

[4] الطاهر الزبيري: المصدر السابق، 2011، ص164.

الشعب الجزائري عشية التاسع من شهر جوان عندما ألقى الرئيس المصري خطاباً على شعبه معلناً فيه مسؤوليته الكاملة عن النكسة وقرر تنحية نفسه عن الحكم وقال: "أريد أن أعود مرة أخرى مواطناً بسيطاً"، وهو ما لم يصدقه إطلاقاً شيمون بيريز وقال إنها مجرد مسرحية فقط[1].

وبعد انتهاء الخطاب مباشرة خرجت الجماهير الشعبية الجزائرية بباب الوادي عن بكرة أبيها في مظاهرات عارمة متجهة إلى ساحة الشهداء تهتف رافضة استقالة عبد الناصر وتطالبه بتحمل المزيد من المسؤولية التاريخية وهي تردد: "**عبد الناصر.. تقدم أو مت** (**Nasser.... Marche ou crève**)"، ثم تلتها مظاهرات أخرى في بداية الشهر اتجهت نحو مقر الرئاسة لتستنفر موقفاً رسمياً من الرئاسة[2].

وجاء موقف الجزائر الشعبي الرافض لاستقالة عبد الناصر مطابقاً لموقف الشعب المصري نفسه، حيث شهدت الشوارع المصرية ـ فور إعلان عبد الناصر تنحية نفسه من الرئاسة ـ مئات الألوف من المواطنين متجهة وبطريقة عفوية إلى منزل عبد الناصر وظلوا طوال الليل وهم يصرخون بهتافات وأصوات عالية بعدم تنحي عبد الناصر وإثنائه عن الاستقالة[3].

وتحت هذا الضغط المصري ـ حكومة وشعباً ـ بصفة خاصة، والحكومات العربية وشعوبها بصفة عامة عدل عبد الناصر عن قراره وعزم على إصلاح الوضع ومواجهة الموقف، فشرع مباشرة في إعادة تطهير وترتيب بيته الداخلي ثم انطلق بعد ذلك لإصلاح وترميم سياسته الخارجية عربياً ودولياً.

ومن جهتها وجهت الحكومة الجزائرية نداءً إلى جميع حكومات البلدان العربية تناشدهم فيه بتقديم الدعم لمصر وسوريا والوقوف إلى جانبهما في هذه القضية التي تخص العرب جميعاً، وبداية من شهر جويلية 1967 أخذ الرؤساء والملوك العرب يتوافدون على العاصمة المصرية وكان الرئيس الجزائري هواري بومدين إلى جانب العاهل الأردني الملك حسين في طلائع الرؤساء والملوك العرب وصولاً إلى القاهرة، وعقدا أول اجتماع لهما مع عبد الناصر يوم 11 جويلية من نفس السنة[4].

---

[1] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص107.

[2] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص94.

[3] محمود رياض: المصدر السابق، ص75.

[4] نفسه، ص109.

وخلال الاجتماع الثلاثي تدخل هواري بومدين بقوله أنه لا خيار سوى مواصلة الكفاح المسلح من أجل استرجاع الأراضي العربية وذكر بأن المسافة غير محددة بين الانطلاق والوصول إلى الهدف فقد تطول أو تقصر وفقاً للخطة المرسومة، واقترح بومدين لمواجهة الوضع الراهن حلاً مبدئياً مفاده ضرورة إنشاء خط عربي دفاعي قوي عسكري واقتصادي وسياسي يعنى بصد أي هجمة إسرائيلية يمكن أن تحدث، وفي نفس الوقت العمل على بناء قوة عربية يستطيع العرب من خلالها إرغام العدو الصهيوني على الإنسحاب[1].

وعقب هذا اللقاء الثلاثي غادر الملك حسين القاهرة بينما ظل بومدين هناك إلى جانب عبد الناصر ليلتحق بهما كل من الرئيس السوري نور الدين الأتاسي والرئيس العراقي عبد الرحمان عارف والرئيس السوداني إسماعيل أزهري، وعقد هؤلاء الرؤساء العرب اجتماعهم الأول يوم 13 جويلية 1967 بالقاهرة.

وبعد المباحثات والمناقشات وتقديم الشروحات حول الوضع الراهن وما ينبغي القيام به من أجل محو أثار الهزيمة واستعادة الأراضي العربية المحتلة خلصوا الرؤساء الخمس في الأخير إلى أن هذه النتيجة لا يمكن الوصول إليها أو تحقيقها إلا بالقيام بمعركة التحرير، وهذه الخطوة لا يمكن الانتقال إليها إلا بتوفير الأسلحة الكافية، خاصة وأن الرؤساء الخمس يدركون جيداً مستوى التسليح العالي الأمريكي لإسرائيل، الأمر الذي يحتم عليهم اللجوء إلى الاتحاد السوفياتي، ولذلك طلب عبدالناصر من الدول العربية ذات العلاقة الوطيدة مع الاتحاد السوفياتي أن تمارس ضغوطها عليه من أجل تزويد مصر بالأسلحة والمعدات الحربية استعداداً لمعركة التحرير المزمع القيام بها ضد إسرائيل[2]، وفي الأخير اتفق الرؤساء الخمس على تكليف الرئيسين هواري بومدين وعبد الرحمان عارف بهذه المهمة والتوجه على الفور إلى موسكو وإجراء مباحثات سرية وعاجلة مع القادة السوفييت في هذا الخصوص ثم العودة إلى القاهرة لإبلاغ الرؤساء بفحوى المهمة.

وبعد عودة الرئيسين بومدين وعارف إلى القاهرة وعرضهما لنتائج اللقاء مع القادة السوفييت قام الرؤساء الخمس بتحليل ومناقشة تلك النتائج، وتبين أنها كشفت وجهة نظر الاتحاد السوفياتي

[1] محمود رياض: المصدر السابق، ص110.

[2] نفسه، ص111.

الذي فضل الحل السياسي السلمي على الحل العسكري[1]، وهكذا انتهى مؤتمر الرؤساء الخمس الذي أطلق عليه "**مؤتمر الصمود العربي**"، وقبل أن يفترق المؤتمرون ضربوا موعداً آخر لاجتماع وزراء الخارجية العرب في الخرطوم بشكل موسع وشامل[2].

وفي إطار الاستعدادات للحرب القادمة كلّف هواري بومدين قائد الأركان الطاهر الزبيري بمهمة إلى الشرق الأوسط لتبليغ رسالته الشفوية إلى القادة العرب في كل من مصر والعراق وسوريا بضرورة الاستعداد للمعركة القادمة، وخلال التباحث معهم أكدوا استعدادهم لهذه المعركة وطلبوا من الجزائر الاستمرار في مواقفها المشرفة تجاه العرب وتدعيمهم بالطائرات الحربية والغواصات لمسح هزيمة جوان 1967[3].

ولقد أكد القائد المصري الفريق سعد الدين الشاذلي استعداد الجزائر ورغبتها القوية في الوقوف إلى جانب الشعب المصري في كفاحه ضد اسرائيل وذلك من خلال الزيارة التي قام بها هذا الأخير إلى الجزائر بتاريخ 07 فبراير 1973 في إطار تعبئة الموارد العربية للمعركة القومية، وخلال محادثاته مع الرئيس هواري بومدين أكد له إن الجزائر إذا ما تأكد لها عن جدية المعركة لن تتوانى في إرسال أي جندي أو قطعة سلاح تستطيع أن تقدمهما لهذه المعركة العربية، وأنه لشرف كبير للجزائر أن يقاتل الجزائريون جنباً إلى جنب مع إخوانهم المصريين[4].

ولقد استغل الرئيس الجزائري فرصة هذا اللقاء لإبداء أسفه العميق من القيادة السياسية المصرية دون تحديد الأسماء التي تنتقده وتهاجمه باستمرار وتتهمه بأنه يريد ان يفرض نفسه زعيماً على العرب بعد وفاة عبد الناصر، وأكد لضيفه أنه لا نية له في ذلك إطلاقاً وإنما أمله وأمل الجزائريين عموماً أن يضعوا أيديهم في أيدي إخوانهم المصريين بنية حسنة لطرد العدو الصهيوني من الأراضي العربية[5].

وفي زيارة ثانية قادة الفريق الشاذلي إلى الجزائر يوم 16 سبتمبر 1973 تقابل خلالها مع الرئيس الجزائري ليطلعه على قرار مصر النهائي بدخول الحرب، وفي نفس الوقت الوقوف على

---

[1] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص109.

[2] محمود رياض: المصدر السابق، ص125.

[3] الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص167.

[4] سعد الدين الشاذلي: **مذكرات حرب أكتوبر**، ط4، دار بحوث الشرق الأوسط الامريكية سان فرانسيسكو، 2003، ص200.

[5] نفسه، ص201.

حجم المساعدات الجزائرية التي تزعم الجزائر تقديمها، وبعد محادثات مطولة بين الطرفين دامت ما يقارب الساعة والنصف حول الاستعداد للمعركة وظروفها وإمكانيتها المتاحة ومدى استعداد العرب لها، ختم الرئيس بومدين كلامه بما يلي: "إن قرار الحرب هو قرار صعب، ولكن الأخطر منه أن نبقى نحن العرب في الوضع المهين الذي نحن فيه الآن"[1]. وهكذا غادر الفريق الشاذلي الجزائر حاملاً معه وعداً من طرف بومدين بشأن الدعم العسكري الجزائري.

وبالفعل أوفت الجزائر بوعدها لمصر وقدمت لها مساعدات[2] كبيرة في حربها (حرب أكتوبر 1973) ضد إسرائيل، وهو ما أكده الفريق سعد الدين الشاذلي في مذكراته وقال إن الجزائر أرسلت إلى مصر في شهر ديسمبر 1972 مساعدة عسكرية تتمثل في **24 قطعة مدفعية ميدان،** هذا على غرار **الأسلحة الثقيلة التابعة** للواء المشاة الجزائري التي تركتها الجزائر بعدما قامت بسحب قواتها (الجنود ومعهم أسلحتهم الخفيفة فقط) إثر هزيمة جويلية 1967 والذي كان قد تم إرسالها إلى مصر عند اندلاع الحرب[3].

وقبل 20 يوماً من اندلاع الحرب قامت الجزائر بإرسال معدات الطائرات الحربية من نوع ميغ 17 وميغ 21 إلى سوريا، وكلف طيارون جزائريون بنقل هذه المعدات، هذا فضلاً عن مبالغ مالية قدمتها الجزائر إلى سوريا[4]، وهذا راجع –ربما– إلى توافق وانسجام الرئيسين العربيين، بل أن الرئيس الجزائري هواري بومدين كان له تأثيراً كبيراً على قرار السادات الذي كان متردداً في قبول منصب الرئاسة، هذا بالإضافة إلى كون الجزائر أنداك عرفت بالروح الثورية في رأي معظم شعوب العالم[5].

وفي اليوم السادس من شهر أكتوبر بادرت كل من مصر وسوريا إلى الهجوم على القوات الإسرائيلية في جبهتي السويس والجولان، ولقد جاء تحديد هذا اليوم موعداً لانطلاق الحرب لعدة اعتبارات منها أن هذا اليوم يمثل بالنسبة لليهود عيد الغفران، ومن ثم فإن درجة الاستعداد الإسرائيلي تكون في أدنى مستوياتها وأن معظم جنود الاحتلال يكونوا متواجدين إما في المعابد

[1] هواري بومدين نقلاً عن: سعد الدين الشاذلي: المصدر السابق، ص224.
[2] للمزيد من التفاصيل حول هذه المساعدات ينظر: الملحق رقم: 08 ص538.
[3] سعد الدين الشاذلي: المصدر السابق، ص223.
[4] محمد برغام: المصدر السابق، ص88.
[5] جمال فرحات: المرجع السابق، ص96.

لممارسة طقوسهم وشعائرهم الدينية وإما في منازلهم، كما أن حالة المد والجزر وشدة التيار في القناة خلال هذه الفترة كانت مناسبة للحرب[1].

وهكذا على الساعة الثانية بعد ظهر هذا اليوم قام الجيشان المصري والسوري بالهجوم في وقت واحد، وتمكنت القوات المصرية من عبور القناة وإزالة خط بارليف، كما استطاعت القوات السورية تحرير بعض المناطق في هضبة الجولان[2]، وفي اليوم الثالث من انطلاق الحرب تبين ان مصر حققت انتصارات على اسرائيل حيث تحطمت ثلث قواتها مما أجبرها على طلب النجدة من حلفائها عن طريق "**نداء الإغاثة**" الشهير، وعلى الفور لبت الولايات المتحدة الأمريكية النداء وقررت بناء جسر جوي ضخم لتسليح اسرائيل[3]، ولقد كان للنفط العربي تأثيراً كبيراً في هذه الحرب كون الصناعة الأمريكية تعتمد عليه بشكل كبير، ومن هنا استغلت الجزائر وبقية الدول العربية هذه الطاقة الحيوية كوسيلة ضغط أساسية ضد الولايات المتحدة الأمريكية التي لبت نداء الإغاثة الشهير، وكرد فعل عربي جماعي قرر الزعماء العرب تخفيض نسبة الإنتاج إلى 5% شهرياً إلى حين إجلاء القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة[4].

وفي نفس الاتجاه قرر الرئيس هواري بومدين خلال شهر نوفمبر 1973 التوجه إلى موسكو على رأس وفد رفيع المستوى لإعادة تسليح دولتي المواجهة، وبالرغم من أن الوفد الجزائري وجد صعوبة كبيرة في إقناع السوفيات بسبب إقدام السادات على طرد خبرائهم من جهة[5]، وبسبب تخوفهم من هذه الحرب المجهولة العواقب من جهة ثانية، إلا أنه في الأخير تمكن بومدين من إقناعهم قائلاً لهم: "سبب زيارتي هو الحصول على الأسلحة ها أنا أدفع لكم 100 مليون دولار مقابل الطلبات المصرية المتمثلة في مائة دبابة و100 مليون دولار أخرى لاحتياجات

---

[1] حاييم هزروج: المصدر السابق، ص266.

[2] حسن الجلبي: المرجع السابق، ص197.

[3] وفي هذه الأثناء، وأمام محدودية الإمكانات المصرية أعلن السادات – وهو لا يزال في موقع قوة – قائلاً: "إننا لسنا بمقدورنا أن نحارب أمريكا، وأننا على استعداد للتفاوض وتحقيق السلام في أقصى مكان بالأرض". ينظر: مُحَمَّد نور الدين إبراهيم السبعاوي: المرجع السابق، ص23.

[4] جمال فرحات: المرجع السابق، ص97

[5] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص138.

سوريا"[1].تلك هي المساعدات الجزائرية لكيلا الدولتين لتدعيمهما في حربهما ضد إسرائيل دفعت الجزائر ثمنها على الفور[2]، والأكثر من ذلك وما يعكس اهتمام بومدين وانشغاله وقلقه الكبيرين هو متابعته المستمرة لسير الأحداث ومجريات المعركة نقطة بنقطة عبر الاتصالات الهاتفية المتواصلة طيلة أيام الحرب مع نظيره المصري أنور السادات[3].

ولم تكتف الجزائر بدعمها العسكري لمصر فحسب بل عززته بدعم دبلوماسي، ففي هذا المنحى توجه أربعة وزراء خارجية لدول عربية من بينها الجزائر نحو واشنطن في محاولة منهم لإقناع أمريكا باستعمال الطرق السلمية لتجاوز الأزمة، بعيداً عن أي قوة أو عنف كالمطالبة بتطبيق القرار الأممي رقم 242 كشرط أساسي لوقف إطلاق النار، غير أن أمريكا بدلاً من أن تجنح إلى الحل السلمي صعّدت الحل العسكري وطالب رئيسها يوم 12 أكتوبر 1973 الكونغرس بتخصيص ميزانية عاجلة تقدر بـ: 2.2 مليار كمساعدة عسكرية لإسرائيل.

وأمام هذ التعنت الأمريكي الشديد والانحياز السافر لإسرائيل أبدت الدول العربية في مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الجزائر في الفترة الممتدة من 26 إلى 28 نوفمبر 1973 عن استعدادها التام لتخفيض إنتاج البترول بل نسف تام لآبارها البترولية إزاء أي تدخل عسكري أمريكي[4]، وهو ما عبر عنه الرئيس هواري بومدين في قوله: "... إذا تصرفت الدول الغربية بعنجهية أو استخدمت القوة، فإنها ستعيش كارثة سوف نحرق جميع الآبار وندمر كل خطوط الأنابيب وسيدفع الغرب الثمن"[5]، وبفضل هذا المؤتمرات أخد عود منظمة التحرير الفلسطينية يشتد خاصة بعد الاعتراف بها كممثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني[6]، ومن أهم القرارات التي تم اتخاذها في هذه القمة[7] نذكر ما يلي:

---

[1] هواري بومدين نقلاً عن: جمال فرحات: المرجع السابق، ص97.

[2] سعد الدين الشاذلي: المصدر السابق، ص224.

[3] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص-ص117-121.

[4] جمال فرحات: المرجع السابق، ص98.

[5] هواري بومدين نقلاً عن: جمال فرحات: المرجع السابق، ص99.

[6] عبد الحميد موافي: مقال سبق ذكره، ص99.

[7] جمال عبد الهادي مُحَمّد مسعود: المرجع السابق، ص84.

- قرر هذا المؤتمر الإبقاء على حظر البترول حتى تتحقق الأهداف التي حظر من أجلها وتتحرر جميع الأراضي العربية وتحصل السيادة الإسلامية على القدس الشريف ويسترجع الشعب الفلسطيني وحدته الترابية، وأن رفعه من دون هذه الشروط سيؤدي إلى تمزيق وحدة الأمة العربية، وأن تجريد العرب من هذا السلاح الفعال يجعل العدو يهيمن على خيرات ومكاسب المنطقة دون ضغط أو قيد.

- لا يحق لأي بلد عربي التصرف في الشؤون النفطية بمفرده إلا بالتنسيق والتشاور مع بقية الدول العربية المنتجة للنفط.

كما كان للرئيس بومدين الدور الأكبر في حشد طاقات الدول الإفريقية لدعم الموقف المصري في حرب أكتوبر 1973[1]، وذلك من خلال المهرجان الثقافي الإفريقي الأول الذي نظم بالجزائر في مطلع شهر أوت 1969، وهو مناسبة لتأكيد هذا الخط التحرري وفرصة للتضامن ضد الهيمنة الامبريالية الصهيونية، ولقد جاء في البيان الختامي للمهرجان ما يلي[2]: "إنه من واجب البلدان الإفريقية أن ترد على استعمار شامل من خلال كفاح تحرري شامل".

وللأمانة، فإن الجزائر كانت في طلائع الدول العربية التي ليست من دول المواجهة من حيث الدعم العسكري الذي قدمته للمعركة فهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد العراق، ففور اندلاع الحرب قامت الجزائر بإرسال 50 طائرة موزعة على: سرب ميج 21، سرب سوخوى 7، سرب ميج 17، لواء مدرع[3]وثلاث فيالق دبابات على النحو الآتي: فيلق مشاة ميكانيكية، فوج مدفعية ميدان، فوج مدفعية مضادة للطيران، 07 كتائب للإسناد وتعداد بشري موزع على: 2115 جندي، 812 ضابط صف، 192 ضابطاً وعتاد بري متمثل في: 96 دبابة، 32 آلية مجنزرة، 12 مدفع ميدان، 16 مدفعاً مضاد للطيران[4].

ولم تكتف الجزائر في كفاحها العربي ضد إسرائيل بتقديم الدعم العسكري والتضامن النفطي فحسب، بل قامت قبل ذلك بأدوار مثالية في حلبة الصراع الإسرائيلي سياسياً

---

[1] محيي الدين عميمور: **لله... وللوطن المجموعة الرابعة**، المصدر السابق، ص7.

[2] عبد السلام فيلالي: **الجزائر... الدولة والمجتمع 1965-1979**، ط1، الوسام العربي للنشر والتوزيع، لبنان، 2016، ص408.

[3] سعد الدين الشاذلي: المصدر السابق، ص224.

[4] عبد الرزاق مقري: المرجع السابق، ص54.

ودبلوماسياً، فلقد تمكن الرئيس هواري بومدين من خلق تضامن واسع مع الشعبين العربيين المصري والسوري خلال قمة منظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا التي عقدت في منتصف عام 1972 حيث نجح بومدين في إقناع القارة الإفريقية كلها بقطع علاقاتها مع إسرائيل، هذا على غرار التأييد الكبير الذي حظي به لصالح دول المواجهة خلال مؤتمر عدم الانحياز الذي احتضنته الجزائر في سبتمبر 1973[1].

لقد أدانت الدول العربية المصدرة للنفط[2] التحيز الأمريكي لصالح إسرائيل خلال حرب 1973، وبفضله تمكنت إسرائيل من استعادة زمام المبادرة في سير المعارك، فقررت هذه الدول العربية في اجتماعها بالكويت بتاريخ 17 أكتوبر حظر البترول على الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا البلد الأوربي الذي أبدى تعاطفه مع إسرائيل، لكن نتيجة هذا القرار كانت محدودة لأن تسويق النفط العربي وتوزيعه كانا حكراً في أيدي الدول الغربية لاسيما الشركات النفطية الكبرى[3].

ورغم النجاح الذي حققه الإخوة المصريون والسوريون في بداية المعركة[4]، لكنهم لم يلبثوا حتى بدأ الضعف يدب في صفوف المصريون بسبب الثغرة التي أحدثت على الجبهة الشمالية وكثرة الاتهامات بين القيادة المصرية، ورغم صدور قراري وقف إطلاق النار رقم 338 و339 إلا إن إسرائيل ضربتهما عرض الحائط وواصلت القتال لتحسين مواقعها واحتلال مدينة السويس لكنها باءت بالفشل، عند ذلك لم تجد الجزائر بداً في إرسال لواءين مدرعين بجنودهما لإنقاذ الموقف[5].

وإلى غاية خامس إيام الحرب ظلت إسرائيل معزولة تماماً وليس عن العالم العربي وحده فحسب، بل حتى عن بعض الدول الأجنبية، فالأمم المتحدة لم تبد أي رد فعل بعد، وبريطانيا من

---

[1] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص123.

[2] هذه الدول العربية تجمعها منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (O. P. A. E. P)، وتضم كل من: الجزائر، المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، ليبيا، الامارات العربية المتحدة، الكويت، العراق، سوريا، مصر، ويجب أن نفرق بين هذه المنظمة وبين منظمة البلدان المصدرة للنفط (O. P. E. P) التي تمت الإشارة إليها سابقاً. ينظر: جورج قرم: المرجع السابق، ص261.

[3] نفسه، ص261.

[4] حقق الجيش المصري إنجازاً عسكرياً وتقنياً كبيراً لا في عبور قناة السويس فحسب، بل أيضاً في السرعة الفائقة التي اجتاز فيها الجيش المصري القناة، فخلال يوم واحد من بدأ المعركة انتقل إلى الضفة الأخرى من القناة أكثر من 100.000 رجل، 1000 دبابة، 13.500 عربة مصفحة متحدين بها الدفاعات الإسرائيلية الهشة. ينظر: جورج قرم: المرجع السابق، ص268.

[5] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص140.

جهتها طالبت إسرائيل بإعادة الأراضي التي احتلتها عام 1967، وموسكو وجهت نداء خاص للجزائريين من أجل التحرك الفوري لمساعدة أشقائهم المصريين، هذا على غرار الإشاعات التي انتشرت بخصوص انتحار وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك موشيه دايان[1].

وهكذا في بداية الأسبوع الرابع من المعركة استطاعت القوات المصرية خلق نوع من التوازن على الجبهة وذلك بفضل تدعيم موسكو لها بأكثر من 250 دبابة، هذا فضلاً عن تدعيم الجبهة بــ: لواء دبابات جزائري برجاله[2]، لكن للأسف أصيب الوطن العربي بصدمة كبيرة والجزائر بصدمة أكبر حينما علمت أن وفدين مصري وإسرائيلي سيلتقيان، وهي سابقة أولى من نوعها بالرغم من أن الحرب لم تضع أوزارها بعد على جبهة القتال[3].

ثالثاً: نتائج الحرب وموقف الجزائر منها.

إن حرب أكتوبر 1973، وبالرغم من الانتصارات الأولى التي حققتها الجيوش العربية، كانت نتائجها المستقبلية وخيمة وقاسية ليس فقط بالنسبة للمقاومة الفلسطينية فحسب؛ بل للوطن العربي عموماً، ولئن توقفت هذه الحرب فعلياً يوم 29 أكتوبر، وهو اليوم الذي بدأ فيه المصريون والإسرائيليون التفاوض، فإن الدم العربي كان لا يزال في بداية نزيفه، ولم يدرك العرب تكلفة هذا الدم إلا في وقت لاحق بعد تصعيد إسرائيل لعملياتها الانتقامية ضد المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين، وبعد نشوب الحرب الأهلية اللبنانية المروعة[4].

كما أصيبت الجزائر بخيبة أمل كبيرة ولم تكن راضية تماماً عن زيارة وزير الخارجية الأمريكي كسينجر إلى القاهرة، وروى هذا الأخير أن السادات قال له: "إذا جاءتكم فكرة أو مبادرة فأعطوها لي لكي أتبناها وأقوم بطرحها على أساس أنها مبادرة مصرية وعندما تعلنون قبولكم عن اقتراحي، الذي هو في الأصل اقتراحكم، فإن هذا يعطي المصريين نوعاً من الرضا وهذا كفيل بتجاوز الشكوك"[5].

[1] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص147.

[2] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص155.

[3] نفسه، ص157.

[4] جورج قرم: المرجع السابق، ص273.

[5] كسنجر نقلاً عن: جورج قرم: المرجع السابق، ص273.

إن ما قاله السادات إذا ما ثبت صحته دليلاً كافياً على ممارسته سياسة الانبطاح والتطبيع مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا موقف كارثي ويتنافى مع همم وشيم القادة العرب والمسلمين. ولقد تمخضت عن حرب أكتوبر 1973 عدة نتائج أثرت سلباً على السياسة الداخلية والخارجية لمصر بصفة خاصة وعلى العلاقات العربية بشكل عام، وحسبي أن أذكر أهمها:

- استئناف العلاقات المصرية-الأمريكية وإعادة ضخ البترول العربي:

بعد الزيارة التي قام بها الوزير الأمريكي إلى القاهرة تأكد أن مصر في طريقها إلى سلام مع إسرائيل، وأن هذا السلام سيفقد سلاح البترول فاعليته ويصبح إجراء لا معنى له، وأن حرب أكتوبر بالنسبة لمصر ستكون آخر حرب في المنطقة، والسادات علّق آماله الكبيرة على الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الأمر سوف ينعكس طبعاً على الأوضاع الداخلية لمصر[1]، وبهذه السياسة المصرية تسنى لإسرائيل الحصول على أكثر مما كانت تتوقع وهو استعادتها لأسراها قبل فك الاشتباك وقبل مؤتمر السلام المزمع عقده بجنيف.

طبعاً، هذا التغيير الجذري والمفاجئ في سياسة السادات ازعج الرئيس الجزائري هواري بومدين الذي لم يستطع إخفاء غضبه وهو يستقبل المبعوث المصري أشرف مروان[2]:

- أبدى بومدين دهشته عن عودة العلاقات المصرية – الامريكية بهذه السرعة وفي هذه الظروف بالذات، وقال لضيفه إنه فيها إحراج كبير بالنسبة للجزائر لأنها قطعت علاقاتها مع واشنطن في 1967 تضامناً مع مصر عندما أبلغه جمال عبد الناصر أن الولايات المتحدة مشاركة في العدوان الإسرائيلي، فكيف لمصر الآن أن تتخذ مبادرة استئناف علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية دون استشارة أو علم الجزائر وهذا أمر يبعث على الاستياء.

- تساءل بومدين عما إذا كانت مصر تمتلك ضمانات أمريكية لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، كما خشي أن يكون هذا الاتفاق في حد ذاته عبارة عن فخ أمريكي- صهيوني.

- راهن بومدين على ضرورة حضور الفلسطينيين في المؤتمر، وأقنع المصريين أنه لا جدوى لمؤتمر السلام بدون مشاركة الفلسطينيين خاصة وأن الإسرائيليين رفضوا مجرد الإشارة إليهم في المؤتمر

[1] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص171.

[2] نفسه، ص172.

المرتقب، وهو ما أكده وزير الخارجية الأمريكي في قوله: "**لا مكان للفلسطينيين في المؤتمر القادم**"، وأكد بومدين على ضرورة التنسيق الكامل بين مصر وسوريا سياسياً وعسكرياً.

ورغم كل هذه التوصيات الذي قدمها الرئيس الجزائري لنظيره المصري عن طريق مبعوثه، إلا أنه لم يرتح له بال فاضطر إلى القيام بزيارة عاجلة لكل من سوريا ومصر عشية انعقاد المؤتمر السادس للقمة العربية الذي تقرر انعقاده يوم 26 نوفمبر وذلك للاطمئنان على سير الأحداث والتباحث مع السادات حول العلاقات مع موسكو، كما وعده بأنه سيتحدث مع الرؤساء حول تزويد مصر وسوريا بالأسلحة[1]، وذكر أحد مستشاري الرئيس بومدين الذي رافقه في زيارته إلى مصر أن الرئيس المصري أنور السادات استقبلهم في المطار ببدلته العسكرية فعلق عليه بومدين قائلاً: "أنت أوقفت النار فلماذا تستمر في لبس الزي العسكري؟"[2].

وتكمن أهمية مؤتمر القمة العربية السادس الذي احتضنته الجزائر خلال الفترة الممتدة من26 إلى 27 نوفمبر 1973 في تاريخ انعقاده، حيث أنه جاء مباشرة بعد حرب اكتوبر وما حققته هذه الأخيرة من نتائج جزئية[3]، كما تكمن أهمية هذه القمة المخصصة لتنسيق العمل العربي -تمهيداً للدخول في مفاوضات السلام[4]- في مطالبتها بالانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية بما فيها القدس، وتم التأكيد في جلسة خاصة على ضرورة تقديم كل أنواع الدعم العسكري والمالي للجبهتين المصرية والسورية، ودعت القمة الدول الملتزمة بتأييدها للقضايا العربية إلى مواصلة الحظر على تصدير البترول والرفع من قيمته باعتباره سلاح قوي واستراتيجي[5].

إن قرارات القمة العربية التي احتضنتها الجزائر أقل ما يقال عنها أنها أبرزت بحق بصمات الدبلوماسية الجزائرية في تكريس التضامن العربي، والدور الذي لعبه الرئيس بومدين في إعادة الثقة بين مصر وسوريا بعد التوتر في العلاقات بينهما بسبب اتخاذ السادات قرار وقف إطلاق النار دون استشارة حافظ الأسد، كما أكد بومدين أنه لا توجد أية مشكلة في تزويد مصر وسوريا بالأسلحة

---

[1] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص204.

[2] هواري بومدين نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق ، ص173.

[3] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص139.

[4] جورج قرم: المرجع السابق، ص278.

[5] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص204.

ولكن الشيء الأساسي هو أن تتمسك مصر وسوريا بالتسوية القائمة على التزام إسرائيل بالانسحاب الشامل من الأراضي العربية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني[1].

وفي مطلع عام 1974 عادت الإجراءات النفطية إلى وضعها الطبيعي، بالرغم من أن قرار الحظر لم يرفع رسمياً، وتبديداً لأي لبس قاما مسؤولين عربيين وهما بلعيد عبد السلام وزير الصناعة والنفط الجزائري، ونظيره السعودي أحمد زكي اليماني بجولة واسعة ومشتركة إلى العالم الغربي واليابان في يناير 1974 من أجل شرح الموقفين العربيين السياسي والنفطي[2].

كما احتضنت الجزائر في شهر فبراير 1974 قمة رباعية دعا إليها الرئيس بومدين وضمت إلى جانبه كل من الرئيس المصري أنور السادات والرئيس السوري حافظ الأسد والعاهل السعودي فيصل بن عبد العزيز، وكان موضوع القمة هو دراسة الموقف العربي إزاء التطورات الجارية وخاصة التفاصيل الخاصة بشأن العلاقات مع الولايات المتحدة، وخلص اللقاء الى اتخاذ القرار برفع الحظر على البترول مقابل تبادل الأسرى بين سوريا وإسرائيل، ثم فك الاشتباك على الجبهة السورية الإسرائيلية[3].

لكن للأسف، انتهج السادات سياسة مخالفة تماماً لتوصيات المؤتمر، وأصبح خاتماً في أصبع وزير الخارجية الأمريكي الذي نجح في استعماله لتخريب التضامن العربي عن طريق إبطاله لمفعول سلاح البترول في الصراع العربي–الإسرائيلي، كما أنه تخلى عن إشراك الفلسطينيين في مؤتمر السلام المرتقب والذي سيبحث في مرحلة لاحقة موضوع إشراك الفلسطينيين في جدول أعماله[4].

– فتح قناة السويس وبداية التصادم المصري–العربي:

لم يكتف السادات بعودة العلاقات المصرية–الأمريكية، ولم يتوقف عند إبطاله لمفعول سلاح النفط العربي فحسب، بل كشف للأسف الشديد على جميع أوراقه، وتنازل –قبل فك الاشتباك– عن كل المكاسب التي حققها الجيش المصري دون أن تقدم إسرائيل أي تنازلات، إن

[1] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص206.

[2] جورج قرم: المرجع السابق، ص262.

[3] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص207.

[4] نفسه، ص176.

تصرفات السادات هذه أفقدت الرئيس الجزائري هواري بومدين أعصابه، فقام هذا الأخير بإرسال مبعوث خاص إلى مصر في شهر أبريل 1974 ليحذر السادات من تنازله على آخر ورقة ضغط وهي فتح قناة السويس، لأن الجزائر كانت تعلم أن أول المستفيدين من القناة هي أروبا وبالتالي وجب على مصر أن تستعمل القناة كوسيلة ضغط على أروبا لتمارس هذه الأخيرة بدورها ضغطاً على إسرائيل لتذعن للمطالب العربية، فرد السادات على المبعوث الخاص: "اسمع يا بني.. قول للأخ بومدين أن تطهير القناة هو قرار مصري، أما فتحها للملاحة فهو قرار عربي"[1].

ويبدوا أن الرئيس الجزائري كان يشك في جدية السادات، وكان شكه في محله، حيث أن السادات لم يلبث أن طهر القناة حتى بادر باتخاذ القرار المخزي وهو فتحها[2] للملاحة تحت الحماية الأمريكية سنة 1975[3] دون أن يحصل من الغرب على مقابل[4]، وهكذا تبخرت آمال الجزائر ومعها آمال رئيسها التي كانت معلقة على قناة السويس.

– زيارة السادات للقدس وتبنّيه لسياسة التطبيع والانبطاح:

بعد تطور الأحداث وتسارعها، طبعاً ليس لصالح مصر والدول العربية، ارتكب السادات أكبر خطأ وأخطره في التاريخ العربي المعاصر غطى على جميع أخطائه السابقة، والحديث هنا عن الزيارة التي قام بها السادات إلى إسرائيل رغم معارضة وزير الخارجية المصرية لهذه الزيارة والذي نصح السادات قائلاً: "أنت تلعب بكل أوراقك في القدس بدون مقابل، وأكثر من ذلك ستفقد مساندة البلدان العربية"، لكنه لم ينتصح وقرر القيام بزيارته المشؤومة.

---

[1] السادات نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص191.

[2] فتح قناة السويس اعتبر في نظر المصريين، حسب شهادة بطرس غالي، حدثاً وطنياً وإنجازاً عظيماً في تاريخ مصر، وهو بمثابة الخطوة الأولى نحو استعادة مصر لكامل سيادتها الترابية وتم تغطية هذا الحدث إعلامياً بشكل واسع، وبفضل هذه المبادرة استعادت مصر لأنشطتها الاقتصادية والتجارية. ينظر: بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص160.

[3] علماً أن قضية فتح قناة السويس قد أعلن عليها السادات سابقاً في 04 فبراير 1971 إثر مبادرته التي تمخضت عن المفاوضات المصرية الأمريكية، وحيث نصت مبادرة السادات هذه عن إمكانية فتح القناة للملاحة العالمية مقابل انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية. ينظر: حسن الجلبي: المرجع السابق، ص196.

[4] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص195.

وللإشارة، فإن زيارة السادات للقدس سبقتها لقاءات سرية بين مصر وإسرائيل، وكانت أفضل قناة اتصال لهذه اللقاءات تتم عن طريق الملك المغربي الحسن الثاني، لأن إسرائيل التمست فيه حماسه المفرط لتأدية دور الوسيط في الصراع العربي الإسرائيلي، وبالفعل تم عقد اجتماع بين دايان وحسن التهامي ورئيس الوزراء المغربي خلال منتصف شهر سبتمبر1977 بالمغرب[1]، ثم تلتها ثلاثة لقاءات أخرى لكنها لم تسفر عن أي نتيجة سوى اعتبارها جولات استطلاعية لجس نبض الطرفين.

وفي اتجاه آخر، وقبيل زيارته للقدس ألقى السادات خطاباً أمام مجلس الشعب المصري يوم 09 نوفمبر1977 تناول فيه دواعي الزيارة القادمة وأهدافها[2]، وقال في هذا الخصوص أنه مستعد لأن يذهب إلى آخر العالم من أجل مصر ومن أجل حقن دماء المصريين[3]، لكنه ما لبث أن أنهى السادات خطابه المتلفز حتى سارعت إسرائيل إلى الإعلان مسبقاً عن شروط الزيارة على لسان وزير خارجيتها مناحيم بيغن[4] الذي صرّح قائلاً: "إن إسرائيل لن تنسحب إلى الحدود التي كانت عليها سنة 1967، ولن تقبل بقيام دولة فلسطينية"[5].

وبالفعل تأكد ما قاله وزير الخارجية المصري بخصوص مواقف الدول العربية من هذه الزيارة، حيث أنه قبل يوم من هذه الزيارة واجه السادات ضغطاً عربياً رهيباً للعدول عن زيارته إلى إسرائيل، ورغم ذلك أصر -تحت ضغط وتشجيع أمريكي- على الذهاب[6]، وبتاريخ 19 نوفمبر 1977 نزل السادات ضيفاً على إسرائيل وكان أول رئيس عربي يزور إسرائيل علناً[7]، ولقد

[1] فاتن عوض: **السادات 35 عاماً على كامب ديفيد**، ط2، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، 2013، ص126.

[2] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص249.

[3] جعفر عبد السلام: **معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية دراسة تأصيلية وتحليلية على ضوء أحكام القانون الدولي**، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1980، ص168.

[4] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص185.

[5] مناحيم بيغن نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص250.

[6] جيمي كارتر: **مذكرات البيت الأبيض**، ط2، ترجمة سناء شوقي حرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص189.

[7] بهاء فاروق: المرجع السابق، ص124.

وضعت هذه الزيارة حدّا للعزلة التي كانت تعيشها إسرائيل أنذاك[1]، وقبل أن يلقي كلمته في الكنيست تلقّى تحذيراً شفوياً عن طريق كاتب الدولة بطرس غالي الذي رافقه في هذه الزيارة مفاده أنه إذا تضمنت كلمته أي إشارة لمنظمة التحرير الفلسطينية فإن ذلك سيؤثر سلباً على جو المصالحة التي يسعى إليها[2]، وبالفعل التزم السادات في خطابه بما أمرت به إسرائيل، بل أكثر من ذلك أشار في خطبته بشكل واضح إلى قبول مصر بإسرائيل وبصفة دائمة كجزء لا يتجزأ من مجتمع الشرق الأوسط[3]، وفي الأخير غادر القدس دون أية نتائج تذكر، بل فضّل الاستهانة بالرأي العام العربي[4].

ولقد أدانت الدول العربية وعلى رأسها الجزائر رحلة السادات إلى القدس واعتبرتها خيانة للعالم العربي، وثغرة لم يسبق لها مثيل في كفاح التحرر الوطني وهي مقدمة لسلام منفصل مع إسرائيل، وستنجر عنها عواقب وخيمة لا على مستوى الكفاح العربي فحسب؛ بل على مستوى الكفاح التحرري الإفريقي[5]، كما تسببت هذه الزيارة في زيادة حدة الهجومات على السادات وأحدثت ردود أفعال عنيفة لدى بعض الدول العربية، ومن بينها الجزائر التي أعلنت عن موقفها الصريح من نظام السادات، وكانت في طلائع الدول العربية الداعية الى اتخاذ موقف متصلب لمواجهة دعاة الخيانة والاستسلام[6].

وإزاء تلك الزيارة المشؤومة انقسمت الدول العربية إلى ثلاثة مجموعات هي[7]:

المجموعة الأولى: وعلى رأسها المملكة المغربية، ولقد أيدت هذه المبادرة وباركتها، بل هي المهندس الأساسي لها، وذلك عن طريق اللقاء السري الذي تم في المغرب خلال شهر سبتمبر 1977 بين حسن التهامي ممثلاً للسادات وبين موشي ديان ممثلاً للحكومة الإسرائيلية، ونفس

---

[1] جيمي كارتر: المصدر السابق، ص21.

[2] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص253.

[3] جيمي كارتر: المصدر السابق، ص191.

[4] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص257.

5 رضا مالك: "**الموقف العربي بين الاستسلام والصمود**"، مجلة الثقافة، ع44، س8، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر، أبريل ـ ماي 1978، ص7.

[6] مجلة الجيش: عدد خاص، جانفي1979، مجلة سبق ذكرها، ص57.

[7] مُحَمَّد ابراهيم كامل: المصدر السابق، ص62.

الموقف نلمسه عند الرئيس السوداني جعفر نميري[1] وسلطان سلطنة عمان السلطان قابوس بن سعيد[2].

المجموعة الثانية: وتضم المملكة الأردنية والمملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج باستثناء اليمن الجنوبي، وكان موقف هذه المجموعة يتسم بالغموض اتجاه رحلة السادات، فلا هي باركتها ولا هي شجبتها، وظلت تنتظر ما تسفر عنه التطورات دون أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر.

المجموعة الثالثة: وتشكل الدول الأكثر راديكالية وهي: سوريا، العراق، الجزائر، ليبيا، اليمن الجنوبية، ثم انضمت إليها لاحقاً منظمة التحرير الفلسطينية، ولقد أدانت هذه المجموعة على الفور مبادرة السادات واعتبرتها خيانة للقضية العربية.

ولم تكتف هذه المجموعة الأخيرة بإدانة المبادرة فحسب، بل أسست جبهة مناوئة للخط الجديد الذي انتهجه السادات وللسياسة الجديدة التي انتهجها اتجاه فلسطين، دون أن نستثني تهاون العرب في الدفاع عن فلسطين منذ أن بدأت بوادر ظهور الكيان الصهيوني على الأراضي المحتلة منذ 1948 مروراً بالعدوان الثلاثي على مصر 1956 ثم حرب 1963 التي احتلت فيها معظم الأراضي العربية[3]، ونتيجة لذلك التقت هذه المجموعة في الاسبوع الأول من ديسمبر 1977 وأسست ما أطلق عليه بـ "الجبهة القومية للصمود والتصدي"، أو ما عرفت إعلامياً باسم "جبهة الرفض"[4].

وخلال الاجتماع الأول لجبهة الصمود والتحدي تدخل بومدين قائلاً: "يجب علينا في كل الإجراءات التي يمكن اتخاذها أن نتذكر أن هناك شعب مصر يجب أن نحرص عليه"[5]، وفي الأخير قرّرت

---

[1] محمد جعفر النميري رجل دولة سوداني ولد سنة 1930 بقرية أم درمان السودانية في وسط عائلة بورجوازية، في سنة 1969 نجح في الاستيلاء على الحكم وفي فرض الحزب الواحد الاشتراكي السوداني، وفي سنة 1970 نجا بصعوبة من محاولة اغتيال نظمها ضده ضباط سودانيون شيوعيون، وفي سنة 1985 أطيح وتولى خلافته اللواء سوار الذهب. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج6، ص80.

[2] قابوس بن سعيد من آل بوسعيد التي تأسست سنة 1744، ولد سنة 1940 وهو السلطان الرابع عشر الذي استولى على السلطة سنة 1970 بعد الإطاحة بوالده السلطان سعيد بن تيمور، وفور تربعه على العرش أصدر قراراً يقضي بتغيير اسم البلاد من "سلطنة مسقط وعمان" إلى اسم "سلطنة عمان". ينظر: نفسه، ج4، ص715.

[3] أ. أحمد: **"جبهة الصمود والتصدي قرارات في مستوى التحدي الصهيوني"**، مجلة الجيش، ع211، أكتوبر 1981، مجلة سبق ذكرها، ص23.

[4] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص258.

[5] هواري بومدين نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص258.

الجبهة تجميد العلاقات الدبلوماسية مع مصر[1]. وعلى هامش اجتماع جبهة طرابلس علّق بومدين عن زيارة السادات قائلاً: "إذا نجحت المبادرة في تحقيق المطالب العربية فسأذهب إلى القاهرة دون إخطار مسبق وأعلن من هناك أنني كنت على خطأ، وإذا فشلت المبادرة واعترف بفشلها وتم التراجع عنها فإنني لن أتردّد كذلك على الذهاب إلى القاهرة لأضع إمكانياتي وإمكانيات الجزائر في خدمة المرحلة القادمة من العمل العربي الموحّد"[2]. وأعلنت مصر بدورها عن قطع علاقاتها مع الدول المشاركة في قمة طرابلس.

ويقرّ أحد مستشاري السادات خلال مؤتمر صحفي أجراه لشرح أسباب اتخاذ مصر لقرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع جبهة الصمود أنّ أكثر ردود الفعل العربية التي حذّت في نفسية السادات هي رد فعل الجزائر، لأن السادات كان يفتخر بها وبقيادتها على مواقفها تجاه مصر ولم تكن لها أي عداوة قديمة مع مصر، بل بالعكس تحظى بمكانة مرموقة لدى الشعب المصري، ومن ثم فإن موقفها الرافض لمبادرة السادات أصبح يشكل خطراً كبيراً على النظام في حد ذاته ولذا وجب محاصرة الأمر قبل أن يتسرب إلى الشارع المصري الذي يمكن أن يتأثر بموقف الجزائر[3].

ويواصل السادات في اتخاذ قراراته الارتجالية دون أن يكلف نفسه عناء التفكير، ولقد دعا في نهاية سنة 1977 إلى عقد مؤتمر في فندق مينا هاوس بالقاهرة إعداداً لمؤتمر جنيف المرتقب، لكن الغريب في الأمر أن الدعوة تمت دون مشاورة واستدعاء المعنيين وهما سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وألقى السادات بجميع أوراقه أمام الوفد الإسرائيلي قبل أن تبدأ اللعبة، وتم إجهاض –بدون مقابل– جميع الضمانات وهي سلاح البترول وفتح قناة السويس إضافة إلى تآكل الدعم العربي، وهكذا سارعت البرتغال إلى الاعتراف بإسرائيل بعدما اعترفت بها أكبر دولة عربية (مصر) وحتى الدول الإفريقية التي جاهد بومدين من أجلها سنوات عديدة لكي ينتزع منها قرار مقاطعة الكيان الصهيوني راحت تتحين الفرصة لاستئناف تلك العلاقات[4].

كما احتضنت الجزائر القمة الثانية لجبهة الصمود والتصدي خلال الفترة الممتدة من 2 إلى 4 فبراير 1978، ولقد كرست هذه القمة قرارات القمة الأولى التي عقدت في طرابلس، ومن

[1] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص258.

[2] هواري بومدين نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص258.

[3] نفسه، ص262.

[4] نفسه، ص277.

جهة أخرى أدانت بشدة الخط الاستسلامي المفاجئ الذي انتهجه السادات، وأكدت أن الحل الأمثل للقضية الفلسطينية لا يكون إلا عربياً لا منفرداً مثلما يحاول السادات، عبثاً، كما هو واضح من خلال نتائج خطواته التي قدم فيها كل شيء للعدو الصهيوني دون أن يحصل على أي شيء منه، اللهم إلا الاعتراف الصريح بالعدو والاهدار الصارخ للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني[1].

ولقد أدت الجزائر دوراً بارزاً إزاء القضية الفلسطينية خلال المؤتمرات الثلاثة لجبهة الصمود والتصدي التي عقدت في كل من طرابلس والجزائر ودمشق، كما عملت بحكمة على توحيد الموقف العربي واتخاذ إجراءات صارمة ضد السادات وعزله عربياً ودولياً وإفشال جميع المخططات الإسرائيلية الأمريكية التي كلف بتنفيذها في المنطقة[2].

وفي اتجاه أخر سعى السادات إلى كسب دعم القارة السمراء عن طريق جولة إفريقية كلف بها مبعوثه استعداداً لقمة الخرطوم المقبلة لكنه فشل في مسعاه وذلك بسبب السيطرة التامة للدول الراديكالية بقيادة الجزائر على مجريات المناقشات، وللتذكير فإن قمة الخرطوم 1978 هي آخر القمم الإفريقية التي شارك فيها الرئيس الجزائري بومدين، وتعمّد هذا الأخير طيلة أيام المؤتمر تفادي الالتقاء مع الرئيس المصري أنور السادات تجسيداً لقرار قطع الجزائر علاقاتها مع مصر، وهو ما أحس به السادات وضاعف من كراهيته للجزائر[3].

– اتفاقية كامب ديفيد وتقويض التوازن العربي[4]:

دائماً في نفس الاتجاه، وفي إطار البحث عن التسوية الشاملة المزعومة للنزاع العربي الاسرائيلي وافق السادات –دون استشارة مساعديه الدبلوماسيين– إثر لقاء له في الاسكندرية مع

---

[1] رمضان مُحَمَّد: "**قمة الجزائر لجبهة الصمود والتصدي وضوح في الرؤية وشمولية في التحليل**"، مجلة الجيش، ع168، مارس 1978، مجلة سبق ذكرها، ص7.

[2] مجلة الجيش: "**الجزائر والصراع العربي الإسرائيلي مساندة مطلقة للقضية الفلسطينية**": عدد خاص، جانفي 1979، مجلة سبق ذكرها، ص57.

[3] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص284.

[4] اتفاقية كامب ديفيد هي اتفاقية للتسوية السياسية بين مصر وإسرائيل وبإشراف الولايات المتحدة الأمريكية، تم الإعلان عن هذه الاتفاقية بصفة رسمية بتاريخ 11 سبتمبر 1978 خلال مؤتمر صحفي حضره موقعو الاتفاق الثلاثة وهم: الرئيس الأمريكي جيمي كارتر والرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن تم التوصل إلى هذه الاتفاقية بعد مفاوضات حادة في مؤتمر عقد في منتجع كامب دافيد دامت أشغاله ثلاثة عشر يوماً. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج5، ص52.

وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية على عقد قمة ثلاثية[1] بين الرئيس الأمريكي كارتر ورئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغين والرئيس المصري انور السادات في كامب ديفيد والتي أطلق عليها اسم "اتفاقية كامب ديفيد"[2].

وللأسف هذه الاتفاقية التي كانت من المفروض أن تكون فرصة لانتزاع، على الأقل، بعض الحقوق العربية لم تحقق أي مكسب لصالح مصر، بل بالعكس بدّدت جميع آمال الأمة العربية وجعلت من عدو الأمس حليفاً وحوّلت صديق الأمس إلى عدو[3]، كما أدت هذه الاتفاقية إلى تقويض التوازن العـربي-العربي، وتكـريس اللدغة الإسرائيلية التي أدت إلى نزيف الجرح الفلسطيني في لبنان[4].

إن هذه المبادرات اللامسؤولة التي قام بها السادات بعد شنه حرباً خاطفة على إسرائيل، والمتمثلة في زيارته للقدس المحتلة، ثم توقيعه معاهدة صلح منفردة مع إسرائيل، كان يعتبرها المخرج الوحيد من المأزق الشامل الذي زج فيه المشرق العربي بسبب القضية الفلسطينية، وسمح لنفسه بالانتقال من معادلة أولى غير حقيقية "نعم للغرب، لا لإسرائيل" قبل حرب 1973 إلى معادلة أخرى حقيقية مفادها "نعم للغرب، نعم لإسرائيل" بعد الحرب، ولكنها حتمت عليه الخروج من الصف العربي[5].

ولقد دفع الشعور العربي المضاد لاتفاقية كامب ديفيد التي وقعها السادات مع حلفائه إلى عقد قمة عربية طارئة في بغداد نوفمبر 1978 أقصيت منها مصر وهو ما أثار غضب السادات، وفي افتتاح أشغال المؤتمر تدخل الرئيس أحمد حسن البكر قائلاً: "نحن لا نريد التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد، لكن الصراع بين العرب وإسرائيل هو صراع سياسي وعسكري واقتصادي وحضاري وهو صراع على الأرض والسيادة والوطنية والقومية.."[6].

---

[1] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص277.

[2] هذه الاتفاقية هي في الواقع عبارة عن صورة منقحة من إعلان وعد بلفور سنة 1917، فبموجبها انفردتا مصر وإسرائيل بحق التصرف فيما تبقى من أراضي فلسطينية (قطاع غزة والضفة الغربية). ينظر: جورج قرم: المرجع السابق، ص353.

[3] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص302.

[4] جورج قرم: المرجع السابق، ص353.

[5] نفسه، ص211.

[6] أحمد حسن البكر نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص320.

ولقد شدّدت هذه القمة التي مثّل الجزائر فيها وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة على ضرورة استمرار التعامل مع الشعب المصري والحرص على مصر أرضاً وشعباً، باستثناء المتعاونين بصفة مباشرة أو غير مباشرة مع العدو الصهيوني، وكان من أهم نتائج المؤتمر نقل مقر جامعة الدول العربية[1] من القاهرة إلى تونس[2]، وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على مصر[3].

ومما تجدر الإشارة إليه أن القرارات التي تمخضت عن قمة بغداد ولّدت لدى المشاركين ردود أفعال متناقضة، فمنهم من رأى ان قرارات المؤتمر كانت مثالية لأنها حافظت إلى حدّ ما على الارتباط العربي بين الشعوب بما يسمح يوماً ما على إصلاح ذات البين، وللأمانة فإن الجزائر كانت من أنصار هذا الرأي، ورأى آخرون أن تلك القرارات في حد ذاتها تشكل دعماً حقيقياً لنظام السادات وبالتالي يفترض أن تتم مقاطعة حقيقية لمصر تجعل الخسارة فادحة تتضرر منها كل شرائح الشعب المصري، مما يجعله يحس بالخطر والخسارة الكبيرة بفعل ارتباطه مع اسرائيل[4].

وبالرغم من تلك التجاوزات الخطيرة التي قام بها السادات، إلا أن جبهة الرفض التي اجتمعت ببغداد في نوفمبر 1978 لم تقطع حبل الأمل فقامت من أجل رأب الصدع بإرسال وفد إلى القاهرة بغية الاجتماع بالسادات لإقناعه بالعدول عن رأييه في مواصلة السير على طريق كامب ديفيد، وعرض عليه مساعدة مالية سنوية لمصر تقدر بخمس مليارات دولار، غير أن الرئيس المصري ضرب ذلك العرض عرض الحائط وأعلن عبر صحافته قائلاً: "إن مصر ليست معروضة للبيع"[5].

ولم تقتصر مقاطعة مصر على العالم العربي فحسب، بل عانت من المقاطعة حتى في العالم الإسلامي ولدى الدول الإفريقية ودول عدم الانحياز، إلى درجة أنها هددت بالطرد من طرف

[1] أنشأت الجامعة العربية في 22 مارس 1945 يوجد مقرها في القاهرة، لها مجلس يجتمع مرتين في السنة، كانت تضم في البداية سبعة بلدان فقط ليرتفع العدد بعد ذلك ليصل سنة 2003 إلى 22 دولة عربية من بينها الجزائر، أعلى هيئة في الجامعة هي قمة الرؤساء، حددت عهدة الأمين العام بخمسة سنوات، عدد موظفيها حوالي500 موظف، للجامعة ميزانية سنوية تقدر بـ 33 مليون دولار. للمزيد ينظر: عاشور شرفي: قاموس سبق ذكره، ص1033.

[2] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص321.

[3] جورج قرم: المرجع السابق، ص354.

[4] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص323.

[5] السادات نقلاً عن: جورج قرم: المرجع السابق، ص355.

منظمة الوحدة الإفريقية[1] ومنعت من الحضور إلى المؤتمر الإسلامي وبات الوضع الدبلوماسي المصري حرجاً للغاية[2].

لقد عمل السادات على تآكل الدعم العربي بفضل انتهاجه سياسة التطبيع مع إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة على حساب الدول العربية دون أن ينجح في انتزاع أي شيء منهما، بالعكس أعطاهما الكثير وليس من أرصدة مصر وحدها وإنما من الرصيد العربي كله، وإذا كان السادات قد عمل جاهداً على كبح جماح الثورة الإسلامية في إيران خدمة للغرب[3]، فإن الجزائر في منتصف السبعينيات وعلى هامش قمة الأوبيك تمكنت بفضل مجهودات رئيسها هواري بومدين من ترتيب لقاء -بناءً على طلب العراق- بين شاه إيران ونائب الرئيس العراقي صدام حسين، وانتهى اللقاء بتوقيع معاهدة عرفت تاريخياً بـ "معاهدة الجزائر 1975"، وكان هذا الموقف أول تدخل للجزائر في قضايا تخص المشرق العربي.

وهكذا أضيف هذا الموقف إلى المواقف الجزائرية من فتح قناة السويس، ومن اتفاقية كامب ديفيد، ومن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، والتي لم تكن صلحاً مع إسرائيل بقدر ما كانت رغبة في التخلي عن العرب والالتحاق بالغرب، وهو ما صرّح به السادات في قوله: "لست حريصاً على البقاء في صفوفكم ولا أريد أن أظل مع المتخلفين (العرب) وإنما مكاني هناك مع المتقدمين (الغرب)"[4]. وفي هذا إنكار وجحود للأموال العربية التي تدفقت على مصر في عهده.

ومن بين المواقف الجزائرية التي رأتها مصر أنها نكاية لنظام السادات، هي احتضان الجزائر بطلب خاص من بومدين لسكرتير الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وكذا استقبالها وترحيبها لبطل حرب أكتوبر 1973 "الفريق سعد الدين الشاذلي" الذي رفض الانبطاح للسادات في سبيل عزة مصر خصوصاً والأمة العربية عموماً، ولقد قرّر هذا الأخير الاستقرار بالجزائر نظراً لموقفها

---

[1] تأسست هذه الهيئة الإفريقية سنة 1963 بأديس أبابا، ومن أهم مبادئها مبدأ قدسية الحدود الموروثة عند الاستقلال، بلغ عدد أعضائها سنة 2000 حوالي 52 دولة بعد انسحاب المغرب منها سنة 1984 لأسباب سياسية تتعلق بأزمة الصحراء الغربية، في حين انضمت إليها جنوب إفريقيا سنة 1994 بعد إلغائها لنظام التمييز العنصري. للمزيد: ينظر: عاشور شرفي: قاموس سبق ذكره، ص94.

[2] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص220.

[3] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص341.

[4] السادات نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص343.

المشرف خلال حرب أكتوبر بعد رفضه عدة عروض عربية أخرى وكان ذلك سنة 1978، وظل فيها إلى أن استقال الرئيس الشاذلي بن جديد[1]، وبعدها قرر العودة إلى مصر في بداية فترة الرئيس مُحَّد بوضياف، وقيل أنه أجبر على مغادرة الجزائر وليس بطواعيته[2].

هذه المواقف الجزائرية تجاه حرب أكتوبر والقضية العربية بصفة عامة زادت من غضب النظام المصري الذي ظل يتحين الفرص لشحن جماهيره بالكراهية ضد الجزائر وشعبها، وهو ما جعل الشعب المصري في معزل عن التأثر بالمواقف الجزائرية المعارضة لسلطة السادات.

وأخيراً وليس آخراً ومن خلال ما سبق عرضه بالتحليل والشرح في هذا الفصل نخلص إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– غداة حصول الجزائر على استقلالها ما انفك نشاطها وموقفها المستمد من تجربتها الثورية يزداد يوماً بعد يوم حيال الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، فكانت أول مهمة أخذتها الجزائر على عاتقها في هذا المجال تسخير دبلوماسيتها من أجل كسب التأييد والاعتراف العربيين والدوليين بمنظمة التحرير الفلسطينية التي تم إنشاؤها سنة 1965 كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، هذا على غرار حرصها كل الحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعب الفلسطيني بل أكثر من ذلك أنها حذرت من يقوم بذلك، وهو ما عبر عنه الرئيس هواري بومدين في قوله: "أن الجزائر لا تعترف بأي شخص يتحدث باسم الفلسطينيين إلاّ منظمة التحرير الفلسطينية".

– إن الجزائر بالرغم من أنها كانت منشغلة بإعادة تنظيم سياستها الداخلية إثر أحداث 19 جوان 1965، إلا أنها لم تكن بمنأى عما يحدث في المشرق العربي وكانت تتابع باهتمام وخطوة بخطوة تطورات الوضع هناك، وفي هذا السياق أعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الشؤون الخارجية يوم 16 ماي 1967 عن تضامن الجزائر مع الأقطار العربية التي يتحرش بها الكيان الصهيوني، ولم تكتف الجزائر عند حد إعلان المواقف فحسب بل أن الرئيس بومدين أوفد بعد أسبوع من هذا الإعلان العقيد طاهر الزبيري إلى سوريا ومصر للوقوف على الاحتياجات

[1] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص354.

[2] مُحَّد تامالت: المرجع السابق، ص210.

والمساعدات التي يمكن أن تقدمها الجزائر لهما، وهو ما تم تنفيذه بالفعل إذ لم يلبث العدو الصهيوني أن شن عدوانه السافر على المطارات العسكرية المصرية حتى كان الرد سريعاً من طرف الجزائر وذلك بإرسالها قوات جزائرية إلى أرض المعركة.

– إن موقف الجزائر من حربي جوان 1957 وأكتوبر 1973 اعتبرته واجباً عربياً أملته عليها ثورتها المجيدة، وترى الجزائر –من منطلق تجربتها الثورية– أن الكفاح العربي المسلح هو الخيار الوحيد لتحرير الأراضي العربي المغتصبة، ولهذا لم تدخر أي جهد في هذا المجال، وكانت مشاركتها في هذين الحربين مشاركة فعالة إلى درجة أنها أدانت مصر بشدة لقبولها وقف إطلاق النار وقرار مجلس الأمن دون أن تحقق هذه الحرب هدفها الأساس وهو تحرير جميع الأراضي العربية.

الفصل الثاني: موقف الجزائر من تطورات القضية الفلسطينية (1979-1992)

المبحث الأول: موقف الجزائر من اتفاقية كامب ديفيد وتأثيرها على القضية الفلسطينية.

المبحث الثاني: جهود الجزائر في دعم القضية من خلال مؤتمرات القمم العربية ودورات المجلس الوطني الفلسطيني.

المبحث الثالث: الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الحجارة)1987 وموقف الجزائر منها.

إن التزام الجزائر على المستوى العربي يجعل تضامنها مع الشعب الفلسطيني أكثر من ضروري، وتعتبر القضية الفلسطينية، إحدى المكونات الأساسية للوعي والضمير الجزائريين، وهو يؤدي بالجزائر إلى اعتبار أن تبني واحتضان القضية الفلسطينية وبذل جميع الجهود لحلها ومعالجتها يدخل في إطار تحريرها هي في حد ذاتها، ومن هذا المنطلق أكدت الثورة الجزائرية وستظل تؤكد التزامها المطلق تجاه الثورة الفلسطينية، وهو ما سنتناوله بشيء من العرض والدراسة والتحليل في هذا الفصل.

المبحث الأول: موقف الجزائر من اتفاقية كامب ديفيد وتأثيرها على القضية الفلسطينية.

في سبيل الاكتفاء بحل جزئي للأزمة الفلسطينية عمدت الولايات المتحدة الامريكية إلى تطبيق اتفاقيات سلام فردية منفصلة بين الدول العربية الأربعة (مصر، لبنان، الأردن، سوريا) ذات الحدود المشتركة مع إسرائيل مما تسبب في خلق حساسيات وشكوك بين تلك الدول، فكان موقف الجزائر من تلك الاتفاقيات الفردية أنها عارضتها بشدة ونددت بالحلول الجزئية إزاء القضايا العربية على غرار القضية الفلسطينية التي دعت إلى معالجتها بشكل عادل وشامل.

أولاً: اتفاقية كامب ديفيد (الظروف والملابسات) وموقف الجزائر منها.

مثلت اتفاقية كامب ديفيد (1978-1979م) منعرجاً حاسماً في تاريخ العلاقات العربية-العربية بصفة عامة، وفي تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي بصفة خاصة، وفي تاريخ القضية الفلسطينية بشكل أخص، إذ لا يمكننا فهم المواقف العربية، ومن بينها الموقف الجزائري، من تطورات القضية الفلسطينية ما لم نتعرف على الظروف والمراحل التي مرت بها هذه الاتفاقية.

تعد اتفاقية كامب ديفيد إحدى النتائج السلبية الخطيرة التي تمخضت عن حرب أكتوبر 1973، وتعود جذور هذه الاتفاقية إلى تمكّن الولايات المتحدة الأمريكية من احتواء الرئيس المصري أنور السادات، وبعدها عملت جاهدة -ومن ورائها إسرائيل- على إجهاض نتائج حرب أكتوبر 1973 وإعادة ترتيب خريطة الوطن العربي، وأصبحت السياسة الخارجية المصرية تدار من طرف الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الجديد لمصر على حساب الدول العربية والإفريقية بصفة عامة[1]،

[1] عبد السلام كمون: "**اتفاقية كامب ديفيد 1978 وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية – المصرية**"، مجلة رفوف، مخبر المخطوطات الجزائرية في إفريقيا بالجزائر، ع11، مارس 2017، ص235.

وهو ما رفضته وأدانته الجزائر بشدة، لا سيما بعد أن أكدت قمة الجزائر أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني[1].

أما النقطة التي أفضت الكأس والتي قادت مصر إلى سلام منفرد مع إسرائيل هو قبول السادات على الفور اقتراح إسرائيل عن طريق هنري كسينجر[2] بالبدء في محادثات عسكرية مباشرة على الكيلو 101 من طريق قناة السويس، وذلك خلال اللقاء الثنائي الذي جمع بينهما في شهر نوفمبر 1973 وفيه وافق السادات على النقاط التي كانت من صنع وصياغة إسرائيل، الأمر الذي أحدث صدمة كبيرة للوطن العربي[3].

ولقد أدانت الجزائر –على غرار بعض الدول العربية– ذلك اللقاء الثنائي المغلق بين السادات وكيسنجر، واعتبرته انحرافاً خطيراً في مسار القضية الفلسطينية خصوصاً والتاريخ العربي عموماً، وهو ما صرّح به الرئيس بومدين للمبعوث الخاص للسادات إلى الجزائر حيث أبدى بومدين اندهاشه واستغرابه عن عودة العلاقات المصرية الأمريكية في هذا الوقت بالذات التي اعتبرها بومدين تصرف استفزازي للجزائر التي قطعت علاقاتها مع أمريكيا تضامناً مع مصر.

إذا كانت حرب أكتوبر 1973م خطوة مصرية جريئة باغت بها السادات العالم وتحدى بها إسرائيل، فهي حرب من أجل تحرير سيناء وليست حرب تحرير فلسطين أو الدفاع عنها كما يدعيه بعض المدافعين عن سياسة السادات تجاه القضية الفلسطينية[4]، وبقدر ما كان الرئيس المصري يريد أن يكون بطلاً للحرب، فإن زيارته للقدس في نوفمبر 1977م كانت خطوة أجرأ اعتبر نفسه من خلالها بطلاً للسلام، متحدياً بذلك قرارات مؤتمرات القمة العربية وعلى رأسها

[1] Anica pommeray: op. cit, p36.

[2] هنري كيسنجر سياسي أمريكي مخضرم، ألماني المولد يهودي الأصل ولد سنة 1923، هاجرت أسرته إلى نيويورك عام 1938 هروباً من القمع النازي، تحصل على الجنسية الأمريكية سنة 1943 ودرس العلوم السياسية في معهد جورج واشنطن العالي وتخرج منه سنة 1971، تقلد عدة مناصب سياسية حساسة في الدولة بدءً بمستشار للسياسة الخارجية الأمريكية في عهدة كل من ايزنهاور، كينيدي، وجونسون، قبيل حرب أكتوبر 1973 ونظراً للرحلات المكوكية التي قام بها إلى المنطقة تم تعيينه وزيراً للشؤون الخارجية الأمريكية في شهر أوت 1973 مع احتفاظه بمنصبه السابق كمستشاراً لشؤون الأمن القومي. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج5، ص121.

[3] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص156.

[4] Khader bichara: op. cit, p28.

مؤتمر الخرطوم ولاءاته الشهيرة[1]، وكلا الخطوتين –بالرغم مما حققته حرب 1973 من أهداف جزئية– كانت عواقبهما وخيمة على الأمة العربية، فرغم إلحاح السادات عن رفضه أي حل منفرد مع إسرائيل اهتدى في الأخير إلى إبرام معاهدة سلام ثنائية مع إسرائيل في شهر مارس 1979م عرفت تاريخياً بـ: "معاهدة كامب ديفيد" والتي كان أهم قراراتها هو اعتراف مصر بدولة إسرائيل وتعهدها بعدم التدخل في بقية الصراع العربي الإسرائيلي[2].

إن زيارة السادات للقدس التي تسببت في قطع العلاقات المصرية مع بلدان ما عرفوا بجبهة الصمود والتحدي وما تلاها من لقاء الاسماعيلية 25 ديسمبر 1977 كلها كانت محطات حاول السادات من خلالها إبراز مدى أهمية تحقيق سلام منفرد مع إسرائيل يكفل الانسحاب من سيناء ويعطي الحكم الذاتي للضفة الغربية والقطاع دون الإشارة إلى الشعب الفلسطيني ولقضيته لا من قريب ولا من بعيد، وهي محطات تدخل كلها في إطار التحضيرات والاستعدادات للاتفاقية المصرية الإسرائيلية اللاحقة والتي تخمرت فكرتها في مؤتمر لندن (قلعة ليدز) في مطلع شهر جويلية 1978م، وهذا الأخير هو الذي أعطى للطرفين المصري والإسرائيلي إشارة الانطلاقة نحو كامب ديفيد[3].

ففور انتهاء مباحثات "ليدز" سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استثمار نتائجها في دفع عملية السلام المنفرد مع مصر وصولاً إلى عقد قمة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل برعاية أمريكية[4]، علماً أن الاتفاق على عقد هذه القمة تم خلال زيارة وزير خارجية أمريكية "سيروس فانس" لكل من إسرائيل ومصر[5]، وآخر خطوة أقدم عليها السادات قبل توجهه إلى كامب ديفيد هي دعوته لمجلس الأمن القومي المصري لاجتماع طارئ يوم 30 أوت 1978، ووعد الحاضرين

---

[1] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص175.

[2] جمال فرحات: المرجع السابق، ص153.

[3] عبد السلام كمون: "**اتفاقية كامب ديفيد 1978 وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية – المصرية**"، مقال سبق ذكره، ص242.

[4] طه المجدوب: **حرب أكتوبر.. طريق السلام**، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1993، ص119.

[5] موافقة مصر على الاتفاقية كانت موافقة فردية من طرف السادات فقط دون استشارة جهازه الدبلوماسي ومستشاريه الخواص، بدليل أن وزير خارجيته ابراهيم كامل علم بالأمر عن طريق نظيره الامريكي وعندما افتتح السادات في القضية فاجأه قائلاً: "**هذا ما كنت أسعى إليه يا كامل أن تقوم أمريكا بدور الشريك الكامل، سوف تدخل معي التاريخ يا كامل!!!**". ينظر: محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص302.

أن مصر لن تقبل أي اتفاقية ثنائية أو حلول جزئية، وأن غاية مصر الأساسية من هذه الاتفاقية هي الحل الشامل الدائم والعادل (يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلاَّ غُرُوراً)[1] صدق الله العظيم.

بتاريخ 05 سبتمبر 1978 وصل الوفدان المصري والإسرائيلي إلى منتجع كامب ديفيد بالولايات المتحدة الأمريكية، وشارك في هذه القمة من الجانب المصري إلى جانب السادات كل من حسن التهامي (مستشار السادات الخاص)، و مُحَمَّد كامل (وزير الخارجية المصري)، أسامة الباز (نائب وزير الخارجية)، وبطرس بطرس غالي (وزير الدولة للشؤون الخارجية)، ومثل الوفد الإسرائيلي في هذه القمة إلى جانب مناحيم بيغين كل من موشية دايان (وزير الخارجية)، وعيزار وايزمان (وزير الدفاع)، وأهارون باراك (المدعي العام)، أما الطرف المضيف فكان ممثلاً في كل من الرئيس الامريكي جيمي كارتر، ووزير خارجيته سيروس فانس ومساعده هارولد سوندرز، ومستشار الأمن القومي زبيجنيو بريجنسكيو[2].

امتدت هذه المفاوضات إلى غاية 17 سبتمبر مرت الإيام الأولى منها بتوتر شديد بين الطرفين ناتج عن امتناع الطرفين عن تقديم أي تنازل للآخر، ولم تقتصر تلك الخلافات على القضية الفلسطينية فحسب، بل امتدت إلى مسائل أخرى كالمسائل العلمية والتجارية والدبلوماسية، وخلال مجريات المفاوضات وفي خضم النقاشات الحادة قدم وزير خارجية مصر مُحَمَّد كامل استقالته، فاستغلها السادات للضغط بها على كارتر للتدخل بين الطرفين قائلاً له: "أنت ترى جيداً أن التعنت والتشدد الإسرائيلي قد أحبط عزيمة أعضاء وفدي"[3]، فذعن الرئيس كارتر لمطلب السادات وقرّر طيلة الإيام المتبقية من عمر المفاوضات أن يلعب دور الوسيط بينهما دون أن يواجه الطرف الآخر[4].

وفي الأخير نجح جيمي كارتر بمساعدة السادات الذي قدم في الأخير الكثير من التنازلات -وهذا أمراً طبيعياً لصاحب المبادرة- في إقناع الطرفين والتوجه بهما نحو واشنطن للتوقيع على الاتفاقيات الأولية التي تضمنت شقين اثنين أحدهما خاص بانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، والآخر مشروع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

---

[1] القرآن الكريم: رواية ورش، **سورة النساء**، الآية الكريمة رقم 120.

[2] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص196.

[3] السادات نقلاً عن: بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص202.

[4] نفسه، ص202.

إن مسؤولية التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد وما خلفته من انعكاسات سلبية على المستوى المصري خصوصاً والعربي عموماً يتحملها السادات وحده لأنه استبد بالسلطة وانفرد باتخاذ قرارات ارتجالية يجهل عواقبها دون ترخيص مسبق لا من المصريين أنفسهم ولا من الأردنيين ولا من أصحاب القضية الجوهرية الفلسطينيين المضطهدين، وما يؤكد تصرفات السادات وتعنته هو أن جميع وزراء خارجية مصر الذين تعاقبوا على هذه الوزارة خلال فترة حكمه استقالوا من منصبهم احتجاجاً على سياسة التطبيع والانبطاح التي انتهجها السادات منذ وصوله إلى سدة الحكم[1].

وأقل ما يقال عن هذه الاتفاقية أنها أبرزت بحق مدى التناقض الذي وقع فيه السادات، لأنه سبق له وأن صرّح في قمة الاسماعيلية ان مصر تسعى من وراء هذه الاتفاقية إلى الوصول إلى حل شامل وعادل في منطقة الشرق الأوسط، غير أنه في الواقع تم تكريس الحلول الجزئية والمنفردة مع إسرائيل على حساب القضية العربية الأساسية (القضية الفلسطينية).

ثانياً: تأثيرها على القضية الفلسطينية.

كان الوطن العربي منقسماً قبل هذه الاتفاقية، فمن غير المعقول أن تكون هذه الاتفاقية وسيلة ضغط لتلاحمه، بل أعطت هذه الاتفاقية صفعة قوية للأمة العربية بصفة عامة، وللعمل والتحرك العربي على المستويين العسكري والسياسي من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية بشكل خاص، فبعدما كانت مصر أكبر قوة عربية تزعمت النظام العربي بمحض إرادة هذا الأخير في مواجهة المؤامرات والدسائس الاستعمارية والصهيونية عسكرياً، تحولت بعد ذلك من خلال اتفاقية كامب ديفيد إلى محاولة قيادتها لنفس النظام ولكن هذه المرة سياسياً ورغماً عن أنفه باتجاه حل للصراع العربي الإسرائيلي على حساب الأراضي العربية المحتلة وعلى حساب القضية الفلسطينية.

إن دفاع الجزائر عن القضية الفلسطينية تعدى حدودها الإقليمية، إذ أن هذه الاتفاقية لم تقتصر سلبيتها على عدم حلها للمسائل الحيوية المتعلقة بالقضية الفلسطينية مثل المسائل المتعلقة بالسيادة على القدس وتقرير المصير فحسب، بل عملت منذ بدايتها على ستر عيوب ونقائص المشكلة الفلسطينية[2]، حتى أضحى حلها بعيد المنال.

---

[1] شامل أباظة: **الوجه الآخر لاتفاق كامب ديفيد**، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص129.

[2] فاتن عوض: المرجع السابق، ص235.

وبالتالي فإنه من العبث الادعاء بأن إطار السلام تضمن ما تصورته مصر الساداتية أنه حل للقضية الفلسطينية، فهو -في الواقع- ادعاء يجابه الحقيقة ويصطدم معها، فلم ترد أي فقرة من فقرات الاتفاقية بعنوان "**قضية فلسطين**"، واكتفت بالإشارة إلى بند خاص بالضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا تأكيد صريح على أن إسرائيل لا تزال ترفض الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني، وما دام هناك إنكار بالوجود فبديهي أن تنعدم أي حقوق أخرى للشعب الفلسطيني، ومن ثم فإنه طبيعي أيضاً ألا تقرر اتفاقية كامب ديفيد حق الشعب الفلسطيني في السيادة وتقرير مصيره وإقامة دولته[1].

ولا أدل على صحة ما سبق ذكره من إقصاء "منظمة التحرير الفلسطينية" الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني تماماً من عملية المفاوضات، بمعنى آخر أن مصر وافقت في كامب ديفيد على إجراء مفاوضات تقرر مستقبل الشعب الفلسطيني نزولاً عند رغبة إسرائيل في ظل الغياب القهري لممثله الشرعي.

وهو ما دفع بالجزائر إلى مهاجمة هذه الاتفاقية بشدة وعنف، فبعد تولي الشاذلي بن جديد رئاسة الجمهورية الجزائرية ما انفك يهتم بهذه القضية اهتماماً بالغاً، بل أن تعامله معها جاء امتداداً طبيعياً لتعامل بومدين معها قبله، ولم يلبث بن جديد أن اتم العام في رئاسة الدولة حتى تكررت لقاءاته مع معظم القيادات والكوادر الفلسطينية[2] (ياسر عرفات، أبو إياد، جورج حبش، نايف حواتمة..)، وكان أهمها هي تلك التي جمعته بالزعيم ياسر عرفات والرئيس السوري حافظ الأسد بمناسبة الذكرى 25 لاندلاع ثورة نوفمبر 1954م، وخلال هذه المناسبة تعرفا الضيفان على جورج مارشاي رئيس الحزب الشيوعي الفرنسي.

وللإشارة، فإنه في خضم تلك الأزمات، وخلال مجريات الاتصالات المصرية-الإسرائيلية وصل الرئيس بن جديد إلى السلطة في الجزائر في شهر فبراير 1979، وكان انضمام الجزائر رسمياً إلى دول المعارضة في 16 نوفمبر 1978م، وهو ما أكده مؤتمر طرابلس المنعقد في ديسمبر 1978، ولقد عبر بن جديد عن معارضته لمعاهدة كامب ديفيد بقوله: "...ان الجزائر ضد سياسة الانهزام والحلول الجزئية"[3]، كما أدان الشاذلي بن جديد سياسة الحكومة المصرية التي تحاول

[1] فاتن عوض: المرجع السابق، ص245.

[2] مُحَمَّد تامالت: المرجع السابق، ص152.

[3] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: جمال فرحات: المرجع السابق، ص155.

من خلال توطيد علاقاتها مع الإمبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون وصية على الشعب الفلسطيني، ولقد عبرت هذه المواقف الشاذلية بحق عن مدى تواصل الخط البومديني في الموقف الجزائري من مبادرة السادات للسلام[1].

وإذا كانت اتفاقية كامب ديفيد قد حققت انتصاراً سياسياً باهراً لأمريكيا، وفي نفس الوقت انتصارا أمنياً لإسرائيل، فإنها بالمقابل اعتبرتها الدول العربية نكسة كبرى للأمة العربة عامة وللقضية الفلسطينية خاصة. وهنا، وعلى غرار الدول العربية الأخرى، قامت الجزائر بإدانة ومعارضة معاهدة السلام جملة وتفصيلاً كون المسألة من أولى الأولويات في سياستها الخارجية، وأكثر من ذلك قاطعت الجزائر اجتماع الجامعة العربية للوزراء العرب يوم 27 مارس 1978 المنعقد في العاصمة المصرية تضامناً مع دول الرفض[2].

وفي إطار البحث عن المسائل المختلفة لحل الأزمة الفلسطينية أرسلت الحكومة الجزائرية أحمد طالب الإبراهيمي يوم 09 سبتمبر 1980 إلى المملكة العربية السعودية للتباحث مع ولي عهد المملكة حول الحلول الممكنة لهذه القضية، فأقر الأمير فهد أن الأزمة الفلسطينية يجب أن تعالج في إطار فلسطيني وأن الجهاد من أجل تحرير القدس لا يعني بالضرورة استخدام السلاح، أما الجزائر من جهتها فقد أكدت أنه من بين الحلول الناجعة لتحرير القدس هو تطبيق قرارات منظمة الأبيب والتي من بينها رفع سعر برميل النفط[3].

وفي نفس الاتجاه أكد الشاذلي بن جديد في حديث صحفي أجراه مع جريدة لوموند الفرنسية بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لاندلا ع الثورة الجزائرية المظفرة بخصوص القضية الفلسطينية، أنه لا يمكن إيجاد حلاً للمشكلة إذا حصل تجاهلاً للأطراف المعنية، وصرّح قائلاً: "إن القضية الفلسطينية هي جوهر المشكل واحتلال أراضي دول عربية مجاورة هو نتيجة لهذا المشكل"[4]، وعن اتفاقيات كامب

---

[1] جمال فرحات: المرجع السابق، ص155.

[2] نفسه، ص154.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014، ص113.

[4] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: محمد سوالي: "**حديث الرئيس الشاذلي بن جديد لجريدة لوموند الفرنسية الوفاء لمبادئنا**"، مجلة الجيش، ع189، مجلة سبق ذكرها، س17، ديسمبر 1979، ص5.

ديفيد استرسل في حديثه لجريدة لوموند قائلاً: "نعم لقد عارضنا تلك الاتفاقيات، لأننا لا نؤمن بجدوى الحل الجزئي وهو ما قام به السادات، إننا نعتقد بأنها سلم مبتورة تمت على حساب الفلسطينيين"[1].

إن السلم في الشرق الأوسط في نظر "الجبهة القومية للصمود والتصدي" لا يكمن في الاستسلام، ولا يتحقق بشهادة الرضى التي تمنحها إسرائيل، ولا بالتنازلات المهينة كما يعتقد السادات ومن سار على شاكلته، فالسلم الحقيقي يتطلب كفاحاً عربياً موحداً يقوم على مبادئ واضحة وثابتة، إن تجاهل المقاومة الفلسطينية كما أكد المسؤولون الجزائريون لا يعني السلم بل العكس من ذلك تماماً فإن محاولة تصفيتها والقضاء عليها معناه استمرار الحرب، ومن هذا المنطلق فلا ينبغي أن يكون كفاح الشعب الفلسطيني محل مساومة، فمن خلال هذا الكفاح لا يتقرر بقاء الشعب فقط بل مصير الأمة العربية قاطبة، وعليه فإن الجزائر حذرت وأكدت أن كل مناورة تستهدف التضحية بالمقاومة الفلسطينية وبمنظمتها الطلائعية (منظمة التحرير الفلسطينية) محكوم عليها بالفشل الذريع[2].

وإذا كانت جبهة الصمود والتصدي قد تشكلت كرد فعل عربي على زيارة السادات للقدس، فإن مواجهة ما ترتب عن هذه الزيارة من آثار سلبية على المستوى العربي عموماً وعلى المستوى الفلسطيني خصوصاً ليس ممكناً إلا إذا واجهت هذه الجبهة الأسباب الحقيقية التي كانت وراء السلوك الجديد الذي انتهجه السادات، وتلك الأسباب يمكننا حصرها في الضعف الذي أصاب الصف العربي[3]، ولا يمكن معالجته إلا في الإطار الإسلامي الذي يعبر بصدق عن مطامح الشعب العربي، وهو ما أكده الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد خلال الكلمة التي ألقاها خلال المؤتمر الخامس لجبهة الصمود والتصدي في مدينة بنغازي الليبية[4] المنعقد في الفترة الممتدة من 16

---

[1] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: محمد سوالي: "**حديث الرئيس الشاذلي بن جديد لجريدة لوموند الفرنسية الوفاء لمبادئنا**"، مجلة الجيش، ع189، مجلة سبق ذكرها، س17، ديسمبر 1979، ص5.

[2] رضا مالك: "**الموقف العربي بين الاستسلام والصمود**"، الثقافة، مجلة سبق ذكرها، ص8.

[3] أ. أحمد: "**جبهة الصمود والتصدي قرارات في مستوى التحدي الصهيوني**"، مقال سبق ذكره، ص23.

[4] غير أن محيي الدين عميمور الذي اشتغل مستشاراً إعلامياً لكل من الرئيسين الراحلين هواري بومدين والشاذلي بن جديد ـ رحمهما الله ـ أكد أن "الجبهة القومية للصمود والتصدي" عقدت أربع مؤتمرات فقط وليس خمسة، شارك هواري بومدين في المؤتمر الأول والثاني وشارك الشاذلي في الثالث والرابع، المؤتمر الأول (في العاصمة الليبية طرابلس) والثاني (في العاصمة السورية دمشق) وهو آخر مؤتمر شارك فيه هواري بومدين قبل وفاته في ديسمبر 1978، والمؤتمر الثالث (في الجزائر برئاسة الشاذلي) والرابع والأخير (في بنغازي الليبية). ينظر: محيي الدين عميمور: **أنا وهو وهم**، ط3، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص290.

إلى 18 سبتمبر 1981 والتي وصف فيها الصراع العربي الإسرائيلي قائلاً: "إن معركة الأمة العربية معركة حضارية ومصيرية"[1]، ومن أهم القرارات التي خرجت بها قمة بنغازي نذكر ما يأتي:

– اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية عدواً مجابهاً للحق العربي مع الأخذ بعين الاعتبار التحالف الامريكي الصهيوني.

– توجيه الدعوة إلى البلدان العربية لقطع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإعلان الحرب ضد التواجد الأمريكي في المنطقة مهما كان نوعه وشكله.

– إن أحسن وسيلة لمجابهة التحالف الأمريكي الصهيوني هو استخدام سلاح البترول، وإعادة التوازنات في المنطقة عن طريق تعزيز العلاقات العربية السوفياتية.

– يدعو المؤتمر البلدان العربية إلى تعزيز التضامن مع لبنان ودعمه لتحقيق وحدته واستقلاله، كما دعا إلى دعم الثورة الفلسطينية بجميع الإمكانيات العربية المادية والبشرية، هذا فضلاً عن ضرورة مساندة الشعب المصري الشقيق ضد نظامه المنحرف من أجل إبطال مفعول اتفاقية كامب ديفيد.

إن هذه القرارات الصادرة عن جبهة الصمود والتصدي في قمة بنغازي تعتبر في مستوى التحالف الصهيوني الأمريكي الذي ما انفك يتزايد يوماً بعد يوم في المنطقة، ويبقى الأهم من هذا كله هو أن تأخذ هذه القرارات طريقها نحو التطبيق الفعلي والفعال.

وبالرغم من معارضة ورفض الجزائر وبعض الدول العربية الدخول في محادثات التسوية المصرية الإسرائيلية، إلا أن السادات قرر المضي قدماً في مشروعه السلمي واغتيال القضية الفلسطينية وذلك بإرساله سراً عدداً من الأشخاص المصريين عن طريق إسرائيل إلى فلسطين المحتلة وقطاع غزة لإقناع بعض المسؤولين الفلسطينيين وإرغامهم على قبول مشروعه السلمي مع إسرائيل، ومن ثم فتح جبهة جديدة ضد القضية الفلسطينية بإدخالها في دوامة الصراع العربي والأطماع الصهيونية[2].

وفي الوقت الذي كانت فيه الدول العربية الرافضة لاتفاقية السلام تتحرك للم الشمل وإجهاض المخططات الإسرائيلية، كانت هذه الأخيرة بحكم ضمانها للدعم الأمريكي من جهة، وتفوقها عسكرياً

---

[1] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: أ. أحمد: "**جبهة الصمود والتصدي قرارات في مستوى التحدي الصهيوني**"، مقال سبق ذكره، ص24.

[2] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص181.

من جهة أخرى، تسعى لتمديد مجالها الأمني على حساب لبنان ومرتفعات الجولان، وكذا بنائها العديد من المستوطنات في غزة والقدس، وفي خضم هذه الظروف اجتاحت إسرائيل لبنان، وقد تسبب هذا الاجتياح السافر في تطويق المخيمات الفلسطينية واعتقال أكثر من 8000 فلسطيني ولبناني[1]، هذا على غرار المجازر الرهيبة التي ارتكبتها في مخيمات صبرا وشتيلا خلال صيف 1982.

هذه المجزرة أجبرت الآلاف من الفلسطينيين على اللجوء إلى دول عربية وعلى رأسها الجزائر التي احتضنت هؤلاء المهجرين واستقبلت ما يربو عن ستمائة مقاتل وأكثر من ألفين من اللاجئين المساجين الذين أطلق سراحهم فيما بعد[2].

وعلى غرار مرحلة السبعينات في الجزائر التي تميزت بالاهتمام بالقضية الفلسطينية، فإن مرحلة الثمانينات التي تلتها كانت بالغة الأهمية بالنسبة لهذه القضية القومية المحورية التي شهدت أزمات خطيرة كانت لها عواقب وخيمة مازالت آثارها قائمة إلى وقتنا الحالي.

ونظراً لأهمية هذه القضية فإنها ما فتئت تشغل بال الهيئات السياسية لبلادنا انشغالاً كبيراً، كما أن هذه القضية الصرفة تعبر عن مشاعر الجزائيين حكومة وشعباً حيال كل ما له علاقة بمسائل تصفية الاستعمار والنضال التحرري عبر مختلف العالم[3]. وأن اهتمام الجزائر بهذه القضية لم ولن يكن يوماً ما محل مساومة، بل اعتبر ولا يزال واجباً مقدساً لا يستند إلى أي قيد أو شرط بل كان هذا الواجب مطلوباً من الجزائر لا مفروضاً عليها.

إن جبهة الصمود والتحدي التي تعتبر الجزائر طرفاً فيها وعضواً أساسياً وفاعلاً في جميع قممها تشكلت عقب زيارة السادات المشؤومة للقدس خلال شهر نوفمبر 1977 لمواجهة المخططات الامبريالية (الولايات المتحدة الامريكية، إسرائيل)، ونظراً للنتائج الكارثية المترتبة عن هذه الزيارة التي تعتبر الضربة القاضية للقضايا العربية عموماً والفلسطينية على وجه الخصوص عقدت أول قمة لجبهة الصمود بالعاصمة الليبية في الفترة الممتدة من 2 إلى 5 ديسمبر 1977 لدراسة الوضع الراهن، وخلال هذه القمة تقرر إحداث القطيعة النهائية مع العلاقات الدبلوماسية المصرية ونقل مقر الجامعة العربية بالقاهرة إلى عاصمة عربية أخرى.

[1] جورج قرم: المرجع السابق، ص377.

[2] جمال فرحات: المرجع السابق، ص178.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص265.

أما القمة الثانية لجبهة الصمود التي تشرفت الجزائر باحتضانها يومي 2 و3 فبراير 1978 فقد أكدت على أمرين اثنين هما[1]:

– عزمها على إحباط جميع المخططات والمناورات الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية.

– التأكيد على أن "منظمة التحرير الفلسطينية" هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عقدت القمة الثالثة للجبهة في دمشق خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 23 سبتمبر 1978 حيث أدانت هذه القمة الاتفاقية بشدة بسبب تعنتها وتجاهلها للحقوق المشروعة للعرب والفلسطينيين، كما أكدت القمة الرابعة بطرابلس يومي 14 و15 أبريل 1980 عزمها على مجابهتها ومقاومتها للسياسة الصهيونية والأمريكية، وفي بيان نهائي صادر عن القمة الخامسة للجبهة المنعقدة ببنغازي من16 إلى 18 سبتمبر1981 طالب أعضاء الجبهة البلدان العربية باستغلالهم واستخدامهم لجميع الطاقات العربية كالبترول والأموال العربية المودعة لدى البنوك الخارجية ضد التحالف الأمريكي الصهيوني[2].

المبحث الثاني: جهود الجزائر في دعم القضية من خلال مؤتمرات القمم العربية ودورات المجلس الوطني الفلسطيني.

أولاً: من خلال مؤتمرات القمم العربية.

أبدت الجزائر مواقفها من القضية الفلسطينية في جميع مؤتمرات القمم العربية، وكانت هذه المواقف تختلف باختلاف قرارات كل قمة عربية، فتكون مؤيدة للقمة عندما تكون قراراتها في مستوى التحدي الذي تتطلبه القضية الفلسطينية، وتكون متحفظة إذا كانت قرارات القمة يشوبها نوع من التخاذل والغموض، وتكون ممتنعة ورافضة للمشاركة في أي مؤتمر يستثني مشاركة ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية.

في سبيل مواجهة الأخطار الناجمة عن اتفاقية كامب ديفيد، دعا مجلس قيادة الثورة العراقي الأمة العربية للوقوف صفاً واحداً بكل حزم للحيلولة دون تنفيذ قرارات كامب ديفيد، ودعا الزعماء والملوك العرب إلى عقد قمة عربية تعنى بالبحث عن ما ترتب عن اتفاقية كامب ديفيد من

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979–1988)**، ج3، المصدر السابق، ص267.

[2] نفسه، ص268.

نتائج عسكرية واقتصادية وسياسية مضرة بالأمة العربية وبمستقبلها وبمستقبل القضية الفلسطينية، وبناءً على تلك الدعوة العراقية تم عقد مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد في الفترة الممتدة من 02 إلى 05 نوفمبر 1978[1].

وكان أهم ما تقرر في قمة بغداد هو مواجهة الخلل الاستراتيجي العربي الجديد الناتج عن خروج مصر من الصف العربي وذلك عن طريق تقديم مساعدات مالية لدعم منظمة التحرير الفلسطينية ودعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة، وكذا دعم دول المواجهة في الجبهتين الشمالية والشرقية لمدة عشر سنوات دون أن تقطع حبل الأمل من عدول السادات عن رأيبه، إلا أن هذا الأخير أصر على مواصلة طريقه بعد توقيعه على اتفاقية الصلح مع إسرائيل في 26 مارس 1979[2]، عندئذ عقد وزراء الخارجية العرب – تنفيذاً لقرارات قمة بغداد – اجتماعاً طارئاً في بغداد وهو في الأصل امتداداً للقمة خلال الفترة الممتدة من 27 إلى 31 مارس من نفس السنة، قرروا فيه سحب السفراء العرب فوراً من مصر، ومقاطعة النظام المصري وتعليق العلاقات السياسية والدبلوماسية والمساعدات الاقتصادية للحكومة المصرية، ونقل مقر الجامعة العربية من مصر إلى تونس، ونقل مقر هيئة التصنيع الحربي خارج مصر، ولم تستأنف العلاقات الجزائرية ـ المصرية حتى إلى غاية 24 نوفمبر 1988[3].

وخلال مؤتمر القمة العربي العاشر المنعقد في تونس خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 23 نوفمبر 1979 دافعت الجزائر بشدة عن القضية الفلسطينية باعتبارها جوهر الصراع العربي الإسرائيلي[4]، ولقد تركزت جل قرارات هذا المؤتمر الذي شارك فيه جميع الملوك والرؤساء العرب عدا مصر على القضية الفلسطينية، وفي البيان الختامي لهذه القمة تم التأكيد على أن استعادة الحقوق العربية في فلسطين مسؤولية قومية عربية، وأن أي حل لها لا يقبل إلا من خلال مؤتمر قمة عربي عقد لهذا الغرض[5].

---

[1] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص182.

[2] نفسه، ص188.

[3] جمال فرحات: المرجع السابق، ص156.

[4] مُحَمَّد الأجنف: "**مؤتمر القمة العاشر أربع هزائم وعشر قمم**"، مجلة الجيش، ع189، ديسمبر 1979، ص47.

[5] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص201.

وفي نفس الاتجاه ساهمت الجزائر بشكل فعال في كل العمليات المتعلقة بالإعداد للدورة الحادية عشر لمؤتمر القمة العربي المزمع عقده في العاصمة الأردنية عمان، وأدت الجزائر دوراً بارزاً سواء على مستوى اللجنة السباعية، أو على مستوى اجتماع وزراء الخارجية من أجل إنجاح هذا المؤتمر، إلا أنه في الأخير لم تشارك الجزائر في هذه القمة التي انعقدت خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 27 نوفمبر 1980 بعمان بسبب امتناع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية عن المشاركة.

وبخصوص عدم مشاركة الجزائر في هذه القمة صرّح الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه للأمة قائلاً: "كيف يمكنني أن أقنع الشعب الجزائري بمشاركتي في مؤتمر يهم القضية الفلسطينية لا يشارك فيه أول المعنيين بهذه القضية وهم ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية"[1]، ثم استرسل قائلاً: "قراراتنا قرارات جزائرية تتخذ انطلاقاً من المبادئ الثابتة للثورة الجزائرية وتعبر عن إرادة شعبنا وتأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات الأساسية للقضايا المطروحة، ومؤتمرات القمة ليست مجرد مناسبة لالتقاط الصور وتبادل الابتسامات وإصدار البلاغات التي ترضي الجميع"[2].

ونفس التصريح أدلى به الرئيس بن جديد في حديث صحفي لفؤاد مطر المبعوث الخاص لـ «مجلة المستقبل» بأن قرار الجزائر بعدم المشاركة في هذه القمة لم يتخذ إلا بعدما قررت منظمة التحرير الفلسطينية عدم مشاركتها في هذا المؤتمر، ومن ثم فإن الجزائر لن تمارس أبداً سياسة «**الكرسي الشاغر**» سواء على مستوى الاجتماعات العربية أو الدولية، ثم أكد بن جديد أن الدور الرئيس المنوط بمؤتمرات القمة العربية هو الدفاع عن القضية الفلسطينية، وأنها برزت إلى الوجود من أجل هذا الغرض، ومن ثم فإنه يستحال مناقشة الفضية الفلسطينية في غياب الفلسطينيين، وخط الجزائر السياسي واضح في هذا الاتجاه ولا رجعة فيه[3].

كما شاركت الجزائر مشاركة فعالة في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي احتضنته مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية بحضور ما يربو عن 38 ملكاً ورئيس دولة وحكومة خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 28 جانفي 1981، وفي هذه المؤتمر حظيت القضية الفلسطينية باهتمام

---

[1] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **أنا وهو وهم**، المصدر السابق، ص352.

[2] نفسه، ص353.

[3] شهادة بن جديد لفؤاد مطر نقلاً عن: مجلة الجيش: "**الرئيس بن جديد لمجلة المستقبل رؤيا سياسية واضحة ومتكاملة**"، ع202، س17، جانفي 1981، ص5.

المؤتمرين الذين التزموا بتجنيد كل الطاقات المادية والبشرية لمجابهة التحدي الصهيوني، ودحض وإبطال كل محاولة تسوية لا تأخذ في الحسبان استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المسلوبة ولا تضمن تحرير القدس وكل الأراضي العربية المحتلة[1].

وفي حديث صحفي أدلى به الرئيس الشاذلي بن جديد لمجلة العلاقات الدولية في شهر نوفمبر 1981، أكد فيه أنه لا حل لأزمة الشرق الأوسط في ظل تجاهل حل الشعب الفلسطيني وقال إنه من الممكن تنحية اسم فلسطين من الخريطة ولكن لا يمكن أبداً محوه من القلوب، ولهذا أكدت الجزائر دائماً أنه من العبث بمكان تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط دون معالجة قضية فلسطين المغتصبة وقضية شعبها المحروم من أرضه ووطنه[2].

وللإشارة، فإن ترحيب الجزائر بالثورة الإيرانية الإسلامية تم بناءً على تعاطف هذه الأخيرة مع القضية الفلسطينية، وهو ما أكده الشاذلي بن جديد الذي صفق للثورة الإيرانية ورحب بها في قوله: "يكفينا شرفاً أن هذه الثورة أغلقت سفارة أكبر عدو للإسلام والمسلمين (إسرائيل) وأهدت هذا المقر لمنظمة التحرير الفلسطينية"[3]، ورفعت على هذا المقر العلم الرباعي الألوان وهو علم الثورة الفلسطينية أو ما اصطلح على تسميته بـ "**العلم العربي**"[4]، وهذا دليلاً كافياً على الموقف المثالي للجزائر التي تعتبر القضية الفلسطينية قضية جزائرية صرفة.

وبعد فشل جميع المحاولات السابقة التي قامت بها جامعة الدول العربية من جهة، وبعد التطورات والقضايا المتراكمة التي نتج عنها تغييراً كبيراً في استراتيجية الصراع العربي الإسرائيلي من جهة ثانية، بات عقد مؤتمر قمة عربي أمر لا بد منه لدراسة الوضع السائد في المشرق العربي، ومن بين تلك القضايا أزمة الخليج الأولى[5] وما أفرزته من وجهات عربية مختلفة، وتحييد العراق وعزلها باعتبارها أكبر قوة عربية مساندة في الجبهة الشرقية، والغزو الإسرائيلي للبنان وتطهيره من جيوب المقاومة الفلسطينية[6].

---

[1] مجلة الجيش: "**مؤتمر القمة الثالث بالطائف تجنيد لصالح القضية الفلسطينية**"، ع203، س18، فيفري 1981، ص24.

[2] حزب جبهة التحرير الوطني: **خطب الرئيس الشاذلي بن جديد**، ج2، مطبوعات قسم الإعلام والثقافة، الجزائر، 1981، ص67.

[3] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص357.

[4] محيي الدين عميمور: **أنا وهو وهم**، المصدر السابق، ص290.

[5] لمعرفة المزيد عن هذه الأزمة ينظر الفصل الخامس من هذه الأطروحة.

[6] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص228.

لأجل ذلك كله عقد مؤتمر قمة فاس المغربية في دورته الثانية خلال الفترة الممتدة من 6 إلى 10 سبتمبر 1982[1]، وفي ختام هذه القمة تمت المصادقة على مخطط تسوية يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً وشرعياً للشعب الفلسطيني، ويؤكد على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف، ويسبق هذا المخطط شروط أولية تتمثل في انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي التي احتلتها عام1967، وعموماً لخصت قرارات[2] المؤتمر في بيانه الختامي فيما يأتي:

- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 بما فيها القدس العربية.

- تدمير جميع المستعمرات والمستوطنات الصهيونية التي أقامتها إسرائيل على الأراضي العربية بعد عام 1967.

- تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية بقيادة منظمته الشرعية منظمة التحرير الفلسطينية.

- حرية الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة.

- إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة خلال مرحلة انتقالية تحت إشراف أممي لمدة لا تتجاوز بضعة أشهر.

- قيام الدولة الفلسطينية بعاصمتها المستقلة.

- يحمل مجلس الأمن الدولي مسؤولية ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما فيه الدولة الفلسطينية المستقلة، ومسؤولية ضمان تنفيذ تلك المبادئ.

وتبرز أهمية المؤتمر من خلال تأكيده على استراتيجية السلام لحل القضية الفلسطينية، كما تكمن اهميته أيضاً في كونه حقق ولأول مرة في تاريخ القمم العربية إجماع عربي حول الحل السياسي السلمي للقضية بعيداً عن أي عمل عسكري كما ورد في المؤتمرات السابقة.

---

[1] علماً أن الدورة الأولى لقمة فاس عقدت بتاريخ 25 نوفمبر 1981، ونوقشت في هذه الدورة مشروع الأمير فهد بن عبد العزيز للسلام الذي أعلن عنه في أوت من نفس السنة، وهو عبارة عن مبادرة سلمية لحل القضية الفلسطينية تتألف من ثماني مبادئ تمت مناقشتها من طرف وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم التمهيدي الذي سبق مؤتمر القمة، علماً أن هذه المبادئ جاءت مطابقة تماماً لقرارات مؤتمر فاس في دورته الثانية. ينظر: عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص220.

[2] نفسه، ص229.

وبقدر ما كان للمؤتمر أهمية من خلال مشروع السلام، كانت له أيضاً سلبية بالغة الخطورة ولا تزال آثارها عربياً ظاهرة للعيان إلى يومنا هذا، وتتمثل سلبية هذه القمة في تكريسها للاعتراف العربي الموسع بإسرائيل، وكذا تلبيتها للمطالب الإسرائيلية التي طالما كانت تطمح لتحقيقها قبل صدور لاءات الخرطوم الثلاث والمتمثلة في التعايش والسلام مع العرب، غير أنه للأسف الشديد ما إن تم الاعتراف بها عربياً حتى راحت تتنكر لتلك المطالب واستبدلت لاءات الخرطوم بنظيرتها الثلاث **لا اعتراف، ولا تفاوض، ولا صلح، مع منظمة التحرير الفلسطينية** ثم أضافت "لا" أخرى وهي **لا قيام لدولة فلسطين**[1]، وهكذا انقلب السحر على الساحر كما يقال.

ولا استغراب في تراجع جبهة الصمود والتحدي عن موقفها وقبولها السلام مع إسرائيل ما دامت جميع الأطراف الفلسطينية رحبت بالفكرة وباركتها بما فيها المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما صرّح به رئيسها في قوله: "إن موافقتنا على قرارات قمة فاس لم يكن من موقف ضعف بل من موقف قوة، وأن مشروع السلام العربي يمثل الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية".

وللإشارة فإنه خلال القمة تم تشكيل لجنة عربية سباعية ضمت -على غرار منظمة التحرير الفلسطينية- كل من الجزائر، الأردن، سوريا، السعودية، تونس، المغرب، مهمتها القيام بجولة لدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي لجلب المساندة والتأييد لمشروع السلام العربي، وعقب انتهاء قمة فاس، التي كانت نتائجها على العموم إيجابية إلى حد بعيد، انتقل ياسر عرفات إلى الجزائر للتعبير عن امتنانه على الالتزام المطلق للجزائر طيلة أشغال قمة فاس، وأشاد بدور الجزائر الفعال وموقفها الدائم والداعم والثابت للقضية الفلسطينية، كما اعترف بأن الجزائر لبت جميع مطالب المقاومة الفلسطينية السياسية والعسكرية والمالية[2].

غير أنه وللأسف لم يمض سوى 08 إيام من الإعلان عن الموقف العربي المشترك بفاس حتى عمد الجيش الصهيوني إلى ارتكاب مذابح رهيبة ضد سكان المخيمات الفلسطينية في صبرا

---

[1] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص231.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص276.

وشاتيلا تحت أنظار بعض الدول العربية، وكرد فعل من الجانب الجزائري استدعت الجزائر سفراء البلدان الدائمة العضوية في مجلس الأمن يوم 20 سبتمبر إلى مقر وزارة خارجيتها وأخبرتهم بما تنتظره من مجهودات حكوماتهم[1].

وللإشارة، فإن هذا النجاح الذي حققه العدو الصهيوني على حساب الفلسطينيين في لبنان جاء نتيجة فشل قمة فاس في دورتها الأولى وعجز الدول العربية عن الخروج بموقف موحد تجاه السلام، وهو ما استثمرته الولايات المتحدة الأمريكية ووظفته في عرض خطتها التي أسمتها "**خطة سلام على منظمة التحرير الفلسطينية**"، علماً أنه هذه المبادرة الأمريكية تنص على سحب القوات الفدائية الفلسطينية إلى مناطق داخل لبنان، ثم نزع السلاح الفلسطيني في بيروت أولاً ثم بعد ذلك على باقي القوات الفلسطينية في كامل لبنان، هذا على غرار تهجير مائة ألف فلسطيني من لبنان إلى مختلف الدول العربية[2].

قوبل المشروع الأمريكي بالرفض من قبل منظمة التحرير الفلسطينية لأنه أظهر بكل وضوح رغبة أمريكيا في إخراج المنظمة من لبنان بأي طريقة كانت، فقامت إسرائيل بتحقيق الرغبة الأمريكية سنة 1982 من خلال اجتياحها للبنان وتطهيره من جميع جيوب المقاومة الفلسطينية، وهو ما كانت تنتظره -للأسف الشديد- الدول العربية لتعلن قبولها عن تلبية الدعوة لعقد مؤتمر فاس في دورته الثانية خلال شهر سبتمبر من نفس السنة، وموافقة الدول العربية على هذه القمة جاءت من باب تسجيل للمواقف ليس إلا، ولتظهر مدى تأييدها للقضية الفلسطينية ولمنظمتها الشرعية.

وعلى عكس قمة فاس التي حققت، رغم الظروف الطارئة التي عقدت فيها، نتائج ايجابية إزاء القضية الفلسطينية فإن قمة الدار البيضاء المنعقدة بالمغرب بتاريخ 09 أوت 1985 كانت نتائجها فاشلة، والجزائر أساساً رفضت المشاركة فيها لأنها مقتنعة اقتناعاً تاماً أنه لاحظّ لهذه القمة في النجاح مالم يشارك فيها البلدان العربيان سوريا ولبنان هذا من جهة، ومن جهة أخرى خشيت الجزائر أن تنال هذه القمة من مشروع فاس 1982 الذي ظلت الجزائر متمسكة به[3].

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص277.

[2] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص225.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص313.

وفي خضم الحرب العراقية الإيرانية قرر مجلس جامعة الدول العربية في تونس في ختام دورته الطارئة بتاريخ 1987/09/20 عقد مؤتمر قمة عربي استثنائي في عمان -وهو المؤتمر العربي الثاني عشر- يعنى بدراسة التطورات في المنطقة خلال الفترة الممتدة من 08 إلى 11 نوفمبر 1987، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر عشية انعقاد هذه القمة غير العادية، وبالرغم من نجاحها في خلق الأجواء المشجعة للانعقاد لكنه حدث مالم يكن في الحسبان، فبدلاً أن تضطلع هذه القمة بالقضية الفلسطينية ونزاع الشرق الأوسط عموماً راحت تركز على النزاع العراقي-الإيراني متجاهلة بذلك الوضع الفلسطيني[1] بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث أعلنت هذه القمة عن تشكيل تحالف غريب أردني سوري ضد منظمة التحرير الفلسطينية، ولقد أعلن هذا التحالف على ما يأتي[2]:

- التنديد بمنظمة التحرير الفلسطينية وعدم الاعتراف بشرعيتها.
- العدول عن المطالبة ببناء دولة فلسطينية، وإنكار فكرة الشعب الفلسطيني بصفة عامة.

ثانياً: من خلال دورات المجلس الوطني الفلسطيني.

لم تترك الجزائر أي باب من شأنه أن يوصل إلى حل يكفل حق الشعب الفلسطيني إلا وطرقته، وهو موقف ومبدأ ثابت من مبادئ سياستها الخارجية المستمدة أساساً من تجربتها الثورية والنضالية طالما نادت به الجزائر في مختلف دورات المجلس الوطني الفلسطيني.

إن احتضان الجزائر للدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني[3] في الفترة الممتدة من14 إلى 22 فيفري 1983 لا يمكن أن يفسر إلا بالدور الريادي الذي تلعبه الجزائر حيال القضية الفلسطينية[4]، وفي نهاية هذه الدورة وافق المجلس على ما يسمى بـ: "**أرضية الجزائر**" حيث

---

[1] أدانت هذه القمة مختلف أشكال العدوان الإيراني على العراق وبلدان الخليج ومنها: إطلاق صواريخ ضد الكويت، انتفاضة الحجاج في مكة، عرقلة حريه الملاحة في حوض الخليج، وأخيراً رفض القرار رقم 598 الصادر عن مجلس الأمن الدولي. ينظر: أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص354. وينظر كذلك: جورج قرم: المرجع السابق، ص403.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص356.

[3] المجلس الوطني الفلسطيني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو المسؤول عن سياستها وبرامجها، وخلال دورته الاولى المنعقدة بالقدس في الفترة الممتدة من 28 ماي إلى 02 جوان 1964 تم تكليف أحمد الشقيري ممثلاً للشعب الفلسطيني لدى جامعة الدول العربية. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج6، ص52.

[4] ينظر الملحق رقم: 22 ص571.

استخلص منها الفلسطينيون الروح الوحدوية والأخذ بمبدأ أسبقية الداخل على الخارج وتغليب العمل الميداني العسكري على النضال السياسي خاصة وأن صورة "أطفال الحجارة" الذين دوخوا السلطات الاسرائيلية ما تزال ماثلة للعيان[1].

وأقل ما يقال عن دورة الجزائر للمجلس الوطني الفلسطيني أنها كرست وحدة الصف الفلسطيني، وهو ما أكده السيد خالد الفهوم رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خلال افتتاحه لهذه الدورة في قوله: "أنا متأكد مائة بالمائة أنه لن يكون هناك اي انشقاق أو انقسام داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وسوف يخرج السيد ياسر عرفات من هذه الدورة أكثر قوة ورسوخاً"، وكان اهم قرار خرجت به هذه اللجنة هو ضرورة توحيد جميع فصائل المقاومة الفلسطينية تحت قيادة واحدة وإنشاء جيش التحرير الوطني الفلسطيني[2].

وحسب شهادة نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في حوار له أجراه مع مجلة الجيش الجزائرية بمناسبة انعقاد الدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، أن هذه الوحدة التي ما فتئت مختلف القيادات الفلسطينية تنادي بها في هذه الدورة جاءت وليدة ظروف عسكرية خطيرة وظروف سياسية عصيبة، اصطدمت فيها المنظمة الفلسطينية بعملية تتويج الحرب العدوانية الصهيونية على جنوب لبنان –والتي أسفرت عن مجازر صبرا وشاتيلا– بمذبحة سياسية خطيرة (مشروع ريغان)، وكانت ضرورة الانتقال من ديمقراطية الحوار إلى ديمقراطية القرار أهم قرار اتخذه المجلس الوطني في دورته السادسة عشر، غير أن تجسيد هذا القرار حسب ذات المصدر يتطلب معالجة وحل الخلاف السوري الفلسطيني أولاً، وفي هذه الدورة ناشد القادة الفلسطينيين بمختلف فصائلهم الدول الشقيقة وعلى رأسها الجزائر لتصحيح العلاقات السورية الفلسطينية[3].

وعلى هامش الدورة 16 للمجلس الوطني الفلسطيني نوّه أبو جهاد نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية في حوار له لمجلة الجيش بالدور الفعال والدعم الكبير الذي قدمته الجزائر للشعب الفلسطيني ومقاتليه خاصة بعد انسحابهم من بيروت، وأكد ان كل مقاتل فلسطيني وثائر

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979–1988)**، ج3، المصدر السابق، ص287.

[2] الهاشمي بورايو: "**الدورة 16 للمجلس الوطني الفلسطيني انتصار الوحدة**"، مجلة الجيش، ع228، س18، مارس1983، ص24.

[3] شهادة نايف حواتمة نقلاً عن عبود هشام والهاشمي بورايو وعبد العزيز سبع: مجلة الجيش: "**حديث خاص مع السيد نايف حواتمة، إننا مقبلون على صيف ساخن ليس هناك من حلول سحرية**"، ع229، س18، أبريل1983، ص45.

حامل للبندقية يدرك تمام الإدراك أن إخوانه في الجزائر معه بقلوبهم وأرواحهم ضد العدو الصهيوني الذي يهدد كامل المنطقة العربية، وأكد نفس المصدر أن الجزائر أتاحت للمقاتلين الفلسطينيين فرص التدريب وإعادة التنظيم ورفع الكفاءة والقدرة القتالية التي حرموا منها في بيروت بفعل الاعتداءات الصهيونية المتواصلة على المقاتلين الفلسطينيين وقواعدهم العسكرية[1].

وبالموازاة مع أشغال الدورة 16 للمجلس الوطني الفلسطيني عقدت الجزائر ندوة صحفية مع مختلف وسائل الإعلام الدولية بمقر وزارة الخارجية أكدت خلالها أنها ستحترم وتتبنى القرارات التي اتخذها المجلس، وأنها على أتم الاستعداد للدفاع عنها أمام القمة المقبلة لبلدان عدم الانحياز[2].

وكان انعقاد هذه الدورة في الجزائر، وفي هذا الوقت بالذات بمثابة صفعة قوية تلقاها الكيان الصهيوني الذي ادعى أنه بعد اجتياحه للبنان وخروج الفلسطينيين منه سنة 1982 قد قضى نهائياً على منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي فإن هذا الموقف الجزائري وغيره من المواقف الأخرى تجاه القضية الفلسطينية والتي هي في الأصل تندرج ضمن المبادئ الأساسية لثورة نوفمبر 1954 ما كانت إسرائيل لتغض الطرف عليه، خاصة وأنه معروف لديها أنها تنتقم لمقتل إسرائيلي واحد بإعدام العشرات من العرب، وكان رد فعلها على هذا الموقف الجزائري هو نسف باخرة فلسطينية في ميناء عنابة وكان هذا الحادث بمثابة إنذار إسرائيلي للقيادة الجزائرية[3].

كما دافعت الجزائر عن القضية الفلسطينية دفاعاً شرساً خلال الدورة السابعة لحركة عدم الانحياز المنعقدة بالعاصمة الهندية نيودلهي في الفترة الممتدة من 07 إلى 12 مارس 1983، والجزائر باعتبارها جزء من هذه الحركة أدركت بعمق ما يجري على الساحة الدولية من مستجدات خطيرة، لا سيما في الشرق الأوسط الذي تعاني فيه الدول العربية من سياسة التوسع التي ينتهجها العدو الصهيوني المدعم من طرف أمريكيا وأذنابها، وفي هذا الخصوص أكد البيان السياسي للحركة على ما يأتي: "إن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق قبل حل مشكلة القضية الفلسطينية التي تمثل جوهر الصراع العربي، أي بمعنى أن السلام في المنطقة مرهون بتأمين الحقوق

---

[1] شهادة ابو جهاد نقلاً عن الهاشمي بورايو وعبد العزيز سبع: مجلة الجيش: "**حوار مع السيد أبو جهاد جيش التحرير مرحلة جديدة في العمل الفلسطيني**"، ع228، س18، مارس1983، ص29.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص288.

[3] مُحَمَّد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج4، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2015، ص145.

المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته فوق وطنه، كما أدان المؤتمر بشدة السياسة التوسعية الصهيونية والممارسات اللاإنسانية ضد الشعب الفلسطيني"، وأهم ما ميز هذه الدورة هو اتخاذها مبادرة جديدة تمثلت في تشكيل لجنة باسمها لمتابعة القضية الفلسطينية وإيجاد حل دائم وعـادل لمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وضمت هذه اللجنة في عضويتها كل من الجزائر، الهند، كوبا، يوغسلافيا، بنغلادش، زامبيا، السينغال، منظمة التحرير الفلسطينية[1].

وفي يوم 25 جويلية 1983 زار الزعيم الليبي القذافي الجزائر وخلال محادثاته مع الرئيس الشاذلي حول النزاع **الفلسطيني** وجه القذافي انتقاداته للجزائر كونها تساند عرفات فأجابه الشاذلي قائلاً: "إن الجزائر تساند منظمة التحرير الفلسطينية وتعمل من أجل تماسكها ووحدتها، والمنظمة ـ وحدها ـ هي التي تقرر الاحتفاظ بعرفات على رأسها أو تغييره"[2].

وفي ذات السياق استقبلت الجزائر خلال شهر سبتمبر 1984 الرئيس الإيراني خامينائي واستمرت المحادثات بين الرئيسين لمدة يومين خصص اليوم الاول لدراسة الوضع الفلسطيني، حيث أبدى الرئيس الإيراني تذمره من تصرفات القادة الفلسطينيين الذين يولون اهتماماً بالغاً للاعتبارات السياسية مهملين بذلك الكفاح المسلح الذي يعد من أولى الأولويات لحل المشكل الفلسطيني وثمن خامينائي جهود الجزائر المبذولة إزاء المشكل الفلسطيني[3].

ومن جهة أخرى أكد خامينائي على ضرورة تعاون وتلاحم الدول الإسلامية في سبيل إيجاد حل للمشكل الفلسطيني لأنه أولاً وقبل كل شيء مشكل إسلامي وأشار بذلك إلى صلاح الدين الأيوبي الكردي الذي قاد معركة طويلة من أجل تحرير فلسطين، وعلى الصعيد العسكري اقترحت إيران على الجزائر فكرة تشكيل جيش إسلامي لتحرير فلسطين لأن الفلسطينيين سبق لهم وأن أخبروا إيران بأنهم **لا يثقون إلا في الجزائر**[4].

---

[1] عبد العزيز فوحال وكوحيل عبد الفتاح: "**الدورة السابعة لبلدان عدم الانحياز الإجابة الشاملة**"، مجلة الجيش، ع229، أبريل 1983، ص39.

[2] الشاذلي بن جديد نقلاً عن أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص292.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص586.

[4] نفسه، ص587.

وإزاء هذه الانشقاقات التي حدثت داخل منظمة التحرير الفلسطينية نفسها والقطيعة النهائية التي حصلت مع سوريا المؤيد الاستراتيجي للمقاومة الفلسطينية من جهة، ولجوء رئيس المنظمة إلى الخيار الأردني والتقارب المصري دون استشارة الأعضاء الآخرين في المنظمة من جهة ثانية، كل هذا أثار جملة من التساؤلات على المستوى العالمي عامة والعالم العربي خاصة وفي داخل المقاومة الفلسطينية نفسها بصفة أخص.

ولما كان التلاحم والتضامن العربي أمران ضروريان لانتصار القضية الفلسطينية لم يجد الرئيس الجزائري الشاذلي بداً من استدعاء عرفات ليؤكد له من جديد أن هدف الجزائر الذي ظل وسيظل هو الحفاظ على وحدة المقاومة وتظافر الجهود ونبذ المبادرات الفردية العقيمة التي لن تزيد الطين إلا بلة، كما ذكّر الشاذلي عرفات باللقاءين اللذين عقدا في الجزائر في شهري جانفي وأبريل 1983م، وجمعا الحركات الثلاثة للمنظمة (حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)، لكن هذان اللقاءان لم يفضيان إلى نتيجة[1].

وفي ذات اللقاء اقترح الشاذلي على عرفات ضرورة عقد اتفاق بين الفلسطينيين في الجزائر يعنى بالحفاظ على الخط الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويشير اتفاق الجزائر هذا إلى أهمية العلاقات السورية الفلسطينية[2]، كما دعا إلى عقد الدورة 17 للمجلس الوطني الفلسطيني والتي تم انعقادها في عمان يوم 22 نوفمبر 1984 برعاية العاهل الأردني الملك حسين الذي افتتح هذه الدورة بكلمة بيّن فيها أسس الحوار الفلسطيني-الأردني، وأهم ما جاء فيها ما يأتي: "إن الموقف الدولي يبارك استعادة الأراضي المحتلة من خلال صيغة فلسطينية-أردنية... فإذا كرستم هذا الطرح الدولي... فإننا مستعدون أن نسلك معكم هذا الطريق...وإذا اعتقدتم من ناحية أخرى أنه يجب على منظمة التحرير الفلسطينية أن تنفرد بذلك فسنقول لكم على بركة الله ولكم منا كل الدعم والتأييد... ومهما كان قراركم فسيبقى محل احترامنا"[3].

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص296.

[2] نفسه، ص296.

[3] الملك حسين نقلاً عن: عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص240.

هذه الدورة انعقدت بناء على مقترحات الجزائر وهي التي أعطت الشرعية للتحرك الأردني–الفلسطيني[1]، وأفضت في الأخير إلى التوقيع على اتفاق أردني–فلسطيني من طرف الملك حسين والسيد ياسر عرفات بتاريخ 11 فيفري 1985من أجل تنسيق الجهود لحل القضية الفلسطينية، وقد نص هذا الاتفاق على ما يأتي[2]: "اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على المضي قدماً نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط، ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف وفق الأسس الآتية:

– الأرض مقابل السلام وفقاً لما ورد في قرارات الهيئات والمنظمات الدولية بما فيها قرارات مجلس الأمن الدولي.

– يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت والشرعي في تقرير مصيرهم وذلك في إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المزعم إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.

– معالجة مشكل اللاجئين الفلسطينيين بناء على قرارات الأمم المتحدة.

– يجب حل القضية الفلسطينية بضورة شاملة ومن جميع جوانبها.

– وعلى هذا الأساس تجرى مفاوضات السلام من خلال مؤتمر تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ضمن وفد مشترك (أردني فلسطيني)".

وأقل ما يقال عن هذا الاتفاق أنه على الأقل كرس الدور البارز للسياسة الأردنية في معالجة القضية الفلسطينية سلمياً بعد انتهاء الخيار العسكري العربي، ومن جهة أخرى أعاد هذا الاتفاق الثقة بين المملكة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي اتجاه آخر استقبلت الجزائر في مطلع عام 1985 عدة شخصيات عربية تباحثت مع الرئيس الشاذلي بن جديد حول القضية الفلسطينية وسبل معالجتها، هذا على غرار زيارة هذا

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979–1988)**، ج3، المصدر السابق، ص303.

[2] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص242.

الأخير الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية في أبريل 1985، وكل هذه الجهود تتمحور حول الوضع في المشرق العربي بصفة عامة والوضع الفلسطيني على وجه الخصوص[1].

كانت زيارة الرئيس الشاذلي للولايات المتحدة فرصة مناسبة لتذكير الجزائر بموقفها الثابت اتجاه القضية الفلسطينية والذي يقوم على ما يأتي[2]:

- مراعاة وضرورة تلبية الحقوق الوطنية الفلسطينية ومنح الشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة.

- إقحام منظمة التحرير الفلسطينية في جميع مراحل التفاوض أمراً لا بد منه ومن ثم هي التي تقرر مصير الشعب الفلسطيني، هذا بالإضافة إلى عقد ندوة دولية للسلم تعنى بدراسة الوضع في المشرق العربي.

كما أكد الشاذلي خلا زيارته على أن إقصاء سوريا من المفاوضات يشكل خطراً كبيراً على وحدة العالم العربي عامة والمقاومة الفلسطينية خصوصاً، وأكد أيضاً على أن تهميش الاتحاد السوفياتي وحرمانه من هذه المفاوضات سيؤدي إلى اختلال التوازن ويضع الوفد الأردني الفلسطيني بصورة غير متكافئة أمام الولايات المتحدة واسرائيل، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد استغلت فرصة زيارة الشاذلي وطلبت من الجزائر إن هي على الأقل إن لم تعدل عن موقفها من القضية الفلسطينية فلا تعرقل استراتيجية أمريكيا حولها، لكن هذا الطلب كان مستبعداً لأن الامبريالية الأمريكية وحليفتها الصهيونية تدركان جيداً مواقف الجزائر حيال مسألة المشرق العربي وفلسطين، لذا فهم لا ينتظرون منها أصلاً دعماً صريحاً ولكن على الأقل تساعدهم بصمتها[3].

لكن للأسف بالرغم من الجهود العربية المبذولة في قمة الدار البيضاء لدعم الاتفاق الأردني الفلسطيني حول إيجاد حل سلمي للقضية من خلال المشاركة بوفد مشترك (فلسطيني أردني) في المؤتمر الدولي للسلام، إلا أن الاتفاق خرب من الطرفين، فبالنسبة للمنظمة أدركت أن مشاركتها في المؤتمر ضمن وفد مشترك يضعف من مصداقيتها كممثلاً وحيداً وشرعياً للشعب الفلسطيني، لذلك عدلت عن موقفها وطالبت بالمشاركة في المؤتمر بوفد فلسطيني مستقل، أما

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص305.

[2] نفسه، ص310.

[3] نفسه، ص311.

الملك الأردني من جهته أعلن عن إلغاء الاتفاق رسمياً بتاريخ 1986/12/19 نظراً لعدم مباركة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لهذا الاتفاق، وهاتين الأخيرتين اشترطتا اعتراف المنظمة بقراري الأمم المتحدة رقم 242، 338 كشرط أساسي للدخول في عملية السلام[1].

وكرد فعل العدو الصهيوني ومن ورائه الولايات المتحدة الأمريكية اللذين أزعجهما الاتفاق الأردني – الفلسطيني أنهما شنا غارات عسكرية شرسة ضد الفلسطينيين، ولم تكتف إسرائيل بشن هجماتها الوحشية على البلدان العربية المتاخمة لفلسطين فحسب، بل تجرأت على قصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس الكائن في حمام الشط يوم 01 أكتوبر 1985 رداً على عملية أودت بحياة ثلاث إسرائيليين في قبرص[2]، ولقد خلف هذا الاعتداء السافر الذي استهدف القوة 17 المكلفة بحماية عرفات في قواعدها بتونس[3] حوالي 24 قتيل فلسطيني من بينهم سكرتير عرفات بالإضافة إلى14 قتيل تونسي.

وبعد مرور سنة تقريباً على اعتداء تونس أي في ربيع عام 1986، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغارة وحشية مروعة على ليبيا، خلفت وراءها العديد من الضحايا، وفي أواخر سنة 1986 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مقاطعة بيروت رداً على عملية اختطاف تعرض لها أمريكيون[4].

إن تلك الاعتداءات الصهيونية الأمريكية المتكررة على البلدان العربية غير المتاخمة للأراضي الفلسطينية أبرزت درجة تردي التضامن العربي، حيث أن قبل هذه الأحداث كانت هناك آمال تراود الكثير من العرب من احتمال وجود حد أدنى للتضامن والتنسيق العربيين، بل أكثر من ذلك يتضح لنا أن هذه الأحداث وقعت على جسم ميت لا رد فعل له، فلا الأنظمة العربية تحركت، ولا جماهيرها الشعبية دفعتها لإحداث رد الفعل أو على الأقل تحركت نيابة عنها[5].

والجزائر من جهتها لم تكتف بشجب هذه الاعتداءات السافرة، بل تحركت داخلياً وخارجياً، فعلى الصعيد الداخلي لجأت إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الأمنية من بينها: اجتماع

---

[1] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص248.

[2] جورج قرم: المرجع السابق، ص393.

[3] مُحَّد تامالت: المرجع السابق، ص160.

[4] جورج قرم: المرجع السابق، ص393.

[5] السعيد بومرداسي: "**الإرهاب انتهى فهل ينعقد المؤتمر الدولي؟**"، مجلة الجيش، ع261، ديسمبر1985، ص22.

المكتب السياسي للمرة الثانية يوم07 اكتوبر بعد الاجتماع الأول الذي تلا العدوان مباشرة، وقرر أعضاء المكتب تشديد الوضع الأمني نظراً لوجود مخيمات فلسطينية في الجزائر، هذا على غرار اتهام اسرائيل للجزائر بأنها سمحت للمقاومين الفلسطينيين بشن عمليات عسكرية ضد اسرائيل انطلاقاً من أراضيها[1].

كما قررت الجزائر بناءً على التحذيرات المتكررة لأجهزة المخابرات الجزائرية حسب تصريحات المسؤول الأول عنها لكحل عياط نقل القوات الفلسطينية من منطقة تبسة الحدودية إلى منطقة البيض الجنوبية تحسباً لأي اعتداء إسرائيلي، وظلت تلك القوات هناك حتى عام 1991 لما وافق ياسر عرفات على إجراء مفاوضات الحكم الذاتي مع إسرائيل[2].

أما على الصعيد الخارجي فكان موقف الجزائر من تلك الاعتداءات الصهيونية أنها ندد في اليوم الموالي من على منبر الأمم المتحدة بإبادة الشعب الفلسطيني حتى في أبعد الأماكن التي وجد فيها ملجأً، ومن جهة أخرى أكدت الجزائر أن أهمية هذا العدوان تكمن في أنه يستدعي أكثر من أي وقت مضى إلى ضرورة "**التضامن العربي ضد العدو المشترك للعرب**" وأن هذا العمل الإجرامي لن يعمل إلا على إذكاء نار الفتنة[3]، وهو انتهاك لحرمة منطقة المغرب العربي بصفة عامة وتونس بصفة خاصة[4].

وفي يوم 10 أكتوبر 1986 قام رئيس الجمهورية بزيارة رسمية إلى تونس تعبيراً عن تضامن الجزائر مع تونس الشقيقة، هذا فضلاً عن المقابلة التي أجراها مع بعض القادة الفلسطينيين وهم: ياسر عرفات وأبو إياد وأبو مازن، وفي اتجاه آخر وافقت الجزائر على اقتراح عرفات بشأن عقد قمة عربية طارئة شريطة أن تعقد هذه القمة في تونس مكان العدوان حتى يكون لها مدلول خاص، وأن يكون جدول أعمال هذه القمة مخصصاً فقط للعدوان الاسرائيلي على تونس ولمنظمة التحرير الفلسطينية[5].

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص316.

[2] مُحَمَّد تامالت: المرجع السابق، ص162.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص316.

[4] مُحَمَّد تامالت: المرجع السابق، ص161.

[5] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص317.

وفي لقاء جرى بمدينة عين أمناس في مطلع عام 1986 جمع بين الرئيس الجزائري الشاذلي ونظيره الزعيم الليبي القذافي، وخلال هذا اللقاء اقترح الزعيم الليبي على الشاذلي مخططاً جديداً لمنظمة التحرير الفلسطينية يهدف إلى تنحية ياسر عرفات واستبداله بجناح آخر في المنظمة وذلك بمساعدة خارجية، غير أن الشاذلي رد عليه بأن الجزائر تسعى دائماً إلى أن تجد المشاكل الداخلية للمقاومة الفلسطينية حلاً لها في إطار حركاتها الشرعية الثلاثة وليس عن طريق تدخل عربي، ومن هذا المنطلق أكد الشاذلي على ما يأتي:[1]

- الجزائر على استعداد تام للتعاون مع جميع الاطراف الفلسطينية والعربية وفقاً للقاعدة السياسية التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر.

- إن تجديد منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن أن يتم إلا من داخلها بعيداً عن أي تدخل أجنبي أو عربي.

وكان أهم نشاط قامت به الجزائر لصالح القضية الفلسطينية هو تأكيدها على وحدة الصف الفلسطيني، وذلك من خلال دعوتها واحتضانها للدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني.

وفي هذا الإطار حذّرت الجزائر من الأخطار غير المتوقعة التي قد تنجم من التشكيك في منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وحذّرت في نفس الوقت عن طريق تعليق ورد في وكالة الأنباء الجزائرية من العمل على زعزعة القيادة المركزية الفلسطينية والذي يؤدي لا محالة إلى غرس جذور التفكك والانقسام داخل الصف الفلسطيني[2].

إن هذه الخلافات الفلسطينية ـ الفلسطينية، والفلسطينية ـ السورية ما فتئت تقلق الدولة الجزائرية، مما دفع برئيسها الشاذلي إلى توجيه نداء خلال شهر أبريل 1986 إلى مختلف الأطراف الفلسطينية والبلدان المعنية بأزمة المشرق العربي والمقصود هنا الاتحاد السوفياتي وسوريا وذلك من أجل لم الشمل وإعادة توحيد الصفوف الفلسطينية[3]، ومثلما رحبتا كل من سوريا والاتحاد السوفياتي بالنداء الجزائري فإن الفصائل الفلسطينية في مجموعها هي الأخرى عبرت عن ارتياحها

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص323.

[2] مصطفى بوطورة: المرجع السابق، ص258.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص323.

لهذا النداء[1] الذي باركته المملكة العربية السعودية هي الأخرى، حيث ألح الملك فهد على الرئيس الشاذلي أن يستمر في مسعاه من أجل عقد ندوة تجمع الفلسطينيين قاطبة، وهذه الندوة هي التي ستمهد في الأخير الطريق أمام عقد المجلس الوطني الفلسطيني في سوريا.

ولقد أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد عن مبادرته الداعية إلى شمل الصف الفلسطيني أثناء انعقاد مؤتمر المنظمة الوطنية للمجاهدين، وكان الإعلان عن هذه المبادرة في هذه المناسبة وخلال هذا الحدث الوطني بالذات له مغزى ودلالة عميقة مفادها تحسيس أعضاء المؤتمر وخصوصاً منظمة المجاهدين بالأهمية البالغة للوحدتين الوطنيتين الجزائرية والفلسطينية على حد سواء، وهذا النداء وجهه الرئيس الشاذلي خصيصاً إلى الفرقاء الفلسطينيين وحذّرهم من الاستمرار في تمزيق وحدة ثورتهم، وأعرب لهم في نفس الوقت عن استعداد بلده لاحتضان مؤتمر يضم كافة الفصائل الفلسطينية بغية معالجة أهم مشاكلهم والخروج منه بقيادة موحدة[2].

ولقد لقيت هذه المبادرة ترحيباً فلسطينياً واسعاً من طرف أهم فصائل المعارضة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" بقيادة نايف حواتمة و"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" بقيادة جورج حبش الذي أعلن عن قبوله المبادرة الجزائرية في رسالة وجهها إلى الرئيس الشاذلي بتاريخ 1986/04/10 جاء فيها: "إنني استمعت باهتمام وارتياح إلى ندائكم المخلص مؤكدين استعدادنا الكامل في الجبهة للتعاطي الجاد والمسؤول مع دعوتكم الصادقة، وإننا نعتبر ندائكم المخلص لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية ولإنهاء حالة التشتت والتمزق دعوة صادقة تأتي في وقت هام ودقيق، ونطلب من جميع الفلسطينيين والمخلصين في الساحة الفلسطينية مباركة هذه المبادرة والتعاطي الإيجابي والمسؤول معها"[3].

ونفس الموقف تبنته كل من حركة فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إزاء مبادرة الرئيس بن جديد، فبخصوص موقف حركة فتح عبر عنه رئيسها ياسر عرفات ووصف نداء الشاذلي بالنداء الصادق والمعبر والمثالي، أما الجبهة فقد عبرت عن موقفها من هذه المبادرة الجزائرية

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص325.

[2] مصطفى بوطورة: المرجع السابق، ص259.

[3] رسالة الشاذلي بن جديد نقلاً عن: مصطفى بوطورة: المرجع السابق، ص258.

في بيانها الصادر بتاريخ 1986/04/17 عقب اللقاء الذي جمع أمينها العام مع سفير الجزائر في سوريا، ولقد جاء في هذا البيان ما يلي: "التأكيد على ضرورة استعادة الوحدة الفلسطينية وإلغاء جميع القرارات التي اتخذت بشكل منفرد دون إجماع كامل الفصائل الفلسطينية مثل الاتفاق الأردني–الفلسطيني المعروف باتفاق عمان"[1].

ونظراً لتمسك الجزائر بفكرة بناء الدولة الفلسطينية فإنها قامت، بعد النداء الذي نادى به الرئيس الشاذلي، بمبادرة جزائرية أخرى تتمثل في دعوة وزير الخارجية الجزائري لمسؤول الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتباحث الطرفان حول الاستراتيجية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وأكد وزير الخارجية أن التحضيرات في الجزائر قائمة على قدم وساق استعداداً للقمة العربية الثالثة عشر بغية تنسيق الجهود والخروج من هذه القمة بموقف عربي مشترك إيماناً منها أن ذلك سيساعد على انعقاد الندوة الدولية للسلام في الشرق الأوسط[2].

وفي ذات اللقاء أكد مسؤول الدائرة السياسية أنه بفضل جهود الجزائر ودعمها اجتمعت الهيأة التنفيذية لمنظمة التحرير بتونس وفتحت الحوار مع جميع الإخوة الفلسطينيين بهدف توحيد الفصائل، هذا على غرار جهودها المبذولة في تسوية العلاقات الفلسطينية السورية والتي ما فتئت تتحسن على الرغم من رفض الرئيس السوري استقبال وفد كلف بالوساطة من طرف منظمة التحرير[3].

استجابة لدعوة الشاذلي بن جديد صرّح السيد عباس زكي مسؤول العلاقات الخارجية في حركة فتح يوم 1986/04/18 أن اجتماع الحوار والمصالحة الوطنية الفلسطينية الذي دعت إليه الجزائر على لسان رئيسها الشاذلي بن جديد سيبدأ التحضير له في مطلع شهر ماي من نفس السنة في الجزائر بمشاركة معظم الفصائل الفلسطينية ومنها حركة فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الحزب الشيوعي الفلسطيني وبعض الفصائل الفلسطينية الأخرى.

وتكمن أهمية هذه المبادرة الجزائرية في الظرف الذي أعلنت فيه، فلقد تزامنت مع ظهور بعض المستجدات على الساحة السياسية بالمنطقة التي عملت هي الأخرى على تقليص الهوة بين الفرقاء الفلسطينيين، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر إقدام النظام الأردني على طرد بعض

[1] نفسه، ص260.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979–1988)**، ج3، المصدر السابق، ص349.

[3] نفسه، ص349.

المسؤولين الفلسطينيين من الأردن ومنهم أبو جهاد، ثم لقاء الملك الحسن الثاني مع شيمون بيريز في مدينة أفران المغربية يوم1986/07/21، أما أهم المستجدات فتتمثل في تلك الجولة التي قام بها جورج بوش نائب الرئيس الأمريكي إلى المنطقة، وجميع تلك التطورات تصب في اتجاه واحد وهو العمل على خلق تسوية بين الأردن وإسرائيل برعاية أمريكية ومساندة مصرية ومغربية[1].

ومن حسن الحظ ان جميع الفصائل الفلسطينية قرأت تلك التطورات قراءة صحيحة، واتفقت على أن الوسيلة الوحيدة لإبطال وتخريب ذلك التحالف الأردني–الإسرائيلي هو التصدي له ومواجهته بصورة موحدة وجماعية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، وتدعيماً لهذا المسعى الفلسطيني أوفد الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد السيد مُحَمَّد الشريف مساعدية مسؤول الأمانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني إلى دمشق يوم 1986/09/25 لإقناع كل من جورج حبش ونايف حواتمة بضرورة الإسراع في جمع الفصائل الفلسطينية للاجتماع في الجزائر والخروج بقيادة فلسطينية موحدة تعنى بمواكبة الأحداث والتطورات الراهنة[2].

ولقد آتت هذه المهمة الجزائرية أكلها، إذ لم يلبث أن عاد الشريف مساعدية من مهمته حتى شهدت الجزائر في مطلع عام 1987 نشاطات فلسطينية مكثفة وغير مسبوقة تمحورت كلها حول مبادرة الرئيس بن جديد وحول آليات تحقيق الوحدة الفلسطينية التي طالما حلمت بها الجزائر.

وللمضي قدماً في سبيل تجسيد المبادرة الجزائرية، وإزالة التردد الذي اعترى بعض الفصائل الفلسطينية، وتحضيراً للدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، أعلن الشاذلي بن جديد عن استعداد الجزائر التام لاحتضانها لجميع اللقاءات والمباحثات التمهيدية التي تسبق انعقاد المجلس، وأمام هذه المواقف الجزائرية الجريئة ما كان بوسع الأوساط الفلسطينية إلا الإشادة والترحيب بهذا القرار الجزائري، وهذا ما عبر عنه أحد قياديي الثورة الفلسطينية أمام تجمع شعبي باليمن قائلاً: "وفي الآونة الأخيرة تقدمت الجزائر الشقيقة بمبادرة من أجل احتضان مسألة استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية على أرض الجزائر، ولقد صرّح الرئيس الشاذلي بن جديد قبل أسبوع في لقاء جمعه مع قادة الفصائل الثلاث "فتح"، "الحزب الشيوعي"، الجبهة الديمقراطية" أن بلده مفتوحة أمام الفلسطينيين

---

[1] مصطفى بوطورة: المرجع السابق، ص261..

[2] نفسه، ص262.

من أجل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني ومن أجل تحقيق الوحدة الوطنية"، ثم استرسل قائلاً: "من هنا ومن على هذا المنبر يتوجب علينا أن نتوجه للجزائر الشقيقة التي وقفت ولا تزال تقف إلى جانب كفاح ونضال شعبنا في جميع المراحل وفي أحلك الظروف بكل التقدير والاعتزاز لهذا الموقف التضامني الفعلي مع كفاح شعبنا من أجل استعادة وحدة صف منظمة التحرير الفلسطينية"[1].

وبعد هذه التصريحات الصادرة من مختلف الفصائل الفلسطيني وبعض القادة الجزائريين الداعية إلى لم شمل قادة الثورة الفلسطينية انطلقت الاجتماعات التمهيدية لعقد الدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر رسمياً يوم 1987/04/14 بحضور ستون (60) نائباً يمثلون مختلف الفصائل الفلسطينية الموالية والمعارضة لياسر عرفات، وهي أول خطوة نحو انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني.

وفي خضم تلك الاجتماعات التمهيدية، وخلال مجريات الاتصال بين مختلف الفصائل الفلسطينية بدأت بعض القلاقل والخلافات تطفو على السطح، ونظراً لكون الجزائر عرّابة هذه المبادرة فإن المسؤولون الجزائريون ما انفكوا يهتمون ويعملون كل ما في وسعهم لتذليل تلك الصعوبات، وفي الأخير وقبل 48 ساعة على انعقاد الدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني تمكنت القيادة الجزائرية من إيجاد حل وسط لمختلف القضايا التي كانت محل خلاف كعلاقة الفلسطينيين مع الأردن ومع سوريا وأخطرها علاقتهم مع النظام المصري، وهي النقطة الأخيرة التي تم الاتفاق على صيغة لحلها بفضل مجهودات الجزائر المتواصلة مع الأطراف الفلسطينية لحلحلة هذه العقدة، حيث التقى محمد الشريف مساعدية مع القيادة الفلسطينية من أجل هذا الغرض، وعقد وزير الخارجية الجزائري أحمد طالب الابراهيمي اجتماعاً مماثلاً لنفس الغرض، وفي الأخير توجت المحاولات الجزائرية باللقاء الذي استقبل فيه الرئيس الشاذلي بن جديد الوفد الثلاثي لـ "حركة فتح" و"الجبهة الديمقراطية" و"الجبهة الشعبية" والذي ضم كل من نايف حواتمة وجورج حبش وأبو جهاد وياسر عبد ربه وأبو علي مصطفى، وفي آخر اللقاء تم الاتفاق على أن العلاقة

---

[1] مصطفى بوطورة: المرجع السابق، ص264.

بين فلسطين ومصر تقوم على أساس قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية وخاصة الدورة السادسة عشر، والالتزام بقرارات المؤتمرات العربية وخاصة مؤتمرات الجزائر وبغداد والرباط وفاس[1].

وهكذا في الأخير احتضنت الجزائر الدورة 18 للمجلس الوطني الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 25 أبريل 1987، وقرّر المجلس وضع حداً للخلافات الفلسطينية، وتصالح فيه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات مع خصميه جوش حبش ونايف حواتمة، كما نقض المجلس الاتفاق الثنائي بين ياسر عرفات والعاهل الأردني الملك حسين[2]، وأدان المجلس كذلك اتصالات المنظمة بمصر، وكرد فعل الحكومة المصرية قامت بإغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية بالقاهرة[3].

ولقد نوّه نايف حواتمة زعيم الجبهة الديمقراطية بالدور الكبير الذي قامت به الجزائر في سبيل توحيد مختلف الفرقاء الفلسطينيين، ولا أدل على هذا الدور من تلك الدورة التاريخية التي احتضنتها الجزائر للمجلس الوطني الفلسطيني الذي أطلق عليه اسم "**المجلس الوطني التوحيدي**"، ويضيف نقس المصدر أن هذه الدورة هي التي شكلت الرافعة التاريخية المتسارعة وحملت الانتفاضة الكبرى في الأراضي المحتلة[4]، وأهم ما ميز هذه الدورة المميزة والحاملة لشعار "**الوحدة الوطنية، صمود المخيمات والأراضي المحتلة**" هو إقرارها لبيان إلغاء الاتفاق الأردني–الفلسطيني[5]، كما تكمن أهميتها في الظرف الذي انعقدت فيه، حيث جاءت بعد الانقسامات والانشقاقات التي شهدتها الساحة الفلسطينية طوال أربع سنوات المنصرمة، وتتجلى أهميتها أيضاً في مشاركة أغلب فصائل المقاومة الفلسطينية في هذه الدورة المثالية التي تمخضت عنها قرارات عملت على انعاش العمل الوطني الفلسطيني[6].

---

[1] مصطفى بوطورة: المرجع السابق، ص272.

[2] هذا التقارب حدث بين الملك الأردني حسين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات عندما أغلقت جميع الأبواب في وجه هذا الأخير بعد خروجه من بيروت ومن طرابلس وبعد انتقال مقر قيادته إلى تونس، لذلك لم يجد بداً في اللجوء إلى ملك الاردن أملاً في مفاوضات مع إسرائيل بمباركة أمريكية، فوقع الطرفان بياناً مشتركاً في شهر يناير 1985 تلتزم فيه منظمة التحرير بالدخول في مفاوضات مع إسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية. ينظر: جورج قرم: المرجع السابق، ص399.

[3] نفسه، ص370.

[4] نايف حواتمة: **أبعد من أوسلو فلسطين إلى أين؟** ط1، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 2000، ص14.

[5] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص248.

[6] مجلة الجيش: "**الدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني الولادة الجديدة**"، ع276، السنة23، ماي 1978، ص4.

وفي هذا السياق دعمت الجزائر كل الجهود المبذولة والرامية إلى توحيد العمل الفلسطيني منذ اتفاق الجزائر-عدن وصولاً إلى مبادرة الرئيس الشاذلي بن جديد المتمثلة في الدعوة إلى عقد لقاء يجمع بين الفلسطينيين، وهو اللقاء الذي احتضنته الجزائر بعد مجهودات كبيرة بذلتها هذه الأخيرة إلى جانب بعض الأطراف الأخرى، وهو ما أكده ياسر عرفات في قوله: "يا أخي الرئيس(يقصد الشاذلي)، يا أيها الثائر، يا أيها المجاهد، دائماً وأبداً عندما تسد المسالك وتتعاظم المصاعب أمام مسيرتنا النضالية، نجدك أمامنا بشعبك شعب المليون ونصف المليون شهيد... نعم تحتضن الجزائر دائماً مجلسنا الوطني الفلسطيني في الظروف الصعبة والأوقات الحرجة التي تمر بها الثورة الفلسطينية".

أما عن أهم القرارات السياسية والتنظيمية التي انبثقت عن هذه الدورة فيمكن حصرها في النقاط الآتية[1]:

- سياسياً تم إلغاء اتفاق عمان التصفوي الذي ينص على تشكيل لجنة أردنية فلسطينية للمشاركة في المؤتمر الدولي، وأعيد النظر في العلاقات المصرية الفلسطينية على أساس أن هذين العاملين هما جوهر الانشقاقات الفلسطينية.

- أكد المجلس الوطني الفلسطيني رفضه لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 243، وبالمقابل رحب بكل عمل يؤدي إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية بالتساوي مع الأطراف المعنية الأخرى.

- أما بالنسبة للجانب التنظيمي تم إنشاء "**مجلس مركزي فلسطيني**" يعنى بمتابعة وتنفيذ قرارات المجلس الوطني بين الدورتين.

[1] مجلة الجيش، ع276، مجلة سبق ذكرها، ص5.

المبحث الثالث: الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الحجارة) 1987 وموقف الجزائر منها.

بدأت القضية الفلسطينية تشهد مرحلة جديدة تختلف جذرياً عن المراحل السابقة بفعل التغيرات الدولية الناتجة عن انتهاء الحرب الباردة بين الدولتين العظميين من جهة، وبفعل التطورات التي أفرزتها الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين من جهة ثانية، والتي كان لها الانعكاس الإيجابي على جميع الأصعدة فلسطينياً وعربياً ودولياً، مثل الإعلان عن دولة فلسطين، وقرار فك الارتباط القانوني والإداري بين ضفتي الأردن.

أولاً: خلفيات وأبعاد الانتفاضة.

دخلت العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية في بداية الثمانينات مرحلة جديدة جد متطورة من عدم الاستقرار بسبب الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في الضفة والقطاع[1]، ولم تكن هذه الانتفاضة مجرد حدث عابر وعفوي، أو مجرد عمل فردي، أو نتيجة عامل محدد فحسب؛ بل كانت نتيجة عدة تراكمات اقتصادية، اجتماعية، سياسية، فكرية، نضالية، وهذه العوامل تفاعلت فيما بينها وأدت إلى خلق حالة ثورية في الأراضي الفلسطينية المحتلة(قطاع غزة والضفة الغربية).

وهذا يعني أن الانتفاضة الفلسطينية ليست وليدة صدفة، بل هي رد فعل منطقي على سياسة القهر المجحفة التي انتهجتها قوات الاحتلال الصهيوني منذ شهر سبتمبر 1985 في الضفة الغربية وفي القطاع ومدينة القدس، ونتيجة لذلك ارتفعت موجة الاحتجاجات والتظاهرات لتتحول إلى انتفاضة ثورية عند إطلاق جنود الاحتلال النار على المتظاهرين[2].

انتقلت الجماهير الفلسطينية بعد انتفاضة ديسمبر 1986 إلى مرحلة هجومية باتت معالمها واضحة للعيان منذ سبتمبر 1987، وتفاقمت الأوضاع السياسية والاقتصادية داخل

---

[1] الانتفاضة مصطلح سياسي عسكري، وهي الفعل الجماهيري المباشر الذي يتميز بالعنف إثر بلوغ التدهور الاقتصادي والاجتماعي ذروته، فالانتفاضة تحدث بصورة مفاجئة عندما يصل الصراع بمختلف أنواعه إلى نقطة الغليان، وهي النقطة التي يصبح فيها الاستمرار في العيش أمراً مستحيلاً، ولهذا يصعب التنبؤ بحدوثها. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج1، ص346.

[2] مجلة الجيش: "**انتفاضة الأرض المحتلة طريق العودة**"، ع285، سنة23، فيفري1988، ص13.

الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى درجة لم تعد فيها قوات الاحتلال قادرة على التحكم فيها وإخفائها.

وبلغت الجماهير الفلسطينية مرحلة التشبع الثوري، وبلغ مستوى الحقد والكراهية والاشمئزاز من العدو الصهيوني أقصاه، فما إن سمعت الجماهير الشعبية حادث صدم الشاحنة الإسرائيلية لسيارة ركاب عربية، حتى خرجت إلى الشارع عن بكرة أبيها أثناء تشييع شهداء الاعتداء الصهيوني في مساء ذلك اليوم[1].

وقع هذا الحادث يوم 08 ديسمبر 1987 بمنطقة جباليا في قطاع غزة نتج عنه اصطدام أحد الإسرائيليين حاملاً للدبابات بعدد من الشاحنات كانت تقل عمال فلسطينيين إلى مواقع أعمال بناء إسرائيلية، ولقد تسبب هذا الحادث في استشهاد أربعة شباناً فلسطينيين[2] وإصابة ستة منهم، لكن هذا الحادث لم يلبث حتى أعلن أنه عملية انتقامية مقصودة كرد فعل على مقتل رجل الأعمال الصهيوني "**شلومو ناكال**" يومين قبل هذا الحادث أي في 06 ديسمبر 1987 على يد أحد رجال المقاومة الفلسطينية، وقيل أن رجل الأعمال هو شقيق سائق الشاحنة الذي أراد أن يثأر لمقتل أخيه[3].

أما البداية الفعلية لهذه الانتفاضة كانت -حسب شهادة فاروق الشرع في مذكراته- يوم 06 أكتوبر 1987 حيث قامت "حركة الجهاد الفلسطيني" بعملية استشهد فيها أفراد المجموعة، وهو ما أحدث ردة فعل شعبية، تمثلت في نزول الآلاف من المصلين يوم الجمعة في مظاهرات سلمية ورموا الجنود الإسرائيليين بالحجارة[4]، ثم بعد ذلك تطورت الأحداث منذ تاريخ 08 ديسمبر بين الإسرائيليين والفلسطينيين في قطاع غزة.

---

[1] عمر حليمي الغول: **الانتفاضة ثورة كانون إنجازات.. وآفاق**، ط1، تقديم جورج حبش، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، دمشق، 1990، ص88.

[2] هناك من يقر بان هذا الحادث الدموي الصهيوني تسبب في إصابة عشر فلسطينيين بجروح خطيرة وليس ستة، أما عن الشهداء الأربعة فهم: عصام مُحَمَّد محمودة 20عاماً من بلدة جباليا، شعبان سعيد نبهان 26 عاماً من بلدة جباليا، طالب مُحَمَّد عبد الله أبو زيد 41 عاماً من مخيم المغازي، علي يونس 25 عاماً من دير البلح. ينظر: نفسه، ص91.

[3] حسن طوالبة: **سنة أولى ملحمة الحجر وإعلان الدولة المستقلة**، ط1، دار الكرمل، عمان، 1990، ص15.

[4] فاروق الشرع: **الرواية المفقودة مذكرات وشهادات**، ط2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص187.

طبعاً هذا الحادث لم يهضمه الشعب الفلسطيني، حيث خرج في اليوم الموالي 09 ديسمبر عشرات الآلاف من الفلسطينيين من مخيماتهم للمشاركة في مراسيم الدفن وهم يهتفون " الجهاد، الجهاد"، ليرتفع العدد بعد ذلك إلى مليون فلسطيني وفي مقدمتهم الأطفال الفلسطينيين الذين لم يفوتوا فرصة التعبير عن موقفهم، وكانت البداية برشق شاحنات نقل القوات الإسرائيلية بالحجارة ولهذا سميت "**بانتفاضة الحجارة**"، ورد عليهم جنود الاحتلال بإطلاق النار عليهم وخلفت العملية استشهاد حاتم السيسي، وهو أحد أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وإصابة آخرين بجروح[1]، لتتحول الحادثة بعد ذلك إلى إضرابات[2] عامة في المدن والأرياف، وكانت الانتفاضة عفوية في انطلاقتها لتأخذ بعد ذلك شكلاً منظماً تمخض عنها في الأخير تشكيل قيادة وطنية موحدة في مطلع عام 1988 حملت على عاتقها مسؤولية تكثيف النضال ضد العدو حتى إنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية[3].

ومنذ تلك اللحظة لم يستطيع جنود الاحتلال إخماد نار الانتفاضة التي لم تلبث أن شملت كل مدن وقرى ومخيمات فلسطين[4]، وحملت أبعاداً خطيرة لم يشهد لها مثيل، وبعد مرور عام من اندلاعها كانت الحصيلة هي 350 شهيداً فلسطينياً من بينهم 200 تلميذ، و34000 جريح، و4500 معتقل[5]، وعموماً تميزت هذه الانتفاضة بأربعة مظاهر[6] أساسية هي كالآتي:

- بفضل هذه الانتفاضة أخذ سكان المناطق المحتلة (الضفة والقطاع) زمام المبادرة النضالية من يد المناضلين الفلسطينيين بالخارج.
- في هذه الانتفاضة شارك التيار الاسلامي بكل قوة وعنف، وبرز على ساحة المواجهة بشكل منظم ومؤثر.

---

[1] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص273.

[2] سامية محمد جابر: المرجع السابق، ص284.

[3] نفسه، ص285.

[4] مريم سيد علي مبارك: **ثوار عظماء**، دار المعرفة، الجزائر، 2012، ص90.

[5] جورج قرم: المرجع السابق، ص419.

[6] محسن محمد صالح: **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 2012، ص104.

- هذه الانتفاضة شملت كافة فئات الشعب الفلسطيني، واتسمت بالمشاركة الفعالة للأطفال والنساء والشيوخ.

أما عن الأسباب البعيدة للانتفاضة فتتمثل في الحصار السياسي والعسكري الذي ضرب على الفلسطينيين في الداخل والخارج وتعرضهم يومياً للإذلال والقهر من طرف العدو الصهيوني وحليفته الدول الامبريالية، هذا على غرار الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي كان يعيشها الشعب الفلسطيني، كالارتفاع الجنوني للبطالة التي بلغت نسبتها إلى 40%، وتدني الخدمات الصحية بشكل عام[1]، وأمام هذه الاوضاع لم يعد الشعب الفلسطيني التحمل أكثر من هذا.

وهكذا جاءت هذه الانتفاضة لتثبت - بما لا يدع مجالاً للشك - عن إخفاق وفشل جميع المحاولات الصهيونية الرامية إلى طمس المعالم التاريخية والوطنية الفلسطينية على مدار 47 سنة من الاحتلال، وجاءت هذه الانتفاضة لتكرس حقيقة تاريخية أثبتتها تجارب الشعوب التي عانت من ويلات الاستعمار في الفيتنام والجزائر وكوبا وغيرها من البلدان وهي أنه مهما عظمت قوات الاحتلال الصهيوني فإنها لن تستطيع الحيلولة دون الكفاح والنضال الفلسطينيين، خاصة عندما يتعلق الأمر بأطفال لا تزيد أعمارهم عن 19 سنة مما يبين مدى النضج الثوري المتجذر في أوساط الشعب الفلسطيني. وأهم ما ميزها هذه الانتفاضة هو التفاف مختلف القوى الفلسطينية حولها واحتضنتها منذ البداية، وانخرطت القوى الوطنية الفلسطينية في وسط الجماهير لتأطيرها وتنظيمها، وراحت تتقدم الصفوف لتوجه وتقود الانتفاضة[2].

وعلاوة على الإنجازات الهامة التي حققتها الانتفاضة الفلسطينية داخلياً، أي في الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)[3]، فإنها نجحت أيضاً في تحقيق عدة إنجازات خارجية أهمها:

- وجهت الانتفاضة الفلسطينية ضربة قوية لقمة عمان الطارئة المنعقدة في نوفمبر 1987، ونسفت على إثرها جميع قرارات القمة التي استهدف من خلالها النظام الاردني بشكل

[1] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص275.

[2] عمر حليمي الغول: المرجع السابق، ص99.

[3] فلسطينياً اعتبرت الانتفاضة بمثابة ولادة جديدة للمقاومة الفلسطينية خرجت من رحم الأراضي المحتلة، كما جندت كل الطاقات الشعبية الفلسطينية ووحدتها حول منظمة التحرير الفلسطينية، هذا على غرار اعتبارها وسيلة مثلى لاستنزاف طاقات العدو الصهيوني وضرب قواته في العمق. ينظر: مجلة الجيش: "**فلسطين انتفاضة الحرية**"، عدد287 خاص بفلسطين، أبريل 1988، ص4.

خاص تهميش القضية الفلسطينية كمحاولة أولى للقضاء عليها وتصفيتها نهائياً، وتجلى هذا التهميش في عدة مواقف منها: توتر العلاقات الأردنية الفلسطينية طيلة إيام المؤتمر، إدراج القضية الفلسطينية في آخر جدول أعمال القمة، الطريقة المحتشمة التي استقبل بها الوفد الفلسطيني، وأخطرها على الإطلاق تلاعب مقررات القمة بالقرارات المتعلقة بمكانة ودور منظمة التحرير الفلسطينية وتمثيلها للشعب الفلسطيني[1]، وكادت هذه القمة أن تلغي منظمة التحرير الفلسطينية عملياً كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني لولا تدخل الجزائر والعراق في إعادة صياغة القرارات الفلسطينية لكانت النتائج أسوأ[2].

ونفس الطرح أكده "سميح فرسون" بخصوص قمة عمان الطارئة التي تأخرت فيها القضية الفلسطينية بشكل واضح، وقال أنه في الوقت الذي كانت فيه قوات الاحتلال الصهيوني تعتدي على التلميذات الفلسطينيات في الضفة الغربية غير بعيد عن عمان مكان انعقاد القمة، أكد القادة المجتمعون على أن إيران وهي البعيدة ألف ميل شرقاً هي عدو العرب جميعاً، أما القضية الفلسطينية فلم تتم الإشارة إليها إلا في آخر البيان الختامي الصادر عن القمة[3].

وهكذا لم يمض شهر واحد على تلك القمة التؤامرية حتى انفجر بركان الانتفاضة الفلسطينية ونسف كل مقررات عمان وأتلف معها الخيار الأردني وجميع المشاريع التصفوية.

– على نقيض الإنجاز الأول، فإذا كانت الانتفاضة قد شجبت قمة عمان وأهملت قراراتها، فإنها من جهة ثانية عملت على خلق قمة ثانية على أنقاض قمة عمان، حيث دفعت الزعماء العرب بل أرغمتهم على عقد قمة جديدة في الجزائر، وهذا يدخل في إطار دور الجزائر ورئيسها في دعم القضية الفلسطينية[4]، أطلق عليها **قمة الانتفاضة** في نفس اليوم الذي اندلعت فيه الانتفاضة، أي يوم 08 جوان 1988، وجاءت قراراتها مخالفة تماماً لنظيرتها في عمان، حيث جاءت القضية الفلسطينية على رأس جدول أعمال هذه القمة.

---

[1] عمر حليمي الغول: المرجع السابق، ص415.

[2] مجلة القدس، ع5959، 13 ديسمبر 1988، ص3.

[3] سميح فرسون: "**قضية فلسطين في السياق الدولي**"، ندوة بحثية بعنوان: "العالم العربي وفلسطين"، ط1، مركز البحوث العربية للدراسات العربية والإفريقية والتوثيق، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2001، ص83.

[4] للاطلاع على النص الكامل لخطاب الرئيس بن جديد بمناسبة افتتاح قمة الجزائر جوان 1988 ينظر الملحق رقم: 09 ص540.

- أظهرت الانتفاضة الفلسطينية التناقض الكبير بين رغبة الجماهير العربية والموقف الرسمي لحكوماتها، حيث لقيت الانتفاضة تجاوباً كبيراً لدى المواطن العربي الذي يؤمن دائماً بأن طريق الاستقلال يمر عبر الثورة المستمرة، في حين أكدت الانتفاضة بشكل قاطع عن هشاشة الموقف الرسمي الذي ظل محصوراً حول نفسه[1].

- أما إسرائيلياً، فكانت إنجازات الانتفاضة جد مهمة، فقد أحجمت التفوق العسكري الإسرائيلي وأزالت بأبسط الأسلحة (الحجارة) أسطورة الجيش الذي لا يقهر، وألحقت أضرار بليغة بالاقتصاد الإسرائيلي قدره البعض بمئات الدولارات، وكشفت إسرائيل عالمياً وأحدثت شرخاً واسعاً داخل المجتمع الصهيوني بما فيه جيشه الذي دخل بسبب الانتفاضة في حرب نفسية أكثر منها عسكرية[2].

ومن الصدفة بمكان أن يتطابق الحاضر مع الماضي، وتتزامن انتفاضة أطفال الحجارة في 09 ديسمبر 1978 مع نظيرتيها: الفيتنامية في19 ديسمبر 1946 والتي كانت نهايتها "ديان بيان فو" الشهيرة، والجزائرية في 11 ديسمبر1960 والتي قادت الجزائر إلى الاستقلال[3]، فهل تكون الانتفاضة الفلسطينية نهاية لثوار الفنادق وبداية لثوار الحجارة والخنادق؟ وهل ستقود هذه الانتفاضة الشعب الفلسطيني إلى "ديان بيان فو الفلسطينية" إن صح التعبير، ومن ثم تكمل للشعب الجزائري استقلاله الناقص؟

وهكذا للمرة الثالثة يدخل شهر ديسمبر التاريخ بفضل انتفاضة أطفال الحجارة الفلسطينيين، وكان قبلها ديسمبر الفيتنام وديسمبر الجزائر شاهدين على صحة نهج الانتفاضة وانتهاجها كأسلوباً ناجعاً نحو العمل الثوري المسلح.

ولقد أصيبت القيادة الإسرائيلية بالذهول من جراء ما اتسمت به هذه الانتفاضة من شمولية واتساع إلى درجة تضاربت فيها تصريحات وآراء القادة الإسرائيليين، محاولين من خلال تصريحاتهم تجاهل صفة التنظيم والوعي الثوري الذي تميزت به وصبغها بطابع العفوية، وهو ما أشار

---

[1] مجلة الجيش: "**فلسطين انتفاضة الحرية**"، مجلة سبق ذكرها، ص4.

[2] نفسه، ص4.

[3] مجلة الجيش: "**انتفاضة الأرض المحتلة طريق العودة**"، مجلة سبق ذكرها، ص15.

إليه إسحاق رابين في قوله: "إن العرب هنا يعلمون أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست ممثلاً شرعياً لهم، لكنني في الواقع لا أعلم منهم الممثلون الحقيقيون لهم وقد يتضح الأمر بشكل جلي مع توقف الاضطرابات.. وفي حال ما إذا أثبت العرب الذين يعيشون في المناطق المحتلة أنهم المسؤولون الحقيقيون فسنكون على الاستعداد للجلوس معهم على طاولة المفاوضات فور توقف الاضطرابات"[1].

وعلى النقيض من ذلك، هناك فريقاً إسرائيلياً آخر اعترف منذ البداية عن الدور الفعلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في هذه الانتفاضة، ومن أنصار هذا الفريق نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إسحاق شامير الذي صرّح في جلسة حكومية استثنائية عقدت لمناقشة تطورات الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة قائلاً: "إن ما يجري في الضفة وفي القطاع وصل إلى مرحلة بالغة الخطورة، ويتوجب علينا التحرك على الفور قبل فوات الأوان، وسأطلب من الجيش استخدام أقصى درجات العنف والحزم.. هناك أناس في الضفة والقطاع أعلنوا التمرد ضد الحكم الإسرائيلي بإيعاز من منظمة التحرير الفلسطينية"[2].

وأضاف شامير ثانية في حوار صحفي أجراه مع صحيفة "يديعوت احرنوت" قائلاً: "لقد بدأت الانتفاضة بصورة مشتتة، لكن رجال منظمة التحرير الفلسطينية نجحوا في ركوب الموجة التي وصلت إلى مستواها الحالي، وفي نقس الوقت سعت منظمة التحرير إلى تسخين الأجواء في عدة دول عربية وعلى رأسها مصر... إن منظمة التحرير تحاول تحقيق مكاسب من الإضرابات والقيام بمظاهرات"، ونقس الأمر أكده إسحاق رابين وزير الحربية الإسرائيلي في قوله: "...إن إعمال العنف هذه تستهدف إعادة الصراع العربي – الإسرائيلي إلى وعي العالم، وتهدف إلى تحقيق غاية سياسية واضحة تقف وراءها منظمة التحرير الفلسطينية"[3]، ثم استرسل قائلاً: "إن شكل الصراع مع الدول العربية أكثر راحة لنا من المجابهة مع الفلسطينيين فهي ثقيلة جداً"[4].

[1] اسحاق رابين نقلاً عن: عمر حليمي الغول: المرجع السابق، ص108.

[2] نفسه، ص108.

[3] نفسه، ص112.

[4] اسحاق رابين نقلاً عن: عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص270.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أصيبت بالذهول من هذه الانتفاضة، وهو ما يوضحه تصريح مرشح الرئاسة الأمريكي "ماكغفران" في قوله: "إن الانتفاضة الشعبية الفلسطينية التي تعاطف معها الرأي العام الداخلي والخارجي في شجبه واستنكاره للتصرفات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين خلقت واقعاً جديداً في المنطقة، من خلال اشتراك كامل الشعب الفلسطيني في شيء يلقى تأييداً عميق الجذور، دفعته للدعوة لإقامة دولته المستقلة، إنها ثورة شبيهة تماماً بحركات التحرر الناجحة في العالم الثالث"[1].

إذاً من خلال تلك التصريحات السابقة الذكر لمعظم القادة الإسرائيليين، نستنتج أن الانتفاضة الفلسطينية أجبرت هؤلاء القادة على الاعتراف، رغماً عن أنفهم، بأهمية ومكانة وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية لهذه الانتفاضة إلى درجة أنهم أكدوا أن ما حققته هذه الانتفاضة – ومن ورائها المنظمة– من تطورات ما لم يتحقق في العشرين (20) سنة الماضية.

ولقد أدت ردود الأفعال الإسرائيلية العنيفة على شباب وأطفال الحجارة إلى لفت انتباه الرأي العام العالمي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة اللتين وجهتا انتقادات لاذعة للقيادة الإسرائيلية وعلى رأسها وزير الدفاع آنذاك إسحاق رابين[2]، وهو ما دفع بالصحافة العالمية إلى التركيز على هذه الانتفاضة والبحث عن أسبابها، ومن ثم تكون القضية الفلسطينية قد حققت انتصار سياسي مذهل[3].

ومما يوجب الإشارة إليه أن هذه الانتفاضة بالرغم من أهميتها فقد أظهرت وجود اختلاف بين منظمة التحرير الفلسطينية بتونس وبين فلسطينيو الداخل، وبتعبير أوضح أنها حركة شعبية نابعة من الداخل في مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة ولم يخطط لها من الخارج، وربما هذه الانتفاضة ستعمل على تقليص دور منظمة التحرير الفلسطينية[4]، وهو ما أدركه وتفطن إليه رئيسها

---

[1] ماكغفران نقلاً عن: عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص269.

[2] مُحَمَّد عبد العزيز ربيع: **الحوار الفلسطيني – الأمريكي الدبلوماسية السرية والاتصالات الفلسطينية – الإسرائيلية**، ط1، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 1995، ص21.

[3] بهاء فاروق: المرجع السابق، ص126.

[4] جيمس بيكر: **مذكرات جيمس بيكر سياسة الدبلوماسية**، ط1، مكتبة مدبولي، 1999، ص113.

ياسر عرفات الذي كان بتونس لحظة اندلاعها، ولم يلبث ان ركب قطارها في الوقت المناسب وبنى لنفسه قاعدة قوية في قلب الحركة[1].

ومنذ منتصف شهر فبراير 1988 كانت القيادة الوطنية للانتفاضة، قد استحوذت على الشرعية وشكلت تحدياً حقيقياً مزدوجاً للقيادة العسكرية الإسرائيلية وللقيادات التقليدية الفلسطينية، ثم لم تلبث قيادة الانتفاضة أن أعلنت ولاءها المطلق لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما أكسبها من تعزيز مكانتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وباتت القيادة الإسرائيلية، التي تأكد لها بشكل لا يقبل الوهن أنه يستحال القضاء على الانتفاضة عسكرياً، في أمس الحاجة إلى حل سلمي لقضية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني[2].

إن هذه الانتفاضة التي أيدها كل العالم العربي حسب شهادة بطرس غالي عبرت بحق عن فشل سلام كامب ديفيد الذي ادّعى موقعوه أنه الحلقة الأولى من سلام إسرائيلي عربي شامل، بينما لم يكن هذا السلام قادراً حتى على حل المشكلة الفلسطينية[3]، وحتى الدبلوماسية الأمريكية استشاطت غضباً من هذه الانتفاضة التي كان سببها، في نظر وزارة الخارجية الأمريكية، هو قصور وتقصير الطبقة السياسية الإسرائيلية في أداء مهامها، فعن طريق رحلات مكوكية قام بها وزير خارجيتها جورج شولتز، سعت الدبلوماسية الأمريكية جاهدة لدفع العرب والإسرائيليين إلى الحديث عن السلام[4].

وتعود فكرة "مشروع شولتز" إلى منتصف شهر يناير 1988 عندما لجأت القيادات الوطنية الفلسطينية في الداخل إلى تقديم مقترحاتها، طبعاً، بعد الموافقة عليها من طرف منظمة التحرير الفلسطينية، ومنذ هذا التاريخ شرع شولتز في إعداد مبادرة أمريكية لوقف الانتفاضة على أساس إجراء مفاوضات –لا دخل للمنظمة فيها– بين الحكومة الإسرائيلية وممثلين فلسطينيين من الداخل.

---

[1] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص287.

[2] هذا التغيير المفاجئ لمواقف القيادة الإسرائيلية تجاه الانتفاضة أكده "**محمد عبد العزيز ربيع**"، أحد القادة الفلسطينية المشاركة في العمليات التفاوضية، وذكر هذا الأخير أنه في يوم 02 فبراير 1988 اتصل به الأستاذ الإسرائيلي "**شاي فلدمان**" وأخبره أن "**موردخاي غور**" نائب وزير الدفاع، وأحد زعماء حزب العمل، في مهمة سرية بواشنطن حاملاً معه رسالة سرية من إسحاق رابين تنص على عجز القيادة الإسرائيلية على التصدي للانتفاضة، وأن البحث عن مخرج سلمي قضية مهمة غير قابلة للتأخير. للمزيد ينظر: محمد عبد العزيز ربيع: المصدر السابق، ص23.

[3] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص275.

[4] جورج قرم: المرجع السابق، ص403.

وفي 04 مارس 1988، وبعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز لكل من دمشق وعمان أطلق هذا الأخير مبادرته التي عرفت بـ "**مشروع شولتز**"، غير أن هذه المبادرة التي تهدف إلى إقامة حكم ذاتي فلسطيني يبدأ بالمفاوضات بين وفد فلسطيني لا تمثيل فيه لمنظمة التحرير الفلسطينية قوبلت بالرفض الشديد من طرف القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في بيان لها صادر بتاريخ 11 مارس من نفس السنة، أشارت فيه إلى أن هذه المبادرة سوى خطة عمل شبيهة إلى حد بعيد باتفاقية كامب ديفيد[1].

أما إسرائيل من جهتها، فقد اشترطت من أجل فتح باب الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وبدء عملية سلام عبر التفاوض، إنهاء الانتفاضة والكف عن المواجهة الشعبية الفلسطينية مع القوات العسكرية الإسرائيلية، وذلك حتى لا تظهر إسرائيل بمظهر الطرف الذي يفاوض من موقف ضعف، وهو ما رفضته القيادة الفلسطينية جملة وتفصيلاً، وأكدت أن الانتفاضة لن تتوقف إلا إذا صرّحت إسرائيل علناً أن الانتفاضة وظروف الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينية أظهرا بوضوح ما يأتي:

- فشل الخيار العسكري الإسرائيلي في معالجة المشكلة الفلسطينية.
- أن الشعب الفلسطيني باق ولم ولن يزول.
- الرغبة الإسرائيلية الملحة في إيجاد حل سلمي يكفل للطرفين التعايش بسلام.

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل في الوقت الذي كانت تتباحث فيه مع واشنطن عن إيجاد مخرج سلمي لمشكلة الانتفاضة، كانت القيادة الإسرائيلية تواصل اعتداءاتها على القيادة الفلسطينية، فهي لم تكتف بالرد على هذه الانتفاضة بتصفية معظم قادتها بالداخل فحسب؛ بل راحت تقتفي أثرهم حتى في المناطق العربية البعيدة عن مسرح الاحداث، والمقصود هنا العملية الإرهابية التي نفذتها فرقة كوماندوس إسرائيلية متكونة من 09 مسلحين بالعاصمة التونسية ضد أبو جهاد، المسؤول الأول عن الانتفاضة[2]، بعدما طوقت منزله وأطلقت عليه 70 رصاصة استشهد على إثرها خليل الوزير وكان ذلك يوم السبت 16 أبريل 1988، أي بعد مرور05

[1] فاروق الشرع: المصدر السابق، ص190.

[2] مُحَّد عبد العزيز ربيع: المصدر السابق، ص58.

أشهر من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، بعد ذلك وتجنباً لأي رد فعل دولي ضد إسرائيل، اضطر إسحاق رابين إلى إصدار قرار ينص على اتباع سياسة "**تكسير العظام**" ضد الفلسطينيين بدلاً من قتلهم بسبب ارتفاع عدد شهدائهم بشكل مذهل[1].

وكان موقف الجزائر كعادتها من هذا الاعتداء الشنيع أنها أدانته بشدة، وشجبت الاعتداء الصهيوني الذي نفذ في بلد عربي مجاور لها، وخاصة عندما تعلق الأمر بخليل الوزير المدعو أبو جهاد، والذي كانت تربطه مع الجزائر علاقات متميزة، فبعد استقلال الجزائر عام 1962 والذي شكل منعرجاً حاسماً في تاريخ القضية الفلسطينية بادر أبو جهاد في نوفمبر 1963 إلى فتح مكتب لحركة فتح بالجزائر العاصمة، وبعد انتقال حركة فتح من العمل السياسي إلى مرحلة العمل العسكري عام 1965 تم إنشاء فرعها العسكري "الصاعقة" كان أبو جهاد أحد قادتها، وهو ما أجبره على مغادرة الجزائر والتوجه إلى سوريا لكي يكون قريباً من مسرح العمليات[2].

نظراً لموقف الجزائر وعلاقتها مع الشعب الفلسطيني وزعماء المقاومة الفلسطينية، قام الرئيس الشاذلي بن جديد الذي ترأس حفل تخرج دفعة من الطلبة الضباط بالأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال بحضور ممثل منظمة التحرير الفلسطينية بالجزائر يوم 02 جويلية 1988 بتسمية هذه الدفعة بدفعة "الشهيد خليل الوزير" (أبو جهاد) تيمناً بهذا الشهيد الرمز[3]، ولا يمكن أن نعتبر هذه المبادرة إلا دليلاً قاطعاً على الروح الأخوية والتضامنية التي تسود العلاقات الجزائرية الفلسطينية، ولا غرابة مما هو شائع ومتداول عند الشعب الجزائري من أن الجزائر لا زال استقلالها ناقصاً، ولن يكتمل إلا باستقلال الشعب الفلسطيني، واستقلال وحدته الترابية وسلامتها.

ثانياً: قمة الجزائر ودورها في دفع الثورة الفلسطينية.

أهم ما ميز القمة العربية في دورتها الخامسة عشر التي احتضنتها الجزائر برئاسة الشاذلي بن جديد خلال الفترة الممتدة من 8 إلى 9 جوان 1988 أنها حققت ثلاث نجاحات لصالح القضية الفلسطينية، فعلاوة على دعمها الفعال للانتفاضة، شجبت مشروع شولتز، ونفت قمة

[1] فاروق الشرع: المصدر السابق، ص188.

[2] مجلة الجيش: "**أبو جهاد الشهيد الذي قتل بسبعين رصاصة**"، ع288، السنة25، ماي 1988، ص17.

[3] مجلة الجيش: "**الرئيس الشاذلي يشرف على حفل تخرج دفعة الشهيد أبو جهاد**"، ع291، أوت 1988، ص5.

عمّان، وعملت على فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية، وأخيراً هيأت الظروف للإعلان عن الدولة الفلسطينية.

فإذا كانت القضية الفلسطينية لم تحقق أية مكاسب ولم يكتب لها النجاح في قمة عمان، فإنها خلال الدورة الطارئة لجامعة الدول العربية التي عقدت -تلبية لدعوة الجزائر- في تونس ابتداء من 23 إلى 24 يناير 1988 فرضت نفسها كقضية جوهرية، وذلك بفضل انتفاضة الضفة الغربية التي أعطت دفعاً قوياً للمقاومة الفلسطينية، ودفعت مجلس الأمن للمصادقة على ثلاث لوائح تدين الهمجية الصهيونية وتؤكد على ضرورة إيجاد حل سياسي، وهو ما صرح به الأمين العام الأممي في قوله: "يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني"، أما الجزائر من جهتها فقد صرحت على لسان وزير خارجيتها: "إن هذه الانتفاضة قضت على كل الشكوك حيال وجود الشعب الفلسطيني ومقاومته في سبيل الدفاع عن هويته وحقوقه المشروعة"[1].

وعلى عكس قمة عمان، كما أسلفنا، التي أهملت القضيتين الفلسطينية واللبنانية، فإن القمة التي احتضنتها الجزائر في شهر جوان 1988 كانت أكبر القمم العربية الاستثنائية إثارة للذهول، حيث اهتمت باتخاذ القرارات اللازمة لاستعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل، فضلاً عن تقديم دعم معنوي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومنح بضعة ملايين من الدولارات تأييداً ودعماً للانتفاضة الفلسطينية[2]، وكرّست مشروع الملك فهد الذي اعتمدته قمة فاس[3].

فبخصوص دعمها للانتفاضة فإن قمة الجزائر شكلت لجنة وزارية عربية تؤمن الدعم السياسي للانتفاضة، وجددت تأكيدها على أن منظمة التحرير الفلسطينية ستظل الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وركزت اهتمامها على الحلول الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي، أما فيما تعلق بمبادرة شولتز فإن القمة أدانتها من خلال الإشارة إلى أن المؤتمر استعرض التطورات الرامية إلى إقامة سلام في المنطقة، وهي في حقيقة الأمر عديمة الفاعلية ولم تكن في المستوى الكفيل

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص358.

[2] قدرت هذه المساعدات المالية التي أقرها مؤتمر الجزائر حسب مصادر فلسطينية بـ 600 مليون دولار من أجل تعويض خسائر الاراضي المحتلة من جهة، ودعم الانتفاضة ودفعها لتحقيق أهدافها من جهة ثانية. ينظر: عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص273.

[3] جورج قرم: المرجع السابق، ص404.

لمواجهة التعنت الإسرائيلي الرافض للسلام، كما قررت القمة التكفل بسكان الضفة والقطاع من خلال تقديم دعم مالي عربي فوري حدد بـ 128 مليون دولار أمريكي على غرار تخصيص مبلغ مالي شهري قدره 43 مليون دولار لتلبية الحاجيات المعيشية لسكان هذه المناطق[1].

في مطلع عام 1988 تواصلت انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد العدو الصهيوني بدون هوادة رغم القمع الوحشي المسلط عليها، طبعاً هذا الوضع أجبر جامعة الدول العربية على التحرك في عدة اتجاهات وهي كالآتي:

- في أواخر جانفي 1988 اجتمع المجلس الوزاري للجامعة العربية بتونس وتم إنشاء لجنة سباعية تضم كل من الأمين العام للجامعة، ووزراء خارجية سبعة بلدان (منظمة التحرير، سوريا، الأردن، الجزائر، تونس، العربية السعودية والعراق)، وبموافقة جميع الاعضاء عين وزير خارجية الجزائر رئيساً لهذه اللجنة التي كانت مهمتها تنحصر في متابعة الانتفاضة وتدعيمها.

- اتصلت اللجنة السباعية بالأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن من أجل حشد الدعم الكامل للشعب الفلسطيني[2]، وفي 28 مارس من نفس السنة أكدت الجزائر في لقاء بنيويورك جمع بين اللجنة السباعية والأمين العام للأمم المتحدة على ضرورة حماية الفلسطينيين المدنيين في الأراضي المحتلة وضرورة تلبية حقوقهم المشروعة بما فيها قيام دولتهم المستقلة، هذا على غرار إعادة تأكيدها على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967.

ومن الضرورة بمكان أن نشير إلى أنه بعد مضي 04 أشهر على نشاط اللجنة السباعية، وفي خضم الانتفاضة الفلسطينية ضد إسرائيل، احتضنت الجزائر هذه القمة العربية الطارئة لدعم الانتفاضة، وكما هو معروف أن الجزائر منذ سنوات عملت على توحيد صفوف المقاومة الفلسطينية[3]، هذا فضلاً عن مصالحتها مع النظام السوري من جهة ومع حركة أمل اللبنانية من جهة أخرى، كل هذه العوامل دفعت الرئيس الشاذلي إلى توجيه نداء إلى عقد قمة عربية تساند

---

[1] فاروق الشرع: المصدر السابق، ص192.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص358.

[3] نفسه، ص360.

الانتفاضة، وكان من الطبيعي أن يحدث هذا النداء حماساً كبيراً في نفوس الجزائريين نظراً لتعاطفهم اللامحدود اتجاه القضية الفلسطينية المقدسة[1].

ونظراً لتوفر كل عوامل إنجاح هذه القمة فإن بيانها الختامي كان في مستوى الانتفاضة[2]، لأنه أكد على ثلاث نقاط أساسية ورفض التنازل عنها مهما كانت الأسباب، وهي إنشاء دولة فلسطينية، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً وشرعياً للشعب الفلسطيني، وأخيراً أكدت هذه القمة على ضرورة عقد ندوة دولية للسلم في الشرق الأوسط، وهي نفس الاقتراحات الثلاثة التي رفضها مشروع كاتب الدولة الأمريكي جورج شولتز المطابق لمشروع كامب ديفيد[3].

تعد قمة الجزائر الاستثنائية من بين القمم العربية النادرة التي حظيت باهتمام شعبي، سياسي، إعلامي، على مستوى مختلف الأصعدة العربية والدولية، ولعل هذا الاهتمام الكبير راجع ربما إلى مجموعة من العوامل أهمها:

– كون هذه القمة هي قمة الانتفاضة، هذه الأخيرة التي استطاعت خلط كل الأوراق وفرضت إعادة النظر في استراتيجية الشرق الأوسط عموماً، وبفضلها طفت القضية الفلسطينية فوق السطح لتحتل من جديد مكانتها اللائقة بها في الاهتمامات الإقليمية والدولية، لا سيما بعدما راهنت أطراف عديدة على زوال الدور المؤثر لمنظمة التحرير الفلسطينية خاصة بعد خروجها مجبرة من لبنان تحت وطأة الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982[4].

– كون هذه القمة عقدت في الجزائر لما عرف عنها من ثبات وتميز في المواقف والمبادئ، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية التي توليها الجزائر اهتماماً بالغاً، ولقد ذهبت إلى أبعد أحد في تحليلها للوضع في الشرق الأوسط، وأكدت أن جميع الأقطار العربية ناقصة الاستقلال مادامت فلسطين تئن تحت وطأة الاحتلال الصهيوني، وهذه الرؤية الجزائرية أكدها القادة العسكريون الإسرائيليون في عدة مناسبات وقالوا: "إن أي عاصمة عربية ليست بمنأى عن الصواريخ الإسرائيلية"، وتجسدت تصريحاتهم في الاعتداءات الإسرائيلية المتوالية على بلدان عربية

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979–1988)**، ج3، المصدر السابق، ص361.

[2] ينظر: الملحق رقم: 10 ص542.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979–1988)**، ج3، المصدر السابق، ص361.

[4] مجلة الجيش: "**القمة العربية في الجزائر قرارات في مستوى الانتفاضة**"، ع289، السنة25، جوان 1988، ص8.

مستقلة (الاعتداء على المفاعل النووي بالعراق، الاعتداء على مقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس، ناهيك عن الاعتداءات المتكررة على لبنان، والتهديدات المستمرة لبعض الدول العربية الأخرى) [1].

– وتكمن أهمية هذه القمة أيضاً في الظروف الإقليمية والدولية الخاصة والدقيقة الذي انعقدت فيه منها: انعقاد قمة موسكو بين الدولتين العظميين ولم تحظ فيه القضية الفلسطينية بالاهتمام الذي يعكس خطورتها، انعقاد القمة الإفريقية التي اكتفت بتجديد تأييدها للحق العربي، ضف إلى ذلك جولة شولتز الرابعة والتي لم تأتي بجديد، بل العكس كرست استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في الوقوف إلى جانب إسرائيل، ومحاولة فرض مشروع شولتز المتضمن للاءات الخمس (لا اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، لا قيام لدولة فلسطينية، لا انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة، لا تفاوض مع الفلسطينيين، لا تمثيل للفلسطينيين في المؤتمر الدولي للسلام).

– والجزائر هي التي وجهت الدعوة إلى جميع ملوك ورؤساء وزعماء الدول العربية لعقد هذه القمة من أجل توحيد الصف العربي ضد العدو الصهيوني من جهة، ولدعم الانتفاضة الفلسطينية التي طالها الصمت بعد ثلاثة أشهر من اندلاعها من جهة ثانية.

– قراراتها كانت في مستوى الانتفاضة، وهذا بشهادة فلسطينيو الداخل، ومن أهم القرارات التي اتخذت في قمة الجزائر نذكر ما يأتي[2]:

أ/ دعم الانتفاضة الفلسطينية بالالتزام بتقديم كافة المساعدات الضرورية لضمان استمراريتها بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية المؤهلة الوحيدة لذلك.

ب/ تأييدها لعقد المؤتمر الدولي للسلام بشرط إجرائه تحت إشراف أممي وبمشاركة جميع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وكذا جميع أطراف الصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية.

ج/ الاستمرار في تطبيق أحكام المقاطعة العربية لإسرائيل باعتبارها إجراء شرعي مارسته وتمارسه عدة دول ومجموعات دولية أخرى، وكذا إدانة السياسة الأمريكية الموالية لإسرائيل والمنافية للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

---

[1] مجلة الجيش: "**القمة العربية في الجزائر قرارات في مستوى الانتفاضة**"، مجلة سبق ذكرها، ص9.

[2] نفسه، ص10.

لتلك الدواعي السالفة الذكر جعلت العالم كله يترقب قمة الجزائر ويتابعها خطوة بخطوة عن طريق 500 صحافي قدموا إلى الجزائر لتغطية هذا الحدث العربي.

ولا بأس هنا أن نذكر ببعض ما جاء في البيان الختامي لهذه القمة: "بحث المؤتمر التدابير الكفيلة بدعم الانتفاضة، وتعزيز فعاليتها وضمان استمراريتها وتصاعدها، وأكدت القمة التزامها بتقديم كافة المساعدات الضرورية بمختلف الوسائل والأشكال، لضمان استمرار مقاومته وانتفاضته بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية حتى يحقق كامل أهدافه الوطنية الثابتة"، ودولياً دعت القمة مجلس الأمن إلى تحمل كامل مسؤولياته لإجبار إسرائيل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وجميع القرارات الدولية، وإلزامها بالوقف الفوري لاعتداءاتها الوحشية واللاإنسانية داخل الاراضي الفلسطينية خاصة والأراضي العربية المحتلة بشكل عام[1].

ولم تكتف قمة الجزائر عند هذا الحد فحسب، بل قامت بشجب السياسة الأمريكية المنحازة للعدو الصهيوني، ولقد جاء في البيان بهذا الخصوص: "إن استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها المنحازة لإسرائيل، والمتجاهلة للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني معناه تشجيع إسرائيل وتحفيزها على مواصلة العدوان وانتهاكها لحقوق الإنسان وعرقلة الجهود المبذولة من أجل إقامة السلام".

وورد في القرار الخاص بدعم الانتفاضة الفلسطينية ما يأتي: "يؤكد المؤتمر دعم وتأييد الانتفاضة التي تجسد الرفض الفلسطيني القاطع للاحتلال الإسرائيلي، ومؤكداً في نفس الوقت أن الحل العادل في منطقة الشرق الأوسط عموماً لا يتأتى إلا من خلال حل قضية فلسطين باعتبارها جوهر الصراع في المنطقة، وذلك على أساس عادل يكفل للشعب الفلسطيني حقوقه في العودة وفي تقرير مصيره وإقامة دولته على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف"[2].

ولقد قوبلت قرارات هذه القمة بارتياح وترحيب كبيرين في الأراضي المحتلة، وهو ما عبرت عنه قيادة الانتفاضة في بيان لها صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية، وأهم ما جاء فيه ما يأتي:

---

[1] عمر حليمي الغول: المرجع السابق، ص116.

[2] نفسه، ص117.

"إن الشعب الفلسطيني راقب باعتزاز نتائج الانتفاضة على المستويين العربي والدولي، فقرارات قمة الانتفاضة في الجزائر جاءت لتؤكد تلك المتغيرات التي فرضتها الانتفاضة على العالم العربي، والتي أعادت الاعتبار لشعبنا وقضيته...ومنسجمة مع قرارات الانتفاضة"[1].

أما الملك الأردني حسين، فقد أقدم على اتخاذ القرار الخاص بفك الارتباط القانوني والإداري على الضفة الغربية الفلسطينية في 31 جويلية 1988 بعد وحدة دامت قرابة أربعين سنة[2]، وهذا القرار لم يتخذ بصفة ارتجالية فحسب، بل تعود جذوره إلى قمة الرباط عام 1974 الذي كان من أبرز قراراتها اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وهذا ما عبرت عنه الرغبة الفلسطينية والعربية على حد سواء، وبالتالي فإن الفترة الممتدة من سنة 1974 إلى غاية 1988 تعتبر فترة تمهيدية تحضيرية لصدور قرار فك الارتباط.

وعن الخطوات التي سبقت هذا القرار أكد وزير الخارجية الأردني طاهر المصري أن نظيره الجزائري أحمد طالب الإبراهيمي زار الأردن في شهر ماي 1988، وخلال لقائه مع الملك الحسين أعرب له أن الجزائر ترغب في احتضان عقد مؤتمر قمة عربي في الشهر الموالي من نفس السنة، فغضب الملك الحسين من هذه المبادرة لأنها تعمل على إضعاف الموقف الأردني إزاء منظمة التحرير الفلسطينية التي قوتها الانتفاضة كثيراً، واعتبر هذه الخطوة مؤامرة عربية ضده تتولى الجزائر مهمة تنفيذها، ومن ثم ونظراً لقوة الانتفاضة وزخمها وشعاراتها الصادحة والمعادية للأردن من جهة، وما تعرض له الملك حسين في مؤتمر الجزائر من مواقف معارضة له من جهة ثانية، أجبرته ودفعته إلى اتخاذ قرار فك الارتباط[3]. هادفاً بذلك ضرب عصفورين بحجر واحد، فهو من خلال هذا الإجراء أراد أن يلقن درساً اقتصادياً للجماهير الفلسطينية ومنظمتها نظراً للأعباء الاقتصادية التي تخلفها هذه الخطوة (توقيف رواتب ما يزيد عن 21000 موظفاً في الضفة الفلسطينية)، وكان يعتقد أن الجماهير الفلسطينية سترسل له العرائض والوفود تدعوه وتترجاه للعدول عن قراره، لكنه،

---

[1] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص277.

[2] نفسه، ص278.

[3] محمد منصور محمد أبو ركبة: **السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية 1982–1994م**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور عاصم الدسوقي، قسم البحوث والدراسات التاريخية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2012، ص126.

وكما يقال، انقلب السحر على الساحر، حيث جاءت نتائج هذه الخطوة كلها في صالح المنظمة وتجذر الانتفاضة الفلسطينية.

ومن بين نتائج فك الارتباط الإيجابية لصالح المنظمة الفلسطينية هو أنه أتاح لها فضاء سياسي، وكذا وفّر لها مساحة كبيرة لشن هجوماتها الدبلوماسية، وأن أية تسوية للوضع الإقليمي للضفة الغربية سوف تشمل حتمياً دوراً فعالاً للمنظمة، وهكذا استغل عرفات الفرصة التي أتاحتها الأردن وراح يشن حملة منفردة لضمان الدعم الدولي والإقليمي للحل الذي تبنته القوتين العظميين، وأشار إلى ذلك في خطابه الذي ألقاه أمام البرلمان الأوروبي بتاريخ 18 سبتمبر 1988م، وقال إن المنظمة الفلسطينية على استعداد تام للتفاوض مع إسرائيل على أساس جميع القرارات الأممية المتعلقة بالقضية، وخاصة القرارين رقم 242 و 338 شريطة موافقة إسرائيل على الحق الفلسطيني في تقرير المصير[1]، وقد جرت الموافقة الرسمية على القرارين الأمميين من قبل المنظمة خلال الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في نوفمبر 1988 بالجزائر.

وبالرغم من الفراغ السياسي والإداري – القانوني الذي أحدثه قرار فك الارتباط في الضفة الغربية، إلا أن إسرائيل باتت عاجزة عن ملئه خاصة بعد إدراكها لخطورة الانتفاضة وأبعادها، وهكذا وجدت إسرائيل ومن ورائها واشنطن –بعد غياب الخيار الأردني– أنفسهما وجهاً لوجه أمام الخيار الوحيد وهو منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما صرّح به وليام كواندت أحد المسؤولين الأمريكيين أثناء لقائه مع مُحَّد عبد العزيز ربيع يوم 02 جويلية 1988 في قوله: "إن فك الارتباط الأردني ترك الإدارة الأمريكية دون خيارات، فيما عدا التحاور مع منظمة التحرير الفلسطينية"، ومن ثم فإنه لم يعد بالإمكان تجاهل المنظمة ضمن أي عملية سلام حقيقية.

ولقد جاءت هذه الخطوة الأردنية كرد فعل على نتائج قمة الجزائر التي همشت كلياً الدور الأردني، وألغت أي شكل من أشكال المشاركة الأردنية في التمثيل الفلسطيني، وهي المرة الأولى التي تحسم فيها قمة عربية قضية التمثيل الفلسطيني بهذا الوضوح[2].

---

[1] ديفيد دابليو ليش: المرجع السابق، ص401.

[2] عمر حليمي الغول: المرجع السابق، ص421.

وعموماً يمكن إجمال أهمية الخطوة الأردنية في النقاط الآتية[1]:

– أكدت أن الفلسطينيون وحدهم دون سواهم هم المعنيون بالتفاوض بشأن قضيتهم وأرضهم.

– زادت من أهمية ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية، وعززت هويتها التمثيلية في الهيئات والمحافل الدولية.

– ألغت وإلى أجل غير محدود الخيار أو التمثيل الاردني، أو أي خيار آخر يشبهه، كالحكم الذاتي مثلاً، أو الإدارة المدنية، أو التعيينات البلدية.

– اخلطت هذه الخطوة جميع أوراق الحكومة الإسرائيلية وعقدت أمورها، ووضعتها في موقف قانوني حرج لأول مرة وجهاً لوجه امام منظمة التحرير الفلسطينية. وأعطت هذه الخطوة للانتفاضة الفلسطينية دفعاً قوياً، وزخماً كبيراً، وتجذراً أكثر، وخلصتها من آخر التبعات الأردنية.

وخلاصة القول تبقى خطوة الملك حسين من أهم الإنجازات التي حققتها الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، مع العلم أن الملك وحاشيته كان يهدف من وراء هذه الخطوة عكس ما حققته من نتائج تماماً، فأرادها أن تكون بمثابة شوكة في حلق الانتفاضة لخنقها وسحقها لكن تجري الرياح بما لا تشتهيه السفن.

إن أقل ما يقال عن قمة الجزائر أنها حققت انتصاراً فلسطينياً باهراً، ومثّلت القرارات المنبثقة عنها انتصاراً آخراً للانتفاضة ولمنظمة التحرير الفلسطينية هذا من جهة، ومن جهة أخرى مثّلت تحدياً صارخاً، وهزيمة نكراء للنظام الأردني الرجعي العربي الذي ما انفك العدو الامبريالي الصهيوني يراهن عليه.

وفي اتجاه آخر، وفي إطار التحضير للإعلان عن حكومة مؤقتة فلسطينية أو دولة في المنفى[2]، التقى الرئيس بن جديد عدة مرات بالزعيم الفلسطيني ياسر عرفات لمعرفة احتياجاته

---

[1] عمر حليمي الغول: المرجع السابق، ص423.

[2] يؤكد مُحَّد عبد العزيز ربيع في هذا الخصوص أن الفضل يرجع إليه في تشكيل حكومة في المنفى، وذلك في لقاء ثنائي جمعهما في القاهرة سنة 1988، وخلال اللقاء اقترح مُحَّد عبد العزيز على عرفات ضرورة تغيير بعض القيادات الذين أصبح وجودهم يشكل عبئا ثقيلاً على المنظمة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تغيير أطر التفكير والعمل الحالية وإعادة بناء العملية السياسية ومؤسساتها بالكامل، وأن الشروع في عملية البناء تتطلب تشكيل حكومة منفى على الفور. للمزيد ينظر: مُحَّد عبد العزيز ربيع: المصدر السابق، ص148.

والتفكير في الطرق الممكنة للإعلان عن الدولة الفلسطينية، ولهذا الغرض بادر الرئيس بن جديد إلى دعوة الدول العربية إلى الاجتماع بالجزائر لعقد قمة طارئة تعنى بدراسة الأوضاع في الأراضي المحتلة ودعم الانتفاضة والدعوة إلى قيام دولة فلسطينية[1].

وبمبادرة من بعض المسؤولين الجزائريين وعلى رأسهم مدير ديوان رئيس الجمهورية الجنرال العربي بلخير تم إقناع رئيس الجمهورية بن جديد من أجل أن تكون الجزائر البلد الذي يتشرف باحتضان أشغال المجلس الوطني الفلسطيني الذي تعلن من خلاله منظمة التحرير عن قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس، وهذه المبادرة الجزائرية هي في حقيقة الأمر امتداداً لكل ما قدمته الجزائر من قبل للفلسطينيين.

ودون تفكير رحب بن جديد بفكرة مستشاريه واستدعى عرفات وعرض عليه المسألة بشكل رسمي في 10 أوت 1988م، وهو ما لمح إليه عرفات بعد انتهاء اللقاء، وفي 19 أكتوبر من نفس السنة أعلن منذر الدجاني ممثل منظمة التحرير في الجزائر بأن الدروة ستعقد خلال الفترة الممتدة من 12 إلى 15 نوفمبر 1988م، وفي تصريح صحفي أجراه عرفات بتونس يوم 09 نوفمبر أشار من خلاله إلى أن المنظمة ستدرس خلال دورتها القادمة عدة خيارات منها: إما إعلان الاستقلال، وإما إعلانه مع تأسيس حكومة مؤقتة، أو طلب وضع الأراضي الفلسطينية تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة[2].

وبالفعل شهدت الجزائر عام 1988م حدثاً بالغ الأهمية تجاه القضية الفلسطينية، وهو انعقاد الدورة التاسعة عشر (19) للمجلس الوطني الفلسطيني التي سميت بدورة "**الانتفاضة والاستقلال والشهيد البطل أبو جهاد**" في 15 نوفمبر 1988م بقصر الأمم برئاسة ياسر عرفات الذي أعلن في هذه الدورة عن قيام دولة فلسطين[3] على أساس خطة التقسيم التي تم اعتمادها سنة 1947م وعاصمتها القدس الشريف[4]، ودعا إلى تشكيل حكومة مؤقتة في الوقت المناسب[5]، ولقد حظيت

[1] محمد تامالت: المرجع السابق، ص208.

[2] نفسه، ص209.

[3] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص408.

[4] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص299.

[5] جورج قرم: المرجع السابق، ص418.

الدولة الفلسطينية المؤقتة باعتراف دولي من طرف دول كبرى، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر أنه في 09 ديسمبر سنة 1988 عقد لقاء رفيع المستوى بين "**بسام أبو شريف**" (مستشار الرئيس ياسر عرفات) و"**وليم وليد جريف**" (مساعد وزير الخارجية البريطاني) قصد ترقية مستوى العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وبريطانيا[1]، وبذلك تكون القضية الفلسطينية حققت انتصاراً سياسياً آخر على حساب الكيان الصهيوني.

ويعتبر البيان الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني أهم ما ميّز هذه الدورة، حيث دعا هذا البيان إلى الاعتراف بقراري مجلس الأمن رقم 242 و 338، وإلى حل القضية الفلسطينية على أساس إقامة دولتين على أرض فلسطين، إحداهما فلسطينية، والثانية إسرائيلية، كما مثلت القرارات الصادرة عن المجلس في هذه الدورة نقلة نوعية ذات أبعاد سياسية في مواقف المنظمة، إذ لأول مرة في تاريخ القضية الفلسطينية يعترف الفلسطينيون عن طريق منظمتهم الشرعية بوجود إسرائيل[2]، وأبدوا استعدادهم الكامل لإقامة دولة فلسطينية إلى جانبها في الضفة الغربية والقطاع، وهذا اعتراف ضمني صريح من المنظمة على أن الكفاح المسلح لم يعد الطريق الوحيد لحل القضية الفلسطينية[3].

إن الإعلان عن قيام دولة فلسطين في الجزائر يعبر بحق عن مدى اهتمامها واحتضانها لهذه القضية المقدسة، وكانت أول دولة بالتأكيد اعترفت بالدولة الفلسطينية الجديدة، وتوالت بعدها اعترافات مجموعة من الدول الشقيقة والصديقة لفلسطين وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي والهند والصين إلى أن بلغ عددها خلال منتصف شهر ديسمبر من نفس السنة حوالي 76 دولة[4].

وبفضل هذا الانتصار الذي حققته المنظمة بعد الإعلان عن دولة فلسطين كانت هذه القضية ستأخذ منحى آخر، غير أن حرب الخليج الثانية التي دارت رحاها بين العراق والكويت

---

[1] بهاء فاروق: المرجع السابق، ص126.

[2] مُحَّد عبد العزيز ربيع: المصدر السابق، ص104.

[3] يذكر حليم بركات في هذا السياق، أن عملية القبول بالحل السلمي كبديل - للأسف - للكفاح المسلح وليس كمكمل له بدأت في هذه المرحلة بالذات، وليس، كما يتوهم الكثيرين، بعد إخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان عقب الاجتياح الإسرائيلي للجنوب اللبناني عام 1982. ينظر: حليم بركات: "**المجتمع، الثقافة السياسية، وتحديات القضية الفلسطينية**"، ندوة بحثية بعنوان "فلسطين والعالم العربي"، ط1، مركز البحوث العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2001، ص26.

[4] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص300.

غيرت مجرى الأحداث[1]، إذ تسببت هذه الحرب التي انحازت فيها المنظمة والشعب الفلسطيني لصالح العراق في عزل المنظمة سياسياً ومالياً في فترة ما بعد الحرب التي كانت تنذر بنظام عالمي جديد في الشرق الأوسط[2]، ورغم ذلك سعت الجزائر جاهدة للتخفيف من وطأة النتائج السلبية لحرب الخليج الثانية على الفلسطينيين.

باستعراضنا لتلك الأحداث نجد أن أهم نجاح حققته الانتفاضة الفلسطينية وإلى جانبها قرارات المجلس الوطني في الجزائر، هو محاولة الولايات المتحدة الأمريكية أو بالأحرى الإدارة الأمريكية الجديدة (الرئيس جورج بوش خلف رونالد ريغان، ووزير الخارجية جيمس بيكر خلف جورج شولتز) تحريك الموقف في الشرق الأوسط الذي بدا لها جامداً، وأعلنت موافقتها على مضض ولأول مرة في تاريخها على فتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا يمثل بداية اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية[3]، هذا على غرار بداية ممارستها للضغوط على القدس، ففي 22 ماي 1989م أعلن جيمس بيكر قائلاً: "لقد حان الوقت لكي تتخلى إسرائيل، نهائياً، عن رؤية غير واقعية لدولة يهودية ذات حدود أكثر اتساعاً. مصالح إسرائيل في الضفة الغربية وغزة، سواء كانت من أجل الأمن أو من أجل مجالات أخرى، يمكن أخذها في الاعتبار في اتفاقية تعقد على أساس القرار رقم 242. يجب التخلي عن ضم الأراضي ووضع حد لنشاط المستوطنات.... مدوا أياديكم إلى الفلسطينيين باعتبارهم جيراناً يملكون حقوقاً سياسية مشروعة"[4]. وعلى الرغم من ظهور تلك الملامح في الإدارة الأمريكية الجديدة التي تدعو للتفاؤل بتغيير موقفها، وبالرغم من أنها تنتهج سياسة شرق أوسطية أقل موالاة لإسرائيل مقارنة مع إدارة ريجان، إلا أن الرئيس الأمريكي بوش صرّح فيما بعد أنه ضد قيام الدولة الفلسطينية لأنها في نظره مصدراً لكامل صراع الشرق الأوسط.

وفي إطار مواكبة تطورات القضية الفلسطينية بعد الإعلان عن قيام دولة فلسطين أدت الجزائر دوراً بارزاً خلال مؤتمر القمة العربي الاستثنائي السادس المنعقد بالدر البيضاء المغربية في

[1] محمد تامالت: المرجع السابق، ص209.

[2] ديفيد دابليو ليش: المرجع السابق، ص407.

[3] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص288.

[4] جيمس بيكر نقلاً عن: بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص303.

الفترة ما بين23 إلى 26 ماي 1989م في رأب الكثير من التصدعات التي طالت وحدة الصف العربي إيماناً منها بأن التضامن العربي شرط أساسي لحل القضية الفلسطينية، وتعتبر القضية الفلسطينية من بين القضايا الثلاثة الأساسية إلى جانب المشكل اللبناني، وأزمة الخليج الأولى، التي نوقشت في هذه القمة.

وأهم حدث عربي ميز هذه القمة هو عودة مصر إلى الحضيرة العربية بعد غياب دام عشر سنوات كاملة منذ توقيعها اتفاقيات السلام المنفردة مع إسرائيل عام 4978م، وعلى هامش هذه القمة كثفت الجزائر عن طريق رئيسها الشاذلي لقاءاتها الثنائية والمتعددة الأطراف بغية رسم معالم جديدة في العلاقات العربية الفلسطينية والعربية العربية عموماً، فعلى سبيل المثال لا الحصر، وقبل حلوله بالدار البيضاء انتقل الرئيس بن جديد إلى طرابلس لعقد قمة ثلاثية مع الرئيسين القذافي وحافظ الأسد، ثم تواصلت هذه المحادثات في وهران بالجزائر بعد إن التحق بهم الرئيس التونسي بن علي، ولقد كان لهذين القمتين الثلاثية والرباعية وزناً هاماً خلال مجريات قمة الدار البيضاء التي جددت مساندتها المطلقة واللامشروطة لانتفاضة الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع والتي مر على اندلاعها أكثر من سنة ونصف[1]، وقررت تقديم كافة أنواع الدعم والمساندة بما يضمن استمرار الانتفاضة.

ثالثاً: مؤتمر مادريد للسلام 1991.

إن زيارة السادات للقدس عام 1977 وما أعقبها من اعتراف مصري بإسرائيل بموجب اتفاقيات كامب ديفيد، وإخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان عام 1982 وإبعاده عن ساحة المواجهة، واستمرار الحرب العراقية-الإيرانية زهاء ثماني سنوات، وكذا تعاطي المنظمة مع الحلول السياسية وطرحها مشروعاً فلسطينياً خاصاً بها عام 1988م، وانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر وإعلان دولة فلسطين، كل هذه التطورات الحاصلة في مسار القضية الفلسطينية أدت إلى حدوث تغيير جوهري في المواقف العربية الرسمية، حتى أضحى تطبيق القراران الأمميان 242 و338 مع الكيان الصهيوني مطلباً رسمياً لدى معظم الدول العربية.

وبعد إجبار القوات العراقية على الانسحاب من الكويت وانتهاء أزمة الخليج الثانية، التفتت واشنطن للقضية الفلسطينية وتقدمت الإدارة الامريكية بتسوية للقضية الفلسطينية والصراع

---

[1] مجلة الجيش: "**القمة العربية الاستثنائية بالدار البيضاء هل هي العودة للتضامن العربي؟**"، ع300، ماي 1989، ص7.

العربي-الإسرائيلي هادفة من وراء ذلك تحقيق انتصار سياسي تدعم به انتصارها العسكري الذي أحرزته في تلك الحرب من جهة، وتنفيذاً لوعدها الذي قطعته مع الدول العربية خاصة مصر وسوريا نظير مشاركتهما الفعالة في إخراج العراق من الكويت من جهة ثانية[1]، فبادر الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في 06 مارس 1991م إلى الإفصاح عن سياسته الجديدة تجاه الشرق الأوسط، وأعلن عن مبادرة سلام لحل الصراع العربي-الإسرائيلي تقوم على الأسس الآتية[2]:

- مبدأ الأرض مقابل السلام.
- اعتماد القراران الأمميان 242 و 338.
- الاعتراف بإسرائيل.
- ترتيب اتفاقيات أمنية مشتركة.
- حفظ الحقوق السياسية الشرعية للفلسطينيين.

ولقد حظيت هذه المبادرة الامريكية بخصوص المؤتمر الدولي للسلام الذي ستشارك فيه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بإجماع عربي خلال انعقاد قمة الجزائر، حيث حققت هذه القمة عدة مكاسب عربية منها عودة مصر إلى الصف العربي، هذا فضلاً عن ما عرضته الورقة الفلسطينية بخصوص عقد المؤتمر الدولي للسلام واستبعاد الخيار العسكري وإحلال محله الخيار السياسي لحل القضية الفلسطينية.

وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تؤكد على إقصاء عرفات وأنصاره من أي مفاوضات وتعويضهم بممثلين فلسطينيين من الداخل، كان الرئيس بن جديد قد استدعى بطريارك القدس ميشال الصباح يوم 08 أبريل 1991م[3] للتباحث معه وإقناعه بالمساهمة في الترويج لضرورة أن تلعب منظمة التحرير الفلسطينية دورها الكامل خلال جولات السلام الجديدة[4].

---

[1] جورج قرم: المرجع السابق، ص488.

[2] مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد2، ع7، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دورية فصلية سياسية، لبنان، 1991، ص185.

[3] إن موقف الجزائر الثابت والداعم للقضية الفلسطينية ليس فقط على الصعيد السياسي فحسب، بل كان لها دوراً اجتماعياً وثقافياً فعال، وذلك من خلال الاتفاقيات الثقافية والعلمية والتقنية التي أبرمتها الجزائر مع الدولة الفلسطينية الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، ونذكر من بين تلك الاتفاقيات على سبيل المثال لا الحصر الاتفاقية الثقافية والعلمية التي أبرمتها الجزائر مع دولة فلسطين بتاريخ 01 أبريل 1991. للاطلاع على نص الاتفاقية ينظر الملحق رقم: 05 ص522.

[4] محمّد تامالت: المرجع السابق، ص210.

وتنفيذاً لمبادرة بوش قام جيمس بيكر بثماني جولات إلى الشرق الأوسط خلال سبعة أشهر شملت كافة الدول المعنية بالأزمة منها إسرائيل، فلسطين، الأردن، سوريا، مصر، المملكة العربية السعودية، وبعد جولته المكوكية الثالثة في الشرق الأوسط شرع بيكر في الحوار –على انفراد– مع ممثلو "فتح" في القدس ورام الله وهم فيصل الحسيني، وحنان عشراوي، وزكريا الأغا ابتداء من ماي 1991، ومن بين النقاط التي رغب هؤلاء الممثلون استيضاحها هي الدور المحدد للمنظمة الذي سيسمح لها القيام به في مؤتمر السلام المقبل[1]، في حين رفضتا "الجبهة الديمقراطية" و"الجبهة الشعبية" مشاركتهما في الحوار، بسبب رفض بيكر أي إشارة لوقف الاستيطان من جهة، ورفضه التعامل من منظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية من جهة ثانية، في حين أن نايف حواتمة أكد أنه لاحظ في النجاح للعملية التفاوضية مع الاحتلال الصهيوني ما لم تتم في وضع فلسطيني متميز تغيب عنه حالة الانقسام. ولكن للأسف ما حدث كان العكس، فلقد انفرد جناح من المنظمة بجميع قنوات التفاوض والاتصال مع محاوري بيكر في القدس، وكل هذه العملية أديرت من وراء ظهران مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ودون علمها (اللجنة التنفيذية، المجلس المركزي، المجلس الوطني، فصائل الائتلاف)[2].

ولفهم حقيقة ما جرى في مؤتمر السلام العالمي خلال يومي 31 أكتوبر و01 نوفمبر من عام 1991 في العاصمة الاسبانية مادريد، حري بنا أن نشير إلى الظروف الدولية والعربية السائدة أثناء انعقاد المؤتمر، فابتداء من نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات لم يعد ميزان القوى الدولي كما كان، فانهيار المعسكر الشرقي، وانفصال جمهوريات من الاتحاد السوفياتي، وتقزيم دولة عظمى كانت سنداً للفلسطينيين أثر بشكل سلبي على قضيتهم، ومع ذلك حدث تغيير طفيف في السياسة الأمريكية تجاه المشكلة الفلسطينية، وما ذكر كلمة "**الشعب الفلسطيني**" على لسان الرئيس الأمريكي جورج بوش إلا دليلاً واضحاً على هذا التغيير، وعلى المستوى الداخلي ظل كابوس وهاجس استمرار الانتفاضة الشعبية يلاحق العدو الصهيوني.

---

[1] ديفيد دابليو ليش: المرجع السابق، ص408.

[2] نايف حواتمة: المصدر السابق، ص97.

وخلال الفترة الممتدة من 23 إلى 27 سبتمبر 1991 انعقدت بالجزائر الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني، وأطلق عليها اسم "**دورة تقرير المصير أو الاستشهاد**"، وكان شعارها "**دورة القدس، دورة الشهداء الثلاثة**"، ولقد خصصت هذه الدورة للإجابة على السؤال الذي طالما حيّر مختلف الفصائل الفلسطينية، خاصة بعد الزخم الإعلامي الذي شهده مشروع التسوية الأمريكي في الشرق الأوسط، والسؤال هو: **هل سنذهب نحن الفلسطينيون إلى مؤتمر السلام أم لا؟**

وفي خضم هذه الظروف تمت المناقشات خلال هذه الدورة واختلفت فيها وجهات النظر حول المشاركة أو عدم المشاركة في مؤتمر السلام الأمريكي، وتمخض عنها ثلاثة أراء[1] حسبي أن أذكرها وهي:

الرأي الأول: تمثله حركة حماس وجبهة تحرير فلسطين بقيادة "أبو العباس"، وأصحاب هذا الرأي رفضوا رفضاً قاطعاً المشاركة في المؤتمر خاصة في الظروف الراهنة، ودعوا إلى التمسك بصيغة المؤتمر الدولي للسلام برعاية أممية وبمشاركة كاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

الرأي الثاني: قبل بالشروط الأمريكية، وضم هذا الاتجاه كل من خالد الحسن (رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير)، ونبيل عامر، وياسر عبد ربه (أمين سر اللجنة التنفيذية للمنظمة)، ونبيل شعث.

الرأي الثالث: مثلته كل من الجبهة الشعبية بقيادة نايف حواتمة، وبعض إطارات حركة فتح، وإطارات مستقلة أخرى، وأصحاب هذا الاتجاه قبلوا المشاركة في المؤتمر ولكن بشروط تتمثل في ما يأتي:

- استناد مؤتمر السلام إلى قرارات الشرعية الدولية وتطبيقها بما فيها قراراي مجلس الأمن رقم 242 و 338، والتي تضمن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة وعلى رأسها القدس الشريف باعتباره جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية.

---

[1] عبد الرزاق بورعدة: "**الدورة العشرون للمجلس الوطني الفلسطيني دورة تقرير المصير أو الاستشهاد**"، مجلة الجيش، عدد خاص 340، نوفمبر 1991، ص8.

– ضرورة وقف الاستيطان كشرط أساسي للشروع في عملية السلام مع وجود ضمانات دولية لضمان ذلك.

– الحق فقط لمنظمة التحرير الفلسطينية في تشكيل الوفد الفلسطيني المفاوض وتحديد صيغة مشاركته في عملية السلام بشكل متكافئ.

– تنسيق المواقف العربية وفقاً لقرارات القمم العربية لضمان الحل الشامل وإقصاء الحل المنفرد.

وفي الأخير وافق المجلس رسمياً على المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مادريد[1] ظناً من المنظمة أن هذه المشاركة سوف تساعدها على كسر العزلة السياسية والدبلوماسية التي تعيشها، ومن أهم القرارات الصادرة عن هذه الدورة هو "**اشتراط وقف الاستيطان لبدء أعمال مادريد**"، وكذا تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية –من قبل المجلس– بمتابعة التفاوض بشأن انعقاد مؤتمر مادريد وفق قرارات المجلس الوطني الفلسطيني[2].

وبتاريخ 13 أكتوبر 1991 وافقت اللجنة التنفيذية للمنظمة على تكوين وفد مشترك فلسطيني أردني، وفي الثامن عشر من الشهر والسنة نفسهما وجّهت واشنطن دعوة رسمية للوفد الفلسطيني لحضور مؤتمر مادريد، وكانت الدعوة مرفوقة بثلاثة شروط خاصة بالمشاركة الفلسطينية وهي أن لا يتضمن الوفد الفلسطيني المشارك في المؤتمر أي مسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية، ولا أي فلسطيني خارج الأراضي المحتلة، ولا أي فلسطيني من القدس الشريف، وفي الأخير وافق عرفات – على مضض – على شروط واشنطن (في واقع الأمر إسرائيل هي التي وضعت تلك الشروط) وسمح بحضور الوفد الفلسطيني في المؤتمر.

وبعد إقرار المجلس الوطني الفلسطيني المشاركة في مؤتمر مدريد رحّبت الجزائر أيضاً وأبدت موافقتها على المشاركة في المؤتمر الدولي للسلام، والذي شارك فيه الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد شخصياً، ولم تكن مشاركته تلبية لدعوة وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر بقدر ما كان خوفه من أن تتهم الجزائر كطرفاً معارضاً للتسوية ليس ضد الولايات المتحدة فحسب، بل ضد دول الخليج أيضاً، أما أهم ما شجّع الجزائر على حضورها المؤتمر هو حضور منظمة التحرير

[1] ديفيد دابليو ليش: المرجع السابق، ص408.

[2] نايف حواتمة: المصدر السابق، ص99.

الفلسطينية، وهو ما صرّح به الشاذلي بن جديد قائلاً: "وإذا كنا حدّدنا موقفنا بأننا نقبل ما تقبله منظمة التحرير، فإننا نحضر ما دامت المنظمة حاضرة"[1].

وفي اتجاه آخر شاركت الجزائر في إطار الاتحاد المغاربي إلى جانب بعض ممثلو مجلس التعاون الخليجي في الاجتماع الذي عقد في سوريا بإيعاز منها خلال يومي 23 و24 أكتوبر، أي قبيل بضعة إيام على انعقاد مؤتمر مادريد، وذلك للتنسيق بين جميع الفرقاء العرب المعنيين بالمؤتمر، ولقد كرّس هذا الاجتماع تكوين جبهة عربية مشتركة في مواجهة المفاوض الإسرائيلي في المؤتمر، وهو ما أثار مخاوف الإسرائيليين الذين لم تكن لهم نية مطلقة في متابعة مسار السلام بمادريد[2].

تلك هي إذاً الظروف التي انعقد فيها مؤتمر مادريد للسلام الذي حضرته كل الأطراف المتنازعة، إضافة إلى الدول العربية، الدول الأوروبية، الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة الأمريكية.

وبتاريخ 30 اكتوبر 1991 افتتح مؤتمر مادريد للسلام على مستوى وزراء الخارجية (باستثناء اسبانيا وإسرائيل اللتان مثلهما رئيسا وزرائهما) برعاية أمريكية ومباركة سوفياتية، أما الأمم المتحدة فكانت عضو مراقب، وشاركت في هذا المؤتمر وفود من كل أطراف النزاع، خصص اليوم الأول من المؤتمر للكلمات الافتتاحية، واليوم الثاني لإلقاء مداخلات الوفود المشاركة، وخصص اليوم الثالث للتعقيب على المداخلات، ومما يؤكد على أن إسرائيل لم تكن متحمسة لهذا المؤتمر الذي شاركت فيه على مضض، وكانت رافضة إطلاقاً لحوث أي تطور في موقف الفلسطينيين تجاه إسرائيل، هو ما قاله رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير في كلمته التي ألقاها في المؤتمر، ومما جاء فيها ما يأتي: "إن جميع العرب يريدون دمار إسرائيل وأن الفارق الوحيد بينهم يكمن في الطرق التي تؤدي إلى هذا الدمار"، وأكثر من هذا أنه حاول نسف المؤتمر من أساسه حينما أكد في كلمته على أن الأرض ليست هي السبب الأساسي للصراع العربي–الإسرائيلي[3].

---

[1] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص426.

[2] جورج قرم: المرجع السابق، ص491.

[3] مُحَّد منصور مُحَّد أبو ركبة: المرجع السابق، ص162.

وقد ارتكزت تصورات الوفد الفلسطيني في بداية المؤتمر على الاعتقاد بأن واشنطن التزمت أخيراً بالعمل من أجل التوصل إلى حل عادل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وكان هذا الاعتقاد السائد لدى الوفد الفلسطيني ينم عن قناعته بأن انتهاء الحرب الباردة قد قلل من أهمية إسرائيل الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ومن هذا المنطلق جاءت كلمة رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي[1] مؤثرة جداً، إذ دعا إلى سلام عادل يقر بالحقائق ويستبعد القدس أرض السلام من مؤتمر السلام وقال: "فالقدس العربية الفلسطينية هي عاصمة وطننا ودولتنا المستقبلية، وهي التي تجسد هويتنا الفلسطينية"، وفي آخر مداخلته التي تضمنت هدفاً بالغ الأهمية وهو إقناع الرأي العام الإسرائيلي بجدية التزام الفلسطينيين بالتعايش السلمي ركز على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وأكد أن هذا الأخير سيواصل نضاله الشرعي حتى يحقق هدفه الأسمى وهو قيام دولته الفلسطينية.

إلا أنه بعد انتهاء الجولة الأولى من المفاوضات الثنائية التي عقدت في مدريد بتاريخ 13 نوفمبر 1991 كان تفاؤل الوفد الفلسطيني المفاوض قد تلاشى تدريجياً، وهو ما صرّح به هذا عبد الشافي خلال مؤتمر صحفي عقد بالقدس في ديسمبر 1991 قائلاً: "إن استمرار عملية السلام يتطلب المشاركة الفعالة للولايات المتحدة الامريكية، خاصة وأن إسرائيل قد أبدت عدم التزامها بعملية السلام من خلال رفضها التفاوض بشكل منفصل مع الوفد الفلسطيني"[2]، ورغم غياب الدور الملموس لواشنطن إلا أن المنظمة الفلسطينية قررت استمرار المشاركة الفلسطينية في الجولات اللاحقة.

وبالفعل في ماي 1992 أقرّ المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية استمرار مشاركة المنظمة في عملية السلام رغم المعارضة الشديدة من حماس وجبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني التي

---

[1] حيدر عبد الشافي سياسي فلسطيني قاد أول مفاوضات مع إسرائيل في مؤتمر مادريد للسلام عام 1991، كما قاد مفاوضات سلام في واشنطن على مدار 22 شهراً كاملاً، ساهم بشكل فعال في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، شغل عدة مناصب هامة منها رئاسة برلمان غزة، مديراً لقطاع الخدمات الطبية بقطاع غزة خلال الفترة ما بين 1957-1960 ولد بهذه الأخيرة يوم 10 جوان 1919، توفي يوم 25 سبتمبر 2007. ينظر: الجزيرة نت، www.aljazeera.net/encyclopedia/icons، تاريخ التحميل يوم 04 مارس 2018، على الساعة 11:57 صباحاً.

[2] عبد الشافي نقلاً عن: ديفيد دابليو ليش: المرجع السابق، ص409.

اتخذت من سوريا مقراً لها، وخاصة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين اللتين اتخذتا موقفاً أكثر عدائية إلى درجة اتهمتا فيها منظمة التحرير بأن استراتيجيتها التفاوضية لم تتجاهل قضية لاجئي 1948م فحسب؛ بل لم توسع كذلك شروط مشاركة منظمة التحرير لتشمل فلسطينيين من القدس الشرقية في الجولات المتعددة الأطراف، بل أكثر من ذلك أنها عجزت في وقف عملية الاستيطان الإسرائيلية[1].

ويبدوا أن معارضة جبهة الإنقاذ الوطني للمفاوضات كانت في محلها، إذ أنه بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة والتي فاز فيها حزب العمل بقيادة إسحاق رابين في جويلية 1992 أعلن هذا الأخير سياسته الجديدة الداعية إلى الحكم الذاتي الفلسطيني طبقاً لاتفاقيات كامب ديفيد دون إمكانية قيام الدولة، وهكذا مع تقدم محادثات السلام كان عرفات يتعرض لانتقادات مطردة من طرف أعضاء جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني لإرغامه على الانسحاب نهائياً من عملية السلام، وازدادت حدة الانتقادات والمضايقات على عرفات عندما أعلنت واشنطن في نوفمبر 1992 موافقتها على ضمانات القروض المقدرة بـ 10 مليار دولار لإسرائيل.

وأمام هذا التغيير المفاجئ في سياسة واشنطن حاول عرفات تجاهلها واختار بدل القنوات الدبلوماسية العلنية القنوات السرية، فبينما كان المفاوضون يواصلون نشاطهم الدبلوماسي العلني، شرع عرفات في الوقت نفسه في الدخول في المفاوضات السرية بعيداً عن الأضواء، وكلّف أبو العلاء أحد كبار مستشاريه بهذه المهمة من خلال أوسلو بحثاً عن إيجاد اتفاقية منفصلة مع الإسرائيليين.

وهذه الخطة الجديدة لعرفات لم تسلم هي الأخرى من انتقادات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين لأن عرفات من خلال هذه الخطة البديلة تجاهل حقوق الفلسطينيين في الشتات وخاصة حق لاجئي 1948 في العودة، كما أن موافقة عرفات على تأجيل مناقشة وضع القدس، وفشله في حل مشكلة المستوطنات، جعلت قيادته على المحك وأصبحت محل شك لدى الجبهة الديمقراطية التي أعلنت أن قيادة عرفات لا تمثل إلا بعض الفلسطينيين وليس جميعهم[2].

[1] ديفيد دابليو ليش: المرجع السابق، ص411.
[2] نفسه، ص413.

وفي الأخير، رغم إقرار الجناح المتطرف في المنظمة على كسر قرارات الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني، والذهاب إلى مؤتمر مدريد بشروط واشنطن–شامير، وهي خطوة تمثل انقلاب خطير على قرارات مؤسسات منظمة التحرير الائتلافية، ورغم أن إسرائيل نجحت في تفويت منظمة التحرير فرصة المشاركة في المؤتمر بصفة مباشرة، إلا أن القيادة الإسرائيلية وعلى رأسها شامير أدركت جيداً أن المنظمة ظلت قائمة وستظل الناطق الرسمي والممثل الشرعي لجميع الفلسطينيين، وهو ما أدى في الأخير إلى فشل تلك المفاوضات –المعلنة منها والسرية– ودخولها في حلقة مفرغة. وبات واضحاً للعيان أنه لا يمكن إقامة سلام حقيقي دون إشراك منظمة التحرير الفلسطينية فيه.

وأخيراً وليس آخراً ومن خلال ما سبق عرضه من دراسة وتحليل وشرح في مسار وتطور القضية الفلسطينية يمكننا استخلاص ما يأتي:

تعد القضية الفلسطينية من أهم وأخطر القضايا العربية والإسلامية على الإطلاق، وهي جوهر الصراع العربي–الإسرائيلي، بل هي مشكل الصراع الدائر في الشرق الأوسط بصفة عامة، وأهميتها تكمن في كونها لا تعني ولم تمس الفلسطينيين وحدهم فحسب، بل هي قضية العرب والمسلمين جميعاً أينما كانوا، فلم تكن هذه القضية في يوم من الإيام صراع بين الفلسطينيين وحدهم والإسرائيليين رغم الجهود التي بذلت لتكريس ذلك، بل هي صراع بين جميع العرب والمسلمين ضد إسرائيل.

وتأتي الجزائر في طلائع الدول العربية والإسلامية اهتماماً بالقضية الفلسطينية وهذا بشهادة أصحاب القضية، ولا أدل على ذلك تشرفها بالموافقة على فتح أول مكتب فلسطيني سنة 1963، ومن خلاله تسنى للقيادة الفلسطينية الاتصال بزعماء حركات التحرر في العالم، هذا على غرار استقبالها لمعظم القادة الفلسطينيين وتدريب المقاتلين الفلسطينيين.

إذا كانت حرب أكتوبر 1973 قد حققت بعض النتائج الإيجابية لصالح القضية الفلسطينية وعملت على دفعها وتطورها، فإنها من جهة أخرى مثلت منعرجاً خطيراً في تاريخها، وأقصد هنا اتفاقية كامب ديفيد التي تعد إحدى النتائج السلبية لحرب 1973، والجزائر من جهتها –حكومة وشعباً– أدانت هذه الاتفاقية ونددت بها لأنها لم تقدم أي جديد لصالح القضية الفلسطينية، بل بالعكس تجاهلتها تماماً حتى أصبحت مشكلة صعبة الحل، فم ترد في أي فقرة من فقراتها عبارة "القضية الفلسطينية" مكتفية بالتلميح فقط للضفة الغربية والقطاع.

كما تابعت الجزائر باهتمام كبير تطورات القضية الفلسطينية وواكبتها في جميع المؤتمرات العربية ودورات المجلس الوطني الفلسطيني، وأهمها الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني التي احتضنتها الجزائر وخلالها تم الإعلان عن قيام دولة فلسطين، وكانت الجزائر أول من اعترف بها وهذا أمراً طبيعياً بالنسبة لسياستها الخارجية ومبادئها الثورية الداعية والداعمة لجميع حركات التحرر في العالم.

إن الانتصارات السياسية التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية دفعت واشنطن الداعمة لإسرائيل إلى تغيير سياستها تجاه الشرق الأوسط، وأجبرت الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب إلى إعلان مبادرته الداعية إلى إقامة مؤتمر دولي للسلام، وإذا كان هذا الأخير قد وصل إلى طريق مسدود، فإنه من جهة أخرى أكد بشكل لا يقبل الوهن أنه لا معنى لأي سلام في الشرق الأوسط دون المشاركة الفعلية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

الفصل الثالث: موقف الجزائر ودورها في حل الأزمة اللبنانية (1975م-1989م)

المبحث الأول: موقف الجزائر من الحرب الأهلية اللبنانية.

المبحث الثاني: موقف الجزائر من الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان 1982.

المبحث الثالث: عضوية الجزائر في اللجنة الثلاثية ودورها في حل الأزمة سياسياً.

أكد جميع الملاحظون والمتتبعون لما جرى في لبنان أن ما وقع خلال أحداث أيلول الأسود بالأردن عام 1970 تكرّر في لبنان بشكل أبشع وأعنف، والهدف الأساسي من وراء هذه الأحداث كلها هو تصفية الوجود الفلسطيني في لبنان وخاصة المقاتلون الفلسطينيون، وذلك تمهيداً للقضاء على القوى الوطنية التقدمية التي تحالفت مع المقاومة الفلسطينية وأخذت تتجذر داخل التراب اللبناني من أجل **بعث لبنان الجديد... لبنان الجمهورية الشعبية الديمقراطية**.

ومنذ اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية ما انفكت الجزائر –على غرار بعض الدول العربية– تتابع باهتمام وتأثر شديدين ما يجري في لبنان وما يتعرض له الإخوة الأشقاء اللبنانيين والفلسطينيين من قصف وتقتيل وتشريد، وهو ما دفعها إلى التحرك سواء بشكل منفرد أو في الإطار العربي للحيلولة دون إراقة المزيد من دماء الشعبين الشقيقين، وبعد عدة لقاءات بين أطراف النزاع ومهمات دبلوماسية إلى كل من لبنان وسوريا والعراق بصفة خاصة نجحت الجزائر في إطار اللجنة الثلاثية العربية العليا في إيجاد مخرج سلمي للأزمة اللبنانية التي دامت زهاء سبعة عشر سنة، وهو ما سنتناوله بشيء من العرض والدراسة والتحليل في هذا الفصل.

المبحث الأول: موقف الجزائر من الحرب الأهلية اللبنانية.

كان اهتمام الجزائر بلبنان كبير جدّا كونه بلداً عربياً، ولكن هذا الشعور يتغير عندما يتعلق الأمر بالمساس بالمقاومة الفلسطينية، مثلما حدث في نهاية أكتوبر 1968 لما قام الجيش اللبناني بضرب الفدائيين الفلسطينيين حيث عارضت الجزائر بشدة هذا الاعتداء اللبناني، وندّد الرئيس بومدين بهذا الموقف وقال من غير المعقول أن تراق دماء عربية فلسطينية على أرض عربية وبسلاح عربي.

أولاً: خلفيات الأزمة وأسبابها.

عاش لبنان خلال الفترة الممتدة ما بين 1975م و 1992م أزمة داخلية خطيرة ومعقدة أدت إلى اندلاع حرب أهلية حصدت عدداً كبيراً من القتلى والجرحى اختلفت الدراسات التي اهتمت بالموضوع في تقديرهم[1]، حيث ذكر البعض 70 ألف قتيل وذكر آخر 150 ألف قتيل[2]، يضاف إلى هؤلاء القتلى عدد يساويه –على الأقل– من الجرحى وحوالي 900 ألف من المهاجرين

[1] Boutros labaki, Khalil Abourjeily: Bilan des guerres du Liban, éditions L'harmattan, paris 1993, p35.
[2] New York Times, 03 Novembers 1990, p10.

نحو الدول العربية وأوربا وأمريا الشمالية، ناهيك عن حركة الهجرة الداخلية التي تجاوز عددها 800 ألف مهاجر تحركوا من المناطق الساخنة نحو المناطق الآمنة داخل الوطن[1].

وتعود جذور هذه الحرب الأهلية في الواقع إلى الفترة الحديثة، فلقد اقتطع الفرنسيون البلاد من الإمبراطورية العثمانية العجوز بعد الحرب العالمية الأولى في إطار ما سمي بـ "**تقسيم تركة الرجل المريض**"، وفي سنة 1942 منح الفرنسيون هذه الدولة العربية الصغيرة استقلالها وإقرار "**الميثاق الوطني**" المبرم سنة 1943[2]، لكنهم أقاموها على مشكلة صعبة الحل، إذ شارك في هذه السلطة جميع الطوائف اللبنانية من مسيحيون وسنة ودروز وشيعة وغيرها من الطوائف الأخرى، حيث أن المسيحيين الذين يشكلون غالبية السكان منح لهم منصبين قويين هما رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش، في حين منح للسنّة وهم ثاني أكبر طائفة في البلاد منصب رئاسة الوزراء، بينما أعطيت للشيعة في جنوب لبنان الأقل عدداً مناصب وزارية ثانوية تخلو من أي سلطة حقيقية، وهذا ما يؤكد أن الأسباب المحلية للأزمة اللبنانية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالنظام الطائفي لتقاسم السلطة، وخاصة الطوائف اللبنانية الرئيسية الثلاثة (الموارنة، السنة، والشيعة) [3].

لكن هذا التقسيم الذي استمر زهاء ثلاثة عقود تقريباً لم يعد قادراً على التحكم في زمام الأمور، بسبب تغيير التركيبة السكانية خاصة الطائفة الشيعية الأسرع تكاثراً إذ أصبحت تمثل ثلث السكان، ثم عملت إسرائيل بعد ذلك على زعزعة هذا التوازن الطائفي بسبب وصول مائتي ألف

---

[1] Yann Bouyrat ; La guerre du Liban (1975-1990): Conflit politique ou guerre de la religion?, Trinôme-Guerre et Religion au XXéme siècle Nantes 18/04/2016, p01.

[2] الميثاق الوطني اللبناني هو اتفاق ضمني غير مكتوب بين الزعماء السياسيين اللبنانيين، تناول أوضاع لبنان الداخلية وعلاقاته مع الدول العربية، أما الشخصيتان الرئيسيتان التي عملت على بلورة هذا الاتفاق هما بشارة الخوري الزعيم الماروني الذي أصبح أول رئيس للجمهورية اللبنانية المستقلة، ورياض الصلح الزعيم المسلم الذي أصبح أول رئيس وزراء للبنان المستقل، وهما يمثلان الطائفتين الكبيرتين في لبنان المسيحية والإسلامية، ولقد أدى المستعمر الفرنسي دوراً بارزاً في بلورة هذا الاتفاق، وبموجبه تعهد الطرف المسيحي بالتخلي عن الحماية الفرنسية، بينما تعهد الطرف الإسلامي بالكف عن المطالبة بالوحدة العربية وخاصة السورية، ولقد وجهت لهذا الميثاق انتقادات لاذعة كونه كرّس الطائفية السياسية ووقف حاجزاً أمام تقدم لبنان. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج6، ص507.

[3] Samir Makdisi and Richard Sadaka: The Lebanese Civil War, 1975-1990". Lecture and Working Paper Series (2003 No.3). American University of Beirut. Institute of Financial Economics. P 09 -10.

لاجئ فلسطيني محرومين من حقوقهم المدنية إلى جنوب لبنان، الأمر الذي أدى في الأخير إلى تحطيم واجهة الوحدة اللبنانية خلال السبعينيات من القرن العشرين[1].

وبالتالي يمكننا القول أن هذا الميثاق أدى إلى نتائج هيأت الأرضية لنشوب نزاعات بين اللبنانيين بسبب شعور بعضهم بالإحباط أمام نمط توزيع السلطة.

وعموماً يدور الصراع في لبنان بين فريقين متناقضين في المصالح والأهداف، وكل فريق يمثل تياراً معيناً وله وجهة نظره الخاصة، فالفريق الأول تمثله "**الجبهة اللبنانية**" أو اليمين اللبناني ويتمثل في حزب الكتائب وبقية الطوائف التي لها مصالح مشتركة معه وهو يسعى جاهداً إلى الحفاظ على الامتيازات التي كان يتمتع بها منذ الاحتلال الفرنسي للبنان[2]، بينما يسعى الفريق الثاني الذي تمثله "**الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية**" إلى الحصول على حقوقه الوطنية المشروعة بإحداث تغييرات سياسية واجتماعية[3].

فموقف القوى اليمينية من الأزمة جاء مخالفاً للمواقف الشعبية لأنه يحاول جاهداً الحفاظ على مكاسبه والوقوف ضد أي تغيير داخلي في لبنان، وذلك لأن أغلب المناصب الحكومية والمصالح الاقتصادية بيد الطائفة المارونية[4]، ولقد وصف هذا النظام السياسي اللبناني **بالثابت** لأنه

---

[1] ديفيد كريست: **حرب الشفق خفايا ثلاثين عاماً من الصراع الأميركي – الإيراني،** ط1، ترجمة رجاء شلبي، شكرة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2016، ص133.

[2] الجبهة اللبنانية اسم أطلقته تحالف الأحزاب والشخصيات اللبنانية اليمينية المارونية خلال الحرب الأهلية اللبنانية، بعد أن قرّرت هذه القوى توحيد نشاطها السياسي والعسكري جراء الهزائم المتكررة التي منيت بها على يد القوات المشتركة (الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية)، برزت هذه الجبهة إلى الوجود في 05 جوان 1976، ضمت في قيادتها كل من سليمان فرنجية، كميل شمعون، بيار الجميل وغيرهم، لهذه الجبهة قوات عسكرية أطلق عليها اسم القوات اللبنانية والمعروفة بتعاملها مع السلطات الإسرائيلية خاصة في جنوب لبنان. ينظر: عبدالوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج2، ص43.

[3] الحركة الوطنية والتقدمية في لبنان هي عبارة عن إطار سياسي يضم القوى الوطنية والقوى التقدمية العاملة في لبنان، وكانت هذه الأخيرة طرفاً أساسياً في الصراع السياسي في لبنان، بسبب التزامها الواضح بالدفاع عن حركة المقاومة الفلسطينية وعن عروبة لبنان وعن المطالب الاجتماعية والسياسية للقطاعات الشعبية في لبنان، وشكلت هذه الحركة مع المقاومة الفلسطينية في لبنان ما يسمى بـ "القوات المشتركة"، تأسست هذه الحركة سنة 1969 بزعامة كمال جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان. ينظر: نفسه، ص233.

[4] ع. صالح: "**الأزمة اللبنانية بين الموقف الرجعي والمطالب الشعبية**"، أول نوفمبر، ع14، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، فيفري 1976، ص17.

تجاهل التغيرات الاجتماعية ولجأ إلى استعمال العنف ضد القوى الشعبية، الأمر الذي أدى في الأخير إلى انهيار النظام السياسي اللبناني عام 1975م[1].

وفي اتجاه آخر، لقد كانت لحرب جوان 1967 التي رفضت لبنان المشاركة فيها انعكاسات خطيرة على التواجد الفلسطيني في لبنان، سواء من حيث العدد أو السلوك تجاه إسرائيل، فإذا كانت حرب 1948 قد أجبرت الفلسطينيين على تمركزهم وانكماشهم في الجنوب اللبناني[2]، فإن حرب 1967 أدت إلى زيادة تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، واستقرار المقاومة الفلسطينية في ثلاثة دول عربية سوريا، الأردن، لبنان، وفي هذا الأخير حظيت المقاومة الفلسطينية بترحيب واسع ودعم كبير من طرف الشعب اللبناني الشقيق خاصة في مدن صيدا وصور وطرابلس وبعلبك، وهو ما ساعد في الأخير على استقرار المقاومة الفلسطينية في منطقة العرقوب بالجنوب اللبناني، ومن هذه المنطقة اتخذت المقاومة الفلسطينية مركزاً لها لانطلاق عملياتها العسكرية ضد العدو الإسرائيلي.

وأخذ الكومندوس الفلسطيني ينتشر بشكل تدريجي داخل لبنان، الأمر الذي دفع بالقوات الإسرائيلية إلى شن أول غارة جوية ضد لبنان في جوان 1968 هادفة من ورائها إلى احتدام الصراع بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية، وهو ما حدث فعلاً خلال شهر أكتوبر من نفس السنة، حيث وقع اشتباك بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية خلف وراءه 30 قتيلاً، فقامت الأحزاب المسيحية في لبنان بتضييق الخناق على المقاومة الفلسطينية التي بسببها – حسب زعم المسحيين اللبنانيين–طال القصف الإسرائيلي عمق الأراضي اللبنانية[3].

ولقد استغل حزب الكتائب وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان وراح يلعب على وتر السيادة اللبنانية، وأوهم الرأي العام اللبناني بأن وجود المقاومة الفلسطينية يشكل خطراً كبيراً على أمن وسلامة لبنان ويخل بالتوازن الطائفي، ولذلك لجأ إلى خلق المشاكل مع المقاومة الفلسطينية حتى يقحمها في الأزمة

[1] Najem Tom: "The Collapse and Reconstruction of Lebanon." Working Paper. University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, Durham. /Deposited in Durham Research Online on May 12th, 2006, P10.

[2] بلغت نسبة اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا من فلسطين إلى لبنان عام 1948 حوالي 14% من مجموع اللاجئين. ينظر:
Sherifa Shafie: "Palestinian Refugees in Lebanon", Websites: US Department of State CIA, The World Factbook, P6.

[3] خالد الراوي: المرجع السابق، ص90.

ويلهي القوى الشعبية عن مطالبها، وابتداء من عام 1969 شرع حزب الكتائب في محاصرة المقاومة الفلسطينية، وهو ما أدى إلى وقوع عدة اصطدامات بين المقاومة الفلسطينية والجيش اللبناني[1].

وطبيعي هذا السلوك الذي سلكته القوى اليمينية تجاه الوجود الفلسطيني في لبنان خاصة والقضية العربية عامة، لأن اليمين اللبناني ينظر إلى العالم العربي بمنظار غربي نظراً لارتباطه الوثيق بالدول الغربية[2]، فمنطقي جدّاً أن يكون موقفه مخالفاً تماماً لمواقف الدول العربية ورافضاً كلياً للوجود الفلسطيني في لبنان، ومن ثم محاصرة وعرقلة نشاط المقاومة الفلسطينية سياسياً وعسكرياً[3]، كما كان اليمين اللبناني من جهة أخرى يخشى أن يحدث التواجد الفلسطيني اختلالاً في التوازن الديمغرافي ويرجح الكفة لصالح المسلمين على حساب المسيحيين[4].

ثم تطورت الأحداث بعد ذلك وتحولت إلى صراعات دموية بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية، وهو ما شجبته الجزائر واستنكرته وأعلنت على لسان وزير الإعلام مُحَّد بن يحي عن قلقها وأسفها مما تعاني منه المقاومة الفلسطينية في المشرق العربي عموماً وفي لبنان بشكل خاص، وكانت تلك هي بذور الخلاف التي زرعها الكيان الصهيوني بين اللبنانيين والمقاومة الفلسطينية.

في خضم تلك الظروف السالفة الذكر قدّم رئيس الحكومة اللبناني "رشيد كرامي" استقالته، وبعد هذا الفراغ الحكومي ومخافة من أن تزداد الأوضاع سوءاً طلب رئيس الجمهورية اللبناني "شارل حلو"[5] من مصر التوسط لحل الخلاف بين الطرفين، وتحقيقاً لهذا المسعى الحميد

---

[1] خالد الراوي: المرجع السابق، ص91.

[2] يتمثل هذا الارتباط في المساعدات التي تقدمها الدول الغربية لليمين اللبناني الذي يسعى للحفاظ على مصالحه في لبنان، ومن بين هذه المساعدات نذكر على سبيل المثال لا الحصر أنه في 05 أبريل 1975 تلقى اليمين اللبناني كميات كبيرة من الأسلحة عن طريق وكالة المخابرات والقواعد الأمريكية، وفي 12 أبريل 1976 اعترفت وزارة الخارجية الأمريكية أنها نقلت عبر طائرات من نوع "سي 70" شحنات من الأسلحة إلى قوى الكتائب الانعزالية في لبنان. للمزيد ينظر: مُحَّد بودودة: **"أحداث لبنان مؤامرة ضد الثورة الفلسطينية"**، أول نوفمبر، مجلة سبق ذكرها، ع17، أوت 1976، ص55.

[3] ع. صالح: **"الأزمة اللبنانية بين الموقف الرجعي والمطالب الشعبية"**، مقال سبق ذكره، ص19.

[4] عبد المنعم المشاط: **"الفلسطينيون والحرب الأهلية في لبنان"**، السياسة الدولية، ع43، جانفي 1976، ص41.

[5] شارل حلو رجل دولة لبناني سياسي ومحامي وصحافي مخضرم ورئيس لبناني سابق، ولد سنة 1913 بلبنان، درس القانون وكان من مؤسسي حزب الكتائب اللبناني، اشتغل عدة مناصب سياسية في الدولة منها تعيينه سفيراً في الفاتيكان، وفي سنة 1949 عين وزيراً للعدل في حكومة رياض الصلح، وفي أواخر عهده اختلف مع المقاومة الفلسطينية واصطدم معها ولم تسوى الوضعية بينهما إلا في سنة 1969 بموجب اتفاقية القاهرة. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج3، ص428.

سافر الوفد اللبناني برئاسة قائد الجيش اللبناني "إميل البستاني" إلى القاهرة في مطلع شهر نوفمبر 1969، وفي نفس اليوم أيضاً حلّ بالقاهرة وفد المقاومة الفلسطينية برئاسة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، وبتاريخ 03 نوفمبر من نفس السنة عقد الاجتماع بحضور كل من وزير الداخلية المصري "محمود رياض" والقائد العام للقوات المسلحة "مُحَّد فوزي"، وفي الأخير نجحت الوساطة المصرية في الوصول إلى عقد اتفاق[1] بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية أطلق عليه "**اتفاقية القاهرة**"[2]، وهكذا استطاعت المقاومة الفلسطينية في لبنان انتزاع اتفاق القاهرة الذي خوّل لها حق العمل المسلح انطلاقاً من لبنان، وكذا حق الإقامة والتنقل وإنشاء لجان محلية فلسطينية في المخيمات بالتعاون مع السلطات اللبنانية[3].

وبفضل الموقف الرزين الذي سلكته المقاومة الفلسطينية حيال حزب الكتائب والقوى اليمينية بصفة عامة، جعلت هذه الأخيرة تصعد مواقفها فعمدت إلى الاعتداء علانية على القوى التقدمية بما فيها الطوائف الاسلامية المتحالفة مع المقاومة، ومن خلال تلك الاعتداءات التي قام بها حزب الكتائب اتضح جلياً موقفه المعادي لمطالب القوى الشعبية من جهة، والموالي للدول الغربية من جهة أخرى، إذ ما انفكت هذه الأخيرة تدعم حزب الكتائب عسكرياً بتزويده بالأسلحة وبالمستشارين العسكريين حتى فاقت قوته قوة الجيش اللبناني، والهدف من وراء كل هذا الوقوف في وجه القوى الوطنية التي تهدد مصالح حزب الكتائب المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصالح الدول الغربية بالمنطقة[4].

لكن اتفاقية القاهرة لم تلبث أن أخرقت من طرف القادة المسيحيين وعلى رأسهم "ريمون اده" و"كميل شمعون" و"بيار الجميل" بحجة أنها كرّست الوجود الفلسطيني في لبنان ومنحت

---

[1] خالد الراوي: المرجع السابق، ص92.

[2] هذه الاتفاقية تم التوصل إليها إثر أحداث دامية بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية في لبنان، حيث قام شارل حلو الذي تولى رئاسة لبنان من 1964 إلى 1970 خلفاً لرشيد كرامي، بإرسال وفد لبناني إلى القاهرة تجنباً لحرب أهلية من جهة، وتحت ضغط الدول العربية، وقد تفاوض هذا الوفد مع منظمة التحرير الفلسطينية بإشراف عبن الناصر، وأسفرت هذه المفاوضات عن توقيع اتفاق رسمي سري يوم 03 نوفمبر 1969 عرف باتفاقية القاهرة، وبموجب هذا الاتفاق تم تحديد كيفية تنظيم المقاومة الفلسطينية في لبنان. ينظر: كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد إلياس سركيس 1976-1982**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2010، ص31.

[3] عبد المنعم المشاط: "**الفلسطينيون والحرب الأهلية في لبنان**"، مقال سبق ذكره، ص40.

[4] ع. صالح: "**الأزمة اللبنانية بين الموقف الرجعي والمطالب الشعبية**"، مقال سبق ذكره، ص18.

المقاومة الفلسطينية الصفة الرسمية في الجنوب اللبناني، وهو ما سيجعل لبنان دائماً عرضة للاعتداءات الإسرائيلية، وبعد رفض الحكومة اللبنانية تطبيق اتفاقية القاهرة تصاعدت حدة التوتر بين الطرفين، وأمام التعنت اللبناني وإصرار المقاومة الفلسطينية، وجدت هذه الأخيرة نفسها في مستنقع الحرب الأهلية اللبنانية[1]، وبلغ العنف أقصاه وأخذ طابعاً جديداً تمثل في عمليات الاغتيالات والخطف والاعتقالات التي طالت الكثيرين من زعماء المقاومة الفلسطينية الذين واصلوا تحرشاتهم وإزعاجهم للمستعمرات الإسرائيلية في منطقة الجليل[2]، لا سيما بعد أحداث أيلول الأسود عام 1970 التي أعطت دفعاً قوياً للميليشيات المسيحية لتصفية المقاومة الفلسطينية في لبنان باعتبارها المصدر الأساسي للأزمة اللبنانية[3]. ومع ذلك استطاعت المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان أن تفرض وجودها منذ استقرارها فيه عام 1967 إلى غاية سنة 1982، وسبب ذلك ليس رغبة النظام اللبناني فحسب؛ بل بسبب ضعفه من جهة، وقوة المقاومة وتأييدها الجماهيري الواسع من جهة أخرى[4].

أما موقف القوى الوطنية تجاه الأزمة فيتمثل في المطالبة بالتغيير الجذري للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لأن الوضع اللبناني الموروث عن الاستعمار لا يتماشى ومصالح الأغلبية الوطنية، وكانت نتيجة هذا التغيير وقوع عدة أحداث أهمها أحداث صيدا حين خرج الشعب اللبناني عن بكرة أبيه في مظاهرات صاخبة يطالب بإلغاء عقد امتياز مع الشركة الأمريكية لصيدا الأسماك، وهو ما أثر سلباً على مصالح الصيادين اللبنانيين، وأمام تعنت الحكومة اللبنانية وإصرار الشعب اللبناني تفجر الوضع وحدثت اصطدامات بين المتظاهرين والجيش اللبناني نتج عنها عدة خسائر بشرية من بينها اغتيال المناضل "**معروف سعد**"[5].

وموقف القوى الوطنية اللبنانية بالنسبة للقضية العربية موقف نابع من إيمانها بعروبتها وانتمائها إلى الأمة العربية وهي مدركة تماماً أن مصيرها ومصالحها مشتركة مع هذه الأمة وهي جزء

---

[1] محسن محمّد صالح: المرجع السابق، ص90.

[2] سيدني بيلي: **الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام**، ط1، تعريب المقدم الركن إلياس فرحات، دار الحرف العربي للنشر والتوزيع، لبنان، 1992، ص289.

[3] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص234.

[4] محسن محمّد صالح: المرجع السابق، ص72.

[5] ع. صالح: "**الأزمة اللبنانية بين الموقف الرجعي والمطالب الشعبية**"، مقال سبق ذكره، ص19.

من الشعوب العربية، فلا غرو أن يكون موقفها داعم ومساند للقضية الفلسطينية وللوجود الفلسطيني في لبنان، وتجسد هذا الموقف في خروج القوى الوطنية في مظاهرات مؤيدة للمقاومة الفلسطينية التي هاجمتها القوى اليمينية أدّت في الأخير إلى مواجهات مسلحة دامت يومين كاملين من 23 إلى 24 أبريل 1969 بين الجيش اللبناني والمتظاهرين اللبنانيين المدعومين برجال المقاومة الفلسطينية، وكانت حصيلة هذه الأحداث 30 قتيلاً وأكثر من 100 جريح[1].

وعموماً إذا بحثنا عن الأسباب الحقيقة للأزمة اللبنانية نجدها لا تخرج عن بعدين أساسيين هما:

البعد الأول: داخلي، وهذا الأخير مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحقيقة التاريخية وجذور الصراع التي تنعكس في عدة عوامل ومتغيرات تكون في السياق العام البواعث الحقيقية للأزمة، والمقصود هنا الطوائف المتعددة في لبنان والبالغ عددها سبعة عشر(17) طائفة موزعة على كامل الخريطة اللبنانية، وهذه الطوائف في مجموعها تنقسم إلى طائفتين أساسيتين هما مسلمون ومسيحيون وهاتين الطائفتان تنتميان تاريخياً ولغوياً وتراثياً إلى أمة واحدة وهي الأمة العربية[2]، ولقد أثر على هذه الطوائف عاملين اثنين أولهما عامل الازدهار الاقتصادي والاجتماعي الذي كان يهيمن ويسيطر عليه المسيحيون بشكل كبير[3]، مما تسبب بشكل أساسي في تنمية اتجاهات طائفية داخل أنماط طبقية، وثانيهما عامل القوى الأجنبية وعلى رأسها الدولة العثمانية التي على توسيع التناقضات بين الطوائف المختلفة حتى يسهل السيطرة على المنطقة كلها، بينما كان الغرب يعمل من ناحية أخرى على تطبيق سياسة ‹‹ فرق تسد›› [4].

ومختصر القول أن الظروف الاقتصادية والتدخلات الأجنبية عملت على تفريق الكلمة في لبنان، وكانت وراء الخلخلة الاجتماعية التي عمّقها التعدد الطائفي اللبناني فالسنيون في شمال بيروت والشيعيون في جنوب البلاد والمسيحيون في شرق وغرب بيروت.

---

[1] محسن محمّد صالح: المرجع السابق، ص91.

[2] محمّد طاهر الصالح: "**هل يعود لبنان إلى واقع ما قبل 1975**"، أول نوفمبر، ع19، نوفمبر 1976، ص52.

[3] Najem Tom: Op. Cit., P8.

[4] مصطفى عبد الغني: "**لبنان العربي.. إلى أين**"، الموقف العربي، ع34، سنة1979، ص187.

البعد الثاني: هامشي، فبعدما أشرنا إلى البعد الداخلي استنتجنا أن الأزمة اللبنانية في أساسها هي أزمة لبنانية-لبنانية، غير أنه منذ دخول العمل الفدائي الفلسطيني إلى الساحة اللبنانية حوّل الأزمة والموقف الداخلي في لبنان ضد الفلسطينيين خلال أحداث سنتي 1969 و1973م، ومنذ ذلك الوقت تشكلت على الأراضي اللبنانية عدة جيوش انقسمت فيما بينها إلى جيشين، جيش القوى اليمينية بزعامة الشيخ بشير الجميل ابن زعيم الكتائب وجيش الحركة الوطنية التقدمية المتحالفة مع المقاومة الفلسطينية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس إلياس سركيس[2] منذ توليه رئاسة الجمهورية في لبنان خلفاً لسليمان فرنجية ما فتئ في جميع لقاءاته ومناسباته التي جمعته مع القادة والزعماء العرب يختزل الأزمة اللبنانية في الوجود الفلسطيني بلبنان، ففي لقاء ثنائي جمعه مع الرئيس حافظ الأسد بدمشق بتاريخ 31 أوت 1976م أكد فيه للأسد أن جذور الأزمة اللبنانية تعود بالدرجة الأولى إلى وجود الفلسطينيين على الأرض اللبنانية، ومن ثم فإن أي حل للأزمة اللبنانية لا بد أن يمر بضبط الوجود الفلسطيني، أما غير ذلك من الأسباب التي أدت إلى المشكلة اللبنانية، فقد اعتبرها الرئيس سركيس أسهل معالجة، وفي الأخير اقترح سركيس على نظيره الأسد أن يتولى هو مهمة ضبط الفلسطينيين باعتبارها مشكل خارجي، ويتولى سركيس معالجة بقية المشاكل الداخلية للبنان[3].

ولم يتوقف سركيس عند هذا الحد فحسب؛ بل انتقد وبشدة الانتشار المسلح للفلسطينيين في الأراضي اللبنانية، واعتبره إجراءً مخالفاً للاتفاقات المبرمة بين الطرفين اللبناني والفلسطيني، وذهب سركيس إلى أبعد من ذلك وأكد أن استمرار الوجود الفلسطيني في لبنان هو عاملاً مشجعاً لإسرائيل لتواصل هجماتها المتكررة على لبنان والسيطرة على المزيد من أراضيه[4].

---

[1] مصطفى عبد الغني: "**لبنان العربي.. إلى أين**"، مقال سبق ذكره، ص188.

[2] رجل دولة لبناني، ولد بقرية الشبانية عام 1924، تقلد عدة مناصب حساسة في الدولة منها مديراً عاماً للقصر الجمهوري، مديراً عاماً للبنك، في سنة 1970 رشح لرئاسة الجمهورية ضد سليمان فرنجية، ففاز هذا الأخير بفارق واحد في الأصوات، في سنة 1976، وفي خضم الحرب الأهلية اللبنانية انتخب رئيساً للجمهورية بعد فوزه على خصمه ريمون إده. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج1، ص276.

[3] كريم بقرادوني: المصدر السابق، ص40.

[4] أ. احمد: "**أبعاد الأزمة اللبنانية**"، مجلة الجيش، ع205، ص34.

ونفس الموقف تجاه الوجود الفلسطيني في لبنان تبناه الرئيس سركيس في القمة السداسية المنعقدة بالرياض بتاريخ 18 أكتوبر 1976، والتي جمعت كل من المملكة العربية السعودية، لبنان، سوريا، مصر، منظمة التحرير الفلسطينية، الكويت[1]، حيث استعرض سركيس خلال كلمته التي ألقاها بهذه المناسبة الأسباب العميقة للأزمة اللبنانية وحصرها إجمالاً في الوجود الفلسطيني بلبنان، وحمّل جميع الدول العربية هذه المسؤولية لأنها لم تعامل الفلسطينيين معاملة متساوية فلجأ معظمهم إلى لبنان، أما قضية الاصلاحات السياسية التي تطالب بها الحركة الوطنية التقدمية فقد أكد سركيس أنها ليست سبباً أساسياً في الأزمة، وأهم ما جاء في خطابه بهذا الخصوص ما يأتي: "إن تشريد الشعب الفلسطيني من قبل الصهيونية هو سبب المأساة اللبنانية، واليوم يتحمل لبنان وحده نتائج هذا التشريد وانعكاساته،...فهذه الأزمة التي يشهدها لبنان حالياً ما كانت لتصل حجمها المأساوي لولا الوجود الفلسطيني المسلح وما سببه من ردة فعل لبنانية مسلحة"[2].

من خلال ما صرّح به إلياس سركيس نستنتج أن المعضلة اللبنانية لم تنبع من مطالب اجتماعية أو سياسية داخلية، بل هي ناتجة عن الوجود الفلسطيني بلبنان أو بالأحرى ناتجة عن رفض المقاومة الفلسطينية تطبيق اتفاقية القاهرة، على غرار بعض التناقضات العربية التي زادت من حدة الصراع اللبناني.

وقبل أن يختم الرئيس خطابه أكد للمجتمعين أن الحرب اللبنانية ليست أهلية، ولا دينية، بل أكبر من ذلك بكثير، واقترح أربعة نقاط لمعالجتها وحسبي أن أذكرها:

- اعتماد اتفاقية القاهرة وتطبيقها على الفور كخطوة أساسية لوقف شامل لإطلاق النار.

- ضرورة احترام المقاومة الفلسطينية لسيادة لبنان وعدم التدخل في سياسته وشؤونه الداخلية.

---

[1] هذه القمة التي تم فيها توقيع اتفاقية سلام بين الفصائل اللبنانية المتحاربة لم تصادق على الدور السوري في لبنان فحسب، بل قدمت الدعم المالي لدمشق لحفظ السلام في لبنان في إطار ما عرف بقوات الردع العربية. للمزيد ينظر:
Mehmet Gurses." THE LEBANESE CIVIL WAR, 1975-1978". /Department of Political Science. /University of North Texas. /P 11

[2] سركيس نقلاً عن: كريم بقرادوني: المصدر السابق، ص68.

- تشكيل قوة ردع عربية تعنى بتنفيذ اتفاقية القاهرة ووضع حد للهجمات المسلحة، على أن تتولى السلطات اللبنانية مهمة تحديد قوتها وعتادها.

- تتولى الدول العربية مهمة القيام بمبادرة اقتصادية لإعادة إعمار لبنان.

وفي الأخير، وبعد اجتماع وزراء الخارجية وبعده اجتماع الرؤساء العرب، خرج المؤتمر بنتائج إيجابية أهمها: تحقيق المصالحة بين الأسد والسادات بعد القطيعة التي حصلت عقب حرب أكتوبر 1973، أما فيما يخص الشأن اللبناني فقد تم الاتفاق على وقف شامل لإطلاق النار، تأليف قوة ردع عربية تحت إمرة رئيس الجمهورية اللبناني، وأخيراً تشكيل لجنة رباعية تضم ممثلين عن السعودية، مصر، سوريا، والكويت، أنيطت لها مهمة تطبيق اتفاقية القاهرة في مهلة أقصاها 90 يوماً[1].

غير أننا نرى أنه من الحماقة بمكان أن يربط رئيس جمهورية لبنان إلياس سركيس أسباب الأزمة بالتواجد الفلسطيني بلبنان، فبدلاً من أن يجابه ويحارب دعاة التقسيم ومناهضي الوجود الفلسطيني في لبنان، حمّل الفلسطينيين مسؤولية تردي الأوضاع في لبنان، ولقد وجّه سركيس في خطاب ألقاه أمام مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي عقد بمدينة الطائف أواخر جانفي 1981 انتقاداً لاذعاً للوجود الفلسطيني في لبنان محملاً إياه مسؤولية ما يحدث في لبنان، وقال في هذا الخصوص: "إن المقاومة الفلسطينية باتت تتحرك إلا من خلال نافذة واحدة وهي الأراضي اللبنانية".

وعلى النقيض من الموقف الرسمي اللبناني تجاه الوجود الفلسطيني في لبنان، فإن بعض المواطنين اللبنانيين استشاطوا غضباً مما جاء في خطاب الرئيس سركيس بخصوص تحميل الفلسطينيين في لبنان مسؤولية تردي الأوضاع الداخلية لهذا البلد، واتهموا الرئيس اللبناني بإغفاله المتعمّد للدور الخطير الذي يمارسه الانعزاليون والذي ساهم بشكل مباشر وفعال في إشعال نار الفتنة على الساحة اللبنانية، هذا فضلاً عن إغفاله المتعمّد أيضاً للأطماع التاريخية الإسرائيلية في لبنان، إذ أن الخريطة التي حددها زعماء الصهاينة قبل إعلانهم عن قيام دولتهم على أرض فلسطين عام 1948م تشمل المنطقة العربية الممتدة من النيل إلى الفرات مروراً بالتراب اللبناني[2].

---

[1] كريم بقرادوني: المصدر السابق، ص78.

[2] أ. أحمد: "**أبعاد الأزمة اللبنانية**"، مقال سبق ذكره، ص34.

ويضاف إلى تلك الأسباب السالفة الذكر الخلافات العربية التي تفاقمت بشكل مذهل وانفجرت في لبنان في شكل مواجهات مباشرة بين ميليشيات محلية ومختلف الحركات الفلسطينية المسلحة، وهذه الخلافات بالذات هي التي دافعت مصر بقيادة السادات إلى التوقيع على معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل سميت بمعاهدة كامب ديفيد[1] في الوقت الذي بلغ فيه العنف أقصاه في لبنان وكان سبباً مباشراً في الاجتياح الإسرائيلي لهذا البلد سنة 1982[2].

ثم بعد ذلك تطورت أفكار سركيس واهتدى في الأخير إلى الجزم على أن حل الأزمة اللبنانية يبدأ أولاً بتحقيق اتفاق سوري – مصري، بل ذهب سركيس إلى أبعد من ذلك وقال لا معنى للتضامن العربي بدون اتفاق سوريا ومصر، فباتفاقهما يتحقق التضامن العربي تلقائياً مثلما أثبتته حرب أكتوبر 1976، وباختلافهما ينهار التضامن العربي كما توضحه الأزمة اللبنانية[3].

وهكذا تحولت هذه الأزمة من داخلية وبعيداً عن الفكرة والقومية العربيتين إلى مؤامرة شاركت فيها أطراف خارجية لكل منها أهدافها ومصالحها.

وتعتبر سوريا والعراق من الأطراف الخارجية التي كان لها دور فعال في إشعال فتيل الحرب الأهلية بلبنان وذلك من خلال دعمهما للفرقاء اللبنانيين، كما أن تأثير الحرب العراقية الإيرانية على الأزمة اللبنانية لم يتوقف بانتهاء هذه الحرب فحسب؛ بل العكس إذ لم تلبث هذه الحرب أن وضعت أوزارها حتى ازدادت الأزمة اللبنانية تأزماً وأصبحت أكثر تعقيداً، فبعد توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار بين العراق وإيران في اوت 1988م، اتجه العراق غرباً للثأر من سوريا التي أصدرت بياناً مشتركاً مع الاتحاد السوفياتي لدعم إيران[4]، وهذا يعني أن الصراع السوري – العراقي أثر بشكل مباشر في تفعيل الأزمة اللبنانية، ويعود سبب هذا الصراع إلى وجود عاملين[5] اثنين هما:

---

[1] جورج قرم: المرجع السابق، ص171.

[2] نفسه، ص172.

[3] كريم بقرادوني: المصدر السابق، ص46.

[4] حمزة سالم آل دبج الشهري: **العراق أرض الحضارات منذ 6500 ق. م إلى ما بعد الغزو الأمريكي**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص301.

[5] كمال ديب: **زلزال في أرض الشقاق العراق 1915 – 2015**، ط1، تقديم جورج قرم، دار الفارابي، لبنان، 2003، ص198.

العامل الأول: هو انقسام حزب البعث على المستوى القومي إلى قسمين، فقد لجأ بعض الاعضاء من القيادة القومية للحزب وعلى رأسهم ميشال عفلق إلى بيروت عام 1966م ومنها إلى بغداد إثر نجاح الانقلاب الشيعي في 17 جويلية 1968م، وأصبح حزب البعث تقوده قوميتان سورية وعراقية، ومن ثم أصبح في لبنان قيادتين إحداهما تابعة للقيادة القومية في دمشق، والأخرى تابعة للقيادة القومية في بغداد.

العامل الثاني: التواجد الفلسطيني في لبنان، والذي تعاظم نفوذه منذ أواخر الستينيات وخاصة بعد أحداث أيلول الأسود 1970م وانتقال المقاومة الفلسطينية إلى بيروت، ونتيجة لتبني حزب البعث للقضية الفلسطينية كان لزاماً على كلا القيادتين(السورية والعراقية) أن تسعى جاهدة للاستحواذ على مساحة أوسع داخل التشكيلات الفلسطينية في لبنان.

وهكذا شهدت فترة السبعينيات من القرن العشرين انشقاقات خطيرة على الساحة اللبنانية بين مختلف التيارات والأحزاب والمنظمات اللبنانية والفلسطينية، وفي سنة 1973م انخرطت تلك التشكيلات السياسية في جبهتين أساسيتين، الأولى أطلق عليها اسم "جبهة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية" بقيادة كمال جنبلاط وكانت موالية للقيادة العراقية، والثانية عرفت باسم "حركة الأحزاب والقوى القومية" وكانت مقربة للقيادة السورية، فدخل الطرفان في نزاعات دامية عقّدت وكرست الخلاف اللبناني وحولته من صراع لبناني لبناني إلى نزاع لبناني فلسطيني ثم إلى خلاف لبناني فلسطيني سوري عراقي[1]، وعندما اندلعت الحرب الأهلية عام 1975 سارع كل طرف (السوري والعراقي) إلى مد أصدقائه داخل لبنان بالدعم المادي والمعنوي[2]، علماً أن نفوذ كلا الطرفين داخل لبنان تراجع مع اندلا ع هذه الحرب.

أما دوافع اهتمام الجزائر بلبنان فتعود إلى كون هذا الأخير يمثل بالنسبة للجزائر مركز إشعاع ثقافي متميز، وأن مساندة الجزائر له ناجمة عن مشاعر الشعب الجزائري الذي يكن تقديراً خاصاً منذ القدم لشعب هذا البلد الشقيق[3]، ولعل هذا ما يفسر ذلك الموقف الانساني الرائع للأمير عبد القادر الجزائري عندما تمكّن من إخماد نار الفتنة الطائفية التي اشتعلت في هذا البلد

---

[1] كمال ديب: المرجع السابق، ص198.

[2] نفسه، ص201.

[3] صالح بن القبي: المرجع السابق، ص156.

سنة 1860م، فلم يتوان في حماية أهل الذمة حسب ما تقتضيه الشريعة الإسلامية، ويعود إليه الفضل في إنقاذ حياة 15000 من مسيحيي لبنان[1].

وزاد اهتمام الجزائر بلبنان أكثر لما أصبح هذا الأخير مقرّا للفلسطينيين بعد طردهم من الأردن إثر أحداث أيلول الأسود سنة 1970م، فكانت ترسل الوفود إلى لبنان مثلما كانت تستقبل البعثات اللبنانية[2] لمعرفة حاجياتها، وبناءً على تلك الوضعية الحرجة للفلسطينيين قرّر بومدين تعيين مُحَّد يزيد سفيراً للجزائر بلبنان بتاريخ 18 ماي 1973م حتى يسهل على الجزائر مهمة حماية وتدعيم المقاومة الفلسطينية من جهة، وتزويد هذا البلد بالموارد لاقتصادية والمساعدات الطبية كلما ضربته قوات الاحتلال الإسرائيلي مثلما حدث في أبريل 1972م من جهة ثانية، وكلف بومدين رئيس الهلال الأحمر الجزائري آنذاك مولود بلهوان لمساعدة مُحَّد يزيد في تغطية حاجيات الأزمة، ومن بين المساعدات الانسانية التي قدمتها الجزائر لسكان الجنوب اللبناني بنائها تسعة عيادات طبية وعيادة متنقلة وكميات كبيرة من الأدوية[3] ومساعدة مالية قدرها عشرة آلاف ليرة دفعتها إلى الحكومة اللبنانية، هذا فضلاً عن التزام الجزائر بدفع 02 مليون فرنك كمساعدة مالية لصالح الجبهة الشعبية الفلسطينية في لبنان[4].

ثانياً: اندلاع الحرب الأهلية وموقف الجزائر منها.

تعرف الحرب الأهلية على أنها صراع مسلح يقع بين فرقين أو أكثر في أراضي دولة واحدة نتيجة لصراعات حادة يصعب أيجاد أرضية مشتركة لحلها بالطرق السلمية، وتهدف هذه الحرب عموماً إلى السيطرة على دواليب الحكم، أما أسبابها فهي متعددة، فقد تكون اقتصادية أو طبقية أو عرقية أو دينية أو إقليمية أو جميعها معاً.

وتتميز هذه الحرب عن غيرها من الحروب بالضراوة والعنف ونتائجها المدمرة على المدى القريب، وكثيراً ما تكون هذه الحرب سبباً في تدخل القوى العظمى أو الدول المجاورة في الشؤون

[1] ناصر الدين سعيدوني: **عصر الأمير عبد القادر**، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، 2001، ص175.

[2] مُحَّد تامالت: المرجع السابق، ص152.

[3] نفسه، ص140.

[4] خالد الراوي: المرجع السابق، ص96.

الداخلية لهذه الدولة المعرضة لتلك الحرب، والحرب الأهلية تضعف بشكل سريع سيادة الدولة وتؤثر بشكل سلبي على التماسك الداخلي لمواطني هذه الدولة[1].

انفجرت الحرب الأهلية اللبنانية في شهر أبريل 1975م عقب محاولة اغتيال فاشلة لرئيس حزب الكتائب المسيحي اليميني بيار الجميل أثناء مغادرته للكنيسة قامت بها عناصر من منظمة التحرير الفلسطينية، فقام جنود تابعين لبيار الجميل بالثأر لزعيمهم فنصبوا كميناً مسلحاً لحافلة، أسفر عن مقتل سبعة وعشرون مدنياً فلسطينياً[2].

وهناك من يدعي أن الشرارة الأولى للحرب الأهلية اللبنانية اندلعت بين القوى اليمينية (حزب الكتائب) والقوى التقدمية (الحزب اليساري اللبناني المتحالف مع حركات المقاومة الفلسطينية) عندما تسببت القوى الأولى في أحداث مجزرة 13 أبريل 1975م التي أسفرت عن استشهاد 16 فلسطينياً وإصابة 19 آخرين بجروح، وذلك انتقاماً لمقتل قيادي في حزب الكتائب على يد عناصر مقربة من الفلسطينيين خلال احتفال تدشين كنيسة في ضاحية عين الرمانة جنوب شرقي بيروت[3]، ومنذ ذلك الوقت دخل رجال المقاومة والكتائب في اشتباكات عنيفة في بيروت وظلت هذه الحرب الأهلية قائمة لمدة 16 شهراً[4].

وعن تفاصيل هذه الأحداث، نشير إلى أنه في هذا اليوم(13 أبريل 1975) كانت هناك مناسبتين: الأولى خاصة بحفل تدشين كنيسة سيّدة الخلاص بعين الرمانة والتي كانت تحت إشراف حزب الكتائب بقيادة بيار الجميل، والثانية خاصة بالحفل الذي كانت تقيمه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمخيمات صبرا، وقد انتقلت بعض الوفود الفلسطينية من تل الزعتر للمشاركة في حفل صبرا مروراً بعين الرمانة، غير أن عناصر قوى الأمن منعتها من المرور تحسباً لأي طارئ، فقامت أربعة عناصر ملثمة بالاتجاه إلى عين رمانة على متن سيارة بسرعة جنونية وأطلقوا

[1] عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ص181.

[2] ديفيد كريست: المصدر السابق، ص134.

[3] جورج قرم: المرجع السابق، ص317.

[4] مصطفى عبد الغني: "**لبنان العربي.. إلى أين**"، مقال سبق ذكره، ص189.

النار على جموع المصلين أمام الكنيسة فقتل على الفور القيادي في حزب الكتائب " جوزف كميل أبو عاصي"[1]، وكانت هذه الحادثة الشرارة الأولى لاندلا ع الحرب الأهلية في لبنان.

وعلى خلاف الرأي الأولى، ورد في بيان صادر عن القيادة العامة للجبهة الشعبية، أنه عند عودة المشاركين في احتفالات الذكرى الخالصة للأبطال وقعوا في ثلاث كمائن نصبتها ميليشيات الكتائب وقواتها، وسقط برصاص الكتائب حوالي 32 فلسطينيا بين قتيل وجريح حسب الاحصائيات الأولية تم نقلهم على الفور ووزعوا على عدة مستشفيات (القدس، المقاصد، قلب يوسع، الكرنتينا) [2].

وكان هذا الاعتداء بمثابة فخ واستفزاز للمقاومة الفلسطينية ودفعها إلى التورط في صراع خطط له مسبقاً في العواصم الامبريالية العالمية والصهيونية، إلا أن المقاومة الفلسطينية تفطنت لذلك واكتفت بالدفاع عن النفس وأوضحت للدول العربية خاصة والعالم عموماً أن ما يجري في لبنان ليس صراعاً بين الفلسطينيين واللبنانيين بل هو صراع لبناني-لبناني، أي بين أثرياء أقلية يشكلون نسبة 4% من مجموع الشعب اللبناني، وبين فقراء أغلبية يمثلون نسبة 96% من مجموع الشعب، لكن هذا لا يعني أن المقاومة الفلسطينية ركنت إلى الحياد السلبي، بل وقفت إلى جانب القوى الوطنية التقدمية وشكلتا جبهة موحدة قوية في وجه اليمين اللبناني، وضد المشاريع والمخططات الامبريالية والصهيونية بالمنطقة من جهة، ومن أجل تجنيد كل القوات الحية في لبنان وفي العالم العربي عموماً لتقف بكل حزم وعزم إلى جانب المقاومة الفلسطينية من جهة ثانية[3].

ولقد حقق هذا التحالف بين المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية عدة نجاحات أهمها:

- تمكن التحالف من السيطرة على نسبة 80% من التراب اللبناني.
- التحالف صعّب فكرة التقسيم التي طالما تحمس لها اليمينيون الانعزاليون.
- بفضل هذا التحالف تكون القوى الوطنية قد خطت خطوة مهمة نحو قيام دولة لبنان الشعبي الديمقراطي اللاطائفي.

---

[1] عماد يونس: **سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية 1973..ملامح الأزمة وانفجارها والدور الفلسطيني والدور المحلي**، ج1، بيروت، 1985، ص81.

[2] نفسه، ص83.

[3] محمد بودودة: **"أحداث لبنان مؤامرة ضد الثورة الفلسطينية"**، مقال سبق ذكره، ص54.

غير أن التدخل العسكري السوري الانحيازي لصالح الانعزاليين اليمينيين نسف جهود التحالف بين المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية، بل أكثر من ذلك فتح مجالا واسعاً أمام المخططات الأمريكية الصهيونية للقضاء على المقاومة الفلسطينية، وهو ما دفع بالدبلوماسية الجزائرية إلى ما بذل ما في وسعها من أجل إعادة العلاقات السورية الفلسطينية إلى مجراها الطبيعي[1].

وهذه الحرب الأهلية شأنها شأن حرب 1973م، والتي لا تعدو أن تكون امتداداً لها، ستفوّت على العرب عامة والفلسطينيين خاصة فرصاً كبيرة، فعندما تحرك سكان الضفة الغربية بين عامي 1975م و 1976م لم يجدوا من ينطق باسمهم، لأن منظمة التحرير كانت بلا شك غارقة في لبنان في وضع يعد أكثر الأوضاع السياسية تعقيداً[2]، وهكذا نشبت حربان من أجل لا شيء، حرب داخلية هي الحرب اللبنانية بين عامي 1975م 1976م، وحرب خارجية هي حرب 1973م.

ولقد أدانت الجزائر الحرب الأهلية التي تفجرت في لبنان سنة 1975 وعبّرت عن أسفها العميق على صراع الإخوة الأشقاء (اللبنانيين والفلسطينيين)، ولم يتردد بومدين في إرسال خطاب شديد اللهجة إلى الرئيس اللبناني سليمان فرانجية ورئيس وزرائه رشيد الصلح طالباً منهما الكف عن ضرب إخوانهم الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه سعى جاهداً على إقناع السوريين من خلال رسائل بعث بها عن طريق العقيد مُحَمَّد الصالح يحياوي قائد المدرسة العسكرية بشرشال دعاهم فيها إلى ضرورة التدخل لحماية الفصائل الفلسطينية[3]، كما أن الوجود السوري في لبنان يعتبر بمثابة حاجز أمني ووقائي ضد أي محاولة توسعية إسرائيلية لضم جنوب لبنان[4].

وفي الاتجاه نفسه عمل الرئيس الجزائري على تفعيل المساعدات العسكرية للفلسطينيين فأعطى أوامر صارمة للأمين العام لوزارة الدفاع الوطني عبد الحميد لطرش لتلبية جميع مطالب رئيس مكتب حركة فتح بالجزائر أبو جهاد، كما أكد بومدين للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات أثناء لقائه به في جوان 1976 أن الجزائر حريصة على الشعب الفلسطيني ولن تتخلى عن قضيته العادلة مهما كانت الأسباب[5].

[1] مُحَمَّد بودودة: "**أحداث لبنان مؤامرة ضد الثورة الفلسطينية**"، مقال سبق ذكره، ص55.

[2] جورج قرم: المرجع السابق، ص302.

[3] مُحَمَّد تامالت: المرجع السابق، ص141.

[4] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص235.

[5] مُحَمَّد تامالت: المرجع السابق، ص141.

ومنذ أن أعلنت سوريا استعدادها للتحرك والتدخل في لبنان دخلت الأزمة اللبنانية في منعرج خطير، وهو ما صرّح به الرئيس السوري حافظ الأسد في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الثاني لاتحاد شبيبة الثورة في سوريا المنعقد في شهر أبريل 1976 قائلاً: "نحن مستعدون للتحرك إلى لبنان"[1]، وبالفعل لم تلبث أن تحركت الجيوش السورية –طبعاً بعد موافقة الرئيس اللبناني سليمان فرنجية– إلى لبنان[2].

غير أن السفير الإسرائيلي في لندن جدعون رفائيل أكد أن دخول القوات السورية إلى بيروت حدث بعد الموافقة الإسرائيلية على طلب سوريا بالدخول بشرط أن لا تتعدى القوات السورية نهر الليطاني جنوباً، هذا فضلاً عن تعهد السوريون بعدم مضايقة الطيران الإسرائيلي الاستكشافي في سماء لبنان، ويضيف السفير الإسرائيلي بأن الملك حسين هو الذي نقل الطلب السوري إلى إسرائيل عن طريقه (جدعون رفائيل)، ولقد حدد الرئيس السوري حافظ الأسد في طلبه هدف سوريا من دخول قواتها للبنان وهو حماية مسيحيو لبنان من التيار الإسلامي وحلفائه من منظمة التحرير الفلسطينية[3]، وهو ما صرّح به في هذا الخصوص قائلاً: "في موقفنا من لبنان، ننطلق من حقيقة أننا أبناء أمة عربية واحدة، ما يدفعنا لإظهار القلق الشديد تجاه ما يحدث في لبنان هو قلقنا من المآسي هناك، نحن نشعر بالقلق إزاء جميع اللبنانيين – المسيحيين والمسلمين – لأنهم أبناء أمتنا العربية ويخضعون لعلم العرب"[4].

ولم يكن دافع التدخل السوري في لبنان خلال أحداث 1975-1976 هو ضم الأراضي اللبنانية وحماية المقاومة الفلسطينية بقدر ما كان هدفه إحكام قبضته سياسياً وعسكرياً على هذا البلد الذي تزايد ضعفه تحت ضغط الصراعات الداخلية والقضاء على تهديد القتال الطائفي حتى لا يتسرب إلى سوريا، وزاد اهتمام سوريا بلبنان في سنة 1975م عندما تخلت مصر عن حليفها السوري واتجهت نحو عقد صلح منفرد مع إسرائيل[5].

---

[1] حافظ الأسد نقلاً عن: مصطفى عبد الغني: **"لبنان العربي.. إلى أين"**، مقال سبق ذكره، ص190.

[2] نفسه، ص190.

[3] جدعون رفائيل نقلاً عن: محمد برغام: المصدر السابق، ص85.

[4] حافظ الأسد نقلاً عن:

Theodore J. Stout: "THE SYRIAN INTERVENTION IN LEBANON 1975-76: A FAILURE OF STRATEGY". Submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of Master of Military Studies". / Year 2001-2002 / P 12.

[5] جورج قرم: المرجع السابق، ص334.

وبعد عبور القوات السورية اتسمت الأزمة اللبنانية بخاصيتين أساسيتين هما[1]:

الأولى: خروج الأزمة اللبنانية إلى النطاق العالمي، خاصة بعد التدخل الأمريكي عام 1971م عن طريق المبعوث **دين براون** بحجة القيام بوساطة بين الأطراف اللبنانية المتصارعة.

الثانية: دخول الأزمة اللبنانية إلى الحيز العربي، خاصة بعد انتخاب الرئيس اللبناني الجديد **إلياس سركيس** في ماي 1976م والذي شارك في مؤتمر القاهرة المنعقد خصيصاً لحل الأزمة، ولقد صادق هذا المؤتمر على قرارات قمة الرياض المصغرة لاسيما القرار الذي نص على تأليف "**قوات الردع العربية**"[2]، والتي حدد عددها بـ 30 ألف جندي بقيادة سامي الخطيب منهم 25 ألف جندي سوري والباقي من خمس دول عربية وهي لبنان، السعودية، السودان، اليمن، والإمارات، وكانت مهمة هذه القوات وقف الحرب وحفظ الأمن، وبأمر من الرئيس اللبناني سركيس دخلت القوات العربية لبنان ابتداء من 07 نوفمبر 1976م، وفي 15 نوفمبر كانت قوات الردع العربية قد بسطت سيطرتها على كامل بيروت[3].

إن دخول القوات السورية لبنان تحت ستار ما سمي بقوة الردع العربية جعلت الرئيس الأسد يحظى بالقبول كقوة إقليمية من جهة، ومنحته صفة زعيم جديد للقوة العربية من جهة ثانية، الأمر الذي جعله في وضعية جيدة لتحقيق هدفه الاستراتيجي المتمثل في "سوريا الكبرى"، لكن تضارب الأهداف الاستراتيجية في لبنان واستمرار الصراع والاحتلال المكلفين حالت دون تحقيق أهداف سوريا على المدى الطويل[4].

كما قدّمت الجزائر عقب التدخل السوري اقتراحاً إلى الجامعة العربية بتاريخ 13 جويلية 1976م بخصوص عقد لقاء قمة بين السوريين والفلسطينيين، وهو ما تحقق في 01 أكتوبر من

[1] محمد تامالت: المرجع السابق، ص141.

[2] عقد هذا المؤتمر في القاهرة يوم 25 أكتوبر 1976، وشاركت فيه جميع دول الجامعة العربية، وكرس المؤتمر الحل السوري للأزمة اللبنانية، مما سمح لسوريا بإدخال وحداتها النظامية ـ تحت غطاء الجامعة العربية ـ إلى جميع الأراضي اللبنانية عدا المنطقة الجنوبية التي سيطرت عليها إسرائيل برعاية أمريكية، وهو ما أعاد نوع من الهدوء الظرفي للبنان بعد كبح جماع القوى اليسارية، وهناك عامل آخر مهم ساعد على هذا الهدوء وهو التقارب السوري ـ المصري الذي كرسه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. ينظر: جورج قرم: المرجع السابق، ص334.

[3] كريم بقرادوني: المصدر السابق، ص86.

[4] Theodore J. Stout: op. cit., p30.

نفس السنة عندما أرسل بومدين الوزير أحمد طالب الإبراهيمي إلى الرئيس السوري حافظ الأسد يطـلب منـه عدم الانحيـاز لصالح مسيحيي لبنـان ضد الفلسطينيين والكف عن ضرب مواقعهم[1].

وأكثر من ذلك قامت الجزائر إلى جانب ليبيا بمحاولة وساطة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية لإيقاف الحرب الدائرة بينهما، ولهذا الغرض وصل إلى دمشق وفد جزائري ليبي ممثل في شخصين هما عبد الكريم بن حمود وزير التربية الجزائري والليبي الرائد عبد السلام جلود، وحسب شهادة القائم بالأعمال في السفارة الجزائرية بسوريا مُحَمَّد برغام أن سوريا حاولت إقحام الجزائر وليبيا في المستنقع اللبناني، وذلك عندما أفصح الرئيس السوري عن رغبته الشديدة في إحلال قوات جزائرية ليبية محل القوات السورية في لبنان وأنه على استعداد تام لسحب قواته فور وصل القوات الجزائرية الليبية، فوافق المبعوثان على العرض السوري، غير أن الموافقة الفورية التي أبداها مبعوث الجزائر دون إدراكه لخفايا أطراف الصراع من جهة، ودون استشارة وزارة الخارجية الجزائرية من جهة أخرى وضعت حداً لوظيفته كوزير للتربية فور عودته إلى الجزائر من مهمته[2].

وعلى العموم، فإنه في مطلع العام 1977م استبشر اللبنانيون خيراً من بداية عودة الحياة في لبنان إلى طبيعتها، فالإدارة العامة استأنفت نشاطها، وطرق السير البرية ظلت تشتغل، وفتحت المدارس أبوابها، وتحركت عجلة الاقتصاد اللبناني، وفي 17 يناير فتحت البنوك والمصارف اللبنانية أبوابها، ولقد صاحب عودة السلام إلى لبنان تحرك نحو السلام في الشرق الأوسط بصفة عامة، لكنه بالرغم من تلك المظاهر المشجعة في لبنان إلا أن الرئيس سركيس ما زال يساوره بعض القلق حيال الوضع في لبنان، وهو ما أسر به في شهر جويلية من نفس السنة لكريم بقرادوني وقال له بأن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت تطبيق اتفاقية القاهرة قبل المصالحة بين الحركة الوطنية والجبهة اللبنانية، وهذين الأخيرتين ترفضان المصالحة مع بعضهما قبل تطبيق اتفاقية القاهرة[3]، وهذا يعني أن مقررات قمتي الرياض والقاهرة ظلت حبراً على ورق.

[1] مُحَمَّد تامالت: المرجع السابق، ص141.

[2] مُحَمَّد برغام: المصدر السابق، ص86.

[3] كريم بقرادوني: المصدر السابق، ص116.

ولقد حمّل الرئيس إلياس سركيس مسؤولية عدم تطبيق مقررات قمتي الرياض والقاهرة وبالتالي عدم تنفيذ اتفاقية القاهرة كل من مصر والسعودية والكويت، وقد لاحظ هذا الأخير منذ البداية انقسام اللجنة الرباعية إلى محورين، المحور الأول تمثله سوريا وهي تدعم موقف الرئيس اللبناني في تفسير اتفاقية القاهرة بلا تحفظ، والمحور الثاني ضم مصر والسعودية والكويت، وهؤلاء اعترضوا على صلاحيات سركيس في تفسيره اتفاق القاهرة من جانبه فقط، ورأوا أن تفسير الاتفاقية يتطلب كذلك موافقة منظمة التحرير الفلسطينية، وظل الوضع يراوح مكانه دون تنفيذ الاتفاقية إلى أن تغيرت الظروف الإقليمية بسبب السياسة الساداتية التي تمخض عنها التقارب المصري - الإسرائيلي، وفي خضم هذه المتغيرات الإقليمية تراجعت سوريا عن موقفها في لبنان وجمعت مصيبة كامب ديفيد بين حافظ الأسد وياسر عرفات، وبات السلاح السوري في خندق واحد مع السلاح الفلسطيني[1].

وهكذا شهد لبنان مرحلة أخرى جد خطيرة تميزت بالتعايش الاجباري بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، فسوريا ظلت في حاجة ماسة إلى التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية لكي تواجه بها العلاقة الساداتية المتنامية مع إسرائيل، والمنظمة في أشد الحاجة للتعاون مع سوريا لكي تكرس وجودها ونشاطها العسكري في الجنوب اللبناني، وإسرائيل من جهتها أخذت تدفع بعلاقاتها مع الجبهة اللبنانية لإزعاج الحلفين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن الحرب الأهلية اللبنانية التي بدأت بكمين نصب لحافلة فلسطينية في 13 أبريل 1975م مرت بثلاث مراحل أساسية هي كالآتي[2]:

المرحلة الأولى: وتسمى "**ثورة فوهات البنادق**" أو فترة تصعيد الثورة، وهي المرحلة التي تمكن فيها التحالف التقدمي-الفلسطيني من تحقيق انتصارات عسكرية استطاع من خلالها فرض حصار على المناطق المسيحية التي تسيطر عليها القوى اليمينية، وذلك طوال الفترة الممتدة من أبريل 1975 إلى أبريل 1976.

---

[1] عارف العبد: **لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2002، ص130.

[2] جورج قرم: المرجع السابق، ص322.

المرحلة الثانية: وتدعى "**الثورة المغدورة**" أو فترة خيانة الثورة، وهذه المرحلة تمتد من مارس إلى نوفمبر 1976، وفيها تدخل الجيش السوري وأسقط "**مخيم تل الزعتر**" في 12 أوت 1976 بعد مقاومة بطولية[1]، وهو معقل من معاقل المنظمات الفلسطينية اليسارية يقع في قلب المنطقة المسيحية، وكان ذلك بمثابة انتحار عربي.

المرحلة الثالثة: وأطلق عليها "**الثورة المحجّمة**"، وهي المرحلة التي تميزت بدخول قوات الردع العربية وتمكن فيها الجيش السوري من الدخول إلى بيروت التي ظلت عدة أشهر تعاني من ويلات القصف المدفعي العنيف، وذلك بتأييد من المملكة العربية السعودية ومصر، وبمشاركة رمزية من "**القبعات الخضر**" والمتكونة من قوات العربية السعودية، واليمن، والإمارات العربية المتحدة، وليبيا، والعاملة تحت غطاء الجامعة العربية، ولقد راح ضحية هذه الحرب الأهلية أكثر من سبعين ألف قتيل، ومائة ألف جريح، هذا على غرار الخسائر التي تقدر بالمليارات، وللأسف لم تكن هذه الطاقة الحربية الهائلة موجهة ضد العدو المشترك إسرائيل، بل ضد إخوة عرب.

ولم تكن إسرائيل بمعزل عن هذه الحرب الأهلية، حيث ساهمت في إثارتها بشكل كبير وذلك بغية ضرب صيغة التعايش بين مختلف الطوائف اللبنانية لكي تدب الفوضى والاضطرابات من جهة، وتصعيد الضغط على سوريا باعتبارها دولة مواجهة فعالة من جهة أخرى[2]، بمعنى آخر أن إسرائيل تهدف إلى تعديل ميزان القوة العسكرية الذي بدأ يميل لصالح العرب خاصة بعد حرب أكتوبر 1973م، وبعد توقيع فك الاشتباك على الجبهتين السورية والمصرية، وازدياد دور المقاومة الفلسطينية وكذا التضامن العربي، عملت إسرائيل على تكريس الحرب الأهلية اللبنانية وتضييق الخناق على الدول العربية المحيطة بها لتصبح مستقبلاً أقل حجماً من دولة إسرائيل، وهو ما صرّح به إسحاق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك قائلاً: "إن إسرائيل سترد على المقاومة الفلسطينية المنطلقة من داخل لبنان بعمل ينبع من داخل لبنان"[3].

---

[1] جورج قرم: المرجع السابق، ص336.

[2] علي الدربولي: **الحرب الأمريكية على العالم الجبهة العربية**، التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 2007، ص80.

[3] إسحاق رابين نقلاً عن: مُحَّد نور الدين إبراهيم السبعاوي: المرجع السابق، ص36.

المبحث الثاني: موقف الجزائر من الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان 1982.

كان لبنان البلد العربي الوحيد الذي يحظى باهتمام إسرائيلي خاص كونه لا يمثل كلية جزءاً من المجتمع الإسلامي وأن غالبية شعبه مسيحياً، ولهذا لم يكن الكيان الصهيوني بمعزل عن الفتنة الداخلية اللبنانية (الحرب الأهلية) التي أودت بحياة الكثير من الإخوة اللبنانيين والفلسطينيين، فهو من بين الأطراف الخارجية التي عملت على إذكاء نار الفتنة، وإذا كان هذا الاعتداء الصهيوني غير المباشر على سيادة الدولة اللبنانية لم يشف غليل إسرائيل، فإن الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عمل على تكريس هذه الحرب الأهلية وأجج لهيبها وزاد من رقعة انتشارها، بل أن هذا الاعتداء كان السبب الرئيس في استمرار الأزمة اللبنانية زهاء 17 سنة تقريباً.

وقبل الحديث عن هذا الغزو السافر حري بنا أن نتطرق إلى الظروف التي نفذت فيها القوات الصهيونية هذه العملية النكراء، وذلك من خلال الإجابة على السؤال الآتي: كيف كانت الأوضاع الإقليمية أو العربية أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان؟

أولاً: الظروف المحلية والإقليمية عشية الاجتياح.

لقد كان للحرب العراقية ـ الإيرانية التي اندلعت في شهر سبتمبر 1980م أثرها البالغ في زعزعة استقرار المنطقة، وتسببت في انقسام الدول العربية بين مؤيد ومعارض لها، فسوريا وليبيا رأتا في موقفهما المؤيد للجمهورية الإيرانية تعزيزاً لمكانتهما على المستوى الإقليمي، لا سيما سوريا التي رأت في انهيار النظام العراقي انتصاراً لها يكرس تمثيلها للقومية العربية[1].

ولقد استغلت إسرائيل هذه الحرب وتلك الظروف السالفة الذكر أيما استغلال وراحت تضاعف وتكثف من عملياتها العسكرية على جنوب لبنان واقتطاع أجزاء من أراضيه وضمها إلى الأراضي الإسرائيلية، علماً إن إسرائيل تمكنت قبل اجتياح جنوب لبنان 1982 من تحقيق هدفين اثنين رئيسيين: أولهما السيطرة على الأهداف الاستراتيجية العسكرية بغية القضاء على حركة المقاومة الفلسطينية، وفتح الطريق نحو نهر الليطاني باعتباره خطوة مهمة نحو التوسع الصهيوني في الأراضي العربية وتسنى لها ذلك أثناء غزو الجنوب اللبناني في سنة 1978[2]، أما الهدف الثاني

---

[1] جورج قرم: المرجع السابق، ص369.

[2] عبد القادر محمودي: المرجع السابق، ص539.

فيكمن في ضم الجولان في ديسمبر 1981 ومحاولة جر لبنان إلى سلام منفرد في إطار كامب ديفيد[1]. هذا على غرار الانشقاق العربي الذي ترتب عن القطيعة النهائية بين مصر وبعض الدول العربية إثر اتفاقية كامب ديفيد التي أضعفت المنطقة العربية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وبهذه الاتفاقية تم تحييد الجيش المصري وبات الجيش الإسرائيلي سيد الموقف في المنطقة[2].

وهذه الخلافات العربية هي التي أعطت العدو الصهيوني حرية الحركة في المنطقة، وهي أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فشل القومية العربية المعادية للإمبريالية، وهكذا استغلت إسرائيل انعدام الحد الأدنى من التضامن العسكري العربي في تنفيذ هجومها الماكر على جنوب لبنان الذي انهارت مبانيه فوق رؤوس مئات الآلاف من سكانه الأبرياء في وسط لا مبالاة العالم العربي، وتحقق لإسرائيل ما لم يتحقق لها في حرب 1967م.

وتعد الأطماع الإسرائيلية في لبنان أحد الأسباب الحقيقية للأزمة، ودوافع اهتمام إسرائيل بلبنان تكمن في الحدود المشتركة بينهما وفي الوجود الفلسطيني المكثف بلبنان[3]، وهو ما دفعها إلى القيام بعملية اجتياح واسعة للجنوب اللبناني خلال شهر مارس 1978 بذريعة حماية مسيحيي لبنان وفق سياسة "**مساعدة الموارنة على مساعدة أنفسهم**"[4]، وتأمين أمن منطقة الجليل في شمال فلسطين من اعتداءات الفدائيين الفلسطينيين[5]، كما ادعت الحكومة الإسرائيلية أنها لن تتعرض للقوات السورية المتواجدة في لبنان ولا تنوي إطلاقاً الاحتفاظ بأي أرض لبنانية احتلتها، وذلك من أجل ضمان الحصول على الدعم الأمريكي من جهة، وتخفيف حدة الرأي العام الدولي من جهة

[1] دودان سعيد: "**الحكومة اللبنانية الجديدة في مواجهة الواقع**"، مجلة الجيش، ع201، س17، ديسمبر 1980، ص38.

[2] جورج قرم: المرجع السابق، ص370.

[3] وحيد مُحَّد عبد المجيد: "**جنوب لبنان بين المآرب الإسرائيلية والمسؤولية العربية**"، الموقف العربي، ع28، سنة1977، ص30.

[4] كيرستين شولتزه: **دبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان 1948-1984**، ط2، ترجمة انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيرت، 1999، ص133.

[5] حسب تصريحات بعض القادة الإسرائيليين، ومن بينهم شيمون شيفر، أن العلاقة بين إسرائيل وبعض الأطراف المسيحية نسجت في الأشهر الأولى من سنة 1975، وذلك باتصالات أولية بين الطرفين أسفرت في الأخير عن لقاء ثنائي بين الرئيس اللبناني كميل شمعون وإسحاق رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية، ثم أعقبه اجتماع أخر خلال شهر مارس 1976، ضم إلى جانب كميل شمعون كل من بيار الجميل ووالداه بشير وأمين، وفي هذا الاجتماع طلب الطرف اللبناني المسيحي الأسلحة من شيمون بيريز فكان له ذلك، ومنذ تلك الأثناء تطورت وتوطدت العلاقة بينهما. ينظر: عارف العبد: المرجع السابق، ص131.

ثانية، وأخيراً إعطاء تخمينات خادعة للسوريين وللمقاومة الفلسطينية بأن الزحف الإسرائيلي لن يطال مواقعهما[1].

وعلى إثر هذا الاجتياح الذي عرف باسم "**عملية الليطاني**" نجحت إسرائيل في إنشاء ما سمي بـ "**الحزام الأمني**" أو ما يطلق عليه بـ " **الشريط الحدودي**" الذي يتربع على مساحة قدرها 700 كلم[2]، وبلغت تكاليفه الأولية حوالي مليوني ليرة إسرائيلية[2]، ولقد استغلته إسرائيل لتبين للعالم على أنه النموذج المثالي "**للإخاء الإسرائيلي- العربي**"[3] وهنا تكون قد انتقلت في سياستها مع المارونيين القائمة على مساعدة الموارنة لمساعدة أنفسهم إلى سياسة "مساعدة الموارنة على مساعدة إسرائيل في القضاء على التحرشات الفلسطينية في الجنوب اللبناني[4].

وكانت إسرائيل تهدف من وراء إنشاء هذا الجدار إلى خلق مقاطعة إسرائيلية انعزالية مشتركة في جنوب لبنان وجعلها منطقة فاصلة بين فلسطين المحتلة ولبنان، وفي إطار خلق كيان طائفي موال لها في جنوب لبنان قامت إسرائيل من خلال هذا الجدار بالإجراءات الآتية[5]:

- السماح للقوى اليمينية الانعزالية المقيمة في الجنوب اللبناني بالدخول إلى الأراضي الإسرائيلية لتلقي العلاج.

- خلق مناصب شغل لعمال القرى المارونية في الجنوب اللبناني، والسماح لسكان الجنوب بزيارة أقاربهم في إسرائيل. وهو ما يبين لنا إن إسرائيل تهدف من وراء تلك الإجراءات إلى تكريس الانقسام الطائفي وتغذيته، وبالتالي تهيئة الظروف لخلق كيان موال لها.

وهذا ما أكدته وثائق على قدر كبير من الأهمية نشرتها مجلة "الطليعة" المصرية في عددها الصادر في شهر مارس 1976م، وهذه الوثائق عبارة عن رسائل تم تبادلها بين بعض القادة الإسرائيليين أمثال "بن جويون" و"موشي شاريت" خلال سنة 1954م، وتناولت تلك الرسائل البحث عن الآليات الكفيلة بتنفيذ مخطط صهيوني لتمزيق لبنان وإقامة دولة مارونية متحالفة مع

---

[1] هاني فارس: **القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني**، ج2، جامعة القاهرة، ص674.

[2] الزبير بوشلاغم: "**مخاطر المراحل الانتقالية في لبنان**"، مجلة الجيش، ع154، جانفي 1977، ص34.

[3] جورج قرم: المرجع السابق، ص322.

[4] كيريستين شولتزه: المرجع السابق، ص152.

[5] الزبير بوشلاغم: "**مخاطر المراحل الانتقالية في لبنان**"، مقال سبق ذكره، ص33.

إسرائيل، وللوقوف على أبعاد وحقيقة الصراع وفهم جميع جوانبه نورد فقرة من رسالة بعث بها بن جوريون إلى موشي شاريت الذي كان آنذاك يشغل منصب رئيس وزراء الكيان الصهيوني وهي كالآتي: "... وهذا الوضع لا ينطبق على المسيحيين في لبنان التاريخي ولهذه الأغلبية تقاليد وحضارة تختلف كلية عن تقاليد وحضارة باقي الوطن العربي، وخطأ فرنسا أنها جعلت للبنان حدوداً واسعة لأن المسلمين ليسوا أحرار في أعمالهم حتى ولو كانوا أغلبية، ولا أدري إن كانوا أغلبية بسبب انقسام المسيحيين، وإنشاء دولة مسيحية هنا هو شيء طبيعي وله جذور تاريخية وستلقي دعم كل القوى الكبرى في العالم المسيحي سواء الكاثوليك أو البروتستانتي حض عن باقي" ثم استطرد بن جوريون قائلاً: "وهذا الأمر لا يتحقق أبداً بدون تجزئة حدود لبنان ولكم إذا عثر على الأشخاص والمهاجرين في لبنان لإقامة دولة مارونية فإنهم ليسوا في حاجة إلى حدود موسعة وجمهور إسلامي كبير ولن يكون هذا حجر عثرة..."[1].

وهذه هي الأهداف الحقيقية التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها من وراء هذا الجدار، وليس كما يزعم شمعون بيريز الذي صرّح أن سبب إقامة هذا الجدار هو المشكلة الناتجة عن الفراغ الذي يشهده الجنوب اللبناني[2]، وهكذا استطاعت إسرائيل بفضل هذا الشريط أن تحول منطقة الجنوب اللبناني إلى منطقة محظورة عن قوات الردع العربية، وبالتالي لم يعد للفلسطينيين أي غطاء في جنوب لبنان، وظل السكان المدنيون اللبنانيون يدفعون الثمن غالياً من جراء العمليات الثأرية التي تنفذها إسرائيل عقب كل عملية فدائية فلسطينية[3].

أما بخصوص الدوافع الحقيقة للاهتمام الإسرائيلي بجنوب لبنان فيمكن حصرها في مصلحتين أساسيتين هما[4]:

المصلحة الأمنية: فمعروف أن منطقة جنوب لبنان هي أقرب المناطق العربية إلى مراكز التجمع السكاني والصناعي الإسرائيلي، خاصة وأن هذه المنطقة التي تعرف في إسرائيل بـ "**فتح لاند**" لها موقع استراتيجي ممتاز بالنسبة لإسرائيل، فالالتفاف الإسرائيلي حول جنوب لبنان يعطي

---

[1] بن جوريون نقلاً عن: محمد طاهر الصالح: "**الحرب التي كانت أملاً**"، أول نوفمبر، مجلة سبق ذكرها، ع18، نوفمبر1976، ص20.

[2] نفسه، ص34.

[3] جورج قرم: المرجع السابق، ص324.

[4] وحيد محمد عبد المجيد: "**جنوب لبنان بين المآرب الإسرائيلية والمسؤولية العربية**"، مقال سبق ذكره، ص31.

للقوات الإسرائيلية فرصة تطويق القوات السورية في الجولان، هذا فضلاً عن محاولتها في دفع الخلافات اللبنانية إلى نقطة يصبح فيها التقسيم اللبناني أمر لا مناص منه.

المصلحة الاقتصادية: تهدف إسرائيل من وراء توسعها في الجنوب اللبناني إلى استغلال ثرواته المائية خاصة **نهر الليطاني** لأن مشكلة الري هي عقبة تقف حاجزاً أمام المشاريع الزراعية في إسرائيل.

وتجدر الإشارة إلى أن التدخل الإسرائيلي عموماً في لبنان اتخذ شكلين رئيسيين، أحدهما غير مباشر ويتمثل في العمل على إذكاء نار الفتنة بين مختلف الأطراف اللبنانية وذلك عن طريق تقديم المعونات لجانب دون آخر، كما تدرب وحدات القوات الانعزالية وتزودها بالأسلحة وتدرب أفرادها في المعسكرات الإسرائيلية، هذا على غرار تدعيمها بعناصر المرتزقة التي قامت القوات الوطنية والفلسطينية بأسر عدد منهم، أما الشكل الثاني فهو التدخل المباشر عن طريق حشد القوات الإسرائيلية على الحدود وقصف المواقع المشتركة أكثر من مرة في عدة مناطق أهمها: أبل الساقي، الخيام، النبطية[1].

وتحقيقاً للأهداف السالفة الذكر قامت في 11 مارس 1978 باحتلال الجنوب والبقاع اللبناني متخذة من العملية الفدائية التي نفّذها فدائيو فلسطين في نفس التاريخ على تل أبيب ذريعة لتحقيق أطماعها التوسعية في هذا البلد واحتلال ما مساحته 800 كلم، أي ما يعادل نسبة 9% من المساحة الإجمالية للبنان[2]. وبقدر ما كانت إسرائيل تهدف من وراء هذا الغزو إلى اقتطاع مساحة أرضية عربية أخرى لصالحها بقدر ما كانت تهدف إلى كسر شوكة المقاومة الفلسطينية في لبنان، وهو ما صرح به مندوب العصابة الصهيونية في الامم المتحدة، ولهذا بعد فشل خطتها الأولى المتمثلة في إثارتها للحرب الأهلية اللبنانية التي دامت لمدة سنتين تقريباً، راحت تفتش إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية عن ذريعة أخرى لاجتياح لبنان والقضاء على الفلسطينيين هناك[3].

---

[1] مصطفى عبد الغني: "**لبنان العربي.. إلى أين**"، مقال سبق ذكره، ص190.

[2] سامية محمد جابر: المرجع السابق، ص224.

[3] دلال المغربي: "**لا سلم بدون فلسطين**"، مجلة الجيش، ع169، س15، أفريل1978، ص51.

وهناك من يرى بأن الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1978م أو ما يعرف عند الإسرائيليين بــ "عملية الليطاني" جاء كرد فعل على تصاعد الرفض العربي لاتفاقيات كامب ديفيد بصفة عامة والرفض اللبناني والفلسطيني والسوري على وجه الخصوص، كما كانت إسرائيل تهدف أيضاً من وراء هذا الاجتياح إلى الضغط على الفلسطينيين في الضفة والقطاع ودفعهم للبحث عن إمكانية للتوصل إلى حل منفرد مع إسرائيل[1].

ومهما كان الدافع الإسرائيلي لهذا الاحتلال، فإنه بعد هذا الغزو دخلت الأزمة اللبنانية في النطاق الدولي، الأمر الذي أجبر منظمة الأمم المتحدة على التدخل الفوري في القضية وإصدارها للقرارين رقم 425 و426 في ماي 1978م الخاصين بالموافقة على الانسحاب الإسرائيلي وهو ما تم في 13جوان من نفس السنة[2]، وكان ذلك نتيجة عدة عوامل منها ضغوط الرئيس الأمريكي جيمي كارتر وتهديداته بقطع الدعم اللوجستيكي والمساعدات عن إسرائيل، وكذا تخوف القيادة الإسرائيلية -في حالة استمرارها للإحتلال اللبناني- من تعثر وفشل مفاوضاتها الجارية مع مصر، لكنها لم تلبث أن زالت تلك العوامل التي عرقلت عملية 1978م باعتلاء الرئيس الأمريكي رونالد ريغان سدة الحكم، وكذا تتويج المفاوضات الإسرائيلية المصرية بالتوقيع على معاهدة صلح منفردة أقصت مصر من الصف العربي، حتى عادت إسرائيل إلى خلخلة الوضع تمهيداً للحرب.

وكانت البداية بقصف المناطق الحدودية والإغارة على المدن والقرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية وذلك خلال شهر ماي 1981م واستمرت إلى غاية 03 جوان من نفس السنة دون أن تقوم المقاومة الفلسطينية بأي ردة فعل، ثم استأنفت إسرائيل هجماتها من جديد في العاشر من شهر جويلية عندئذ وجدت القوات الفلسطينية نفسها مجبرة على الرد على تلك الهجمات فدخل الطرفان في عمليات قصف متواصلة لمدة 12 يوماً راح ضحيتها ما يزيد عن 100 قتيل و600 جريح، ولم تتوقف تلك العمليات إلا بعد التوسط والتدخل الأمريكي عن طريق المفاوض الأمريكي البارع فيليب حبيب الذي نجح في التوصل إلى اتفاق لوقف النار بلبنان في 23 جويلية 1981

---

[1] محمد عبد السلام الزيات: "**المؤامرة مستمرة بين عملية الليطاني وعملية سلامة الجليل**"، الموقف العربي، ع62، سنة1985، ص42.

[2] مصطفى عبد الغني: "**لبنان العربي.. إلى أين**"، مقال سبق ذكره، ص191.

بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ولقد وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن على هذا الاتفاق لعلمه أن الاجتياح الإسرائيلي الخطير للبنان على وشك الوقوع[1].

واعتقدت إسرائيل جازمة أن هذا الاتفاق لن يدم طويلاً بسبب الاضطرابات الداخلية التي كانت تعيشها منظمة التحرير الفلسطينية والتي ستؤدي –حسب زعم إسرائيل- إلى خرق الاتفاق وهو ما يوفر لها ذريعة الاعتداء على لبنان، غير أن ذلك لم يحدث إطلاقاً ومن ثم راحت تفتش عن ذرائع أخرى لخرق الاتفاق، فأعلنت أن أي هجمة على المصالح الإسرائيلية انطلقت من أي منطقة من العالم تعد خرقاً للاتفاق، هذا على غرار استفزازها للمقاومة الفلسطينية عن طريق قيامها بعدة تحركات عسكرية على جنوب لبنان كالمناورات التدريبية التي قامت بها يوم 20 يناير 1982 في جنوب لبنان، وإرسالها سبعة آلاف جندي إسرائيلي إلى جنوب لبنان يوم 08 فبراير بحجة القيام برحلة ترفيهية، وأخيراً قامت إسرائيل بخرق الاتفاق يوم 21 أبريل 1982 بشنها قصف على جنوب لبنان متذرعة بمقتل جندي إسرائيلي هناك[2].

ثانياً: تنفيذ الهجوم على جنوب لبنان.

إن الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان لم يكن مفاجئاً للقيادة اللبنانية، فحسب شهادة كريم بقرادوني أحد الأعضاء البارزين في المكتب السياسي لحزب الكتائب اللبناني أن بشير الجميل قائد القوات اللبنانية ساره في اجتماع مهم عقد في منزله خلال شهر يناير 1982 ضم كل من أرييل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي، ووالده بيار الجميل، والرئيس اللبناني كميل شمعون، وفي هذا الاجتماع أبلغ شارون الحاضرين أنه ثمة قراراً إسرائيلياً بتدمير البنية التحتية للمنظمة الفلسطينية وجميع قواعد المقاومة الفلسطينية، وأن الحكومة الإسرائيلية قدمت اقتراحين رئيسيين لتنفيذ هذا القرار، الاقتراح الأول يتضمن عملية محدودة وذات بعد أمني وتستهدف القضاء على الآلة العسكرية الفلسطينية في الجنوب اللبناني.

أما الاقتراح الثاني الذي قدمه شارون يتضمن القيام بهجوم مشترك إسرائيلي – مسيحي واسع النطاق لتدمير منظمة التحرير الفلسطينية وإنهاء الوجود السوري في لبنان، ورسمت الخطة

[1] هاني فارس: المرجع السابق، ص675.

[2] نفسه، ص677.

على أن تجتاح القوات الإسرائيلية بيروت وتدمّر قوة عرفات الهشة وتسحق في طريقها القوات السورية أيضاً، وبعد إنهاء الشطر الأول من العملية يتولى المسيحيون بقيادة بشير الجميل مهمة تنظيف الشوارع من بقايا المنظمة وإخراجهم من مباني بيروت الغربية، ثم بعد ذلك يتولى بشير رئاسة الجمهورية اللبنانية ويعترف بدولة إسرائيل، وهكذا بفضل هذه العملية ينتقل لبنان من متسبب في المشاكل لإسرائيل إلى مصدر قوة مفيد وحيوي لها[1]، ولهذا الغرض طار شارون سراً إلى بيروت في يناير 1982، والتقى بشير ووالده بيار الجميل.

غير أن الرئيس إلياس سركيس حذر بشير الجميل من مغبة المشاركة في الاجتياح إلى جانب إسرائيل ضد الفلسطينيين ونصحه قائلاً: "لا يجوز أن تتلطخ يد المسيحي بدم الفلسطيني في معركة إلى جانب اليهودي"[2]، بل أكثر من هذا، ونظراً لإدراكه لمخاطر الإجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان اقترح كريم بقرادوني على بشير الجميل أن ضرورة ومصلحة لبنان تقتضي إخطار القيادتين السورية والفلسطينية معاً والتباحث معهما للحيلولة دون تنفيذ هذا الاجتياح[3]. وبالفعل كادت هذه الاتصالات أن تؤدي إلى نتائج إيجابية لولا قيام إحدى المنظمات الفلسطينية بمحاولة اغتيال سفير إسرائيل في لبنان "شلومو أرغوف" في مطلع شهر جوان 1982، وهنا جاء الرد الإسرائيلي الفوري بتنفيذ الاجتياح.

وللإشارة، فإن القيادة الإسرائيلية قبل تنفيذها لعملية الاجتياح سعت جاهدة من أجل افتكاك الدعم الأمريكي والحصول على مباركة أمريكية لخطتها، لكن معظم الرسميين في واشنطن لم يطمأنوا لهذا العمل العسكري إدراكاً منهم أن هذا الاجتياح لن يحل مشكلة إسرائيل على المدى الطويل، ولقد حذّر وزير الدفاع الأمريكي "كاسبر واينبرغر" القيادة الإسرائيلية من مغبة تنفيذ هذا الاجتياح قائلاً: "لن تموت النزعة القومية الفلسطينية بموت البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ناهيك عن القومية العربية والأصولية الإسلامية"[4]، بل أكثر من ذلك اقترح هذا

---

[1] ديفيد كريست: المصدر السابق، ص135.

[2] إلياس سركيس نقلاً عن: كريم بقرادوني: المصدر السابق، ص311.

[3] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2016، ص47.

[4] كاسبر واينبرغر نقلاً عن: ديفيد كريست: المصدر السابق، ص136.

الأخير على الرئيس الأمريكي ريغان بأن يقوم بردع الإسرائيليين عبر تهديدهم بالكف عن تزويدهم بالأسلحة[1].

غير أنه في الرابع من شهر جوان 1982 حصل شارون على المبرر الذي يريده لشن الهجوم عندما تعرض السفير الإسرائيلي في لندن "شلومو أرغوف" لمحاولة اغتيال وأصيب بجروح خطيرة، وبعد يومين من هذه الحادثة، أي في السادس من شهر جوان 1982م تحركت الآلة العسكرية الإسرائيلية نحو جنوب لبنان مستغرقة أربعة إيام فقط للوصول إليه لتنهي ما بدأته في اجتياح عام 1978، ويعتبر هذا الاجتياح هو الأضخم والأعنف مقارنة بسابقه ولقد أطلقت عليه قوات الاحتلال الإسرائيلي اسم "**عملية سلامة الجليل**"، شارك في هذا الاجتياح من 125 إلى 150 ألف جندي (من مجموع العدد الإجمالي للجيش الإسرائيلي البالغ عدده 170 ألف جندي) مدعمين بـ 1600 دبابة وحاصروا بيروت وصبوا عليها الأطنان من القنابل واستمرت معركة بيروت لمدة 34 يوماً ابتداء من 09 جوان إلى 12 جويلية 1982 مخلفة ورائها عشرات الآلاف من القتلى والجرحى[2].

ولقد حاولت القوات الإسرائيلية جاهدة بالضغط على بشير الجميل من أجل إشراك القوات اللبنانية إلى جانبها في اجتياح لبنان، غير أن بقرادوني وبعض رفاقه أقنعوا بشير بأن دوره الأول هو إنقاذ بيروت، وأن مهمته اللاحقة هو العمل على إخراج جميع القوات والمنظمات الأجنبية من لبنان (الجيش الإسرائيلي، والقوات السورية، ومنظمة التحرير الفلسطينية)، لأن إنهاء الاحتلال في لبنان هو بداية الحل الحقيقي للأزمة اللبنانية[3].

إن القصف الإسرائيلي لجنوب لبنان جاء في الواقع تحسباً لاحتلال السوريون له بعد انتصارهم على مسيحيي لبنان، غير أن شمعون بيريز صرّح أن هذا الاجتياح جاء كرد فعل على الهجوم الذي قاده عرفات انطلاقاً من بيروت ضد السفير الإسرائيلي شلومو آرجوف في لندن[4]، وهذا الاتهام لم يكن

---

[1] ديفيد كريست: المصدر السابق، ص136.

[2] محسن مُحَمَّد صالح: المرجع السابق، ص92.

[3] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص48.

[4] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص240.

في محله لأن الهجوم نفذته جماعة أبو نضال المناوئة لحركة فتح[1]. وعلى كل حال مهما كانت أسباب هذا الهجوم فإن قادة الاحتلال الصهيوني اتخذوه كذريعة لتبرير التدخل الإسرائيلي في لبنان[2].

وجاء الرد الفلسطيني سريعاً، حيث قامت المنظمة بقصف مدفعي وصاروخي للمستعمرات الإسرائيلية في منطقة الجليل، وبعدها قررت قوات الاحتلال الإسرائيلي القيام بعملية كبيرة يتم من خلالها استئصال جذور المقاومة الفلسطينية بلبنان، وأعلنت الحكومة الإسرائيلية أن الهدف من هذه العملية هو ضمان إبعاد جميع العناصر المعادية لإسرائيل من شمال الحدود اللبنانية إلى مسافة تجعل القرى والمدن الإسرائيلية في مأمن من أي اعتداء خارجي، ولقد صرّح المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية في هذا الخصوص قائلاً: "إن الهدف من هذه العملية هو جعل جميع المستوطنات بالجليل خارج مرمى مدفعية الارهابيين المتمركزة في لبنان"[3]. أما الأهداف الحقيقية لعملية سلامة الجليل[4] فيمكن حصرها إجمالاً في النقاط الآتية:

- القضاء على كامل الوجود الفلسطيني وإنهاء نفوذه في لبنان.
- خلق نظام سياسي جديد في لبنان عن طريق إنشاء حكومة مارونية موالية لإسرائيل.
- طرد جميع القوات السورية المتواجدة على الأراضي اللبنانية.
- تدمير الشعور القومي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تحرير إسرائيل من تلك الصدمات القومية التي أصابتها سابقاً كتلك التي نتجت عن حرب 1973.

حقيقة أن السلاح الفلسطيني أصبح خلال هذه الفترة أكثر تطوراً من حيث النوعية، وصحيح أن الفدائيين الفلسطينيين في جنوب لبنان أظهروا حيوية في هجماتهم ضد الأهداف والمواقع الإسرائيلية في الطرف الآخر من الحدود، ونخص بالذكر هنا معركة الشقيف التي حققت

---

[1] نفس الطرح أكده حاييم هزروج (رئيس إسرائيلي سابق)، وقال أن الحادثة التي وقعت بتاريخ 03 جوان 1981 نفذتها مجموعة ارهابية القي القبض عليها من طرف شرطة لندن وبحوزتها كميات من الأسلحة وقائمة تحمل أسماء عدد من الإسرائيليين واليهود، تضم هذه المجموعة ثلاثة عناصر من إيران والأردن والعراق، وهم ينتمون إلى مجموعة منشقة عن منظمة التحرير الفلسطينية. ينظر: حاييم هزروج: المصدر السابق، ص400.

[2] كيرستين شولتزه: المرجع السابق، ص202.

[3] حاييم هزروج: المصدر السابق، ص402.

[4] كيرستين شولتزه: المرجع السابق، ص202.

فيها المقاومة الفلسطينية نجاحاً باهراً في صد هجوم العدو الصهيوني، بيد أن العالم العربي الذي أغرقته الأموال النفطية ما انفك بعد حرب 1973م يتفرج على اللبنانيين والفلسطينيين الذين يموتون بالمئات والآلاف وكأن جنوب لبنان منطقة غربية لا عربية[1].

ورغم كل هذه الترسانة العسكرية الإسرائيلية إلا أن قوات الاحتلال ظلت عاجزة ـ أمام شراسة المقاومة الفلسطينية-عن الدخول إلى بيروت الغربية واحتلالها، فاضطرت إسرائيل إلى الموافقة على وقف إطلاق النار يوم 12 جويلية 1982، ولم يتسنى لها دخول بيروت الغربية إلا بعد انسحاب المقاومة الفلسطينية منها بإيعاز من منظمة التحرير الفلسطينية حفاظاً على أرواح المدنيين اللبنانيين[2].

بعد الاجتياح الإسرائيلي السافر لجنوب لبنان تأكد لنا بم لا يدع مجالا للشك أن تلك الأهداف المعلنة التي اتخذتها إسرائيل مبرراً لاحتلالها للبنان كانت مجرد أهداف وهمية، أما الأهداف الحقيقية التي سعت إسرائيل جاهدة إلى تحقيقها من خلال عدوانها على لبنان اتضحت جلية بعد العدوان، ويمكن حصرها إجمالاً فيما يأتي[3]:

1- إنهاء القضية الفلسطينية وبسط السيطرة والنفوذ الإسرائيلي على كامل الاراضي المحتلة، وهذان العاملان لا يتحققان إلا بالقضاء سياسياً وعسكرياً على منظمة التحرير الفلسطينية، بمعنى آخر أن الهدف الحقيقي من الغزو لم يكن يتعلق بمستقبل لبنان بقدر ما كان هدفه متعلق بمصير الصفة الغربية والقطاع، وهو ما أكده شامير بشكل قاطع حين صرّح قائلاً: "إنني أؤمن أيماناً تاماً أن الدفاع الحقيقي عن الضفة الغربية يبدأ من بيروت الغربية"[4]، ونفس الطرح أكده شارون في قوله: "أنه من غير الممكن توفير وضمان الاستقرار في الأراضي المحتلة مالم يتم القضاء بشكل نهائي على المنظمة في لبنان"[5].

2- إقامة نظام جديد في لبنان موال لإسرائيل، وهو ما أشار إليه البيان الصادر عن الحكومة الإسرائيلية والمتضمن لقرار الغزو ولقد جاء فيه: "إن الحكومة الإسرائيلية ما زالت تتطلع إلى تحقيق اتفاق سلام مع لبنان المستقل ضمن المحافظة على سلامة أراضيه".

---

[1] جورج قرم: المرجع السابق، ص325.

[2] س. بومرداسي: "**الجبهة الثانية تبرير العمل العسكري**"، مجلة الجيش، ع225، س18، ديسمبر1982، ص18.

[3] هاني فارس: المرجع السابق، ص681.

[4] شامير نقلاً عن: هاني فارس: المرجع السابق، ص681.

[5] شارون نقلاً عن: هاني فارس: المرجع السابق، ص681.

3- تعديل ميزان القوى في الشرق الأوسط عامة، وهو ما سعى إليه أرييل شارون المسؤول الرئيسي عن خطة الغزو والحرب ضد لبنان والتي أطلق عليها الإسرائيليين اسم "**حرب أرييل**"، وحسب اعتقادات هذا الأخير أن تنفيذ خطته على لبنان المتمثلة في القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، وتحطيم القوات السورية المتواجدة في لبنان، وخلق نظام لبناني موال لإسرائيل، سوف يؤدي لا محالة إلى إحكام السيطرة الإسرائيلية على كامل الشرق الأوسط لمدة ثلاثين سنة.

أما الجزائر من جهتها لم تكتف بالتنديد وشجب العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان فحسب، بل كانت عضواً فاعلاً إلى جانب كل من السعودية وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والكويت ولبنان في اللجنة الوزارية العربية التي اجتمعت في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية يوم 30 جوان 1982 للبحث في الغزو الإسرائيلي في لبنان[1].

وبعد تدمير القواعد العسكرية للمنظمات الفلسطينية في لبنان أجبر المقاتلون الفلسطينيون البالغ عددهم خمسة آلاف مقاتل ومعهم ياسر عرفات على الانسحاب من لبنان إلى تونس بدون مقابل وبلا ضمانات[2] في الوقت الذي انتشرت فيه قوات البحرية الأمريكية (المارينز) وقوات حفظ السلام الفرنسية والإيطالية في جميع أنحاء بيروت لتكون بمثابة فاصلاً بين الخصمين حتى مغادرة المنظمة[3].

ولم تلبث إن انسحبت قوات حفظ السلام من لبنان بعد رحيل عرفات وقواته، لكن الوضع ظل متوتراً في محيط بيروت بسبب رغبة شارون الملحة في الدخول إلى بيروت الغربية لاحتوائها بعد على العديد من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية وفي مخيماتهم بجنوب لبنان[4].

وفي تلك الأثناء أصدرت وزارة الخارجية الجزائرية بياناً بتاريخ 12 أوت 1982 أعلنت فيه قبولها طلب منظمة التحرير الفلسطينية بشأن إيوائها لكتائب المقاتلين، فانطلقت يوم 30

[1] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص49.

[2] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص243.

[3] للإشارة فإن جهود الأمم المتحدة ووساطتها في الأزمة اللبنانية لم تتم إلا بعد التورط المباشر لإسرائيل في لبنان عام 1978، أي أن إعلان وقف إطلاق النار من طرف مجلس الأمن، ودعوته لإنشاء قوة حفظ السلام -المكونة من القوات الأمريكية والفرنسية والإيطالية- في جنوب لبنان لم يتم إلا بعد غزو إسرائيل لبيروت وتزايد العنف بها. للمزيد ينظر:

Mehmet Gurses: op. cit., P11.

[4] ديفيد كريست: المصدر السابق، ص140.

أوت من نفس السنة 08 طائرات عسكرية جزائرية من نوع هرقل سي 130 وأنطونوف متوجهة إلى مطار قبرص وعادت بـ 700 مقاتل فلسطيني استقبلهم مساعدية في مطار بوفاريك، وقد روى أحد المقاتلين الفلسطينيين فور وصوله إلى الجزائر أهم التضحيات الجسام التي قدمتها المقاومة الفلسطينية، وخاصة تلك العمليات الانتحارية التي كانت تنفذها المجموعة داخل خطوط العدو الصهيوني رغم ما يملكه من رادارات متطورة، ويضيف نفس المصدر بالرغم من الحصار المضروب على المقاتلين الفلسطينيين إلا أنهم قاموا بواجبهم وأصابوا معظم الأهداف[1].

وفي اليوم الموالي حملت هؤلاء المقاتلين الفلسطينيين الذين كان من بينهم 20 مقاتلة فلسطينية وشبان في مقتبل العمر إلى مطار تبسة[2]، وهكذا سمحت الجزائر بإقامة معسكرات للمقاتلين الفلسطينيين الذين أبعدوا من لبنان بسبب الاجتياح الإسرائيلي سنة 1982 وتحملت مصاريف إقامتهم[3]. وتكريماً لهؤلاء الفلسطينيين أقامت الجزائر في الثكنة العسكرية الجديدة ‹‹عيون زروق›› مهرجان ترحيبي على شرف هؤلاء المقاتلين، وأشرف على هذا المهرجان الذي حضره جمهور غفير من مواطني مدينة تبسة السيد مُحَّد الشريف مساعدية عضو المكتب السياسي ومسؤول الأمانة الدائمة للجنة المركزية، وألقى بهذه المناسبة كلمة افتتحها بتوجيه التحية باسم الثورة الجزائرية وباسم القيادة السياسية وعلى رأسها الشاذلي بن جديد وباسم الشعب الجزائري إلى المقاتلين الفلسطينيين الذين صنعوا ملحمة بيروت التاريخية[4].

واسترسل مساعدية في حديثه مؤكداً أن الجزائر على يقين تام بأن القضية الفلسطينية ستنتصر عاجلاً أم آجلاً كما انتصرت الثورة الجزائرية، وأضاف نفس المصدر أن الحق التاريخي للفلسطينيين ثابت في أرضهم ولا يمكن لأي أحد أن يشك في ذلك، واختتم مساعدية كلامه قائلاً: "إن أكبر احتفال هو ذلك الذي يتم في فلسطين بعد تحقيق النصر والاستقلال التأمين"[5].

---

[1] كراش. م: "**تصميم على العودة إلى فلسطين**"، مجلة الجيش، ع222، س18، سبتمبر 1982، ص30.

[2] مُحَّد تامالت: المرجع السابق، ص157.

[3] ميلود بن غربي: **موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية**، مؤسسة كنوز الرحمة، الجزائر، 2011، ص108.

[4] كراش. م: "**تصميم على العودة إلى فلسطين**"، مقال سبق ذكره، ص31.

[5] مُحَّد شريف مساعدية نقلاً عن: كراش. م: "**تصميم على العودة إلى فلسطين**"، مقال سبق ذكره، ص31.

وخلال مجريات الاحتفال أبى "أبو حسان" ممثل منظمة التحرير الفلسطينية بالجزائر إلا أن ينقل تحيات المقاتلين وتحيات القائد الكبير أبو عمار إلى الثورة الجزائرية حكومة وشعباً على ما قدموه من دعم وما زالوا لنصرة القضية الفلسطينية، وأكد أبو حسان أن الثورة الجزائرية ونظيرتها الفلسطينية هما وجهان لعملة واحدة، وهما في خندق واحد وستواصلان المسيرة معاً حتى النصر الكامل[1].

وبالرغم من معارضة واشنطن للاجتياح الإسرائيلي للبنان، إلا أن خطة الرئيس الأمريكي ريغان لإعادة استقرار للبنان جاءت متطابقة إلى حد كبير لخطة شارون، حيث أن الشخص الذي دعمته واشنطن للوصول إلى الرئاسة في لبنان هو نفسه بشير الجميل الذي كانت تدعمه إسرائيل، ومن حسن الطالع أن تتوفر لشارون الذريعة التي كان يتمناها لاحتلال بيروت الغربية وهي مقتل الرئيس اللبناني بيار الجميل على الساعة الرابعة مساءً من يوم 14 سبتمبر 1982، وعلى إثر هذه الحادث اتفق حلفاء "**السي. آي. أيه**" وهم قوات الأحزاب المسيحية اليمينية (حزب الكتائب والجيش اللبناني) والقوات الإسرائيلية على الانتقام لبيار الجميل، وتحركت هذه القوات مجتمعة نحو مخيمي صبرا وشاتيلا من أجل استئصال المقاتلين الفلسطينيين وارتكبوا مذبحة رهيبة في حق أبرياء راح ضحيتها ما بين 800 و2000 مدني من شيوخ وأطفال ونساء بدلاً من المقاتلين الفلسطينيين، ولقد كلّفت هذه المجزرة إقالة شارون من منصبه[2].

وبتاريخ 18 سبتمبر 1982م زار ياسر عرفات الجزائر بعد أن أقام لفترة قصيرة بتونس واستقبله الرئيس بن جديد وخلال اللقاء تناولا الزعيمان في مباحثاتهما الاجتياح الإسرائيلي وانعكاساته على المقاومة الفلسطينية، وعلى هامش هذه الزيارة قام عرفات بجولة لولاية تبسة لتفقد قواته التي تضاعف عددها إلى 2000 مقاتل حيث خصصت لهم معسكرات خاصة سميت "**معسكرات صبرا وشاتيلا**" تيمناً بتلك المخيمات الفلسطينية في لبنان التي ارتكب فيها المجرم شارون وحلفاؤه مجازر فظيعة ضد مدنيين عزل[3]، ومنذ ذلك الوقت أصبح عرفات يتردد كثيراً على الجزائر بمعدل مرتين في الشهر تقريباً، وأخذت قواته في الجزائر تزداد يوماً بعد يوم حيث انضم إلى

---

[1] كراش. م: "**تصميم على العودة إلى فلسطين**"، مقال سبق ذكره، ص31.

[2] تيم واينر: **إرث من الرماد تاريخ "السي.آي.أيه"**، ط2، ترجمة أنطوان باسيل، تدقيق فؤاد زعيتر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2011، ص524.

[3] محمد تامالت: المرجع السابق، ص158.

المقاتلين الفلسطينيين الأوائل ألف معتقل فلسطيني حرروا من السجون بجنوب لبنان بوساطة الهلال الأحمر الدولي لينضموا إلى زملائهم في 24 نوفمبر 1983[1].

ومن الملفت للنظر هو أن هذا الغزو وقع مباشرة بعد استعادة مصر لمنطقة سيناء في أبريل 1982وذلك بموجب اتفاقية الصلح الموقعة بينها وبين وإسرائيل في أبريل 1979، أما الهدف الحقيقي والخفي من اجتياح 1982 أو ما أسمته إسرائيل بـ "**عملية السلم في الجليل**"، فيكمن في رغبة إسرائيل في كسر شوكة المقاومة الفلسطينية وضم الضفة والقطاع، وفي نفس الوقت تكريس وضمان نظام مسيحي موال لإسرائيل[2]، ولقد تأكد ذلك بعدما نكثت إسرائيل بوعدها واقتحمت بيروت الغربية بعد أسبوعين من خروج المقاومة الفلسطينية منها، وقامت خلال الفترة الممتدة من 16 إلى 18 سبتمبر 1982 بارتكاب مجازر وحشية عرفت بمجازر صبرا وشاتيلا خلفت وراءها استشهاد 3500 فلسطيني ولبناني من المدنيين الأطفال والنساء والشيوخ[3].

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن إسرائيل عند تنفيذها لعملية اجتياح لبنان كانت متأكدة من أن هذه العملية سوف تحقق أهدافها، وأن لبنان المضطرب والمنعدم الأمن من جراء الوجود السوري والفلسطيني به منذ اتفاقية 1969[4]، كان مستعد لقبول أي شيء يوفر للشعب اللبناني الأمن والأمان. وهكذا بدت إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية أنهما القادرتان على إنقاذ لبنان، خاصة بعد ما ظهر للعيان ليس فقط فشل الدور العربي في حماية لبنان، بل اعتباره عامل من عوامل عدم الاستقرار بالمنطقة[5]، ولقد أبرز هذا الاجتياح بحق سلوك الكيان الصهيوني حيال لبنان والمقاومة الفلسطينية بشكل أساسي والدول العربية على وجه العموم، لأنه وقع بعد

[1] محمّد تامالت: المرجع السابق، ص158.

[2] عبد القادر محمودي: المرجع السابق، ص539.

[3] محسن محمّد صالح: المرجع السابق، ص93.

[4] هذه الاتفاقية تم التوقيع عليها في القاهرة بين قائد الجيش اللبناني ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية بعد مواجهة عسكرية دامت ستة أشهر بين الجيش اللبناني وحركات المقاومة الفلسطينية، وللإشارة فإن هذه الاتفاقية أعطت صفة الشرعية لامتلاك حركة المقاومة قواعد عسكرية في الجنوب اللبناني، وهو مالم تمنحه أي دولة عربية للاجئين الفلسطينيين الذين تخضع مخيماتهم ونشاطهم السياسي لمراقبة صارمة أينما وجدوا في العالم العربي. ينظر: جورج قرم: المرجع السابق، ص318.

[5] نفسه، ص371.

يوم واحد فقط من صدور القرار الأممي رقم 508 الذي دعا كافة أطراف الصراع إلى وقف العمليات العسكرية في لبنان وعلى طول الشريط الحدودي[1].

ونتيجة لهذا الاجتياح المرعب وما خلفه من مجازر وحشية رهيبة، اضطر مجلس الأمن إلى التدخل وإصداره للقرار رقم (425) الذي ينص على الاحترام الصارم لسيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً، كما دعا مجلس الأمن إسرائيل إلى سحب قواتها على الفور من جميع الأراضي اللبنانية وإنشاء قوة دولية مؤقتة في جنوب لبنان لضمان الانسحاب الإسرائيلي وعودة الأمن والسلام الدوليين إلى سابق عهدهما[2].

وفي الأخير يمكن القول أنه إذا كانت القيادة الإسرائيلية قد نجحت في تحقيق بعض أهدافها من خلال اجتياح لبنان عام 1982، والمتمثلة في تحقيقها بعض المكاسب العسكرية وإنهاء المقاومة الفلسطينية في الجنوب اللبناني وإخراجها منه، فإنها من جهة أخرى فشلت في تحقيق الجزء الأهم من أهدافها، وتعتبر الفترة الممتدة من سبتمبر 1982م (تاريخ اغتيال حليفها الاستراتيجي الماروني بشير الجميل رئيس جمهورية لبنان) إلى غاية بداية الانسحاب الإسرائيلي من لبنان في صيف 1984، النهاية الأخيرة للمرحلة الأخيرة التي شهدت أقصى التدخلات الإسرائيلية في لبنان.

أما عن ردود الفعل الناتجة عن عملية الاجتياح فتتمثل في تلك الضربات الموجعة التي وجهتها لها قوات المقاومة اللبنانية في جنوب لبنان، وهو ما أجبرها على الانسحاب منه[3]، ومن جهة أخرى واجهت إسرائيل في جنوب لبنان وضعاً خطيراً انعكس سلباً على المجتمع الإسرائيلي نفسه في صورة استنزاف اقتصادي وصل بمعدل التضخم إلى 24% خلال شهر سبتمبر سنة 1982، هذا على غرار الاستنزاف العسكري والبشري الذي أدى إلى نشوء حركات معارضة حتى داخل الجيش الصهيوني نفسه، ضف إلى ذلك النتائج السلبية السياسية لعملية الاجتياح نالت من

---

[1] عبد القادر محمودي: المرجع السابق، ص541.

[2] سامية مُحَمَّد جابر: المرجع السابق، ص224.

[3] عملية الانسحاب الإسرائيلي هذه تمت عبر مرحلتين الأولى في شتاء عام 1984، والثانية في ربيع عام 1985، هذا طبعاً مع احتفاظ إسرائيل بالشريط الحدودي الذي كانت قد أقامته منذ سنة 1987.

هيبة ومكانة القوات الإسرائيلية، وبالمقابل عززت الدور السوري في المنطقة[1]، ولهذه الأسباب لجأت إسرائيل ـ مجبرة ـ إلى الانسحاب مما أسمته بـ "المستنقع اللبناني" إلى الشريط الحدودي الذي أقامته عام 1978.

ومن ثم تكون إسرائيل قد فشلت فشلاً ذريعاً في تحويل تلك المكاسب العسكرية إلى انتصارات سياسية، فباغتيال بشير الجميل تبخر على الفور الحلم الإسرائيلي، وهو إقامة دولة لبنانية مارونية تقفوا خطى مصر في إقامة سلام كامل مع إسرائيل، متجاهلة إسرائيل بذلك أن لبنان جزء من الوطن العربي وأنه بلد عربي ولن يكون غير ذلك[2]، وهكذا تكون عملية الاجتياح الإسرائيلي للبنان -رغم ما خلفته من مجازر فظيعة- قد أثبتت بشكل لا يقبل الوهن عبثية استراتيجية آرييل شارون الكبرى والفرضيات الخاطئة القائمة على مبدأ التدخل عن طريق التحالف مع الأقليات[3].

في مطلع عام 1982، وخلال قمة فاس بالمغرب تأكد انعدام التضامن العربي، إذ أنه ما فتئ المؤتمر يفتتح جلساته (استغرق المؤتمر أربع ساعات فقط -وهو رقم قياسي في لقاءات القمة العربية- بدل أربعة إيام وهي المدة المقرر استغراقها في هذه القمة أي من 24 إلى 28 نوفمبر 1981) حتى أعلن عن تأجيله إلى أجل غير مسمى، بسبب الخلاف الذي نشب بين دول جبهة الصمود والتصدي، وبقية الدول العربية حول مشروع الأمير فهد ولي العهد السعودي آنذاك، والذي يقر بحق جميع دول المنطقة العيش في سلام ضمن حدود آمنة، هذا فضلاً عن اعتراف المشروع بإسرائيل وبالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والتي أهملتها قرارات مجلس الأمن الدولي[4].

ورغم الفشل السياسي الذريع الذي منيت به القيادة الإسرائيلية في لبنان بعد اغتيال بشير الجميل، وبالرغم من اكتشافها أن الرئيس الجديد أمين الجميل الذي خلف أخاه بشير في الرئاسة

---

[1] مهدية عبد الرحمان: **"الانسحاب الإسرائيلي من لبنان حقيقة أم مناورة.."**، الموقف العربي، ع55، سنة1984، ص41.

[2] كيرستين شولتزه: المرجع السابق، ص216.

[3] كان الكثير من الإسرائيليين ينظرون حتى إلى غاية اجتياحهم للبنان، على أن الموارنة يمثلون الطائفة الكبرى في لبنان، فجزمت القيادة الإسرائيلية على أن التعامل مع الموارنة يعني التعامل مع لبنان، لكن بعد اغتيال بشير الجميل اكتشفت إسرائيل على مضض الحقيقة التي مفادها أن الجميل لم يكن يمثل إلا جزء من الكتائب، وأن الكتائب لم تكن تمثل إلا جزء من المارونية، وأن المارونية لم تكن تتحدث باسم كل اللبنانيين المسيحيين، وأن الموارنة شكلوا آنذاك 3/1 عدد سكان لبنان فقط، ومن ثم ما بني على خطأ فهو خاطئ. ينظر: نفسه، ص212.

[4] جورج قرم: المرجع السابق، ص368.

كان مهتما بالمحافظة على علاقات حسنة مع الدول العربية أكثر من اهتمامه بأن يصبح حليفاً لإسرائيل، وأنه لن يوافق على حرف واحد دون موافقة مسبقة من رئيس الحكومة السني، إلا أن هذه الأخيرة لم تقطع حبل الأمل مع أمين الجميل في افتكاك، على الأقل، بعض المكاسب السياسية التي كانت القيادة الإسرائيلية في أمس الحاجة إليها لامتصاص الضغوطات الداخلية في إسرائيل الناجمة عن استنكار عامة الناس لمجازر صبرا وشاتيلا، ومن ثم اعتبرت القيادة الإسرائيلية التوصل إلى معاهدة مع اللبنانيين أمراً فائق الأهمية لتبرير الحرب.

وفي هذا الصدد جرت المفاوضات الإسرائيلية اللبنانية الهادفة إلى تأمين الانسحاب الإسرائيلي، ولقد استغرقت هذه المفاوضات عدة أشهر بداية من 28 ديسمبر 1982، أسفرت في الأخير على توقيع معاهدة عرفت باسم "**اتفاقية 17 ماي 1983**" برعاية أمريكية، وبالرغم من أن هذا الاتفاق أنهى الحرب، وضمن احترام السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي للبنان، إلا أنه لم يرس السلام في المنطقة، ولم يلب متطلبات إسرائيل الأمنية والسياسية، وهو ما دفع إسرائيل بتنسيق سري مع واشنطن إلى إلحاق الاتفاق بملحق سري يخوّل لإسرائيل حق الهجوم على لبنان إذا ما ثبت أن الترتيبات الأمنية بمقتضى اتفاق 17 ماي لا تفي بالغرض، وهو ما أعطى لسوريا من جهة ثانية حق "**الفيتو**" على اتفاق 17 ماي.

ومن ثم سعت دمشق جاهدة إلى تحريض وتهديد الحكومة اللبنانية بتجديد الحرب الأهلية إذا لم تتراجع على اتفاق 17 ماي، لأن دمشق رأت أن إسرائيل من وراء هذا الاتفاق قد حصلت على ما تريده من اجتياحها للبنان عام 1982، وتحت الضغط والتهديد السوريين تراجعت الحكومة اللبنانية عن الاتفاقية، وقررت في الخامس (05) من مارس 1984 عقب محادثات ثنائية بين الأسد والجميل إلغاء اتفاقية 17 ماي، وفي الأخير قررت القيادة الإسرائيلية سحب قواتها من لبنان في صيف 1985 دون تحقيق أية مكاسب سياسية[1].

وبعد استعراضنا لخلفيات الأزمة وتطوراتها نستنتج أن هذه الاخيرة كانت في بدايتها أزمة داخلية محلية، ونظراً لما أفرزته من مستجدات وتطورات بفعل تأطير أطراف خارجية، تحولت إلى أزمة عربية بعد التدخل السوري والعراقي ثم دولية بعد التدخل الإسرائيلي والأمريكي، ومن ثم فإنه

[1] كيرستين شولتزه: المرجع السابق، ص222.

لا يمكن سحب قوات الردع العربية من مكانها عند "الزهراني" تفادياً للمواجهة مع إسرائيل، كما لا يمكن أيضاً سحب قوات الأمم المتحدة من مواقعها خوفاً من اجتياح إسرائيلي آخر.

وبالرغم من أن الدول العربية لم تكن لها الإمكانيات العسكرية الكافية للتدخل من أجل إنقاذ الوضع في لبنان، إلا أنها أدانت بشدة الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان واعتبرته دليلاً واضحاً على تجسيد سياسة إسرائيل التوسعية وخطوة أولى نحو ضم جنوب لبنان إلى إسرائيل[1]، أما جبهة الصمود والتحدي فقد وجدت في هذا التدخل الإسرائيلي مبرراً جديداً لإدانة اتفاقية كامب ديفيد التي تمت على حساب التضامن العربي، وبفضل هذه الاتفاقية تم تحييد مصر وسمح للإسرائيليين بشن الحرب على لبنان.

وتمثل رد الفعل الجزائري على هذا الاجتياح الإسرائيلي السافر في إرسال عدة طائرات محملة بالأسلحة والمعدات الطبية إلى دمشق ومنها نقلت إلى بيروت[2]، وإلى جانب الدعم العسكري والطبي الذي ساهمت به الجزائر في الحرب الأهلية اللبنانية يوجد رجال جزائريين شاركوا في هذه الحرب إلى جانب إخوانهم الفلسطينيين، ومن بينهم الجزائري حمود بوكرشة (الملقب عند الفلسطينيين خالد الجزائري) الذي كان ضابطاً في قوات حركة فتح بلبنان، ولقد استشهد مع قياديي الحركة يوم 06 جوان 1981 إثر هجوم نفذته قوات الاحتلال الإسرائيلي على بيروت[3].

كما قرر الرئيس بومدين إرسال باخرة مساعدات للفلسطينيين المحاصرين في لبنان بين القوات السورية في الشمال، والقوات الإسرائيلية في الجنوب، وقد سأل بومدين سفير الجزائر في سوريا آنذاك عثمان السعدي عن كيفية إرسال هذه المساعدات للفلسطينيين فأجابه السفير بإرسالها إلى بنغازي كون الفلسطينيين محاصرين، فرد عليه بومدين قائلاً: "إذن نرسل باخرة بالعلم الجزائري إلى طرابلس شمال لبنان وليغرقها السوريون.."[4].

واستمر الدعم الجزائري للأزمة اللبنانية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد الذي لم تكن فترة حكمه أقل أهمية من سابقتها، وإن كانت عرفت نوعاً من التباطؤ الناتج أساساً عن توقف

---

[1] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص243.

[2] نفسه، ص242.

[3] مُحَمَّد تامالت: المرجع السابق، ص142.

[4] هواري بومدين نقلاً عن: شهادة عثمان السعدي لآسيا شلابي: المصدر السابق، ص13.

الفلسطينيين عن المواجهة الحقيقية مع العدو الصهيوني إلا ما تعلق منها ببعض المناوشات الحدودية على لبنان، غير أن الوضع اضطرب كثيراً بعد الاجتياح الشامل الإسرائيلي للبنان.

ومما ينبغي الإشارة إليه في هذا الخصوص هو أنه اثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان كان الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في زيارة داخلية للبلاد إلى كل من جيجل وبجاية فاضطر إلى قطعها وقفل راجعاً إلى العاصمة، وعقد اجتماعاً طارئاً مع المكتب السياسي لدراسة مشكلة الغزو وتبعاتها[1]، ولم يهدأ للرئيس بن جديد بال حتى اتصل هاتفياً بقيادة المقاومة الفلسطينية في لبنان وبرئيسي سوريا ولبنان ليطّلع من خلالهم على حقيقة الوضع، علماً أن هذا الغزو لم يكن مفاجأ بالنسبة للجزائر وهذا بشهادة العقيد مُحَّد الطاهر عبد السلام الذي اشتغل ملحقاً عسكرياً في سفارة لبنان خلال عامي 1980م و1981م، حيث صرّح هذا الأخير أنه قبيل الاعتداء التقى بنايف حواتمة وجورج حبش وأكدا له أن اعتداءً إسرائيلياً على وشك الوقوع وطلبا منه أسلحة من الجزائر للدفاع عن بيروت[2]، وبدوره نقل السفير الجزائري انشغال المقاومين الفلسطينيين إلى رئاسة الجمهورية الجزائرية.

وفي اليوم الموالي للغزو أوفد الرئيس الشاذلي بن جديد السيد مُحَّد الشريف مساعدية إلى لبنان للتباحث والتشاور مع القادة اللبنانيين وزعماء المقاومة الفلسطينية، وكانت رسالة الشاذلي للطرفين تتمثل في الأسئلة الآتية: ما العمل المطلوب بالضبط من الجزائر؟ وماهي الاحتياجات العاجلة والفعالة لدعم الصمود والمقاومة؟

وبعد عودة مساعدية ومعه الطلبات المحددة من طرف الأشقاء اللبنانيين تم تحويلها مباشرة إلى مديرية العلاقات الخارجية DRE على مستوى وزارة الدفاع الوطني الجزائرية المكلفة بتسليح الفلسطينيين وتدريبهم، وفي هذه الأثناء قرّر الرئيس الشاذلي بن جديد على الفور إرسال مساعدات عسكرية بعضها عن طريق الاتحاد السوفياتي والبعض الآخر تمثل في أربع طائرات شحن مملوءة بالأسلحة الخفيفة تم إرسالها إلى جورج حبش، بالإضافة إلى طائرة مليئة بالألبسة العسكرية وعتاد ولواحق طبية، وصلت هذه الدفعات يوم 26 جوان 1982 ونفس الإجراءات تم اتخاذها مع قوات حركة فتح.

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، المصدر السابق، ص268.

[2] مُحَّد تامالت: المرجع السابق، ص155.

وبالموازاة مع ذلك الدعم العسكري والمادي استدعى الرئيس بن جديد سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن إلى مقر وزارة الخارجية، وأصدر الرئيس تعليماته للسفراء بضرورة الاستجابة الفورية لجميع تلك الطلبات بناء على مسؤولية كل واحد منهم، وفي الوقت نفسه أودع الرئيس لدى دولة كبرى صديقة صكاً لتحويل المعدات العسكرية إلى عين المكان[1]، هذا على غرار 20 مليون كمساعدة مالية سلمتها الجزائر حالاً للفلسطينيين[2].

وفي إطار الدعم الدبلوماسي والسياسي، طلب زعماء المقاومة الفلسطينية من الجزائر التدخل العاجل والتوسط لدى سوريا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية والسوق الأوربية من أجل فك الحصار على بيروت التي لا تزال تئن تحت نيران القصف الاسرائيلي[3].

فاستجابت الجزائر على الفور لطلب زعماء المقاومة الفلسطينية فبذلت مساع حثيثة وتوسطت لدى الدول الكبرى من اجل فك الحصار المضروب على الفلسطينيين في بيروت، وتحقيقاً لهذا الغرض سافر وزير شؤون خارجية الجزائر إلى الولايات المتحدة الامريكية، وخلال مقابلته لنائب الرئيس الامريكي أكد له عن فشل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط طالما هي متجاهلة للمشكل الفلسطيني، ونفس المهمة كلف بها رئيس الدبلوماسية الجزائرية على مستوى الاتحاد السوفياتي، وخلال لقائه مع نظيره السوفياتي عبر له عن أسفه الشديد عن الحالة المزرية التي آل إليها العالم العربي، وطلب منه الضغط على سوريا لمساعدة لبنان وفلسطين ضد اسرائيل، هذا على غرار التدخلات الشخصية المتعددة للرئيس الجزائري لدى الحكومة السورية لتسهيل عملية نقل الأسلحة والمقاتلين إلى لبنان[4].

وبالموازاة مع تلك المهمة الدبلوماسية، عقد المكتب السياسي اجتماعاً طارئاً يوم 9 جوان 1982م، أي بعد ثلاثة إيام من الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان، وأصدر المكتب بياناً ختامياً ندّد فيه بالعدوان الصهيوني السافر ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني، وفي نفس الوقت فكر المكتب في وضع تصور مشترك لمواجهة الوضع الراهن[5].

---

[1] محيي الدين عميمور: **أنا وهو وهم**، المصدر السابق، ص465.

[2] محمّد تامالت: المرجع السابق، ص155.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، المصدر السابق، ص268.

[4] نفسه، ص269.

[5] نفسه، ص270.

وفي هذا الإطار سافر وزير الخارجية الجزائري احمد طالب الابراهيمي إلى تونس للمشاركة في الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب الذي انعقد في 27 جوان 1982، وخلال مجريات اللقاء وبناء على طلب الجزائر تم تشكيل لجنة سباعية عربية (الجزائر، السعودية، الكويت، سوريا، لبنان، المغرب، ومنظمة التحرير ممثلة لفلسطين)، وأوكلت هذه اللجنة السباعية إلى نفسها مهمة التنقل إلى عدة دول غربية للضغط على إسرائيل للانسحاب مبدئياً من لبنان، وظلت هذه اللجنة في مهمتها حتى نهاية 1982م[1]، وفي الأخير اقترحت الجزائر لائحة تتكون من مجموعة من المطالب وهي كالآتي[2]:

- التنديد الشديد بالاجتياح الاسرائيلي للبنان باعتباره عضو في جامعة الدول العربية، والتنديد بالدعم الامبريالي الامريكي المطلق للكيان الصهيوني.

- التضامن مع المقاتلين اللبنانيين والفلسطينيين والتأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني وتكييف الموقف الجزائري مع جميع البلدان حسب موقفها من المشكل الفلسطيني.

- يجب على اللجنة السباعية التحرك لدى الأعضاء الخمس في مجلس الأمن لتطبيق اللائحتين رقم 508 و509 المتعلقتين بانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان ورفع الحصار عن بيروت.

وتنفيذاً للمهمة التي كلفت بها اللجنة الوزارية عقدت اجتماعين في العربية السعودية أحدهما بالطائف في الوقت الذي كان فيه الوضع اللبناني في أقصى خطورته، والآخر عقد بمدينة جدة، ولقد أبدى الفلسطينيون موافقتهم على الرحيل من بيروت شريطة إعطائهم مهلة محددة وضمانات أمنية لرجال المقاومة والمدنيين الفلسطينيين الذين سيظلون في لبنان، وهكذا وقفت كل من الجزائر والكويت موقفاً ثابتاً إزاء منظمة التحرير الفلسطينية[3].

وتضامناً مع الشعب اللبناني قررت الجزائر برئاسة الشاذلي بن جديد إلغاء كل الاحتفالات التي كانت مبرمجة بمناسبة عيد الاستقلال الوطني المصادف ليوم 05 جويلية 1982م

---

[1] محمد تامالت: المرجع السابق، ص156.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، المصدر السابق، ص271.

[3] نفسه، ص271.

والاكتفاء فقط بكلمة وجهها الرئيس للشعب عبر أمواج الإذاعة والتلفزة، وأهم ما جاء فيها: "لقد أردنا باحتفالنا الرمزي هذا والوطن العربي يجتاز وضعاً حرجاً أن نستخلص العبرة من كفاحنا المجيد"[1]، ونظمت بدل الاحتفال الرسمي مهرجانات شعبية صاخبة عبر كامل التراب الوطني عبّر الشعب الجزائري من خلالها عن تضامنه وتعاطفه مع الشعبين العربيين الشقيقين اللبناني والفلسطيني[2].

ومن جهة أخرى رفضت الجزائر المفاوضات اللبنانية-الإسرائيلية التي انطلقت في 28 ديسمبر 1982 تحت رعاية أمريكية كحلاً للأزمة اللبنانية، وهو ما أكدته اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني في دورتها الثامنة وقالت إن هذه المفاوضات لا تعدو أن تكون مجرد محاولة تهدف إلى تكريس الاحتلال الإسرائيلي واحتواء لبنان، وفي نفس الوقت هي محاولة لتعميم نهج اتفاقية كامب ديفيد ودفعها للخروج بها خارج الإطار المصري، ولهذا أكدت الجزائر دوماً موقفها ودعمها لمساندة الشعب اللبناني من اجل استعادة سيادته كاملة والمحافظة على عروبته ووحدته الترابية والوطنية[3].

وفي يوم 15 جويلية 1982 واصل وفد جامعة الدول العربية الذي تترأسه الجزائر برئاسة وزير خارجيتها نشاطه ومهمته حيال الوضع اللبناني والفلسطيني وأجرى محادثات مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران وتلخصت فحوى تلك المحادثات في أمرين اثنين هما[4]:

- عرض الوضع الراهن في المشرق العربي جراء الاجتياح الاسرائيلي للبنان واحتلال الجزء الغربي منه من قبل جيش صهيوني مدعم بقوة امبريالية عظمى يقوم بإبادة جماعية ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني.

- تصور واقتراح الحلول الممكنة والتي تلخصت في انسحاب قوات الاحتلال الصهيوني من لبنان لتمكين هذا الأخير من استعادة وحدته الترابية.

فحسب تصريح "ميشال المر" وزير الدفاع اللبناني في 18 ديسمبر 1991م أن الجزائر كانت حاضرة بتجهيزاتها العسكرية والطبية قبل وبعد الاجتياح الشامل للبنان، وفي نفس الاتجاه

---

[1] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **أنا وهو وهم**، المصدر السابق، ص466.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، المصدر السابق، ص272.

[3] كراش مُحَمَّد: "**تكريس الاحتلال واحتواء لبنان**": مجلة الجيش، ع226، س19، جانفي1983، ص35.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، المصدر السابق، ص273.

أشاد "نبيه بري" زعيم حركة أمل الشيعية ورئيس البرلمان اللبناني خلال زيارته للجزائر للمشاركة في اجتماع البرلمانات العربية في 23 فيفري عام 2000م بالدور البطولي الذي قام به الرئيس بن جديد أثناء قصف إسرائيل لبيروت في 16 جويلية 1981، والذي أسفر عن مقتل 166 لبنانياً وفلسطينياً، وهو ما دعا بن جديد إلى إرسال خطاب للرئيس اللبناني "إلياس سركيس" والزعيم الفلسطيني "ياسر عرفات" يعلن لهما فيه أن الجزائر على أتم الاستعداد لتقديم المساعدات التي يطلبها الطرفان[1]. وبالموازاة مع خطاب بن جديد سافر كل من العسكري السابق عبد الرزاق بوحارة والعقيدين مُحَمَّد علاق وآيت إيدير إلى تونس للمشاركة في اجتماع مجلس الدفاع العربي المنعقد بتاريخ 23 جويلية 1981 لدراسة السبل الممكنة للرد بها على هذا الاعتداء الإسرائيلي السافر.

وعلى العموم، فقد كانت أولويات السياسة الخارجية الجزائرية في تلك الفترة هي محاولة تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الاشقاء السوريين من جهة واللبنانيين والفلسطينيين من جهة ثانية، وهي مهمة تلك الوفود التي كان يرسلها الرئيس الجزائري إلى بيروت ودمشق برئاسة الامين العام الدائم للحزب مُحَمَّد الشريف مساعدية، وحسب شهادة هذا الأخير فإن الجزائر نجحت خلال شهر مارس 1982 في إبرام صلح مؤقت بين "حركة أمل الشيعية" اللبنانية وبين "منظمة التحرير الفلسطينية"[2].

ولقد دفعت الجزائر الثمن غالياً (ضريبة الدم) إزاء موقفها الداعم للأزمة اللبنانية حيث قتل الوزير المفوض الجزائري "رابح خروة" بسفارة بيروت في 13 جانفي 1982م، ونسبت الحادثة إلى قوات الكتائب اللبنانية ثم تبعتها محاولة قتل أخرى عندما وضعت عبوة ناسفة في بيت سفير الجزائر ببيروت بمنطقة الغبين خلال شهر أبريل 1984م، وكل هذه الاحداث كانت من ورائها إسرائيل وهذا أمراً طبيعياً بالنسبة إلى الموقف الجزائري المعادي لإسرائيل، كما استدعت وزارة الخارجية الجزائرية القائم بأعمال السفارة في الولايات المتحدة الأمريكية بعدما أعادت إسرائيل قصفها للبنان[3].

وللأمانة، فإن الدبلوماسية الجزائرية بذلت جهود جبارة طوال الأزمة التي مرت بها لبنان نظراً للمكانة التي يحظى بها هذا البلد الشقيق، وما يجسد تلك الجهود هو صمود البعثة الجزائرية

[1] مُحَمَّد تامالت: المرجع السابق، ص152.

[2] نفسه، ص153.

[3] نفسه، ص154.

وعلى رأسها السفير في لبنان خلال سنوات الحرب كاملة بالرغم من تعرض مقر السفارة إلى الهجوم مرات عديدة، وهذا ما يؤكد موقف الجزائر الثابت والواضح تجاه لبنان ووحدته الترابية[1].

وكان قرار اقتحام اسرائيل لسفارة الجزائر التي كان نشاطها معادياً لإسرائيل في لبنان قد اتخذ مباشرة بعد اجتماع مجلس الوزراء الجزائري في 19 سبتمبر1982 الذي قرر اتخاذ مجموعة من التدابير الداعمة للمقاومة في لبنان[2]، وبعد الهجوم على السفارة الجزائرية وإحراق ما وجد فيها من وثائق فرضت إسرائيل عليها رقابة مشددة، وأخذ الجنود الإسرائيليون يترددون أياماً على السفارة وظل الوضع على هذا الحال حتى غاية الانسحاب الإسرائيلي من لبنان[3].

ومن الحماقة بمكان، أن يكون موقف الكتائب اللبنانية مطابقاً تماماً للموقف الإسرائيلي، وقد اتضح هذا الامر بصفة جلية عندما طلب زعيم الكتائب من الرئيس اللبناني إلياس سركيس في تلك الفترة طرد القوات العربية المتواجدة بلبنان مقابل حصوله على مساعدات إسرائيلية، هذا في الوقت الذي زار فيه وفد سوري برئاسة حافظ الأسد الجزائر في 15 ماي 1982م، أي قبل الاجتياح الإسرائيلي بثلاث أسابيع وذلك لدراسة سبل التعاون السوري الفلسطيني تحت تمويل جزائري لوضع حدّا للتهديدات الإسرائيلية[4]. ورغم هذه التدابير الاحتياطية إلا أن الرئيس بن جديد الذي ظل مشغولاً انشغالاً كبيراً بهذه الأزمة لم يطمئن للوضع، فكثف اتصالاته الهاتفية مع ياسر عرافات الذي كان على اتصال دائم معه ومع السوريين بداية من 10 جوان 1982 من جهة، ومع الليبيين عن طريق مبعوث القذافي "عبد السلام جلود" من جهة ثانية، وذلك من أجل التنسيق والتعاون على إخراج الفلسطينيين من هذه المحنة الأليمة.

كما سخرت الجزائر دبلوماسيتها لحل هذه الأزمة اللبنانية فعملت على إنقاذ الفلسطينيين على الصعيدين الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الأول حاولت الجزائر إخراج الفصائل الفلسطينية من المأزق التي أوقعها فيه صدامهم مع قوات الكتائب اللبنانية، وعلى المستوى الثاني

---

[1] شهادة محمد برغام لمنير نجار: **"لبنان سيبقى منارة المنطقة.. والجزائر لن تكون وكراً للإجرام والمجرمين"**، الأنوار، ع12387، 08 أكتوبر 1995.

[2] محمد تامالت: المرجع السابق، ص198.

[3] نفسه، ص199.

[4] نفسه، ص154.

سعت جاهدة لإنقاذهم من ضربات العدو الصهيوني. وفي مطلع شهر أوت سنة 1982 عقد اجتماع في الجزائر برئاسة الشاذلي ووزير خارجيته وقرّر هذين الأخيرين إعطاء تعليمات لجميع سفراء الجزائر في دول العالم لنقل رسائل واضحة تركز على ضرورة لفت أنظار المجتمع الدولي لاحتلال إسرائيل لأراضي جار مستقل بعد احتلالها للأراضي الفلسطينية وأراضي الدول الأخرى المتاخمة لها.

أما على المستوى الموقف الشعبي الجزائري الذي كان مطابقاً تماماً للموقف الرسمي، فقد سارع الجزائريون خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان إلى إرسال أطنان من الأدوية وسيارات الإسعاف وكميات كبيرة من المواد الغذائية إلى بيروت عن طريق سوريا وقبرص.

وبعد مرور عام تقريباً من الاجتياح الإسرائيلي نشبت في لبنان حرب أخرى خلال شهر ماي 1983 بين القوات السورية وقوات ياسر عرفات المدعومة من طرف الجمهورية العراقية، وفي نفس الوقت ظهرت مقاومة أخرى في لبنان باسم "حركة أمل" الشيعية اللبنانية بقيادة نبيه بري، وكانت هي أيضاً تتلقى الدعم من إيران[1]، وهذا ما يوضح لنا بصورة جلية أثر وانعكاسات الحرب العراقية الإيرانية التي لا زالت قائمة على الأزمة اللبنانية، ولم تقف الجزائر موقف المتفرج إزاء الخلاف الذي نشب بين الرئيس السوري حافظ الأسد وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطيني، وهو ما صرّح به عرفات من الجزائر في 04 جوان 1983 قائلاً: "إن القضية الفلسطينية تعيش ظرفاً خطيراً وحساساً في نفس الوقت نتيجة لضغوط عربية تمارس عليها"[2]، ولقد سبق لعرفات وأن نقل مخاوفه للرئيس الجزائري بن جديد الذي قرر[3] زيارة دمشق في شهر جوان 1983 لإقناع الرئيس السوري بتخفيف حدة التوتر على الأقل لتفادي الانفجار، وفي هذا السياق كلف رئيس الدبلوماسية الجزائرية بمهمة إلى دمشق يوم 24 جوان 1983 حاملاً معه مسعى جديداً قائماً على المبادئ الآتية[4]:

- بعد الانسحاب الفلسطيني من لبنان بات من الضروري الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية بين سوريا والمقاومة الفلسطينية وذلك خدمة لمصالح الطرفين.

---

[1] حمزة سالم آل دبج الشهري: المرجع السابق، ص295.

[2] ياسر عرفات نقلاً عن: مُحَمَّد تامالت: المرجع السابق، ص164.

[3] نفسه، ص164.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، المصدر السابق، ص290.

- ضرورة اللجوء إلى سياسة الحوار لأنها وحدها الكفيلة بتسوية المشاكل بين الطرفين وداخل "حركة فتح" نفسها، وأن أي خلاف لن يخدم الطرفين وستكون له عواقب وخيمة على الصعيدين العربي والدولي.

- يجب الأخذ في الحسبان وحدة الصف الفلسطيني وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

وتعزيزاً لجهود رئيس الدبلوماسية الجزائرية في دمشق كلف رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد كل من عبد الحميد مهري رئيس لجنة الإعلام في حزب جبهة التحرير وعبد القادر بن فاسي الأمين العام بالنيابة لوزارة الخارجية اللذين بزيارة ثانية إلى دمشق والرياض التي أبدت بدورها إرادتها الكاملة في تحقيق المصالحة بين عرفات وخصومه، وتمثلت نتائج جهود المصالحة الجزائرية بين عرفات وبين الفصائل الأخرى الموالية لسوريا في إقناع نايف حواتمة رئيس الجبهة الديمقراطية بمقابلة عرفات في نهاية شهر نوفمبر، وبفضل هذا اللقاء تخلى حواتمة عن حليفه جورج حبش الذي زار الجزائر في سبتمبر 1983 واكتفى بلقاء بن جديد دون مقابلة عرفات[1].

وفي مطلع شهر أكتوبر 1983 ازدادت حدة الخلافات والانشقاقات داخل منظمة التحرير الفلسطينية نفسها فانفصلت عنها عدة فصائل مطالبة بتنحية عرفات من رئاسة المنظمة، وكانت أولى الصدامات تلك التي حدثت بين المنظمة وقوات فتح المدعمة بالقوات السورية في سهل البقاع اللبناني، وفي هذه الأثناء سافر عرفات الذي كان متواجداً في الجزائر على متن باخرة جزائرية إلى طرابلس بلبنان لتلتحق به بعد ذلك قواته الموجودة في الجزائر، كما طلبت المنظمة من وزير التعليم العالي الجزائري عبد الحق برارحي الترخيص للطلبة الفلسطينيين بالسفر إلى لبنان لمساندة عرفات وقواته[2].

لكن للأسف، لم تنجح لا الجهود الجزائرية ولا الجهود السعودية في تسوية الخلافات بين الفصائل الفلسطينية من جهة، وبينها وبين السوريين من جهة ثانية، وازداد الوضع توتراً خاصة عندما أدانت اللجنة الخاصة[3] للمجلس المركزي الفلسطيني ياسر عرفات في اجتماع لها بالأردن،

---

[1] محمد تامالت: المرجع السابق، ص165

[2] نفسه، ص159.

[3] هذه اللجنة هي عبارة عن هيئة استشارية تلعب دور الوسيط بين اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني الفلسطيني تم إنشاؤها حديثاً بمصر خلال دورة القاهرة 1973.

وبلغ التوتر أقصاه لما صرّح عرفات من الكويت في 20 أكتوبر قائلاً: "أنه لا يحق للمنشقين التحدث باسم فتح، وهم أحرار في إنشاء تنظيمات أخرى إذا أرادوا ذلك"[1].

وتمخض عن هذا الوضع المتأزم انقسام الدول العربية إلى مؤيدين لسوريا ومؤيدين لعرفات، بينما ركنت الجزائر إلى الحياد الإيجابي محاولة إقناع الطرفين بالتعقل والحكمة، وآثرت على نفسها الاستمرار في بذل المزيد من الجهود لتوحيد صف الفصائل الفلسطينية.

وتضامناً مع الشعب الفلسطيني الشقيق لغت الجزائر زيارة كاتب الدولة الأمريكية جورج شولتز التي كانت مقررة في 11 ديسمبر 1983 بعد زيارته لتونس، ومن ثم كان عازماً على زيارة الجزائر قبل ذهابه للمغرب لكن الجزائر رفضت هذه الزيارة احتجاجاً على الدعم الأمريكي اللامشروط لإسرائيل التي ضيقت الخناق على الفلسطينيين في لبنان، كما سبق للرئيس بن جديد أن عبّر عن احتجاجه لنائب الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي زار الجزائر شهرين قبل زيارة شولتز الملغاة[2].

ورغم فشل تلك المحاولة الأولى التي قامت بها الدبلوماسية الجزائرية من أجل لم شمل الفصائل الفلسطينية وتوحيدها داخل منظمة التحرير الفلسطينية، لكنها لم تقطع حبل الأمل وراحت تكثف جهودها ومساعيها لتجاوز هذه الانشقاقات الداخلية، وفي هذا الإطار استقبل رئيس الجمهورية بن جديد يوم 05 يناير 1984 كل من عرفات ومساعده خليل الوزير(أبو جهاد)، وبعد عشرة إيام التقى بن جديد بجورج حبش ونايف حواتمة وحدثهما في جلسة مطولة عن ضرورة عقد حوار بين الأطراف الفلسطينية وتوحيد الصفوف لمواجهة العدو الصهيوني بأكثر عزيمة وفاعلية[3].

وخلال شهر مارس من نفس السنة عاد عرفات رفقة عبد الحميد هايل وأبو جهاد ليعرضوا على الرئيس الشاذلي بن جديد تصوراتهم حول إمكانيات التنسيق بين مختلف الفصائل الفلسطينية، وفي 14 أبريل استقبل وزير الخارجية الجزائرية كل من صلاح صلاح ممثل الجبهة الشعبية وصلاح رفعت ممثل الجبهة الديمقراطية، وبعد أن عرض عليهما تصورات عرفات ومساعدوه طلب منهما إبداء رأييهما أو إضافة اقتراحات مكملة، وتخللت هذه اللقاءات الفلسطينية زيارة وزير خارجية سوريا عبد الحليم خدام للجزائر في أواخر جانفي 1984 حاملاً

---

[1] ياسر عرفات نقلاً عن: محمد تامالت: المرجع السابق، ص165

[2] محمد تامالت: المرجع السابق، ص159.

[3] نفسه، ص166.

معه رسالة من رئيسه إلى الرئيس بن جديد عبر فيها الأسد عن استعداده لأي حوار، وأكد في نفس الوقت عن عدم معارضته لأي حوار يجري بين عرفات ومختلف الفصائل الفلسطينية.

وهكذا حققت الوساطة الجزائرية أولى خطوات المصالحة بين مختلف الفصائل الفلسطينية في 19 أبريل 1984 في الجزائر بنادي الصنوبر وبمباركة من اليمن الجنوبي، وحضر هذا الاجتماع كل من ممثلي تنظيمات "فتح" و"الجبهة الشعبية" و"الجبهة الديمقراطية" و"الحزب الشيوعي الفلسطيني"، وبعد مرور شهر على هذا الاجتماع اجتمعت الفصائل الفلسطينية ذاتها في نادي الصنوبر وهو ما تمخض عنه في الأخير عقد اتفاق مصالحة أطلق عليه "اتفاق الجزائر-عدن" تم توقيعه في الجزائر، ونتج عن هذا الاتفاق تحالف جديد بين هذه الفصائل سمي بـ "التحالف الديمقراطي الفلسطيني"[1].

ورغم نجاح الجزائر في تشكيل الوحدة الفلسطينية الناتجة عن اتفاق الجزائر- عدن، إلا أن هذا لا يعني انضمام جميع الفصائل إلى المنظمة بل هناك فصيلاً آخر ظل على ولائه للسوريين وعارض هذا التحالف بشدة، بل أكثر من ذلك أنشأ لنفسه تحالفاً آخر مناوئاً للتحالف الديمقراطي الفلسطيني سمّاه "التحالف الوطني الفلسطيني"، وكانت مطالب هذا الفصيل مبنية على طرد عرفات من رئاسة المنظمة والدعوة إلى عقد لقاء فلسطيني شامل لانتخاب قيادة جديدة[2]،

ومن جانبه اقترح عرفات على القيادة الجزائرية بعد تضييق الخناق عليه عقد مؤتمر للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر للتخلص نهائياً من خصومه، غير أن المسؤولون الجزائريين رفضوا اقتراح عرفات بحجة أن هذا المجلس غير تمثيلي ويفتقر إلى الشرعية، لكن عرفات أصر على ذلك وسرعان ما وجد من وافقه الاقتراح ورحب به، وهكذا عقدت هذه الدورة الأقل شرعية لأول مرة في تاريخ المنظمة في 22 نوفمبر 1984 بعمان.

وللإشارة، فإن الجزائر بذلت جهود كبيرة قبل انعقاد مؤتمر عمان لإقناع عرفات بالعدول عن اقتراحه الذي هو في حد ذاته تكريساً للانشقاق، ومن أجل تقريب وجهات النظر فدعت وفدين من التحالفين (التحالف الديمقراطي، والتحالف الوطني) وحاولت الجزائر الحصول على

---

[1] محمد تامالت: المرجع السابق، ص168.

[2] نفسه، ص169.

بعض التنازلات[1] من الطرفين لكنها لم تنجح كثيراً ومع ذلك استطاعت التخفيف من حدة الخلاف الذي اشتد بعد أن تخلص عرفات من خصومه خلال دورة عمان، واستمرت الجهود الجزائرية إلى مطلع سنة 1985م حتى نجحت في إقناع السوريين بالكف عن التعرض لعرفات مؤقتاً في انتظار إيجاد حل نهائي لهما[2].

ثالثاً: حرب المخيمات وتصعيد الحرب الأهلية.

للأسف، ما يكاد ينتهي نزاع في لبنان حتى يظهر نزاع آخر أكثر ضراوة وشراسة من سابقه، فبعد رأب الصدع داخل منظمة التحرير وتوحيد صفوفها من جهة، ووضع حد مؤقت على الأقل للخلاف السوري الفلسطيني من جهة ثانية، ظهرت على الساحة اللبنانية حلقة جديدة من حلقات الحرب الأهلية عرفت بـ "**حرب المخيمات**"، وهذه الحرب دارت بين حركة أمل اللبنانية وحليفها اللواء السادس للجيش اللبناني وبين المقاومة الفلسطينية في لبنان.

اندلعت هذه الحرب تحديداً يوم 20 ماي 1985 بقيادة "نبيه بري" زعيم ميليشيات حركة أمل المدعومة من طرف الجيش اللبناني ضد معظم الفصائل الفلسطينية، وكان شعار هذه الحركة هو "**محاربة سياسة عرفات ورموزه**" ولقد انطلقت هذه الحرب مباشرة بعيد تشكيل "**جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني**" كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية[3]، وهذه الحرب في حقيقتها هي امتداد لاستفزازات سابقة بين حركتي "أمل" و"فتح" وسرعان ما تطورت حتى شملت مختلف الفصائل الفلسطينية الأخرى (بما فيها القوى المعارضة لياسر عرفات)[4].

وصدى هذه الحرب وخطورتها تكمن في الظروف اللبنانية والإقليمية بل والدولية التي اندلعت فيها، إذ تفجرت خلال مجريات الحرب العراقية الإيرانية، وعشية الانسحاب الإسرائيلي من لبنان في المرحلة الثالثة والأخيرة، والأهم من هذا كله أنها تزامنت مع عملية تبادل الأسرى بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بعد مفاوضات سرية بينهما استمرت لمدة 18 شهراً توجت في الأخير بتوقيع اتفاقية تبادل الأسرى بين الطرفين بتاريخ 22 أبريل 1985، وبموجبها أطلق

---

[1] محمد تامالت: المرجع السابق، ص171.

[2] نفسه، ص172.

[3] مصطفى بوطورة: المرجع السابق، ص255.

[4] فاروق الشرع: المصدر السابق، ص121.

سراح 1150 فلسطينياً ولبنانياً مقابل 03 جنود إسرائيليين[1]. كما أن هذه الحرب اندلعت بعد الزيارة التي قام بها الملك حسين إلى الولايات المتحدة الأمريكية لوضع الترتيبات العملية للدخول في مفاوضات أمريكية وأردنية فلسطينية كمرحلة أولى وصولاً في الأخير إلى مفاوضات إسرائيلية فلسطينية على خطى كامب ديفيد.

وتعود جذور هذه الخلافات بين حركة فتح وحركة أمل إلى الوقت الذي تبادلا فيه الطرفان التهم، فقد اتهم عرفات حركة أمل الشيعية بانحيازها للكيان الصهيوني ناعتاً إياها بعميلة إسرائيل، في حين رد عليه زعيمها نبيه بري بأن عرفات تخلى عن الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا ولم يجد هؤلاء سوى حركة أمل التي ضحت ب 100 مقاتل من رجالها من أجل إنقاذهم وتطورت الاتهامات بين الحركتين إلى حد الاشتباك بالأسلحة خلال شهر أبريل 1985م والتي أسفرت عن مقتل المئات من الطرفين[2].

لجأت ميليشيات حركة أمل المدعومة باللواء السادس للجيش اللبناني في 19 ماي 1985م إلى الهجوم على مخيمات الفلسطينيين في بيروت الغربية (مخيمات صبرا وشاتيلا) بحجة أن جماعة عرفات قامت بالتخطيط والتحضير لإشعال الحرب في بيروت لخلق ظروف تسمح بعودة المقاتلين الفلسطينيين إلى لبنان هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن مشروع عرفات في لبنان يهدف إلى إشغال القوى الوطنية اللبنانية وعلى رأسها حركة أمل وصرفها عن ملاحقة القوات الصهيونية في جنوب لبنان، خاصة وأن أعمالها البطولية أجبرت العدو الصهيوني على الانسحاب من لبنان. أما الطرف الفلسطيني فيعتبرها مؤامرة أمريكية إسرائيلية نفذتها أياد عربية.

أما دواعي هذه الحرب وأهدافها –في نظر حركة أمل– فتتلخص في اللاءات الثلاث التي صرّح بها زعيمها نبيه بري في مؤتمر صحفي تطرق فيه إلى الوضع السائد في لبنان، وتتمثل هذه اللاءات فيما يأتي:

– لا للرجوع إلى ما قبل عام 1982.

– لا لعودة المقاومة الفلسطينية المسلحة إلى جنوب لبنان إلا بشرط أساسي يتمثل في إقامة استراتيجية عربية موحدة تسمح بفتح كل الجبهات العربية ضد إسرائيل.

---

[1] سعيد بومرداسي: **"ماذا وراء حرب المخيمات"**، مجلة الجيش، ع256، جويلية1985، ص36.

[2] مُحَمَّد تامالت: المرجع السابق، ص172.

- لا لأي أمن غير شرعي داخل المخيمات الفلسطينية في كامل لبنان، مما يعني أن مسؤولية أمن المخيمات الفلسطينية تقتصر فقط على حركة أمل وحليفها اللواء السادس للجيش اللبناني.

إن هذه الحرب التي قادتها حركة أمل كانت مقابل الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، لأن ما تعرضت له المخيمات الفلسطينية في هذه الحرب كان أكثر شدة وحدة مما تعرضت له في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي على جنوب لبنان في جوان 1982م، بل أن أهداف حرب المخيمات تتوافق تماماً -إن لم نقل تتطابق- مع أهداف الغزو الصهيوني، وهذه الحقيقة المرة تؤكدها مقولة القادة العسكريون لحركة أمل القائلة: "إن المقاومة الفلسطينية قد ضلت طريقها إلى القدس عندما مرت بجنوب لبنان"[1].

وإذا كانت هذه الحرب قد نتج عنها تدمير ما بين 80% إلى 90% من المخيمات الفلسطينية في لبنان خلال شهر واحد فقط، فإنها من جهة أخرى كانت لها نتائج إيجابية بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، إذ أكسبت هذه الأخيرة تعاطفاً وتأييداً عربياً ودولياً، هذا فضلاً عن استفادتها من عامل محلي داخل لبنان وهو كسب تأييد السنيين اللبنانيين الذين أدانوا واستنكروا هذا العمل الإجرامي وحملوا حركة أمل مسؤولية هذه الحرب التي تديرها بطابع طائفي[2].

ولقد عبرت المواقف العربية ومن بينها الموقف الجزائري عن اندهاشها مما أقدمت عليه حركة أمل وحلفائها في حق المقاومة الفلسطينية بجنوب لبنان، وتفاجأت المواقف العربية من تلك الملاحم البطولية التي قامت بها حركة أمل والتي كانت من المفترض أن توجهها ضد قوات الاحتلال الصهيوني وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها للأسف راحت تقتفي -بكل وقاحة- أثر شارون في مخيمات صبرا وشاتيلا مستهدفة المدنيين الفلسطينيين، مما دفع هذا الأخير بالرد على بعض العناصر الصهيونية التي إتهمته بالتقصير في حملته قائلاً: "إن حملتي لن تأتي بكل ثمارها إلا مع السنين وبتدخل الطرف اللبناني، فالأحسن أن تتولى الأطراف اللبنانية مهمة تأمين الحدود الشمالية لإسرائيل"[3]، وبالتالي فإن ما قامت به حركة أمل يجسد حقيقة مرة وهي أنها أكدت تنبؤات غولدا مائير، والتي مفادها أن البلد العربي الأول الذي يقتفي أثر مصر في كامب ديفيد هو لبنان.

---

[1] سعيد بومرداسي: **"ماذا وراء حرب المخيمات"**، مقال سبق ذكره، ص37.

[2] مصطفى بوطورة: المرجع السابق، ص256.

[3] شارون نقلاً عن: سعيد بومرداسي: **"ماذا وراء حرب المخيمات"**، مقال سبق ذكره، ص37.

وتدخلت الجزائر كعادتها، وهو موقف مستمد من مبادئها الثابتة إزاء القضايا العادلة العالمية بصفة عامة والعربية بشكل خاص في بذل مساع عديدة سواء لدى الطرفين المتصارعين، أو لدى الأطراف الداعمة لهما لوقف هذا النزيف الذي استمر طوال شهر ماي إلى أن توجت هذه الوساطة في 19 جوان من نفس السنة باتفاق أشرف عليه الجزائريون والليبيون[1]، ورغم ذلك استمرت بعض المناوشات الكلامية بين الطرفين بعد صيف 1985. لكن الجهود الجزائرية لم تلبث حتى قضت على هذه الخلافات بشكل نهائي بدعوتها لمؤتمر المصالحة الوطنية سنة 1987[2].

وطبيعي أن تقف الجزائر ضد حرب المخيمات التي شنتها حركة أمل ما دام الجزائر -حكومة وشعباً- متضامنة ومساندة للثورة الفلسطينية، ولهذا دعت الجزائر منذ الوهلة الأولى إلى ضرورة وقف هذه الحرب التي أدانتها بشدة لأنها موجهة ليس فقط ضد اتجاه محدد أو حزب معين بل ضد كافة الشعب الفلسطيني، ولم تكتف الجزائر بموقف التنديد والاستنكار بل قامت بتحركات دبلوماسية واسعة مع القادة السوريين ومع قادة حركة أمل نفسها وأكدت لجميع الأطراف أنه لا بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما صرّح به الشريف مساعدية أحد قياديي حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري قائلاً: "نحن كنا ولا نزال وسنبقى دوماً نؤمن بوحدة التنظيم الفلسطيني، فوجود الشعب الفلسطيني يكون مرتبطاً بنظام واحد -على الأقل في شكله الخارجي- يتكلمون به مع الأنظمة العربية والدولية، نظام واحد يواجهون به العدو الصهيوني... وغير مسموح لأي بلد عربي كان التدخل في التنظيم الفلسطيني مما يعني أنه غير مستقل، إن الشعب الفلسطيني مثل بقية الشعوب العربية لا بد أن يكون مستقلاً لا يتدخل في شؤونه أحد"[3].

ولم يقتصر الاعتراف اللبناني بدور الجزائر في تطويق الأزمة الداخلية اللبنانية على الإطار الرسمي فحسب؛ بل حتى المنظمات الوطنية اللبنانية اعترفت بهذا الموقف، فعلى سبيل المثال لا الحصر وبمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لاستقلال الجزائر، ألقى السيد واصف شرارة رئيس "رابطة خريجي الجامعات والمعاهد الجزائرية" في لبنان خطاباً نوه فيه وأشاد بدور الدبلوماسية الجزائرية في معالجتها للأزمة اللبنانية، وقال في هذا الخصوص: "لقد سالت دماء الجزائريين إزاء معالجتهم للقضايا العربية أكثر من مرة، في

[1] مُحَمَّد تامالت: المرجع السابق، ص172.

[2] نفسه، ص172.

[3] مُحَمَّد الشريف مساعدية نقلاً عن: مصطفى بوطورة: المرجع السابق، ص257.

سيناء وعلى ضفاف قناة السويس سنتي 1967 و1973 دفاعاً عن أرض العروبة، وفي سنة 1982 ليسود السلام على ضفتي الخليج العربي... وظل التواجد الجزائري في لبنان، وعلى أعلى المستويات متواصلاً زهاء خمسة عشر عاماً من الأزمة يسعى لإصلاح ذات البين... وتلك ضريبة الدم التي دفعتها الجزائر فرضها عليها واجبها القومي وحتّمها وفاؤها وإخلاصها"[1].

وسجلت الجزائر موقفاً آخر حيال حرب المخيمات وحيال الشعب الفلسطيني تمثل في إلغاء الرئيس الشاذلي بن جديد زيارته الرسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت مبرمجة خلال شهر أكتوبر 1985 لإلقاء كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك تضامناً مع منظمة التحرير الفلسطينية التي تعذر على رئيسها ياسر عرفات السفر إلى نيويورك بسبب رفض واشنطن منحه تأشيرة الدخول، وهذا الموقف انفردت به الجزائر دون غيرها من الدول العربية[2].

وما ميز الموقف الجزائري عن غيره من المواقف العربية حيال الصراع الداخلي اللبناني، هو أنه في خضم الحرب الاهلية وطيلة خمسة عشر سنة لم يقم أي ملك أو رئيس دولة بزيارة هذا البلد ظناً منهم أن الوضع في لبنان وصل إلى حد أدنى يصعب معالجته إن لم نقل يستحال، باستثناء الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد الذي زار هذا البلد والحرب مشتعلة والقصف متواصل، وجاءت زيارته هذه ليؤكد من خلالها للوطن العربي خصوصاً والعالمي عموماً أن لبنان كان بلد الحضارة والإبداع والثقافة والتاريخ والعروبة، ودوره هو حضاري وسياسي ونضالي وسيظل كذلك[3].

وحتى الموقف الشعبي الجزائري جاء مطابقاً تماماً ومؤيداً للموقف الرسمي، فحسب شهادة السيد عبد الحميد دباش مسؤول عمليات العبور بالهلال الأحمر الجزائري، أن الهلال الأحمر الجزائري أرسل في سنة 1986م أي عقب حرب المخيمات طائرة محملة بالمساعدات الغذائية والطبية إلى لبنان تضامناً مع الشعبين اللبناني والفلسطيني[4].

---

[1] واصف شرارة نقلاً عن: محمد برغام: المصدر السابق، ص134.

[2] مصطفى بوطورة: المرجع السابق، ص259.

[3] محمد برغام: المصدر السابق، ص160.

[4] عبد الحميد دباش: **مقابلة شفوية**، مسؤول عمليات العبور بمنظمة الهلال الأحمر الجزائري، تمت المقابلة بمقر الهلال الأحمر الجزائري، الجزائر العاصمة، يوم 02 نوفمبر 2016، 10:00 صباحاً.

المبحث الثالث: عضوية الجزائر في اللجنة الثلاثية ودورها في حل الأزمة سياسياً.

قبل الحديث عن مجريات اتفاق الطائف حريّ بنا أن نتطرق إلى الظروف التي سبقت الاتفاق، والمقصود هنا هو ظروف تشكيل الحكومتين المزدوجتين والجهود التي بذلتها الجزائر بصفة خاصة والدول العربية على وجه العموم لاحتواء الأزمة وتطويقها وصولاً إلى اتفاق الطائف.

أولاً: عودة الصراع العراقي-السوري وظروف تشكيل الحكومتين اللبنانيتين.

إن تأثير الحرب العراقية الإيرانية على الأزمة اللبنانية لم يتوقف بانتهاء هذه الحرب فحسب؛ بل العكس إذ لم تلبث هذه الحرب أن وضعت أوزارها حتى ازدادت الأزمة اللبنانية تأزماً وتأججاً، إذ بعد توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار بين العراق وإيران في اوت 1988م، اتجه العراق غرباً للثأر من سوريا التي أصدرت بياناً مشتركاً مع الاتحاد السوفياتي لدعم إيران[1].

وما تجدر الإشارة إليه هو أنه بالرغم من عدم تواصل العراق مع لبنان جغرافياً إلا أنه لعب دوراً فعالاً على الساحة اللبنانية خاصة أواخر القرن العشرين، كما أن دور صدام حسين في الساحة اللبنانية عاد بقوة ومن أوسع الأبواب بعد انتهاء أزمة الخليج الأولى، وتزامنت هذه العودة مع قرب نهاية عهدة الرئيس اللبناني أمين الجميّل في 22 سبتمبر 1988م، وكانت آنذاك المنطقة الشرقية في لبنان تعيش تنافساً حاداً حول موضوع الانتخابات الرئاسية المقبلة بين القوى المارونية الثلاث: قوة الرئيس أمين الجميّل، وقوة سمير جعجع قائد القوات اللبنانية، وقوة العماد ميشال عون قائد الجيش اللبناني، وفي هذه المرة لم يكتف صدام حسين بإثارة الشقاق في لبنان تحت مظلة الحرب الأهلية، بل تمكن من تصعيد الوضع السياسي الداخلي في لبنان عبر دعمه القوي للحكومة الثانية المعادية لسورية برئاسة العماد ميشال عون[2].

سعى الرئيس أمين الجميّل جاهداً قبيل انتهاء ولايته تغيير حكومة سليم الحص، وتخمرت الفكرة في ذهنه خلال المؤتمر الاستثنائي للقمة العربية بالجزائر يومي 9 و 10 جوان 1988، حيث التقى على هامش هذه القمة الرئيس الأسد وأسرّ له بذلك، فطلب منه هذا الأخير اقتراح الشخصية البديلة لتولي رئاسية الجمهورية لكن نظراً لضراوة الصراع بين قوى المنطقة الشرقية عجز

[1] حمزة سالم آل دبج الشهري: المرجع السابق، ص301.

[2] كمال ديب: المرجع السابق، ص211.

أمين الجميّل عن اقتراح من يتولى رئاسة الجمهورية، وفي هذه الأثناء رشّح سليمان فرنجية نفسه لرئاسة الجمهورية[1]، وهو ما زاد الطين بلة.

إن ترشيح سليمان فرنجية نفسه للرئاسة أدى إلى خلق تحالف بين قائد القوات اللبنانية سمير جعجع وغريمه ميشال عون قائد الجيش اللبناني بعد القطيعة التي حصلت بينهما منذ سنة 1986 والتي كادت أن تتطور إلى صراع مسلح خلال شهر ماي 1988، وكبر التقارب بينهما عندما توحدت مواقفهما على تعطيل جلسة النواب لانتخاب رئيس الجمهورية المزمع عقدها في 18 أوت من نفس السنة لمنع سليمان فرنجية -المرشح الوحيد- من الوصول[2].

إن سوريا رأت في الخطوة التي أقبل عليها أمين الجميّل وهي تغيير حكومة سليم الحص المنبثقة عن مؤتمر لوزان للمصالحة الوطنية قبل انتهاء ولاياتها ضرب من الخطورة، وهو ما صرّح به وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في حديث له أجراه بتاريخ 13 سبتمبر 1988م مع جريدة "لوموند" الفرنسية قائلاً: "إن تشكيل أي حكومة بديلة عن حكومة سليم الحص ستكون وليدة إدارة لا تمثل إلا طرفاً محدوداً، وأنها تعد خطوة خطيرة يمكن أن يصبح الوضع معها قابلاً للانفجار"[3]، مما بين لنا أن سوريا متمسكة ومؤيدة لحكومة سليم الحص.

وبالفعل، في هذه الأثناء وبعد فشل أمين الجميّل في تشكيل حكومة جديدة بديلة عن حكومة الحص من جهة، وإصراره على إقالتها من جهة أخرى، قرّر في 23 سبتمبر 1988، أي قبيل ساعات من انتهاء ولايته، تشكيل حكومة عسكرية انتقالية برئاسة قائد الجيش اللبناني ميشال عون[4]، وبذلك برزت إلى الوجود في لبنان حكومتين مزدوجتين في وقت واحد إحداهما برئاسة سليم الحص المدعومة من طرف سوريا، والأخرى عسكرية بقيادة ميشال عون المؤيدة من طرف العراق، وهكذا دخلت الحكومتين اللبنانيتين في نزاع مع بعضهما البعض خلال شهر أوت 1988م أجج لهيب الحرب أهلية اللبنانية[5].

---

[1] فاروق الشرع: المصدر السابق، ص171.

[2] كريم بقرادوني: **السلام المفقود عهد إلياس سركيس 1976-1982**، المصدر السابق، ص224.

[3] فاروق الشرع: المصدر السابق، ص172.

[4] نفسه، ص173.

[5] حمزة سالم آل دبج الشهري: المرجع السابق، ص301.

وفي مطلع عام 1989 ازداد الوضع اللبناني تأزماً، بسبب الحرب القائمة بين الجيش اللبناني بقيادة العماد ميشال عون وبين الميليشيا المسيحية التي كانت تفرض جبايات مرهقة منذ خمسة عشر عاماً لم يستطيع المواطنون تحملها، فخاض الجيش اللبناني معارك ضارية لتخليص المواطنين من تلك الضرائب المجحفة.

في البداية معظم الدول العربية أبدت انزعاجها من التواجد السوري العراقي في لبنان من جهة، وتعذر انتخاب رئيس الجمهورية خلفاً لأمين الجميل من جهة ثانية، وقيام حكومتين في لبنان تتنازعان الشرعية والسلطة من جهة ثالثة[1]، وهو ما هدد فعلياً بتقسيم لبنان، وعلى هذا الأساس وجه الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي الدعوة لوزير الخارجية السوري فاروق الشرع ونظيره العراقي طارق عزيز إلى عقد اجتماع طارئ لجامعة الدول العربية لتدارس الوضع وذلك بوم 12 يناير 1989م، وخلال هذا الاجتماع جرى نقاش حاد بينهما، وربما كان هذا هو هدف وزراء الخارجية العرب، أي إشغال البلدين مع بعضهما البعض ومن ثم صرفهما عن التدخل في الوضع اللبناني، خاصة وأن الحرب العراقية- الإيرانية قد وضعت أوزارها.

وبعد نقاش حاد، شكل مجلس وزراء الخارجية العرب لجنة سداسية عربية خاصة أوكلت لها مهمة معالجة الوضع اللبناني المتأزم ضمت في عضويتها وزراء خارجية كل من: الكويت، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، الجزائر، السودان، وتونس، وتم انتخاب وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح رئيساً لها[2]، وحسب شهادة الأخضر الابراهيمي[3] -مبعوث الجامعة العربية إلى لبنان من 1989 إلى 1991- أن سوريا والعراق أقصيا من عضوية اللجنة السداسية بسبب اعتراض كل منهما على وجود الآخر في اللجنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت اللجنة السداسية مقتنعة

[1] عارف العبد: المرجع السابق، ص199.

[2] فاروق الشرع: المصدر السابق، ص175.

[3] دبلوماسي جزائري دولي مخضرم، ولد في 01 جانفي 1934 بالمدية، عضو مؤسس للاتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين سنة 1954، مندوب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتونس ثم في القاهرة، عين وزيراً للشؤون الخارجية الجزائرية خلال الفترة ما بين 1991-1992، كان له دور بارز في معالجة الأزمة اللبنانية التي دامت أكثر من 17 سنة وذلك بصفته سكرتير اللجنة العربية العليا الثلاثية التي كلفت بمعالجة القضية اللبنانية. للمزيد ينظر: عاشور شرفي: قاموس سبق ذكره، ص22.

تماماً بأن وجودهما في اللجنة لن يؤدي إلى أي خطوة نحو الأمام[1]، وهكذا قررت اللجنة السداسية التعامل مع أطراف الصراع اللبناني المحصورة آنذاك في كل من العماد ميشال عون رئيس الحكومة العسكرية وسليم الحص رئيس الحكومة اللبنانية وحسين الحسيني رئيس مجلس النواب اللبناني.

وقد حضر هذا الاجتماع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية المقيم في تونس آنذاك. وفي نهاية شهر يناير عقدت اللجنة السداسية لقاءات مع ميشال عون وسليم الحص وحسين الحسيني في تونس، فرأى عون أن أولوية حل الأزمة اللبنانية تقتضي برمجة انسحاب الجيوش الإسرائيلية والسورية والمنظمات غير اللبنانية، وأظهر للجنة خريطة توضح "أن الكل متواجدون في لبنان ألا الجيش اللبناني والشعب اللبناني"، أما الحص والحسيني فطالبا بضرورة إقرار الإصلاح الدستوري[2].

وخلال هذا الاجتماع شعر عون بنوع من القوة، خاصة بعد اجتماعه بعرفات وأبلغه أنه يضع البندقية الفلسطينية تحت تصرفه، هذا بالإضافة إلى إحساسه بأن اللجنة السداسية تعاطفت معه وأيدت مشروعه للسيطرة على بيروت الكبرى، وبمقابل ذلك وردته أخبار مفادها أن دمشق باتت على شفا حفرة من الانهيار وأن عليه فوراً استغلال الوضع والبدء في إخراجها من لبنان، وهذه العوامل كلها سوف تساعد عون فيما بعد بإعلانه ما سمي بـ "**حرب التحرير**" لإخراج سوريا من لبنان[3].

غير أن لجنة المساعي الحميدة التي اجتمعت في تونس لم تفض إلى نتيجة، صحيح أنه في مطلع عام 1989م ساد الاعتقاد أن لبنان في طريقه إلى إيجاد حل لمشكلاته، وصحيح انطلقت في لبنان محادثات مكثفة بين الفصيل الدرزي وبين شخصيات مسيحية حول عودة 150.000 مهاجر مسيحي طردوا من منطقة الشوف في سبتمبر 1983م، إلا أنه لم تمض سوى بضعة أشهر حتى عادت الفوضى إلى سابق عهدها وعلى نطاق أوسع وخيم معها اليأس على جميع اللبنانيين[4].

---

[1] الأخضر الابراهيمي: الذاكرة السياسية [على الخط]، حصة تلفزيونية، إعداد الطاهر بركة، إنتاج قناة العربية، ج2، الحلقات (4،5،6،7)، متاح على"https://www.youtube.com/watch?v=YT-vKfyRmrk" ، تاريخ التحميل يوم 2017/02/07، 11:56.

[2] كريم بقرادوني: ا **السلام المفقود عهد إلياس سركيس 1976-1982**، المصدر السابق، ص226.

[3] عارف العبد: المرجع السابق، ص200.

[4] جورج قرم: المرجع السابق، ص409.

غير أنه ما يعاب على اللقاء السابق ذكره هو موقف الحكومة التونسية المنحاز لصالح ميشال عون، وتجسد ذلك في طريقة استقبال عون بكامل مراسم الاستقبال بما فيها تفريش السجاد الأحمر ولم يكن الأمر كذاك بالنسبة للطرفين الآخرين[1]، وهو ما دفع سوريا إلى الاحتجاج على هذا التصرف وإعلانها عن فشل اللقاء قبل بدايته.

وبالفعل لم توفق اللجنة في انطلاقتها الأولى بتقريب وجهات نظر الإخوة الفرقاء بسبب اتساع الهوة بينهم، فعون ظل متمسك بضرورة انهاء تواجد القوات غير اللبنانية وإحلال محلها الجيش اللبناني وبسط سيطرته ونفوذه على بيروت الكبرى، بينما الحص والحسيني أصرا على تطبيق الاصلاحات الدستورية.

وتجدر الإشارة، إلى أنه بالرغم من التحيز البروتوكولي التونسي الواضح لميشال عون، والذي لا ينطبق تماماً مع مهمات اللجنة السداسية، وبالرغم من عودة هذا الأخير إلى لبنان بدعم وتأييد كبيرين من قبل اللجنة، إلا أن سوريا قررت أن لا تكون حجر عثرة في وجه عمل اللجنة السداسية وكانت تستقبل رئيسها الشيخ صباح الأحمد الصباح بكل ارتياحية وروح المسؤولية[2].

ويمكن القول أن نتيجة اللقاء الأول الذي انحازت فيه اللجنة السداسية ـحسب وجهة نظر سورياـ إلى ميشال عون أدى إلى تطور جديد في الساحة اللبنانية، وهو ما شجع عون في منتصف شهر فبراير 1989م على التجرؤ والاصطدام والتوسع على حساب القوات اللبنانية، حاملاً شعاره الجديد "**نعم للدولة، لا للدويلات**"، ومن التغيرات الطارئة أيضاً في سياسة عون هو أنه حاول تحسين علاقاته مع سوريا عن طريق معارض عراقي يدعى طالب السهيل الذي نقل رسالة شفوية إلى الأسد عن طريق فاروق الشرع مفادها أن عون ليس ضد سوريا وأنه مستعد لفتح صفحة جديدة معها إذا دعمته للوصول إلى الرئاسة[3].

---

[1] فاروق الشرع: المصدر السابق، ص175.

[2] نفسه، ص176.

[3] غير أن كريم بقرادوني أكد أن السفير الأمريكي في بيروت "جون مكارثي" هو الذي تولى نقل الرسالة إلى دمشق بناء على طلب العون، والتي تتضمن رغبة لبنان في إقامة علاقات ودية مع سوريا، وفي حالة رفض الطلب، يقوم عون بمطالبة مجلس الأمن يعقد اجتماع لتنفيذ القرارات الأممية القاضية بانسحاب جميع الجيوش والمنظمات غير اللبنانية من لبنان وخاصة القوات الإسرائيلية والسورية. ينظر: كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص235.

غير أن موقف عون الأخير تجاه سوريا لم يكن سوى مجرد مناورة تكتيكية فقط، إذ انه سرعان ما باشر -دون انتظار الرد السوري- يوم 14 مارس 1989م بقصف المنطقة الغربية من بيروت معلناً رسمياً عن بدأ ما سماه بـ "**حرب التحرير**" واصطحبها بتصريحات خطيرة بإيعاز من صدام وعرفات ضد سوريا، أهمها تلك الرسالة الخطية التي وجهها للرئيس السوري يوم 20 مارس طالباً منه فيها سحب جميع قواته على الفور من لبنان، وأكد فيها أنه سوف يتخذ كل الإجراءات اللازمة بهذا الشأن، وردت سوريا بحصار بري وبحري واشتعل لبنان من جديد[1]، لكن هذا الأمر أخلق مصاعب لسوريا وعزلها عربياً وإقليمياً، خاصة بعد الإعلان عن قيام "**اتحاد المغرب العربي**" في فبراير 1989م[2]، وبعده بومين تم الإعلان عن قيام "**دول مجلس التعاون العربي**" بين العراق، مصر، الأردن، واليمن[3].

ومن بين العوامل التي ساعدت عون وشجعته على إعلان ما أسماه "حرب التحرير" نذكر ما يأتي[4]:

العامل الأول: عدم تجاوب سوريا مع الميشال عون حين حد من سلطة القوات اللبنانية وبسط سيطرته على الحوض الخامس.

العامل الثاني: التجاوب الكبير الذي لقيه عون في تونس من لدن اللجنة السداسية وخاصة من طرف القيادة التونسية، وهو ما أوهمه بهشاشة النظام السوري.

العامل الثالث: التأييد والدعم الذي وعدته به العراق خاصة وأنها خرجت منتصرة عسكرياً في حربها ضد إيران، وتحققت تلك الوعود العراقية بمد عون كل المساعدات المادية والعسكرية.

---

[1] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص235.

[2] تأسس هذا الاتحاد بتاريخ 17 فبراير 1989 بمدينة مراكش المغربية بعد التوقيع عليه من طرف رؤساء الدول المغاربية الخمسة وهي تونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا، ولقد سبق هذا التأسيس اجتماع الرؤساء الخمسة بزرالدة في الجزائر يوم 10 جوان 1988، ومن بين الأهداف الأساسية للاتحاد تدعيم أواصر الأخوة والصداقة التي تربط بين الدول الأعضاء وشعوبها، أما هياكله فتتمثل في: مجلس الرئاسة، الأمانة العامة الدائمة، لجنة المتابعة، هيئة قضائية. ينظر: عاشور شرفي: قاموس سبق ذكره، ص51.

[3] فاروق الشرع: المصدر السابق، ص178.

[4] عارف العبد: المرجع السابق، ص203.

العامل الرابع: التشجيع الكبير الذي قدمته فرنسا لعون لقيامه بهذه الحرب، لأن فرنسا كانت تعتقد جازمة أن تصعيد التوتر في لبنان خاصة بين عون وسوريا سوف يسمح لها بالعودة إلى الساحة الدولية بصفة عامة والشرق أوسطية على وجه الخصوص، لكن آمالها اصطدمت بالتدخل الأمريكي-السوفياتي، إذ التقى وزيرا خارجية الدولتين العظميين في موسكو يوم 06 ماي 1989م، وتمخض عن هذا اللقاء الثنائي صدور بيان مشترك حيال الأزمة اللبنانية -كان الأول من نوعه في تاريخ الحرب اللبنانية- تضمن النقاط الثلاث الرئيسية:

- دعوة الفرقاء اللبنانيين إلى توقيف القتال فوراً.
- الطلب من المقاتلين التوجه إلى طاولة المفاوضات.
- تعهد الفرقاء اللبنانيين ببذل مساعيهما الحميدة لإنجاح الحوار.

وفي خضم ظروف حرب التحرير التي أعلنها العماد عون، عقد وزراء الخارجية العرب بتاريخ 26 أبريل 1989م اجتماعاً طارئاً في تونس خصص لدراسة الأزمة اللبنانية، وخلال اللقاء جرت مواجهات ساخنة بين وزيري الخارجية العراقي طارق عزيز والسوري فاروق الشرع، وأهم نتيجة خلص إليها الاجتماع هو الدعوة إلى وقف إطلاق النار ورفع الحصارات البرية والبحرية والجوية، على غرار فتح كافة المعابر وتوزيع مراقبين عرب على خطوط التماس، وتم إيفاد كل من أحمد عبد العزيز الجاسم سفير الكويت في سوريا والجزائري الأخضر الابراهيمي مساعد أمين عام جامعة الدول العربية إلى بيروت ليشرفا على تنفيذ هذه القرارات[1].

ثانياً: قمة الدار البيضاء وولادة اللجنة العربية العليا الثلاثية.

تمت الدعوة لهذه القمة العربية الاستثنائية السادسة بعدما تعثرت مهمة الموفدين إلى بيروت، وبعد فشل كافة الجهود التي بذلتها العديد من الأطراف لتذليل الصعوبات والعراقيل التي ما تزال تحول دون انعقاد القمة العربية العادية والتي كان من المفترض أن تنعقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

فأمام العراقيل الأمنية والسياسية التي واجهت اللجنة العربية السداسية خاصة بعد تعرض مبعوثيها إلى بيروت لقصف معتمد وجدت اللجنة نفسها محاصرة من الداخل والخارج، وهذا ما

[1] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص236.

أوضحه رئيسها الشيخ الصباح الأحمد الصباح في التقرير الذي رفعه إلى الملوك والرؤساء العرب إلى القمة العربية الاستثنائية المنعقدة في الدار البيضاء بالمملكة المغربية[1].

ولقد جاءت هذه القمة الاستثنائية بعد تأزم الوضع في منطقة المشرق العربي وخاصة في لبنان، فبعد شعور جميع الدول العربية أن لبنان بات في خطر حقيقي وأنه لأول مرة في تاريخ لبنان يفشل الإخوة اللبنانيون في انتخاب رئيس جمهورية خليفة لأمين الجميّل، ومن ثم رأت هذه الدول العربية المتأثرة بالوضع اللبناني أنه لابد من جهود مركزة من طرفها، خاصة وأن جميع الأطراف اللبنانية كانت جاهزة لأي مبادرة عربية تنقذ وضعها وكانت تشعر بأن هذه الحرب الأهلية على وشك الانتهاء، ضف إلى ذلك أن الفرقاء اللبنانيون ظلوا مقتنعين أكثر من أي وقت مضى أنه لا بد على كل طرف أن يقتنع بما حصل عليه ومالم يحصل عليه من الشيء الذي كان يحارب من اجله[2]، ونتيجة لهذه الظروف اتفق الزعماء العرب ملوكاً ورؤساء على عقد قمة عربية استثنائية سادسة بالدار البيضاء[3] بعد قمة الجزائر التي عقدت في صيف سنة 1988م لدعم الانتفاضة الفلسطينية[4].

دامت هذه القمة التي أدت فيها الجزائر دوراً بارزاً[5] أربعة إيام ابتداء من 23 إلى 26 ماي 1989 ناقش فيها الزعماء العرب الكثير من القضايا التي تخص العالم العربي، وأهم ما ميز هذه القمة هو اتفاق العرب على كل شيء واختلفوا على لبنان، فبدأت القمة أشغالها بمصالحة

---

[1] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص237.

[2] الأخضر الابراهيمي: المصدر السابق.

[3] عقدت هذه القمة الاستثنائية خلال شهر مارس 1989 وهي القمة التي تمخضت عنها اللجنة الثلاثية العربية العليا، وهذه الأخيرة هي التي أعدت مقترحات الاصلاحات السياسية في لبنان أو ما يعرف بوثيقة المصالحة الوطنية لإنهاء الحرب الأهلية والأزمة اللبنانية. ينظر:
Reuven Erlich.: "The “Syrian order” in Lebanon (1975-2005): Lebanon as a Syrian satellite during the Hafez Assad régime and the weakening of Syria’s hegemony under Bashar Assad" / April 2005./ P 21.

[4] مجلة الجيش: **"القمة العربية الاستثنائية بالدار البيضاء هل هي العودة إلى التضامن العربي"**، ع300، ماي 1989، ص7.

[5] يتمثل هذا الدور الذي لعبته الجزائر في تلك المبادرات التي قام بها الرئيس الشاذلي بن جديد ومنها عقده قمة ثلاثية مصغرة في العاصمة الليبية طرابلس جمعته مع العقيد معمر القذافي والرئيس السوري حافظ الأسد وتواصلت هذه المحادثات في وهران لتصبح رباعية بعد انضمام الرئيس التونسي بن علي إليها، وعلى هامش قمة الدار البيضاء حدث لقاء ثلاثي آخر ضم إلى جانب الرئيس بن جديد كل من الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس المصري حسني مبارك، وكان لهذه المبادرات الجزائرية وزناً هاماً في القمة العربية الاستثنائية بالدار البيضاء. ينظر: مجلة الجيش: ع300، س26، ماي 1989، ص8.

مصرية-سورية-ليبية وبترحيب جماعي بمشاركة الرئيس المصري حسني مبارك في هذا اللقاء بعد غياب مصر عن الجامعة العربية لمدة 10 سنوات، واختزلت القمة في مجموعة لقاءات مصغرة بغية توحيد المواقف، وعقد الأسد وعرفات اجتماعاً برعاية جزائرية ومباركة ليبية واتفق المؤتمرون على خطة السلام الفلسطينية التي طرحها عرفات وفق المنظور العراقي[1].

وبالمقابل اصطدم المجتمعون بخصوص الأزمة اللبنانية التي عرفت تبايناً شديداً في وجهات النظر، خاصة بين العراق المؤيد لميشال عون وسوريا المؤيدة لسليم الحص أو بالأحرى تقف طرفاً مباشراً في الصراع نظراً لتواجد ما يزيد عن 25 ألف من جنودها على الأراضي اللبنانية منذ أكثر من 13 سنة.

وكما توقع الملاحظون والمحللون أن المناقشات حول هذا النزاع لن تكون سهلة بسبب الخلافات الخفية والمعلنة بين الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس العراقي صدام حسين، وهو ما حدث بالفعل حيث جرى خلاف عنيف بينهما، فالرئيس صدام حسين تصرف في هذه القمة بشكل متغطرس مستغلاً فرصة انتصاره على إيران وحاول الضغط على سوريا والخروج من هذه القمة بصيغ تضمن له إرسال قواته إلى لبنان الذي أصبح فيه الوضع لصالح العراق، ولم يتوقف عند هذا الحد فحسب؛ بل طالب بإعادة السيادة اللبنانية والسحب الفوري للقوات السورية من لبنان لأنه كان يرى بأن أي حل للمشكلة اللبنانية لن يتم إلا بعد انسحاب القوات السورية المتواجدة في لبنان منذ 1976م في إطار قوات الردع العربي، أما دمشق فإنها ترى أن الموقف العراقي حيال الأزمة اللبنانية نابع من الصراع بين جناحي حزب البعث وأن صدام من خلال موقفه هذا يسعى جاهداً إلى تحطيم سوريا عن طريق لبنان وأن تزويده للمعسكر المسيحي بالأسلحة المتطورة يعني تكريسه للتواجد الإسرائيلي بلبنان[2].

وبعد أربعة إيام من المناقشات الساخنة كادت القمة أن تنتهي كما بدأت دون تحقيق أية نتيجة، فالعراق شدّد على ضرورة السحب الفوري للقوات السورية من لبنان وإحلال محلها قوات عربية، وسوريا رفضت انسحابها رفضاً قاطعاً قبل انسحاب القوات الإسرائيلية دون قيد أو شرط،

[1] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص237.

[2] مجلة الجيش: ع300، س26، ماي 1989، ص8.

وفي الأخير تدخل العاهل السعودي الملك فهد وحسم الموقف وافتك وعداً من الأسد بتعديل موقفه لاحقاً مقابل منع صدور أي قرار عربي يدين دمشق، بعد ذلك أبدى الأسد استعداده للتعاون مع "**اللجنة الثلاثية العربية العليا**" التي حلت محل اللجنة السداسية[1].

وفي الأخير أصدر المؤتمرون توصية تقضي بتكليف اللجنة الثلاثية المتكونة من الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد والعاهل المغربي الحسن الثاني والملك السعودي فهد بن عبد العزيز مهمة البحث عن حل للأزمة اللبنانية في غضون ستة أشهر دون الإشارة إلى الوجود السوري، او إلى إرسال قوات عربية[2]. وهكذا أسفرت قمة الدار البيضاء عن محاكمة سوريا دون إصدار أي حكم في حقها.

وللإشارة، فإنه قبيل تشكيل اللجنة الثلاثية سبقتها فكرة تشكيل "**لجنة رباعية**" بمبادرة من العاهل المغربي الحسن الثاني حيث اقترح تشكيل هذه اللجنة على مستوى القادة، واقترح أن تتألف هذه اللجنة من شخصيته والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بصفتهما ممثلين عن دول المغرب، ومن الملك السعودي فهد بن عبد العزيز والرئيس السوري حافظ الأسد بصفتهما ممثلين عن المشرق، وفي هذه الأثناء وبعد صمت قصير تدخل وزير خارجية السعودية الأمير سعود الفيصل معترضاً عضوية الأسد في اللجنة بحجة أنها طرف في الصراع اللبناني، بينما بلده والجزائر والمغرب على مسافة واحدة من أطراف الصراع، فرد عليه الحسن الثاني لا حل للمشكلة من دون سوريا[3].

وفي الأخير، تم تشكيل "**اللجنة الثلاثية**" واستثنى منها الرئيس السوري، ورغم ذلك لم يعارض هذه اللجنة بل سهّل مهمتها لأنها تضم دولاً عربيةً صديقةً لسوريا، وبالموازاة مع تشكيل هذه اللجنة أمر الرئيس السوري وزير خارجيته فاروق الشرع بالبحث عن سكرتير لهذه اللجنة، فوقع اختيار هذا الأخير على الدبلوماسي الجزائري المميز الأخضر الإبراهيمي، وكانت مهمة هذه اللجنة حل الأزمة اللبنانية وفق خطة وضع أسسها البيان الختامي لقمة الدار البيضاء وتتمثل فيما يأتي[4]:

---

[1] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص238.
[2] جورج قرم: المرجع السابق، ص412.
[3] فاروق الشرع: المصدر السابق، ص180.
[4] نفسه، ص182.

- التأكيد على عروبة لبنان.

- إن استمرار الأزمة معناه تهديد الأمن القومي العربي، ويؤدي إلى نتيجة حتمية تقسيم لبنان.

- التأكيد على التضامن العربي، والعمل على إنهاء الاحتلال الصهيوني للبنان وبسط سيادة الدولة على كامل التراب اللبناني.

- إقرار مجلس النواب اللبناني لوثيقة الاصلاحات السياسية، وانتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة وفاق وطني.

- منح اللجنة الثلاثية مدة ستة أشهر لإنجاز خطة الدار البيضاء، وأوكلت مهمة تنفيذ الخطة عملياً لوزراء خارجية الدول الثلاث (الجزائر، والمملكتين السعودية والمغربية).

وعلى هامش هذه القمة حاول الرئيس السوري حافظ الأسد من خلال لقائه مع الرئيس المصري حسني مبارك أن يستأنف علاقاته مع مصر المقطوعة منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد 1978م، وذلك بعد العزل والضيق الذي تعرضت له سوريا في لبنان بصفة خاصة وعلى الصعيد العربي على وجه العموم[1].

ثالثاً: اللجنة الثلاثية من قمة الدار البيضاء إلى اتفاق الطائف.

أوكلت قمة الدار البيضاء مهمة تنفيذ الخطة عملياً إلى وزراء خارجية الدول العربية الثلاث (الجزائر، المملكة العربية السعودية، والمملكة المغربية)، وحسب شهادة سكرتير اللجنة الثلاثية فإن هذه الأخيرة كانت متفائلة بإيجاد مخرج سلمي لهذه الأزمة، خاصة وأن أعضائها كان لديهم شعور واضح بأنه هناك نضج حقيقي للظروف الإقليمية والدولية، وأنه آن الأوان لإيجاد حل للبنان، ورغم ذلك إلا أن هذه المهمة ليست بالسهلة وتتطلب مجهود أكبر ونفس طويل، وهذا التفاؤل الذي كان يحدوا اللجنة العليا الثلاثية مرده تلك العلاقات الطيبة والوثيقة التي كانت تربط الزعماء الثلاثة، ضف إلى ذلك ان الملك فهد ووزبر خارجيته الأمير سعود الفيصل كانا يعرفان لبنان معرفة دقيقة جداً مما جعلهما المحركان الرئيسيان لاتفاق الطائف وهذا كله كان له دور مهماً في توفير الأجواء المساعدة[2].

---

[1] فاروق الشرع: المصدر السابق، ص179.

[2] الاخضر الابراهيمي: المصدر السابق.

وتأكيداً لما أقره مؤتمر الدار البيضاء عقدت اللجنة العربية العليا اجتماعاً لها في العاصمة المغربية الرباط في الرابع من شهر جوان 1989م تبنت خلاله خطة عمل تتكون من شقين اثنين سياسي وأمني، ودعت إلى وقف كل أشكال العنف في لبنان وفتح المعابر ورفع الحصارات، كما تم وضع "**وثيقة وفاق وطني**" بشكل متساو وعادل، وأوكلت اللجنة إلى وزراء خارجيتها مهمة القيام بالإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطتين السياسية والأمنية معاً.

وكانت المحطة الأولى لوزراء الخارجية الثلاثة هي دمشق التي توجهوا إليها يوم 09 جوان، والتقت اللجنة بالرئيس الأسد الذي ابدى استعداده لمساعدتها في وقف إطلاق النار، لكنه اشترط لفك الحصار البحري تفتيش السفن المتوجهة إلى بيروت الشرقية للتأكد من عدم نقلها للأسلحة، كما طالب بتعديل الصيغة المتعلقة ببسط السيادة اللبنانية، واشترط أخيراً أن يكف العراق عن إمداد الجيش اللبناني بالأسلحة والذخيرة، مع العلم أن هذه الشروط لم تكن واردة في قرارات قمة الدار البيضاء، بعد ذلك غادرت اللجنة دمشق بعدما تأكدت أن السوريين لا يرغبون إطلاقاً في صياغة العلاقات اللبنانية-السورية[1]، وهنا ظهرت حقيقة الموقف السوري الرافض لأي تدخل عربي في الشأن اللبناني.

بعد الموقف السلبي السوري تجاه مقترحات اللجنة العربية العليا عقدت هذه الأخيرة اجتماعاً آخراً لها في الغرب الجزائري بوهران، وفي هذه القمة تدارست اللجنة كيفية إيجاد مخرج للمأزق الذي واجهته في دمشق، ولقد أقرت هذه اللجنة بضرورة تثبيت وقف إطلاق النار داخل لبنان وفك الحصار وفتح المعابر، بمعنى آخر ضرورة ازدواج الملفين السياسي والأمني، وفي الأخير قرر القادة الثلاثة أن يحملوا وزراء خارجيتهم رسالة خطية إلى الرئيس الأسد يوضحون له فيها تعارض تصورهم لسيادة لبنان وعلاقته مع سوريا مع تصوره، واقترحوا في الأخير ضرورة سحب القوات السورية إلى البقاع خلال مهلة أقصاها ستة أشهر[2].

وفي هذه المرة كان الرد السوري عنيفاً، إذ باشرت دمشق بقصف لبنان الشرقية وبصورة مركزة على الأحياء السكنية في الأشرفية، فسارع وزراء خارجية اللجنة الثلاثية للمرة الثالثة بزيارة طارئة خاطفة إلى دمشق حاملين معهم رسالة شفوية إلى الرئيس السوري تؤكد "أن موضوع بسط سيادة

---

[1] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص239.

[2] الشعب: "**ردود فعل متباينة تجاه قمة وهران الثلاثية**"، ع7982، 01 جويلية 1989، ص1.

الدولة اللبنانية على كامل التراب اللبناني أمراً غير قابل للتنازل ولا حتى التعديل لأن هناك التزام وإجماع عربي حول هذا المبدأ"، غير أن الأسد رفض استقبالهم وأحالهم على وزير خارجيته فاروق الشرع الذي بدوره عارض أي إشراف عربي على تنظيم العلاقات السورية اللبنانية، كما رفض التحدث في قضية انسحاب الجيش السوري، وطالب الموفدين بتأجيل البحث في هذين الموضوعين إلى ما بعد إقرار الإصلاح السياسي وانتخاب رئيس جمهورية وإقامة حكومة الوفاق الوطني[1].

وأكد الاخضر الابراهيمي، أن أكبر عقبة كانت تقف أمام عمل هذه اللجنة هي سوريا، هذا على غرار الخلاف السوري العراقي الذي امتد تأثيره السلبي إلى الوضع الداخلي للبنان عن طريق دعم العراق لميشال عون وسمير جعجع خصمي سوريا في لبنان، وعلى هذا الأساس كانت زيارات وزراء الخارجية الثلاثة ومعهم سكرتير اللجنة مقتصرة أساساً على سوريا والعراق، طبعاً، باستثناء الزيارة العامة التي تمت إلى مختلف عواصم الدول العربية، لكن التركيز بشكل أساسي كان على العراق وسوريا بالرغم من أن المشكل لبناني بالدرجة الأولى[2].

وفي هذه الجولة التي قادتهم كذلك إلى بغداد صرّح وفد اللجنة الثلاثية العليا المكلفة بمعالجة الأزمة اللبنانية والمتكون من السادة بسايح بوعلام وزير خارجية الجزائر، والأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، وعبد اللطيف فيلالي وزير الخارجية المغربي، أنه لمس من الرئيس صدّام حسين تجاوباً كاملاً مع مساعي نظرائه في اللجنة العربية العليا، وأضاف الوفد أن هذا الموقف ليس بالغريب عن مواقف صدام حسين المعروفة حيال القضايا العربية بصفة عامة[3].

وبالموازاة مع عمل اللجنة العربية العليا نشطت مبادرة ثنائية في هذا الخصوص خارج الإطار العربي، وهي المبادرة الفرنسية-السوفياتية، حيث بذل الرئيسان فرانسوا ميتران ونظيره السوفياتي ميخائيل غورباتشوف مساع حثيثة لتهدئة الوضع في لبنان، ولهذا الغرض كلفا وزيرا خارجيتهما بزيارة إلى الدول الثلاث بيروت، دمشق، وبغداد للتباحث مع قادتها، وبتاريخ 05 جويلية 1989م

---

[1] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص240.

[2] الاخضر الابراهيمي: المصدر السابق.

[3] الشعب: "**اللجنة الثلاثية تجري اتصالات إيجابية في دمشق وبغداد**"، ع7985، 04 جويلية 1989، ص1.

أصدرا الرئيسان بيان مشترك حول الوضع في لبنان ودعا إلى وقف فوري لإطلاق النار، كما أيدا الرئيسان عمل اللجنة العربية العليا وأبديا استعدادهما للعمل سوياً لإعادة السلام في لبنان[1].

أما المرة الثالثة التي عادت فيها اللجنة الثلاثية إلى دمشق فكانت بتاريخ 13 جويلية 1989م، وفي هذه المرة اصطحبت اللجنة معها بياناً كان أكثر وقعاً وحدةً على سوريا، وكلف بقراءته الوزير الجزائري بوعلام بسايح وفيه اتهمت اللجنة سوريا بأن تعاونها مع اللجنة الثلاثية كان دون المستوى المأمول، وأكثر من هذا طالبها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبنان[2].

إن ما ورد في البيان اتهام صريح لسوريا بعرقلتها لعمل اللجنة وللحل السلمي، وحسب شهادة فاروق الشرع إن تلك الاتهامات الموجهة لسوريا كان وراءها الأمير سعود الفيصل وزير خارجية السعودية الذي استطاع أن يؤلب سكرتير اللجنة الاخضر الابراهيمي ضد سوريا، والذي بدوره استطاع أن يجر إليه زميله وزير الخارجية الجزائري بوعلام بسايح.

لكن علاقة الرئيس السوري حافظ الأسد الوثيقة مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد جعلته يشك فيما أقدم عليه بوعلام بسايح، وللتأكد من موقف الشاذلي بن جديد مما أقدم عليه وزير خارجيته قام الأسد بزيارة خاطفة إلى الجزائر، فكانت النتيجة اندهاش الشاذلي من موقف وزير خارجيته تجاه سوريا، فاستشاط غضباً وأبدى انزعاجه الشديد من هذا التصرف الذي كان سبباً في إقالة وزير خارجيته فيما بعد[3]، ورغم ذلك ظلت العلاقة بين اللجنة الثلاثية وسوريا متوترة ولكن بمستوى أقل.

ومع ازدياد الوضع اللبناني تأزماً اقترح وزير خارجية الاتحاد السوفياتي إدوار شيفارندزه يوم 28 جويلية 1989م إمكانية انعقاد "**مؤتمر دولي**" لحل الأزمة اللبنانية، وفي اليوم الأول من شهر أوت خرجت اللجنة العربية العليا عن صمتها المطبق، وأعلنت في تقرير لها أنها أوقفت جهودها ومساعيها الرامية لحل الأزمة اللبنانية، وحمّلت دمشق مسؤولية وصولها إلى طريق مسدود في الشقين السياسي والأمني معاً[4].

---

[1] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص240.

[2] فاروق الشرع: المصدر السابق، ص182.

[3] نفسه، ص183.

[4] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص240.

غير أن وزير الخارجية السوري فاروق الشرع نفى ذلك، وأكد في تصريح أدلى به لصحيفة الشرق الأوسط إن بلاده والتزاماً منها بقرارات قمة الدار البيضاء لن تدخر أي جهد من شأنه يساعد اللجنة العربية العليا الثلاثية على أداء مهامها المتمثلة في إيجاد حل سلمي للأزمة اللبنانية، وأكد نفس المصدر أن بلده ليس لها أية مصلحة في إبقاء قواتها إلى الأبد في لبنان، وأن وجود هذه القوات في لبنان لم ولن يؤثر على الوضع الداخلي في لبنان لأن علاقة هذا الأخير مع سوريا قديمة جدّاً وتعود إلى ما قبل الأزمة اللبنانية بكثير[1].

ونفس الرأي أكده الرئيس المصري حسني مبارك في تصريح صحفي أجراه بالقاهرة يوم 11 سبتمبر وقال فيه أن سوريا مستعدة للتعاون مع اللجنة العربية العليا من أجل وضع حد نهائي للأزمة اللبنانية، وأكد مبارك أن تصريحاته جاءت بناءً على ما أخبره به عضو اللجنة الثلاثية الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وقال له أنه لمس استجابة من الرئيس السوري حافظ الأسد أثناء لقاء جمعه معه في ليبيا بمناسبة احتفالات عيد الجلاء[2].

وكرد فعل دمشق على تقرير اللجنة العليا أنها صعّدت وتيرة ضغطها العسكري، وفي العاشر من أوت قصفت المدعية السورية المنطقة الشرقية من بيروت بشكل لم يشهد له مثيل مخلفة وراءها 150 قتيلاً وأكثر من 800 جريح، وهنا أطلق البابا يوحنا بولس الثاني صرخة استغاثة متهما سوريا بأنها استهدفت في قصفها الأحياء السكنية الخاصة بالمسيحيين.

وفي هذه الأثناء تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية مانعة تدويل الأزمة اللبنانية، وحرصت على الحد من زخم روسيا وفرنسا والفاتيكان تجاه الأزمة، وفي نفس الوقت ضغطت على اللجنة العربية العليا لاستئناف جهودها وتليين مواقفها إزاء الموقف السوري، وهنا أدرك الميشال عون المدعم من قبل بغداد أن التعنت السوري وراءه واشنطن[3]، فأعلن عون في 03 سبتمبر 1989م في تصريح حاد وعنيف ضد الولايات المتحدة الأمريكية واتهمها علنية أنها "**باعت لبنان لسوريا**".

وبعد هذه التطورات استأنفت اللجنة العربية العليا عملها، وقد تولى الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد مهمة التفاهم مع الرئيس السوري حافظ الأسد، وقد أدلى الرئيس بن جديد

---

[1] فاروق الشرع: المصدر السابق، ص185.

[2] الشرق الأوسط: "**سوريا ستساعد اللجنة الثلاثية**"، ع3940، س12، 11 سبتمبر 1989، ص1.

[3] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص241.

بحديث لجريدة الشرق الأوسط أوضح فيه وقائع التسوية التي مهدت لعودة اللجنة إلى عملها، ولقد جاء في حديثه ما يأتي: "التقيت مع الرئيس حافظ الأسد في ليبيا على انفراد، وبدأ كلامه بمعاتبة اللجنة الثلاثية، فقلت له أن وقت العتاب قد فات دعنا ننظر إلى المستقبل. هل سوريا حقاً راغبة في استمرار عمل اللجنة؟ قال نعم.. بعد ذلك أخبرت زميلاي الحسن الثاني وخادم الحرمين الشريفين بنتيجة لقائي مع الأسد"[1].

وفي الأخير، وعلى هامش اجتماعات مؤتمر دول عدم الانحياز في بلغراد، اجتمع وزراء خارجية اللجنة العربية العليا، وأصدروا بياناً أكدوا فيه استئناف اللجنة العربية العليا عملها، وفي 17 سبتمبر 1989م أصدرت اللجنة العربية العليا بياناً عرف بـ "بيان النقاط السبع"، والذي بمقتضاه تم رسم خارطة سير الحل العربي، وقد جاء في البيان: "إن اللجنة الثلاثية العربية.. حقناً للدماء وحرصاً منها على توفير الأجواء لعودة الأمن والسلام وتوفير المناخ الملائم للوفاق الوطني تقرر[2]:

أولاً: وقف إطلاق النار بشكل فوري وشامل في كل أنحاء لبنان.

ثانياً: تشكيل لجنة أمنية[3] برئاسة سكرتيرها الأخضر الابراهيمي تتولى مهمة الإشراف على وقف إطلاق النار ووضعه موضع التطبيق ومراقبة جميع السفن التي يشك أنها تحمل أسلحة إلى لبنان.

ثالثاً: فك الحصار البحري على المنطقة الشرقية وفتح مطار بيروت الدولي فور مباشرة اللجنة الأمنية عملها.

رابعاً: دعوة جميع الفرقاء اللبنانيين إلى الكف عن استيراد الاسلحة مهما كان نوعها ومن أي جهة كانت وإرغامهم على وقف الحملات الدعائية والاعلامية

خامساً: دعوة جميع الدول العربية المعنية المؤيدة والمباركة لعمل اللجنة الثلاثية إلى بذل ما في وسعها من أجل وقف إمداد السلاح لأي طرف كان في لبنان.

---

[1] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: عارف العبد: المرجع السابق، ص212.

[2] الشعب: "**اللجنة الثلاثية تقيم الوضع وتبحث إمكانية التحرك**"، ع8048، 16 سبتمبر 1989، ص3.

[3] تضم هذه اللجنة الأمنية في عضويتها ضابطين ساميين من الجيش الوطني الشعبي الجزائري هما العقيد جمعة رمضان، والمقدم فريد فيصل لمساعدة الاخضر الابراهيمي على رأس اللجنة الأمنية المنصوص عليها في مخطط السلام الذي أعدته اللجنة العربية العليا الثلاثية. ينظر: النصر: "**اللجنة الأمنية تواصل العمل لتثبيت وقف إطلاق النار**"، ع4936، 26 سبتمبر 1989، ص1.

سادساً: توجيه الدعوة لأعضاء مجلس النواب للاجتماع بغية إعداد وثيقة الوفاق الوطني وذلك يوم 30 سبتمبر 1989م بعد تثبيت وقف إطلاق النار وفك الحصار البحري وفتح مطار بيروت الدولي، وسيتم الإعلان عن مكان الاجتماع لاحقاً.

سابعاً: قررت اللجنة العربية العليا تكليف السيد الاخضر الابراهيمي بالتوجه يوم 17 سبتمبر إلى لبنان لوضع هذه الخطوات موضع التنفيذ".

من خلال ما سبق التعرض إليه بخصوص عمل اللجنة العربية العليا الثلاثية أن هناك فرق كبير بين بيانها الصادر في أول أوت وبين بيانها الصادر في 17 سبتمبر، ففي البيان الأول نلاحظ أن اللجنة أدانت وبشكل صريح الوجود السوري في لبنان، أما في البيان الثاني كرّست الوجود السوري في لبنان مع بعض التحفظات الخفيفة، وبالتالي تكون اللجنة قد بدأت عملها بالتصادم مع سوريا وانتهت في الأخير بالتفاهم معها، وهنا يتضح لنا جلياً تأثير الولايات المتحدة الامريكية على عمل اللجنة الثلاثية بدفعها إلى إرضاء دمشق للتخلص من عدو واشنطن الميشال عون.

وتنفيذاً لما قررته اللجنة العربية العليا تنقل كل من مندوب اللجنة العربية الاخضر الابراهيمي ووزير الخارجية السعودي سعود الفيصل إلى دمشق وتقابلا مع الرئيس حافظ الأسد ونائبه عبد الحليم خدّام ووزير خارجيته فاروق الشرع وتركز الحديث معهم حول الأوضاع اللبنانية الراهنة والطرق الكفيلة بتنفيذ خطة ومبادرة اللجنة العربية العليا الثلاثية، وعقب انتهاء مبعوثي اللجنة الاخضر الابراهيمي وسعود الفيصل من جولتهما نشرت اللجنة العربية العليا مخططاً شاملاً لتسوية الأزمة اللبنانية، ويتضمن هذا المخطط مشروع "**وثيقة الوفاق الوطني**" التي تنص على جميع الاصلاحات السياسية والإدارية والدستورية، كما حددت الوثيقة الصلاحيات التي يتمتع بها كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وتعتبر هذه الوثيقة بمثابة القاعدة التي يبنى عليها الحل السلمي للأزمة اللبنانية[1].

وبعدها توجه الاخضر الابراهيمي إلى بيروت لمقابلة رئيسي الحكومتين المتنازعتين سليم الحص والعماد ميشال عون ورئيس مجلس النواب حسن الحسيني وإجراء مباحثات معهم حول

[1] الشعب: "**اللجنة العربية العليا تقترح مخططاً لتسوية الأزمة**"، ع8051، 19 سبتمبر 1989، ص1.

قرارات المخطط العربي الجديد[1]. والحصول منهم على موافقتهم على دعوة النواب إلى عقد اجتماع خارج لبنان يعنى بمناقشة وإعداد وثيقة الوفاق الوطني[2] والخروج من هذا الاجتماع بحل نهائي للأزمة اللبنانية.

وعموماً رحّب الخارج والداخل ببيان اللجنة العربية العليا، وخاصة رينيه معوض الذي ابدى ارتياحه الكبير لهذا البيان وعلّق قائلاً: "أن هذا المشروع غير قابل للتعديل، فإما أن يذهب النواب للاجتماع ويقبلوا به كما هو، وإما أن لا يذهبوا ويرفضوه"[3]، فتجاوب الجميع مع هذا المشروع باستثناء الميشال عون الذي تحفظ لأنه رأى – ربما – اقتراب نهايته، وهو ما أسر به قائد القوات اللبنانية سمير جعجع لكريم بقرادوني في قوله: "إذا رفض عون اجتماع الطائف واستمر في حرب التحرير فإنه سيخسر عسكرياً، وفي حالة موافقته على الطائف فإنه سيخسر سياسياً، الجنرال قد خسر في جميع الأحوال والمسألة مسألة وقت وصبر فقط"[4].

ورغم تحفظه وافق الميشال عون خلال اجتماعه مع موفد اللجنة الثلاثية الاخضر الابراهيمي يوم 18 سبتمبر على الشق الأمني من الخطة وعارض الشق السياسي، وشرح له الابراهيمي أن الخطة كل غير قابل للتجزئة، فلا يمكن قبول جزأ منها ورفض الآخر، وفي هذا اللقاء حذر الابراهيمي بحنكته وخبرته الدبلوماسية عون من مغبة الرفض، وهنا علّق العماد ميشال عون قائلاً: "إن الإبراهيمي يذكرني بريتشارد مورفي الذي جاء قبل عام يحذرنا باللهجة ذاتها، باستثناء فرق واحد وهو أن مورفي يلبس قبعة أمريكية والإبراهيمي يرتدي عباءة عربية"[5]. وفي الأخير أعطى عون موافقته[6] للأخضر الإبراهيمي.

وفي ترأسه لأول اجتماع للجنة الأمنية أعلن سكرتير اللجنة العربية العليا الاخضر الابراهيمي يوم السبت 23 سبتمبر 1989م وقف فوري لإطلاق النار في لبنان، وفك الحصار،

---

[1] الشعب: "**مبادرة اللجنة الثلاثية تدخل مرحلة التنفيذ**"، ع8050، 18 سبتمبر 1989، ص1.

[2] ينظر الملحق رقم: 11 ص544.

[3] رينيه معوض نقلاً عن: الشعب: "**مبادرة اللجنة الثلاثية تدخل مرحلة التنفيذ**"، مقال سبق ذكره، ص1.

[4] سمير جعجع نقلاً عن: كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص243.

[5] ميشال عون نقلاً عن: كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص243.

[6] هناك معلومات تفيد أن موافقة على اتفاق الطائف تمت بإيعاز ثنائي من بغداد عن طريق وزير الخارجية "طارق عزيز" الذي اتصل بعون وطلب منه الموافقة على خطة اللجنة مقابل دعم موافقه في الطائف، ومن فرنسا عن طريق رئيس دبلوماسيتها "رولان دوما" الذي اتصل هو الآخر بعون وطلب منه الموافقة على خطة اللجنة العليا. ينظر: عارف العبد: المرجع السابق، ص216.

وفتح مطار بيروت الدولي كشرط أساسي للدخول في المفاوضات بين اللبنانيين، وبذلك يكون لبنان قد خطى خطوة جديدة على طريق استعادة السلام، وعبرت الأوساط الشعبية اللبنانية عن فرحتها لسكوت المدافع، وبالموازاة مع ما أعلنه الاخضر الابراهيمي شرع هذا الأخير في الاتصالات مع البرلمانيين اللبنانيين للاجتماع يوم 30 سبتمبر خارج لبنان طبقاً لما جاء في مقررات اللجنة العربية العليا[1].

حظي هذا الانجاز العربي الهام بترحيب خاص من طرف جامعة الدول العربية، حيث هنأ أمينها العام الشاذلي القليبي هذا النجاح الذي حققته اللجنة العربية العليا وذلك في برقية بعث بها لكل من الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد والعاهل المغربي الحسن الثاني وأخبرهم فيها أن آمال الأمة العربية تتطلع عليه مع كل أنظار العالم[2].

في خضم هذه الأجواء اللبنانية التي تميل نحو الانفراج، رغم ما يتخللها من قصف طفيف ضواحي بيروت الشرقية، واصلت اللجنة الأمنية مهمتها الموكلة إليها وعقدت هذه الأخيرة برئاسة الاخضر الابراهيمي يوم 25 سبتمبر 1989م اجتماعاً آخر على خط التماس الفاصل بين بيروت الشرقية والغربية، كما عززت هذه اللجنة أعضائها ليرتفع عددهم إلى 25 عضو حتى يتسنى لها القيام بالمداومة على مدار 24 ساعة ضماناً للاحترام الدائم لوقف إطلاق النار[3]، وبالموازاة مع تلك الإجراءات الأمنية المشددة ظل الاخضر الابراهيمي يكثف اتصالاته مع النواب اللبنانيين بخصوص الاجتماع المقرر في 30 سبتمبر المقبل.

وهكذا بعد هذا الاجتماع الذي عقده الاخضر الابراهيمي يكون مخطط السلام العربي قد دخل مرحلة التنفيذ والتطبيق على أرض الواقع، خاصة بعدما وافق العماد ميشال عون على هذا المخطط، وبعد انتهاء الشق الأمني من الخطة انتقل السيد الخضر الابراهيمي إلى الشروع في الشق السياسي من الخطة العربية للسلام بلبنان، ولقد صاحب هذا الإجراء ترحيب دولي واسع وبدأت مظاهر الحياة الطبيعية في لبنان تستعيد نشاطها الأمني والاقتصادي، واستعادت موانئ

---

[1] الشرق الأوسط: "**الابراهيمي يعلن وقف النار وفك الحصار وفتح المطار**"، ع3953، س12، 24 سبتمبر 1989، ص1.

[2] الشعب: "**إعلان وقف إطلاق النار ورفع الحصارات البحرية**"، ع8055، 24 سبتمبر 1989، ص5.

[3] الشعب: "**الابراهيمي يدعو مجلس النواب للاجتماع يوم 30 سبتمبر اتصالات متواصلة لتثبيت الانفراج**" ع8057، 26 سبتمبر 1989، ص1.

بيروت نشاطها البحري وذلك برسو السفن فيها[1]، وبدأت طرقات بيروت تعج بالسيارات المحملة بالأثاث المنزلية والعائلات النازحة بعد هروب قسري فرضته الظروف الأمنية الضاغطة خلال الستة أشهر الماضية.

ونفس الأمر بالنسبة للنشاط الجوي، فالطائرات تقلع وتحط بصفة عادية في مطار بيروت الدولي حيث استقبل هذا الأخير يوم الأحد 24 سبتمبر أي في اليوم الموالي من إعلان وقف إطلاق النار أول طائرة على أرضيته[2]، لتليها طائرة أخرى خاصة بالشحن تابعة للطيران عبر المتوسط نزلت في حدود العاشرة والنصف صباحاً، وتزامناً مع عودة النشاط البري والجوي داخل لبنان احتفل حوالي 7000 طفل لبناني يمثلون مختلف المناطق اللبنانية- تم تجميعهم من طرف صندوق الأمم المتحدة للطفولة- بمناسبة عودة السلم إلى وطنهم وهم حاملين لافتة كبيرة كتب عليها "**جميعاً لنصنع السلم**"[3].

وفي اتجاه آخر، وفي إطار البحث عن حل سلمي يخرج لبنان من نفقه المظلم، وبمناسبة انعقاد الدورة التاسعة لحركة عدم الانحياز خلال شهر سبتمبر 1989م ألقى الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد كلمته ناشد فيها الحركة بضرورة التحرك والوقوف إلى جانب لبنان من أجل إنقاذه من المحنة الخطيرة التي أصابته حتى يتمكن من الخروج منها وإعادة الحياة إلى كافة مؤسساته وإقامة العدل والوفاق مجدداً بين جميع أبنائه[4].

ومثلما تحركت الجزائر ثلاثياً تجاه الأزمة اللبنانية تحركت كذلك بصفة منفردة وكان تأثيرها أقوى، وهذا بناء على شهادة وزير الخارجية اللبناني فارس بويز في لقاء له مع سفير الجزائر بلبنان بتاريخ 23 فيفري 1995م، ولقد أكد السيد الوزير أن الجزائر وقفت بكل عزيمة وإخلاص وثبات إلى جانب بلده وشعبه في محنته طيلة خمسة عشر عاماً دون ملل أو كلل، ويواصل السيد الوزير

---

[1] الجمهورية: "**انتهاء الشق الأمني والانتقال إلى الشق السياسي**"، ع7599، 04 سبتمبر 1989، ص1.

[2] علماً أن مطار بيروت الدولي كان مغلقاً منذ 18 مارس 1989 بموجب بيان صادر عن اللواء أدجار معلوف وزير الأشغال في الحكومة العسكرية اللبنانية اعلن فيه إغلاق مطار بيروت الدولي. ينظر: النصر: "**الخطة الأمنية تأخذ مجراها**"، ع4935، 25 سبتمبر 1989، ص9.

[3] الشعب: "**7000 طفل يحتفلون بعودة السلام**"، ع8056، 25 سبتمبر 1989، ص1.

[4] الجمهورية: "**انتهاء الشق الأمني والانتقال إلى الشق السياسي**"، العدد السابق، ص4.

اعترافه ويقول أن الجزائر بذلت جهود مكثفة لإيجاد حل يخرج لبنان من المستنقع الذي كان فيه، وكان موقف الجزائر هو الوحيد الذي كان صادقاً مع لبنان إلى درجة أنها لم تقفل فيها أبواب سفارتها ولو ليوم واحد، فقد ظلت أبواب سفارتها مفتوحة رغم الظروف والمخاطر الأمنية الصعبة[1].

وفي المنحى نفسه أشاد الرئيس اللبناني إلياس الهراوي بالدور الذي لعبته الجزائر ليس فقط تجاه لبنان بل إزاء العالم العربي عموماً، ولقد أثنى السيد الرئيس في حديثه مع سفير الجزائر في لبنان يوم 28 فيفري 1995م بجهود الجزائر إبان الحرب الاهلية اللبنانية، وعلى وقفتها المشرفة مع الشعب اللبناني سواء منفردة، أو في إطار اللجنة الثلاثية المنبثقة عن اجتماع الطائف بالسعودية[2].

ومن خلال الزيارات التي قامت بها اللجنة الثلاثية لكل من سوريا والعراق ولقائتها المتكررة مع حافظ الأسد وصدام حسين، أدركت اللجنة أن الرئيس حافظ الأسد له وجود عسكري ونفوذ سياسي كبير جدّاً خاصة في المنطقة الغربية من بيروت، وكذلك زعماء الحركة الوطنية والإسلامية وليد جنبلاط، نبيه بري، سليم الحص، وبالتالي كانت اللجنة تتفاوض معهم وفي نفس الوقت مع الرئيس الأسد ونائبه خدّام.

أما الطرف العراقي فلم يكن لهم في لبنان وجود واضح بهذا النفوذ، وبالتالي لم تكن معهم مفاوضات حقيقية، على عكس سوريا كانت فيها مفاوضات حقيقية إلى درجة أن معظم المشاكل التي واجهتها اللجنة في الطائف حلت في دمشق، وكانت اللجنة الثلاثية تحاول إقناع الطرفين بأن يقولوا كلمة خير لأصدقائهم في لبنان ويساعدونهم على إيجاد حل يمكن لبنان من استعادة وحدته الترابية[3].

وتجدر الإشارة إلى أن سوريا بالرغم من ارتباطها وبقائها الطويل في لبنان إلا أنها كانت تؤمن إيماناً قاطعاً بوحدة لبنان وسلامة أراضيه، وهو ما أكده الرئيس السوري حافظ الأسد مراراً وتكراراً في قوله: "قد تتم الوحدة مع موريتانيا قبل أن تحصل مع لبنان، نحن ندرك جيدّاً بأن لبنان حريص على أن يبقى بلد سيد بأرضه ومستقل"[4].

[1] شهادة وزير الخارجية اللبناني نقلاً عن محمّد برغام: المصدر السابق، ص134.
[2] شهادة واصف شرارة نقلاً عن: محمّد برغام: المصدر السابق، ص159.
[3] الاخضر الابراهيمي: المصدر السابق.
[4] حافظ الأسد نقلاً عن: الاخضر الابراهيمي: المصدر السابق.

وتجدر الإشارة إلى أن الميشال عون الذي كان يساوره القلق أجرى سلسلة من الاتصالات المكثفة مع النواب المسيحيين توجت في الأخير بعقد اجتماع في قصر بعبدا قبيل التوجه إلى الطائف، وخلال الاجتماع حذر الجنرال النواب من خطورة الموافقة على وثيقة الوفاق الوطني دون إدخال تعديلات عليها، لا سيما فيما تعلق بقضية الانسحاب السوري، وفي نهاية الاجتماع وافقوا على المشاركة في اتفاق الطائف شريطة أن لا يوافقوا على أي مشروع قبل التشاور مع العماد ميشال عون وأخذ موافقته خاصة فيما يتعلق بتلك النقطة الجوهرية[1] (قضية الانسحاب السوري).

وفي الأخير تم التوصل إلى اتفاق أعد في السفارات العربية والغربية وفرض على النواب اللبنانيين، واضطر هؤلاء النواب إلى الانتقال إلى مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية للتوقيع على "اتفاقية الطائف" أو ما عرف بـ "وثيقة الوفاق الوطني"، وأهم ما ميز هذا الاتفاق هو اشتراطه انسحاباً كاملاً للقوات السورية من الأراضي اللبنانية بعد عامين من تشكيل حكومة الوفاق الوطني، وحظي اتفاق الطائف بتأييد الشعب اللبناني الذي ظل في دوامة العنف الدموي والفوضى الشاملة لمدة 15 عاماً[2]، وبالفعل هذا الاتفاق كان قد أعد مسبقاً وأن النواب اللبنانيين لم يساهموا في تفعيل اتفاق الطائف واكتفوا بإحداث تغييرات طفيفة جداً دون المساس بجوهر الاتفاق[3].

رابعاً: دور الجزائر في اتفاق الطائف.

بعد حرب أهلية في لبنان دامت 15 سنة تقريباً، تم التوصل في الأخير إلى حل لهذه الأزمة بموجب اتفاق الطائف بالمملكة العربية السعودية، وللإشارة فإن الحجر الأساس لهذا الاتفاق تم وضعه منذ عامين تقريباً، وذلك من خلال تلك الاجتماعات الماراطونية التي جرت بين المسؤولين السوريين واللبنانيين والتي استغرقت 13 جلسة في ظرف ثلاثة أشهر (يناير-مارس

---

[1] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص244.

[2] جورج قرم: المرجع السابق، ص415.

[3] الاخضر الابراهيمي: المصدر السابق.

1978م)، أسفرت في الأخير عن صيغة "الميثاق الوطني"، وهو أحد الحلقات التمهيدية الأساسية لاتفاق الطائف[1].

وقبل الحديث عن مجريات اتفاق الطائف حري بنا في هذا الموضوع أن ننوّه بالدور الذي قامت به الجزائر قبل وأثناء وبعد اتفاق الطائف، فبخصوص هذا الدور وردت عدة تصريحات عن قياديين وحزبيين لبنانيين يؤكدون جميعهم أنهم يعلقون آمالاً كبيرة بالدور الفعال والمستمر الذي قامت به الجزائر حتى في أحلك الظروف، سواء في إطار اللجنة العربية العليا ،أو ما تعلق بمجهوداتها الفردية، وينحني اللبنانيون أمام الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بإكبار وإعجاب عما يبديه ويوليه من اهتمام خاص وجاد بالأزمة اللبنانية على الرغم مما تعرضت له بلاده من مشاكل خطيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وفي ذات السياق صرّح أحد السياسيين اللبنانيين المخضرمين أن الجزائر البلد العربي الوحيد الذي ظل سفيرها وطاقمه الدبلوماسي متواجدين في بيروت وظلت سفارتها مفتوحة حتى في الأوقات الصعبة، وبالرغم من تعرض هذه الأخيرة إلى القصف أكثر من مرة بعدما سبق لها وإن دمرت على يد قوات الاحتلال الصهيوني عام 1982م، إلا أنها آثرت البقاء إلى جانب اللبنانيين تواسيهم وتشاركهم همومهم وظلت طيلة الأزمة تجري اتصالاتها مع جميع الأطراف حتى يستعيد لبنان عافيته.

كما تحدثت صحيفة "**الديار اللبنانية**" بإسهاب عن دور الجزائر في اللجنة العربية الثلاثية العليا في الشقين السياسي والأمني، حيث ترأس اللجنة الأمنية مندوب اللجنة العربية العليا الأخضر الابراهيمي وبمساعدة ضابطين جزائريين، مؤكدة الصحيفة أن اللجنة الثلاثية لما وصلت في مرحلة ما إلى طريق مسدود أعلنت صراحة في بيان لها أن الجزائر كانت حاضرة في لبنان قبل اللجنة الثلاثية وبعدها وكانت مسموعة الكلمة من طرف الجميع نظراً للثقة التي يوليها لها ولرئيسها الشعب اللبناني بجميع طوائفه وذلك من منطلق رصيدها الثوري ومصداقيتها الدولية والعربية في التعامل مع القضايا الشائكة والمعقدة.

[1] فاروق الشرع: المصدر السابق، ص128.

ومن جهته نوّه الدكتور نزيه البرزي نائب مدينة صيدا بدور الجزائر الذي كان يتم بعيداً عن الأضواء والذي كان يقوده شخصياً رئيسها الشاذلي بن جديد، وهذا الدور قد تجسد أكثر من مرة، فمن محادثات طرابلس خلال الاحتفالات بذكرى الفاتح من سبتمبر بين الرئيس الشاذلي بن جديد ونظيره السوري حافظ الأسد، إلى محادثات بلغراد التي جاءت مكملة للأولى وذلك خلال انعقاد قمة الانحياز، إلى الاتصالات الهاتفية وتبادل المبعوثين، كل ذلك أدى إلى المسار السياسي والأمني الذي يسير عليه لبنان اليوم[1].

- انطلاق أشغال المؤتمر:

بعد الدعوة التي وجهتها اللجنة الثلاثية العربية العليا لمجلس النواب اللبناني المتكون من نواب تابعين لميشال عون ونواب تابعين لسليم الحص للاجتماع يوم 30 سبتمبر 1989م بمدينة الطائف السعودية لبى الدعوة ثلاثة وستون (63) نائباً لبنانياً من مجموع ثلاثة وسبعون (73)[2]، وانتهت أشغاله بتاريخ 22 أكتوبر من نفس السنة بإقرار وثيقة الوفاق الوطني ـ التي كان الفضل لسوريا في صياغتها ـ بعد اجتماعات مارطونية استغرقت 23 يوماً[3].

في يوم 30 سبتمبر افتتح اجتماع النواب اللبنانيين بالطائف بالمملكة العربية السعودية وسط اهتمام سياسي واعلامي كبيرين، وشارك في هذا الاجتماع كما ذكرنا 63 نائباً الذين وجهت لهم الدعوة من طرف اللجنة العربية العليا لحضور الاجتماع، وفي اليوم الأول من المؤتمر وقبل أن يشرف السيد حسن الحسيني رئيس البرلمان اللبناني على افتتاح أشغال المؤتمر أعلن وزير الخارجية السعودي قائلاً: "أن الفشل ممنوع"، وبعدها ألقى الحسيني كلمته الافتتاحية وأكد فيها قائلاً: "إن نجاحنا سيفتح الطريق أمام السلام ويمنح لبنان استقلاله وسيادته، أما فشلنا فسيلقي بالبلاد في جحيم العنف والارهاب"[4].

---

[1] الجمهورية: "**البرلمان اللبناني يجتمع بالطائف في انتظار قرار 62 نائباً**"، ع7603، 01 أكتوبر 1989، ص7.

[2] النواب الذين قرروا عدم التوجه إلى الطائف والمشاركة في المؤتمر، لأسباب نجهلها، هم: كامل الأسعد، ريمون إده، ألبير مخيبر، عبده عويدات، فؤاد الطحيني، إميل روحانا صقر، آرا يراونيان، راشد الخوري، رائف سمارة، باخوس حكيم، وسورين خان أميريان. ينظر: عارف العبد: المرجع السابق، ص217.

[3] فاروق الشرع: المرجع السابق، ص184.

[4] الحسيني نقلاً عن: الشعب: "**بدء اجتماع النواب اللبنانيين بالطائف إرادة جماعية للتوصل إلى اتفاق**"، ع8061، 01 أكتوبر1989، ص1.

وبخصوص الأجواء داخل قصر المؤتمرات بالطائف صرّح أحد النواب قائلاً: "أنه منذ وصولنا إلى الطائف لم يظهر أي مناخ من مناخات القطيعة بين النواب بالرغم من اختلاف الانتماءات على مختلف الأصعدة، فلم يكتف النواب بتبادل التحية والابتسامة بل راحوا إلى أبعد من ذلك وهو تبادل الآراء والأفكار"، ويضيف نفس المصدر أن السبب في هذا الانسجام والتوافق بين النواب يرجع إلى عدة عوامل[1] أهمها:

أولاً: شعور مشترك لدى مختلف النواب مفاده أن الأحداث على منعرج خطير، فإما اغتنام فرصة العودة إلى الدولة الواحدة ومؤسساتها، وإما الانزلاق إلى وضعية كارثية وهي التفتيت الكامل والحروب التي لا تنتهي، وهكذا فإن المطلب الوحيد الذي حظي بإجماع النواب هو وقف الحرب والوصول إلى حل سلمي يرضي الجميع وينهي جميع الخلافات الدستورية والسياسية.

ثانياً: قناعة عامة على الساحة اللبنانية أكدتها الشهور الستة الماضية وهي لا معنى للحلول العسكرية، سواء ما تعلق بقضية الانسحاب أو بقضية الشأن الداخلي اللبناني، وما جسد هذه القناعة هو عودة المياه الطبيعية في لبنان فور وقف إطلاق النار، كما تأكد للجميع وعلى مدى خمسة عشر عاماً أنه إذا كانت المدافع قادرة على سحق الأبرياء وتدمير الشوارع والأحياء فإنها باتت عاجزة عن إخفاء الحقائق اللبنانية الداخلية.

ثالثاً: اقتناع جميع أطراف المواجهة في لبنان أنهم وصلوا فعلاً إلى مأزق وعجزوا إلى درجة لم يعد فيها أي واحد منهم قادر على الخروج منتصر من هذه الأزمة، وهو ما جعل هذه الأطراف تتطلع بتلهف إلى من يقم بإشلائها من هذا المستنقع الدموي.

رابعاً: إدراك جميع النواب اللبنانيون أن الفرصة التي تشكلها اللجنة الثلاثية العربية العليا هي فرصة العمر، فلا بد من اغتنامها واعتناقها كونها تحظى بتأييد عربي واسع ومساندة دولية شاملة (خاصة من طرف الأعضاء الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن)، وبالتالي لا خيار ولا بديل عن مخططات ومقترحات اللجنة العربية ومن يفكر في غيرها فهو حتماً يفكر في اختيار منهج انتحاري.

[1] الشرق الأوسط: "**اتفاق على المناصفة وتباين حول عدد النواب**"، ع3963، س12، 04 أكتوبر 1989، ص3.

وأهم ما ميز جلسات المؤتمر هو جو التوتر والتردد الذي كان يخيم على النواب خاصة ما تعلق بقضية الانسحاب، فبعضهم خائفاً من عون الذي هددهم بالبقاء حيث هم في حالة موافقتهم على الوثيقة دون تعديلات وأمرهم بالعودة إلى قواعدهم الشعبية، والبعض الآخر خائف من نائب الرئيس السوري خدّام، وطيلة مراحل الاجتماع وفي كل خطوة من الخطوات كانت الاتصالات لا تتوقف بين كل طرف وممثله، وبعدما تم الاتفاق كلفت اللجنة الثلاثية سكرتيرها الاخضر الابراهيمي بمهمة خاطفة إلى بيروت لاستدعاء رئيسي الحكومتين اللبنانيتين سليم الحص والعماد ميشال عون من أجل التوقيع الرسمي على الاتفاق[1].

ولقد عبر النواب اللبنانيون عن ارتياحهم العميق لرسالة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد التي قرأها عليهم رئيس مجلس النواب السيد حسن الحسيني، وفيها دعا بن جديد اللبنانيين بصفة عامة والنواب على وجه الخصوص إلى ضرورة مناقشة اقتراحات اللجنة الثلاثية العليا بكل روح مسؤولية، وتمكن الرئيس بن جديد من تقريب وجهات نظر 63 نائباً عندما صرّح لهم أن الجزائر ستتكفل وستضمن مسألة الانسحاب السوري من لبنان[2]، وهذا بشهادة جميع النواب اللبنانيين الذين أكدوا أن نداء الشاذلي بن جديد قد أجاب على الكثير من التساؤلات التي رددها العديد منهم حول بعض جوانب مشروع وثيقة الوفاق الوطني[3].

لكن رغم مجهودات الشاذلي بن جديد داخل المؤتمر، إلا أن بعض نواب المعسكر المسيحي لم يكتفوا بالضمانات الشفوية المتعلقة بقضية الانسحاب السوري من لبنان واشترطوا ضمانات مكتوبة، الأمر الذي أدى إلى تأجيل مناقشة الانسحاب ما دام النواب المسيحيون لم يحصلوا على الضمانات المكتوبة، وفي سبيل تحقيق هذا الشرط وتذليل جميع العراقيل التي تعترض سير اتفاق الطائف كثفا وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل ونظيره الجزائري سيد أحمد عزالي اتصالاتهما مع العراق وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية[4].

---

[1] الاخضر الابراهيمي: المصدر السابق.

[2] الجمهورية: "**السيد الحسيني يقرأ على النواب رسالة الرئيس الشاذلي بن جدبد**"، ع7605، 05 أكتوبر 1989، ص7.

[3] الشعب: "**نداء الرئيس الشاذلي بن جديد إلى النواب اللبنانيين يلقى صدى عميقاً**"، ع8065، 05 أكتوبر 1989، ص1.

[4] الجمهورية: "**اجتماع الطائف النواب اللبنانيون يؤجلون مناقشة الانسحاب السوري**"، ع7608، 07 أكتوبر 1989، ص7.

كما لا ننسى الدور الرائد الذي أداه الأمير سعود الفيصل في تذليل وتقريب وجهات النظر بين النواب، وما كان هذا المؤتمر لينجح لولا اللجنة العليا العربية، ولولا أربعة لبنانيين وهم حسين الحسيني وجورج سعادة وكانت مشاركتهما مباشرة في أشغال المؤتمر، ورفيق الحريري وسمير جعجع وشاركا من بعيد في هذا المؤتمر، فالحسيني كان بمثابة الأب الروحي لاتفاق الطائف والفضل يعود إليه في جمع النواب وفي تنفيذ الاتفاق بالكامل، أما جورج سعادة رئيس حزب الكتائب فكان بمثابة الغطاء المسيحي لاتفاق الطائف، وهو الذي ما فتئ يردد "أن تصرفات ميشال عون الارتجالية هي التي قادتنا لاتفاق الطائف"، أما رفيق الحريري فكان بمثابة المحرك الفعلي لاتفاق الطائف[1] فلم يبخل لا بنصائحه ولا بماله لإنجاحه وهو الذي ردد "أن لا مال الدنيا ولا جاه العالم يعوضان فقدان وطن"، أما سمير جعجع قائد القوات اللبنانية فهو القوة الكامنة لاتفاق الطائف، وهو القوة التي شجعت النواب على المضي قدماً نحو اتفاق الطائف وعلى إقراره في ظل معارضة عون الشرسة[2].

وعقب انتهاء انعقاد مجلس النواب اللبناني بالطائف، وبخصوص المراحل والخطوات المقبلة المتعلقة بالمصادقة على وثيقة والوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة وفاق وطني أصدرت اللجنة العربية العليا الثلاثية بياناً تفصيلياً وشاملاً عما جرى في اجتماعات الطائف وأكدت اللجنة أنها لن تتوانى عن إكمال ما تبقى من مهمتها بعد اتفاق الطائف خاصة فيما يتعلق بقضية الانسحاب السوري من لبنان الذي أعطيت له مهلة حددتها اللجنة بسنتين على أن يتولى بعدها الجيش اللبناني مسؤولية الأمن الكامل على لبنان

وهكذا بعد انتهاء المناقشات والمباحثات داخل الطائف لم يبق إلا استدعاء رئيسي الحكومتين اللبنانيتين سليم الحص وميشال عون إلى الطائف للتوقيع الرسمي على الاتفاق، وهي المهمة التي أوكلت إلى سكرتير اللجنة الثلاثية الأخضر الابراهيمي، وبعد وصول هذا الأخير للبنان تقابل أولاً مع سليم الحص وبعدما شرح له حيثيات وتفاصيل ما جرى في الطائف طلب منه

---

[1] بل أكثر من ذلك، يعد رفيق الحريري عرّاب القضية اللبنانية بالنسبة للسعوديين، ولقد لعب دوراً بارزاً في المراحل التي سبقت اتفاق الطائف وخاصة في اجتماعات لوزان وجنيف، كما ساهم مساهمة كبيرة في إعداد وثيقة الطائف، بل هو الذي تولى كتابة نص اتفاق الطائف بيده. ينظر: عارف العبد: المرجع السابق، ص187.

[2] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص246.

مرافقته للطائف للتوقيع على الاتفاق، فلبى سليم الحص الطلب على الفور ورحّب بالاتفاق ووافق عليه جملة وتفصيلاً، بل ذهب إلى أبعد من ذلك وهو أنه حذّر من رفض هذا الاتفاق ووثيقة الاتفاق الوطني لأن الرفض في رأييه هو بمثابة قرار بانتحار لبنان شعباً وبلداً[1]، غير أن الأمر يختلف بالنسبة لميشال عون، فبعد لقائه بعون قال له أنت مدعو مع سليم الحص لترأس المصالحة العامة التي ستتم في جدة، وهنا سأل عون الابراهيمي عن الدور الذي خصص له في إطار تنفيذ اتفاق الطائف، فرد عليه بإمكانك أن تكون وزيراً، نائباً، رئيس حزب سياسي، فظهر شيء من الاستياء على وجهه، وبعد لقاء مطول بينه وبين الأخضر الابراهيمي والذي وصل إلى حدود الساعة الثانية صباحاً، لم يعط عون جواباً مباشراً وطلب مهلة للتفكير وقال للإبراهيمي في الصباح أحسم الأمر[2].

وللتذكير، فإن الإبراهيمي طيلة لقائه مع عون حاول جاهداً إقناعه بوحدة لبنان وضرورة تكوين دولة في لبنان لأنه حالياً، وفي نظر الابراهيمي، لا توجد دولة في لبنان بل فيه "دولة ميليشيات" ولا بد أن تنتهي، وقال له إن الطائف خطوة أولى نحو إنهاء دولة الميليشيات وإعادة بناء الدولة اللبنانية التي أنت مؤمن بها، ضف إلى ذلك أنه حتى حلفائه العراقيين أقنعوه بضرورة تنفيذ اتفاق الطائف، إلا أنه في الأخير ضرب كلا الرأيين عرض الحائط واعتذر على عدم المشاركة في اتفاق الطائف[3]، وهنا علّق الابراهيمي قائلاً: "إن عون لو كان متأكداً من انتخابه رئيساً للجمهورية لوافق فوراً على السفر إلى جدة"[4].

وفي الأخير وبعد ثلاثة وعشرين يوما من الجهود المضنية وافق 58 نائباً على وثيقة الوفاق الوطني التي أطلق عليها تسمية "اتفاق الطائف"، وتم الاتفاق في الطائف على أن يتم خروج الجيش السوري تدريجياً من لبنان خلال مهلة حددتها اللجنة الثلاثية بسنتين، وهكذا كللت جهود الطائف ـ ولو نسبياً ـ بالنجاح، والفضل في ذلك يرجع كله إلى اللجنة الثلاثية التي أصدرت بشأن

---

[1] محمّد رضا غجاتي: **"ماذا بعد اتفاق الطائف"**، مجلة الجيش، ع204 و205، س26، 1989، ص10.

[2] الاخضر الابراهيمي: المصدر السابق.

[3] نفسه.

[4] الإبراهيمي نقلاً عن: عارف العبد: المرجع السابق، ص234.

لبنان بياناً تفصيلياً[1] عما جرى منذ انعقاد مجلس النواب بالطائف والخطوات المستقبلية في طريق حل الأزمة، دون أن ننسى الدور الفعال الذي أداه وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل سعود الذي اعتبر البطل الحقيقي في إنهاء الحرب بلبنان، حيث ترك مهامه في وزارته وجميع مسائله وارتباطاته الأخرى وجنّد نفسه لحل الأزمة اللبنانية، وتأتي أول ثمرة لاتفاق الطائف بانتخاب رينيه معوض أول رئيس للجمهورية اللبنانية بعد الطائف يوم 05 نوفمبر 1989[2].

وخلال أسبوعه الأول من توليه الرئاسة عقد رينيه معوض اجتماعاً ثنائياً مهماً مع نائب رئيس الجمهورية السورية عبد الحليم خدام الذي جاءه مهنئاً، وفي ذات اللقاء طالب رينيه أن تقوم دمشق بسحب قواتها من منطقة البترون ليؤكد له أن اتفاق الطائف لا يرمي إلى تكريس الوجود السوري في لبنان، بل أقر برمجة انسحابه منها تدريجياً[3]، كما التقى في نفس الأسبوع بالسفير الجزائري في لبنان مُحَّد بلعيد الذي جاء ليقدم له تهاني[4] الرئيس الشاذلي بن جديد، وخلال لقائهما اعترف رينيه لمحمد بلعيد بالدور الفعال الذي أدته الجزائر في إعادة الوفاق الوطني إلى لبنان، وبالجهود الجبارة التي بذلها الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد باسم الجزائر وشعبها الشقيق من أجل لبنان الموحد أرضاً وشعباً[5].

وفور انتخابه رئيساً للجمهورية اللبنانية انكب رينيه معوض على وضع برنامج عمل يتكون من ثلاث نقاط أساسية[6]:

الأولى: سعى رينيه معوض إلى تحقيق المصالحة الوطنية اللبنانية الشاملة بداية بالمصالحة المسيحية، فكان المشكل الكبير الذي أرقه هو الجرح الماروني المفتوح لمدة 12 سنة، فعزم على تضميده من خلال مصالحة سليمان فرنجية مع سمير جعجع.

---

[1] للتعرف أكثر على ما جاء في البيان التفصيلي الصادر عن اللجنة العربية العليا ينظر: الملحق رقم: 21 ص569.

[2] الاخضر الابراهيمي: المصدر السابق.

[3] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص40.

[4] ينظر الملحق رقم: 12 ص553.

[5] الجمهورية: "**النواب اللبنانيون يوافقون على وثيقة الوفاق**"، ع7608، 07 أكتوبر 1989، ص7.

[6] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص39.

الثانية: عزم رينيه على اعتماده التنظيم اللامركزي في تسيير شؤون حكمه، ومرده في ذلك ليس فقط إعطاء فرصة للأجيال الجديدة في صناعة المستقبل فحسب، بل رأى في اللامركزية الوسيلة الأنجع لتحميل الشباب مسؤولية الحكم.

الثالثة: أولى رينيه معوض اهتماماً كبيراً لإعمار لبنان، وهذا انطلاقاً من قناعته بأن الدولة المثالية هي التي تؤمن العدالة الاجتماعية وتساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

وخلاصة القول إن اتفاق الطائف بالرغم أنه لم يحل جميع المشاكل اللبنانية إلا أنه ألغى الميثاق الوطني الذي وضع برعاية فرنسية بريطانية، والذي كان ساري المفعول وسائداً في الحياة السياسية اللبنانية منذ استقلال لبنان سنة 1943م، بمعنى آخر أن اتفاق الطائف أنهى حوالي 46 سنة من السيطرة والهيمنة المارونية على الحياة السياسية في لبنان[1]، هذا فضلاً عن كونه أنهى بعض الاقتتال وفتح الطريق لإنهاء الاقتتال، كما أنه توج في الأخير بانتخاب أول رئيس للجمهورية اللبنانية.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أنه بعد حفل الاختتام في الطائف، اندلعت مظاهرات عنيفة في المنطقة الشرقية وفي باحة قصر بعبدا الرافضة لاتفاق الطائف، وحذّر عون النواب بالبقاء حيث هم، أمام هذا الوضع المضطرب أصبحت الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر إجراؤها في قصر منصور مستحيلة، خاصة بعد أن عارض عون ذلك، فما كان على القوة العسكرية الجزائرية التي كلفت بحماية محيط مجلس النواب في القصر إلا الانسحاب، ومن ثم بدأ التفكير بمكان آخر لإجراء الانتخابات، وفي الأخير جرت الانتخابات في قاعدة القليعات الجوية[2].

غير أنه من جهة أخرى كان سلبياً أن ينتخب هذا الرئيس بعيداً عن بعبدا في بيروت، وخسارة أخرى أن يغتال هذا الرئيس يوم 22 نوفمبر 1989م، أي بعد بضعة إيام من انتخابه وقتل معه أكثر من 20 شخصاً[3]، وهو ما أدانته الجزائر واستنكرته بشدة، ففي يوم 23 نوفمبر

---

[1] محمد رضا غجاتي: "**ماذا بعد اتفاق الطائف**"، مقال سبق ذكره، ص11.

[2] عارف العبد: المرجع السابق، ص235.

[3] لا شك أنه من وقف وراء هذا العمل الشنيع هم أولئك الحريصين على تقسيم لبنان إلى دويلات والذين لا يريدون حلا نهائياً للأزمة اللبنانية وهو ما كانت تسعى إليه إسرائيل ومعها غريمها الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه لا يمكن استبعاد أولئك الذين رفضوا اتفاق الطائف ومنهم: جمهور الشيعة الموالي لإيران، وميشال عون، وخاصة حزب الله الذي أعلن صراحة بأنه قد حكم بالموت على موقعي اتفاق الطائف. ينظر: السنة: "**لبنان بعد رينيه عوض**"، ع1، ديسمبر 1989، مركز الدراسات الإسلامية، برمنجهام بريطانيا، 1989، ص82.

تلقت الجزائر -حكومة وشعباً- ببالغ الحزن والأسى نبأ اغتيال الرئيس اللبناني رينيه معوض إلى جانب عدد من الأبرياء بعد مرور 17 يوماً فقط من تعيينه رئيساً لجمهورية لبنان، ولقد ورد هذا في تصريح الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية ومما جاء فيه ما يأتي: "إن الجزائر لتندد بشدة بهذا العمل الإجرامي الذي أودى بحياة هذا الرجل الذي وهب حياته من أجل السلم والوحدة الوطنية بلبنان...ولقد سبق للجزائر وإن حذّرت المجتمع الدولي من الأخطار الجسيمة التي قد تنجم عن أولائك الذين طالما سعوا إلى عرقلة مسيرة الوفاق الوطني"[1]، وباقتراح من الجزائر صادق مجلس الأمن التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة على تصريح إثر اغتيال رئيس الجمهورية اللبنانية رينيه معوض، وأدان أعضاء مجلس الأمن هذا العمل الجبان الذي لم يستهدف شخص واحد فحسب؛ بل استهدف سلامة ووحدة لبنان ووحدة كل اللبنانيين[2].

وهكذا دخل لبنان من جديد في مرحلة الشؤم، وحبس لبنان أنفاسه بدخول الزعماء الموارنة في مجابهة علنية، ميشال عون قائد الجيش اللبناني يؤلب الجيش والشعب ضد الرئيس الجديد إلياس الهراوي، وسمير جعجع قائد القوات اللبنانية يستعد لمواجهة عون، وبتاريخ 31 يناير 1990م احتدم صراع كبير بين الجيش اللبناني والقوات اللبنانية ودخلت بيروت الشرقية في نفق مظلم، وهنا كثرت الوساطات العربية والغربية السرية والعلنية من أجل اعتماد اتفاق الطائف كحل أنجع لإنقاذ لبنان وشعبه الجريح، لكن للأسف جميع تلك المفاوضات والوساطات اصطدمت بموقف ميشال عون المتصلب والذي كان يكرر دائماً: "يمكن أن يسحقني العالم، لكنه لا يمكنه أن يحملني على توقيع اتفاق الطائف"[3].

وللإشارة، فإنه خلال قمة بغداد التي عقدت قبيل الغزو بشهرين سنة 1990م تم تجديد تفويض اللجنة الثلاثية لمواكبة اتفاق الطائف، ومن بين المهام التي قامت بها اللجنة بعد الطائف مساعدة لبنان على إعادة إعمار ما دمرته الحرب الأهلية، وجدولة انسحاب القوات السورية منه لأن اللجنة الثلاثية كانت مقتنعة تماماً بأن بقاء القوات السورية في لبنان أمراً مستحيلاً، لكنه في نفس الوقت خروجها منه ليس بالأمر السهل، خاصة وأنها متواجدة فيه لمدة 17 سنة ولهذا

---

[1] الجمهورية: "**استنكار عارم في العالم الجزائر سبق وإن حذرنا المجتمع الدولي**"، ع7647، 23 نوفمبر 1989، ص1.

[2] الجمهورية: "**الرئيس معوض يسقط شهيد وحدة وسلام لبنان**"، ع7648، 24 نوفمبر 1989، ص7.

[3] ميشال عون نقلاً عن: كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص42.

خروجها منه يكون تدريجياً ويتطلب وقتاً كافياً[1]، وفي الأخير دعا البيان الختامي للقمة اللجنة الثلاثية إلى متابعة عملها لتنفيذ اتفاق الطائف، كما شجعت هذه القمة الرئيس اللبناني إلياس الهراوي مع رئيس حكومته سليم الحص على القيام بجولات عربية على مرحلتين، شملت الأولى كل من مصر، الجزائر، ليبيا، وتونس، وشملت الثانية كل من الكويت، وقطر، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة.

وبتاريخ 01 جويلية 1990م انعقد مجلس الوزراء اللبناني وفي اختتام جلسته تم إطلاق مبادرة سياسية دعيت فيها كل الأطراف اللبنانية المتصارعة وعلى رأسها العماد ميشال عون، وكلفت الحكومة اللبنانية المندوب الجزائري الاخضر الابراهيمي بهذه المهمة والتوجه إلى بيروت[2]، وفي يوم 11 جويلية 1990م وصل مندوب اللجنة الثلاثية الاخضر الابراهيمي إلى بيروت واجتمع بالمسؤولين والقادة اللبنانيين، فخلال لقائه مع سمير جعجع قائد القوات اللبنانية وافق على الفور على بيان الحكومة دون إبدائه أي تحفظ، واجتمع مع العماد عون أربع مرات لكن هذا الاخير أصر على إعادة مشاريع التعديلات الدستورية لتنظر فيها حكومة الوفاق الوطني المقبلة، وكانت هذه آخر محاولة لإيجاد حل سلمي معه، وضرب على منطقته حصار دبلوماسي ومالي ونفطي[3].

ورغم أن الضعف بدأ يدب في صفوف عون بسبب فشله في مواجهة القوات اللبنانية من جهة، ومحاصرته في بيروت الشرقية من جهة ثانية، إلا أنه ظل يراهن على العراق وعلى متغيرات قد ترجح الكفة لصالحه لكنه حدث العكس، إذ أنه في الوقت الذي كانت فيه اللجنة الثلاثية مجتمعة في القاهرة لإنشاء صندوق لإعادة إعمار لبنان اندلعت حرب الخليج الثانية ونسفت كل شيء، وهدّمت ما بناه اتفاق الطائف ووضعت حداً للنفوذ العراقي داخل لبنان[4].

وفي خضم هذه الظروف الوليدة احتلت سوريا وهي الجار التاريخي والخصم التقليدي للعراق موقعاً مميزاً وانضمت إلى التحالف الدولي لتحرير الكويت فحصلت بذلك على مباركة

---

[1] الاخضر الابراهيمي: المصدر السابق.

[2] عارف العبد: المرجع السابق، ص239.

[3] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص261.

[4] كمال ديب: المرجع السابق، ص211.

دولية وتفويض أمريكي بإنجاز "**الحل السوري**" في لبنان، وبناء على طلب الحكومة اللبنانية نفذ الجيش السوري عملية عسكرية صاعقة يوم 13 أكتوبر 1990م أجبرت الجنرال عون المتمرد على الاستسلام واضطر إلى طلب اللجوء السياسي من السفارة الفرنسية في لبنان وظل فيها من 13 أكتوبر إلى غاية 28 أوت 1991 ومنها غادر إلى فرنسا نتيجة اتفاق مع حكومة باريس بأن يبقى في رعايتها لمدة خمس سنوات بشرط اعتزاله للعمل السياسي، وانتهت بذلك حكومة ميشال عون[1]، وكان هذا التطور الإقليمي السبب الرئيسي في وضح حد نهائي للأزمة اللبنانية يوم 13 أكتوبر 1990م.

خامساً: مختلف ردود الأفعال من اتفاق الطائف.

لقد تباينت وتعددت مختلف ردود الأفعال الداخلية والخارجية بين مؤيد ومعارض حول اتفاق الطائف.

داخلياً: معظم الإخوة اللبنانيون أيدوا اتفاق الطائف واعتبروه الحل الوحيد الكفيل بإنقاذ لبنان من محنته الكبيرة، باستثناء الميشال عون قائد الجيش اللبناني وبعض اللبنانيين خاصة سكان بيروت الشرقية الذين شجبوا الاتفاق واعتبروه خطأً فادحاً ولن يزيد الطينة إلا بلة.

فبعدما كان العماد ميشال عون يتحفظ ويرفض الشق المتعلق بالجانب العسكري من وثيقة والوفاق الوطني صعّد موقفه وأكد يوم 25 أكتوبر 1989م أنه لن يعترف ولن يسمح بانتخاب رئيس جمهورية لبنان يكون مرتبط باتفاق الطائف، وهذا يعني أن العماد عون رفض مطلقاً اتفاق الطائف، ورغم ذلك استمر موفد اللجنة الاخضر الابراهيمي في مواصلة اتصالاته مع عون من أجل تلين موقفه المتصلب[2].

وأكثر من ذلك سارع العماد عون إلى وصف اتفاق الطائف بالخيانة الكبرى، وفشل لبناني، وتخاذل عربي، وتآمر دولي، واتهم موقعوه بأنهم ارتكبوا خطأً فادحاً أضافوه إلى سجلاتهم المليئة بالأخطاء، ودعا الشعب اللبناني إلى التعبير عن رفضه لهذا الاتفاق، فاستجاب لدعوته سكان بيروت الشرقية الذين خرجوا في مظاهرات صاخبة ومنددة بالاتفاق، كما لمح إلى حل

[1] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص43.

[2] الجمهورية: "**عون يرفض انتخاب رئيس مرتبط باتفاق الطائف**"، ع7623، 26 أكتوبر 1989، ص7.

مجلس النواب وحذرهم من مغبة إقدامهم على انتخاب "**رئيس عميل**"[1]. وهو ما أقدم عليه فعلاً، وقام يوم 04 نوفمبر بحل مجلس النواب بعدما تبين له أن النواب سيجتمعون خلال ساعات لانتخاب رئيس الجمهورية[2].

والحقيقة أن سليم الحص وميشال عون كلاهما لم يكونا مختلفين عن سيادة لبنان ووحدة أراضيه، غير أن رفض ميشال عون لطلب اللجنة الثلاثية كان على ما يبدوا بسبب المسؤولين السوريين الذين اتصلوا به عن طريق إيلي حبيقة (القائد العام السابق لقوات الميليشيات) وأقنعوه أن الطائف ليس مهم وأنه سيكون المفاوض الرسمي معهم بدل سمير جعجع[3]وذلك من أجل إضعاف اتفاق الطائف، هذا على غرار الرسائل التي كانت تأتيه من دمشق يحثه فيها الرئيس حافظ الأسد على استمراره في رفض اتفاق الطائف مقابل ضمانات منها تمكينه مسيحياً، وهذه النقطة أشار إليها الإبراهيمي أثناء لقائه مع عون، وقال له إذا جاءتك الرسائل من دمشق للتفاوض فلا بأس ولكن عليك التأكد من صحتها ومن ائتمان الوسيط.

وهناك رواية أخرى تؤكد أنه حتى إسرائيل كان لها تأثير على الوضع داخل لبنان، حيث طمأنة جميع الأطراف المسيحية في لبنان، وخاصة سمير جعجع وميشال عون بأنها لن تسمح لسوريا أو غيرها باستخدام الأجواء لضرب لبنان، لكن هذا الأمر لم يكن سوى مجرد مناورة صهيونية.

أما بالنسبة لسكان بيروت الشرقية فإنهم أدانوا الاتفاق واعتبروه سيء لأنه لم يعط الشعب اللبناني جميع حقوقه، وهو ما علّق عليه الأخضر الابراهيمي وقال صحيح ما قاله الإخوة اللبنانيون اتفاق الطائف لم يكفل جميع الحقوق، لكنه عمل بشكل كبير على استتاب الأمن في لبنان، وقال عندما نقارن الوضع في لبنان نجده بعد الطائف هادئ لا قذف للصواريخ، ولا دوي للمدافع، ولا أزيز للطائرات، فالطائرات رابضة في مطاراتها وهذه خطوة إيجابية نحو الأمام، في حين نجد أن

---

[1] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص246.

[2] نفسه، ص247.

[3] أصبح القائد العام لقوات المليشيا في لبنان بعد إطاحته بإيلي حبيقة سنة 1989، ولقد ساهم هذا الأخير بشكل كبير في مساعدة اللجنة الثلاثية في أداء مهامها في الطائف، وذلك عن طريق تشجيعه لكل النواب الموجودين في الطائف والذين كانوا على علاقة وطيدة معه، فكان بحق من المساهمين البارزين في إنجاح الطائف. ينظر: الأخضر الإبراهيمي: المصدر السابق.

الأخوة اللبنانيون لم يستطيعوا مدة طويلة تحقيق ما حققه الطائف. أما العراق فقد دخل مباشرة بعد اتفاق الطائف في نفق مظلم (غزوه للكويت) استحال معه إبداء رأييه من اتفاق الطائف.

خارجياً:

أكد معظم المؤرخون والمحللون السياسيون والمختصون في تاريخ العلاقات الدولية والمتتبعون باهتمام للأزمة اللبنانية أن اتفاق الطائف الذي تم بين النواب اللبنانيون في الطائف بعد ثلاثة أسابيع من الاجتماعات الماراطونية سيبقى مجرد حبر على ورق، وأنه لن يكون اتفاقاً شرعياً ولن يطبق على أرض الواقع اللبناني إلا إذا خضع للشروط[1] الآتية:

– لن يكون اتفاقاً شرعياً إلا إذا تمت المصادقة عليه من طرف النواب اللبنانيين في جلسة أخرى داخل لبنان.

– لن يدخل حيز التنفيذ ولن يطبق على أرض الواقع إلا بعد الانتخاب والموافقة عليه من طرف جميع الشعب اللبناني.

– ولن يكون ساري المفعول ما لم تلتزم وتعمل به مختلف الميليشيات والأحزاب والحركات والجيوش اللبنانية.

أما بالنسبة لسوريا، فنظراً لإيمانها الراسخ بضرورة وجودها عسكرياً في لبنان فإن خروجها منه كان أمراً صعباً، إلى درجة أنه حتى بعد اتفاق الطائف تحايلوا عليه وأقاموا اتفاقات سرية مع الحكومة اللبنانية التي لم تكن بدورها متفقة مع روح الطائف، ومما ساعد سوريا على انتهاج هذا الموقف هو استغلالها فرصة انشغال العراق ـ العدو اللدود والمنافس الخطير لسوريا في لبنان ـ بحربه على الكويت، هذا فضلاً على التأثير الأمريكي على سوريا، حيث حصل اتفاق ينهما ينص على مشاركة القوات السورية إلى جانب القوات الأمريكية في حرب تحرير الكويت مقابل موافقة ومساعدة الولايات المتحدة الأمريكية على البقاء العسكري السوري في لبنان.

وتأكد هذا الموقف السوري الجديد حيال اتفاق الطائف عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية التي نقلت للأخضر الإبراهيمي على لسان وزير خارجيتها جيمس بيكر أنها (أمريكا) سألت الرئيس السوري حافظ الأسد عن تاريخ بداية تطبيق مبدأ الانسحاب السوري من لبنان

[1] محمد رضا غجاتي: **"ماذا بعد اتفاق الطائف"**، مقال سبق ذكره، ص10.

الذي تم اعتماده في الطائف، فرد عليها الأسد أن هذا الأمر لم يعتمد إطلاقاً في الطائف وأنه إجراء شخصي وحمّل الأسد مسؤولية خروج القوات السورية من لبنان للأخضر الإبراهيمي[1]، علماً أنه سبق وإن قال الأسد لوزير خارجيته فاروق الشرع إن زميلك الأخضر الابراهيمي الذي رشحته سكرتيراً للجنة الثلاثية قد تآمر علينا[2].

وعلى العموم فإن اتفاق الطائف لقي ترحيباً عربياً ودولياً كبيرين، فالعاهل السعودي فهد بن عبد العزيز وصف اتفاق الطائف بـ "**الاتفاق المشرف**"، وحيا الرئيس الأمريكي جهود اللجنة العليا العربية وشجاعة النواب اللبنانيين، كما اعتبرت فرنسا اتفاق الطائف مرحلة مهمة في عملية السلام في لبنان، وفي اليوم الأول من نوفمبر 1989م دعت الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن كافة اللبنانيين إلى تنفيذ اتفاق الطائف وانتخاب رئيس الجمهورية وهو ما تم فعلاً، حيث أنه بالرغم من حل مجلس النواب من طرف العماد عون إلا أن هذا لم يمنع النواب من الاجتماع في اليوم الموالي 05 نوفمبر في مطار القليعات العسكري شمال لبنان وانتخاب رينيه معوض رئيساً لجمهورية لبنان.

وفي الأخير ومن خلال ما سبق عرضه من دراسة وتحليل في هذا الفصل نخلص إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تعتبر الأزمة اللبنانية أزمة فريدة من نوعها ومعقدة ومتشابكة بتشابك العديد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، فهي أزمة صراع طائفي بالدرجة الأولى، وعبرت عن مدى التناقضات الاجتماعية في لبنان، وهي صراع حضاري حول مسألة الهوية، وهي نزاع إقليمي يرتبط بمكانة لبنان في ظل الاستراتيجية السورية، ومرتبط أيضاً بالصراع العربي – الإسرائيلي، وبدور هذه الأخيرة في المنطقة.

- استغلت القوى اليمينية تواجد المقاومة الفلسطينية في الجنوب اللبناني وأوهمت للرأي العام أن ذلك يشكل خطراً على لبنان ويمس بسيادته الترابية، فراح حزب الكتائب يضايق ويحاصر المقاومة الفلسطينية هادفاً من وراء ذلك تحقيق هدفين اثنين، الأول من أجل إقحام المقاومة

[1] الاخضر الابراهيمي: المصدر السابق.

[2] فاروق الشرع: المصدر السابق، ص183.

الفلسطينية في الصراع، والثاني من أجل إشغال القوى الوطنية التقدمية عن مطالبها الإصلاحية، لكن المقاومة الفلسطينية تفطنت للأمر واكتفت بموقف الدفاع عن النفس ثم شكلت فيما بعد تحالفاً مع القوى الوطنية اللبنانية لإحباط مؤامرات ودسائس اليمين اللبناني بصفة خاصة وإفشال جميع المخططات الامبريالية والصهيونية بالمنطقة.

- إن الجزائر -على غرار بعض الدول العربية- لم تكن بمعزل عما يجري في لبنان الشقيق فكانت تصرّح مرار وتكراراً عن أسفها العميق لصراع الأشقاء في لبنان وكانت تدعوا في عدة مناسبات الإخوة الفرقاء اللبنانيون إلى ضرورة التحلي بالحكمة والتعقل في حل مشاكلهم، وزاد اهتمام وانشغال الجزائر بالأزمة اللبنانية لما أقحمت فيها المقاومة الفلسطينية وهو ما عارضته الجزائر بشدة، فقامت إزاء هذه الأزمة بتعيين محمّد يزيد سفيراً لها في لبنان سنة 1973، وذلك بغية حماية وتدعيم المقاومة الفلسطينية من جهة، وتغطية حاجيات الأزمة من جهة ثانية، فأرسلت الجزائر الكثير من المساعدات الإنسانية إلى الإخوة اللبنانيون والفلسطينيون من أدوية ومعدات طبية، هذا فضلاً عن بنائها مستوصفات وعيادات طبية لتقديم الإسعافات الأولية.

الفصل الرابع: موقف الجزائر من الحرب العراقية الإيرانية وجهودها في حل الأزمة سياسياً.

المبحث الأول: ماهية الأزمة (الخلفيات، الأسباب، المقدمات).

المبحث الثاني: الجهود والمساعي الجزائرية قبل تفجير الأزمة.

المبحث الثالث: موقف الجزائر من الحرب وجهودها في إحلال السلم.

يتمتع الخليج العربي بأهمية استراتيجية بالغة لارتكازها على عاملين اثنين وهما موقعه الاستراتيجي، ونفطه الحيوي، وهذا الأخير أصبح الركيزة الأساسية للقوتين الاقتصادية والعسكرية، وهو ما جعل منه أرض خصبة لمختلف الصراعات والنزاعات العالمية العربية والغربية على حد سواء، وتعد الحرب العراقية الإيرانية -التي استمرت ثمان سنوات- الحرب الأطول في الشرق الأوسط والأكثر كلفة وضراوة منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تجاوز عدد القتلى المليون في صفوف الطرفين.

وخطورتها لا تكمن فيما خلفته من نتائج سلبية على كافة الأصعدة فحسب، بل لأن تأثيرها تعدى جغرافيتها وشمل كامل منطقة الشرق الأوسط، وتعد هذه الحرب إحدى تلك الصراعات التي شهدتها منطقة الخليج العربي والتي انعكست سلباً على الوطن العربي وأضرت بوحدته وأرضه ومزقته وفتنته، والجزائر جزء من هذا الوطن العربي وصلتها صدى هذه الحرب وتأثرت بها وحاولت جاهدة حكومة وشعباً بذل ما في وسعها من أجل إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة، وهو ما سنتناوله في هذا الفصل.

المبحث الأول: ماهية الأزمة (الخلفيات، الأسباب، المقدمات).

يبقى اندلاع الحرب ودراسة مسارها وتطوراتها أمراً مبهماً وغامضاً ما لم يتم استعراض خلفياتها التاريخية وأسبابها الحقيقية، وهو ما سنتناوله في هذا المبحث.

أولاً: الخلفيات التاريخية للنزاع.

ترتبط الخلفيات التاريخية للنزاع العراقي الإيراني ارتباطاً وثيقاً بقضية الحدود[1]، حيث يشترك هذان البلدان بحدود برية طولها يزيد عن 1100 كلم، وحدود نهرية تتبع شط العرب لمسافة تقارب 102 كلم، ولذلك مثلت هذه الحدود جوهر الخلافات بين الطرفين.

إذا كانت الحرب العراقية الإيرانية قد أدت إلى نشوب صراعات عربية ـ عربية، فإنها من ناحية أخرى ساهمت بشكل مباشر في عودة مصر إلى النظام الإقليمي العربي بعد إقصائها منه إثر

---

[1] تعتبر مشكلة الحدود من أخطر وأهم العقبات التي حالت دون تحسين العلاقات بين إيران والعراق، وذلك من خلال الصراع العثماني-الصفوي، لأن الفرس بالرغم من هزائمهم المتكررة أمام العثمانيين إلا أنهم ظلوا يتحينون الفرصة المناسبة للانقضاض على العراق، وعليه فإن قضية تثبيت الحدود بين الطرفين استغرقت عهوداً طويلة، وتعد معاهدة "زهاب" المبرمة بين الطرفين سنة 1639 بمثابة الركيزة الأساسية في تثبيت الحدود الأصلية والإقليمية بين العراق وإيران. ينظر: شاكر صابر الضابط: **العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران**، دار البصري، بغداد، 1966، ص20.

توقيعه لاتفاقيتي كامب ديفيد[1]، وتعود بداية هذه الحرب التي تعد أكثر الحروب الإقليمية شراسة في العالم إلى نهاية السبعينيات إثر سقوط نظام الشاه[2] في طهران، هذا بغض النظر على أن للقضية جذور[3] تعود إلى الماضي البعيد والمتوسط ، وهذا ما صرّح به وزير الخارجية العراقي آنذاك سعدون حمادي في خطاب ألقاه امام مجلس الأمن بتاريخ 15 ديسمبر 1980م قائلاً: "إن المشكلة ليست بالجديدة ولا بالبسيطة، إنها تعود إلى أكثر من أربعمائة وستون عاماً من التاريخ، وهي ليست مجرد مشكلة أو صراع ثانوي حول حقوق الملاحة بل هي أوسع من ذلك بكثير"[4].

وتدعي كل من العراق وإيران أن لهما حقوقاً تاريخية تعود إلى آلاف السنين، فبالنسبة للعراق يرى بأن دولته الحالية تعود جذروها إلى عهد البابليين وإلى الحضارة التي كانت قائمة ما بين النهرين إذ بدأ تكوين أول وحدة رسمية، غير أن الغزوات العسكرية حالت دون استمرارها، وكان على رأس هذه الغزوات غزوات الامبراطورية الفارسية[5]، بينما تدعي إيران لنفسها إمبراطورية تاريخية يعود تاريخها إلى 2500عام، حيث تمكنت هذه الامبراطورية من السيطرة على ما بين النهرين، وبناء على هذه الحقائق التاريخية تطالب إيران بأجزاء من العراق وبعض دول الخليج[6].

---

[1] عبد القادر محمودي: المرجع السابق، ص306.

[2] اسمه محمّد رضا بهلوي ولد سنة 1919 واشتهر باسم شاه (امبراطور) إيران تولى الحكم في إيران خلفاً لوالده رضا شاه الكبير الذي اضطر إلى الاستقالة تحت ضغط مجريات الحرب العالمية الثانية، برز اسم الشاه يسطع في الافق عندما عارض خطوة تأميم النفط الإيراني التي قام بها رئيس الوزراء الإيراني السابق محمّد مصدق، في عهده اتسمت السياسة الخارجية الإيرانية بالتوسع، كما عرف بسياسته العدائية للعرب وبصداقته الخالصة للغرب وخاصة أمريكية ومن ورائها الكيان الصهيوني، تمت الإطاحة بحكمه سنة 1979 إثر إحداث الثورة الإسلامية الإيرانية. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج1، ص580.

[3] تعود جذور هذا الصراع الذي هو في الأصل صراع قائم بين العرب والفرس، إلى عام 606 قبل الميلاد واستمر بالرغم من التغيرات الطارئة وتجدد في العصر الحديث خلال القرن السادس عشر ميلادي بين الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية بسبب الولاء القبلي والمشكل المذهبي القائم بين السنة والشيعة. ينظر: المشير عبد الحليم أبو غزالة: **الحرب العراقية الإيرانية 1980–1988**، 1993، ص57.

[4] سعدون حمادي نقلاً عن: نحاد البرادعي: **"أحاديث حول النزاع العراقي–الإيراني"**، مجلة الموقف العربي، ع47، س1984، ص79.

[5] فارس هي عبارة عن إقليم واسع أول حدوده من جهة العراق أرجان، ومن جهة كرمان السير جان، ومن جهة ساحل بحر الهند سيراف، ومن جهة السند مكران، وفارس اسم البلد وليس اسم الرجل ولا ينصرف لأنه غلب عليه التأنيث، وهو اسم ليس عربي بل فارسي معرب، فأصلها بارس وعند تعريبه استبدلت الباء بالفاء وأصبح فارس، وقال المؤرخ الروماني بطليموس في كتابه "ملحمة البلاد" مدينة فارس طولها ثلاثة وستون درجة وعرضها أربعة وثلاثون درجة. ينظر: شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي: **معجم البلدان**، ج4، دار صادر، بيروت، 1977، ص226.

[6] فاضل رسول: **العراق إيران(أسباب وأبعاد النزاع)**، المعهد النمساوي، 1995، ص8.

وفي مطلع القرن السادس عشر ميلادي أخذ هذا الصراع بين الطرفين أشكالاً جديدة حتى تفجر بين الدولة العثمانية السنية والدولة الفارسية الشيعية، وبعد ذلك استطاعت الدولتان السيطرة على منطقة العراق الحالية، ومنذ 1639م حتى غاية اندلاع الحرب العالمية الاولى كانت نزاعات الحدود بينهما قد طويت، ليعود بد ذلك هذا المشكل الحدودي حول السيادة على شط العرب المائي[1] من جديد وكان سبباً دائماً للنزاع سابقاً وحالياً بين الدولتين الحديثتين[2].

وللإشارة، إن مشكل الحدود لم يكن سبباً حصرياً على الحرب العراقية الإيرانية فحسب؛ بل هو مشكل جميع بلدان العالم الثالث، وهو إحدى التركات الاستعمارية التي خلقها المستعمر (بكسر الميم) عمداً قصد المحافظة على روح الصراع بين هذه البلدان وصرف نظرها عن قضاياها الأساسية[3].

ويدخل في هذا الإطار أيضاً قضية الجزر الثلاثة الإماراتية (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى) التي لها موقع استراتيجي ممتاز، لذلك كانت إيران دائما تطالب بضمها لجعل الخليج العربي خليجاً فارسياً ثم العودة ثانية إلى المطالبة بالبحرين، وهو ما شكل خطراً على استقلال وسيادة العراق ونتج عنه استمرار التوتر في الحدود الشرقية للوطن العربي بصفة عامة[4]، وفي هذا الإطار أرسلت إيران سنة 1844م عن طريق رئيس وزرائها حاجي ميرزا مذكرة احتجاج إلى بريطانيا تحتج فيها على أن جميع الجزر الواقعة في الخليج الفارسي والممتدة من مصب شط العرب إلى مسقط كلها تابعة للفرس لكن الحكومة البريطانية رفضت الطلب الإيراني[5].

وطيلة القرن التاسع عشر ظلت إيران بمحاولاتها التوسعية المستمرة على حساب الأقاليم الحدودية العراقية وضمها تدريجياً إلى الأراضي الإيرانية الغربية، وهو ما كان سبباً رئيسياً في توتر

---

[1] تتشكل مياه شط العرب من التقاء مياه نهر دجلة مع نهر الفرات، يبلغ طوله حوالي 204 كلم أما عرضه فهو غير ثابت يتسع احيانا إلى كيلومترين ويضيق أحياناً أخرى إلى كيلومتر واحد، ويكون شط العرب المخل الرئيسي للخليج العربي من جهة الساحل الشمالي. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج3، ص475.

[2] فاضل رسول: المرجع السابق، ص9.

[3] أ. أحمد: "**الحرب العراقية الإيرانية في مصلحة من؟**"، الجيش، ع201، س17، ديسمبر1980، ص34.

[4] محمد ناصر مهنا: **في الخليج العربي (دراسة وثائقية تحليلية)**، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2003، ص26.

[5] إسلام محمد عبد ربه المغير: **الحرب العراقية الإيرانية(1980–1988م)**، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير، التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور أكرم محمد محمود العدوان، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015، ص61.

العلاقات بين البلدين، وعلى العموم انتهجت الحكومات الفارسية في سياستها التوسعية مجموعة من الأساليب أهمها[1]:

– أسلوب التدخل في الشؤون الداخلية مستغلة في ذلك تلك الأوضاع والمصاعب التي مرت بها بعض الأقاليم العراقية كالسليمانية وأربيل وكركوك في ظل الحكم العثماني، حيث سعت الحكومات الفارسية جاهدة إلى تعيين حكام موالين لها في تلك المناطق.

– أسلوب المراوغة والتضليل حيث عمدت تلك الحكومات الفارسية إلى عدم تثبيت حدودها البرية الغربية ولم تعلن عنها بصفة رسمية، بل أكثر من ذلك كانت تخترق بنود تلك المعاهدات بهدف فرض واقع جديد يستهدف عقد معاهدات أخرى.

– أسلوب القوة المسلحة وهو الأسلوب الأكثر استخداماً في العلاقات الإيرانية العراقية، فكانت إيران تقوم بتغيير معالم المناطق العراقية ومسح أسمائها العربية واستبدالها بأخرى فارسية لتصبح وكأنها جزء من إيران.

وبعد الحرب العالمية الأولى ورثت الحكومة العراقية مشكلة الحدود التي كانت قائمة بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية، حيث طالب الشاه أن تبحث قضية الحدود من جديد بحجة ان تلك المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها بلاده مع الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى لم تعد مجدية، ثم تطورت الأحداث بعد ذلك إلى أن تم التوقيع على الحدود بشكل نهائي بين العراق وإيران وذلك بموجب معاهدة عقدت بينهما بتاريخ 30 جويلية 1937م والمتكونة من ستة مواد وبروتكول ملحق بها ضم هو الآخر خمسة مواد، ولقد جاء في ديباجتها ما يأتي: "أن الغرض من عقدها هو تحقيق ما أعلنه الطرفان من وضع حد بشكل نهائي لقضة الحدود بين دولتيهما"، غير أن هذه المعاهدة لم تلبث أن ألغيت من طرف حكومة طهران بعد الثورة العراقية التي اندلعت في17 جويلية 1968م، والتي بفضلها تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في العراق[2]، فبعد

[1] محمد ناصر مهنا: المرجع السابق، ص39.

[2] العراق أحد الأقطار العربية الكبرى القديمة ويسمى ببلاد الرافدين (دجلة والفرات) يتجاوز عدد سكانه أكثر من ثلاثة عشر مليون نسمة ويشكل العراق النصف الشرقي من الهلال الخصيب أم الجزء الغربي فهو بلاد الشام، وفي سنة 539 ق.م احتل الفرس العراق وظلت تحت حكمهم لمدة 1000 سنة حتى حررها المسلمون سنة 14هـ. ينظر: إسماعيل أحمد ياغي اسماعيل شاكر: **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر987هـ–1400هـ/1492م–1980م**، ج1، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1995، ص181.

هذه الثورة أخذت إيران[1] تكرّس عدائها للعراق وفاجأته بمشروع معاهدة جديدة تحل محل معاهدة 1937م وذلك بهدف منع تقدمه على الساحة القومية العربية، ولما رفض العراق الطلب الإيراني أعلنت طهران في 19 ابريل 1969م إلغائها لاتفاقية 1937م الخاصة برسم الحدود بين البلدين مما أدى إلى زيادة التوتر والتشنج في العلاقات بين البلدين أفضى في الاخير إلى حرب طويلة الأمد[2].

وفي عهد الرئيس الإيراني مُحَّد رضا بهلوي قدمت طهران لبريطانيا عرضاً آخر مفاده تنازل إيران عن المطالبة بالبحرين مقابل الجزر إلا أن بريطانيا رفضت العرض ثانية، وظل الوضع على حاله إلى غاية انسحاب القوات البريطانية من منطقة الخليج عام 1971م وإعلان استقلال محمياته السابقة (دول الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين)، حينها أكّد الشاه مجدداً وبالقوة سيطرة إيران على الجزر الثلاثة[3]، فقام الشاه في 13 أكتوبر 1971م بتوجيه الدعوة إلى العديد من زعماء دول العالم للاحتفال بالذكرى 2500 سنة على تأسيس الامبراطورية الفارسية، وذلك بغرض الحصول على موافقتهم أو على الأقل التزام الحياد على ما يزعم القيام به. وفي 30 نوفمبر 1971م اجتاحت القوات الإيرانية الجزر الثلاثة[4] قبل يومين من انسحاب بريطانيا منها[5]، مستغلاً بذلك انشغال العرب بالقضية الفلسطينية ونتائج حرب 1967م وبالتالي يصعب عليهم مواجهة إيران والكيان الصهيوني في وقت واحد[6].

---

[1] كلمة إيران مشتقة من اسم الشعوب الآرية التي هاجرت إلى المنطقة منذ القديم وهذا الاسم لم يتداول في العهد الإسلامي وإنما استعملت كلمة فارس للدلالة على إيران القديمة، وفي عهد الرئيس الإيراني رضا بهلوي الشاه عمم اسم إيران تأكيداً على الفكر الإيراني الذي تزعمه هذا الأخير، وإيران بصفة عامة هي عبارة عن هضبة مرتفعة تضم مجموعة من السلاسل الجبلية أهمها جبال زاغ روس التي توازي الحدود العراقية وتمتد إلى ساحل الخليج العربي. ينظر: إسماعيل أحمد ياغي اسماعيل شاكر، المرجع السابق، ص227.

[2] اسلام مُحَّد عبد ربه المغير: المرجع السابق، ص22.

[3] ديفيد كريست: المصدر السابق، ص25.

[4] للأمانة، فإن الجزائر عقب احتلال إيران للجزر الثلاث استدعت السفير الإيراني إلى مقر وزارة الخارجية الجزائرية للإعراب عن استنكارها لموقف إيران، وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية أن ما أقدمت عليه إيران يعد عملاً خطيراً وسيؤدي إلى عوقب وخيمة بالمنطقة. ينظر: إيهاب مجيد صالح: **الموقف الإقليمي والدولي من المشكلات العراقية الإيرانية 1968–1988**، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف الدكتور خلف عبد العظيم سيد الميري والدكتورة عايدة السيد سليمة والدكتورة سارة محمود عبد الحليم، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم التاريخ، القاهرة، 2016، ص190.

[5] إسلام مُحَّد عبد ربه المغير: المرجع السابق، ص63.

[6] محمود شاكر: **موسوعة الخليج العربي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص898.

وهناك رأي آخر مفاده أن بريطانيا وقبل انسحابها من الخليج العربي توصلت إلى عقد اتفاق مع إيران ينص على اعتراف إيران باستقلال كل من البحرين والإمارات العربية المتحدة مقابل بسط سيطرتها ونفوذها على "طنب الكبرى والصغرى"، أما "جزيرة أبو موسى" فتدار بشكل ثنائي بين إيران وإمارة الشارقة[1].

وهو ما دفع العراق الذي كان في طلائع الدول العربية معارضة وتصدياً للعدوان الإيراني إلى إثارة قضية الجزر الثلاث أثناء حربه مع إيران، إلا أن دول الإمارات حافظت على هدوئها ومارست أقصى درجات ضبط النفس في نزاعها مع إيران حول تلك الجزر، ولم يلبث أن أعلن العراق على الفور عن قطع علاقاته الدبلوماسية مع كل من إيران وبريطانيا وحملهما مسؤولية جريمة الاعتداء الإيراني على الجزر العربية الثلاثة[2]، ونفس الموقف العراقي تبنته الجامعة العربية في اجتماع طارئ لها في هذا الخصوص عقدته بتاريخ 06 ديسمبر 1971م، وأهم ما تقرر فيه ما يأتي[3]:

- التأكيد على عروبة الجزر الثلاث.

- إدانة الاعتداء العسكري الإيراني على الجزر العربية الثلاث مما يهدد سلامة وأمن واستقرار المنطقة، والمعادي لميثاق جامعة الدول العربية بصفة خاصة والأعراف والمواثيق الدولية بصفة عامة.

- حمل المجلس بريطانيا مسؤولية تخليها عن التزاماتها الدولية، كما حمل إيران مسؤولية تعريض العلاقات العربية الإيرانية للخطر، وتفادياً لذلك ومحاولة منه لتدارك الوضع تحرك الأمين العام على أعلى المستويات لإقناع إيران بالعدول عن موقفها العدائي.

ومنذ استيلاء إيران على الجزر العربية الثلاث والعلاقات بينها وبين العراق لم تعرف طريقاً نحو الانفراج خاصة بعد لجوء الشاه إلى تدعيم المتمردين الأكراد في شمال العراق، ومنذ ذلك الوقت

---

[1] خالد بن محمد القاسمي: **الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، 1997، ص11.

[2] هناك من يذكر أن إيران ومن خلال دراسة إحصائية لأهم المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بينها وبين العراق كانت دائماً هي السباقة إلى إلغاء تلك الاتفاقيات، بل اكثر من ذلك لجأت مرات عديدة إلى حشد قواتها خلال سنوات 1937، 1958، 1969، 1971 بحجة إن إيران كانت توقع مكرهة ومجبرة على تلك الاتفاقيات، أما قضية احتلال الجزر الثلاثة فلم تعمل إلا على تكريس العداء والتوتر بينهما والذي انتهى بإحداث القطيعة النهائية وقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما سنة 1971م. ينظر: ميلاس محمد الزين: **النزاع العراقي الإيراني الخلفيات والنتائج**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، إشراف الدكتور حسين بوقارة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2001، ص34.

[3] محمد ناصر مهنا: المرجع السابق، ص68. وينظر أيضاً شاكر صابر الضابط: المرجع السابق، ص20.

تصاعدت حدة الاشتباكات على الحدود، وإزاء هذه الوضعية تحركت الجهود العربية والدولية في سبيل إيجاد حل لهذه الاشتباكات، وفي الأخير تم الافراج عنها بفضل مجهودات الدبلوماسية الجزائرية التي توّجت بالتوقيع على اتفاقية بين الطرفين عام 1975م سميت بـ "**اتفاق الجزائر**".

وبعد تأزم العلاقات بين البلدين قامت القيادة العراقية خلال النصف الثاني من شهر فبراير 1974م بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن طريق مندوبها الدائم في الأمم المتحدة حول خطورة الوضع القائم على الحدود بين البلدين، وأعربت بغداد عن رغبتها في حل الخلاف سلمياً، وبعد أربعة إيام كلف الأمين العام للأمم المتحدة السفير المكسيكي "ويكمان مونيوز" بدراسة المشكلة العراقية الإيرانية وتقديم تقرير مفصل حول القضية، فقام هذا الأخير بعدة زيارات مكوكية إلى بغداد وطهران واطلع على وجهات نظر الطرفين[1]، وبعد انتهاء مهمته قدم تقريره النهائي إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 16 مارس 1974م، وتضمن التقرير أن الطرفين اتفقا على ثلاثة نقاط أساسية وهي كالآتي:

- كلا الطرفين يلتزمان بقرار وقف إطلاق النار.
- كلا البلدين يتعهدان بسحب قواتهما العسكرية المتمركزة في المناطق الحدودية محل الخلاف.
- يتعهد الطرفين بتوفير الأجواء المناسبة للدخول في المفاوضات.

ثانياً: أسباب الصراع.

إن الصراع العراقي الإيراني هو حرب بين قوميتين، قومية عربية ممثلة في العراق، وقومية فارسية تمثلها إيران، ومن ثم فإن الصراع يرتكز على الخلاف العرقي بين الطرفين، ولقد تعددت وتنوعت أسباب ودوافع الحرب العراقية- الإيرانية وحسبي أن أذكر أهمها:

1- الأبعاد الإقليمية والإيديولوجية للأزمة:

لقد كان للبعد الإقليمي والإيديولوجي دوراً مباشراً في تأجج وتسمم العلاقات بين عراق وإيران باعتبارهما الدولتان القويتان محلياً، وكانا نفوذهما وهيمنتهما على المنطقة يؤرق الدول الأوروبية وخاصة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ذات المصالح الكبرى بمنطقة الشرق الأوسط من جهة، ويقلق الكيان الصهيوني الحامل لشعار سياسة التوسع على حساب دول المنطقة من

[1] إسلام مُحَمَّد عبد ربه المغير: المرجع السابق، ص64.

جهة ثانية، ومن ثم كان لزاماً على هذه الدول الكبرى العمل كل ما في وسعها لإزاحة أو على الاقل إضعاف هاتين القوتين الإقليميتين.

أ- البعد الإقليمي:

أخذ هذا البعد أشكالاً جديدة بعد الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من أقلمة وتدويل النزاعات المحلية، ففي الفترة ما بين الحربين كانت أوضاع المنطقة مستقرة نسبياً بسبب سيطرة الدول العظمى على الشرق الأوسط ونجاحها في الحيلولة دون تفجير الصراعات الموروثة، ولقد كان هدف هذه الدول الغربية هو إقامة تحالف إقليمي يقف حاجزاً أمام السيطرة والهيمنة السوفياتية، أما الاتحاد السوفياتي من جهته حاول خرق هذا التحالف عن طريق إقامة علاقات صداقة مع أفغانستان وإيران لكن بريطانيا ذات المصالح المتنامية في المنطقة حالت دون ذلك، وفي سنة 1955م عززت بريطانيا وجودها في المنطقة من خلال إقامة حلف بغداد، غير أنه وبعد انسحاب بريطانيا من الخليج والبحر العربي سعت كل من إيران والعراق أهم وأقوى دولتين في المنطقة للسيطرة على الخليج، ويبقى هذا التنافس الذي لا يزال قائماً إلى يومنا هذا أحد الأسباب الرئيسية للحرب، ونظراً لكون مطامع السيطرة الإقليمية تتطلب الارتباط بإحدى الدولتين العظميين أصبحت إيران أهم حليف للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وهو ما أهل إيران وجعلها أكبر قوة عسكرية في المنطقة خلال فترة السبعينات، ولقد كان للنهضة الإيرانية من جهة، وتدهور الوضع الداخلي في العراق (حركة المقاومة الكردية) من جهة ثانية، دوراً كبيراً في التقارب العراقي السوفياتي والذي وصل ذروته بتوقيع معاهدة الصداقة بينهما عام 1972م[1].

واعتبرت العراق نفسها حامية الخليج ورائدة الاتجاه العربي، فخولت لنفسها حق الدفاع عن الخليج العربي ضد سياسة إيران التوسعية، وأكدت على أن الجزر الثلاثة هي جزر عربية، وسكانها عرب، وتقع ضمن المياه الإقليمية العربية، فطالبت إيران بإعادة الجزر لأصحابها الشرعيين وهم الإمارات العربية المتحدة وقامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية معها، وللأمانة فإن الجزائر -إلى

[1] إسلام مُحَّد عبد ربه المغير: المرجع السابق، ص26.

جانب كل من العراق واليمن الجنوبي وليبيا- استنكرت بشدة هذا الاعتداء الإيراني وقدمت شكوى مشتركة إلى مجلس الأمن الدولي بخصوص الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث[1].

وفي اتجاه آخر أدى الارتفاع الهائل لأسعار النفط، وما صاحبه من ارتفاع في الفوائد تدفقت على تسليح وتطوير الجيشين في كلا البلدين إلى تصعيد السيطرة والهيمنة الإقليمية لكل منهما، وفي الفترة ما بين 1974م و1975م بلغ النزاع بين إيران والعراق أقصاه بسبب تنافس الدولتين العظميين على المستوى الإقليمي، وعززتا إيران والولايات المتحدة الامريكية دعمهما للحركة القومية الكردية المناوئة للنظام العراقي كرد فعل على اتفاقية الصداقة العراقية السوفياتية، وفي خضم الظروف السالفة الذكر، وتحت تأثير حركة المقاومة الكردية، اضطر العراق إلى ابرام اتفاقية جديدة مع إيران في الجزائر مارس 1975[2].

ومن بين أسباب النزاع بين الطرفين وجود بعض الأقاليم كانت محل نزاع دائم بين البلدين مثل إقليم خوزستان (الأهواز) وإقليم كردستان وغيرها من الأقاليم الحدودية الأخرى، فقد كانت هذه الأقاليم في عهد شاه إيران غير آمنة ودائمة الاضطراب ومضطهدة تأمل في الحصول على الحكم الذاتي وبعض الاصلاحات، فاتخذت هذه الأقاليم موقفاً سلبياً من الثورة الإسلامية لعدم استجابتها لمطالب الحكم الذاتي، فقام العراق بمساندة هذه الأقاليم المطالبة بالحكم الذاتي وأكد على وجهتها وطبيعتها العربية واعترض على تبعيتها لإيران، وأكثر من هذا قام العراق بنشر كتب وخرائط توضح أن هذه المناطق عربية تحتلها إيران فاستغلت إيران هذه الكتب والخرائط كدلائل على نوايا العراق لتقسيم إيران، وكوثائق توضيحية لخطط الضم العراقية، وهو ما دفع بالجماهير الإيرانية المحتجة على تصرفات النظام العراقي والمتظاهرة في "خور مشهر" بالهجوم على القنصلية العراقية، وكان هذا التأييد العراقي لحركة الحكم الذاتي الوارد في مذكرات الاحتجاج الإيرانية أحد الأسباب المباشرة لاندلاع الحرب[3].

ب- البعد الإيديولوجي:

من بين الأسباب الأساسية التي تبرر هذه الأزمة السبب الأيديولوجي، فعند اندلاع الثورة الإيرانية الإسلامية ازداد الوضع تأزماً، حيث باتت هذه الثورة تهدد بابتلاع الدول النفطية الصغيرة في

[1] فاضل رسول: المرجع السابق، ص63.
[2] إسلام محمد عبد ربه المغير: المرجع السابق، ص28.
[3] فاضل رسول: المرجع السابق، ص65.

الخليج، فلم يكن تهديد النظام الثوري الإيراني الإسلامي للنظام العلماني العراقي أمر يمكن التعايش معه، فهو يحتم زوال أحد الطرفين وبقاء الآخر[1]، وفي نفس الوقت كانت الثورة الإيرانية تعمل على استقطاب وتحريض الجماعات الموالية لها في العراق لقلب النظام، وخلال شهر سبتمبر بدأت مناوشات بين الطرفين لما أقدمت القوات العراقية على تنفيذ هجمات محدودة على مناطق إيرانية[2].

ولقد كان للعامل الشيعي الدور الكبير في التأثير على العلاقات بين البلدين إلى حد الإعلان عن القطيعة النهائية بينهما، وكما هو معروف فإن الشيعة يمثلون غالبية الشعب العراقي بنسبة 45% من مجموع السكان العراقيين، وهو ما أهلهم سنة 1920م لخوض معارك عنيفة ضد الاحتلال البريطاني، وهم بذلك ساهموا في استقلال الدولة الحديثة التي سيطر فيها السنيون على الحياة السياسية، وتمكنوا من الانفراد بالسلطة بعد تهميش الغالبية الشيعية وإقصائها من تسيير شؤون الحكم، وفي سنة 1924م أصدر النظام العراقي قانون الجنسية الذي نص على منح الجنسية العراقية إلا لمواطني الدولة العثمانية، وبموجب هذا القانون قام النظام العراقي بحرمان حوالي 200 ألف شيعي إيراني من الجنسية العراقية كانوا يعيشون عبر اجيال على التراب العراقي[3]. وظلت هذه المشكلة مثار توتر دائم منذ العشرينيات إلى يومنا هذا.

وفور اعتلاء رضا شاه بهلوي سدة الحكم شرع على الفور في توطيد علاقاته مع الكيان الصهيوني عدو العرب جميعاً ومع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعتبر دوماً شاه إيران بمثابة حارسها الأمين على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما استغله النظام البعثي العراقي وربط العلاقات المذهبية بين شيعة العراق وإيران مع صداقة الشاه لإسرائيل، فأخذ يصفي المسؤولون الشيعيون في العراق بتهمة الجوسسة ابتداء من جانفي 1969م وعلى رأسهم مسؤول المؤسسات الدينية الشيعية في البصرة، هذا فضلاً عن تهجير حوالي 40 ألف شيعي عراقي إلى إيران بتهمة أن أصولهم فارسية[4]،

---

[1] نهلة محجوب أحمد: **حرب الخليج الثانية والعلاقات العراقية ـ الأمريكية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف الدكتور: الشفيع محمد المكي، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة الخرطوم، ديسمبر 2003، ص51.

[2] كمال ديب: المرجع السابق، ص169.

[3] فاضل رسول: المرجع السابق، ص20.

[4] كمال ديب: المرجع السابق، ص173.

ولقد خلقت عمليات الترحيل الاجبارية للعناصر الشيعية عبئاً إضافياً على إيران تسبب في ارتفاع معدل البطالة في ظل أزمات اقتصادية حادة، وهو ما أدى إلى ردود أفعال داخلية في إيران يمكن إدراجها ضمن الأسباب التي أدت إلى نشوب الحرب[1].

في سنة 1975م اشترط الرئيس الإيراني "الشاه" على الرئيس صدّام حسين منع رجل الدين الإيراني "آية الله روح الله الخميني" – الذي كان خصماً لدوداً للشاه[2] – من ممارسة النشاط السياسي المساند للثورة الإسلامية[3] الذي كان يزاوله منذ 1962م انطلاقا من مدينة النجف العراقية، وفي نفس الوقت المخل بالمعاهدة التي وقعها شاه إيران مع صدام حسين في سنة 1975م[4]، ولما أصرّ على مواصلة نشاطه السياسي طرده صدّام حسين في أكتوبر 1978م وعلّق قائلاً: "لقد أكل خبزاً عراقياً وشرب من الفرات ولم يكن ممنوناً"[5]، وهذا الحدث ترك أثاراً سلبية لدى الخميني وسبّب في غضبه وحقده على النظام العراقي[6].

غير أن الكويت المجاور للشاه لم يكن باستطاعته حماية الخميني، فاضطر هذا الأخير إلى مغادرة الكويت والتوجه إلى باريس[7]، وخلال هذه السنوات قام النظام العراقي بطرد أكثر من 700 ألف شيعي عراقي على أساس أنهم من أصول إيرانية، أما الخميني فلم تطل إقامته بباريس

[1] فاضل رسول: المرجع السابق، ص66.

[2] يعتبر الخميني من أشد المعارضين العلنيين لمخططات الشاه الرامية إلى تحديث وعلمنة إيران على حساب رجال الدين، فقام بفرض إعادة توزيع الأراضي الزراعية بصورة قسرية خاصة ممتلكات الشيعيين في إيران، فكان هذا الإجراء بمثابة الضربة التي أهلكت ثروتهم ووضعت حداً لنفوذهم. ينظر: ديفيد كريست: المصدر السابق، ص27.

[3] إيهاب مجيد صالح: المرجع السابق، ص43.

[4] نفسه، ص64.

[5] صدام حسين نقلاً عن: مجلة السياسة الدولية، ع55، جانفي 1979، ص22.

[6] بعد قضائه 14 سنة في العراق طرد الخميني من طرف السلطة العراقية بناءً على نصيحة وطلب من الشاه بحجة أن الخميني كان يستخدم العراق كقاعدة لشن هجومه على الشاه. للمزيد ينظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: "**الأزمة الإيرانية وانعكاساتها الإقليمية والعالمية**"، مجلة السياسة الدولية، ع55، جانفي 1979، ص22.

[7] هناك من يذكر أن الإمام الخميني بعد طرده من العراق سنة 1978 إبان النزاعات الحدودية الإيرانية العراقية، وقبل توجهه إلى باريس، أعرب عن رغبته في اللجوء إلى الجزائر والإقامة فيها، نظراً لما حققته الدبلوماسية من نجاح كبير أثناء احتضانها لاتفاقية 1975 التي وضعت حداً للنزاع الحدودي العراقي الإيراني. ينظر: محمد بوخاري: **العلاقات الجزائرية الإيرانية 1993-2010 دراسة في مبررات القطيعة ودوافع الانفراج**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف الدكتور مسعود شعنان، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر -3-، 2011، ص60.

حتى عاد منتصراً إلى إيران بعد سقوط الشاه في 11 فبراير عام 1979م[1]، وبسقوط هذا الأخير ألغى العراق اتفاقية الجزائر 1975م.

ويدخل في هذا الإطار أيضاً اتهام العراق لإيران التي ما فتئت منذ سقوط الشاه توجه حملات دعائية شرسة تدعوا فيها العراقيين إلى تنظيم مظاهرات ومسيرات في المناطق الشيعية في العراق وقلب نظام حزب البعث، هذا على غرار تحريضها وتدعيمها لحزب الدعوة الشيعي العراقي لإقامة دولة إسلامية في العراق موالية لدولة الجمهورية الإيرانية الإسلامية، وذلك من خلال البرقية التي وجهها الإمام الخميني إلى الإمام العراقي الشيعي "مُحَّد باقر الصدر" يطلب إليه فيها الاستعداد لقيادة الثورة الإسلامية في العراق[2]، وهو ما دفع النظام العراقي إلى شن حملة تأديبية ضد الشيعة وأعلن عن حظر حزب الدعوة، وأخطر من هذا كله هو إقدام صدّام حسين على اعتقال وإعدام الزعيم الشيعي العراقي آية الله مُحَّد باقر الصدر رفقة شقيقته يوم 09 أبريل 1980م، فخرج الشعب الشيعي العراقي عن بكرة أبيه في مظاهرات عارمة احتجاجاً على إعدام الصدر وشقيقته، فتصدت قوات الأمن العراقية للمتظاهرين بأسلوب وحشي وأطلقت عليهم النيران مخلفة ورائها مئات القتلى والآلاف من المعتقلين، ولقد أثرت هذه الأحداث في الرئيس الإيراني الخميني أيّما تأثير حينها صرّح قائلاً: "يجب التخلص من النظام العراقي ورميه في مذبلة التاريخ"[3].

ومن بين العوامل الإيديولوجية للصراع هناك العامل الكردي وهو لا يقل أهمية عن العامل الشيعي، وتعود جذور المشكلة الكردية إلى فترة الحرب العالمية الأولى، فبعد انتهاء الحرب وتفكيك الدولة العثمانية في إطار ما عرف بتقسيم تركة الرجل المريض، بدأ الأكراد يتطلعون إلى إقامة دولة كردية خاصة بهم، ففي البداية بدأ الاكراد يثيرون قضيتهم عن طريق خلق الاضطرابات والفوضى للسلطة العراقية، وعندما لم تستجب لمطالبهم قاموا بتصعيد الوضع عن طريق العمل العسكري المسلح بقيادة الملا المصطفى البرزاني[4]، ولما قوى نفوذهم وحققوا بعض الانتصارات على حساب

---

[1] كمال ديب: المرجع السابق، 174.

[2] عبد الوهاب القصاب: **الحرب العراقية ـ الإيرانية 1980–1988 قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الأول الركن نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص68.

[3] الخميني نقلاً عن: كمال ديب: المرجع السابق، 174.

[4] المشير عبد الحليم أبو غزالة: المرجع السابق، ص66.

السلطة العراقية بدأت طهران تفكر في استغلال هؤلاء الأكراد لتحقيق مطامعها في شط العرب فجرت اتصالات سرية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وبين شاه إيران لتأليب ثورتهم ضد الحكومة العراقية.

وبعد ثورة 1968م واستلام حزب البعث للسلطة في العراق، حاول هذا الأخير معالجة قضية الأكراد ودياً فأصدر مجلس قيادة الثورة عدة قرارات أهمها: إطلاق سراح الأكراد المشتركين في حوادث الشمال، إعادة العمال المفصولين إلى مناصبهم، هذا فضلا عن إنشاء جامعة ومجمع لغوي كرديين، لكن هذه المصالحة لم تلبث حتى عاد الخلاف بين الطرفين أكثر من أي وقت مضى بسبب إصرار الأكراد على المطالبة بدولة مستقلة وتعنت السلطة العراقية التي رات أن استقلال الاكراد يفقدها نفط الموصل[1].

وفي فترة الحكم الملكي للعراق أثيرت القضية الكردية من جديد وأصحابها هم أكراد مسلمون سنيون يمثلون 16% من سكان العراق ويستقرون في الجزء الشمالي الشرقي من العراق[2]، وبالرغم من أن العامل الكردي كان أقل حدة مقارنة بالعامل الشيعي، لكنه كانت له اليد الطولى في الحرب العراقية الإيرانية، ويعود تأثير العامل الكردي إلى سنة 1972م عندما التقى الشاه مع وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية هنري كيسنجر واتفقا على ضرورة خلق فرص لزعزعة استقرار العراق، فوجدا ضالتهما في الأكراد بشمال العراق فقاما بمساعدتهم لفتح جبهة داخلية لاستنزاف الإمكانيات العسكرية العراقية.

وهو ما كان أحد أسباب الصراع الذي قام بين الحكومة العراقية والأكراد عام 1974م، حيث تدخلت إيران وقامت بتزويد الأكراد بصواريخ مضادة للطيران، هذا فضلاً عن المشاركة الفعلية للقوات الإيرانية ضد القوات العراقية، كما قامت إيران بفتح حدودها للحركة الكردية لنقل جرحاها إلى إيران، وكذا استقبال الدعم العسكري الأمريكي، فمصدر تمويل الحركة الكردية في العراق كان معظمه في شكل مساعدات خارجية وخاصة من إيران التي قدمت مساعدات مالية قدرت ب 300 مليون دولار.

---

[1] المشير عبد الحليم أبو غزالة: المرجع السابق، ص73.

[2] إسماعيل أحمد ياغي اسماعيل شاكر: المرجع السابق، ص203.

إذن فالعامل الكردي عاملاً مهماً يمكن ان يضغط على السلطة ويزعزع استقرار الحكم العراقي، ولهذا لم يحصل الأكراد على مساعدة إيران والولايات المتحدة الامريكية بسبب مطالبهم السياسية بقدر ما حصلوا عليها بسبب الرغبة في زعزعة العراق وإسقاط نظام حكمه أو على الأقل تغييره[1]، وازداد الخلاف اتساعاً في عهد الثورة الإسلامية الإيرانية وتفجر عن آخره خلال الحرب العراقية الإيرانية التي كانت عاملاً مشجعاً على تحقيق التقارب الكردي الإيراني.

بيد أن الاتفاق الإيراني-الأمريكي السالف الذكر أضر بالعراق كدولة، وفي نفس الوقت أضر بالأكراد كقضية، ولقد استغله الشاه ومن ورائه أمريكا لتحقيق أهدافهما في العراق، وبالفعل اضطر العراق تحت ضغط انتفاضة الأكراد إلى الرضوخ لرغبات وطلبات إيران والتي انتهت بالتوقيع على اتفاقية الجزائر 1975م، والتي كان من بين قراراتها كف العراق عن تقديم الدعم للمعارضين الإيرانيين في العراق مقابل وقف الشاه دعمه للأكراد في شمال العراق، كما أوقفت أمريكا دعمها للأكراد في اليوم الذي تم فيه التوقيع على اتفاقية الجزائر، وبعدما أمن صدّام الجبهة الخارجية توجه إلى شن هجوم على الأكراد قضى فيه على انتفاضتهم التي دامت ثلاث سنوات من القتال، وأسفر الهجوم عن مقتل سبعة آلاف كردي وتهجير 200 ألف شخص آخر وإقامة منطقة أمنية خالية من الأكراد[2].

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يكن العراق وحده متضرراً من الأكراد، بل حتى الطرف الإيراني عانى كثيراً منهم، فالأكراد تاريخياً كانوا أداة للحرب والسلم معاً في منطقة الشرق الأوسط، فإذا ما اتفق الجيران كانوا هم الخاسرون والعكس صحيح، فإذا تصارع الجيران كانوا هم الرابحون، فعند اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وفّرت لقسم منهم حمل السلاح ضد بغداد وطهران، فبعضهم تحالف مع آية الله الخميني ضد النظام البعثي في بغداد كالحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي "حدكع" بزعامة مسعود البرزاني، والبعض الآخر انحاز لصالح الحكومة العراقية ضد الثورة الإسلامية في إيران كالحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني "حدكا"[3].

---

[1] فاضل رسول: المرجع السابق، ص103.

[2] كمال ديب: المرجع السابق، 178.

[3] حامد محمود عيسى علي: **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992، ص443.

وهكذا يتضح مما سبق عرضه أن إيران سعت إلى خلخلة الوضع الداخلي للعراق من خلال تحريض الشيعيين واستمالة الأكراد عن طريق ما سمى بسياسة التوازن للجميع، والتي تستدعي خلق الفوضى وتوفير الأجواء الملائمة للأقلية داخل دولة ما، وهذا ما يمثل مصدر تهديد داخلي للنظام السياسي لتلك الدولة ومن ثم ينعكس سلباً على وضعها الخارجي.

2- التحول الإسلامي في إيران.

بعد حرب أكتوبر 1973م قررت دول النفط التحكم في كمياته وأسعاره، وهو ما زاد من اهتمام القوى العالمية المستهلكة للبترول بمناطق الإنتاج والسيطرة عليها، وهو حال اهتمام الولايات المتحدة بإيران التي كانت في النصف الثاني من القرن العشرين تمثل قوة سياسية وعسكرية رئيسية لها، لكن هذه الاوضاع لم تلبث أن تغيرت وانقلبت رأساً على عقب بفعل التحول الإسلامي التي شهدته إيران عام 1979م.

وللإشارة فإن هذا التحول الإسلامي جاء في وقت مهم وحسّاس، حيث حدث في الوقت الذي كانت فيه العلاقات العربية-العربية في أسوأ مراحلها، بسبب الشرخ العربي الذي تسببت فيه مصر إثر اعترافها بإسرائيل عقب توقيعها على اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م، ومن ثم رأت القيادة الإسلامية في إيران أن الوقت قد حان لإحداث طفرة نوعية في السياسات العربية، ومن ثم اعتقدت النخبة الإسلامية الإيرانية جازمة أن النهج السياسي الإسلامي الجديد في إيران المعارض لإسرائيل والمناهض للسياسة الأمريكية وهيمنتها على المنطقة سوف يكون له قابلية في المنطقة العربية، وذلك عن طريق الوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية بصفة خاصة، ودعم المقاومة العربية للاحتلال الإسرائيلي[1].

وهكذا وبفعل انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية[2]بقيادة الخميني لم تجد الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأت تستشعر الخطر، بداً من البحث عن وسيلة للإطاحة بهذه الثورة وتدمير ترسانتها العسكرية، فأعطت وزارة الخارجية الأمريكية الضوء الأخضر لسفيرتها في بغداد بالعمل على استدراج النظام العراقي بقيادة صدام حسين ودفعه للقيام بهذه المهمة[3].

[1] ميلاس مُحَمَّد الزين: المرجع السابق، ص43.

[2] سامية مُحَمَّد جابر: المرجع السابق، ص160.

[3] محيي الدين عميمور:... **سفيراً.. زاده الخيال!**، ط2، موفم للنشر، الجزائر، 2001، ص215.

تعتبر الثورة الإسلامية الإيرانية أحد الأسباب الرئيسة التي عملت على تشنج العلاقة بين إيران والعراق والتي وصلت إلى حد إعلان الحرب بينهما، وذلك بسبب احتواء العراق على غالبية شيعية هامة، هذا على غرار القوى الدولية والإقليمية التي شاطرت صدام حسين قلقه من هذه الثورة، فكان لزاماً على الحكومة العراقية اتخاذ موقفاً تجاه الحكم الإيراني الجديد، وهو ما تم مناقشته على مستوى الدوائر السياسية العليا لحزب البعث، إلا أنه ونظراً لصعوبة المسألة لم يتخذ قرار فوري يهذا الصدد، حيث برز اتجاهان مختلفان، فالأول نادى بموقف المواجهة ودعا إلى ضرورة القيام بالعمل العاجل، أما الثاني -وضم الأغلبية الساحقة- ففضل مبدئياً اتخاذ موقف الحياد واعتبر الثورة الإسلامية الإيرانية مسألة داخلية لا علاقة للعراق بها، خاصة وأن الشاه قد أخلق متاعب عديدة للعراق في الماضي، ومن ثم ارتأى أصحاب هذا الاتجاه أنه ليس من مصلحة العراق إدانة الحكومة الإيرانية الجديدة قبل أن ينكشف توجهها بوضوح[1].

وبناء على الرأي الأخير، قررت القيادة العراقية استخدام أدواتها الدبلوماسية والإعلامية لوقف التهديدات الإيرانية بعيداً عن أي احتكاك عسكري، وفور وصول الخميني إلى السلطة بادر صدام إلى تقديم عرض دبلوماسي إلى إيران يهدف إلى إقامة علاقة وثيقة مبنية على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الآخر[2].

وفي نفس الاتجاه قررت الحكومة العراقية قبل اعترافها بالنظام الإيراني الجديد توضيح سياستها لجارتها إيران عن طريق بيان رسمي، وهو في الحقيقة اعتراف ضمني بالنظام الإيراني الجديد، ففي 13 فبراير 1979م تسلمت إيران مذكرة عراقية عن طريق القائم بأعمال السفارة العراقية في إيران جاء فيها ما يأتي:

- إن سياسة حكومة البعث العراقية كانت تتطلع دائماً إلى إقامة علاقات ودية مع جيرانها قائمة على مبادئ الاحترام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

---

[1] مجدي خدوري: **THE GULF WAR حرب الخليج جذور ومضامين الصراع العراقي-الإيراني**، ط1، ترجمة وليد خالد أحمد، مكتبة مصر ودار المرتضى، العراق، 2008، ص98.

[2] Dwight Trafton and Mike Isherwood.: "SADDAM AND THE IRAN-IRAQ WAR", National Defense University - National War College, 2001, P8.

– لقد نظر النظام العراقي دائماً إلى جارتيه تركيا وإيران باحترام كبير نظراً لما تربطه بهما من روابط دينية وتاريخية.

– إن العراق الذي عانى كثيراً من التسلط والظلم الأجنبيين يبدي تعاطفه إزاء إيران ويأمل في تحقيق أهدافه في الحرية والعلم والتقدم.

– يشعر العراق بالرضى تجاه تصريحات القادة الإيرانيين وعلى رأسهم آية الله الخميني حول نواياهم الحسنة تجاه العرب وإدانتهم للعدو الصهيوني.

– – يعبّر النظام العراقي عن رغبته واستعداده للتعاون مع النظام الإيراني الجديد، ويأمل في تحقيق علاقات ودية معه وتنمية المصالح المشتركة وحفظ السلام والأمن في المنطقة.

ولم تتوقف القيادة العراقية عند هذا الحد فحسب، فقد بعث الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ببرقية إلى الإمام آية الله الخميني بتاريخ 15 أبريل 1979م هنأه فيها بمناسبة إعلان الجمهورية الإسلامية، واستبشر خيراً بالثورة الإيرانية خاصة وأن زعيمها الإمام الخميني أدان واستنكر أعمال الشاه السابقة، واطمأنت السلطة العراقية أكثر لما أعلن الخميني عداءه لإسرائيل، وهذا الموقف العراقي مرده إلى ان الثورة ستعيد تلك الجزر الثلاثة وتضع حداً لسياسة الشاه التوسعية[1].

وفي نفس الاتجاه دائماً، التقى وزير الخارجية العراقي مع نظيره الإيراني في كوبا أواخر عام 1979م أثناء انعقاد قمة دول عدم الانحياز، وأكد له رغبة العراق في إقامة علاقات التعاون وحسن الجوار، لكن للأسف رغم جميع هذه المحاولات العراقية لاحتواء وجلب واستمالة النظام الإيراني الجديد لصالحها إلا أنها باءت بالفشل، عندها تأكد أن أولئك الذين أيدوا اتخاذ موقف حازم ضد الثورة الإيرانية قد تغلبوا على أنصار الموقف الحيادي، وزادت هذه القناعة رسوخاً بعد تولي صدام حسين لمنصب الرئاسة، حيث ارتأى هذا الأخير الذي كان على عداوة شخصية بينه وبين الخميني أن يبادر بسحق الثورة الإيرانية قبل تصديرها وانتشارها، خاصة وأنه قد وصلته أخبار مفادها أن إيران يعاني من مشاكل داخلية عملت على تدهور الوضع الداخلي، وأن الجيش

[1] فاضل رسول: المرجع السابق، ص81.

الإيراني على وشك الانهيار[1]، هذا بالإضافة إلى تدهور علاقاته الدبلوماسية مع العديد من دول العالم وعلى رأسها القوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)[2].

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية ونجاحها، توسّمت الإمارات العربية خيراً في الخميني بإعادة الجزر الثلاثة، وترجى الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة مراراً وتكراراً الإمام آية الخميني وناداه بإعادة الجزر العربية، غير أن الخميني بدلاً أن يستجيب للنداء أمر رجاله بإعلان تمسكهم بالجزر على أنها أراضي إيرانية[3]. ونفس الموقف أبداه العراق من الثورة في أول الأمر، ولا أدل على ذلك من أن لجوء العراق إلى إعلانه في فيفري 1979م عن ترحيبه بالثورة الإسلامية التي اطاحت بنظام الشاه لم يكن إلا مجرد لتسجيل المواقف ومناورة وسياسة تكتيكية آملاً من هذه الثورة ان تعيد الجزر الثلاثة التي احتلها الشاه عام 1971م، وعندما لم تحقق له هذه الثورة مبتغاه أعطى لنفسه حق اختيار وسيلة استعادة هذه الجزر وهي الحرب، أما إيران فقد ردت على مطالب العراق هذه عن طريق الإمام الخميني الذي قال متعجباً: "أتريدون أن تأخذوا من أمة الإسلام ما تنازلتم عنه للشاه!"[4]، وفي الأخير اختارت إيران لنفسها هي الأخرى التصعيد العسكري للاحتفاظ بهذه الجزر وأعلن الحرب[5].

ونفس الطرح أكده الرئيس الإيراني "أبو الحسن بني الصدر" في قوله: "إن النزاع بيننا وبين بغداد لم يكن أبداً حول حفنة من التراب، وإن المطالب العراقية ليست إلا ذريعة فقط، لأن بغداد اتخذت منذ البداية موقفاً معادياً للثورة الإسلامية الإيرانية، والعراق يخوض حرباً ضد هذه الثورة مفروضة عليه بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية"[6].

3- عوامل أخرى تحفيزية:

من بين العوامل الأخرى التي أشعلت فتيل الحرب العراقية الإيرانية انعدام الثقة بين الطرفين، حيث أن القيادة العراقية لم تفاجأ بالنيات المبيتة الإيرانية، الأمر الذي دفعها إلى اتخاذ

---

[1] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص368.

[2] المشير عبد الحليم أبو غزالة: المرجع السابق، ص59.

[3] إسلام محمد عبد ربه المغير: المرجع السابق، ص61.

[4] الخميني نقلاً عن: سعيد بومرداسي: "**الحرب العراقية الإيرانية الجرح النازف**"، الجيش، ع243، جوان 1984، ص44.

[5] نفسه، ص44.

[6] أبو الحسن بني الصدر نقلاً عن: الجيش، ع202، س17، جانفي 1981، ص32.

مجموعة من التدابير والإجراءات التخطيطية وتفحص ساحة العمليات منذ اللحظة التي تولت فيها القيادة الإيرانية الجديدة السلطة[1]. إن التنبؤات العراقية من سوء العلاقة في المستقبل بالحكام الإيرانيين الجدد ساهمت في خلق جو انعدام الثقة بالنظام الجديد في إيران، على الرغم من أن القيادة العراقية كانت حريصة على إقامة علاقات وطيدة مع الأشقاء الإيرانيين، خاصة بعد انسحاب إيران من "**حلف السنتو**"[2].

وهذا يعني أنه من بين أسباب النزاع بين العراق وإيران هو رغبة كلا الزعيمين في الحرب ولكل منهما مبرراته وأهدافه، فالخميني كان يسعى بعد الثورة الإسلامية الإيرانية للبحث عن مبرراً لبسط هيمنته المطلقة على السلطتين الدينية والسياسية في إيران فوجد ضالته في هذه الحرب، وكان يعتقد جازماً أنه فور بدأ الحرب ستنضم إليه شيعة العراق، ومن ثم سيسقط النظام الصدامي بسرعة، لكن هذا لم يحصل ولم يكن اعتقاده في محله، أما صدام حسين فكان يهدف من خلال هذه الحرب إلى تحقيق آماله العريضة المتمثلة في التصدي للثورة الإيرانية الإسلامية والحيلولة دون تصديرها خارج الحدود الإيرانية، وإظهار نفسه بشخصية الزعيم العربي والقائد العسكري[3]، ولقد شجعه على رسم طموحاته تلك الإغراءات السالفة الذكر إضافة إلى التحفيزات التي حظي بها من لدن بعض الدول العربية وخاصة السعودية والكويت[4] كل هذه العوامل جعلت صدام حسين يتخيل أنه سوف يحقق انتصار عسكري سريع على إيران في اجل أقصاه ستة أشهر ومن ثم يستعيد تلك المناطق التي تخلى عنها في اتفاقية الجزائر 1975م مقابل توقف إيران عن دعم الأكراد العراقيين[5]،

---

[1] عبد الوهاب القصاب: المرجع السابق، ص68.

[2] كان يسمى سابقاً حلف بغداد نسبة إلى مقر هذا الحلف، وهو عبارة عن اتفاقية تعاون عسكري وأمني أبرمت في فبراير 1955 بين العراق وتركيا بإيعاز من الدول الاستعمارية الغربية، وخلال نفس السنة انضمت إليها كل من بريطانيا وإيران وباكستان، وأنشأ هذا الحلف مجالس وزارية ولجان عسكرية واقتصادية وانخرطت الولايات المتحدة كعضو في هذه اللجان العسكرية، واستهدف الغرب من وراء هذا الحلف حماية مصالحه الدولية والمحلية. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج1، ص548.

[3] وسيم رفعت عبد المجيد: **العراق الانقلابي الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق(1921–2003)**، دار الجوهري، بغداد، 2015، ص211.

[4] Dwight Trafton and Mike Isherwood. Op. Cit., P7.

[5] Kevin M. Woods: Williamson Murray, Elizabeth A. Nathan, Laila Sabara, Ana M. Venegas/"SADDAM'S GENERALS: Perspectives of the Iran-Iraq War", Institute for Defense Analyses, 2011, P54.

لكن هذا أيضاً لم يحصل، وفي الأخير وجد كلا الزعيمين نفسهما ضحية تخمينات خاطئة ناتجة عن قرارات ارتجالية وتصرفات التوائية.

وهناك عوامل أخرى إغرائية شجعت القيادة العراقية على اتخاذ قرار الحرب ضد إيران هو فرار عدد من القادة السياسيين والعسكريين الإيرانيين إلى العراق إبان قيام الثورة الإيرانية مثل اللواء فوزي وبختيار آخر رئيس وزراء إيران في عهد الشاه الذي استقبل رسمياً في العراق يوم 29 مارس 1980م، وأوهموا صدام حسين أن الوضع في إيران شديد التمزق بسبب إقدام الثورة الإيرانية على تصفية الكوادر العسكرية الإيرانية، وقتل وسجن وفصل عشرة الآلاف من الضباط الإيرانيين، على غرار عطل المئات من الطائرات والدبابات الأمريكية الصنع لانعدام قطع الغيار[1]، وكان هدف هؤلاء هو الانتقام لأنفسهم من الثورة من جهة، والعودة إلى طهران في حالة انتصار العراق على إيران من جهة ثانية[2]، هذا على غرار الإغراءات التي تلقاها صدام حسين من شيوخ وأمراء الخليج وغريمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعهدوا له بتموين الحرب وأقنعوه بأنها لا تعدو أن تكون مجرد نزهة عسكرية لا تتعدى بضعة أيام[3].

ثالثاً: مقدمات الحرب العراقية-الإيرانية.

يندرج في هذا العنصر مشروع تصدير الثورة الإيرانية وما أعقبها من تصريحات استفزازية مضادة للطرفين، وما رافقها من احتكاكات واعتداءات حدودية من الجانبين استعداداً منهما للدخول في الحرب.

1- مشروع تصدير الثورة الإيرانية:

شدّد الخميني بشكل صريح ومباشر على وحدة جميع المسلمين، وفي نفس الوقت حذّر من مغبة التعامل مع المفاهيم الغربية التقليدية المتعلقة بالدول والهوية القومية، وذكر بأن الأمة هي القاعدة الأساسية الوحيدة التي بنيت عليها السياسات الإسلامية، وبأن مفهوم الأمة الإسلامية الذي أكد عليه الرسول-صل الله عليه وسلم- شكل القوة الدافعة للرؤية الثورية الإيرانية، وقال

[1] كمال ديب: المرجع السابق، ص170.

[2] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص369.

[3] يحي بوعزيز: **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج3، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص466.

الخميني في إحدى خطب الجمعة ما يأتي: "سنقوم بتصدير ثورتنا إلى كل مكان في العالم.. إلى أن يصدح صدى شهادة "لا إله إلا الله محمد رسول الله" في جميع أنحاء البسيطة"[1].

وفي نفس الاتجاه دائماً أعلن قادة الثورة شعار "**تصدير الثورة**" في التصريح الذي أدلى به نجل الخميني نيابة عن والده بتاريخ 31 مارس 1980م، وقال فيه إنه يجب على إيران التخلي عن فكرة إبقاء الثورة داخل الحدود الإيرانية، ويجب على الإيرانيين بذل قصارى جهدهم لتصدير ثورتهم الإسلامية إلى باقي أصقاع العالم[2].

ولقد أدى مفهوم تصدير الثورة الإسلامية إلى زيادة هواجس الدول العربية، وخاصة دول الخليج التي تضم أقليات شيعية كالبحرين، المملكة العربية السعودية، العراق، والكويت، ولقد اختلف القادة الإيرانيون حول الآليات التي يتم من خلالها تصدير الثورة، وانقسموا على انفسهم إلى فريقين أحدهما فضل اعتماد الأسلوب السلمي، والآخر رأى في الأسلوب الثوري العسكري الطريقة المثلى لتصديرها[3].

لكن المشكل بالنسبة لدول الخليج لم يكن في الطريقة التي يتم من خلالها تصدير الثورة، بل الخطر الأساسي يكمن في الثورة الإسلامية في حد ذاتها، وكانت تلك التصريحات إيذاناً للبداية الفعلية لنشوب الحرب بين العراق وإيران، حينئذ ادرك العراق ومن ورائه دول الخليج أن هذا الشعار موجه ضدهم، ومن ثم أخذوا يعدون العدة للتصدي لهذا الشعار، وعموماً تمثلت الأهداف الأساسية المتوخاة من تصدير الثورة الإيرانية إلى خارج إيران فيما يلي:

- الإطاحة بالنظام البعثي العلماني العراقي الحاكم وإقامة على أنقاضه دولة عراقية جديدة على النمط الإيراني، خاصة وأن الخميني كان يرى ان الأغلبية الشيعية في العراق مضطهدة من قبل نظام بعثي لا يمكن التعايش معه أبداً بسلام. ولذلك جاء قرار الحرب الذي اتخذه صدام حسين لحماية نظامه السياسي وتحقيق زعامته على الخليج بصفة خاصة والعرب بصفة عامة في

[1] الخميني نقلاً عن: ديفيد كريست: المصدر السابق، ص110.

[2] إسلام محمد عبد ربه المغير: المرجع السابق، ص30.

[3] نجاة أبركان: **العلاقات الإيرانية–العربية من تغييرات السبعينات إلى ضغوط العولمة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، إشراف الدكتور أحمد بن محمد، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2003، ص65.

وقت تميز بغياب مصر وإقصائها من النظام العربي إثر توقيعها اتفاقية كامب ديفيد والصلح مع إسرائيل[1].

– كان هدف إيران من تصدير ثورتها للعراق حماية مقدساتها الموجودة في النجف وكربلاء، كما أن الخميني كان مدركاً تمام الإدراك انه من الصعوبة بمكان التحكم في أكراد إيران ما لم تتم السيطرة الكاملة على أكراد العراق.

– يمثل العراق البوابة الشرقية للوطن العربي، وبالتالي فإن تحطيم العراق والإطاحة بنظامه معناه بداية التحكم في الدول الخليجية أولاً، ثم باقي الأنظمة العربية ثانياً، وإقامة حكومات جديدة فيها موالية للدولة الإيرانية. وما الهجوم العراقي المباغت على إيران سنة 1980م إلا دليلاً قاطعاً على قلق النظام العراقي من محاولة الثورة الإيرانية الشيعية تصدير منهاجها إلى الشعب العراقي، خاصة وأن ثلثي هذا الشعب المتاخم لإيران يعتنق المذهب الشيعي[2].

وعلى كل حال كان لهذه الثورة الإيرانية رد فعل لدى دول الخليج عموماً، حيث عملت على تنامي الشعور والحاجة إلى التعاون فيما بينها أكثر من أي وقت مضى، ولقد تمخض عن ذلك إنشاء ما سمي بـ "**مجلس التعاون الخليجي**" وهو ما تسبب في انتقال الثورة الإيرانية من مرحلة التهديدات بالتصريحات إلى مرحلة الاعتداءات الفعلية، وتنفيذ بعض الأعمال التخريبية في دول الخليج[3].

2– الاتهامات المتبادلة والتصريحات الاستفزازية والاحتكاكات الحدودية:

عند دراسة صراع أو حرب ما، وقبل التوغل في تفاصيلها، فإن أول عمل يقوم به أي محلل سياسي أو عسكري هو دراسة استعدادات الجانبين لهذه الحرب، وهو ما سأحاول تبيانه في هذا العنصر.

إن عدم رد الحكومة الإيرانية على المذكرة العراقية السلمية من جهة، وإجابتها على برقية رئيس الجمهورية العراقية بأسلوب يتنافى مع الأعراف الدبلوماسية والرئاسية من جهة ثانية يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك إن إيران تستهدف الإطاحة بالنظام العراقي، وتعود بداية الاحتكاك المباشر من طرف إيران إلى الفترة التي تلت الثورة الإسلامية الإيرانية مباشرة، وذلك عن طريق الاتهامات

---

[1] نصرة عبد الله البستكي: **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003، ص60.

[2] فاضل رسول: المرجع السابق، ص194.

[3] نصرة عبد الله البستكي: المرجع السابق، ص61.

التي ظلت تكيلها حكومة الثورة الإسلامية الإيرانية الجديدة للنظام العراقي حول مواقفه الداعمة للأقلية العربية في إيران وبالضبط في إقليم خوزستان، فكان رد إيران على هذه المواقف العراقية هو اعترافها وتضامنها مع شعب عربستان الذي كان يدافع حسب زعمها عن قضيته العادلة في مواجهة التعسف والظلم المفروض عليه من قبل الحكومة العراقية.

كما شرعت إيران في شن هجومات سياسية ودعائية شرسة ضد الحكم في العراق، ونظمت السلطات الإيرانية مظاهرات ضخمة طالبت فيها بإسقاط النظام العلماني العراقي وإقامة على أنقاضه جمهورية إسلامية موالية لطهران، وأكثر من ذلك أن المسؤولون الإيرانيون وعدوا بقيام مسيرة في بغداد، وأعلن الإمام الخميني أنه سيذهب شخصياً لتحرير الشعب العراقي[1].

ونفس الأمر بالنسبة للعراق، حيث استخدم نفس الأسلوب تقريباً، فما قام به العراق في هذا المجال يوضح بشكلي جلي أن صدام حسين بدأ يفكر بعد سقوط الشاه واندلاع الثورة الخمينية في شن الحرب ضد إيران فجهز نفسه داخلياً وعربياً ودولياً.

فعلى المستوى الداخلي تخلص صدام حسين من كل مراكز المعارضة السياسية التي قد ترفض وتعترض حربه ضد إيران، فقام بكبح جماح العناصر الشيعية والكردية، ولإقناع الشعب العراقي بمشروعية الحرب ضد إيران شن صدّام حسين حملة إعلامية منظمة لاستثارة الوطنية العراقية وتذكيرها بحقوقها التاريخية على شط العرب واستشعارها بالخطر الفارسي الإيراني، أما عربياً فعمل على تقوية علاقاته مع الدول العربية عامة ودول الخليج خصوصاً، وتوجه دولياً إلى توطيد علاقاته مع الدول الغربية وعلى رأسها واشنطن مستغلاً في نفس الوقت تشنج العلاقات الامريكية الإيرانية[2].

أدت الاتهامات المتبادلة بين الطرفين إلى صعوبة توضيح مسار الخلافات بينهما خلال الشهور الأخيرة التي سبقت الحرب، فأرسلت وزارة الخارجية الإيرانية ثلاثاً وخمسين مذكرة احتجاج إلى العراق خلال الفترة ما بين أبريل 1979م وسبتمبر 1980م احتجت فيها على 637 عملية استفزازية عراقية، وفي نفس الوقت تلقت إيران من العراق 110 مذكرة احتجاج يحمل فيها العراق فيها إيران مسؤوليات القيام بعمليات مماثلة[3].

---

[1] نصرة عبد الله البستكي: المرجع السابق، ص61.

[2] فاضل رسول: المرجع السابق، ص65.

[3] فاضل رسول: المرجع السابق، ص63.

وفي الوقت الذي كانت فيه إيران تحتفل بالذكرى السنوية لانتصار الثورة الإسلامية بزعامة الخميني قدم الرئيس العراقي صدام حسين للرأي العام في 07 فبراير 1980م مبادرة لإقامة حلف عربي موحد، ولم يكن الغرض الأساسي من هذا التعاون السياسي والعسكري بين الدول العربية موجه ضد إسرائيل، بقدر ما هو موجه ضد القوة الإسلامية الناهضة حديثاً في إيران.

ومن الاتهامات المتبادلة بين الطرفين إلى التصريحات الاستفزازية خاصة من الجانب الإيراني، حيث أدلى مسؤولون كبار في القيادة الإيرانية بتصريحات إلى المراسلين الأجانب اتهموا فيها قادة حزب البعث بالعداء تجاه إيران، على غرار اتهامهم بالتعسف والالحاد والفسق[1]، ومن بين تلك التصريحات الإيرانية نذكر ما يأتي[2]:

– تصريح الجنرال الإيراني رحيمي رئيس الشرطة العسكرية الإيرانية الذي هدد الحكومة العراقية قائلاً: "إن الجيش الإيراني يحتاج إلى معدات لمواجهة جيرانه المسلحين تسليحاً جيداً، بل يجب أن يكون في حوزتنا دبابات وطائرات مقاتلة"[3].

– تصريح رئيس الدبلوماسية الإيرانية، والذي جاء فيه: "إن التوتر الحاصل بين العراق وإيران هو نتاج مؤامرة صهيونية"[4].

– تصريح آية الله منتظري الذي جاء فيه: "باستطاعة الجيش الإيراني احتلال أي بلد مجاور بالقوة"[5].

أما الرئيس الإيراني أبو الحسن بني الصدر فقد صرّح من جهته قائلاً: "إن القومية العربية تبرر الوجود الإسرائيلي في المنطقة، وتتيح أيضاً في نفس الوقت للأمريكيين فرصة تبرير الدفاع عن مصالحهم في بلداننا، إن هذه القومية مرفوضة إطلاقاً"[6].

وفي المنحى نفسه صرح آية الله خلخالي رئيس المحاكم الثورية الإيرانية سنة 1979م ان الخليج العربي ليس فارسياً ولا عراقياً، بل هو خليج إسلامي، وبتاريخ 08 أبريل 1980م اعلن

[1] مجدي خدوري: المرجع السابق، ص100.
[2] ميلاس محمد الزين: المرجع السابق، ص50.
[3] رحيمي نقلاً عن: ميلاس محمد الزين: المرجع السابق، ص50.
[4] رئيس الدبلوماسية الإيرانية نقلاً عن: نفسه، ص50.
[5] آية الله منتظري نقلاً عن: نفسه، ص50.
[6] أبو الحسن بني الصدر نقلاً عن: نفسه، ص50.

رئيس الدبلوماسية الإيرانية صادق قطب زادة أنه إذا استمرت بغداد في المطالبة بالجزر الثلاثة فإن بلده ستطالب بفرض سيادتها على العراق، ولم يكتف بهذا الحد فحسب؛ بل وجه نداء للشعب العراقي والقوات العراقية المسلحة دعاهم فيه إلى الثورة ضد النظام.

وبتاريخ 22 أبريل 1980م ألقى قائد الثورة الإيرانية آية الله الخميني خطاباً جماهيرياً حاشداً أعلن فيه أن بلده قادراً على احتلال بغداد في 03 ساعات، ثم بعد ذلك خاطب الجيش العراقي قائلاً: "اتركوا الثكنات العسكرية وتوجهوا فوراً نحو نظام بغداد وتخلصوا من صدام حسين كما تخلصنا نحن من العميل الشاه"[1]، وفي اليوم الموالي صرح وزير الخارجية الإيراني أن شعبه مهيأ وعلى أتم الاستعداد لمناصرة الشعب العراقي، وأكد أن بلاده لن يرتح لها بال ولن تعرف طعم الاستقرار ما لم تتم الإطاحة بالنظام العراقي[2].

ولم يكتف الطرفان بتكييل الاتهامات الواحدة تلو الأخرى للآخر، بل صعدا موقفهما واستعداداتهما واشتباكاتهما على الحدود، فقامت إيران بشن عدة عمليات اعتدائية لإجبار العراق على الدخول في الحرب، منها لجوء إيران في أوائل فبراير 1979م إلى شن عدة هجمات على عدد من المدن العراقية وأهمها الانفجار المفاجئ لقنبلة في جامعة المستنصرية ببغداد يوم 01 أبريل 1980م، تلاها بعد ذلك محاولة اغتيال طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي ولطيف نصيف جاسم وزير الثقافة والإعلام يوم 05 أبريل[3]، غير أن السلطة العراقية في أول الأمر تحكمت في نفسها وسلكت طريق التروي فأعطت النظام الإيراني الجديد مهلة لتسليم الأراضي المعترف بعدائيتها للحكومة العراقية بموجب اتفاقية الجزائر 1975م، لكن طهران بدلاً أن تستجيب للمطلب العراقي صعّدت الموقف وقامت بتعزيز وجودها العسكري في تلك الاراضي العراقية[4].

فلجأت الحكومة العراقية إلى تدويل النزاع عن طريق إيداع شكوى ضد إيران لدى مجلس الأمن الدولي لإقناع إيران على الانسحاب من الجزر، لكن مجلس الأمن فشل في وساطته بين الطرفين، وتقدم العراق بإيداع شكوى ثانية لدى مجلس الأمن خاصة بعد إن ارتكبت إيران أعمال

---

[1] آية الله الخميني نقلاً عن: إسلام محمد عبد ربه المغير: المرجع السابق، ص92.

[2] نفسه، ص92.

[3] مجدي خدوري: المرجع السابق، ص101.

[4] نفسه، ص93.

عدوانية على الحدود، لكن الأمم المتحدة ظلت عاجزة عن وقف الأطماع التوسعية الإيرانية، وأكثر من هذا أكدت طهران على إن إعادة الجزر الثلاث للإمارات العربية المتحدة أمر غير قابل للتفاوض وأنه بمجرد التفكير في هذا الأمر يعد ضرب من الخيال[1].

وكرد فعل العراق على هذه التصرفات الإيرانية لجأت إلى شن حرب دعائية نفسية ضد الثورة الإيرانية، وأقدمت على اعتقال العديد من الإيرانيين الموجودين في العراق وأعدمت العديد منهم، هذا فضلاً عن اعتدائها على السفارات الإيرانية الموجودة بالخارج، لكن هذا الإجراء لم يغير من الأمر شيء.

ومنذ تلك الأثناء شهدت الحدود العراقية الإيرانية عدة اعتداءات واشتباكات وكان يوم 04 سبتمبر 1980م تاريخاً مفصلياً في العلاقات بين البلدين، وأعلنت إيران النفير العام وأغلقت الأجواء في وجه الملاحة الجوية العراقية، وبدأت بقصف عدة مدن عراقية كمدينة خانقين، ومندلي، ونفط خانة وغيرها من المدن الأخرى، حينها تأكدت القيادة العراقية أن طهران سلكت طريق القوة العسكرية لتنفيذ مشروع تصدير الثورة الإيرانية[2].

وفي خضم هذه الاعتداءات الإيرانية المتكررة وجهت القيادة العراقية عدة مذكرات للقيادة الإيرانية تدعوهم فيها إلى التحلي بالحكمة والعقل، وكان آخرها النداء الذي وجهه الرئيس صدام حسين إلى القادة الإيرانيين بتاريخ21 سبتمبر 1980م يدعوهم فيه إلى التفاوض لكن دون جدوى، عندئذ اجتمع مجلس قيادة الثورة العراقي للتباحث ودراسة الاحتمالات والمواقف، وبعد تحليل معمق ومفصل لآخر التطورات والمستجدات قرر مجلس قيادة الثورة في الأخير ان يأخذ مبادرة البدء بالهجوم، وهو ما تم تنفيذه فعلاً في اليوم الموالي إذ قامت القوات العراقية في الثاني والعشرين من سبتمبر 1980م بغزو إيران على الساعة الثانية ظهراً[3] معتزمة إحراز نصر سريع وحاسم في خوزستان يشجع الجيش الإيراني على الإطاحة بنظام آية الله الخميني الجديد[4].

[1] فاضل رسول: المرجع السابق، ص67.
[2] نفسه، ص95.
[3] إسلام محمد عبد ربه المغير: المرجع السابق، ص99.
[4] ديفيد دابليو ليش: المرجع السابق، ص511.

المبحث الثاني: الجهود والمساعي الجزائرية قبل تفجير الأزمة.

إن الجزائر كما هو معروف من خلال مواثيق ثورتها المجيدة أنها تقف وتساند جميع الشعوب التي تناضل من أجل استرجاع حريتها، لا سيما الشعوب العربية والإسلامية، كما أنها تولي اهتماماً بالغاً بالقضايا ذات الطابع التحرري، وهو مبدأ ثابت لا يمكن للجزائر التنازل عليه، ومن هذا المنطلق عملت الجزائر على محاولة إيجاد حل سلمي للنزاع العراقي ـ الإيراني، أو ما يعرف بـ (**أزمة الخليج الأولى**).

أولاً: الاتفاق العراقي–الإيراني 1975 بالجزائر.

لقد لعبت الجزائر في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين دوراً بارزاً في تهدئة الأوضاع بين إيران والعراق بناءً على طلب هذا الأخير، حيث وفرت المناخ المناسب للقاء الذي جمع شاه إيران "رضا بهلوي" و"صدام حسين" نائب الرئيس العراقي "أحمد حسن البكر".

وللإشارة فإن اللقاء السابق الذكر تم على هامش المؤتمر الأول لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) المنعقد بالجزائر في 06 مارس 1975م[1]، ولقد أقرت هذه الاتفاقية بترسيم الحدود البرية والبحرية بين البلدين، ونصت على إقامة علاقات حسن الجوار بينهما، وسلامة التراب الوطني والالتزام بعدم التدخل في شؤون الدولتين[2]، وتعتبر هذه الاتفاقية آخر الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الحكام الإيرانيين وجيرانهم في الغرب[3] خلال الفترة الممتدة من سنة 1520م إلى سنة 1975م[4] والبالغ عددها 18 معاهدة كلها تنص على تنظيم ورسم الحدود بين الطرفين[5].

---

[1] محمّد بوعشة: **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية ـ الإيريترية**، ط1، دار الجيل، بيروت، 2004، ص17.

[2] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص240.

[3] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص466.

[4] نحاد البرادعي: "**أحاديث حول النزاع العراقي– الإيراني**"، مقال سبق ذكره، ص79.

[5] فضلاً على أنها وضعت حداً للخلاف بين العراق وإيران عملت هذه الاتفاقية في نفس الوقت على وضع حد للتدخل العراقي في الشؤون الداخلية لسلطنة عمان وذلك من خلال مساعدته للجبهة الشعبية لتحرير عمان المناوئة للحكومة خلال الفترة ما بين 1971 و1974 (حرب ظفار)، كما عملت هذه الاتفاقية على تقريب الطرف العراقي من دول الخليج بصفة عامة. ينظر: عبد القادر محمودي: المرجع السابق، ص283.

وتنفيذاً لاتفاقية الجزائر 1975م اجتمع في طهران كل من رئيس الدبلوماسية العراقية "سعدون حمادي" ونظيره الإيراني "عباس علي خلعتبري" بحضور رئيس الدبلوماسية الجزائرية "عبد العزيز بوتفليقة"، وتم الاتفاق على تشكيل ثلاثة لجان فرعية تعنى الأولى بتخطيط الحدود البرية وفقاً لما نص عليه بروتوكول الأستانة 1913م ومحاضر جلسات الحدود 1914م، وكلفت الثانية برسم الحدود النهرية وفقاً لما نص عليه القانون الدولي الخاص بالأنهار الدولية الصالحة للملاحة، أي بناء على خط الثالوج، أما الثالثة فأوكلت لها مهمة الرقابة على الحدود ومنع التسلل وأعمال التخريب. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الاتفاق عنصراً غير قابل للتجزئة لحل شامل[1].

وهكذا حققت اتفاقية الجزائر نتائج إيجابية لكلا الطرفين، وبفضلها أصبحت العلاقات قائمة على أساس الاحترام المتبادل بين إيران والعراق في جميع الميادين وخاصة الميدان الاقتصادي، وميدان الملاحة البحرية، وهو ما سمح لإيران ببسط سيطرتها ونفوذها على معظم منطقة الخليج لامتلاكها أكبر جزء من الحدود، أما بالنسبة للطرف العراقي فإنه بفضل هذه الاتفاقية يكون قد تخلص من المشكلة الكردية في شمال العراق التي شكلت خطراً كبيراً على استقراره وأمنه بفضل الدعم الإيراني لهذه الفئة[2]. لكن للأسف لم تلبث هذه العلاقات أن تدهورت بسبب قيام الجمهورية الإسلامية.

لكن اتفاقية الجزائر التي وصفها الرئيس السابق أحمد بن بلة "**بالكارثية**" اعتبرها مناورة سياسية خطيرة كلفت المنطقة ثمناً باهضاً[3]، والدليل على ذلك أنها لم تلبث حتى عاد الخلاف من جديد بين الطرفين سنة 1977م، وبالذات عندما بدأ الخميني نشاطه السياسي في العراق التي لجأ إليها بعد طرده من إيران عام 1964م، فقامت السلطات العراقية بوضع الخميني تحت الإقامة الجبرية في منزله ببغداد بمنطقة النجف في شهر سبتمبر 1978م، وبعد إيام من مغادرة الخميني العراق باتجاه فرنسا في أكتوبر 1978م هوجمت القنصلية العراقية في إيران، هذا على غرار

[1] رأفت غنيمي الشيخ: **التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية1412هـ-1992م**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص262.

[2] فاضل رسول: المرجع السابق، ص23.

[3] شهادة أحمد بن بلة لعبد العظيم مناف: "**حوار خطير مع بن بيلا عن الثورة والناصرية والعلمانية والإسلام**"، الموقف العربي، ع55، سنة1984، ص18.

الاضطرابات والصراعات الطائفية التي أثارتها طهران في العراق، مما دفع هذا الاخير إلى رفع شكوى لمجلس الأمن يطالبه فيها ببحث العدوان على الحدود العراقية[1].

ثانياً: إلغاء اتفاقية الجزائر 1975م.

إن طموح صدام حسين المفرط، وتطلعه إلى القيام بدور إقليمي أكبر خاصة بعد عزل مصر عن محيطها العربي عقب توقيعها على اتفاقية كامب ديفيد يعد أحد مقدمات الحرب، إذ بادر في خضم هذه الاستعدادات التنازلية للحرب إلى نقض اتفاقية الجزائر، وذلك عندما تقدم بطلب لإيران في شهر أكتوبر 1979م ينص على إجراء بعض التعديلات على اتفاقية الجزائر، وفي 17 سبتمبر 1980م ألغى العراق من طرف واحد ذلك الاتفاق (قام الرئيس صدام حسين على المباشر بتمزيق اتفاقية الجزائر)[2]، بإغراء من الولايات المتحدة الامريكية والدول الأوروبية[3]، بحجة أن هذه الاتفاقية احتوت على بنود سرية تنص على أن تسلم إيران للعراق أراضي تبلغ مساحتها حوالي 1300 كلم^2 من الحدود الواقعة بين البلدين، بيد أن إيران صرّحت على لسان وزير خارجيتها أن الأراضي المنصوص عليها في اتفاقية الجزائر قد سلمت فعلاً إلى العراق[4]. ورغبة صدام حسين في الزعامة بينها التصريح الذي صرّح به في يناير 1981م قائلاً: "إننا نريد لبلدنا أن تحصل على وزنها المناسب وذلك لأن العراق دولة عظيمة مثل الصين والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية"[5].

وأقل ما يقال عن اتفاقية الجزائر أنها كانت أول ضحايا تغيير القيادة الجديدة في العراق وإيران سنة 1979م والمتمثلة في صدام حسين وروح الله الخميني، وكان هذا التغيير القيادي إيذاناً بتغيير منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، فلقد اعتبر الزعيمين الجديدين –الطموحين للتوسع والهيمنة– إن اتفاقية الجزائر أصبحت من الماضي ومدة صلاحياتها انتهت بخروج موقعيها (البكر والشاه) من السلطة[6].

[1] ثناء فؤاد عبد الله: **"العلاقات العراقية– الإيرانية وتيارات الصراع في منطقة الخليج"**، الموقف العربي، ع35، سنة1989، ص122.

[2] محمَّد برغام: المصدر السابق، ص358.

[3] حمزة سالم آل دبج الشهري: المرجع السابق، ص292.

[4] أ. أحمد: **الحرب العراقية الإيرانية في مصلحة من؟**، مقال سبق ذكره، ص34.

[5] صدام حسين نقلاً عن: أ. أحمد: **الحرب العراقية الإيرانية في مصلحة من؟**، مقال سبق ذكره، ص34.

[6] وسيم رفعت عبد المجيد: المرجع السابق، ص210.

وعموماً يمكن حصر الدوافع التي دفعت القيادة العراقية إلى إلغاء اتفاقية الجزائر فيما يأتي[1]:

– عدم التزام إيران بتسليم الأراضي العراقية بسبب ظروف الثورة التي كان يعيشها الشاه.

– التصريحات التي أطلقها الحكام الإيرانيون ضد اتفاقية الجزائر مما يجعلها بالحكم منتهية.

– لجوء إيران إلى خرق المعاهدة عندما أخذت تعمل على تحريك التمرد الكردي في شمال العراق، وهو تدخلاً صارخاً في الشؤون الداخلية العراقية.

وهكذا بعد إلغاء اتفاقية الجزائر بلغ النزاع بين الطرفين ذروته، وفي 19 سبتمبر 1980م دعا الرئيس العراقي صدام حسين مندوبو دول الخليج لاجتماع طارئ في بغداد لدراسة الوضع الراهن في المنطقة، ودراسة السبل الكفيلة لمجابهة وتطويق الثورة الإيرانية قبل أن تنتشر عدواها إلى دولهم، وفور وصول صدام إلى الاجتماع (تأخر عن الموعد بثلاث ساعات) فاجأ الجميع قائلاً: "سأقول لكم ماذا أريد أن أفعل بالنسبة للخميني لقد قررنا أن نشن حرباً ضد إيران"[2]، ولقد اعترض الحاضرين على القرار وعلى رأسهم وزير البحرين الذي قال له لا تفعلها، غير أن صدام كان مصراً على قراره وأكد لهم بأنه سينهي الحرب خلال بضعة أسابيع وينهي نظام الخميني[3].

كل هذه الأسباب أوهمت القيادة العراقية بإمكانية تحقيق نصر عسكري سريع في حرب قصيرة ضد إيران زاعماً من خلالها تحقيق بعض المكاسب، وفي مقدمتها تلك التي تنازل عنها العراق اضطرارياً في اتفاقية الجزائر عام 1975م والتي تضمنت إيقاف المساعدات الإيرانية لثوار الأكراد في العراق.

وللأسف دون استشارة الجزائر، أو على الأقل إخطارها، وفق ما هو متفق عليه بين الطرفين في حالة إبداء إي تحفظ حول الاتفاقية، بادر الرئيس العراقي إلى إعلان إلغاء اتفاقية الجزائر والتنديد بها في خطاب ألقاه أمام البرلمان العراقي قبل خمسة (05) إيام من إعلان الحرب على إيران قائلاً: "إن تلك الاتفاقية تمت تحت ضغط ظروف، أما شط العرب فيجب أن يبقى عراقياً اسماً وفعلاً"[4].

[1] فاضل رسول: المرجع السابق، ص105.

[2] صدام حسين نقلاً عن: كمال ديب: المرجع السابق، ص170.

[3] نفسه، ص170.

[4] صدام حسين نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص369.

ومهما قيل عن اتفاقية الجزائر إلا أنها تبقى من وجهة النظر الدولية أساساً لأية تسوية سلمية بين العراق وإيران.

ثالثاً: جهود الجزائر قبل اندلاع الحرب.

إن الموقف العربي عموماً كان يتميز بالتباين والاختلاف حيال الحرب العراقية الإيرانية، فإذا كانت إيران تحظى بتأييد كبير سياسي ودبلوماسي، بل وعسكري، من طرف سوريا[1] وليبيا[2]، فإن الموقف بالنسبة لتونس والمغرب يختلف تماماً، حيث أعلنتا تضامنهما مع العراق في معركته القومية، وفي نفس الوقت شجبتا الموقف الإيراني، وحملتا الحكام الإيرانيين مسؤولية ما يجري بين العراق وإيران[3]، وكان موقفهما هذا ناتج عن كون العراق بلد عربي، ومن ثم لا يجوز التخلي عنه والوقوف ضده[4].

أما موقف الجزائر فيختلف عن الموقفين السابقين، إذ أنه بالرغم من الفتور الذي أصاب العلاقات الجزائرية– العراقية بسبب تراجع العراق عن الاشتراك في الجبهة القومية للصمود والتصدي، والتي تم إنشاؤها في طرابلس خلال شهر نوفمبر 1977م كرد فعل على زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس المحتلة بحجة أن سوريا وافقت على قرار مجلس الأمن رقم 242، وبالرغم من تضاعف هذا الفتور بسبب إحساس العراق بالنوعية المتميزة للعلاقات الجزائرية– السورية التي أخذت طابعاً متزايداً إثر الموقف الجزائري الداعم لسوريا في حرب أكتوبر1973م[5]، إلا أن هذا كله لم يمنع الجزائر عن القيام بواجبها تجاه الأزمة العراقية الإيرانية، حيث وقفت موقفاً متزناً باعتبارها الدولة التي احتضنت اتفاقية الجزائر عام 1975م وتوسطت بين صدام حسين والشاه، لذلك رأت أنه من الضروري أن تكون وسيطاً محايداً بين الطرفين، داعية البلدين إلى

[1] إن وقوف سوريا مع إيران غير العربية في حربها مع العراق العربي أكد بشكل لا يقبل الوهن أن دعم سوريا للمثل العربية كان مجرد خدعة وأن أطروحة القومية العربية التي تغنى بها الأسد خلال أزمة لبنان لم تكن سوى أداة استخدمها لإضفاء الشرعية على نظامه. ينظر: LtCol Theodore J. Stout. op cit p 12.

[2] اسلام مُحَمّد عبد ربه المغير: المرجع السابق، ص205.

[3] نفسه، ص209.

[4] لتوضيح المواقف العربية من الحرب العراقية الإيرانية وتحديد طبيعة التفاعلات العربية ـ العربية. ينظر: الملحق رقم: 13 ص554.

[5] محيي الدين عميمور: **لله... وللوطن، المجموعة الرابعة**، ج2، المصدر السابق، ص306.

اللجوء إلى الطرق السلمية لحل مشاكلهما[1]، وذلك من خلال الرسائل العديدة التي كان يبعث بها الرئيس الشاذلي لرئيسي البلدين المتنازعين، على غرار اتصالاته المكثفة بقيادات الدول العربية والإسلامية[2].

وهو ما أكده الشاذلي بن جديد شخصياً في حديث صحفي لمجلة العلاقات الدولية، حيث صرّح أنه أكد للطرفين أن الحل التفاوضي هو الذي وحده فقط يمكنه أن يضع حداً للنزاع، وأضاف أنه لا يمكن للجزائر أن تبقى مكتوفة الأيدي أمام هذه الوضعية المؤلمة، وهو ما دفع به إلى الاتصال برئيسي البلدين في محاولة لوضع حدا للخلاف قبل نشوب الحرب بالرغم من اقتناعه أن كل شيء في الأخير يعتمد على إرادة الطرفين[3].

ونفس الأمر أكده وزير الخارجية العراقي آنذاك حامد الجبوري الذي أوفده الرئيس صدام حسين إلى الجزائر حاملاً رسالة إلى الرئيس الشاذلي يخبره فيها بقرار العراق على إعلان الحرب، غير أن الشاذلي بن جديد لم يتفاجأ من القرار، ومما قاله للمبعوث العراقي: "في الحقيقية إنني اقتنعت قناعة كاملة من اندلاع الحرب خاصة بعد اللقاء الذي فتحت فيه الموضوع مع الرئيس صدام حسين وحاولت إقناعه ونصحه بالعدول عن هذا القرار الخطير لكنه لم يصغي ألي ولم يبد أي تجاوب معي حينها أدركت أن صدّام مصمماً على شن الحرب ضد إيران وليس هناك أي جدوى من إثنائه عن هذه الحرب"[4].

ومن بين الدوافع كذلك التي أجبرت الجزائر على لزوم الحياد حيال الأزمة العراقية الإيرانية هي كون الخصمين المتصارعين كلاهما دولتان إسلاميتان، وكلاهما عضوان في حركة عدم الانحياز، وعلى ضوء هذا ناشدت الجزائر كلا البلدين بضرورة وقف إطلاق النار، والعدول عن الخيار الحربي واللجوء إلى الخيار السلمي كحل إيجابي لهذه الأزمة[5].

---

[1] إيهاب مجيد صالح: المرجع السابق، ص190.

[2] محيي الدين عميمور: **أنا وهو وهم**، المصدر السابق، ص340.

[3] اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني: **خطب الأخ الرئيس الشاذلي بن جديد**، ج2، مطبوعات قسم الإعلام والثقافة، الجزائر، 1981، ص68.

[4] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: حامد الجبوري: شاهد على العصر[على الخط]، حصة تلفزيونية، إعداد أحمد منصور، إنتاج قناة الجزيرة، متاح على" https://www.youtube.com/watch?v=Fr9wdbMlh_Q»، تاريخ التحميل يوم: 2017/04/24م، 21:36.

[5] اسلام محمد عبد ربه المغير: المرجع السابق، ص186.

وبالرغم من فشل جميع محاولات الوساطة التي قامت بها بعض الدول الإسلامية ودول الخليج من أجل وضع حد لهذه الأزمة[1]، إلا أن هذا لم يثن من عزيمة الجزائر في سعيها لبذل مساع حميدة من أجل احتواء الأزمة، فقد نجحت الوساطة الجزائرية، على الأقل، في طرح نقاط عملية لوقف الحرب الدائرة، والتي تتمثل في إعادة تخطيط الحدود الإيرانية-العراقية، والرجوع إلى حدود اتفاق الجزائر 1975م كحل نهائي للأزمة بضمان -إلى جانب الجزائر- كل من فرنسا والسعودية، هذا على غرار تعهد الجزائر بضمانها لرفع الولايات المتحدة الأمريكية قرارها المتعلق بتجميد ثمانية (08) مليارات دولار لإيران منذ عملية احتجاز رهائنها بسفارتها في طهران وبالتالي إعادتها للحكومة الإيرانية[2]، غير أن الموقف الإيراني عثّر المساعي الجزائرية وسد الطريق أمام كل جهود الوساطة طالما لم تتحقق الشروط الإيرانية المتعلقة بالثأر من صدّام حسين وطرده من الحكم[3] ورميه في مزبلة التاريخ، بسبب إعدامه للزعيم الشيعي في العراق آية الله مُحَمَّد باقر الصدر يوم 09 أبريل 1980م[4].

بدأ العراق يستعد لمواجهة الجمهورية الإيرانية عندما دخلت هذه الأخيرة، في نهاية السبعينيات، في مرحلة عزلة جعلتها غير قادرة على مواجهة أقوى جيش عربي في المنطقة، ولقد انطلقت العملية التي أيدتها وباركتها معظم دول الخليج بإصدار العراق لوثيقة "**الميثاق القومي العراقي**"، وتضم هذه الوثيقة ثمان (08) نقاط مفادها أن جميع الدول العربية مجبرة على التضامن مع أي دولة عربية تشتبك في صراع مع دولة مجاورة غير عربية، وطلب من الدول العربية المصادقة على هذه الوثيقة بتصريح واضح وعلني[5].

وللأمانة، فإن الجزائر لم تؤيد هذه الوثيقة، بل وقفت ضد ذلك الميثاق الذي أيدته دول الخليج بدون تحفظ، وهو ما أكده الرئيس الشاذلي بن جديد آنذاك في جوابه على سؤال صحفي

---

[1] تعرف الوساطة في وقتنا المعاصر على أنه مبدأ حميد، فهي تعني المساعي الحميدة لتجنب الحرب، والمقصود بها عموماً تدخل طرف ثالث في النزاع بعد موافقة الطرفين المتنازعين لاقتراح حل لفض النزاع بينهما. ينظر: اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي - إنجليزي، كتب عربية**، مصر، 2005، ص487.

[2] سيد عبد المجيد: "**تداعيات الحرب العراقية الإيرانية**"، الموقف العربي، ع68، سنة 1986، ص21.

[3] فتحي عطوه: **فيما تستعد إيران لجولة جديدة هل يحسم الهجوم المرتقب حرب الخليج**، الموقف العربي، ع55، سنة 1984، ص39.

[4] كمال ديب: المرجع السابق، ص174.

[5] محيي الدين عميمور:... **سفيراً.. زاده الخيال!**، المصدر السابق، ص215.

خلال زيارته للأردن قائلاً: "إن الميثاق القومي العراقي مشروع جيد يجب أن ندرسه بعناية"[1] وكلمة مشروع، الذي يحتاج إلى دراسة أولاً، دليلاً على عدم تأييد الجزائر لهذا الميثاق[2]، وهذا الموقف الجزائري هو الذي أفشل الخطة العراقية التي كانت تهدف إلى إقامة تضامن عربي قوي مع العراق ضد خصمه الإيراني[3]. وموقف الجزائر هذا جاء من منطلق أن هذا الميثاق اعترته جملة من الملاحظات حسبي أن أذكر أهمها[4]:

- كون أن المبادئ التي طرح عليها هذا المشروع جاءت في وقت استثنائي (صراع قطري) وبطريقة فجائية دون أي تمهيد سياسي يضمن لها التأييد العربي.

- إن شعار العدالة الاجتماعية الذي رفعه هذا المشروع -والمقصود به توزيع ثروة النفط العربي بين الأقطار العربية بشكل متساو- طرح تحديداً بعض الضائقة الاقتصادية التي ألمت بالعراق ولم تطرحه القيادة العراقية من قبل.

- استهدف هذا المشروع النظم العربية المحافظة وشن ضدها هجومات حادة، بمعنى آخر أن هذا المشروع جاء خصيصاً لمحاولة إحداث تغيير في الوطن العربي من الداخل بنهج ثوري، وكأن القيادة العربية تريد أن تؤكد أن الطريقة المثلى لتحسين أوضاع الوطن العربي هي القضاء على النظم العربية المحافظة.

ولقد برهن الشاذلي على موقفه إزاء هذا الميثاق في خطاب وجهه إلى الأمة وهو يستعرض فيه هذه القضية، ومما جاء فيه ما يأتي: "إن العالم الإسلامي هو عمق استراتيجي للوطن العربي فليس من باب العدل مثلاً أن تعادي الجزائر دولة تشاد لأن الجماهير الليبية تعاديها دون سبب مقنع وواضح"[5]. وهكذا وبفضل الموقف الجزائري تم إجهاض فكرة التضامن العربي حول إقرار الميثاق القومي العراقي وظل مجرد حبر على ورق[6].

---

[1] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: محيي الدين عميمور:... **سفيراً.. زاده الخيال!**، المصدر السابق، ص215.

[2] نفسه، ص215.

[3] اسلام محمد عبد ربه المغير: المرجع السابق، ص205.

[4] مركز دراسات الوحدة العربية: المرجع السابق، ص81.

[5] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: محيي الدين عميمور:... **سفيراً.. زاده الخيال!**، المصدر السابق، ص216.

[6] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص368.

ولقد رفضت الجزائر دائماً المساس بالعمق الإسلامي والعربي في إفريقيا وفي آسيا، ويعتبر هذا الموقف أول المواقف الدولية التي اتخذها الرئيس الشاذلي تجاه الميثاق القومي العراقي[1]، ورغم كل هذا لم يمنع صدام حسين من العدول عن رأييه، وقرّر الهجوم على إيران ونشبت الحرب بين الطرفين دامت أكثر من ثمان (08) سنوات فقد فيها الطرفان العديد من الأرواح، عندئذ لم تتردّد الجزائر في تأكيد رفضها القاطع لاتخاذ أي موقف يمكن أن يفهم منه أنه انحياز لأحد الطرفين[2].

وفي خضم هذه الأوضاع تزايدت حدة التوتر في العلاقات بين الجزائر وبغداد بعد رفض الجزائر المهذب لفكرة الميثاق القومي العراقي، وتحول ذلك التوتر إلى نوع من الغضب والمرارة عندما تمسكت الجزائر بموقف الحياد الإيجابي إثر اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية، ورفضت الانحياز العِرقي لوجهة النظر العراقية مفضلة التزام موقف متفهم للطرفين[3]، على خلاف موقف الشعب الجزائري الذي أعلن دون تردد وبكل صراحة وقوفه وتعاطفه مع الشعب العراقي[4].

المبحث الثالث: موقف الجزائر من الحرب وجهودها في إحلال السلم.

ما دام الجزائر بذلت جهود حثيثة قبل الحرب للحيلولة دون تفجيرها، فطبيعي جداً أن تواصل مساعيها حتى أثناء الحرب، خاصة وأنها تنظر إلى هذا النزاع على أنه مضر بوحدة حركة عدم الانحياز ويعيق عملها، لذا رأت انه لزاماً يجب بذل جميع الجهود لوقف هذا النزاع.

أولاً: الموقف الجزائري من الحرب.

قبل أن ندرس موقف الجزائر من النزاع العراقي الإيراني حريّ بنا أن نتطرق باختصار إلى سير أحداث هذه الحرب والمراحل التي مرت بها طيلة ثمان سنوات كاملة كلفت الطرفين غالياً، وحتمت عليهما بعد انتهائها الدخول في مرحلة أطول وأصعب وهي مرحلة البناء والتشييد.

لم تمض سوى أربعة إيام عن اجتماع بغداد، حتى أعلنت القيادة العراقية الحرب رسمياً على إيران في 22 سبتمبر 1980م[5] مقتحمة جبهة إيرانية طولها 1500 كلم^2، وتمكنت القوات

---

[1] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص368.

[2] نفسه، ص363.

[3] محيي الدين عميمور: **لله... وللوطن، المجموعة الرابعة**، ج2، المصدر السابق، ص306.

[4] اسلام مُحَمَّد عبد ربه المغير: المرجع السابق، ص207.

[5] المشير عبد الحليم أبو غزالة: المرجع السابق، ص59.

العراقية خلال الإيام الأولى للحرب من السيطرة على 700كلم[2]، وما يجب الاعتراف به هو أن القيادة العراقية وفقت في اختيارها بدقة الظرف المناسب لإعلانها الحرب على إيران، حيث اندلعت في الوقت الذي قضت فيه الثورة الإيرانية على الكوادر العسكرية، وقتلت وأعدمت وعزلت حوالي عشرة آلاف ضابطاً إيرانياً ذوو الكفاءات والخبرات العسكرية العالية، هذا فضلاً عن تعطل مئات الطائرات العسكرية والدبابات الإيرانية الأمريكية الصنع بسبب نقص وانعدام قطع الغيار وعدم الحصول عليها من الولايات المتحدة الأمريكية، وبالمقابل كان جيش القادسية هو الأقوى في المنطقة بعد إسرائيل، وكان يتفاخر بقوته إلى درجة خيل فيها لصدّام انه باستطاعته النيل من الخميني في أجل أقصاه شهر واحد فقط[1].

وبعد مرور خمسة إيام من اندلا ع الحرب أعلن صدام حسين قائلاً: "إن مطالبنا من إيران هي الاعتراف بسيادة العراق على ترابه الوطني ومياهه النهرية والبحرية، وكذلك إنهاء الاحتلال الإيراني للجزر الثلاثة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى الإماراتية)، وكفّ إيران عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق"[2]، وهذا ما يؤكد لنا حقيقة تلك الأسباب التي تطرقنا إليها سابقاً.

أما من الجانب الإيراني، فإذا سلّمنا بأن القوات الإيرانية كانت تعاني الضعف نتيجة العوامل السالفة الذكر، فإن قوات طهران كانت قوية روحياً ومعنوياً، ومصدر إلهام هذه القوة هو الخطاب الذي ألقاه زعيم الثورة الإيرانية الإمام آية الله الخميني أمام القوات المسلحة لشحذ الهمم وإلهاب الحماس في الصدور، ومما جاء فيه ما يأتي: "أنتم تقاتلون دفاعاً عن الإسلام والرئيس العراقي يقاتل في سبيل تدمير الإسلام إن ما نشهده اليوم ليس معركة بين حكومتين بل هو غزو يقوم به حزب غير مسلم لبلد مسلم إن العدوان العراقي ثورة الكفر ضد الإسلام"[3].

وبالفعل تأكد لصّدام حسين بعد مرور ثلاث سنوات من الحرب أن ما تخيله في البداية كان مجرد أضغاث أحلام، فأخذ يفكر جدياً في إيقاف هذه الحرب بطريقة أو أخرى فاستغل فرصة الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982م، فأعلن انسحابه من إيران ووقف إطلاق النار من

[1] كمال ديب: المرجع السابق، ص170.

[2] صدام حسين نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص368.

[3] آية الله الخميني نقلاً عن: اسلام محمد عبد ربه المغير: المرجع السابق، ص92.

جانب واحد، وناشد الخميني لوقف القتال والاتجاه سوياً نحو نضال مشترك لمواجهة الاجتياح الإسرائيلي السافر والوقوف إلى جانب لبنان في محنته، غير أن الطرف الإيراني رفض العرض وأصر على مواصلة الحرب ورد بشكل واضح وعلني: "إن تحرير القدس يمر عبر كربلاء"، واستمرت الحرب بعد ذلك ستة سنوات أخرى[1].

وظلت القيادة العراقية تراوح مكانها طيلة السنوات الأولى من الحرب دون تحقيق أي هدف من أهدافها الاستراتيجية، بل أكثر من هذا بدا للإيرانيين أن العراق وقع في المصيدة، وأنهم على قاب قوسين أو أدنى من دخول بغداد، غير أن التدخل الأمريكي في الحرب لصالح العراق في أواسط الثمانينات أثر نسبياً على سير الأحداث[2] لكنه لم يمنع الزحف والتقدم الإيراني، وهو ما دفع واشنطن إلى تصعيد الموقف في مطلع عام 1987، فلم تكتف بتدعيم القوات العراقية فقط بل أصبحت طرفاً مباشراً في الحرب وحليفاً عسكرياً مع العراق ضد إيران التي رأت في ثورتها الإسلامية صاحبة شعار "**تصدير الثورة**" مصدر قلق وخطر كبير بات يهدد مصالحها، ويتعارض مع سياسة توسع الكيان الصهيوني بالمنطقة[3].

طبعاً هذا الدعم العسكري والتدخل الأمريكي المباشر لصالح العراق صعّد من وتيرة الحرب، وشجع صدام على مواصلة الحرب ضد المدن الإيرانية مستخدماً 150 صاروخاً بعيدة المدى وذات رؤوس كيماوية وجرثومية، وخلفت هذه العملية خلال شهرين فقط الآلاف من الضحايا المدنيين الإيرانيين، وهو ما أحدث صدمة كبيرة لدى القيادة الإيرانية التي أصبحت عاجزة عن مواجهة العراق وأقنعت الخميني أن إيران أصبحت تواجه الولايات المتحدة الأمريكية وليس العراق وحده فقط، حينها أعلن الخميني في 18 جويلية 1988م عن موافقته -على مضض- قبول القرار رقم 598، وبعد أربعة إيام أعلن عن وقف القتال تمهيداً للدخول في المفاوضات[4]،

---

[1] فاضل رسول: المرجع السابق، ص76.

[2] سعت واشنطن من تدخلها العسكري المباشر لصالح العراق ضد إيران لتحقيق هدفين رئيسيين، الأول تصفية النظام الإيراني الجديد المناهض للولايات المتحدة الأمريكية والذي ما انفك يتحداها ويهدد مصالحها بالمنطقة، والثاني تعزيز التواجد العسكري الأمريكي بالمنطقة حيث رأت واشنطن نفسها في وضعية أضعف وأقل مقارنة بالاتحاد السوفياتي. للمزيد ينظر: الجيش، ع190، جانفي 1980، ص39.

[3] كمال ديب: المرجع السابق، ص172.

[4] كمال ديب: المرجع السابق، ص171.

وعموماً يمكن تقسيم مراحل الحرب العراقية الإيرانية إلى أربعة مراحل أساسية متميزة بدلالاتها وخصوصياتها وأحداثها وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: أطلق عليها مرحلة الهجوم العراقي، وبدأت منذ انطلاق الحرب في 22 سبتمبر 1980م إلى غاية جوان 1982م، وفي هذه المرحلة تمكنت القوات العراقية من احتلال الآلاف الكيلومترات من الأراضي الإيرانية[1].

المرحلة الثانية: سميت مرحلة الهجوم الإيراني المضاد، وانطلقت منذ انتهاء المرحلة الأولى واستمرت إلى غاية ربيع 1984م، وخلال هذه المرحلة سخّرت إيران قوة بشرية مسلحة هائلة مدفوعة بحماس زائد جعلها تواجه صعوبات كبيرة في الدخول إلى التراب العراقي، كما فشلت في محاولتها الرامية إلى قطع الطريق الرابط بين البصرة والعراق، أي فصل شمال العراق عن جنوبه، ورغم ذلك تمكن الإيرانيون خلال هذه المرحلة من السيطرة على جزر مجنون العراقية التي تستحوذ على 15% من احتياطي النفط العراقي.

المرحلة الثالثة: عرفت بمرحلة الحرب الاقتصادية، ومن خلال تسميتها تدل على أن هذه المرحلة أخطر المراحل على الإطلاق، وفي هذه الفترة ازدادت الحرب ضراوة وبلغ العنف فيها ذروته، ولقد بادر العراق إلى هذه الحرب بعد أن حوصر نسبياً من طرف إيران، وأخذ يعد العدة ودعم ترسانته الجوية بطائرات فرنسية حاملة للصواريخ من نوع (سوبر-إيطندار)، وفي شهر مارس 1984 نفذ العراق هجوماته التي استهدفت تدمير منشآت النفط الإيرانية في جزر خرج، وسيري، ولاراك، وبالمقابل كان الرد الإيراني سريعاً حيث قامت القوات الإيرانية بضرب ناقلات النفط التابعة لحلفاء العراق لا سيما الكويت والمملكة العربية السعودية، ورغم أن حصيلة حرب الناقلات البترولية التي شنتها إيران كانت كبيرة (تم تدمير حوالي 520 ناقلة وباخرة)، إلا أنها فشلت في الحيلولة دون تصديره.

وفي هذه المرحلة خطا العراق خطوة أخرى أكثر خطورة، وغيّر استراتيجيته الحربية ابتداء من مارس 1985م أطلق عليها اسم "**حرب المدن**" واستهدفت السكان المدنيين فقامت القوات العراقية بضرب المدن الإيرانية الكبرى الأكثر كثافة سكانية بصواريخ "سكود" أرض ـ أرض السوفياتية

[1] الجيش: "**النزاع العراقي الإيراني**"، ع292، سبتمبر 1988، ص31.

الصنع، وقد بلغ عدد هذه الصواريخ إلى غاية شهر مارس 1988م حوالي 170 صاروخاً اصابت العاصمة الإيرانية طهران وضواحيها، وردت عليها إيران بـ 40 صاروخاً سقطت على بغداد[1].

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة تدويل الصراع، وذلك بعد التدخل الأمريكي المباشر لحماية ناقلات البترول الكويتية مبدئياً، ثم فيما بعد حماية جميع ناقلات البترول من مختلف الجنسيات، وكان ذلك سنة 1987م عقب حصول إيران على صواريخ صينية الصنع، وهو ما جعل الكفة ترجح لصالح العراق الذي بدأ منذ أبريل 1988م باستعادة ميناء الفاو وجزر مجنون ومدينتي مهران وحلبجة، وفي نفس الوقت تمكنت القيادة العراقية من إغراق ستة بواخر إيرانية على يد الأسطول البحري الأمريكي، وللأمانة فإن الجزائر بالرغم من تأييدها النسبي لصالح إيران إلا أنها هنأت الحكومة العراقية على انتصارها ونجاحها في استعادة شبه جزيرة الفاو[2].

وفي هذه المرحلة الأخيرة التي سلكت فيها الحرب العراقية الإيرانية منعرجاً خطيراً، وكادت أن تتحول إلى حرب دولية تتعارض فيها عدة مصالح، صدر القرار الأممي رقم 598 الداعي إلى وقف إطلاق النار علماً أنه قبل هذا القرار، بل قبل اندلاع الحرب وخلالها، جرت محاولات وساطة عديدة -لاسيما الوساطة الجزائرية- لوقف الحرب، لكنها قوبلت بالتشدد والإصرار على مواصلة الحرب وخاصة من الطرف الإيراني، حيث عبر زعيم الثورة الإمام الخميني عن رفضه للقرار فور صدوره قائلاً: "إن قبول القرار أصعب من تجرع السم"[3].

لكنه في الأخير، وبعد حصار اقتصادي دولي متشدد على إيران من جهة، وتراجع مبادلاته التجارية من جهة ثانية، اضطر بعد تعنت دام لمدة سنة إلى قبول القرار، وفي شهر مارس 1988م أعلنت الجمهورية الإيرانية وقف إطلاق النار، وأبدت موافقتها على اللائحة رقم 598 التي تنص على تطبيق قرار سلم عادل، ثم بعد ذلك بشهر أعلن العراق بدوره وقف القتال، ولقد استقبلت المجموعة الدولية هذا القرار بارتياح عميق على غرار الجزائر التي أبدت سعادتها لهذا القرار الذي ما انفكت تعمل على تطبيقه، وفور صدور هذا القرار لم يتوان الرئيس الشاذلي في إرسال برقية تهان إلى رئيسي البلدين، وفي هذا الخصوص صرّح وزير خارجية الجزائر يوم 09 أوت

---

[1] الجيش: "**النزاع العراقي الإيراني**"، مجلة سبق ذكرها، ص32.

[2] المشير عبد الحليم أبوغزالة: المرجع السابق، ص208.

[3] الخميني نقلاً عن: الجيش: "**النزاع العراقي الإيراني**"، مجلة سبق ذكرها، ص32.

1988م بما يأتي: "بعد إقرار السلم نهائياً بين العراق وإيران اللذين يجمعهما مصير مشترك ومجموعة من التحديات لا يمكنهما سوى أن يستعيدا مكانتهما كاملة في سبيل الحفاظ والدفاع عن القضايا الجوهرية للأمة العربية والإسلامية بعدما أضعفتها حرب الأشقاء"[1].

وفور إعلان إيران قبول القرار الأممي رقم 598 بدأ الإعداد لإرسال القوات الأممية الدولية لمراقبة وقف إطلاق النار والسهر على تنفيذ هذا القرار، وبتاريخ 10 أوت من نفس السنة وصل فريقان من الملاحظين الأمميين الدوليين إلى بغداد وطهران للإشراف على تنصيب وتوزيع تلك القوات الدولية المسماة بـ "**القبعات الزرقاء**"[2].

وتأكيداً لحالة الهدنة التي طرحت بين طرفي النزاع، استقبل وزير الخارجية العراقي طارق عزيز في طهران في مطلع شهر سبتمبر 1988م، لتتبعها زيارة مساعد وزير الخارجية الإيراني إلى بغداد في السابع عشر من نفس الشهر، وهو ما أثار غضب واستياء الغرب الذي بات عاجزاً عن فهم هذا التقارب بين أعداء الأمس[3].

أما عن موقف الجزائر من الحرب العراقية الإيرانية، فإنه كان يتميز بالتأييد النسبي –مع الكثير من التردد– لصالح إيران، إلا أن هذا الموقف لم يمنعها من التوسط بين الطرفين كمحاولة منها لاحتواء الحرب، فمنذ اندلاع الحرب قام الشاذلي بن جديد بإجراء عدة اتصالات بين الرئيس صدام حسين والرئيس أبو الحسن بني الصدر لكنه لم يلمس أي استعداد من الطرفين لقبول المسعى الجزائري[4]. إلا أنه اتضح جلياً فيما بعد أن الوساطة الجزائرية تجاه هذه الازمة سرعان ما أصبحت وكأنها الوحيدة ذات المصداقية، وذلك لسببين أساسيين هما:

- التعاطف الذي أبدته الجزائر حيال الثورة الإسلامية الإيرانية.

- الحياد الذي ركنت إليه الجزائر إزاء هذه الأزمة في الوقت الذي كان العراق يرى أنه ينبغي على جميع البلدان العربية الوقوف إلى جانبه.

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979–1988)**، المصدر السابق، ص595.

[2] الجيش: "**النزاع العراقي الإيراني**"، مجلة سبق ذكرها، ص34.

[3] جورج قرم: المرجع السابق، ص424.

[4] المشير عبد الحليم أبو غزالة: المرجع السابق، ص206.

أن الحياد، طبعاً الإيجابي، الذي اختارته الجزائر في تعاملها مع النزاع العراقي الإيراني كان عن وعي منها وقناعة وذلك لأن[1]:

– العراق يمثل بالنسبة للجزائر وللعرب بصفة عامة عمق استراتيجي لخط المواجهة مع العدو الصهيوني من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن للجزائر أن تنسى المواقف المثالية للشعب العراقي أثناء الثورة الجزائرية، هذا فضلاً على اعتبار أن قوة العراق هي قوة العرب جميعاً وبالتالي فإن حمايتها تعني حماية الأمة العربية.

– لكن من ناحية أخرى، لا يمكن للجزائر أيضاً أن تتجاهل إيران كونها بلد إسلامي شقيق تجمعه معها رابط الدين منذ أربعة عشر قرناً، هذا فضلاً عن كونه بوابة العالم العربي إلى آسيا مثلما هو السودان بوابته إلى إفريقيا[2]، والأهم من هذا كله الوضعية التي آلت إليها إيران بعد ثورتها الإسلامية، والتي نقلتها من الصف المعادي للامة الإسلامية إلى الصف المؤيد والمتعاطف معها، كما لا يمكن للجزائر أيضاً أن تنسى موقف الجمهورية الإيرانية الإسلامية المشرف حيال القضية الفلسطينية، ولا زال العلم الفلسطيني اليوم يرفرف عالياً في سماء طهران بدلاً من العلم الإسرائيلي.

– إن الأمة العربية والعالم الإسلامي التي تنتمي إليهما الجزائر والحضارة العربية الإسلامية شيء متكامل لا يمكن عزل إحدى مكوناته عن الأخرى، ومن ثم وجب الاعتماد على هذا العالم العربي والإسلامي في مواجهة التحديات الدولية بدلاً من النزاعات الداخلية.

– إن الجزائر ترفض أن يتحول هذا الصراع إلى نزاع بين قوميتين وتخشى من حدوث تدخلات أجنبية، لأنها على يقين تام بأن الدم الذي ينزف هو دم العرب والمسلمين، ومن هذا المنطلق اتخذت الجزائر موقفها من أجل السعي جاهدة لإيقاف هذا النزيف العربي الإسلامي.

وخير دليل على نجاعة ونجاح المساعي السلمية الجزائرية هي تلك الوساطة الناجحة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فخلال مجريات الحرب العراقية الإيرانية تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من فض النزاع الذي كان قائماً بين طهران وواشنطن، وذلك عن طريق الوساطة التي

---

[1] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص365.

[2] فهمي هويدي: **أزمة الخليج العرب وإيران وهم الصراع وهمّ الوفاق**، ط1، دار الشروق، بيروت، 1991، ص38.

قامت بها الجزائر في قضية تحرير الرهائن[1] الأمريكيين المحتجزين داخل السفارة الأمريكية في طهران، بحجة تدخل هؤلاء الدبلوماسيين الأمريكيين في الشؤون الداخلية للبلاد[2]، مما نتج عنه تشنج في العلاقات الإيرانية الأمريكية[3]، علماً أن منظمة التحرير الفلسطينية قامت -على غرار أطراف أخرى- بمحاولة وساطة لإطلاق سراح هؤلاء الرهائن لكنها فشلت في مساعيها الحميدة[4]، لتتدخل بعد ذلك الدبلوماسية الجزائرية برئاسة "**محمد الصديق بن يحي**"[5] ومساعدة كل من سفير الجزائر بطهران "**عبد الكريم غريب**" و"**رضا مالك**" سفير الجزائر في الولايات المتحدة الأمريكية ويضاف إليهما السيد "**محمد الصغير مصطفاي**" مدير البنك المركزي الجزائري[6].

---

[1] هؤلاء الرهائن هم موظفين أمريكيين في السفارة الأمريكية عددهم 60/53 أمريكياً من بينهم السفير الأمريكي بطهران "بروس لينجن" تم احتجازهم لمدة 444 يوم من طرف عشر طلاب إيرانيين ذو التوجه الإسلامي الراديكالي تسللوا إلى السفارة الأمريكية يوم 04 نوفمبر 1979 وأخذوا جميع هؤلاء الموظفين كرهائن. ينظر: تيم واينر: المصدر السابق، ص501. وينظر كذلك: جيمي كارتر: المصدر السابق، ص487.

[2] هناك من يعزو سبب احتجاز إيران للرهائن الأمريكية لواشنطن التي سمحت للرئيس الإيراني المخلوع الشاه بدخول البلاد للعلاج من مرض السرطان، وهو ما اعتبرته طهران بمثابة استفزاز وإهانة للثورة الإسلامية، كما أن الجميع في إيران كان يعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعيد الشاه إلى السلطة وتطيح بالثورة، وبالتالي فإن احتجاز الرهائن من طرف الطلبة الإيرانيين الذين أطلقوا على أنفسهم اسم "**الطلبة المسلمون أتباع خط الإمام**" جاء كرد فعل على قرار حكومة كارتر، وهو ما أكده وزير الخارجية الإيراني السابق "بني الصدر" في قوله: "**إن استقبال الحكومة الأمريكية للعميل الشاه يعد احتقاراً للشعب الإيراني وإهانة له، فأبى طلابنا الكرام إلا أن يمحو آثار تلك الإهانة**». للمزيد ينظر: الجيش، ع190، يناير 1980، ص39.

[3] لقد حدد مجلس الشورى الإيراني أربعة شروط لإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين وهي: على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية، رفع اليد عن الأرصدة الإيرانية المجمدة في البنوك الأمريكية، كف الولايات المتحدة عن الملاحقات القانونية وعن جميع مطالبها اتجاه إيران، تسليم أموال الشاه وعائلته إلى الحكومة الإيرانية، وهناك شرط خامس ألغاه الإمام الخميني والمتعلق بتقديم واشنطن اعتذار رسمي وعلني عما ألحقته من خسائر وأضرار خلال حكم الشاه. ينظر: عبد الجليل جيلالي: "**إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين الدبلوماسية الجزائرية رزانة وفعالية**"، الجيش، ع203، فبراير 1981، ص37.

[4] محمد بوعشة: المرجع السابق، ص135.

[5] محمد الصديق بن يحي أحد أعمدة النضال السياسي الجزائري أثناء الثورة وبعدها، وهو من طلائع الطلبة الأوائل الذين تركوا مقاعد الدراسة والتحقوا بالثورة التحريرية سنة 1956 تلبية لنداء الواجب الوطني، ومنذ ذلك التاريخ وهو عضواً أساسياً في المجلس الوطني للثورة حتى الاستقلال، وهو من مواليد 03 جانفي 1932، عين أميناً عاماً للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958 وظل على هذه الصفة حتى سنة 1962، شارك في مفاوضات مولان 1960 وإيفيان 1961-1962، بعد الاستقلال اشتغل عدة وظائف كبرى في الدولة، منها تعيينه وزيراً للشؤون الخارجية سنة 1979 وظل على هذه الصفة حتى توفي في 03 ماي 1982. ينظر: عاشور شرفي: قاموس سبق ذكره، ص323.

[6] عبد الجليل جيلالي: "**إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين الدبلوماسية الجزائرية رزانة وفعالية**"، الجيش، مجلة سبق ذكرها، ص36.

وبالفعل آتت الوساطة الجزائرية أكلها بعد جولة من المفاوضات الطويلة والشاقة بين واشنطن وطهران، وتم تحرير المحتجزين الأمريكيين يوم 20 يناير 1981[1]، علماً أن هذه الوساطة تمت بعد فشل الولايات المتحدة في التفاوض مع إيران، وبعد فشلها في العملية العسكرية المعروفة باسم "**مخلب النسر**" التي نفذتها يوم 24 أبريل 1980م والمتكونة من 99 عضواً[2] لإنقاذ رهائنها والتي أسفر عنها تحطيم طائرتين أمريكيتين ومقتل 09 جنود أمريكيين[3] مقابل مقتل مدني إيراني واحد.

أما عن أسباب اختيار الطرفان الجزائر كوسيط لحل الأزمة فيرجع إلى عدة عوامل، فبالنسبة لإيران اختارت الجزائر كونها بلد إسلامي يتمتع برصيد ثوري كبير وسياسة خارجية مشرفة موروثة عن ثورتها المجيدة، كما تعتبر الجزائر من طلائع الدول الإسلامية والعربية التي اعترفت بجمهورية الثورة الإسلامية، إذ لم تلبث أن قامت بتعيين سفيراً لها في إيران، هذا فضلاً عن الدور المشرف الذي لعبته الجزائر أثناء فضها للنزاع المسلح بين العراق وإيران سنة 1975م[4].

وبخصوص دواعي لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجزائر، فإن هذه الأخيرة لم تنس النجاح الذي حققته الجزائر في إبرام الصلح بين العراق وإيران السابق الذكر، وهو ما جعل الرئيس الأمريكي جيمي كارتر يتصل بالرئيس الشاذلي ويخبره بتأزم العلاقات بين طهران وواشنطن، وعند تقديم السفير الجزائري أوراق اعتماده للرئيس الأمريكي سأله هذا الأخير عما إذا كانت للجزائر إمكانية لإطلاق الرهائن الأمريكيين وهو ما نقله إلى الرئيس الشاذلي فرحب بالطلب[5].

وهكذا وبعدما وضع الطرفين ثقتهما في الجزائر انطلقت هذه الأخيرة في مهمتها واضعة إطاراً وخطة عمل تتحرك على ضوئها، وكانت مقتنعة بأنه في ظل هذا الجو المشحون لا يمكن الجمع بين وفدي طرفي النزاع، وبتاريخ 19 ديسمبر 1980م سلّمت الجزائر لواشنطن طلباً إيرانياً

---

[1] محمد بوعشة: المرجع السابق، ص136.

[2] جيمي كارتر: المصدر السابق، ص554.

[3] تيم واينر: المصدر السابق، ص504.

[4] ابراهيم شاوش أحمد خوجة: **قضية المحتجزين الأمريكيين بطهران ودور الجزائر في حلها على ضوء القانون الدولي**، رسالة ماجستير، تخصص قانون دولي، جامعة الجزائر، 1992، ص103.

[5] نفسه، ص104.

لإيداع مبلغاً مالياً قدره 25 مليار دولار كشرط أساسي من بين الشروط الأخرى لإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين.

ولقد اعترف الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بالرغبة الحقيقية والجادة لدى الجزائريين في استعدادهم ومساعدتهم الكاملة في التفاوض بين الطرفين لإطلاق سراح الرهائن، وأكد نفس المصدر أنه بتاريخ 28 ديسمبر 1980م قدّم الجزائريون تقريراً عن زيارتهم للرهائن بإيران في 24 ديسمبر من نفس السنة، وأكدوا فيه أن الرهائن في حالة جيدة، وبفضل مجهودات الجزائر وافقت حكومة طهران على إطلاق تبادل البريد بين الرهائن وعائلاتهم في أمريكا[1].

وبعدما وصلت الجزائر إلى المرحلة الأخيرة من مهمتها، ومن أجل توفير الشروط الملائمة لتنفيذ الاتفاق في أحسن الظروف وعلى أكمل وجه، أرسلت الجزائر إلى طهران على متن طائرة جزائرية فريق طبي يضم ستة أطباء اختصاصيين لفحص الرهائن قبل تحويلهم إلى الجزائر، ولقد استغرقت العملية 12 ساعة كاملة في ظروف عمل ممتازة، أكد بعدها الفريق الطبي ان الحالة الصحية للمحتجزين جد طبيعية ويمكن استئناف عملهم فور إطلاق سراحهم، وبعدها تطوعت الجزائر ـ بناءً على طلب إيران–بتسخير طائرتين جزائريتين من نوع "بوينغ 727" لنقل هؤلاء المحتجزين إلى الجزائر[2].

وفور وصول هؤلاء المحتجزين إلى الجزائر على الساعة الواحدة والربع من صبيحة يوم الاربعاء 21 يناير واستراحتهم بالقاعة الشرفية بمطار هواري بومدين الدولي، أدلوا بتصريحات قصيرة أعربوا من خلالها عن المجهودات الجبارة التي قامت بها الحكومة الجزائرية لإطلاق سراحهم، ومن جهته ألقى وزير خارجية الجزائر مُحَمَّد بن يحي كلمة خلال حفل تسليم الرعايا الأمريكيين للسيد كريستوفير عبّر فيها بوضوح عن ثقل المهمة النى قامت بها الجزائر وأهمية النتائج التي حققتها، ومن بين ما صرّح به ما يأتي: "إن حكومة طهران بمقتضى الاتفاقات المتضمنة في بياني الجزائر بتاريخ 19 يناير 1981 خولتنا مسؤولية عندما سلمتنا في طهران الرعايا الأمريكيين الاثنين والخمسين الموجودين الآن في الجزائر، وكان الطلب الإيراني لنا بمثابة برهان ثقة تجاه الشعب الجزائري وثورته

---

[1] جيمي كارتر: المصدر السابق، ص655.

[2] عبد الجليل جيلالي: "**إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين الدبلوماسية الجزائرية رزانة وفعالية**"، الجيش، مجلة سبق ذكرها، ص36.

وقادته.. إننا قبلنا هذه المسؤولية ونحن واعون بثقلها ولقد قمنا بها بكل ما تتطلبه من دقة وتبصر"[1].

وبدوره ألقى السيد "وارن كريستوفير" نائب كاتب الدولة الامريكي للخارجية كلمة شكر فيها الجزائر عن هذا الإنجاز العظيم، ومما جاء فيها على الخصوص ما يلي: "إنه لا يمكنني اختتام هذا الحفل دون توجيه شكري العميق للحكومة الجزائرية ورئيسها ووزير خارجيتها والوفد المفاوض وكل موظفي الشؤون الخارجية الذين برهنوا باحترافية عالية عن هذا الحدث الذي نحتفل به اليوم.. وأشكر هنا على وجه التحديد رئيس الدبلوماسية الجزائرية الحاضر بيننا الذي ابدى اهتماماً خارقاً للعادة إذ خصص خلال الأسبوع الأخير 20 ساعة في اليوم لحل هذه الأزمة وقضى عدة ليالي متتالية دون نوم إلى غاية الحدث الذي نشهده اليوم"، واختتم السيد كريستوفر كلمته قائلاً: "سيدي الوزير.. إني مدين لكم أنا وزملائي وأصدقائي الحاضرين هنا في هذه القاعة، كما أننا مدينون لحكومتكم التي قامت بدورها الانساني بكل براعة وصدق وإخلاص... إن الحدث الذي نعيشه اليوم ما كان ليحصل لولا دور حكومتكم الذي نحن مدينون لها كثيراً"[2]، وإزاء هذا النجاح الذي حققته الدبلوماسية الجزائرية تسلمت الجزائر هدية تمثلت في 05 طائرات شحن ضخمة من نوع "هيروكل"[3].

ومن جهته عبر الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر"، في حديث متلفز أجراه يوم 19 يناير بخصوص التوصل إلى حل نهائي لقضية المحتجزين الدبلوماسيين الأمريكيين، عبّر فيه عن شكره العميق للجزائر المجاهدة تثميناً لدورها الفعال الذي لعبته في المفاوضات المضنية، ومما قاله عن هذا الحدث نورد ما يأتي: "أود أن أعرب بصفة خاصة كما سبق إن فعلت في المجالس الخاصة عن تشكراتي للجزائريين ولرئيسهم ولوزير خارجيتهم السيد "مُحَمَّد بن يحي" ولفريق المفاوضين الثلاثة على العمل الذي أنجزوه في التحكيم بكل دقة، والإنصاف بيننا وبين القادة الإيرانيين"[4].

---

[1] مُحَمَّد الصديق بن يحي نقلاً عن: عبد الجليل جيلالي: "**إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين الدبلوماسية الجزائرية رزانة وفعالية**"، الجيش، مجلة سبق ذكرها، ص39.

[2] كريستوفر نقلاً عن: عبد الجليل جيلالي: نفسه، ص39.

[3] مُحَمَّد بوعشة: المرجع السابق، ص137.

[4] جيمي كارتر نقلاً عن: عبد الجليل جيلالي: "**إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين الدبلوماسية الجزائرية رزانة وفعالية**"، الجيش، مجلة سبق ذكرها، ص38.

ولقد أحدث نبأ التوصل إلى حل نهائي لهذه القضية ردود أفعال عالمية، اتسمت كلها بالارتياح العميق لهذا الاتفاق المتزن الذي يخدم البلدين معاً، وأشارت مختلف الوسائط الإعلامية والسياسية والدبلوماسية إلى هذا الدور الإنساني النبيل والمشرف التي قامت به الجزائر، واعتبرته تحد كبير وانتصاراً باهراً للدبلوماسية الجزائرية، وسيعزز من سمعتها ومكانتها الدوليتين[1].

ورغم ذلك لم تسلم الجزائر من الاتهام، حيث أسالت هذه الوساطة الكثير من الحبر لأنها تمت خلال مجريات الحرب العراقية الإيرانية، فاتهمت الجزائر من خلال هذا المسعى الحميد أنها انحازت لإيران في حربها ضد العراق، وهو ما نفاه الرئيس الشاذلي بن جديد خلال تعليقه على القضية قائلاً: "إن هذه القضية إنسانية ودورنا فيها كان عادياً جدّا وكلا الطرفين طلب منا المساهمة في حل القضية وبالتالي فهو دور إنساني محض قام به أساساً سفراؤنا في البلدين"[2].

وفي نفس الاتجاه أكد الشاذلي بن جديد أن الجزائر ليست بحاجة إلى شهادة حسن السيرة والسلوك، فمواقفها إزاء القضايا العربية والإسلامية عموماً واضحاً وثابتاً ومعروفاً لدى العالم أجمع، وهي تعرف تماماً التزاماتها العربية والدولية، ولا يمكنها أن تشجع إحياء النعرات التي أطفأها الإسلام، أو خلق الأحقاد بين قوميتين جمعتهما الحضارة العربية الإسلامية، ومن ثم فإنها تدرك خطورة الصراع العراقي الإيراني الذي تحول من صراع بين بلدين إلى صراع بين قوميتين، ومن المحتمل أن يؤدي إلى حدوث تدخلات أجنبية تضر بسلامة وأمن المنطقة.

ويواصل بن جديد حديثه مؤكداً بأن الخطوات الأولى لفض أي نزاع هو وضع قاعدة سياسية صلبة تكون نقطة انطلاق نحو حل يرضي الطرفين المتنازعين، واقترح اتفاقية 1975م كقاعدة سياسية لحل الخلاف العراقي الإيراني[3]، وعن رده لبعض الذين قالوا إن الجزائر بموقفها هذا تسوي بين المعتدي والمعتدى عليه قال بن جديد: "إننا دعاة سلام ولسنا قضاة"[4].

وحتى لحظة اندلاع الحرب العراقية الإيرانية كان موقف الجزائر يتميز بالتردد، فلقد حاولت تطويق الحرب واحتوائها قبل أن تتطور، وذلك عن طريق الاتصالات التي أجراها الرئيس

---

[1] نفسه، ص38.

[2] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص364.

[3] شهادة بن جديد لفؤاد مطر: **"رؤيا سياسية واضحة ومتكاملة"**، مجلة الجيش، ع202، س17، جانفي 1980، ص5.

[4] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **أنا وهو وهم**، المصدر السابق، ص353.

الجزائري الشاذلي بن جديد مع نظيريه العراقي صدام حسين، والإيراني أبو الحسن بني الصدر ومع وعدد من القادة العرب والمسلمين، لكن الرئيس الجزائري الشاذلي لم يلتمس أي استعداد لدى الطرفين لقبول هذا المسعى الحميد[1].

ورغم ذلك حاولت الجزائر جاهدة إيقاف هذه الحرب الدموية رغم تنديد القيادة العراقية بمن يحاول إصلاح ذات البين بين بغداد وطهران انطلاقاً من مبدأ "من ليس معنا فهو ضدنا"[2] لكن هذا لم يثن من عزيمة الجزائر في قيامها بدور الوساطة الذي أجبرها على التنقل إلى هذين البلدين المتناحرين كما فرض عليها استقبال قادة الطرفين المتخاصمين.

وبتاريخ 19 نوفمبر 1980م اجتمع المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني برئاسة الشاذلي بن جديد لدراسة الوضع المتأزم على الحدود العراقية الإيرانية نظراً لما يربط الجزائر بهذين البلدين من أواصر الصداقة والتاريخ المشترك، وقد ذكر المكتب بموقف الجزائر الثابت تجاه هذه الأزمة والذي يرفض اللجوء إلى القوة لحل الخلاف بين البلدين، وأكد المكتب السياسي أن اتفاق الجزائر يشكل الإطار المناسب لحل الخلاف بين الطرفين، ونادت بضرورة وقف إطلاق النار وطالبت البلدين بالعودة إلى حدودهما الأصلية في إطار تطبيق اتفاقية الجزائر[3].

لكنه بالرغم من إدراك الطرفين أكثر من غيرهما للأخطار التي قد تنجم عن مثل هذه الحرب، إلا أنهما أصرا على مواصلة القتال، وهذا ما أكدته تصريحات مسؤولين البلدين، ففي تصريح أدلى به مُحَمَّد علي رجائي لإذاعة طهران أكد فيه أنه لا تفاوض مع العراق حتى في حالة انسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية التي احتلتها، وبالمقابل صرّح الرئيس صدّام حسين أن إمكانية توقف الحرب غير واردة مالم تعترف إيران بالحقوق العربية وبسيادة العراق على شط العرب وبعض الأراضي الأخرى[4]، وهذه التصريحات المتتالية لطرفي النزاع لن تؤدي إلا إلى عرقلة المحاولات الرامية للتوسط بين البلدين لوقف القتال واللجوء إلى الحلول السلمية.

---

[1] اسلام مُحَمَّد عبد ربه المغير: المرجع السابق، ص206.

[2] محيي الدين عميمور:... **سفيراً.. زاده الخيال!**، المصدر السابق، ص217

[3] أ. أحمد: **الحرب العراقية الإيرانية في مصلحة من؟**، مقال سبق ذكره، ص35.

[4] نفسه، ص36.

وهو ما دعا إليه مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد بمدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 28 يناير 1981م بمشاركة 38 من ملوك ورؤساء العرب، من بينهم الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، ومن بين القضايا التي تم التطرق إليها في هذه القمة هي قضية النزاع العراقي الإيراني، وبالرغم من أن المؤتمر لم يتخذ أي قرار حاسم في هذا النزاع نظراً لغياب الطرف الإيراني، إلا أن هذا لم يمنع المؤتمر من التعبير عن انشغاله العميق لاستمرار النزاع بين بلدين إسلاميين عن طريق توجيه الدعوة للطرفين المتنازعين لقبول وساطة مكونة من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، السينغال، غامبيا، باكستان، بانغلادش، تركيا، غينيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية[1].

ثانياً: جهود الجزائر لإحلال السلم بين الطرفين.

أمام تصاعد نسبة الخسائر المادية والبشرية لكلا الطرفين، وتحول القتال منذ 22 سبتمبر 1980م بعد أسبوع من المناوشات الخفيفة على الحدود إلى معارك طاحنة استعملت فيها مختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل[2]، وأمام هذه الوضعية لم تجد الجزائر بدّاً من التحرك من أجل إيقاف الحرب أو على الأقل التقليل من نسبة الخسائر.

وفي هذا الإطار اندرج تحرك الوفد الجزائري الذي كان يضم عدداً من خيرة إطارات وزارة الخارجية الجزائرية برئاسة رئيس الدبلوماسية الجزائرية مُحَمَّد الصديق بن يحي، واستقل الوفد الطائرة الرئاسية الجديدة من نوع "**غرومان**" والحاملـــة للرقم: 7-TVHB والحرفان الأخيران(HB) هما بداية لاسم ولقب هواري بومدين تخليدا له ـ رحمه الله ـ ولكن للأسف الطائرة سقطت على مرتفعات الحدود التركية الإيرانية في منطقة "**كوتور**"[3] على بعد عشرات الكيلومترات من الحدود التركية وحوالي 130 كلم من الحدود العراقية، وهكذا دفعت الجزائر الثمن غالياً حيث فقدت

---

[1] الجيش: ع203، س17، فبراير1981، ص25.

[2] الجيش: ع202، س17، جانفي 1981، ص32.

[3] محيي الدين عميمور: **لله... وللوطن، المجموعة الرابعة**، ج2، المصدر السابق، ص306.

عدداً من خيرة أبنائها[1] كانوا متوجهين في زيارة رسمية-في إطار الوساطة- إلى جمهورية إيران الإسلامية[2].

وتجدر الإشارة إلى أنه وحسب وكالة الأنباء الجزائرية فإن زيارة مُحَّد بن يحي إلى إيران يوم 03 ماي 1982م جاءت بناء على طلب نظيره الإيراني السيد علي أكبر ولاياتي، وكان مقرراً أن تدوم هذه الزيارة 05 إيام وذلك من أجل التباحث حول أهم القضايا الكبرى القائمة على الساحة الدولية، وعلى رأسها الحرب العراقية الإيرانية المتواصلة منذ ثلاث سنوات والتي ما فتئت تشغل بال الجزائر منذ أن لاحت بوادرها في الأفق[3]، وفي هذا الإطار توجه رئيس الدبلوماسية الجزائرية إلى إيران باسم الثورة الجزائرية في زيارة رسمية تستهدف أساساً تأكيد روابط الصداقة والأخوة بين الأشقاء والعمل من أجل إيقاف النزيف الدموي الذي يعاني منه الشعبان الشقيقان في كل من العراق وإيران[4]، وهذا يؤكد أن الجزائر كانت وستظل وفية لمبادئها، حريصة على تحمل مسؤولياتها مهما كانت المؤامرات والتضحيات.

ظروف وملابسات الحادثة:

كان الهدف الأساسي من هذه المهمة الدبلوماسية الرسمية هو التوسط بين إيران والعراق من أجل وضع حد للنزاع الخطير بين البلدين الشقيقين المستمر لمدة ثلاث (03) سنوات، وقد سبق لوزير الخارجية مُحَّد الصديق بن يحي وإن انتقل إلى بغداد يوم 17 أبريل من نفس السنة، حاملاً معه رسالة من الرئيس الشاذلي إلى نظيره العراقي صدام حسين تمهيداً للشروع في الوساطة بين البلدين[5]، وللإشارة فإن الدبلوماسية الجزائرية-التي جندت كل قواها لإقناع المتحاربين لوضع

---

[1] لمعرفة شهداء الحادث، ينظر: الملحق رقم: 23 ص572.

[2] استشهد في هذا الحادث الأليم إلى جانب رئيس الدبلوماسية الجزائرية مُحَّد الصديق بن يحي 13 شخصاً من خيرة الدبلوماسيين الجزائريين معظمهم يشتغلون كمدراء في وزارة الخارجية الجزائرية. ينظر: بنجامين ستورا: **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988**، ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزرارة الثقافة، دمشق، 2012، ص103.

[3] الجمهورية: ع5274، الجزائر، 05 ماي1982، ص8.

[4] المجاهد الأسبوعي: اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني، ع1135، 07 ماي 1982، ص7.

[5] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، المصدر السابق، ص137.

حد لهذه المأساة ـ اتخذت مبادرة منذ أن بدأت بوادر هذه الحرب تلوح في الأفق وذلك بدعوة صدام حسين إلى التعقل والعدول عن قرار الحرب لكن ذلك لم يجد نفعاً[1].

وبعد تأخر طائرة الوفد الدبلوماسي الجزائري عن موعد وصولها المحدد في الساعة 18:12 دقيقة مساءً تلقى فخامة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد خبر اختفاء الطائرة، وظلت الاتصالات طوال الليل قائمة على قدم وساق، وفي الأخير تأكد تحطم الطائرة بالقرب من الحدود التركية الإيرانية.

أما الإيرانيون من جهتهم وبعد تخلف الطائرة عن موعدها المحدد للوصول أبلغوا سفير الجزائر بطهران أن طائرة مُحَّد ين يحي نزلت بمطار دمشق وسيمضي الوفد الدبلوماسي الجزائري ليلته بالعاصمة السورية دمشق، وبدوره السفير الجزائري نقل على الفور ما سمعه من الإيرانيين إلى وزارة الخارجية الجزائرية التي اتصلت بدورها بالسلطات السورية للتأكد من صحة الخبر، فكان ردها أن الطائرة لم تهبط إطلاقاً بمطار دمشق، بعد ذلك وفي حدود الساعة الخامسة من صبيحة اليوم الموالي 04 ماي أعلنت السلطات الإيرانية رسمياً أن الطائرة الجزائرية تحطمت على الأراضي الإيرانية على بعد 03 كلم من الحدود التركية الإيرانية[2].

وكان أول موقف جزائري رسمي فور الإعلان عن حادث الطائرة المأساوي في 03 ماي 1982م هو دعوة أعضاء المكتب السياسي للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني لعقد اجتماعاً استثنائياً طارئاً في ساعة مبكرة من يوم الرابع ماي 1982م برئاسة الشاذلي بن جديد، وأحاط هذا الأخير جميع أعضاء المكتب السياسي بكل المعلومات المتوفرة حول الحادث[3]، وأكد خلال الاجتماع أن الجزائر العربية المسلمة حرصت كعادتها على أن تقوم بواجبها في صمت بعيد عن كل الأضواء ضماناً لتحقيق الأهداف النبيلة التي تخدم المصالح العليا للأمة العربية والإسلامية[4]، لكن مشيئة الله أضافت عدد جديد من الضحايا إلى القائمة الطويلة لضحايا الحرب العراقية الإيرانية التي يخدم استمرارها مصالح الامبريالية في المنطقة ويشكل خطراً على كل شعوبها.

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979–1988)**، المصدر السابق، ص596.
[2] الجمهورية، ع5275، الجزائر، 05 ماي1982، ص1.
[3] نفسه، ص1.
[4] المجاهد الأسبوعي، جريدة سبق ذكرها، ع1135، 07 ماي 1982، ص7.

وفي الأخير أصدر المكتب السياسي بياناً عبر فيه للشعب الجزائري بصفة عامة ولعائلات الشهداء بصفة خاصة عن أسفه وحزنه العميق عن فقدان شهداء الواجب الوطني الذين عاشوا من أجل السلام واستشهدوا في سبيله، ومما جاء في هذا البيان ما يأتي: "إننا نعبر عن حزننا العميق على فقداننا أبناء بررة أثناء تأدية واجبهم المقدس في سبيل عزة الوطن، وفي إطار المساهمة المخلصة الفعالة في تحقيق السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط... إن الجزائر كانت وستظل دائماً وفية لمبادئها حريصة على تحمل مسؤولياتها بكل أمانة ونزاهة مهما كانت المؤامرات والتضحيات"[1].

وفي الاتجاه نفسه أصدر المجلس الوطني الشعبي برئاسة السيد رابح بيطاط[2] بياناً بخصوص هذا الحدث الجليل، ولقد جاء فيه ما يأتي: "في هذه اللحظة المؤلمة للشعب الجزائري تلقى رئيس وأعضاء المجلس الوطني الشعبي بحزن شديد نبأ استشهاد أخيهم مُحَّد بن يحي، الابن الشجاع شعاع سياسة الجزائر الخارجية الذي كرس حياته لخدمة الاستقلال الوطني إلى جانب المناضلين البواسل الذين رافقوه في مهمته النبيلة، إن رئيس المجلس الشعبي الوطني ينحني إجلالاً أمام أرواح الضحايا ويقدم لعائلاتهم تعازيه الخالصة ومشاعر الأخوة والتعاطف"[3].

وبعد ذلك شكل المكتب السياسي برئاسة الشاذلي لجنة تحقيق حول ظروف وملابسات الحادثة أسندت رئاستها لوزير النقل والصيد البحري آنذاك صالح قوجيل[4] ومعه عدد من كبار المسؤولين في الدولة ومن ضباط القوات المسلحة وعدداً من الخبراء في هذا المجال[5].

---

[1] مقتطف من بيان المكتب السياسي نقلاً عن: أحمد طالب الإبراهيمي، **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979–1988)**، المصدر السابق، ص577.

[2] هو أحد أعضاء لجنة الستة التي فجرت ثورة نوفمبر المجيدة، وهو آخر الزعماء الستة الذي توفي وفاة طبيعية، ولد في 19 ديسمبر 1925 بقسنطينة، بدأ نشاطه السياسي في وقت مبكر بانخراطه في صفوف حزب الشعب/حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وهو أحد أعضاء المنظمة الخاصة التي تأسست سنة 1947، بعد الاستقلال تقلد عدة مناصب سامية في الدولة منها رئيساً للمجلس الشعبي الوطني من 1977 إلى غاية 1990. للمزيد ينظر: عاشور شرفي: قاموس سبق ذكره، ص412.

[3] مقتطف من بيان المجلس الشعبي الوطني نقلاً عن: الجمهورية: ع5275، الجزائر، 05 ماي1982، ص3.

[4] صالح قوجيل مناضل جزائري مخضرم، ناضل في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ولد يوم 14 يناير 1932، تقلد عدة مسؤوليات في منطقة الأوراس إبان الثورة التحريرية، وبعد الاستقلال اشتغل عدة مناصب عليا في الدولة، في08 مارس 1979 عين وزيراً للنقل وظل على هذه الصفة إلى غاية 1986. للمزيد ينظر: عاشور شرفي: قاموس سبق ذكره، ص1194.

[5] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979–1988)**، المصدر السابق، ص155.

وحسب وكالة الأنباء الجزائرية فإن لجنة التحقيق الجزائرية وصلت إلى طهران يوم الأربعاء على الساعة الخامسة مساءً من يوم 05 ماي 1982م، وكان في استقبالها كل الرسميين الإيرانيين وهم حاملين السواعد السوداء للحداد الذي تم الإعلان عنه لمدة 03 إيام[1].

لما وصلت لجنة التحقيق إلى إيران باشرت عملها على الفور، وبعد انتهائها من الإجراءات الأولية وعملية التحقيق الأولي عادت اللجنة ومعها جثامين الشهداء الأبرار إلى الجزائر على متن طائرة خاصة فوجدت في استقبالها رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين في الدولة، وما إن أعلنت القيادة الجزائرية عن تشييع جنازة مُحَّد بن يحي ورفاقه حتى توافدت جموع الشعب الجزائري واكتظت الشوارع التي مر عبرها موكب الشهداء، وأقيمت على أرواحهم الطاهرة صلاة الجنازة في الجامع الكبير بعد صلاة الجمعة يوم 07 ماي 1982م.

وعقب صلاة الجنازة انطلق الموكب نحو مقبرة العالية، وفيها أقيمت مراسيم الجنازة التي حضرها الرئيس الشاذلي بن جديد وكبار المسؤولين في الحزب والدولة، وبعد تلاوة الفاتحة على أرواح الشهداء، وقبل أن توارى جثامينهم، ألقى السيد الشريف مساعدية كلمة تأبين نوه فيها وأشاد بخصال الفقيد مُحَّد بن يحي ورفاقه والغاية التي استشهدوا من أجلها، فقال على الخصوص: "إنها لفاجعة أليمة جراحها عميقة نودع فيها أخاً عزيزاً ومجموعة من خيرة أبناء الشعب الجزائري الأبي.. لقد جمع مُحَّد الصديق بن يحي حوله في هذه الرحلة مجموعة من خيرة المناضلين في مستويات من المسؤولية أهلتهم للمهمة الكبيرة التي حددتها لهم القيادة السياسية، وهي شق الطريق الوعر المسالك نحو السلام والتآخي بين شعبين مسلمين طالت بينهما الحرب التي لا تخدم سوى أعدائنا جميعاً"[2]، وهكذا في الأخير شاءت الأقدار أن يلتقي في باطن هذه الأرض الطيبة شهداء البناء والواجب الوطني بشهداء معارك التحرير الوطني.

وبعد التحقيق الأولي قدمت اللجنة تقريرها التمهيدي للرئيس الشاذلي محملة مسؤولية ما حدث للسلطات العراقية ويضم هذا التقرير احتمالين هما[3]:

- إما أن يكون هذا الحاث وقع عن خطأ، وذلك كون الطائرة الجزائرية التي كانت تحلق فوق منطقة الحرب لها نفس مواصفات طائرة إيرانية.

---

[1] الجمهورية: ع5276، الجزائر، 06 ماي1982، ص1.

[2] مُحَّد الشريف مساعدية نقلاً عن: المجاهد الأسبوعي: جريدة سبق ذكرها، ع1136، 14 ماي 1982، ص15.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، المصدر السابق، ص155.

- وإما ان يكون فعلاً متعمداً لجأ إليه جناح داخل الحكم العراقي لا يرغب إطلاقاً في إحلال السلم.

ولقد تم تأكيد الاحتمال الثاني، وهذا استناداً لشهادة اللواء خالد نزار الذي صرّح بناءً على تجربته ومعرفته للنظام الدفاعي المضاد للطيران، أن الطائرة التي كانت تقل الشهيد الوزير السابق مُحَمَّد الصديق ين يحي والوفد المرافق له تم إسقاطها عمداً، وهو يستغرب كيف لطائرة مدنية تطير في رواق دولي بعد أن أودعت مخطط طيرانها أن تعتبر كهدف معاد!!، ويضيف بأن الطائرة تم إسقاطها بصاروخ سوفياتي الصنع لا يمتلكه إلا العراق[1].

ونفس الطرح أكده أحمد طالب الإبراهيمي، حيث أكد ان استشهاد مُحَمَّد بن يحي رفقة 13 جزائرياً كان حادثاً أليماً، وإثر ذلك تم تشكيل لجنة تحقيق جزائرية على الفور وساعدتها جميع الدول المجاورة، ولقد أفادت اللجنة أن الصاروخ الذي أصاب الطائرة هو صاروخ عراقي من صنع سوفياتي، وعندما قدمت الجزائر رقم الصاروخ إلى الاتحاد السوفياتي أكد أنه باعه إلى العراق.

ويضيف ذات المصدر أنه سافر إلى العراق يوم 10 أوت 1982م ليشرح للرئيس صدام حسين نتيجة التحقيق، فتقبل هذا الأخير الأمر لكنه أوعزه إلى قلة الخبرة، واعتبره خطأ غير متعمد خاصة عندما يتعلق الأمر بأسلحة متطورة تقع في أيادي ناس غير متطورين، وفي الأخير ختم كلامه قائلاً: "إن ثقتي كبيرة في الرئيس الشاذلي بن جديد الذي يتصرف بحس عربي"[2]، وكان رد فعل الشاذلي بعد اعتراف صدام حسين بخطئه من جهة، وحفاظاً على روح العلاقة السائدة بين الشعبين الجزائري والعراقي من جهة ثانية، أنه أعلن بأن الصاروخ لم تطلقه أيادي عراقية وأغلق الملف نهائياً[3]. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الاهتمام البالغ والحرص الشديد الذي توليه الجزائر للقضايا العربية والإسلامية، وهذا نابع من سياستها الخارجية التي هي امتداد لسياستها الداخلية المستمدة من تجربتها النضالية والثورية.

---

[1] خالد نزار: **مذكرات اللواء خالد نزار**، المصدر السابق، ص238.

[2] صدام حسين نقلاً عن: أحمد طالب الإبراهيمي: **شاهد على العصر [على الخط]**، حصة تلفزيونية، إعداد أحمد منصور، إنتاج قناة الجزيرة، متاح على "www.aljazeera.net/.../century»، تاريخ التحميل يوم 2017/02/07، 15: 23.

[3] نفسه.

وحسب شهادة رئيس لجنة التحقيق صالح قوجيل أن الصديق بن يحي قبل توجهه نحو إيران كان برفقته ضمن الوفد المرافق للرئيس الشاذلي في جولة دامت 12 يوماً إلى عدد من الدول بداية من يوغسلافيا وانتهاءً بالإمارات العربية المتحدة، وكانت المحطة القادمة هي إيران، حيث بدأ بن يحي التحضير لهذه المهمة انطلاقاً من الإمارات، وفي نفس الوقت تم الاتصال بمولود حمروش للتحضير واختيار الوفد الذي سيرافق بن يحي في مهمته، أما هذا الأخير فقرر السفر مباشرة من الإمارات نحو إيران لكنه لم يلبث أن غير رأيه وقرر العودة إلى الجزائر ومنها إلى طهران[1].

واستناداً لشهادة قوجيل دائماً، فإن سبب بن يحي في تغيير برنامج رحلته -ربما- هو عيد ميلاد ابنه الوحيد المسمى فريد، وهكذا سافر على متن طائرة خاصة من الجزائر باتجاه طهران والتي اختفت على الساعة الواحدة صباحاً يوم 02 ماي 1982م.

ولقد عبّرت إيران عن أسفها العميق عن هذا الحادث المأساوي، وقدّمت جميع التسهيلات، وتنازلت للجزائر بتوليها مهمة التحقيق برئاسة قوجيل والتي وصلت في اليوم الموالي إلى طهران، بالرغم من أن القوانين الدولية تقر بأن مهمة التحقيق يتولاها البلد الذي سقطت الطائرة على أرضه، هذا على غرار موافقة إيران على ترحيل كل حطام الطائرة إلى الجزائر، وإلى جانب **لجنة التحقيق** التي كان على رأسها قوجيل كانت هناك لجنة أخرى وهي **لجنة متابعة** على مستوى رئاسة الجمهورية برئاسة وزير الخارجية أحمد طالب الإبراهيمي والتي كانت تتابع عن كثب كل مراحل التحقيق.

أما العراق فقد أربكه هذا الحادث، خاصة بعدما أكدت نتائج التحقيق النهائية بأن الصاروخ الذي استهدف طائرة بن يحي هو عراقي من صنع سوفياتي، وكان موقف صدّام حسين الذي شعر بالحرج من التقرير الذي سلمه له وزير النقل قوجيل هو مناشدته الجزائر وترجيها بضرورة الحفاظ على العلاقات بين الشعبين[2].

---

[1] صالح قوجيل: **مقابلة شوية**، وزير النقل الجزائري سابقاً ورئيس لجنة التحقيق في مقتل محمد الصديق بن يحي، تمت المقابلة بمقر المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر العاصمة، يوم 2017/03/27، 15:15 دقيقة مساءً.

[2] شهادة صالح قوجيل لمحمد مسلم: **"الصديق بن يحي غير مسار رحلته في آخر لحظة وهكذا لقي حتفه"**، الشروق اليومي، يومية إخبارية وطنية، ع5088، 03 ماي 2016، ص06.

وللإشارة، فإن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت سبباً مباشراً في إشعال فتيل الحرب، كانت حريصة كل الحرص على ان تستمر هذه الحرب مدة أطول، وهذا ما نستشفه من كلام وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر حين قال: "هذه أول حرب في التاريخ نتمنى أن يهزم فيه الطرفان"[1]، لأن الإطاحة بالنظامين وتدميرهما يضمن لها مضاعفة نفوذها السياسي والعسكري وحماية مصالحها بالمنطقة[2]، ولقد عبّر كيسنجر عن موقف واشنطن من هذه الحرب قائلاً: "إن الولايات المتحدة الأمريكية لا يهمها استمرار الحرب ما دامت المصالح الأمريكية مصونة وما دامت إيران ليست في أحضان الاتحاد السوفياتي وما دامت إيران غير منتصرة حتى لا تتمكن من تصدير ثورتها إلى باقي دول المنطقة، وما دامت العراق غير منتصرة حتى لا تتمكن من انتهاج راديكاليتها تجاه دول الخليج الأخرى"[3].

إن الهدف الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية من هذه الحرب قد عبّر عنه بوضوح نائب وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد مورفي في قوله: "إن الهدف الأساسي للحكومة الأمريكية تجاه الحرب بين العراق وإيران، هو أن أي انتصار يحرزه أي طرف هو أمر غير ممكن التحقيق عسكرياً، ولا هو مرغوب استراتيجياً لأن انتصار أحد الطرفين ستكون له آثار تزعزع استقرار كل المنطقة"[4]، مما يعني أنه لا يمكن فصل الموقف الامريكي من الحرب العراقية الإيرانية وتطوراتها عن الأهداف الأمريكية ومصالحها في منطقة الخليج العربي، وبالتالي لا يمكننا فهم هذا الموقف إلا بارتباطه باستراتيجية[5] الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أمن الخليج.

إن الموقف الأمريكي إزاء هذه الأزمة يفرض على الدول العربية والإسلامية- باعتبارها المتضرر الأول والخاسر الأخير في هذه الحرب- بذل كل ما في وسعها من أجل وضع حد لهذه الأزمة، وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا بالتلاحم والتكاتف العربي.

---

[1] كيسنجر نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص370.

[2] سامية مُحَّد جابر: المرجع السابق، ص160.

[3] كيسنجر نقلاً عن: فتحي علي حسين: **الدور الأمريكي في حرب الخليج**، الموقف العربي، ع92، سنة1987، ص28.

[4] ريتشارد مورفي نقلاً عن: فتحي علي حسين: **الدور الأمريكي في حرب الخليج**، الموقف العربي، ع92، سنة1987، ص28.

[5] الاستراتيجية هي مصطلح سياسي، والمقصود بها مجموعة من الأهداف والغايات الطويلة المدى للمجتمع أو الفرد، وتطلق أحياناً على الغايات الأساسية أو الأهداف المحددة، وقد تعني فن القيادة في الحرب الشاملة على مستوى الدولة. للمزيد ينظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: موسوعة سبق ذكرها، ص38.

وهذا الموقف الأمريكي ربما هو ما يجعلنا نفهم لماذا أسقطت الطائرة الجزائرية التي كانت تقل وزير الخارجية الجزائري مُحَّد الصديق بن يحي وهو يتنقل بين طهران وبغداد محاولاً إيقاف هذا القتال الرهيب، ومن هنا نستنتج أنه من كان وراء قتل بن يحي ومرافقيه بتاريخ 03 ماي 1982م هو على وجه التحديد من كان يريد لهذه الحرب أن تستمر، وحتى ولو سلمنا بأن اليد التي أطلقت الصاروخ عراقية فإن الذي من ورائها لم يكن عراقياً[1]. ولكن رغم كل تلك التحقيقات والتحريات إلا أن ظروف وملابسات الحدث لا تزال غامضة ومجهولة إلى يومنا هذا.

ومما يجب الإشارة إليه أنه حتى إلى غاية صيف 1982م لم تكن الظروف موضوعية لإحلال السلم، لكن تبين لنا من خلال زيارة الوزير الأول الإيراني مير حسين موساوي للجزائر في شهر جويلية 1982م أن إيران تبدي رغبة أكيدة في إحلال السلم، حيث تعرض الوزير الأول الإيراني أثناء محادثاته مع مسؤولين جزائريين إلى الشروط الثلاثة الضرورية لإحلال السلم وهي: العودة إلى اتفاق الجزائر عام 1975م بخصوص الحدود، عودة اللاجئين العراقيين، وأخيراً يجب على العراق أن يعوض لإيران جميع خسائر الحرب. وبما أن إيران اكتفت بذكر الشروط الثلاثة السالفة الذكر تكون قد تنازلت عن شرط إسقاط نظام صدام حسين[2]. لكن الوساطة الجزائرية لم تفض إلى نتيجة بسبب تعثرها بمشكل التعويض، ومع ذلك استطاعت تحقيق مكسبين إيجابيين هما:

- استطاعت الجزائر إقناع المسؤولين العراقيين بالتنازل لصالح الهند بخصوص احتضان القمة السابعة لبلدان حركة عدم الانحياز وذلك نظراً لانعدام الظروف الأمنية بالعراق.
- تمكنت الجزائر بفضل وزير خارجيتها أثناء زيارته لإيران في شهر سبتمبر 1982م من إقناع الإيرانيين بضرورة احترام الحدود الدولية، وبفضل هذين المكسبين عززت الجزائر مصداقية وساطتها داخل المجموعة الدولية[3].

وبتاريخ 10 أوت 1982م سافر رئيس الدبلوماسية الجزائرية إلى العراق من أجل تبليغ صدام حسين نتائج زيارة الوزير الأول الإيراني إلى الجزائر، وخلال محادثاته مع الرئيس صدام حسين

---

[1] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص371.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979–1988)**، المصدر السابق، ص578.

[3] نفسه، ص578.

ومساعديه أشار وزير خارجية الجزائر إلى بيان المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني الذي نشر فور وقوع حادث الطائرة، والتي كانت له انعكاسات خطيرة على الرأي العام الجزائري، ومع ذلك أكدت الجزائر للقيادة العراقية رغبتها في مواصلة جهودها ومساعيها الحميدة في الوساطة طبعاً إذا لم يكن للعراق مانعاً.

أما النقطة الثانية التي تم التطرق إليها في هذا اللقاء فهي بخصوص مضمون المحادثات التي أجراها الوزير الأول الإيراني في الجزائر، حيث عرض وزير خارجية الجزائر على القيادة العراقية الشروط الثلاثة التي تراها إيران ضرورية لإحلال السلم وهي تقترب من الاقتراحات الجزائرية الآتية[1]:

- وقف إطلاق النار فوراً.
- ضرورة العودة إلى الحدود المتفق عليها دولياً.
- إنشاء صندوق لإعادة إعمار ما أفسدته الحرب ومصدر تمويله دول الخليج وتكون إيران المستفيد الأول منه بنسبة 90%.

وكان رد صدام حسين على وزير خارجية الجزائر أن العراق كان ينتظر وساطة الجزائر منذ 1981م، أي أثناء زيارة طارق عزيز للجزائر، وأضاف صدام حسين أن الجزائر على غرار بقية الدول العربية كان من المفترض أن تقف إلى جانب العراق، لكن للأسف لم يحدث ذلك ومع ذلك فهو لا يرفض إطلاقاً وساطة الجزائر إذا ما تمت بطريقتين:

- الأولى: عن طريق المفاوضات المباشرة بين العراق وإيران وذلك بعد قيام الجزائر بتوفير جميع الشروط الضرورية للقاء الطرفين دون أن تكون الجزائر عضواً في هذه المفاوضات.
- الثانية: عن طريق المفاوضات غير المباشرة وفي هذه الحالة تلعب الجزائر فيها دور الوسيط بين طرفي النزاع اللذين لن يتواجها إلا لحظة التوقيع بعد تسوية جميع النقاط المتنازع عليها.

وقبل أن ينتقل الرئيس العراقي إلى الحديث عن الاقتراحات الإيرانية بخصوص إحلال السلم، أشار إلى أن إيران لا ترغب في ذلك وأن تنازلها عن بعض المطالب لا أهمية له، كما أنه سبق لإيران أن رفض وقف إطلاق النار بحجة وجود قوات عراقية في أرضه، وأكد صدام حسين

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، المصدر السابق، ص579.

أن الإيرانيون ما انفكوا يوسعون مطالبهم كلما قام العراق بتنازلات، أما بخصوص المقترحات الإيرانية فهي في نظر العراق اقتراحات وهمية ولا أساس لها[1].

وفي آخر اللقاء رد وزير خارجية الجزائر على الرئيس العراقي بخصوص المبادئ والأسس التي يقوم عليها الموقف الجزائري حيال النزاع العراقي–الإيراني، وأوضح رئيس الدبلوماسية الجزائرية أنه إذا كان العراق بلداً عربياً فإن إيران بلداً مسلماً، وأن صمت الجزائر على دخول القوات الإيرانية إلى العراق كان مقصوداً وذلك من أجل الحفاظ على إمكانيات الوساطة ورغم ذلك فقد أدانت الجزائر دخول القوات الإيرانية وأوضحت ذلك للإيرانيين[2].

ودائماً في إطار البحث عن حلول جادة لفض النزاع العراقي- الإيراني سافر وزير خارجية الجزائر في مهمة رسمية إلى إيران حيث استقبل من طرف الرئيس الإيراني ووزيره الأول ووزير خارجيته، وخلال هذا اللقاء أكد وزير الخارجية الجزائري أن غاية الجزائر وهدفها هو وضع حد لهذا النزاع خاصة بعدما وافق العراق عملياً بشروط طهران، كما أكد المسؤول الجزائري أن هذه الحرب لن تخلف من ورائها سلاماً **اللهم إلا سلام القبور**، وهي حرب تضر بوحدة دول العالم الثالث وسيكون لها تأثير سلبي على القمة السابعة لحركة بلدان عدم الانحياز المزمع عقدها في نيودلهي بالهند، وبالتالي فإن هذه الوضعية لن تخدم إلا مصالح الامبريالية، وفي آخر اللقاء اعترف وزير خارجية إيران "أكبر علي ولايتي"[3] بالدور الذي تؤديه الجزائر حيال هذه الأزمة، وأكد أن هذه الوساطة لا يمكن أن تسند إلا إلى الجزائر[4].

إن الجهود التي تبذلها الجزائر في سبيل إيجاد حل سلمي لأزمة الخليج الأولى كان من ورائها تحقيق غايتين مزدوجتين هما[5]:

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979–1988)**، المصدر السابق، ص581.

[2] نفسه، ص582.

[3] علي ولاياتي رجل سياسي إيراني وطبيب إخصائي في الامراض المعدية ووزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية سابقاً، ولد سنة 1946 بمدينة رستم أباد، وفي سنة 1961 دخل معترك الحياة السياسية وأصبح عضواً بارزاً في حزب الجمهورية الإسلامي، في سنة 1982 عين مساعداً لوزير الصحة، وفي السنة الموالية تم تعيينه كممثلاً لمدينة طهران في المجلس الاستشاري الاسلامي. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج7، ص345.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979–1988)**، المصدر السابق، ص583.

[5] نفسه، ص584.

– الحفاظ على وحدة ومصالح الدول العربية لأن استمرار هذه الحرب يحول دون قدرة هذه الدول على العمل والتنسيق فيما بينها.

– إن إقرار السلم لا يتحقق إطلاقاً إلا إذا خضع للتفاوض عن طريق شروط معقولة: منها ترسيم الحدود حسب الاتفاقيات الدولية، عودة اللاجئين، ثم التعويض. أما شرط إسقاط نظام صدام حسين فقد رفضته الجزائر جملة وتفصيلاً، حيث أكدت الجزائر للإيرانيين أن هذا الشرط مسؤول عنه البلد والشعب ،وهما وحدهما فقط المعنيان باختيار نظامهما وحكومتهما.

وبخصوص مطلب تنحية صدام حسين أكد خاميناني أن هذا المطلب لا يندرج في خانة التدخل في الشؤون الداخلية للعراق بل هي قضية تخص المنطقة بكاملها مؤكداً (الرئيس الإيراني) بأن بلده ليست لديها أية مطامع ترابية في العراق كما ليس لديها أي توجه سياسي محدد بخصوص النظام المقبل في العراق[1]. غير أن الرئيس الشاذلي، الذي أكد أن الجزائر لن تقبل ولن تبحث عن أية وساطة مالم يطلب الطرفين المتصارعين ذلك، يرى أن إبعاد صدام حسين عن السلطة خلال الحرب أمراً شبه مستحيلاً[2].

وبالرغم من ضريبة الدم التي دفعتها الجزائر من جراء وساطتها بين العراق وإيران، إلا أنها لم تمنعها من المضي قدماً نحو محاولة إيجاد حل سلمي لهذا النزاع، وهذا نابع عن إدراكها لأهمية هذين البلدين في الدفاع عن الحقوق العربية، وبالتالي فإن استمرار الحرب بينهما يؤدي حتماً إلى انعدام الأمن في المنطقة ويخلق بؤر توتر أخرى، وكيف لا وهما البلدان المناديان بضرورة جمع القوى وتوحيد الصفوف لمواجهة الخطط والنوايا الامبريالية الصهيونية في المنطقة، وهو ما جعل الجزائر تحمّل مسؤولية الطرفين ما أصاب الشعب اللبناني من تقتيل وتشريد على يد القوات الصهيونية التي استغلت فرصة انشغال العراق وإيران بحربهما ونفذت عدوانها السافر على لبنان عام 1982م، والذي حققت بموجبه هدفين اثنين في آن واحد، الأول احتلال لبنان وتدمير وتقتيل شعبه، والثاني تدمير المخيمات والقواعد العسكرية الفلسطينية بلبنان[3] ،كما حملت الجزائر البلدين مسؤولية تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية.

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979–1988)**، المصدر السابق، ص588.

[2] نفسه، ص589.

[3] سعيد بومرداسي: "**الحرب العراقية الإيرانية الجرح النازف**"، مقال سبق ذكره، ص43.

ولذلك فإن الجزائر قد حاولت ولا تزال تحاول من أجل وقف نزيف الدم الإسلامي إيماناً منها بأن استمرار هذه الحرب لا يخدم سوى أعداء الأمة العربية والإسلامية، وأكدت على أنها لن تدخر جهداً حتى يحتكما الطرفان إلى لغة العقل والحكمة في حل خلافاتهما الحدودية بموجب اتفاقية الجزائر 1975م، وإزاء هذا النزاع دفعت الجزائر الثمن باهضاً لكنها لم ولن تتراجع ولا يمكنها فعل ذلك بحكم مبادئها السياسية الثابتة والواضحة[1].

ومن المؤسف بمكان أن نشير إلى أن جهود الجزائر تجاه الأزمة تعثرت ثانية، بل أكثر من ذلك عرفت تراجعا ملحوظاً وذلك بسبب التغيير المفاجئ لمطلب إيران الذي تخلت عنه قبل عام ونصف والمتعلق بسقوط صدام حسين، وهو ما صرح به وزير خارجية إيران ولاياتي أثناء زيارته للجزائر في مارس 1984م والذي أكد أن المشاكل الداخلية لبلاده والصراع حول السلطة مستمران مما يجعل الصعوبة بمكان تصور أي مشروع سلمي عن طريق التفاوض، وبالتالي نسف جميع التضحيات الجزائرية التي بذلت طيلة السنتين الأوليتين من الحرب[2].

وفي إطار البحث عن حل سياسي ومخرج سلمي لهذه الأزمة تأتي زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد التي قام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة من 16 إلى 22 أبريل 1985م، وخلال هذه الزيارة أجرى بن جديد عدة لقاءات مع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان[3]، وكبار المسؤولين الأمريكيين وتباحث معهم حول العديد من القضايا العربية والعالمية وعلى رأسها أزمة الخليج الأولى، حيث أكد بن جديد خلال مباحثاته السياسية أنه من الواجب على جميع دول العالم أن تعمل ما في وسعها لإيقاف الحرب العراقية الإيرانية[4].

وفي مطلع عام 1987م قام وزير خارجية العراق طارق عزيز بزيارة رسمية إلى الجزائر دامت لمدة يومين من 05 إلى 07 جانفي، وخلال محادثاته مع المسؤولين الجزائريين طلب طارق

---

[1] عيسى صيودة: "**إيران ـ العراق حرب المدن هل هي مقدمة للحل الشامل**"، الجيش، ع253، أبريل 1984، ص36.

[2] نفسه، ص38.

[3] رونالد ريغن رجل دولة أمريكي، جرى انتخابه في نوفمبر 1980 رئيساً للولايات المتحدة الامريكية فهو بذلك يمثل الرئيس الأربعون للولايات المتحدة الامريكية، ولد سنة 1911، عرف بالتشدد في سياسته الخارجية خاصة تجاه الكتلة الشيوعية، كما عرف بدعمه وتشجيعه للكيان الصهيوني في فلسطين. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج2، ص873.

[4] سعيد بومرداسي: "**الرئيس الشاذلي في أمريكا حوار وتعاون**"، الجيش، ع254، ماي 1985، ص7.

من الجزائر التدخل لدى سوريا وليبيا من أجل الكف عن تقديم مساعداتهما السياسية والعسكرية للجمهورية الإيرانية، وطلب من الجزائر تكثيف جهودها على مستوى الهيئات والمنظمات الدولية (جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة بلدان عدم الانحياز) من أجل تكريس المقترح الثلاثي الجزائري (وقف إطلاق النار، والعودة إلى الحدود المحددة دولياً، ودفع التعويضات عن الأضرار) كقاعدة أساسية لحل النزاع[1].

وفي هذا الإطار سافر وزير خارجية الجزائر إلى طهران خلال النصف الأول من شهر سبتمبر 1988م، وخلال محادثاته مع الرئيس الإيراني ومساعديه أبدى المسؤول الجزائري تأسفه عن هذه الحرب التي ما فتئت تزداد ضراوة في الوقت الذي لا زال فيه الشعب الفلسطيني في أمس الحاجة إلى المساعدة والدعم العربي والإسلامي. كما دافع بشدة عن مبدأ وقف إطلاق النار بعد ثماني سنوات من الحرب، مذكراً الإخوة الإيرانيين بما خلفته هذه الحرب من خراب اقتصادي واجتماعي وبشري (سقوط أكثر من مليون ضحية على مستوى البلدين)[2] طيلة مراحلها الأربعة.

وفي الأخير، وخلال مجريات الحرب العراقية الكويتية، وبعد تقديمه للمقترحات الخاصة بالحل الشامل للنزاع في الشرق الأوسط، فاجأ الرئيس العراقي صدّام حسين يوم 15 أوت 1990م العالم أجمع بإعلانه قبول اتفاقية الجزائر الموقعة في سنة 1975م بين إيران والعراق بمبادرة ووساطة جزائرية، وأعلن عن رغبة واستعداد بلده لوضع حد نهائي للأزمة العراقية الإيرانية وفقاً لاتفاقية الجزائر، وأكد أن بداية انسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية سيكون ابتداء من يوم الجمعة 17 أوت 1990م[3]، أما إيران من جهتها فقد صرّحت أنها ستدرس بارتياح وتفاؤل عميقين المقترحات العراقية، ومن جهته أفصح الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية عن ترحيب بلده بموافقة العراق على اتفاقية الجزائر 1975م الحدودية.

وبخصوص موقف الجزائر من هذه المبادرة فقد تلقت هذا النبأ بارتياح عميق، واعتبرت مبادرة الرئيس صدّام حسين تطور جد إيجابي يندرج في الإطار الذي ما انفكت الجزائر تراهن عليه وتعمل من أجله منذ تفجير الأزمة بين البلدين الشقيقين، وهو تسوية الخلافات القائمة بين

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، المصدر السابق، ص592.

[2] نفسه، ص593.

[3] النصر: يومية اخبارية وطنية جزائرية، ع5207، 16 أوت 1990، ص1.

الطرفين عن طريق الحوار والتفاوض وإقامة اتفاقيات تعاون وثيقة لصالح الشعبين ولصالح التضامن الإسلامي بصفة عامة[1] في مواجهة التحديات الكبرى التي تعترض الأمة الإسلامية، لا سيما سياسة التوسع التي تنتهجها قوات الاحتلال الصهيوني على حساب الأراضي العربية، ومنه إذ تبقى الجزائر على قناعة صلبة بأن أسلوب الحوار والمفاوضات المباشرة بعيداً عن أي ضغط أو تدخل أجنبيين هو الطريق الوحيد الكفيل بتسوية النزاعات بين الأطراف المتصارعة.

وفي الأخير ومن خلال ما سبق سرده ودراسته وتحليله في هذا الفصل يمكننا أن نستنتج ما يأتي:

تعتبر الحرب العراقية-الإيرانية أول الأخطاء العربية التي ندفع ثمنها اليوم، كما تعتبر مصدر الخطأ الثاني الذي أعاد من جديد، وبقوة أكبر، النفوذ الغربي إلى المنطقة العربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي حققت جميع أهدافها من وراء هذه الحرب إن لم تكن تجاوزتها دون أدنى تكلفة، وهكذا ازداد تغلغل الدور الأمريكي في منطقة الخليج بعد ما كان قاب قوسين أو أدنى من التقلص والاندثار.

وعلى مدار ثمان سنوات كانت الجبهة العراقية الإيرانية مسرحاً لأعنف المعارك في أطول الحروب التقليدية خلال القرن العشرين، حرب غامضة لا معنى لها ولا فائدة منها لا تسعى لأي أهداف ولا تملك أية استراتيجية ولا تبررها أية شعارات، ثمان سنوات استفاد خلالها تجار الأسلحة وحدهم خاصة بريطانيا، فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وتضرر منها الطرفان خصوصاً والمنطقة العربية والإسلامية عموماً، ولهذا السبب لم يفرح تجار الأسلحة لانتهاء الحرب وانزعجوا لقبول إيران القرار رقم 598.

أما الجزائر من جهتها فقد عملت كل ما في وسعها سواء قبل اندلاع الحرب أو خلالها من أجل إقناع طرفي النزاع بالابتعاد عن القوة العسكرية في حل نزاعهما، وناشدتهما مرات عديدة باللجوء إلى الحل السلمي العربي الإسلامي بعيداً عن تدويل القضية، ولا أدل على موقفها هذا من وصف سياستها بسياسة إطفاء الحرائق، ولقد كلفها موقفها الحيادي الإيجابي

[1] النصر: ع5207، جريدة سبق ذكرها، ص3.

دفع ضريبة الدم، إذ فقدت رئيس دبلوماسيتها ومعه خيرة من أبناء الجزائر البررة وهم في مهمة وساطة دبلوماسية بين طرفي الحرب.

كما تسببت هذه الحرب في تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، إذ تزعزعت الجبهة الشرقية المتمثلة في العراق التي كانت إسرائيل تخشاها وأدت هذه الحرب إلى تمزيق وحدة الصف العربي، وبالمقابل عززت هذه الحرب الهيمنة والسيطرة الصهيونية على المنطقة، وتجرأت القيادة الصهيونية على رفع صوتها عالياً وهي تردد إنه خطأ كبير القول بأن إسرائيل والصراع العربي الإسرائيلي هي سبب المشاكل وتردي الأوضاع في الشرق الأوسط.

وإذا كان إلغاء اتفاقية الجزائر 1975م من طرف القيادة العراقية يعتبر إيذاناً وبداية فعلية للحرب العراقية الإيرانية، فإن هذه الاتفاقية نفسها كانت بمثابة القاعدة الصلبة لحل هذه الأزمة بشكل نهائي بين البلدين، وتأكد للطرفين المتصارعين بصفة خاصة وللعالم أجمع أن اتفاقية الجزائر تبقى من وجهة النظر الدولية أساساً لأية تسوية بين العراق وإيران.

الفصل الخامس: موقف الجزائر من الحرب العراقية الكويتية 1990-1991م.

المبحث الأول: جذور الأزمة وأسبابها.

المبحث الثاني: الاجتياح العراقي للكويت ومساعي الجزائر لحل الأزمة سياسياً.

المبحث الثالث: موقف الجزائر من حرب تحرير الكويت.

شهد الخليج العربي عدة توترات وصراعات بين دوله وإماراته بسبب مجموعة من العوامل التاريخية، والجغرافية، والسياسية، والاقتصادية جعلته غير مستقر أمنياً، وتلك العوامل بشقيها الداخلي والخارجي هي التي أدت في الأخير إلى الاجتياح العراقي للكويت، فإذا كان النفط ولا يزال عاملاً مهماً من عوامل الثراء في الوطن العربي عامة والخليج العربي بشكل خاص، فإنه من جهة أخرى جلب المتاعب والمشاكل لبلدان المنطقة، وخلق – على غرار الصراع العراقي الكويتي– العديد من النزاعات والصدامات في جميع المناطق التي تستحوذ على هذه المادة الحيوية.

المبحث الأول: جذور الأزمة وأسبابها.

فما كادت الحرب العراقية ـ الإيرانية تضع أوزارها حتى ظهرت ولاحت في الأفق أزمة خليجية أخرى لا تقل شراسة عن سابقتها بالرغم من قصر مدتها وهي الحرب العراقية ـ الكويتية أو ما أطلق عليها "أزمة الخليج الثانية"، والغريب في الأمر أن الشهر (أوت) الذي انتهت فيه الحرب العراقية الإيرانية هو نفسه الشهر الذي اندلعت فيه الحرب العراقية الكويتية، ومن ثم فإنه لا يمكن فصل حوادث حرب الخليج الثانية عن حرب الخليج الأولى، وبالتالي ليس مبالغاً فيه إذا قلنا أن نهاية الأولى هو في الواقع بداية للثانية.

أولاً: الجذور التاريخية للأزمة.

ظلت دولة الكويت منذ تأسيسها حديثاً محل اهتمام الحكام العراقيون، سواء في عهد الملكية الهاشمية أو بعدها، غير أن درجة هذا الاهتمام كانت تختلف بين أولئك الحكام بين الضم الكلي أو الجزئي للأراضي الكويتية وخاصة الجزء الشمالي، إلا أن جميعهم ظلوا عاجزين عن تحقيق تلك الأطماع، بسبب التحذيرات العربية والدولية من جهة، وبسبب مشاكل العراق وصراعاته الداخلية من جهة ثانية، لكن منذ تولي الزعيم البعثي صدام حسين الحكم في العراق[1] تم إحياء تلك المطامع العراقية القديمة حيال الكويت، حيث برز هذا الأخير كزعيم طامح ومهيمن ليس فقط على منطقة الخليج العربي فحسب، بل على المستوى العربي بصفة عامة، وهو ما اتضح جلياً من خلال حربه مع إيران[2].

---

[1] تولي الرئيس صدّام حسين قيادة الحكم في العراق جاء متزامناً تقريباً مع بدأ حرب الخليج الأولى، حيث أن الرئيس العراقي أحمد حسن البكر تنازل عن الرئاسة لصدام حسين في شهر جويلية 1979 في ذكرى ثورة 1976، وفي 22 سبتمبر 1980 اندلعت الحرب العراقية– الإيرانية.

[2] فهد فلاح العجمي: **إسرائيل ودول الخليج تشابك العلاقات بين التقارب والصراع**، ط1، دار النخبة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص57.

ومن المفارقات الغريبة التي شهدها العراق عند إنهاء حربه مع إيران هو أنه خرج منها قوياً عسكرياً (يملك جيشاً ضخماً وقوياً قوامه 1000.000 جندي، 500 طائرة، 5500 دبابة)، لكنه في الوقت نفسه خرج من هذه الحرب منهاراً اقتصادياً (بلغت ديونه 100 مليون دولار)[1]، وهذا بناءً على تقرير سري يوضح الحالة الاقتصادية للعراق بعد حربه مع إيران أعدّه مصرفي كبير في مطلع عام 1990م، ومما جاء فيه بهذا الخصوص ما يأتي: "إن صورة السبعينيات البراقة تلاشت وحل محلها وضع اقتصادي مظلم، وخراب واسع في جميع أنحاء البلاد.. ترى هل هناك ما يمكن عمله لتغيير هذا الوضع المؤلم؟ يحزنني أن أقول أنه في ظل الحكومة الحالية لا بد أن يسير الوضع من سيء إلى أسوأ"[2]، وكانت هاتين الوضعيتين المتناقضتين أولى بوادر الأزمة.

إن اجتياح الجيش العراقي للكويت لم يكن من باب الصدفة فحسب، بل هناك عدة اعتبارات شجعت العراق على ذلك، فمثلاً إذا كانت إيران قد استغلت فرصة انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربي سنة 1971م واستولت على الجزر العربية الثلاث، فإن العراق بدوره استغل فرصة غضب واستياء وعداء الدول الغربية عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة للثورة الإسلامية في إيران، فسارع إلى شن حرب ضدها سنة 1980م وأنهكها عسكرياً وخرج منها بقوة عسكرية، وهو ما أعطى القيادة العراقية ثقة زائدة شجعتها على غزو الكويت[3].

ولقد أدرك صدّام حسين مخاطر انتصاره على إيران عندما علّق قائلاً: "إن انتصارنا على إيران يشكل خطراً علينا يوازي خطورة استمرار القتال"[4]، ونفس الأمر أدركه وأكده طارق عزيز[5] لكريم بقرادوني الذي التقى به آواخر عام 1988م وقال له: "لا إسرائيل، ولا الدول الكبرى، ولا

---

[1] بيار سالينجر وأريك لوران: **المفكرة المخفية لحرب الخليج رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة**، ط2، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 1991، ص11.

[2] أحمد مشاري العدواني: **الغزو العراقي للكويت ندوة بحثية (المقدمات-الوقائع وردود الفعل-التداعيات)**، عالم المعرفة، الكويت، 1995، ص99.

[3] فهمي هويدي: المرجع السابق، ص16.

[4] صدام حسين نقلاً عن: كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص274.

[5] طارق عزيز من مواليد 1936، وهو مناضل وسياسي ورجل دولة عراقي ينتمي إلى حزب البعث الاشتراكي وهو رئيس تحرير جريدة الثورة الناطقة بلسان الحزب، وفي سنة 1977 عين عضواً في مجلس قيادة الثورة، وبعد اعتلاء صدام حسين سدة الحكم سنة 1979 عينه في منصب نائب رئيس الوزراء، فكان بحق من القادة العراقيين الذين ذاع صيتهم عربياً ودولياً. للمزيد ينظر: عبد الوعاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج2، ص752.

حتى بعض الأقطار العربية مرتاحة لانتصارنا العسكري، وهي جميعها تخطط لإفشالنا"[1]، هذا فضلاً على أن لهذه الحرب عدة أسباب أخرى منها ما هو استراتيجي، ومنها ما هو اقتصادي –وهو أخطرها– وفيما يلي دراسة في أهم أسباب ودوافع الغزو:

ثانياً: الدوافع الحدودية والاستراتيجية للغزو.

إذا بحثنا في تاريخ العلاقات العراقية الكويتية نجد أن جميع الحكومات العراقية المتعاقبة على الحكم تؤكد على أن الكويت كانت منذ الحكم العثماني وما قبله جزء من محافظة البصرة العراقية[2]، واستمرت على هذا التأكيد حتى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914م وغزو بريطانيا للعراق، وفي سنة 1932م تراجعت العراق، تحت ضغط بريطانيا طبعاً، عن موقفها واعترفت بالحدود العراقية الكويتية، غير أن هذا الاعتراف لم يلبث أن تراجع عنه العراق ثانية في سنة 1933م لأن جميع العراقيين المثقفين يدركون جيداً أن الكويت جزء طبيعي من الوطن العربي قامت بريطانيا ببسط سيطرتها وحمايتها عليه، ولما زال عهد الحماية ارتأى هؤلاء المثقفين العراقيين أنه لا بد من عودة الجزء إلى الكل[3].

ونفس الأمر أكده بطرس غالي وقال إن الخلاف الذي وقع بين العراق والكويت بخصوص عدم التزام الكويت بتسديد المبالغ التي تعهدت بدفعها للعراق هو مجرد ذريعة فقط للاستيلاء على الكويت، بدليل أن جميع الحكومات العراقية المتعاقبة على الحكم[4] اعتبرت الكويت دائماً إقليماً عراقياً[5].

---

[1] طارق عزيز نقلاً عن: كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص274.

[2] هاجر ختال: **التدخل الإنساني في العراق بين التبرير الإنساني والتوظيف السياسي**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص25.

[3] محمّد فاضل الجمالي: **مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992، ص2.

[4] فمثلاً في عهد الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم قدمت حكومته سنة 1961 مذكرة بخصوص الكويت، وأهم ما ورد فيها على النحو الآتي: "**لا شك بأن الكويت جزء من العراق، وهي حقيقة أكدها التاريخ ولن يستطيع الاستعمار طمسها أو تشويهها، وهي تابعة لمحافظة البصرة منذ الحكم العثماني وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى**". ينظر: محمّد نصر مهنا: **تحديث الخليج العربي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2000، ص84.

[5] بطرس بطرس غالي وشيمون بيريز: المصدر السابق، ص305.

ومن بين المبررات الاستراتيجية العراقية لضم الكويت هي حاجة العراق الملحة لحصولها على منفذ إلى الخليج والبحر الأبيض المتوسط، فالعراق بفضل إمكاناته الطبيعية والبشرية لم يتقبل أن يكون معزولاً برياً وبحرياً على العالم الخارجي، ولقد حاول سابقاً أن يحقق اتحاداً مع سوريا ومع الكويت نفسها، غير أن مصر والمملكة العربية السعودية حالتا دون ذلك، فمصر بحكم توليها للقيادة والزعامة العربية لا تريد أن ينافسها بلد عربي كالعراق في البروز والقوة، أما السعودية من جهتها خشيت أن يختل التوازن في القوى بين البلدان العربية بسبب هذه الوحدة، فيتطلع العراق إلى الاستيلاء على جزء من أراضيها[1].

وللإشارة فإنه في سنة 1963م بعد اطلاع الحكومة العراقية على بيان حكومة الكويت الذي ألقته بمجلس الأمة الكويتي بتاريخ 09 أبريل من نفس السنة، والمتضمن رغبة الكويت الملحة على إنهاء جميع الاتفاقيات المبرمة مع بريطانيا، اتفقت[2] الحكومتان العراقية والكويتية على ما يأتي:

– اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس الوزراء العراقي بتاريخ 21 جويلية 1963م والتي تمت الموافقة عليها من طرف حاكم الكويت يوم 01 أوت من نفس السنة.

– تتعهد الحكومتان بإقامة علاقات الأخوة وحسن الجوار بين البلدين وفق ما يمليه عليهما الواجب القومي العربي وضماناً لحماية المصالح المشتركة بينهما وكذا التطلع إلى الوحدة العربية الشاملة.

– وأخيراً يلتزم البلدان بخلق تعاون ثقافي وتجاري وفني بينهما.

لكن هذه الاتفاق لم يلبث ان الغي من طرف العراق، وما المحاولة التي قام بها العراق في شهر مارس 1973م عندما حشد قواته العسكرية على الحدود الكويتية إلا دليلاً على ذلك، غير أنه اضطر إلى العدول عن محاولته تلك تحت تهديدات الدول العربية وضغوطات الجامعة العربية[3].

---

[1] محمد فاضل الجمالي: المرجع السابق، ص16.

[2] محمد نصر مهنا: المرجع السابق، ص88.

[3] المقصود هنا، هو أن العراق كان يبدي امتعاضاً كبيراً إزاء الكويت ناجماً عن مسألة ترسيم الحدود، حيث أن العراق كان، دائماً، يطالب الكويت بجزيرتين استراتيجيتين ومهمتين اقتصادياً تقعان على مدخل شط العرب، والتي تؤمنان الدفاع عن خط المرور إلى ميناء البصرة الكبير. ينظر: جورج قرم: المرجع السابق، ص427.

وحري بنا أن نشير في هذا الصدد إلى الدور الذي قامت به الجزائر في إطار الوساطات العربية لحل النزاع الحدودي العراقي الكويتي، واستمرت هذه الوساطات منذ بداية النزاع سنة 1973م إلى غاية 1975م وكان أهمها الوساطة التي قامت بها الجزائر، حيث استغل الرئيس الجزائري هواري بومدين فرصة انعقاد مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية في شهر مارس 1975م بالخرطوم وبعث وزير خارجيته عبد العزيز بوتفليقة للكويت والعراق من أجل تقريب وجهات النظر بينهما[1].

وفي هذه الأثناء طلبت الحكومة العراقية من الكويت تأجيرها جزيرة بوبيان لمدة 99 سنة والتنازل لها عن جزيرة وربه مقابل اعترافها بالحدود البرية بين البلدين، غير أن الكويت رفضت الطلب جملة وتفصيلاً، وهكذا ظلت قضية الحدود معلّقة بينهما إلى غاية انفجار أزمة الخليج الأولى عام 1980م بين العراق وإيران[2]. هذا وتجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية، وبالضبط ما بين عامي 1984م و1986م ظهرت بصورة جلية حاجت العراق لجزيرتي وربة وبوبيان، لكن الكويت رفضت تأجيرهما إياه لاعتبارين أساسيين، أولهما قناعة الكويتيين بأن العراق لن يتركهما بعد الحرب، وثانيهما قناعتهم بأن هذا الإجراء سوف يؤدي حتماً إلى إثارة غضب القيادة الإيرانية.

غير أنه هناك من يذكر عكس ذلك ويؤكد وفقاً لحقائق ثابتة موثوقة أن الكويت استمر زهاء ثلاثة قرون (1712م-1992م) -رغم كل الظروف- محتفظاً ومتمتعاً باستقلاله، وهذا ما توضحه علاقات الكويت مع الدولة العثمانية التي شمل نفوذها وتأثيرها كل الأراضي العراقية في الوقت الذي لم يكن فيه أي وجود عثماني بالكويت، كما اعتمد سكان الكويت في الدفاع عن أنفسهم دون تلقي أي مساعدة من العثمانيين في البصرة وبغداد بل العكس؛ كثيراً ما كان الكويت يقدم مساعدات للحكومة العثمانية، وهذا ما يؤكد عدم تبعية الكويت إدارياً للبصرة بل حافظت على استقلالها وعلى علاقاتها بالقوى المحلية والدولية[3].

---

[1] عبد القادر محمودي: المرجع السابق، ص278.

[2] فاطمة حسين سلومي وعصام كاظم عبد الرضا: "**التطور التاريخي والسياسي لأزمة الحدود العراقية – الكويتية 1980-1990 والآفاق المستقبلية**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع41، العراق، 2013، ص255.

[3] محمد حسن العيدروس: **تاريخ الكويت الحديث والمعاصر**، دار الكتاب، الجزائر، 2002، ص251.

ونفس الرأي تبنته بعض الدراسات التاريخية وأكدت على وجود الكويت ككيان مستقل ومتميز عن بقية الكيانات الجغرافية الأخرى الموجودة في المنطقة، وحجتها في ذلك هو إيراد ذكر الكويت في مخطوطات الرحالة القدماء أمثال الرحالة "مرتضى بن علوان" سنة 1709م هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الكويت لم تظهر في الخرائط الجغرافية إلا في منتصف القرن 17م في خريطة هولندية لكنها جاءت باسم "القرين"، ولقد عثر على هذه الخريطة ضمن وثائق شركة الهند الشرقية الإنجليزية التي انتقلت سنة 1795م من البصرة إلى الكويت بسبب خلاف مع السلطات العثمانية[1]، وهذا الانتقال له دلالة قانونية تؤكد بأن الكويت كان كياناً سياسياً مستقلاً عن الدولة العثمانية، ويؤكد انعدام أي ولاء أو سلطة للدولة العثمانية بالكويت.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا القول أن الخلافات الحدودية بين البلدين لم تهدأ إلا في فترات الأزمات التي كانت تمر بها العراق ومنها فترة الحرب العراقية الإيرانية عام 1980م، حيث كان العراق خلالها في حاجة ماسة لدعم دول الخليج عموماً ودولة الكويت خصوصاً مادياً وعسكرياً، وبالتالي من العبث الادعاء بأن غزو العراق للكويت تم بناء على حقوق تاريخية للعراق في الكويت، لأن هناك أمثلة كثيرة لدول كثيرة لها حقوق تاريخية على بعضها البعض، ولو سلمنا بهذا الأمر فلربما أكدنا حق إسرائيل التاريخي في أرض فلسطين، وهذه المسألة الخطيرة انتبهت إليها منظمة الوحدة الإفريقية واشترطت في ميثاقها الالتزام بالحدود الموروثة عند الاستقلال دون أي تعديل أو تحريف، ومن ثم فإنه لا معنى لمناقشة هل الكويت كانت جزءاً من محافظة البصرة أم لا؟ المهم أنها كانت مستعمرة بريطانية ثم استقلت وأصبحت بعد ذلك عضواً في جامعة الدول العربية ثم عضواً في هيئة الأمم المتحدة واعترف العراق بذلك كله.

وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية كانت جميع دول الخليج يحذوها أمل في بداية مرحلة جديدة يسودها السلام والأمان، وعلى رأسها الكويت التي توسمت خيراً في أن يبادر النظام العراقي بفتح صفحة جديدة معها، وكانت تعتقد جازمة أن وقوفها الإيجابي والمشرف إلى جانب العراق سوف يساعدها على ترسيم الحدود بينها وبين العراق وإنهاء الخلاف الحدودي بينهما نهائياً، لكن

---

[1] مُحَمَّد فجالي: **حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد**، أطروحة دكتوراه دولة في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، إشراف الدكتور مالكي مُحَمَّد الاخضر، جامعة الأخوة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، القسم العام، قسنطينة، 2007/2008، ص68.

–للأسف– المفاجأة جاءت عكس اعتقادات الكويت، إذ لم تلبث أن توقفت الحرب العراقية الإيرانية حتى بادر النظام العراقي إلى افتعال الأزمة السياسية مع الكويت[1].

ثالثاً: الأسباب السياسية والأيديولوجية للغزو.

ذكرت بعض المصادر الاعلامية أن المخابرات العراقية اكتشفت شبكة عمل سياسية مضادة للنظام العراقي تسعى للإطاحة بالرئيس صدام حسين ونظامه[2]، وضمت هذه الشبكة مجموعة من المقربين إلى النظام وشخصيات عسكرية وسياسية بارزة، وقيل أنه هذه الشبكة مدعومة من طرف دول خليجية وعلى رأسها الكويت، وهو ما أثار غضب واستياء صدام حسين من دول الخليج عموماً والكويت خصوصاً، ضف إلى ذلك أن شعور العراق بامتلاكه للقوة العسكرية التي بولغ بتقديرها للإساءة إليه جعلته يتطلع إلى كسب المزيد من القوة، والسعي نحو تجسيد الأيديولوجية البعثية لتكوين أمة عربية قوية[3]، وهو ما دفعه للتفكير الجدي والفعلي لاحتلال الكويت.

كما أن قراءة صدام حسين للظروف العربية والإقليمية والدولية كانت خاطئة مما أدى إلى خطوة خاطئة وهي اجتياح الكويت، فعلى الصعيد العربي أظهر صدّام حسين نفسه عقب الحرب العراقية الإيرانية كأبرز زعيم عربي، واعتقد هو شخصياً أن هذه الحرب قد فرضته زعيماً على العرب، هذا في الوقت الذي كان فيه النظام العربي يتميز بالضعف والهشاشة، وبات عاجزاً في ظل ميثاق الجامعة العربية عن حل الخلافات العربية، وهو ما سمح للنظام العراقي بقيام تحالفات داخل النظام العربي لما أعلن تأسيس "**مجلس التعاون العربي**" والذي اعتقد من خلاله أنه كسب ولاء أكبر دولة عربية وهي مصر[4]. إذاً ضعف النظام العربي من جهة، والنفخ الإعلامي في زعامة صدام وشعوره بها شخصياً من جهة ثانية، كانا عاملان مهمان في تهيئة الظروف العراقية لاتخاذ قرار الاجتياح.

---

[1] مُحَّد نصر مهنا: المرجع السابق، ص259.

[2] صدام حسين نائب الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، ورئيساً للجمهورية العراقية خلفاً للرئيس حسن البكر، ولد سنة 1937 بمدينة تكريت العراقية، له مواقف مشرفة تجاه القضايا العربية كما كانت له بصمات سياسية داخلية اهمها التصدي لحركة التمرد الكردية والتي انتهت بالاتفاق الذي تم بينه وبين شاه إيرا في الجزائر 1975. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج3، ص629.

[3] الجيش: "**أسباب اجتياح الجيش العراقي للكويت**"، ع326، س27، سبتمبر 1990، ص6.

[4] أحمد مشاري العدواني: المرجع السابق، ص104.

ولقد ساهم الوضع السياسي الداخلي الذي كان يعيشه العراق آنذاك في تصعيد الحملة على الكويت، حيث جرى الحديث عن الاصلاحات الديمقراطية، والإقرار بالتعددية الحزبية، واقتراح صدام حسين رئيساً للجمهورية العراقية مدى الحياة، إلا أنه أمام تزايد وطأة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة عن سنوات الحرب الطويلة مع إيران دفعت النظام العراقي للمطالبة بمساهمة الإمارات النفطية في حل مشاكله، فكان رد هذه الأخيرة بطيئاً وشحيحاً الأمر الذي جعل العراق يشعر بالغضب والاستياء أمام تخلي الأشقاء عنه، هذه الوضعية ولّدت شعور لدى الرأي العام العراقي، ولهذا قوبل الاجتياح العراقي للكويت بتأييد شعبي واسع[1]، وهو ما ضاعف من كاريزمية الرئيس صدّام حسين.

أما على الصعيد الإقليمي فهناك ثلاثة عوامل أوهمت القيادة العراقية (مع العلم أنه لا قيادة في العراق غير صدّام حسين) بأن مجال الحركة مفتوح، فالعامل الأول هو بروز العراق كأقوى قوة إقليمية بعد انتصاره على إيران، وهو ما أدى إلى اختفاء طهران وخروجها من المعادلة الإقليمية، أما العامل الثاني وهو هشاشة "**مجلس التعاون الخليجي**" شأنه شأن النظام العربي، فالمجلس[2] يعاني الكثير من الخلافات بين اعضائه وهو ما دفع صدّام حسين عقب حربه مع إيران إلى التفكير في النيل من هذا المجلس بطريقة أو أخرى، خاصة وأنه كان يعيب دائماً على السلالات الحاكمة في دول الخليج على عدم اشراكه في هذا المجلس، علماً أن العراق قطر خليجي وأن صلاته مع العالم الخارجي كانت منذ فجر التاريخ ولا تزال عن طريق الخليج، فلو كان العراق عضواً في هذا المجلس لما تم التغلب على الكثير من المشاكل السياسية[3]، والأدهى والأمر أن هذا المجلس تم تشكيله في الوقت الذي قدم فيه العراق تضحيات دفاعية لمنع تقدم الثورة الإيرانية على حساب دول الخليج[4].

---

[1] الجيش: "**أسباب اجتياح الجيش العراقي للكويت**"، مجلة سبق ذكرها، ص7.

[2] هو منظمة إقليمية تضم في عضويتها ستة دول خليجية (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، سلطنة عمان) أنشأت في ماي 1981 بغية التنسيق والتعاون في السياسات الخارجية لدول أعضائها، مقر الأمانة العامة للمجلس بالعاصمة السعودية الرياض، له عدة لجان منها اللجنة الاقتصادية واللجنة الصحية. للمزيد ينظر: اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: معجم سبق ذكره، ص377.

[3] محمّد فاضل الجمالي: المرجع السابق، ص18.

[4] رولان جاكار: **الأوراق السرية لحرب الخليج**، ط1، ترجمة محمّد مخلوف، شركة الأرض للنشر المحدودة ودار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص، 1991، ص12.

أما العامل الثالث فهو داخلي كويتي، ويتمثل في الصراع الذي كان قائماً سنة 1990م بين الحكومة الكويتية والمعارضة حول مجلس الأمة والمجلس الوطني الكويتي والتي نتج عنها الكثير من الصدامات والاعتقالات، فاعتقدت القيادة العراقية أن تفكيك الجبهة الداخلية عاملاً مساعداً على اجتياح الكويت، وأكثر من ذلك توهم النظام العراقي ان تلك المعارضة سوف تستقبل قوات التحرير العراقية بالورود[1]، وهو ما تأكد في الإيام الأولى من الاجتياح حين أعلنت مصادر عراقية أنه كانت هناك ثورة شعبية في الكويت وهي التي استنجدت بالأشقاء العراقيين فلبو الطلب على الفور.

وفي اتجاه آخر حاول صدّام حسين عقب حربه مع إيران تعزيز معنويات شعبه، فوعدهم بمستقبل واعد وأن العراق في التسعينات سيكون أفضل مما هو عليه الآن، ومن بين الوعود التي صرّح بها هي أن الحكومة العراقية ستشرع في سلسلة مشاريع عمرانية لترميم ما أفسدته الحرب وتطوير البلاد، كإقامة شبكة مواصلات متطورة تربط المحافظات العراقية بعضها البعض، ومن ثم فإن هذه المشاريع ستخلق مئات الآلاف من الوظائف للشعب، لكن للأسف بقيت تلك الوعود حبر على ورق ولم يتحقق منها أي شيء بسبب نقص السيولة إن لم نقل انعدامها لأن الدعم السياسي العربي تبخر فور زوال الخطر الإيراني عام 1988م وهكذا قضت الحرب على جميع آمال الشعب العراقي[2].

أما على الصعيد الدولي فقد أدت الدول الغربية دوراً بارزاً في زرع بذور الصراع العراقي- الكويتي، وعلى رأسها بريطانيا التي ظلت مدة طويلة محتفظة بأرض الخليج التي تسمح لها بمراقبة الممر والنشاط البحري باتجاه الهند والشرق الأقصى، وبالتالي فإن احتفاظ بريطانيا بالكويت والسيطرة عليها من جهة، ووقوع العراق تحت الانتداب البريطاني سنة 1918م من جهة ثانية، حرم العراق من أي منفذ على الخليج مما أدى إلى تنامي روح العداء لديه تجاه بريطانيا[3].

وتمثل سنة 1958م منعرجاً حاسماً في تاريخ العراق حيث تمت الإطاحة بالنظام الملكي المؤيد للدول الغربية، وبوصول حزب البعث إلى السلطة عام 1968م تغيرت الأمور وأصبح الاهتمام بالقطاع العسكري الشغل الشاغل بالنسبة للمجموعة الصغيرة التي كانت على رأس

---

[1] أحمد مشاري العدواني: المرجع السابق، ص105.

[2] كمال ديب: المرجع السابق، ص189.

[3] بيار سالينجر وأريك لوران: المصدر السابق، ص23.

السلطة (صدام حسين وأشقاؤه الثلاثة)، وخلال الثمانينات احتلت العراق المرتبة الاولى عالمياً في استيراد العتاد الحربي بنسبة 10% من الاستيراد العالمي للأسلحة[1].

ومن بين الأسباب غير المباشرة التي أدت إلى حرب الخليج الثانية هي التنمية الكبيرة التي حققها العراق، لاسيما الجانب الصناعي، حيث انكب العراق على تنفيذ مخططاته الصناعية والعسكرية، ومن ثم راح يربط بين التصنيع الحربي والانتاج المدني، وأدخل بعض التعديلات والتحسينات على الدبابات والمدافع، وإزاء هذا التقدم التكنولوجي السريع ساد الأوساط الحاكمة الإسرائيلية الكثير من القلق والارتباك[2] وشاركتها واشنطن في قلقها، هذه الأخيرة التي في نظرها كل شيء مسموح به عدا امتلاك دول العالم الثالث للتكنولوجيا المتقدمة[3]، وأنه مجرد التفكير في التخلص من التبعية التكنولوجية يعد خطيئة لا تغتفر وخط أحمر لا ينبغي تجاوزه.

وازدادت حدة التوتر بين العراق والدول الغربية بسبب حادثتين رئيسيتين أكدتا للرئيس صدام وجود حملة عالمية معادية ومنسقة ضد العراق هما[4]:

– الانفجار الكبير الذي حدث جنوبي بغداد في سبتمبر 1989م كشف عن صناعة الأسلحة الكيميائية، وعندما حاول أحد الصحافيين البريطانيين (بازوفت) تغطية الحدث اعدم من طرف السلطة العراقية بتاريخ 15 مارس 1990م.

---

[1] بيار سالينجر وأريك لوران: المصدر السابق، ص27.

[2] إن إسرائيل دأبت منذ قيامها سنة 1948 على استخدام استراتيجية الردع ضد الدول العربية، وخاصة تلك الدول التي تمثل —من وجهة نظرها– خطراً على أمنها ومصالح واشنطن في الوطن العربي، ومن ثم رأت القيادة الإسرائيلية في أزمة الخليج الثانية فرصة مواتية لتثبيت موقعها على جميع الأصعدة في المنطقة من جهة، ولتأجيج الصراعات العربية—العربية وإقحامها في دائرة الصراع الدولي من جهة ثانية. ينظر: فهد فلاح العجمي: المرجع السابق، ص69.

[3] علماً أن العلاقات الأمريكية—العراقية بلغت أدنى مستوياتها في أعقاب حرب جوان 1967 العربية، إذ قام الرئيس العراقي آنذاك عبد الرحمان عارف بقطع العلاقات الدبلوماسية احتجاجاً على الانحياز والتواطؤ الأمريكي الإسرائيلي المزعوم في الحرب، ولقد حاول عبد الرحمان عارف نفسه تحسين العلاقة من جديد عقب الحرب مباشرة، لكن بعد صعود حزب البعث سدة الحكم في العراق في جويلية 1968 حافظ على تلك العلاقة العدائية بل ازدادت توتراً سنة 1972 عندما وقع العراق اتفاقية صداقة وتعاون من الاتحاد السوفياتي، لكن بعد حرب أكتوبر 1973 العربية خف التوتر بعض الشيء نتيجة لوساطة وزير الخارجية هنري كيسنجر بين شاه إيران وصدام حسين التي تمخضت عنها اتفاقية الجزائر 1975، لتحدث بعد ذلك القطيعة النهائية بينهما إثر اندلاع الحرب العراقية—الكويتية وما تلاها. ينظر: ديفيد دابليو ليش: المرجع السابق، ص511.

[4] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص273.

– اكتشاف الجمارك البريطانية قطع كهربائية تستخدم في صناعة القنابل النووية موجهة للعراق بتاريخ 28 مارس 1990م.

عندئذ لم يتوان الرئيس العراقي في الإفصاح عما وصل إليه بلده من تقدم في مجال صناعة الأسلحة الكيماوية في مؤتمر صحفي ألقاه بتاريخ 02 أبريل 1990م مهدداً بذلك كلاً من اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية على حد سواء في قوله: "بعون الله، إذا حاولت إسرائيل أي شيء ضد العراق سوف نعمل على جعل النار تلتهم نصفها... أما الذين يهددوننا بالقنبلة النووية فسوف نقضي عليهم بواسطة السلاح الكيميائية"[1].

تلك التصريحات أثارت قلق الإسرائيليين وحاولوا استدراج الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تتخذ بعد أي موقف رسمي إزاء التطورات الراهنة، لمشاركتهم قلقهم وفزعهم لكنهم فشلو في ذلك بحجة تبرير المسؤولين الأمريكيين للمواقف العراقية على أنها مجرد رغبة صدام حسين الجامحة في تكريس زعامته على العرب[2].

وبالرغم من أن إسرائيل لم تؤدي دوراً مباشراً في إشعال الحرب العراقية – الكويتية، ولم تشارك فعلياً في حرب تحرير الكويت، إلا أنها أيدت بشكل لا يقبل الوهن الغزو العراقي للكويت تأييداً كاملاً، وذلك نظراً لعدة اعتبارات حسبي أن أذكر أهما[3]:

– صرف نظر العالم عن الصراع العربي – الإسرائيلي، أو على الأقل جعله في مرتبة أدنى، وهو ما يتيح لها الفرصة لمواصلة سياستها القمعية في الداخل وسياستها التوسعية في الخارج.

– رغبتها القوية في توسيع الخلافات بين الدول العربية، وإلحاقها المزيد من التمزق والضعف واستنزاف خيراتها ومقدراتها الاستراتيجية، وهو ما يؤدي في الأخير إلى تفكيك الوطن العربي إلى أقليات ذات طابع طائفي ديني عرقي يخدم أهدافها التوسعية.

– جعل العراق، العدو الاستراتيجي رقم واحد لإسرائيل، بلداً ضعيفاً عن طريق استنزاف مقدراته الاقتصادية وتحطيم إمكاناته العسكرية وإضعاف مجهوداته السياسية والدبلوماسية.

---

[1] صدام حسين نقلاً عن: بيار سالينجر وأريك لوران: المصدر السابق، ص35.

[2] نفسه، ص43.

[3] فهد فلاح العجمي: المرجع السابق، ص71.

- اغتنام فرصة الحرب في إطلاق العنان للآلة العسكرية الإسرائيلية في المنطقة، كما تحصلت إسرائيل مقابل امتناعها عن الدخول في الحرب كطرف مباشر على هبات عسكرية واقتصادية ضخمة، ومكاسب سياسية هامة من طرف دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية.

رابعاً: الأسباب الاقتصادية للغزو.

إن المتتبع للأوضاع التي سبقت الغزو والأحداث التي أعقبته يرى بأن العنصر الاقتصادي كان المحرك الرئيسي لهذه الفتنة ليس فقط على مستوى منطقة الخليج، بل على صعيد العالم الإسلامي بصفة عامة.

وحتى يتسنى لنا فهم حقيقة الأبعاد الاقتصادية للغزو لا بد لنا أن نشير إلى بعض مواقف الكويت إزاء الحرب العراقية الإيرانية، فكما هو معروف أن الكويت إلى جانب المملكة العربية السعودية قدمتا للعراق مجمل الدخل الناتج من الحقول النفطية الواقعة في شرق الكويت، حيث كان معدل انتاج هذه الحقول حوالي 300.000 برميل في اليوم، أي ما يعادل 15 مليار دولار، كذلك أذنت الحكومة الكويتية بالسماح لمرور المعدات الحربية الموجهة للعراق عبر مرافئها، هذا على غرار سماحها للعراق باستخدام مجالها الجوي، ومن باب الاعتراف بالجميل ونظير مساعداتهم للعراق خلال حربه مع إيران أطلق الرئيس صدام حسين على الكويتيين تسمية "**إخوتنا المتميزون**".

وأكثر من هذا أصدر صدام حسين مرسوم رئاسي رقم 472 بتاريخ 23 سبتمبر 1989م خص فيه سمو الأمير الشيخ جابر الصباح أمير الكويت بأفضل الأوسمة، ولقد جاء في هذا المرسوم ما يأتي: "لكم كان تأثرنا كبيراً، ومن صميم أنفسنا بدعم أخينا جابر الصباح وشعبه الشقيق إن الكويت المخلصة لآمالنا الكبرى مشت قدماً على طريق الاحترام الحازم للمبادئ.. واعترافاً منا وإقراراً بالجميل حيال الموقف المشرف للكويت فقد تقرر منح سمو الأمير جابر الأحمد الصباح الوسام المدني الأعلى لـ "الرافدين" من الدرجة الأولى"[1].

لكن هذه الكلمات كانت تخفي ورائها طموحاً إقليمياً مفرطاً، حيث ذكر أحد أقرباء صدام حسين أن هذا الأخير أقسم منذ نهاية حربه مع إيران على تقويض وتقييد الشيوخ الخليجيين غير المحبوبين عند شعوبهم وجلبهم إلى بغداد، وفي سنة 1989م أفصح صدام لأحد زواره

[1] مقتطف من المرسوم الرئاسي رقم 472 نقلاً عن: رولان جاكار: المصدر السابق، ص12.

الفرنسيين أنه لولاه (صدام) لكان جميع الأمراء الكبار سجناء في طهران، وفي نفس السياق أيضاً وأثناء زيارة أحد شيوخ الكويت لتهنئة صدام قال له هذا الأخير قل للأمير أن الحدود الحقيقية للكويت توجد في بغداد وأن حدود بغداد توجد في أقصى مناطق الكويت. وكانت البدايات الأولى للمشكل الاقتصادي للغزو هي مطالبة الرئيس صدام في رسالة شديدة اللهجة الكويتيين بإعادة 2.5 مليار دولار كتعويض عن النفط المسروق من حقل الرميلة.

كما كان للأوضاع الداخلية العراقية ومنها النظام العراقي نفسه دوراً كبيراً في هذه الأزمة، إذ فقد العراق في حربه مع إيران أكثر من نصف مليون عراقي، وتسريح جزء كبير من الجيش العراقي دون أن يجد هؤلاء المسرحون عملاً، هذا على غرار خروجه من هذه الحرب مثقلاً بالديون لشيوخ وأمراء الخليج قدرت بأكثر من مليار دولار (أكثر من 375 مليار ريال سعودي)[1]، فطلب منهم التنازل عنها، أو على الأقل الالتزام بقرارات منظمة الأوبيك فيما يخص الأسعار وسقف الإنتاج، لكنهم وبإيعاز من عملائهم الأمريكيين رفضوا ذلك بحجة أن عملية إنتاج البترول تتم وفق السيادة الكويتية، وقرروا إغراق السوق الدولية بملايين الأطنان من البترول وبأثمان بخسة وصلت إلى 04 دولارات للبرميل الواحد[2]، هذا في الوقت الذي كان فيه الغرب يتعامل بخفة لبيع الأسلحة للعراق بعد وقف إطلاق النار مع إيران[3].

ومن جهة أخرى كان النظام العراقي يفتقر إلى الديمقراطية ويكرس الديكتاتورية بمساعدة الطبقة العسكرية التي تفاقمت بشكل مذهل مما أصبح يشكل خطراً على النظام الصدامي نفسه، فقرر توجيهه نحو الكويت لتدميره ومن ثم تدمير هذا الجيش بعد حرب تحرير الكويت[4]، وهذا يعني أن القوة العسكرية وحدها كفيلة بتدمير أمة وحضارة بأكملها إذا كانت هذه القوة قائمة على نظام ديكتاتوري، فالأصح أن تكون هذه القوة العسكرية ليست غاية أو هدف وإنما وسيلة للحفاظ على المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني بمختلف فئاته وشرائحه.

---

[1] حمزة سالم آل دبج الشهري: المرجع السابق، ص302.

[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص468.

[3] جورج قرم: المرجع السابق، ص427.

[4] محمد حسن العيدروس: المرجع السابق، ص249.

أمام التدهور الاقتصادي والاجتماعي الخطير الذي آل أليه العراق، والناجم عن حربه الطويلة الأمد مع إيران من جهة، وتمادي أمراء ودول الخليج في تعنتهم وتجاهلهم لمشاكل العراق من جهة ثانية، ترجى العراق مرات عديدة دول الإمارات لمساعدته بالمساهمات البترولية في التخلص من مشاكله، غير أن هذه الدول كانت مساهمتها شحيحة إن لم نقل منعدمة، وهو ما أشار إليه سفير الجزائر حين قال إن العراق حوّل خبز أبنائه إلى رصاص في حربه مع إيران للدفاع عن دول الخليج بصفة عامة، ولم يتلق أي مساعدة بترولية منهم[1]، بل أكثر من ذلك أنهم قاموا بإيداع رؤوس أموالهم النفطية في بلدان الغرب الرأسمالي ليستفيد منها مع حليفه الصهيوني في مشاريعهم بدل أن تستفيد منها الشعوب العربية والإسلامية التي تعيش أزمات ديون حادة، وهو ما جعل العراق يشعر بالغبن والاستياء، ونتيجة لذلك أقدم صدام حسين على اجتياح الكويت.

وحسب تصريحات صدام حسين شخصياً أنه من بين الأسباب التي دفعته إلى احتلال الكويت هو الألم الذي تعرض له العراق وشعبه بسبب تصرفات الحكام الكويتيين الذين لم يكتفوا بتخفيض سعر البترول فقط، بل لجأوا إلى العراق لاشتراء جميع الأشياء الثمينة من تحف أثرية وفنية قديمة، وأكثر من ذلك كان الحكام الكويتيون يبعثون بسفهائهم إلى العراق لحجز بعض النوادي الفخمة العراقية ويقومون فيها باستعراضات تسيء لقيم وكرامة الشعب العراقي[2].

وهكذا في خضم هذه الظروف العراقية الحرجة، وتحديداً في يوم 08 أوت 1988م اتخذت الكويت قراراً بزيادة انتاجها النفطي، بينما لم يمض على وقف اطلاق النار بين العراق وايران سوى بضعة أيام مخالفة بذلك قرارات اوبيك[3]، وهو ما صرّح به وزير البترول الكويتي الشيخ علي خليفة الصباح في حديث صحفي أجراه بتاريخ 12 جوان 1989م قائلاً: "إن الكويت لا تنوي الالتزام بحصتها المقررة ضمن إطار الأوبيك والمقدرة بـ (1.037.000)"[4].

---

[1] محمّد برغام: المصدر السابق، ص368.

[2] صدام حسين: **أسباب غزو للكويت**[على الخط]، إنتاج القناة العراقية، متاح على https://www.youtube.com/watch?v=3Ko6ufdSbm0«"، تاريخ التحميل يوم 27 فبراير 2017، 15:36د.

[3]. بيار سالينجر وأريك لوران: المصدر السابق، ص 8.

[4] الشيخ علي خليفة الصباح نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص407.

صدر هذا القرار بعد جملة من التلاعبات في سوق النفط استهدفت تخفيض سعره في الوقت الذي كان فيه العراق يحاول تضميد جراحه الناتجة عن الحرب العراقية الإيرانية[1]، ولقد سبب هذا الإجراء مشاكل اقتصادية كبيرة للعراق، خاصة وأن حربه مع إيران كلفته كثيراً وأثقلت كاهله بديون عربية وغير عربية، وبالتالي فإن انخفاض سعر البترول، بسبب زيادة انتاجه، أثر تأثيراً كبيراً على الدخل الفردي للعراق، وما يؤكد عدوانية الكويت تجاه العراق هي تلك الزيارة التي قام بها وفد عسكري كويتي إلى واشنطن في 22 أكتوبر 1989م[2]، وخلال هذه الزيارة اجتمع الوفد الكويتي مع رجال الاستخبارات الأمريكية واتفقا الطرفان على التعاون المشترك وتبادل المعلومات حول الأزمة الاقتصادية العراقية وضرورة استغلالها للإطاحة بالنظام العراقي ورئيسه[3].

وفي مطلع عام 1990م تعرض صدّام حسين لمحاولة اغتيال في الوقت الذي شنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية حملة إعلامية شرسة ضد العراق يعود سببها إلى أن واشنطن كانت تتوقع من بغداد فور انتهاء حربها مع إيران أنها سوف ترسل إشارة إيجابية إلى واشنطن توضح فيها رضاها وقبولها للسياسة الأمريكية، لكن صدام حسين راح يتدخل في الأزمة اللبنانية ويتصرف وكأنه دولة عربية كبرى دون استئذان واشنطن، بل أكثر من ذلك عارض المواقف الأمريكية تجاه أزمة لبنان وندد باتفاق **"مورسي – الأسد"**، وأصرّت بغداد على معالجة الأزمة اللبنانية في إطارها العربي وبمنأى عن الاتفاق الأمريكي-السوري، ودعمت الميشال عون بالأسلحة في حرب تحرير لبنان.

أمام هذا الزخم العراقي المتزايد، راحت واشنطن تشن حملة دبلوماسية شرسة لتبرز أن التدخل العراقي في لبنان لن يزيد الطينة إلا بلة، وهنا تأكد صدام أن واشنطن تسعى إلى إقصائه

---

[1] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص409.

[2] ينبغي الإشارة هنا إلى أن العلاقات الأمريكية الكويتية لم تكن وليدة الظروف التي أفرزتها الحرب العراقية-الإيرانية فحسب، بل تعود جذورها إلى مطلع القرن العشرين، حيث أنه في سنة 1910 قام الشيخ مبارك حاكم الكويت آنذاك بزيارة إلى البصرة لمعالجة ابنته عند الطبيب بينيت Binitt، وهو مبشّر أمريكي كانت له عيادة في البصرة، وخلال هذا اللقاء عرض حاكم الكويت على الطبيب الأمريكي العمل في الكويت، وعلى مر السنين أصبحت العيادة رمزاً للنوايا الحسنة الأمريكية، ولكن فيما عدا ذلك ظلت الكويت محمية بريطانية، وحتى بعد استقلال الكويت ظلت علاقاتها محدودة مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب سياسة هذه الأخيرة تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، وظلت على هذه الصفة إلى أن شهدت تقارباً ملحوظاً عقب انتهاء أزمة الخليج الأولى. ينظر: ديفيد دابليو ليش: المرجع السابق، ص481.

[3] كمال ديب: المرجع السابق، ص217.

عن أي دور في لبنان، ومع مطلع عام 1990م كان الرئيس العراقي يعاني مؤامرتين مزدوجتين، المؤامرة الأمريكية التي أحبطت دوره في لبنان، والمؤامرة العربية التي تجاهلت حالته الاقتصادية المزرية[1]. عندئذ اقتنع صدام بأن هناك فعلاً مؤامرة تحاك ضده، عندها لم يتوان في الهجوم على واشنطن في حديث تلفزيوني واستكر وجود القوات العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وألح على أن يكون البترول في يد عرب الخليج يقودهم العراق[2]، وكان ذلك بداية التوتر في العلاقات العراقية الأمريكية.

وفي لقاء ثلاثي جرى في الأردن بتاريخ 24 فبراير 1990م بين العاهل الأردني الملك حسين والرئيس العراقي صدام حسين والرئيس المصري حسني مبارك، تحدث فيه صدام حسين عن 30 مليار دولار كانت قد منحتها الكويت والسعودية للعراق خلال حربه مع إيران، وكلف الرئيس المصري بنقل رسالة إلى الدولتين مفادها إذا لم تلغ كل من السعودية والكويت الديون التي على العراق وإضافته ثلاثين مليار دولار أخرى فإن العراق سيتخذ إجراءات ردعية[3]، علماً أن الرئيس المصري استغرب من مطلب صدام حسين واحتج على موقفه قائلاً له: "إن مطالبك غير معقولة، وسوف تخلق متاعب كثيرة"[4].

بعد فشل اللقاء السابق اقترح الملك الأردني على صدام حسين أن يتولى شخصياً نقل الرسالة إلى دول الخليج للبحث عن مخرج وتحقيق الاتفاق بين الكويت والسعودية والعراق، لكن الجولة التي قام بها الملك الأردني إلى مختلف دول الخليج باءت هي الأخرى بالفشل بسبب رفض الزعماء الخليجيين الاستجابة لمطالب صدام حسين، والمتمثلة في تصفية الديون المتراكمة على العراق خلال الحرب الإيرانية، وتسوية الخلافات الحدودية مع الكويت وبالخصوص حقول الرميلة الغنية الواقعة في المنطقة المتنازع عليها، والسماح للعراق بتأمينه منفذاً على الخليج من خلال تأجيره جزيرتي وربة وبوبيان[5].

---

[1] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص276.

[2] كمال ديب: المرجع السابق، ص218.

[3] بيار سالينجر وأريك لوران: المصدر السابق، ص14.

[4] حسني مبارك نقلاً عن: بيار سالينجر وأريك لوران: المصدر السابق، ص16.

[5] نفسه، ص18.

كما استغل الرئيس العراقي صدام حسين فرصة انعقاد قمة مجلس التعاون العربي بعمان في 24 أبريل 1990م وأبدى انزعاجه الشديد من تلك الديون، وأباح للوفد المصري والأردني أنه سيطالب المملكة العربية السعودية والكويت بالتنازل عن ديونهما المقدرة بعشرات المليارات من الدولارات للعراق وإعطائه مثلها نقداً لسد العجز الذي يعاني منه ميزان مدفوعاته[1].

وتأكدت النية المبيتة للعراق تجاه الكويت –حسب أجهزة الدبلوماسية الامريكية– في مؤتمر القمة العربي الذي احتضنه العراق بتاريخ 28 ماي 1990م. حيث أنه للأسف بدل أن تكون هذه القمة فرصة عربية لتصفية الأجواء ومعالجة التوترات التي تشهدها الساحة العربية آنذاك ومنها مسألة هجرة اليهود السوفييت[2]، كانت مناسبة أكد فيها صدّام حسين من خلال الكلمة التي ألقاها في المؤتمر أن هدفه ليس إسرائيل –كما كانت تظن معظم الدول العربية– بل لفت نظر المستمعين إلى أن ما يحدث هو نوع من الحرب على العراق، وساوى بين الحرب العسكرية والحرب الاقتصادية في قوله: "إن الحرب تحصل أحياناً بالجنود وبالتفجيرات والقتل ومحاولة الانقلاب، وأحياناً أخرى تحصل بالاقتصاد، إن قطع الأرزاق من قطع الأعناق"[3]، وهنا أحس أمير الكويت بخطورة الموقف فاختلى بالرئيس صدام ودعاه لزيارته في الكويت وعرض عليه تحديد الموعد لكن صدام حسين أجابه قائلاً: "لا حاجة في تحديد الموعد سأزورك قريباً وأنت لا تشعر إلا وتجدني في الكويت"[4]. وهنا كانت الرسالة العراقية في غاية الوضوح، لكن أمير الكويت لم يصدقها وصدق الضمانات الأمريكية وأخذت الأحداث تتسارع، فالعراق يطالب والكويت ترفض.

وخلال الجلسة الافتتاحية ألقى صدام حسين خطاباً نارياً هاجم فيه الكويت لأنه ينتج 1.5 مليون برميل يومياً، في حين أن حصته الرسمية محددة بـ 1.2 مليون برميل، وهي حرب اقتصادية تشنها الكويت على العراق، ويقال أن سبب إصرار صدام على مهاجمة الكويت هو أنه قبيل انعقاد هذه القمة وصلت إلى بغداد تقارير تشير إلى أن الكويت ليس فقط مصرّاً على

---

[1] حمزة سالم آل دبج الشهري: المرجع السابق، ص303.

[2] محمّد حسنين هيكل: **حرب الخليج أوهامه عن القوة والنصر**، ط1، الدار المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص29.

[3] صدام حسين نقلاً عن: كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص279.

[4] نفسه، ص279.

المطالبة بديونه، بل أنه عازماً على بيع سندات عراقية بأسعار منخفضة إلى بنك "لويد" البريطاني[1]، وفي الأخير عرض صدّام شرطين لحل الأزمة وهما:

أولاً: إلغاء الديون المستحقة للكويت على العراق والمقدرة بـ ثمانية(08) مليارات دولار، وفي نفس الوقت منح العراق مليارات الدولارات لدعم اقتصاده المنهار.

ثانياً: على الكويت أن تؤجر جزيرتي "وربة" و"بوبيان" الكويتيتان للعراق مما يؤمن له منفذاً بحرياً هاماً، لكن أمام رفض الكويت لشروط العراق وإصرار هذا الأخير عليها، فشل هذا الاجتماع في تقريب وجهات نظر الطرفين، وكانت النتيجة انقضاض العراق على الكويت.

ولكي يحمل الكويت مسؤولية الاجتياح بعث وزير الخارجية العراقي طارق عزيز مذكرة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ 15 جويلية 1990م يشكو فيها العراق حكومتي الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة من انهما ارتكبتا في حق العراق الأفعال الآتية:

- اشتركتا عن قصد في مؤامرة خطيرة تستهدف العراق تتمثل في إغراق السوق العالمية بالبترول، مما أدى إلى انخفاض سعر البترول من 18 دولار إلى 12 دولار، وهو ما تسبب في خسارة كبيرة للعراق قدرت خلال الفترة ما بين 1987م و1990م بـ 90 مليون دولار[2]، علماً أن انخفاض دولار واحد من سعر البترول يعني خسارة مليار دولار بالنسبة للعراق.

- أن الأمراء الكويتيون استغلوا فترة انشغال العراق في حربه مع إيران وأقاموا على أرضه مزارع ومنشآت عسكرية واختلسوا نفطاً يخص العراق من حقل الرميلة الواقع على الحدود العراقية الكويتية، واستخراج ما قيمته 2400 مليون دولار من النفط خلال العشر سنوات الممتدة من 1980م إلى 1990م، وهذا يمثل اعتداء مزدوج لحكومة الكويت على العراق، فمن ناحية اعتدت على حقوقه بالتجاوز على أراضيه وسرقة ثرواته النفطية وهذا يعد بمثابة عدوان عسكري، ومن ناحية أخرى تعمدت حكومة الكويت في تحقيق انهيار للاقتصاد العراقي بتخفيض سعر البترول[3] وهذا يعد بمثابة اعتداء اقتصادي.

---

[1] كمال ديب: المرجع السابق، ص221.

[2] عبد الستار الطويلة: **أزمة الخليج حرب أم سلام**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص35.

[3] فؤاد مطر: المصدر السابق، ص13. وينظر كذلك: أحمد كمال شعت: **العراق المغبون.. وتداعيات حرب الخليج**، مكتبة مدبولي، ص73.

- بما أن الحرب التي قام بها العراق ضد إيران تصب كلها في صالح الدول الخليجية، فإن العراق يطالب بإلغاء الديون المستحقة عليه للكويت والتي تسببت فيها تلك الحرب، وفوق كل هذا يجب إقامة نظام اقتصادي عربي على غرار مشروع مارشال الأمريكي الذي أقيم عقب الحرب العالمية الثانية لإعادة إعمار أوروبا[1].

ومما زاد الطينة بلة وأجبر العراق على تصعيد حملته أكثر على الكويت هي المذكرة التي رفعها وزير الخارجية الكويتي للأمم المتحدة بخصوص تطورات الأزمة، وهو ما أعابته حكومة بغداد واعتبرته بمثابة دعوة للتدخل الأجنبي بالمنطقة (تدويل الأزمة) وإقصاء للخيار العربي، في الوقت الذي كانت فيه الكويت تدعي أنها متمسكة به وتتحدث فيه عن الجامعة العربية والعلاقات العربية[2] وطالبت بالدخول في مباحثات ثنائية، وهو ما دفع بعض القيادات العربية لبذل جهود مضنية لاحتواء النزاع العراقي الكويتي في محيطه العربي، وهو الإطار الذي طالما راهنت عليه الجزائر.

ونفس الأمر أكده عزت الدوري نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد بتونس في 16 جويلية 1990م والذي صرّح فيه بأن هناك دول عربية تآمرت على الاقتصاد العراقي (ويقصد هنا الكويت والإمارات العربية المتحدة)[3] وذلك بإغراء السوق النفطية بمزيد من الإنتاج خارج حصتهما المقررة بالأوبيك[4]، ولكننا لن نسمح بأن يذل العراق أو أن ينحني لهذه المؤامرة، ولقد صرّح عزيز في هذا الخصوص بما يلي: "**لدينا** نحن العراقيين الدليل القاطع على أن هناك عدداً من الدول العربية تريد التآمر ضدنا، لكن عليكم أن تدركوا أن العراق وشعبه لن يركع لأحد وأن نساؤه لن تصبحن يوما عاهرات وأن أطفالنا لن يحرموا من غذائهم وإرثهم"[5].

وكانت أول مرة يصرح فيها الرئيس صدام حسين بعزمه على القيام بتدخل عسكري ضد الكويت هي يوم 18 جويلية 1990م بمناسبة الاحتفال بالعيد السنوي للثورة العراقية، ولقد قال

---

[1] عبد الستار الطويلة: المرجع السابق، ص36.

[2] محمّد حسن العيدروس: المرجع السابق، ص247.

[3] جيمس بيكر: المصدر السابق، ص261.

[4] محمّد الحسن العيدروس: المرجع السابق، ص248. وينظر كذلك: أحمد محمّد كمال شعت: المرجع السابق، ص40.

[5] طارق عزيز نقلاً عن: رولان جاكار: المصدر السابق، ص13.

صدام في خطابه: "إذا عجزت الكلمات (طريق الحوار) عن حمايتنا فلن يكون هناك خيار آخر سوى العمل على إعادة الأمور إلى نصابها واستعادة حقوقنا"[1]، وبالفعل في نفس اليوم بدأت طلائع القوات العسكرية بالتحرك في اتجاه الحدود الكويتية استعداداً لحرب تعتبر قمة المأساة التي مرت بها الدول العربية، وهي أزمة تسبب فيها صدام حسين الذي أخذته العزة بالإثم وغرته بطولته التي حققها في حربه ضد إيران، فبدل أن يستثمر هذه البطولة ضد عدو الأمة العربية والإسلامية العدو الصهيوني، راح ينفث سمومه ضد بلد عربي مدعياً أنه جزء من دولته الكبرى العراق[2].

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن استخدام القوة العسكرية العراقية ضد الكويت لم يكن وارداً إطلاقاً، وهذا بشهادة صدام حسين الذي أسر للرئيس المصري حسني مبارك بذلك وترجاه بأن لا يفصح عن ذلك للكويتيين، لكن الرئيس المصري لم يستطع إخفاء ذلك عنهم ـ لأسباب لا يمكننا تحديدها ـ ولا عن عملائه الأمريكيين. ومما قاله في هذا الصدد بتاريخ 25 جويلية 1990م ما يأتي: "توجهت إلى العراق وأجريت نقاشاً مطولاً حول هذه القضية مع الرئيس صدّام حسين، وأعتقد أنه معني بتسوية هذه القضية وليست لديه نية لمهاجمة الكويت أو أي طرف أخر"[3]، ونفس الطرح أكده عاهل الأردن الملك حسين يوم 29 جويلية 1990م للرئيس بوش هاتفياً وطمأنه قائلاً: "لن يحدث شيئاً"[4].

هذه التصريحات أكدها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في مذكراته وقال لقد أبلغونا أصدقاؤنا ومن بينهم الرئيس المصري حسني مبارك والعاهل الأردني الملك حسين أن الرئيس صدام حسين لن يغزو العراق، وأنه يناور فقط للحصول على امتيازات دبلوماسية، وأن أقصى ما يفعله تجاه الكويت هو استيلائه على الحقل البترولي الهام في منطقة الرميلة[5] التي قامت الكويت باستغلاله لحظة انشغال العراق في حربه مع إيران، ولقد قدر طارق عزيز وزير الخارجية العراقي

---

[1] صدام حسين نقلاً عن: بيار سالينجر وأريك لوران: المصدر السابق، ص50.

[2] محمد حسنين هيكل: **حرب الخليج أوهامه عن القوة والنصر**، المصدر السابق، ص11.

[3] حسني مبارك نقلاً عن: جيمس بيكر: المصدر السابق، ص250.

[4] الملك حسين نقلاً عن: جيمس بيكر: المصدر السابق، ص250.

[5] نفسه، ص4.

كلفة هذه الانتهاكات النفطية بـ 2.4 مليار دولار وطالب الكويت بدفعها[1]، تلك التصريحات السابقة الذكر طمأنت الكويت ودفعتها إلى زيادة انتاجها النفطي وتخفيض سعره[2].

غير أنه واستناداً لتصريح ناطق رسمي عراقي أدلى به بتاريخ 10 أوت 1990م حول وعد صدام حسين للرئيس المصري مبارك بعدم استخدام القوة، فإن الرئيس صدام حسين لم يعط أي وعد للرئيس المصري بعدم استخدام القوة **إطلاقاً**، ومما قاله الرئيس صدّام حسين حرفياً للرئيس مبارك الذي كان يريد أن يعرف ما إذا كان هناك نية لأي عمل عسكري ما يأتي: "يا أخ أبا علاء بغض النظر عن حجم الحشود العسكرية وطبيعتها فإنني أعدك كأخ بأن لا أستخدم القوة العسكرية قبل الاجتماع المرتقب في جدة بين السيد عزت ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وبين رئيس وزراء الكويت سعد العبد الله"[3]، وهنا يتبين لنا ان الرئيس المصري حذف عبارة "**قبل الاجتماع**" لأسباب نجهلها.

ويتضح الدور الأمريكي في إشعال فتيل هذه الحرب بشكل جلي من خلال تلك التصريحات الأمريكية المتناقضة التي عملت على دفع الطرفين للحرب، فمن جهة صرّح وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر لزعماء الكويت بأن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بحماية أصدقائها في منطقة الخليج، ومن جهة أخرى صرّحت السفيرة الأمريكية إبريل غلاسبي في لقائها مع الرئيس صدام حسين يوم 25 جويلية 1990م أن حكومتها لم تعقد أي اتفاقات دفاع مشترك مع الدول الخليجية بصفة عامة[4]، وأن واشنطن تفضل حل الخلاف بين الدول العربية في إطار ثنائي على اعتبار أن العرب يفضلون حل مشاكلهم بأنفسهم[5].

ومما ينبغي الإشارة إليه هو أن لقاء السفيرة الأمريكية غلاسبي مع صدّام حسين لم يكن بمحض الصدفة فحسب؛ بل اهتدى إليه صدام حسين بعدما تأكد من العجز العربي في تخفيف حدة التوتر، وأدرك أن أمريكا هي التي تملك الوسيلة لردع الكويت عن سياستها النفطية، وإن لم

[1] أحمد بلوافي: "**العامل الاقتصادي في صراع الخليج**"، السنة، مجلة سبق ذكرها، ع9 و10، 11يناير1991، ص138.
[2] محيي الدين عميمور: **لله وللوطن المجموعة السادسة**، المصدر السابق، ص219.
[3] صدام حسين نقلاً عن: فؤاد مطر: المرجع السابق، ص76.
[4] نهلة محجوب أحمد: المرجع السابق، ص59.
[5] فاروق الشرع: المصدر السابق، ص206.

تستجب فإنها على الأقل تعطي الضوء الأخضر لصدام بعدم معارضتها للقوة العسكرية، ولهذا السبب كان استدعاء السفيرة الأمريكية وبعدها القائم بالأعمال لغرض جس نبض واشنطن[1].

إذاً اللقاء السالف الذكر هو الذي حرك شهية صدام حسين وجعله يفكر في ابتلاع الكويت، ولم تكتف واشنطن بالتلميح فقط في التزامها الحياد من هذا الصراع، بل أقدمت على خطوة جريئة جعلت الرئيس صدّام يطمئن أكثر، وتتمثل في تلك الرسالة التي بعث بها الرئيس جورج بوش الأب إلى الرئيس صدام حسين بعد يومين من لقاء غلاسبي يؤكد فيها على الصداقة بين البلدين، على غرار إشارات صادرة عن مسؤولين أمريكيين تشير بأنه لا توجد أي علاقة تربط واشنطن بدول الخليج وأنها غير ملزمة بالدفاع عنها[2].

إن تلك التصريحات الصادرة عن المسؤولين الأمريكيين هي التي دفعت صدام حسين وشجعته على التطاول على الكويتيين وكشفت عن نواياه الحقيقية تجاه الكويت، والمتمثلة في مطالبتهم بتمويل العراق لتجاوز أزمته الاقتصادية، وهذه النوايا أكدتها المهمة التي كلف بها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات بتاريخ 28 جويلية 1990م (أي بعد ثلاثة إيام من لقاء غلاسبي)، وهي التوجه إلى الكويت ومقابلة الأمير ويطلب منه تسوية المشاكل الحدودية بين العراق والكويت، وكذا دفع عشرة مليار دولار مقابل استخدام حقل الرميلة، عندئذ يقوم العراق بتقليص حشوده العسكرية تدريجياً على الحدود[3]. لكن أمير الكويت رفض الطلب كلياً، وطلب من عرفات أن يحدثه بدلاً عن ذلك بقضية هجرة اليهود السوفيات لإسرائيل[4].

لكن للأسف تلك التصريحات الأمريكية كانت عبارة عن طعم قدم لصدام فابتلعه، إذ أنه لم يلبث أن نفّذ اجتياحه على الكويت، حتى أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن نيتها في التدخل تحت غطاء حماية مصالحها بالمنطقة. وهو ما اكتشفه صدّام حسين مؤخراً وصرّح به في مقابلة تلفزيونية أجراها بعد شهرين من الغزو، ومما ذكره في هذا الخصوص ما يأتي: "إن مؤامرة

---

[1] كمال ديب: المرجع السابق، ص218.

[2] نفسه، ص222.

[3] رولان جاكار: المصدر السابق، ص19.

[4] جون كوولي: **الحصاد حرب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط**، ط4، تقديم بيار سالينجر، ترجمة عاشور الشامس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 1992، ص316.

أمريكية نسجت خيوطها مع دول الخليج كان الغرض منها خنق العراق اقتصادياً وقد أدت مفعولها، وإلا كيف نفسر أنه في بداية عقد الثمانينيات كان الدينار العراقي أقوى من الدينار الكويتي لكن بعد نهاية هذا العقد أصبح دينار واحد كويتي يعادل 20 ديناراً عراقياً"[1].

وعلاوة على تلك الأسباب السالفة الذكر، هناك أسباب أخرى سياسية معاصرة تسببت في خلق التوترات والنزاعات في منطقة الخليج العربي، فالتاريخ المعاصر يؤكد أن معظم الأزمات التي ألمت بمنطقة الخليج العربي بما فيها الأزمة العراقية الكويتية هي نتيجة حتمية في ظل غياب الديمقراطية، فالأنظمة العربية في عمومها ظلت تحتكر السلطة احتكاراً مطلقاً دون مشاركة أو على الأقل استشارة شعوبها وإعطائها حرية المشاركة والتعبير، فغياب المشاركة الشعبية هي التي ساهمت مساهمة فعالة في اتخاذ القرار الخطير المجهول العواقب في غزو الكويت، كما ساهمت غياب الديمقراطية أيضاً في اتخاذ قرار استدعاء والاستنجاد بالقوات الأمريكية والغربية بصفة عامة والزج بالمنطقة في دوامة الفوضى والصرعات، إن هذين القرارين الخطيرين جاءا نتيجة اعتقادات وحسابات خاطئة بنتها الحكومات العربية الكويتية، والعراقية، والسعودية[2].

فالحكومة الكويتية كما هو معروف أن أزمة حدودها مع العراق كانت من أهم اهتماماتها، فتصورت هذه الأخيرة بعد الانطباع الخاطئ الذي اتخذته عن الواقع السياسي والاقتصادي في العراق خاصة عقب الحرب الإيرانية العراقية، أنها إذا لم تتوصل إلى معالجة مشكلة الحدود وعقد اتفاق نهائي مع العراق في هذا الظرف بالذات، فإنها ستخسر أهم فرصة في حياتها ولن تتمكن من تسوية المشكلة في وقت آخر، في حين اعتبرت القيادة العراقية أن إثارة الكويت لقضية الحدود في هذا الظرف بمثابة استفزازاً لها لأنها كانت منهمكة بإعادة ترتيب سياستها الداخلية، ومن هنا برزت صورة المسؤولون الكويتيون في مخيلة القيادة العراقية وكأنهم العدو المباشر لها، وبدأت تدريجياً تتوهم أن الحكومة الكويتية تسعى إلى شن حرب اقتصادية ضد العراق وأن قضية الحدود ليست إلا جزءاً من مؤامرة كبيرة مدبرة ضدها.

---

[1] صدام حسين نقلاً عن: أحمد بلوافي: "**العامل الاقتصادي في صراع الخليج**"، مقال سبق ذكره، ص138.

[2] عبد الخالق عبد الله: "**أزمة الخليج خلفية الأزمة مور الإدراك والإدراك الخاطئ**"، أعمال الندوة الفكرية أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز الدراسات العربية، القاهرة، ص89.

ونفس التصورات الخاطئة تصورتها الحكومة السعودية، واعتقدت أن العراق يخطط لغزو أراضيها وأن اجتياحه للكويت هو مقدمة لاحتلال أراضيها والإطاحة بحكامها، هذا هو الاعتقاد السائد في السعودية والذي دفع بالرياض إلى التفكير في الاستنجاد بالولايات المتحدة الأمريكية لحماية منابعها النفطية[1]، وعلى كل حال مهما كان السبب الذي كان وراء القرار السعودي لدعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة، فإننا نؤكد أن هذا القرار كان أكثر خطورة على الوطن العربي من قرار الغزو العراقي للكويت.

هذا فضلاً عن عوامل ذاتية تتعلق بالنظام العراقي نفسه الذي قرر التخلص من المعارضين لنظامه البعثي، حيث يقيم في الكويت عدد كبير من المعارضين للنظام العراقي، ولقد استطاعت أجهزة واستخبارات بغداد تحديد مكان هؤلاء المعارضين ومجالات عملهم، وفور الاجتياح ألقت القيادة العراقية القبض على الكثيرين منهم فحاكمتهم وأعدمتهم[2].

ولقد تأكدت الدوافع الاقتصادية للغزو بشكل واضح على لسان سعدون حمادي من خلال التصريح الذي أدلى به يوم 02 سبتمبر 1991م أمام الصحف العراقية قائلاً: "إن العراق بضمه للكويت قد حل مشكلاته الاقتصادية، فأصبح احتياطي النفط يقدر بـ 194 مليار برميل، وأصبحت حصته في إنتاج أوبك محددة بـ 4.6 مليون برميل يومياً قابلة للزيادة، وارتفع دخله السنوي إلى 38 مليار دولار مما يمكنه من الإنفاق وتسديد جميع ديونه على مدى ثلاث سنوات كأقصى حد"[3].

ومن خلال استعراضنا لمختلف الدوافع والأسباب التي دفعت العراق إلى غزو الكويت يتضح لنا أن المشكل الاقتصادي بين الكويت والعراق وما يعاني منه هذا الأخير من أزمة خانقة نتجت عن حربه ضد إيران، كان أقوى الدوافع وأهمها على الإطلاق، ولذلك اعتقدت الحكومة العراقية جازمة أن حل هذا المشكل لا يتم إلا عن طريق الاستيلاء على الكويت وضم ما فيها من خيرات وثروات بترولية هامة.

---

[1] عبد الخالق عبد الله: المرجع السابق، ص93.

[2] يوسف يعقوب السلطان: **العدوان العراقي على الكويت**، ط5، القاهرة، 2005، ص80.

[3] سعدون حمادي أحمد بلوافي: **"العامل الاقتصادي في صراع الخليج"**، مقال سبق ذكره، ص138.

المبحث الثاني: الاجتياح العراقي للكويت ومساعي الجزائر لحل الأزمة سياسياً.

يقال أن التشدد الكويتي إزاء المطالب العراقية هو المسؤول المباشر عن تفجير الأزمة، غير أن التصريحات الرسمية العراقية التي صدرت في أعقاب تفجير الأزمة سياسياً بتاريخ 17 جويلية 1990م من جهة، والقصر الفاضح للفترة ما بين محادثات جدة ووقوع الكارثة من جهة ثانية، تؤكد بشكل قاطع ان القيادة العراقية لم تكن حريصة على معالجة الأزمة بطرق سلمية للمحافظة – على الأقل– على الحد الأدنى للتضامن العربي وتجنيب المنطقة ويلات التدخل الأجنبي.

أولاً: الغزو العراقي للكويت.

حاولت القيادة العراقية حقيقة تفادي القتال، لكن ليس عن طريق المرونة التي تقود إلى حل سلمي، بل عن طريق الردع كالتظاهر بالقوة العسكرية العراقية التي خرجت بها بغداد من حربها مع إيران، والتهديد بنسف آبار النفط الكويتية، ولقد أفلحت هذه المحاولات الردعية في إجبار الولايات المتحدة الأمريكية مبدئياً على اللجوء إلى الطرق الدبلوماسية (المهلة التي أعطتها واشنطن وهي 45 يوما، وكذا محاولة جيمس بيكر الأخيرة مع صدام)، وبالتالي حققت هذه المحاولات العراقية نجاحاً جزئياً وذلك في تفادي وقوع الحرب على الأقل بشكل فوري، ثم بعد ذلك حاولت القيادة العراقية كسب الدعم الإقليمي بتحييد إيران ومحاولة جرها إلى صفها في الصراع –من منطلق العداوة المشتركة للولايات المتحدة الامريكية– عن طريق تنازلها لجميع المطالب الإيرانية إزاء العراق، كما حاولت القيادة العراقية أيضاً إقحام إسرائيل في الصراع لضمان الدعم العربي، لكن بعدما أدركت القيادة العراقية بشكل جلي أنها أخطأت في استخدامها المحاولات الردعية حاولت إظهار المرونة، لكنها جاءت في وقت متأخر تأكدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية أنها كسبت الحرب[1].

ومنذ أن بدأت بوادر الاجتياح تلوح في الأفق ما انفكت المساعي والوساطات العربية تتحرك وتسعى للحيلولة دون تفجير الأزمة، إلا أنها فشلت في ذلك، وأقل ما يقال عن هذه الوساطات أنها استطاعت على الأقل افتكاك قمة عربية طارئة بجدة، وهي آخر محاولة عربية لحل الأزمة ورأب الصدع بين طرفي النزاع لكنها باءت بالفشل.

[1] أحمد يوسف أحمد: "**الحركة القومية العربية وضرورة مواجهة الذات**"، أعمال الندوة الفكرية أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، المرجع السابق، ص80.

بتاريخ 31 جويلية 1990م تم عقد القمة العربية المصغرة بمدينة جدة السعودية، ولقد رفض أمير الكويت جابر الأحمد الصباح حضور اللقاء شخصياً وأوفد كل من سعد العبد الله الصباح ولي العهد ووزيرا الخارجية والعدل لهذه القمة، وعندما علم صدّام حسين بالخبر شعر بإهانة قاتلة وألغى سفره هو أيضاً وأرسل نيابة عنه عزت ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وكلاً من سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء وعلي حسن الماجد ابن عم صدّام وأحد مقربيه وهو الذي عين حاكماً على الكويت بعد احتلالها، وبعد الجلسة الافتتاحية كرر عزت ابراهيم مطلب الرئيس صدّام المتعلق بدفع الكويت مبلغ عشرة مليار دولار كقرض إن لم يكن تقديمها كمنحة، غير أن ولي العهد الكويتي أصر على دفع تسعة فقط فرفضها عزت ابراهيم بناءً على تعليمات صدّام، ورغم أن القضية حلت من طرف الملك فهد الذي التزم بدفع المليار المتبقي، إلا أن الطرفين اصطدما ثانية بسبب إصرار ولي العهد الكويتي على الاتفاق الفوري دون أي تأخير على الخط الحدودي بين العراق والكويت على الخريطة التي كانت أمامهما قبل البث في موضوع التسعة مليارات[1]، وهو ما رفضه الوفد العراقي وحال دون صدور أي بيان مشترك عن تلك القمة.

ومما يؤكد على أن حضور الوفد العراقي للقمة لم يكن إلا من باب تسجيل المواقف، هو أنه في الوقت الذي كان فيه العالم العربي يتابع عن كثب لقاء جدة بالمملكة السعودية، كانت جنوب البصرة وضواحيها تشهد –منذ وقف إطلاق النار مع إيران– تحركات عسكرية مشبوهة، وانتشرت فيها نقاط حراسة للشرطة العسكرية، هذا فضلاً عن الأولوية الثلاثة العراقية التي كانت مرابطة على بعد 10 إلى 18 كلم على الحدود الكويتية استعداداً لاجتياح الكويت[2].

والأخطر من هذا كله هو أن الوفد العراقي لم يحضر الاجتماع من أجل التفاوض ومناقشة القضية ودراسة التفاصيل فحسب، وإنما حضر لفرض إرادته على الكويت ولمعرفة مدى موافقة القيادة الكويتية على المطالب العراقية[3]، وأمام إصرار العراق على مطالبه من جهة، واتخاذ الكويت موقفاً متصلباً وغير مألوف حيال تلك المطالب من جهة ثانية، فشلت القمة في تحقيق أهدافها[4]،

[1] جون كوولي: المصدر السابق، ص323.

[2] جمال كمال: **الأخطاء القاتلة حرب الخليج الثانية**، مطبع الأوقست بشركة الإعلانات الشرقية، 1991، ص48.

[3] مُحَمَّد حسن العيدروس: المرجع السابق، ص248.

[4] فيصل فياض: المرجع السابق، ص24.

وهناك من أكد بأن الوفد العراقي هو الذي راهن على إفشال المؤتمر منذ جلسته الافتتاحية بسبب اشتراطه على أن تكون المباحثات ثنائية ورسمية في اجتماع لاحق ببغداد[1] وهذا دلالة على أن الكويت تابعة لبغداد[2].

غير أنه واستناداً لرواية الملك فهد بخصوص محادثات جدة والتي رواها يوم الاثنين 26 نوفمبر 1990م، فإن الاجتماع ضم وفدي العراق والكويت فقط، ولم يكن للملكة العربية السعودية أي دخل، وكل ما قامت به هو إشرافها على أيصال الوفدين إلى المكان المخصص للاجتماع، وكان موقف السعودية هذا ناتج عن إيمانها وقناعتها بأن البلدان المتجاوران لا يحتاجان إلى وسيط، ولم يكن هناك أي توتر بين الطرفين إلى درجة أن الكويتيين راهنوا على أن الامور ستعود إلى مجراها الطبيعي، وبعد انتهاء المحادثات بين الوفدين وخلال وجبة العشاء التي أعدها الملك فهد سأل الوفد الكويتي قائلاً: "لعل الأمور إن شاء الله أخذت وضعها الطبيعي"[3]، فقال له ولي عهد الكويت بأن رئيس الوفد العراقي عزت ابراهيم اقترح عليه في النهاية أن يكون اجتماع جدة هذا اجتماعاً لإذابة الجمود بين الطرفين على أن يكون الاجتماع الرسمي والعملي في بغداد يوم الغد[4] فرحب ولي عهد الكويت بالفكرة، وافترقا الطرفان على أمل اللقاء يوم الغد.

وفي صبيحة اليوم الموالي للاجتماع 1990/08/01م استجاب الكويتيون للمطلب العراقي وقام ولي عهد الكويت الشيخ سعد العبد الله بزيارة بغداد أين التقى بنائب رئيس قيادة مجلس الثورة عزت إبراهيم، وكمحاولة كويتية أخيرة لإنقاذ الموقف رضخ الكويت لمطالب العراق وتنازل عن ديونه المقدرة بـ 14 مليار دولار أمريكي ووافق على تأجيره للعراق جزيرة "وربة" التي تتحكم في مدخل الميناء العراقي أم قصر.

لكن الاستجابة الكويتية جاءت متأخرة والوقت كان قصيراً، ولم يكن عزت ابراهيم مخول من قبل الرئيس صدام لإعطاء الأوامر بإيقاف الزحف، كما أنه على ما يبدو أن هذا اللقاء لم يكن سوى مجرد تسجيل للموقف وإرضاءً للوساطة العربية، لأن القيادة العراقية لم تكن لديها أي نية في

---

[1] يوسف يعقوب السلطان: المرجع السابق، ص76.

[2] محمَّد فجالي: المرجع السابق، ص99.

[3] الملك فهد نقلاً عن: فؤاد مطر: المصدر السابق، ص24.

[4] نفسه، ص24.

حل الأزمة ودياً خاصة وأنها استكملت حشد قواتها العسكرية على الحدود، وهو ما أكدته صحيفة "**الجمهورية العراقية**" التي جاء فيها أن العراق لن يفاوض عن حقوقه المشروعة.

وبالفعل لم تكد تمضي سوى بضع ساعات على انهيار مباحثات جدة حتى تأكدت النوايا العراقية تجاه الكويت، وذلك في تمام الساعة الواحدة والنصف صباحاً بتوقيت الكويت المحلي من يوم 02 أوت 1990م. حيث اجتاحت القوات العراقية الكويت ورافقتها حملة إعلامية عراقية كثيفة، واستولى الجيش العراقي على كامل مساحات الكويت دون أية مقاومة تذكر، باستثناء القصر الأميري الكويتي الذي شهد مقاومة خفيفة انتهت بمقتل شقيق أمير الكويت وهروب الأمير إلى السعودية على متن طائرة هليكوبتر في اللحظات الأخيرة[1]، ثم بعد ذلك استولى الجيش العراقي على القصر الأميري والمؤسسات الحكومية، وهذا فيه دلالة كبيرة على أن هدف الغزو كان خطة متعمدة للقضاء السريع على النظام السياسي القائم في الكويت، كما اتضحت الأهداف للإقتصادية للغزو فور احتلال العراق للآبار الكويتية[2].

طبعاً هذا الاجتياح لم يحدث أي مفاجأة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية لأنها كانت متوقعة أن لم نقل متأكدة من هذا الغزو منذ لقاء السفيرة غلاسبي مع صدام، على خلاف الدول العربية التي أصيبت بصدمة كبيرة بالرغم عن علمها ببوادر وإرهاصات تلك الأزمة[3]. وهكذا مثل يوم 02 أوت 1990م منعرجاً حاسماً في التاريخ الدولي المعاصر، لأنه مثّل تحول جذري في العلاقات بين الشمال والجنوب.

إن استدراج العراق لهذا الخطأ التاريخي، كما ذكرنا سلفاً، كان من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعلم يقيناً أن هذه المنطقة تتوفر على 70 % من مجموع النفط الموجود وأنها تعتمد بشكل أساسي على الاحتياطي الخارجي، ولذلك لم تكن بمعزل عن هذه الأحداث بغية حماية مصالحها الموجودة في المنطقة من جهة[4]، ومن جهة أخرى لا يمكننا تجاهل

[1] محمود أحمد خضر: "**موقف دول المواجهة العربية (مصر والأردن) من أزمة الخليج 1990**"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلد9، عدد26، العراق، 2017، ص162.

[2] يوسف يعقوب السلطان: المرجع السابق، ص77.

[3] محمّد حسنين هيكل: **حرب الخليج أوهامه عن القوة والنصر**، المصدر السابق، ص31.

[4] محيي الدين عميمور: **لله وللوطن المجموعة السادسة**، المصدر السابق، ص221.

هدف آخر أخاله مهم، وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية طالتها في المدة الأخيرة أسوأ أزمة اقتصادية تعرضت لها في القرن العشرين، فوجدت في أزمة الخليج مخرجاً مناسباً للتخلص من أزمتها المتمثلة في مديونيتها التي تعدت أكثر من 750 مليار دولار، وبلغ عجز ميزانيتها سنة 1989م أكثر من 150 مليار دولار، هذا على غرار المنافسة الألمانية واليابانية المقلقة، واحتمالات الوحدة الأوربية المرهقة[1]. كل هذا يؤكد على أن الإرادة الأمريكية للقيام بهذه الحرب العربية كانت طاغية وقوية.

كان قرار تخفيض سعر النفط عبارة عن فخ أعد للعراق لدفعه لارتكاب أكبر خطأ تاريخي عربي في المنطقة، وهو غزو الكويت في 02 اوت 1990م[2] بجيش قوامه ألف جندي مجهز بـ 1800 دبابة، وعقب احتلال للكويت قامت القيادة العراقية بتنصيب حكومة مؤقتة[3]، وبعد أقل من أسبوع أعلن العراق ضمه للكويت واعتبارها إحدى محافظاته الداخلية[4]، مع العلم أن العراق كان يدرك تمام الإدراك أنه مستهدف، فإسرائيل حرّضت، والولايات المتحدة الأمريكية حضّرت، والتحالف الغربي-العربي انقض على صدّام، إنها حرب مدمرة ومبرمجة قبل 02 أوت 1990م، وهو ما صرّح به البابا الفاتيكاني يوحنا بولس الثاني في قوله: "إن الرغبة في الحرب كانت موجودة في الواقع قبل شهر أوت 1990م بفترة طويلة"[5].

وبعد يومين من اجتياح الكويت لجأت القيادة العراقية إلى عزل جابر الاحمد الجابر وسعد العبد الله الصباح من منصبهما كأمير وولي العهد، وحل المجلس الوطني الكويتي وتشكيل ما سمي بـ "**حكومة الكويت الحرة**" في بيان تمت صياغته في بغداد وأعلن عنه في الكويت، ومما جاء في هذا البيان ما يأتي: "إن أهل الكويت يتشوقون إلى الحرية وأنهم كانوا منذ الاستقلال يرغبون في الإسهام في تحقيق أهداف الأمة العربية والإسلامية إلا أن المستعمر الأجنبي سلط عليهم آل الصباح الذين

---

[1] المهدي المنجرة: **الحرب الحضارية الأولى مستقبل الماضي وماضي المستقبل**، ط1، شركة الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991، ص57.

[2] محيي الدين عميمور: **لله وللوطن المجموعة السادسة**، المصدر السابق، ص218.

[3] هاجر ختال: المرجع السابق، ص25.

[4] سامية محمد جابر: المرجع السابق، ص161.

[5] يوحنا بولس الثاني نقلاً عن: كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص271.

هم لعبة في يده وانفردوا بمقاليد الحكم واستبدوا في نهب ثروات ومقدرات البلاد ووضعوها في خدمة الاقتصاد الاجنبي"[1].

وبتاريخ 8 أوت 1990م أعلنت القيادة العراقية عن قيام الوحدة مع الكويت استناداً للحقائق التاريخية التي تؤكد أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وأن أهله هم من أهل العراق وأن الاستعمار الأجنبي هو الذي فكك هذه الوحدة وأقام هذا الكيان المصطنع المسمى بدولة الكويت خدمة لمصالحه بالمنطقة، وهذا بناءً على بيان حكومة الكويت الحرة الذي طلب موافقة العراق على عودة الكويت إلى الوطن الأم، ولذلك هناك من يسمي يوم الثامن اوت بــ "عيد سقوط التجزئة الاستعمارية وعودة الوحدة الاندماجية"[2].

ولم تتوقف القيادة العراقية عند هذا الإجراء فحسب؛ بل طالبت بإنهاء مهام السفارات والقنصليات الكويتية المعتمدة في الخارج، لأنه لم يعد بهذا التاريخ سيادة خارجية للكويت تمنحها حق التمثيل الدبلوماسي، وفي اليوم الموالي من إعلان الوحدة المزعومة من طرف العراق، ومن أجل تثبيت سلطتها على دولة الكويت، بادرت القيادة البغدادية إلى غلق حدود الدولة العراقية الجديدة التي تشمل الكويت وهذا يعني احتجاز مليون ونصف أجنبي، وهذا الإجراء تسبب فيما سمي بــ "أزمة السفارات وأزمة الرعايا الغربيين"[3]، وقد أعطى الاجتياح العسكري العراقي للكويت عام 1990م الفرصة المناسبة لأغلبية المجتمع الدولي لاتخاذ موقف موحد ضد العراق وإدانته في إطار منظمة الأمم المتحدة التي اعتبرت هذا الحدث استثنائياً بالنسبة لها في هذه المرحلة، مما فتح المجال لوسائل الإعلام للحديث عن الحق الدولي[4].

ومما يؤكد نية العراق في سياسة التوسع على حساب الكويت هو محاولته فرض سياسة الأمر الواقع بضم الكويت وإعلانها محافظة جديدة رقم 19 في التقسيمات الإدارية الجديدة تضم ثلاثة أقضية هي: "**كاظمة**" و"**الجهراء**" و"**النداء**"، هذا فضلاً عن إنشاء قضاء جديد سمي بــ

[1] مقتطف من بيان بغداد نقلاً عن: محمد فجالي: المرجع السابق، ص100.

[2] نفسه، ص101.

[3] محمد فجالي: المرجع السابق، ص102.

[4] Patrice Sawki, La guerre du Golfe (1990–1991) à la télévision française, Exemple de traitement de l'information Télévisée sur le monde arabe en France en période de crise internationale, mémoire de maîtrise d'histoire, paris IV Sorbonne 1992.

"**صدامية المطلاع**" يمتد من شمال الكويت إلى جنوب البصرة، إضافة إلى تعديلات وتغييرات أخرى شملت تغيير أسماء المدن والشوارع والمدارس والمستشفيات واستبدالها بأسماء شخصيات عراقية، وفي إطار تغيير الواقع الاجتماعي الكويتي تم توطين آلاف الأسر العراقية محل الأجانب الذين غادروا الكويت[1]، كما حاول صدام حسين إعطاء تفسيرات تاريخية للاجتياح وكسب تعاطف الجماهير العربية، إذ أنه وبعد عشرة إيام من الغزو أعلن أن حل مشاكل الكويت يتطلب النظر الجدي للأمم المتحدة لحل مشاكل الشرق الأوسط كاملة وليس أزمة الخليج الثانية فقط[2].

ثانياً: موقف الجزائر ومساعيها لوقف الاجتياح.

في الوقت الذي كان فيه العاهل الأردني الملك حسين يحاول –عبثاً– إيجاد حل دبلوماسي للأزمة، كانت مواقف معظم الدول الغربية إزاء الغزو العراقي للكويت موحدة، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية اللذين اتفقا على تنسيق مواقعهما تجاه الأزمة، وهو ما جسّده البيان المشترك المتكون من 135 كلمة الصادر عنهما بعد اجتماعهما التنسيقي المنعقد بتاريخ 09 سبتمبر 1990م[3]، وبعد ستة (06) ساعات من النقاش والتحليل اتفقا الطرفان على أنه لا يمكن تجاهل العدوان العراقي على الكويت، ولقد وصف البيان الغزو على أنه: "وحشي وغير مشروع.. وطالب بالانسحاب الفوري من الكويت"[4]. أما الدول العربية –على اختلاف توجهاتها– حرصت منذ البداية على تسوية الأزمة ضمن إطارها العربي والحيلولة دون تدويلها خوفاً من استغلال أطراف أخرى لهذه الأزمة وتوظيفها في تصعيد التوتر والخلاف بين الدول العربية[5].

وإزاء هذا الغزو جاء موقف الاتحاد المغاربي متبايناً بين دوله الخمس (تونس، ليبيا، الجزائر، المغرب، موريتانيا) من جهة، وبين مؤسساته وجماهيره الشعبية من جهة ثانية[6]، وهناك عاملين اثنين أظهرا بوضوح حالة الموقف المغاربي المتضارب والمتباين عشية الغزو العراقي للكويت

[1] محمّد حسن العيدروس: المرجع السابق، ص250.

[2] Patrice Sawki, op. cit, p08.

[3] رولان جاكار: المصدر السابق، ص50.

[4] مقتطف من بيان المشترك بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية نقلاً عن: جيمس بيكر: المصدر السابق، ص11.

[5] هاجر ختال: المرجع السابق، ص27.

[6] محمّد الرميحي: **أصداء حرب الكويت ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه**، ط1، دار الساقي، لبنان، 1994، ص82.

وخلال الغزو وبعده (حرب تحرير الكويت)، فالعامل الأول يتمثل في الأزمة في حد ذاتها، والعامل الثاني هو القمة العربية التي عقدت في القاهرة عقب اندلا ع الحرب مباشرة.

إن غزو الكويت امراً لا يمكن قبوله أو تحمله، على الأقل بالنسبة لبعض الدول العربية، وذلك نظراً لموقف الكويت المتميز والمشرف تجاه القضية الفلسطينية باحتضانها الآلاف من الفلسطينيين في انتظار عودتهم لوطنهم، هذا فضلاً عن المساهمة الفعالة للكويت في تحقيق النهضة العربية[1]، ولهذه الأسباب انقسم العالم العربي إلى قسمين أحدهما ندّد بهذه الحرب ونادى باستمرار بإمكانية الحل السلمي، ويضم الجمهورية الجزائرية التي نادى رئيسها الشاذلي بن جديد مراراً وتكراراً بحل عربي يبعد عن المنطقة شبح الغزو الأمريكي[2]، والآخر بارك هذه الحرب وصفق للحل العسكري الأمريكي ويضم مصر ودول الخليج[3].

بعد هذه النظرة العامة لمواقف الدول المغاربية من الأزمة العراقية الكويتية سأحاول الاكتفاء بموقف الجزائر – حكومة وشعباً – من هذه الأزمة لا من باب الذاتية أو تفضيلها عن المواقف المغاربية الأخرى، ولكن كونها موضوع الدراسة.

إن موقف الجزائر الرسمي من احتلال العراق للكويت كان موقفاً واضحاً لا لبس فيه ولا غموض، فالجزائر تحركت في وقت مبكر قبل انطلاق الحرب، وأجرت عدة اتصالات مع جميع البلدان الخليجية، ومع الولايات المتحدة الأمريكية، ومع الأطراف العربية المعنية للحيلولة دون تفجير هذه الأزمة، ونظراً لكون الجزائر تتقيد بالشرعية الدولية وتلتزم بالقرارات والمواثيق الدولية من جهة، ومن جهة أخرى كونها بلد عربي والأمة العربية كلها مستهدفة، فإنها أدانت بشدة وشجبت احتلال العراق للكويت حتى قبل المملكة العربية السعودية، واعتبرت هذا العمل العسكري ضد دولة شقيقة ضرباً من ضروب استعراض العضلات والتطاول على المقررات الشرعية والمواثيق الدولية وذلك مهما كانت مبررات ودواعي هذا الاجتياح السافر، والجزائر إذ عمدت إلى اتخاذ هذا الموقف كونها تؤمن إيماناً قاطعاً بالمعطيات السياسية التي تحكم العلاقات بين الدول لا سيما العربية منها، ومن ثم فإنه لا يمكن القفز على هذه المعطيات أو تجاهلها، وهذا الموقف ليس بالجديد بالنسبة

---

[1] محيي الدين عميمور: **لله وللوطن المجموعة السادسة**، المصدر السابق، ص229.

[2] محيي الدين عميمور: **لله... وللوطن المجموعة الرابعة**، ج1، المصدر السابق، ص64.

[3] محيي الدين عميمور: **لله وللوطن المجموعة السادسة**، المصدر السابق، ص229.

للجزائر لأنها عملت على أكثر من صعيد على تقريب وجهات النظر بين الأشقاء حتى بات الخبراء السياسيين يصفون سياسة الجزائر الخارجية بـ "سياسة إطفاء الحرائق"[1].

وفي اليوم الموالي مباشرة من الاجتياح 03 أوت 1990م أصدرت وزارة الخارجية الجزائرية بياناً شديد اللهجة طالبت فيه بضرورة الانسحاب الفوري للقوات العراقية والعودة إلى حدود ما قبل 02 اوت 1990م، وأكدت على سيادة الكويت وسلامة وحدته الترابية وذلك إيماناً منها بعدم نجاعة الحل العسكري في حل الخلافات بين الأشقاء[2]، ومن بين ما جاء في هذا البيان ما يأتي: "تعبر الجزائر عن عميق حزنها وبالغ قلقها أمام التفاقم الخطير الذي آل إليه الوضع في منطقة الخليج العربي نتيجة الاجتياح اللامقبول واللامعقول للقوات العراقية على الكويت.. وان الجزائر تعارض بشدة وأكثر من أي وقت مضى فكرة اللجوء إلى استعمال القوة لفض النزاعات بين الدول"[3].

وأمام هذا الاجتياح العراقي السافر رأت الجزائر انه من الضروري بمكان أن تعبئ الأمة العربية كامل طاقتها قصد وضع حد فوري لهذا المسار الذي يستهدف تمزيق ليس فقط الشعبين العراقي والكويتي بل جميع الأشقاء العرب، وأن تعمل فوراً على إيجاد حل سلمي عن طريق الحوار والتفاوض يضمن الانسحاب العاجل للقوات العراقية ويعيد للكويت سيادته واستقلاله[4].

والمتتبع لجهود الجزائر الدبلوماسية تجاه النزاع العراقي الكويتي يدرك مباشرة أن الجزائر لم تؤيد الطرف العراقي في الأزمة، بل راهنت بشكل كبير على أن يجد هذا النزاع حلاً في إطاره العربي، وأن أي محاولة خارج هذا الإطار هو بمثابة تحد صارخ لميثاق الجامعة العربية، وتطاول كبير على مشروع الوحدة العربية، ومن هذا المنطلق فإن الجزائر وسعياً منها لمحاولة إيجاد حل سلمي للأزمة لم تدخر أي جهد في هذا المجال، سواء قبيل الأزمة أو اثنائها أو حتى خلال حرب تحرير

[1] محمّد وزاني: "**الجزائر وأزمة الخليج**"، الجيش، ع327، س27، أكتوبر 1990، ص4.

[2] محمّد الرميحي: المرجع السابق، ص389.

[3] مقتطف من بيان الصادر عن وزارة الخارجية الجزائرية نقلاً عن: الشعب: "**ضرورة الانسحاب الفوري للقوات العراقية واحترام السيادة الكويتية**"، ع8321، 03 أوت 1990، ص1.

[4] الجمهورية: "**سابقة ذات الخطورة الاستثنائية**"، ع7859، 04 أوت 1990، ص1.

الكويت، فمثلما كان المسؤولون الجزائريون يستقبلون ويستمعون لطروحات طرفي النزاع، كانوا أيضا يسافرون ويقترحون الحلول السلمية على مسؤولي البلدين.

وعلى عكس الموقف الجزائري من الأزمة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية راهنت على الخيار العسكري الذي يتطلب وجود قاعدة عسكرية أمريكية في السعودية كشرط أساسي لإنجاح هذه الحرب وسحق العراق، وبالفعل تمكنت واشنطن من دفع السعودية إلى طلب الاستنجاد بها ليكون بذلك مبررا واضحاً لتدخل الولايات المتحدة في هذه الحرب[1]، وهو ما صرح به الرئيس بوش في خطاب ألقاه على الأمة بعد أسبوع من الغزو يوم 09 أوت جاء فيه: "إن قواتنا ذهبت إلى المملكة العربية السعودية بناءً على طلبها ولن تغادر قواتنا المملكة إلا بطلب منها كذلك"[2].

وبخصوص الادعاءات التي وردت بشأن التهديدات العراقية للملكة العربية السعودية فإن وزير الخارجية العراقي طارق عزيز نفى نفياً قاطعاً في رسالة بعث بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة خافيير دي كويلار ما تردد بخصوص تلك الادعاءات وعزم العراق على القيام بعمل عسكري ضد السعودية، وأكد أنها مجرد مزاعم باطلة تخفي وراءها حقيقة واحدة وهدفاً أساسياً واحداً، وهو توفير غطاء للتواجد العسكري للولايات المتحدة الأمريكية والدول الموالية لها على الأراضي العربية، ثم استغرب من ذلك وقال كيف يمكن للعراق فعل ذلك وهو تربطه مع المملكة العربية السعودية اتفاقية عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استخدام القوة موقعة بتاريخ 28 مارس 1989م!!، ومما جاء في رسالته ما يلي: "إن ما تردد بخصوص عزم العراق على القيام بعمل عسكري ضد المملكة العربية السعودية هي تعتبر مزاعم باطلة بطلاناً مطلقاً ولا أساس لها من الصحة فهي أكذوبة باتت مفضوحة للجميع ومن يدعي غير ذلك فليأتينا ببرهاناً واحداً فلم يعد خفياً على أي أحد بأن الهدف الأساسي من وراء هذه المزاعم هو توفير المبررات للتواجد العسكري الأمريكي وحلفائه والدول العربية المتواطئة معه...إن العراق لم يقم بأي عمل ولم يتخذ أي إجراء من شأنه أن يهدد المملكة العربية السعودية لا بصورة مباشرة ولا غير مباشرة.."[3].

---

[1] جورج بوض نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **لله وللوطن المجموعة السادسة**، المصدر السابق، ص222.

[2] نفسه، ص223.

[3] مقتطف من رسالة طارق عزيز نقلاً عن: فؤاد مطر: المصدر السابق، ص93.

أما بخصوص ما تردّد حول الحشود العراقية على الحدود السعودية بعد غزو الكويت، فإن القيادة العراقية أكدت أنه لم يكن الغرض منه احتلال الجزء الشرقي من السعودية، ولو أرادت القيادة العراقية ذلك لفعلت لأنها أتيحت لها الفرصة للإقدام على هذه الخطوة على الفور، خاصة بعد ابتلاع الكويت في ستة ساعات لكنها لم تفعل، وبالتالي فإن سبب تواجد هذه الحشود كان -ربما- تحسباً لأي هجوم يأتيه من هذه الجهة.

وهو ما أكده الخبراء العسكريون وقالوا أن أي مسؤول أو قائد عسكري عندما يحتل الكويت يدرك أن من يريد إجباره على الانسحاب منها لا بد له من اتخاذ قاعدة برية على أرض السعودية، ولقد تفطن رئيس أركان حرب الجيش الأمريكي لاستراتيجية القيادة العراقية في حشد قواتها داخل الكويت على الحدود الشرقية السعودية، وعلّق بعد شهرين من الغزو العراقي للكويت قائلاً: "إن القوات العراقية المرابطة في الكويت والمقدرة بـ 430 ألف جندي تتخذ مواقف دفاعية في الكويت"[1]، وبالفعل كان الشك العراقي في محله، إذ لم تلبث إن احتشدت القوات الأمريكية وحلفائها من الغرب والعرب معاً على الأراضي السعودية استعداداً لضربه، وربما كان غرض صدّام من حشد قواته على الحدود إظهار الأمر للسعودية أنه مستعد للقتال ولن يتراجع حتى إذا جاءت بقوات أجنبية.

وبالتالي يمكننا أن نستنتج أن غزو العراق للسعودية لا يعدو أن يكون مجرد مزاعم كاذبة روجتها أطرافاً غربية وعربية لتبرير استدعاء القوات الأجنبية للمنطقة وتعلن حرباً مروعة فيها كانت نتائجها وخيمة على العرب فقط.

وحقيقة هذه المزاعم أكدها فيما بعد -أي بعد الاجتياح العراقي للكويت بشهر- الأمين العام للجامعة العربية "الشاذلي القليبي"[2] أثناء تقديم استقالته من منصبه يوم 03 سبتمبر 1990م، حيث أكد أنه جرت العديد من المحاولات العربية عربياً ودولياً سراً وعلناً من أجل

---

[1] رئيس أركان حرب الجيش الأمريكي نقلاً عن: عبد الستار الطويلة: المرجع السابق، ص69.

[2] الشاذلي القليبي رجل دولة سياسي ومفكر تونسي، أول أمين عام لجامعة الدول العربية بعد انتقال مقرها إلى تونس، ولد سنة 1925 بمدينة تونس وتلقى تعليمه الثانوي بمدرسة الصادقية بمسقط رأسهن ثم واصل دراسته العليا بجامعة السوربون تخصص أداب وفلسفة، ثم عاد إلى تونس واشتغل عدة مناصب عليا في الدولة منها وزيراً للثقافة، وفي سنة 1968 أصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب الدستورين وظل على هذه الصفة حتى انتخب عام 1979 أميناً عاماً لجامعة الدول العربية. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج3، ص427.

الوصول إلى حل سياسي يضع حداً لهذه الأزمة وينقذ وحدة الصف العربي لكنها لم تحقق نتيجة، كما حاول صدام حسين مراراً الخروج من الكويت بما يحفظ ماء وجهه لكن واشنطن رفضت العرض، فتأكد للجميع أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد حلاً سلمياً عربياً للأزمة حتى ولو كان مجدياً واهتدت إليه وقبلت به جميع الأطراف العربية المعنية، وكانت واشنطن ترفض أي حل يتقدم به صدّام حسين يحفظ به كرامته[1]، والكرامة كل شيء عند العرب، والسبب في ذلك كما قال نفس المصدر هو: "إصرار جهات أجنبية على استعمال القوة، وأولاً وأساساً القضاء على قوة عربية بإمكانها أن تحد من الأطماع الإسرائيلية بالتوسع والهيمنة على المنطقة...وإذا كان اليوم من حق الكويت علينا أن نقف إلى جانبها ومن حق المملكة العربية علينا أن نشد أزرها فيما تزعم أنه خطر يهدد أمنها، فإنه من حق العراق أيضاً علينا ألا نتركه عرضة لأشرس عدوان جماعي أجنبي لا يهدف إطلاقاً إلى الدفاع عن الشرعية الدولية بل إلى مآرب معروفة وحاجات في نفس آل يعقوب"[2]، وهو ما دفع خلال الأسبوع الثاني من شهر سبتمبر كل من الشاذلي القليبي وممثل جامعة الدول العربية في واشنطن "كلوفيس مقصود" إلى الاستقالة من منصبهما احتجاجاً على ما آلت إليه الأوضاع العربية.

إن تصريح الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي بخصوص دواعي التواجد الأجنبي وخاصة الأمريكي في المنطقة العربية جاء مطابقاً تماماً لتصريح وزير الخارجية العراقي طارق عزيز، وهو ما تم التأكد منه لكن بعد فوات الأوان لأن القوات العسكرية الأمريكية لم تغادر المنطقة عقب تحرير الكويت بل استمرت في اعتداءاتها على العراق حتى حطمته على الآخر اقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً، وتحقق للإمبريالية العالمية ما كانت تصبو إليه وهو إزاحة هذا الخطر العربي الذي كان يقف حجر عثرة في وجه الكيان الصهيوني وسياسته التوسعية.

وإذا كانت الجزائر قد راهنت على الأسرة العربية لتذليل الصعوبات وفك ملابسات الأزمة وهو ما راهن عليه أيضاً صدام حسين شخصياً حين أبدى استعداد لانسحاب قواته من

---

[1] كمال ديب: المرجع السابق، ص227.

[2] الشاذلي القليبي نقلاً عن: فؤاد مطر: المصدر السابق، ص150.

الكويت[1] شريطة ألا يتخذ وزراء الخارجية العرب أي قرار مسيئاً أو عنيفاً ضد العراق في اجتماع القمة العربي الطارئ المقرر عقده في القاهرة[2]، فإن هذه الأسرة -للأسف الشديد- لم تتح لها الفرصة والوقت الكافي للقيام بواجبها، والمقصود هنا القمة الطارئة لجامعة الدول العربية التي انعقدت في القاهرة عقب الاجتياح العراقي للكويت وتحديداً يوم 10اوت 1990م، والتي من المفترض أن تكون فرصة لتقارب الهوة بين الطرفين وتذليل العقبات والخروج منها بحل نهائي للأزمة[3]، لكن في هذه القمة انفلتت الأمور من يد الأسرة العربية واتجهت بسرعة نحو تدويل الأزمة العربية، وهذا التحول الكبير في الموقف العربي شجعته وفرضته بالقوة الولايات المتحدة الأمريكية.

وتجدر الإشارة إلى أن الإعداد لهذه القمة كان غير عادياً، إذ بدا وكأنه سيناريو أعد مسبقاً لتكريس وتعزيز التواجد العسكري الأجنبي بقوات عربية، عن طريق التصويت على لائحة تنص على إيفاد هذه القوات إلى المنطقة لمواجهة الجيش العراقي، هذا فضلاً عن حدوث حركات مشبوهة خلال أشغال المؤتمر[4] تتمثل بصورة جلية في طريقة عمل القمة واختتام أعمالها[5].

ومما يعاب أكثر على هذه القمة المشبوهة هو أنه لم يسبقها الاجتماع التمهيدي لوزراء الخارجية كما تحروا العادة وعلل الوفد المصري ذلك بحجة أن الأمر معقداً جداً، ضف إلى ذلك أنه قبل انعقاد هذه القمة للمناقشة، بل للموافقة الاجبارية على قرار استدعاء القوات الأجنبية، كانت هذه الأخيرة تصل تباعاً إلى المملكة العربية[6]، ونظراً لدقة الموقف وخطورته واحتراماً للشعور القومي

---

[1] هذا ما أكده العاهل الأردني الملك حسين الذي اتصل به صدّام حسين هاتفياً وأخبره قائلاً: «**إننا نتعهد بالانسحاب وسنشرع فيه خلال إيام وسوف يستغرق عدة أسابيع، وأرجوك أن تبذل جميع مساعيك مع الزعماء العرب لتؤكد لهم أن الإهانة والتهديدات تجاه العراق لن تزيد الطينة إلا بلة ويمكن أن ينتهي الأمر إلى أن تصبح الكويت جزءاً من العراق، كما أنه من المفيد جداً أن لا يوفر الزعماء العرب أي غطاء للتدخل الأجنبي**". ينظر: جون كوولي: المصدر السابق، ص331.

[2] محيي الدين عميمور: **لله وللوطن المجموعة السادسة**، المصدر السابق، ص222.

[3] مُحَّد وزاني: "**الجزائر وأزمة الخليج**"، مقال سبق ذكره، ص4.

[4] هناك من يذكر بأن هذه القمة العربية عقدت بتاريخ 10 أوت 1990، وخلال هذه القمة رفض كل من الرئيس التونسي والملك الاردني إدانة العراق، غير أن الرئيس المصري حسني مبارك رفض أي نقاش بخصوص المشكلة وقرر إلى جانب القوات الأمريكية إرسال قوات عربية ومنها سوريا التي سارعت على الفور إلى إرسال 3000 جندي ليرتفع العدد في نهاية الشهر إلى 15000 جندي. ينظر: جورج قرم: المرجع السابق، ص423.

[5] محيي الدين عميمور: **لله وللوطن المجموعة السادسة**، المصدر السابق، ص223.

[6] عبد الستار الطويلة: المرجع السابق، ص61.

العربي، كان من المفترض إيقاف عملية نزول هذه القوات، لا سيما وأن قرار مجلس الجامعة قد نص على حصر الخلاف ومعالجته في النطاق العربي، لكن للأسف لم يحدث هذا إطلاقاً، وفي الأخير اتضح للجميع أن القرار الذي سيتخذه الرؤساء العرب كان قد اتخذ مسبقاً من طرف الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، حيث قدم هذا الأخير حسب شهادة برغام مشروعاً إلى الرئيس المصري حسني مبارك وأمره **بفرضه** على الجامعة العربية لتوافق عليه[1].

ومما يبين نوايا الرئيس المصري مبارك المبيتة تجاه العراق هو تعمده عزل الوفد العراقي في فندق متواضع بدون خطوط هاتفية لمنعهم من الاتصال وشرح وجهات نظر العراق للوفود العربية المشاركة في المؤتمر، أي محاولة منعهم من التأثير على مسار القمة، والأخطر من هذا كله هو أنه أثناء انعقاد القمة حاول الرئيس المصري مجابهة واعتراض أية مبادرة عربية تدعو إلى فض الأزمة وتوجيهها نحو الحلول السلمية، أو تدعوا إلى معالجة الأزمة داخل الأسرة العربية[2].

وخلال الكلمة التي ألقاها الوفد الكويتي في المؤتمر العربي أكد أن قضايا الخلافات الحدودية، وانخفاض أسعار البترول التي اتخذها العراق كمبرراً لتنفيذ اجتياحه السافر لم تكن سوى مجرد ذريعة فقط لاحتلال الكويت، لأن وراء هذا الاعتداء الغادر والانتهاك الصارخ للمبادئ والمواثيق الدولية بصفة عامة وميثاق جامعة الدول العربية على وجه الخصوص أسباب حقيقية خفية تتمثل في رغبة العراق في ضم الكويت من خلال احتلال كامل أراضيها وإسقاط نظامها الشرعي[3].

أما ممثل العراق السيد نائب رئيس الوزراء طه ياسين رمضان فقد صرّح في كلمته الأولى التي ألقاها في المؤتمر بأن هذه القمة مشتبه فيها لعدة أسباب منها[4]:

- الانحياز الواضح والمقصود لرئيس المؤتمر (الرئيس المصري حسني مبارك) للموقف الكويتي في كلمته الافتتاحية التي عرض فيها الموقف العراقي عرضاً ظالماً وغير عادل، بالرغم من ان الرئيس العراقي صدام حسين سبق له وإن أوضح تفاصيل وأبعاد المؤامرة خلال قمة بغداد قائلاً: "**هناك**

---

[1] محمّد برغام: المصدر السابق، ص91.

[2] محمود أحمد خضر: "**موقف دول المواجهة العربية (مصر والأردن) من أزمة الخليج 1990**"، مقال سبق ذكره، ص168.

[3] سامي عصاصة: **وثائق حرب الخليج حقيقة ما جرى في مؤتمر القمة العربي في القاهرة ودور الرئيس حسني مبارك فيما آل إليه المؤتمر(النصوص، التحليل والاستنتاج)**، ط1، مكتبة بيسان، بيروت، 1994، ص35.

[4] نفسه، ص-ص38-40.

تفاصيل ووثائق تؤكد حقيقة التآمر المسبق بين المسؤولين الكويتيين ونظرائهم الأمريكيين حيث اتفق الطرفان على التعاون وتبادل المعلومات وضرورة استغلال الكارثة الاقتصادية في العراق قصد زعزعة استقراره وإزاحة صدام عن الحكم"[1].

- تمت الدعوة لهذه القمة دون تشاور وتنسيق مسبق مع العراق.

- التناقض الذي يعتري القمة، فهي عقدت بعنوان ايجاد حل عربي للأزمة، لكنها عقدت متأخرة بعد دخول القوات الأمريكية والأجنبية الأخرى للمنطقة، وفي ظل تهديدات أمريكية وإسرائيلية جادة بخصوص العدوان على العراق، ومن ثم فإنه لا معنى ولا فائدة لحلول عربية في ظل تلك التهديدات والضغوطات.

- إن المشروع المعروض على المؤتمرين لم يقدم للعرض بل قدم للفرض، ومن ثم فإن العراق لن يقبل بأي موقف مفروض عليه قبل التباحث والتفاوض.

- بناء على ما سبق ذكره فإن العراق غير مستعد لأي حل من الحلول مهما كان مصدرها، ولن يبحث في أي مشاريع أو أفكار قبل زوال الوجود المادي للقوات الأمريكية وغيرها من المنطقة.

وخلال أشغال المؤتمر اقترح ياسر عرفات تشكيل وفد عربي يضم مصر والجزائر واليمن والأردن وفلسطين ويتوجه إلى بغداد لمقابلة الرئيس صدام حسين، وأكد عرفات أن حل الأزمة في هذا الإطار ممكن جداً، غير أن الرئيس المصري حسني مبارك رفض المشاركة في هذا الوفد وضرب الاقتراح عرض الحائط بحجة أن صدام حسين نكث بتعهداته السابقة[2].

بعد ذلك قام الرئيس المصري مبارك مباشرة بتقديم "المشروع" للتصويت دون دراسة أو تعديل على أساس أنه مصري، وبالتالي فإن ما حدث داخل القمة هو تكريس للمشروع الأمريكي فقط[3]، ولكن رغم كل هذا لم يمنع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد من التدخل خلال الجلسة الأولى قائلاً: "إننا مطالبون بإيجاد وسيلة عربية لحل الأزمة، وإلا فإننا نكون قد ضيعنا كفاح أجيال قضت عمرها في محاربة الاستعمار، ولا يعقل أن يوجد بيننا من يمهد الطريق لعودته لأراضينا بقواته العسكرية"[4]، وكان

[1] صدام حسين نقلاً عن: كمال ديب: المرجع السابق، ص217.

[2] كريم بقرادوني: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، المصدر السابق، ص282.

[3] محيي الدين عميمور: **لله وللوطن المجموعة السادسة**، المصدر السابق، ص224.

[4] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **لله وللوطن المجموعة السادسة**، المصدر السابق، ص224.

هنا الرئيس الشاذلي يقصد دولة الكويت حينما أشار ممثلها ولي العهد ـ خلال كلمته التي ألقاها في المؤتمر ـ إلى ضرورة الاستنجاد بالقوات الامريكية، ومما جاء في خطابه ما يأتي: "..وإذا لم يتخذ مؤتمرنا هذا الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك، فإن واجبنا تجاه وطننا وشعبنا ومسؤولياتنا أمام الله تفرض علينا اللجوء إلى أي إجراءات تمكننا من تحرير بلدنا واسترجاع حقوقنا كاملة"[1].

إن تلك الخطوات والتصرفات التي قام بها الرئيس المصري حسني مبارك سواء قبل القمة أو خلالها، أكدت بشكل قاطع أهدافه وتوجهاته ونواياه الحقيقية نحو حل الأزمة بالقوة العسكرية ومعاقبة العراق، ورفض كل الاقتراحات المقدمة من طرف الزعماء العرب والتي تفضي إلى اللجوء للحوار والحل السلمي. وكان الهدف الأساسي الذي دفع مصر إلى إخراج الأزمة من نطاقها العربي إلى الإطار الدولي وفسحها المجال للقوات العسكرية الأجنبية للقدوم إلى منطقة الخليج العربي، ومشاركتها بجيشها إلى جانب القوات الأجنبية لإخراج العراق من الكويت، هو الحصول على مساعدات اقتصادية من قبل دول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يفسره بوضوح إقدام واشنطن على دفع سبع مليارات دولار لمصر، هذا فضلاً عن تخفيض معظم ديونها المترتبة عليها[2].

ولقد عارضت ليبيا هذا المشروع بقوة في حين امتنعت عن التصويت كل من العراق، الجزائر، واليمن (بقسميه الشمالي والجنوبي)، والأردن، أما منظمة التحرير الفلسطينية، وموريتانيا، والسودان فتحفظو على القرار[3]، وغابت تونس عن القمة[4].

أما باقي الدول الأعضاء في الجامعة العربية[5] وافقت على المشاركة بقوات عسكرية ضد العراق إلى جانب القوات الدولية ضاربة بذلك ميثاق الجامعة العربية عرض الحائط، والذي ينص

---

[1] ولي العهد الكويتي نقلاً عن: سامي عصاصة: المصدر السابق، ص134.

[2] محمود أحمد خضر: "**موقف دول المواجهة العربية (مصر والأردن) من أزمة الخليج 1990**"، مقال سبق ذكره، ص168.

[3] حمزة سالم آل دبج الشهري: المرجع السابق، ص307.

[4] بخصوص غياب تونس عن المشاركة في هذه القمة، صرّح الرئيس التونسي بن علي آنذاك في خطاب ألقاه أمام مواطنيه بتاريخ 11 أوت 1990 أن سبب غياب تونس عن القمة هو الدعوة التي وجهت إليها في وقت متأخر دون أي إعداد أو تشاور، وهو ما استغرب منه الرئيس التونسي وطلب تأجيل هذه القمة ليومين أو ثلاثة إيام حتى يتسنى الإعداد لها بشكل جيد لكن طلبه قوبل بالرفض. للمزيد ينظر: عبد الستار الطويلة: المرجع السابق، ص61.

[5] تضم الدول الموافقة على القرار كل من: المملكة العربية السعودية، الإمارات، قطر، سلطنة عمان، سوريا، المغرب، الصومال، لبنان، جيبوتي، البحرين، مصر.

على أن اتخاذ القرار داخل الجامعة لا يتم إلا بإجماع أعضائها، ومع ذلك قررت المشاركة في الحرب ضد العراق دون حصول الإجماع[1]. ومن أهم القرارات التي تم اتخاذها في هذه القمة غير العادية[2] نذكر ما يأتي:

– التأكيد على قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر بتاريخ 03 جويلية 1990م، وكذا بيان منظمة المؤتمر الإسلامي الصادر في 04 جويلية من نفس السنة.

– ضرورة الالتزام بجميع قرارات مجلس الأمن رقم: 660، 661، 662 الصادرة خلال شهر جويلية 1990م لتعبيرها عن الشرعية الدولية.

– إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة، وعدم الاعتراف لا بالقرار العراقي المتعلق بضم الكويت، ولا بجميع النتائج المترتبة عن عملية الغزو، ومطالبة النظام العراقي بسحب قواته إلى الحدود التي كان عليها بتاريخ 01 أوت 1990م.

– التأكيد على سيادة الكويت ووحدة أراضيه وإعادة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً عليها قبل الغزو العراقي، وذلك باعتبار الكويت عضواً في جامعة الدول العربية وفي الأمم المتحدة.

– شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربي عموماً وتأييد المملكة العربية السعودية في جميع الإجراءات التي تتخذها لحق الدفاع الشرعي وفقاً لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك لجامعة الدول العربية، والمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم 661 الصادر بتاريخ 06 جويلية 1990م، على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الأراضي الكويتية.

– ضرورة الاستجابة الفورية لطلب المملكة العربية السعودية المتعلق بنقل قوات عربية لمساعدة القوات العربية السعودية المسلحة في الدفاع عن أراضيها ضد أي عدوان خارجي.

– يكلف المؤتمر الامين العام للجامعة العربية لمتابعة تنفيذ هذه القرارات، وكتابة تقرير عنها خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً ويتم رفعه إلى مجلس الجامعة لاتخاذ ما يراه مناسباً في هذا الخصوص.

---

[1] محمّد برغام: المصدر السابق، ص91.

[2] فؤاد مطر: المصدر السابق، ص52.

إن امتناع الجزائر عن التصويت فيه دلالة على أن الرئيس الجزائري كان على علم بالقرارات التي اتخذت خارج قاعة المؤتمر، وعلى دراية كاملة بالمؤمرة الامبريالية التي تحاك في السر ضد العراق والعرب بصفة عامة، وأقل ما يقال عن هذه القمة العربية التي هي في الأصل (غربية) أنها أكدت للعالم ان الولايات المتحدة الامريكية، بمساعدة حسني مبارك، هي المدبر والمسير الوحيد لأزمة الخليج الثانية والمتحكم في زمم أمورها.

وفور عودته من القاهرة يوم 12 أوت 1990م، صرّح الرئيس الشاذلي بن جديد الذي ترأس الوفد الجزائري في قمة القاهرة الاستثنائية أن سبب امتناع الجزائر عن التصويت هو أنها أرادت تعديل مشروع القرار، وأكد أن موقف الجزائر ثابت ولن يتغير، فهي ضد أي احتلال لأي بلد عربي أو غير عربي، وعن إمكانية حل الأزمة صرّح نفس المصدر أنه من الصعوبة بمكان التكهن بحل مثالي في ظل هذا الظرف العربي المتأزم، وذكر أن كل ما تأمله الجزائر بعد اجتماعات القاهرة أن يعمل الأشقاء المعنيون على تفادي تعفن الوضع واللجوء إلى طرق أخرى عدا طريق القوة العسكرية[1].

وفي نفس الإطار دائماً، وفي خطاب ألقاه بتاريخ 23 يناير 1991 تطرق فيه رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد إلى مؤتمر القاهرة الاستثنائي، وتعرض إلى موقف الجزائر من هذه القمة مفنداً بذلك بعض المزاعم والآراء التي ادعت أن الجزائر ركنت إلى الحياد تجاه هذه المشكلة حيث قال: "وقد قيل عن موقف الجزائر، ربما من باب التشويه، أنه محايد لكون الموضوع لا يعنيها والحقيقة أننا أعلنا أمام الملوك والرؤساء العرب أننا لا نشاطر الرأي في هذا الطرح ولا في كيفية تحضير صيغة اللائحة التي قدمت في المؤتمر بحيث قلنا أن هناك نقاط تتعارض ووجهة نظر الجزائر"[2]، ومن هذا المنطلق فإن موقف الجزائر الذي اتخذته خلال المؤتمر، وهو التزامها الصمت أثناء التصويت على لائحة إيفاد قوات عربية إلى المنطقة للتصدي للجيش العراقي، أثار الكثير من الجدل، حيث وصفه البعض بموقف اللاثورية، وقال البعض الآخر بأنه موقف سلبي، فيما قال عنه آخرون بأنه الرزانة ورأس الحكمة لعدة اعتبارات أهمها:

---

[1] النصر: "**نأمل من الأشقاء تفادي تعفن الوضع**"، ع5204، 13 أوت 1990، ص1.

[2] الشاذل بن جديد نقلاً عن: سالم العلواني: "**قراءة في خطب رئيس الجمهورية**"، الجيش، ع333، س29، مارس 1991، ص14.

– التصويت ضد اللائحة معناه تأييد العراق ومساندته في احتلال الكويت واعتبارها محافظة من محافظات العراق، وهذا فيه خرق صارخ للاتفاقيات والمواثيق الدولية، ويتعارض أيضاً مع سياسة الجزائر الخارجية ومفهومها وقناعتها بخصوص العلاقات بين الدول العربية التي ينبغي أن تقوم على أساس التنسيق والتعاون والتكامل بما يخدم الأمة العربية لا بما يهدد وحدتها ويخل بأمنها.

– التصويت بالموافقة على اللائحة معناه محاباة القمة في تأييد المنحى الخطير التي اعتزمت اقحام المنطقة فيه، ناهيك عن الملابسات التي أحاطت أشغال المؤتمر، إذ اعتبر هذا الأخير بمثابة إيذاناً للتدخل الفعلي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وهذا يتنافى أيضاً مع مبادئ الثورة الجزائرية.

وفي الأخير وافقت القمة العربية الطارئة بالقاهرة إجبارياً (لأن القرار وافقت عليه 12 دولة فقط ولم يتخذ بإجماع الأعضاء كما ينص ميثاق الجامعة) على إرسال قوات عربية تلبية لطلب السعودية وبعض الدول الخليجية للدفاع عنها، ومن بين الدول التي نفذت قرارات المؤتمر على الفور نجد المغرب، سوريا، مصر وقامت هذه الدول بإرسال قوات عسكرية إلى الحدود السعودية الكويتية[1]، بل أكثر من ذلك أن الرئيس المصري حسني مبارك ذهب إلى أبعد حد، وهو أنه أدى دوراً كبيراً في إقناع واشنطن بإرسالها قوات عسكرية ضد العراق قبل أن يتبنى الشارع العربي الطرح العراقي[2]، وقد أسفرت هذه القمة عن خمس مواقف مغاربية متباينة والتي زادت اتساعاً عن بعضها البعض خلال الأحداث اللاحقة للكارثة، وبات واضحاً نقص التنسيق ـ إن لم نقل انعدامه ـ في السياسة الخارجية العربية لهذه الدول، والسبب في اختلاف تللك المواقف ناتج عن عدة عوامل[3] وحسبي أن أذكر أهمها:

– غياب أسس التنسيق داخل كيان الاتحاد المغاربي نظراً لكون هذا الأخير حديث النشأة نسبياً (تأسس في 17 فبراير 1989م بمدينة مراكش المغربية)، ولم يرق بعد إلى مستوى الدور الإقليمي اللائق به.

– اختلاف المواقف ناتج عن اختلاف أنظمة الحكم في هذه البلدان المغاربية فمنها ما هو ملكي ومنها ما هو جمهوري.

---

[1] نهلة محجوب أحمد: المرجع السابق، ص64.

[2] كمال ديب: المرجع السابق، ص226.

[3] محمّد الرميحي: "**ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت**"، الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية)، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995، ص384.

– اختلاف المصالح الاقتصادية لكل دولة من دول الاتحاد وكذا اختلاف المشاكل الداخلية لكل منها، وهو ما فرض عليها اتخاذ موقف مختلف عن مواقف الدول الأخرى.

وفي الأخير، ومن خلال ما تم التطرق إليه بخصوص القمة العربية الاستثنائية وأهم القرارات الصادرة عنها، يمكننا القول أن هذه القمة من خلال إقرارها بمجيء القوات الأجنبية للمنطقة ومطالبتها بالانسحاب العراقي غير المشروط من الأراضي الكويتية من جهة، وتجاهلها التام للمطالب العراقية من جهة ثانية، هي التي دفعت العراق دفعاً إلى العناد والمضي قدماً في طريق الضم والإلحاق، ومن ثم دفع المنطقة إلى طريق الدمار، كما أكدت هذه القمة الفشل الذريع الذي منيت به الجامعة العربية وذلك بعجزها عن تجسيد الحد الأدنى من التضامن العربي.

وبعد صدور جملة من القرارات اهمها القرار رقم 661 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 06 اوت 1990م الذي ينص على فرض عقوبات اقتصادية على العراق، وأمام هذا الانقسام العربي المقيت وتخلي الدول العربية عن بعضها البعض، وافقت المملكة العربية السعودية[1] على السماح بدخول القوات الأمريكية إلى أرضها للدفاع عنها وعن الخليج عموماً، والهدف الظاهري منها هو تحرير الكويت في أقصر وقت ممكن، وعلى الفور لبت واشنطن الطلب الذي كانت تنتظره ونفذت ما عرف بـ "**عملية درع الصحراء**"[2].

وحسب تأكيدات وزير الخارجية الأمريكي أن عملية درع الصحراء كلفتهم 06 مليارات دولارات فقط، في حين أنه حصل حسب بعض المعلومات الرسمية المتداولة على تعهد من الأطراف المعنية وهي المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والحكومة الكويتية الموجودة في المنفى بدفع أكثر من 12 مليار دولار دون احتساب الفواتير التي دفعت من قبل[3]، وهذا ما يؤكد لنا أن هذه الأزمة هي في الواقع عبارة عن لعبة نظمت بمهارة في الشرق الأوسط

---

[1] هذه الموافقة علق عليها نائب رئيس وزراء العراق في قمة القاهرة وقال إذا كانت القوات العربية غير مؤهلة للدفاع والوقوف ضد العراق الذي يخطط للهجوم عن المملكة العربية السعودية وعلى كامل دول الخليج ـ كما تزغم وتعتقد هذه الأخيرة–فما الهدف أصلاً من هذه القمة وما الهدف من الحل العربي؟ إذاً فلنترك العراق يواجه مصيره مع القوات الغربية التي دخلت المنطقة بإرادة القوات العربية. ينظر: سامي عصاصة: المصدر السابق، ص87.

[2] حمزة سالم آل دبج الشهري: المرجع السابق، ص307.

[3] المهدي المنجرة: المرجع السابق، ص25.

أديرت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبمساعدة بريطانيا وفرنسا دون أن ننسى الدور الهامشي الذي تمثله بعض الدول العربية.

إن الرغبة الأمريكية في غزو العراق للكويت تخفي ورائها رغبة أخرى حقيقية تتمثل في رغبة أمريكا في تدمير العراق الذي بات يهدد أمنها ومصالحها في المنطقة، وهو ما صرح به الرئيس الأمريكي خلال مؤتمر صحفي ألقاه بتاريخ 02 نوفمبر 1990م، ومما جاء فيه ما يأتي: "إننا نسعى إلى إزالة خطر القوة العراقية من المنطقة أساساً، وفضلاً عن ذلك فإننا نريد تصفية الإمكانيات الكيماوية والبيولوجية والنووية...وأننا لن نحيد عن هذا الهدف حتى ولو قرر صدّام سحب قواته من الكويت"[1].

وقد استشاطت القيادة الأمريكية غضباً عندما ربط الرئيس العراقي انسحابه من الكويت بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا ولبنان، وربطه كذلك بانسحاب سوريا من لبنان[2]، وأعلن في 12 اوت 1990م قائلا: "إني اقترح أن يتم حل جميع مشكلات الاحتلال، أو جميع المشكلات المطروحة كذلك في المنطقة على الأساس نفسه، وبالاستناد إلى المبادئ ذاتها التي ينبغي إيرادها بواسطة مجلس الأمن الدولي"[3]. وعقب هذا التصريح اقترح ياسر عرفات من تونس مشروع خطة يتكون من خمسة نقاط أهمها العمل على إجلاء القوات الأجنبية من منطقة الخليج وإحلال محلها قوات عربية، وكذا رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على الشعب العراقي وفرضها على كل دولة تمتنع عن الانسحاب من الأراضي التي تحتلها[4].

والغريب في الأمر أننا نجد القوات السورية ضمن القوات العربية المشاركة في الحرب ضد العراق، مع العلم أن العراق كان أول بلد عربي شارك بقواته العسكرية إلى جانب سوريا في حرب 1973م ضد إسرائيل، وقدم العديد من الشهداء للدفاع عن أرض سوريا وسمائها ومياهها، فكان، للأسف، رد الجميل السوري هو المشاركة في تدمير الدولة العراقية، وذلك بموجب صفقة عقدتها سوريا مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، حيث ساعدتا هذين الأخيرتين سوريا في

[1] جورج بوش نقلاً عن: أحمد كمال شعت: المرجع السابق، ص34.
[2] جورج قرم: المرجع السابق، ص422.
[3] صدام حسين نقلاً عن: جورج قرم: المرجع السابق، ص445.
[4] رولان جاكار: المصدر السابق، ص49.

إلقاء القبض على الجنرال "ميشال عون" الذي قاد الحرب ضد قواتها في لبنان مقابل مشاركة قوات عسكرية سورية في قوات التحالف ضد العراق خلال حرب تحرير الكويت[1].

وهو الأمر الذي شجبته الجزائر واعتبرته عملاً يتنافى مع المبادئ والمثل العليا، وموقف الجزائر هذا فسّره تصرف سفيرها في سوريا، فحسب شهادة برغام أنه في إحدى المناسبات بسوريا، جرى حوار حاد بين السفير الجزائري وهو يحاول مناقشة السوريين سياسياً، فجن جنون السفير الجزائري من جراء مشاركة السوريين في حرب تحرير الكويت ضد العراق إلى درجة أنه من لاحظ وشاهد السفير الجزائري وهو يجادل ويناقش السوريين بحماس شديد إلا ويظنه سفير العراق وليس سفير الجزائر[2]، ومما قاله للسوريين في هذا النقاش: "إن ما فعلتموه في العراق وشعبه لم يفعله العدو الصهيوني في شعب فلسطين"[3].

ولم تتوقف سوريا عند هذا الحد فحسب؛ بل قامت كذلك بإبطال السلام الذي سعى إليه العراق في تحقيقه مع إيران، حيث أنه في 15 أوت 1990م فاجأ صدام حسين العالم بموافقته على كامل الشروط الإيرانية بما فيها سحب جميع قواته من الأراضي الإيرانية التي استولى عليها بعد حربه مع إيران، والتزامه بالتقيد ببنود اتفاقية الجزائر عام 1975م، لكن محاولة صدام هذه لإقامة سلام مع إيران أجهضتها زيارة الرئيس السوري حافظ الأسد لإيران خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 25 سبتمبر 1990م[4].

إن هذا التراجع المفاجئ في المواقف العراقية تجاه إيران (سحب جيشه من الأراضي الإيرانية، إطلاق سراح الأسرى الإيرانيين، وأخيراً الاعتراف باتفاقية الجزائر الموقعة عام 1975م) كان له الدور الكبير في تغيير المواقف الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث رفضت طهران تدعيم القوات العسكرية الأمريكية، وبالرغم من أن إيران أدانت اجتياح العراق للكويت لكنها عارض بشدة الموقف الأمريكي حيال هذه الأزمة[5].

---

[1] مُحَّد برغام: المصدر السابق، ص90.

[2] نفسه، ص92.

[3] نفسه، ص92.

[4] حمزة سالم آل دبج الشهري: المرجع السابق، ص309.

[5] جورج قرم: المرجع السابق، ص423.

ودائماً في إطار المساعي الحميدة التي تبذلها الجزائر حيال النزاع العراقي الكويتي احتضنت الجزائر يوم 02 سبتمبر 1990م اجتماع وزراء خارجية بلدان اتحاد المغرب العربي، وكان الهدف من هذا اللقاء هو بلورة موقف مغاربي مشترك يعطي الأولوية للحل العربي ويرفض التواجد الأجنبي بالمنطقة، وفي هذا الخصوص أكدت الجزائر أن اللجوء إلى القوى الأجنبية ليس من شأنه تسهيل حل سياسي، وأنه من الواجب تطويق الخلاف العراقي الكويتي وإرجاعه إلى إطاره الطبيعي العربي[1].

كما استقبل الرئيس الشاذلي بن جديد بصفته رئيس اتحاد المغرب العربي وزراء خارجية الاتحاد ونصحهم قائلاً: "إنه من الضروري أن ننسق جهودنا وأن نعمق التشاور فيما بيننا باعتبارنا مجموعة معنية بما يجري في منطقة الخليج"[2]، أما السيد سيد أحمد غزالي وزير الشؤون الخارجية الجزائرية فقد صرّح من جهته قائلاً: "نعم للتمسك بالشرعية الدولية وبميثاقي الأمم المتحدة والجامعة العربية، لكن لا لتجويع الشعب العراقي وإضعافه والمساس بقدراته"[3].

وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي كان فيه الوضع في الخليج العربي يزداد تأزماً، كانت المساعي الدبلوماسية تبذل قصارى جهدها من أجل درء الخطر، غير أن لجوء أحد طرفي النزاع لتصعيد الموقف سحب البساط من تحت الدبلوماسيين لتقديم البدائل العسكرية، وهو ما رفضته الجزائر وعارضته بشدة في رسالة[4] بعث بها وزير الخارجية الجزائرية سيد أحمد غزالي إلى الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دي كويلاز أكد فيها التزام الجزائر بالتسوية العربية بعيداً عن أي ضغط أو تدخل أجنبيين سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة[5].

ورغم كل هذا الشرخ الواضح في صفوف العالم العربي فإن محاولات الجزائر وجهودها حيال هذه الازمة لم تتوقف، فبتاريخ 20 سبتمبر 1990م سافر الرئيس الشاذلي بن جديد إلى العاصمة المغربية الرباط للمشاركة في قمة ثلاثية تجمع الجزائر والمغرب والأردن لبحث الوضعية

---

[1] الشعب: "**اجتماع طارئ لوزراء خارجية اتحاد المغرب العربي اليوم في الجزائر**"، ع8346، 02 سبتمبر 1990، ص1.

[2] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: الشعب: العدد نفسه، ص1.

[3] أحمد غزالي نقلاً عن: نفسه، ص12.

[4] انظر الملحق رقم: 14 ص555.

[5] الشعب: "**الجزائر تعارض بشدة الحل العسكري وتؤكد التزامها بالتسوية العربية**"، ع8358، 16 سبتمبر 1990، ص1.

الراهنة في الوطن العربي بصفة عامة ومنطقة الخليج على وجه الخصوص[1]، ولقد سمحت هذه القمة بتبادل واسع ومثمر لوجهات نظر الزعماء الثلاثة حول الواضع الراهن في المنطقة، علماً أن هذه القمة تهدف أساساً للحيلولة دون تغليب العمل العسكري على التسوية الدبلوماسية السلمية، كما كانت هذه القمة فرصة مواتية للتذكير برفض وإدانة الغزو العراقي للكويت[2]، لكن العناصر الخليجية الضاغطة لمصلحة واشنطن والتي كانت في قمة هيجانها حالت دون تطبيق هذا الاتفاق الثلاثي[3].

وثاني مبادرة جماعية بعد القمة العربية السالفة الذكر إزاء أزمة الخليج تتمثل في مبادرة "اتحاد المغرب العربي" الذي تمكن من صياغة وثيقة عمل مغاربية تقوم على ثلاثة محاور كبرى لحل الأزمة تنحصر فيما يلي[4]:

- احترام الشرعية والدولية وميثاق الأمم المتحدة.
- عدم اللجوء إلى القوة لفض النزاعات بين الدول وبين الأشقاء.
- رفض كل إجراء من شأنه تجويع الشعب العراقي. ولقد علّق وزير الخارجية الجزائري سيد أحمد غزالي عن موقف اتحاد المغربي العربي من القضية الخليجية قائلاً: "إنه لا اختلاف بين الدول العربية حول الاجتياح العراقي للكويت، لكن الاختلاف بين عواصم هذه الدول يكمن في أساليب وطرق التسوية"[5].
- التصويت على اللائحة يعني على صعيد آخر اقصاء العمل العسكري وتكريس العمل السياسي الذي قد يؤدي إلى حل نهائي للأزمة ويجنب الأمة العربية من الحرب التي تبدد طاقتها وقدراتها.

ومن الغرابة بمكان أننا نجد بعض المواقف الشعبية الأمريكية تجاه أزمة الخليج أفضل من مواقف بعض الأنظمة العربية وشعوبها، حيث عارضت بشدة وشجبت التدخل الأمريكي في أزمة

---

[1] الشعب: "**لجنة ثلاثية جزائرية مغربية أردنية تبدأ في الرباط صياغة مبادرة عربية لحل أزمة الخليج**"، ع8362، 20 سبتمبر 1990، ص5.

[2] الشعب: "**بعد قمة الرباط هل ستمهد لمبادرة عربية لحل أزمة الخليج**" ع8363، 21 سبتمبر 1990، ص1.

[3] محيي الدين عميمور: **لله وللوطن المجموعة السادسة**، المصدر السابق، ص228.

[4] المجاهد الأسبوعي: "**منطق القوة.. والتحرك الدبلوماسي**"، ع1575، 12 أكتوبر 1990، ص13.

[5] أحمد غزالي نقلاً عن: المجاهد الأسبوعي: العدد نفسه، ص13.

الخليج، فعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى تحليل أحد الكتاب الأمريكيين الرائع والهادئ للأحداث الساخنة في منطقة الشرق الأوسط، حيث علّق "ارتور شلسينجر" في صحيفة وول ستريت بتاريخ 1990/10/01م قائلاً: "إن صدام حسين، مهما كان بغيضاً، فلن يكون هتلر آخر. لا يمكن منطقياً أن يقارن العراق بألمانيا النازية، علاوة أنه لا يشكل تهديداً لحرية أمريكا في المنطقة"، ويستطرد قائلا: "لنكف عن ترك أنفسنا فريسة للفوضى الناجمة عن الخوف من ضياع النفط واختفائه، ولنكف عن إرسال الأمريكيين للموت من أجل إعادة سعر برميل النفط إلى 20 دولاراً"[1]، ويختتم الكاتب مقاله بتوجيه الدعوة إلى انسحاب القوات الأمريكية، وإلى ضرورة ترك الدول العربية وشأنها لتجد حلاً للأزمة في إطارها العربي[2].

ودائماً في إطار المساعي الحميدة للدبلوماسية الجزائرية استقبل الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد إلى جانب بعض المسؤولين الجزائريين الوفد الشعبي الكويتي الذي تشكل عقب مؤتمر جدة خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 15 أكتوبر 1990م، ولقد استمع بن جديد لشروحات الكويتيين وطروحاتهم وأكد لهم أنه مستعد للقيام بأي دور من شأنه يساعد على حل المشكلة[3].

وبصرف النظر عن المساعي الحثيثة التي قامت بها الدبلوماسية الجزائرية في حل هذه الأزمة والتي يشهد لها القاصي والداني بفعاليتها ونجاعتها، حري بنا أن نشير إلى الرحلة الماراطونية التي قام بها الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في جولتين إلى العديد من العواصم بحثاً عن السلام ومحاولة فك طلاسم المعضلة ونزع فتيل اللغم الذي سيؤدي انفجاره إلى ما يحمد عقباه على الصعيدين الاقليمي والدولي، فالجولة الأولى[4] استغرق فيها 09 إيام من 11 إلى 19 ديسمبر 1990م قادته إلى العواصم الشرق أوسطية وعواصم المغرب العربي (الأردن، العراق، إيران، سلطنة عمان، سوريا، لبنان، مصر، ليبيا، تونس).

أما الجولة الثانية التي قام بها الرئيس لذات الغرض قادته إلى 05 دول متوسطية وهي: إيطاليا، فرنسا، اسبانيا، المغرب، موريتانيا، وتدارس مع جميع رؤسائها وملوكها سبل تخليص منطقة

---

[1] ارتور شلسينجر نقلاً عن: جورج قرم: المرجع السابق، ص440.
[2] نفسه، ص440.
[3] محمد الرميحي: **ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت**، المرجع السابق، ص387.
[4] الجيش: "**بحثاً عن السلام الرئيس بن جديد يحل بتسع عواصم**"، ع330، س28، جانفي 1991، ص4.

الخليج من حرب مدمرة[1]، علّ هذه الدول تستطيع التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في طرفي النزاع للعدول عن موقفهما.

واستناداً إلى تصريحات رؤساء وملوك العواصم التي زارها الرئيس الجزائري، فإن المواقف الجزائرية حيال أزمة الخليج الثانية بالرغم من محدوديتها إلا أنها تبقى من أنبل المواقف وأسماها على الإطلاق، وأقروا بأن المجهودات التي ما انفكت تقوم بها الجزائر هي مدعاة للتقدير والاحترام، وأن الجزائر تعتبر من البلدان النادرة التي تبادر وفي إطار القوانين الدولية إلى حل سلمي للأزمة[2]، ومن بين النتائج التي حققتها زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد نذكر:

- حصول إجماع شبه عام بين الجزائر وتلك الدول حول ضرورة عقد ندوة دولية تعنى بإيجاد حلول لجميع مشاكل الشرق الأوسط.

- نجحت الجزائر في إقناع تلك الدول حول ضرورة إعادة الشرعية لإمارة الكويت.

- بفضل مجهودات الجزائر اقتنعت تلك الدول بأن حل الأزمة سلمياً ينبغي أن لا يكون متبوعاً بأي تجاوزات، ودعت إلى تظافر الجهود لتفادي الكارثة المجهولة العواقب.

ومن جهة أخرى حاولت الدبلوماسية الجزائرية تصحيح نظرة الأطراف الدولية للعراق على أن هذا الأخير ليس عدواً للسلام كما تزعم وسائل الإعلام الغربية، واستنكرت الدبلوماسية الجزائرية التدخل الفوري لمجلس الأمن ضد العراق، وذلك بعد بضع ساعات من دخول القوات العراقية للكويت[3] وإصداره 11 لائحة تدين العراق في ظرف بضعة أسابيع فقط، في حين تجده يتماطل بخصوص حقوق الشعب الفلسطيني منذ عقود من الزمن وهذا ما يؤثر سلباً على الرأي العام العربي، وأوضح الطرف الجزائري لمجلس الأمن أن إعطاء إشارة بسيطة وملموسة للقضية الفلسطينية كفيلة باجتياز مرحلة حاسمة في أزمة الخليج[4].

وهذا الموقف الجزائري نابع من كون الجزائر حريصة وملتزمة بالقرار القاضي باحترام مبدأ قدسية الحدود الموروثة عند الاستقلال، ومؤمنة أيضاً بالقرار الدولي للأمم المتحدة الذي ينص بعدم

---

[1] مبارك وزاني: "**الجزائر مساعي ومواقف من أزمة الخليج**"، الجيش، ع331، س28، فبراير 1991، ص2.

[2] نفسه، ص3.

[3] هاجر ختال: المرجع السابق، ص30.

[4] مبارك وزاني: "**الجزائر مساعي ومواقف من أزمة الخليج**"، مقال سبق ذكره، ص3.

السماح بالاستيلاء على أراضي الغير بالقوة العسكرية[1]، ومن ثم طالبت بانسحاب القوات العراقية دون قيد أو شرط من الأراضي الكويتية، وسعت جاهدة لبذل ما في وسعها لإيجاد حل سلمي يجنب الدولتين والمنطقة عموماً من حرب مدمرة تستهدف جميع القوى العسكرية العربية والمقدرات الاقتصادية، وفي نفس الوقت تعيد الكويت إلى شعبها وأهلها الشرعيين.

وانطلاقاً من تلك الاعتبارات فإن موقف الدبلوماسية الجزائرية من أزمة الخليج ربما لا يرضي هذا الطرف أو ذاك، لكنه يتيح للجزائر إمكانيات كبيرة لتقوم بالوساطة بين الطرفين وإنهاء الأزمة بالطرق السلمية، وهو ما سعت إليه الجزائر طوال أزمة الخليج الأولى.

أما فيما يخص الموقف الشعبي فعموماً كان موقف المثقف المغاربي مؤيداً للعراق، وفي نفس الوقت منددا بالغطرسة الأمريكية والعرب الذين فسحوا المجال أمام العدو الامريكي، واعتبر المثقف المغاربي ان هذا الاجتياح كان وراءه الغرب، حيث عمل هذا الأخير على استدراج العراق للوقوف ضد إيران أولاً بسبب الثورة الإسلامية، ثم استدراجه لاحتلال الكويت من أجل أيجاد ذريعة لضرب العراق وتحطيم قواه.[2]

ولم تخف الولايات المتحدة هدفها من هذه الحرب التي عملت على اندلاعها وهذا ما صرّح به الرئيس بوش في 02 نوفمبر 1990م حين قال: "إننا نسعى من وراء هذه الحرب إلى إزالة الخطر العراقي من المنطقة أساساً.. وأن هذا الهدف لن نحيد عنه حتى ولو قرّر صدام حسين الانسحاب من الكويت"[3]، ومنذ ذلك التاريخ وعبر كل شاشات التلفزة العالمية أصبح يبث يومياً مشهد تحرك الأساطيل الجوية والبحرية الأمريكية ومئات الآلاف من الجنود المنقولين إلى مسرح العمليات[4].

ولولا المساعدة العربية التي تلقتها الولايات المتحدة من مصر والسعودية، وهو ما ندّدت به الجزائر خاصة بعد ان اتضح انضمام سوريا إليهما، لما تجرأت واشنطن عن كشف نواياها الحقيقية التي أشار إليها بوش في قوله: "إن انسحاب العراق من الكويت ليس كافياً لحل الأزمة،

[1] محمّد برغام: المصدر السابق، ص375.

[2] محمّد الرميحي: **أصداء حرب الكويت ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه**، المرجع السابق، ص83.

[3] جوجر بوش نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص423.

[4] جورج قرم: المرجع السابق، ص422.

وإنما يستوجب نزع القوة العسكرية العراقية ويلزم العراق بدفع التعويضات الكاملة عن كل الأضرار التي لحقت بجميع أطراف المنطقة"[1].

وبتاريخ 22 ديسمبر 1990م، وفي إطار المساعي الجزائرية الحميدة تجاه أزمة الخليج الثانية أعلن الرئيس الجزائري بن جديد عقب لقائه الثنائي مع نظيره الفرنسي فرانسوا ميتران بباريس قائلاً: "إن صدور إشارة محددة حول القضية الفلسطينية من طرف واشنطن والغرب ستكون خطوة حاسمة نحو حل أزمة الكويت"[2]، ولنفس الغرض قدّم بن جديد طلباً لزيارة واشنطن، غير أن الرئيس بوش الذي قطع شوطاً طويلاً في خططه الحربية رفض الزيارة، بل أكثر من ذلك تمكن من إقناع الملك فهد بعدم مقابلته أيضاً[3]، ثم بعد ذلك حاول بوش التعويض عن ذلك التصرف حيال بن جديد بإشارات دافئة لهذا الأخير خلال كلمته الرسمية السنوية للشعب الأمريكي سنة 1991م.

ومن المؤسف حقاً أن تعارض المملكة العربية السعودية جهود الجزائر من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة، وذلك عندما منعت طائرة الرئيس الجزائري الشاذلي من الهبوط في إحدى المطارات الخليجية كإشارة منهم بأنهم لا رغبة لهم في التباحث معه بخصوص هذه الأزمة، وهذا بعد أن رفضت واشنطن زيارة الرئيس الجزائري لتلك الأسباب[4].

أما الموقف الشعبي الجزائري تحديداً فإنه لا يختلف كثيراً عن الموقف الرسمي، فلقد فوجئ الرأي العام الجزائري- على غرار الرأي العام العربي- باجتياح القوات العسكرية العراقية للكويت في 02 أوت 1990م ولم يهضم فكرة غزو بلد عربي لبلد جار عربي آخر في ظرف يتسم بوفاق عربي-عربي[5]، واعتبر هذا التصرف عملاً قطرياً بعيداً كل البعد عن أي عمل قومي، كما ورد في بعض الصحف الصادرة آنذاك على ان الخطوة التي قام بها الرئيس العراقي هي في طريق الوحدة بيد أن تحقيقها لا يتم بالقوة العسكرية[6] التي تعيد المسار الوحدوي إلى نقطة الصفر.

---

[1] جورج بوش نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص424.

[2] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: جون كوولي: المصدر السابق، ص360.

[3] نفسه، ص360.

[4] محيي الدين عميمور: **لله وللوطن المجموعة السادسة**، المصدر السابق، ص229.

[5] مُحَمَّد وزاني: "**الجزائر وأزمة الخليج**"، مقال سبق ذكره، ص5.

[6] مُحَمَّد الرميحي: **أصداء حرب الكويت ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه**، المرجع السابق، ص83.

ولقد علق بعض الصحفيين الجزائريين عن هذا الاجتياح السافر الذي يتناقض مع ميثاقي جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، وأشاروا إلى أن القرن العشرين يختلف عن سابقه الذي حقق فيه بسمارك الوحدة الألمانية بالقوة، وأوضحوا أن ظروف القرن العشرين لا تسمح لصدام حسين بأن يحقق الوحدة العربية بقوة السلاح[1].

لكن هذا الموقف الشعبي الجزائري سرعان ما تطور مع تطور الأحداث وتسارعها، فما إن وافقت الحكومة السعودية على دخول القوات الأمريكية إلى أراضيها يوم 06 أوت 1990م عقب زيارة وزير الدفاع الامريكي، والتي تم التأكيد عليها من طرف دول عربية أخرى في مؤتمر القمة العربية يوم 10 أوت، حتى تغير الرأي العام الجزائري وطوى مسألة احتلال الكويت وانتقل إلى الوقوف إلى جانب العراق في مواجهة المؤامرة الأمريكية الغربية الصهيونية، فتصاعدت الأحداث واستغلها العراق وزاد في اتخاذ قرارات داعمة لهذا الموقف الجزائري، وذلك لما أعلنت حكومة بغداد يوم 12 اوت 1990م ربط قضية الخليج بقضية فلسطين، ورفع شعار "نفط العرب لسائر العرب وليس لبضعة ملايين منهم".

وازداد الرأي العام الجزائري حماساً بزيادة المواقف الصلبة التي كان يتخذها العراق متحدياً بها الغرب بصفة عامة، فحاولت القيادة العراقية استعراض بعض المشاهد على القنوات التلفزيونية لشحذ همم الجزائريين وإثارة حميتهم منها[2]:

- عمدت القيادة العراقية إلى إظهار الأمريكيين مخيمين في أرض الحجاز وهم معلقين في رقابهم الصليب، وهو ما لم يستسغ الجزائري المسلم رؤيته في الأراضي المقدسة.

- إظهار للجزائريين جنود اللفيف الأجنبي الفرنسي وهم ينزلون أرض الحجاز لأن هؤلاء يثيرون ذكريات مريرة في نفوس الجزائريين، فقد قضى هذا اللفيف سبع سنوات في الثورة الجزائرية ارتكب فيها جنوده أبشع الجرائم البشرية التي يندى لها الجبين.

- تعمدت القيادة العراقية على إظهار أصوات أنصار الحرب في الغرب متغلبة على أصوات دعاة السلام ومحبيه.

---

[1] عثمان سعدي: "**ردود فعل الرأي العام الجزائري إزاء أزمة الخليج**"، أعمال الندوة الفكرية أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، المرجع السابق، ص147.

[2] نفسه، ص148.

كل هذه العوامل جعلت المواطن الجزائري يقتنع بأن المؤامرة كانت أكبر بكثير من اجتياح الكويت وأنها عبارة عن صراع بين طرفين، الطرف الأول تمثله الامبريالية الأمريكية وغريمتها الصهيونية وبعض الأقطار العربية الخليجية والكامب دايفيدية، والطرف الثاني يمثله العراق الذي صار يعتبر لدى الرأي العام الجزائري قلعة الصمود والتحدي للمؤامرة الكبرى التي تستهدف الاستحواذ على النفط العربي طبعاً بعد تدمير هذه القلعة ومن ثم تحقيق إسرائيل الكبرى[1].

وفي اتجاه آخر شارك الوفد الشعبي الكويتي الذي زار الجزائر خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 15 أكتوبر 1990م في العديد من التجمعات الشعبية الجزائرية الحاشدة، أهمها الاجتماع الذي عقد في ملعب 05 جويلية بالجزائر العاصمة بحضور ما يزيد عن 50 ألف شخص، وفيه تفاوتت واختلفت مشاعر الجماهير الجزائرية مع توجهات الخطباء، فمنهم من هاجم الكويت ودول الخليج عموماً، والبعض الآخر شجب العدوان العراقي واحتلاله للكويت[2].

وبالتالي فإن ما قيل عن الجزائر وموقفها الغامض في هذه الأزمة لا يمت بصلة إلى الحقيقة، فالجزائر قامت بجهود جبارة في هذا النزاع وترجت الدولتين المتنازعتين لتحديد الخيار الأفضل بغية إيجاد أرضية مشتركة في سياقها العربي الواضح والفعال، وهو موقف يصب في نهاية المطاف في سياق المصلحة العليا للأمة العربية[3]، وهكذا سخّرت الجزائر كل ما تملك من رصيد ثوري وديناميكيات سياسية من أجل ما لا تملك، وستظل تسيرها الأخلاق والمبادئ لا المصالح الشخصية والغوغائية الزائدة.

تلك هي بعض المواقف الرسمية والشعبية للجزائر عشية الأزمة وأثناء الاحتلال العراقي للكويت، فماهي مختلف المواقف الجزائرية الرسمية والشعبية من حرب تحرير الكويت؟

---

[1] عثمان سعدي: المرجع السابق، ص149.

[2] محمد الرميحي: **ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت**، المرجع السابق، ص388.

[3] محمد برغام: المصدر السابق، ص376.

المبحث الثالث: موقف الجزائر من حرب تحرير الكويت.

تكتسي منطقة الشرق الأوسط عموماً أهمية عالمية بالغة وذلك نظراً لما تزخر به من كميات هائلة من النفط، ومن هذا المنطلق فإن اتجاه العراق إلى غزو الكويت وضمه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه المادة الحيوية، فهو بذلك يكون قد بسط سيطرته على ربع (4/1) الاحتياطي العالمي من النفط، ولو اتجه شرقاً واحتل السعودية لما تحكم في نصف الاحتياطي العالمي، هذا في الوقت الذي تزايد فيه اهتمام أمريكا واعتمادها على استيراد نفط الخليج العربي استناداً لتقارير وإحصائيات ترجح أنه في سنة 2000م سوف تعتمد الولايات المتحدة الامريكية على استيراد النفط لتغطية ثلثي (3/1) استهلاكها[1]، ولذلك لم يكن غريباً أن يكون لهذه الأخيرة دوراً بارزاً في هذه الأزمة.

ومن ثم، وحفاظاً على مصالحها بالمنطقة، فإن الاستراتيجية الأمريكية تقتضي عدم السماح بوجود قوة محلية أو عالمية كالعراق – يصعب التنبؤ بسلوكها – تتحكم في أكثر من نصف الاحتياطي العالمي وتعرض العالم الرأسمالي الغربي وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية لأزمات نفطية واقتصادية على وجه العموم[2].

أولاً: الظروف السائدة في المنطقة عشية حرب التحرير.

بينما تعددت وتنوعت أسباب هذه الحرب بشكل معقد ومتباين، سواء على المستوى القطري (العراق والكويت)، أو على المستوى العربي والإقليمي والدولي بصفة عامة، فإن تياراً رئيسياً في المعسكر العربي ظل متمسكاً بنظرته الأحادية لأسباب الكارثة والمتمثلة في المؤامرة الدولية على العراق، فصحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية زينت للعراق غزو الكويت عن طريق ايحاءات سفيرتها في بغداد، وحقيقة أن المسؤولون الكويتيون قد دفعوا إلى التشدد إزاء المطالب العراقية من أجل استدراج العراق، لكن هذه النظرة الضيقة تجاهلت ما هو أهم وهو الظروف التي مكنت المؤامرة الدولية من النيل من العراق وشعبه.

بالرغم من ان جميع الخبراء العسكريون والمحللون السياسيون أكدوا أن استعمال القوة لحل أزمة الخليج سوف يؤدي حتماً إلى جلب المشاكل والمخاطر على السلام العالمي والخليج العربي

---

[1] مُحَمَّد حسن العيدروس: المرجع السابق، ص262.

[2] نفسه، ص263.

بصفة خاصة، وهذا أمراً مرفوضاً ومناقضاً لروح ميثاق الأمم المتحدة الذي يحث ويدعوا إلى الحلول السلمية، إلا أن مجلس الأمن وافق في 29 نوفمبر 1990م على القرار رقم 668 الذي تقدمت به واشنطن، والقاضي باستعمال القوة إذا لم تنسحب الفوات العراقية من الكويت قبل يوم 15 يناير 1991م[1]، حيث كانت نتيجة التصويت على هذا القرار 12 صوتاً مؤيداً مقابل 02 معارضين وهما كوبا واليمن وامتنعت الصين عن التصويت.

وعقب هذا القرار المجحف في حق العراق استقرت جيوش الامبريالية الأمريكية وحلفائها من الغرب والعرب معاً في المنطقة، وظلت في حالة استنفار قصوى تحسباً لأي هجوم عراقي محتمل، مع العلم أن القيادة العراقية سبق لها وإن صرّحت بأنها لا ترغب في الحرب وتنشد التفاوض من أجل إحلال السلم بين الأشقاء، غير أن الرد الأمريكي جاء برفض التفاوض والدعوة إلى الانسحاب الفوري من الكويت دون قيد أو شرط[2].

إن حرب تحرير الكويت التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في 17 يناير 1991م[3] تعتبر الخطأ الثاني الذي ارتكبته دول الخليج العربي بخديعة من واشنطن، ثم تطورت مجريات هذه الحرب حتى خرجت عن نطاق التأثير العربي الرافض للطرح الامريكي، باستثناء القرار المصري والموقف السعودي الداعمين للتدخل الأمريكي ويضاف إليهما الموقف السوري لتعزيز الموقفين العربيين (السعودي والمصري)[4].

إن ما يؤكد أن الولايات المتحدة على علم بهذه الحرب، هو القرار العاجل الذي اتخذ في اجتماع طارئ لمجلس الأمن القومي في كامب ديفيد يوم 04 أوت 1990م، أي يومين فقط بعد اندلاع الحرب[5]، والمتعلق بالتحرك العسكري الأمريكي نحو الشرق الأوسط، وبعد هذا الاجتماع مباشرة توجه على الفور وزير الدفاع الأمريكي إلى جدة بالمملكة العربية السعودية للقاء العاهل

[1] جون كوولي: المصدر السابق، ص356.

[2] محمّد فاضل الجمالي: المرجع السابق، ص49.

[3] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص425.

[4] محيي الدين عميمور: **لله وللوطن المجموعة السادسة**، المصدر السابق، ص228.

[5] جيمس بيكر: المصدر السابق، ص267.

السعودي الملك فهد، وفي هذا اللقاء نوقشت كل الاحتمالات العسكرية الأمريكية لتحرير الكويت، عفواً بل لتدمير العراق، وفي نفس الوقت الدفاع عن الأراضي السعودية[1].

وبعد فترة وجيزة من الغزو تبلورت الاستراتيجية الأمريكية تجاه الأزمة في شقين رئيسيين الأول هو عزل العراق دولياً وفرض عليه حصاراً اقتصادياً وبحرياً لإرغامه على الانسحاب من الكويت دون شرط أو قيد، والثاني هو تدمير القوة العسكرية العراقية وردعها عن القيام بأي عمل عسكري هجومي آخر[2]، وعموماً يمكن حصر أهداف السياسة الأمريكية إزاء هذه الأزمة في النقاط الآتية:

- ضرورة الانسحاب الفوري الكامل واللامشروط لجميع القوات العراقية إلى الحدود التي كانت عليها قبل 02 أوت 1990م.

- ضرورة إعادة حكومة الكويت الشرعية إلى بلادها والعمل على توفير الأمن والاستقرار فيها وفي منطقة الخليج العربي عموماً.

ورغم تأزم الأوضاع وتطورها في المنطقة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الجزائر لم تستسلم ولم تيأس حتى في أحلك الظروف التي بدت فيها أبواب الحل السلمي مغلقة، ولقد تحركت الدبلوماسية الجزائرية في جميع الاتجاهات تلتمس طريق تخليص المنطقة العربية من حرب مدمرة، فعلى المستوى المغاربي أدت الجزائر دوراً طلائعياً في المبادرة المغاربية التي قامت بها المجموعة، والمتمثلة في طلب اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي لدراسة تطورات حرب الخليج والتأكيد على التجاوزات الخاصة بالقرار الأممي رقم 678، وتم تكليف السيد "حسين جودي" الأمين العام لوزارة الخارجية الجزائرية بالتباحث مع السيد "خافيير بيريز دي كويلار" الأمين العام للأمم المتحدة حول المبادرة المغاربية، كما سافر جودي إلى العراق لمقابلة الرئيس العراقي وبعد عودته صرّح بأن الرئيس صدّام حسين مستعد للتفاوض بقدر ما هو مصمم على مجابهة الحرب[3].

وحسب شهادة جون كولي، وهو شاهد عيان على جميع الأحداث الهامة التي مرت بالمنطقة بصفة عامة وعلى أزمة الخليج بصفة خاصة، فإن التعاطف في الجزائر تجاه العراق كان أبلغ

[1] محمد حسنين هيكل: **حرب الخليج أوهامه عن القوة والنصر**، المصدر السابق، ص32.

[2] محمد حسن العيدروس: المرجع السابق، ص263.

[3] محمد الرميحي: **ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت**، المرجع السابق، ص391.

وأصدق مما هو عليه في تونس، إذ صدرت عن وزير الخارجية الجزائري والرجل التكنوقراطي[1] سيد أحمد غزالي، أحد المساهمين في الماضي في توجيه تجارة النفط والغاز الطبيعي الجزائريين نحو أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية، عدة تصريحات فيها تعاطف صارخ لصالح الموقف العراقي[2].

وظلت الجهود الدبلوماسية الجزائرية متواصلة بحثاً عن السلام الضائع، فرئيس الدبلوماسية الجزائرية سيد أحمد غزالي لم يهنأ له بال منذ نشوب هذه الأزمة فهو في نشاط متواصل قاده إلى اكثر من عاصمة عربية وغربية لتفعيل الحوار وتوفير ظروف الحل السياسي السلمي، وفي هذا الإطار قام رئيس الدبلوماسية الجزائري بزيارة رسمية إلى العاصمة السويسرية جنيف يوم 09 يناير 1991م لمواصلة مساعي الجزائر الرامية إلى إيجاد حل سلمي لأزمة الخليج[3]، وأجرى اتصالات مع مختلف الجهات لإنجاح المسعى الجزائري ومحاولة افتكاك موقف دولي يبعد شبح الحرب ويعيد الأمور إلى إطارها الطبيعي على ضوء قرارات مجلس الأمن الدولي التي تعطي لكل ذي حق حقه في منطقة الخليج العربي خصوصاً ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، هذا في الوقت الذي كانت فيه المحادثات بين الخارجيتين الأمريكية والعراقية قائمة على قدم وساق، وخلال نفس اليوم انطلقت مفاوضات الفرصة الأخيرة بين وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر ونظيره العراقي طارق عزيز، وخلال هذا اللقاء الثنائي سلم وزير الخارجية الأمريكي رسالة من رئيسه إلى نظيره العراقي فيها تهديد وتحذير للرئيس صدام حسين، وحدد له فيها تاريخ 15 يناير 1991م كآخر أجل للخروج من الكويت، وإلا عليه مواجهة تحالفاً دولياً يضم 28 دولة[4] لكن طارق عزيز رفض استلام الرسالة لاحتوائها على التهديدات والتحذيرات الأمريكية.

---

[1] كلمة التكنوقراطية مصطلح سياسي منتشر في عالمنا المعاصر، وتعني إنشاء حكومة من الفنيين المتخصصين في الهندسة والصناعة وإدارة شؤون البلاد بصفة عامة، والرجل التكنوقراطي هو الرجل المتخصص في المعرفة، ويسخر هذه الأخيرة في توجيه السياسة والنهوض بالوطن وحمايته من المخاطر ويتلقون تدريباً إدارياً خاصاً، وهذا النوع من الرجال يتمتعون بمبادئ ثابتة ولا يتغيرون بتغير الحكومات. ينظر: اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: معجم سبق ذكره، ص123.

[2] جون كوولي: المصدر السابق، ص359.

[3] مبارك وزاني: **"الجزائر مساعي ومواقف من أزمة الخليج"**، مقال سبق ذكره، ص3.

[4] للاطلاع على نص قرار مجلس الأمن المتعلق بتحديد الموعد النهائي للعراق من أجل تدخل القوات الأجنبية ينظر: الملحق رقم: 15 ص556.

وخلال محادثاته مع وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جيمس بيكر أشار طارق عزيز إلى موقف الجزائر وجهودها المبذولة إزاء القضية، وقال بأنه قابل الرئيس اليمني شخصياً وأخبره بأن الزعماء الثلاثة (الرئيس الجزائري بن جديد، والعاهل الأردني الملك حسين، والملك الحسن الثاني) عقدوا اجتماع في مدينة الرباط المغربية لدراسة الأزمة والتباحث حول إيجاد حل عربي سلمي لها، لكن الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت وحالت دون التوصل إلى أي حل[1].

وللإشارة فإن اللقاء الذي جرى يوم 09 يناير بين جيمس بيكر وطارق عزيز لم يكن الأول من نوعه لأن النصف الأول من شهر يناير كله كان حرب أعصاب بين واشنطن وبغداد، وتم فيه تبادل العديد من الزيارات بين الخارجيتين الأمريكية والعراقية بحثاً عن فرصة لتجنب الكارثة، لكن للأسف اتضح جلياً فيما بعد أن تلك الزيارات نفسها هي في حد ذاتها استعداداً للحرب، وما لقاء بيكر–عزيز السابق الذكر إلا عبارة عن إجراء شكلي تمويهي، يدخل في إطار البحث عن الحل السلمي والمفاوضات المباشرة، فرض على بوش تلبية لطلب الكونغرس الأمريكي الذي اشترط لإعطاء الإذن بإعلان الحرب ضرورة استيفاء الإجراءات الشكلية، ولهذا انتهى اللقاء كما بدأ وكما أراد جورج بوش[2].

بعد فشل لقاء جنيف أو ما يسمى بلقاء **بيكر–عزيز** رجحت جميع مؤشرات الحل العسكري للأزمة، لكن هذا لا يعني ان المجموعة الدولية استسلمت للأمر الواقع بل ظلت في سباق مع الزمن ،وفي اتصالات حثيثة لإنقاذ الموقف وكبح جماح الأزمة، وكآخر فرصة أممية للسلام سافر الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دي كويلار إلى بغداد يوم 13 يناير 1991م، أي قبل يومين من الموعد الحاسم لمقابلة صدام حسين، وخلال اللقاء فاجأ صدام حسين ضيفه قائلاً: "لا توجد حدود بين الكويت والعراق"، ثم استرسل قائلاً: "كانت حدود الكويت عندما كانت محمية في المكان المسمى المطلاع وهذا حتى إلى غاية 1963م، لكنه خلال الفترة الممتدة من 1963م إلى 1969م حكم العراق أخوان ضعيفان وأثناء حكمهما زحف شيوخ الكويت من

---

[1] المؤسسة العربية للدراسات والنشر: **نصوص الحرب طارق عزيز–جيمس المحادثات الكاملة التي جرت في جنيف قبيل حرب الخليج بإيام**، ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1992، ص55.

[2] رابح منصوري: "**الحرب الجائرة اندلعت... فكيف تنتهي!**"، الجيش، ع331، س28، فبراير 1991، ص15.

المطلاع إلى نقطة أوسع وأثناء حربنا مع إيران توسعوا أكثر على حساب العراق"[1]، وبعد هذا التصريح تأكد دي كويلار أنه خسر "**معركة السلام**"، هذا فضلاً عن الحديث عن لقاء عراقي-أوروبي جرى في الجزائر للتباحث في وسائل الحل السلمي، ومما لا شك فيه ولا خلاف أن الدبلوماسية الجزائرية رمت بكامل ثقلها لمساعدة المجموعة الدولية والضغط عليها للتدخل بين طرفي النزاع والعمل على تضييق الهوة بينهما.

وفي الأخير وبناءً على لقاء بيكر-عزيز دعا بوش مستشاريه إلى عقد اجتماع عاجل في البيت الأبيض وبعد أخذ ورد صوت الكونغرس لصالح الحرب بنسبة 53% مقابل 47% وحددوا فيه تاريخ 1991/01/17م وبالضبط على الساعة الثانية والنصف موعداً لبداية ضرب العراق[2].

ويبقى موعد 15 يناير هو التاريخ الأممي المفصلي، وإلى ذلك التاريخ تبقى التساؤلات مطروحة هل ينسحب العراق من الكويت؟ وما هو ثمنه وشروطه؟ وهل يبقى العراق في الكويت؟ وهل تندلع الحرب بعد هذا التاريخ؟ وما هي مختلف المواقف العربية من هذه الحرب؟ وإلى أي مدى يستطيع العراق الصمود؟ والأسئلة تطول ولا تنتهي والإيام القادمة وحدها الكفيلة بالإجابة عليها.

غير أن الشيء المؤكد أن ضرب العراق أصبح أمرً نافذً سواء انسحب من الكويت أم لم ينسحب، لأن قضية إخراج العراق من الكويت وإعادة حكومته الشرعية هو هدف معلن للسياسية الأمريكية، لكن الاتفاق السري الأمريكي الصهيوني يقضي أنه في حالة انسحاب العراق من الكويت سلمياً، فإن إسرائيل هي التي تتولى مهمة الهجوم على العراق بمباركة ومساعدة أمريكية، وهو ما أكدته زيارة شامير آنذاك للولايات المتحدة الأمريكية[3].

بعد انتهاء آجال 15 يناير 1991م الذي حدده مجلس الأمن في قراره رقم 678 كآخر أجل للانسحاب العراقي طواعية من الكويت، كانت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الحملة الصليبية الجديدة قد أكملت انتشار قواتها حول حقول النفط، وأحكمت قبضتها على

---

[1] صدام حسين نقلاً عن: رولان جاكار: المصدر السابق، ص54.
[2] محمد حسن العيدروس: المرجع السابق، ص264.
[3] محمد فاضل الجمالي: المرجع السابق، ص57.

جميع الطرق البرية والبحرية والجوية، فواشنطن وحدها أرسلت حوالي 200000 رجل بكامل معداتهم وأسلحتهم الثقيلة والخفيفة، وتضاف إليها القوات الفرنسية والبريطانية وبقية قوات اللفيف العربي وغير العربي

بدأت الحرب العدوانية العسكرية والإعلامية والنفسية على العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وأذنابها من الغرب والعرب معاً، وبذلك تكون واشنطن قد خطت نحو عملية درع الصحراء، وهذه الحرب في الواقع لا يمكن اعتبارها حرب جهوية إقليمية أو حرب بين الغرب اليهودي-المسيحي وبين الأمة الإسلامية فحسب؛ بل هي حرب أيضاً بين الشمال والجنوب، وفي واقع الأمر ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تنتظر الوقت الذي حددته لإعلان الحرب على العراق، فلقد بدأت قوات "التحالف الدولي المشترك" بقيادة أمريكا قبل منتصف الساعة الأولى من يوم 1991/01/16م، حيث أقلع سرب من الطائرات الأمريكية المتطورة ومعدات البحث الرداري تمهيداً لسماء المعركة المرتقبة، وفي هذه الحرب تم استخدام أساليب ومعدات حرب إلكترونية لأول مرة في تاريخ الحروب[1].

ولقد تم رسم خطة حرب الخليج وفق عدة مراحل متتالية، بداية من حملة طيران مكثفة واستراتيجية موجهة لضرب المصانع الكيميائية والبيولوجية والنووية في العراق بمعدل 2000 طلعة جوية يومياً، ثم تلتها حملة جوية أخرى لزعزعة طرق الاتصالات وتدمير الجسور والخطوط الحديدية والمطارات والطرق، والبدء بضرب وحدات الحرس الجمهوري العراقي، تليها بعد ذلك الحملة الأرضية والتي تكون مرهونة بمدى فعالية القوة الجوية وذلك من أجل تثبيت العراقيين في أماكنهم واحتلال مواقعهم[2].

ولم يضيع الأمريكيون دقيقة واحدة فقاموا ابتداء من يوم 16 يناير بشن غارات جوية متتالية على الأهداف الاستراتيجية داخل العراق منها القصر الجمهوري، وزارة الدفاع، المصانع البتروكيماوية، الجسور والمطارات ومحطات الطاقة، ولم يستطع العراقيون الرد ولو بشكل ضئيل، واستمر القصف الجوي لبغداد إلى غاية 24 فبراير من نفس السنة، وهو موعد بدأ الهجوم البري

---

[1] محمد حسن العيدروس: المرجع السابق، ص265.

[2] رولان جاكار: المصدر السابق: ص58.

على العراق الذي أحدث مجازر رهيبة يندى لها جبين البشرية، ولم تتوقف هذه الحرب حتى إلى غاية 28 فبراير وهو تاريخ وقف إطلاق النار، وفي يوم 03 مارس 1991م وقّع قادة الجيش العراقي وثيقة الاستسلام بعد أن تم تدمير جميع المنشآت ونهب جميع الثروات العراقية وإخضاع العراق لحصار اقتصادي شديد، ولقد علّق وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر عن حالة العراق بعد الحرب قائلاً: "سنعيد العراق إلى مرحلة ما قبل عصر التصنيع"[1].

وللإشارة فإن هذه الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها الدول الغربية لم تكن إطلاقاً من أجل تحرير الكويت، أو من أجل تطبيق مقررات مجلس الأمن -كما يعتقد الكثيرون- بل كان وراء هذه الحرب العالمية خمسة أسباب أساسية[2] هي على النحو الآتي:

1- إن الولايات المتحدة التي تمثل القطب الأحادي بعد زوال القطب السوفياتي وهي تحاول إعادة ترتيب النظام العالمي الجديد رفضت أن يكون في الخليج العربي ذو الإمكانيات النفطية والجيوسياسية والحيوية دولة تتعاظم وتحاول تدريجياً الخروج عن طاعتها (المقصود هنا دولة بلاد الرافدين).

2- الاستقلال التكنولوجي الذي حققه العراق على حساب الغرب بدأ يهدد مصالح هذا الأخير عن طريق اقتحام أسواقه وإغراقها بالتكنولوجيا العراقية الجاهزة.

3- القوة العسكرية العراقية ذات الخبرة والكفاءة العالية باتت تهدد الكيان الصهيوني المزروع في المنطقة، والذي يشكل قاعدة أساسية للغرب الصليبي المسيحي بصفة عامة وللولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة.

4- الحضارة العراقية العريقة باعتبارها مهد للثقافات وأرض للذاكرة العربية والإسلامية، فهي تضاهي وتهدد الأطماع الغربية في سيادة ثقافتها وقيمها الغربية ضد كل الثقافات العالمية وعلى رأسها الثقافات العربية والإسلامية.

5- هذه الحرب كانت بمثابة تأشيرة مفروضة على الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بصفة عامة، سواء غزا العراق الكويت أو لم يفعل، للدخول في فترة ما بعد الاستعمار لتحقيق

[1] جيمس بيكر نقلاً عن: كمال ديب: المرجع السابق، ص231.

[2] المهدي المنجرة: المصدر السابق، ص116.

سيناريو التمزق من جديد بهدف القضاء على أي قوة من الجنوب خاصة إذا كانت عربية أو إسلامية.

ثانياً: الموقف الرسمي الجزائري من حرب تحرير الكويت.

إذا كانت الجزائر قد بذلت كل ما في وسعها لإنقاذ الموقف قبل بداية الحرب، وذلك من خلال تلك الزيارات التي قام بها رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد إلى المنطقة، ومشاركته في مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الاستثنائي، وكذلك زياراته إلى مختلف العواصم العربية والغربية بحثاً عن السلام، على غرار الزيارات التي كان يقوم بها رئيس الدبلوماسية الجزائرية، كل ذلك يندرج في إطار البحث عن الحلول للحيلولة دون سفك الدماء العربية، فإنه بعد مرور عدة أسابيع من هذه الحرب المدمرة لا زالت الجزائر تؤمن بجدية الحلول السلمية لوقف الحرب.

ففور اندلاع حرب تحرير الكويت أعلنت الدبلوماسية الجزائرية ان محاولة تدمير الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية للعراق تشكل انحرافاً واضحاً عن الهدف الأصلي، وتجاوزاً خطيراً لقرار الأمم المتحدة الذي يسمح باستخدام القوة لتحرير الكويت لا لتدمير العراق، ولقد سعت الجزائر جاهدة لتنفي عن نفسها صفة الغموض الذي يعتري موقفها مؤكدة أن هذا الأخير مبني على مبادئها الثابتة، ورغم هذا لم تخف شعورها بالإشفاق على العراق الذي يقف موقفاً متصلباً وسوف يؤدي إلى تحطيمه[1].

لم تمر سوى بضعة إيام من انطلاق حرب تحرير الكويت حتى ألقى الرئيس الشاذلي بن جديد خطاباً رسمياً في 23 يناير 1991م أمام المجلس الشعبي الوطني في دورة استثنائية خاصة بالحرب العراقية الكويتية، أكد فيه أن الجزائر متمسكة ولا زالت بموقفها الثابت التي أعلنت عنه قبل اندلاع الحرب، فإذا كانت الجزائر قد شجبت اجتياح العراق للكويت فإنها في نفس الوقت ترفض بشدة أن يستثمر هذا الخلاف العربي بين الكويت والعراق كمطية لتدمير هذا الأخير اقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً وسياسياً، كما أشار بن جديد إلى التجاوزات الخطيرة والفاضحة في تطبيق القرار الأممي رقم 678 والذي نص على تحرير الكويت لا على تدمير العراق.

---

[1] مُحَمَّد الرميحي: **ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت**، المرجع السابق، ص391.

ومن جهة أخرى أشاد الشاذلي بن جديد بمواقف الشعب الجزائري المساندة للشعب العراقي، ودعاه إلى بذل المزيد وتكاتف الجهود وتقديم المساعدات الإنسانية لإخوانهم العراقيين، دون أن يستثني في ندائه مختلف الأطياف والأحزاب السياسية الذي سبق له وإن اجتمع يوم 20 يناير من نفس السنة مع ممثلين عن 15 حزباً سياسياً وتشاور معهم حول الأزمة الخليجية، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر "الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية" و"الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات"، ولقد عبرت هذه الأحزاب عن تضامنها ووقوفها مع الشعب العراقي من خلال المظاهرات والمسيرات اليومية، بل أكثر من ذلك دعا بعضها إلى الجهاد وضرب جميع المصالح الحيوية للإمبريالية الغربية أينما وجدت، ودعت إلى ضرورة قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع جميع دول العدوان[1].

وفي ذات الخطاب تطرق السيد الرئيس إلى جميع العراقيل والمطبات التي حالت دون نجاح تلك المساعي، مشيراً إلى مؤتمر القاهرة التي كانت للجزائر حياله بعض التحفظات بسبب عاملين اثنين الاول انعقاد هذا المؤتمر بسرعة مبالغ فيها وفي ظرف قياسي قصير جدّاً، أما العامل الثاني فيتمثل في البيان الصادر عن هذه القمة وهو ما احتج عليه السيد الرئيس أمام ملوك ورؤساء العرب وقال: "إننا لا نشاطر الرأي في هذا الطرح ولا في كيفية تحضير صيغة اللائحة التي عرضت في المؤتمر"[2].

ومن جهة أخرى أكد الشاذلي بن جديد أن الجزائر ما فتئت منذ 02 أوت 1990م إلى غاية 15 يناير 1991م تبذل كل ما في وسعها من مجهودات ومساعي لدى الرؤساء والملوك العرب لتجنب الصراع المسلح بين الإخوة والأشقاء العرب، وتمثلت تلك المساعي في تلك المبادرات والزيارات التي قام بها الرئيس إلى عدد من الدول العربية والأوروبية، ونذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر المبادرة "**الجزائرية ـ الأوروبية**" غير المعلن عنها، حيث وضعت هذه الأخيرة الإطار القاعدي لحل الأزمة سلمياً وقدمت هذه المبادرة إلى مجلس الأمن الذي بدوره وافق على جل النقاط المطروحة.

---

[1] بورعدة علال: "**الجزائر وحرب الخليج موقف ثابت وتمسك بالخيار السلمي**"، الجيش، ع332، مارس 1991، ص2.

[2] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: س. العلواني: "**قراءة في خطب رئيس الجمهورية حول أزمة الخليج**"، الجيش، ع333، ص14.

ومما يجب ذكره في هذا الخصوص هو أن موقف الجزائر كان يتسم بالمرونة وهو ما نستشفه من خلال ما قاله الرئيس بن جديد في خطابه الذي أكد فيه أن موقف الجزائر يتعارض مع الشرط الذي اشترطه صدّام حسين الذي ربط فيه انسحابه من الكويت بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية إذ قال: "أنا لا أؤمن بالربط العضوي بين القضيتين لاختلافهما جوهرياً وقلت هذا للرئيس صدام حسين، فإذا أردنا معالجة القضيتين فلا بد لنا أن نكون مرنين في الطرح، فلا يجب حل أزمة الخليج مع الربط السياسي بالقضية الفلسطينية فمشكل الخليج عربي–عربي أما القضية الفلسطينية فهي صراع عربي إسرائيلي هذا هو الفهم الصحيح إذا أردنا أن نكون فعلاً مرنين، فالتعنت والتصلب في موضوع في ظل غياب إمكانيات تحقيق هذا الهدف أمراً لا أشاطره"[1].

من خلال ما صرّح به الرئيس بن جديد نستنتج ان الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى تفويت الفرصة على أعداء الأمة العربية، لأن الجزائر كانت تعتقد جازمة أن القوة الغربية التي جندت في المنطقة ليست من أجل تحرير الكويت، وإنما هذه الأخيرة لا تعدو أن تكون مجرد ذريعة لتحطيم العراق الذي يشكل تهديداً على إسرائيل وعلى الامبريالية العالمية.

ونفس التصريحات صرّح بها السيد الرئيس بمناسبة افتتاحه للدورة الثانية للقضاء في 23 فبراير من نفس السنة، ولقد كان هذا الخطاب محل اهتمام الخاص والعام، ولقى صدى واسعاً ليس فقط لدى الرأي العام الجزائري، بل على المستوى المغاربي أيضاً، وهو ما تناقلته الصحف الوطنية والمغاربية، ولقد عبر معمر القذافي عن رأيبه في التحليل الذي أدلى به الرئيس بن جديد في خطابه بخصوص أزمة الخليج، ومما أورده القذافي في هذا الشأن نذكر ما يلي: "إن ما قاله الرئيس بن جديد في خطابه أمام الندوة الوطنية الثانية للقضاء في الجزائر بخصوص ما يجري الآن هو عين الصواب وانه التقييم الصادق الذي حلل به لب الموقف وهو أبلغ تعبير يصدر عن مسؤول دولة في العالم قاطبة وأن تحليل الشاذلي عبر عن الضمير العالمي وناب عن الأمم المتحدة بأكملها وهو غني عن أي تعليق، فالواجب اعتماد هذا التصريح كمعلّقة سياسية تاريخية ومن واجب أجهزة الإعلام المنصفة أن تردده لتسمعه الملايين من العالم"[2].

---

[1] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: س. العلواني: "**قراءة في خطب رئيس الجمهورية حول أزمة الخليج**"، مقال سبق ذكره، ص14.

[2] معمر القذافي نقلا عن: س. العلواني: المقال نفسه، ص15.

كما أوضح السيد الرئيس أن هذه الأزمة هي في الحقيقة عبارة عن مؤامرة قديمة أراد بها الغرب تحطيم العراق كما سبق له وأن حطم إيران، وهي حرب ذات بعد اقتصادي وحضاري وهو ما عبّر عنه في قوله: "وبخصوص هذه الحرب فإنها اقتصادية وحضارية وهذا لا يعني أنني أشير فقط إلى الجانب الروحي، فأنا لست من المتزمتين ولكن هذه حقيقة مرة لا بد أ نقولها بيننا كعرب ومسلمين"[1]، وهذا يعني أنه لولا المصالح الاقتصادية الغربية في المنطقة، ولولا إسرائيل التي غرست في هذه المنطقة ودنست المقدسات الإسلامية، لما جنّد الغرب كل هذه الترسانة العسكرية للدفاع عن الكويت، ولقد صرّح رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد في هذا الخصوص قائلاً: "مشكل الخليج مخطط قديم، واليوم جاءت الفرصة المناسبة لتنفيذ ما سطر له سابقاً في المشرق العربي كله ونرى اليوم بلداً عربياً أراد أن يظهر في المنطقة فاصطنعوا مشكل الكويت فرغم مساندتنا للشعب العراقي الشقيق الذي سنبقى واقفين إلى جانبه ولن نسكت أبداً وسنعمل كل شيء من أجله فإننا نؤكد على حق الشعب الكويتي في تقرير مصيره"[2].

أما على الصعيد الدولي، فلقد تابعت الجزائر باهتمام كل التحركات الدبلوماسية الدولية لوقف العدوان على العراق منها على سبيل المثال لا الحصر مبادرة إيران وباكستان الدولتان الإسلاميتان في منظمة المؤتمر الإسلامي وفي حركة عدم الانحياز ومبادرة اليمن، غير أن المبادرة المعوّل عليها كثيراً هي المبادرة الإيرانية، ولقد باركتها عدة دول أوروبية وعربية اسلامية ذات ثقل دبلوماسي ومنها الجزائر.

وفي خضم هذه المبادرات الدولية والمشاريع السلمية قامت الجزائر بعدة نشاطات في هذا الإطار منها استقبال رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد للرئيس السابق لنيكاراغو السيد "دانيال أورتيغا"، وأكد هذا الاخير للرئيس بن جدبد إننا نسعى إلى عقد مؤتمر دولي للسلام لحل مشاكل المنطقة والشرق الأوسط عموماً، وصرّح للصحافة الوطنية يوم 02 فيفري 1991م بأننا نرفض إطلاقاً النظام الأمريكي الدولي الجديد، وفي اليوم الموالي حل بالجزائر السيد "مُحَمَّد التشاري" نائب رئيس البرلمان اليمني حاملاً رسالة من الرئيس اليمني إلى الرئيس الشاذلي بن جديد يحثه فيها على ضرورة تفعيل الجهود الدبلوماسية العربية لوقف الحرب، والرئيس الشاذلي بن جديد من جهته أرسل

---

[1] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: س. العلواني: "**قراءة في خطب رئيس الجمهورية حول أزمة الخليج**"، مقال سبق ذكره، ص14.

[2] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: س. العلواني: مقال سبق ذكره، ص14.

وفد دبلوماسي رفيع المستوى يترأسه السيد حسين جودي الأمين العام لوزارة الخارجية الجزائرية لمتابعة آخر التطورات، وفي هذا المجال تحدث السيد جودي مع الأمين العام للأمم المتحدة دي كويلار يوم الجمعة 01 فيفري 1991م حول المبادرة المغاربية التي أشرنا إليها سابقاً والتي وجدت معارضة كبيرة من طرف فرنسا والولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل، فأكد جودي على ضرورة تنشيط هذه المبادرة انطلاقاً من موقف الجزائر الثابت ورغبتها في وقف العدوان على العراق وفتح المجال للدبلوماسية لفض النزاع[1].

وفي نفس الاتجاه سافر رئيس الدبلوماسية الجزائرية سيد أحمد غزالي إلى إيران يوم الجمعة 01 فيفري 1991م واجتمع مع المسؤولين الإيرانيين في سياق التحضير للمبادرة الإيرانية وشارك في هذا الاجتماع مسؤولين من اليمن والهند وفرنسا وكذا مبعوث صدّام حسين السيد سعدون حمادي، وبعد عودته للجزائر يوم 03 فيفري صرّح غزالي للإذاعة والتلفزة البلجيكية أن مهمته لإيران كانت في إطار دراسة ومناقشة طرق وسبل وضع حد لهذه الأزمة، وقال إن الحلفاء يلقون يومياً ما بين 15 ألف إلى 20 ألف من القنابل على العراقيين الأبرياء، ولقد ضمت المبادرة الإيرانية مشروع تمهيدي تم الإعلان عنه رسمياً يوم 04 فيفري 1991م ويتكون من سبع نقاط قابلة للنقاش وهي كالآتي:

- الانسحاب العاجل للقوات العراقية من الكويت.
- الانسحاب الفوري للقوات المتحالفة من منطقة الخليج.
- إحلال قوات إسلامية في المنطقة محل القوات المتحالفة.
- إنشاء لجنة حكماء لدول الخليج ودول إسلامية لمناقشة النزاع العراقي الكويتي.
- إنشاء صندوق إسلامي يعنى بإعادة إعمار المناطق المتضررة.
- توقيع معاهدة تلتزم فيها بغداد بعدم الاعتداء على إيران وعلى مجلس التعاون بما في ذلك تركيا وباكستان.
- تأسيس نظام جمهوري للأمن والتعاون الاقتصادي والسياسي تشارك فيه كل بلدان المنطقة.

---

[1] بورعدة علال: "**الجزائر وحرب الخليج موقف ثابت وتمسك بالخيار السلمي**"، مقال سبق ذكره، ص3.

وبعد الإعلان عن هذه المبادرة توالت عدة ردود أفعال أهمها الموقف الأمريكي حيث أعلنت واشنطن رفضها المطلق لهذه المبادرة، وأكدت على مواصلة الحرب إلى غاية التدمير النهائي للعراق[1].

أما الموقف الفرنسي فيكتنفه الكثير من الغموض ويعتريه الكثير من التناقض، وقد صرّح وزير الخارجية الفرنسي أن بلده مستعدة للتفاوض إذا انسحب العراق من الكويت وأوقف الحرب، لكن فرنسا معروفة بعدم ثباتها في مواقفها، حيث ادعت بعدم مشاركة سلاحها الجوي في تدمير العراق، لكنه لوحظ جلياً أن طائرات "الجاغورا" و "الميرج 2000" تقوم بغارات وحشية على الأراضي العراقية، طبعاً هذه المواقف الفرنسية رفضها بعض المسؤولون الفرنسيون أنفسهم وعلى رأسهم وزير الدفاع الفرنسي "**جان بيير شوفين مان**" الذي كان أكثر عروبة من بعض الأشقاء العرب (أنصار التحرك العربي المضاد) حينما ندّد بالحل العسكري للأزمة العراقية الكويتية وردّ على الرئيس الأمريكي قائلاً: "إن فرص الحل السلمي لم تستنفذ بعد، غير أن بوش أغلق جميع أبواب الحل السلمي ولم يترك للأزمة أي خيار عدا ميدان القتال"[2]، وهو ما دفع بهذا الأخير إلى تقديم استقالته يوم 29 يناير 1991م بعدما رأى أن الجيش الفرنسي تجاوز حدوده حيال هذه الأزمة[3]، علماً أن وزير الدفاع الاشتراكي الفرنسي له علاقة طيبة مع الجزائر تعود جذورها إلى فترة السبعينيات إيام الرئيس الراحل هواري بومدين.

وهكذا انطلقت عمليات حرب تحرير الكويت في يناير 1991م كما خططت لها الولايات المتحدة الأمريكية، وإزاء هذه الأزمة تشتت العالم العربي وتمزقت وحدة صفه لتدخل الجزائر بعد عام من هذه الحرب في منعرج دموي خطير ابتداء من يناير 1992م، وقد يؤكد التاريخ أن تلك الأيادي الخارجية لها علاقة مباشرة فيما حدث من عمليات قتل وتدمير داخلية[4].

ثالثاً: الموقف الشعبي.

إذا تجاوزنا موقف الجزائر الرسمي من حرب تحرير الكويت، فإن المواقف الشعبية التي كانت تتابع باهتمام بالغ ما يجري في منطقة الخليج هي الأخرى كانت حاضرة بقوة وأدلت بدلوها في هذا الموضوع.

---

[1] بورعدة علال: "**الجزائر وحرب الخليج موقف ثابت وتمسك بالخيار السلمي**"، مقال سبق ذكره، ص3.

[2] جان بيير شوفين مان نقلاً عن: محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص424.

[3] نفسه، ص424.

[4] محيي الدين عميمور: **لله وللوطن المجموعة السادسة**، المصدر السابق، ص230.

فبعد اندلاع حرب تحرير الكويت واتضح أن ضرب العراق وتدميره هو من أولى أولويات هذه الحرب، هنا أدركت الجماهير الجزائرية حقيقة وأبعاد المؤامرة الكبرى التي تهدف إلى تحقيق هدفين مزدوجين: تدمير القوة العسكرية العراقية التي باتت تشكل خطراً على مصالح الدول الغربية وكذا إسرائيل، وفي نفس الوقت الحصول على قواعد عسكرية لحماية مصالحها النفطية بالمنطقة[1]. فخرجت تلك الجماهير عن بكرة أبيها في مظاهرات صاخبة مؤيدة ومساندة للشعب العراقي، وفي نفس الوقت منددة ومستنكرة للهجمة الغربية الشرسة ضد العراق[2].

وما إن بدأت الطائرات الأمريكية والغربية بصفة عامة تقصف المدن والقرى العراقية وتصب عليها الأطنان من القنابل والمتفجرات بما فيها المحرمة دولياً حتى التهبت النفوس الجزائرية حماساً وحقداً على كل ما هو غربي وعميل للغرب، وصار الإنسان الجزائري في خضم هذه الأحداث لا يفكر في أي شيء سوى المقارنة بين تلك القنابل الغربية التي قذفت بها على القوات الجزائرية أثناء فترة التحرير، وبين هذه القنابل التي تتهاطل على القرى والمدن العراقية خلال شهري يناير وفبراير 1991م إلى درجة أنه تناسى كلياً الاجتياح العراقي للكويت[3].

ومما ساعد على تنامي حماس الرأي العام الجزائري تجاه المواقف العراقية هو تجرأ القيادة العراقية على قصف المدن الإسرائيلية بصواريخ "**العباس والحسين**"، وهي سابقة فريدة من نوعها في التاريخ العربي، فلأول مرة منذ زرع الكيان الصهيوني في المنطقة تقصف تل أبيب والمدن الإسرائيلية من طرف جيش عربي، فكلما نزل صاروخاً من الصواريخ العراقية على الأهداف الإسرائيلية استقبله الجزائريين بصيحات الله أكبر وبزغاريد النساء.

ولا غرابة إذا قلنا أن هذه المواقف الجزائرية -على غرار باقي مواقف شعوب المغرب العربي- المؤيدة للعراق أحدثت صدمة كبيرة واندهاشاً لدى بعض شعوب الجزيرة العربية والخليجية، لأنهم كانوا يعتقدون عن جهل أن هذا التأييد موجه لغزو العراق للكويت، فأفهموا أن الغزو العراقي

---

[1] أحمد بلوافي: "**العامل الاقتصادي في صراع الخليج**"، مقال سبق ذكره، ص139.
[2] رابح منصوري: "**الحرب الجائرة اندلعت...فكيف تنتهي**"، مقال سبق ذكره، ص16.
[3] عثمان سعدي: المرجع السابق، ص149.

للكويت استنكرته جميع شعوب المغرب العربي منذ الوهلة الأولى، والتأييد موجه للعراق في مواجهة أقذر مؤامرة أمريكية صهيونية غربية ضد الامة العربية[1].

وفيما يأتي نورد بعض مواقف مختلف الأحزاب والهيئات والمنظمات الوطنية والجمعيات الخيرية الجزائرية، ونذكر منها:

الهلال الأحمر الجزائري: استجابة لنداء الرئيس الشاذلي بن جديد قام الهلال الأحمر الجزائري في مطلع شهر فبراير عام 1991م، وفي إطار الدعم الشعبي والانساني للعراق، بإرسال 18 طائرة محملة بالمواد الغذائية والأفرشة والأدوية والمعدات الطبية إلى طهران ومنها إلى العراق، وفي أواخر ماي من نفس السنة تم إرسال باخرة "أوراس" بحمولة 5000 طن محملة بالمواد الغذائية، هذا فضلاً عن 18 مولداً كهربائياً للمستشفيات العراقية، وفور وصول هذه الشحنة تم احتجازها من طرف القوات الأمريكية، لكنها لم تلبث أن أطلقت سراحها بعد 20 يوماً لتستأنف الباخرة طريقها بعد ذلك إلى العقبة ومنها دخلت إلى العراق[2].

المنظمات والأحزاب الوطنية: كانت حاضرة بقوة وتابعت باهتمام تطور الوضع الساخن في المنطقة، ورفضت بشدة الحضور الأجنبي بالمنطقة العربية واستنكرت لما يتعرض إليه الشعب العراقي من خراب ودمار وقصف وتجويع، ونذكر من بين هذه المنظمات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء: تضامناً مع الشعب العراقي الأبي أصدرت هذه الأخيرة بياناً دعت فيه إلى تنظيم حملة وطنية لجمع التبرعات المادية للشعب العراقي، وجاء في نهاية البيان ما نصه: "إن شعب المليون ونصف المليون شهيد، شعب العزة والكرامة لم ولن يرضى بالمخطط الأمريكي المقيت في الخليج العربي الذي يسعى إلى تجويع الشعب العربي الشقيق، هذا الشعب الذي وقف إلى جانبنا في ثورتنا التحريرية مادياً ومعنوياً"، واستجابة لنداء الضمير الإنساني، وعملاً بالمبادئ السمحة للدين الإسلامي الحنيف دعت المنظمة كل الشعب الجزائري البطل الثوري، وكل الوطنيين المخلصين، وكل مناضلي المنظمة في القاعدة إلى تقديم معونات مادية كالحليب والسكر والأدوية والحلويات

[1] عثمان سعدي: المرجع السابق، ص150.

[2] جلول بغلي: **مقابلة شفوية**، الأمين العام للهلال الأحمر الجزائري آنذاك، تمت المقابلة بمقر الهلال الأحمر الجزائري ببومرداس، الجزائر، يوم 03 نوفمبر 2016، 10:00 صباحاً.

الخاصة وغيرها من الحاجات الضرورية للعيش[1]، وكلفت المنظمة كل المكاتب البلدية والولائية لمنظمة أبناء الشهداء بتنظيم العملية وتأطيرها وتنظيم مداومات يومية لاستقبال هذه المعونات ثم إرسالها.

الحزب الوطني للتضامن والتنمية: أثار الوضع الذي آلت إليه منطقة الخليج العربي رد فعل الحزب الوطني الذي أكد على أنه ما دام النزاع عربي وقائم في منطقة عربية فإن حله لا يجب أن يخرج عن إطاره العربي، وندّد الأمين العام للحزب رابح بن الشريف بالتواجد الغربي في المنطقة[2] متسائلاً متى كانت أمريكا وأذنابها يدافعون عن العرب؟

الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية: في إطار الدعم الشعبي الجزائري للعراق، وبناء على دعوة وجهها الاتحاد لنظيره الاتحاد الوطني لشباب وطلبة العراق قام هذا الأخير بزيارة إلى الجزائر، وخلال لقائهما استعرضا الطرفان آخر التطورات في المنطقة بعد التصعيد الخطير للتواجد العسكري الأمريكي وحلفائه، وفي الأخير وقعا الاتحادان بياناً مشتركاً أدانا فيه بشدة التدخل الأمريكي في الشؤون العربية، وطالبا بانسحاب جميع القوات العسكرية الغربية من المنطقة وترك العرب وحدهم يواجهون مشاكلهم ومصيرهم.

كما شجبا الطرفان الحصار الخانق المضروب على الشعب العراقي واعتبراه خرقاً سافراً للميثاق الدولي لحقوق الانسان، ولجميع القوانين الدولية والمشاعر الانسانية النبيلة، وحمّل البيان المملكة العربية السعودية مسؤولية تدنيس الأراضي المقدسة التي سمحت للقوات الأجنبية الغربية بالتواجد على أراضيها، وفي الأخير اتفقا على ضرورة الانتقال من القول إلى الفعل وذلك عن طريق تنظيم تجمعات ومسيرات احتجاجية واعتصامات للضغط على الحكام العرب، وفي نفس الوقت للفت انتباه الرأي العام العالمي لما يتعرض إليه الشعب العراقي من حصار وتجويع[3].

وقام كل من الاتحاد العام للشبيبة والمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء بمبادرة ثنائية تتمثل في تنظيم مسيرة تأييد وتضامن مع الشعب العراقي وفي نفس الوقت تنديد واستنكار بالتدخل الأجنبي

---

[1] الشعب: "**المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء معونات مادية إلى الشعب العراقي**"، ع8356، 13 سبتمبر 1990، ص3.

[2] النصر: "**تنديد واسع بتواجد القوات الأجنبية على أراضي المسلمين ومطالبة برفع الحصار على العراق وحل عربي للنزاع**"، ع5204، 13 أوت 1990، ص3.

[3] الشعب: "**الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية تنظم مهرجاناً تضامنياً مع الشعب العراقي**"، ع8364، 23 سبتمبر 1990، ص3.

في المنطقة وذلك يوم الجمعة 13 أوت 1990م بمدينة قسنطينة، انطلقت هذه المسيرة التي ضمت مناضلو قسنطينة من مختلف الفئات من مركز ابن باديس الثقافي مروراً بساحة الشهداء ثم شارع بلوزداد وشارع عبان رمضان لتعود في الأخير إلى نقطة انطلاقها[1]، ومن بين الشعارات التي كان يرددها المشاركون وهم حاملون لصور الرئيس العراقي صدّام حسين " هلم يا عرب نحارب أمريكا والغرب"، " تسقط الصليبية وربيبتها الصهيونية والخونة العرب"، "الويل للخونة للعرب"، "الله أكبر ما زلنا أوفياء لك يا رسول الله"، "الحرب بالروح بالدم نفديك يا صدام سمعنا نداءك وسنلبي طلبك"، "نحن مع العراق ظالماً أو مظلوماً".

الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات: وحتى النساء الجزائريات كن يتابعن باهتمام ما يجري في منطقة الخليج العربي وتأثرن بما يتعرض له شقيقاتهن في العراق، وفي إطار تعبئة الرأي العربي وتوحيد جهوده من أجل مساندة ودعم الشعب العراقي استقبل الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات وفد نساء عراقي جاء في زيارة إلى الجزائر دامت خمسة إيام ابتداء من 05 إلى 09 سبتمبر 1990م، وخلال هذه الزيارة جرت محادثات ثنائية بين ممثلة الاتحاد العام للنساء العراقيات ووفد عن الاتحاد العام للنساء الجزائريات برئاسة الأمينة العامة للاتحاد استعرضا فيه الطرفان الظروف الراهنة في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والخليج العربي على وجه الخصوص، وخلال اللقاء عبر الاتحاد العام للنساء الجزائريات عن أسفه الشديد تجاه تواطؤ بعض الحكام العرب مع الامبريالية العالمية، وطالب في نفس الوقت بالرفع العاجل للحصار الاقتصادي المفروض على العراق بقرار جائر من الهيئة الدولية[2]، وفي الأخير وجه الاتحاد نداء عام إلى كل الشعوب العربية من أجل اتباع منهج عربي موحد يعنى بحفظ مصالح الأمة العربية.

اللجنة الوطنية لمساندة الشعب العراقي: دعت هذه الأخيرة جميع الأحزاب والمنظمات الوطنية من أجل تنظيم مسيرة احتجاج ضد تواجد القوات الغربية على الأراضي العربية المقدسة ومن بين هذه الأحزاب التي لبت الدعوة مثلاً "حزب الطليعة الاشتراكية" الذي دعا في بيان له إلى

---

[1] النصر: **"سفيرا العراق والكويت يستقبلان بالمجلس الشعبي الوطني الجزائري"**، ع5205، 14 أوت 1990، ص1.

[2] الشعب: **"مواقف الأحزاب والجمعيات الجزائرية من أزمة الخليج"**، ع8352، 09 سبتمبر 1990، ص3.

المشاركة بقوة في المسيرة الاحتجاجية التي دعت إليها اللحنة الوطنية لمساندة الشعب العراقي يوم الخميس 13 أكتوبر 1990م وانحصرت مطالب هذه المسيرة فيما يلي[1]:

– المطالبة بالانسحاب الفوري لكافة القوات الأجنبية.

– التنديد بالحصار الاقتصادي المضروب على العراق بغرض تجويع شعبه الشقيق.

– المطالبة باسترجاع شعوب المنطقة لسيادتها على ثرواتها الطبيعية.

مناضلو حزب جبهة التحرير الوطني: اجتمع مناضلو حزب جبهة التحرير الوطني لحاسي بحبح بولاية الجلفة يوم 09 سبتمبر 1990م بمقر قسمة الحزب وعبروا عن مساعدتهم ووقوفهم إلى جانب الشعب العراقي، ومن جهة أخرى شجبوا الاعتداء الأجنبي السافر للقوات الأمريكية والغربية بصفة عامة الذي هو في حد ذاته اعتداء على الأمة العربية والإسلامية جمعاء، وفي الأخير دعوا مناضلو الحزب كافة الأمة العربية إلى الوقوف بكل حزم ضد هذا التواجد الاستعماري ودعم الشعب العراقي لاسترجاع كرامته وكرامة الأمة العربية بصفة عامة[2].

ولا بأس في هذا الخصوص أن نروي قضة طريفة معبرة جدا عن مدى إدراك ووعي مناضلو حزب جبهة التحرير الوطني إزاء أزمة الخليج، فلقد وقفت سيدة عجوز جزائرية أمام التلفزة الجزائرية– التي أوقفت برامجها يوماً كاملاً لتخصصه لجمع التبرعات– وصرحت قائلة: "لقد جمعت مبلغاً من المال من أجل تأدية مناسك العمرة فقررت تقديمه للمجاهدين بالعراق فليأخذه صدام بدل فهد"[3]، وفي نفس الموضوع أيضاً صرحت أستاذة جامعية من بسكرة أنها لم تكن تفكر في يوم ما أن تلبس الحجاب، لكن ما إن بدأ القصف على بغداد في يومه الأول حتى تملكني شعوراً غريباً فتوجهت إلى السوق وعيناي تذرف دموعاً فاشتريت الحجاب ومنذ تلك اللحظة قررت ارتداء الحجاب والتخلي عن كل ما يمت بصلة إلى الغرب، وأنا منا ضلة في حزب جبهة التحرير الوطني[4].

---

[1] الشعب: **"الترسانة الغربية تنوي تدمير المشروع الحضاري"**، ع8378، 07 أكتوبر 1990، ص3

[2] الشعب: **"مناضلو حزب جبهة التحرير الوطني لحاسي بحبح دعم الشعب العراقي والوقوف أمام الوجود الغربي"**، ع8353، 10 سبتمبر 1990، ص3.

[3] سيدة عجوز جزائرية نقلاً عن: عثمان سعدي: المرجع السابق، ص152.

[4] عثمان سعدي: المرجع السابق، ص152.

ومثلما تحركت هذه المنظمات الوطنية وطنياً بشكل فرديا تحركت مغاربياً بصفة جماعية، فحسب وكالة الأنباء الجزائرية أنه في بوم 12 سبتمبر 1990م اجتمعت بمقر الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان بالجزائر العاصمة عدة هيئات جزائرية مع مثيلاتها التونسية، فمثل الجزائر في هذا الاجتماع كل من:

- اللجنة الوطنية الجزائرية لمساندة الشعب العراقي.
- الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان.
- اللجنة الوطنية للصحافيين الجزائريين.
- اللجنة العربية لمساندة الشعب العراقي بالجزائر.

ومثل تونس في هذا الاجتماع كل من:

- اللجنة الوطنية لمساندة العراق بتونس.
- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان.
- الهيئة الوطنية للصحافيين والمحامين التونسيين.

وأصدرت هذه الهيئات بياناً مشتركاً يتضمن ضرورة الوقوف إلى جانب الشعب العراقي، وبعد استعراض وتحليل الوضع الراهن بالمنطقة إزاء أزمة الخليج ومالها من انعكاسات خطيرة على السلم العالمي، اتفقت الهيئات السبع على ما يأتي[1]:

- ضرورة التنسيق الكامل فيما بينها لمساندة الشعب العراقي بجميع السبل والوسائل، وإفشال المؤامرة الامبريالية الدنيئة التي تستهدف ليس فقط تدمير القوات العراقية بل تدمير قدرات الأمة العربية واستنزاف خيراتها ومقدراتها الاقتصادية.

- التنديد بالأنظمة العربية العميلة التي وفرت الغطاء العربي للتواجد الأجنبي بالمنطقة بل أكثر من ذلك أنها كانت جزء من المخطط الامبريالي.

- تعلن جميع هذه الهيئات عن استنكارها الشديد للحصار الدولي الظالم المفروض على شعب العراق بغية تجويعه وإخضاعه، كما تطلب من جميع الهيئات والمنظمات الإنسانية في العالم أن تنظر إلى أطفال العراق الأبرياء وتوفر لهم شروط الحياة شأنهم في ذلك شأن أطفال العالم.

[1] الشعب: "**استصراخ الضمير الانساني للوقوف إلى جانب الشعب العراقي**"، ع8356، 13 سبتمبر 1990، ص3.

– الإسراع نحو تشكيل لجنة مغاربية لمساندة الشعب العراقي ثم توسيعها لتشمل جميع الهيئات العربية.

– العمل على تحقيق مشروع توجيه باخرة سلام تحمل على متنها –على غرار الحليب والأدوية للشعب العراقي– شخصيات وطنية عربية ودولية محبة للسلام، وهي في طريقها إلى العراق تمر على الموانئ العربية والأوروبية شارحة وموضحة لهم قضية الشعب العراقي وفي نفس الوقت تستصرخ الضمير الإنساني للوقوف إلى جانب الشغب العراقي المحاصر بجيوش الامبريالية الأمريكية وأذنابها.

الجمعيات والمنظمات والأحزاب الإسلامية: استنكرت هذه الأخيرة بشدة التدخل الأجنبي وأبدت استعدادها الكامل في إرسال آلاف من المتطوعين الجزائريين للمشاركة في الحرب إلى جانب العراق، وعموماً جميع الحركات الإسلامية في الجزائر –والتي تستمد رؤيتها من الأطراف المتشددة في الحركة الاسلامية التي تطورت في المشرق العربي– اتخذت موقفاً يميل إلى الجانب العراقي استجابة لتنامي الرأي العام الجزائري بالرغم من أنه هذه الحركة تتعارض وتتناقض مع الحركة البعثية، ومن بين هذه الهيئات نجد:

الجبهة الإسلامية للإنقاذ: في بداية الأمر وقفت جبهة الإنقاذ الجزائرية– وهي أكبر حزب إسلامي بالجزائر والمغرب العربي عامة– موقفاً غامضاً في إدانة الغزو العراقي بشكل مبكر إن لم نقل مناهضاً وعدائياً للموقف العراقي، لكن ما إن تم استدعاء القوات الأمريكية إلى المنطقة حتى صار موقفها داعماً بلا تحفظ للعراق، وجمعوا أموالاً ضخمة وكلف أحد زعمائها بالتوجه إلى بغداد وتسليمها إلى صدام، على غرار تجنيدهم للآلاف من المتطوعين الجزائريين وإرسالهم إلى العراق[1].

وللإشارة فإن الجبهة جاءت في طلائع الجمعيات والمنظمات الإسلامية تعبيراً عن الموقف إزاء هذه الأزمة العربية الخانقة، فأكد البروفيسور عباسي مدني أحد مؤسسي الجبهة في تصريح له أجراه يوم 11 اوت انه إذا كان غزو العراق للكويت عدواناً، فإن العدوان الأكبر هو وجود القوات الغربية في الخليج، وفي اليوم الموالي أصدرت الجبهة بياناً ناشدت فيه الأمة الإسلامية قاطبة بضرورة

[1] عثمان سعدي: المرجع السابق، ص152.

تنظيم مسيرة احتجاج أمام التحدي السافر للقوات الأجنبية[1]، وقد حددت الجبهة يوم الجمعة 17 أوت لتنظيم هذه المسيرة بعيد صلاة الجمعة مباشرة من بيوت الله، ومن جهة أخرى وفي نفس اليوم صرّح عباسي مدني زعيم الجبهة في حوار آخر له أكد فيه أن لا معنى للحدود بين الدول المسلمة[2].

وفي نفس الاتجاه دائماً أطرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ يوم الجمعة 24 أوت مسيرات ضخمة في كل من وهران وقسنطينة والجزائر العاصمة، وكانت بحق في مستوى التحدي الذي يواجه الأمة العربية، وبهذه المسيرة التي أحرق فيها علمي أمريكا وبريطانيا أكد الشارع الجزائري عن رفضه القاطع للتواجد الأجنبي بالمنطقة العربية وأصر على ضرورة اعتماد واتباع الحلول العربية لمعالجة الأزمة.

للإشارة هذه المسيرة شاركت فيها الفئات الاجتماعية الجزائرية أطفالاً ونساءً وشيوخاً وهم حاملون لشعارات التنديد بالإشراك الأجنبي في الأزمة، ومن بين هذه الشعارات مثلاً "إنها المؤامرة على الصحوة الإسلامية"، "من لم يهتم بأمور المسلمين فليس منهم"، "حرية الشعوب لا تباع ولا تشترى"، "لا للجامعة العربية نعم للجامعة الإسلامية"، "لا للتدخل الأجنبي في شؤوننا"[3].

ولم تكتف الجبهة الإسلامية بالتأييد والإدانة والتحرك على المستوى الوطني فحسب؛ بل تحركت ميدانيا فقاما كل من عباسي مدني وعلي بلحاج –وهما من الأعضاء المؤسسين للجبهة– بجولة قادتهما إلى بعض دول الخليج كالمملكة العربية السعودية والعراق استغرقت 18 يوماً، وبعد عودتهما أكدا في ندوة صحفية خاصة أجرياها يوم الخميس 14 سبتمبر 1990م بقاعة المحاضرات التابعة للمجلس الشعبي البلدي لمدينة الجزائر أن مهمتهما الخاصة بالوساطة في قضية الخليج الثانية أو ما أطلقا عليها "قضية القرن" حققت نجاحاً نسبياً في إبعاد شبح الحرب العراق[4].

ومن جهة أخرى أكد عباس مدني أن التنديد بالتواجد الأجنبي في المنطقة لا يكفي لأنه موقف لا يغير في الواقع شيء، فالأجدر التنقل إلى عين المكان وإقناع كل من الملك فهد وصدام

---

[1] النصر: "**نأمل من الأشقاء تفادي تعفن الوضع**، يومية سبق ذكرها، ص3.

[2] محمد الرميحي: **ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت**، المرجع السابق، ص408.

[3] النصر: "**موقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ من أزمة الخليج**"، ع5208، 27 أوت 1990، ص3.

[4] عباسي مدني وعلي بلحاج: "**حققنا النجاح في إبعاد شبح الحرب والوساطة لم تكتمل ولن نبوح بنتائجها**"، الشعب، ع8357، 15 سبتمبر 1990، ص3.

حسين بالابتعاد عن الحل العسكري لتجنيب العرب والمسلمين من احتمال حرب مدمرة[1]، وبخصوص جولتهما أضاف مدني أنهما عقدا ثلاث لقاءات بمعدل ثلاثة ساعات في كل لقاء مع خادم الحرمين الشريفين الذي استقبلهما بحفاوة كبيرة، وتقابلا مع الرئيس العراقي صدام حسين في جلسة دامت أكثر من ساعتين، وأكد مدني أنه لمسا المساعدة على أداء هذه المهمة المعقدة من كلا الطرفين[2].

أما علي بلحاج، أحد الأعضاء البارزين في جبهة الإنقاذ الممثل لتيار الشباب، فقد أدان كلا الطرفين على حد سواء، فهو من جهة استهزأ واستهتر بالرئيس العراقي صدّام حسين ناعتاً إياه بأنه "**هدّام**" و "**خدّام**" لأنه لم يستخدم الحكمة في معالجة الأزمة، ومن جهة أخرى ندّد بالمسؤولين الكويتيين لأنهم همهم المال وجمع الثروات الضخمة فقط، وفي نفس الوقت انتقد الموقف الملكي السعودي وقال إن الأماكن المقدسة كمكة والمدينة المنورة هي أمانة لكل المسلمين مودوعة لدى المملكة العربية السعودية غير أن إسناد إدارتها في رأييه(علي بلحاج) يجب أن تكون للعلماء لا للملوك السعوديين الذين يسيرونها حسب ميولاتهم وأهوائهم[3].

ورغم جميع تلك المحاولات والمساعي الحميدة التي قامت بها الجبهة إزاء أزمة الخليج الثانية إلا أن مآلها كان الفشل الذريع[4]، وهو ما أكده الرئيس الأسبق أحمد بن بلة –المؤيد للنظام العراقي– الذي انتقد بشدة موقف الجبهة بعد عودته من بغداد يوم 27 سبتمبر من نفس السنة[5].

وللإشارة فإنه فور وصول أحمد بن بلة إلى العراق صرّح لوكالة الأنباء العراقية أن زيارته هذه تدخل في إطار تضامنه مع الشعب العراقي وقيادته ضد التهديدات الامبريالية والصهيونية والتواجد اللامشروع للقوات الغازية في منطقة الخليج، وفي تصريحه أشار بن بلة إلى مشاركته في

---

[1] للإشارة فإن الشيخ عباس مداني أرسل رسالة إلى أمير الكويت خلال شهر أكتوبر 1990 فرد عليه هذا الأخير برسالة جوابية للاطلاع على نصها الكامل ينظر الملحق رقم: 16 ص557.

[2] عباسي مدني وعلي بلحاج: **"حققنا النجاح في إبعاد شبح الحرب والوساطة لم تكتمل ولن نبوح بنتائجها"**، الشعب، مجلة سبق ذكرها، ص3.

[3] محمّد الرميحي: **ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت**، المرجع السابق، ص408.

[4] محمّد الرميحي: **أصداء حرب الكويت ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه**، المرجع السابق، ص93.

[5] محمّد الرميحي: **ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت**، المرجع السابق، ص408.

مؤتمر القوى الشعبية العربية الذي افتتح يوم 15 سبتمبر 1990م بالعاصمة الأردنية عمان للتضامن مع الشعب العراقي ودراسة وسائل كسر الحصار الاقتصادي المفروض عليه[1].

ومما يجب الإشارة إليه أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ولكي تحافظ على صدارتها في التأييد الشعبي لها كانت ملزمة بالانحياز اكثر إلى الجانب العراقي كلما زاد وتنامى الشعور الشعبي للموقف العراقي متخذة (الجبهة) من التواجد العسكري الغربي في المنطقة القضية الجوهرية في الأزمة، وبالرغم من أن الجبهة لم تكن مقتنعة من مواقف القيادة العراقية ولا من مؤيديها لكن ما إن بدأت حرب تحرير الكويت حتى تأكد للجميع أن الجبهة أكثر المؤيدين للعراق، ولقد دفعها لهذا الموقف الجريء تلك المظاهرات الشعبية الصاخبة التي حدثت في الجزائر يوم 18 يناير 1991م والتي شاركت فيها مختلف الأحزاب السياسية الجزائرية وبحضور ما يزيد عن 400 شخص[2].

أما الأحزاب الإسلامية الجزائرية الأخرى فإن مواقفها كانت أقل حدة مقارنة مع جبهة الإنقاذ، بمعنى آخر أن مواقف تللك الأحزاب كانت تقاس بمدى قدرتها على تحريك الجماهير الشعبية، ومن بين تلك الأحزاب نذكر:

حزب حماس: كان على رأس هذا الحزب السيد محفوظ نحناح، ولقد عارض هذا الأخير موقف الشعب الجزائري المتأثر بشخصية صدّام حسين، وفي نفس الوقت عارض بشدة الوجود العسكري الغربي بمنطقة الخليج وشجب العدوان العراقي على الكويت[3]، ولقد عبر عن هذا الموقف في ندوة صحفية -أجراها بعد جولته التي قادته إلى العراق والكويت- يوم الأحد 07 أكتوبر 1990م بقاعة إفريقيا بالجزائر العاصمة، وخلال الندوة أوضح أن غرض القوات الأجنبية المتواجدة في السعودية ليس تحرير الكويت فحسب؛ ولكن هدفها تدمير المشروع الحضاري الإسلامي للأمة العربية، ومن هذا المنطلق صرّح أن مهمته اقتصرت على محاولة إبعاد هذا الخطر الذي يحدق بالأمة العربية[4].

---

[1] الشعب: "**أحمد بن بلة يصل إلى العراق**"، ع8358، 16 سبتمبر 1990، ص5.

[2] محمّد الرميحي: **ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت**، المرجع السابق، ص409.

[3] نفسه، ص409.

[4] الشعب: "**المساعي العربية لحل أزمة الخليج**"، ع8377، 06 أكتوبر 1990، ص1.

رابطة الدعوة الإسلامية الجزائرية: في إطار البحث عن الحلول العربية لتسوية الأزمة الخليجية اقترحت هذه الأخيرة خطت عمل ووجهتها إلى رئاسة الجمهورية الجزائرية وإلى سفارات كل من العراق والمملكة العربية السعودية والكويت وإيران وتركيا ومصر والأردن بالجزائر، وقد احتوت الخطة المذكورة ستة نقاط يمكن إيجازها فيما يأتي[1]:

– أن ينسحب العراق بقواته إلى الحدود التي كان عليها قبل 02 أوت 1990م.

– أن يلتزم العراق بحماية أرواح وممتلكات الرعايا الأجانب.

– أن تأمر المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قوات الولايات المتحدة الأمريكية وجميع القوى الأجنبية بالرحيل من أرض الإسلام والمسلمين.

– أن توضع الأراضي الكويتية تحت رعاية أممية إسلامية محايدة خلال الفترة الانتقالية لتمكين الشعب الكويتي من استعادة سيادته ووحدته الترابية.

– أن تنشر قوة أخرى إسلامية على الأراضي ما بين المملكة العربية والسعودية والعراق حتى عودة العلاقات بينهما إلى مرحلتها الطبيعية.

– وفي الأخير رسم خطة سلام دائم بين البلدان العربية تعنى بتعبئة الجماهير الإسلامية استعداداً للمعركة المصيرية لرفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني وتحرير القدس الشريف.

حزب التجمع العربي الإسلامي: ندد هذا الأخير بدوره بالتدخل الأجنبي في منطقة الخليج العربي وفي الشؤون الداخلية للأمة العربية، وندّد في نفس الوقت بالأنظمة العربية التي وضعت جيوشها الوطنية تحت قيادة الجيوش الأجنبية لضرب العراق، ووجه دعوته إلى جميع القوى في العالم المحبة للسلام لمحاكمة الرئيس الأمريكي على الجرائم البشعة التي ارتكبها في حق البشرية في عدة بلدان العالم الثالث ولا زال يرتكبها في حق الشعب العراقي وذلك بمنعه وصول المواد الغذائية والأدوية إلى العراق، زيادة على هذا طالب حزب التجمع بنقل مقر الأمم المتحدة من الولايات المتحدة الأمريكية بعدما أصبحت هذه المنظمة لعبة بين أيديها وتتحكم بواسطتها في رقاب الشعوب[2].

---

[1] النصر: "**رابطة الدعوة الاسلامية تقترح خطة لحل الأزمة**"، ع5213، 01 سبتمبر 1990، ص5.

[2] الشعب: "**مواقف الأحزاب والجمعيات الوطنية الجزائرية من الحرب العراقية الكويتية**"، ع8352، 09 سبتمبر 1990، ص3.

الجمعية الإسلامية ببلكور: ردا على سياسة التجويع المطبقة على الشعب العراقي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وأذنابها وجهت الجمعية نداءً إلى كل الجمعيات الخيرية الجزائرية الراغبة في مساعدة الشعب العراقي الاتصال بها للتنسيق والتشاور ودراسة السبل سوياً لمساعدة 16 مليون عراقي مجوع[1]، واقترحت الجمعية العنوان التالي لإرسال الرسائل "الجمعية الخيرية الإسلامية، المركز الثقافي الإسلامي، 45 نهج روشاي بوعلام، الحامة بلكور".

الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية: نظمت هذه الأخيرة مهرجاناً شعبياً صاخباً يوم الخميس20 سبتمبر 1990م تضامناً مع الشعب العراقي حضره بالإضافة إلى رئيسها الدكتور عثمان سعدي بعض الشخصيات السياسية البارزة أمثال الشخصية العسكرية المصرية الفريق سعد الدين الشاذلي أحد أبطال حرب أكتوبر 1973م المقيم في الجزائر، ولقد جاء في افتتاحية هذا المهرجان أن المعركة التي يخوضها العراق الشقيق هي معركة كل العرب والمسلمين ضد قوات الشر والطغيان، ومن جهته وصف الفريق سعد الدين الشاذلي الخبير في الاستراتيجية العسكرية أن هذه الحملة الأمريكية والغربية بصفة عامة على منطقة الخليج تدخل في إطار الحملة الصليبية التاسعة وخطأ ما تسميه أمريكا وحلفائها بأزمة الخليج، وفي آخر فعاليات المهرجان حرر بيانين أحدهما من طرف مجموعة من أساتذة المعهد العالي بالقبة، والآخر باسم أطفال الجزائر دعوا فيهما الأنظمة العربية للوقوف بكل حزم إلى جانب العراق وشعبه المحاصر[2].

وفي ذات السياق نظم مجاهدو الولاية الثالثة ندوة جهوية خلال يومي 20 و21 سبتمبر 1990م أعلنوا فيها تضامنهم مع الشعب العراقي الصامد أمام الحصار المضروب عليه من طرف أمريكا وعملائها، كما أبدوا استعدادهم لحمل السلاح إلى جانب الشعب العراقي وتحرير الأراضي المقدسة التي تدنسها جيوش الامبريالية العالمية والصهيونية[3].

وعموماً جاء موقف الجماهير الشعبية الجزائرية مطابقاً للموقف الرسمي، فقد عارضت بشدة التدخل الأمريكي في تحرير الكويت، وقد عبرت عن موقفها هذا في خروجها عن بكرة أبيها

---

[1] الشعب: **"مواقف الأحزاب والجمعيات الوطنية الجزائرية من الحرب العراقية الكويتية"**، جريدة سبق ذكرها، ص3.

[2] الشعب: **"بعد قمة الرباط الثلاثية"**، ع8364، 23 سبتمبر 1990، ص3.

[3] نفسه، ص3.

في مظاهرات عارمة -اهتزت لها المشاعر الغربية- شملت مختلف المدن الجزائرية وأحرقت العلم الأمريكي ورفعت صور الرئيس العراقي صدام حسين[1].

وخلاصة القول أن معظم الأحزاب الإسلامية والرأي العام في الجزائر أدانوا في أول الأمر الغزو العراقي للكويت، لكن ما إن خرجت الأزمة عن نطاقها العربي حتى تحولت تلك الإدانة ضد التواجد الغربي العسكري في المنطقة، وهذا الموقف تحكم فيه عاملين اثنين لهما مكانتهما الهامة في التقاليد الجزائرية أحدهما عامل التضامن العربي ومعاداة الامبريالية، أما الآخر فهو عامل الشرف فصدام حسين غدا في نظر الشعب الجزائري بطلاً خاصة عندما استخف بأمريكا وهدد واستهتر بالعدو الصهيوني، وبهذين العاملين استطاع صدام استقطاب الجماهير الجزائرية ومن ورائها الأحزاب الإسلامية.

ومن الأهمية بمكان ان نشير إلى أن الحركة الإسلامية دائمة العداء لحزب البعث العلماني القائم على فصل الدين عن الدولة، غير أن الرئيس العراقي بفضل حنكته ودهائه استطاع، بفضل استغلاله للورقة الإسلامية، كسب الرأي العام الجزائري، وهو الأمر الذي فرض على الحركة الإسلامية الجزائرية، رغم تناقضها مع علمانية البعث، الانحياز والوقوف إلى جانب بغداد وذلك استجابة لتنامي الرأي العام الجزائري[2].

وفي الأخير تحققت الأهداف الأمريكية من هذه الحرب وفرضت على العراق عقوبات دولية من قبل مجلس الأمن كان من بين نتائجها تطبيق سياسة الحظر الجوي للطيران العراقي[3] الذي أصبح محصوراً بين دائرتي عرض 36،34، وفرض حصار اقتصادي على العراق، ووضع قيود على صادراته النفطية انعكست سلباً على الوضع الصحي، بسبب صعوبة الحصول على الغذاء والأدوية للأطفال والمرضى واستمر الوضع حتى سنة 1995م بعد توقيع اتفاقية "النفط مقابل الغذاء"[4].

---

[1] جورج قرم: المرجع السابق، ص424.

[2] محمد الرميحي: **أصداء حرب الكويت ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه**، المرجع السابق، ص113.

[3] سامية محمد جابر: المرجع السابق، ص162.

[4] نفسه، ص161.

إن الدعم الجزائري للعراق أثناء فترة الحصار لم يقتصر على الجانب الرسمي فحسب، بل شمل الجانب الشعبي أيضاً هذا على غرار الدعم الذي قدمته الجاليات الجزائرية للعراق وأخص بالذكر هنا أن هناك سيدة جزائرية متزوجة بباكستاني تقدمت لسفير الجزائر بباكستان محيي الدين عميمور وأبلغت هذا الأخير أنها وبعض صديقاتها جمعن مبلغاً مالياً يرغبن في تقديمه لسفير العراق تعبيراً عن تضامنهن مع الشعب العراقي الذي يعاني من ويلات الحصار، واقترحن أن تتم المساهمة بعيداً عن السفارة وتمت العملية عن طريق وساطة السفير الجزائري في منزله بباكستان[1].

فهذه المساعدة المالية لا تهم بقدر ما يهم ذلك التصرف والتعاطف النبيل الصادر من تلك السيدة الجزائرية ذات الإمكانيات البسيطة المتواضعة، وهو ما أثر في السفير العراقي أيما تأثير واعترف بذلك شخصياً مصرحاً بأن هذا الموقف الجزائري لن ينساه ابداً.

كما كانت الجزائر تحذر وتهاجم من يتطاول على ذكر العراق بسوء أثناء حربه مع الكويت، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان السفير التركي بباكستان يقوم بدور سيء أثناء الغزو العراقي للكويت وكان يستغل كل فرصة للتنديد بالعراقيين، ويذكر لنا السفير الجزائري أنه ذات يوم وخلال مأدبة عشاء أقامها السفير المصري، تجرأ السفير التركي وخاطب نظيره الكويتي مستفزاً إياه ومندداً بالعراقيين في نفس الوقت قائلاً: "لقد اغتصبوكم العراقيين، حتى اليهود لم يقوموا بذلك"[2] فرد عليه سفير الجزائر يجب أن تأخذ في الحسبان أن الجزائر أول من ندد بالغزو يوم 02 أوت وبالتالي من له حساباً قديماً مع العراق فليصفّه بعيداً عنا[3].

ومما يجدر الإشارة إليه، إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعلن قرار وقف العمليات إلا بتاريخ 28 فبراير 1991م بعد أن دكت العراق دكاً لمدة 45 يوم، وفجّرته بـ 125ألف طن من مختلف أنواع من المتفجرات، وشنت عليه 109.000 غارة جوية ملحقة أضراراً بليغة ببنيته التحتية، وظل عدد الضحايا العراقيين في هذه الحرب مجهولاً، غير أن هناك تقديرات تحدثت عن 150.000 إلى 200.000 قتيل و60.000 جندي عراقي أسير[4].

---

[1] محيي الدين عميمور:... **سفيراً.. زاده الخيال!**، المصدر السابق، ص251.

[2] السفير التركي نقلاً عن: محيي الدين عميمور:... **سفيراً.. زاده الخيال!**، المصدر السابق، ص255.

[3] نفسه، ص255.

[4] جورج قرم: المرجع السابق، ص453.

وفي نفس اليوم أعلن صدام حسين استسلامه وأبدى موافقته على جميع القرارات الأممية دون قيد أو شرط، وكان ذلك إيذاناً بانتهاء حرب تحرير الكويت التي تسببت في تدمير كامل للترسانة العسكرية العراقية وتخريب تام لاقتصاده وبيئته وخسائر فادحة في الأرواح والعتاد[1]، وبعدها سارعت الولايات المتحدة -بعد أن أوهمت انصار الدعم العربي المضاد للعراق بشيء من الوعود- إلى الإعلان عن فكرة عقد "مؤتمر مفتوح تحت رعاية واشنطن وموسكو لتهدئة الأوضاع في الشرق الأوسط" ووجّهت دعوة الحضور للعرب جميعاً[2].

وفي الأخير، ومن خلال ما سبقت الإشارة إليه في هذا الفصل يمكننا القول أنه منذ اكتشاف مادة النفط الحيوية (الذهب الأسود) في منطقة الخليج العربي، أصبح هذا الأخير أرضاً خصبة ومسرحاً ملائماً للصراعات والنزاعات والخلافات والتوترات بين مختلف دوله وإماراته، إذ لا تكاد تنتهي أزمة إلا وخلّفتها أزمة أخرى، والمقصود هنا أزمة الخليج الثانية التي قامت على أنقاض أزمة الخليج الأولى.

إن النزاع العراقي–الكويتي نزاعاً قديماً ومعقدّاً، حيث أن جميع الحكومات المتعاقبة على العراق تؤكد بشكل قاطع أن الكويت جزأ لا يتجزأ من الوطن الأم العراق، وهي جزأ من محافظة البصرة العراقية، ولم تتوقف حكومات بغداد يوما ما عن المطالبة بضم الكويت إلا في الحالات الاستثنائية التي تكون فيها العراق منشغلة بظرف داخلي أو أزمة خارجية، ومن ثم فإن غزو العراق للكويت لم يكن -كما يعتقد الكثير- حدثاً عارضاً أو تصرفاً عفوياً ارتجالياً فحسب، بل يعود بالدرجة الأولى إلى الخلافات الحدودية بين البلدين، ثم عززت تلك الخلافات بأسباب استراتيجية وسياسية واقتصادية، وأوضاع داخلية وأخرى خارجية حتى تفجرت الأزمة ووقعت كارثة الغزو في مطلع شهر أوت 1990.

إزاء هذه الأزمة تحركت مختلف الوساطات والمساعي العربية ومن بينها الوساطة الجزائرية للحيلولة دون تفجيرها، ولا أدل على ذلك من الاجتماع العربي المصغر بجدة الذي عقد يوم 31 جويلية 1990، لكن للأسف حكم على هذا الاجتماع بالفشل قبل أن يبدأ لأنه في الوقت الذي اجتمع فيه المؤتمرون لدراسة السبل كانت جنوب البصرة وضواحيها تشهد تحركات عسكرية

---

[1] مُحَّد الحسن العيدروس: المرجع السابق، ص268.

[2] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص425.

مشبوهة، وبالفعل أكد هذا الاجتماع على وقوع الكارثة إذ لم تمر سوى يومين على هذا الاجتماع حتى زحفت القوات العسكرية العراقية على الكويت في 02 أوت 1990.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن بمنأى عن هذه الكارثة، بل كان لها تأثير مباشر على وقوعها، خاصة وأن العراق الذي خرج منتصراً عسكرياً في حربه مع إيران أصبح يشكل خطراً استراتيجياً على مصالحها بالمنطقة، وخطراً أمنياً على حليفتها إسرائيل، ومن ثم عملت واشنطن على دفع صدام حسين دفعاً لاجتياح الكويت حتى كان لها ما أرادت في 02 أوت 1992.

بعد نجاح واشنطن في الشطر الأول من خطتها انتقلت إلى تنفيذ الخطوة الثانية وهو تحطيم وتدمير العراق وفق خطة محكمة وبرعاية ومباركة عربية أطلق عليها حرب تحرير الكويت وهي في الواقع حرب تدمير العراق، وهو ما أعلن عنه بوش صراحة بتاريخ 02 نوفمبر 1990 حين قال: "إننا نسعى من وراء هذه الحرب إلى إزالة الخطر العراقي من المنطقة أساساً.. وأن هذا الهدف لن نحيد عنه حتى ولو قرّر صدام حسين الانسحاب من الكويت". ونفس الغاية من حرب تحرير الكويت أفصح عنها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في قوله: "سنعيد العراق إلى مرحلة ما قبل عصر التصنيع".

وبعد أن حققت واشنطن جميع أهدافها التي كانت تتوخاها من حرب تحرير الكويت قررت في الأخير وقف الحرب وإعلان ما سمي بمبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب الداعية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام برعايتها، زاعمة من ورائه وضع حد نهائي لمشاكل الشرق الأوسط بصفة عامة.

الفصل السادس: دور الجزائر وموقفها من القضية الصحراوية 1975م-1992م.

المبحث الأول: التعريف بالقضية وموقف الجزائر منها قبل الانسحاب الاسباني.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الجزائرية لدعم القضية الصحراوية بعد الانسحاب الاسباني.

المبحث الثالث: تطور الموقف الجزائري من الأزمة الصحراوية بعد الانسحاب الموريتاني.

المبحث الرابع: دور الجزائر وجهودها في دعم القضية الصحراوية.

يعد موضوع إنهاء التواجد الاستعماري في القارة الإفريقية أحد مواضيع الساعة، فبعد استقلال المستعمرات الفرنسية والإيطالية والإنجليزية جاء دور المستعمرات الإسبانية والبرتغالية لتدخل في مرحلتها النهائية من كفاحها في سبيل التحرير الوطني، والصحراء الغربية من بين تلك المستعمرات الواقعة تحت وطأة الاستعمار الاسباني، وهذا الأخير هو الذي أطلق اسم الصحراء الغربية على أراضي الساقية الحمراء ووادي الذهب، والأزمة الصحراوية هي من أخطر القضايا العربية الإفريقية التي واجهتها منظمة الوحدة الإفريقية منذ نشأتها، وفرضت عليها تحدياً يستهدف النيل من أحد مبادئها الأساسية ألا وهو "مبدأ تصفية الاستعمار وتقرير المصير".

ولم يقتصر الاهتمام بهذه القضية على دول المنطقة - وخصوصاً الدول المجاورة - فحسب، بل كانت محل اهتمام عالمي كونها باتت تهدد السلم والأمن العالميين، وكان بالإمكان أن تسلك عملية تصفية الاستعمار في هذا الإقليم المغاربي العربي الإفريقي مجراها الطبيعي، وفقاً لما أقرت به المنظمة الأممية ومختلف هيئاتها، واستناداً لما أكده المجتمع الدولي وبقية المنظمات الإقليمية والعالمية، وهو الرجوع إلى إرادة الشعب الصحراوي عن طريق إجراء استفتاء شعبي عام بعيداً عن أي ضغط أول تدخل أجنبيين، غير أن التقاء الأطماع التوسعية المحلية الرجعية مع مصالح الامبريالية العالمية في المنطقة حال دون ذلك، وهو ما استنكرته ورفضته وجابهته بعض دول المنطقة وعلى رأسها الجزائر وفقاً لمبادئها الثورية وإيماناً منها أنه لن يقوم مغرب عربي كبير مالم تتحرر جميع أجزائه، وهو ما سنتناوله في هذا الفصل.

المبحث الأول: التعريف بالقضية وموقف الجزائر منها قبل الانسحاب الاسباني.

لم يعرف المغرب العربي الحديث مشكلة خطيرة ومعقدة أكثر من مشكلة الصحراء الغربية، وهذه الأخيرة لها أهمية خاصة في مشروع وحدة المغرب العربي تكمن في موقعها الجغرافي، فهي تمثل الامتداد الجنوبي للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية والامتداد الشمالي للجمهورية الموريتانية الإسلامية، وبالتالي فإن الصحراء الغربية تمثل نقطة تقاطع برية لهذه الدول الثلاثة مع بعضها البعض من جهة، وتربط إفريقيا بأوروبا عن طريق المحيط الأطلسي من جهة ثانية.

أولاً: لمحة تعريفية لإقليم الصحراء الغربية.

يقع هذا الإقليم في الشمال الغربي لإفريقيا، يحده من الشمال المملكة المغربية ومن الجنوب الشرقي موريتانيا ومن الشمال الشرقي الجزائر ومن الغرب المحيط الأطلسي[1]، عدد سكان هذا الإقليم يقدر حوالي 4/1 (ربع) مليون نسمة، وهذا خلافاً للإحصائيات الاستعمارية التي تحاول دائماً التصريح بأقل عدد للسكان خدمة لأهدافها ومطامعها الاستعمارية، وتبلغ مساحة هذا الاقليم حوالي284000 كلم^2، ويطل على المحيط الأطلسي بشاطئ طوله1400 كلم^2، أما فلكياً فهو يقع بين خطي عرض 27-40 شمال خط الاستواء[3]وخطي طول 13-14 غرب خط غرينتش[4].

وينقسم هذا الإقليم الذي يشكل آخر مستعمرة إفريقية إلى منطقتين رئيسيتين[5] الأولى تقع في الشمال وهي الساقية الحمراء وتتربع على مساحة قدرها 80.000 كلم^2 وعاصمتها العيون، والثانية وادي الذهب ومساحتها حوالي 186000كلم^2 وعاصمتها الداخلة[6]، أما فيما يخص مناخ هذا الإقليم فيتميز بالاعتدال نظراً لمحاذاته للمحيط الأطلسي، وحرارته تصل إلى 51 درجة[7].

ولم يكن يوماً هذا الإقليم -خلافاً لما كان يدعيه الاستعمار الاسباني- أرضاً بلا سيد، بل كان يسكنه شعب له كيانه المستقل عن جيرانه، فالشعب الصحراوي اجتماعياً وسياسياً كان قائماً على التنظيم القبلي الذي تشكل فيه العائلة الركيزة الأساسية للهيكل الاجتماعي، وتنقسم القبيلة بدورها إلى أفخاذ وعلى رأسها شيخ القبيلة الذي يمثل السلطة التنفيذية وتكون سلطته بمثابة

---

[1] محمد عصمت بكر: **الشعب الصحراوي قصة كفاح**، ط1، دار نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، 2004، ص7.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري هاجس البناء (1965-1978)**، ج2، المصدر السابق، ص409.

[3] ميلود بن غربي: المرجع السابق، ص55.

[4] إسماعيل معراف: **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية**، دار هومه، الجزائر، 2010، ص64.

[5] ينظر الملحق رقم: 01 ص518.

[6] Guillaume buteau ; Le Maroc au Sahara occidental, 1975- 2005: trente ans d'une quête pour la souveraine, dans le cadre du séminaire «crises et relations internationales», sous la direction de Mme Michel bacat-Dcriaud, université Lyon 2 2004- 200, p03.

[7] إسماعيل معراف: المرجع السابق، ص66.

سلطة الرئيس، ويوجد إلى جانبه الجماعة التي تمثل السلطة التشريعية[1]، كما عرف الصحراويون بنظام سياسي خاص يتمثل في مجلس "**أيت أربعين**" أو "**أيد أربعين**" والمقصود به حكم الأربعين ويطلق على رئيسه اسم "**المقدم**"، ويتكون هذا المجلس من أعيان ووجهاء القبائل الذين يتم تعيينهم وفقاً للترشيح القبلي، قراراته نافذة بالإجماع ويحتكم إلى الكتاب الكريم والسنة النبوية، ومن مهامه الدفاع عن البلاد وفض النزاعات الداخلية[2].

ثانياً: الجذور التاريخية للقضية.

من الصعوبة بمكان التحدث عن تاريخ الصحراء الغربية كإقليم مرسوم الحدود ومحدد المعالم قبل تقسيم القارة الإفريقية من طرف الدول الاستعمارية في آواخر القرن التاسع عشر ميلادي، ذلك لأن فكرة الحدود السياسية لم تكن موجودة أصلاً بل كانت هناك تخوم تتمدد وتتقلص حسب قوة وضعف كل دويلة من الدويلات، ويعتبر البرتغاليون أول شعب أوروبي يصل إلى الصحراء خلال القرن الثالث عشر ميلادي، وهذه المنطقة لم تظهر أهميتها الاستراتيجية ولم تلفت انتباه الدول الاستعمارية الأوروبية إلا في نهاية القرن التاسع عشر أثناء التنافس فيما بينها من أجل السيطرة على القارة الإفريقية[3].

وهكذا أصبح إقليم الصحراء الغربية موضع نزاع وتنافس بين الدول الأوروبية الاستعمارية، فأحياناً تتغلب اسبانيا على البرتغال وأحياناً أخرى تتغلب فرنسا على اسبانيا، كما لم تكن بريطانيا هي الأخرى بمنأى عن هذا الصراع فقد كانت تبحث عن طريق آخر للهند والصين أكبر مستعمرتها في الشرق الأقصى[4].

---

[1] اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني: **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني**، مذكرة صادرة عن قسم التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1976، ص12.

[2] مصطفى مُحَّد: **النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق**، ط1، دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، دمشق، 1998، ص4.

[3] عمرون مُحَّد: **تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر الثاني (1975-2005)**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، إشراف الدكتور بوقارة حسين، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2006، ص34.

[4] مُحَّد عصمت بكر: المرجع السابق، ص33.

وفي خضم هذه الظروف، وأمام التنافس الاقتصادي والتوغل البريطاني من الغرب، والتصعيد السياسي والعسكري الفرنسي على المغرب من الشرق، وجدت اسبانيا نفسها مجبرة على التعامل مع الوضع الجديد، وذلك عن طريق تحديد مناطق نفوذ لها ولبريطانيا وفرنسا تفادياً لقوع أي احتكاك بينهم.

لقد كان مطلع عام 1884م بداية لمرحلة جديدة من الاحتلال بالمفهوم المعاصر، فلقد أطلقت ندوة برلين (1884م-1885م) يد القوى الاستعمارية وشرّعت لمطامعها، وخلال هذه الندوة تم الاتفاق بين الدول الاستعمارية على تقسيم الوطن العربي إلى مناطق نفوذ فيما ينها فأعطيت لبريطانيا مصر والسودان ومنطقة الجنوب العربي، وانفردت إيطاليا بليبيا، ومنحت لفرنسا منطقة المغرب العربي، فيما اعترفت تلك الدول الأوروبية بالسيادة الاسبانية على إقليم الصحراء الغربية، والذي ستعلنه اسبانيا لاحقاً محافظة من محافظاتها، وبناء على ذلك نزلت اسبانيا بقواتها العسكرية الكبيرة في منطقة الداخلة على الساحل الأطلسي لتتوسع بعد ذلك إلى بقية الإقليم، بيد أن الاسبانيين في أول الأمر ظلوا محصنين داخل مراكز معزولة على الشواطئ تاركين أعماق الصحراء للقبائل الصحراوية مما ساعد على ظهور حركة المقاومة في كامل المناطق الصحراوية في المغرب وموريتانيا والجزائر[1]، وقد ظل إقليم الصحراء الغربية تحت السيطرة الاسبانية[2] طيلة الفترة الممتدة بين 1884م و 1975م.

وفي منتصف القرن العشرين ميلادي حدثت تحولات إقليمية ودولية هامة، فقد كان لاستقلال كل من المغرب وموريتانيا من جهة، والانتصارات المتتالية للثورة الجزائرية من جهة ثانية، وخسارة الحركات الاستعمارية لمستعمراتها وإحلال محلها حركات التحرر في العالم من جهة ثالثة، إيذاناً بقرب نهاية الاستعمار الاسباني في أراضي الصحراء الغربية، الأمر الذي أدى إلى ظهور أطراف جديدة تطالب بأحقيتها في هذا الإقليم.

فقد طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة إسبانيا عام 1965م بضرورة تطبيق حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الصحراوي، كما عرفت سنة 1973م حدثاً بارزاً في تاريخ كفاح هذا

---

[1] محمد عصمت بكر: المرجع السابق، ص34.

[2] C.D.T.M, Sahara occidental un peuple oublier, mars 2017, p02.

الشعب تمثل في الإعلان عن ميلاد جبهة البوليساريو التي طالبت منذ البداية بالاستقلال معلنة عن الكفاح المسلح ضد الاسبان[1].

ثالثاً: موقف الجزائر من القضية الصحراوية قبل الانسحاب الاسباني.

إن القضية الصحراوية نظراً لأهميتها وخطورتها جعلت منظمة الوحدة الإفريقية تخصص لها دورات استثنائية، كما أن قضية تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية شأنها شأن البلدان الواقعة تحت نير الاستعمار تنطبق عليها أحكام القرار 1514 (الدورة–15) الذي ينص على حق تقرير المصير، ولقد صادقت منظمتي الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة خلال مدة تزيد عن 10 سنوات على تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية.

1– الخلاف الجزائري المغربي القديم وعلاقته بالقضية الصحراوية:

لقد أكسبت الدولة الجزائرية المستقلة، بفضل ثورتها المجيدة (1954م–1962م)، تأييداً عربياً وإفريقياً وعالمياً مكّنها من دعم حركات التحرر على المستويين العربي والعالمي حتى أضحى هذا الدعم من أولى أولويات سياستها الخارجية، ومن هذا المنطلق ونظراً لموقعها الحدودي سعت الجزائر جاهدةً لمساعدة إقليم الصحراء الغربية في الحصول على استقلاله منذ أواخر القرن التاسع عشر ميلادي إلى غاية يومنا هذا، وذلك عندما شكل الشيخ ماء العينين جيشاً ضم في صفوفه جزائريين لمكافحة الأوربيين الذين تقاسموا إفريقيا في ندوة برلين عام 1885م[2].

ومنذ الوهلة الأولى دعمت الجزائر جبهة البوليساريو خدمة للقضية الصحراوية، وهو موقفاً مبدئياً لا يخرج عن النطاق الذي أشرنا إليه[3]، إذ أنه منذ بداية هذه الأزمة أوضحت رأيها فيها بكل وضوح، وأكدت في جميع المؤتمرات التي عقدت في الجزائر والمغرب وموريتانيا أنه ليس لديها أية مطامع ترابية في الصحراء الغربية، وأن كل ما تريده هو إعطاء الشعب الصحراوي حقة في تقرير مصيره ككل شعوب العالم[4].

---

[1] C.D.T.M, ;op.cit , p02.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري هاجس البناء (1965–1978)**، ج2، المصدر السابق، ص411.

[3] Guillaume buteau: op. cit., p03.

[4] الجيش: "**الجزائر وقضية الشعب الصحراوي موقف تمليه المبادئ**"، عدد خاص، سنة16، جانفي1979، ص58.

فعلى مستوى هيأة الأمم المتحدة، وبالضبط غداة التصويت على القرار رقم 2229 المؤرخ في 20 ديسمبر 1966م الخاص بقضية الصحراء الغربية دافعت الجزائر خلال جلسة التصويت عن القضية، إذ صرّح الممثل الجزائري قائلاً: "إن مشكل الصحراء الغربية مشكل معقد ولا يمكن لأي كان أن يتجاهل بأن هذا المشكل هو مشكل استعماري، تشكل تصفيته ضرورة قصوى ليس فقط بالنسبة لإفريقيا بمجموعها، وإنما كذلك بالنسبة للبلدان التي لها حدود مع هذا الإقليم"[1]، ثم استرسل المندوب الجزائري قائلاً "إن الجزائر المتضامنة والمتعاطفة مع أي شعب يكافح من أجل استقلاله، ستبتهج لحصول الشعب الصحراوي على استقلاله، في تلك الصحراء يعيش سكان تربطنا معهم علاقات دم وحضارة وجوار"[2].

وزاد اهتمام الجزائر بالقضية الصحراوية منذ عام 1972م عندما تأثرت بعض التنظيمات داخل المغرب بالوضع في الصحراء الغربية وعلى رأسها "الاتحاد الوطني للطلبة المغربيين" الذي عقد مؤتمره الخامس عشر(15) في أوت 1972م، وفيه أشاد المؤتمرون بعدالة الكفاح الذي يخوضه الشعب الصحراوي داعين حكومات الدول المجاورة إلى ضرورة تأييد ودعم كفاح الصحراويين ضد الاستعمار الاسباني وحلفائه في الصحراء الغربية[3].

في خضم هذه الأوضاع بادرت اسبانيا إلى إصدار وثيقة في 20 فيفري 1973م تنص على إعطاء الاستقلال الذاتي للصحراء الغربية في إطار السيادة الاسبانية، وهنا تدخلت الجزائر مندذة بالوثيقة وعارضت الاستقلال الذاتي للصحراء الغربية وأكدت على الاستقلال التام للشعب الصحراوي[4]، ومنه كانت نطرة الجزائر إلى قضية الصحراء الغربية أنها مسألة مبدأ قبل كل شيء،

---

[1] مثل الجزائر لهيئة الأمم المتحدة نقلاً عن: اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني: **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني**، المصدر السابق، ص21.

[2] مثل الجزائر لهيئة الأمم المتحدة نقلاً عن: السيد حمدي يحظيه: **جبهة البوليساريو كفاح... شرعية... صمود**، ط1، منشورات وزارة الثقافة الصحراوية، الجزائر، 2015، ص54.

[3] إسماعيل معراف: المرجع السابق، ص36.

[4] نفسه، ص36.

فالشعب الصحراوي ضحية استعمار ومن حقه أن ينال استقلاله التام، وعموماً يتلخص موقف الجزائر من مسألة الصحراء في النقاط الآتية[1]:

- إن الحل الواضح لمعالجة الأزمة الصحراوية يعتمد أساساً على القرارات الدولية التي تكفل للشعب الصحراوي ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير وذلك عن طريق إجراء استفتاء حر وحقيقي.

- تؤكد الجزائر بأنه ليس لها أية مطالب أو ادعاءات إقليمية في الصحراء الغربية.

غير أنها من جهة اخرى تخشى في حالة تمكن المملكة المغربية من السيطرة على الصحراء الغربية أن تطالب بمنطقة تندوف الجزائرية الغنية بمعدن الحديد، هذا على غرار وجود خلافات حدودية وسياسية بين المملكة المغربية والجزائر والتي كانت سبباً في اندلاع حرب الرمال أكتوبر 1963م بين البلدين، وكان للوساطة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر[2] والكوبية بقيادة فدال كاسترو دوراً كبيراً في حل الأزمة بينهما والتي انتهت بعقد اتفاقية باماكو في 20 فبراير 1964م، ورغم ذلك خلّفت توتراً كبيراً في العلاقات بين الطرفين لا زال قائماً إلى اليوم، وله تأثير كبير على موقف الجزائر من القضية الصحراوية[3].

مما يعني أن المشكلة الصحراوية عملت فقط على تكريس وكشف خلاف بين الجزائر والمغرب أهميته وتعقيداته أقوى من المشكلة المطروحة، وهو ما أكده الرئيس الجزائري هواري بومدين في تصريح أدلى به لمجلة **"كامبيو"** الاسبانية في عددها الثاني 1975م قائلاً: "لا خلاف في أن قضية الصحراء الغربية قد أبرزت من جديد جوهر الاختلافات الايديولوجية والسياسية وحتى الاستراتيجية بين بلدان هذه المنطقة.."[4]، وهذا الخلاف يسعى إلى تكريس الهيمنة القائمة على

---

[1] عبد المالك خلف التميمي: **أضواء على المغرب العربي-رؤية عربية مشرقية**، تصدير ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص266.

[2] للإطلاع على نص الرسالة التي بعث بها الرئيس المصري للحسن الثاني ملك المغرب بخصوص الخلاف الحدودي الجزائري المغربي ينظر الملحق رقم: 17 ص559.

[3] الشاذلي بن جديد: **مذكرات 1929-1979**، ج1، تحرير عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص249.

[4] هواري بومدين نقلاً عن علي الشامي: **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**، دار الكلمة للنشر، 1980، ص229.

إضعاف متبادل بين الطرفين، فالتاريخ القديم للمغرب يخيف الجزائر، وتاريخ الجزائر الحديث يقلق المغرب، والصراع بينهما يدور حول ضرورة استرجاع التاريخ القديم أي تكريس الهيمنة المغربية، أو طي التاريخ القديم وتطبيق التاريخ الحديث أي فرض السيطرة الجزائرية[1]، وهذا الخلاف لم يؤثر على الوضع الداخلي للبلدين وعلى وحدة المغرب العربي فحسب، بل انعكس تأثيره حتى على الشرق الأوسط والتوازنات الدولية[2].

ومن بين تلك الخلافات الحدودية هو ادعاء المغرب لأراض جزائرية هي في الأساس تابعة للصحراء المغربية (صحراء شرقية!! يجب أن تسترجع للمغرب؟)، وهذا تجاهل صارخ لثلاثة حقائق ثابتة وهي[3]:

الأولى: إن تلك الحقوق التاريخية على افتراض صحتها مبدأ تجاوزه الزمن وخلفت ورائها أضراراً كارثية كما حدث في الصومال والكويت، وبالتالي من الواجب الابتعاد عن المطالبة بهذه الحقوق.

الثانية: إن مشكل الحدود[4] بين الجزائر والمغرب قد سوى نهائياً بموجب معاهدتين أبرمتا بين البلدين أولاها "**معاهدة لالة مغنية**" بين الاستعمار الفرنسي والمغرب سنة 1845م، والتي نصت على الحدود الإقليمية للبلدين بداية من سواحل البحر المتوسط إلى منطقة ثنية الساسي[5]،

---

[1] علي الشامي: المرجع السابق، ص215.

[2] حميد فرحان مُحَّد الراوي: **الدول الإفريقية ومشكلة الصحراء الغربية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، إشراف، رسيلوى مُحَّد لبيب وابراهيم أحمد نصر الدين، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم النظم السياسية والاقتصادية، القاهرة، 1987، ص158.

[3] محيي الدين عميمور: **لله وللوطن المجموعة السادسة**، المصدر السابق، ص32.

[4] إذا كانت الجزائر في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين قد وقعت معاهدة تسوية الحدود مع جارتها المغرب، فإنها في عهد الشاذلي بن جديد واصلت جهودها في هذا المجال ووقعت عدة اتفاقيات تقر بالاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار ومنها اتفاق 05 يناير 1983 مع النيجر، وفي 19 مارس من نفس السنة مع تونس، وفي 08 ماي مع مالي، وفي صيف 1983 مع موريتانيا. ينظر: حدوش حورية: **قضية الصحراء الغربية حق غير قابل للتنازل يبحث عن آفاق**، رسالة ماجستير في القانون الدولي، إشراف الدكتور: كاشير عبد القادر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق، الجزائر، أكتوبر 2004، ص97.

[5] عبد القادر عبد الله موسى: **التطور التاريخي لقضية الصحراء الغربية والموقف الجزائري 1976-1991**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف الدكتور شوقي عطا الله الجمل والدكتور ماهر عطية شعبان، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم التاريخ، القاهرة، 2014، ص131.

ثم استكملت هذه المعاهدة بـ "معاهدة الرباط"[1] سنة 1972م بحضور أكثر من أربعين (40) رئيس دولة وحكومة وسجلت في وثائق الأمم المتحدة، وانتهت هذه المعاهدة باعتراف المغرب بجزائرية تندوف[2].

الثالثة: إن منظمة الوحدة الإفريقية التي كانت المملكة المغربية أحد الأعضاء المؤسسين لها اعتمدت مبدأ قدسية الحدود الموروثة عند الاستقلال[3]، وبالتالي فإن خرق هذا المبدأ يعتبر خرقاً للمنظمة وضرباً بوحدتها.

إذاً فالصراع على الحدود الجزائرية المغربية هو في حقيقته صراع بين دولة ثورية اشتراكية، وبين مملكة اقطاعية قبلية تعيش في عصر التخلف وعلى مظاهر وطقوس العصور الوسطى، وعن قضية الحدود المغربية المزعومة يقول أحد الكتاب الفرنسيين ريموند فيرون: "إن مطالب مراكش بخصوص الصحراء الجزائرية لا أساس لها من الصحة، ولا يحق للمغرب المطالبة بها إلا إذا طالبت فرنسا باستعادة بريطانيا لأن النورمانديين كانوا قد غزوها قديماً"[4].

أما المتسبب في إثارة قضية الحدود الجزائرية المغربية، فهو النظام الملكي المغربي الذي اتخذ هذه القضية كذريعة لصرف أنظار الرأي العام المغربي عن الأزمة الداخلية التي كان ولا زال يعيشها المغرب، والمتمثلة في الصراع القائم بين الاشتراكية والديمقراطية من جهة، وبين الإقطاع والحكم المطلق من جهة ثانية[5].

---

[1] هذه المعاهدة وقعت على هامش أشغال مؤتمر القمة الإفريقي الذي احتضنته العاصمة المغربية الرباط، وتضمنت جانباً اقتصادياً يربط البلدين ويتعلق الامر باستثمار حديد غار جبيلات الواقعة في الجنوب الجزائري وإنشاء شركة موحدة جزائرية مغربية تسمى SAM تنقل الحديد إلى شمال المغرب. ينظر: محيي الدين عميمور: **لله... وللوطن المجموعة الرابعة**، المصدر السابق، ص93.

[2] علي الشامي: المرجع السابق، ص225.

[3] مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار (UTI POSSIDETIS JURYS) وضعته كل من اسبانيا والولايات المتحدة الامريكية ونص على عدم السماح باحتلال الاقاليم، وعلى ضرورة الحفاظ على الحدود القائمة إبان حصول البلدان المستعمرة على استقلالها، وهو مبدأ عام يتعلق بقضية تصفية الاستعمار أينما حلت، وهو المبدأ الذي سارعت الدول الإفريقية إلى تبنيه واعتماده رسمياً في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وللإشارة فإن جميع دول إفريقيا -باستثناء المملكة المغربية- أدانت كل محاولة تستهدف إعادة النظر في الحدود القائمة إبان الاستقلال. ينظر: مصطفى مُحَمَّد: المرجع السابق، ص71.

[4] ريموند فيرون نقلاً عن: محمود عبد الرحيم: **أسرار العدوان المغربي على الجزائر**، الدار القومية للطباعة والنشر(فرع الساحل)، ص28.

[5] نفسه، ص28.

ومن بين الإدعاءات المغربية كذلك قضية "**البيعة**" التي ارتكز عليها إخواننا المغاربة، والتي تمت بين العاهل المغربي وبعض القبائل، ولقد تم الرد عليها بنص محكمة العدل الدولية لاهاي على أنها (البيعة) التزام تجاه فرد، وبالتالي فهي لا تورث ومرادفها المعاصر هو "**الاستفتاء**"[1]، هذا على غرار الأسطورة المغربية القائلة بأن: "البوليساريو هي صنيعة الجزائر" ونسي المغرب بأن هذه الجبهة هي التي أعلنت الكفاح الفعلي ضد الوجود الاسباني، والجزائر لم تؤيدها إلا بعد أن فوجئت بخديعة تقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا[2].

ومن بين المزاعم المغربية كذلك التي روجت عن الجزائر عقب تطورات القضية الصحراوية وهي **أكذوبة** تطلع الجزائر نحو الأطلسي وطمعها في الحصول على ممر عبر الصحراء الغربية، أي أن القضية الصحراوية بالنسبة للجزائر حسب زعم النظام المغربي هي قضية مطامع ترابية، وهذا الادعاء نفاه[3] الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك بطرس غالي عندما كان يحاول من خلال جولاته المكوكية للمنطقة إيجاد حل للفضية الصحراوية، وأكد لمحيي الدين عميمور أن هذا الطرح المغربي لا أساس له من الصحة.

ونفس الأمر أكده وزير الإعلام الصحراوي مُحَمَّد ولد السالك في حديث خاص أدلى به لمجلة "**أول نوفمبر**"، وقال أن الملك المغربي يحاول إيهام الرأي العام بأن للجزائر مطامع ترابية، ومن هنا فنحن نشجب وندين جميع الادعاءات المغربية الرامية إلى تشويه الموقف الثوري والنضالي للثورة الجزائرية، وموقفها هذا لم ولن يكون إلا بجانب النضال الذي تخوضه جميع الشعوب وبصفة خاصة نضال الشعب الصحراوي[4].

وعلى هذا الأساس اهتمت الجزائر بالقضية الصحراوية وكانت شغلها الشاغل منذ بدايتها وأولتها أهمية سياسية وعسكرية، واعتبرتها من أخطر القضايا السياسية في الشمال الإفريقي،

---

[1] الاستفتاء هو صورة هامة من صور العودة إلى الشعب في المسائل المتعلقة بأمن الوطن ومستقبله وتعديل دستوره، وفيه تطرح المسائل بشكل مباشر على الناخبين لإبداء موافقتهم أو رفضهم للأمر، وهو أسلوب ديمقراطي لمعرفة رأي الشعب. للمزيد ينظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: موسوعة سبق ذكرها، ص39.

[2] محيي الدين عميمور: **لله... وللوطن المجموعة الرابعة**، المصدر السابق، ص16.

[3] شهادة بطرس غالي نقلاً عن محيي الدين عميمور: نفسه، ص92.

[4] عبد الله حوجال: "**حوار خاص مع وزير الإعلام الصحراوي**"، أول نوفمبر، ع20، فيفري 1977، مجلة سبق ذكرها، ص17.

وأنها ملتزمة بالوقوف إلى جانب الشعب الصحراوي وتخليص الاقليم من السيطرة الاستعمارية[1]، وهو ما يفسر دعم الجزائر لجبهة البوليساريو حين أعلنت أن أي تغيير يطال هذه الحدود هو خطراً في حد ذاته على أمن المنطقة واستقراراها مما يستوجب احترام الوضعية الترابية الموروثة عن عهد الاستعمار[2].

فمن الطبيعي أن لا تقف الجزائر موقفاً سلبياً من قضية يراد بها تصفية الاستعمار، خاصة إذا كانت هذه القضية قائمة على حدودها مما يشكل -لا محالة- خطراً على أمنها وسيادتها ووحدتها الترابية، وهذا ما عبّر عنه الرئيس هواري بومدين بوضوح في قوله: "إذا كنا نناهض الاستعمار فأحرى وأولى إذا كان هذا الاستعمار جاثماً على حدودنا"[3]، وبناءً على ذلك فإن القضية الصحراوية قضية تهم الجزائر بالدرجة الأولى نظراً لكونها مسألة قائمة على حدودها وتمثل خطراً على ثورتها وأمنتها من جهة، وهي تأكيد لسياستها الخارجية المعادية لأي تواجد استعماري من جهة ثانية[4].

إن موقف الجزائر تجاه القضية الصحراوية وشعبها الشقيق هو تعبيراً عن إرادة شعبها وتجسيداً لتاريخه النضالي، ودافعها الأساسي لاتخاذ هذا الموقف المشرف هو إيمانها العميق بوحدة المغرب العربي المبنية على الثقة الكاملة والاحترام المتبادل للمبادئ النبيلة والطموحات المشروعة[5]، وهو الموقف الذي ما انفك المغرب يندد به ويتهم الجزائر بأن دعمها لجبهة البوليساريو سياسياً وعسكرياً تستهدف من ورائه زعزعة العرش الملكي[6]، أو بالأحرى من أجل إلهائه عن قضية الحدود الشرقية[7]. وبالتالي فإن المغرب يعتبر موقف الجزائر الداعم لمطالب الصحراويين هو اعتداء على السيادة المغربية، في حين أنه لا توجد ولا وثيقة أو موقف أو رأي في العالم كله يعترف بأسطورة "**مغربية الصحراء الغربية**"، وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية[8].

---

[1] حميد فرحان مُحَّد الراوي: المرجع السابق، ص165.

[2] ميلود بن غربي: المرجع السابق، ص48.

[3] هواري بومدين نقلاً عن: بن عامر تونسي: **تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987، ص266.

[4] نفسه، ص266.

[5] محيي الدين عميمور: **لله وللوطن المجموعة السادسة**، المصدر السابق، ص38.

[6] الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص258.

[7] محيي الدين عميمور: **لله وللوطن المجموعة السادسة**، المصدر السابق، ص47.

[8] نفسه، ص58.

غير أن المملكة المغربية اعتبرت موقف الجزائر من النزاع الصحراوي وتمسكها بمبدأ تقرير المصير مجرد ذريعة فقط لبسط نفوذها على المشاريع الوحدوية للمغرب العربي، وأن تغنيها بهذا المبدأ ليس إلا مناورة، وأنها سرعان ما تتخلى عنه عندما تصبح قضايا تقرير المصير متعلقة بقضايا بعيدة عن حدودها الترابية (تندوف)[1].

إن هذه الادعاءات المغربية باطلة، لأن القضايا العربية بصفة عامة كانت محل اهتمام الجزائر حتى خلال الحقبة الاستعمارية وبعد استقلالها سنة 1962م، وهذا ما توضحه مواثيق الثورة الجزائرية ودساتير الجمهورية.

ولقد أدى تجاهل كلاً من المملكة المغربية وموريتانيا لتطلعات الصحراويين إلى الحرية إلى نمو وتعزيز الإحساس الوطني لدي الصحراويين الذي تحول في الأخير إلى كفاح مسلح قادته "**جبهة البوليساريو**" التي برزت إلى الوجود بتاريخ 10 ماي 1973م وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي في تقرير مصيره[2].

وتجدر الإشارة إلى أن جبهة البوليساريو لحظة انطلاقتها حظيت بدعم كبير من طرف ليبيا، بينما كانت الجزائر آنذاك تدعم حركة نشأت في جنوب المملكة المغربية أطلق عليها "حركة مقاومة الرجال الزرق" (موريهوب)، لكن الجزائر لم تلبث أ ن سحبت دعمها لهذه الحركة عندما أحست بحدوث اختراق في داخلها[3]، ومن ثم اتجهت الجزائر إلى تدعيم جبهة البوليساريو بشكل متزايد بلغ ذروته إثر صدور قرار التقسيم الذي أعلنت عنه اتفاقية مادريد المشؤومة[4]، وبعدها تحول موقف الجزائر من دعم لجبهة البوليساريو باعتبارها حركة تحرير إلى دعم للمطالبة بدولة مستقلة.

[1] علي الشامي: المرجع السابق، ص215.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري هاجس البناء (1965–1978)**، ج2، المصدر السابق، ص412.

3 تأسست هذه الحركة سنة 1970 بقيادة "أدوا دور مح"، وعي عبارة عن منظمة سرية جديدة في الصحراء كانت تعمل على مقاومة الاستعمار الاسباني وأهم مبادئها: الاستقلال التام وقطع كل تعاون مهما كان نوعه مع اسبانيا، لا تقارب ولا تعاون مع المغرب وموريتانيا بأية صفة كانت، إقامة دولة مستقلة في الصحراء ذات حكم ديمقراطي، لكن هذه المنظمة لم تلبث أن أعلنت توجه مغاير ومتناقض تماماً مع مبادئها ويتمثل في الاندماج مع المغرب. ينظر: محمّد عمرون: المرجع السابق، ص51.

[4] محيي الدين عميمور: **أنا وهو وهم**، المصدر السابق، ص376.

2- التقارب الثلاثي الجزائري المغربي الموريتاني ودوره في تصفية الاستعمار الاسباني:

بما أن تحرير الصحراء الغربية يهم ـ على الأقل من الناحية الحدودية والأمنية ـ كل من موريتانيا والجزائر والمغرب، فإن هذه الدول الثلاثة اختارت العمل الجماعي الذي يعتمد أسلوب التنسيق والتشاور لتحرير الأراضي الصحراوية من ربقة الاستعمار الاسباني، وقد نجحت هذه السياسة على الأقل في مراحلها الأولى.

ففي أوائل السبعينيات شهدت الدول العربية الثلاثة تحركاً دبلوماسياً واسعاً إزاء الأزمة الصحراوية[1]، وذلك بفضل مجهودات الجزائر المقتنعة اقتناعاً كلياً بمبدأ تقرير مصير الشعب الصحراوي واستطاعت أن تقنع به كل من موريتانيا والمغرب، متجاوزين بذلك كل الخلافات الموجودة بينهم، ولقد ساعد على هذا التقارب مجموعة من العوامل الأساسية حسبي أن أذكر بعضها[2]:

- الدور البارز الذي لعبته منظمة الأمم المتحدة ومقررات تصفية الاستعمار، والذي أفضى إلى اتفاق الدول الثلاث بالإجماع على مبدأ تقرير المصير لإقليم الصحراء الغربية.
- تحدي اسبانيا وسعيها إلى استثمار موارد الصحراء الغربية ولّد نوع من التضامن بين هذه الدول العربية الثلاثة لمواجهة التحدي الاسباني.
- الاعتراف المغربي بسيادة واستقلال موريتانيا كرّس مسعى الحوار الثلاثي حول مسألة تصفية الاستعمار.

اعتبرت منظمة الأمم المتحدة كلاً من الجزائر والمغرب وموريتانيا أطرافاً معنية بالنزاع، ومنه قررت هذه البلدان الثلاثة توحيد جهودها من أجل الإسراع بتصفية الاستعمار من إقليم الصحراء الغربية، وهذا ما جسده اجتماع القمة الأولى المنعقد في نواذيبو بموريتانيا يوم 14 سبتمبر 1970م[3] والذي جاء كتتويجاً للتقارب الثلاثي الجزائري المغربي الموريتاني.

---

[1] عبد الحميد السقاي: "**الصحراء الغربية بين الاستقلال ومطامع ملك المغرب التوسعية**"، أول نوفمبر، ع13، ديسمبر 1975، مجلة سبق ذكرها، ص28.

[2] عبد القادر عبد الله موسى: المرجع السابق، ص136.

[3] ميلود بن غربي: المرجع السابق، ص30.

وخلال هذا الاجتماع قرر الزعماء الثلاثة الملك الحسن الثاني[1]، والرئيس هواري بومدين، والرئيس مختار ولد دادة[2] وضع سياسة موحدة من أجل الإسراع بتحرير إقليم الصحراء الغربية، ومساعدة الشعب الصحراوي في نضاله من أجل التحرير[3]، وفي نهاية القمة أصدر القادة الثلاثة بياناً مشتركاً أعلنوا فيه أهدافهم، ومما جاء فيه ما يأتي: "إن الزعماء قرروا بعد دراسة عميقة للوضع السائد في الصحراء الغربية الواقعة تحت السيطرة الاسبانية تدعيم تعاونهم المتين للإسراع بتحرير هذه المنطقة وفقاً لقرارات منظمة الأمم المتحدة في هذا الشأن"[4]، وأهم القرارات التي تم اتخاذها في هذه القمة نذكر ما يلي[5]:

- تشكيل لجنة تنسيق ثلاثية تعنى بمتابعة عملية إنهاء الاستعمار الاسباني من الصحراء الغربية.
- تنمية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي والدول المحاذية لنهر السينغال من أجل كسب تأييدها داخل المنظمة الإفريقية بصفة خاصة وفي المحافل الدولية بصفة عامة.
- تنسيق الجهود بين الدول العربية الثلاثة، وتوحيد وجهات النظر حيال المشاكل المطروحة والعمل على إنهاء الوجود الاستعماري من القارة الإفريقية كلها.

وعقب قمة نواذيبو نظّمت الدول العربية الثلاث اجتماعاً آخر بمدينة اغادير المغربية يوم 24 جويلية 1973م وفيه تعهد الرؤساء الثلاثة في بلاغهم المشترك على: "تأكيدهم من جديد على تمسكهم بمبدأ تقرير المصير في إطار يسمح لسكان الصحراء التعبير الحر والحقيقي عن

---

[1] الحسن الثاني الملك السابع عشر للمغرب، ينحدر من الأسرة العلوية الشريفة المغربية، ولد سنة 1929 بالعاصمة الرباط، عينه والده مُحَمَّد الخامس ولياً للعهد سنة 1957، وبعد وفاة والده تم تنصيبه ملكاً للمغرب في 26 فبراير 1961. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج2، ص533.

[2] مختار ولد داده رجل ومناضل سياسي موريتاني، ورئيس أسبق لجمهورية موريتانيا الإسلامية، ولد سنة 1925 بالجنوب الموريتاني، درس مرحلة الثانوية بموريتانيا ثم انتقل إلى فرنسا وواصل دراسته العليا في كلية الحقوق، في سنة 1955 عاد إلى موريتانيا ومارس مهنة المحاماة، في سنة 1959 وعند حصول موريتانيا على استقلالها الذاتي كان أول رئيس لها، وفي 10 جويلية 1978 تمت الاطاحة به إثر انقلاب عسكري. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج6، ص128.

[3] بن عامر تونسي: المرجع السابق، ص248.

[4] مقتطف من بيان المشترك بين الملك الحسن الثاني والرئيس هواري بومدين والرئيس مختار ولد دادة نقلاً عن: اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني: **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني**، المصدر السابق، ص32.

[5] عبد القادر عبد الله موسى: المرجع السابق، ص138.

إرادتهم"[1]، وكلا القمتين أكدتا تمسكهما الوثيق بمبدأ تقرير المصير[2]وحرصتا على تطبيقه في إطار يضمن للشعب الصحراوي حقوقه الكاملة[3].

ولقد سبق قمة أغادير اجتماع لجنة رباعية ضمت كل من (الجزائر، موريتانيا، نيجيريا، مالي) والتي عقدت بتاريخ 26 أبريل 1973م بمدينة القليعة جنوب عاصمة الجزائر، وجاء في البيان النهائي لهذه اللجنة الرباعية ما يأتي: "تواصل الأطراف المجتمعة بالتعاون والتشاور مع البلدان الإفريقية الأخرى تكثيف جهودها قصد الإسراع بتصفية الاستعمار من إقليم الصحراء"[4].

وخلال الفترة ما بين قمتي نواذيبو واغادير عقدت لجنة التنسيق الثلاثية التي تم تشكيلها في مؤتمر القمة الأولى من وزراء خارجية الدول الثلاثة، والمكلفة بتتبع مراحل تحرير إقليم الصحراء الغربية على الصعيدين السياسي والدبلوماسي[5] اجتماعين لها، الأول عقد في الجزائر على مستوى وزارة الخارجية بتاريخ 05 جانفي 1972م وعلى إثره أصدرت اللجنة بياناً جاء فيه: "أخص الوزراء الثلاثة عناية كبيرة لدراسة القضايا ذات المصالح المشتركة، ومنها ما يتعلق بتحرير الصحراء الواقعة تحت الاحتلال الاسباني كما عزموا على تعزيز جبهتهم وتنسيق ومتابعة نشاطهم بصفة مشتركة بغية الإسراع بتحرير هذا الإقليم، وأن البلدان الشقيقة الثلاث وعياً منها بطبيعة العلاقات وأهمية المصالح التي تربطها بإسبانيا، تتمنى بإخلاص أن يتخذ هذا البلد الجار والصديق الخطوات اللازمة لتحرير هذا الإقليم"[6].

---

[1] مقتطف من البلاغ المشترك بين الملك الحسن الثاني والرئيس هواري بومدين والرئيس مختار ولد دادة نقلاً عن: اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني: **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني**، المصدر السابق، ص33.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري هاجس البناء (1965-1978)**، ج2، المصدر السابق، ص413.

[3] ميلود بن غربي: المرجع السابق، ص31.

[4] مقتطف من البيان النهائي للجنة الرباعية نقلاً عن: اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني: **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني**، المصدر السابق، ص93.

[5] بن عامر تونسي: المرجع السابق، ص248.

[6] مقتطف من البيان اللجنة الرباعية نقلاً عن: اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني: **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني**، المصدر السابق، ص32.

أما الاجتماع الثاني للجنة التنسيقية فتم انعقاده بنواكشوط بتاريخ 09 ماي 1973م، وجاء في البيان الذي أصدرته اللجنة ما يلي: "إن وزراء خارجية الدول الثلاث يؤكدون من جديد عزمهم على القيام بخطوات فعالة لدى منظمة الأمم المتحدة لكي تتحمل هذه الأخيرة مسؤولياتها المعبرة عنها في عدة قرارات مدعمة من طرف المنظمة الإفريقية"[1].

وتعزز موقف قمتي نواذيبو الموريتانية وأغادير المغربية بموقف بلدان عدم الانحياز[2] خلال مؤتمر القمة الرابع لهذه الحركة الذي احتضنته الجزائر في سبتمبر 1973م، حيث أكد المؤتمرون على تمسكهم الوثيق بمبدأين: أولهما تصفية الاستعمار الاسباني من الصحراء الغربية[3]، وثانيهما مبدأ تقرير المصير الوارد في القرار رقم 06 لشعب الصحراء الغربية عن طريق استفتاء عام، ولقد جاء في الفقرة الثالثة(03) من هذا القرار ما يلي: "يؤكد المؤتمر من جديد تمسكه الثابت بمبدأ تقرير المصير وضرورة تطبيقه على سكان الصحراء الواقعة تحت نير الاستعمار الاسباني"[4].

3- بروز الأطماع الإقليمية التوسعية ونسف التقارب الثلاثي:

رغم إن الاتفاقات السالفة الذكر بين القوى الإقليمية الثلاثة كانت تبشّر بالخير، إلا أن عوامل الصراع القديمة بين الجزائر والمغرب عادت من جديد وتغلّبت على تلك الاتفاقات التي لم تلبث أن نسفت عن الآخر، وهو أمراً طبيعياً إذا نظرنا إلى الخلفية السياسية والفكرية للبلدين[5]، وهكذا تحولت تلك المرحلة الأولى التي اتسمت بالتشاور السياسي والسلم والاستقرار بين البلدان الثالثة إلى مرحلة الشك والحذر بداية من عام 1974م، وذلك عن طريق الاتصالات السرية التي أجراها ملك المغرب مع

---

[1] مقتطف من البيان اللجنة الرباعية نقلاً عن: اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني: **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني**، المصدر السابق، ص32.

2 تعود فكرة عقد أول مؤتمر موسع لدول عدم الانحياز إلى اللقاء الثنائي الذي جمع كل من الرئيسين عبد الناصر وتيتو بالإسكندرية يوم 22 أبريل 1961، وذلك بهدف تنسيق مواقف هذه الدول في الدورة السادسة عشر للجمعية العامة لأمم المتحدة، ولم تلبث هذه الحركة أن عرفت انتشاراً واسعاً خاصة لدى دول العالم الثالث، واتضح ذلك في المؤتمر الثاني للحركة الذي انعقد بالقاهرة في 05 أكتوبر 1964 بمشاركة 48 دولة، وقد أعلنت الدول الأعضاء أن سياستها الخارجية تقتصر على عدم الانحياز لا إلى الكتلة الشرقية ولا نظيرتها الغربية. ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج4، ص28.

[3] نبيل الملحم: **بوليساريو الطريق إلى المغرب العربي الكبير**، ط1، سوريا، 1987، ص81.

[4] مقتطف من قرار رقم 06 نقلاً عن: اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني: **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني**، المصدر السابق، ص91.

[5] عبد القادر عبد الله موسى: المرجع السابق، ص152.

موريتانيا من جهة، ومع اسبانيا من جهة ثانية مدعومة بنشاط فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، واهتدوا في الأخير إلى عقد اتفاقية مادريد التي كرست تقسيم الصحراء الغربية وخيراتها[1].

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح ما هو الدافع الذي دفع موريتانيا والمغرب إلى تغيير موقفهما تجاه الصحراء الغربية؟ ولماذا لجأتا إلى اقتسام الصحراء الغربية بينهما دون استشارة أو على الأقل إخطار الجزائر بذلك بالرغم أن هذه البلدان الثلاثة سبق لهم وإن شكلوا تحالفاً ثلاثياً ضد اسبانيا من أجل إرغامها على سحب قواتها من إقليم الصحراء الغربية؟

إن هذا التغيير في مواقف المغرب الذي جرّ معه موريتانيا بدأ يتضح جلياً في منتصف سنة 1974م، وذلك عندما اتخذ الملك المغربي الحسن الثاني دون سابق إنذار ثلاثة قرارات خطيرة قلبت موقفه وموقف موريتانيا رأساً على عقب، ولقد عملت هذه القرارات الثلاثة على نسف التقارب الثلاثي(الجزائري المغربي الموريتاني)، وازدادت بذلك القضية الصحراوية تعقيداً وتأزماً بعدما كانت تميل نحو الانفراج، وهذه القرارات[2] الثلاثة هي كالآتي:

القرار الأول: إعلان الملك المغربي في خطاب ألقاه بتاريخ 20 أوت 1974م أن مملكته سترفض مبدأ تقرير المصير إذا كانت إحدى خياراته الاستقلال التام للصحراء الغربية.

الفرار الثاني: إقدام الملك المغربي في 17 سبتمبر من نفس السنة على تقديم طلب إلى محكمة العدل الدولية لإبداء رأييها في الحقوق التاريخية المغربية المزعومة على الصحراء الغربية.

القرار الثالث: اختزال الملك المغربي للمشاورات الثلاثية التي كانت تجري بينه وبين الرئيس بومدين والرئيس ولد داده في اتفاق ثنائي سري بينه وبين ولد داده خلال مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الرباط خلال شهر أكتوبر 1974م، والذي أفضى في الأخير إلى اقتسام الصحراء بينهما، وفوق كل هذه القرارات الثلاثة شن الملك المغربي حملة دبلوماسية شرسة شملت عدد كبير من الدول للحصول على تأييدها، لكن محاولته هذه باءت بالفشل لأنها تعارضت مع القرارات التي اتخذتها كل من هيأة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز[3].

---

[1] الجيش: **"قضية الصحراء الغربية وأمن المغرب العربي"**، ع277، السنة23، جوان1987، ص19.

[2] نبيل الملحم: المرجع السابق، ص81.

[3] اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني: **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني**، المصدر السابق، ص33.

وهكذا شهدت سنة 1974م بروز أطماع الجارتين الشمالية (المملكة المغربية)، والجنوبية (الجمهورية الموريتانية) التوسعية على حساب الصحراء الغربية، حيث وقع كل من الحسن الثاني ومختار ولد داده اتفاقاً سرياً في أكتوبر 1974م ينص على اقتسام الصحراء الغربية بينهما الشمال للمغرب والجنوب لموريتانيا[1]، ثم بعد ذلك أعقبه لقاء ثنائي في الرباط لرسم الحدود بينهما تمخض عنه في الأخير التوقيع على "**حلف الدفاع المشترك**"[2].

وللإشارةّ، فإن فكرة تقسيم الصحراء الغربية بين موريتانيا والمملكة المغربية تعود إلى أواخر عام 1969م، حيث جرت عدة اتصالات ولقاءات بين مسؤولي البلدين أكدا فيها الطرفين أنه من غير المعقول أن يحصل هذا الإقليم (الصحراء الغربية) الشاسع الفاقد للقوة البشرية والمقومات الأساسية على الحكم الذاتي ثم الاستقلال التام، وهو ما أكده المبعوث الخاص لجريدة "لوموند" -بعد لقائه مع مسؤولين موريتانيين- في مقال له صادر بتاريخ 04 ديسمبر 1969م جاء فيه ما يأتي: "إن فكرة اقتسام الصحراء تأخذ طريقها ببطء، وفي هذه الحال سينال المغرب شمال الإقليم المتنازع عليه، أما جنوب الإقليم والذي يؤمل أن يكون وافراً بالبترول فسيمنح لموريتانيا"[3].

ومن الاتفاق السري النظري إلى الاتفاق العلني التطبيقي، حيث أعلنتا كل من المغرب وموريتانيا عن نيتهما في ضم الصحراء الغربية إليهما على أساس أنها امتداد إقليمي لهما، وذلك عقب تصريح إسبانيا في منتصف 1975م عن رغبتها في إجراء استفتاء شعبي في الصحراء الغربية تحت إشراف أممي[4]، وهذا الإجراء استثمرته الولايات المتحدة الأمريكية وراحت تضاعف من تنقلاتها بين المشرق والمغرب العربيين لتعكير صفو العلاقة بينهما.

[1] ينظر الملحق رقم : 02 ص519.

[2] الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص258.

[3] المبعوث الخاص لجريدة "لوموند" نقلاً عن: قاسم الزهيري: **مذكرات دبلوماسي عن العلاقات المغربية ـ الموريتانية**، تقديم عبد الهادي التازي، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، 1991، ص144.

[4] أسامة إبراهيم: **الصحراء الغربية بعيون مصرية**، ط1، النخبة للطباعة والنشر، مصر، 2014، ص66.

في خضم هذه الظروف السياسية تخلّت المملكة المغربية عن العمل المشترك[1] الذي حددته القرارات الثلاثية، وخلال شهر جوان 1974م غيرت موقفها وطالبت[2] بإقليم الصحراء الغربية الذي ليس ملكاً لها أصلاً، ثم إنه لماذا لم يطالب المغرب بمالي وموريتانيا وادعى أنهما من بين مطالبه التاريخية[3]؟ ولماذا لا يطبق المغرب "**مبدأ السلامة الإقليمية**" الذي يتشدّق به على منطقتي "سبتة" و "مليليه"؟ واللتين لا يختلف اثنان في مغربيتهما، ومع ذلك لا زالتا تئنان تحت وطأة الاستعمار الاسباني والمغرب لا يحرك ساكناً[4]!!

إن الحديث عن مطالب المغرب التاريخية المزعومة يقودنا إلى حقيقة تاريخية مفادها أنه عندما قامت دولة السعديين على يد أحمد المنصور السعدي خلال القرن 16م عجزت عن طرد الإسبان والبرتغال من موانئها شمالاً، ثم اصطدمت بسكان المغرب الأوسط وصمود الإدارة التركية، وهو ما أجبرها على التوجه جنوباً نحو الصحراء، وهكذا يتطابق الماضي مع الحاضر فإن الملك المغربي الحسن الثاني اليوم لم يطالب بإقليم الصحراء الغربية إلا بعد عجزه عن طرد الاسبان من مدينتي "سبتة" و"مليليه" المغربيتان، وبعد فشله في ضم بعض الأراضي الجزائرية عام 1963م[5].

إن الملك المغربي اليوم يسير في اتجاه معاكس لسير الأحداث، ويعمل ضد حركة تطور التاريخ، فهو يطالب -عبثاً- بتلك الحقائق التاريخية المزعومة، وينساق دون تفكير وراء تلك الدوافع التي دفعت

---

[1] اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني: **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني**، المصدر السابق، ص12.

[2] في الواقع إن مطالبة المغرب بإقليم الصحراء الغربية تعود إلى شهر نوفمبر 1955 أي عندما أصدر حزب الاستقلال المغربي "الكتاب الابيض" الذي يتحدث فيه عن الحقوق التاريخية للمغرب وهي موريتانيا وجزء من الأراضي الجنوبية للجزائر (بشار وتندوف) وجزء من مالي والسينغال وكذا إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب وبالتالي رأى زعيم الحزب علال الفاسي أن استقلال المغرب لا يكتمل إلا باسترجاع تلك الأراضي، وهو ما يجسده هجوم المغرب على الجزائر بعيد استقلالها عام 1963، غير أن تعرض المملكة المغربية لأزمات داخلية أجبرتها على التراجع عن فكرة تكوين امبراطورية المغرب الكبير والاحتفاظ بالمطالبة بالصحراء الغربية فقط. ينظر: إسماعيل معراف: المرجع السابق، ص39. وينظر كذلك: صالح بن القبي: المرجع السابق، ص124.

[3] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص397.

[4] اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني: **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني**، المصدر السابق، ص81.

[5] يحي بوعزيز: "**حقيقة مطالب المغرب الأقصى التاريخية حول الساقية الحمراء ووادي الذهب**"، الأصالة، ع28، السنة4، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، نوفمبر- ديسمبر 1975، ص64.

أحمد منصور لغزو الصحراء الغربية، والمتمثلة في الطمع والاستيلاء على خيرات ومقدرات جاره الاقتصادية[1] كمناجم الذهب وملح البارود، وإذا كان تجار المغرب الأقصى قد عارضوا في الماضي حملة أحمد المنصور السعدي، فإن الموقف نفسه هو في الحاضر حيث رفض الشعب المغربي غزو الصحراء الغربية لأنهم استفادوا من ماضيهم وتيقنوا بأن الغزو العسكري لا يخلف من وراءه إلا الخراب والدمار.

ونفس المآل التي آلت إليه حملة أحمد المنصور السعدي آلت إليه خليفتها حملة المولى اسماعيل، وستؤول بطبيعة الحال -إما عاجلاً أو آجلاً- حملة الحسن الثاني إلى ما آلت إليه حملات أجداده وأسلافه، حيث أنه بمجرد اختفاء المولى اسماعيل تقلص نفوذ المغرب من الساقية الحمراء ووادي الذهب وشنقيط وهي الحقيقة الفعلية التي لم يهضمها بعد حفيدهم الحسن الثاني وبقيت هذه المناطق تحت القيادات والزعامات المحلية إلى أن جاء الاستعمار الأوروبي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ميلاديين واقتسم فيما بينه هذه المناطق، فكان من نصيب فرنسا ما يسمى اليوم بموريتانيا ومالي والسينغال، فيما استولت اسبانيا على الساقية الحمراء ووادي الذهب[2].

إن العاهل المغربي أستأسد على الشعب الصحراوي، ولكنه من ناحية أخرى مارس دور النعام أمام الاسبان في سبتة ومليليه ولكن الطريق شاق وطويل، كما قال الرئيس بومدين، ومزروع بالألغام وقنابل المقاومين الصحراويين الذين لم ولن يستسلموا حتى تحقيق النصر التام واسترجاع الاستقلال الوطني لجمهوريتهم العربية الصحراوية الديمقراطية.

وبعدما أعلن المغرب عن موقفه العدائي تجاه الصحراء الغربية حذت حذوها بعد ذلك موريتانيا، حيث أنهما سرعان ما تنكرتا للالتزامات التي تعهدتا بها أمام منظمتي الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة، أما الجزائر فرغم علمها بما يجري لكنها فضلت في أول الأمر ترك الأمور تسير على حالها في انتظار رأي محكمة العدل الدولية، وهو ما أكده الرئيس الجزائري هواري بومدين في قوله: "إن هناك أمراً ما يدبر على حدودنا والشروح التي تأتيني من الرئيس الموريتاني ولد داده ليست متناسقة"[3]، والمقصود هنا تلك الاتصالات المكثفة التي قام بها المسؤولون المغاربة والموريتانيون،

---

[1] للتعرف أكثر على الأهمية الاقتصادية لإقليم الصحراء الغربية ينظر الملحق رقم: 03 ص520.

[2] يحي بوعزيز: **"حقيقة مطالب المغرب الأقصى التاريخية حول الساقية الحمراء ووادي الذهب"**، المرجع السابق، ص67.

[3] هواري بومدين نقلاً عن: أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري هاجس البناء (1965-1978)**، ج2، المصدر السابق، ص417.

عقب مؤتمر نواذيبو من وراء ظهران الجزائر، مع مسؤولي الحكومة الاسبانية بخصوص القضية الصحراوية، والتي أفضت في الأخير إلى نتيجة إيجابية مفادها تغيير موقف اسبانيا التي أصبحت تظهر رغبة في تسوية المشكلة مع موريتانيا والمغرب -طبعاً مع تحفظها من الجزائر- بعدما كانت ترفض أصلاً الولوج معهم في هذا الموضوع[1].

وللإشارة، فإن الجزائر كانت مترددة في أول الأمر من دعم جبهة البوليساريو التي أنشئت بدعم ليبي عام 1973م، لكنها ما انفكت أن عززت موقفها ابتداء من سنة 1975م ورمت بكل ثقلها وراء هذه الجبهة لسببين رئيسيين، الأول بعدما تأكدت أنه كان لهذه الجبهة دوراً كبيراً في الكفاح ضد الاسبان، والثاني بعد أن اكتشفت مؤامر مغربية موريتانية جرت من وراء ظهرها تمخض عنها اقتسام الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا[2].

ومما ضاعف من وتيرة الجزائر في الدفاع عن هذه القضية هو تعرض الشعب الصحراوي لحرب إبادية شاركا فيها الجيشين المغربي والموريتاني بمساندة الطيران الفرنسي، ولهذا لم تدخر الجزائر جهداً في الدفاع عن هذا الشعب الصحراوي الذي يذبح على حدودها، وهو ما أكده بومدين في قوله: "إننا لا نعادي المغرب ولا موريتانيا ولكننا ساعدنا وسنظل نساعد الشعب الصحراوي الذي رفض أن يذبح"[3].

ولم تتوقفا المغرب وموريتانيا عند هذا الحد فحسب؛ بل سارعتا إلى الإعلان على أن لهما حق السيادة الترابية على إقليم الصحراء الغربية الذي هو جزء من أراضيهما، هذا على غرار لجوئهما إلى محكمة العدل الدولية ليستصدرا منها فتوى تقر بأحقيتهما في امتلاك الإقليم، إلا أن المحكمة الدولية وبعد اطلاعها على المعلومات الواردة إليها **نفت نفياً قاطعاً** عن أحقية السيادة الترابية سواء للمغرب أو موريتانيا على إقليم الصحراء الغربية[4].

في خضم هذه الظروف الإقليمية الصعبة قررت منظمة الأمم المتحدة إيفاد لجنة تحقيق إلى المنطقة دامت شهرين من ماي إلى جوان 1975م تنقلت خلالها اللجنة بين الصحراء الغربية

---

[1] قاسم الزهيري: المصدر السابق، ص152.

[2] محيي الدين عميمور: **لله... وللوطن المجموعة الرابعة**، المصدر السابق، ص128.

[3] هواري بومدين نقلاً عن: الجيش: "**الجزائر والصراع العربي الإسرائيلي مساندة مطلقة للقضية الفلسطينية**"، عدد خاص، جانفي1979، ص59.

[4] سيد عبد المجيد: "**الصحراء وحق تقرير المصير**"، الموقف العربي، ع43، سنة 1983، ص33.

والجزائر وموريتانيا والمغرب، وفي الأخير خلصت اللجنة إلى تقرير ضم مواقف متباينة للأطراف المعنية نشرته بتاريخ 11 أكتوبر بنيويورك[1] أي قبل أسبوعين من الغزو الملكي للصحراء الغربية[2]، ولقد تلخص الموقف الجزائري في الشكل الآتي[3]:

- تأكيد الحكومة الجزائرية أنه ليس لديها أية أطماع ترابية أو إقليمية بالصحراء الغربية.

- وجوب تخليص الصحراء الغربية من الاستعمار، وهذا بناءً على المبادئ التي أقرتها منظمتي الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية، والتي تمكن سكان هذا الإقليم من ممارسة حقهم الشرعي بكل حرية في تقرير مصيرهم.

- إبداء الحكومة الجزائرية استعدادها لأي حل يوافق عليه الصحراويون ومن شأنه يسوي مشكل الصحراء الغربية. كما أكدت الجزائر بأن أي اقتراح يتعلق بقضية الصحراء الغربية يجب أن يصدر من الطرفين المعنيين، المغرب والبوليساريو[4].

أما المملكة المغربية فقد أكدت مطالبها الإقليمية في الصحراء الغربية وأصرت على ضم هذا الإقليم إلى حدودها الجغرافية، وأبدت اسبانيا استعدادها الكامل للتعاون مع دول المنطقة ومنظمة الامم المتحدة بقصد تمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير مصيره كما وعدت بالانسحاب من هذا الإقليم في الآجال القريبة.

وفي الأخير ختمت البعثة الأممية تقريرها بالعبارة الآتية: "يجب تسوية الوضعية بالتنسيق والتشاور مع حكومات البلدان المجاورة وممثلو الشعب الصحراوي من أجل الخروج بحل دائم في المنطقة"[5]، ولقد تطابقت هذه التوصيات مع رأي محكمة العدل الدولية حيث عارضت هذه الأخيرة مطالب كل من الرباط ونواكشوط[6] وأيدت الموقف الجزائري الذي جاء مطابقاً تماماً لموقف المجموعة الدولية، وهو ما وضّحه البيان الصادر عن وزارة الخارجية الجزائرية بتاريخ 04 نوفمبر

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري هاجس البناء (1965-1978)**، ج2، المصدر السابق، ص417.

[2] السيد حمدي يحظيه: المرجع السابق، ص55.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري هاجس البناء (1965-1978)**، ج2، المصدر السابق، ص418.

[4] محيي الدين عميمور: **لله... وللوطن المجموعة الرابعة**، المصدر السابق، ص24.

[5] مقتطف من تقرير البعثة الأممية نقلاً عن: أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري هاجس البناء (1965-1978)**، ج2، المصدر السابق، ص420.

[6] نفسه، ص420.

1975م والذي جاء فيه: "أن الجزائر تؤكد بصورة علنية التزامها التام باحترام أي خيار يختاره الشعب الصحراوي وذلك فور التعبير عنه بطريقة حرة ونزيهة تحت إشراف منظمة الامم المتحدة وبضمان منها"[1].

وفي الوقت الذي عرفت فيه سنة 1975م مطالبة مجلس الأمن الدولي بضرورة تطبيق القرار الأممي رقم 1514 المتعلق بحق تقرير المصير الذي يعني الشعب الصحراوي أيضاً كغيره من الشعوب، شهدت السنة ذاتها ما يعرف بـ "**المسيرة الخضراء**"[2]، ولقد بلغت تكاليف هذه الأخيرة حوالي ثلاثمائة مليون دولار أمريكي بتمويل كامل من المملكة العربية السعودية[3]، وفي الأخير توجت هذه المسيرة بالتوقيع على اتفاق[4] مدريد الثلاثي[5] الذي فتح الباب أمام السيطرة المغربية على 2/3 من الأراضي الصحراوية والباقي لموريتانيا[6]، فكان ذلك منعرجاً خطيراً أدخل الإقليم تحت احتلال جديد بعد انسحاب[7] بريطانيا منه وتراجعها عن فكرة منح الاستقلال له[8]، ومن ثم نقلت السلطة إلى موريتانيا والمغرب[9]وانفجر الصراع مع الجزائر[10]، وهو ما يؤكد ذلك التغيير الذي

---

[1] مقتطف من البيان الصادر عن وزارة الخارجية نقلاً عن: حميد فرحان مُحَّد الراوي: المرجع السابق، ص169.

[2] تم الإعلان عنها من طرف العاهل المغربي الحسن الثاني وانطلقت رسمياً يوم 06 نوفمبر 1975 واستمرت إلى غاية 09 نوفمبر من نفس السنة، قاد هذه المسيرة التي تكونت من350 ألف شخص الملك الحسن الثاني شخصياً ومعه الوزير الأول أحمد عصمان ورفع الجميع الكتب الدينية والأعلام المغربية والرايات الخضراء وهم يرددون شعارات وحدة التراب المغربي ودخلوا الحدود الصحراوية لكنه سرعان ما تم توقيفها من طرف مجلس الأمن الدولي الذي أمر بالسحب الفوري لجميع عناصرها من كافة الأراضي المغربية. ينظر: ميلود بن غربي: المرجع السابق، ص60.

[3] طاهر مسعود: **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو**، ط1، دار المختار، الجزائر، 1998، ص43.

[4] للاطلاع على نص الاتفاق ينظر الملحق رقم: 18 ص561.

[5] تم التوقيع عليه يوم 14 نوفمبر 1975 من طرف اسبانيا وموريتانيا والمملكة المغربية بعد مفاوضات استمرت لمدة يومين، وبموجب هذا الاتفاق انسحبت اسبانيا من الأراضي الصحراوية وتقاسمتها موريتانيا والمغرب فيما بينهما، وهذا الاتفاق يشبه وعد بلفور، حيث أن هذا الأخير شرع لاحتلال الأراضي الفلسطينية، واتفاق مادريد سن لتشريد الشعب الصحراوي وكلاهما فجرا براكين دم. ينظر: ميلود بن غربي: المرجع السابق، ص64.

[6] C.D.T.M,: op. cit., p02.

[7] كان الانسحاب الاسباني من المنطقة مقابل شروط وضعتها اسبانيا وهي: كف المغرب عن المطالبة بمنطقتي سبتة ومليلية، السماح لإسبانيا بإقامة قواعد عسكرية لها بالصحراء الغربية بعد تخلي عنها للمغرب تمكنها من مراقبة حزر الكناري، أن تشترك المغرب مع اسبانيا في استغلال منجم بوكراع الغني بمادة الفوسفاط. ينظر: عبد الحميد السقاي: مقال سبق ذكره، ص31.

[8] Guillaume buteau ; op.cit , p20.

[9] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري هاجس البناء (1965-1978)**، ج2، المصدر السابق، ص424.

[10] علي الشامي: المرجع السابق، ص277.

طرأ على مواقف موريتانيا والمغرب[1]، غير أن موريتانيا لم تلبث أن اضطرت إلى الانسحاب عام 1978م تحت ضغط المقاومة التي خاضها الصحراويون ببسالة[2].

المبحث الثاني: الاستراتيجية الجزائرية لدعم القضية الصحراوية بعد الانسحاب الاسباني.

بعد انسحاب اسبانيا من إقليم الصحراء الغربية بموجب اتفاقية مادريد الثلاثية حل محل القوات الاسبانية القوات المغربية والقوات الموريتانية وازدادت الأزمة الصحراوية تأزماً وتعقيداً، فبعدما كان المقاومين الصحراويين يحاربون ضد جبهة واحدة (اسبانيا) باتت حركة البوليساريو تحارب جارتين شقيقتين في آن واحد وهو ما صعّب من مهمتها، غير أن إيمان الشعب الصحراوي بقضيته العادلة إلى جانب دعم ومساندة الشعب الجزائري وحكومته له جعلته يأبى الاستسلام.

أولاً: موقف ورد فعل الجزائر على اتفاقية مادريد 1975م.

كان هدف النظام الملكي من هذه المسيرة الخضراء التي أطلقها العاهل المغربي الحسن الثاني هو محاولة التغطية على أمرين اثنين أحدهما سياسي والآخر عسكري، فأما السياسي فيتمثل في الرأي الذي أصدرته محكمة العدل الدولية، والذي مفاده بأنه لا سيادة للمغرب على الصحراء الغربية، وأن هذه الأخيرة لم تكن عند الغزو الاسباني أرض بلا سيد بل فيها وجود معين لقوم معينين، وأما العسكري فيتمثل في التغطية على دخول الجيش الملكي إلى أرض الصحراء الغربية من أقصى الشرق وارتكابه مجازر رهيبة بمدينة العيون[3] في حق الصحراويين العزل الذين فر الكثير منهم بصورة جماعية نحو الجزائر[4] مما يفسر سر وجود اللاجئين الصحراويين في تندوف[5].

---

[1] اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني: **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني**، المصدر السابق، ص12.

[2] Jean-paul chagnallaud et autres: Sahara occidental 1991-1999 l'enjeu referendum d'autodétermination, éditions l'harmattan, paris 2000, p09.

[3] شبّهت جريدة ليبيراسيون الصادرة في ذلك الوقت مدينة العيون المغربية بمدينة الجزائر العاصمة وقالت أن العيون في 1975 هي الجزائر في 1957، غير أن الفرق بينهما يكمن في أن الذي قاد هذه المجازر في مدينة العيون ليس الجنرال ماسو وإنما السفاح "**أدليمي**"!!. ينظر: مصطفى محمّد: المرجع السابق، ص80.

[4] محيي الدين عميمور: **لله... وللوطن المجموعة الرابعة**، المصدر السابق، ص130.

[5] قدر عدد اللاجئين الصحراويين الذين لجأوا إلى مدينة تندوف الجزائرية بعد اجتياح القوات الملكية المغربية الصحراء الغربية في 30 أكتوبر 1975 حوالي 350.000 لاجئ. ينظر: نازك صالح: **المرأة الصحراوية ودورها في تأطير المجتمع المدني دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ط1، hamattan rasd .l، 2012، ص114.

فقامت الحكومة الجزائرية بناءً على طلب قائد الجبهة الولي مصطفى السيد[1]بإرسال قوة جزائرية لمساعدة الجيش الصحراوي في حماية شعبه وحماية الإخوة الصحراوين الذين انسحبوا أمام القوات المغربية الزاحفة في إطار المسيرة الخضراء واستقروا بمناطق قرب أراضي تندوف الجزائرية[2]، وفي الوقت الذي تدخلت فيه القوات الجزائرية لحماية الصحراويين هاجمها الجيش الملكي فاندلعت مواجهات بين القوتين الجزائرية والملكية يوم 27 نوفمبر 1976م، وهي المرحلة التي عرفت فيها الصحراء الغربية مواجهتي "**أمغالا 1**" ثم "**أمغالا 2**"، ولولا حكمة الزعمين الراحلين بومدين والحسن الثاني لتفجر الوضع عسكرياً بين الجزائر والمغرب، ولقد نتج عن هذه الاحداث أسر عدة جنود[3]، ولم يتبادل الطرفان أسراهما إلا في مطلع عام 1987م[4].

وقبيل انعقاد اتفاق مادريد توجه وفد مغربي إلى العاصمة الاسبانية لمناقشة ودراسة تفاصيل الاتفاق، وفي هذه الأثناء وبعدما اكتشفت الجزائر حقيقة المؤامرات المغربية أوفد الرئيس بومدين وزير الداخلية الجزائرية مُحَمَّد عبد الغاني إلى مادريد لإخطار الحكومة الاسبانية عن نية الجزائر في التصدي لمواجهة الأطماع المغربية، ولقد حققت مهمة المسؤول الجزائري غايتها إذ لم تلبث أن علّقت على إثرها المفاوضات الاسبانية المغربية، هذا فضلاً عن تكثيف جبهة البوليساريو عملياتها العسكرية ضد القوات الاسبانية[5].

لكن هذه المواقف الجزائرية لم تمنع العاهل المغربي في المضي قدماً نحو التوقيع على اتفاق مادريد المشؤوم، والجزائر بدورها لم تلبث أن تحركت دبلوماسياً بعد خمسة إيام من التوقيع على هذا الاتفاق، حيث هاجمت يوم 19 نوفمبر 1975م قضية تسليم الصحراء للمغرب وموريتانيا عن طريق مندوبها بالأمم المتحدة الذي خاطب اللجنة الرابعة المكلفة بمناقشة القضية قائلاً: "إن اللجنة الرابعة تعلم تماماً ان مشكلة الصحراء الغربية الواقعة تحت الاحتلال الاسباني والتي تناقشها منذ

[1] هو أحد مفجري الثورة المسلحة في 20 ماي 1973 ضد الاستعمار الاسباني في الصحراء الغربية، قاد أول معركة ضد الاسبان في موقع يدعى "الخنقة"، ولد سنة 1948 في إحدى خيام الصحراء في عائلة بدوية فقيرة، تحصل على شهادة الليسانس في الحقوق والعلوم السياسية من جامعة مُحَمَّد الخامس بالرباط، أسس عدة تنظيمات سياسية وعسكرية، أصبح أول رئيس لأول جمهورية عربية صحراوية، استشهد القائد في إحدى المعارك الحربية التي قادها بنفسه عن عمر يناهز 28 سنة، ينظر: ميلود بن غربي: المرجع السابق، ص20.

[2] نفسه، ص8.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري هاجس البناء (1965-1978)**، ج2، المصدر السابق، ص429.

[4] ميلود بن غربي: المرجع السابق، ص8.

[5] نبيل الملحم: المرجع السابق، ص84.

عشر سنوات، قد دخلت منذ بضعة أسابيع في مرحلة حادة وبالغة الخطورة، ويكفي أن نقول أنه منذ عشر سنوات والجمعية العامة للأمم المتحدة قد اتخذت في جميع قراراتها مسؤولية ضمان حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره"[1].

ومنذ تطبيق "اتفاق مدريد" الذي أعقبه غزو الصحراء الغربية من طرف الجيشين الملكي والموريتاني، ما انفك الشعب الصحراوي بقيادة البوليساريو يعلن كفاحه ضد مستعمريه الجدد ويبرهن على عزمه وإرادته القوية في استرجاع حريته، وهو ما كلفه خسائر مادية وبشرية وهجرات واسعة من السكان الصحراويين المدنيين إلى الجزائر التي أبدت تضامنها معهم[2].

ومما تجب الإشارة إليه هو أن الوفد الجزائري كان الوحيد في اجتماع الجمعية العامة السابق ذكره الذي استطاع إثارة مراجعة قرار الجمعية بنجاح تام، مستخدماً في ذلك تكتيكه الخاص الذي رفضت من خلاله الجمعية الاتفاق الثلاثي، وختم المندوب الجزائري المتحدث الثاني في الاجتماع قائلاً: "إن الجزائر تحذر بأنها لن تقبل بأي حل يكون على هامش منظمة الأمم المتحدة"[3].

وفي نفس الاتجاه دائماً، وبخصوص موقفها من اتفاقية مادريد أرسلت الجزائر مذكرة[4] إلى الحكومة الاسبانية تحتج فيها على إقدام اسبانيا على مصادقتها على الاتفاقية الثلاثية، وذكرت الجزائر الحكومة الاسبانية أنها من خلال هذا الاتفاق تكون قد تنكرت لكل مواقفها والتزاماتها السابقة بقرارات الأمم المتحدة، كما تنكرت لموقفها الذي طالما تمسكت به وهو ضرورة تصفية الاستعمار تصفية عادلة وشريفة، وفي الأخير أكدت الحكومة الجزائرية لنظيرتها الاسبانية أن اتفاق مادريد باطلاً ولا مفعول له على مستقبل الشعب الصحراوي وعلى تراب بلاده[5].

وكرد فعل الجزائر على اتفاق مادريد والمسيرة الخضراء وما تلاها من زحف للجيش الملكي واحتلاله للثكنات الإسبانية المنتشرة في مدينة السمارة الصحراوية وعلى طول الطريق الرابطة بين العيون

---

[1] مندوب الجزائر لدى الأمم المتحدة نقلاً عن: نبيل الملحم: المرجع السابق، ص84.

[2] اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني: **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني**، المصدر السابق، ص15.

[3] مندوب الجزائر لدى الأمم المتحدة نقلاً عن: نبيل الملحم: المرجع السابق، ص99.

[4] للاطلاع على النص الكامل للمذكرة. ينظر الملحق رقم: 19 ص562.

[5] بن عامر تونسي: المرجع السابق، ص434.

ومنطقة تندوف الجزائرية[1]، أنها أدانت هذا التصرف المغربي واستنكرته وشنت حملة إعلامية ودبلوماسية شرسة ضد العدوان المغربي على أراضي الصحراء الغربية[2]، وفي نفس الوقت قامت بتنظيم جبهة البوليساريو ودعمتها مادياً ومعنوياً من أجل إفشال المخطط المغربي[3] وأيدت تحركها النشط في المحافل الدولية[4].

وأمام هذه الوضعية التي خلقتها كل من المملكة المغربية والجمهورية الموريتانية خاصة بعد توقيع معاهدة فاس في 09 أبريل 1976م من طرف الملك الحسن الثاني والرئيس الموريتاني ولد داده، والتي سمحت لموريتانيا بالاحتفاظ بـ(3475) ميلاً في المناطق الجنوبية من الصحراء الغربية[5]، من المحتمل أن تؤدي إلى تفجير الموقف، خاصة وأن البلدين عملا على نقل القضية من إطار تصفية الاستعمار إلى نزاع مع البلدان المجاورة، والجزائر من جهتها رفضت أن تنسب إليها مسؤولية العدوان والاحتلال، كما رفضت أن تلحق بها مسؤولية الهزائم التي منيتا بها موريتانيا والمملكة على يد القوات الصحراوية[6]، ومن جهة اخرى عملت الجزائر على لفت انظار الدول الأعضاء في المنظمة الإفريقية إلى العواقب الخطيرة التي تنجم عن نكران الحق الأساسي للشعب الصحراوي في تقرير مصيره[7].

ولتوضيح طبيعة موقفها أكثر وتحديده إزاء أزمة الصحراء الغربية أعدت الحكومة الجزائرية مذكرة سياسية[8] نشرتها في شهر نوفمبر 1976م، وأهم ما جاء فيها ما يأتي:

– مثلت اتفاقية مادريد منعرجاً خطيراً في تاريخ القضية الصحراوية، وهي تنذر بعواقب وخيمة على مستوى الشعب الصحراوي وسلامة ترابه الوطني بصفة خاصة وعلى مستوى أمن المنطقة واستقرارها بصفة عامة.

---

[1] إسماعيل معراف: المرجع السابق، ص146.

[2] جاء موقف الجزائر القاضي ببطلان هذه الاتفاقية من منطلق إن هذه الأخيرة أقرت تسليم إقليم الصحراء إلى المغرب وموريتانيا بعد مرحلة انتقالية تمتد إلى غاية 28 فبراير 1976 غير أن الدولتين احتلتا الصحراء الغربية قبل انتهاء المرحلة الانتقالية، وهو ما جعل الجزائر إلى جانب جبهة البوليساريو تعتبران الاتفاقية غير صالحة من الناحية القانونية. ينظر: عبد القادر محمودي: المرجع السابق، ص326.

[3] حميد فرحان مُحَّد الراوي: المرجع السابق، ص164.

[4] ميلود بن غربي: المرجع السابق، ص61.

[5] نبيل الملحم: المرجع السابق، ص232.

[6] اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني: **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني**، المصدر السابق، ص15.

[7] نفسه، ص16.

[8] عبد القادر عبد الله موسى: المرجع السابق، ص154.

– إن العدوان المغربي الموريتاني المسلح أجبر الشعب الصحراوي على خوض مقاومة عنيفة من أجل استرجاع سيادته الترابية.

– إن المساعي الجزائرية فيما يتعلق بتصفية الاستعمار لا سيما في الصحراء الغربية متطابقة تماماً مع مواقف المنظمات الدولية، وأن الجزائر ترى أن قرار محكمة العدل الدولية قد أكد بوضوح على ضرورة الرجوع إلى حق تقرير المصير وضرب المزاعم المغربية في هذا الخصوص عرض الحائط.

– إن الدول الثلاث الموقعة على اتفاق مادريد عملت على إفراغ القرارات الأممية ولجانها من محتواها الرئيس مما دفع كل من المغرب وموريتانيا إلى شن عدوان سافر على الشعب الصحراوي، وهو ما عكر سلام وأمن المنطقة واستقرارها.

ونفس الموقف تبناه الشعب الجزائري تجاه ما أطلق عليه المخزن الملكي بـ "المسيرة الخضراء" والتي هي في الواقع "مسيرة سوداء"، فلقد عبر عن سخطه واستنكاره للغزو الملكي والتآمر الامبريالي، وأعلن عن تضامنه المطلق لكفاح الشعب الصحراوي في مهرجانات شعبية صاخبة في كامل البلاد، من منطلق إيمانها ان المغامرة الملكية العدوانية تدخل ضمن مخطط امبريالي يمس بلداناً اوروبية وعربية وإفريقية، وتدرك جيداً أن تفجير الوضع في الصحراء الغربية يستهدف أساساً الثورة الجزائرية، ومن ثم فإن تضامن الشعب الجزائري مع شقيقه الصحراوي يعني الدفاع عن الثورة الجزائرية ومكاسبها[1].

وللإشارة، إن اتفاق مادريد السالف الذكر صعّد من موقف الجزائر تجاه أزمة الصحراء الغربية، فحسب شهادة عبد الحميد مهري[2] وزير الإعلام الجزائري آنذاك أن الجزائر ستوافق على مغربية الصحراء الغربية بشرط أن تتم عن طريق تقرير المصير والاستفتاء الشعبي وليس عن طريق **الالحاق القسري،** ثم أن الجزائر لم يسبق لها إطلاقاً وإن فكرت في إقامة دولة في الصحراء، وأن كل هدفها هو مقاومة ورفض كل محاولة اسبانية مغربية تضع الجزائر أمام أمر الواقع، وهو ما حدث

---

[1] عبد الله حوجال: "**الغزو الملكي وأبعاد المؤامرة**"، أول نوفمبر، ع14، فيفري 1976، ص16.

[2] عبد الحميد مهري من أعمدة الحركة الوطنية الجزائرية وقادتها، ولد يوم 03 أبريل 1926 بالحروش ولاية سكيكدة، عضو حزب الشعب/حركة الانتصار الحريات الديمقراطية، عين وزيراً للشؤون الاجتماعية والثقافية في الحكومة المؤقتة الجزائرية (1960-1961)، بعد الاستقلال تقلد عدة مناصب سامية في الدولة منها مديراً للمدرسة العليا للأساتذة ثم وزيراً للإعلام والثقافة وسفيراً بباريس سنة 1984. للمزيد ينظر: عاشور شرفي: قاموس سبق ذكره، ص1361.

فعلاً (عن طريق اتفاق مادريد) وعزّز موقف الجزائر وطوّره من المطالبة بتقرير المصير إلى تدعيم المقاومة الصحراوية سياسياً وعسكرياً، إلى الإصرار على قيام الدولة العربية الصحراوية[1].

كما قوبل اتفاق مادريد بالرفض من طرف جبهة البوليساريو التي دخلت وحداتها العسكرية في حرب ضد المحتلين الجدد، وبالموازاة مع هذا العمل العسكري حققت الجبهة أيضاً انتصاراً سياسياً تمثل في تأليب كل من الاتحاد الوطني الصحراوي (البونس) والجماعة[2] المؤلفة من الأعيان الصحراويين -وهما قوتان شكلتهما إسبانيا سابقاً- ضد اسبانيا، وأصدرت هذه الجماعة بياناً صادراً عن مؤتمر القلتة المنعقد بتاريخ 28 نوفمبر 1975م، اتهمت فيه اسبانيا بأنها وراء أكبر تدليس استعماري عرفه التاريخ حين باعت الصحراء الغربية للمغرب وموريتانيا في وضح النهار، ولقد أكدت هذه الجماعة في اجتماع القلتة ما يأتي[3]:

- إن الطريقة الوحيدة المسموحة لاستشارة الشعب الصحراوي هي تركه يقرر مصيره بنفسه من أجل استقلاله بعيداً عن كل ضغط أو تدخل قوة أجنبية.

- تفادياً لأي استغلال مصطنع لهذه الجماعة من طرف اسبانيا أو غيرها من أعداء الشعب الصحراوي قررت هذه الجماعة بإجماع أعضائها حل نفسها بنفسها.

- إن السلطة الشرعية الوحيدة المنبثقة عن الشعب الصحراوي هي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، والتي اعترفت بها الهيئة الأممية بناء على تقرير لجنة تقصي الحقائق.

- يعد المجلس الوطني الصحراوي المنبثق من الشعب الصحراوي الحل الأنجع في سبيل تحقيق الوحدة الوطنية الصحراوية.

---

[1] شهادة عبد الحميد مهري نقلاً عن علي الشامي: المرجع السابق، ص227.

[2] هذه الجماعة أسستها اسبانيا كمحاولة منها لإضفاء طابع الشرعية عليها لكنها سرعان ما انقلبت ضدها، تتكون من 100 عضو من أعيان المنطقة الصحراوية وشيوخها، اجتمع حوالي 67 عضواً من هذه الجماعة في بلدة القلتة الواقعة جنوب شرق الصحراء الغربية وأصدروا بياناً تاريخياً عرف بــ: "إعلان القلتة". ينظر: ميلود بن غربي: المرجع السابق، ص70. وينظر كذلك: مصطفى محمّد: المرجع السابق، ص80.

[3] اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني: **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني،** المصدر السابق، ص21.

وإزاء هذه الوضعية قررت الجمعية بإجماع أعضائها أن تحل نفسها بنفسها[1] ليجد الشعب الصحراوي نفسه أمام إجماع وطني يطالب بالاستقلال التام[2]، وأعلنت جميع القوى والتيارات السياسية التفافها حول جبهة البوليساريو لتشكيل ما يسمى بالمجلس الوطني الصحراوي المؤقت[3].

تأسس المجلس الوطني الصحراوي المؤقت على أنقاض "جمعية القلتة" السابق ذكرها برئاسة مُحَمَّد ولد زيو الذي استقبل في الجزائر من طرف الرئيس هواري بومدين، والذي بدوره أدان اتفاق مدريد ووصفه بأنه عرقلة حقيقية إزاء الجهود الدولية، وقد شرح بومدين موقف الجزائر قائلاً: "إن هذا الاتفاق لا يحل شيئاً أبداً، وهو باطلاً أصلاً لأنه أبرم بين ثلاثة بلدان تطالب بإقليم لا حق لها فيه ولا ينبغي أن ننسى بأننا محور السلام في المنطقة"، ثم حذر قائلاً: "هناك بلد اسمه الجزائر وهو جزء من المنطقة وأن تجاهله هو ضرب من العمى السياسي الذي يؤدي إلى كارثة"[4].

انطلاقاً من الموقف الثابت للسياسة الخارجية الجزائرية والمتمثل في دعم حركات التحرر في العالم وجدت الجزائر نفسها في أواخر سنة 1975م مجبرة على التحرك إقليمياً ودولياً إزاء النزاع القائم على حدودها الجنوبية (نزاع الصحراء الغربية).

ثانياً: دعم الجزائر لجبهة البوليساريو.

سعت الجزائر من وراء مساندتها لجبهة البوليساريو إلى تحقيق توازن القوى في المنطقة خاصة بعد المؤامرة الثلاثية التي لم تأخذ في حسبانها موقف الجزائر من القضية الصحراوية، وهذه المؤامرة الثلاثية هددت استقرار وأمن المنطقة، وهو ما عبر عنه الرئيس بومدين في قوله: "لا سلم ولا استقرار يمكن أن يحدث في المغرب العربي ما دام لم يعترف بحق الشعب الصحراوي، وأن كل ما يقوم به المغرب هو تهديد للثورة الجزائرية"[5].

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري هاجس البناء (1965-1978)**، ج2، المصدر السابق، ص425.

[2] نبيل الملحم: المرجع السابق، ص91.

[3] ميلود بن غربي: المرجع السابق، ص70.

[4] هواري بومدين نقلاً عن: أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري هاجس البناء (1965-1978)**، ج2، المصدر السابق، ص426.

[5] هواري بومدين نقلاً عن: المجلة الإفريقية فيفري 1976.

ومنذ إعلان جبهة البوليساريو عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية في بيان لها بتاريخ 27 فبراير 1976م، أخذت الأزمة الصحراوية وضعاً جديداً، وفي اليوم الموالي أعلنت عن دستور هذه الجمهورية، ثم بعد ذلك أعلنت في 04 مارس من نفس السنة عن تشكيل الحكومة الصحراوية، ولقد أدت هذه التطورات التاريخية للقضية الصحراوية إلى اتساع دائرة التضامن تجاه الشعب الصحراوي على الصعيد القاري، ويتجلى هذا التضامن من خلال الاعترافات المتتالية الواحدة تلو الأخرى بالجمهورية العربية الصحراوية وإقامة العلاقات الدبلوماسية معها.

وما يؤكد دعم الجزائر للقضية الصحراوية هي تلك العلاقة القوية التي تربط الجزائر بجبهة البوليساريو الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي حيث أنهما يشتركان في عدة مبادئ ووجهات نظر، فعلى سبيل المثال إذا كانت الجزائر معروفة عالمياً بدفاعها عن تقرير المصير فإن جبهة البوليساريو جعلت هذا المبدأ دستورياً، حيث تقرّر في المادة (24) من الدستور الصحراوي أن الجمهورية العربية الصحراوية تعمل في سياستها الخارجية على مساعدة ودعم الشعوب في تقرير مصيرها[1].

كما يتجلى دعم الجزائر للأزمة الصحراوية في تبني القضية إعلامياً بطلب من جبهة البوليساريو، حيث تم بث حصة إذاعية (صوت الصحراء الحرة) بإشراف الجبهة التي نجحت في تغطية الحدث وشرح المشكل الصحراوي، ومن جهة أخرى أطلقت حصة إذاعية يومية تدعى (حصة مغرب الشعوب)، وفي المنحى نفسه كرّست الصحافة الجزائرية المكتوبة وقتها في خدمة القضية الصحراوية وخصصت صفحاتها لنضال الشعب الصحراوي[2].

وتأتي الجزائر في المرتبة الثالثة بعد جمهوريتي مدغشقر وبورندي، حيث أعلنت في 06 مارس 1976م عن اعترافها بالجمهورية الصحراوية وهي ليست وليدة حركة انفصالية كما تزعم المغرب، فأراضيها تختلف عبر مر العصور عن أراضي المغرب وكلتاهما تحدهما تخوم متمايزة ومعروفة ومعترف بها عالمياً على الشكل الذي هي عليه الآن[3]، وكرد فعل المغرب وموريتانيا على اعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية أنهما أعلنتا في اليوم الموالي 07 مارس 1976م عن قطع

---

[1] السيد حمدي يحظيه: المرجع السابق، ص56.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري هاجس البناء (1965–1978)**، ج2، المصدر السابق، ص427.

[3] نبيل الملحم: المرجع السابق، ص41.

علاقاتهما الدبلوماسية مع الجزائر[1]، ليتطور الأمر بعد ذلك إلى صراع مسلح بين الدول المغاربية الثلاث المغرب وموريتانيا من جهة، وجبهة البوليساريو مدعومة من قبل الجزائر من جهة ثانية[2].

ولم يقتصر دعم الجزائر للقضية الصحراوية على الصعيد الداخلي فحسب، بل سعت جاهدة إلى مناصرة القضية حتى على الصعيد الخارجي، ففي 16 مارس 1976م استغلت الجزائر، مشاركتها في اجتماع مجلس وزراء الشؤون الخارجية لجامعة الدول العربية المنعقد بالقاهرة، لجس نبض المشاركين حول القضية الصحراوية، لأنها كانت ترى أن أغلب مواقف الدول العربية تجاه القضية الصحراوية غير عادلة، ومع ذلك ظلت الجزائر متمسكة بمبادئها اتجاهها على غرار القضية الفلسطينية وباقي الشعوب العربية الخاضعة للاحتلال الصهيوني[3].

وفي مطلع شهر أبريل سنة 1676م استقبلت الجزائر وزير الإعلام الجديد للجمهورية العربية وذلك من أجل التنسيق بينهما في هذا القطاع[4]، وفي نفس الاتجاه، وعلى الصعيد الدبلوماسي وجه وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة برقية إلى نظرائه في بلدان عدم الانحياز يحذرهم فيها من التجاوزات المغربية الخطيرة ضد الشعب الصحراوي من جهة، وضد القافلات الجزائرية المكلفة بنقل الإعانات للصحراويين الفارين إلى الحدود الجزائرية من جهة أخرى، وفي نفس الوقت تم إرسال برقية أخرى من الرئيس بومدين إلى ملوك ورؤساء بلدان عدم الانحياز شارحاً لهم فيها تطور الموقف وتصعيده في المنطقة[5].

ومن بين العوامل التي ساعدت الجزائر على تدعيم موقفها تجاه البوليساريو ضد المملكة المغربية نذكر ما يأتي[6]:

- الاختلاف الايديولوجي الكبير بين نظام جمهوري ديمقراطي راديكالي تربطه صلات وثيقة بالاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، وبين نظام ملكي مرتبط بصداقات مماثلة مع الولايات المتحدة الامريكية والمعسكر الرأسمالي.

---

[1] استأنفت العلاقات الجزائرية ـ المغربية في سنة 1988، أثناء انعقد القمة العربية الاستثنائية بالجزائر في شهر جويلية من نفس السنة، هذه القمة اهتمت بشكل حصري بعودة العلاقات بين البلدين. ينظر: جورج قرم: المرجع السابق، ص404.

[2] حدوش حورية: المرجع السابق، ص95.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري هاجس البناء (1965-1978)**، ج2، المصدر السابق، ص432.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري هاجس البناء (1965-1978)**، ج2، المصدر السابق، ص432.

[5] حميد فرحان مُحَمَّد الراوي: المرجع السابق، ص171.

[6] نفسه، ص173.

- التهديدات المغربية المستمرة تصريحاً وتلميحاً ضد الجزائر ومطالبتها باستعادة الأقاليم الخمس، ومن بينها منطقة تندوف الاستراتيجية، التي يرى المغرب أن الاستعمار الفرنسي افتكها منه وقام بضمها للجزائر.

- التنافس والصراع الحاد بين القوتين الاقليميتين دفع بالجزائر بأن تكون هي القوة المهيمنة في المنطقة، وهدفها أن تنجح جبهة البوليساريو لكي تصبح قوة مناهضة للنظام الملكي المغربي.

وهكذا تحول التنسيق الجزائري الصحراوي سنة 1976م إلى استراتيجية ثنائية موحدة إعلامياً ودبلوماسياً وعسكرياً ضد التحالف المغربي الموريتاني، وسخّرت الجزائر جميع إمكانياتها وعلى كافة المستويات من أجل تطويق المغرب، وفي نفس الوقت تقديم الصحراويين كشعب وجبهة وجمهورية على مستوى المنظمات الدولية وحركات التحرر وخاصة الإفريقية[1].

ومن الأهمية بمكان ان نشير إلى أن دعم الجزائر للقضية الصحراوية كان من بين العوامل التي أدت إلى تدهور العلاقات الجزائرية-المغربية، ومما زاد في حدة التوتر بين البلدين هو رفض الجزائر لمطلب المغرب عام 1963م المتعلق باستخدام تندوف لضرب موريتانيا، ثم رفضها ثانية عام 1970م لمطلب المغرب في الوقوف إلى جانبه ضد المطالبة الموريتانية بالصحراء الغربية، هذا على غرار على اللقاء الذي أزعج الرئيس الجزائري هواري بومدين والذي احتضنه المغرب سنة 1976م وضم كل من الملكين فهد والحسن الثاني والرئيس الموريتاني ولد داده[2].

ثالثاً: التحالف الجزائري-الليبي ديسمبر 1975م.

جاء هذا التحالف الثنائي كرد فعل على التحالف الثلاثي الاسباني-المغربي-الموريتاني الذي تمخض عن اتفاقية مادريد الثلاثية.

في اجتماع طارئ عقد بين الرئيس هواري بومدين ونظيره الليبي معمر القذافي خلال يومي 28 و29 ديسمبر 1975م بمنطقة حاسي مسعود جنوب الجزائر أكد الزعيمان أنهما لن يبقيا مكتوفي الأيدي إذا ما قسمت الصحراء بين جيرانها، وتعهدا بتقديم الدعم المادي والعسكري

---

[1] علي الشامي: المرجع السابق، ص161.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري هاجس البناء (1965-1978)**، ج2، المصدر السابق، ص436.

لجبهة البوليساريو[1]، وأصدرا الرئيسان بياناً مشتركاً جاء فيه ما يأتي: "إن أي مساس بإحدى الثورتين سيعتبر مساساً بالأخرى"[2] وتمخض عن هذا اللقاء "**ميثاق حاسي مسعود**"[3]، وللإشارة فإنه خلال ذات اللقاء اقترح القذافي تأسيس وحدة مع الجزائر لكن هذه الأخيرة ونظراً لتعاملها مع القذافي بحذر فضلت الاكتفاء بـ "**الميثاق**" كخطوة أولى نحو مشروع الوحدة[4].

وبتاريخ 14 فبراير 1976م لمح القذافي في تصريح له للصحافيين إلى احتمال قيام تنسيق عسكري بين الجزائر وليبيا ضد المغرب وموريتانيا اللتين تحولت سياستهما من الدفاع على الصحراء الغربية إلى الهجوم عليها، ولقد تم هذا التحالف لمواجهة النظام المغربي الذي يهدد أمن المنطقة واستقرارها بمحاولة تغييره للخريطة المغاربية.

وإذا كانت مظاهر التحالف الجزائري-الليبي واضحة في تقديم الدعم المالي وتدريب الجيش الصحراوي وإمداده بالإمكانيات المادية واللوجستيكية لمواجهة المغرب الذي تآمر مع موريتانيا لتقسيم إقليم الصحراء الغربية بينهما بعد الانسحاب البريطاني، فإن أهداف التحالف بينهما تختلف، فالجزائر كانت تسعى إلى قيام دولة صحراوية مستقلة لأسباب أمنية، سياسية، اقتصادية، أما ليبيا فكانت تحلم من وراء هذا التحالف إنشاء ما يسمى بـ "**الولايات المتحدة الصحراوية**" تجمع ليبيا وموريتانيا والصحراء الغربية لمواجهة القوى الإقليمية الكبرى المحيطة بليبيا، فمصر على الحدود الشرقية، والجزائر على الحدود الغربية، ولذلك لم يتحمس النظام الليبي لقيام الدولة الصحراوية وجعلته يتأخر في الاعتراف بها إلى غاية 1980م بالرغم من الدعم المادي الذي كان يقدمه لجبهة البوليساريو.

---

[1] ميلود بن غربي: المرجع السابق، ص71.

[2] مقتطف من البيان الثنائي الجزائري الليبي نقلاً عن: بطرس بطرس غالي: "**حرب الصحراء في المغرب العربي**"، السياسة الدولية، ع44، ابريل 1976، ص222.

[3] حاسي مسعود إحدى بلديات ولاية ورقلة، تبعد عن عاصمة الولاية حوالي 80 كلم، تقع في الجنوب الجزائري فوق ارتفاع قدره 160م فوق مستوى سطح البحر، وهذه المنطقة لها أهمية اقتصادية كبيرة كونها تمثل مركز نشاط بترولي هام، ويعود تاريخ أول بئر -عمقه 3000م- في هذه المنطقة إلى الفترة الاستعمارية سنة 1856. ينظر: عاشور شرفي: قاموس سبق ذكره، ص567.

[4] أسامة بوشماخ: **تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية -دراسة حالتي الجزائر والمغرب-**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، إشراف الدكتور أحمد لشهب، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2012، ص131.

رابعاً: التحالف الجزائري–الموريتاني.

عملت الجزائر كل ما في وسعها من أجل إحباط وإفشال الاستراتيجية المغربية تجاه القضية الصحراوية، وما هذا التحالف الجزائري–الموريتاني إلا وسيلة من الوسائل التي استخدمتها الجزائر لضرب الجبهة المغربية–الموريتانية.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر سبق لها وإن حذّرت موريتانيا ونصحتها بالابتعاد عن مشكل تقسيم الأراضي الصحراوية قبل أن توقع اتفاقية مدريد مع اسبانيا والمغرب، وذلك خلال لقاء جمع بين هواري بومدين والرئيس الموريتاني ولد داده في صيف 1975م بمدينة بشار الجزائرية، لكن موريتانيا أصرّت على ذلك وانحازت لصالح المملكة المغربية بالرغم من أن الجزائر وقفت إلى جانب موريتانيا ودعمتها ودافعت عن استقلالها في الوقت الذي كان المغرب يطالب بها[1].

لكنه وبفضل جهود الدبلوماسية الجزائرية من جهة، وتحت ضربات جبهة البوليساريو الموجعة من جهة ثانية، اضطرت الحكومة الموريتانية إلى إعادة النظر في موقفها إزاء المشكل الصحراوي وقرّرت وقف إطلاق النار من طرف واحد "موريتانيا"، وفي 12 جويلية 1978م طلبت موريتانيا من الحكومة المغربية سحب قواتها من أراضيها، ثم بعد ذلك قرّرت عقد اتفاق سلام مع جبهة البوليساريو بالجزائر نسفت به التحالف المغربي ـ الموريتاني[2]، لتعلن لاحقاً وبالضبط يوم 27 فبراير 1984م عن اعترافها رسمياً بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

المبحث الثالث: تطور الموقف الجزائري من الأزمة الصحراوية بعد الانسحاب الموريتاني.

تزامن الانسحاب الموريتاني من الأراضي الصحراوية تقريباً مع وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين، بل أن بوادر هذا الانسحاب وبداية مسار التسوية بين الموريتانيين والصحراويين كانت قد بدأت قبيل رحيل هواري بومدين، ونظراً لكون هذا الأخير أولى القضية الصحراوية اهتماماً خاصاً وجعلها من أولى أولويات سياسته الخارجية، وبناء على تلك المعطيات فإن الاعتقاد الذي ساد لدى العالم أجمع هو أن موقف الجزائر تجاه القضية الصحراوية بعد رحيل هواري بومدين سوف يؤول إلى حالة الركود والجمود والتراجع، لكن هذا الاعتقاد كان خاطئاً تماماً ولم يكن في محله، إذ بعد

---

[1] ميلود بن غربي: المرجع السابق ، ص67.

[2] بطرس بطرس غالي: "**حرب الصحراء في المغرب العربي**"، مقال سبق ذكره، ص224.

وفاة هواري بومدين لم يلبث الموقف الجزائري أن ازداد تطوراً وثباتاً وهذا بشهادة أصحاب القضية أنفسهم، ولكي نقف على أهم التطورات الحاصلة في الموقف الجزائري من القضية الصحراوية خلال فترة الدراسة حري بنا الوقوف على آخر التطورات في الموقف الجزائري عشية رحيل هواري بومدين.

أولاً: المحادثات السرية الجزائرية-المغربية.

تعود البداية الأولى لهذه اللقاءات -حسب ما صرّح به هواري بومدين- إلى شهر ديسمبر 1977م، ففي هذا التاريخ اتصل العاهل المغربي الحسن الثاني بالرئيس هواري بومدين بغرض إجراء محادثات سرية معه، والرئيس الجزائري بدوره وتفادياً لأي سوء تفاهم أطلع الإخوة الصحراويين بالمبادرة المغربية مؤكداً لهم أن الجزائر لن تتفاوض أبداً باسمهم ولن تتردد إطلاقاً في بذل ما في وسعها من أجل تسهيل حوار مباشر بينهم وبين الطرف المغربي[1].

على كل حال استمرت تلك المحادثات السرية الجزائرية- المغربية طوال تسعة (09) أشهر، وتمخض عنها سبع لقاءات تخللتها عدة شروحات بين الطرفين حول القضية الصحراوية التي اعتبرها الطرفين أنها مشكل سياسي محض يجب حله سياسياً، وبناءً على ذلك استند الطرف المغربي إلى اتفاق مادريد كحلاً للأزمة، في حين أكدت الجزائر خلال اللقاء الثاني أن الحل لا يكمن في إبادة الصحراويين وأن هناك في الصحراء الغربية شعب يتطلع إلى الحرية وله الحق فيها[2].

لقد تأكد في اللقاء الثالث ان اللقاءين السابقين -والذي اكتشف خلالهما نوايا المغرب من هذه المفاوضات وهي الاعتراف بالسيادة المغربية على جزء الصحراء الغربية الذي ضمه إليه- كانا مجرد اتصالين أوليين عملا على تلطيف الاجواء تمهيداً لاقتراح عقد قمة بين الجانبين[3]، وبالرغم من استئناف اللقاءات بين الطرفين من أجل تحديد موعد ومكان القمة التي جرى الحديث عنها منذ تسعة أشهر، إلا أنها لم تنعقد بسبب تزامنها مع بعض الأحداث من بينها مشاركة الرئيس الجزائري في القمة الثالثة للبلدان الأعضاء المنعقدة في تركيا من 20 إلى 24 سبتمبر

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري هاجس البناء (1965-1978)**، ج2، المصدر السابق، ص437.

[2] نفسه، ص441.

[3] نفسه، ص444.

1978م، ومن ثم علّقت تلك المحادثات السرية بسب وفاة الرئيس بومدين وعلّقت معها آمال الشعب الصحراوي وظلت قضيته تستنزف طاقات شعوب المغرب العربي[1].

ومما تجدر الإشارة إليه أنه خلال مجريات مفاوضات السلام بين جبهة البوليساريو وموريتانيا تحقق أول لقاء بين الجبهة والمملكة المغربية سنة 1978م بالعاصمة المالية بماكو وبعد عدة جولات من المفاوضات والمناقشات قررا الوفدين أخذ مهلة للتشاور مع حكوماتهما غير أن وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين الداعم الأكبر للجبهة دفعت بالوفد المغربي إلى الامتناع عن متابعة الحوار في انتظار ما يوضحه النظام الجديد في الجزائر[2].

وكانت آخر رسالة بعث بها بومدين، قبل وفاته بشهر، إلى العاهل المغربي الحسن الثاني مؤكداً له فيها موقف الجزائر تجاه القضية الصحراوية ومما جاء فيها: "إن التزامنا تجاه تخليص الشعوب من الاستعمار في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية كان دائماً التزاماً ثابتاً، وليس في نيتنا أبداً التراجع عنه"[3].

وبالفعل فإن الموقف الجزائري تجاه القضية الصحراوية لم يتراجع ولم يتوقف بعد رحيل الرئيس هواري بومدين كما كان يتوقع المراقبون والمحللون السياسيون فحسب، بل تضاعفت المجهودات والمساعي الجزائرية لحل الأزمة الصحراوية بالرغم من المصاعب الداخلية والخارجية التي تعرضت لها الجزائر.

ثانياً: الموقف الجزائري استمرارية وثبات.

بعد تولي الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد السلطة في الجزائر أصر على مواصلة نفس الطريق التي سلكها سلفه، حيث تشبث بنفس الموقف والسياسة خاصة تجاه النزاع الصحراوي باعتبارها السياسة الاستراتيجية للدولة الجزائرية ومبدأ من مبادئها الثابتة، وهو ما أكده الرئيس الشاذلي بن جديد شخصياً في مذكراته قائلاً: "من بين الملفات الهامة التي ورثتها عن هواري بومدين ملفي العلاقة بين الجزائر والمغرب، وقضية الصحراء الغربية، وسهرت على الإشراف عليهما طيلة 13 سنة بروح الاستمرارية في النهج والثبات في الموقف"، ثم استرسل قائلاً: "..وهناك من

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري هاجس البناء (1965–1978)**، ج2، المصدر السابق، ص455.

[2] ميلود بن غربي: المرجع السابق، ص115.

[3] مقتطف من رسالة هواري بومدين للحسن الثاني نقلاً عن: أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري هاجس البناء (1965–1978)**، ج2، المصدر السابق، ص456.

راهن على احتمال تخلي الشاذلي عن القضية الصحراوية ونفض يده منها على أساس أن المشكل في القضية هو مشكل شخصي بين بومدين والحسن الثاني، وتناسوا هؤلاء أن موقف الجزائر هو موقف مبدئي ينطلق من حق الشعوب في تقرير مصيرها"[1].

ونفس الطرح أكده الرئيس الصحراوي مُحَّد عبد العزيز قائلاً: "إن الجزائريين برهنوا في كل الأوقات على أن قضيتنا هي قضيتهم لا مصالح ورائها.. إن المملكة المغربية وحلفائها راهنوا من قبل على وفاة هواري بومدين... وجاء من بعده الشاذلي بن جديد وبقية الرؤساء الجزائريين ولم تتغير المواقف الجزائرية... بل العكس هو ما يحدث حالياً.. الجزائر تتلقى، مع المجتمع الدولي، الثناء والشكر لمساعدتها في حل القضية الإنسانية لـ " الصحراء" باستضافتنا على أراضيها"[2].

وفي نفس الاتجاه صرّح لحمدي الحسيني أحد زعماء جبهة البوليساريو أنه لا أحد ينكر دعم الجزائر للشعب الصحراوي، وذلك من باب التمسك بالمبادئ لأن الجزائريين يدركون معنى الاستقلال ودفعوا الثمن باهضاً مقابل افتكاكهم سيادتهم واستقلالهم من ربقة الاستعمار الفرنسي، ويضيف الزعيم أن معظم دول العالم راهنوا على أن الصحراء الغربية هي قضية الزعيم الجزائري الراحل هواري بومدين، فأكد لهم الشاذلي بن جديد على تواصل الدعم الجزائري رغم رحيل بومدين ورغم تغير الزعامات والحكومات الجزائرية، وهذا ما يبين أن قضية دعم استقلال الصحراء الغربية من الثوابت الأساسية في نظام الحكم الجزائري، ويؤكد نفس المصدر على أن الجزائريين لم يسبق لهم أبداً وإن فرضوا على الشعب الصحراوي موقفاً معيناً، بل دائماً منحوه الثقة والأمل في الغد الأفضل[3].

أما السيد "مُحَّد يسلم بيسط" والي ولاية العيون في الجمهورية العربية الصحراوية فقد أكد في مقابلة شخصية أن موقف الجزائر الشاذلية تجاه القضية الصحراوية مر بمرحلتين متميزتين:

المرحلة الأولى: وتمتد من بداية حكم الرئيس الشاذلي بن جديد أي من 1979م إلى غاية 1988م، وفي هذه الفترة كانت الجزائر في قمة دعمها للقضية الصحراوية على كافة الأصعدة،

---

[1] الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص263.

[2] شهادة الرئيس الصحراوي مُحَّد عبد العزيز نقلاً عن: أسامة إبراهيم: المرجع السابق، ص45.

[3] شهادة لحمدي الحسيني نقلاً عن: أسامة إبراهيم: المرجع السابق، ص5.

حيث حققت جبهة البوليساريو في هذه المرحلة انتصارات باهرة على الصعيدين العسكري والدبلوماسي[1].

ومن هذه الانتصارات السياسية اتفاق السلام الموريتاني - الصحراوي الذي احتضنته وباركته الجزائر، وأصبحت الجمهورية العربية الصحراوية تحظى بتأييد واعتراف الجارتين الجمهوريتين العربيتين الجزائرية والموريتانية، هذا على غرار العديد من الاعترافات التي حظيت بها الجمهورية العربية الصحراوية في هذه الفترة، والدعم الذي أحرزته القضية الصحراوية في مؤتمر بلدان عدم الانحياز بالعاصمة الكوبية هافانا[2]، أما أكبر انتصار دبلوماسي حققته الجمهورية العربية الصحراوية في هذه المرحلة هو انضمامها رسمياً إلى منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984م، وهذا بفضل الدعم الكبير الذي قدمته جزائر الشاذلي بن جديد، وبالتالي تكون الجبهة بلغت قمة الانتصارات حتى أضحى الاعتقاد السائد عند الصحراويين آنذاك أن الاستقلال سيكون غداً أو بعد غد[3].

أما على الصعيد العسكري، فقد حقق الشعب الصحراوي خلال فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد أكبر الانتصارات العسكرية، إذ أنه بعد وفاة هواري بومدين قام الشعب الصحراوي بعدة هجمات عسكرية ضد الغزاة المغاربة، وأهم تلك الهجمات هي الهجمة التي قام بها الشعب الصحراوي سنة 1979م، والتي أطلق عليها "**هجمة هواري بومدين**" وهذا اعتراف صريح من الشعب الصحراوي وتأكيد منه على أن الدعم الجزائري لا زال مستمراً.

ونفس الطرح أكده وزير الدفاع الصحراوي "عبد الله لحبيب البلال" وصرّح قائلاً: "إن الدعم الجزائري للشعب الصحراوي استمر في فترة الشاذلي بن جديد وبصورة أكبر مما كان عليه، ففي هذه الفترة حقق الشعب الصحراوي أكبر الانتصارات العسكرية والسياسية"[4].

---

[1] محمد يسلم بيسط: **مقابلة شفوية**، والي ولاية العيون بالجمهورية العربية الصحراوية، تمت المقابلة بولاية العيون، يوم 10 ديسمبر 2016، 19:30 مساءاً.

[2] نبيل الملحم: المرجع السابق، ص178.

[3] محمد يسلم بيسط: مقابلة سبق ذكرها.

[4] عبد الله لحبيب البلال: **مقابلة شفوية**، وزير الدفاع الصحراوي، تمت المقابلة بمقر وزارة الدفاع، الجمهورية العربية الصحراوية، يوم 10 ديسمبر 2016، 14:30 زولاً.

وبالمقابل، فإنه في هذه المرحلة تدهورت وضعية المغرب على الصعيدين الإفريقي والدولي إثر الانتصار الدبلوماسي والعسكري الذي حققته الجبهة المدعومة من طرف الجزائر، مما دفع النظام المغربي إلى اتهام الجزائر بأنها هي المسؤولة عن تلك الهجمات التي تعرضت لها القوات المغربية في إقليم طرفاية، وفي سنة 1979م طالبت مجلس الأمن الدولي بإرسال لجنة تحقيق للنظر في "الأعمال العدوانية التي تشنها الحكومة الجزائرية ضد المغرب"، وعلى الفور ردت الجزائر على الاتهام المغربي الخطير واتهمت الرباط "بمؤامرة عدوانية ضد الجزائر"، وأكدت على أن الاتهامات المغربية مزيفة ولا أساس لها من الصحة، ويهدف النظام الملكي من ورائها إلى صرف أنظار المجتمع الدولي عن المشكلة الجوهرية وهي الأزمة الصحراوية[1].

المرحلة الثانية: وفي هذه المرحلة تم تعديل الدستور، وأطلق عليها مرحلة جزائر التعددية الحزبية وتمتد من 1989م إلى غاية 1992م، وخلال هذه الفترة طوّرت الجزائر علاقاتها مع الغرب خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الخيارات السياسية والاستراتيجية انعكست على سياسة الجزائر الداخلية والخارجية وهذا أمر طبيعي[2]، وأهم ما ميز هذه المرحلة تعرض الجزائر لأزمة داخلية حادة على عدة أصعدة منها[3]:

- التدهور الاقتصادي التي عانت منه الجزائر نتيجة سياستها الاقتصادية المرتكزة أساساً على الصناعات الثقيلة، وقد نسب الكثير من المحللين السياسيين سوء الاوضاع الاقتصادية إلى سياسة الجزائر الخارجية المساندة لحركات التحرر في العالم وفي مقدمتها جبهة البوليساريو.

- الوضع السياسي المتأزم الذي تعرضت له البلاد، فبعد رحيل بومدين تفجرت الجزائر سياسياً، وجرت مناقشات ساخنة في السر والعلن بشأن العلاقات الدولية والسياسة الداخلية مما نتج عنها اضطراب السياسة الخارجية وعدم استقرار السياسة الداخلية للبلاد، وهو ما أثر سلباً على موقف الجزائر من قضية الصحراء وصراعها مع المغرب.

- التدهور الاجتماعي الناتج عن الصراع القبلي جراء الاضطرابات التي قام بها القبائل في الجزائر العاصمة خلال شهر مارس 1980 احتجاجاً على عملية التعريب والتي وصل صداها إلى ولاية تيزي وزو عاصمة اقليم القبائل.

---

[1] نبيل الملحم: المرجع السابق، ص177.

[2] مُحَمَّد يسلم بيسط: مقابلة سبق ذكرها.

[3] حميد فرحان مُحَمَّد الراوي: المرجع السابق، ص173.

وكانت هذه الاحداث بمثابة مفجر للوضع العام في الجزائر وتهديداً لنظام الحكم وتحدياً صارخاً لسلطة الشاذلي، لكن هذه الاحداث لم تلبث أن سارعت السلطات الجزائرية إلى احتوائها متهمة بذلك ثلاثة أطراف في إثارة هذا الوضع[1] وهي:

- الولايات المتحدة الأمريكية، وغرضها من ذلك إضعاف سلطة الجزائر وكسر شوكتها في العالم الثالث.

- فرنسا، وغايتها من ذلك أملها في عودة الاستعمار من جديد إلى المنطقة.

- المملكة المغربية، وهي أكثر الاطراف اتهاماً، لأنها تريد إثارة القلاقل الداخلية للجزائر لصرف نظرها وشغلها عن تدعيم البوليساريو، واستدعاء جنودها الرابضة على الحدود المغربية لمقاومة الاضطرابات الداخلية.

تلك الأحداث التي شهدتها الجزائر مثلت منعرجاً خطيراً على القضية الصحراوية، فبعدما كانت هذه الأخيرة على قاب قوسين أو أدنى من النصر، أصبحت تشهد تراجعاً خطيراً بسبب تراجع الموقف المغربي عن عملية السلام والاستفتاء مستغلاً بذلك انشغال الجزائر - أكبر حليف للصحراويين - بأوضاعها الداخلية.

ورغم كل هذه المتاعب إلا أنها لم تثن من عزيمة الجزائر ورئيسها الشاذلي بن جديد الذي تميزت سياسته تجاه الأزمة الصحراوية بنفس مميزات سياسة الجزائر البومدينية، وهذا بناء على شهادة أحد قيادي جبهة البوليساريو مُحَّد وليده الذي صرّح بأن موقف الجزائر في هذه الفترة تميز بما يأتي[2]:

- الدعم العسكري الجزائري في تصاعد مستمر، سواء تعلق الأمر بجوانب الإعداد والتدريب، أو الدعم المادي واللوجستيكي للمقاومة الصحراوية.

- في عهد الشاذلي بن جديد بذلت الجزائر مجهود كبير في تعليم وتثقيف الإخوة الصحراوين على مستوى جميع الميادين الاجتماعية ومنها التعليم سواء التعليم المتوسط أو الثانوي أو الجامعي (معظم الإطارات الصحراويين تخرجوا من معاهد وجامعات جزائرية)، بالإضافة إلى

[1] حميد فرحان مُحَّد الراوي: المرجع السابق، ص174.

[2] مُحَّد وليده: **مقابلة شفوية،** المدير المركزي للمتحف الوطني للمقاومة، تمت المقابلة، بمقر متحف المقاومة، الجمهورية العربية الصحراوية، يوم 10 ديسمبر 2016، 11:26 دقيقة.

تكوين الصحراويين في مختلف المعاهد الموجودة في الجزائر، هذا على غرار الدعم الإنساني في ميدان الصحة والتغذية، وكل ما يتعلق بتحسين ظروف اللاجئين الصحراويين.

– تميزت الفترة الشاذلية بثبات الموقف الجزائري الرسمي بقوة في كل المحافل الجهوية والدولية وكذا بالتنسيق المحكم والمتواصل في الميدان الدبلوماسي، مما كانت له انعكاسات إيجابية جداً على القضية الصحراوية في هذا المجال.

وفي نفس الاتجاه دائماً، أكد رئيس "**جمعية أولياء المعتقلين الصحراويين**"[1] "عبد السلام عمر لحسن" أنه لولا الجزائر وموقفها المثالي لحدثت إبادة جماعية للشعب الصحراوي، وموقف الجزائر لا مثيل له ونادراً جدّاً، وكان لها دور بارز في فك الحصار المفروض على المناطق المحتلة، كما أنها لم تتدخل أبداً في الشؤون الداخلية للشعب الصحراوي، ولهذا ــ حسب نفس المصدر ــ لما سألت الحكومة الاسبانية الحكومة الجزائرية حول مسألة القضية الصحراوية كان ردها أن هذه المسألة مسألة صحراوية صرفة، ثم طلبت منها اسبانيا أن تحيلها إلى أي دولة أخرى فردت عليها الجزائر ثانية أنها لا تلعب دور الوسيط والوصي على الشعب الصحراوي[2].

المبحث الرابع: دور الجزائر وجهودها في دعم القضية الصحراوية.

أولت الجزائر القضية الصحراوية أهمية خاصة، وموقفها تجاه هذه الأزمة يتميز بالثبات والاستمرارية، وذلك كون هذا الموقف يعد أحد مبادئ سياستها الخارجية من جهة، وكون المشكل يقع على حدودها من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة إن الجزائر مقتنعة اقتناعاً تاماً أنه لا معنى لمشروع المغرب العربي الكبير –الذي طالما حلمت به– ما لم تتحرر وتستقل جميع أقاليمه، وتحقيقاً لهذا الغرض سعت الجزائر ولا زالت تسعى جاهدة مغاربياً ودولياً لحل مشكل الصحراء الغربية.

---

[1] تأسست جمعية أولياء المعتقلين والمفقودين الصحراويين بتاريخ 20 اوت 1989، وجاء تأسيسها بمبادرة من أولياء المعتقلين، وقدمت الجزائر لهذه الجمعية كل التسهيلات والدعم في الملتقيات الدولية والوطنية. عبد السلام عمر لحسن : **مقابلة شفوية**، رئيس جمعية أولياء المعتقلين السياسيين، تمت المقابلة بمقر جمعية أولياء المعتقلين السياسيين، بالجمهورية العربية الصحراوية، يوم 10 ديسمبر 2016، 12:56 زوالاً.

[2] عبد السلام عمر لحسن: مقابلة سبق ذكرها.

أولاً: جهودها على المستوى الوطني.

لقد قامت الجزائر بجهود جبارة على المستوى الوطني خاصة بعد الإعلان عن الجمهورية العربية الصحراوية، ولقد وجدت هذه الاخيرة كل الدعم السياسي والعسكري من طرف الجزائر، فبفضل المجهودات الجزائرية الرسمية منها والشعبية ما انفكت الاعترافات بالجمهورية العربية الصحراوية تتزايد يوماً بعد يوم منذ الإعلان عنها، وبالمقابل اخذت المملكة المغربية تتعرض للعزلة والضيق بفضل تلك الانتصارات التي حققتها جبهة البوليساريو المدعومة من طرف الجزائر.

وموقف الجزائر الثابت والداعم للقضايا العادلة في العالم وعلى رأسها القضية الصحراوية تعكسه الزيارة التي قام بها وفد صحراوي برئاسة "بشير مصطفى السيد" إلى الجزائر والتي دامت ثمانية إيام ابتداءً من 02 إلى 10 فيفري 1981م، وخلال هذه الفترة أجرى الوفد الصحراوي عدة مباحثات مع المسؤولين الجزائريين توّجت في الأخير بصدور بيان مشترك بين "**جبهة التحرير الوطني**" الجزائرية[1] ونظيرتها "**الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب**" الصحراوية، وأهم النقاط الأساسية التي تضمنها البيان المشترك هي[2]:

– تطرق البيان إلى طبيعة العلاقات التي تربط الشعبين الجزائري والصحراوي، وكذا النضال الذي يخوضه هذا الأخير لتحقيق أهدافه المشروعة.

– نددت الجبهتان بتعنت النظام الملكي المغربي الذي تجاهل قرارات الهيئات الدولية وخاصة منظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة الأمم المتحدة.

– أكد الطرفان أن المفاوضات بين الجمهورية العربية الصحراوية والمملكة المغربية هي الطريق الوحيد والفعال لوضع حدّاً للنزاع القائم بينهما، كما نوّه الوفد الصحراوي من جانبه على الجهود المبذولة من طرف حكومة الجزائر وشعبها لمساندة ومؤازرة الشعب الصحراوي في كفاحه العادل.

---

[1] جبهة التحرير الوطني برزت إلى الوجود في آخر اجتماع للجنة الستة المفجرة للثورة الجزائرية بتاريخ 23 أكتوبر 1954، وتم الإعلان عنها رسمياً في 01 نوفمبر 1954، نجحت هذه الجبهة في لم شمل جميع المناضلين بعد حل جميع أحزابهم، لأن جبهة التحرير الوطني جبهة أفراد لا جبهة أحزاب، كما تمكنت من قيادة حرب التحرير الوطني بنجاح من 1954 إلى 1962، وهو ما أكسبها سمعة داخلية هائلة وشهرة خارجية عالمية. للمزيد ينظر: عاشور شرفي: قاموس سبق ذكره، ص500.

[2] بوزفور يمينة: "**الصحراء الغربية، الحسن الثاني الحاجز الوحيد في وجه السلام**"، الجيش، ع204، س18، مارس 1981، ص26.

وبمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لاندلاع الثورة الجزائرية المباركة في الفاتح نوفمبر 1954، أكد الرئيس الشاذلي بن جديد في حوار صحفي أجراه مع صحيفة "**لوموند**" الفرنسية بخصوص القضية الصحراوية أن موقف الجزائر يتوافق مع مفاهيم المنظمات الدولية والجهوية، فالجزائر نادت وستظل تنادي بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وصرّح في هذا الخصوص قائلاً: "لا يمكن أن نقبل بمنطق القوة الذي يفرض على شعب ما لا يريد، ويحرمه من حق التعبير عن رأيه في مصيره، بالنسبة لنا الصراع هو بين شعب يكافح من أجل تقرير مصيره، ونظام اعتمد سياسة فرض إرادته على شعب هو الشعب الصحراوي"، ثم استرسل قائلاً: "بالنسبة للصحراء الغربية، أؤكد بأنه ليست لدينا مطالب ترابية أو غيرها، إننا في موطناً ندافع عن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها"[1].

وهو ما أكده وفد إعلامي مصري زار المنطقة لأول مرة وأجرى مقابلة مع الرئيس الصحراوي الأمين العام لجبهة البوليساريو السيد مُحَّد عبد العزيز، ولقد نوه هذا الأخير بدور الجزائر وصرّح للوفد المصري قائلاً: "الجزائر برهنت في تعاملها مع قضيتنا في كل الظروف على أنها قضية مبدئية، وليست مجرد دعم مؤقت يرتبط برئيس أو شخص أو مصالح معينة بل موقفها دائم وداعم وهو موقف دولة وشعب، لأن الجزائر تساند القضية وفقاً لما يتعامل به المجتمع الدولي على أنها قضية تقرير المصير"[2].

وهكذا تواصلت مساعي الجزائر لحل الأزمة الصحراوية، ولقد جاء في البيان المشترك الجزائري-الزامبي الصادر بتاريخ 08 ابريل 1983م بالجزائر إثر الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الزامبي "**كينيث كاوندا**" إلى الجزائر من 05 إلى 08 أبريل 1983م، أن الرئيسان أكدا خلال محادثاتهما على مساندتهما للكفاح الذي يخوضه الشعب الصحراوي بقيادة جبهة البوليساريو التي هي ممثله الشرعي والوحيد من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال، وأكد الرئيسان بأن الحل السلمي والدائم للقضية لا يتأتى إلا عن طريق المفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع وهما المغرب والجمهورية العربية الصحراوية[3].

---

[1] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: مُحَّد سوالي: "**حديث الرئيس الشاذلي بن جديد لجريدة لوموند الفرنسية الوفاء لمبادئنا**"، مقال سبق ذكره، ص5.

[2] شهادة الرئيس الصحراوي مُحَّد عبد العزيز نقلاً عن: أسامة إبراهيم: المرجع السابق، ص38.

[3] وزارة الشؤون الخارجية: "**البيان المشترك الجزائري – الزامبي أبريل 1983**"، مجلة الجزائر والأحداث الدولية، نشرة دورية تتضمن وثائق تتعلق بسياسة الجزائر الخارجية، ع36، أبريل-ماي-جوان 1983، ص08.

وفي تصريح آخر للملك الاسباني "**خوان كارلوس**"[1] ألقاه يوم 10 ماي 1983م بالجزائر أمام نواب المجلس الشعبي الوطني الجزائري خلال زيارته للجزائر في الفترة ما بين 09 إلى 11ماي من نفس السنة، ثمّن فيه جهود الجزائر المبذولة إزاء القضية الصحراوية من أجل بناء المغرب العربي الكبير، وأكد في ذات السياق عن استعداد مملكته لتأييد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره الثابت مثلما نادت به منظمتي الامم المتحدة والوحدة الإفريقية، كما أعرب جلالة الملك عن آماله في إيجاد حل عادل ودائم للنزاع الصحراوي في أقرب وقت ممكن[2].

وتجدر الإشارة إلى أن تلك الجهود التي بذلتها الجزائر حيال القضية الصحراوية سواء ما تعلق منها بالمقابلة الجزائرية المغربية وما تلاها من لقاء مغربي صحراوي أو ما تعلق بفكرة تشييد مغرب عربي كبير أو بلائحة القمة 19 لمنظمة الوحدة الإفريقية، كان إيماناً منها وأملاً في فتح آفاقاً لحل مشكل الصحراء الغربية، وهذا ما أكده البيان الصادر بتاريخ 21 ماي 1983م عن المكتب السياسي للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، ولقد جاء في هذا البيان ما يلي: "إن مواقف الجزائر تنطلق من إيمانها العميق بأن بناء المغرب العربي الكبير هو استجابة عملية لمطامح شعوب المنطقة كلها وهو ما لا يتأتى عملياً إلا باعتراف للشعب الصحراوي في تقرير مصيره واستقلاله"[3]، لكن تلك الآمال تبخرت في مطلع عام 1984م وأخذت الأمور منحىً آخر بسبب تعنت الموقف المغربي الذي كرّسه التقارب الليبي المغربي[4].

---

[1] اسمه الكامل خوان كارلوس دو بوربون، وهو ملك اسبانيا منذ 1975، ولد في روما عام 1938 وهو حفيد الملك الفونس الثالث عشر الذي أزيل عن العرش سنة 1931، ويمثل عهده منعرجاً حاسماً في تاريخ الحياة السياسية الاسبانية داخلياً وخارجياً، فعلى الصعيد الداخلي سمح بحرية نشاط الأحزاب السياسية وطبق سياسة اللامركزية في الحكم، وأطلق سراح العديد من المعتقلين السياسيين، أما خارجياً فتميزت سياسته بالانفتاح على السوق الأوربية المشتركة، ووطد علاقاته مع العرب بصفة عامة. للمزيد: ينظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سبق ذكرها، ج2، ص633.

[2] وزارة الشؤون الخارجية: "**خطاب الملك خوان كارلوس الذي ألقاه يوم 10 ماي 1983 بالجزائر**"، مجلة الجزائر والأحداث الدولية، مجلة سبق ذكرها، ص30.

[3] مقتطف من البيان الصادر عن اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني نقلاً عن: وزارة الشؤون الخارجية: "**خطاب الملك خوان كارلوس الذي ألقاه يوم 10 ماي 1983 بالجزائر**"، مجلة الجزائر والأحداث الدولية، مجلة سبق ذكرها، ص34.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979–1988)**، ج3، المصدر السابق، ص178.

وفي اتجاه آخر أدحضت الجزائر الطرح المغربي الذي حمله معه الرئيس الغيني للجزائر أثناء زيارته لها بتاريخ 18 مارس 194م والذي مفاده التخلي عن فكرة المفاوضات المباشرة مع جبهة البوليساريو والاكتفاء فقط بوساطة اللجنة التنفيذية الإفريقية، وهو ما رفضته الجزائر رفضاً قاطعاً لسببين اثنين هما[1]:

- إن هذا الاقتراح المغربي مخالفاً تماماً لقرار منظمة الوحدة الإفريقية رقم 104 والذي يجب اعتماده شكلاً ومضموناً، خاصة وأن المغرب سبق له وإن وافق على فكرة المفاوضات المباشرة في مطلع عام 1983م.

- إن الوضع الحالي المتدهور سببه المغرب وهو المسؤول وحده عن معالجة هذه الوضعية الحرجة مثلما أكده رئيس منظمة الوحدة الإفريقية.

وفي مطلع عام 1985م كلف رئيس الجمهورية الجزائرية الشاذلي بن جديد كل من أحمد طالب ومصطفى بلوصيف الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني بمهمة رسمية للجمهورية العربية الصحراوية من أجل التباحث مع رئيسها حول ثلاث نقاط أساسية وهي كالآتي[2]:

- تهنئة الإخوة الصحراويون على نجاحاتهم العسكرية التي حققوها في 12 جانفي 1985م والتي كان لها تأثيراً إيجابياً في إفريقيا عامة.

- نصح القادة الصحراويين بعدم استخدام التراب الجزائري لإطلاق الصواريخ ضد أهداف مغربية لأن ذلك لن يزيد الأزمة إلا تعقيداً وتوتراً.

- أطلعا المسؤولان الجزائريان الرئيس الصحراوي بالجهود المبذولة والرامية إلى عقد قمة مغاربية لدراسة الأزمة الصحراوية، فرد الرئيس الصحراوي لا معنى لهذه القمة ما لم يفك حلف وجدة (معاهدة الوحدة الليبية المغربية).

وفي هذا الإطار قام العاهل السعودي الملك فهد بزيارة للجزائر دامت لمدة يومين من 11 إلى 12 مارس 1987م من أجل إقناع الجزائر بعقد قمة جزائرية مغربية في قصر سعودي بأروبا، وكان هدف السعودية من هذه القمة التأكيد للرأي العالمي على أن النزاع نزاعاً ثنائياً بين المغرب والجزائر وهو ما يحاول المغرب تأكيده دائماً.

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص181.

[2] نفسه، ص195.

وفي هذا اللقاء اقترح الشاذلي على الملك السعودي أنه إذا كانت العربية السعودية ترغب في القيام بدور يساعد على حل النزاع الصحراوي، فإن هذا الدور يقتصر أساساً على العدول عن موقفها السابق إزاء المملكة المغربية واستبداله بالمقترحات الجزائرية الآتية[1]:

- الكف عن تقديم المشكل الصحراوي على أنه نزاعاً مغربياً جزائرياً.
- نصح العاهل المغربي وإقناعه بالعدول عن الخيار العسكري المدعم أساساً من قبل العربية السعودية.
- الإفصاح عن مساندة سعودية صريحة لعملية المساعي الطيبة.
- إدانة الموقف المغربي الذي يقضي بالامتناع عن المشاركة في اجتماعات التعاون العربي الإفريقي، وبالمقابل تكريس قبول مشاركة الجمهورية العربية الصحراوية في تلك الاجتماعات.

وتتويجاً للزيارة التي قام بها العاهل السعودي الملك فهد إلى الجزائر خلال شهر مارس 1987م، عقد لقاء بين الرئيس الشاذلي بن جديد والملك المغربي الحسن الثاني بمباركة ووساطة سعودية للملك فهد بالقرية الفلاحية العقيد لطفي على الحدود الجزائرية المغربية بتاريخ 04 مارس 1987م، ويعتبر هذا اللقاء الثاني من نوعه بعد لقاء فيفري 1983م منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين 1975م.

وقد نتج عن هذا اللقاء تطبيع العلاقات بين البلدين من خلال تبادل الأسرى 150 مغربي مقابل 202 جزائري، وفتح الحدود بينهما بمناسبة عيد الفطر سنة 1987م، مع فتح بعض الملفات الشائكة كملف الحدود والتعويض عن الممتلكات بعد طرد رعايا المغرب سنة 1976م[2]، وكان هذا اللقاء معوّل عليه كثيراً من أجل تحسين العلاقات بين البلدين، ومن ثم إيجاد حل إيجابي للقضية الصحراوية، غير أن تعنت الملك المغربي واستمراره في فرض سياسته التوسعية بالصحراء الغربية -التي تتطلب إشراك قوات أجنبية- حال دون الخروج بنتائج مرضية من هذا اللقاء[3].

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص239.

[2] أحمد كمال أبو بكر: "**ماذا بعد تطبيق العلاقات الجزائرية – المغربية**"، السياسة الدولية، ع89، جويلية 1987، ص193.

[3] الجيش: "**لقاء القمة الثلاثي الجزائر المغرب السعودية**"، ع176، السنة23، ماي1987، ص6.

إن هذا القمة الثلاثية التي جمعت الرئيس الشاذلي بن جديد مع الملكين المغربي والسعودي ما هي إلا فرصة أخرى للتعبير عن مواقف الجزائر الثابتة وعن حسن نيتها ورغبتها في إيجاد حل سلمي للقضية الصحراوية، ومن ثم فهي لا تدخر أي جهد في سبيل إحلال السلم بالمنطقة شريطة ألا يكون ذلك على حساب الحقوق الشرعية والقانونية والثابتة للشعب الصحراوي المكافح من أجل استقلال وطنه ووحدة ترابه.

وعلى هامش القمة العربية التي احتضنتها الجزائر في جوان 1988م عقد لقاء بالغ الأهمية بزرالدة ضم قادة المغرب العربي الخمسة: الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، والرئيس الليبي معمر القذافي، والرئيس الموريتاني معاوية ولد سيد احمد الطايع، والرئيس التونسي زين العابدين بن علي والعاهل المغربي الحسن الثاني، وقيل أن هذا اللقاء جرى تحت ضغط المملكة العربية السعودية التي قيل لها -وهذا هو الأصح- أن القضية الصحراوية لا تحل إلا في إطار مغاربي، غير أن الرياض عرضت القضية على أساس أنها جزائرية-مغربية وبالتالي يجب الوصول إلى مسعى مغاربي يجعل الجزائر في موضع تفاهم مع المغرب حول حل نهائي للقضية[1].

واستجابة للاقتراح الذي تمخض عن لقاء زرالدة بالجزائر، قررت الدول الخمس (الجزائر، ليبيا، المملكة المغربية، تونس، موريتانيا) في سبيل إيجاد حل سلمي مغاربي للقضية الصحراوية التوقيع على "**الميثاق التأسيسي لاتحاد المغرب العربي**"، وذلك خلال المؤتمر الثاني المغاربي الذي احتضنته مدينة مراكش المغربية في 27 فبراير 1989م، وللإشارة فإنه سبق قمة مراكش إعلان العاهل المغربي التزامه التام لنتائج الاستفتاء في قوله: "إذا الصحراوين التحقوا بالمغرب سنرحب بهم، وإذا فضلوا الانفصال سنكون الأوائل في فتح سفارة لنا في عاصمتهم"[2]، غير أن هذه المواقف الملكية الوهمية لا تعدو أن تكون مجرد تسجيل للمواقف فقط.

ورغم تعرض الجزائر إلى أزمات داخلية حادة إلا أنها لم تثن من عزيمتها في الدفاع والوقوف إلى جانب الإخوة الصحراويين، فدعمت جبهة البوليساريو بجميع إمكانياتها السياسية والعسكرية والمادية، كما أنها فتحت جميع الأبواب أمام الشعب الصحراوي وساعدته على تحسين إمكانياته

---

[1] محيي الدين عميمور: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، المصدر السابق، ص408.

[2] الحسن الثاني نقلاً عن: حدوش حورية: المرجع السابق، ص99.

السياسية والعسكرية، وقامت بتأهيل النازحين الصحراويين إلى منطقة تندوف عسكرياً ومعنوياً وتهيئتهم لمعركة طويلة الأمد[1].

ثانياً: جهودها على المستوى المغاربي.

جاءت فترة الثمانينات حبلى بالكثير من الأحداث التي غيرت مسار العلاقات المغاربية، ومن ثم كان لها تأثيرها المباشر على النزاع الصحراوي، ومواصلة للجهود التي بذلتها الجزائر على المستوى الوطني إزاء النزاع الصحراوي، قامت الحكومة الجزائرية بنشاطات عديدة على الصعيد المغاربي، وفي هذا الإطار انطلقت الزيارات الرئاسية والمهمات الدبلوماسية في أعلى مستوياتها إلى مختلف بلدان المغرب العربي خاصة ليبيا وتونس وموريتانيا من اجل التباحث مع قادتها، وإبرام المعاهدات والتحالفات مع رؤسائها في سبيل تذليل الصعوبات وتقريب وجهات النظر، وذلك من منطلق قناعة الجزائر أن المشكل الصحراوي لا يتم حله إلا في الإطار المغاربي هذا من جهة، ومن جهة أخرى اقتنعت الجزائر بأن حل المشكل الصحراوي شرط ضروري وأساسي لبناء المغرب العربي الكبير، وفيما يأتي أهم التحالفات والجهود التي بذلتها الجزائر على هذا الصعيد.

1. جهود الجزائر في إحلال السلم بين حكومة موريتانيا وجبهة البوليساريو:

كان أول إنجاز حققته الجزائر في ملف الصحراء الغربية في عهد الرئيس الجزائري الجديد الشاذلي بن جديد هو احتضانها لاتفاق[2] موريتاني ـ صحراوي يوم 05 أوت 1979م، ولقد أدت الجزائر دوراً كبيراً في هذا الاتفاق السلمي[3]، ففي يوم 12 جوان 1979م استقبلت الجزائر وفداً موريتانياً فاستغلت رغبة الموريتانيون في استئناف العلاقات الدبلوماسية الجزائرية، واشترطت عليهم مقابل هذا الاستئناف ضرورة العدول عن موقفهم السلبي ودفعهم إلى سحب قواتهم من الجزء الصحراوي الذي يحتلونه، وعلى العموم تلخص الموقف الجزائري في الآتي[4]:

---

[1] ميلود بن غربي: المرجع السابق، ص106.

[2] للاطلاع على نص الاتفاق أنظر الملحق رقم: 04 ص521.

[3] في الحقيقة أن هذا الاتفاق ما هو إلا تتويجاً للقاء سابق جمع كل من الرئيس الموريتاني ولد داداه والرئيس الجزائري هواري بومدين في مدينة بشار الجزائرية إثر توقيع موريتانيا، إلى جانب المغرب وإسبانيا، على اتفاقية مادريد المشؤومة في عام 1975، وبالرغم من أن هذا اللقاء لم يخرج بنتيجة إيجابية إلا أنه على الأقل مهد الأرضية للاتفاق الذي التزمت فيه موريتانيا بانسحابها الكلي من الأراضي الصحراوية واعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية. ينظر: صالح بن القبي: المرجع السابق، ص153.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص83.

- إن الجزائر تصر على تمسكها بمبدأ أحقية الشعب الصحراوي في تقرير مضيره.

- في انتظار تطبيق هذا المبدأ في كامل التراب الصحراوي، نطلب من المسؤولين الموريتانيين إجلاء قواتهم من "تيرس" تعبيراً عن حسن نواياهم.

- فور الانسحاب الفعلي تستأنف العلاقات الدبلوماسية والتعاون الجزائرية الموريتانية.

- الجزائر على استعداد تام لضمان الحدود الموريتانية لعام 1960م بعد موافقة كل من فرنسا والدول المجاورة لموريتانيا.

- وفي الأخير تؤكد الجزائر مرة أخرى تضامنها مع الشعب الصحراوي، كما أنها لن تتوانى عن أي مساهمة تؤدي إلى حل عادل وسلم دائم.

وقبل أن يتوصل الطرفان إلى عقد اتفاق سلام في الجزائر جرت مفاوضات بين الوفد الموريتاني برئاسة المقدم أحمد سالم ولد سيدي والوفد الصحراوي بقيادة البشير مصطفى السيد واستمرت لمدة يومين 3 و4 أوت 1979م، ونظراً لاعتراف الطرفين بمبادئ ومواثيق منظمتي الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة وإرادتهما الصريحة في إقامة سلام دائم وعادل، وإيجاد حل شامل ونهائي للنزاع قررا بعد هذه المفاوضات الاتفاق على ما يأتي[1]:

1- تعلن موريتانيا رسمياً أنه ليس لديها ولن تكون لها أية مطامع ترابية أو غيرها في إقليم الصحراء الغربية، وبالتالي فهي تقرر الخروج نهائياً من حرب الصحراء غير العادلة، وفقاً للإجراءات المحددة في الاتفاق المشترك مع جبهة البوليساريو ممثل الشعب الصحراوي.

2- تقر جبهة البوليساريو من جهتها هي الأخرى أنها ليس لديها ولن تكون لها أية مطالب ترابية أو غيرها في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

3- اتفق الطرفان على عقد لقاءات دورية بهدف تطبيق الإجراءات المصرح بها من الطرفين.

4- يبلغ الطرفان هذا الاتفاق بعد التوقيع عليه فوراً إلى السادة: الرئيس الحالي والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، أعضاء لجنة الحكماء، الأمين العام للأمم المتحدة، الرئيس الحالي لحركة بلدان عدم الانحياز.

[1] ميلود بن غربي: المرجع السابق، ص84.

وفي الأخير وبعد يومين من المفاوضات وافقت موريتانيا على الموقف الجزائري من خلال تصريح وزيرها الأول ولد هيد الله في نهاية شهر جويلية من نفس السنة، والذي جاء فيه ما يأتي: "لقد اختارت موريتانيا الخروج نهائياً من الصراع"[1]، وفي يوم 05 أوت وقع كل من أحمد سالم ولد سيدي ممثلاً عن موريتانيا والبشير مصطفى السيد ممثلاً عن جبهة البوليساريو وبحضور أحمد طالب الإبراهيمي الوزير المستشار لدى رئاسة الجمهورية الجزائرية اتفاق سلام بين موريتانيا والبوليساريو، والذي بمقتضاه استؤنفت[2] العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الموريتانية رسمياً بتاريخ 14 أوت 1979م[3]، وكانت هذه الاتفاقية بمثابة صفعة قوية تلقاها المغرب نتيجة تخلي موريتانيا عنه بعدما كانت أكبر حليفاً له[4].

وبخصوص هذه الاتفاقية صرّح السيد بشير مصطفى السيد الأمين العام لجبهة البوليساريو أنها أعطت دفعاً ودعماً قوياً للقضية الصحراوية، وانه لا يوجد اي معارض لهذا السلام الذي حضّرته وحضرته واحتضنته الجزائر الشقيقة سوى المغرب بسبب موقفه العدائي الذي لم يحد عنه إلى يومنا هذا، وفي الأخير وجه نداء إلى المغرب الشقيق نصحه فيه قائلاً: "من الأفضل على المغرب أن يتعقل ويحذو حذو الحل السلمي بدلاً من اللجوء إلى الحرب الشرسة التي لن تزيد الطينة إلا بلة ولن تزيد الشعب الصحراوي إلا إصراراً وعزيمة"[5].

ومن جهته عبّر الشارع الموريتاني عن ارتياحه العميق لاتفاقية السلام الجزائرية، ووصفها بالخطوة المهمة نحو استقرار الوضع الداخلي للبلاد، وأنها تشكل قاعدة صلبة لتشييد المغرب العربي الكبير، فجاءت هذه الاتفاقية مطابقة تماماً في جميع نقاطها لتطلعات ومصالح الشعب الموريتاني[6].

ونفس الترحيب لقيته هذه الاتفاقية دولياً، فقلد عبّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن ارتياحها العميق لهذا السلام المبرم في الجزائر بين موريتانيا وجبهة البوليساريو، وثمنت المجهودات والمساعي الحميدة التي بذلتها الجزائر واعتبرت هذا الاتفاق بمثابة: ‹‹مساهمة هامة في ديناميكية

---

[1] ولد هيد الله نقلاً عن: ميلود بن غربي: المرجع السابق، ص84.

[2] هناك من يذكر بأن إعلان موريتانيا لاستئناف علاقاتها الدبلوماسية مع الجزائر وفي نفس الوقت قطع علاقاتها مع المملكة المغربية تم في 17 مارس 1981، أي بعد مرور سنة ونصف تقريباً من توقيع اتفاقية السلام. ينظر: نبيل الملحم: المرجع السابق، ص244.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص84.

[4] حميد فرحان محمد الراوي: المرجع السابق، ص175.

[5] السيد بشير مصطفى السيد نقلاً عن: الجمهورية: ع4424، الجزائر، 05 أوت 1979، ص1.

[6] الجمهورية: ع4427، الجزائر، 08 أوت 1979، ص1.

السلام››، وفي نفس الوقت أدانت الجمعية مواقف المغرب واستنكرت بشدة: ‹‹الإصرار المغربي على احتلاله للصحراء الغربية، وألحت على المغرب بالانضمام إلى عملية السلام ووضع حدّاً لاحتلال الصحراء الغربية››[1].

ولقد أبرز هذا الاتفاق السلمي الصحراوي الموريتاني موقفين متناقضين، فإذا كان هذا الاتفاق قد قوبل بارتياح عالمي كبير، فإنه من جهة أخرى قوبل في مملكة الحسن الثاني بمرارة شديدة عبّر عنها العاهل المغربي بمهزلة عسكرية لاحتلال **تيريس الغربية** على نفس خطى المسيرة الخضراء التي لا يخفى على أحد مآلها التي آلت إليه[2].

وبعد الانسحاب الموريتاني من أراضي الصحراء الغربية انحصرت المواجهة بين المغرب وجبهة البوليساريو التي خاضت عدة معارك من أجل استرجاع القسم الشمالي كان أهمها الهجوم الذي سمته الجبهة بهجوم هواري بومدين اعترافاً بصنيع ومواقف هذا الزعيم[3].

ولقد حظيت هذه التطورات الأخيرة بالمنطقة باهتمام القيادة السياسية في الجزائر، حيث أصدر المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني عقب اجتماعه برئاسة الشاذلي بن جديد بياناً حيّا فيه اتفاق السلام الموريتاني الصحراوي، وندّد وحذّر باسم الشعب الجزائري بالغزو الملكي للصحراء الغربية، كما عبّر هذا الاتفاق بحق عن فشل النوايا التوسعية التي كانت وراء اتفاق مادريد[4].

2. استئناف المحادثات السرية الجزائرية–المغربية:

كما أشرنا سابقاً أن المحادثات السرية –التي جرت بناء على طلب المغرب– بين الجزائر والمغرب كانت قد بدأت في آواخر حكم الرئيس هواري بومدين، لكن بعد وفاة هذا الأخير توقفت تلك المحادثات من طرف المغرب وذلك في انتظار معرفة علاقة النظام الجزائري الجديد مع القضية الصحراوية وتبيان موقفه منها، لكن بعدما تأكد النظام المغربي من استمرار نفس المواقف الجزائرية إزاء النزاع الصحراوي في ظل النظام الجزائري الجديد قرر استئناف تللك المحادثات السرية.

---

[1] مقتطف من تصريح الجمعية العامة للأمم المتحدة نقلاً عن: لنبيل الملحم: المرجع السابق، ص179.

[2] مُحَمَّد سوالى: "**الصحراء الغربية انتصارات جديدة على مختلف الأصعدة**"، الجيش، ع186، سبتمبر1979، ص27.

[3] ميلود بن غربي: المرجع السابق، ص86.

[4] مُحَمَّد سوالى: "**الصحراء الغربية انتصارات جديدة على مختلف الأصعدة**"، مقال سبق ذكره، ص27.

في سنة 1982م استأنفت المحادثات السرية الجزائرية المغربية لتحضير لقاء قمة بشأن القضية الصحراوية والتي كانت من المزمع عقدها سنة 1978م لكن هذه المحادثات توقفت بسبب تعنت الموقف المغربي ووفاة الرئيس هواري بومدين، ويعود سبب استئناف هذه المحادثات السرية التي تمخض عنها تحقيق اللقاء بين الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد والعاهل المغربي الحسن الثاني يوم 26 فبراير 1983م لأمرين اثنين هما[1]:

أولاً: اعتراف الملك المغربي في قمة نيروبي عام 1981م بمبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي وفقاً لقرارات المنظمات الدولية ومنظمة الوحدة الإفريقية هذا على غرار قبوله تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية.

ثانياً: إن هذا اللقاء لم يتحقق إلا بعد قبول العاهل المغربي بشروط الجزائر المتمثلة في:

- اعتراف الملك المغربي بعدم وجدود أي خلاف مباشر بين البلدين منذ التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود في عام 1972م.

- على المغرب أن يدرك جيداً أن الجزائر ليس من صلاحياتها التحدث باسم الصحراويين وهي على استعداد تام لمساعدة طرفي الصراع من أجل التفاوض.

وهكذا جرى اللقاء بين الشاذلي والحسن الثاني يوم 26 فبراير 1983م بقرية "**العقيد لطفي**" الحدودية، وبعد العبارات الافتتاحية بادر الشاذلي بالدخول في صلب الموضوع موضحاً أن المشكل ليس جزائري مغربي[2]، وأن الحرب وحدها في الصحراء الغربية هي التي جمّدت وأضرّت بعلاقات الجزائر مع المغرب، لأن المغرب حاول -عبثاً- وفي عدة مناسبات توريط الجزائر واعتبارها طرفاً في النزاع القائم في الإقليم، بل ذهب إلى أبعد من ذلك وأقر بأنه لا توجد أزمة تسمى أزمة صحراوية إلا من خلال ما تقوم به الجزائر من دعاية لهذه القضية، وخلال اللقاء السابق أوضح

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص165.

[2] وهو ما أوضحه وأكده مؤتمر القمة السادس عشر لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي احتضنته العاصمة الليبيرية منروفيا خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 19 جويلية 1979، حيث أقر هذا المؤتمر بكل وضوح أن الصراع القائم في المنطقة ليس صراعاً ثنائياً بين الجزائر والمغرب كما يدعي هذا الأخير، ولقد أوضع المؤتمر القضية في إطارها الصحيح كقضية تصفية استعمار. ينظر: مُحَمَّد سوالى: "**الصحراء الغربية وقمة منروفيا**"، الجيش، ع185، أوت1979، ص34.

الشاذلي بن جديد للحسن الثاني أنه لا يمكنه مجابهة حقيقتين تاريخيتين مفادهما[1]: أن مشكل الصحراء الغربية هو مشكل استعمار يجب أن يتم تصفيته بناءً على قرارات المجموعات الدولية، ثم أن هناك أكثر من خمسين (50) دولة تعترف بالجمهورية العربية الصحراوية[2].

وهكذا سعى المغرب أن يظهر للرأي العام العالمي على أن القضية الصحراوية هي نزاعاً جزائرياً مغربياً وليس صراعاً صحراوياً مغربياً كما تؤكده الوقائع والوثائق القانونية والتاريخية، وهو ما ذهب إليه "إدريس البصري" الذي فنّد الادعاءات الملكية المغربية في تصريح صحفي جاء فيه. "..كنا نسمي هذه المنطقة بالصحراء المغربية، ولو كانت فعلاً صحراء مغربية دولياً ونهائياً لما طرقنا أبواب الأمم المتحدة ولما ذهبنا إلى قمة منظمة الوحدة الإفريقية بنيروبي.. لا بد من إجراء استفتاء في آخر المطاف سواء حصل الاتفاق على خطة الحكم الذاتي أو لم يحصل، وأنا أعتقد جازماً أن موقف الجزائر مع المشروعية الدولية.. الإخوة الجزائريون هم أناس لا يمكن لأي كان أن يتهمهم بنوايا عدوانية أو عسكرية ضد المغرب.. وما تتردد من هذا الكلام باطل ولا أساس له من الصحة"[3].

كما أكد الشاذلي للحسن الثاني أن التفاوض لا يكون مثمراً إلا إذا تم بين جبهة البوليساريو بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي وبين الملك المغربي، كما اقترح الشاذلي على الملك، إذا أخذ هذا الأخير بعين الاعتبار الرأي العام، أن يقبل بإنشاء دولة الجمهورية العربية الصحراوية كخدمة منه لمشروع المغرب العربي الكبير وليس تنازلاً من جانبه لجبهة البوليساريو[4]، وفي الأخير ختم الشاذلي تحليله بضرورة بناء المغرب العربي الكبير لما لهذا المشروع من فوائد إيجابية على الصعيد العربي بصفة عامة وعلى القضية الفلسطينية بصفة خاصة[5].

غير أن ذلك الاتفاق الجزائري- المغربي الذي تم بوساطة شخصية للعاهل السعودي فهد بن عبد العزيز لم يلبث أن ألغي من طرف الملك المغربي الحسن الثاني دون سابق إنذار، وكان فحو هذا الاتفاق يدور حول استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ومواصلة بناء المغرب العربي

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص166.

[2] للتعرف على الدول المعترفة بالجمهورية العربية الصحراوية حتى إلى غاية 1990 ينظر الملحق رقم: 20 ص564.

[3] إدريس البصري نقلاً عن: أسامة بوشماخ: المرجع السابق، ص116.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص167.

[5] نفسه، ص167.

الكبير في معزل عن القضية الصحراوية، وللإشارة، تبقى المملكة المغربية البلد الوحيد- إلى جانب إسرائيل- الذي لا ينص دستوره على حدوده الجغرافية مع بلدان الجوار[1].

ولقد نّدد اللواء خالد نزار، الذي كان قائد الناحية العسكرية الثالثة ببشار آنذاك، بلقاء الشاذلي مع العاهل المغربي في ظل الأزمة الصحراوية، ويضيف نزار أنه ما يعاب أكثر على هذا اللقاء أنه حدث بعدما قدّما نزار والمقدم مُحَّد التواتي مذكرة إلى الرئيس الشاذلي يطلعاه فيها قبل ستة (06) أشهر أن ملك المغرب يحضر لبناء جدار عازل في الصحراء، وبالتالي فإن الملك يحاول من خلال هذا اللقاء تأمين الجهة الشمالية ومن ثم يقوم بنقل قواته المرابطة هناك واستخدامها في بناء الجدار[2]، وحاول قادة الناحية العسكرية الثالثة، بحكم موقعهم الحدودي مع المغرب، إفشال هذا المخطط المغربي الذي ينعكس سلباً على الإخوة الصحراويين لكن دون جدوى[3].

ولم يمض سوى شهرين تقريباً من اللقاء الجزائري المغربي حتى تحققت أول نتيجة إيجابية له وهو تحقيق أول لقاء مغربي صحراوي بالجزائر بتاريخ 02 أبريل 1983م تمهيداً لإجراء مفاوضات حقيقية بين الطرفين بعد حرب دامت لسنوات طويلة، وعلى الرغم من أن نتيجة هذا اللقاء كانت محدودة (تمسك المغاربة بفكرة الاستقلال الذاتي في إطار السيادة المغربية، بينما أصر الصحراويون على حقهم في تقرير المصير) إلا أنه حظي باهتمام الأممية الاشتراكية التي أيدت هذه الاجتماع وألحت على ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين المغرب والبوليساريو[4].

جرى لقاء آخر جزائري مغربي جمع وزير خارجية الجزائر أحمد طالب مع العاهل المغربي الحسن الثاني يوم 05 أبريل 1984م بمدينة فاس المغربية، هذا على غرار لقاءين آخرين مع مستشار الملك المغربي السيد غديرة يومي 28 ماي و06 جويلية من نفس السنة بباريس، وخلال هذه اللقاءات ظهرت اقتراحات مغربية جديدة بشأن القضية الصحراوية تلخصت في الآتي[5]:

---

[1] صالح بن القبي: المرجع السابق، ص125.

[2] خالد نزار: **مذكرات اللواء خالد نزار**، المصدر السابق، ص245.

[3] نفسه، ص246.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص171.

[5] نفسه، ص183.

- نزع الصفة الإفريقية عن الاستفتاء والاكتفاء بحرية الاستشارة يضمنها رؤساء بعض الدول كرئيس الاتحاد السوفياتي مثلاً.

- تقسيم المغرب إلى أقاليم وبذلك تكون الصحراء الغربية إقليماً شأنها شأن الريف المغربي (مغربية الصحراء الغربية).

- الصحراويون لا يستشارون بل يفرض عليهم الحل الذي يقترح من طرف الجزائر والمغرب، وهذا ما أشار إليه الملك الحسن الثاني في قوله: "الملك الذي تعود الجلوس على العرش يصعب عليه الجلوس على الحصير مع رعاة"[1].

جميع تلك الاقتراحات المغربية تبين أن الملك لا تحدوه أي إرادة في السلم ولا يبدي اي استعداد في البحث عن حل وسط، وبالتالي فهي اقتراحات منافية ومخالفة تماماً لقرارات منظمتي الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة لذا رفضتها الجزائر جملة وتفصيلاً، وأكدت الجزائر للمغرب أن الجمهورية العربية الصحراوية حقيقة دولية ينبغي اعتمادها من أجل التوصل إلى حل حقيقي يبطل الأطروحة القائلة بمغربية الصحراء الغربية[2].

ودائماً في إطار سلسلة الاتصالات الجزائرية المغربية جرى لقاء آخر بتاريخ 23 جانفي 1985م بمراكش جمع أحمد طالب مع العاهل المغربي، وخلال هذا اللقاء حاول الملك المغربي استمالة الجزائر إليه وتحييدها عن الجانب الصحراوي بذكره إغراءين[3]:

- أولهما إذا كانت للجزائر نية في الحصول على منفذ للمحيط فإن المغرب مستعدة لذلك.

- وثانيهما بخصوص الوحدة المغربية الليبية التي قلل الملك من أهميتها وقال عنها أنها ظرفية فقط ولو خيرت لفضلت جارتي الجزائر.

فكان رد الجزائر على الملك صريحاً وواضحاً، فذكره الشاذلي أن الجزائر ليست هي المعنية بالأمر وهي مجرد وسيط يسعى لتسهيل الاتفاق بين طرفين متصارعين، أما بخصوص الأطماع

---

[1] الحسن الثاني نقلاً عن: أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص183.

[2] نفسه، ص184.

[3] نفسه، ص195.

الترابية التي توهمها الملك فأكد الشاذلي أن الجزائر لم ولن تكن لها يوماً ما أية أطماع إقليمية وهي مقتنعة تماماً بحدودها الحالية الموروثة عن ثورتها المجيدة[1].

وإذا كانت العلاقات الجزائرية في أعلى مستوياتها مع تونس وليبيا وموريتانيا، فإن الأمر يختلف كثيراً بالنسبة للعلاقات الجزائرية المغربية، حيث عرفت تدهوراً خطيراً في بداية الثمانينات بسبب اتجاه المغرب إلى المرحلة السادسة من الجدار الرملي الذي وصل إلى غاية الحدود الموريتانية، وهو ما اعتبرته الجزائر تهديداً للأمن المغاربي بصفة عامة.

وفي خضم هذه الظروف برزت وساطة سعودية أخرى للتخفيف من حدة التوتر بين الجزائر والمغرب يوم 04 ماي 1987م بمدينة لطفي الحدودية، ورغم أن هذا اللقاء لم يعمل -كسابقه في فبراير 1983م- على تقريب وجهات النظر بين الطرفين، إلا أنه استطاع على الأقل تخفيف حدة التوتر واستمرار المباحثات بينهما وتوجت في الأخير بعودة العلاقات الدبلوماسية الجزائرية المغربية في 16 ماي 1988م[2].

ولقد اعتبر الكثير من المراقبين والمحللين السياسيين عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب بمثابة مؤشراً واضحاً عن بداية تخلي الجزائر عن دعمها ومساندتها للشعب الصحراوي في حربه ضد المغرب، في حين أن المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري الذي أصدر بياناً في 12 جوان 1988م وهنأ فيه عودة هذه العلاقات بين البلدين، رأى في ذلك خطوة مهمة وجادة نحو إيجاد حل عادل ونهائي للنزاع القائم بين المغرب وجبهة البوليساريو[3].

وبالفعل كان أعضاء المكتب السياسي محقين في تحليلهم وتفسيرهم لعودة العلاقات الجزائرية المغربية، فما كادت سنة 1988م تنقضي حتى دفعت الجزائر كل من البوليساريو والمغرب إلى القبول بالدخول في مفاوضات ثنائية مباشرة، وإعلان الملك الحسن الثاني استعداده الكامل للقائه مع ممثلي جبهة البوليساريو، وكنتيجة لذلك أعلنت الجبهة وقف عملياتها العسكرية ابتداء

---

[1] الحسن الثاني نقلاً عن: أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص196.

[2] محمد عمرون: المرجع السابق، ص104.

[3] نفسه، ص104.

من 23 ديسمبر 1988م، وتحقق أول لقاء بين طرفي النزاع (المغرب وجبهة البوليساريو) في 04 يناير 1989م بمدينة مراكش المغربية[1].

3. التحالف الجزائري-التونسي-الموريتاني (معاهدة الإخاء والوفاق مارس 1983م):

جاء هذا التحالف كرد فعل على معاهدة وجدة بين المغرب وليبيا التي اعتبرتها الجزائر ليس فقط ضد المشكل الصحراوي من اجل الحيلولة دون إنهائه فحسب؛ بل إهانة للجزائر ولثورتها المظفرة.

بدأ التوافق بين تونس والجزائر منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي، فكانت الجزائر تعاني من مشكلتين إزاء القضية الصحراوية، الأولى تتمثل في فشل حركة البوليساريو في تحقيق نصر عسكري على المغرب رغم الدعم العسكري والمادي الذي تقدمه الجزائر لحركة البوليساريو، والثانية انشغال ليبيا -أكبر داعم لجبهة البوليساريو- بقضيتها مع تشاد، ولهذه الأسباب آثرت الجزائر التقرب من تونس لأنها رأت فيها سعيها لتحقيق مصالحة جزائرية – مغربية.

أما من جهة تونس، فبالرغم من أنها لم تكن لها أي عداوة مع المغرب وهو ما يوضحه موقفه الحيادي حيال النزاع الجزائري – المغربي حول القضية الصحراوية، لكنها لجأت إلى التوقيع على معاهدة الإخاء مع الجزائر في مارس 1983م لعدة أسباب أهمها الخطر الليبي على تونس، حيث اتهمت ليبيا عدة مرات بتشجيعها لإثارة الصراعات والاضطرابات الداخلية، وهو ما جعل تونس تغير استراتيجيتها الأمنية وتحويل جزء كبير من الميزانية المخصصة للمشاريع التنموية إلى ميزانية الدفاع[2]، هذا على غرار عوامل أخرى ساعدت على التقارب التونسي الجزائري منها وجود مقر جامعة الدول العربية آنذاك بتونس وكذا وجود البناء السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس[3]، وذلك في ظل تزايد التوجه الجزائري نحو الاهتمام بالمسائل القومية والعربية.

في خضم هذه الظروف قامت الجزائر وتونس بالتوقيع على "**معاهدة الإخوة والوفاق**" في مارس 1983م، وللإشارة فإنه إذا كان موقف الجزائر تجاه الأزمة الصحراوية يتميز بالثبات

---

[1] نفسه، ص105.

[2] صايح مصطفى: **تطور العلاقات الجزائرية المغربية (1962-2000) دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، إشراف حسين بوقارة، قسم العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1996، ص114.

[3] حمدي الطاهري: **الموسوعة العربية الحركات الوحدوية في العالم العربي**، ج3، دار الكتب القومية، 1995، ص224.

والاستمرارية، فإن الأمر يختلف بالنسبة لليبيا، فبالرغم من أن هذه الأخيرة كان لها الفضل قبل الجزائر في تدعيم ومساندة جبهة البوليساريو، وأنها شكلت إلى جانب الجزائر تحالفاً في وجه سياسة المغرب العدوانية، لكن للأسف لم تلبث ليبيا أن غيرت موقفها تجاه القضية الصحراوية وذلك من خلال التقارب الليبي–المغربي الذي توج في الأخير "**بمعاهدة الوحدة**" أو ما عرف ب "**اتفاق وجدة**" أو "**الاتحاد العربي–الإفريقي**" بين البلدين الذي أعلن عنه القذافي في مدينة وجدة المغربية في 13 أوت 1984م، وبمقتضى هذه الاتفاقية أوقفت ليبيا كامل دعمها المادي والعسكري لجبهة البوليساريو.

إن معاهدة وجدة جاءت كرد فعل ليبيا التي شعرت بأنها أقصيت من "**معاهدة الإخوة والوفاق**" المنعقدة بتونس[1]، والتي جاءت تتويجاً للمبادرة الجزائرية التي قام بها الشاذلي عام 1983م لتحسين مستوى التعاون بين دول المغرب العربي[2]، وفي شهر ديسمبر من نفس السنة انضمت اليها موريتانيا ثالث الدول الموقعة عليها، وتعهدت الأطراف الثلاثة بـ "الامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل يكتسي صبغة عسكرية أو سياسية مع دولة أو مجموعة دول أخرى موجهة ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية لأي طرف"[3].

إن هذه الاتفاقية التي وقعتها الجزائر مع تونس جاءت من منطلق إيمانهما بأن وحدة المغرب العربي هي الدعامة الأساسية للقضايا العربية، ومن ثم فهي خطوة ثابتة نحو الوحدة العربية، كما أكد البلدان في بيانهما المشترك على ضرورة مواصلة العمل لتوحيد الصف العربي ومجابهة العدو الصهيوني، ودعم الكفاح الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية مع ضرورة احترام قرارات هذه الأخيرة، لا سيما ما تعلق بالقرارات الصادرة عن الدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة بالجزائر[4].

---

[1] تم التوقيع على هذه المعاهدة بين البلدين إلى جانب معاهدة أخرى خاصة بوضع معالم الحدود يوم 19 مارس 1983 بمقصر قرطاج بتونس، وكانت هاتين المعاهدتين بمثابة الركائز الأساسية والمتينة لتطوير العلاقات بين البلدين ومن ثم تشييد المغرب العربي الكبير. ينظر: حسان بعجي: "**تمتين اواصر الأخوة والوحدة**"، الجيش، ع229، س18، ابريل1983، ص6.

[2] حميد فرحان محمد الراوي: المرجع السابق، ص175.

[3] رياض بوزرب: **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963–1988**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، إشراف الدكتور كيبش عبد الكريم، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007، ص110.

[4] حسان بعجي: "**تمتين اواصر الأخوة والوحدة**"، الجيش، مجلة سبق ذكرها، ص8.

إن هذا التحالف الليبي - المغربي الذي هو في الأساس موجهاً ضد الجزائر كان القضية الوحيدة، بالرغم من عدم أهميته، في جدول أعمال اجتماع المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني الجزائرية المنعقد بتاريخ21 أوت 1984م، وعقب هذا الاجتماع أصدر أعضاء المكتب السياسي بياناً أدانوا فيه بشدة معاهدة وجدة ووصفوها بالسلبية، وأكدوا على وحدة المغرب العربي وتأييد نضال الشعب الصحراوي واستمرار المساندة الدبلوماسية وتقديم الدعم المالي والمادي له بغية الوصول إلى حل سياسي للمشكل الصحراوي[1].

كما تبين موقف الجزائر أيضاً من معاهدة وجدة في الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية الجزائرية بن جديد أمام الطلبة الذين يزاولون دراستهم بالخارج فقال عن هذه المعاهدة: "إن الجزائر لا تقبل تشييد المغرب العربي على أسس هشة وعلى أساس محاور تكتيكية، إن الجزائر تؤمن إيماناً قاطعاً بحتمية المصير المشترك لشعوب المنطقة وبناء المغرب الكبير وفق أسس صحيحة وثابتة ووفق طرق سليمة"[2].

ونفس الموقف الجزائري تجاه معاهدة وجدة تبنته الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أقلقتها وقامت واشنطن بتجميد عدداً من القروض المالية التي كانت موجهة للمغرب، كما قامت بتغيير سفيرها لدى الرباط، وتم تأجيل زيارة الملك المغربي للولايات المتحدة الأمريكية، كل هذه الظروف والعوامل استغلتها الجزائر واعتبرتها فرصة سانحة لتدعيم علاقاتها مع واشنطن من خلال زيارة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد للولايات المتحدة الأمريكية في أبريل 1985م، ومن بين نتائج تلك الزيارة الضغط الأمريكي على المغرب ومطالبته بإجراء التسوية السلمية لقضية الصحراء، ثم تبعتها زيارة أخرى للرئيس التونسي بورقيبة خلال شهر جوان من نفس السنة، وهي الأخرى آتت أكلها، حيث أكدت واشنطن دعمها الكامل لسلامة الأراضي التونسية ضد التهديدات الليبية[3].

وهكذا لم تمض سوى سنة عن معاهدة وجدة بين المغرب وليبيا حتى بدأت بوادر فشلها من الجانب الليبي تلوح في الأفق والتي انعكست سلباً على سياستيها الداخلية والخارجية، وإزاء

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص188.

[2] مقتطف من خطاب الشاذلي بن جديد نقلاً عن: بيوض أحمد: **"جبهة البوليساريو تتصدى لمؤامرات الملك الجديدة"**، الجيش، ع247، أكتوبر 1984، ص18.

[3] صايج مصطفى: المرجع السابق، ص114.

هذا الوضع، وبداية من شهر نوفمبر 1985م غيرت ليبيا موقفها حيال الجزائر وهذا ما أكده الزعيم الليبي القذافي لنظيره الجزائري الشاذلي بن جديد في لقاء جمعهما 28 جانفي 1986م بمدينة عين أمناس الجزائرية، وخلال هذا اللقاء اقترح القذافي فكرة "**الوحدة**" على ثلاث مستويات: وحدة جزائرية ليبية لتعزيز العلاقات الثنائية، وحدة مغاربية تعنى بحل المشكل الصحراوي، وأخيراً توسيع الوحدة المغاربية إلى سوريا[1].

وفي ذات اللقاء السابق استغل الرئيس الجزائري المناسبة لعرض بعض القضايا التي ما فتئت تعكر صفو العلاقة بين البلدين، وخاصة ما تعلق منها بحلف وجدة الذي اعتبرته الجزائر محاولة لفرض حصار عليها، ثم مشكل قطع العلاقات الليبية-التونسية الذي يضر بمشروع المغرب العربي الكبير، وفي الأخير ركز الشاذلي على مشكل الصحراء الغربية وأكد للزعيم الليبي أن بلاده لن تقبل إطلاقاً أن توضع القضية الصحراوية محل تصريحات تندد بـ "**إنشاء دويلات مصطنعة في المغرب العربي**" كما نصح ليبيا بضرورة بذل المزيد من الجهود لمساعدة البوليساريو في قضيتهم الوطنية[2].

ولقد كان لإلغاء اتفاق وجدة في أوت 1986م أثر كبير في عودة العلاقات الجزائرية - الليبية وتعزيزها، فلم تمر سوى بضعة أسابيع حتى كانت زيارة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد إلى ليبيا للمشاركة في احتفالات ثورة الفاتح سبتمبر، وعلى هامش الاحتفالات اتفقا الرئيسان على ضرورة محاربة النفوذ الصهيوني في المغرب.

وتجدر الإشارة إلى أن الحلف الليبي - المغربي سبقه تقارب إسرائيلي مغربي تعود جذوره إلى فترة السبعينيات أثناء اللقاءات المتكررة بين الحسن الثاني والقادة الإسرائيليين ديان ورابين وبيريز لتتوج في الأخير بلقاء كبير علني عقد ببلدة إفران المغربية في صيف 1986م بين العاهل المغربي الحسن الثاني ووزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز أطلق عليه "**لقاء إفران**"[3]، وجميع هذه اللقاءات التي عقدها ملك المغرب مع المسؤولين الإسرائيليين كان دافعها بالنسبة للمغرب هو

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص214.

[2] نفسه، ص216.

[3] مُحَمَّد تامالت: المرجع السابق، ص199.

دعمه في قضية الصحراء الغربية، أما بالنسبة لإسرائيل فهو نكاية ضد الجزائر على مواقفها الثابتة والدائمة والداعمة للصحراويين والفلسطينيين بصفة خاصة والعرب بصفة عامة ضد العدو الإسرائيلي، ويدخل هذا التقارب الإسرائيلي المغربي في إطار الأساليب الترهيبية التي استخدمتها إسرائيل ضد الجزائر.

وعن أهداف هذا اللقاء تؤكد مجلة Afrique Asie في عددها الواحد والعشرون(21) سبتمبر 1986م أن هناك خططاً وضعها الطرفان لزعزعة استقرار وأمن الجزائر، وذلك من خلال استخدام بعض المرتزقة والإشراف على تنظيم بعض العناصر الجزائرية المعادية للنظام، كما أكد بيريز للحسن الثاني ان إسرائيل مستعدة لفعل اي شيء لمحاربة الجزائر هذا على غرار تعهده بدعم إسرائيل للمغرب في قضية الصحراء الغربية إفريقياً ودولياً، فبالنسبة للمستوى الأول تسعى إسرائيل جاهدة لبذل الجهود لإقناع الدول الإفريقية بالتراجع عن مواقفها وسحب اعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية، أما على المستوى الثاني فتعمل على إقناع حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية بتدعيم وتطوير الجيش الملكي بأحدث الأسلحة.

وإزاء لقاء إفران المشؤوم ردّت الجزائر بموقف رسمي غاضب تمثل دبلوماسياً في بيان صادر عن وزارة الخارجية الجزائرية ندّد بتصرفات العاهل المغربي وأدان لقاء إفران، ونفس الموقف تبناه رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد الذي احتج على هذا اللقاء وعارضه في خطاب ألقاه بتاريخ 29 سبتمبر 1986م، ومما جاء فيه ما يأتي: "إن لقاء إفران ضاعف من تعكير الجو على مستوى المغرب العربي بالدرجة الأولى والأمة العربية عموماً، فهذه المبادرة فتحت الباب أمام إسرائيل لدخول المنطقة عبر الاتصالات التي جرت وتجري وتبادل الوفود والتواجد العسكري من خلال الضباط في منطقة من مناطق حدودنا"[1].

ولم تتوقف إسرائيل عند هذا الحد الترهيبي فحسب، بل انتقلت إلى اعتماد أسلوب ترهيبي آخر أكثر جدية بالاشتراك مع الولايات المتحدة، يتمثل هذا الأسلوب في اختراق المياه الإقليمية الجزائرية من طرف طائرتي استطلاع تابعتين للأسطول البحري الأمريكي السادس وهو ما انتبهت إليه رادارات الرصد التابعة للقوات الجوية الجزائرية فأرسلت على الفور طائرتان جزائريتان لتحذيرهما.

[1] مقتطف من خطاب الشاذلي بن جديد نقلاً عن: مُحَمَّد تامالت: المرجع السابق، ص200.

وبعدما اقتنعت إسرائيل بمحدودية سلاح الترهيب حاولت اعتماد اسلوب آخر مفاده هو محاولات إيهام الجزائريين بأن يلعبوا دور الوسيط في تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين وهو ما صرّح به وزير الخارجية الإسرائيلي خلال انعقاد المجلس الوطني، ولتنفيذ هذه الخطة الجديدة قام بيريز بمحاولتين اثنتين في آن واحد، ففي الوقت الذي كان فيه بيريز يسعى للقاء الملك الأردني حسين ليقترح عليه تعويض منظمة التحرير الفلسطينية وتمثيله للفلسطينيين كان قد كلف مبعوثاً خاصاً للرئيس الجزائري بن جديد لإقناعه بخطة السلام البديلة، وهو ما رفضه بن جديد جملة وتفصيلاً قبل أن يطلع على تفاصيلها[1].

وللتوضيح، فإن مبعوث بيريز إلى الجزائر هو "كارميلو موفسيد بونيتشي" رئيس حكومة مالطا التي ما فتئت توطد علاقاتها مع الجزائر بحكم موقعها المتوسطي، وكان بن جديد يعتقد أن طلب الزيارة الذي قدمه له رئيس وزراء مالطا يتعلق بمشروع التعاون في مجال الاتصالات اللاسلكية الذي بحث من قبل، ولهذا الغرض استدعى بن جديد وزيره مصطفى بن زازة المكلف بهذا القطاع للمشاركة في الاجتماع الذي تم يوم 6 أبريل 1987م، لكن بعد عبارات المجاملة التي افتتح بها كارميلو حديثه تفاجأ بن جديد بأول جملة نطق بها كارميلو: "سيدي الرئيس لدي رسالة من حكومة إسرائيل" فتدخل الرئيس بن جديد مقاطعاً ضيفه قائلاً: "لقد انتهت الزيارة"[2].

إن مشروع الوساطة التي سعى إليها بيريز هو في الواقع مشروع ظاهره الرحمة وباطنه العذاب، فظاهرياً يقر بأن الإسرائيليين يناشدون الجزائر لإيجاد حل دائم وعادل لأزمة الشرق الأوسط، لكنه في حقيقة الأمر ما هو إلا وسيلة لإبعاد الجزائريين عن الخط الذي اتخذوه وهو دعم الكفاح التحرري.

وكرد فعل الرئيس بن جديد على توسط رئيس وزراء مالطا أنه قام بتجميد زيارته التي كان عازماً على القيام بها إلى مالطا، وفي نفس الوقت طلب من وزير الاتصالات تجميد جميع المشاريع المرتبطة مع هذا البلد لكن هذه الوضعية لم تلبث حتى عادت العلاقات بين البلدين إلى سابق

---

[1] محمد تامالت: المرجع السابق، ص203.

[2] الشاذلي بن جديد نقلاً عن: محمد تامالت: المرجع السابق، ص204.

عهدها لما انتخب "**إدوارد فينيش آدم**" رئيساً للحكومة المالطية خلفاً لزميله كارميلو في ماي 1987م[1].

ثالثاً: جهودها على المستويين الإفريقي والدولي.

بالموازاة مع نشاط الجزائر الوطني وجهودها المغاربية لصالح القضية الصحراوية تحركت الجزائر وكثفت جهوده إفريقيا ودولياً، خاصة على مستوى منظمتي الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة واللتان كانت مواقفهما مطابقة تماماً للمواقف الجزائرية، وفيما يلي أهم النشاطات والمساعي التي بذلتها الجزائر على المستوى الدولي.

1) على المستوى الإفريقي:

قامت الجزائر بنشاط حثيث على المستوى الإفريقي، سواء من خلال تلك الزيارات المكثفة التي كانت تقوم بها القيادة الجزائرية إلى عدة بلدان إفريقية من أجل شرح أبعاد النزاع الصحراوي للقادة الأفارقة وإقناعهم بخطورته التي تسبب وتؤثر لا محالة في امن واستقرار إفريقية هذا من جهة، ومن أجل افتكاك اعترافات الدول الإفريقية بالجمهورية العربية الصحراوية من جهة أخرى، أو من خلال نشاطاتها على ضوء منظمة الوحدة الإفريقية.

فأول هدف سعت الجزائر إلى تحقيقه على الصعيد القاري هو العمل على قبول عضوية جبهة البوليساريو داخل منظمة الوحدة الإفريقية، وهو ما قامت به خلال انعقاد الدورة السادسة والعشرون لمجلس الوزراء بأديس أبابا في شهر فيفري 1976م، حيث طرحت فيها الجزائر عضوية البوليساريو للاعتراف بها داخل المنظمة كحركة تحررية، لكنها فشلت في مسعاها بسبب تعنت المغرب وموريتانيا وتهديدهما بالانسحاب من المنظمة في حالة موافقتها على عضوية البوليساريو، بل أكثر من ذلك هدّدتا بدعم الحركات الانفصالية القائمة في أفريقيا، وخلال القمة الثالثة عشر للمنظمة المنعقدة بجزر موريس في الفترة ما بين 2 إلى 6 جويلية 1976م أعادت الجزائر طلبها وقامت بفتح ملف الصحراء الغربية، وتمكنت في هذه المرة من دفع المنظمة إلى عقد قمة طارئة لإيجاد حل دائم وعادل للقضية الصحراوية، وأكدت عليها في القمة الرابعة عشر المنعقدة بالغابون في جويلية 1977م، وفي القمة الخامسة عشر للمنظمة المنعقدة بالخرطوم في 22 جويلية 1978م

[1] محمّد تامالت: المرجع السابق، ص204.

حققت الجزائر بالتنسيق مع الموزمبيق نجاحاً في هذا المسار، والمتمثل في تقديم لائحة ممضية من طرف الدول التقدمية تؤكد الاعتراف بالبوليساريو كحركة تحررية، وكونت لجنة مؤقتة تضم خمس رؤساء دول أفريقية أوكلت لها مهمة إعداد تقرير حول القضية الصحراوية وتقديمه للقمة الطارئة، وفي القمة السادسة عشر بلبيريا تبنى المؤتمر نتائج اللجنة الخماسية، وأكدت أن اتفاق مادريد لم يقدم السيادة إلى الشعب الصحراوي[1].

وكان أول نشاط للرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في إطار منظمة الوحدة الإفريقية بخصوص القضية الصحراوية هو مشاركة هذا الأخير إلى جانب وفد جزائري هام في القمة السادسة عشر لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في منروفيا عاصمة ليبيريا خلال الفترة ما بين 17 و20 جويلية 1979م، وقبل مغادرته الجزائر أدلى الشاذلي بتصريح للصحافة حدّد فيه هدف مشاركة الجزائر في المؤتمر قائلاً: "إن غاية المشاركة في المؤتمر هي تأكيد لعزم الجزائر على مواصلة سياستها في سبيل دعم منظمة الوحدة الإفريقية، وتمكينها من أداء دور أكثر فعالية لخدمة مطامح شعوب القارة في الأمن والحرية والسلام والتقدم"، وعن تعرضه لموقف الجزائر استرسل قائلاً: "إن الجزائر ستظل دائماً وفية لمبادئها ولتضحيات شهدائها وستبذل كل الجهود للمساهمة في إنجاح مؤتمر القمة مستلهمة في ذلك روح ميثاق المنظمة وقراراتها وحق شعوب القارة في تقرير مصيرها ودعم استقلالها والسيطرة على ثرواتها الوطنية وتحقيق التقدم والازدهار لأبنائها"، وفي الأخير ختم السيد الرئيس تصريحه للصحافة الجزائرية بالعبارة الآتية: "يجب علينا أن نتفرغ للتصدي للمؤامرات التي تحاك في الشمال والجنوب لاستخلاف الاستعمار القديم باستعمار جديد يواصل نهب خيراتنا ووضع العراقيل في طريق مسيرتنا نحو تحقيق التقدم لشعوبنا وخلق الانسجام بين بلداننا وضمان الطمأنينة والسلام لقارتنا"[2].

وتكمن أهمية هذا المؤتمر في كونه حدّد بوضوح طرفي النزاع ووضعه في إطاره الصحيح كقضية تصفية استعمار، وقال إن النزاع القائم في المنطقة ليس ثنائياً بين الجزائر والمغرب كما كان يردده هذا الأخير دائماً قصد إيهام المحافل الدولية، وتكمن أهميته أيضاً في اللائحة الختامية التي صادق عليها المؤتمر

[1] Jeune afrique, n0970, 08 aout 1979, p52.

[2] مقتطف من تصريح الشاذلي بن جديد نقلاً عن: محمد سوالي: "**الصحراء الغربية وقمة منروفيا**"، الجيش، مجلة سبق ذكرها، ص35.

المتعلقة بالنزاع الصحراوي، وأهم ما جاء فيها بهذا الخصوص ما يأتي[1]: ((..وباعتبار أن كل الأطراف المعنية -باستثناء المغرب- متفقة على أن الشعب الصحراوي لم يمارس حقة في تقرير مصيره، ولما كان الاتفاق الثلاثي بين اسبانيا وموريتانيا والمغرب يخص فقط تسليم إدارة الأرض للمغرب وموريتانيا، وهو لا يشكل أبداً تسليماً للسيادة فإن اللجنة الخاصة بمشكل الصحراء الغربية توصي بما يلي:

1- الإعداد والتحضير لجو ملائم لتحقيق السلام والمحافظة عليه في المنطقة باحترام وقف إطلاق النار بشكل عام وعاجل.

2- ممارسة الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره من خلال استفتاء عام وحر يمكنه من تبني أحد الخيارين الآتيين:

أ- الاستقلال التام.

ب- المحافظة على الوضع الراهن.

3- اجتماع كل الأطراف المعنية لطلب تعاونها قصد تطبيق التوصيات".

كما شارك الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في اجتماع اللجنة الإفريقية التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية والمكلفة بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية الذي عقد في العاصمة الليبيرية منروفيا خلال شهر ديسمبر 1979م بصفته أحد الرؤساء الخمسة الأعضاء في هذه اللجنة، وفي تصريح أدلى به الرئيس الجزائري أمام هذه اللجنة قائلاً: "إن الجزائر تؤمن بأن المشاكل الإفريقية يجب أن تجد حلولها في الإطار الإفريقي...وإن الجزائر مستعدة كل الاستعداد لبذل جهودها لا فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية فحسب بل في كل القضايا التي تهم قارتنا".

وتعبيراً من الجزائر عن رغبتها وعزيمتها في بعث السلام والاستقرار في المنطقة، شارك الرئيس بن جديد في مؤتمر رؤساء الدول السبعة أعضاء في لجنة تطبيق استفتاء تقرير المصير[2]،

---

[1] مُحَمَّد سوالي: "**الصحراء الغربية وقمة منروفيا**"، الجيش، مجلة سبق ذكرها، ص36.

[2] تضم هذه اللجنة كل من : كينيا، مالي، نيجيريا، سيراليون، السودان، تانزانيا، وغينيا ويضاف إلى هذه اللجنة طرفي النزاع المغرب وجبهة البوليساريو بالإضافة إلى الطرفين المهتمين بالنزاع وهما الجزائر وموريتانيا، وقد تم تكليف هذه اللجنة من طرف مؤتمر القمة الثامنة عشر الذي احتضنته كينيا خلال الفترة من 24 إلى 27 جوان 1981، واهم ما ميز هذه القمة هو إعلان المغرب على لسان ملكه الحسن الثاني عن قبول مبدأ إجراء استفتاء مراقب في الصحراء الغربية، وهي خطوة جادة نحو إيجاد حل سلمي وعادل في المنطقة ينظر: وطاس سالم: "**إفريقيا على طريق التحرير**"، الجيش، ع208، جويلية1981، ص34.

والمنعقد خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 26 أوت 1981م بالعاصمة الكينية نيروبي، ولقد عبر الشاذلي في هذه القمة عن موقف الجزائر بخصوص الاستفتاء وأعرب عن استعداد الجزائر التام لتقديم كل التسهيلات الضرورية لحل المشكلة الصحراوية، وألح على ضرورة تطبيق إجراءات قرارات القمة الثامنة عشر بخصوص تنظيم استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي.

ولقد جاء في المذكرة الجزائرية بخصوص مواقف الجزائر المتضمنة توضيحات ضرورية حول الاستفتاء، نوعه، وسيلته، وطبيعة الكفاءة التي تزعم اللجنة استعمالها في تطبيق قرار قمة نيروبي الثامنة عشر[1]، وهكذا أصبحت القضية الصحراوية، بفضل مجهودات الجزائر، تسير وفق الأطر القانونية والاعراف الدولية.

ودائماً في إطار نشاط الجزائر على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية شاركت الجزائر مشاركة فعالة في مؤتمر القمة المصغرة حول تطبيق استفتاء تقرير المصير حول الصحراء الغربية المنعقدة بالعصمة الكينية نيروبي في الفترة الممتدة من 7 إلى 9 فبراير 1982م، وقبل مغادرته الجزائر أدلى رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد بتصريح للصحافة الجزائرية جاء فيه: "اتوجه شخصياً إلى نيروبي للمرة الثالثة في أقل من عام وذلك تلبية للدعوة التي تلقيتها من رئيس منظمة الوحدة الإفريقية ورئيس اللجنة المكلفة باستفتاء تقرير المصير حول الصحراء الغربية وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الإرادة القوية للجزائر في تدعيمها للمنظمة وعلى مساهمتها الملموسة والفعالة في تنفيذ قراراتها وتوصياتها"، وعن دور الجزائر ومشاركتها في هذا الاجتماع صرّح بن جديد قائلاً: "مشاركة الجزائر في هذا الاجتماع أمراً طبيعياً وخاصة عندما يكون موضوعه حول حرب تدور رحاها على حدودها... والجزائر لم تقدم أي مشروع في هذا الاجتماع ولكنها أدلت بوجهة نظرها فيما يتعلق بالحلول النهائية والحقيقية لمشكل الصحراء الغربية"[2].

وفي 22 فبراير 1982م أصدرت منظمة الوحدة الإفريقية قراراً يقضي بانضمام الجمهورية العربية الصحراوية بقيادة جبهة البوليساريو رسمياً إلى عضوية منظمة الوحدة الإفريقية، مما

[1] محمّد الامين مواقي: **"إرادة إفريقيا أكبر من تعنت الملك"**، الجيش، ع210، س17، سبتمبر1981، ص34.

[2] مقتطف من تصريح الشاذلي بن جديد نقلاً عن: يمينة بوزقور: **"مرة أخرى يتهرب نظام الرباط من قرارات القمة الإفريقية"**، الجيش، ع216، مارس 1982، ص24.

يبين أن المنظمة الإفريقية قد أقرت حق مبدأ تقرير المصير وأوصت بضرورة البدء في إجراءات ترتيب هذا الاستفتاء تحت إشراف أممي.

فإذا كان قرار انضمام الجمهورية العربية الصحراوية إلى منظمة الوحدة الإفريقية مثّل انتصاراً مشرفاً للقضية الصحراوية وتتويجاً كبيراً لجهود جبهة البوليساريو، فإنه من جهة أخرى سبّب في انحراف خطير نجم عنه فشل مؤتمر القمة الإفريقي المنعقد في طرابلس بالعاصمة الليبية في أوت 1982م وخروج الأزمة الصحراوية من إطارها المغاربي إلى مستوى القارة الإفريقية، وهو ما نتج عنه في الأخير حدوث انقسام داخل منظمة الوحدة الإفريقية بين مؤيد لجمهورية الصحراء وبين معارض لها[1].

والجزائر بطبيعة الحال من أنصار الرأي الأول، حيث شاركت رسمياً في احتفال العرس السياسي الذي أقامته حكومة الجمهورية العربية الصحراوية بمناسبة انضمامها إلى منظمة الوحدة الإفريقية، ولقد ألقى السيد جلول بختي نميش وزير المجاهدين الذي مثل الجزائر في هذا المناسبة كلمة جدّد فيها موقف الجزائر من القضية الصحراوية قائلاً: "إن وقوف الجزائر شعباً وحزباً وحكومة إلى جانب الشعب الصحراوي في كفاحه المشروع من أجل ممارسة حقه في تقرير مصيره هو التزام ثابت قطعناه على أنفسنا، كما أكد أن الجزائر تسعى بكل جد لإيجاد حل سلمي وعادل لمشكل الصحراء الغربية"[2].

وهكذا ضاع مبدأ تقرير المصير وسط هذه الخلافات، وبات الخلاف قائماً حول تمثيل الجمهورية الصحراوية في القمم الإفريقية بين الشرعية واللاشرعية، والأخطر من ذلك ربما يؤدي هذا الخلاف إلى تدخل خارجي خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما بدأت ملامحه بالفعل تلوح في الأفق، ولحل هذه الأزمة يجب ألا تخرج عن نطاقها وأن تسرع الدول أطراف النزاع بتطبيق حق تقرير المصير لأن تأخر هذا الاستفتاء سيؤدي إلى تزايد حجم الأخطار التي قد لا تهدد منطقة المغرب العربي فحسب بل القارة الإفريقية.

---

[1] سيد عبد المجيد: "**الصحراء وحق تقرير المصير**"، مقال سبق ذكره، ص34.

[2] جلول بختي نميش نقلاً عن: عبد المجيد بن جدو: "**الصحراء الغربية انتصارات جديدة**"، الجيش، ع217، أبريل 1982، ص25.

وقد ألفتت الجزائر في هذه القمة نظر منظمتي الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة وكذا الجامعة العربية إلى خطورة الوضعية التي خلقها الغزو المغربي في الجزء الجنوبي للصحراء الغربية، وهذا من خلال الرسالة التي وجهها الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد إلى رئيس منظمة الوحدة الإفريقية السيد **وليام طولبير**، والرسائل التي وجهها وزير الخارجية الجزائري مُحَمَّد الصديق بن يحي إلى الأمناء العامين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، ومما جاء في رسالة الشاذلي بن جديد ما يأتي: "إن هذا العمل المتعجرف الذي ينمي سياسة التوسع والاحتلال التي أقدمت عليها حكومة المغرب سنة 1975م يأتي غداة نفس اليوم الذي تم فيه التوقيع على اتفاق السلام النهائي بين موريتانيا وجبهة البوليساريو، هذا الاتفاق المعتبر بحق نقطة إكمال مباشرة للقرارات المتخذة في منروفيا، والذي حيته كافة البلدان بوصفه لبنة هامة في طريق عودة السلام والوئام بين كافة شعوب المنطقة"[1].

وفي المنحى نفسه، فإن منظمة الوحدة الإفريقية المدركة تماماً للأخطار التي قد تنجر عن استمرار الصراع الصحراوي المغربي، وحرصاً منها على معالجة هذه القضية عملت جاهدة من أجل تطبيق حق تقرير المصير، وفي سنة 1982م كان من المقرر أن تعقد قمة منظمة الوحدة في طرابلس غير أن عدم اكتمال النصاب حال دون ذلك، ولقد بررت البلدان الغائبة عن لقاء طرابلس غيابها بحجة عدم اعترافها بعضوية الجمهورية العربية الصحراوية وبحضور هذه الأخيرة الاجتماع[2].

طلبت البلدان الثلاثون (30) الحاضرة للقاء طرابلس من الصحراويين الامتناع عن الدخول لقاعة الاجتماعات كحلاً وسطاً، وهو ما احتجت عليه الجزائر ورفضته بحجة أنه ليس عدلاً أن نطلب دائماً من الجمهورية العربية الصحراوية وحدها تقديم تنازلات، وبالتالي يجب على الدول 19 المؤيدة للملكة المغربية إعطاء المقابل، والمقصود هنا الرئيس التنزاني **جوليوس نييريري** الذي أقنع القادة الصحراويين بأن تراجعهم الظرفي والطوعي عن العضوية سيكون له مقابل من

---

[1] مقتطف من رسالة الشذلي بن جديد إلى رئيس منظمة الوحدة الإفريقية وليام طولبير نقلاً عن: م. إ: "**قمة عدم الانحياز نتائج في مستوى الآمال المعقودة على المنظمة**"، الجيش، ع187، أكتوبر1979، ص30.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص163.

طرف الدول التسعة عشر ومن الملك نفسه، ويتمثل في إصدار بيان يعنى بوقف إطلاق النار بين طرفي النزاع وضبط طرق الاستفتاء[1].

وفي نفس الاتجاه دائماً، وخلال زيارة رسمية قام بها الوزير الأول الجزائري "**مُحَمَّد بن أحمد عبد الغاني**" إلى جمهورية غينيا بيساو من 25 إلى 26 أبريل 1983م، وأثناء محادثاته مع نظيره "**فكتور سودماريا**" أعربا الوزيران عن ارتياحهما للقرار الذي اتخذته قمة نيروبي في فبراير من نفس السنة، وأكدا أن الوضع في شمال إفريقيا يجب أن يخضع لقرارات هذه القمة باعتبارها إطاراً ملائماً لوضع حد للنزاع القائم بين المغرب وجبهة البوليساريو والذي يكون عن طريق المفاوضات بين الطرفين[2].

وبفضل مجهودات الجزائر داخل مؤتمر القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بأديس أبابا حظي الإخوة الصحراويون يوم 10جوان 1983م بالمصادقة على لائحة حول قضيتهم العادلة تشير بوجه خاص إلى ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين المغرب والبوليساريو بغية وقف إطلاق النار والوصول إلى إجراء استفتاء يمكن الشعب الصحراوي من تقرير مصيره[3]، وتتجلى قيمة هذا المؤتمر في الأهمية الخاصة التي أولاها للقضية الصحراوية، ولقد جاء في نص اللائحة الصادرة عنه ما يلي: "أن الاستفتاء يجب أن ينظم في بحر الستة أشهر القادمة وقبيل انعقاد مؤتمر القمة العشرين في كوناكري وذلك بعيداً عن كل ضغط إداري وعسكري"[4].

غير أن هذا النجاح النسبي الذي أحرزه الصحراويون داخل منظمة الوحدة الإفريقية لم يرتح له الليبيون فقام الرئيس الليبي القذافي بزيارة طارئة إلى المملكة المغربية في شهر جوان 1983م عقب المصادقة على اللائحة السالفة الذكر، وتمخض عن هذا اللقاء زيادة حدة التوتر بين المغرب وجبهة البوليساريو الذي وصفها الملك المغربي بـ "مجموعة من المرتزقة"[5]. ولم تبق الجزائر مكتوفتي

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص164.

[2] وزارة الشؤون الخارجية: مجلة الجزائر والأحداث الدولية، مجلة سبق ذكرها، ص14.

[3] محيي الدين عميمور: **أنا وهو وهم**، المصدر السابق، ص527.

[4] مقتطف من نص اللائحة الصادرة عن مؤتمر القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الإفريقية نقلاً عن: ج. راشدين: "**مؤتمر القمة التاسع عشر مؤتمر القرار**"، الجيش، ع232، جويلية 1983، ص36.

[5] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص175.

الأيدي تجاه هذا التصرف الليبي، حيث دافعت دفاعاً مستميتاً إزاء القضية الصحراوية فاستغل الشاذلي زيارة القذافي للجزائر يوم 25 جويلية 1983م وأكد له أن الجمهورية العربية الصحراوية لم تخن أبداً ليبيا بل العكس ليبيا هي التي تخلت عن الصحراويين[1].

وفي عشية القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية، المزمع عقدها في نوفمبر 1984م بأديس أبابا، قامت الجزائر بنشاط حثيث على المستويين الإفريقي والعالمي من أجل إنجاح هذه القمة بصفة عامة ودعم النضال الصحراوي على وجه الخصوص، فعلى الصعيد الإفريقي تمكنت الجزائر بفضل مبعوثيها من تكريس وتأييد التمسك بقرار 104 لمنظمة الوحدة الإفريقية، مما تسبب في إدانة المملكة المغربية ووضعها محل اتهام، وبالمقابل اتضح لإفريقيا أن الصحراويون تحدوهم إرادة كبيرة في السلم[2]، وفي الأخير توج نشاط الجزائر عشية القمة باعتراف أكبر دولة إفريقية وهي "نيجيريا" بالجمهورية العربية الصحراوية واحتلت مقعدها الشرعي في المنظمة[3].

وبالفعل آتت التحركات الدبلوماسية الجزائرية إزاء القضية الصحراوية أكلها، فخلال القمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بأديس أبابا في الفترة الممتدة من 11 إلى 16 نوفمبر 1984م أكّدت المنظمة **رسمياً عضوية الجمهورية العربية الصحراوية**، وبذلك حقق الصحراويين نجاحاً باهراً في نضالهم على حساب المملكة المغربية التي أعلنت انسحابها من المنظمة يوم 12 نوفمبر من نفس السنة، وعقب هذه القمة عقد اجتماع آخر للمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني بتاريخ 26 نوفمبر لتقييم أعمال القمة، وخلال هذا الاجتماع هنأ أعضاء المكتب القادة الصحراويين على تتويجهم في القمة وحثوهم على تفادي تغلب الخطاب على العمل الميداني[4].

2) على المستوى الدولي:

قامت الجزائر بمجهودات ونشاطات حثيثة على الصعيد الدولي سواء لدى الدول العربية أو الدول الأوروبية، وذلك من خلال تلك الجولات الرئاسية أو المهمات الدبلوماسية التي كانت

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص176.

[2] نفسه، ص182.

[3] السعيد بومرداسي: "**إفريقيا حسم ووفاء**"، الجيش، ع249، ديسمبر 1984، ص25.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص192.

تقوم بها الجزائر على هذا الصعيد لكسب التأييد للقضية الصحراوية أو على الأقل ضمان حياد تلك الدول، أو من خلال نشاط الجزائر على مستوى حركة عدم الانحياز أو هيأة الأمم المتحدة.

وعلى هذا الصعيد واصلت الجزائر جهودها في دعم القضية الصحراوية، وكان لها الدور البارز في القمة السادسة لحركة عدم الانحياز التي احتضنتها العاصمة الكوبية هافانا خلال الفترة الممتدة من 03 إلى 08 سبتمبر 1979م، حيث تمكنت بفضل نشاط رئيسها الشاذلي بن جديد -الذي نوّه به الكثير من الملاحظين- من إقناع سبع دول باعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية[1]، ودفع المؤتمر إلى التعبير عن أسفه وقلقه لخطورة الوضع في الصحراء الغربية، وطالب بضرورة التطبيق الفوري للائحة قمة منروفيا المتعلقة بحق الشعب الصحراوي بحق تقرير مصيره واستقلاله[2].

وبعد الاستماع إلى تدخل كل من الجزائر وموريتانيا والأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الإفريقية صادقت اللجنة على قرار يقضي باحترام حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال، وفي نفس الوقت طالبت اللجنة من المغرب بسحب قواته التوسعية من الصحراء الغربية حتى يتمكن الشعب الصحراوي من تقرير مصيره بنفسه[3].

وتوالت الانتصارات على الشعب الصحراوي الواحدة تلو الأخرى، فالجزائر ما فتئت منذ 1979م تدفع بالقرارات المطروحة داخل منظمة الوحدة الإفريقية لكي تتبناها الجمعية العامة للأمم المتحدة وبالأغلبية الساحقة، ولقد حققت هذه الجهود الدبلوماسية الجزائرية أهدافها، حيث أنه في نهاية 1980م اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وهذا بفضل الدعم الجزائري والتدخل المشرف لمندوبها محمد بجاوي الذي ذكر بموقف الجزائر الثابت تجاه القضية الصحراوية، وأكد بجاوي أن الأزمة الصحراوية تكتسي طابعاً استعمارياً، وهي ليست نزاعاً بين المغرب والجزائر ولن يكون كذلك، بيد أن الجزائر لا يشرفها أن تقف موقف

[1] وهي من أمريكا اللاتينية وتضم كل من: جاميكا، الدومينيك، وغويانا، وسانتا لوسيا، ونيكاراغوا، والمكسيك، وأوغندا، ليرتفع بعد ذلك عدد الدول المعترفة بجمهورية الصحراء الغربية إلى 32 دولة، وبانضمام هذه الدول السبع تكون جبهة البوليساريو قد حققت إلى جانب الانتصارات الميدانية العسكرية انتصاراً دبلوماسيا سياسياً هاماً.

[2] محمد سوالي: "**الصحراء الغربية انتصارات جديدة على مختلف الأصعدة**"، مقال سبق ذكره، ص27.

[3] الصحراء الحرة: عدد خاص باللجنة الإفريقية المكلفة بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، ص17.

المتفرج إزاء ما يحدث على حدودها[1]، ومن ثم فهي تسعى جاهدة لإيجاد تسوية سلمية وعادلة للمشكل الصحراوي.

وخلال نفس الفترة، وفي إطار سلسلة الانتصارات السياسية التي حققتها جبهة البوليساريو بفضل كفاح شعبها المستميت المدعوم بمواقف الجزائر المشرفة، وقعت الحكومة الاسبانية مع جبهة البوليساريو **اتفاق مشترك اسباني صحراوي** بتاريخ 17 ديسمبر 1980م بمقر ممثلية البوليساريو بالجزائر، ولقد نص هذا الاتفاق الذي وقعه كل من "**أميليو كاسنيلو**" سفير اسبانيا بالجزائر و"**أحمدو سويلم**" عن الجانب الصحراوي، على استجابة الحكومة الاسبانية ومساندتها لمبادئ وقرارات منظمتي الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة التي تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، مقابل إطلاق سراح 36 صياداً اسبانياً كانوا محتجزين من طرف جبهة البوليساريو[2].

أما على المستوى الخارجي تمثلت جهود الجزائر في تحذير القوى الكبرى الموالية للمغرب خاصة فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي من تقديم أية مساعدات عسكرية التي قد يطلبها المغرب في حالة لجوئه إلى الحل العسكري[3].

وفي نفس الاتجاه دائماً، وكرد فعل الجزائر على معاهدة وجدة قام الرئيس الجزائري بن جديد بزيارة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية استغرقت 05 إيام بتاريخ 16 أبريل 1985م تعد الأولى من نوعها منذ استقلال الجزائر سنة 1962، إن دوافع هذه الزيارة وتطور العلاقات الجزائرية الأمريكية مرده هو اتفاق وجدة الذي رفضته الجزائر واعتبرته أداة معطلة لقيام المغرب العربي الكبير علاوة على انه لن يعجل بحل القضية الصحراوية.

ومن ثم فإن دواعي الاهتمام الجزائري الأمريكي هو نظرة الرئيس بن جديد إلى موضوع الصحراء الغربية وسعيه إلى إيجاد حل وسط لهده الأزمة يتمثل أساساً في أن تعترف المغرب بالصحراء، وإعطاء الشعب الصحراوي نوعاً من الحكم الذاتي تحت لواء المغرب، ومن ثم فإن الرئيس بن جديد ومن خلال زيارته للولايات المتحدة الامريكية قد حثها على امرين اثنين يتمثل

---

[1] بوزقور يمينة: "**الجمعية العامة للأمم المتحدة تؤكد حق الشعب الصحراوي**"، الجيش، ع201، ديسمبر1980، ص33.

[2] بوزفور يمينة: "**الصحراء الغربية إلى متى سياسة العناد والتصلب؟**" الجيش، ع202، س17، جانفي 1980، ص31.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص182.

الأول في انتهاج الولايات المتحدة خطاً محايداً في هذا النزاع، والثاني ان تقوم الولايات المتحدة- بحكم علاقتها التقليدية مع المغرب- بإقناعه بقبول الحل الجزائري السابق ذكره[1].

ومن بين الدول المتعاطفة مع المغرب نجد المملكة العربية السعودية هذه الأخيرة التي انحازت للمغرب وتبنت مواقفه إزاء النزاع الصحراوي منذ بدايته ولم تتوان المملكة العربية في تقديم مختلف المساندات والمساعدات لنظيرتها المغربية (دعم مالي ومادي، ودعم دبلوماسي وعسكري).

وإزاء هذا التعاطف لصالح الطروحات المغربية راحت الجزائر تعارض وتحذر الدول المنحازة إلى المغرب وعلى رأسها المملكة العربية السعودية التي رغم ادعائها أنها تبذل ما في وسعها للبحث عن حل سياسي للفضية الصحراوية، إلا أن تلك المساعدات العسكرية التي تقدمها للمغرب لا تفسر ولا تعبر إلا عن تبني المملكة السعودية للطروحات المغربية، وإزاء هذا الموقف السلبي من جانب السعودية حذّرت الحكومة الجزائرية عن طريق وزير خارجيتها المملكة العربية السعودية عن هذا التصرف الذي يتنافى مع العلاقات الأخوية بين البلدين والذي لا يمكنه إطلاقاً أن يصب في صالح الحل السلمي للقضية الصحراوية[2].

كما تمكنت الجزائر في سنة 1986م من تحقيق مكسب أردني لصالح القضية الصحراوية، فكما هو معروف أن العلاقات الجزائرية الأردنية لم تكن على أحسن ما يرام في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، لكن منذ تولي الشاذلي بن جديد السلطة في الجزائر أخذت هذه العلاقات تتحسن تدريجياً نحو الأحسن، خاصة عنما غيرت المملكة الأردنية موقفها إزاء القضية الصحراوية من موقف مؤيد للمغرب (كان الأردن يصوت لصالح المغرب في الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية) إلى موقف محايد على الأقل، بل أكثر من ذلك أن الأردن -حسب شهادة وزير الخارجية الأردني- مقتنعاً تماماً بموقف الجزائر والانتصارات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية في موضوع الصحراء الغربية[3].

وعلى النقيض تماماً كان متأكداً من إخفاقات وفشل الدبلوماسية المغربية التي، في نظره (وزير الخارجة الأردني)، تعالج مشكل الصحراء الغربية بأسلوب متأخر ورجعي ومتخلف، ولولا تشابه النظامين الأردني والمغربي (كلاهما ملكي) وبعض الحساسيات الأخرى لا انحازت الأردن كلية لصالح الجزائر.

---

[1] سيد عبد المجيد: "**زيارة الشاذلي بن جديد لأمريكا ورياح التغيير في الجزائر**"، الموقف العربي، ع62، سنة 1985، ص33.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص200.

[3] محمَّد برغام: المصدر السابق، ص114.

وفي الاتجاه نفسه نصحت الجزائر حكومة فرنسا بالعدول عن موقفها المؤيد للطرح المغربي وبالكف عن تقديم الدعم العسكري للمغرب ضد البوليساريو، لأن ذلك قد يدفع المغرب إلى اللجوء إلى الحل العسكري وهذا ما لا تسمح به الجزائر إطلاقاً، وهذا ما أكده وزير خارجية الجزائر لنظيره الفرنسي أثناء زيارته للجزائر في مطلع عام 1986م، وأوضح له أن تزويد فرنسا للمغرب بالأسلحة والطائرات الحربية لا يمكن وصفه إلا بعمل عدائي وعدواني صارخ ضد الجزائر[1].

وعلى غرار النشاط الذي كانت بذلته الجزائر حيال القضية الصحراوية على مستوى قمم منظمة الوحدة الإفريقية لعبت كذاك دوراً مماثلاً على مستوى قمة بلدان عدم الانحياز، حيث دافعت الجزائر في القمة المنعقدة من 1 إلى 6 سبتمبر 1986م دفاعاً مستميتاً عن المشكل الصحراوي، وتمثل نشاط الجزائر فيها في ضم موقف حركة عدم الانحياز إلى موقفي منظمتي الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة، حيث أكدت الحركة على تمسكها بمخطط السلم للمنظمتين وهو ما أكسب القضية الصحراوية تأييداً عالمياً[2].

وبفضل جهود الجزائر الدبلوماسية المتزايدة تجاه القضية الصحراوية تمكنت السفارة الجزائرية في باكستان في مطلع عام 1991م من إقناع هذا البلد بالعدول عن رأييه المتمثل في الامتناع عن التصويت على قضية الصحراء الغربية وإبدائه الموافقة على التصويت في الأمم المتحدة لصالح القرار التوافقي كحلاً سلمياً للأزمة الصحراوية[3].

وبتاريخ 30 أوت 1988 قبلا الطرفين المغربي والصحراوي مخطط السلام الأممي الذي تقدم به الأمين العام للأمم المتحدة دي كويلار، والذي ينص على وقف إطلاق النار، وأجراء استفتاء تقرير المصير لسكان الإقليم، وكان من المقرر إجراء هذا الاستفتاء في ربيع سنة 1991م برعاية أممية غير أن هناك عدة أسباب سياسية وأمنية حالت دون إجراؤه في التاريخ المذكور، أهمها إشكالية تحديد هوية الصحراويين المعنيين بالتصويت.

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، المصدر السابق، ص212.

[2] نفسه، ص231.

[3] محيي الدين عميمور:... **سفيراً.. زاده الخيال!**، المصدر السابق، ص293.

وتجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك محاولة أممية جادة في هذا الموضوع والمتمثلة في إرسال القوات الدولية "**المينورسو**"[1] إلى المنطقة للإشراف على عملية الاستفتاء، وقد بلغ عدد هذه القوات 374 موظفاً منها 198 مراقباً عسكرياً، و29 ضابطاً في القوات المسلحة الأمريكية مهمتهم الإشراف على وقف إطلاق النار، الإشراف على إطلاق سراح أسرى ومحتجزي الحرب، تحديد وتسجيل المصوتين وتنظيم الاستفتاء بناءً على نتائج التصويت، غير أن موضوع معايير تحديد هوية المشاركين في التصويت الاستفتائي حال دون تطبيق المخطط الأممي.

ورغم هذا التعثر في مسار القضية الصحراوية إلا أن الجزائر وبحكم علاقة حسن الجوار التي تربطها بالجمهورية العربية الصحراوية ظلت متمسكة بموقفها الثابت تجاه الشعب الصحراوي الشقيق من أجل تقرير مصيره، ولا أدل على ذلك من تلك المبادرة الحسنة التي تم طرحها بين بلدية الجزائر الوسطى وولاية العيون للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، ويرجع أول بروتوكول اتفاق إلى تاريخ 26 مارس 2002م[2]، وتواصل تجديد هذه الاتفاقية لمدة 13 سنة أي إلى غاية 03 اوت 2015م، ويهدف هذا الاتفاق إلى تطوير مجمل العلاقات الثقافية وتقوية أواصر الصداقة والأخوة بين مواطني بلدية الجزائر الوسطى ومدينة لعيون.

وفي الأخير ومن خلال ما سبق ذكره في هذا الفصل نستنتج أن القضية الصحراوية تعد من أصعب وأعقد القضايا التحررية في العالم التي لم تجد إلى يومنا هذا طريقاً لمعالجتها وحلها بشكل نهائي، وهي من أخطر القضايا العربية الإفريقية التي واجهتها منظمة الوحدة الإفريقية وفرضت عليها تحدياً كبيراً استهدف النيل من أحد مبادئها الأساسية وهو مبدأ تصفية الاستعمار وتقرير المصير.

---

[1] بعثة المينورسو هي بعثة دولية أسستها هيأة الأمم المتحدة سنة 1991 بموجب القرار رقم 690 الصادر بتاريخ 29 أبريل 1991، مقرها يوجد في العيون أكبر مدن الصحراء الغربية، ولها مكتب ارتباط في تندوف، تعنى بتطبيق خطة تسوية وضعتها المنظمة لحل مشكلة الصحراء الغربية بالاتفاق مع طرفي النزاع فيها، ومن بين مهامها الأساسية تنظيم استفتاء لتقرير مصير السيادة على الإقليم، تعود جذور تاريخ إنشائها لسنة 1985 حين قرر أمينها العام آنذاك دي كويلار بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية إرسال بعثة مساع حميدة للبحث عن حل لمشكلة الصحراء الغربية. ينظر: **موسوعة الجزيرة نت**، **www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures**، تاريخ التحميل 09 مارس 2018، على الساعة 10:58 صباحاً.

[2] للاطلاع على النص الكامل للاتفاق المبرم بين الطرفين ينظر الملحق رقم: 06 ص531.

كما تعتبر مشكلة الصحراء الغربية -بحكم موقعها الاستراتيجي- العائق الكبير الذي يحول دون قيام مشروع المغرب العربي الكبير، لذلك فإن الاهتمام بهذه القضية لم يقتصر فقط على دول المنطقة فحسب، بل حظيت باهتمام إقليمي وعالمي لما تسببت به من تهديد للسلم والأمن العالميين، وكان بإمكان هذا النزاع أن يسلك طريقه الطبيعي المتمثل في تصفية الاستعمار من هذا الإقليم عن طريق الرجوع لإرادة شعبه، غير أن التقاء الأطماع التوسعية المحلية للأنظمة الرجعية مع مصالح وأهداف الامبريالية العالمية حال دون ذلك.

وتمثل فترة الدراسة، وهي فترة الرئيس الشاذلي بن جديد أهم مرحلة في تاريخ كفاح الشعب الصحراوي، إذ حقق فيها الشعب الصحراوي قمة الانتصارات السياسية والعسكرية بفضل مجهودات الجزائر ودعمها المادي والمعنوي المطلق للشعب الصحراوي الشقيق، وهذا بشهادة أصحاب القضية نفسهم، ففي هذه المرحلة تحقق فيها المصالحة الموريتانية الصحراوية في الجزائر، وفيها انضمت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إلى منظمة الوحدة الإفريقية، وخلال هذه المرحلة اعترفت العديد من الدول بالجمهورية العربية الصحراوية، هذا على غرار العديد من الانتصارات العسكرية التي حققتها جبهة البوليساريو ضد القوات المغربية الغازية.

وبالرغم من تلك الانتصارات السياسية والدبلوماسية التي حققتها جبهة البوليساريو سواء على الصعيد الإفريقي في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، أو على الصعيد الدولي على مستوى هيئة الأمم المتحدة، ورغم العديد من المساعي الحميدة وإصدار العديد من القرارات من أجل تسوية سلمية للقضية الصحراوية، إلا أنها باتت عاجزة عن حل نهائي للأزمة بسبب سياسة التسلط والتعنت الاستعماري المغربي الذي حالت دون ذلك.

الخاتمـــــــــــة

خاتمة البحث:

وفي الأخير ومن خلال ما سبق عرضه من شرح ودراسة وتحليل وتعليل ونقد لمختلف جوانب هذه الأطروحة، يمكننا استخلاص النتائج الآتية، علماً أنها ليست بالضرورة أن تكون مطلقة أو ثابتة، ولكن على الأقل يمكنها أن تفتح أبواباً أخرى لكل باحث ودارس مهتم بموضوع الدراسة، وحسبي أن أستعرض أهمها:

– تعد الجزائر جزء لا يتجزأ من الوطن العربي جغرافياً وتاريخياً وحضارياً، إذ ساهمت بفضل موقعها الجغرافي، وبفضل ثورتها المجيدة في تحرير مختلف دول العالم.

– لقد تعزز ارتباط الجزائر بالشعوب العربية بصفة عامة والشعب الفلسطيني بصفة خاصة من خلال عامل الاستعمار بمختلف أشكاله، فقبل حصول الجزائر على استقلالها عبرت مختلف التيارات والأحزاب والجمعيات الجزائرية عن موقفها ومساندتها للقضية الفلسطينية وذلك عن طريق تنظيم المهرجانات والتجمعات والمظاهرات وجمع التبرعات المالية والعينية لمساعدة الشعب الفلسطيني الشقيق.

– إن الجزائر بالرغم من أنها كانت حديثة العهد بالاستقلال من جهة، وبالرغم من انشغالها بإعادة تنظيم سياستها الداخلية إثر أحداث 19 جوان 1965، إلا أن هذا لم يمنعها عن الاهتمام بما يجري في المشرق العربي من تجاوزات على يد العدو الصهيوني، وفي هذا السياق أعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الشؤون الخارجية يوم 16 ماي 1967 عن تضامن الجزائر مع الأقطار العربية التي يتحرش بها الكيان الصهيوني، ولم تكتف الجزائر عند حد إعلان المواقف فحسب، بل سخّرت كل إمكانياتها المادية والبشرية ووضعتها تحت تصرف الأشقاء الفلسطينيين والمصريين والسوريين.

– كان للجزائر موقفاً مشرفاً وفعالاً من حرب 1967، وهو ما جسّده بوضوح خطاب رئيسها هواري بومدين الذي ألقاه أمام القوات الجزائرية خلال استعدادها للالتحاق بأرض المعركة من أجل شحذ هممها قائلاً: «إن مهمتكم النبيلة هي الوقوف مع إخوانكم المصريين أمام هذا العدوان الصهيوني، وأمامكم طريقان إما النصر وإما الاستشهاد»، هذا على غرار الموقف البطولي الرائع الذي قامت به الجزائر حينما سافر رئيسها هواري بومدين على رأس وفد عالي المستوى إلى موسكو في إطار إعادة تسليح دول المواجهة، وبفضل مجهودات الوفد الجزائري تمكنت الجزائر من

تزويد مصر وسوريا بالأسلحة والعتاد الحربي على حساب نفقتها المحددة بـ 100 مليون دولار أمريكي لكل منهما.

- إن موقف الجزائر ودورها في حرب 1967 لم يتوقف بانتهاء هذه الحرب فحسب، بل استمر حتى خلال فترة الاستنزاف، بل أكثر من ذلك كانت من بين الدول المشجعة على إعلان الحرب ضد إسرائيل في أكتوبر 1973 ومواصلتها إلى غاية استرجاع جميع الأراضي العربية المحتلة، ولهذا أدانت موقف القيادة المصرية لما وافقت على قبول وقف إطلاق النار وقرار مجلس الأمن قبل أن تحقق حرب 1973 هدفها الأساس وهو استعادت جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل. ومن ثم بدأت العلاقات المصرية نوعاً من النفور وازدادت توتراً بعد الخطوات الخطيرة التي أقدم عليها السادات منها ذهابه إلى القدس وفتح قناة السويس في وجه التجارة الإسرائيلية والأوروبية بصفة عامة، وبلغ التوتر أقصاه في العلاقات الجزائرية المصرية بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد التي مثلت منعرجاً خطيراً ليس فقط في تاريخ مصر فحسب، بل في تاريخ القضية الفلسطينية والتاريخ العربي بصفة عامة.

- إن الجزائر بحكم علاقاتها مع القضية الفلسطينية حرصت كل الحرص على مساندة المقاومة الفلسطينية، وترى أنه من واجب كل البلدان العربية دعم هذه المقاومة، ولا غرو أن تكون الجزائر في طلائع الدول العربية التي تحركت منذ بداية ظهور التوتر بين النظام الملكي الأردني والمقاومة الفلسطينية -والذي نتج عنه ما سمي بـ "أحداث أيلول الأسود"- للحيلولة دون وصول الإخوة الأشقاء إلى حد الاقتتال، وإثر هذه الأحداث سافر وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لإقناع الطرفين بالكف عن هذا الاقتتال وتوجيهه نحو عدوهما المشترك (العدو الصهيوني).

أما موقف الجزائر من أحداث أيلول الأسود فيجسده التصريح الآتي: «إن الجزائر ستقف دوماً إلى جانب المقاومة الفلسطينية، وتعتبر أن أي محاولة مباشرة أو غير مباشرة تستهدف النيل من المقاومة الفلسطينية هي بمثابة انتحار وستكون له عواقب وخيمة لا على مستقبل فلسطين فحسب بل على مستقبل الوطن العربي عموماً».

- لقد تابعت الجزائر باهتمام كبير تطورات ومسار القضية الفلسطينية على مستوى جميع المؤتمرات العربية ودورات المجلس الوطني الفلسطيني، فكانت موقفها مؤيدة لكل المؤتمرات التي جاءت قراراتها في مستوى التحدي الذي تتطلبه القضية الفلسطينية، وتكون موقفها منددة

ومعارضة عندما تكون القرارات دون المستوى المطلوب، وأحياناً أخرى تمتنع عن الجزائر عن المشاركة أصلاً في أي مؤتمر يقصي مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، مثلما حدث في مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي احتضنته العاصمة الأردنية عمان حيث أمتنعت الجزائر عن المشاركة فيها بسبب عدم مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي هذا الإطار لم تكتف الجزائر بالمشاركة في هذه المؤتمرات والدورات فحسب، بل احتضنتها ونظمتها مرات عديدة، كاحتضانها للدورات السادسة عشر، والثامنة عشر، والتاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني وكلها كانت في المستوى المطلوب، حيث كرّست وحدة الصف الفلسطيني، ودعت إلى تغليب العمل العسكري على النضال السياسي لحل القضية الفلسطينية.

- مثّلت الانتفاضة الفلسطينية سنة 1987، أو ما سميت ب "انتفاضة الحجارة" منعرجاً حاسماً في تاريخ القضية الفلسطينية لما حظيت به من التفاف لمختلف القوى الفلسطينية وتأييد عربي ودولي، كما أنها جسّدت مبدأ أولوية الداخل عن الخارج وقضت على آمال الصهاينة وعبّرت بحق عن فشل سلام كامب ديفيد المزعوم.

تجلى موقف الجزائر من هذه الانتفاضة في القمة العربية الخامسة عشر التي احتضنتها خلال الفترة الممتدة من 8 إلى 9 جوان 1988، إذ حققت هذه القمة ثلاث نجاحات لصالح القضية الفلسطينية وهي دعمها الفعال للانتفاضة، وشجبها الصريح لمشروع شولتز، وأخيراً عملت على فك الارتباط القانوني بين الأردن والضفة الغربية، وكانت هذه النجاحات بمثابة الظروف المساعدة على قيام دولة فلسطين.

- توجت مجهودات الجزائر ومساعيها الحثيثة بالإعلان عن قيام دولة فلسطين خلال الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني التي احتضنتها الجزائر في الفترة الممتدة من 12 إلى 15 نوفمبر 1988، وكانت الجزائر -بطبيعة الحال- أول من اعترف بها ليرتفع بعد ذلك عدد الدول المعترفة بدولة فلسطين إلى 76 دولة خلال شهر ديسمبر من نفس السنة، وكان لهذا الانتصار السياسي الذي حققته منظمة التحرير الفلسطينية وقع كبير على مسار القضية الفلسطينية، غير أن اندلاع أزمة الخليج الثانية في مطلع شهر أوت 1990 غيّر مجرى الأحداث وأدى إلى عزل وخنق المنظمة سياسياً ومالياً.

- شكلت حرب الخليج الثانية ضربة قوية للصف العربي وخاصة للقضية الفلسطينية، ورغم ذلك واصلت الجزائر جهودها في دعم هذه القضية، إذ أنه قبل انعقاد المؤتمر الدولي للسلام احتضنت الجزائر الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني، وذلك لدراسة خيارات الفلسطينيين واتخاذ القرار بخصوص الامتناع أو المشاركة في المؤتمر الدولي، وبعد أخذ ورد بين مختلف الفصائل الفلسطينية المشاركة في هذه الدورة وافق المجلس الوطني الفلسطيني رسمياً على المشاركة في المؤتمر.

- إن السياسة الجديدة التي انتهجتها واشنطن حيال الشرق الأوسط لا تعدو أن تكون مجرد سياسة ذر الرماد في العيون لأن واشنطن لم تقدم أي شيء ملموس لإنجاح هذا المؤتمر الذي وصل في الأخير إلى طريق مسدود بسبب التعنت الإسرائيلي والتواطؤ الأمريكي، ورغم ذلك فقد أثبت المؤتمر الدولي للسلام بما لا يدع مجالاً للشك أنه لا معنى لأي سلام في الشرق الأوسط مالم تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية.

- تعتبر الأزمة اللبنانية التي دامت 17 سنة تقريباً أزمة فريدة من نوعها ومعقدة ومتشابكة بتشابك العديد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، فهي أزمة صراع طائفي بالدرجة الأولى، وعبرت عن مدى التناقضات الاجتماعية في لبنان، وهي صراع حضاري حول مسألة الهوية، وهي نزاع إقليمي يرتبط بمكانة لبنان في ظل الاستراتيجية السورية، ومرتبط أيضاً بالصراع العربي-الإسرائيلي، وبدور هذه الأخيرة في المنطقة.

- لم تكن الأزمة اللبنانية وليدة استقرار الفلسطينيون أو بالأحرى المقاومة الفلسطينية في لبنان كما يعتقد البعض، بل هي نتيجة صراع داخلي بين طرفين متناقضين في المصالح والأهداف، فالطرف الأول تمثله القوى اليمينية اللبنانية وهي تسيطر على نسبة كبيرة من المصالح السياسية والإدارية والحكومية، ومن ثم فهي تسعى جاهدة للحفاظ على مكاسبها التي تتمتع بها منذ الاحتلال الفرنسي للبنان، أما الطرف الثاني فتمثله القوى الوطنية التقدمية الرافضة للأوضاع الداخلية التي يعيشها لبنان، الأمر الذي دفع هذا الطرف إلى العمل بكل ما في وسعه من أجل القضاء على لبنان الطائفي وإحلال محله لبنان الديمقراطي الشعبي.

- إن الجزائر ورغم بعدها جغرافياً عن لبنان الشقيق، إلا أنها لم تكن بمعزل عما يجري فيه من صراعات وتوترات بين الأخوة اللبنانيين أنفسهم وبينهم وبين الأشقاء الفلسطينيين والسوريين، فعبّرت مرار وتكراراً عن أسفها العميق لصراع الأشفاء في لبنان، ودعت في مناسبات عديدة

الإخوة الفرقاء اللبنانيون إلى ضرورة التحلي بالحكمة والتعقل في حل مشاكلهم، وزاد اهتمام وانشغال الجزائر بالأزمة اللبنانية لما أقحمت فيها المقاومة الفلسطينية، وهو ما عارضته الجزائر بشدة، فقامت إزاء هذه الأزمة بتعيين مُحَّد يزيد سفيراً لها في لبنان سنة 1973، وذلك بغية حماية وتدعيم المقاومة الفلسطينية من جهة، وتغطية حاجيات الأزمة من جهة ثانية، فأرسلت الجزائر الكثير من المساعدات الإنسانية إلى الإخوة اللبنانيون والفلسطينيون من أدوية ومعدات طبية، هذا فضلاً عن بنائها مستوصفات وعيادات طبية لتقديم الإسعافات الأولية.

– إن الجزائر البلد العربي الوحيد الذي لم يقم بإغلاق سفارته بلبنان طيلة فترة الأزمة، ورئيسها هو الرئيس العربي الوحيد الذي زار لبنان في أحلك فتراتها، إن موقفها هذا ودفاعها المستميت على القضية اللبنانية بالإضافة إلى دبلوماسيتها النشيطة وسياستها الخارجية الناجحة أهلها لكي تكون عضواً فاعلاً في اللجنة الثلاثية العربية العليا إلى جانب المملكتين السعودية والمغربية التي أوكلت لها مهمة إيجاد حل نهائي للأزمة، فتمكنت هذه الأخيرة بفضل مجهودات الرؤساء الثلاثة ووزراء خارجيتهم وكذا مندوبها الجزائري المخضرم الاخضر الابراهيمي من تقريب وجهات نظر الإخوة اللبنانيين الفرقاء واجتماعهم في الطائف بالمملكة العربية السعودية وموافقتهم على وثيقة الوفاق الوطني التي تم على أساسها انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية بعد فراغ رئاسي لبناني طويل.

– تعتبر الحرب العراقية–الإيرانية من الأخطاء العربية التي لا زلنا ندفع ثمنها إلى اليوم ، كما تعتبر مصدر الخطأ الذي أعاد من جديد، وبقوة أكبر، النفوذ الغربي إلى المنطقة العربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي حققت جميع أهدافها من وراء هذه الحرب دون أدنى تكلفة، وهكذا ازداد تغلغل الدور الأمريكي في منطقة الخليج بعد ما كان قاب قوسين أو أدنى من التقلص والاندثار.

– تعد الحرب العراقية–الإيرانية التي دامت ثماني سنوات تقريباً (1980–1988) أطول الحروب التقليدية خلال القرن العشرين، فهي حرب غامضة لا معنى لها ولا فائدة منها، لا تسعى لتحقيق أي أهداف، ولا تملك أية استراتيجية، ولا تبررها أية شعارات، ثمان سنوات استفاد خلالها تجار الأسلحة وحدهم خاصة بريطانيا، فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وتضرر منها الطرفان

خصوصاً والمنطقة العربية والإسلامية عموماً، ولهذا السبب لم يفرح تجار الأسلحة لانتهاء الحرب وانزعجوا لقبول إيران القرار رقم 598.

– إن الجزائر سبق لها وأن نجحت في وساطات مع إيران منها الوساطة بين العراق وإيران لحل خلاف حدودي بينهما والتي توجت بالتوقيع على اتفاقية الجزائر سنة 1975، وكذا الوساطة التي قامت بها الجزائر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في قضية احتجاز الرهائن الأمريكيين، والتي توجت بإطلاق سراحهم وعودتهم إلى بلدهم انطلاقاً من الجزائر، وهو ما أهل الجزائر لتمارس نفس الدور حيال أزمة الخليج الأولى، سواء قبل اندلاع الحرب أو خلالها من أجل إقناع طرفي النزاع بالابتعاد عن القوة العسكرية في حل مشاكلهما، وناشدتهما مرات عديدة باللجوء إلى الحل السلمي العربي الإسلامي بعيداً عن تدويل القضية، ولا أدل على موقفها هذا من وصف سياستها **بسياسة إطفاء الحرائق**.

– إن موقف الجزائري الحيادي حيال أزمة الخليج الأولى أملته عليها مبادئها وتجربتها الثورية، فإذا كان العراق بالنسبة للجزائر بلد عربي شقيق، فإن إيران بالنسبة إليها بلد إسلامي صديق قام بعد ثورته الإسلامية بإغلاق السفارة الإسرائيلية وفتح في مكانها السفارة الفلسطينية، والجميع يعلم مكانة فلسطين بالنسبة للجزائر، ولهذا سعت جاهدة من أجل إصلاح ذات البين، وكلفها ذلك دفع ضريبة الدم، إذ فقدت رئيس دبلوماسيتها ومعه خيرة من أبناء الجزائر البررة وهم في مهمة وساطة دبلوماسية بين طرفي الحرب.

– أثّرت أزمة الخليج الأولى في الجزائر أيما تأثير، كونها تسببت في تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية بعد تزعزع الجبهة الشرقية المتمثلة في العراق والتي كانت إسرائيل تخشاها، كما أدت هذه الحرب إلى تمزيق وحدة الصف العربي، وبالمقابل عززت الهيمنة والسيطرة الصهيونية على المنطقة، وتجرأت القيادة الصهيونية على رفع صوتها عالياً وهي تردد إنه خطأ كبير القول بأن إسرائيل والصراع العربي الإسرائيلي هي سبب المشاكل وتردي الأوضاع في الشرق الأوسط.

– إن إلغاء اتفاقية الجزائر 1975 من طرف القيادة العراقية يعتبر إيذاناً وبداية فعلية للحرب العراقية – الإيرانية، وأن هذه الاتفاقية نفسها عاد إليها العراق واتخذها كقاعدة أساسية لحل مشاكله مع إيران، وتأكد للطرفين المتصارعين بصفة خاصة وللعالم أجمع أن اتفاقية الجزائر تبقى من وجهة النظر الدولية أساساً لأية تسوية بين العراق وإيران.

– منذ اكتشاف مادة النفط الحيوية (الذهب الأسود) في منطقة الخليج العربي أصبح هذا الأخير أرضاً خصبة ومسرحاً ملائماً للصراعات والنزاعات والخلافات والتوترات بين مختلف دوله وإماراته، إذ لا تكاد تنتهي أزمة إلا وخلّفتها أزمة أخرى، ولا أدل على ذلك من أزمة الخليج الثانية التي تفجرت مباشرة بعد إنتهاء أزمة الخليج الأولى.

– يعد النزاع العراقي – الكويتي نزاعاً قديماً وشائكاً، إذ أن جميع الحكومات التي تعاقبت على العراق أكدت بشكل قطعي أن الكويت جزأ من العراق، وأنها كانت تابعة لمحافظة البصرة العراقية، ولم تتوقف حكومات بغداد يوما ما عن المطالبة بضم الكويت إلا في الحالات الاستثنائية التي تكون فيها العراق منشغلة بظرف داخلي أو أزمة خارجية، ومن ثم فإنه من العبث الاعتقاد بأن قرار غزو العراق للكويت جاء ارتجالياً، بل اتخذ بناء على الخلافات الحدودية بين البلدين، لتتعزز بعدها تلك الخلافات بأسباب استراتيجية وسياسية واقتصادية، وأوضاع داخلية وأخرى خارجية حتى تفجرت الأزمة عن الآخر في مطلع شهر أوت 1990.

– إن المساعي والوساطات العربية ما انفكت تتحرك وتسعى للحيلولة دون تفجير الأزمة منذ أن بدأت بوادرها تلوح في الأفق، وبالرغم من وصول تلك المحاولات العربية إلى طريق مسدود إلا أنها استطاعت على الأقل افتكاك قمة عربية مصغرة طارئة بجدة يوم 31 جويلية 1990 لتدارس السبل والوسائل الكفيلة بتطويق الأزمة، لكن للأسف، ما يعاب عن هذه القمة أنها لم تقتصر فقط على فشلها في إيجاد مخرج للأزمة بل أكدت بشكل قطعي على وقوع الكارثة، إذ أنه في الوقت الذي كان فيه المؤتمرون مجتمعون بجدة كانت جنوب البصرة وضواحيها تشهد تحركات عسكرية مشبوهة، وبالفعل لم يمر سوى يومن من اجتماع جدة حتى وقعت كارثة الاحتلال يوم 02 أوت 1990.

– إن الجزائر من جهتها كان موقفها من الأزمة واضحاً لا لبس فيه ولا غموض، وهو موقف مستمد من ثورتها المجيدة ومبدأ ثابت من مبادئ سياستها الخارجية، فالجزائر تحركت في وقت مبكر وعلى جميع المستويات والأطراف للحيلولة دون وقوع الكارثة لكنها لم توفق في ذلك بسبب اعتراض بعض الأطراف الأخرى.

– أدانت الجزائر بشدة الاجتياح العراقي للكويت منذ وهلته الأولى، واعتبرته عملا عدائياً ومنافياً للمقررات الشرعية والمواثيق الدولية، وهو ما عبرت عنه في البيان الصادر عن وزارة الخارجية

الجزائرية في اليوم الموالي للاجتياح 03 أوت 1990، إذ طالبت فيه الجزائر بضرورة الانسحاب الفوري للقوات العراقية وعودتها إلى حدود ما قبل 02 أوت 1990، وبالمقابل أكدت على سيادة وسلامة الكويت ووحدتها الترابية.

– اقترحت الجزائر منذ بداية الأزمة العراقية الكويتية الحل العربي وراهنت عليه بعيداً عن أي ضغط أو تدخل أجنبيين، بل أكثر من ذلك حذّرت وأكّدت على أن أي محاولة ومهما كان مصدرها تكون خارجة عن هذا الإطار هي بمثابة تحد صارخ لميثاق الجامعة العربية وتطاول كبير على مشروع الوحدة العربية، وبناء على اقتراح الجزائر تم عقد قمة عربية طارئة بالقاهرة يوم 10 أوت 1990.

– عملت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية كل ما في وسعها من أجل تفويت الفرصة على الجزائر في الاجتماع العربي الطارئ بالقاهرة، وبالفعل نجحت تلك الدول الغربية في مسعاها، إذ كان من المفترض أن تكون هذه القمة فرصة مناسبة لتذليل الصعوبات والتئام الجرح العربي من طرف الأسرة العربية، وهو ما راهنت عليه الجزائر، لكنها للأسف عملت هذه القمة على تعميق الجرح العربي وتكريس الخلاف وليس فقط بين الطرفين المتصارعين بل بين جميع الدول العربية التي انقسمت مواقفها بين مؤيد ومعارض ومتحفظ وممتنع حتى أضحى حل الأزمة أمر بعيد المنال.

– إن الجزائر بالرغم من فشل قمة القاهرة الطارئة التي خصصت –زعماً– لحل الأزمة أو على الأقل لتخفيف حدة التوتر بين طرفي النزاع، إلا أنها لم تقطع حبل الأمل في مواصلة بحثها عن مخرج للأزمة، فقام رئيسها الشاذلي بن جديد بصفته رئيس اتحاد المغرب العربي بمحاولة أخرى في هذا الإطار من أجل تنسيق الجهود والتشاور بين دول الاتحاد من أجل الوصول إلى حل لهذه الأزمة، وهو ما عبّر عنه الشاذلي بن جديد في قوله: «**إنه من الضروري أن ننسق جهودنا وأن نعمق التشاور فيما بيننا، باعتبارنا مجموعة معنية بما يجري في منطقة الخليج**»، هذا على غرار قيامه (الشاذلي بن جديد) بجولات مكوكية قادته إلى تسع عواصم عربية وغربية بحثاً عن السلام ومحاولة منه لفك طلاسم المعضلة ونزع فتيلها.

– إن الموقف الشعبي الجزائري جاء مطابقاً تقريباً للموقف الرسمي، إذ فوجئ الرأي العام الجزائري –على غرار الرأي العام العربي– في أول الأمر بالاجتياح العراقي للكويت، ولم يتقبل

إطلاقاً فكرة غزو بلد عربي لبلد جار عربي آخر، ولقد علّق بعض الصحفيين الجزائريين آنذاك على أنه من غير المعقول أ ن تتحقق الوحدة بقوة السلاح.

لكن هذا الموقف الشعبي الجزائري لم يلبث أن تغير وانحاز لصالح العراق خاصة بعد أن وافقت الحكومة السعودية على التدخل الأجنبي ودخول القوات الأمريكية إلى أراضيها يوم 06 أوت 1990، أي قبل قمة القاهرة المفبركة وهو ما يؤكد على أنه عقدت من باب تسجيل المواقف فقط. وبعد إحلال القوات الأجنبية بالسعودية طوى الرأي العام الجزائري مسألة احتلال الكويت وانتقل إلى الوقوف بجانب العراق في مواجهة المؤامرة الأمريكية الغربية الصهيونية.

- أكد الموقف الجزائري، حكومة وشعباً، تجاه الأزمة أن المؤامرة أصبحت أكبر بكثير من اجتياح الكويت وانتقلت إلى صراع بين طرفين، الأول تمثله الامبريالية الغربية الصهيونية المتخالفة مع الدول الخليجية والكامب دايفيدية، والثاني يمثله العراق الذي أصبح في نظر الجزائر قلعة الصمود والتحدي للمؤامرة الكبرى التي تستهدف الاستحواذ على النفط العربي.

- إن حرب تحرير الكويت التي دبرتها وقادتها الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها بعض الدول العربية العميلة في منتصف شهر يناير 1991 والتي استمرت إلى غاية 28 من الشهر نفسه، سددت بفواتير عربية، وتحملت أعباؤها الدول العربية، والمنتصر الوحيد فيها هي واشنطن، وبعدما حققت هذه الأخيرة أهدافها من هذه الحرب سارعت إلى إعلان مبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب الداعية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، زاعمة من ورائه خلق تسوية شاملة لأوضاع الشرق الأوسط عموماً.

- تعتبر مشكلة الصحراء الغربية -بحكم موقعها الاستراتيجي- من أخطر وأعقد قضايا المغرب العربي على الإطلاق التي لا زالت قائمة إلى يومنا هذا، وهي العائق الكبير الذي يحول دون قيام مشروع المغرب العربي الكبير، لذلك فإن الاهتمام بهذه القضية لم يقتصر فقط على دول المنطقة فحسب، بل حظيت باهتمام إقليمي وعالمي لما تسببت به من تهديد للسلم والأمن العالميين، وكان بإمكان هذا النزاع أن يسلك طريقه الطبيعي المتمثل في تصفية الاستعمار من هذا الإقليم عن طريق الرجوع لإرادة شعبه، غير أن التقاء الأطماع التوسعية المحلية للأنظمة الرجعية مع مصالح وأهداف الامبريالية العالمية حال دون ذلك.

– إن اهتمام الجزائر –حكومة وشعباً– بهذه القضية لم يكن وليد مرحلة ما بعد الاستقلال فحسب، بل يعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي وتحديداً في أواخر القرن الثمن عشر ميلادي، وذلك عندما شكل الشيخ ماء العينين جيشاً ضم في صفوفه جزائريين لمكافحة الاستعمار الأوروبي بصفة عامة والذي تقاسم إفريقيا في ندوة برلين عام 1885.

– ظل موقف الجزائر الداعم للقضية الصحراوية ثابتاً منذ بداية النزاع ولم تحد عنه إلى يومنا هذا، سواء في فترة الاستعمار الاسباني أو بعد انسحابه منها، ولا أدل على ذلك من موقفها الرافض والمندد للوثيقة التي أصدرتها السلطات الاسبانية سنة 1973 والتي تنص على منح الاستقلال الذاتي للشعب الصحراوي في إطار السيادة الاسبانية، وأكدت الجزائر حينها على ضرورة الاستقلال التام للشعب الصحراوي الشقيق، وموقف الجزائر هذا هو تعبيراً عن إرادة شعبها وتجسيداً لتاريخه وكفاحه الطويل، وهذا إيماناً منها بوحدة المغرب العربي الكبير المبني على الثقة والاحترام المتبادل بين دوله وشعوبها.

– مرت القضية الصحراوية عموماً بمرحلتين متباينتين تباينت معها مواقف دول الجوار، تمثل المرحلة الاولى فترة الاستعمار الاسباني، وتميزت هذه المرحلة بالتشاور السياسي والسلم والاستقرار بين دول الجوار الثلاثة (الجزائر، المغرب، موريتاني)، وكانت مواقفهم موحدة متمثلة في العمل الجماعي والتنسيق فيما بينهم من أجل تحرير وتخليص الشعب الصحراوي من قبضة الاستعمار الاسباني، أما المرحلة الثانية فهي فترة ما بعد الانسحاب الاسباني، وفي هذه المرحلة لم تلبث المغرب وموريتانيا أن غيرتا موقفهما إزاء القضية الصحراوية، وأعلنتا بوضوح نيتهما في اقتسام الصحراء الغربية فيما بينهما، أما الجزائر فقد ظلت على موقفها الداعم للقضية وعارضت بشدة هذا التحالف المغربي — الموريتاني الاستعماري، بل أكثر من ذلك عملت جاهدة على لفت أنظار الدول الأعضاء بالمنظمة الإفريقية إلى ما يجري في الصحراء الغربية.

– تمثل فترة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بالنسبة للإخوة الصحراويين أهم مرحلة في تاريخ كفاحهم وقضيتهم العادلة، إذ حقق فيها الشعب الصحراوي قمة الانتصارات السياسية والعسكرية، وذلك بفضل مجهودات الجزائر ودعمها المادي والمعنوي المطلق للشعب الصحراوي الشقيق، وهذا بشهادة أصحاب القضية أنفسهم، ففي هذه المرحلة تحققت فيها المصالحة الموريتانية–الصحراوية في الجزائر، وفيها انضمت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إلى منظمة

الوحدة الإفريقية، وخلال هذه المرحلة اعترفت العديد من الدول بالجمهورية العربية الصحراوية، هذا على غرار العديد من الانتصارات العسكرية التي حققتها جبهة البوليساريو ضد القوات المغربية الغازية.

– رغم الأدوار الجوهرية التي قامت بها هيئة الأمم المتحدة عبر مختلف هياكلها وأجهزتها (محكمة العدل الدولية، مجلس الأمن، الجمعية العامة...)، ورغم مساعيها الحميدة في إصدار العديد من القرارات من أجل تسوية القضية الصحراوية –وهي آخر مستعمرة حالياً في إفريقيا– إلا أنها لم توفق لحد الساعة في إيجاد حل سلمي للمشكلة، فإذا كانت قد نجحت في تطبيق الشق الأول من الخطة والمتمثل في تطبيق قرار وقف إطلاق النار سنة 1991، فإنها فشلت وعجزت عن تطبيق شقها الثاني من القرار وهو إجراء استفتاء لتقرير المصير بالرغم من تنصيبها بعثة (المينورسو) للقيام بهذه المهمة، لكن هذه الأخيرة مع مرور الوقت أفرغت من هدفها الرئيسي المتمثل في الإشراف على إجراء الاستفتاء بسبب التعنت المغربي الذي حال دون أداء مهامه على أحسن وجه.

تلك هي أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي لهذا الموضوع، وسأقرنها ببعض التوصيات من بينها:

– إن البحث في موضوع دور الجزائر وعلاقاتها بالقضايا العربية لا زال في حاجة ماسة إلى أقلام وطنية تستجلي الحقائق من مصادرها الأصلية بكل موضوعية ونزاهة، خاصة في ظل وجود بعض الجهات والأطراف التي تحاول تشويه سمعة الجزائر والتقليل من أدوارها ومواقفها تجاه القضايا العربية خصوصاً وقضايا التحرر في العالم عموماً.

– إن تلك القضايا العربية لا تزال في أمس الحاجة إلى مزيداً من الدراسة والبحث في أسبابها العميقة، ولا تزال تحتاج إلى تحليل عميق ودقيق للنتائج المتمخضة عنها، وذلك نظراً لكون تلك القضايا والنزاعات هي التي حالت دون تقدم الوطن العربي والتحاقه بمصاف الدول المتقدمة.

– هناك الكثير من الكتابات التي كتبت عن تاريخ الجزائر تتميز بالذاتية والتحيز والعنصرية، وبالتالي ينبغي التعامل معها بحيطة وحذر شديدين لأنها تبحث عن السلبيات فقط وعن كل ما ينقص ويقلل من أهمية الجزائر ومواقفها إزاء القضايا العربية، ومن ثم وجب علينا إبطال مساعيهم الرامية إلى عزل الجزائر عن محيطها العربي وإطارها الإسلامي.

– لا بد للباحثين والمؤرخين الجزائريين بل من واجبهم الاهتمام بتاريخ الجزائر خصوصاً والتاريخ العربي الإسلامي عموماً، وحمايته من المؤرخين خاصة ذوو النزعة الاستعمارية الذين يحاولون تشوية سمعة التاريخ العربي الإسلامي وطمس هويته وحضارته.

– لا بد من استثمار هذه الدراسات بشكل إيجابي في تعزيز الروابط بين الدول العربية، لأن معالجة هذا الموضوع ليس الغرض منه فتح الجراح، بل للاستفادة من هذه الأخطاء التي وقعت فيها الدول العربية في بناء مستقبل عربي أفضل تربطه علاقات حضارية بين مختلف دوله وأقطاره.

– وفي الأخير أملي أن تسهم هذه الدراسة في تقريب وتعزيز العلاقات العربية خاصة في مجال البحث والدراسات العلمية الأكاديمية، وأتمنى أن يعتبر هذا العمل إضافة –ولو قليلة– لتاريخ الجزائر، وأن يستفيد منه كل متعطش للعلم من طلبة وهواة وباحثين، مع اعتذاري لكل ما بدا في هذه الدراسة من نقص أو تقصير، كما أتمنى أن يواصل الباحثين والمؤرخين الدراسة في هذا المجال، واستدراك ما فات من حقائق ومعلومات والحمد لله رب العالمين.

الملاحـــــــــــــــق

الملحق رقم: 01

خريطة توضح التقسيم الإداري والجغرافي للصحراء الغربية[1]



[1] http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Polesario/Map06.jpg cvt.htm.

الملحق رقم: 02

خريطة توضح تقسيم إقليم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا[1]



[1] http://www.moqatel.com/openshare/maps2/SiasiaGall/document169333.htm.

الملحق رقم: 03

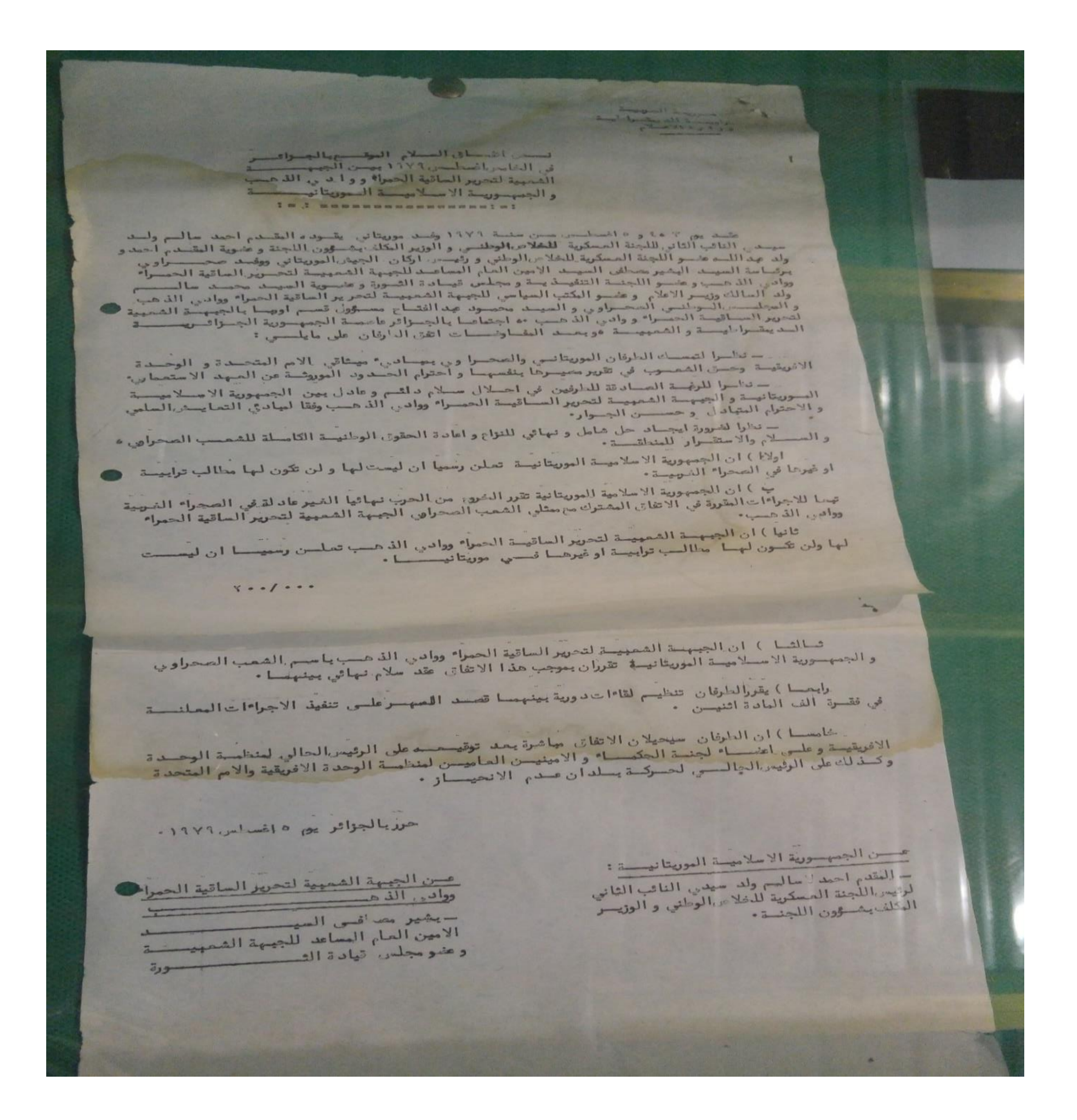
خريطة توضح الأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية[1]



[1] http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Polesario/Map09.jpg cvt.htm.

الملحق رقم: 04

نص اتفاق السلام الموريتاني الصحراوي الموقع بالجزائر بتاريخ 05 أوت 1979م[1]



نص اتفاق السلام الموقع بالجزائر
في العاشر اغسطس ١٩٧٩ بين الجبهة
الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب
و الجمهورية الاسلامية الموريتانية

عقد يوم ٣ و ٤ و ٥ اغسطس من سنة ١٩٧٩ وفد موريتاني يقوده المقدم احمد سالم ولد سيدي النائب الثاني للجنة العسكرية للخلاص الوطني، و الوزير المكلف بشؤون اللجنة و عضوية المقدم احمدو ولد عبد الله عضو اللجنة العسكرية للخلاص الوطني و رئيس اركان الجيش الموريتاني ووفد صحراوي برئاسة السيد البشير مصطفى السيد الامين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب و عضو اللجنة التنفيذية و مجلس قيادة الثورة و عضوية السيد محمد سالم ولد السالك وزير الاعلام و عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب و المجلس الوطني الصحراوي و السيد محمود عبد الفتاح مسؤول قسم اوروبا بالجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب ، اجتماعا بالجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية و الشعبية ، وبعد المفاوضات اتفق الطرفان على مايلي :

— نظرا لتمسك الطرفان الموريتاني والصحراوي بمبادئ ميثاق الامم المتحدة و الوحدة الافريقية وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها و احترام الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري.

— نظرا للرغبة الصادقة للطرفين في احلال سلام دائم و عادل بين الجمهورية الاسلامية الموريتانية و الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب وفقا لمبادئ التعايش السلمي و الاحترام المتبادل و حسن الجوار.

— نظرا لضرورة ايجاد حل شامل و نهائي للنزاع و اعادة الحقوق الوطنية الكاملة للشعب الصحراوي و السلام والاستقرار للمنطقة.

اولا) ان الجمهورية الاسلامية الموريتانية تعلن رسميا ان ليست لها و لن تكون لها مطالب ترابية او غيرها في الصحراء الغربية.

ب) ان الجمهورية الاسلامية الموريتانية تقرر الخروج من الحرب نهائيا الغير عادلة في الصحراء الغربية تبعا للاجراءات المقررة في الاتفاق المشترك مع ممثلي الشعب الصحراوي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب.

ثانيا) ان الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب تعلن رسميا ان ليست لها ولن تكون لها مطالب ترابية او غيرها في موريتانيا.

٢٠٠/٠٠٠

ثالثا) ان الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب باسم الشعب الصحراوي و الجمهورية الاسلامية الموريتانية تقرران بموجب هذا الاتفاق عقد سلام نهائي بينهما.

رابعا) يقرر الطرفان تنظيم لقاءات دورية بينهما قصد السهر على تنفيذ الاجراءات المعلنة في فقرة الف المادة اثنين.

خامسا) ان الطرفان سيحيلان الاتفاق مباشرة بعد توقيعه على الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية و على اعضاء لجنة الحكماء و الامينين العامين لمنظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة وكذلك على الرئيس الحالي لحركة بلدان عدم الانحياز.

حرر بالجزائر يوم ٥ اغسطس ١٩٧٩.

عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية :
— المقدم احمد سالم ولد سيدي النائب الثاني لرئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني و الوزير المكلف بشؤون اللجنة.

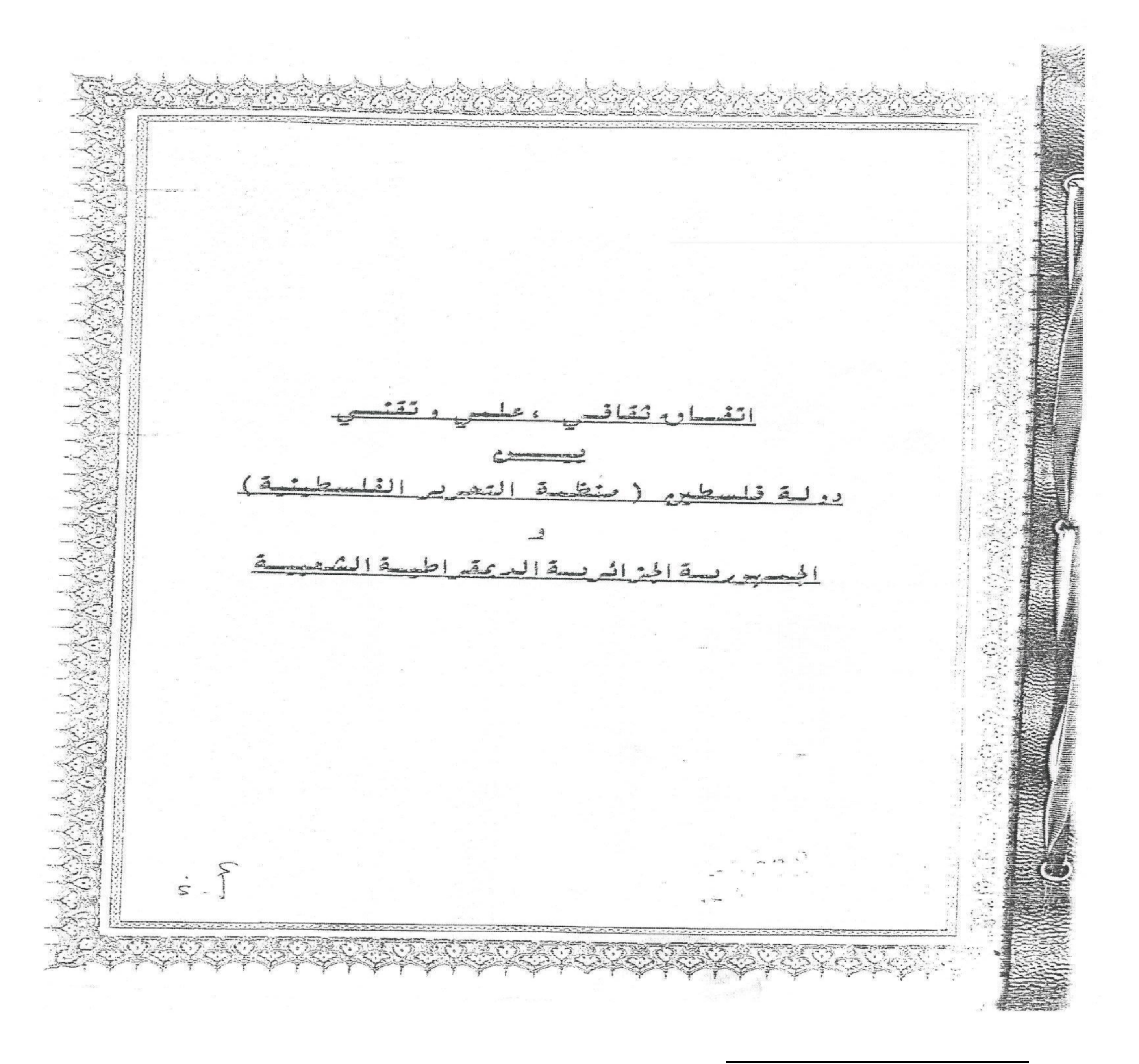
عن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب
— بشير مصطفى السيد
الامين العام المساعد للجبهة الشعبية
و عضو مجلس قيادة الثورة

---

[1] أرشيف متحف المقاومة بالجمهورية العربية الصحراوية.

الملحق رقم: 05

الاتفاقية الثقافية والعلمية المبرمة بين الجزائر وفلسطين بتاريخ 01 أبريل 1991[1]



اتفـاق ثقافـي ، علمـي و تقنـي

بيـن

دولة فلسطين (منظمة التحرير الفلسطينية)

و

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

[1] أحمد شقيق أحمد أبو جزر: **بلدان المغرب العربي والقضية الفلسطينية 1948-1978 تونس-الجزائر-المغرب**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور مصطفى نويصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2014/2013، ص389.

ان دولة فلسطين (منظمة التحرير الفلسطينية) و حكومة الجمهورية الجـزائـريـة الديمقراطية الشعبية انطلاقا من تلاحم ثورتيهما و تأكيدا منهما بان التراث الثقـافـي العربـي المشترك يؤلف جزءا هاما من تاريخ شعبيهما و حرصا منهما على ان يسهم شعباهمـا في اقامة صرح حضارة عربية حديثة جديرة بماضيهما محققة للأهداف المشتركة ورغبة منهما في توثيق عرى التضامن الأخوى بين الشعبين الشقيقين الفلسطيـنـي و الجزائري و تقوية التعاون في جميع المجالات الثقافية و التربوية و العلمية و الفنية قد قررتا عـقد هـذا الإتفاق .

أولا : في ميدان التعليم ، التربية و الرياضة

المـادة01

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنمية علاقاتهما الثقافية و العلمية و ذلك بتبادل الأساتذة لإلقاء المحاضرات و اجراء البحوث ضمن شروط يتفق عليها وكذا دعوة العلماء و الباحثين والمفكرين.

المـادة02

يعمل الطرفان على تنظيم رحلات جماعية للأساتذة و المعلمين و الطلاب وتيسير تبادل الزيارات بين المنظمات العاملة في المجالات الثقافية و الفنـيـة و الرياضية .

المـادة03

يعمل الطرفان المتعاقدان على تقريب المناهج التعليمية و على التوسع خاصة في تدريس تاريخ البلاد العربية و جغرافيتها و نضال الشعبين الجزائـري والفلسطيني ، و التعريف برجالات العرب في الميادين العلمية و الفنية و الادبية

المــــادة04

تعقد دورات تدريبية و ندوات و مؤتمرات للأساتذة و المعلمين ليطلعوا على التطور الذي تحقق لدى الطرفين و ليتدارسوا القضايا التربوية و التعليمية على ان يحدد ذلك باتفاق بين المؤسسات الرسمية المختصة .

المــــادة05

يتبادل الطرفان وفودا من منظمات الشباب و الطلاب و الكشافة بهدف زيادة توثيق الروابط بين شبيبتي الشعبين الجزائري و الفلسطيني .

المــــادة06

يضع الجانب الجزائري عددا من المنح الدراسية تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية تحدد من قبل الجهات الجزائرية المختصة .

المــــادة07

يعمل الجانب الجزائري على توظيف الأساتذة الفلسطينين و الإطارات ذوى الكفاءات العلمية والفنية المتخصصة وفقا للأنظمة و القرانين المعمول بها في الجزائر .

المــــادة08

يشجع الطرفان المتعاقدان اقامة مباريات للفرق الرياضية وتبادل فرق الشباب .

ثانيا : في ميدان الإعلام و الثقافة .

المــــادة 09

يعمل الطرفان المتعاقدان على تدعيم التعاون بينهما في ميدان الإعلام و الثقافة بتبادل الأنباء و الوثائق و الخبرات بين المؤسسات الرسمية العاملة لدى كل من منظمة التحرير الفلسطينية و الجزائر في هذا الميدان .

أ . ز

المـــادة10

يضع الجانب الجزائري حصة اذاعية تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية بهدف نقل صوت الثورة الفلسطينية و جهاد الشعب الفلسطيني .

المـــادة11

توثيق التعاون بين المؤسسات الرسمية في كل من الجزائر ودولة فلسطـــين (منظمة التحرير الفلسطينية) في المجالات الثقافية و الفنية و العلمية وذلك بتبادل المؤلفات والمجـــلات والدوريات المتخصصة و الوثائق التـاريخية و الفـــهارس و صور المخطوطات و الآثار ذات النسخ المتعددة و كذا الخبرة في مجال الترجمة.

المـــادة12

يسعى الطرفان لتنشيط العلاقات بينهما في ميادين المسرح و الآداب و الفن و الفلكلور ، بتبادل الخبرات و التجارب في الميادين المذكورة .

المـــادة13

يتبادل الطرفان المتعاقدان الأفلام السنمائية الثقافية و العلمية و التربوية التي ينتجها كل منهما ، كما يتبادلان الخبرة السنمائية على أن يتم ذلك باتفاق ثنائي بين المؤسسات الرسمية المختصة.

المـــادة14

يشجع الطرفان المتعاقدان قيام انتاج مشترك في الميادين الثقافية و العلمية و الفنية ويحدد هذا الإنتاج و مجالاته في اتفاق خاص .

المـــادة15

يتبادل الطرفان المتعاقدان اقامة المعارض الفنية و الثقافية و المهرجانات ، كما يتبادلان دعوة الفنانين و الفرق الموسيقية و المسرحية و الفنية و يسهلان

5

دخول المواد الضرورية لتنظيم النشاطات المذكورة.

ثالثا :الشروط المالية

المادة16

يتم توظيف المتعاونين الفلسطينيين بصفة فردية بعد دراسة ملفات ترشيحهم من قبل اللجنة الوطنية المكلفة بالتوظيف و تكون مدة التوظيف ثلاث سنوات ويجدد العقد تلقائيا في بداية كل سنة دراسية خلال هذه المدة الا في حالة اعلان احد الطرفين المتعاقدين كتابيا عن نيته في عدم التجديد و ذلك خلال مدة اقصاها الأشهر الثلاثة الأخيرة قبل انتهاء العقد وفيما يتعلق بالتعليم في الأشهر الثلاثة قبل بداية العطلة الصيفية .

المادة17

يمكن الغاء عقد التوظيف استثنائيا اثناء سريانه من طرف المتعاون او الجهة المستخدمة على ان يتحمل الطرف الذي طالب بذلك مصاريف السفر ، و في حالة الاخلال الجسيم بالإلتزامات يمكن للجهة المستخدمة الإستغناء عن المتعاون دون اشعار مسبق و لا تعويضات مالية .

المادة18

لا يجوز للمتعاونين الذين يعملون بموجب هذا الإتفاق مباشرة اي نشاط خارج اطار عملهم خلال مدة التعاقد سواء بطريق مباشر او غير مباشر و مهما كانت نوعية هذا النشاط.

المادة19

يخضع المتعاقدون بموجب هذا الإتفاق في اطار نشاطاتهم المهنية للسلطات الجزائرية ذات العلاقة، ويترتب على ذلك الإمتناع عن القيام بأي عمل من شأنه ان يسئ الى المصالح المادية والمعنوية لتلك السلطات ، و التزام السرية و الكتمان

أ . ح

التام للمعلومات و الوثائق التي قد يطلعون عليها خلال ممارسة وظائفهم اثناء مدة العقد و بعده.

المـــادة20

يتحمل الجانب الجزائري كلفة نقل المتعاون و زوجته بما فيها الزوجة الجزائرية و3 من اولاده القصر في الحالات التالية.

أ – عند قدومه من مكان التوظيف الى مركز عمله بالجزائر.

ب – عند انتهاء مدة العقد .

ج – عند فسخ العقد من طرف الحكومة الجزائرية.

د – عند نقل جثمان المتعاون المتوفي تنقل زوجته و اولاده القصر مهما كانت مدة الخدمة .

هـ – عند قضاء العطلة الصيفية ببلد التوظيف مرة كل سنتين ذهابا و ايابا .

المـــادة21

أ – يصرف للمتعاون ضمن هذا الإتفـــاق عند توظيفه لأول مرة بدل اســـتقرار قدره 3000 دج.

ب – تصرف منحة عائلية قدرها 40 دج شهريا لكل من الأولاد و الزوجة حسب الأنظمة المعمول بها في الجزائر .

ج – يخصص للأستاذ الزائر مكافأة تتناسب مع عمله و مدة اقامته وفق الأنظمة المعمول بها في الجزائر، كما تتحمل الحكومة الجزائرية علاوة على ذلك :

- نفقات سفر الأستاذ الزائر ذهابا و ايابا .
- نفقات الإقامة و السكن .

المـادة22

- يؤمن سكن غير مجاني و غير مؤثث للمتعاون و اسرته .
- يصرف بدل سكن للمتعاون قدره (250) دج شهريا .

المـادة23

يتقاضى المتعاونون الأساتذة و المعلمون الفلسطينيون بموجب هذا الإتفاق نفس الرواتب الشهرية التي يتقاضاها زملاؤهم الجزائريون .

المـادة24

يحق للمتعاونين الأساتذة و المعلمين الفلسطينيين تحويل نسبة 50 ٪ من مرتباتهم الشهرية .

أما بالنسبة للأساتذة الزائرين فيحق لهم تحويل نسبة 75٪ من المكافأة المخصصة لهم.

كما تحول منحة الوفاة حسب الأنظمة المعمول بها في الجزائر.

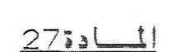
المـادة25

لابناء الفلسطينيين المقيمين بالجزائر الحق في منحة دراسية او جامعية طبقا لأحكام النصوص المعمول بها في الجزائر بهذا الشأن .

رابعا :احكام عامة

المادة26

يعتبر تاريخ المباشرة في العمل للمتعاونين في نطاق هذا الإتفاق من تاريخ وصولهم الى الجزائر شريطة ان يلتحقوا بمراكز عملهم المحددة لهم خلال اسبوع من تاريخ وصولهم .



المـــادة27

يخضع المتعاونون الذين تنطبق عليهم احكام هذا الإتفاق للنظام الجمركي و الجبائي حسب القوانين المعمول بها في الجزائر و يعفى المتعاون عند دخوله الى الأراضي الجزائرية من دفع الرسوم الجمركية على الأمتعة الشخصية و الأجهزة المنزلية و الآلات التي يستعين بها في اداء مهمته و ذلك مرة واحدة طوال مدة العقد .

المـــادة28

يقر الجانب الجزائري حق التقاعد للأساتذة و المعلمين الفلسطينيين العاملين

بموجب هذا الإتفاق على ان يوضع موضع التنفيذ بعد دراسة جوانبه الفنية من الجهات المختصة .

المـــادة29

يستفيد الأساتذة و المعلمون الفلسطينيون ضمن هذا الإتفاق من نظام الضمان الإجتماعي المعمول به في الجزائر .

المـــادة 30

اذا اوقف المتعاون عن العمل من قبل السلطات الإدارية و القضائية فان وضعيته تكون كما يلي: أ - اذا صدر الحكم لصالحه فانه يستحق راتبه اعتبارا من تاريخ توقيفه ويستمر عقده .

ب - اذا لم يكن الحكم لصالحه يلغى عقده اعتبارا من تاريخ توقيفه .

ج - يتم اصدار القرار في حالة التوقيف الإداري خلال مدة اقصاها شهر.

المادة 31

يدخل هذا الإتفاق الذي يحل محل الإتفاقية المبرمة في 4 مارس 1982 حيز التطبيق ابتداء من اول يناير 1991 و يسرى مفعوله لمدة ثلاث سنوات تجدد تلقائيا ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الآخر كتابيا عن نيته في تعديل هذا الإتفاق جزئيا او كليا و يكون هذا الإخطار سابقا للتعديل لمدة ثلاثة اشهر على الأقل .

حرر في الجزائـــر

من نسختين اصليتين باللغة العربية

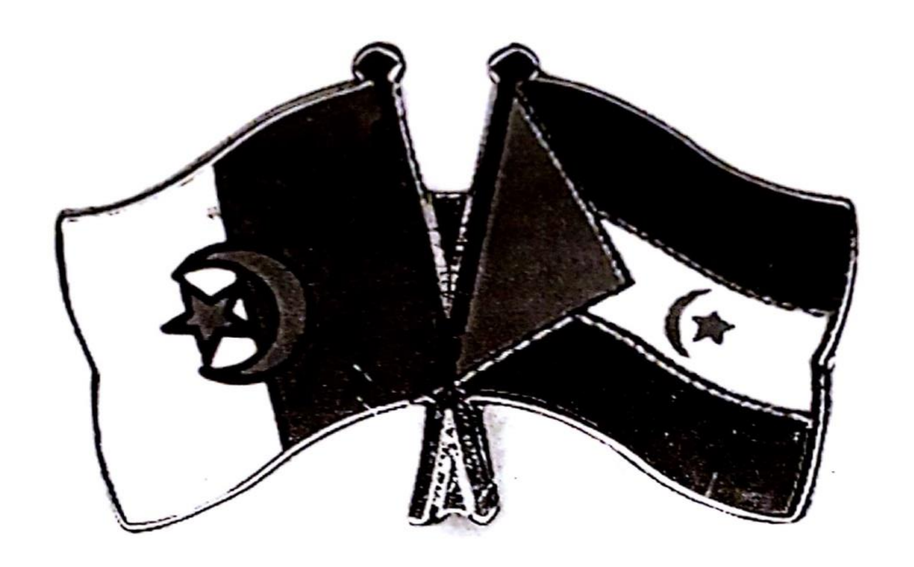
بتاريخ 01..04..1991م

الموافق الاثنين 16.. رمضان 1411هـ

عن دولة فلسطين (منظمة التحرير الفلسطينية)	عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
السيد / منذر الدجاني	السيد / سيد أحمد غزالي
سفير دولة فلسطين بالجزائر	وزير الشؤون الخارجية

الملحق رقم: 06

اتفاقية التعاون والشراكة المبرمة بين بلدية الجزائر الوسطى وولاية العيون[1].



تجديد اتفاقية التعاون والشراكة
المبرمة بين بلدية الجزائر
الوسطى و ولاية لعيون .

[1] أرشيف بلدية الجزائر الوسطى.

من خلال موقف الجزائر الثابت اتجاه الشعب الصحراوي الشقيق من أجل تقرير المصير وبحكم علاقة الجوار الحسنة التي تربط الجزائر بالصحراء الغربية تم طرح مبادرة حسنة بين بلدية الجزائر الوسطى و ولاية لعيون للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عبر تجديد اتفاقية التوأمة الثقافية والتضامنية ، ويرجع أول بروتوكول اتفاق الى تاريخ 26 مارس 2002 وتواصل تجديد هذه الاتفاقية لمدة 13 سنة الى غاية 03 اوت سنة 2015 بهدف تطوير مجمل العلاقات الثقافية و تقوية أواصر الصداقة والأخوة والتضامن التي تربط مواطني بلدية الجزائر و الوسطى ومدينة لعيون .

السيد عبد الحكيم بطاش رئيس المجلس الشعبي لبلدية الجزائر الوسطى والسيد حما بونية والي ولاية لعيون .

إن بلدية الجزائر الوسطى و ولاية العيون للجمهورية العربية الصحراوية ومن خلال موقف الجزائر الثابت اتجاه الشعب الصحراوي من أجل تقرير المصير وعزم الجزائر مواصلة هذا الموقف كتعبير قوي وعميق عن إرادة الشعب الجزائري بكل مكوناته حتى يتمتع شعب الصحراء الغربية الأخ والجار بالحرية والاستقلال ، وبحكم علاقة الجوار الحسنة التي تربط الجزائر بالصحراء الغربية .

.وبناء على الإرادة القوية واتفاق التعاون والشراكة المبرم بين بلدية الجزائر الوسطى و ولاية لعيون الصحراوية ورغبة منهما بتعزيز العلاقات الثقافية وتقوية أواصر الصداقة والأخوة والتضامن التي تربط سكان بلدية الجزائر الوسطى وسكان ولاية لعيون تجدد اتفاقية التعاون والشراكة المبرمة بين بلدية الجزائر الوسطى و ولاية لعيون .

اتفق الطرفان على ما يلي :

●المادة الاولى :

من أجل تكثيف الجهود وتقديم كل ما من شأنه أن يدعم الترابط والتعاون بين المدينتين الشقيقتين يتقاسم الطرفان الرغبة في مزيد من تنمية علاقات الصداقة بين الشعبين ودعم التعاون المتبادل في شتى المجلات الحساسة : الاقتصادية والاجتماعية و العلمية والصحية والثقافية والسياحية والرياضية ....الخ

كما يؤكد الطرفان التزامهما على العمل المتواصل الرامي الى تعزيز العلاقات التي تخدم مصالح الوطن والمواطن .

●المادة الثانية :

يتعهد الطرفان وفقا للمعطيات المنصوص عليها في هذا الاتفاق باتخاذ جميع التدابير الخاصة في شتى المجالات المتعلقة بالتضامن والتعاون الثقافي والعلمي والاقتصادي، البيئي...الخ

●المادة الثالثة:

يعطي الطرفان اهتماما خاصا للبرامج المعنية بـ :

- تبادل الخبرات الفنية والتجارب في جميع الأمور المتعلقة بالإدارة المحلية.
- تبادل المعرفة والتعاون العلمي و التعليمي في مجالات الاجتماعية والصحية.
- توفير الرعاية وحماية الطفولة والأمومة.

- ❖ تشجيع ودعم التعاون في المجالات الثقافية والسياحية والرياضية و الانسانية.
- ❖ تشجيع و دعم التبادل و التعاون في التكوين الخاص بالإطارات التقنية.
- ❖ تشجيع و دعم التعاون في المجالات الاقتصادية.
- ❖ المساعدة على إنشاء و تجهيز مراكز للتكوين.
- ❖ المساعدة في استقطاب موارد إضافية توجه لدعم المشروعات الهادفة الى التنمية البشرية.
- ❖ تعزيز التعاون بين المعاهد العلمية و منظمات الشبابية .
- ❖ المشاركة في إقامة المهرجانات و الفعاليات التي من شأنها تعزيز التضامن و اهتمام الرأي العام والتعريف بالقضية الصحراوية.
- ❖ دعوة مؤسسات المجتمع المدني إلى العمل لرفع الوعي من خلال العمل الميداني التحسيسي (تنظيم المهرجانات و اللقاءات ، الندوات ....الخ)
- ❖ السعي المشترك لتوحيد كافة المدن التوأمة في قالب تنظيمي من شأنه إضفاء صفة وطنية أكثر فعالية لأهداف التعاون المنشود.
- ❖ العمل على توسيع إمضاء اتفاقيات التضامن و التعاون من أجل تقرير المصير للشعب الصحراوي مع مدن أخرى على المستوى الدولي عامة و على مستوى إفريقيا و أمريكا اللاتينية خاصة.

المادة الرابعة:

النشاطات المحددة ضمن هذه الاتفاقية سوف تضبط ضمن برنامج عمل يعد من طرف لجنة مشتركة للمتابعة تضم ثلاثة (03) أعضاء ممثلين لكل طرف.

المادة الخامسة:

أبرم هذا الاتفاق لمدة غير محدودة و يجوز تعديله بناء على رغبة الطرفين.

المادة السادسة:

يصادق المجلس الشعبي لكلا الطرفين على اتفاق التعاون المبرم بين بلدية الجزائر الوسطى و ولاية العيون و الموقع عليه بالجزائر الوسطى

بتاريخ الاثنين 03 أوت 2015 .

الجزائر في: 2015/08/03

والي ولاية العيون

السيد حما بونية

رئيس المجلس الشعبي

لبلدية الجزائر الوسطى

السيد عبد الحكيم بطاش

الملحق رقم: 07

الإمكانيات المادية والبشرية التي وضعتها الجزائر تحت تصرف الجبهة المصرية خلال حرب الاستنزاف 1967-1971م[1]

الوسائل البشرية الجزائرية للفرق المتناوبة على الجبهة المصرية من 1967 إلى 1971.

- مجتمع قوات بقيادة النقيب بوحارة عبد الرزاق.
- فرقة محمولة للمشاة، بقيادة النقيب عبد اللاوي عبد القادر.
- فرقة محمولة للمشاة، بقيادة النقيب نزار خالد.
- فرقة محمولة للمشاة، بقيادة النقيب علاهم محمد.
- طاقم من الضباط وضباط صف وجنود بمجموع 14000 رجل، كلهم كافحوا تحت لواء جيش التحرير الوطني.
- خسائر بالأرواح، 87 ضحية لكافة الفرق.

الوسائل المادية التي استخدمتها هذه الفرق ثم تنازلت عنها عام 1971 للقوات المصرية.

- 31 دبابة من نوع T55.
- 8 مدافع طويلة المدى من معيار 122 ملم.
- 4 مدافع قاذفة من معيار 152 ملم.
- 8 مدافع مضادة للطيران، ثنائية الفوهة من معيار 37 ملم، أي 16 مدافع.
- 31 دبابة من نوع T55.
- 14 عربة مدفع رباعية مضادة للطيران من معيار 14.5 ملم أي 16 مدافع.
- 250 سيارة نقل رباعية الدفع.

الوسائل المادية التي تم التنازل عنها مجاناً منذ اندلاع حرب 1967.

- سرية طائرات من نوع ميغ 17 (12 طائرة).
- سرية طائرات ميغ 21 تم اقتناؤها حديثاً (15 طائرة).
- سرية من المطاردات من نوع "إليوشين 28" (8 طائرات).

---

[1] خالد نزار: **على الجبهة المصرية اللواء الثاني الجزائري المحمول 1968-1969**، المصدر السابق، ص124.

- فيلق من الدبابات المقاتلة SU 100.
- فيلق من الدبابات المقاتلة SU 100.
- فيلق من المدفعية المضادة للطيران.
- فيلق من المدفعية الريفية.
- صك على بياض من الرئيس بومدين.

العتاد الذي سلم مجاناً من قبل وفد بقيادة العقيد محمد الصالح يحياوي والتي كنت أنا ضمنه، في بحر عام 1970.

- 150 سيارة مصفحة.
- 100 دبابة مقاتلة.
- 60 طائرة مقاتلة من طائرات مطاردة وطائرات قاذفة.

الملحق رقم: 08

الوسائل البشرية والمادية التي سخرها اللواء المدرّع الثامن الجزائري ضمن ترسانة اللواء المصري المدرع الرابع التابع للجيش الثالث، في الفترة ما بين أكتوبر 1973 و جويلية 1975[1].

توزيع المجنّدين		
ضباط	**ضباط صف**	**جنود**
192 منهم 48 من الخدمة الوطنية	812 منهم 203 من الخدمة الوطنية	2215 منهم 1107 من الخدمة الوطنية
المجموع العام:	**3219 منهم 1358 من الخدمة الوطنية**	

العتاد المستخدم:

- 96 دبابة مقاتلة من نوع T55 ذات فوهة 100 ملم.
- 32 آلية مسننة / نقل الجنود PK50.
- 12 مدفع جرار من معيار 122 ملم.
- 8 مدافع 37 ملم ثنائية الفوهة.
- 8 مدافع 14.5 ملم رباعية الفوهة.
- سلاح فردي وجماعي لكافة العناصر

موزعة على:

- 3 فيالق مدرعات.
- فيلق مشاة ميكانيكية.
- فيلق مدفعية مضادة للطيران.
- فيلق مدفعية جرارة.

وكانت هيئة الأركان العامة تتوفر للقيادة والدعم اللوجستي على ما يلي:

[1] خالد نزار: **على الجبهة المصرية اللواء الثاني الجزائري المحمول 1968-1969**، المصدر السابق، ص124.

- كتيبة للأركان العامة.
- كتيبة استطلاع.
- كتيبة إرسال.
- كتيبة الهندسة القتالية.
- كتيبة طبية.
- كتيبة النقل اللوجستي.
- كتيبة تصليح العتاد.

كل هذه الكتائب مزودة بتجهيزات خاصة.

الخسائر قدرت كما يلي: 30 ضحية.

وسائل الطيران الجزائري المسخرة ضمن الترسانة المصرية القوات المجنّدة:

- هيئة قيادة.
- 4 سريات من الطائرات المقاتلة المتكونة من:
- سرية من طائرات ميغ 21 أف أم.
- سريتان من طائرات ميغ 17 أف.
- سرية من طائرات "سوخوي" SUT BMK.

الملحق رقم: 09

خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد خلال مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 07 إلى 09 جوان 1988م[1].

بسم الله الرحمان الرحيم

أصحاب الجلالة والفخامة،

أصحاب السمو والمعالي،

أيها السادة،

ها نحن نجتمع اليوم بفضل الله ورعايته تجاوباً مع صرخة الشعب الفلسطيني الجديدة في انتفاضته المباركة لنبحث عن اسلم الطرق تمدها بما يضمن لها المناعة والصمود، وإنه لشرف عظيم للجزائر أن تحتضن هذا الجمع الكريم.

أيها الإخوة الأفاضل، إن اجتماعنا هذا يكتسي أهمية بالغة يستمدها من طبيعة القضية التي ينعقد من أجلها، ألا وهي القضية الفلسطينية، جوهر كفاح الأمة العربية وقضيتها المقدسة.

أيها الإخوة الأفاضل، إن انتفاضة الشعب الفلسطيني منعرج تاريخي حاسم في مسيرة القضية الفلسطينية، وتطور جذري في أساليب المقاومة المتواصلة منذ أكثر من نصف قرن، والتغييرات الناتجة عن الانتفاضة فلسطينياً وعربياً وعالمياً تجعلنا نواجه وضعاً جديداً يتطلب تعاملاً يختلف عما عرفته المنطقة.

أيها الإخوة الأفاضل، ها هي الانتفاضة، النفس الجديد للثورة الفلسطينية، تؤكد للعالم أجمع مدى تمسك الشعب الفلسطيني بشخصيته الوطنية وتصميمه على استرجاع حقوقه المغتصبة، وبذلك تكون الانتفاضة إيذاناً بضرورة توحيد الرؤية والمنهج وإنهاء عهد بعثرة الجهود، إذا كنا مصممين حقاً على أن لا نخلف موعدنا مع المصير المشترك.

أجل لقد أكدت الانتفاضة إرادة الشعب الفلسطيني في التحرر والالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية والكشف عن طبيعة العدو الاستعمارية وممارساته الوحشية.

أيها الإخوة الأفاضل، لقد برهنت الانتفاضة من جديد للمجموعة الدولية أن في فلسطين شعباً يرفض أن يذوب، وهذه الحقيقة قد اتضحت بصورة تفرض علينا أن لا نسعى لإحباط كل المحاولات الرامية إلى

[1] مجلة الجيش: **"خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد"**، ع289، جوان 1988م، مجلة سبق ذكرها، ص6.

احتواء الانتفاضة أو تحريفها عن وجهتها أو إفراغها من مضمونها، ولاشك أن هذا يتطلب موقفاً عربياً واحداً يتحلى بالجدية والوفاء.

أيها الإخوة الأفاضل، إننا نلح على وحدة الصف وعلى طبيعة الصراع وطابع المعركة، فإن ذلك لا يعني أننا نرفض السلام، كلا، فالأمة العربية رغم إدراكها الطابع العدواني للكياني الصهيوني قدمت في قمة فاس مشروع سلام يتسم بالمسؤولية، غير أن العدو اعتمد على ميزان القوى وراهن على الاغراء بقبول الأمر الواقع.

أيها الإخوة الأفاضل، إن انتفاضة الشعب الفلسطيني قد عجلت بإنضاج فكرة عقد مؤتمر دولي مسؤول تحت إشراف الامم المتحدة بكامل صلاحيتها تشارك فيه الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وتشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع جميع الأطراف باعتباره الممثل الشرعي الوحيد الذي اختاره الشعب الفلسطيني.

وإذا كان تحرير فلسطين يتطلب تعبئة جميع الطاقات وتجنيد كل الامكانيات، فإنه يتعين أن تتظافر الجهود وتصدق النيات لوضع حد لحرب الأشقاء في الخليج في إطار سلام يكفل العدل ويصون الشرف، وفي ذات السياق يجب أن نعمل جاهدين لوقف تمزق لبنان وتحقيق المصالحة الوطنية، واستعادة الوحدة الترابية والسيادة الكاملة.

أصحاب الجلالة والفخامة،

أصحاب السمو والمعالي،

أيها السادة،

إن انتفاضة فلسطين امتحان حضارة واختبار مصير، فإما أن تنتصر فتضمن انبعاث أمتنا، وإما أن تنكسر فيدب الوهن في أوصال الامة العربية، ولهذا فإن ضمان استمرار الانتفاضة ليس واجباً فحسب، بل إنه تأمين لمستقبل العرب وتصد للأخطار التي تهدد الأجيال القادمة.

فلتوحد كلمتنا روح الانتفاضة ولترسم لنا معالم الطريق، طريق التضامن النابع من وحدة العقيدة ووحدة التصور ووحدة المصير.

والله ندعوا أن يشد أزرنا في هذا الامتحان وأن يسدد خطانا على طريق وحدة العمل وما ذلك على الله بعزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الملحق رقم: 10

مؤتمر القمة الخامس عشر غير العادي في الجزائر لدعم الانتفاضة الشعبية
7– 9 جوان 1988
مقتطفات من نص البيان الختامي[1].

بمبادرة من فخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشاذلي بن جديد، وبدعوة منه عقد أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ورؤساء وأمراء الدول العربية مؤتمر قمة غير عادي في العاصمة الجزائرية في الفترة الممتدة من 22 إلى 24 شوال الموافق لـ 7إلى 9 جوان 1988.

وتدارس المؤتمر منطلقاً من الالتزام بالمسؤولية القومية والتاريخية التحديات التي تستهدف الأمة العربية في حاضرها ومستقبلها وما يتعرض له وجودها من أخطار في هذه المرحلة الدقيقة العصيبة، وأكد العزم على حماية الأمن القومي وصيانة الأرض العربية.

وحيا المؤتمر انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني التي تشكل حلقة في سلسلة كفاحه المتواصل منذ أكثر من نصف قرن باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من تعزيز التضامن العربي، كما حيا المؤتمر بإكبار واعتزاز البطولات التي ما فتئ يسجلها الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وتصميمه الرائع على تحرير أراضيه المحتلة وممارسة حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد.

كما حيا المؤتمر نضال المواطنين السوريين في الجولان ونضال المقاومة الوطنية في جنوب لبنان ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة، وبحث المؤتمر التدابير الكفيلة لدعم الانتفاضة وتعزيز فعاليتها وضمان استمراريتها وتصاعدها، وأكد التزامه بتقديم كافة المساعدات الضرورية بمختلف الوسائل والأشكال للشعب الفلسطيني لضمان استمرار مقاومته وانتفاضته بقيادة منظمة التحرير حتى يحقق أهدافه الوطنية الثابتة.

وأكد المؤتمر أن استمرار إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية وإنكارها الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وممارستها القمعية التي أخذت شكل ومحتوى جرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني الأعزل تؤكد بصورة واضحة على طبيعتها العنصرية وأطماعها التوسعية.

ودعا المؤتمر مجلس الأمن الدولي إلى تحمل مسؤولياته لإلزام إسرائيل بتنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية ووقف ممارستها القمعية واللاإنسانية والعمل على تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الفوري والكامل من جميع

[1] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان: المرجع السابق، ص469.

الأراضي العربية المحتلة ووضع الأراضي الفلسطينية تحت إشراف أممي مؤقت يوفر الحماية لمواطنيها ويمهد للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة.

واكد المؤتمر مرة أخرى أن المبادئ التي اعتمدتها مؤتمرات القمة العربية وخاصة التي تضمنتها قرارات قمة فاس 1982 تشكل أساساً لحل النزاع العربي الإسرائيلي وجوهر القضية الفلسطينية وحدد تأييده لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف هيأة الأمم المتحدة وعلى قاعدة الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة التي تطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وتضمن الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني على أن تشارك في هذا المؤتمر الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة وبنفس الحقوق مع الأطراف الأخرى.

يعتبر المؤتمر التشريعات التي أصدرتها بعض الدول الأجنبية ضد المقاطعة العربية لإسرائيل اجراءات معادية للحق العربي. تهدف إلى فك العزلة عن الكيان الصهيوني و إلى تدعيم قدراته الاقتصادية في الوقت الذي يواصل فيه احتلاله للأراضي العربية كما جدد المؤتمر التزام الدول الأعضاء بالاستمرار في تطبيق أحكام المقاطعة باعتبارها وسيلة مشروعة مارستها وتمارسها دول ومجموعات دولية أخرى. وأشار المؤتمر إلى استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها المنحازة لإسرائيل والمعادية للحقوق الوطنية والثابتة للشعب الفلسطيني.

وأدان المؤتمر هذه السياسة التي تشجع إسرائيل على مواصلة عدوانها وانتهاكها لحقوق الإنسان وتعطل الجهود المبذولة من أجل إقامة السلام وتتناقض مع مسؤوليات الولايات المتحدة كدولة عظمى في حفظ السلام والأمن الدوليين.

وتدارس المؤتمر الظروف العصيبة التي يمر بها لبنان، وأعرب عن انشغاله العميق لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني وأكد وقوفه إلى جانب لبنان في دفاعه عن سيادته وسلامة أراضيه ومساعدته على إنهاء الحرب فيه، وبسط سيادة الدولة على كامل أراضيه وإنقاذ وضعه الاقتصادي مجدداً ودعوته الملحة إلى تضافر جميع الجهود من أجل تحقيق الوفاق الوطني. وحيا المؤتمر المقاومة الوطنية اللبنانية مؤكداً مواصلة دعمها وتعزيز صمود الشعب اللبناني في وجه الاحتلال الإسرائيلي بكل الوسائل.

ودرس المؤتمر باهتمام كبير موضوع الحرب العراقية الإيرانية والمخاطر الناجمة عن استمرارها، بسبب تعنت إيران وإصرارها على مواصلة الحرب مما أثر تأثيراً بالغاً على حشد الطاقات والإمكانات العربية في مواجهة العدوان الصهيوني وأكد المؤتمر القرارات التي اتخذها في قمة عمان غير العادية نوفمبر 1987 التي عبرت عن الموقف العربي تجاه هذه الحرب وما تتعرض له دول الخليج العربي من اعتداء وتهديد وتدخل في شؤونها الداخلية من طرف إيران.

الملحق رقم: 11

وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي تمت المصادقة عليها في الطائف[1].

أقر النواب اللبنانيون وثيقة الوفاق الوطني اللبناني يوم 23 أكتوبر 1989 بعد اجتماعات ومشاورات استمرت 22 يوماً في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية، وفيما يلي نص الوثيقة:

أولاً: المبادئ العامة والاصلاحات:

1- المبادئ العامة:

أ- لبنان وطن حر سيد مستقل... وطن نهائي لجميع بنائه.

ب- لبنان عربي الانتماء والهوية وهو عضو عامل في جامعة الدول العربية ولتزك بكافة مواثيقها وهو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة ولتزم بميثاقها وعضو في حركة عدم الانحياز وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات من دون استثناء.

ج- لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د- الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ- النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها

و- الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة

ز- الانماء المتوازن ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح- العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط- أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين، فلكل لبناني حق الإقامة في أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي- لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

2- الاصلاحات السياسية:

2-1 مجلس النواب

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها.

1 - ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

[1] lstatic.org/PDF/documents/Taif-Agreement-30-sep-1989: تاريخ التحميل يوم 21 فبراير 2017، 23:00. .

2 – للمجلس ولمدة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يقدمها عشرة نواب على الأقل، وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملأ المركز الشاغر.

3- كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب بصفة المعجل ... لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته ومضي المهلة المنصوص عليها في الدستور دون أن يبت به وبعد موافقة مجلس الوزراء.

4- الدائر الانتخابية هي المحافظة.

5- إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للآتي:

أ- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب- نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ت- نسبياً بين المناطق.

6- يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (108) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين أما المراكز المستحدثة على أساس هذه الوثيقة والمراكز التي شغرت قبل إعلانها فتملأ بصورة استثنائية ولمدة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

7- مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

2-2 رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن ويسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء وممارسة الصلاحيات الآتية:

1- يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

2- يرأس المجلس الاعلى للدفاع.

3- يصدر المراسيم ويطلب نشرها وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال 15 يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية، فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم وإعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

4- يصدر القوانين وفق المهلة المحددة في المستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب كما يحق له بعد اطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهلة المحددة في الدستور وفقاً لأحكامه، وفي حال انقضاء المهلة دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

5- يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

6- يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

7- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

8- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

9- يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة او استقالة الوزراء أو إقالتهم.

10- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم، ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

11- يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وابرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة، ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة، أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة فلا يمكن ابرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

12- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب

13- يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

14- لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

15- يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

16- يمنح العفو الخاص بمرسوم.

17- لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حالة الخيانة العظمى.

2-3 رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء، ويمارس الصلاحيات الآتية:

1- يرأس مجلس الوزراء.

2- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الحكومة مرسوم تشكيلها وعلى الحكومة أن تتقدم إلى مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة 30 يوماً ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

3- يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

4- يوقع جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

5- يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين وطلب إعادة النظر فيها.

6- يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

7- يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

8- يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

9- يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع

2-4 مجلس الوزراء

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء، ومن الصلاحيات التي يمارسها:

1- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم واتخاذ القرارات اللازمة تطبيقها.

2- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

3- إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

4- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

5- الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

6- عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.

مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص ويكون النصاب لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه ويتخذ قراراته توافقياً وإذا تعذر ذلك فبالتصويت تتخذ القرارات بأكثرية الحضور، أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء، ومن بين المواضيع الأساسية نذكر ما يأتي:

حالة الطوارئ وإلغاؤها، حالة الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الانتمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، أعادة النظر في التقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

2-5 الوزيــــــــر

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه افرادياً في مجلس النواب.

2-6 استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء

1- تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات الآتية:

أ- إذا استقال رئيسها.

ب- إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ت- بوفاة رئيسها.

ث- عند بدأ ولاية رئيس الجمهورية.

ج- عند بدأ ولاية مجلس النواب.

ح- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

2- تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

3- عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

2-7 إلغاء الطائفية السياسية

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات فكرية وسياسية واجتماعية، مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسلمين والمسيحيين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب- إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

3- الإصلاحات الأخرى

أ- اللامركزية **الإدارية:**

1- الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة قوية مركزية.

2- توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

3- إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

4- اعتماد اللامركزية الادارية الموسعة على مستوى الوحدات الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرأسه القائمقام تأميناً للمشاركة المحلية.

5- اعتماد خطة انمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

ب- المحاكم :

أ- ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

1- يشكل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء ويسن قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

2- ينشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبث في النزعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

3- للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري فيما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

أ- رئيس الجمهورية.

ب- رئيس مجلس النواب.

ت- رئيس مجلس الوزراء.

ث- نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب- تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري فيما يتعلق بـــ:

1- الأحوال الشخصية.

2- حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

3- حرية التعليم الديني.

ج – تدعيماً لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

ج- قانون الانتخابات النيابية:

تجرى الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

د- إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية:

ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

هـ- التربية والتعليم:

1- توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل.

2- التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقوانين والأنظمة العامة.

3- حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي

4- اصلاح التعليم الرسمي والمهني و والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الانمائية والاعمارية وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وخاصة بالكليات التطبيقية.

5- إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و- الإعلام:

إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية:

بما أنه تم الاتفاق بيم الأطراف اللبنانية على إقامة الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني، تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية وتتسم خطوطها العريضة في الآتي:

1- الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها للدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية.

2- تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ- فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع اخضاعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب- تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإلى براً وجواً وبحراً.

3- تعزيز القوات المسلحة:

أ- إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب- تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها الوزراء.

ت- يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

ث- عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسليم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

ج- يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها

4- حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام 1975 بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير، وحيث أن هدف الدولة هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى في قوى الأمن الداخلين ومن واقع العلاقات التي تربط سوريا بلبنان تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة

قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطنين وإقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخ البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين دارة، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة، كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها واللجنة الثلاثية العربية العليا (**الجزائر، المملكة العربية السعودية، المملكة المغربية**) مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي:

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

1- العمل على تنفيذ القرار رقم 425 وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

2- التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة بتاريخ 323 آذار 1949م.

3- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني غي منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية:

إن لبنان هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخويو صادقة بجميع الدول العربية وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما في شتى المجالات بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما استناداً إلى ذلك ولأن تطبيق قواعد الامن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال، وعليه فإن لبنان لا يسمح أن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا، وأن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

الملحق رقم: 12

برقية تهنئة من الرئيس الشاذلي بن جديد إلى رينيه معوض الرئيس الجديد لجمهورية لبنان[1].

فخامة الأخ رينيه معوض رئيس جمهورية لبنان.

بقلب ملؤه الإيمان بمستقبل لبنان الشقيق وقد تجاوز محنته وانطلق ببني ويشيد لبنان الجديد الموحد القوي بعبقرية كل أبنائه وحشد جميع طاقته الخلاقة وبروح يعمرها الارتياح والاطمئنان تلقيت نبأ انتخابكم رئيساً للجمهورية اللبنانية الذي يعتبر حدثاً هاماً في هذا الظرف التاريخي الذي يجتازه لبنان والذي طالما انتظره الشعب اللبناني بصفة خاصة والشعوب العربية والصديقة بصفة عامة ويسرني بهذه المناسبة أن أبعث لكم باسم الشعب الجزائري وباسمي شخصياً بأصدق تهاني الحارة وأعمق تمنياتي الخالصة.

وإنني لعلى يقين من أن هذه الثقة الغالية التي أولاكم إياها نواب الشعب اللبناني المتعطش للسلم والأمن والاستقرار وممارسة سيادته على كامل ترابه الوطني سنكون خير عون لكم على القيام بمسؤولياتكم الجسيمة وأداء مهمتكم النبيلة على أكمل وجه وأفضله وفاتحة عهد جديد يسوده العدل والوئام والتفاهم وتطوى فيه إلى الأيد صفحة البؤس والشقاء والكراهية لتحل محلها صفحة السعادة والصفاء والمحبة ويعود لبنان إلى دوره البارز في إشعاعه الحضاري والثقافي ضمن أسرته العربية والمجتمع الدولي.

كما أنني واثق من أن حنكتكم ومساعدة المخلصين من أبناء شعبكم ومؤازرة كافة إخوتكم العرب والأصدقاء ستذلل كل عقبة قد تتعرض طريقكم لتحقيق ما يصبو إليه الشعب اللبناني الشقيق في العيش المشترك والكرامة المصونة وتكافؤ الفرص للجميع مؤكداً لكم بأن الجزائر ستبقى كما كانت دوماً بجانب شقيقها لبنان.

وفقكم الله وسدد خطاكم لما فيه خير لبنان وعزته وازدهاره.

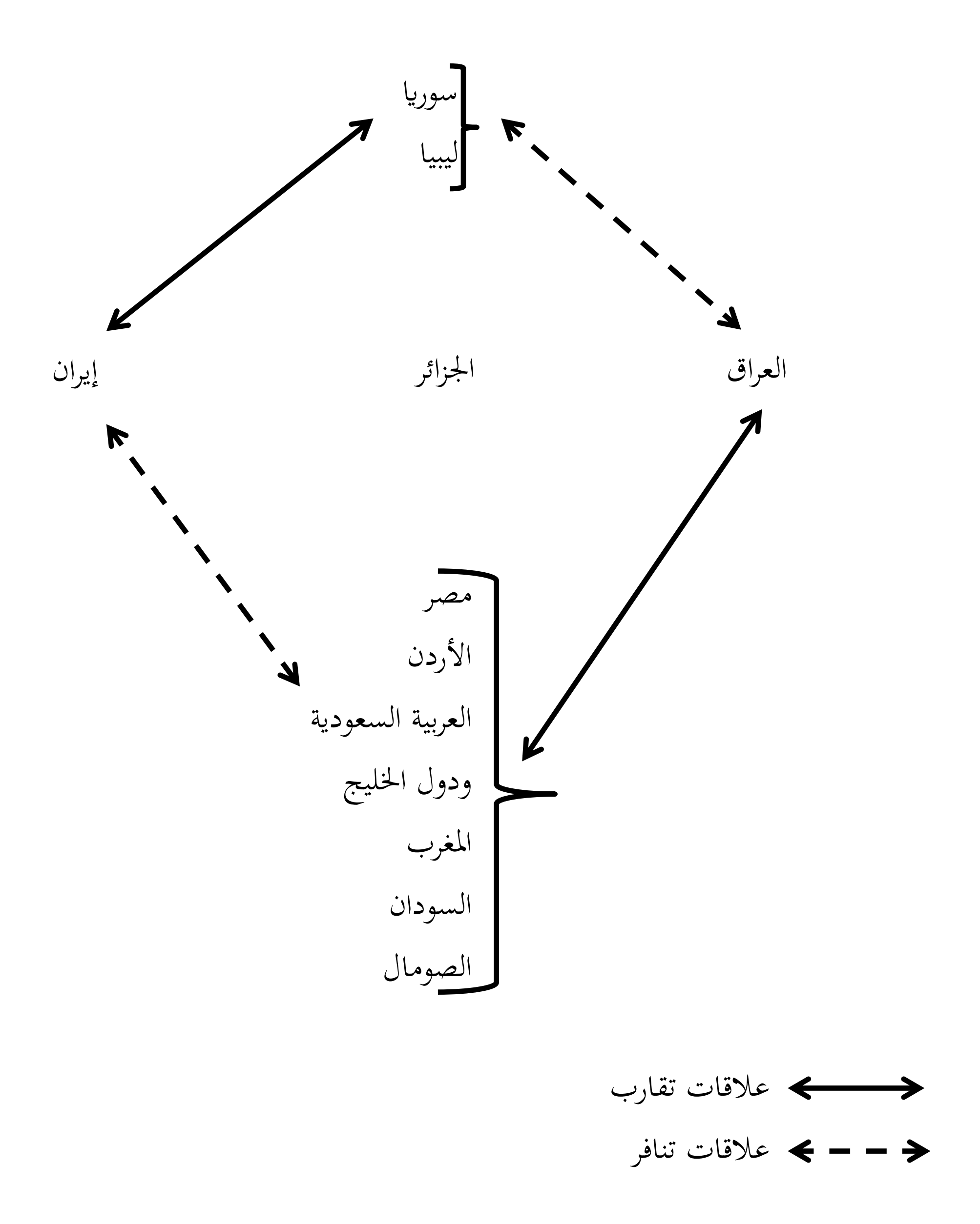
أخوكم الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

---

[1] الجمهورية، ع7632، 06 نوفمبر 1989، ص1.

الملحق رقم: 13

مخطط يوضح المواقف العربية من الحرب العراقية الأردنية[1]



[1] عبد القادر محمودي: المرجع السابق، ص306.

الملحق رقم: 14

مقتطفات من رسالة سيد أحمد غزالي وزير خارجية الجزائر إلى السيد بيريز دي كويلار الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص معارضة الجزائر للحل العسكري لأزمة الخليج الأولى[1].

سيد أحمد غزالي إلى دي كويلار

الجزائر تعارض بشدة الحل العسكري وتؤكد التزامها بالتسوية العربية

استناداً إلى المبادئ التي وجهت في كل الأوقات سياسة الجزائر الخارجية وبصفة عامة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم اللجوء إلى القوة في تسوية المنازعات فإن الجزائر رفضت دون انتظار غزو الكويت الذي اعتبرته غير مقبول منذ اليوم الأول.

وفي الوقت ذاته أعلن بلدي تأييده للتوصل إلى حل عربي قائم على التفاوض وبعيد عن ممارسة أي ضغط أو تدخل أجنبيين بصفة مباشرة أو غير مباشرة التأكيد بأن ينطوي ذلك على انسحاب القوات العراقية من الكويت.

وفيما يتعلق بقرار مجلس الأمن (661) (1990) الذي يشرك أعضاء المجتمع الدولي كافة بما في ذلك الجزائر يتعين علينا أن نؤكد من جديد بشكل واضح تماماً تمسكنا بالشرعية الدولية و بأحكام ميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي ومبادئه.

وفي الوقت ذاته تود الجزائر أن تبدي ملاحظتين اثنتين تراهما ضروريتين.

أولاً: تلاحظ بادئ ذي بدء السرعة وانفعالية غير العاديتين لرد فعل مجلس الأمن في مواجهة أزمة الخليج وكذلك الوحدة والثبات في اعتماده التدابير التي راها مناسبة في هذا الظرف.

ثانياً: وفيما يتعلق في المحل الثاني بالإجراءات التي اتخذها المجبس ضد العراق فإن الجزائر تفسر الفقرة (3) من القرار 1990/661 بأنها تستبعد توريد المواد المخصصة للاستعمال الطبي والمواد الغذائية وذلك على أساس إدراكها بأن المجلس لا يستهدف تجويع الشعبين العراقي والكويتي.

ومع ذلك تتوقع الحكومة الجزائرية من المجتمع الدولي وبصفة خاصة من مجلس الأمن سرعة وثباتاً متساويين يكفلان تطبيق القرارات المتعددة الصادرة من مجلس الأمن وبصفة خاصة القرارات التي تتعلق بالأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة.

وتود الجزائر في النهاية أن تؤكد ضرورة مواصلة بذل الجهود للتوصل إلى إقرار تسوية قائمة على التفاوض لأزمة الخليج في إطار عربي وأن تعرب عن معارضتها الثابتة لأي حل عسكري يؤدي إلى أخطر الأثار سواء على شعوب وبلدان المنطقة أو على المجتمع الدولي ككل.

[1] الشعب، ع8358، الجزائر، 16 سبتمبر 1990، ص1.

الملحق رقم: 15

نص قرار مجلس الأمن رقم 678 الصادر بتاريخ 30 نوفمبر 1990، والمتعلق بتحديد الموعد النهائي للتدخل الأجنبي من أجل تحرير الكويت[1].

((إن مجلس الأمن إذ يشير إلى، ويعيد تأكيد قراراته رقم: 660 و 661 و 662 و 664 و 665 و 666 و 667 و 669 و 674 و677.

وإذ يلاحظ رغم كل ما تبذله الأمم المتحدة من جهود أن العراق يرفض التزامه بتنفيذ القرار رقم 660 والقرارات اللاحقة ذات الصلة والمشار إليها أعلاه مستخفاً بالمجلس استخفافاً صارخاً، وإذ يضع في اعتباره واجباته ومسؤولياته المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة تجاه صيانة السلم والأمن الدوليين وحفظهما، وتصميماً منه على تأمين الامتثال التام لقراراته.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:

1- يطالب بأن يمتثل العراق امتثالاً تاماً للقرار رقم 660 وكل القرارات اللاحقة ذات الصلة ويقرر في الوقت الذي يتمسك فيه بقراراته، أن يمنح العراق فرصة أخيرة كلفتة تنم عن حسن النية، للقيام بذلك.

2- للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ما لم ينفذ العراق في 15 يناير 1991، أو قبله القرارات السالفة الذكر تنفيذاً كاملاً، كما هو منصوص عليه في الفقرة 1 أعلاه، بأن تستخدم كل الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 660 وكل القرارات اللاحقة ذات الصلة، وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة.

3- يطلب إلى كل الدول أن تقدم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذ عملاً بالفقرة 2 من هذا القرار.

4- يطلب إلى الدول المعنية أن توالي ابلاغ مجلس الأمن تباعاً بالتقدم الذي يتحقق في ما يتخذ من إجراءات عملاً بالفقرتين 2 و3 من هذا القرار.

5- يقرر أن يبقي المسألة قيد النظر)).

[1] فؤاد مطر: المصدر السابق، ص271.

الملحق رقم: 16

رسالة أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الجوابية إلى عباسي مدني[1].

تم نشر هذه الرسالة الجوابية بتاريخ 17 نوفمبر 1990 أي بعد شهر من رسالة الشيخ عباسي مدني زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر.

((الأخ المحترم السيد عباس مدني رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ –الجزائر السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

إشارة إلى خطابكم الموجه إلى صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، والمؤرخ في الأول من ربيع الثاني 1411هـ الموافق 20 أكتوبر 1990 فقد أمر سموه حفظه الله بتوجيه هذا الخطاب شعوراً منه بالمسؤولية المشتركة تجاه القضية الفلسطينية ولتوضيح بعض الحقائق التي سيكون لمعرفتكم بها بالغ الأثر في تصور مدى ما تعرضت له الكويت من كارثة فادحة وظلم عظيم.

أولاً: لقد كان للكويت دور كبير في دعم القضية الفلسطينية، فقد انبثقت حركتها بالكويت منذ البداية **وانطلق من أرض الكويت وبدعم منها عشرات القادة الفلسطينيين، منهم ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية** الذي أشار مرارا إلى دور الكويت البارز في مساندة الثورة الفلسطينية ودعم صمود شعبها.

ثانياً: استضافت الكويت رغم صغر مساحتها مئات الالاف من أبناء الشعب الفلسطيني الذين يمثلون أكبر جالية في الكويت، وقد كان هؤلاء يقومون بمساندة اخوانهم في الأراضي العربية المحتلة ويدعمون صمودهم أمام الاحتلال الصهيوني وتتعاون معهم دولة الكويت وشعبها في تمويل المدارس والجامعات والهيئات الخيرية في الأراضي المحتلة.

ثالثاً: لقد دعوتم في ندائكم «البند 9» الحكومات العربية المتنازعة في الخليج إلى فض نزاعهم بسحب قوات الاحتلال العراقي من الكويت وإجلاء القوات الأجنبية الموجودة في الخليج العربي والتوجه بقواتهم وسائر امكانياتهم إلى مواجهة العدوان اليهودي في فلسطين السكان العرب والمسلمين وأدى ذلك إلى تفتيت التضامن العربي والإسلامي وأصبحت صورة الأمة العربية والإسلامية أمام المجتمع الدولي صورة مهلهلة لا تعكس ما كانت عليه من إشراق حضاري.

ويحاول النظام العراقي إقناع العالم العربي الإسلامي أنه لا يمكن تحرير فلسطين قبل تحرير كافة الأقطار العربية الواقعة على الخليج العربي.

[1] فؤاد مطر: المصدر السابق، ص 244.

قال تعالى: «انظر كيف تفترون على الله الكذب وكفى به إثماً مبيناً» صدق الله العظيم.

رابعاً: إننا في نفس الوقت الذي نشاطركم فيه المشاعر نحو الشعب الفلسطيني نريد منكم أن تلتفتوا إلى ما يعنيه إخوتكم في الكويت على يد النظام العراقي الآثم، فمنذ الثاني من شهر اوت الماضي تم تشريد ما يزيد على مليون مواطن ومقيم واستولت السلطات العراقية على أموالهم وممتلكاتهم بعد ان استساغت عملية القتل وهتك الاعراض، كما أن هناك نهباً شاملاً ومنظماً لكل مرافق الدولة والمؤسسات الأهلية فقد تم نقل معظم محتويات المدارس والمستشفيات والمتاجر إلى بغداد **ومنذ ثلاثة أشهر يتم يومياً إعدام العشرات من المدنيين دون ذنب** وذلك بعد أن يتعرضوا لأصناف التعذيب الوحشي وغير الأخلاقي الذي يتنافى ومبادئ الإسلام التي تؤكد على تحريم ظلم المسلم لأخيه المسلم تصديقاً لقول رسولنا الكريم: «المسلم أخو المسلم لا يخونه ولا يكذبه ولا يخذله، كل المسلم على المسلم حرام، عرضه وماله ودمه...».

لم يرع النظام العراقي حق الجار ولا حرمة الإسلام في الشهر الحرام، فاستباحت قواته الأعراض والأموال والدماء، واعتدت على حرمة المساجد فأقفلت بعضها ومنعت المصلين من أداء الفريضة وكانت قوات البغي العراقية متناسية بأعمالها ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: « من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً» صدق الله العظيم.

وختاماً نرى أن يقبل العراق وبأسرع وقت ممكن تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العربي وقرار وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي وقرارات مجلس الأمن الدولي من أجل أن تتظافر جميع الجهود وتوجه كل قوانا لمساندة إخواننا الفلسطينيين **فما يحدث في الكويت الآن من ممارسات جيش الاحتلال العراقي يفوق كثيراً ما حدث وما يحدث لإخواننا الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة، ناهيك أن تأتي من جارة عربية مسلمة وجارة**، ولعلكم تشاركوننا القول بأن من ركائز الايمان الوقوف مع الحق ودفع الظلم وردع الفئة الباغية قولاً وفعلاً والدعوة إلى حكم الله في الطائفة التي تبغي إحداهما على الأخرى. قال تعالى: «ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه» صدق الله العظيم.

وفقنا الله جميعاً لخدمة الأمة العربية والإسلامية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

صباح الأحمد الجابر

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية)).

الملحق رقم: 17

رسالة الرئيس عبد الناصر إلى ملك المغرب الحسن الثاني حول النزاع الحدودي المغربي–الجزائري[1].

القاهرة: 1963/10/20

صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب.

لقد رأيت أن أتوجه إليك مباشرة برجاء اخاطب فيه ضميرك العربي كصديق لك، وصديق والدك الراحل العظيم الذي أعرف حرصك على ترسم حطاه. إنك ترى معي بغير جدال أن الموقف على الحدود بين الجزائر والمغرب يتدهور بسرعة، وإننا نجد أمامنا الآن مشهدا مؤلماً حيث المسلم يسفك دم المسلم، وحيث العربي يتربص بالعربي بغير سبب ظاهر، ولغير مصلحة قومية أعلى وأغلى من دم الأفراد.

وأريد أن اكون صريحاً معك إلى أبعد حد، مؤمنا أنك تعرف من طول علاقتي بوالدك الراحل وبك بعده، حرصي الكبير على حسن العلاقات بيننا، وحسن التفاهم، وتقديراً لنضال وطني أصيل، أؤمن أن أسرتكم تحملت تبعاته وأثقاله بشجاعة وإيمان مع جماهير الشعب المغربي، ذلك يشجعني ان أصارحك بهدى من حكمة النبي ﷺ، القائل: " صديقك من صدقك لا من صدقك". من ذلك كله، ومن قلب يحتفظ لك بالود، أقول لك أنني لا أتصور أن تستمر المأساة التي شهدتها حدود المغرب والجزائر يوماً واحداً بعدما جرى، يكفي الأمة العربية ألامها مما جرى هناك حتى الآن، وما تعانيه من غيره من جراح النضال المستمر الصابر.

وفيما عدا المأساة ذاتها، فلست أريد أن يتصور أحد، أن حكومة المغرب استغلت ظروفاً داخلية معقدة في الجزائر، بفعل طبيعة المرحلة الثورية، ثم وجهت إلى حدود الجزائر ضربة، كذلك لست أريد ان يتصور أحد، أن حكومة المغرب قد لا توافق على تجربة اجتماعية تجري في الجزائر، ومن ثم تبحث عن سبب لعرقلتها.

كذلك لست أريد أن يتصور أحد، أن حكومة المغرب، فيما تقوم به الآن – ولو على غير قصد منها– محاولات أجنبية تسعى إلى وضع المصاعب على طريق الجزائر، أقول لك صراحة أنني لست من القائلين بهذا، بل أني أرفضه رفضاً باتاً وقاطعاً، لكني أجد من واجبي أن أصارح جلالتك أن استمرار تدهور الموقف على الحدود بين المغرب والجزائر، سوف يشجع كثيرين على ترديد هذا الذي أؤمن أنه لا يؤدي أولاً ولا أخيراً إلى مصلحة عربية، فضلاً عن إيماني القاطع بعدم صحته.

إن الموقف يقتضي منك خطوة في اتجاه أمتك العربية، التي أعطتك دائماً من تقديرها، وإرادتك بإخلاص جندياً شجاعاً في خدمتها وخدمة أهدافها.

[1] محمد برغام: المصدر السابق، ص329.

إنني أؤمن إيماناً بغير حد أنه بيد جلالتك الآن فرصة تاريخية رائعة، لقيادة خطى أمتك العربية كلها إلى طريق الأمن والشرف، وليس يخالجني شك أن صوت الواجب المنبعث من ضمير أمتك العربية، سوف يجد صداه في ضميرك الوطني اليقظ.

كذلك فإنني أسمح لنفسي أن أعرض عليك اقتراحاً باجتماع تلتقون فيه بالأخ الرئيس أحمد بن بلة، ولقد كان هناك اقتراح باجتماع وزراء خارجية المغرب وتونس والجزائر، وفي رأيي أن تطورات الموقف باتت تقضي أن يرتفع الاجتماع إلى المستوى الأعلى، وأن يحضره رؤساء الدول، وأنه ليشرفني إذا كان ذلك مفيداً ومجدياً أن أشارك معكم باسم الجمهورية العربية المتحدة في هذا الاجتماع، كذلك أتمنى لو شاركت فيه ليبيا الشقيقة العزيزة، ولقد سمحت لنفسي أن أكتب في هذا الصدد إلى الرئيس بورقيبة رئيس جمهورية تونس أرجوه أن تكون تونس مقراً لهذا الاجتماع الذي أتمنى لو أمكن عقده قبل نهاية هذا الأسبوع، على انكم تسلمون معي أن هذا الاجتماع لا يمكن أن يؤدي إلى النتيجة التي نرجوها له إذا لم تمهد له خطوات ضرورية:

1- وقف القتال.

2- عودة القوات المسلحة إلى المواقع التي كانت عليها قبل بدء العمليات.

3- وقف عمليات الإثارة والتعبئة النفسية.

وإذا تم ذلك كله ففي رأيي أن هذا الاجتماع جدير بالوصول إلى نتائج هامة، لا تؤدي إلى تلافي أزمة عنيفة في المغرب العربي وفي شمال إفريقيا فحسب، وإنما هي جديرة بآثار أبعد مدى من ذلك،... جديرة بأن تؤثر في الموقف العربي تأثيرا بناء وخلاقاً، جديرة في نفس الوقت بأن تكون نقطة تحول هامة في العلاقات الإفريقية وعلى المستوى العالمي.

إني أرجوك أن تغفر لي كتابتي على عجل لك، وحديثي بصراحة متوجهاً إلى ضميرك، لكن خطورة المضاعفات التي يمكن أن تنجم عنه جعلتني أتجاوز الأوضاع التقليدية لأخاطبك كصديق وكمواطن وجندي عربي.

وتقبل عميق تقديري وتحيتي وإلى لقاء أتمنى أن يتحقق.

رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر.

الملحق رقم: 18

اتفاقية مدريد الثلاثية 14 نوفمبر 1975 (اسبانيا–المغرب–موريتانيا)[1].

بعد أن اجتمعت الوفود المعتمدة، الممثلة لحكومات اسبانيا، والمغرب، وموريتانيا، اتفقت في مدريد، بتاريخ 14 نوفمبر 1975 على المبادئ التالية:

الفصل 1: تأكيد اسبانيا قرارها، الذي أعلنته مراراً، في الأمم المتحدة، بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، وذلك بوضع حد للمسؤوليات والسلطات، التي كانت تتولاها في هذا الإقليم بوصفها الدولة المتصرفة.

الفصل 2: طبقاً للقرار المذكور، ووفقاً للمفاوضات التي أوصت الأمم المتحدة مع الطرفين المعنيين، تشرع اسبانيا فوراً في إقامة إدارة مؤقتة في الإقليم، بمشاركة المغرب وموريتانيا، وبتعاون مع (الجماعة)، وتسلم لهذه الإدارة، المسؤوليات والسلطات التي اشير إليها الفقرة السابقة، وبصدد ذلك وقع الاتفاق على تعيين حاكمين مساعدين، باقتراح من المغرب وموريتانيا، وذلك ليعاونا الحاكم العام للإقليم في مهامه فعلياً ونهائياً قبل 28 فبراير 1976م.

الفصل 3: يحترم رأي سكان الصحراء المعبر عنه من خلال (الجماعة).

الفصل 4: تخبر الأقطار الثلاثة الأمين العام للأمم المتحدة بما هو مقرر في هذه الوثيقة، نتيجة للمفاوضات التي جرت، وفقاً للمادة 33، من ميثاق الأمم المتحدة.

الفصل 5: إن الأقطار الثلاثة الموقعة تصرح بأنها قد توصلت إلى النتائج المذكورة، مدفوعة بروح مثلى من التفاهم والأخوة واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وذلك كأحسن مساهمة منها في حفظ السلام والأمن الدوليين.

الفصل 6: هذه الوثيقة قابلة التنفيذ بنفس اليوم الذي تنشر فيه بالجريدة الرسمية للدولة، قانون تصفية الاستعمار في الصحراء، الذي يأذن للحكومة الاسبانية بأن تضع موضع التنفيذ الالتزامات التي تضمنها هذه الوثيقة.

حمدي ولد مكناس

أحمد عصمان

كارلوس أرياس نافارو

[1] محمد سالم الصوفي: **أزمة الصحراء الغربية تطورها السياسي والاجتماعي والتاريخي مقارنة للنزاع من النشأة إلى عتبة التسوية**، ط1، المركز الموريتاني الدولي للدراسات والإعلام، موريتانيا، 2008، ص223.

الملحق رقم: 19

أهم ما ورد في مذكرة الحكومة الجزائرية إلى الحكومة الإسبانية بخصوص اتفاقية مدريد[1]

بعثت الحكومة الجزائرية بتاريخ 18 فيفري 1976 بمذكرة إلى الحكومة الإسبانية حول قضية الصحراء الغربية ذكرت فيها بتعهدات مدريد والتزاماتها السابقة بقرارات الأمم المتحدة، ثم كيف تنكرت لكل هذه المواقف بمصادقتها على اتفاق مدريد الذي يقضي بتقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، وفيما يلي نص المذكرة:

لم تفتأ إسبانيا تؤكد علانية على لسان كبار ساستها، عزمها على تأدية مهمتها كدولة حاكمة في الصحراء الغربية، تأدية كاملة حتى نهايتها.

وإن الجزائر التي كانت تقدر دائماً ما للشعب الإسباني الكبير، من شعور سام بالشرف والواجب، ووفائه العميق بوعوده، كما تقدر القداسة التي يصبغها على صداقاته، لم تشك أبداً في وفاء الحكومة الإسبانية للالتزامات التي تعهدت بها أمام الأسرة الدولية، بشأن الصحراء الغربية.

وقد وافقت كل من الجزائر وإسبانيا حتى 14 نوفمبر 1975، على مبادئ واحدة، امتثالاً لرغبتها في العمل على تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية.

وبناء على ذلك، فإن ممثلي الجزائر وإسبانيا. قد دافعوا بيقين واحد سواء أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو أمام محكمة العدل.

ولكن الجزائر تلاحظ متأسفة أن الحكومة الإسبانية، قد عدلت البوم عن سلوك طريق الوفاء والصداقة، وأنها فضلت توجيه سياستها الصحراوية وجهة جديدة فيها مغامرة، تجلت في الاتفاق الثلاثي المبرم في مدريد.

إزاء هذا الموقف الجديد من إسبانيا، لا يمكن للجزائر إلا أن تؤكد وفاءها للالتزامات المشتركة السالفة، وللقرارات التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة في قضية الصحراء الغربية، وعلى هذا، فهي ترى من الواجب أن تذكر بأنها تعتبر الاتفاق الثلاثي المبرم في مدريد، اتفاقاً لا مفعول له، على مستقبل الشعب الصحراوي وعلى تراب بلاده.

إن الحكومة الجزائرية تذكر، اعتماداً على القرار 2625 (25) المؤرخ في 04 نوفمبر 1970، المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاص بالعلاقات الودية وبالتعاون بين الدول، بأن أي بلاد مستعمرة أو أي بلاد غير مستقلة ذات وضعية قانونية مميزة عن وضعية تراب الدولة التي تحكمها، بمقتضى الميثاق، ومن جهة أخرى فمن الثابت اليوم، أن السيادة في المستعمرة ليست بأية حال، للدولة الحاكمة، لكن للشعب المحكوم قطعاً. فإذا أتيح الاستقلال لهذا الشعب، فهو يمارس سيادته بالذات، لا سيادة الدولة الحاكمة بعد أن حولتها إليه.

[1] بن عامر تونسي: المرجع السابق، ص433.

وترى الحكومة الجزائرية في ذلك أن إسبانيا التزمت بالاستقامة القانونية والسياسية الكاملة، عندما بينت أمام محكمة العدل الدولية، أنه لا يوجد أي نزاع بينها وبين المغرب أو موريتانيا، بخصوص الصحراء وأن ليس لها بالتالي أن تعالج مثل هذه القضية معهما.

ومن جهة النظر هذه، فإن الحكومة الجزائرية ترى أن إسبانيا تجاوزت اختصاصها كدولة حاكمة بصفة خطيرة، وعلى ذلك علانية، واعترفت بها منذ عشر سنوات الأسرة الدولية في مجموعها وقد كان من واجب إسبانيا بصفتها الدولة الحاكمة، أن تقتصر على أعمال الإدارة في الصحراء الغربية دون أن تنسى أنها ليست سوى الوكيل المفوض من الأمم المتحدة، المسؤول أمام هذه المنظمة والمنفذ الوفي لسياستها في ميدان تصفية الاستعمار.

ومن جهة أخرى فإن الحكومة الجزائرية تؤكد، أن عدم صحة اتفاق مدريد نابع من صفة أطرافه، إذ أنه لا إسبانيا ولا الدولتان الأخريان المبرمتان للاتفاق، أي المغرب وموريتانيا، وكلها دول ليست أطرافاً بالنسبة لتصفية الاستعمار في الصحراء بتقرير مصير شعبها، لا مؤهل لها للتصرف في بلاد وفي شعب أجنبيين عنها، ويبقيان كذلك، ما لم يعبر هذا الشعب عن مراده تعبيراً حراً حقيقياً.

وفي هذا الشأن فإن الجزائر تقول على سبيل التذكير أن محكمة العدل الدولية، قد حكمت أن المغرب قد أول خطأ، فكرة "الوحدة الترابية" المشار إليها في الفقرة، من القرار1514 (15)، وأن الوحدة الترابية المغربية لا يمكن وضعها في الاعتبار في الصحراء الغربية، إلا في حالة احتمال وجود سيادة ترابية مغربية على هذه المنطقة، الأمر الذي لم يثبت حسب التقصيات التي قامت بها المحكمة.

أما بخصوص مضمون اتفاق مدريد، فهو باطل من غير شك، ومن وجهة النظر هذه فإن بطلان اتفاق مدريد الثلاثي المؤرخ في 14 نوفمبر 1975، يبدو للحكومة الجزائرية وللأسرة الدولية من جهتين اثنتين:

أولاً: أن حق تقرير المصير حق واجب مرغم، يرجع إلى القانون الإلزامي العام، وتعتبره الأسرة الأممية مبدأ أساسياً لا يجوز الترخيص فيه.

ثانياً: أن الدول الأعضاء التي وافقت على القرار 3258ب (30) لم تستطع هي نفسها الموافقة على مضمون الاتفاق في النص الأول من القرار، إلا بعد أن ذكرت بإلحاح وتكرار ذلك ثلاث مرات.

وفي الختام، إن فشل المحاولات الرامية إلى تجريد القرارات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة المختصة، من فحواها بين واضح، وقد أدى هذا الفشل إلى عدوان سافر على الشعب الصحراوي من طرف البلدان الموقعة على اتفاق مدريد الثلاثي.

إن الحكومة الجزائرية لترجو وتأمل أن تقدر الحكومة الإسبانية المعطيات الحقيقية للوضع الخطير السائد اليوم في الصحراء الغربية وآثاره العميقة على كافة شعوب المنطقة، وأن تسهم في إطار الشرعية الدولية بما يتناسب مع مقتضيات كل سياسة حقيقية لتصفية الاستعمار وحفظ الأمن والتعاون الإقليمي.

الملحق رقم: 20

الدول المعترفة بالجمهورية العربية الصحراوية إلى غاية سنة 1990[1]

الرقم	الدولة	تاريخ الاعتراف
01	مدغشقر	1976/02/28
02	بورندي	1973/03/01
03	الجزائر	1976/03/06
04	بنين	1976/03/11
05	انغولا	1976/03/11
06	موزمبيق	1976/03/13
07	غينيا-بيساو	1976/03/15
08	كوريا الشمالية	1976/03/16
09	توغو	1976/03/17
10	روندا	1976/04/01
11	السيشل	1977/10/25
12	اليمن	1977/02/02
13	الكونغو	1978/07/03

[1] نازك صالح: المرجع السابق، ص125.

1978/07/22	ساوتومي وبرنسيب	14
1978/07/23	بنما	15
1978/11/03	غينيا الاستوائية	16
1978/11/09	تنزانيا	17
1979/02/24	اثيوبيا	18
1979/03/02	فيتنام	19
1979/04/10	كمبوديا	20
1979/05/09	لاووس	21
1979/05/23	أفغانستان	22
1979/06/04	الرأس الأخضر	23
1979/08/20	غريناد	24
1979/08/24	غانا	25
1979/09/01	غويانا	26
1979/09/01	الدومنيك	27
1979/09/01	سانت لوسيا	28
1979/09/06	جمايكا	29
1979/09/06	أوغندا	30

31	نيكاراغوا	1979/09/06
32	المكسيك	1979/09/08
33	ليسوتو	1979/10/09
34	زامبيا	1979/10/12
35	كوبا	1980/01/20
36	إيران	1980/02/27
37	سيراليون	1980/03/27
38	ليبيا	1980/04/15
39	سوريا	1980/04/15
40	سوازيلاندا	1980/04/28
41	بوتسوانا	1980/05/14
42	زمبابوي	1980/06،/03
43	تشاد	1980/07/04
44	مالي	1980/07/04
45	كوستاريكا	1980/10/30
46	فانواتو	1980/11/26
47	غينيا الجديدة	1981/08/12

48	توفالو	1981/08/12
49	كيريباتي	1981/08/12
50	نورو	1981/08/12
51	جزر السلمون	1981/08/12
52	جزر موريس	1982/07/01
53	فنزويلا	1982/08/03
54	سورينام	1982/08/11
55	بوليفيا	1982/12/14
56	الأكوادور	1983/11/14
57	موريتانيا	1984/02/27
58	بوركينا فاسو	1984/03/04
59	البيرو	1984/08/16
60	نيجيريا	1984/11/28
61	يوغسلافيا	1984/11/28
62	كولومبيا	1985/02/27
63	ليبيريا	1985/07/31
64	الهند	1985/10/01

65	غواتيمالا	1986/04/10
66	الدومينيكان	1986/06/24
67	ترينيداد وتوباغوا	1986/11/01
68	بيليز	1986/11/18
69	سانتو كريستو نيفيس	1987/11/28
70	انتجوا وبريود	1987/02/19
71	برباDوس	1988/02/27
72	سالفادور	1989/07/31
73	هاند وراس	1989/11/08
74	ناميبيا	1990/06/11

الملحق رقم: 21

البيان التفصيلي الصادر عن اللجنة العربية العليا بخصوص ما جرى في اجتماعات الطائف[1].

نص البيان:

تابعت اللجنة الثلاثية العربية العليا باهتمام بالغ الاجتماعات التي عقدها النواب اللبنانيون في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 1410/03/01هـ الموافق 1989/09/20م إلى 1410/04/22هـ الموافق 1989/10/22م قياما بالواجب الوطني وتلبية الدعوى التي وجهت إليهم من اللجنة الثلاثية ويسر اللجنة أن تعبر عن تقديرها الكبير بالإنجاز التاريخي الضخم الذي توصل إليه النواب اللبنانيون والذي أكد وحدتهم أثبت حرصهم على قيام الدولة على أساس الوفاق الوطني وأن تشيد بالمجهودات الكبيرة التي بذلتها السادة النواب أثناء مناقشة وثيقة الوفاق الوطني وبما تميز به عملهم من شعور بالمسؤولية التاريخية وتفان في أداء الواجب تطلعاً نحو تحقيق المصلحة اللبنانية العليا كما يسرها أن ترف التهاني في المقام الأول إلى الشعب اللبناني الذي ضحى وقاسى الكثير وتبتهل إلى الله العلي القدير أن يكون ذلك مدعاة لاستتباب الأمن والاستقرار في ربوع لبنان وترسيخ السلام والعيش المشترك والوئام والصفاء والآخاء بين أهله.

إن اللجنة الثلاثية العربية العليا على قناعة تامة بأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه يشكل إطاراً عادلاً ومتوازناً يحقق التطلعات اللبنانية في السيادة والاستقلال والوحدة والمساواة.

ترسيخ العلاقة الأخوية مع سوريا.

وبالنسبة لتنظيم العلاقات السورية اللبنانية على أساس السيادة والاستقلال، فقد أكدت الجمهورية العربية السورية مشكورة استعدادها لمساعدة الدولة اللبنانية على بسط سلطاتها على الأراضي اللبنانية كما أن قمة الدار البيضاء أكدت وقوف الدول العربية جميعها مع الحكومة اللبنانية في كل إجراء تتخذه لبسط سلطتها على كامل ترابها الوطني بقواتها الذاتية.

وانطلاقاً من المعطيات المشار إليها فإن اللجنة الثلاثية العربية العليا يسعدها أن تجدد التأكيد على ما تضمنه قرار مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء من التصميم على مساعدة لبنان على الخروج من محنته وإنهاء معاناته وإعادة الأوضاع الطبيعية إليه وبسط سيادة الدولة وسلطتها الفعلية على كامل التراب الوطني اللبناني والبدء في إعادة أعمار لبنان وتمكينه من استئناف دوره الطبيعي ضمن الأسرة العربية.

---

[1] الجمهورية، ع7623، 26 أكتوبر 1989، ص07.

الإطار العربي هو الإطار الطبيعي لحل الأزمة اللبنانية:

وفي هذا الإطار فإن اللجنة تؤكد بوجه خاص على ما يلي:

1) أن الحل الحقيقي للأزمة اللبنانية هو الذي يتم في الإطار العربي الطبيعي لحل الأزمة اللبنانية.

2) إن المسؤولية العربية العامة عن الوضع في لبنان والتزام الدول العربية جميعاً بتحقيق الأهداف التي أقرها المؤتمر قمة الدار البيضاء هو التزام قائم ومستمر.

3) إن مؤتمر قمة الدار البيضاء قد أعلن حرصه على مواكبة تنفيذ قراره الخاص بالأزمة اللبنانية وأن اللجنة الثلاثية ستعمل على إطلاع القمة على جميع مراحل التنفيذ.

4) أن أي مشكلة تتعرض طريق حكومة الوفاق الوطني اللبناني ستلقى كامل العناية والاهتمام والمتابعة من جانب اللجنة الثلاثية العربية العليا.

5) أن اللجنة الثلاثية العربية العليا تؤكد التزام الدول العربية وتصميمها على مساعدة الدولة اللبنانية للمحافظة على وحدة لبنان واستقلاله، وأن اللجنة الثلاثية في الوقت الذي تناشد فيه كافة الأطراف التعاون المخلص مع الجهود المبذولة لتسهيل الأجواء الملائمة لاستكمال الخطوات التي ستعطب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الطائف تقرر ما يلي:

أولاً: الطلب من رئاسة مجلس النواب اللبناني الدعوة لانعقاد المجلس بتاريخ أقصاه يوم الثلاثاء 1410/04/09هـ الموافق 1989/11/07 لانتخاب رئيس المجلس اللبناني ونائبه وأعضاء المكتب والتصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وذلك بناء على قرار القمة.

ثانياً: تأمين مكان عقد اجتماع مجلس النواب وذلك بالتنسيق بين مكتب رئاسة المجلس وممثل اللجنة الثلاثية في لبنان السيد الأخضر الإبراهيمي والجهات المعنية الأخرى.

ثالثاً: قيام ممثل اللجنة الثلاثية في لبنان بوضع البرنامج الأمني الخاص بتوفير الحماية اللازمة لمكان عقد الاجتماع وتأمين وصول السادة النواب إلى مقر الاجتماع وذلك بالتنسيق مع الأطراف المعنية.

رابعاً: سيقوم السيد: الأخضر الإبراهيمي، فوراً باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع الخطوات موضع التنفيذ.

سائلين الله العلي القدير التوفيق والسداد لكل ما فيه الخير للبنان الشقيق ولأمتنا العربية المجيدة.

جدة في 1410/03/25هـ

الموافق 1989/10/24م

الملحق رقم: 22

التقطت الصورة عقب اختتام الدورة 16 (دورة انتصار الوحدة) للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر[1]



من اليمين إلى اليسار:

خالد الفهوم: رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

الشاذلي بن جديد: رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ياسر عرفات: رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

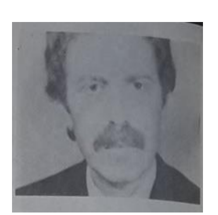
[1] الجيش: مجلة سبق ذكرها، ع228، ص24.

الملحق رقم: 23

نبذة عن شهداء الواجب الوطني الذين استشهدوا في الحادث المأساوي (محمد الصديق بن يحي ورفاقه)[1]



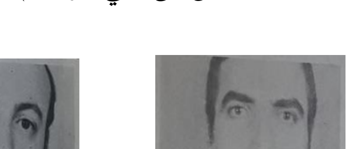
أحمد بغلي ولد في 15 جويلية 1937 بتلمسان، مدير قسم البلدان العربية بوزارة الخارجية



سعد الدين بن ونيش ولد في 28 نوفمبر 1939 بالجزائر، مدير قسم أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بوزارة الخارجية



محمد لونيس ولد في 23 سبتمبر 1934 بتيزي وزو، مدير قسم آسيا وأمريكا اللاتينية بوزارة الخارجية

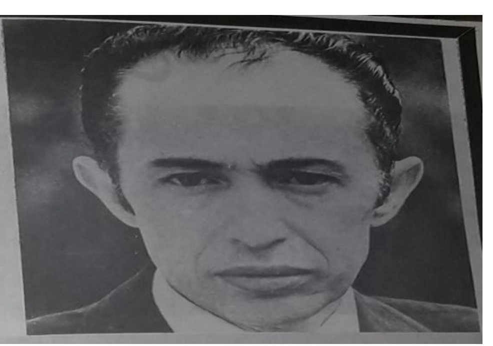


عبد القادر بلعزوق ولد في 11 ماي 1941 بقالمة، مدير الشؤون السياسية بالنيابة بوزارة الخارجية

محمد رضا بن زاغو ولد في 15 أكتوبر 1950 بندرومة، مدير عام للتنسيق الطاقوي والتنسيق بوزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية



سليم خلادي ولد في 24 جانفي 1944 بتلمسان، مدير المبادلات التجارية بكتابة الدولة للتجارة الخارجية





محمد الصديق بن يحي عضو المكتب السياسي ووزير الشؤون الخارجية، ولد يوم 03 جانفي 1932، عين في سنة 1955 رئيساً للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في الفترة ما بين 1956 إلى 1962 شارك في مفاوضات مولان (1960) ومفاوضات إيفيان (1961–1962)،

بعد الاستقلال تقلد عدة مناصب سامية منها سفيراً في لندن (1963–1965)، وزيراً للإعلام والثقافة (1966–1979)، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وفي مارس 1979 عين وزيراً للشؤون الخارجية وظل على هذه الصفة حتى استشهاده في هذا الحادث المأساوي.

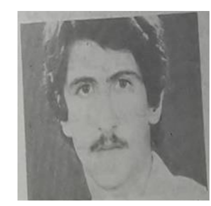
شبيان فتيحة ولدت يوم 14 سبتمبر 1953 ببوفاريك، مضيفة





محمد بوسخواد ولد في 06 جانفي 1930 ببني يزقن، مدير الدراسات وقوانين البنك في البنك المركزي الجزائري

عبد الحميد طالبي ولد في 24 ديسمبر 1944 بالبليدة، نائب مدير لدراسة الطيران بالمديرية العامة للطيران المدن بوزارة النقل والصيد البحري



آيت قاسي مولود ولد في 04 ديسمبر 1952 بتيزي وزو، صحافي بوكالة الأنباء الجزائرية



النقيب عبد المومن لخضر ولد في 10 مارس 1944 بقسنطينة، قائد الطائرة



النقيب صباحي مصطفى ولد في 03 جانفي 1945 بالجزائر، طيار



الملازم الأول مانوفي عبد الرحمن ولد في 12 جانفي 1943 بسطيف، ضابط ملاح

[1] المجاهد: ع1136، الجمعة 14 ماي 1982، ص16-17.



النصر
الثورة من الشعب والى الشعب
الخميس 25 محرم 1411 هـ الموافق لـ16 اوت 1990 م - الثمن 2,50 دج - العدد 5207

العـراق – ايـران :

صدام حسين اقترح حلا نهائيا للنزاع طبقا لاتفاقية الجزائر

طـهـران تـرحـب، والـغـرب يـؤول،،

بعد المقترحات التي قدمها لحل شامل للنزاع في الشرق الاوسط، فاجأ الرئيس العراقي صدام حسين امس العالم باعلانه قبول.

العراق اتفاقية الجزائر الموقعة في سنة 1975 بين العراق وايران بوساطة جزائرية.

واعلن الرئيس العراقي استعداد بلاده لوضع حل نهائي لاشكالية الحرب العراقية الايرانية التي دامت ثماني سنوات، ومبادرته الى سحب القوات العراقية من الاراضي الايرانية ابتداء من يوم الجمعة المقبل وتبادل اسرى الحرب ابتداء من نفس اليوم.

والجدير بالذكر ان القوات العراقية تحتل حوالي 2600 كيلو متر مربع من التراب الايراني.

واشار اول رد فعل ايراني على قرار الرئيس العراقي الى ان الحكومة الايرانية «ستدرس بتفاؤل» الاقتراح العراقي القاضي بالانسحاب من الاراضي الايرانية.

ورحبت الصحف الايرانية من جهتها بالقرار العراقي ولكنها اعتبرته «نصرا كبيرا للشعب الايراني».

اما التقارير الاروبية والاميركية فاشارت الى ان الرئيس صدام حسين يهدف بقراره الى تامين الجبهة الشرقية حتى يتفرغ للازمة التي فتحت على الجبهة الجنوبية مع الكويت والسعودية، والحصار المفروض على العراق من طرف القوات العسكرية الغربية والاميركية.

ونذكر ان الحرب العراقية الايرانية قد كلفت البلدين ما يزيد عن مليون قتيل، وتدمير كبير لاقتصاديتهما. اما الاسرى الذين يزمع البلدان على تبادلهما فيبلغ عددهم 70 الف عراقي، و 30 الف ايراني.

طالع ص 3 ■

اجلاء ألفي أسير إيراني من العراق غدا

جنيف 8/15 (أ.ف.ب) اعلنت اللجنة الدولية للصليب الاحمر في جنيف ان مجموعة من الفي أسير إيراني معتقلين في العراق سينقلون غدا الجمعة برا برعاية اللجنة الدولية للصليب الاحمر.

وطلبت السلطات العراقية اللجنة الدولية للصليب الاحمر الاشراف على مجمل عملية اجلاء الاسرى الايرانيين التي اعلنها الرئيس العراقي صباح امس.

واوضحت ان اللجنة //وافقت على المهمة// التي طلبت منها.

وتكلم علي خاميني :

وجود القوات الامريكية في السعودية يخدم الصهيونية

افادت وكالة الانباء الايرانية ان مرشد الجمهورية الاسلامية علي خامنئي اكد امس الاربعاء ان إيران //تدين العدوان سواء جاء من العراق أو من الولايات المتحدة//.

وكان خامنئي يتحدث للمرة الاولى منذ اندلاع أزمة الخليج اثر اجتياح العراق للكويت.

واضاف //اننا نعتبر أن كل شكل من اشكال العدوان في المنطقة وكذلك وجود قوات امريكية في المملكة العربية السعودية أمورا تخدم مصلحة الصهيونية والاستكبار العالمي. انها تسيء الى الاسلام والمسلمين وهي معادية للثورة الاسلامية//.

حصار ضد العراق لم يسبق له مثيل

قوات واسلحة متعددة الجنسية تتكدس في منطقة الخليج

تطورات الوضع في الخليج الناجم عن الاجتياح العراقي للكويت تميزها الحشودات العسكرية الاجنبية في

اراضي العربية السعودية بعدد وعدة مثيرة اكثر للتساؤل عن الدوافع والاهداف... هذه التحركات العسكرية

الاجنبية في المنطقة تتزامن ايضا مع اجراءات تشديد الحصار ضد العراق وبكيفية لم يسبق لها مثيل، رغم الجدل الذي تثيره بعض العواصم حول مفهومي الحظر - والحصار - في القانون الدولي، ومسؤولية الامم المتحدة.

[طالع ص 9]

الجزائر تلقت بارتياح مبادرة السلام

على اثر مبادرة السلام التي تقدم بها الرئيس العراقي صدام حسين والمتعلقة بالنزاع الايراني - العراقي ادلى الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية مساء امس الاربعاء بالتصريح التالي :

بعد تلقت الجزائر ببالغ الارتياح النبأ الخاص بمبادرة السلام في اربعة نقاط التي تقدم بها الرئيس العراقي صدام حسين والمتعلقة بالنزاع الايراني العراقي.

ان هذا التطور الجد ايجابي يندرج في الاتجاه الذي ما فتئت الجزائر تعمل من اجله منذ اندلاع النزاع بين الشقيقين الا وهو تسوية الخلافات القائمة بين البلدين الشقيقين عن طريق الحوار والتفاوض واقامة مناخ اخاء وتعاون وثيقة لصالح الشعبين ولصالح التضامن الاسلامي في مواجهة التحديات الكبرى التي تعترض الامة الاسلامية.

وتبقى الجزائر على قناعة صلبة ان المفاوضات المباشرة بعيدا عن اي تدخل او ضغط اجنبي هي السبيل الوحيد الذي من شأنه ان يؤدي الى تسوية النزاعات وايجاد حلول تخدم مصالح البلدان المعنية.

رئيس الجمهورية تلقى رسالة من رئيس فنزويلا

استقبل السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية امس السيد بلانشار رينالدو فيغيز وزير الشؤون الخارجية لفنزويلا بصفته حاملا لرسالة من الرئيس كارلوس اندريز بيريز.

وتناولت المحادثة تبادل وجهات النظر حول المضاعفات البترولية لازمة الخليج.

[و.أ.ج]

استقبال سفراء دول عربية بالمجلس الشعبي الوطني

في اطار العمل الجاري من اجل ديناميكية للسلم وايجاد حل النزاع في الخليج، الذي تقوم به لجنة الشؤون الخارجية والتعاون للمجلس الشعبي الوطني، واصل رئيسها السيد جمال ولد عباس اتصالاته بمقر المجلس بسفراء سوريا، مصر والمغرب السادة عبد الجابر الضحاك، احمد امين عبد القادر، وسليمان عنسي على التوالي والمكلفين بالاعمال الليبي والتونسي، وسمحت اللقاءات التي حضرها السيد احمد فرقان نائب رئيس اللجنة باستعراض الوضعية الخطيرة بالخليج العربي واخر تطوراتها.

جنوب افريقيا : سقوط 99 قتيلا من السود

ذكر متحدث باسم الشرطة في جنوب افريقيا امس الاربعاء ان 99 شخصا على الاقل لقوا مصرعهم واكثر من تسعين اخرين جرحوا منذ الاثنين الماضي في معارك بين فصائل من السود في ثلاثة معازل تقع شرق جوهانسبورغ.

وتعتبر موجة العنف هذه الاكثر دموية خلال الاشهر الماضية في جنوب افريقيا.

واضاف المتحدث الكابتن اوجين اوبريمان ان الجيش قد استدعى لمساعدة الشرطة في الفصل بين المتنازعين في معازل توكوزا وكاتلهونغ وفوسلوروس.

واوضح ان المعارك تدور بين عناصر من قبيلتي زولو وخوسا وهو المصطلح الذي تستخدمه اوساط الشرطة غالبا للدلالة على المعارك بين عناصر المؤتمر الوطني الافريقي وحركة اينكاتا /زولو/.

وقد بدأت المعارك الاحد الماضي عندما هاجمت عناصر من الزولو عناصر اخرى من الخوسا تعيش في مجمعات العمال السكنية في توكوزا، وعلى الاثر امتدت المعارك الى حي اكواخ في فولا بارك قبل ان تمتد مساء الثلاثاء الى كاتلهونغ

اجتماع رئيس الحكومة بمندوبي

تطهير القطاع الفلاحي قبل

■ ترأس السيد مولود حمروش رئيس الحكومة صباح امس اجتماعا ضم مندوبي الاصلاحات الفلاحية على مستوى ولايات الوطن بحضور وزير الفلاحة السيد عبد القادر بن داود.

وكان هدف هذا اللقاء، كما ذكر السيد رئيس الحكومة في افتتاحه لهذا الاجتماع هو تقييم الاصلاحات الفلاحية ودراسة المشاكل الميدانية وبحث الاساليب والاجراءات الضرورية لاتمام تطهير هذا القطاع الاستراتيجي قبل 31 اكتوبر 1990.

واوضح رئيس الحكومة

أ.ع.ع.ج الامين العام : النقابية تنبع من

[و.أ.ج] عقد السيد عبد الحق بن حمودة الامين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين ظهر امس /الاربعاء/ بمقر الاتحاد ندوة صحفية تناول فيها اهم النقاط التي درستها الدورة الاولى للجنة التنفيذية الوطنية للاتحاد التي انعقدت يومي 13 و14 أوت الجاري وكذا التصورات المستقبلية للنشاط النقابي على ضوء قرارات المؤتمر الـ 8.

ومن اهم النقاط التي تطرق لها السيد عبد الحق بن حمودة مسألة التعددية النقابية حيث أوضح ان هذه التعددية يجب ان تكون نابعة من العمال وليست مفروضة عليهم من اي جهة كانت.

واضاف يقول /ان الهيكل العام للتعددية يتجسد في الفيدراليات والنقابات المهنية في اطار الوحدة العمالية ضمن الاتحاد العام للعمال الجزائريين لان قوة العمال تكمن في وحدتهم /وبعد ان ذكر الامين العام بالتوترات التي يعيشها عالم الشغل والمناورات التي تشنها عليه بعض الجهات تساءل لماذا يقتصر دعاة التعددية النقابية على امثال من



العراق يغزو الكويت

الجزائر تعارض استعمال القوة لتسوية الخلافات

الجمهورية
السبت 13 محرم 1411 هـ الموافق لـ 4 اوت 1990 م ■ العدد 7.859 ■ الثمن 2.50 دج
الثورة من الشعب وإلى الشعب

الهجوم العراقي على تراب الكويت صبيحة الخميس الماضي اثار توترا كبيرا سواء لدى العرب انفسهم، الذين يرون في هذا الغزو سابقة خطيرة استثنائية وان كانت في السابق قد شهدت الامة العربية تدخلات وصدامات عسكرية فيما بين بعض الدول الاعضاء في الجامعة العربية.

فالجزائر عبرت عن اعتراضها لاستعمال القوة في حل المشاكل والخلافات العربية ايمانا منها بان الحوار هوا السبيل الوحيد لايجاد الحلول الملائمة والمناسبة. كما ان الدول المغاربية (المغرب وليبيا) قد رفضتا اي تدخل لحل المشاكل العربية. كما كانت للعديد في الدول العربية مواقف رافضة لهذا الغزو العسكري العراقي للكويت.

اما الجامعة العربية فإنها قد عقدت عدة اجتماعات طارئة لوزراء الخارجية الذين كانوا يشاركون في اشغال منظمة المؤتمر الاسلامي دون ان تصل الى صسية ترضي الجميع، وان كان من المقرر امس، ان تخرج بقرار موحد بشان هذه القضية.

داخليا عرفت صبيحة امس العاصمة الكويتية وحسب اغلب وكالات الانباء الغربية بعض تبادل اطلاق النار وكذا قذف مدافع القوات العراقية لميناثي البترول بكل من الاحمدي والشويخ، الا ان الوضع قد هدا بعد ذلك لتصبح مدينة الكويت خالية من المارة اللهم سوى الجنود العراقيين الذين قطعوا الشوارع بالحافلات.

نبا اخر صرحت به كتابة الدولة الامريكية للدفاع مفاده ان القوات العراقية كانت امس على مشارف الحدود السعودية الذي لم يكن يفصلها عنها سوى 15 كلم.

اما عن الحكومة المؤقتة الحرة التي اعلن عنها في السابق فانه لم يظهر لها اي اثر وبقيت في الخفاء مما قد يجبر حسب الملاحظين العراقيين على تسيير امور الكويت مباشرة بعد ان رفضت المعارضة المشاركة في هذه الحكومة.

على صعيد الاتصالات الدولية والعربية ما زالت المساعي جارية لتطويق هذا الخلاف الذي قد يشهد عقد قمة مصغرة غدا بالسعودية واخرى موسعة لاحقا بعد ان ابدى وزراء الخارجية موافقتهم المبدئية.

اج هذه الازمة الخليجية الحادة قد كشفت العديد من المعطيات السياسية منها والاقتصادية، اذ ارتفع سعر البرميل ملأ البترول في نيويورك المقرر تصديره في سبتمبر القادم الى حوالي 24 دولار كما ان سعر الدولار قد ارتفع في بعض البورصات الدولية الى نسبة 10 بالمائة، وهو ما ينذر بحدوث ...

1 احتمال تدخل القوات الأمريكية بالمنطقة

2 الجيش العراقي على مشارف الحدود السعودية

3 العالم يفرض عزلة على بغداد

4 حكومة مؤقتة ما زالت في الخفاء

5 قمة مصغرة بالسعودية غدا

6 سعر البترول في ارتفاع مستمر

مكالمة هاتفية بين الرئيس الشاذلي والرئيس بن علي والملك الحسن الثاني

عقب الاحداث الاخيرة التي جرت بالكويت، وفي اطار التشاور والمشاورات السياسية بين الدول المغاربية، اجرى السيد الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية، والرئيس الحالي لاتحاد المغرب العربي، صبيحة اول امس، مكالمات هاتفية مع الرئيس زين العابدين بن علي، والملك الحسن الثاني.

□ و.أ.ج

تصريح الناطق باسم وزارة الخارجية

«سابقة ذات الخطورة الاستثنائية»

وبعد اجتياح القوات العراقية للكويت اصدر الناطق الرسمي باسم وزارة الشؤون الخارجية التصريح التالي:

«تعبر الجزائر عن عميق حزنها وبالغ قلقها امام التفاقم الخطير للوضع في منطقة الخليج نتيجة الاجتياح اللامقبول للقوات العراقية على الكويت ويشكل هذا التطور المأسوي بالنسبة للامة العربية برمتها سابقة ذات الخطورة الاستثنائية.

والجزائر التي تعارض اكثر من اي وقت مضى اللجوء الى استعمال القوة لتسوية الخلافات بين الدول لتعتبر ان مثل هذا اللجوء لن يزيد الامة العربية الا ضعفا في الدفاع عن قضاياها المقدسة ويهمش القضية الفلسطينية خاصة كما يفسح المجال الى تزايد مخاطر التدخل الاجنبي في المنطقة.

وعليه فانه لمن الضروري بمكان ان تعبىء الامة العربية كافة طاقاتها قصد وضع حد فوري لهذا المسار الذي يمزق الاشقاء وان تعمل فورا على توفير الشروط الملائمة لايجاد حل سلمي وعادل عن طريق الحوار والتفاوض فقط الامر الذي يقتضي الانسحاب الفوري للقوات العراقية واحترام سيادة الكويت واستقلاله.»

طريق الطنف الوهراني: سيارات الأجرة تزرع ...

عرفت طريق الطنف الوهراني مساء الاربعاء عدة حوادث مرور تسببت فيها سيارات الاجرة وتكسر انبوب مياه بالقرب من ورشة السفن بالمرسى الكبير.

الحادث الاول وقع عندما فقد سائق سيارة اجرة من نوع «رونو 18» التحكم في سيارته بالقرب من مركز الاسعاف للحماية المدنية واصطدم بسيارة اجرة مماثلة كانت قادمة بالاتجاه المعاكس، وسيارة سياحية اخرى.

الحادث الثاني وقع بشاطئ «بومو» عندما تعرضت سيارة اجرة من نوع رينو كانت تحاول قطع الخط المستمر ...

تيارت
شاب من بلدية السبعين يقتل زوجته الحامل

بمجرد ان راودته شكوك في سيرة زوجته الحامل، لم يتردد شاب من بلدية السبعين (تيارت) في حمل بندقية صيد واطلاق النار على شريكة حياته ليرديها قتيلة.

وكان هذا الشاب قد حاول قبل ذلك اغتيال عمته التي يتهمها بالتوسط في عملية الخيانة.

□ طالع ص 5

مائة ألف فلاح يتجمعون أمام المجلس الشعبي الوطني

● المطالبة بالإبقاء على قانون الثورة الزارعية

ما يقرب من مائة الف فلاح، التقوا صباح يوم الخميس بساحة الشهداء بالعاصمة تلبية لنداء الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، وعمال الارض، حيث نظموا مسيرة وطنية قادتهم الى مقر البرلمان، مرورا عبر شارعي شي غيفارا وزيغود يوسف، حاملين اللافتات والشعارات المطلبية، وقد استرعى انتباهنا تكرار كتابة بعض الشعارات في كل المربعات المخصصة لولايات الوطن، ومنها على سبيل المثال «الاسراع في تسليم العقود الادارية للمستفيدين»، و«الاستقرار عامل اساسي للنهوض بالقطاع الفلاحي»، و«نطالب بتخفيض عوامل الانتاج وتوفيرها»، و«الثورة الزارعية تجسيد لمبادىء اول نوفمبر 1954»، و«الثورة الزارعية تساوي وضع حد للاستغلال».

كما رفعت عدة مطالب تتضمن التنديد بالاقطاع والبرجوازية وهذا ردا على من يراودهم الحنين الى اعادة تكريس فكرة الخماس في العالم الفلاحي. وقد نقل الوفد المشكل من المسيرة الى اعضاء المجلس الشعبي الوطني، الممثل من قبل اللجنة المختصة بالفلاحة والري، جميع المطالب والانشغالات المطروحة في القطاع، والمتعلقة بتسليم العقود الادارية، والنقص في العتاد الفلاحي وقطع الغيار والعلاقات السيئة مع البنوك الفلاحية، التي صعدت من نسبة فوائدها عن القروض الى 13٪، وابقاء قانون 73/71 الخاص بالثورة الزراعية.

المسيرة تمت في ظروف تنظيمية محكمة، وفي جو هادىء مسؤول مكنت المشاركين من ...



● بعد غزو العراق للكويت

هل ترسل الولايات المتحدة 250 الف جندي الى الخليج ؟

الجمهورية

السبت 20 محرم 1411 هـ الموافق لـ 11 اوت 1990 م ■ العدد 7.865 ■ الثمن 2.50 دج

الثورة من الشعب وإلى الشعب

القمـــة العربيـــة الطارئـــة

المصادقة على قرار يدين العراق ويطلب الانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت

اختتمت مساء امس الجمعة القمة العربية الطارئة المكرسة للنزاع العراقي - الكويتي بالمصادقة على قرار يدين العراق ويطلب الانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت

وقد تمت المصادقة على القرار باغلبية نسبية اي 12 صوتا ضد 03 (العراق، ليبيا، منظمة التحرير الفلسطينية) وامتناع بلدين عن التصويت (الجزائر، اليمن) وتحفظ ثلاثة بلدان اخرى (الاردن، السودان، موريتانيا)

وكانت القمة قد افتتحت في الصباح بالقاء الرئيس حسني مبارك كلمة دعا فيها الى الانسحاب العراقي من الكويت ملحا على ضرورة احترام استقلال وسيادة هذا البلد

وقبل افتتاح القمة صرح الوزير العراقي للشؤون الخارجية للصحافة الامريكية انه يجب على القمة ان تطلب الانسحاب الفوري للقوات الامريكية من المنطقة

طالع ص 3

بماذا ستطلعنا الاخبار القادمة، وماذا سيحدث بمنطقة الخليج العربي بعد غزو العراق للكويت واعلان الوحدة الاندماجية ؟

لا احد يستطيع الرد على ذلك لان الاخبار الخاصة بالمنطقة تشير الى ان تطورات كبيرة قد تحدث لتهدد سلامة المنطقة كلها بما لا يحمد عقباه.

● فالولايات المتحدة كشفت النقاب على انها قد ترسل بترسانة قواها 250 الف عسكري للمنطقة، وبريطانيا، وفرنسا، واستراليا والمانيا الغربية، ارسلت هي الاخرى وحدات عسكرية كل واحدة تحت غطاء يرضيها، وايطاليا اعربت عن نيتها التدخل في تركيا في حالة تعرضها لهجوم عراقي

الرئيس الامريكي جورج بوش صرح امس امام الكونغرس الامريكي بان ارسال قوات امريكية الى منطقة الخليج يساعد على ايجاد حل سلمي بالمنطقة، واستبعد حسب رايه اية مهاجمة في الوقت الراهن الا ان ذلك هو من قبيل التمويه فقط، لان تحركات كاتب الدولة للشؤون الخارجية جيمس بيكر، كان قد قام برحلة طويلة كانت اخر نتائجها مساندة الحلف الاطلسي لاعمال واشنطن بالمنطقة.

بالمقابل فان الرئيس صدام حسين قد دعا امس العرب والمسلمين في مختلف انحاء العالم انقاذ الاماكن الاسلامية المقدسة من الاحتلال ومن بينها مكة المكرمة وقبر الرسول محمد عليه الصلاة والسلام في المدينة

واضاف في ندائه الموجه عبر شاشة التلفزيون «هذا يومكم ثوروا على الظلم الفساد والخيانة والغدر».

ان انتشار القوات الامريكية بالخليج كان لها اثر على نفوس الجماهير التي ما زالت تتطوع بالعراق للالتحاق بالجيش الشعبي، كما ان بعض العناصر بالفلبين قد هددت بضرب المصالح الامريكية هناك اذا ما استخدمت الولايات المتحدة قواعدها العسكرية في تدخلها المسلح ضد العراق.

وبين هذا ذاك تبقى ازمة الخليج في الوقت الراهن تنتظر متنفسا بعدما سدت تقريبا كل الطرق لايجاد حل سلمي منشود خاصة تحت لواء العرب انفسهم

التعليم العالي

استعراض البرنامج الاستعجالي للدخول الجامعي القادم

اجتمع وزير الجامعات يوم الخميس الماضي بمدراء مراكز الخدمات الاجتماعية الجامعية والمدرسة الوطنية للادارة ودرس الاجتماع المخطط الاستعجالي لتحضير الدخول الجامعي القادم.

ويقوم المخطط على خمس اجراءات لاصلاح الحالة التي تسود حاليا داخل مراكز الخدمات الاجتماعية الجامعية والتي انعكست سلبا على الطلب

طالع ص 2

هل تعود المياه الى حمام ربي بعد «الوعدة»؟

توضيح الولاية حول قضية توزيع 451 مسكنا بوهران :

«التوزيع تم بطريقة قانونية»

ردا على المقال المنشور بجريدة الجمهورية بتاريخ 8 اوت الجاري تحت عنوان رئيس المجلس الشعبي الولائي يطعن في طريقة توزيع المساكن بوهران 451 مسكنا سلمت من تحت للتحت، وصلنا توضيح من والي وهران السابق مرفوقا بالوثائق الضرورية والمراسلات بين الديوان وديوان التسيير والترقية العقارية تبين العدد الحقيقي للمساكن التي وزعت ومرحلة التوزيع وصفة المستفيدين

وجاء في رد رئيس الهيئة التنفيذية ان ولاية وهران استلمت خلال الثلاثي الاول لسنة 1990، 529 مسكنا اجتماعيا و 26 مسكنا مرافقا تابعا للقطاع التربوي

وحسب رد الوالي فان المساكن المذكورة وزعت لصالح العائلات المنكوبة بمركز بولونجي وعين الترك واساتذة وعمال قطاع التعليم العالي والثانوي، والجمعيات والمنظمات والادارات والهيئات العمومية

وجاء في الرد ان حصة 15 ٪ المخصصة للسيد الوالي بحكم القانون تساوي 79 مسكنا ولم يقتطع منها الا 55 مسكنا تم توزيعها لفائدة الاطارات المعوزة والحالات الاجتماعية النادرة

ويتضح ان 400 مسكنا تم توزيعها خلال السداسي الاول من سنة 1990 اي قبل تنصيب المجالس الشعبية المنتخبة وتعيين ممثل المجلس الشعبي الولائي في لجنة توزيع السكن

طالع ص 4

مولودية سعيدة

انهزم الفريق وتبخرت الاحلام

طالع ص 12

العاب القوى : البطولة العالمية «أواسط»

الافارقة في صحة جيدة

طالع ص 12



العدد 1566 ـ الثمن 3 د.ج
الجمعة 19 محرم 1411 هـ ـ 10 أوت 1990 م

المجاهد

اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني
صحيفة اسبوعية اسستها جبهة التحرير الوطني سنة 1956

الإجتياح العراقي للكويت

ثمن الخلافات العربية

اجتماع الولاة

الإدارة : خدمة المواطن أولا

محمد جغابة وحوار بدون رتوش

علينا أن نفرق بين فلسفة الجبهة وأخطاء الذين مارسوا الحكم باسمها

ليس كل تقدمي «باكس» وليس كل من يدعو للشريعة «فيس»

المسألة الاجتماعية وتأميم الدولة

■ يجب أن يكون الحكم خاضعا لرقابة شعبية حقيقية في اطار من تعدد الاصوات، لأن الصوت الواحد سواء كان على لسان الحزب الواحد أو على لسان الزعيم البطل المستبد العادل لاشيء يضمن عدم انحرافه. ص 19

الاصلاحات الاقتصادية إلى أين ؟

■ مازالت مؤسساتنا الاقتصادية العمومية تتعامل مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجزائري بنفس العقلية والاساليب البالية والمنطق الاداري المستبد والمتجاهل للمنطق الاقتصادي الحديث . طالع ص 10

أي ديمقراطية ؟

■ هل يستيقظ المناضلون في جبهة التحرير الوطني ويتخذوا المبادرات الممكنة على مستواهم لإنقاذ جبهة التحرير الوطني، لأن في ذلك إنقاذ للوطن المهدد اليوم ؟ طالع ص 6

قراءة في الراهن الاسلامي

■ يتطلب الراهن الاسلامي الذي يتميز ببروز حركات اسلامية متعددة، دراسة موضوعية تطرح الاسئلة بخصوص الواقع الذي تتنازعه عدة تيارات لها مقومات مختلفة حول الاسلام وبالخصوص علاقة الاسلام بالسياسة. طالع محتوى ملتقى النهضة حول الموضوع ص 15

الإدارة والتحرير : 5 ساحة الأمير عبد القادر ـ الجزائر
الإشتراك السنوي ● عادي : 150 د ج ● مناضلون ، طلبة، جنود : 120 د ج



الجمعة 4 جمادى الثانية 1411 هـ ــ 21 ديسمبر 1990 م
العدد 1585 ـ الثمن 3 د.ج

المجاهد

اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني

صحيفة اسبوعية اسستها جبهة التحرير الوطني سنة 1956

زيارة الرئيس الشاذلي لدول من الشرق الاوسط

لامكابرة ، ولا متاجرة !

حكومة حمروش

انتصار رغم التشكيك !

ص 6

وزير الصحة «للمجاهد»

هكذا تكون الصحة مستقبلا ..

ص 8

تحديث الجبهة

توسيع الحوار وتأصيل المنطلقات

ص 4

في حارة السياسة

اتقوا الله في عباد الله يا أتباع الفيس

ص 7

فلسطين الحاضرة أبدا

ص 14

الامين العام لمنظمة ابناء الشهداء

مواصلة رسالة الشهيد

ص 9

الإدارة والتحرير: 5 ساحة الأمير عبد القادر ـ الجزائر

60034

الاثنين 13 رمضان 1399 هـ الموافق لـ 6 اوت 1979 م | الثمن : 0،50 دج | العدد : 4425

الجمهورية

الثورة من الشعب والى الشعب

6، نهج ابن سنوسي حميدة ـ وهران | الهاتف : 43 ـ 33.16.41 | التلكس : 22315

رسالة للرئيس الشاذلى من الشيخ زايد بن سلطان

استقبل مساء امس الدكتور احمد طالب الابراهيمي عضو المكتب السياسي والوزير المستشار لدى رئيس الجمهورية بمقر الرئاسة السيد رشيد بن عبد الله نعيمي وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية في الامارات العربية والمبعوث الخاص للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية الموحدة

وخلال هذه المقابلة سلم السيد رشيد بن عبد الله نعيمي للدكتور احمد طالب الابراهيمي رسالة من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان موجهة للرئيس الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية والامين العام للحزب

هذا وكان مبعوث رئيس دولة الامارات العربية الموحدة قد حل على الساعة الرابعة من بعد ظهر امس بمطار الدار البيضاء، الجزائر .

سليم سعدي اليوم في البليدة

دراسة الوضعية الفلاحية وتطبيق الثورة الزراعية

الجزائر ـ واج ـ سيترأس الاخ سليم سعدي عضو اللجنة المركزية ووزير الفلاحة والثورة الزراعية اليوم على الساعة التاسعة والنصف بمقر ولاية البليدة اجتماع عمل مع السلطات المحلية

ويتضمن جدول الاعمال الوضع في الفلاحة وحالة تقدم عمليات تطبيق الثورة الزراعية والمشاكل المرتبطة بالتموين وتسويق المنتوجات الفلاحية

فنيون جزائريون في الطب البيطري بانغولا

اشارت وكالة ـ انغوب ـ ان اربعة تقنيين جزائريين في الطب البيطري حاملين 100.000 وحدة من اللقاح ضد الحمى والتجهيزات الضرورية للتلقيح يقيمون حاليا في انغولا واوضحت الوكالة ان مهمتهم تندرج في اطار النداء الذي وجهه مؤخرا للسلطات الجزائرية الوزير الانغولي للفلاحة بهدف انجاز برنامج التلقيح الجاري بانغولا

التوقيع على اتفاق بين موريطانيا وجبهة البوليزاريو

موريطانيا تعلن رسميا انه ليس لديها مطالب ترابية او غيرها في الصحراء الغربية وتقرر الخروج نهائيا من الحرب اللاعادلة

الجزائر ـ واج ـ توصل مساء امس الوفدان الموريطاني والصحراوي المجتمعين بالجزائر في مفاوضات خلال ثلاثة ايام الى اتفاق

وقد وقع هذا الاتفاق على الساعة العاشرة والنصف بالتوقيت المحلي بفيلا جنان المفتي من طرف مصطفى بشير السيد الامين العام المساعد لجبهة البوليزاريو والمقدم احمد سالم ولد سيدي نائب رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني والوزير المكلف بالتنسيق للجنة العسكرية

ويتضمن الاتفاق على الخصوص نية موريطانيا في الخروج نهائيا من الحرب واقامة سلم دائمة مع جبهة البوليزاريو والعدول عن المطالبة بالجزء من الصحراء الغربية الذي تديره منذ سنة 1976

وفيما يلي نص الاتفاق الموريطاني الصحراوي الذي تم مساء امس على اثر المفاوضات بين الطرفين، من قبل المقدم احمد سالم ولد سيدي النائب الثاني لرئيس اللجنة العسكرية للانقاذ الوطني والوزير المكلف بالتنسيق للجنة العسكرية

اجتمع في الجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ايام 3 و4 و5 اوت 1979 وفدان موريطاني برئاسة المقدم سالم ولد سيدي النائب الثاني لرئيس اللجنة العسكرية للانقاذ الوطني والوزير المكلف بالتنسيق للجنة العسكرية وبعضوية المقدم احمد ولد عبد الله عضو اللجنة العسكرية وقائد الاركان للجيش وصحراوي بقيادة السيد بشير مصطفى السيد الامين العام المساعد لجبهة البوليزاريو وعضو اللجنة التنفيذية لقيادة الثورة ويضم كلا من السيد محمد سالم ولد سالك وزير الاعلام وعضو المكتب السياسي لجبهة البوليزاريو والمجلس الوطني الصحراوي والسيد محمود ولد عبد الفتاح مسؤول قسم اوروبا لجبهة البوليزاريو

ـ نظرا لتعلق الطرفين الموريطاني والصحراوي بالاحترام الدقيق لمبادئ ميثاقي الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية الخاصين بحقوق الشعوب في ممارسة اواختيار مصيرها بانفسهم وعدم المساس بالحدود الموروثة عن العهد الاستعماري

ـ نظرا للرغبة الخالصة للطرفين في اقامة سلم عادلة ونهائية لجمهورية موريطانيا الاسلامية وجبهة البوليزاريو وفقا لمبادئ التعايش السلمي والاحترام المتبادل لحسن الجوار

ـ ونظرا للضرورة الملحة للطرفين في ايجاد حل شامل ونهائي للنزاع يضمن للشعب الصحراوي حقوقه الوطنية الكاملة ويضمن للمنطقة السلام والاستقرار

ـ تعلن جمهورية موريطانيا الاسلامية بصفة رسمية انه ليس لديها ولن تكون لديها مطالب ترابية او غيرها في الصحراء الغربية

ـ تقرر جمهورية موريطانيا الاسلامية الخروج نهائيا من الحرب اللاعادلة بالصحراء الغربية حسب الكيفيات المتفقة عليها بالاشتراك مع ممثلي الشعب الصحراوي .. جبهة البوليزاريو ..

ـ تعلن جبهة البوليزاريو رسميا انه ليس لديها ولن تكون لديها مطالب ترابية في موريطانيا

ـ تقرر جبهة البوليزاريو باسم الشعب الصحراوي وجمهورية موريطانيا الاسلامية بمقتضى هذا الاتفاق اقامة سلام نهائي بينهما

ـ وقرر الجانبان عقد لقاءات دورية بينهما من اجل السهر على تنفيذ الكيفيات المتضمنة في فقرة ـ ا ـ ب ـ يسلم الطرفان هذا الاتفاق فورا وبعد توقيعه للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ولاعضاء لجنة الحكماء وللامينين العامين لمنظمتي الوحدة الافريقية والامم المتحدة وكذا للرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز

هذا وقد جرى حفل التوقيع على هذا الاتفاق بحضور الاخ احمد طالب الابراهيمي عضو المكتب السياسي والوزير المستشار لدى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس المحاسبة والاخ عبد الحميد مهري عضو اللجنة المركزية ووزير الاعلام والثقافة والاخ احمد يعلى عضو اللجنة المركزية ووزير المالية والاخ ايت مسعودان عضو اللجنة المركزية ووزير الصناعات الخفيفة

الندوة الخامسة لحركة الشبيبة الافريقية

تعزيز التضامن النضالى ضد العنصرية والامبريالية

الجزائر ـ واج ـ ادلى الاخ نور الدين حلولي عضو اللجنة المركزية وامين عام الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية بالتصريح التالي للصحافة وذلك قبيل الندوة الخامسة للحركة الافريقية للشباب التي ستعقد في 9 اوت 1979 ببرازافيل عاصمة جمهورية الكونغو الشعبية

تعقد هذه الندوة بعد بضعة ايام من مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية الذي انهى اشغاله بتحقيق مكاسب هامة بالنسبة للشعوب الافريقية

ولقد استجاب مؤتمر قمة منروفيا لما كانت تنتظره افريقيا وشعوبها المكافحة ، كان في مستوى المتطلبات الجديدة التي يحتمها تحرير قارتنا من السيطرة ومن الاضطهاد الامبريالي

ثم ذكر الاخ حلولي في تصريحه بتجديد تأييد مؤتمر منروفيا على الدعم السياسي والدبلوماسي وعلى التضامن النضالي لشعوب افريقيا مع حركات تحرير افريقيا الجنوبية من التمييز العنصري والقمع الاستعماري

كما ابرز الاخ حلولي في تصريحه اعتراف الاغلبية الساحقة لرؤساء الدول الافريقية المجتمعين بمنروفيا بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وتصويت موريطانيا ايجابا على اللائحة التي تقر حق تقرير المصير للشعب الصحراوي

ثم اكد الاخ حلولي بأن هذه النتائج التي حصل عليها مؤتمر منروفيا ستساهم في انجاح الندوة العامة للحركة الافريقية للشبيبة

واضاف الاخ حلولي مؤكدا بان الندوة العامة للحركة الافريقية للشبيبة يجب أن تعيد تصميم الاهداف المرسومة للحركة على ضوء التغيرات التي تواجهت بافريقيا منذ تكوين الحركة

ويجب ان ترسي الندوة العامة القواعد لتثبيت التضامن والدعم لحركات التحرير في افريقيا وفي العالم

واكد الاخ حلولي بان الندوة العامة للحركة الافريقية للشباب يجب ان تحدد الوسائل الكفيلة بدعم التعاون والتضامن بين الحركة والقوى الديمقراطية والتقدمية في العالم

كما ان الشباب بامكانه ان يقدم مساهمته في افشال المناورات الامبريالية التي ترمي الى تجزئة صفوف شعوب افريقيا والعالم الثالث وعدم الانحياز وذلك بتجديد التأكيد على تعلقه بالتحرير السياسي والاقتصادي للقارة والتضامن والمساندة الفعالة لحركات التحرير في افريقيا والتعاون والتضامن مع القوى الديمقراطية والتقدمية في العالم

غينيا الاستوائية

انقلاب عسكرى يطيح بالرئيس ماسياس نغيما

اعلنت اذاعة مالابو انه قد اطيح ليلة امس الاول بنظام الرئيس فرانسيسكو ماسياس نغيما رئيس دولة غينيا الاستوائية واكدت ان مجلسا ثوريا عسكريا قد تاسس واعلن احترامه لميثاقي الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية

ومعروف ان غينيا الاستوائية 400.000 نسمة تقع في خليج غينيا بين الكاميرون والغابون ويحكمها منذ 12 اكتوبر 1968 السيد ماسياس نغيما الذي انتخب رئيسا للدولة اثناء انتخابات عام 1968 بفوزه بخمسة الاف صوت على منافسه السيد بونيفاسيو اندوايدي الذي حاول عبثا الاستيلاء على السلطة في عام 1969 وتم اعدامه

وفي عام 1971 نصب الرئيس ماسياس نغيما نفسه رئيسا على مدى الحياة مما ادى الى توحيد فئات المعارضة في جنيف وهدريد تحت اسم الرابطة الوطنية لاعادة الديمقراطية ـ وهي منظمة حاولت مرات الاستيلاء على الحكم غير انها فشلت ونفذ حكم الاعدام في عدد من اعضائها

وتفيد الشهادات المتعددة ان ماسياس نغيما تولى الحكم وحده بالقضاء على جميع منافسيه السياسيين بالقوة اذ ذكرت وكالات الانباء ان الاف الاشخاص اعدموا جماعيا بينما غادر الالاف من الاخرين البلاد خوفا من الدكتاتورية الدموية لماسياس نغيما

افغانستان

اخماد محاولة استفزازية رجعية

افادت وكالات الانباء العالمية ان وحدات من مصالح الامن والجيش الافغاني قد قضت على جماعة من المتمردين امس في كابول عاصمة افغانستان وحسب بيان حكومي اذيع مساء امس فان ـ جماعة من الرجعيين المعادين للثورة الافغانية جاءوا من الخارج وتسللوا الى العاصمة كابول بمساعدة الرجعية المحلية وحاولوا بث الاضطراب في المدينة

وعبرت الحكومة الافغانية عن شكرانها لسكان العاصمة الذين ساهموا بصفة فعالة في القضاء على اعداء الثورة وطالبت منهم تعزيز الصفوف والوحدة واوضحت الحكومة الافغانية ان هذه العملية الاستفزازية هي نتيجة المؤامرات المدبرة من طرف القوات الامبريالية والرجعية ومؤيديها الاقطاعيين التعساء

هذا ومعلوم ان الحكومة الافغانية قد شرعت في المدة الاخيرة في توزيع اراضي الملاك الاقطاعيين على الفلاحين والعمال وتتبع سياسة داخل البلاد من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية الشيء الذي لا تحبذه الاوساط الاقطاعية متحالفة مع الامبريالية

ندوة للامم المتحدة حول التنمية تفتتح اليوم بالسويد

تنعقد من 6 الى 10 اوت الحالي بمدينة ستوكهولم ندوة للامم المتحدة حول موضوع العلاقات بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية ويأتي انعقاد هذه الندوة بموجب توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الامم المتحدة التي ينوى اعضاؤها وضع استراتيجية مندمجة للتنمية

وحسب منظمي الندوة السويديين فان المناقشات ستدور خاصة حول فصول اربعة . انتشار سكان العالم تنمية الموارد البشرية ـ الاستعمار المنظم الموارد الطبيعية والحد من الفوارق في مستوى عيش الشعوب

هذا وستنظم الندوة 30 مشاركا من بينهم السيد غاماني كوريا الامين العام لندوة الامم المتحدة للتجارة والتنمية .. كنوسيد ..

البطولة الافريقية لالعاب القوى

ثلاث ميداليات ذهبية اخرى للجزائر

حصل الرياضيون الجزائريون على ثلاث ميداليات ذهبية اخرى خلال اليوم الرابع والاخير لمنافسات البطولة الافريقية الاولى لالعاب القوى التي تجري بداكار

وهكذا قطعت العداءة سكينة بوطامين مسافة 1500 في ظرف 4 دقائق و23 ثانية وستة اعشار وقفز عثمان بلفع مترين و13 سنتم اما محمد بن ساعد فقد قفز بالزانة 4 امتار وسبعين

وبالاضافة الى هذه النتائج حصل الرياضي حميدسهيل على ميدالية فضية في القفز 2،13 م كما حصل الباضان رزقي في القفز بالزانة 4،50م ومهدي عبدات في العدو 800 على ميداليتين برونزيتين

شكوى لبنانية جديدة الى مجلس الامن

بيروت ـ واج ـ ذكرت صحيفة .. النهار .. اللبنانية ان لبنان قرر تقديم شكوى جديدة الى مجلس الامن الدولي ضد اسرائيل بسبب عمليتها الاخيرة في الجنوب

وقالت الصحيفة ان الشكوى لاتتضمن طلب دعوة مجلس الامن الى الانعقاد لكن لبنان احتفظ بحقه في طلب ذلك في الوقت المناسب

واضافت استنادا الى مصدر وزاري بارز ان وزير الخارجية السيد فؤاد بطرس بعث الى مندوب لبنان الدائم لدى الامم المتحدة السفير غسان تويني بمذكرة في هذا الصدد ليقدمها الى مجلس الامن

ومن جهة ثانية قالت صحيفة .. الانوار .. ان المراجع اللبنانية تلقت تحذيرا غربيا يتحدث عن خطة تعتزم اسرائيل تنفيذها في جنوب لبنان تحمل اسم .. الليطاني رقم 2 .. وتقضي باجتياح جديد للمنطقة

وقالت الصحيفة ان التحذير الدبلوماسي يشير الى ان المقصود من خطة .. الليطاني رقم 2 .. هو ملاحقة الفلسطينيين وضرب قواعدهم وتجمعاتهم في المنطقة الحدودية وليس المقصود ظاهريا على الاقل تحدى سوريا وقواتها الموجودة في لبنان ضمن قوات الردع العربية

واشار التحذير الى احتمالات الصدام العسكري الاسرائيلي مع القوات السورية يبقى احتمالا واردا

واضافت الصحيفة ان المسؤولين اللبنانيين وضعوا محتويات التحذير بتصرف الجهات العربية التي يعنيها الامر طالبين منها استدراك المخاطر والمطبات قبل الوقوع بها

عملية فدائية بالقدس

القدس ـ واج ـ انفجرت امس بمدينة القدس المحتلة قنبلة اسفرت على اصابة عدد من الصهاينة بين قتيل وجريح

وقالت الاذاعة الاسرائيلية التي اعترفت بوقوع الانفجار ان الشرطة الاسرائيلية قامت مباشرة بعد الانفجار الذي وقع امام مبنى بلدية القدس بالقرب من باب الخليل بتطويق المنطقة ، [illegible] من السكان العرب

وقد اعلنت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن مسؤوليتها في هذه العملية

وقالت الجبهة في بيان لها بدمشق ان هاته العملية هي رد على الاعتداءات الاسرائيلية ضد المخيمات الفلسطينية والقرى اللبنانية

واوضح البيان ان المجموعه التي نفذت العملية عاد اعضاؤها الى قواعدهم سالمين

المخابرات الصهيونية تقيم مقرا لها في القاهرة

قالت صحيفة الوطن الكويتية امس ان المخابرات الاسرائيلية .. موساد .. اقامت مقرا لها في القاهرة يقع في حي المنين في جنوب العاصمة المصرية

وذكرت الصحيفة في نبأ لها من القاهرة نسبته الى مصدر مطلع ان المقر الذي خصص له جزء من قصر الامير السابق محمد على وهو مقر ضخم يقع في مواجهة مستشفى القصر العيني زود ببعض كبار ضباط وخبراء الموساد

امساكية يوم 13 رمضان

الامساك : 4،20

الافطار : 20،08



الشعب

يومية وطنية اخبارية

...لاثاء 19 صفر 1410 هـ الموافق لـ 19 سبتمبر 1989 م ـ العدد : 8051

1.50 دينار

التسويق في البليدة

عوامل تعميم المضاربة في الاسعار

.... طالع ص 2

...ة تفتتح اليوم

...لوجهة السليمة

... الخطيرة لـلأمة

...أداة توحيد وحوار حتى لاتبقى الثورة ...ا في الجانب التاريخي وعزلها عن ...لح الجماهير الشعبية . ومن جهة ثانية ... مواجهة التحديات والقضايا الخطيرة ...اخطاء في التصور والتنفيذ .

...تحرير الوطني

...جلساتها

...ضمت عدة ولايات من الوطن

...راحة ، حيث قدم المناضلون ...صادقة عليها .

.... طالع .... ص 3

العيد الوطني لسانت كيتس ونيفيس

الرئيس الشاذلي بن جديد يهنىء الحاكم العام

■ الجزائر /و.أ.ج/ بعث السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية برقية تهان وتمنيات الى السيد «كليمنت اثيلستون اريندل» الحاكم العام لسانت كيتس ونيفيس بمناسبة العيد الوطني لهذا البلد .

واعرب رئيس الدولة في هذه البرقية عن استعداد الجزائر لتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع سانت كيتس ونيفيس .

وبعث وزير الشؤون الخارجية برقية مماثلة الى نظيره في سانت كيتس ونيفيس السيد كينيد سيموندس .

لبنـــــان

اللجنة العربية العليا تقترح مخططا لتسوية الأزمة

الجزائر – بيروت (واج – واف) نشرت اللجنة العربية الثلاثية حول لبنان امس بالجزائر وجدة والرباط مخططها لتسوية الازمة اللبنانية وفيما يلي نصه الكامل :

مشروع وثيقة الوفاق الوطني :

اولا : المبادىء العامة والاصلاحات

1 – المبادىء العامة

أ – هوية لبنان

لبنان وطن سيد حر مستقل وواحد ارضا وشعبا ومؤسسات ضمن حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني .. وهو عربي الانتماء والهوية وعضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم بكافة مواثيقها . وهو عضو في هيئة الامم المتحدة وملتزم بميثاقها . وهو كذلك عضو في حركة عدم الانحياز وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء .

ب – النظام السياسي :

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة والخاصة . وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد . وعلى مبدأ فصل السلطات وتوازنها وتعاونها وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل بينهم . وعلى نظام اقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والخاصة .

2 – الاصلاحات :

أ – رئيس الجمهورية :

ان رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة بمثابة الرمز لوحدة الوطن ويتولى السهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه ، وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء ويمارس الصلاحيات الآتية :

1 – يرأس مجلس الدفاع الاعلى

2 – يترأس مجلس الوزراء عندما يجتمع دون أن يصوت

3 – يدعو رئيس الجمهورية مجلس الوزراء للانعقاد استثنائيا كلما رأى ذلك ضروريا .

4 – يصدر المراسيم المرفوعة اليه من مجلس الوزراء وله حق رد أي مرسوم خلال فترة ثلاثين يوما فاذا اصر مجلس الوزراء على المرسوم فانه يعتبر نافذا .

5 – يعيد القوانين الى المجلس النيابي بناء على قرار مجلس الوزراء لاعادة النظر فيها واذا أصر المجلس النيابي عليها تعتبر نافذة حكما .

6 – يحيل مشاريع القوانين من مجلس الوزراء الى مجلس النواب .

البقية على ص 5

افــاق الســلام فــي الشــرق الاوســط

مبـارك : جاء دور اسرائيل لتقديم التنازلات

نفي لقاء بين الشخصيات الفلسطينية ورابين

■ القاهرة – القدس المحتلة /وكالات الانباء/

صرح الرئيس المصري حسني مبارك للصحافة عقب تحادثه مع وزير الدفاع الاسرائيلي اسحاق رابين امس انه جاء دور اسرائيل في تقديم التنازلات واضاف ان منظمة التحرير الفلسطينية قدمت من التنازلات ما يكفيها لم تكن تنتظرها حتى لايتحول كل هذا الى لعبة احادية الجانب .

ووصف محادثاته مع رابين بالبناءة واوضح ان الطرفين اتفقا على بعض النقاط وان نقاطات اخرى تحتاج الى توضيحات اضافية وان الاشياء ستتضح اكثر خلال لقاء مبارك مع ازانز وبيريز في الامم المتحدة .

ونفى الامين العام للصحافيين الفلسطنيين رضوان ابو عياش ان تلتقي الشخصيات الفلسطينية الموجودة بالقاهرة بوزير الدفاع الاسرائيلي اسحاق رابين خلال زيارته لمصر مؤكدا ان الشخصيات الفلسطينية جاءت الى القاهرة قصد اجراء مشاورات بخصوص مشروع الرئيس المصري حسني مبارك في عشر نقاط وليس لمقابلة رابين وامام هذه الجهود السلمية التي تبذل عن طريق المشاورات والاتصالات عاد السيد ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين الى القاهرة للتحادث مع الرئيس المصري حسني مبارك حول امكانية عقد لقاء بين ممثلين اسرائيليين وفلسطينيين من الارض المحتلة لايجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية وبحث النقاط العشر التي تضمنتها مبادرة مبارك .

وذكرت صحيفة «الاهرام» المصرية ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تتخذ

البقية على ص 5

...سجيـلات الجـامعيـة

...اغوجية لجميع المسجلين

/و.أ.ج/ يحيط الوزير المفوض بالجامعات علما الحائزين الجدد على شهادة البكالوريا والذين لم يتمكنوا من الحصول ، حتى اليوم ، على تاكيد تسجيلهم بمؤسسات التعليم العالي ، بأن التدابير قد اتخذت من أجل ان يضمن للجميع مقعد بيداغوجي على مستوى الشبكة الوطنية

الخلاف الموريتاني - السينغالي

رسالة من القذافي الى الطايع



الشرق الأوسط

Asharq Al-Awsat

The international daily newspaper of the Arabs

جريدة العرب الدولية

الكمبيوتر التعليمي الأول

صخر

العالمية

Konica Z-up 80

العدد الاسبوعي

ملف الاتصالات الفلسطينية الاسرائيلية

هكذا قسموا الامبراطورية العمانية

الجواهري والحصري من الظالم ومن المظلوم؟

بيان جدة: سلام فوري ووفاق قريب في لبنان

وقف النار وفك الحصارات بإشراف لجنة يرأسها الابراهيمي

أحمد بهاء الدين يكتب لـ الشرق الأوسط

هكذا حلت العقدة

سورية ترحب بالبيان وتدعو اللبنانيين للتجاوب

يوم لبناني .. عربي

واشنطن تباحثت مع السفير اللبناني

دعم أمريكي وترحيب سوفياتي وتأييد دولي لبيان جدة

بسام أبو شريف: اسرائيل قتلت أربعة من قادة الانتفاضة



الشرق الأوسط
Asharq Al-Awsat
The international daily newspaper of the Arabs
جريدة العرب الدولية

London - Sunday, 24 September 1989

العدد الاسبوعي

صعود وافول نجم آل الجميّل

اسامة الباز والحوار الفلسطيني الاسرائيلي

مصري يحاول تجنيد بريطاني في المخابرات

الإبراهيمي يعلن وقف النار وفك الحصار وفتح المطار

ثاتشر لـ «الشرق الأوسط» في موسكو: إنقاذ لبنان مرتبط بقرارات الثلاثية

بيروت - «الشرق الاوسط» - موسكو - من سامي عمارة:

قطع لبنان امس خطوة جديدة على طريق استعادة السلام الذي طال انتظاره. فقد اعلن موفد اللجنة الثلاثية العربية الى لبنان السيد الاخضر الابراهيمي، بعد ترؤسه امس اول اجتماع للجنة الامنية، وقفا فوريا لاطلاق النار وفك الحصار وفتح مطار بيروت الدولي. وفي موسكو اكدت رئيسة الوزراء البريطانية السيدة مارجريت ثاتشر ردا على سؤال لـ «الشرق الاوسط» ان «لا آفاق لحل الازمة اللبنانية خارج اطار الجهود العربية وقرارات اللجنة الثلاثية».

وفي بيروت التي عبرت امس عن فرحتها بسكوت المدافع ترأس السيد الابراهيمي اجتماعا للجنة الامنية في محلة سباق الخيل الواقعة على خطوط التماس في العاصمة اللبنانية. وشارك في الاجتماع ممثلون للالوية الموالية لرئيس حكومة العسكريين العماد ميشال عون وللالوية الموالية لحكومة الدكتور سليم الحص ولميليشيات حركة «امل» والحزب التقدمي الاشتراكي و«القوات اللبنانية».

وانتظر اللبنانيون بفارغ الصبر نهاية الاجتماع الذي شكل انعقاده بحد ذاته خطوة الى الامام. وبعد الاجتماع اعلن الابراهيمي وقفا «فوريا» لاطلاق النار وكذلك «رفع الحصار البحري واعادة فتح مطار بيروت الدولي».

وعن اطلاق النار الذي سمع خلال انعقاد الاجتماع اعرب الابراهيمي عن امله في ان يكون ذلك آخر حوادث اطلاق النار واكد ان اعضاء اللجنة الامنية سيتوجهون على الفور للمباشرة بتثبيت وقف اطلاق النار.

وفي موازاة جهوده الامنية بدأ الابراهيمي مساء امس اتصالات تتعلق باجتماع البرلمانيين اللبنانيين في الخارج في ٣٠ من الشهر الجاري وفقا لما جاء في مقررات اللجنة الثلاثية العربية.

وقالت مصادر حزبية في بيروت الغربية ان الابراهيمي قد يستعين بعدد من الضباط الجزائريين لمساعدة اللجنة الامنية على تنفيذ المهام الموكولة اليها.

واكدت مصادر في بيروت الشرقية ان تأييد عون لخطة الثلاثية لا عودة عنه وهو تأييد جاء بعد المشاورات التي اجراها وان موقفه كان خلاصة لتوافق في المواقف بينه وبين نواب المناطق الشرقية.

(التتمة على الصفحة ٢)

رأي «الشرق الاوسط» ص١١
جورباتشوف ورياح القوميات ص٣

السيد الأخضر الابراهيمي يرأس اجتماع اللجنة الامنية في بيروت امس

كارثة طائرة «أوتا»
التحاليل الجنائية تشير الى تفجير

باريس - أ ف ب: اعلن مصدر في وزارة النقل الفرنسية امس ان تحليل معلومات الصندوقين الاسودين لطائرة «دي سي - ١٠» التابعة لشركة اتحاد النقل الجوي «اوتا» الفرنسية اوضح ان انفجارا عنيفا وقع في الجو اثناء تحليق الطائرة بصورة طبيعية.

حطام الطائرة المنكوبة التي قتل فيها ١٧١ راكبا وكانت متجهة من برازافيل الى باريس عبر العاصمة التشادية نجامينا عثر عليه في منطقة تينيري الصحراوية في النيجر.

وقد نقل الصندوقان الاسودان للرحلة الى باريس من نجامينا ليل الجمعة / السبت. وقد افادت وزارة النقل الفرنسية ان «تحليل معلوماتهما اكد ان الطائرة كانت تحلق بصورة طبيعية عندما حدث انقطاع تام مما يترجم بانفجار في الجو».

على صعيد آخر اعلنت منظمة «المقاومة السرية التشادية»، وهي منظمة لم يسبق ان سمع بها او عرف عنها شيء، من بيروت امس «مسؤوليتها» عن الاعتداء على الطائرة.

العملة اللبنانية تستفيد
الدولار يتراجع ٣٥ ليرة

بيروت - «الشرق الاوسط»:

كانت الليرة اللبنانية من اوائل المستفيدين من بوادر الانفراج السياسي والامني خلال اليومين الماضيين. فقد سجل سعر الصرف للعملة اللبنانية طفرة كبيرة امام الدولار الامريكي الذي تراجع بمقدار ٣٥ ليرة دفعة واحدة...

ابو مازن: عمان تؤيد الحوار الفلسطيني - الاسرائيلي

عمان - «الشرق الاوسط» ووكالات الانباء

أول زيارة رسمية منذ عشر سنوات
مباحثات بين أمير الكويت والرئيس العراقي في بغداد

الشيخ ياسين يحتضر في معتقله في غزة

غزة - خاص بـ «الشرق الاوسط»

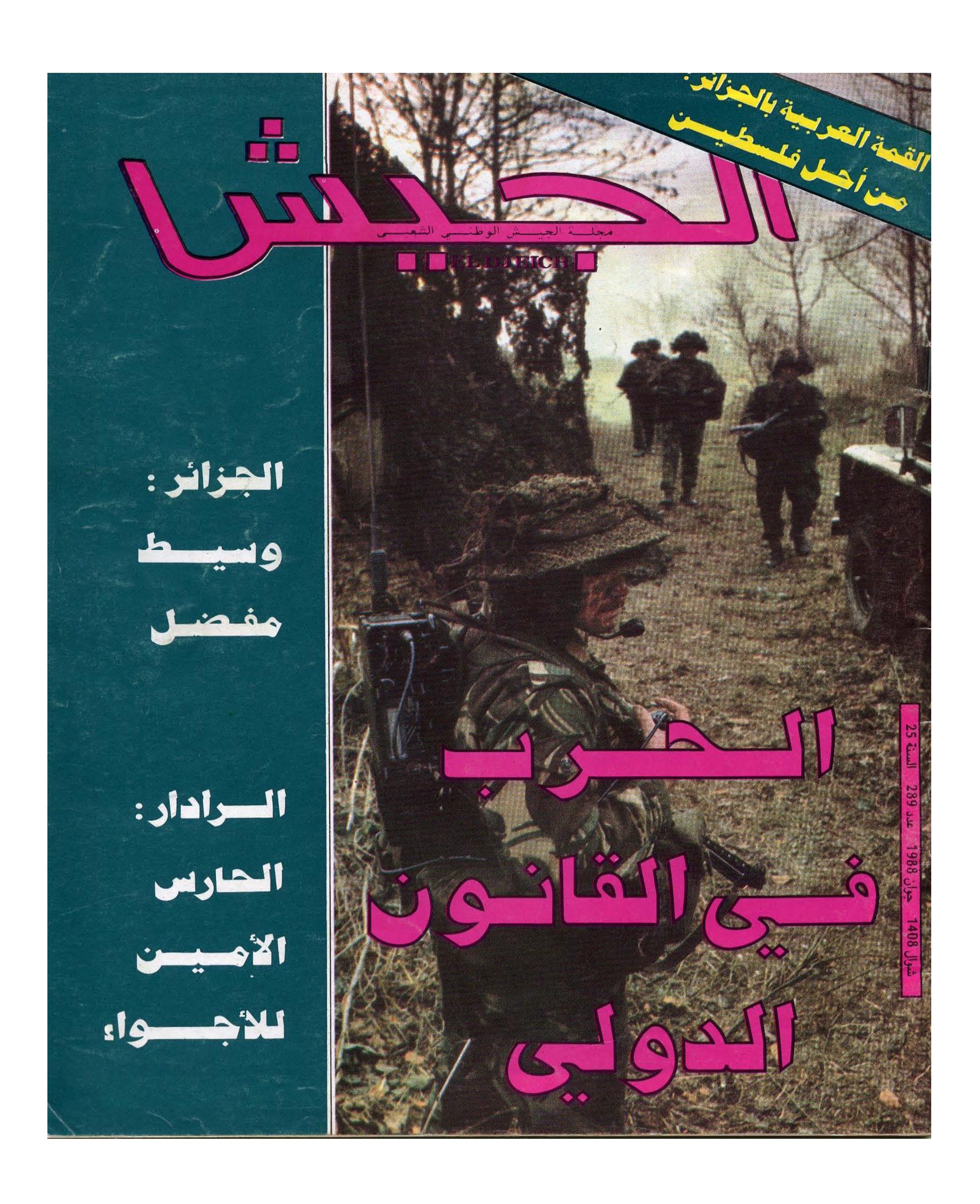
«الشرق الأوسط» تستطلع المواقف في جنيف
٣ اتجاهات حول سقف الانتاج أمام لجنة «أوبك» للمراقبة

جنيف - «الشرق الاوسط» - من السر سيد احمد

رسالة للرئيس العراقي من نظيره الموريتاني

تقرير خاص بـ «الشرق الأوسط»
موافقة واشنطن على بقاء الصواريخ تغرق موسكو في الانفاق العسكري

واشنطن - «الشرق الاوسط» - من ريتشارد بيرل



القمة العربية بالجزائر:
من أجل فلسطين
الجيش
مجلة الجيش الوطني الشعبي
EL DJEICH
الجزائر:
وسيط
مفضل
الرادار:
الحارس
الأمين
للأجواء
الحرب
في القانون
الدولي
شوال 1408 جوان 1988 عدد 289 السنة 25

الفهـــــــــــارس

أ- فهرس الأعلام:

حرف الألف – أ –

حرف الباء – ب –

حرف الجيم – ج –

حرف الحاء – ح –

حرف الخاء – خ –

حرف الدال – د –

حرف الراء – ر –

حرف الزاي – ز –

حرف السين – س –

حرف الشين – ش –

حرف الصاد – ص –

حرف الطاء – ط –

حرف العين – ع –

حرف الغين – غ –

حرف الفاء – ف –

حرف القاف – ق –

حرف الكاف – ك –

حرف اللام – ل –

حرف الميم – م –

حرف النون – ن –

حرف الهاء – هـ –

حرف الواو – و –

حرف الياء – ي –

ب- فهرس الأمم والشعوب:

حرف الألف - أ -

حرف الباء - ب -

حرف الجيم - ج -

حرف الدال - د -

حرف السين – س –

حرف الشين – ش –

حرف الصاد – ص –

حرف العين – ع –

حرف الفاء – ف –

حرف اللام – ل –

حرف الميم – م –

حرف الياء – ي –

ج- فهرس البلدان والأماكن:

حرف الألف - أ -

حرف الباء – ب –

حرف الحاء – ح –

حرف الخاء – خ –

حرف الدال – د –

حرف الراء – ر –

حرف الزاي – ز –

حرف السين – س –

حرف الضاد – ض –

حرف الطاء – ط –

حرف العين – ع –

حرف الغين – غ –

حرف الفاء – ف –

حرف القاف – ق –

حرف الكاف – ك –

حرف اللام – ل –

حرف الميم – م –

حرف النون – ن –

د- فهرس الهيئات والجمعيات والمنظمات والأحزاب السياسية:

حرف الألف - أ -

حرف الباء - ب -

حرف التاء - ت -

حرف الجيم – ج –

حرف الحاء – ح –

حرف الدال – د –

حرف الراء – ر –

حرف الشين – ش –

حرف الصاد – ص –

حرف الصاد – القاف –

حرف الكاف – ك –

حرف اللام – ل –

حرف الميم – م –

حرف الهاء – هـ –

حرف الواو – و –

حرف الياء – ي –

هـ- فهرس المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

أ) باللغة العربية:

1- القرآن الكريم، رواية ورش.

2- الوثائق الأرشيفية:

01- اتفاق علمي وتقني بين دولة فلسطين والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

02- أرشيف بلدية الجزائر الوسطى (اتفاقية التعاون المبرمة بين بلدية الجزائر الوسطى وولاية العيون).

03- أرشيف متحف المقاومة بالجمهورية العربية الصحراوية (اتفاق السلام بين موريتانيا وجبهة البوليساريو الموقع بالجزائر).

04- بيان أول نوفمبر1954: الأمانة الوطنية، إصدار وزارة المجاهدين، 2006.

05- وثيقة الصومام: الأمانة الوطنية لحزب جبهة التحرير الوطني.

06- يونس عماد: **سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية 1973..ملامح الأزمة وانفجارها والدور الفلسطيني والدور المحلي**، ج1، بيروت، 1985.

3- الشهادات الشفوية:

07- بغلي جلول: **مقابلة شفوية،** الأمين العام للهلال الأحمر الجزائري آنذاك، تمت المقابلة بمقر الهلال الأحمر الجزائري ببومرداس، الجزائر، يوم 03 نوفمبر 2016، 10:00 صباحاً.

08- البلال عبد الله لحبيب: **مقابلة شفوية،** وزير الدفاع الصحراوي، تمت المقابلة بمقر وزارة الدفاع، الجمهورية العربية الصحراوية، يوم 10 ديسمبر 2016، 14:30 زولاً.

09- بيسط مُحَّد يسلم: **مقابلة شفوية،** والي ولاية العيون بالجمهورية العربية الصحراوية، تمت المقابلة بولاية العيون، يوم 10 ديسمبر 2016، 19:30 مساءاً.

10- دباش عبد الحميد: **مقابلة شفوية،** مسؤول عمليات العبور بمنظمة الهلال الأحمر الجزائري، تمت المقابلة بمقر الهلال الأحمر الجزائري، الجزائر العاصمة، يوم 02 نوفمبر 2016، 10:00 صباحاً.

11- قوجيل صالح: **مقابلة شوية،** وزير النقل الجزائري سابقاً ورئيس لجنة التحقيق في مقتل محمد الصديق بن يحي، تمت المقابلة بمقر المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر العاصمة، يوم 2017/03/27، 15:15 دقيقة مساءً.

12- لحسن عبد السلام عمر: **مقابلة شفوية،** رئيس جمعية أولياء المعتقلين السياسيين، تمت المقابلة بمقر جمعية أولياء المعتقلين السياسيين، بالجمهورية العربية الصحراوية، يوم 10 ديسمبر 2016، 12:56 زوالاً.

13- وليده مُحمَّد: **مقابلة شفوية،** المدير المركزي للمتحف الوطني للمقاومة، تمت المقابلة، بمقر متحف المقاومة، الجمهورية العربية الصحراوية، يوم 10 ديسمبر 2016، 11:26 دقيقة.

4- الشهادات المكتوبة في الصحف والمجلات:

14- الإبراهيمي أحمد طالب: "**السياسة الخارجية مواقف ثابتة**"، مجلة الجيش، ع221، س18، أوت 1982.

15- برغام مُحمَّد لنجار منير: "**لبنان سيبقى منارة المنطقة.. والجزائر لن تكون وكراً للإجرام والمجرمين**"، جريدة الأنوار، ع12387، 08 أكتوبر 1995.

16- بن بلة أحمد لعبد العظيم مناف: "**حوار خطير مع بن بيلا عن الثورة والناصرية والعلمانية والإسلام**"، مجلة الموقف العربي، ع55، سنة1984.

17- سعدي عثمان لآسيا شلابي: "**بومدين أول رئيس عربي يواجه أمريكا برفض إسرائيل ثانية**"، الشروق اليومي، يومية اخبارية وطنية، ع5320، 26 ديسمبر2016.

18- عباسي مدني وعلي بلحاج: "**حققنا النجاح في إبعاد شبح الحرب والوساطة لم تكتمل ولن نبوح بنتائجها**"، يومية الشعب، ع8357، 15 سبتمبر 1990.

19- غالي بطرس بطرس: "**ملف حرب الصحراء في المغرب العربي**"، مجلة السياسة الدولية، ع44، ابريل 1976.

20- قوجيل صالح لمحمد مسلم: "**الصديق بن يحي غير مسار رحلته في آخر لحظة وهكذا لقي حتفه**"، الشروق اليومي، يومية إخبارية وطنية، ع5088، 03 ماي 2016.

21- مالك رضا: "**الموقف العربي بين الاستسلام والصمود**"، مجلة الثقافة، ع44، س8، وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر، أبريل ـ ماي 1978.

5- الكتب والمذكرات:

22- الإبراهيمي أحمد طالب: **مذكرات جزائري مشروع لم يكتمل (1979-1988)**، ج3، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014.

23- الإبراهيمي أحمد طالب: **مذكرات جزائري- هاجس البناء (1965-4978)**، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

24- الابراهيمي محمد البشير: **مواقف الإمام الابراهيمي**، ج3، عالم الأفكار، الجزائر، 2015.

25- برغام محمد: **مذكرات السفير محمد برغام (وما شهدنا إلا بما علمنا) حقائق تكشف أضاليل، وأكاذيب تكشفها حقائق أحداث عشتها... شاهدت بعضها... وشاركت في بعضها**، الجزائر، 2013.

26- بقرادوني كريم: **السلام المفقود عهد إلياس سركيس 1976-1982**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2010.

27- بقرادوني كريم: **لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2016.

28- بن جديد الشاذلي: **مذكرات 1929-1979**، ج1، تحرير عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.

29- بيكر جيمس: **مذكرات جيمس بيكر سياسة الدبلوماسية**، ط1، مكتبة مدبولي، 1999.

30- جاكار رولان: **الأوراق السرية لحرب الخليج**، ط1، ترجمة محمد مخلوف، شركة الأرض للنشر المحدودة ودار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص، 1991.

31- حزب جبهة التحرير الوطني: **خطب الرئيس الشاذلي بن جديد**، ج2، مطبوعات قسم الإعلام والثقافة، الجزائر، 1981.

32- حواتمة نايف: **أبعد من أوسلو فلسطين إلى أين؟** ط1، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 2000.

33- رياض محمود: **مذكرات محمود رياض (1948 ـ 1978) البحث عن السلام.. والصراع في الشرق الأوسط**، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985.

34- الزبيري الطاهر: **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري**، ط1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011.

35- الزهيري قاسم: **مذكرات دبلوماسي عن العلاقات المغربية ـ الموريتانية**، تقديم عبد الهادي التازي، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، 1991.

36- سالينجر بيار ولوران أريك: **المفكرة المخفية لحرب الخليج رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة**، ط2، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 1991.

37- الشاذلي سعد الدين: **مذكرات حرب أكتوبر**، ط4، دار بحوث الشرق الأوسط الامريكية سان فرانسيسكو، 2003.

38- الشرع فاروق: **الرواية المفقودة مذكرات وشهادات**، ط2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.

39- صوان مُحَّد ناصر: **أوراق قديمة من كراس الجزائر**، ط1، دار النمير، دمشق، 1998.

40- الطويلة عبد الستار: **أزمة الخليج حرب أم سلام**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.

41- عبد العزيز ربيع مُحَّد: **الحوار الفلسطيني–الأمريكي الدبلوماسية السرية والاتصالات الفلسطينية–الإسرائيلية**، ط1، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 1995.

42- عصاصة سامي: **وثائق حرب الخليج حقيقة ما جرى في مؤتمر القمة العربي في القاهرة ودور الرئيس حسني مبارك فيما آل إليه المؤتمر(النصوص، التحليل والاستنتاج)**، ط1، مكتبة بيسان، بيروت، 1994.

43- عميمور محيي الدين: **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، ط1، دار هومه، الجزائر، 2010.

44- عميمور محيي الدين: **أنا وهو وهم**، ط3، موفم للنشر، الجزائر، 2012.

45- عميمور محيي الدين: **لله... وللوطن المجموعة الرابعة**، ج2، موفم للنشر، الجزائر، 2012.

46- عميمور محيي الدين: **مع الموسطاش في ذكراه**، موفم للنشر، الجزائر، 2015.

47- عميمور محيي الدين:... **سفيراً.. زاده الخيال!**، ط2، موفم للنشر، الجزائر، 2001.

48- غالي بطرس بطرس وبيريز شيمون: **حوارات مع أندريه فيرساي، ستون عاماً من الصراع في الشرق الأوسط شهادات للتاريخ**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2007.

49- القصاب عبد الوهاب: **الحرب العراقية ـ الإيرانية 1980–1988 قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الأول الركن نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.

50- كارتر جيمي: **مذكرات البيت الأبيض**، ط2، ترجمة سناء شوقي حرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013.

51- كامل مُحَمَّد ابراهيم: **كتاب الأهالي رقم 12 السلام الضائع في كامب ديفيد**، جريدة الاهالي، القاهرة، 1987.

52- كريست ديفيد: **حرب الشفق خفايا ثلاثين عاماً من الصراع الأميركي–الإيراني**، ط1، ترجمة رجاء شلبي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2016.

53- كوولي جون: **الحصاد حرب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط**، ط4، تقديم بيار سالينجر، ترجمة عاشور الشامس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 1992.

54- كيسنجر هنري: **مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض 1967–1973**، ط2، ج2، ترجمة خليل فرحات، دار طلاس، دمشق، 1985.

55- اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني: **خطب الأخ الرئيس الشاذلي بن جديد**، ج2، مطبوعات قسم الإعلام والثقافة، الجزائر، 1981.

56- اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني: **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني**، مذكرة صادرة عن قسم التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1976.

57- ليش ديفيد دابليو: **الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية إعادة تقييم تاريخي وسياسي**، ط1، ترجمة أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005.

58- المؤسسة العربية للدراسات والنشر: **نصوص الحرب طارق عزيز–جيمس المحادثات الكاملة التي جرت في جنيف قبيل حرب الخليج بإيام**، ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1992.

59- نزار خالد: **على الجبهة المصرية اللواء الثاني الجزائري المحمول 1968–1969**، تقديم أحمد بن بيتور، تعريب مصطفى فرحات وموسى أشرشور، ط1، منشورات ألفا، الجزائر، 2010.

60- نزار خالد: **مذكرات اللواء خالد نزار**، تق، علي هارون، وزارة الثقافة، الجزائر، 1999.

61- نيكسون: **مذكرات الرئيس نيكسون الحرب الحقيقية**، ط1، تعريب سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، 1983.

62- هرزوج حاييم: **الحروب العربية–الإسرائيلية 1948–1986**، ط1، ترجمة: بدر الرفاعي، سينا للنشر، القاهرة، 1993.

63- هيكل مُحَمَّد حسنين: **حرب الثلاثين سنة 1967 الانفجار**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 1990.

64- هيكل مُحَمَّد حسنين: **حرب الخليج أوهامه عن القوة والنصر**، ط1، الدار المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992.

65- واينر تيم: **إرث من الرماد تاريخ "السي.آي.أيه"**، ط2، ترجمة أنطوان باسيل، تدقيق فؤاد زعيتر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2011.

66- يحظيه السيد حمدي: **جبهة البوليساريو كفاح... شرعية... صمود**، ط1، منشورات وزارة الثقافة الصحراوية، الجزائر، 2015.

6- الدوريات:

أ– مجلة الجيش، لسان حال الجيش الوطني الشعبي، المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي:

67- العدد 190، جانفي 1980.

68- العدد 202، جانفي 1981.

75- العدد 287، أبريل 1988.

76- العدد 287، أبريل 1988.

69- العدد 203، فبراير 1981.
70- العدد 203، فيفري 1981.
71- العدد 276، ماي 1987.
72- العدد 278، جويلية 1987.
73- العدد 281، أكتوبر 1987.
74- العدد 285، فيفري 1988.
77- العدد 288، ماي 1988.
78- العدد 289، جوان 1988.
79- العدد 291، أوت 1988.
80- العدد 292، سبتمبر 1988.
81- العدد 300، ماي 1989.
82- عدد خاص، جانفي 1979.

ب- مجلة القدس، يومية اخبارية سياسية:

83- العدد 5959، 13 ديسمبر 1988.

ج- مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دورية فصلية سياسية، لبنان:

84- المجلد 2، العدد 07، سنة 1991.

د- جريدة الشعب، يومية وطنية إخبارية:

85- العدد 8358، 16 سبتمبر 1990.
86- العدد 7982، 01 جويلية 1989.
87- العدد 7985، 04 جويلية 1989.
88- العدد 8048، 16 سبتمبر 1989.
89- العدد 8050، 18 سبتمبر 1989.
90- العدد 8051، 19 سبتمبر 1989.
91- العدد 8055، 24 سبتمبر 1989.
92- العدد 8056، 25 سبتمبر 1989.
93- العدد 8057، 26 سبتمبر 1989.
94- العدد 8061، 01 أكتوبر 1989.
95- العدد 8065، 05 أكتوبر 1989.
96- العدد 8321، 03 أوت 1990.
97- العدد 8346، 02 سبتمبر 1990.
98- العدد 8352، 09 سبتمبر 1990.
99- العدد 8353، 10 سبتمبر 1990.
100- العدد 8356، 13 سبتمبر 1990.
101- العدد 8358، 16 سبتمبر 1990.
102- العدد 8358، 16 سبتمبر 1990.
103- العدد 8362، 20 سبتمبر 1990.
104- العدد 8363، 21 سبتمبر 1990.
105- العدد 8364، 23 سبتمبر 1990.
106- العدد 8377، 06 أكتوبر 1990.
107- العدد 8378، 07 أكتوبر 1990.

هـ- جريدة الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية الأسبوعية، لندن:

108- العدد 3940، 11 سبتمبر 1989.

109- العدد 3953، 24 سبتمبر 1989.

110- العدد 3963، 04 أكتوبر 1989.

و- جريدة النصر، يومية وطنية إخبارية:

111- العدد 4935، 25 سبتمبر 1989.

112- العدد 4936، 26 سبتمبر 1989.

113- العدد 5204، 13 أوت 1990.

114- العدد 5204، 13 أوت 1990.

115- العدد 5205، 14 أوت 1990.

116- العدد 5207، 16 أوت 1990.

117- العدد 5208، 27 أوت 1990.

118- العدد 5213، 01 سبتمبر 1990.

ز- جريدة الجمهورية، يومية وطنية إخبارية:

119- العدد 4424، 05 أوت 1979.

120- العدد 4427، 08 أوت 1979.

121- العدد 5274، 04 ماي1982.

122- العدد 5275، 05 ماي1982.

123- العدد 5276، 06 ماي1982.

124- العدد 7599، 04 سبتمبر 1989.

125- العدد 7603، 01 أكتوبر 1989.

126- العدد 7605، 05 أكتوبر 1989.

127- العدد 7608، 07 أكتوبر 1989.

128- العدد 7623، 26 أكتوبر 1989.

129- العدد 7632، 06 نوفمبر 1989.

130- العدد 7647، 23 نوفمبر 1989.

131- العدد 7648، 24 نوفمبر 1989.

132- العدد 7859، 04 أوت 1990.

ح- السنة: مركز الدراسات الإسلامية، برمنجهام بريطانيا:

133- العدد 1، ديسمبر 1989.

ط- المجاهد: صحيفة أسبوعية، اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني:

134- العدد 1135، 07 ماي 1982.

135- العدد 1136، 14 ماي 1982.

136- العدد 1575، 12 أكتوبر 1990.

ب) باللغة الأجنبية:

137- Sherifa Shafie, "Palestinian Refugees in Lebanon", Websites: US Department of State CIA, The World Factbook.

ثانياً: المراجع:

1- الكتب:

أ- باللغة العربية:

138- أباظة شامل: **الوجه الآخر لاتفاق كامب ديفيد**، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

139- إبراهيم أسامة: **الصحراء الغربية بعيون مصرية**، ط1، النخبة للطباعة والنشر، مصر، 2014.

140- أبو العماش العدوان عبد الحليم مناع: **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية 1946-1990**، ط1، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، 2009.

141- أبو غزالة المشير عبد الحليم: **الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988**، 1993.

142- أبوجزر أحمد شقيق أحمد: **العلاقات الجزائرية الفلسطينية في ظل الاحتلال الفرنسي مواقف وأسرار**، دار هومه، الجزائر، 2004.

143- الأطرش السنوسي أحمد الشريف: **تاريخ الجزائر في خمسة قرون**، ج3، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.

144- آل دبج الشهري حمزة سالم: **العراق أرض الحضارات منذ 6500 ق. م إلى ما بعد الغزو الأمريكي**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.

145- البستكي نصرة عبد الله: **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.

146- بكر مُحَّد عصمت: **الشعب الصحراوي قصة كفاح**، ط1، دار نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، 2004.

147- بن القبي صالح: **الجزائر في كل أبعادها**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

148- بن غربي ميلود: **موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الإقليمية والتحديات الوطنية**، مؤسسة كنوز الرحمة، الجزائر، 2011.

149- بوعزيز يحي: **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج3، دار الهدى، الجزائر، 2009.

150- بوعشة مُحَّد: **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية ـ الإيريترية**، ط1، دار الجيل، بيروت، 2004.

151- بيلي سيدني: **الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام**، ط1، تعريب المقدم الركن إلياس فرحات، دار الحرف العربي للنشر والتوزيع، لبنان، 1992.

152- تامالت مُحَّد: **العلاقات الجزائرية الإسرائيلية**، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2001.

153- التميمي عبد المالك خلف: **أضواء على المغرب العربي–رؤية عربية مشرقية**، تصدير ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

154- تونسي بن عامر: **تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987.

155- الجلبي حسن: **القرار والتسوية– دراسة قانونية وسياسية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي في إطار قرار242**، داكروب، بيروت، 1979.

156- الجمالي مُحَّد فاضل: **مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992.

157- حجاج مُحَّد فريد: **الفرص الضائعة في الصراع العربي الإسرائيلي إعادة ترتيب أوراق الصراع**، ط1، تقديم أنيس منصور، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011.

158- خالد بن مُحَّد القاسمي: **الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، 1997.

159- ختال هاجر: **التدخل الإنساني في العراق بين التبرير الإنساني والتوظيف السياسي**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

160- خدوري مجدي: **THE GULF WAR حرب الخليج جذور ومضامين الصراع العراقي–الإيراني**، ط1، ترجمة وليد خالد أحمد، مكتبة مصر ودار المرتضى، العراق، 2008.

161- خرفي صالح: **عمر بن قدور الجزائري**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

162- الدربولي علي: **الحرب الأمريكية على العالم الجبهة العربية**، التكوين للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 2007.

163- ديب كمال: **زلزال في أرض الشقاق العراق 1915 – 2015**، ط1، تقديم جورج قرم، دار الفارابي، لبنان، 2003.

164- رسول فاضل: **العراق إيران(أسباب وأبعاد النزاع)**، المعهد النمساوي، 1995.

165- الرميحي مُحَمَّد: **أصداء حرب الكويت ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه**، ط1، دار الساقي، لبنان، 1994.

166- الزبيري مُحَمَّد العربي: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج4، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2015.

167- السبعاوي مُحَمَّد نور الدين إبراهيم: **الصراع الدائر في الشرق الأوسط تحليل جغرافي**، ط1، القاهرة، 1999.

168- ستورا بنجامين: **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962–1988**، ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزرارة الثقافة، دمشق، 2012.

169- سعودي مُحَمَّد: **الوطن العربي ـ دراسة لملامحه الجغرافية**، بيروت، 1967.

170- سعيدوني ناصر الدين: **الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

171- سعيدوني ناصر الدين: **عصر الأمير عبد القادر**، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، 2001.

172- السلطان يوسف يعقوب: **العدوان العراقي على الكويت**، ط5، القاهرة، 2005.

173- سمودي هالة ابوبكر: **السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967–1973**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986.

174- شاكر إسماعيل أحمد ياغي اسماعيل: **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر987هـ-1400هـ/1492م-1980م**، ج1، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1995.

175- الشامي علي: **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**، دار الكلمة للنشر، 1980.

176- شعت أحمد كمال: **العراق المغبون.. وتداعيات حرب الخليج**، مكتبة مدبولي.

177- شلبي أحمد: **مصر في حربين (1967و1973) دراسة مقارنة لبيان أسباب الهزيمة ودعائم النصر**، ط2، دار الاتحاد العربي للطباعة، مصر، 1975.

178- شولتزه كيرستين: **دبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان 1948-1984**، ط2، ترجمة انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيرت، 1999.

179- الشيخ رأفت غنيمي: **التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية1412هـ-1992م**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992.

180- صالح محسن مُحَّد: **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، 2012.

181- صالح نازك: **المرأة الصحراوية ودورها في تأطير المجتمع المدني دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ط1، hamattan rasd .l، 2012.

182- الصوفي مُحَّد سالم: **أزمة الصحراء الغربية تطورها السياسي والاجتماعي والتاريخي مقارنة للنزاع من النشأة إلى عتبة التسوية**، ط1، المركز الموريتاني الدولي للدراسات والإعلام، موريتانيا، 2008.

183- الضابط شاكر صابر: **العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران**، دار البصري، بغداد، 1966.

184- طوالية حسن: **سنة أولى ملحمة الحجر وإعلان الدولة المستقلة**، ط1، دار الكرمل، عمان، 1990.

185- عبد الرحيم محمود: **أسرار العدوان المغربي على الجزائر**، الدار القومية للطباعة والنشر(فرع الساحل).

186- عبد السلام جعفر: **معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية دراسة تأصيلية وتحليلية على ضوء أحكام القانون الدولي**، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1980.

187- عبد الله عزة أحمد: **جغرافية الوطن العربي**، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

188- عبد المجيد وسيم رفعت: **العراق الانقلابي الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق (1921-2003)**، دار الجوهري، بغداد، 2015.

189- العبد عارف: **لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2002.

190- العجمي فهد فلاح: **إسرائيل ودول الخليج تشابك العلاقات بين التقارب والصراع**، ط1، دار النخبة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2017.

191- علي حامد محمود عيسى: **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992.

192- عوض فاتن: **السادات 35 عاماً على كامب ديفيد**، ط2، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، 2013.

193- العيدروس مُحَّد حسن: **تاريخ الكويت الحديث والمعاصر**، دار الكتاب، الجزائر، 2002.

194- الغول عمر حليمي: **الانتفاضة ثورة كانون إنجازات.. وآفاق**، ط1، تقديم جورج حبش، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، دمشق، 1990.

195- فارس هاني: **القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني**، ج2، جامعة القاهرة.

196- فاروق بهاء: **حكاية فلسطين بالخرائط والوثائق**، ط2، هلا للنشر والتوزيع، مصر، 2011.

197- فرحات جمال: **السياسة الأمريكية في الجزائر التحولات الكبرى 1989/1962**، ج2، دار الريحانية للكتاب، الجزائر، 2008.

198- فيلالي عبد السلام: **الجزائر... الدولة والمجتمع 1965-1979**، ط1، الوسام العربي للنشر والتوزيع، لبنان، 2016.

199- قرم جورج: **انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق 1956-2006**، تعريب مُحَمَّد علي مقلد، تحقيق نسيب عون، المؤسسة الوطنية للاتصال والاشهار، الجزائر، 2008.

200- كمال جمال: **الأخطاء القاتلة حرب الخليج الثانية**، مطبع الأوقست بشركة الإعلانات الشرقية، 1991.

201- المجدوب طه: **حرب أكتوبر.. طريق السلام**، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1993.

202- مُحَمَّد جابر سامية: **قضايا العالم العربي**، ط1، دار النهضة العربية، بيرت، 2003.

203- مُحَمَّد مسعود جمال عبد الهادي: **أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ الطريق إلى بيت المقدس القضية الفلسطينية**، ج3، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة.

204- مُحَمَّد مصطفى: **النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق**، ط1، دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، دمشق، 1998.

205- محمودي عبد القادر: **النزاعات العربية ـ العربية وتطور النظام الإقليمي العربي (مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية) 1945 ـ 1985**، تقديم عبد العزيز بوتفليقة، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2002.

206- مريم سيد علي مبارك: **ثوار عظماء**، دار المعرفة، الجزائر، 2012.

207- مريوش أحمد: **انطباعات ومواقف حول قضايا الجزائر والوطن العربي**، ط1، مؤسسة كنوز الرحمة، الجزائر، 2013.

208- مزراق مختار: **حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية (1961 – 1983)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

209- مسعود طاهر: **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو**، ط1، دار المختار، الجزائر، 1998.

210- معراف إسماعيل: **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية**، دار هومه، الجزائر، 2010.

211- مقري عبد الرزاق: **الجزائر والقضية الفلسطينية حركة مجتمع السلم نموذجاً**، دار الخلدونية، الجزائر، 2013.

212- الملحم نبيل: **بوليساريو الطريق إلى المغرب العربي الكبير**، ط1، سوريا، 1987.

213- المنجرة المهدي: **الحرب الحضارية الأولى مستقبل الماضي وماضي المستقبل**، ط1، شركة الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991.

214- مهنا مُحَمَّد ناصر: **في الخليج العربي (دراسة وثائقية تحليلية)**، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2003.

215- مهنا مُحَمَّد نصر: **تحديث الخليج العربي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2000.

216- هويدي فهمي: **أزمة الخليج العرب وإيران وهم الصراع وهمّ الوفاق**، ط1، دار الشروق، بيروت، 1991.

ب- باللغة الأجنبية:

217- Boutros labaki, Khalil Abourjeily ; Bilan des guerres du Liban ; éditions L'harmattan, paris 1993.

218- Dwight Trafton and Mike Isherwood: "SADDAM AND THE IRAN-IRAQ WAR", National Defense University - National War College, 2001.

219- Jean- paul chagnallaud et autres ; Sahara occidental 1991- 1999 l'enjeu referendum d'autodétermination, éditions l'harmattan, paris 2000.

220- Kevin M. Woods, Williamson Murray, Elizabeth A. Nathan, Laila Sabara, Ana M. Venegas", SADDAM'S GENERALS: Perspectives of the Iran-Iraq War" , Institute for Defense Analyses, 2011.

221- Khader bichara ; Histoire de la palistine, tomes 3, éditions maison tunisienne, Tunisie 1977.

222- Reuven Erlich: "The "Syrian order" in Lebanon (1975-2005): Lebanon as a Syrian satellite during the Hafez Assad régime and the weakening of Syria's hegemony under Bashar Assad", April 2005.

2- الأطروحات والرسائل الجامعية:

أ- باللغة العربية:

223- أبركان نجاة: **العلاقات الإيرانية – العربية من تغييرات السبعينات إلى ضغوط العولمة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، إشراف الدكتور أحمد بن مُحَمَّد، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2003.

224- أبو جزر أحمد شقيق أحمد: **بلدان المغرب العربي والقضية الفلسطينية 1948-1978 تونس-الجزائر-المغرب**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور مصطفى نويصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2014/2013.

225- أبو ركبة مُحَمَّد منصور مُحَمَّد: **السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية 1982-1994م**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور عاصم الدسوقي، قسم البحوث والدراسات التاريخية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2012.

226- بوخاري مُحَمَّد: **العلاقات الجزائرية الإيرانية 1993-2010 دراسة في مبررات القطيعة ودوافع الانفراج**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف الدكتور مسعود شعنان، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر-3-، 2011.

227- بوزرب رياض: **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، إشراف الدكتور كيبش عبد الكريم، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007.

228- بوشماخ أسامة: **تأثير نزاع الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية –دراسة حالتي الجزائر والمغرب-**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، إشراف الدكتور أحمد لشهب، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2012.

229- بوطورة مصطفى: **البعد الفلسطيني في سياسة الجزائر الخارجية من خلال علاقاتها مع الدول العربية المجاورة لفلسطين 1964-1988**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف الدكتور صويلح بوجمعة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001-2002.

230- حدوش حورية: **قضية الصحراء الغربية حق غير قابل للتنازل يبحث عن آفاق**، رسالة ماجستير في القانون الدولي، إشراف الدكتور: كاشير عبد القادر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق، الجزائر، أكتوبر 2004.

231- خوجة ابراهيم شاوش أحمد: **قضية المحتجزين الأمريكيين بطهران ودور الجزائر في حلها على ضوء القانون الدولي**، رسالة ماجستير، تخصص قانون دولي، جامعة الجزائر، 1992.

232- الراوي حميد فرحان محمد: **الدول الإفريقية ومشكلة الصحراء الغربية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإفريقية، إشراف، رسيلوى محمد لبيب وابراهيم أحمد نصر الدين، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم النظم السياسية والاقتصادية، القاهرة، 1987.

233- الراوي خالد: **موقف الجزائر من قضايا المشرق العربي (1962-1978)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الأنبار، العراق، 2016.

234- الزين ميلاس محمد: **النزاع العراقي الإيراني الخلفيات والنتائج**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، إشراف الدكتور حسين بوقارة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2001.

235- صالح إيهاب مجيد: **الموقف الإقليمي والدولي من المشكلات العراقية الإيرانية 1968-1988**، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف الدكتور خلف عبد العظيم سيد الميري والدكتورة عايدة السيد سليمة والدكتورة سارة محمود عبد الحليم، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم التاريخ، القاهرة، 2016.

236- صايج مصطفى: **تطور العلاقات الجزائرية المغربية (1962-2000) دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، إشراف حسين بوقارة، قسم العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1996.

237- عبد ربه المغير إسلام مُحَمَّد: **الحرب العراقية الإيرانية(1980-1988م)**، رسالة مكملة لنيل درجة الماجستير، التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور أكرم مُحَمَّد محمود العدوان، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015.

238- عمرون مُحَمَّد: **تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر الثاني (1975-2005)**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، إشراف الدكتور بوقارة حسين، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2006.

239- فجالي مُحَمَّد: **حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد**، أطروحة دكتوراه دولة في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، إشراف الدكتور مالكي مُحَمَّد الاخضر، جامعة الأخوة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، القسم العام، قسنطينة، 2008/2007.

240- محجوب أحمد نهلة: **حرب الخليج الثانية والعلاقات العراقية ـ الأمريكية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف الدكتور: الشفيع مُحَمَّد المكي، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة الخرطوم، ديسمبر 2003.

241- موسى عبد القادر عبد الله: **التطور التاريخي لقضية الصحراء الغربية والموقف الجزائري 1976-1991**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف الدكتور شوقي عطا الله الجمل والدكتور ماهر عطية شعبان، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم التاريخ، القاهرة، 2014.

ب- باللغة الأجنبية:

242- Elodie machon ; La création d’un état palistinien, une solution possible au conflit israélo- arabe ?maîtrise en droit, directeur de recherche France houl, faculté des études supérieures et postdoctorales, université montrél 2011.

243- Patrice Sawki, La guerre du Golfe (1990 – 1991) à la télévision française, Exemple de traitement de l'information Télévisée sur le monde arabe en France en période de crise internationale, mémoire de maîtrise d'histoire, paris IV Sorbonne 1992.

244- Theodore J. Stout: "THE SYRIAN INTERVENTION IN LEBANON 1975-76: A FAILURE OF STRATEGY", Submitted in partial fulfillment of the requirement for the degree of Master of Military Studies", Year 2001-2002.

ثالثاً: المقالات في المجلات والصحف وأعمال الندوات:

1- المقالات في المجلات والصحف:

أ- باللغة العربية:

245- أ. احمد: "**أبعاد الأزمة اللبنانية**"، مجلة الجيش، ع205.

246- أ. أحمد: "**الحرب العراقية الإيرانية في مصلحة من؟**"، مجلة الجيش، ع201، س17، ديسمبر1980.

247- أ. أحمد: "**جبهة الصمود والتصدي قرارات في مستوى التحدي الصهيوني**"، مجلة الجيش، ع211، أكتوبر 1981.

248- أبو بكر أحمد كمال: "**ماذا بعد تطبيق العلاقات الجزائرية – المغربية**"، مجلة السياسة الدولية، ع89، جويلية 1987.

249- الأجنف مُحَّد: "**مؤتمر القمة العاشر أربع هزائم وعشر قمم**"، مجلة الجيش، ع189، ديسمبر 1979.

250- البرادعي نحاد: "**أحاديث حول النزاع العراقي–الإيراني**"، مجلة الموقف العربي، ع47، س1984.

251- بلوافي أحمد: "**العامل الاقتصادي في صراع الخليج**"، مجلة السنة، ع9 و10، 11 يناير 1991.

252- بودودة مُحَّد: "**أحداث لبنان مؤامرة ضد الثورة الفلسطينية**"، مجلة أول نوفمبر، مجلة سبق ذكرها، ع17، أوت 1976.

253- بورايو الهاشمي وسبع عبد العزيز: "**حديث خاص مع السيد نايف حواتمة، إننا مقبلون على صيف ساخن ليس هناك من حلول سحرية**"، مجلة الجيش، ع229، س18، أبريل 1983.

254- بورايو الهاشمي وسبع عبد العزيز: "**حوار مع السيد أبو جهاد جيش التحرير مرحلة جديدة في العمل الفلسطيني**"، مجلة الجيش، ع228، س18، مارس1983.

255- بورايو الهاشمي: "**الدورة 16 للمجلس الوطني الفلسطيني انتصار الوحدة**"، مجلة الجيش، ع228، س18، مارس1983.

256- بورعدة عبد الرزاق: "**الدورة العشرون للمجلس الوطني الفلسطيني دورة تقرير المصير أو الاستشهاد**"، مجلة الجيش، عدد خاص 340، نوفمبر 1991.

257- بوشلاغم الزبير: "**مخاطر المراحل الانتقالية في لبنان**"، مجلة الجيش، ع154، جانفي 1977.

258- بوعزيز يحي: "**حقيقة مطالب المغرب الأقصى التاريخية حول الساقية الحمراء ووادي الذهب**"، مجلة الأصالة، ع28، السنة4، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، نوفمبر-ديسمبر 1975.

259- بومرداسي السعيد: "**الإرهاب انتهى فهل ينعقد المؤتمر الدولي؟**"، مجلة الجيش، ع261، ديسمبر 1985.

260- بومرداسي السعيد: "**الجبهة الثانية تبرير العمل العسكري**"، مجلة الجيش، ع225، س18، ديسمبر1982.

261- بومرداسي السعيد: "**الجزائر والوضع العربي الراهن**"، مجلة الجيش، ع 260، نوفمبر 1985.

262- بومرداسي سعيد: "**الرئيس الشاذلي في أمريكا حوار وتعاون**"، مجلة الجيش، ع254، ماي 1985.

263- بومرداسي سعيد: "**ماذا وراء حرب المخيمات**"، مجلة الجيش، ع256، جويلية1985.

264- حسين سلومي فاطمة وعبد الرضا عصام كاظم: "**التطور التاريخي والسياسي لأزمة الحدود العراقية – الكويتية 1980–1990 والآفاق المستقبلية**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع41، العراق، 2013.

265- حموش السعيد: "**الرحلة الرئاسية إلى المشرق العربي**"، مجلة الجيش، العدد 167، السنة 15، فيفري 1978، المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، الجزائر، 1978.

266- حوجال عبد الله: "**الغزو الملكي وأبعاد المؤامرة**"، مجلة أول نوفمبر، ع14، فيفري 1976.

267- حوجال عبد الله: "**حوار خاص مع وزير الإعلام الصحراوي**"، مجلة أول نوفمبر، ع20، فيفري 1977.

268- خضر محمود أحمد: "**موقف دول المواجهة العربية (مصر والأردن) من أزمة الخليج 1990**"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلد9، عدد26، العراق، 2017.

269- خمار مُحَّد: "**الحياة الثقافية في الجزائر والعواصم العالمية**"، مجلة الثقافة، العدد 19، السنة الرابعة، فيفري – مارس 1974، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر.

270- خمار مُحَّد: "**الندوة الوطنية للتعريب**"، مجلة الثقافة، العدد 27، جويلية 1975.

271- خمار مُحَّد: "**مؤتمر وزراء الإعلام في الجبهة القومية للصمود والتصدي**"، مجلة الثقافة، العدد 44، ماي 1978.

272- دودان سعيد: "**الحكومة اللبنانية الجديدة في مواجهة الواقع**"، مجلة الجيش، ع201، س17، ديسمبر 1980.

273- الزيات مُحَّد عبد السلام: "**المؤامرة مستمرة بين عملية الليطاني وعملية سلامة الجليل**"، مجلة الموقف العربي، ع62، سنة1985.

274- سعيد بومرداسي: "**الحرب العراقية الإيرانية الجرح النازف**"، الجيش، ع243، جوان 1984.

275- السقاي عبد الحميد: "**الصحراء الغربية بين الاستقلال ومطامع ملك المغرب التوسعية**"، مجلة أول نوفمبر، ع13، ديسمبر 1975.

276- سوالي مُحَّد: "**حديث الرئيس الشاذلي بن جديد لجريدة لوموند الفرنسية الوفاء لمبادئنا**"، الجيش، ع189، مجلة سبق ذكرها، س17، ديسمبر 1979.

277- سيد عبد المجيد: "**تداعيات الحرب العراقية الإيرانية**"، الموقف العربي، ع68، سنة 1986.

278- الصالح مُحَمَّد طاهر: "**الحرب التي كانت أملاً**"، مجلة أول نوفمبر، ع18، نوفمبر 1976.

279- الصالح مُحَمَّد طاهر: "**هل يعود لبنان إلى واقع ما قبل 1975**"، مجلة أول نوفمبر، ع19، نوفمبر 1976.

280- صيودة عيسى: "**إيران-العراق حرب المدن هل هي مقدمة للحل الشامل**"، مجلة الجيش، ع253، أبريل 1984.

281- ع. صالح: "**الأزمة اللبنانية بين الموقف الرجعي والمطالب الشعبية**"، مجلة أول نوفمبر، ع14، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، فيفري 1976.

282- عبد الجليل جيلالي: "**إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين الدبلوماسية الجزائرية رزانة وفعالية**"، مجلة الجيش، ع203، فبراير 1981.

283- عبد الغني مصطفى: "**لبنان العربي.. إلى أين**"، مجلة الموقف العربي، ع34، سنة1979.

284- عبد المجيد سيد: "**الصحراء وحق تقرير المصير**"، مجلة الموقف العربي، ع43، سنة 1983.

285- عبد المجيد سيد: "**زيارة الشاذلي بن جديد لأمريكا ورياح التغيير في الجزائر**"، مجلة الموقف العربي، ع62، سنة 1985.

286- عبد المجيد وحيد مُحَمَّد: "**جنوب لبنان بين المآرب الإسرائيلية والمسؤولية العربية**"، مجلة الموقف العربي، ع28، سنة 1977.

287- علي حسين فتحي: **الدور الأمريكي في حرب الخليج**، مجلة الموقف العربي، ع92، سنة 1987.

288- غجاتي مُحَمَّد رضا: "**ماذا بعد اتفاق الطائف**"، مجلة الجيش، ع204 و205، 1989.

289- فتحي عطوه: **فيما تستعد إيران لجولة جديدة هل يحسم الهجوم المرتقب حرب الخليج**، مجلة الموقف العربي، ع55، سنة 1984.

290- فؤاد عبد الله ثناء: "**العلاقات العراقية-الإيرانية وتيارات الصراع في منطقة الخليج**"، مجلة الموقف العربي، ع35، سنة 1989.

291- فوحال عبد العزيز وكوحيل عبد الفتاح: "**الدورة السابعة لبلدان عدم الانحياز الإجابة الشاملة**"، مجلة الجيش، ع229، أبريل 1983.

292- كراش مُحَّد: "**تكريس الاحتلال واحتواء لبنان**": مجلة الجيش، ع226، س19، جانفي 1983.

293- كراش. مُحَّد: "**تصميم على العودة إلى فلسطين**"، مجلة الجيش، ع222، س18، سبتمبر 1982.

294- كمون عبد السلام: "**اتفاقية كامب ديفيد 1978 وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية–المصرية**"، مجلة رفوف، مخبر المخطوطات الجزائرية في إفريقيا بالجزائر، ع11، مارس 2017.

295- مُحَّد رمضان: "**قمة الجزائر لجبهة الصمود والتصدي وضوح في الرؤية وشمولية في التحليل**"، مجلة الجيش، ع168، مارس 1978.

296- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: "**الأزمة الإيرانية وانعكاساتها الإقليمية والعالمية**"، مجلة السياسة الدولية، ع55، جانفي 1979.

297- المشاط عبد المنعم: "**الفلسطينيون والحرب الأهلية في لبنان**"، مجلة السياسة الدولية، ع43، جانفي 1976.

298- مطر فؤاد: "**الرئيس بن جديد لمجلة المستقبل رؤيا سياسية واضحة ومتكاملة**"، مجلة الجيش، ع202، س17، جانفي 1981.

299- مطر فؤاد: "**رؤيا سياسية واضحة ومتكاملة**"، مجلة الجيش، ع202، س17، جانفي 1980.

300- المغربي دلال: "**لا سلم بدون فلسطين**"، مجلة الجيش، ع169، س15، أفريل1978.

301- مهدية عبد الرحمان: "**الإنسحاب الإسرائيلي من لبنان حقيقة أم مناورة..**"، مجلة الموقف العربي، ع55، سنة 1984.

302- موافي عبد الحميد: "**الموقف العربي وتسوية القضية الفلسطينية**"، مجلة الموقف العربي، عدد33، سنة 1989.

303- ناصر مُحَمَّد: "**فلسطين وأقلام جزائرية**"، مجلة الثقافة، ع37، س7، فبراير - مارس 1977.

304- وزارة الشؤون الخارجية: "**البيان المشترك الجزائري – الزامبي أبريل 1983**"، مجلة الجزائر والأحداث الدولية، نشرة دورية تتضمن وثائق تتعلق بسياسة الجزائر الخارجية، ع36، أبريل-ماي-جوان 1983.

ب- باللغة الأجنبية:

305- New York Times, 03 Novembre 1990.

2- أعمال الندوات:

أ- باللغة العربية:

306- أحمد يوسف أحمد: "**الحركة القومية العربية وضرورة مواجهة الذات**"، أعمال الندوة الفكرية أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز الدراسات العربية، القاهرة.

307- بركات حليم: "**المجتمع، الثقافة السياسية، وتحديات القضية الفلسطينية**"، ندوة بحثية بعنوان "فلسطين والعالم العربي"، ط1، مركز البحوث العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2001.

308- الرميحي مُحَمَّد: "**ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت**"، الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية)، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995.

309- سعدي عثمان: "**ردود فعل الرأي العام الجزائري إزاء أزمة الخليج**"، أعمال الندوة الفكرية أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز الدراسات العربية، القاهرة .

310- عبد الله عبد الخالق: "**أزمة الخليج خلفية الأزمة مور الإدراك والإدراك الخاطئ**"، أعمال الندوة الفكرية أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز الدراسات العربية، القاهرة.

311- العدواني أحمد مشاري: **الغزو العراقي للكويت ندوة بحثية (المقدمات-الوقائع وردود الفعل-التداعيات)**، عالم المعرفة، الكويت، 1995.

312- فرسون سميح: "**قضية فلسطين في السياق الدولي**"، ندوة بحثية بعنوان: "العالم العربي وفلسطين"، ط1، مركز البحوث العربية للدراسات العربية والإفريقية والتوثيق، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2001.

ب- باللغة الأجنبية:

313- Anica pommeray; La représentation du conflit Israélo- palestinien à travers le traitement médiatique de l' « ère- Arafat », séminaire « politique, culture et espace public »; sous la direction de bernard lamizet, institut d'études politiques, université Lyon 2 2004- 2005.
314- C.D.T.M, Sahara occidental un peuple oublier, mars 2017.
315- Guillaume buteau ; Le Maroc au Sahara occidental, 1975- 2005 : trente ans d'une quête pour la souveraine, dans le cadre du séminaire «crises et relations internationales», sous la direction de Mme Michel bacat- Dcriaud, université Lyon 2 2004- 2005.
316- Jeune afrique, n0970, 08 aout 1979.
317- Najem Tom: "The Collapse and Reconstruction of Lebanon", Working Paper. University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, Durham, Deposited in Durham Research Online on May 12th, 2006.
318- Yann Bouyrat ; La guerre du Liban(1975- 1990) : Conflit politique ou guerre de la religion ?, Trinôme- Guerre et Religion au XXéme siècle Nantes 18/04/2016.

رابعاً: الأطالس والموسوعات والقواميس والمعاجم:

1- الأطالس:

319- أبو خليل شوقي: **أطلس دول العالم الإسلامي جغرافي تاريخي اقتصادي**، ط2، دار الفكر، دمشق، 3003.

320- لعروق مُحَّد الهادي: **أطلس الجزائر والعالم**، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، دار الهدى، الجزائر، 2002.

2- الموسوعات:

321- شاكر محمود: **موسوعة الخليج العربي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

322- شربل كمال موريس: **الموسوعة الجغرافية للوطن العربي**، ط1، دار الجيل، بيروت، 1998.

323- الطاهري حمدي: **الموسوعة العربية الحركات الوحدوية في العالم العربي**، ج3، دار الكتب القومية، 1995.

324- عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح: **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي - إنجليزي، كتب عربية**، مصر، 2005.

325- العلوان شريف جويد: **الموسوعة الصغيرة (94) سياسة عدم الانحياز وآفاق تطورها**، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، 1981.

326- الكيالي عبد الوهاب: **الموسوعة السياسية**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر دار الهدى، بيروت.

327- الكيالي عبد الوهاب: **الموسوعة السياسية**، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر دار الهدى، بيروت.

328- الكيالي عبد الوهاب: **الموسوعة السياسية**، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر دار الهدى، بيروت.

329- الكيالي عبد الوهاب: **الموسوعة السياسية**، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر دار الهدى، بيروت.

330- الكيالي عبد الوهاب: **الموسوعة السياسية**، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر دار الهدى، بيروت.

331- الكيالي عبد الوهاب: **الموسوعة السياسية**، ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر دار الهدى، بيروت.

332- الكيالي عبد الوهاب: **الموسوعة السياسية**، ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر دار الهدى، بيروت.

3- القواميس:

333- شرفي عاشور: **معلمة الجزائر القاموس الموسوعي(تاريخ، ثقافة، أحداث، أعلام ومعالم)**، تعريب عبدالكريم أوزغلة وآخرون، مراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

4- المعاجم:

334- الحموي الرومي البغدادي شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله: **معجم البلدان**، ج4، دار صادر، بيروت، 1977.

335- عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح: **معجم مصطلحات عصر العولمة (مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية)**، كتب عربية، قويسنا (مصر)، 2003.

336- فيريول جيل: **معجم مصطلحات علم الاجتماع**، ط1، ترجمة أنسام مُحَّد الأسعد، مراجعة وإشراف بسام بركة، دار مكتبة الهلال، بيروت، 2011.

337- نويهض عادل: **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، 1980.

خامساً: الحوامل الإلكترونية:

338- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Polesario/Map06.jpg cvt.htm.

339- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Polesario/Map09.jpg cvt.htm.

340- http://www.moqatel.com/openshare/maps2/SiasiaGall/document169333.htm.

341- lstatic.org/PDF/documents/Taif-Agreement-30-sep-1989: تاريخ التحميل يوم 21 فبراير 2017، 23:00 .

342- الإبراهيمي أحمد طالب: **شاهد على العصر [على الخط]**، حصة تلفزيونية، إعداد أحمد منصور، إنتاج قناة الجزيرة، متاح على« www.aljazeera.net/.../century»،تاريخ التحميل يوم2017/02/07،15:23.

343- الابراهيمي الأخضر: الذاكرة السياسية [على الخط]، حصة تلفزيونية، إعداد الطاهر بركة، إنتاج قناة العربية، ج2، الحلقات (4،5،6،7)، متاح على «https://www.youtube.com/watch?v=YT-vKfyRmrk»، تاريخ التحميل يوم 2017/02/07، 11:56.

344- الجبوري حامد: شاهد على العصر[على الخط]، حصة تلفزيونية، إعداد أحمد منصور، إنتاج قناة الجزيرة، متاح على«https://www.youtube.com/watch?v=Fr9wdbMlh_Q»، تاريخ التحميل يوم: 2017/04/24م، 21:36.

345- الجزيرة نت،www.aljazeera.net/encyclopedia/icons، تاريخ التحميل يوم 04 مارس 2018، على الساعة 11:57 صباحاً.

346- صدام حسين: **أسباب غزو للكويت**[على الخط]، إنتاج القناة العراقية، متاح على «https://www.youtube.com/watch?v=3Ko6ufdSbm0»، تاريخ التحميل يوم 27 فبراير 2017، 15:36د.

347- موسوعة الجزيرة نت، www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures، تاريخ التحميل 09 مارس 2018، على الساعة 10:58 صباحاً.

و- فهرس الموضوعات:

الكلمات المفتاحية: الجزائر، القضايا العربية، القضية الفلسطينية، الأزمة اللبنانية، أزمة الصحراء الغربية، أزمة الخليج الأولى، أزمة الخليج الثانية، الخليج العربي، المغرب العربي، الحروب العربية الإسرائيلية، الشرق الأوسط، الحرب الإيرانية العرقية، حرب الكويت.

Key words : Algeria, Arab Causes, The Palestinian Cause, The Lebanese Crisis, Western Sahara Crisis, The First Gulf War, The Second Gulf War, The Arab Gulf, The Arab Maghreb, Arabo-Israeli Wars, the Middle East, The Iran-Iraq War, The Kuwaiti War.

"الجزائر ودورها في القضايا العربية المعاصرة (1979–1992)م."

الملخص:

تعرض الوطن العربي منذ نهاية السبعينات ولغاية بداية التسعينات من القرن العشرين لأزمات وقضايا شائكة، نتيجة للتحولات التي حدثت في العلاقات الدولية، ومن بين تلك الأزمات والقضايا نذكر: القضية الفلسطينية، الأزمة اللبنانية، أزمتي الخليج الأولى والثانية، القضية الصحراوية، ولقد جعلت هذه القضايا الوطن العربي مسرحاً للانقسامات والصراعات والتنافس وجعلته عرضةً للتدخلات الأجنبية من لدن الدول الكبرى.

والجزائر من منطلق تجربتها الثورية، وبحكم انتمائها العربي والإسلامي، سعت دوماً للاهتمام بتلك القضايا، وقامت بأدوار مختلفة لحلها وتقريب وجهات النظر بين الدول العربية، وهو ما سنحاول إبرازه من خلال هذه الدراسة الموسومة: "**الجزائر ودورها في القضايا العربية 1979–1992م**".

"Algeria and its role in contemporary Arab causes (1979-1992)"

Abstract

From the end of the 1970s until the beginning of the 1990s, the Arab world was exposed to crises and thorny issues as a result of the changes that took place in international relations. Among these crises are the Palestinian issue, the Lebanese crisis, the first and second Gulf crises, and the Sahara issue. These made of the Arab World a scene of divisions, conflicts, and competitions. They also made it vulnerable to foreign interference from the major powers.

From its revolutionary experience and by virtue of its Arab and Islamic affiliation, Algeria has always sought to address those Arab issues. It has played different roles in settling disputes and bring the views of the Arab countries closer. This is what we will try to highlight through this study entitled "Algeria and its role in the Arab issues 1979-1992."